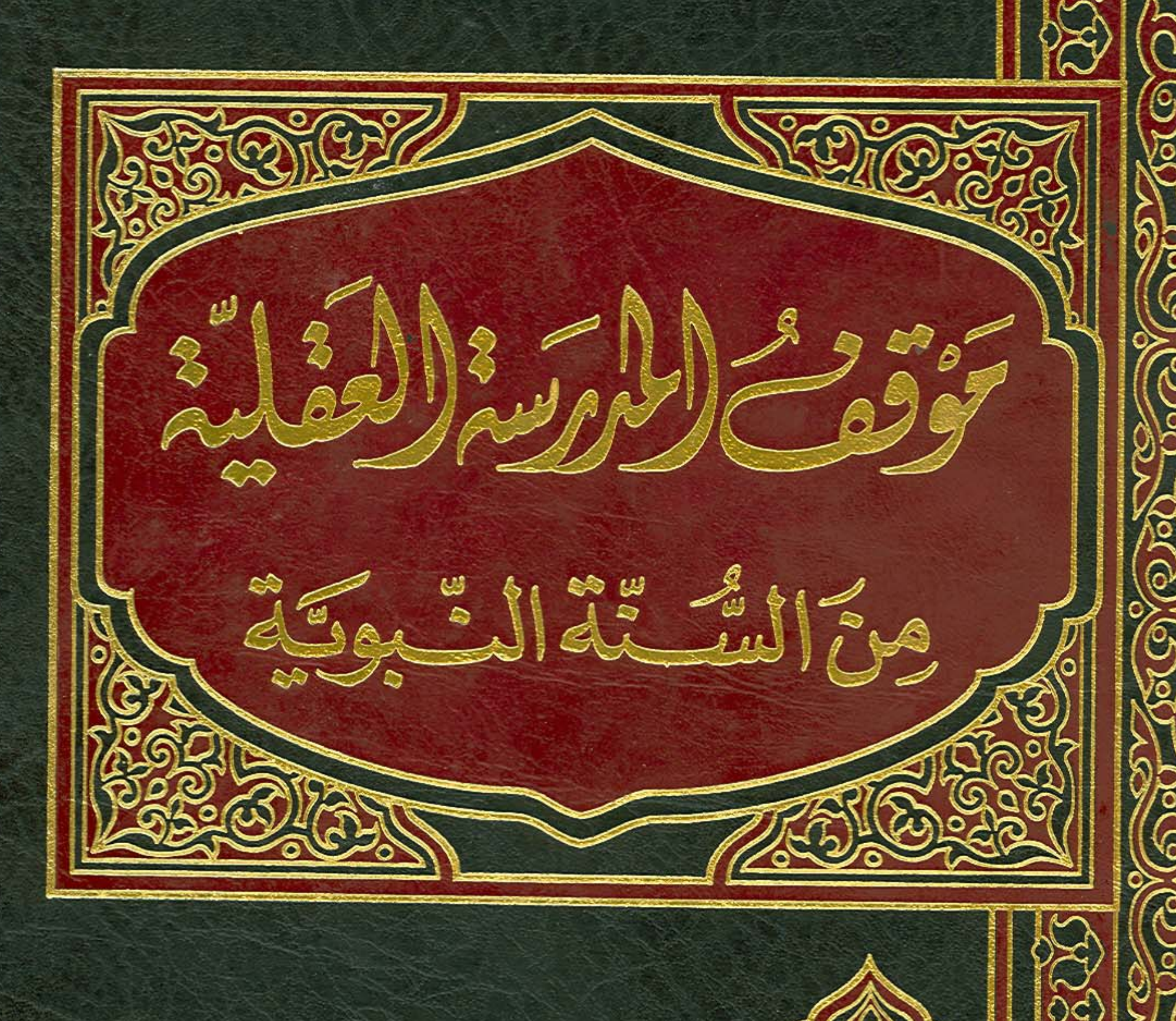


مَوْقِفُ المدرسة العقليّة

مِنَ السُّنّة النّبويّة

إعداد

الأمين الصادق الأمين

الجزء الأوّل

مكتبة الرشد
الرياض

شركة الرياض
للنشر والتوزيع

موقف المدرسة العقلية

من السُّنّة النّبويّة

أصل هذا الكتاب رسالة علمية تقدم بها الباحث لنيل درجة الماجستير من قسم الكتاب والسنة بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى ونوقشت بتاريخ ١٠/٦/١٤١٥هـ الموافق ١٣/١١/١٩٩٤م وقد حصل بها الباحث على درجة الماجستير بتقدير ممتاز

الأمين الصادق الأمين

الجزء الأول

مكتبة الرشد
الرياض

شركة الرياض
للنشر والتوزيع

ⓒ مكتبة الرشد، ١٤١٨ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الأمين، الأمين الصادق

موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية ـ الرياض.

.... ص، سم

ردمك ١ ـ ٠٨٢ ـ ٠١ ـ ٩٩٦٠ (مجموعة)

٢ ـ ٠٨٩ ـ ٠١ ـ ٩٩٦٠ (ج ١)

١ ـ السنة ـ دفع مطاعن أ ـ العنوان

ديوي ٢٤٠ ١٨/١١٢٦

رقم الإيداع: ١٨/١١٢٦

ردمك: ١ ـ ٠٨٢ ـ ٠١ ـ ٩٩٦٠ (مجموعة)

٢ ـ ٠٨٩ ـ ٠١ ـ ٩٦٦٠ (ج ١)

الطبعة الأولى

١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م

مكتبة الرشد للنشر والتوزيع



المملكة العربية السعودية ـ الرياض ـ طريق الحجاز

ص ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٨٣٧١٢

تلكس ٤٠٥٧٩٨ فاكس ملي ٤٥٧٣٣٨١

فرع القصيم بريده حي الصفراء ـ طريق المدينة

ص ب ٢٣٧٦ هاتف ٣٢٤٢٢١٤ـ فاكس ملي ٣٢٤١٣٥٨

فرع المدينة المنورة ـ شارع أبي ذر الغفاري ـ هاتف ٠٥/٥٤٧٢٦٦٤



شركة الرياض للنشر والتوزيع

ص ب: ٣٣٦٢٠ ـ الرياض: ١١٤٥٨ ـ هاتف: ٤٥٩٤٧٧٩



بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين. وبعد:

إعترافاً بالفضل وإسداء للجميل أتقدم بجزيل الشكر ووافره إلى جامعة أم القرى، وأخص بالشكر كلية الدعوة وأصول الدين على ما تقدمه من خدمة جليلة، ورعاية كريمة لطلبة العلم فجزى الله القائمين عليها خير الجزاء.

كما أخص بالشكر رابطة العالم الإسلامي والقائمين عليها لما لها من دور مهم في تيسير السبل لتعليم أبناء المسلمين.

كما أتقدم بوافر الشكر للدكتورين الفاضلين، الدكتور أحمد محمد نور سيف والدكتور أحمد ناصر محمد الحمد على ما أولياني من رعاية وعناية وتوجيهات كريمة، ونصائح نافعة، وإرشادات قيمة، واستدراكات مفيدة كان لها أبلغ الأثر في خروج هذا الموضوع بهذه الصورة.

فجزاهما الله خير الجزاء على ما قاما به من جهد مشكور، وتضحية وبذل، وجعل الله ذلك في ميزان حسناتهما، ونضر الله به وجهيهما وأعلى منزلتهما، ورفع درجاتهما في عليين.

كما أتقدم بجزيل الشكر للإخوة الذين ساعدوني في هذا العمل بتوجيه أو إشارة أو نصيحة أو غير ذلك.

ولا يفوتني كذلك أن أزجي شكري وتقديري للدكتورين الفاضلين الدكتور الشريف منصور بن عون العبدلي والدكتور سيد عبد العزيز السيلي اللذين تكرما بقبول مناقشة الرسالة وتكبدا المشاق في متابعتها وتقويمها. فجزاهما الله خيراً على ما قاما به، وأسأل الله أن يرزقهما دوام الصحة والعافية في الدنيا والآخرة.

والله تعالى أسأل أن أكون قد وفقت في هذا الموضوع ووفيته حقه كاملاً، وأن يجزيني به الجزاء الأوفر، ويجعله عملاً صالحاً متقبلاً، إنه ولي ذلك وهو على كل شيء قدير.

تقـــديم

الحمد لله رب العالمين، معز من أطاعه، ومذل من عصاه، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، إمام المتقين، وخاتم النبيين نبينا محمد وعلى آله وصحبه، ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين. وبعد:

فإن الله تعالى لم يخلق الجن والإنس إلاَّ ليعبدوه، ولم يكن ذلك طبعاً، وإنما ابتلاء، فخلقهم خلقة يليقون معها لذلك، متوجة بالعقل، وجعله مناط تكليفهم، مع عدم تحققه به وحده، إذ لا يرتقي جنس المكلفين ابتلاء إلاَّ بالرسل لحكم تعلقت بالقصد والغاية؛ فجعل سبل الهداية، وسبل الغواية؛ يقول تعالى: ﴿قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [البقرة: ٣٨].

ويقول: ﴿مَّنِ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۗ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾ [الإسراء: ١٥].

وغير ذلك من الآيات كثير. فلا تتحقق العبادة إلاَّ باتباع الهدي المتلقى عن الله تعالى على أيدي أنبيائه، ومن يأخذون عنهم، وبعدم وصول ذلك، أو بالخروج عنه تكون الغواية.

وقد بدأ الصراع بين الحق والباطل قبل هبوط الإنسان الأول على الأرض حيث الرغد والهناء والسعادة والصفاء، فتحقق مراد الله تعالى بأسبابه؛ المعصية، وطاعة العدو. بعد التوجيه والإنذار قال سبحانه: ﴿وَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَـٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿٣٥﴾﴾ [البقرة: ٣٥].

وقال: ﴿فَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ إِنَّ هَـٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ ﴿١١٧﴾﴾ [طه: ١١٧].

ونحو ذلك من الآيات المشيرة إلى هبوط الإنسان وعدوه إلى الأرض حيث الشقاء، وعدم تحقيق الرغبات إلاَّ بكد وعناء، فأصبح المجال أرحب أمام الباطل، واستمر ذلك ملازماً للبشرية، وسيبقى إلى أن يرث الله البرية.

فكانت للحق مع الباطل ـ في كل عصر وفي كل مصر ـ صولات وجولات ولكلٍ دعاة، وبحسب حالة كل منهما قوة وضعفاً، يكون الظهور ومع أن الحق واضح المحجة ونير الحجة، والباطل بعكسه، فالهوان وحب العاجلة يطغيان على التعقل والإدراك الصحيح لدى كثيرٍ من الناس؛ فتجرفهم تيارات الباطل.

ومن أعظم الانحرافات التي حصلت في وقت مبكر من هذا الدين؛ الاغترار بالعقل وقد بدأ ذلك على أيدي المعتزلة، واستمر أتباعهم يتوارثون فكرهم ويظهرون دعاواهم في كل عصر بما يلائمه، فاستوحوا من العقل ما لا يبلغه، وحكموه فيما لا يحيطه، فكان الانحراف والزيغ والضلال، وقد تصدى أئمة الإسلام للرد على هؤلاء، ودحض حججهم من أول ظهورهم، واستمر ذلك، ولكل قوم وارث.

وبحمد الله ـ تعالى ـ إن بيننا ورثة لسلف هذه الأمة، وحملة لرسالتها؛ يسيرون على نهجهم، ويدافعون عن منهجها؛ رغبة ورهبة ومنهم ـ فيما نحسب ـ الشيخ «الأمين الصادق الأمين». فحينما رأى أعداءً لدينه بدأوا يلوكون ما أشكل أو استشكل على سابقيهم؛ جهلاً أو عناداً، وخشي تأثر بعض المسلمين بهم، اغتراراً بمنطقهم، أو انخداعاً بلباسهم؛ انبرى لمجابهتهم ببنانه؛ في هذا العمل الذي يقدمه للحصول على درجة الماجستير في الكتاب والسنة، من كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى. بمكة المكرمة. بعنوان «موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية» وتطلب كونه رسالة علمية أموراً في الشكل والمضمون.

ولم يكن مقتصراً في جهاده على هذا؛ فقبله وبعده؛ هو داعية بلسانه شديد اللهجة وقوي الحجة، أسأل الله ـ تعالى ـ لنا وله حسن القصد والعمل.

وفي عمله الذي بين أيدينا فائدة عظيمة لمريد الحق وقاصد طريقه، جليّ فيه علاقة المدرسة العقلية الحديثة بالمدرسة العقلية القديمة، وتأثر المدرسة العقلية الحديثة بأعداء الدين الإسلامي، وتلقفهم شبههم حول السنة النبوية.

وسيجد المطلع في هذا السفر أجوبة لكثير من التساؤلات ودحضاً لأعظم الشبهات التي تثار حول السنة من أعداء الدين الإسلامي، وممن يترسمون خطاهم، ففيه ـ بحمد الله ـ قذائف حق بمقدورها تدمير أكواخ الباطل وإحراقها. بأسلوب واضح تشوبه روح النصح، وتكلله محبة السنة وتعطره الغيرة على هذا الدين. جعل الله ذلك في ميزان حسناته وإيانا، كما

أسأله أن يأخذ بأيدينا إلى الصواب؛ إنه سميع مجيب وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه

د. أحمد بن ناصر بن محمد آل حمد

عميد الدراسات العليا بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

المقـــدِّمَة

إنَ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلاَّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

وإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

أما بعد: فإن الله عز وجل بعث محمداً ﷺ على فترة من الرسل، حين انغمست الإنسانية في لجج الضلال، وانحرفت عن نهج الأنبياء وسلكت سبل الغواية، فأنار الله ببعثته العقول وأحيا بها القلوب، فظهر الحق بعد أن كان عافياً، وأضاء الكون بعد أن كان مظلماً، وأنزل عليه وحيين عظيمين:

أولهما: كتاب الله تعالى الذي وصفه بقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَاۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾﴾ [الشورى: ٥٢].

فهو الروح لأن به الحياة الحقة، وهو النور لتوقف الهداية عليه وهو

المحفوظ من التبديل والتغيير كما قال تعالى: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ۝٤٢﴾ [فصلت: ٤٢].

وثانيهما: السنة الغراء، التي أبان الله بها كتابه، وفصل فيها مجمله وأوضح فيها مشكله، وحفظها كما حفظ كتابه، ولم يفرق بينهما في إقامة الحجة على العباد.

وقد أكمل الله بذلك دينه، وأتم نعمته، وبلغ رسوله ﷺ البلاغَ المبينَ، فأدّى الأمانةَ، وأقامَ الحجةَ، وأوضح المحجة، وأنارَ الطريقَ. وسارَ صحابتهُ رِضوانُ الله عليهم على نهجِهِ، وورِثوا علمَهُ وأقاموا دينَهُ، وبلغوه إلى العبادِ، ونشروه في البلادِ، فأعزَّ اللَّهُ به قوماً وأذلَّ به آخرين.

وقدْ كانتْ أمةُ الإسلامِ حتى وفاةِ النبـي ﷺ وصدر من عصرِ صحابتِهِ أمةً، على منهجٍ واحدٍ في التسليم لنصوصِ الوحيينِ الكتابِ والسنةِ، وعدم التقدم بينَ يديهما، ولمْ يُعارضِوا نصاً ولمْ يُحرفوه، ولم يقبلوا قولَ كائنٍ مَنْ كانَ إذا خالفَ كتابَ الله وسنةَ رسولهِ ﷺ.

على هذا المنهجِ سارَ الصحابةُ الكرامُ ومَنْ بَعْدَهم مِن التابعين لهم بإحسانٍ، إلى أنْ بدأتِ الأقوالُ الشاذةُ والاتجاهاتُ المنحرفةُ تَظهرُ في ساحةِ الإسلامِ، فظهرَ الكلامُ في القَدَرِ، والوعدِ والوعيدِ، والطعنُ في الصحابةِ، والكلامُ في صفاتِ الله تعالى وغيرُ ذلك. فتبنى ذلك أقوامٌ ونصروا تلك الأقوالَ وعضدوها، فتكونتْ من ذلك فرقٌ ونحلٌ، واحتدمَ بَيْنَهمُ الخلافُ، واشتدَّ النزاعُ وبدأتِ الفُرْقَةُ، فلجأتْ كلُ طائفةٍ إلى القرآنِ الكريمِ لِتنصرَ أفكارَها وتُعضّدَ أقوالَها، فأعجزَهُم القرآنُ أنْ يَجدوا فيه ما يَدْعمُ ذلك الباطلَ فسلطوا عليه معاولَ التأويلِ، ثُم دلفوا إلى السنةِ لِيجدوا فيها ما يَتَمَنَّونَ، فلمْ

يُفلحوا، فوضِعتْ هنالك أحاديثُ، وطُعنَ في أخرى وحُرِّفَ كثيرٌ منها، وظهرَ الاستبدادُ بالرأي، وبرزتِ الآهواءُ، وتجاسرتِ العقولُ على نصوصِ الوحي، فواجهتْها بالردِّ والتكذيبِ، والتحريفِ والتبديل، وتولى كِبْرَ ذلك المعتزلةُ التي حملتْ لواءَ ردِّ النصوصِ بالعقلِ، لما نفذتْ إليها سُمُومُ الفلسفةِ اليْونانيةِ التي لا يعرفُها الصحابةُ والتابعونَ ومَنْ بَعْدَهم من السلفِ الصالحِ رِضوانُ الله عليهم جميعاً.

وقدْ مهدوا السبيلَ، وفتحوا البابَ على مِصْرَاعيه، فولجَ منه كثيرٌ من أعداءِ هذا الدينِ من اليهودِ والنصارى.

وقد وجد هؤلاء بين أبناء الإسلام من انخدع بأفكارهم وآرائهم، وتأثر بثقافتهم ومناهجهم، وبعض هؤلاء يمثلون رموزا بارزة في بلدانهم مما كان له أبلغ الأثر في نشر تلك الأفكار بين المسلمين، فاستجاب لها السذج، وتفلت بعض منهم بسببها من الالتزام بالشرع وأحكامه.

ومن المؤسف حقاً أن يتبنى فكرة رد السنة بالعقل أناس يحسبون من أهل العلم ويشار إليهم بالبنان، ويثق بهم وبعلمهم كثير من المسلمين.

ولقد أصبح هؤلاء في هذا العصر حجر عثرة أمام موكب الإسلام المتقدم الذي بدأت ثماره في جيل الصحوة الإسلامية، كما أنهم أصبحوا أداة تخريب وتشكيك لهذا الجيل. ويبقى خطرهم عظيماً وشرهم جسيماً، إن لم يجدوا رادعاً، وكاشفاً ومبيناً لضلالهم.

وقد بذلت في ذلك جهود لا يستهان بها من علماء أفاضل حرصاً منهم على حماية السنة النبوية من أن يتطاول إليها من جهل مقامها وأخطأ في فهمها، وقصرت به همته أن يساير ركب العلماء.

ولقد دفعني إلى خوض غمار هذا البحث الخطير أمور أردت أن أسجلها لكي تكون شافعة لي في تناول هذا الموضوع.

أولاً: كثرة الأعاصير التي تهب في وجه السنة النبوية مستهدفة محو أثرها وقلع جذورها، وخاصة في هذا العصر، فأحببت أن تكون لي مشاركة في صد تلك الأعاصير وإيقاف زحفها مع من بذلوا جهوداً في الدفاع عن السنة لحماية حصنها من التهديم والتخريب، راجياً بذلك المثوبة من الله تعالى.

ثانياً: بيان أن العقل السليم لا يمكنه أبداً أن يخالف نصاً صحيحاً، وبيان خطورة مسلك من رد السنة بالعقل، وتحذير المسلمين منه مع العلم بأنه لم تسبق فيه دراسة مستوفاة حسب علمي(١).

ثالثاً: تأثر عدد من أبناء الإسلام الذين قلت بضاعتهم وثقافتهم من علم الكتاب والسنة، بتيار رد السنة بالعقل، ووقوعهم فريسة لهذا النهج الخاطىء المنحرف عن جادة الصواب مما يوجب على من عرف الحق أن يأخذ بأيديهم إلى بر الأمان.

رابعاً: إرادة الإسهام في كشف القناع عن مخططات أعداء الإسلام من المستشرقين الذين يحيكون الدسائس لأبناء ديننا الحنيف، وتحذير المسلمين من الوقوع في شراكهم والتأثر بشبهاتهم.

خامساً: إرادة الإسهام في تنبيه أبناء الإسلام الذين يسايرون ركب الغرب بعلة المدنية والحضارة كي يعودوا إلى دينهم الحق حيث تكمن سعادة الدنيا والآخرة، وليعلموا أن الإسلام صالح لكل زمان ومكان.

---

(١) من تلك الدراسات: القرآنيون وشبهاتهم حول السنة لخادم حسين إلهي بخش، منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير لابن الرومي.

سادساً: تعظيم وتبجيل بعض من رموز المدرسة العقلية وعدم قبول الطعن فيهم ممن جهل حقيقتهم من المسلمين، فأردت أن أكشف تلك الأقنعة المزيفة التي تنكر بها أولئك، لتظهر حقيقتهم، ويبدو عوارهم، ويتضح أمرهم، والحق لا يعرف بالرجال، وإنما يعرف الرجال بالحق.

سابعاً: الرغبة في المشاركة في دفع عجلة الصحوة الإسلامية بإرجاع أمة الإسلام إلى التمسك بالسنة النبوية وتعظيمها وتوقيرها وعدم الاستهانة بأمرها.

ولكن ثمة عقبات اعترضت مساري وأنا في بداية هذا البحث، من ذلك:

١ ــ عدم وضوح الرؤية الكافية، للسير بين ثنايا هذا الموضوع، والتهيب من اقتحام لججه، لما يحدثه من آثار في نفوس كثير ممن ينتسب إلى الإسلام.

٢ ــ اتساعه وتشعبه، وكثرة الشبه وتداخلها مما دفعني لمطالعة العديد من الكتب في أنواع العلوم المختلفة مما أدى إلى استنفاد جهد ووقت ليس بالقليل.

ولكن أحمد الله الذي أعانني على ذلك، فيسر تلك الصعوبات وأزال تلك العقبات وهيأ لي من أعانني على اجتيازها وتخطيها، وهما الدكتوران الفاضلان، الدكتور أحمد محمد نور سيف، والدكتور أحمد ناصر محمد الحمد اللذان شجعاني على السير قدماً في هذا الموضوع، وكان لإشرافهما أكبر الأثر وأطيبه في إخراج هذا البحث بصورته الحالية.

وقد قسمت هذا الموضوع إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة.

أما التمهيد فهو في مطلبين:

المطلب الأول: أتناول فيه الحديث عن السنة النبوية من حيث تعريفها، وحجيتها ومنزلتها من القرآن الكريم.

المطلب الثاني: أتناول فيه العلاقة بين الشرع الإسلامي والعقل، وأبين فيه أهمية العقل في الإسلام حتى لا يفهم أحد أن الإسلام يحارب العقل أو ينقص من مقامه، كما أتناول الصلة التي يجب أن تكون بين الشرع والعقل، وأوضح أن العقل لا يمكن أن ينافي نصاً صحيحاً.

وأما الباب الأول:

وقد جعلته في فصلين:

وهو عن المدرسة العقلية القديمة، وسيكون الحديث منصباً على طائفة المعتزلة لأنها أهم الطوائف الإسلامية التي أعطت العقل سلطاناً واسعاً وحكمته في النصوص، وأجعلها مثالاً للمدرسة القديمة، وأتناول في حديثي عنها موقفها من العقل وعلاقة ذلك بالأصول الخمسة عندهم، وهو الفصل الأول. ثم أتناول في الفصل الثاني أثر ذلك الموقف في رد الأحاديث الصحيحة، وأمثل لذلك بعدة أمور كي يتبين هذا المنهج الخاطىء. وهي: صفات الله تعالى، رؤية الله سبحانه وتعالى، أفعال العباد، صاحب الكبيرة، الشفاعة، عذاب القبر.

وأما الباب الثاني:

فهو خاص بالحديث عن المستشرقين.

وقد جعلته في فصلين:

الأول: أمهد له بالحديث عن صلة المستشرقين بالفكر الإسلامي وأثر تلك الصلة في إثارة الشبهات حول السنة النبوية.

وأضمن ذلك الحديث عن مفهوم الاستشراق، وتاريخه وأهدافه، ومنهجه. ثم أعرض شبهاتهم حول الوحي النبوي، التي هي عنوان الفصل مع الإجابة عنها.

الثاني: موقفُ المستشرقين من صحةِ الحديثِ النبوي.

وأتناولُ من خلالهِ شبَهَ المستشرقين حولَ صحةِ الحديثِ مع الجواب عن كلِ شبهةٍ.

وأما البابُ الثالثُ:

فهو عن المدرسةِ العقليةِ الحديثةِ وفيه فصلان:

الأولُ: علاقةُ المدرسةِ العقليةِ الحديثةِ بالمدرسةِ العقليةِ القديمةِ، وأثرُ تلك العلاقةِ في ردِّ الأحاديثِ النبوية، وسأتناولُ ذلك من خلالِ مجموعةٍ مِن الأحاديثِ التي رَدها هؤلاء بعقولِهم مع اختيارِ ثلاثةٍ منها للدراسةِ حتى يتبينَ منهجُ هذه المدرسةِ وتنكشفَ حقيقتُهُ.

الثاني: تأثرُ المدرسةِ العقليةِ الحديثةِ بالمستشرقين، وأثرُ ذلك في إثارةِ الشبهِ حولَ السنة. سأبينُ في هذا الأثرَ والتأثرَ ثم أوردُ تلك الشبهاتِ مع الجوابِ عنها.

وأما الخاتمةُ:

فأُبْرِزُ فيها أهمَّ النتائج التي أتوصلُ إليها مِن خلالِ البحثِ.

وسوفَ أسيرُ في هذا البحثِ على المنهجِ الذي يسيرُ عليه الباحثون في الغالبِ، مع التنبيهِ على أمورٍ منها:

١ ــ قد أستخدمُ طبعاتٍ مختلفةً في توثيقِ المعلومات، ففي هذه الحالةِ

أُوثقُ الطبعةَ التي أستخدمُها نادراً بين ثنايا البحث، وأُوثقُ الأخرى في ثَبْتِ المراجع.

٢ ـ قد أوثِّقُ بعضَ الكتبِ بين ثنايا البحثِ ولو لم أستخدمْ إلَّا طبعةً واحدةً، وهذا يكونُ غالباً في الكتبِ التي أخذتُ عنها نادراً.

٣ ـ سوفَ أتعاملُ مع طبعتين مختلفتين من كتابِ العقيدةِ والشريعةِ لجولدِ زيهر، وهما الطبعةُ الأولى والثانيةُ، وأرْمزُ للأولى بعبارةِ «الأولى»، وأتركُ الثانيةَ بغيرِ رمزٍ.

٤ ـ كذلك سوفَ أتعاملُ مع نسختين من شرحِ النخبةِ للحافظ ابن حجرٍ، أحدُهما باسم نزهةِ النظر، والأخرى باسمِ شرحِ نخبةِ الفِكَرِ.

الأمين الصادق الأمين

التمهيد

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : السنة النبوية .

المطلب الثاني : العلاقة بين الشرع والعقل في الدين الإسلامي .



المطلب الأول
السنة النبوية

(١) السنة في اللغة:

السنة في الأصل مأخوذة من السنن وهو الطريق والوجه والقصد[١] وقد أطلقت على عدة معاني. من ذلك:

(أ) السيرة: حسنة كانت أو قبيحة:

قال خالد بن عتبة الهذلي:

لا تجزعن من سيرة أنت سرتها فأول راض سنة من يسيرها

وفي الحديث: «**من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده.. ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها بعده...**» الحديث[٢] يريد من عمل بها ليقتدى به فيها[٣].

---

(١) انظر: لسان العرب ١٣/ ٢٢٦.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، من حديث جرير، كتاب الزكاة (١٢)، باب الحث على الصدقة (٢٠). برقم (١٠١٧) ٢/ ٧٠٤ ـ ٧٠٥. وبلفظ مقارب في كتاب العلم (٤٧)، باب من سن سنة حسنة أو سيئة (٦). برقم (١٠١٧) ٤/ ٢٠٥٩.

(٣) انظر: لسان العرب ١٣/ ٢٢٥.

وكل من ابتدأ أمراً فعمل به أحد بعده، قيل هو الذي سنه.

قال نصيب:

كـأنـي سننـت الحـب أول عـاشـق
من الناس أو أحببت من بينهم وحدي[١]

وسن فلان طريقاً من الخير يسُنُّه إذا ابتدأ أمراً لم يعرفه قومه فاستنوا به واتبعوه فيه[٢]. ويقال: فلان من أهل السنة: إذا كان على الطريقة المحمودة المستقيمة[٣].

(ب) الطبيعة والخلق والصورة[٤]:

قال ذو الرمة:

تـريـك سنـة وجـه غيـر مُقـرِفَـة ملسـاء ليـس بهـا خـالٌ ولا نـدب

يريد بذلك صورة الوجه ودوائره[٥]. وسنة الخد: صفحته[٦].

(ج) الإمام المتبع المؤتم به.

(د) الأمة، والسنن الأمم.

---

(١) انظر: تهذيب اللغة ١٢/ ٣٠٦، لسان العرب ١٣/ ٢٢٥، وبيت الشعر في كتاب شعر نصيب بن رياح ص ٨٤.

(٢) انظر: لسان العرب ١٣/ ٢٢٦.

(٣) انظر: تهذيب اللغة ١٢/ ٢٩٨.

(٤) المعجم الوسيط ١/ ٤٥٦.

(٥) الصحاح للجوهري ٥/ ٢١٣٩. وبيت الشعر في ديوان ذي الرمة ١/ ٢٦.

(٦) الفائق في غريب اللغة ٢/ ٢٠١.

ومن ذلك قول المفضل:

ما عاين الناس من فضل كفضلهم ولا رأوا مثلهم في سالف السنن[1]

(هـ) العادة المتبعة:

ومن ذلك قول الله عز وجل:

﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓاْ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُواْ رَبَّهُمْ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ قُبُلًا ﴿٥٥﴾ ﴾ [الكهف: ٥٥].

قال القرطبي:

«سنة الأولين عادة الأولين في عذاب الاستئصال»[2].

وقد استخدم الجاهليون لفظ السنة بأنها العادة المتبعة سواء كانت حميدة أو ذميمة.

قال لبيد:

من معشر سنت لهم أباؤهم ولكل قوم سنة وإمامها[3]

وقال حسان بن ثابت:

إن الذوائب من فهر وإخوتهم قد بينوا سنة للناس تتبع[4]

---

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٤/ ٢١٦.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١١/ ٦.

(٣) شرح ديوان لبيد ص ٣٢٠.

(٤) انظر: دراسات في الحديث النبوي ١/ ٢.

والبيت في ديوان حسان بن ثابت ص ١٤٥.

(و) الخط الأسود على متن الحمار[1]:

(ز) ضرب من تمر المدينة، معروفة[2].

وقد كثر استعمال السنة في القرآن بمعنى الطريقة والعادة المتبعة[3].

قال الراغب:

«السنن: جمع سنة، وسنة الوجه طريقته، وسنة النبي طريقته التي كان يتحراها، وسنة الله تعالى قد تقال لطريقة حكمته وطريقة طاعته نحو: ﴿ سُنَّةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ﴾ [الفتح: ٢٣].

﴿ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا ﴾ [فاطر: ٤٣][4].

وقد صار في عرف كثير من علماء أهل الحديث أن السنة عبارة عما سلم من الشبهات في الاعتقادات، خاصة في مسائل الإيمان والقدر، وفضائل الصحابة. وبالتالي صنفوا في هذا العلم تصانيف متعددة وسموها: كتب السنة[5].

وأهل السنة والجماعة هم سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ومن سار على نهجهم، الذين اجتمعوا على الحق من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ[6].

---

(١) تهذيب اللغة ١٢/ ٣٠٤.

(٢) المرجع السابق ١٢/ ٣٠٦.

(٣) انظر: دراسات في الحديث النبوي ١/ ٥، السنة والعلم الحديث ص ١٣.

(٤) المفردات في غريب القرآن ص ٢٤٥.

(٥) انظر: أهل السنة والجماعة معالم الانطلاقة الكبرى ص ٤٤.

(٦) انظر: شرح العقيدة الواسطية ص ١٦، أهل السنة والجماعة ص ٤٥.

(٢) السنة في الشرع:

قال ابن الأثير:

«وإذا أطلقت في الشرع فإنما يراد بها ما أمر به النبي ﷺ ونهى عنه وندب إليه قولاً وفعلاً مما لم ينطق به الكتاب العزيز. ولهذا يقال في أدلة الشرع الكتاب والسنة: أي القرآن والحديث»[١].

قال الإمام الشاطبي رحمه الله:

«يطلق لفظ السنة على ما جاء منقولاً عن النبي ﷺ على الخصوص مما لم ينص عليه في الكتاب العزيز بل إنما نص عليه من جهته عليه الصلاة والسلام كان بياناً لما في الكتاب أو لا»[٢].

وإذا أريد سنة غير النبي ﷺ فإنها تقيد بذلك ولا تطلق.

روى البخاري بسنده إلى ابن شهاب[٣] عن سالم[٤] بن عبد الله عن أبيه

---

(١) النهاية في غريب الحديث ٢/ ٤٠٩.

(٢) الموافقات في أصول الفقه ٤/ ٢.

(٣) ابن شهاب: هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، القرشي، أبو بكر، الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه. روى عن أنس بن مالك، والسائب بن يزيد ومحمود بن الربيع، وعنه عطاء وعمر بن عبد العزيز وعمرو بن دينار. مات سنة ١٢٥ وقيل قبل ذلك.
انظر: الجرح والتعديل ٨/ ٧١، تذكرة الحفاظ ١/ ١٠٨، ١١٣، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٤٥، تقريب التهذيب ٢/ ٢٠٧.

(٤) سالم: هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أبو عمر أو أبو عبد الله، المدني، أحد الفقهاء السبعة. وكان ثبتاً عابداً فاضلاً، يشبه بأبيه في الهدي =

في قصته مع الحجاج[1] حين قال له: «إن كنت تريد السنة فهجر بالصلاة».

قال ابن شهاب:

«فقلت لسالم: أفعله رسول الله ﷺ؟ قال: وهل تتبعون في ذلك إلاَّ سنته؟»[2].

وقد نقل السيوطي هذا الحديث ثم قال عقبه:

«فنقل سالم وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة وأحد الحفاظ من التابعين عن الصحابة أنهم إذا أطلقوا السنة لا يريدون بذلك إلاَّ سنة النبي ﷺ»[3].

= والسمت. روى عن أبيه وأبي هريرة. وعنه الزهري، وصالح بن كيسان. مات سنة ١٠٦هـ.

انظر: الجرح والتعديل ٤/ ١٨٤، الكاشف ١/ ٣٤٤، تقريب التهذيب ١/ ٢٨٠.

(١) الحجاج: هو الحجاج بن يوسف بن أبي عقيل الثقفي، الأمير، المشهور، الظالم، المبير، وقع ذكره وكلامه في الصحيحين وغيرهما، وليس بأهل أن يروى عنه، ولي إمرة العراق عشرين سنة. روى عن أنس بن مالك، وعنه مالك بن دينار وثابت. مات سنة ٩٥هـ.

انظر: الجرح والتعديل ٣/١٦٨، ميزان الاعتدال ١/٤٦٦، تقريب التهذيب ١/ ١٥٤.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحج (٢٥)، باب الجمع بين الصلاتين بعرفة (٨٩)، ٢/ ١٧٤ ـ ١٧٥.

(٣) تدريب الراوي ١/ ١٨٩.

وقال السرخسي:

قال الإمام الشافعي رحمه الله: «مطلق السنة يتناول سنة رسول الله ﷺ فقط»[1].

وقد تطلق السنة على ما عمل عليه الصحابة رضوان الله عليهم وجد ذلك في الكتاب أو السنة أو لم يوجد لكونه اتباعاً لسنة ثبتت عندهم لم تنقل إلينا، أو اجتهاداً مجمعاً عليه منهم أو من خلفائهم. وذلك كحد شارب الخمر، وجمع المصحف وحمل الناس على القراءة بحرف واحد من الحروف السبعة وتدوين الدواوين. والدليل على ذلك قوله ﷺ: **«عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين»**[2] [3].

---

(١) أصول السرخسي ١/ ١١٤.

(٢) جزء من حديث أخرجه أبو داود في سننه. من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه. كتاب السنة. باب في لزوم السنة، رقم (٤٦٠٧)، ٤/ ٢٠٠ ــ ٢٠١ والترمذي في سننه. كتاب العلم (٤٢)، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع (١٦)، برقم (٢٦٧٦)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح» ٥/ ٤٣ ــ ٤٤ وابن ماجه في سننه. المقدمة باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين (٦)، برقم (٤٢)، (٤٣)، (٤٤). ١/ ١٥ ــ ١٧، والدارمي في سننه، المقدمة، باب اتباع السنة ١/ ٤٤ ــ ٤٥، وأحمد في المسند ٤/ ١٢٦. والحاكم في المستدرك. بطرق إلى العرباض. وقال: «هذا حديث صحيح ليس له علة» ووافقه الذهبي، ١/ ٩٥ ــ ٩٧، وقال الشيخ ناصر الدين الألباني: «صحيح» إرواء الغليل: برقم (٢٤٥٥). ٨/ ١٠٧ ــ ١٠٩، سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم (٩٣٧)، ٢/ ٦٤٧ ــ ٦٤٨، صحيح الجامع برقم (٢٥٤٦) ١٠/ ٣٤٦، صحيح سنن أبي داود ٣/ ٨٧١، صحيح سنن ابن ماجة ١/ ١٣، شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٨٣ هامش (٥٠١)، وص ٤٨٥ هامش (٧١٥).

(٣) انظر: الموافقات ٤/ ٢ ــ ٣.

ومما يدل على ذلك أيضاً قول علي رضي الله عنه في حد شارب الخمر: «جلد النبي ﷺ أربعين، وأبو بكر أربعين، وكملها عمر ثمانين، وكل سنة»[1].

كما تطلق السنة في مقابلة البدعة، أي فيما يحدثه الناس من قول أو عمل في الدين مما لم يؤثر عنه ﷺ أو عن أصحابه[2].

يقول الإمام الشاطبي رحمه الله:

«فيقال فلان على سنة إذا عمل على وفق ما عمل عليه النبي ﷺ وكان ذلك مما نص عليه في الكتاب أولا. ويقال فلان على بدعة إذا عمل على خلاف ذلك. وكان هذا الإطلاق إنما اعتبر فيه عمل صاحب الشريعة فأطلق عليه لفظ السنة من تلك الجهة وإن كان العمل بمقتضى الكتاب»[3].

وقد تطلق السنة على النوافل من العبادات غير المفروضة مما جاء عن النبي ﷺ سواء كانت مؤكدة يكره تركها أو غير ذلك[4].

وإذا نظرنا إلى علماء الحديث والأصول والفقه نجد أن كل فئة أطلقت اصطلاحاً معيناً لتعريف السنة حسب ما تقتضيه أغراض كل فئة:

فالسنة عند المحدثين:

ما أثر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة أو سيرة، سواء كان قبل البعثة أو بعدها[5].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه. كتاب الحدود (٢٩)، باب حد الخمر (٨)، برقم (١٧٠٧) ٣/ ١٣٣١ ـ ١٣٣٢.

(٢) انظر: توثيق السنة ص ١٦.

(٣) الموافقات ٤/ ٢.

(٤) انظر: توثيق السنة ص ١٦، ١٧.

(٥) انظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٧٤، أصول الحديث ص ١٩.

والسنة عند الأصوليين:

هي ما صدر عن النبـي ﷺ غير القرآن الكريم من قول أو فعل أو تقرير مما يصلح أن يكون دليلاً لحكم شرعي[١].

والسنة عند الفقهاء:

هي كل ما ثبت عن النبـي ﷺ ولم يكن من باب الفرض ولا الواجب[٢].

ويتضح مما سبق من تعريفات أن اصطلاح المحدثين أوسع الإصطلاحات لتعريف السنة وأجمع لجوانبها وأشمل.

فأقواله ﷺ كحديث **«قل آمنت بالله فاستقم»**[٣]، وأفعاله كأداء الصلوات[٤] ومناسك الحج[٥]، وتقريراته كإقراره للعب الأحباش بالحراب في المسجد أيام الأعياد[٦].

---

(١) انظر: أصول الحديث ص ١٩. أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف ص ٣٦.

(٢) انظر: إرشاد الفحول ص ٣٣.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه. من حديث سفيان بن عبد الله الثقفي، كتاب الإيمان (١)، باب جامع أوصاف الإسلام (١٣)، برقم، (٣٨) ١/ ٦٥.

(٤) قال ﷺ في حديث مالك بن الحويرث: «صلوا كما رأيتموني أصلي...» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان (١٠)، باب الأذان للمسافر (١٨)، ١/ ١٥٥، وفي كتاب الأدب، (٧٨)، باب رحمة الناس بالبهائم (٢٧)، ٧/ ٧٧، وفي كتاب أخبار الآحاد (٩٥)، باب ما جاء في إجازة خبر الواحد (١) ٨/ ١٣٣.

(٥) قال رسول الله ﷺ في حديث جابر بن عبد الله: «لتأخذوا مناسككم فإني لا أدري لعلي لا أحج بعد حجتي هذه».
أخرجه مسلم في صحيحه. كتاب الحج (١٥). باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكباً (٥١)، برقم (١٢٩٧)، ٢/ ٩٤٣.

(٦) روى البخاري بسنده الى عائشة رضي الله عنها قالت: «رأيت النبـي ﷺ يسترني =

وأما صفاته فمنها غير الاختيارية كحركات الأعضاء مما وضح فيه أمر الجبلة ولا يتعلق بالعبادات كالقيام والقعود، ومنها ما يحتمل أن تخرج من الجبلة إلى التشريع بمواظبته ﷺ عليها على هيئة مخصوصة كالأكل والشرب والنوم واللبس وتكون في هذه الحالة داخلة في أفعاله[1].

وأما سيرته قبل البعثة فكتحنثه في غار حراء الليالي ذوات العدد[2].

والسنة بتعريف علماء الحديث ترادف تعريف الحديث وذلك عند كثير من علماء الحديث، مع أن فريقاً من العلماء فرق بين مدلول لفظ السنة والحديث فأطلق «الحديث» على ما نقل عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.

وأطلق السنة على الواقع العملي في تطبيق الشريعة من عصر الرسول ﷺ إلى آخر عهد الصحابة رضوان الله عليهم[3].

وعلى هذا يحمل قول عبد الرحمن بن مهدي[4] في الإمام

= بردائه وأنا أنظر إلى الحبشة يلعبون في المسجد حتى أكون أنا الذي أسأم..» الحديث.

صحيح البخاري، كتاب النكاح (٧٦)، باب نظر المرأة إلى الحبشة (١١٤)، ١٥٩/٦.

(١) انظر: نزهة النظر ص ٧.

(٢) انظر: صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي (١) باب (٣)، ٣/١، كتاب التفسير (٦٥)، تفسير سورة اقرأ (٩٦)، باب (١) ٨٨/٦، كتاب التعبير (٩١)، باب التعبير (١) ٦٧/٨، صحيح مسلم كتاب الإيمان (١)، باب بدء الوحي (٧٣)، برقم (١٦٠)، ١٤٠/١.

(٣) انظر: أدب الحديث النبوي ص ١٠.

(٤) عبد الرحمن بن مهدي: هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري، مولاهم =

الثوري[1] إذ يقول: «الناس على وجوه، فمنهم مَن هو إمام في السنة إمام في الحديث، ومنهم من هو إمام في السنة وليس بإمام في الحديث، ومنهم من هو إمام في الحديث ليس بإمام في السنة، فأما من هو إمام في السنة وإمام في الحديث فسفيان الثوري»[2].

وكقوله: «لم أر أحداً قط أعلم بالسنة ولا بالحديث الذي يدخل في السنة من حماد بن زيد»[3] [4].

وهذا لا يناقض قوله رحمه الله الآخر إذ يقول: «سفيان الثوري إمام في

= أبو سعيد البصري، ثقة ثبت، حافظ عارف بالرجال والحديث. قال ابن المدني: «ما رأيت أعلم منه» انظر: الجرح والتعديل ٥/ ٢٨٨ ـ ٢٩٠، الكاشف ٢/ ١٨٧ ـ ١٨٨، تقريب التهذيب ١/ ٤٩٩.

(١) الثوري: هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، ثقة حافظ فقيه، عابد إمام حجة. روى عن أيوب السختياني، وثور بن يزيد، وحميد. وعنه شعبة ومعمر، وأبو إسحاق الفزاري وخلق. مات سنة ١٦١ انظر: الجرح والتعديل ١/ ٥٥، ١٢٦، ٤/ ٢٢٢ ـ ٢٢٥، تذكرة الحفاظ ١/ ٢٠٣ ـ ٢٠٧، تهذيب التهذيب ٤/ ١١١ ـ ١١٥، تقريب التهذيب ١/ ٣١١.

(٢) الجرح والتعديل ١/ ١١٨.

(٣) حماد بن زيد: هو حماد بن زيد بن درهم الأزدي، الجهضمي، أبو إسماعيل البصري، ثقة ثبت فقيه. قال عنه الذهبي: «أحد الأعلام، أضر، وكان يحفظ حديثه كالماء» روى عن أبي عمران الجوني وثابت وأبي جمرة، وعنه مسدد وعلي مات سنة ١٧٩هـ.
انظر: الجرح والتعديل ٣/ ١٣٧ ـ ١٣٩، الكاشف ١/ ٢٥١، تقريب التهذيب ١/ ١٩٧.

(٤) الجرح والتعديل ١/ ١٧٧.

الحديث والأوزاعي[1] إمام في السنة ومالك إمام فيهما جميعاً».

فهو يريد أن الثوري كان إماماً في استحضار الأحاديث والآثار في كل باب من أبواب الفقه فيفتي بها. والأوزاعي كان إماماً في معرفة قواعد السلف في كل باب من أبواب الفقه فيفتي بموجبها. ومالك كان إماماً في كلا الأمرين فيفتي بموجبهما[2].

(٣) حجية السنة:

لا شك أن السنة النبوية هي المصدر التشريعي الثاني بعد كتاب الله تعالى، ولا يمكن لدين الله أن يكتمل، ولا لشريعته أن تتم إلَّا بأخذ سنة النبي ﷺ جنباً إلى جنب مع كتاب الله تعالى.

ولقد جاءت آيات القرآن الكريم المتكاثرة، وأحاديث الرسول ﷺ المتواترة تأمر بطاعة رسول الله ﷺ والتمسك بسنته والاحتجاج بها. إضافة إلى ما ورد من إجماع من الأمة، وأقوال الأئمة، في إثبات حجيتها ووجوب الأخذ بها.

ونذكر من ذلك شيئاً يسيراً على سبيل المثال لا الحصر.

---

(١) الأوزاعي: هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي، أبو عمرو، الفقيه ثقة جليل. قال عنه الذهبي: «وكان رأساً في العلم والعبادة». روى عن عطاء ومكحول والتيمي، وعنه قتادة ويحيى بن أبي كثير وغيرهم. مات سنة ١٥٧هـ.
انظر: الجرح والتعديل ٥/٢٦٦ ــ ٢٦٧، الكاشف ٢/١٧٩، تقريب التهذيب ١/٤٩٣.

(٢) نزهة النظر ص ٧ ــ ٨.

أولاً ـ الأدلة من القرآن الكريم:

١ ـ قال الله تعالى:

﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء: ٦٥].

قال الإمام ابن كثير رحمه الله في بيان هذه الآية:

«يقسم تعالى بنفسه الكريمة المقدسة أنه لا يؤمن أحد حتى يحكم الرسول ﷺ في جميع الأمور فما حكم به فهو الحق الذي يجب الانقياد له باطناً وظاهراً ولهذا قال: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء: ٦٥].

أي إذا حكموك يطيعونك في بواطنهم فلا يجدون في أنفسهم حرجاً مما حكمت به وينقادون له في الظاهر والباطن فيسلمون لذلك تسليماً كلياً من غير ممانعة ولا مدافعة ولا منازعة»[١].

٢ ـ وقال سبحانه:

﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا حَتَّىٰ يَسْتَأْذِنُوهُ﴾ [النور: ٦٢]. الآية.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله:

«فإذا جعل الله من لوازم الإيمان أنهم لا يذهبون مذهباً إذا كانوا معه إلاَّ باستئذانه، فالأولى أن يكون من لوازمه أن لا يذهبوا إلى قول ولا مذهب علمي إلاَّ بعد استئذانه، وإذنه يعرف بدلالة ما جاء به على أنه أذن فيه»[٢].

---

(١) تفسير القرآن العظيم ١/ ٥٢٠.

(٢) أعلام الموقعين ١/ ٥٤ ـ ٥٥.

٣ ــ وقال جل ذكره:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴿٥٩﴾ ﴾ [النساء: ٥٩].

قال الشاطبي رحمه الله:

«وسائر ما قرن فيه طاعة الرسول بطاعة الله فهو دال على أن طاعة الله ما أمر به ونهى عنه في كتابه، وطاعة الرسول ما أمر به ونهى عنه مما جاء به مما ليس في القرآن إذ لو كان في القرآن لكان من طاعة الله»[(١)] والرد إلى الله هو الرد إلى كتابه، والرد إلى الرسول هو الرد إليه في حياته وإلى سنته بعد موته[(٢)].

٤ ــ وقال تعالى:

﴿ قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿٣١﴾ ﴾ [آل عمران: ٣١].

قال المباركفوري:

«أمر الله سبحانه وتعالى في هذه الآية كل مَن يدعي محبته أن يتبع محمداً ﷺ، وما معنى اتباعه إلَّا اتباعه ﷺ في جميع أقواله وأفعاله وأحواله وهديه. ومجموع أقواله وأفعاله وأحواله وهديه هو المعني بالأحاديث النبوية. فثبت أن من لم يتبع الأحاديث النبوية ولم ير العمل بها واجباً فهو في دعوى محبته لله تعالى كاذب، ومن كان في هذه الدعوى كاذباً فهو في دعوى إيمانه بالله كاذب بلا مرية»[(٣)].

---

(١) الموافقات ٤/٧.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٥/ ٢٦١.

(٣) مقدمة تحفة الأحوذي ص ٤١.

٥ ـ **قال سبحانه وتعالى:**

﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [النور: ٦٣].

قال ابن كثير رحمه الله:

﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾، أي عن أمر رسول الله ﷺ وهو سبيله ومنهاجه وطريقته وسنته وشريعته، فتوزن الأقوال والأعمال بأقواله وأعماله، فما وافق ذلك قبل، وما خالفه فهو مردود على قائله وفاعله كائناً من كان.. فليحذر وليخش من خالف شريعة الرسول باطناً وظاهراً ﴿أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾، أي في قلوبهم من كفر أو نفاق أو بدعة ﴿أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾، أي في الدنيا بقتل أو حد أو حبس أو نحو ذلك»[(١)].

ثانياً ـ الأدلة من السنة النبوية:

١ ـ روى البخاري بسنده إلى أبـي موسى عن النبـي ﷺ قال: «**إنما مثلي ومثل ما بعثني الله به كمثل رجل أتى قوماً فقال يا قوم إني رأيت الجيش بعيني وإني النذير العريان فالنجاء فأطاعه طائفة من قومه فأدلجوا فانطلقوا على مهلهم فنجوا وكذبت طائفة منهم فأصبحوا مكانهم فصبحهم الجيش فأهلكهم واجتاحهم فذلك مثل من أطاعني فاتبع ما جئت به ومثل من عصاني وكذب بما جئت به من الحق**»[(٢)].

---

(١) تفسير القرآن العظيم ٣/٣٠٧.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام (٩٦)، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ (٢)، ٨/ ١٤٠، وبلفظ مقارب في كتاب الرقاق (٨١)، باب الانتهاء عن المعاصي (٢٦)، ٧/١٨٦. وأخرجه مسلم في صحيحه كتاب الفضائل (٤٣)، باب شفقته ﷺ على أمته (٦)، برقم (٢٢٨٣). ٤/١٧٨٨ ـ ١٧٨٩.

٢ ـ وروى بسنده إلى أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**وكل أمتي يدخلون الجنة إلاَّ من أبى**» قالوا يا رسول الله: ومن يأبى؟ قال: «**من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبى**»[١].

٣ ـ روى ابن ماجه بسنده إلى المقدام بن معد يكرب الكندي أن رسول الله ﷺ قال: «**يوشك الرجل متكئاً على أريكته يحدث بحديث من حديثي فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله عز وجل: فما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه. ألا وإن ما حرم رسول الله ﷺ مثل ما حرم الله**»[٢].

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام (٩٦)، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ (٢)، ٨/ ١٣٩.

(٢) سنن ابن ماجه، المقدمة، باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ (٢)، برقم (١٢)، وأخرج نحوه من حديث أبي رافع برقم (١٣)، ١/ ٦ ـ ٧، وأخرج أبو داود نحوه من حديث المقدام، برقم (٤٦٠٤)، وأبي رافع برقم (٤٦٠٥). كتاب السنة، باب في لزوم السنة ٤/ ٢٠٠، والترمذي نحوه من حديث أبي رافع. كتاب العلم: (٤٢). باب ما نهي عنه أن يقال عند حديث النبي ﷺ (١٠). برقم (٢٦٦٣) وقال: «هذا حديث حسن صحيح» ٥/ ٣٦ ـ ٣٧، والدارمي. بلفظ مقارب عن المقدام. المقدمة باب السنة قاضية على كتاب الله ١/ ١٤٤، وأحمد بلفظ مقارب عن المقدام ٤/ ١٣٢، ونحوه عن أبي رافع ٦/ ٨، والحاكم بلفظ مقارب عن المقدام ١/ ١٠٩، ونحوه عن أبي رافع.
وقال: «وهو صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي ١/ ١٠٨ ـ ١٠٩، والحديث صحيح كما نص على ذلك الترمذي والحاكم، والشيخ ناصر الدين الألباني. انظر: صحيح الجامع الصغير برقم (٨٠٣٨)، ٦/ ٣٦٥، صحيح سنن أبي داود ٣/ ٨٧١.

٤ ــ قال ﷺ: «نضر الله امرءاً سمع مقالتي فحفظها فوعاها فأداها كما سمعها فرب مبلغ أوعى من سامع»[١].

ثالثاً ــ الإجماع:

قال الإمام الشافعي رحمه الله:

«لم أسمع أحداً نسبه الناس أو نسب نفسه إلى علم، يخالف في أن فرض الله عز وجل اتباع أمر رسول الله ﷺ والتسليم لحكمه بأن الله عز وجل لم يجعل لأحد بعده إلاَّ اتباعه وأنه لا يلزم قول بكل حال إلاَّ بكتاب الله أو سنة رسول الله ﷺ، وأن ما سواهما تبع لهما، وأن فرض الله علينا وعلى من بعدنا وقبلنا في قبول الخبر عن رسول الله ﷺ واحد، لا يختلف في أن الفرض والواجب قبول الخبر عن رسول الله ﷺ»[٢].

---

(١) حديث متواتر: انظر دراسة وافية عنه في كتاب «دراسة حديث نضر الله امرءاً سمع مقالتي.. رواية ودراية» للشيخ عبد المحسن بن حمد العباد. فإنه ذكر له أربعة وعشرين صحابياً ممن رواه عن الرسول ﷺ. وذكره السيوطي في قطف الأزهار المتناثرة ص ٢٨.

وانظر بعض طرقه في: سنن أبـي داود، عن زيد بن ثابت في كتاب العلم، باب فضل نشر العلم برقم. ٣٦٦٠/٣/٣٢٢، سنن الترمذي عن زيد بن ثابت برقم ٢٦٥٦، وعبد الله بن مسعود برقم ٢٦٥٧، ورقم ٢٦٥٨. وقال الترمذي: «وفي الباب عن... ومعاذ بن جبل وجبير بن مطعم وأبـي الدرداء وأنس» ٥/ ٣٣ ــ ٣٤، سنن ابن ماجه، من حديث زيد بن ثابت برقم ٢٣٠، وجبير بن مطعم برقم ٢٣١، وابن مسعود برقم ٢٣٢، وعن أنس برقم ٢٣٦.

المقدمة، باب من بلغ علماً (١٨)، ١/ ٨٤ ــ ٨٦.

(٢) الأم ٧/ ٢٧٣.

وقال الإمام ابن حزم رحمه الله في قوله تعالى:

﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾ [النساء: ٥٩]. قال: «الأمة مجمعة على أن هذا الخطاب متوجه إلينا وإلى كل من يخلق ويركب روحه في جسده إلى يوم القيامة من الجنة والناس، كتوجهه إلى من كان على عهد رسول الله ﷺ وكل من أتى بعده عليه السلام وقبلنا ولا فرق»[١].

رابعاً ــ أقوال الأئمة:

١ ــ قال حسان بن عطية:

«كان جبريل ينزل على النبي ﷺ بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن»[٢].

٢ ــ قال الشافعي رحمه الله:

«وضع الله رسوله من دينه وفرضه وكتابه الموضع الذي أبان جل ثناؤه أنه جعله علماً لدينه بما افترض من طاعته وحرم من معصيته وأبان من فضله بما قرن من الإيمان برسوله مع الإيمان به»[٣].

٣ ــ وقال ابن حزم رحمه الله:

«والقرآن والخبر الصحيح بعضها مضاف إلى بعض وهما شيء واحد في أنهما من عند الله تعالى، وحكمهما حكم واحد في باب وجوب الطاعة لهما.. قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩].

وقال تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلۡوَحۡيِۚ﴾ [الأنبياء: ٤٥].

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام ١/ ٩٧.

(٢) سنن الدارمي ١/ ١٤٥.

(٣) الرسالة ص ٧٣.

فأخبر تعالى: أن كلام نبيه ﷺ كله وحي، والوحي بلا خلاف ذكر، والذكر محفوظ بنص القرآن»[1].

(٤) منزلة السنة:

تتبوأ السنة المشرفة منزلة عظيمة من كتاب الله العزيز فهي التطبيق العملي لما جاء فيه وذلك لأنها معضدة لآياته كاشفة لغوامضه، مجلية لمعانيه، شارحة لألفاظه، موضحة لإبهامه كما جاءت بأحكام لا توجد في كتاب الله ولم ينص عليها فيه وهي لا تخرج عن قواعده وغاياته، فلا يمكن الاستغناء عنها بحال من الأحوال أو إهمالها في وقت من الأوقات، وذلك لأهميتها القصوى في فهم دين الله والعمل به.

وقد أوضح العلماء أوجه السنة من القرآن وأنها معه على ثلاثة أنواع:

النوع الأول:

أنها تأتي مؤكدة لآياته مقررة لأحكامه معضدة لها، ومثاله أحاديث وجوب الصلاة والزكاة والصوم والحج، من ذلك قوله ﷺ في حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «**بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلاَّ الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والحج وصوم رمضان**»[2].

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام ١/٩٨.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الإيمان (٢)، باب قول النبي ﷺ: «بني الإسلام على خمس» (١)، ١/٨، وبلفظ مقارب. موقوفاً عن ابن عمر. في كتاب التفسير (٦٥).
تفسير سورة البقرة (٢)، باب «وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة» (٣٠)، ٥/١٥٧ ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان (١)، باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام (٥) برقم (١٦)، ١/٤٥.

فهو مؤكد لقوله سبحانه وتعالى في شأن الصلاة والزكاة: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٨٣].

وفي شأن الصوم لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾﴾ [البقرة: ١٨٣].

وفي شأن الحج لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٧﴾﴾ [آل عمران: ٩٧][١].

وهذا القسم هو الذي عناه الإمام الشافعي رحمه الله بقوله: «ما أنزل الله فيه نص كتاب فبين رسول الله مثل ما نص الكتاب»[٢].

النوع الثاني:

أنها تأتي مبينة لكتاب الله عز وجل كما قال سبحانه في شأن رسوله ﷺ:

﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [النحل: ٤٤].

وهي ما عناه الشافعي بقوله: «مما أنزل الله فيه جملة كتاب فبين عن الله معنى ما أراد»[٣] ويتمثل بيانها للقرآن في عدة جوانب من ذلك:

١ ــ بيان مجمله:

والمجمل هو: ما لم تتضح دلالته[٤].

---

(١) انظر: معالم على طريق السنة ص ٢٣.

(٢) الرسالة ص ٩١ ــ ٩٢.

(٣) الرسالة ص ٩٢.

(٤) الإتقان في علوم القرآن ٢/ ٣٩.

ولقد جاءت كثير من أحكام القرآن العملية مجملة فبينت السنة إجمالها، من ذلك أن الله أمر بأداء الصلاة من غير بيان[1] فبينت السنة كل ذلك بتطبيق رسول الله ﷺ ذلك عملياً وبتعليمه كيفيتها للمسلمين كما قال ﷺ: «**صلوا كما رأيتموني أصلي**»[2].

وفرض الله الزكاة من غير بيان لمقاديرها وأوقاتها وأنصبتها وتعيين ما يزكى مما لا يزكى، فجاءت السنة وافية ببيان كل ذلك وتفصيله.

وشرع الحج من غير أن يبين مناسكه، فبين ﷺ تلك المناسك فقال في حجة الوداع: «**لتأخذوا مناسككم..**»[3] الحديث.

وكذلك بيانه ﷺ لأحكام الصوم مما لم ينص عليه في الكتاب، والطهارة والذبائح والصيد والأنكحة. وأحكام البيوع والجنايات والحدود مما وقع مجملاً في القرآن ففصله النبي ﷺ[4].

٢ ــ تخصيص عامه:

العام: هو اللفظ المستغرق لما يصلح له من غير حصر.

والتخصيص: هو إخراج بعض ما تناوله اللفظ العام[5].

---

(١) لأوقاتها وأركانها وركوعها وسجودها وعدد ركعاتها.

(٢) انظر: أصول الفقه الإسلامي لبدران أبي العينين ص ١٠٣ والحديث سبق تخريجه. انظر ص ٢٩، هامش ٤.

(٣) انظر: أصول الحديث ص ٤٧. والحديث سبق تخريجه. انظر: ص ٢٩، هامش ٥.

(٤) انظر: الموافقات ٤/ ١٤.

(٥) مباحث في علوم القرآن ص ٢٢١.

وفي القرآن وردت أحكام عامة جاء في السنة تخصيصها من ذلك قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ﴾ [النساء: ١١].

فالآية عامة في كل أصل موروث، فخصص ﷺ ذلك بغير الأنبياء فقال: «لا نورث ما تركنا صدقة»[١] [٢].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

فهي عامة في كل بيع فخصصت السنة جميع البيوع الفاسدة وهي كثيرة[٣].

٣ ــ تقييد مطلقه:

المطلق هو ما دلَّ على الحقيقة بلا قيد.

ويعارضه المقيد الذي يدل عليها بقيد[٤].

فمما ورد في القرآن مطلقاً فقيدته السنة. قوله تعالى: ﴿مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِي بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍۗ﴾ [النساء: ١١].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فرض الخمس (٥٧). باب فرض الخمس (١). ٤/ ٤٢، ٤٣. وفي كتاب المغازي (٦٤)، باب حديث بني النضير (١٤)، ٥/ ٢٣. وفي كتاب النفقات (٦٩)، باب حبس نفقة الرجل (٣)، ٦/ ١٩٠. وفي كتاب الاعتصام (٩٦)، باب ما يكره من التعمق والتنازع في العلم (٥)، ٨/ ١٤٦. وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير (٣٢)، باب حكم الفيء (١٥)، برقم (١٧٥٧)، ٣/ ١٣٧٨ ــ ١٣٧٩، وفي باب قول النبي ﷺ: «لا نورث ما تركنا فهو صدقة» (١٦)، برقم (١٧٥٨)، (١٧٥٩)، ٣/ ١٣٧٩ ــ ١٣٨١.

(٢) انظر: أصول الفقه الإسلامي لبدران ص ١٠٣، ١٠٤، أصول الحديث ص ٤٨.

(٣) انظر: الإتقان في علوم القرآن ٢/ ٣٦.

(٤) انظر: مباحث في علوم القرآن ص ٢٤٥، ٢٤٦.

فأمرت الآية بإخراج الوصية من مال الميت ولم تحدد مقدارها، فجاءت السنة مقيدة للوصية بالثلث[1].

٤ ـ توضيح المشكل:

لقد كانت بعض الآيات يشكل فهمها على بعض الصحابة رضوان الله عليهم فيوضح رسول الله ﷺ ما يشكل عليهم.

من ذلك ما رواه البخاري بسنده إلى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «لما نزلت هذه الآية ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] شق ذلك على أصحاب النبي ﷺ وقالوا: أينا لم يلبس إيمانه بظلم؟

---

(١) انظر: المدخل إلى توثيق السنة ص١٣. روى البخاري بسنده إلى سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: مرضت فعادني النبي ﷺ فقلت يا رسول الله ادع الله أن لا يردني على عقبي قال: «لعل الله يرفعك وينفع بك ناساً» قلت أريد أن أوصي وإنما لي إبنة، قلت أوصي بالنصف؟ قال: «النصف كثير» قلت: فالثلث؟ قال: «الثلث والثلث كثير أو كبير» قال: فأوصى الناس بالثلث وجاز ذلك لهم.
صحيح البخاري: كتاب الوصايا (٥٥)، باب الوصية بالثلث (٣) ٣/ ١٨٧، وانظر: باب أن يترك ورثته أغنياء (٢)، ٣/ ١٨٦. كتاب الجنائز (٢٣)، باب رثى النبي ﷺ سعد بن خولة (٣٧)، ٢/ ٨٢، كتاب مناقب الأنصار (٦٣)، باب قول النبي ﷺ: «اللهم امضي لأصحابي هجرتهم» (٤٩)، ٤/ ٦٣.
كتاب النفقات (٦٩)، باب فضل النفقة على الأهل (١)، ٦/ ١٨٩، كتاب المرضى (٧٥)، باب وضع اليد على المريض (١٣)، ٧/ ٦. وباب قول المريض إني وجع (١٦)، ٧، ٩ كتاب الدعوات (٨٠)، باب الدعاء برفع الوباء والوجع (٤٣)، ٧/ ١٦٠، كتاب الفرائض (٨٥)، باب ميراث البنات (٦)، ٨/ ٥.
صحيح مسلم، كتاب الوصية، (٢٥)، باب الوصية بالثلث (١)، برقم (١٦٢٨)، ٣/ ١٢٥٠ ـ ١٢٥٣.

فقال رسول الله ﷺ: «**إنه ليس بذلك ألا تسمعون إلى قول لقمان**»: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾﴾[1] [لقمان: ١٣].

فقد فهم الصحابة أن المراد بالظلم في الآية عموم الظلم ويدخل في ذلك ظلم الإنسان نفسه بتقصيره في بعض الحقوق فأزال الرسول ﷺ الإشكال بإيضاحه لهم أن الظلم ليس على عمومه وإنما المقصود نوع من الظلم وهو الشرك بالله وهو أعظم أنواع الظلم.

٥ ــ بسط مختصره:

تشير بعض آيات القرآن الكريم إلى بعض الحوادث التي وقعت في عهد النبي ﷺ أو في العهود السابقة وتتناولها بشيء من الإيجاز، فيأتي في السنة بسط لما أشار إليه القرآن، وإيضاح لبعض الجوانب التي لم تذكر فيه.

مثال ذلك حادثة الثلاثة: الذين خلفوا عن غزوة تبوك فقد تعرض القرآن لذكرها باختصار بالغ في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُوا۟...﴾ الآية [التوبة: ١١٨].

وقد جاء بسطها في حديث كعب بن مالك رضي الله عنه وهو حديث

---

(١) صحيح البخاري، كتاب استتابة المرتدين (٨٨)، باب (١)، ٨/٤٨، وأخرجه بلفظ مقارب في كتاب الأنبياء (٦٠)، باب قول الله تعالى: ﴿ولقد آتينا لقمان الحكمة﴾ الآية (٤١)، ٤/١٣٧، وفي كتاب التفسير (٦٥)، تفسير سورة الأنعام (٦)، باب ﴿ولم يلبسوا إيمانهم بظلم﴾ (٣)، ٥/١٩٣، وأخرجه مسلم في صحيحه بلفظ مقارب، وفيه قالوا: «أينا لا يظلم نفسه»، كتاب الإيمان (١)، باب صدق الإيمان وإخلاصه (٥٦)، برقم (١٢٤)، ١/١١٤ ــ ١١٥.

طويل استوعب جزئيات تلك القصة[1].

ومثال ذلك في العهود السابقة ما ذكره الله عز وجل في شأن أصحاب الأخدود، فأورده باختصار فذكر رسول الله ﷺ جانباً مما وقع لهم وما لاقوه من ابتلاء وامتحان[2].

٦ ــ ناسخة لحكم ثبت بالقرآن:

النسخ هو: رفع الحكم الشرعي بخطاب شرعي متراخ عنه[3] ونسخ السنة للقرآن موضع اختلاف بين العلماء.

ومن يجوز ذلك يستند في ذلك لقوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴿١٨٠﴾ ﴾ [البقرة: ١٨٠].

فقد نصت الآية بالوصية للوالدين، وهما من الورثة، ولهما حق مقرر معلوم، فجاءت السنة ناسخة حكم الوصية لكل وارث وذلك في قوله ﷺ:

«إن الله قد أعطى لكل ذي حق حقه فلا وصية لوارث»[4] فنسخت الآية

---

(١) انظر: في الحديث النبوي ص ٢٨، وانظر: صحيح البخاري، كتاب المغازي (٦٤)، باب حديث كعب ابن مالك (٧٩)، ٥/ ١٣٠ ــ ١٣٥. صحيح مسلم، كتاب التوبة (٤٩)، باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه (٩)، (٢٧٦٩)، ٤/ ٢١٢٠ ــ ٢١٢٩.

(٢) انظر: صحيح مسلم، كتاب الزهد والرقائق (٥٣)، باب قصة أصحاب الأخدود (١٧)، برقم (٣٠٠٥)، ٤، ٢٢٩٩ ــ ٢٣٠١.

(٣) مباحث في علوم القرآن ص ٢٣٢.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه عن أبـي أمامة. كتاب الوصايا، باب ما جاء في الوصية =

بالسنة الثابتة لا بالإرث على الصحيح من أقوال العلماء، لأن الكل حكم الله تعالى وأمره عنده وإن اختلفت الأسماء(1).

٧ ــ مفرعة على أصل تقرر في الكتاب:

مثال ذلك منع بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها، ففي قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ﴾ [النساء: ٢٩]. تحريم على الناس أكل أموالهم بينهم بالباطل وبغير حق وإباحة الأكل بشرط عقد التراضي.

= للوارث. برقم (٢٨٧٠)، ٣/ ١١٤، وفي كتاب البيوع، باب في تضمين العارية، برقم (٣٥٦٥)، ٣/ ٢٩٦ ــ ٢٩٧.

والترمذي في سننه، عنه رضي الله عنه، برقم (٢١٢٠)، وعن عمرو بن خارجة برقم (٢١٢١)، كتاب الوصايا (٣١)، باب ما جاء لا وصية لوارث (٥)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، ٤/ ٣٧٦ ــ ٣٧٨. والنسائي في سننه عن عمرو بن خارجة، في كتاب الوصايا، باب إبطال الوصية للوارث، ٦/ ٢٠٧. وابن ماجه في سننه عنه رضي الله عنه برقم (٢٧١٢)، وأبي أمامة برقم (٢٧١٣) وأنس برقم (٢٧١٤)، كتاب الوصايا (٢٢)، باب لا وصية لوارث (٦)، ٢/ ٩٠٥ ــ ٩٠٦.

والدارمي في سننه، عن عمرو بن خارجة، كتاب الوصايا، باب الوصية للوارث ٢/ ٤١٩.

والبيهقي في سننه، عن أبي أمامة وعمرو بن خارجة وأنس، ٦/ ٢٦٤ ــ ٢٦٥ وأحمد في المسند عن عمرو بن خارجة ٤/ ١٨٦، ١٨٧.

وقال الشيخ ناصر الدين الألباني عنه: «صحيح» صحيح الجامع ١/ ٩٦، برقم (١٧١٦) صحيح سنن أبي داود: ٢/ ٥٥٤، ٦٨٠، وأورده في إرواء الغليل برقم (١٦٥٥). وذكر طرقه ثم قال: «إن الحديث صحيح لا شك فيه، بل هو متواتر كما جزم بذلك السيوطي وغيره من المتأخرين». ٦/ ٨٧ ــ ٩٦.

(1) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٢/ ٢٦٣.

فجاء النبي ﷺ إلى المدينة فوجد الناس قد وقعوا في أعراف وعادات أباحوا بها أكل أموالهم بصور كانت مصدراً لنزاع دائم. من ذلك بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها، فقد يأتي مرض أو جائحة على تلك الثمار فتفسدها فيقع الخصام والنزاع. فلذلك حرم رسول الله ﷺ بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها[1] وقال في ذلك أيضاً: «**أرأيت إذا منع الله الثمرة بم يأخذ أحدكم مال أخيه**»[2] [3].

قال الإمام الشافعي بعد ذكره للنوعين السابقين ـ أي السنة المؤكدة

---

(١) انظر: صحيح البخاري، كتاب الزكاة (٢٤)، باب من باع ثماره.. (٥٨)، ٢/ ١٣٤، كتاب البيوع (٣٤)، باب بيع المزابنة (٨٢)، وباب بيع الثمر على رؤوس النخل (٨٣)، وباب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها (٨٥)، وباب بيع النخل قبل أن يبدو صلاحها (٨٦)، وباب إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها: (٨٧)، ٣/ ٣١ ـ ٣٤. وكتاب المساقاة: (٤٢)، باب الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط (١٧)، ٣/ ٨١.
صحيح مسلم، كتاب البيوع (٢١)، باب النهي عن بيع الثمار قبل بدء صلاحها (١٣)، حديث رقم (١٥٣٤)، (١٥٣٨)، ٣/ ١١٦٥ ـ ١١٦٨.
وفي باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلاَّ في العرايا (١٤)، برقم (١٥٣٩)، ٣/ ١١٦٨.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه عن أنس بن مالك في كتاب البيوع (٣٤)، باب إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها (٨٧)، (٣/ ٤٣)، وبلفظ مقارب في باب بيع المخاضرة (٩٣)، ٣/ ٣٦.
وأخرجه مسلم في صحيحه بألفاظ مقاربة، كتاب المساقاة (٢٢)، باب وضع الجوائح (٣)، برقم (١٥٥٥)، ٣/ ١١٩٠.

(٣) انظر: بداية المجتهد ٢/ ١٤٩ ـ ١٦٣، المدخل إلى علم أصول الفقه ص ٧٢، ٧٣.

والسنة المبينة ــ قال: «وهذان الوجهان اللذان لم يختلفوا فيهما»[1].

النوع الثالث:

أن تكون موجبة لحكم سكت القرآن عن إيجابه، أو محرمة لما سكت عن تحريمه[2].

وهي القسم الذي عناه الشافعي بقوله: «ما سن رسول الله فيما ليس فيه نص كتاب»[3].

ومثالها الأحاديث التي تحرم نكاح المرأة على عمتها أو خالتها[4].

وهذا النوع هو الذي وقع الخلاف فيه بين العلماء فهل تعتبر أحكاماً مستقلة عما في القرآن؟ أو هي داخلة تحت نصوصه، ولو اتبع في ذلك شيء من التأويل والتكلف؟ ذهب المحدثون وأكثر العلماء على أن السنة قد تستقل بالتشريع وتأتي بما ليس في كتاب الله تعالى لأنها من عند الله حقيقة فهي موحى بها من الله إلى رسوله ﷺ[5] فوحي الله إلى رسوله قسمان: قال عنهما

---

(١) الرسالة ص ٩٢.

(٢) أعلام الموقعين ٢/ ٣١٤.

(٣) الرسالة ص ٩٢.

(٤) روى البخاري بسنده إلى جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: «نهى رسول الله أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها» وروى قريباً منه عن أبي هريرة، في كتاب النكاح (٦٧)، باب لا تنكح المرأة على عمتها (٢٧). ٦/ ١٢٨.
وأخرجه مسلم في صحيحه. من حديث أبي هريرة، في كتاب النكاح (١٦)، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح (٤)، برقم (١٤٠٨)، ٢/ ١٠٢٨ ــ ١٠٣٠.

(٥) انظر: مقاييس نقد متون السنة ص ٢٦٩.

الإمام ابن حزم: «أحدهما وحي متلو مؤلف تأليفاً معجز النظام وهو القرآن، والثاني وحي مروي منقول غير مؤلف ولا معجز النظام ولا متلو ولكنه مقروء وهو الخبر الوارد عن رسول الله ﷺ»[1].

وذهب آخرون على أن السنة لا تستقل بالتشريع وإنما تدخل أحكامها تحت نصوص القرآن.

قال الشاطبي:

«السنة راجعة في معناها إلى الكتاب فهي تفصيل مجمله، وبيان مشكله، وبسط مختصره. وذلك لأنها بيان له وهو الذي دل عليه قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

فلا تجد في السنة أمراً إلاّ والقرآن قد دل على معناه دلالة إجمالية أو تفصيلية»[2].

وقال أبو زهرة:

«لا نكاد نجد مثالاً لحكم أتت به السنة إلاّ وجدنا له أصلاً قرآنياً قريباً كان أو بعيداً»[3].

وقد استند كل فريق على أدلة تؤيد ما ذهب إليه[4] مع اتفاقهما على وجود أحكام جديدة لم ترد في القرآن صراحة، وهذا ما عناه الفريق الأول باستقلال السنة في التشريع، بينما عنى الفريق الثاني أن عدم وجودها صراحة

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام ١/ ٩٧.

(٢) الموافقات ٤/ ٦.

(٣) أصول الفقه ص ١١٣.

(٤) انظر: الموافقات ٤/ ٦ ـ ٨، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٣٨١.

في القرآن لا يخرجها عن دخولها تحت نصوص أو قواعد عامة دل عليها القرآن[1].

وفي الحقيقة إرجاع كل ما ورد في السنة إلى القرآن الكريم وإدخاله تحت نصوصه فيه نوع من التكلف والتأويلات البعيدة، وقد اعترف الإمام الشاطبي بذلك.

فبعد إيراده لمجموعة من الأحاديث التي حاول بعض العلماء إدخالها تحت نصوص القرآن قال:

«ولكن القرآن لا يفي بهذا المقصود على النص والإشارة العربية التي تستعملها العرب أو نحوها... فالملتزم بهذا لا يفي بما ادعاه إلاَّ أن يتكلف في ذلك مآخذ لا يقبلها كلام العرب ولا يوافق على مثلها السلف الصالح ولا العلماء الراسخون في العلم»[2].

يتبين مما سبق من خلاف، أنه لا يتعدى أن يكون لفظياً إذ الكل مقر بوجود أحكام ثابتة في السنة لم ترد في القرآن بل إن الجميع اتفقوا على حجيتها[3].

ولذلك قال الإمام الشافعي بعد ذكره للخلاف السابق:

«وأي هذا كان فقد بين الله أنه فرض فيه طاعة رسوله، ولم يجعل لأحد من خلقه عذراً بخلاف أمر عرفه من أمر رسول الله، وأن قد جعل الله بالناس كلهم الحاجة إليه في دينهم... إن سنته ﷺ إذا كانت سنة مبينة عن الله معنى

---

(١) المرجع السابق ص ٣٨٥.

(٢) الموافقات ٤/ ٢٨.

(٣) انظر: أعلام الموقعين ٢/ ٣١٥، ٣١٦.

ما أراد من مفروضه فيما فيه كتاب يتلونه، وفيما ليس فيه نص كتاب أخرى: فهي كذلك أين كانت، لا يختلف حكم الله ثم حكم رسوله، بل هو لازم بكل حال»[1].

وهذا القسم على اعتبار أنه زائد على القرآن فهو تشريع مبتدأ من رسول الله ﷺ يجب طاعته فيه ولا تحل معصيته، امتثالاً لما أمر الله به من طاعة رسوله، ولو كان لا يطاع في هذا القسم، لم يكن لطاعته معنى، وسقطت طاعته المختصة به، لأنه إذا لم تجب طاعته إلاَّ إذا وافق القرآن لا فيما زاد عليه لم يكن له طاعة خاصة تختص به، وقد قال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا ۝٨٠﴾ [النساء: ٨٠][2].

● ● ●

---

(١) الرسالة ١٠٤ ــ ١٠٥.

(٢) انظر: أعلام الموقعين ٢/ ٣١٤، ٣١٥.

المطلب الثاني
العلاقة بين الشرع والعقل
في الدين الإسلامي

ماهية العقل:

العقل صفة قائمة بنفس الإنسان التي تعقل، وأما من البدن فهو متعلق بالقلب لقوله تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا ﴾[1] [الحج: ٤٦].

وظيفته:

العقل شرط في معرفة العلوم، وفي الأعمال وصلاحها، وبه يكمل الدين والعمل، ولكنه لا يستقل بذلك، إذ هو غريزة في النفس وقوة فيها كقوة البصر، إن اتصل به نور الإيمان والقرآن كان كنور العين إذا اتصل به نور الشمس والنار، وإن انفرد لم يبصر الأمور التي يعجز وحده عن إدراكها وإن أبعد بالكلية كانت الأقوال والأفعال أموراً حيوانية[2].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى ٩/٣٠٣.

(٢) انظر المرجع السابق ٣/٣٣٨، ٣٣٩.

موقف أرباب المذاهب منه :

لقد تباينت أقوال الناس وأحكامهم في العقل ودلالته على الحق، وذهب فيه كل منهم مذهباً.

فأهل الكلام والفلسفة[1] جعلوا العقل من أصول العلم وجعلوا الوحي تابعاً له، بل حكموه في نصوص الوحي فلا يقبل منها إلاَّ ما أيده العقل ووافقه ويدفع منها ما عارضه وخالفه[2].

وكثير من المتصوفة يذمون هذا العقل ويعيبونه، ويرون أن الأحوال والمقامات لا تكون إلاَّ مع عدم وجوده، ويقرون ويصدقون بما يكذب به صريح العقل، ويمدحون الأمور التي تؤدي إلى زواله كالسكر والجنون[3].

وظن الأولون أن دلالة الكتاب والسنة قاصرة فقط على الأخبار المجردة الخالية من الدلالات العقلية، وهذه الأخبار موقوفة على العلم بصدق المخبر، ويجعلون ما يبني عليه صدق المخبر معقولات محضة[4].

---

(١) الفلسفة: لفظ الفلسفة مشتق من اليونانية وأصله (فيلا ـ صوفيا) ومعناه محبة الحكمة. ويطلق على العلم بحقائق الأشياء، والعمل بما هو أصلح. وتعني عند الأوائل جميع العلوم، وأما في الحديث فهي تطلق على دراسة المبادىء الأولى التي تفسر المعرفة تفسيراً عقلياً كفلسفة العلوم، وفلسفة الأخلاق. انظر: المعجم الفلسفي ٢/ ١٦٠ ـ ١٦٥.

(٢) سوف يأتي بسط الكلام عن هذه الفئة، وما يؤيد ما ذكرت من أقوالهم وشبههم، والجواب عنها.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ٣٣٨، ٣٣٩.

(٤) انظر: درء تعارض العقل والنقل ١/ ٢٨، ٢٩.

فهؤلاء عظموا عقولهم وقدسوها وأخضعوا لها نصوص الوحي. فالحق عندهم ما جاءت به، والباطل ما رفضته، وجردوا كتاب الله وسنة رسوله ﷺ عن الدلائل العقلية، بل جعلوا الشرع والعقل ضدين استحكمت بينهم العداوة والتنافر.

وأما الذين عطلوا عقولهم وكبلوها، وذموا العقل وعابوه فهؤلاء ذمهم الله، ووصفهم بأنهم شر الخليقة في الأرض، وذلك في قوله تعالى: ﴿۞إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلۡبُكۡمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡقِلُونَ ۝٢٢ وَلَوۡ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمۡ خَيۡرٗا لَّأَسۡمَعَهُمۡۖ وَلَوۡ أَسۡمَعَهُمۡ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعۡرِضُونَ ۝٢٣﴾ [الأنفال: ٢٢ ـ ٢٣].

ولذا كان جوابهم يوم القيامة عندما يطرحون في النار: ﴿وَقَالُواْ لَوۡ كُنَّا نَسۡمَعُ أَوۡ نَعۡقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ۝١٠ فَٱعۡتَرَفُواْ بِذَنۢبِهِمۡ فَسُحۡقٗا لِّأَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ۝١١﴾ [الملك: ١٠ ـ ١١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

«عدم العقل والتمييز.. لا يحمد لحال من جهة نفسه، فليس في كتاب الله ولا سنة رسوله مدح وحمد لعدم العقل والتمييز والعلم. بل قد مدح الله العمل والعقل والفقه ونحو ذلك في غير موضع وذم عدم ذلك في مواضع»[1].

فقد مدح الله وأثنى على أصحاب العقول السليمة التي أحسن أصحابها استخدامها فهداهم الله بها إلى الحق. تلك العقول التي تتدبر في خلق الله وتجول بفكرها في مخلوقاته تتلمس فيها قدرة الخالق وربوبيته لجميع الخلق، ﴿إِنَّ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ لَأٓيَٰتٖ لِّأُوْلِي

---

(١) الاستقامة ٢/١٥٧.

ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٠﴾ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿١٩١﴾﴾ [آل عمران: ١٩٠ ـ ١٩١].

ولم تعارض شرع الله ودينه، وإنما وقفت عند حدودها التي حدها الله لها، فلم تنتهك حرمة النصوص، ولم تغفل تدبرها وفهمها. فهي التي عرفت الحق وصارت على الصراط المستقيم حيث لا إفراط ولا تفريط.

اهتمام الإسلام بالعقل:

إن الإسلام اهتم بالعقل اهتماماً بالغاً فجعله مناط التكليف، فإذا فقد ارتفع التكليف وعد فاقده كالبهيمة لا تكليف عليه[1].

بل جعله الإسلام أحد الضروريات الخمس التي أمر الشاعر بحفظها ورعايتها، لأن مصالح الدين والدنيا مبنية على المحافظة عليها[2].

والعقل الذي يستطيع أن يؤدي وظيفته على أكمل وجه هو الذي تجرد من الهوى وخلص من ربقة التقليد، فلم يتأثر بالآراء والأفكار المنحرفة التي تدفعه للوقوع في الضلال، كما أنه لم يعطل قواه باتباع أعمى فينجر إلى الانحراف والزيغ.

فهذا هو العقل الذي يمكنه أن يحمل رسالة الإسلام حملاً صحيحاً، منصاعاً لتكاليف الإسلام، منقاداً لأوامره، منتهياً عن نواهيه.

وأحكام الإسلام كلها معقولة لم تخاطب إلاَّ العقل، ولم توجه إلاَّ

---

(١) انظر: الموافقات ٣/ ١٣.

(٢) المرجع السابق ٢/ ٨ وهي الدين والنفس والعقل والنسل والمال.

إليه، فحث الإسلام العقل على التفكير والتدبر والتبصر ونهاه عن التقليد والخضوع الأعمى للسادة والكبراء، ووجه الدعوة إليه معزولة عن وسائل الضغط والشدة والقصر والإكراه كما قال تعالى: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ﴾[1] [البقرة: ٢٥٦].

والقرآن والسنة مملوءان بالأدلة العقلية التي تقصر عنها عقول أهل الكلام والفلسفة.

فالله سبحانه وتعالى قد ضمن كتابه العزيز من الأدلة العقلية والحجج البينة الباهرة والأقيسة التي هي الأمثال المضروبة ما يتضح لكل ذي عقل، فخاطب بذلك أولي الألباب، والنهى، والحجى، ومن يعقل ويسمع. فضمنه سبحانه وتعالى من الأدلة العقلية ما أخبر به عن نفسه وأسمائه وصفاته، وأمر المعاد، وثبوت الأوامر والنواهي، والوعد والوعيد[2].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

«قد تدبرت عامة ما يذكر المتفلسفة والمتكلمة، والدلائل العقلية فوجدت دلائل الكتاب والسنة تأتي بخلاصته الصافية عن الكدر، وتأتي بأشياء لم يهتدوا لها، وتحذف ما وقع منهم من الشبهات والأباطيل مع كثرتها واضطرابها»[3].

وقال: «إن ما عند النظار أهل الكلام والفلسفة من الدلائل العقلية على المطالب الإلهية. فقد جاء القرآن الكريم بما فيها من الحق، وما هو أبلغ

---

(١) انظر: لمحات في وسائل التربية الإسلامية ـ وغايتها ص ١٢٣ ـ ١٢٧.

(٢) انظر: «بيان تلبيس الجهمية» ١/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧.

(٣) مجموع الفتاوى ١٩/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣.

وأكمل منها على أحسن وجه، مع تنزهه عن الأغاليط الكثيرة الموجودة عند هؤلاء، فإن خطأهم فيها كثير جداً، ولعل ضلالهم أكثر من هداهم، وجهلهم أكثر من علمهم»[1].

وقد جاءت البراهين العقلية في القرآن الكريم في أعظم المطالب الإلهية: ففي الدلالة على توحيد الله وتفرده بالعبادة دون سواه، خاطب الله أصحاب العقول مبيناً لهم بطلان الآلهة التي اتخذت من دونه فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥٓۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ لَهُۥۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ ﴿٧٣﴾﴾ [الحج: ٧٣].

فهذه الآلهة التي عبدت مع الله عز وجل آلهة ضعيفة عاجزة لا تملك لعابديها نفعاً ولا ضراً.

فإذا كان الذباب وهو أضعف الحيوان وأحقره، لا يقدر من عبدوه من دون الله على خلق مثله، ودفع أذيته، فكيف يجوز أن يكونوا آلهة معبودين وأرباباً مطاعين، وهذا من أقوى الحجج وأوضح البراهين[2].

وقال تعالى: ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْۖ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِى مَا رَزَقْنَٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْۚ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الروم: ٢٨].

وهذا من أقوى الأدلة في نفي الشريك عن الله سبحانه وتعالى، فهو خطاب موجه إلى المشركين الذين صرفوا العبادة لغير الله سبحانه.

---

(١) المرجع السابق ٩/ ٢٢٥.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٢/ ٩٧.

فهل يرضى أحدهم أن يكون مملوكه في نفسه وماله مثله، فإذا لم يرضوا هذا لأنفسهم فكيف جعلوا لله شركاء؟[1].

وهذا مثل ضربه الله لكي ينتفع به أصحاب العقول السليمة كما قال تعالى: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَـٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَـٰلِمُونَ ﴿٤٣﴾ ﴾ [العنكبوت: ٤٣].

فالأمثال المضروبة في القرآن أورد الله فيها خلاصة الحجج والأقيسة العقلية التي ينتفع بها أصحاب العقول النيرة، والأفهام المدركة، قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِى هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٧﴾ ﴾[2] [الزمر: ٢٧].

وقد دلل الله عز وجل على معاد الأجسام بأبلغ الأدلة التي يقف العقل أمامها متحيراً بعظم الاستدلال وقوة الحجة، وذلك في قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَـٰنُ أَنَّا خَلَقْنَـٰهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴿٧٧﴾ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَـٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ ﴿٨٠﴾ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَـٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّـٰقُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٨١﴾ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾ فَسُبْحَـٰنَ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٨٣﴾ ﴾ [يس: ٧٧ ـ ٨٣].

فقد ذكر الله في هذه الآيات عدة أدلة عقلية على المعاد: فبين أنه خلق الإنسان من نطفة وهي ماء مهين حقير ضعيف في غاية من الضعف والعجز

---

(١) انظر المرجع السابق ١٤/ ٢٣.

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل ١/ ٢٩.

فصار خلقاً سوياً تام العقل والإدراك والقدرة على التصرف وكسب المصالح لنفسه ودفع المضار عنها.

فإذا هو يخاصم ويجادل في نشأته ومن يقدر على إعادة خلقه. ألا يقدر من أوجده من ذلك الأصل الموغل في الضعف والعجز أن يعيد نشأته إذا توفاه وصار رميماً؟

وإذا سلم بهذه الحقيقة، وأصل نشأته فما الذي يستبعده عقله من القدرة على الإعادة؟ أليس من الأمر البدهي أن إعادة الشيء بعد تلفه وتفرقه أهون من إنشائه أول مرة من العدم؟

ولتقرير هذا المعنى وإثبات قدرة الخالق المطلقة على هذا وعلى ما هو أعجب من ذلك ضرب لذلك مثلاً بالنار التي تخالف طبيعتها الرطب والماء حيث لا يجتمعان، وفي ذلك دلالة على عظمة قدرة الخالق الذي لا يعجزه شيء[1].

ثم أخبر عن عظم قدرته في خلق السموات وما فيها من كواكب، والأرض وما فيها من جبال ورمال وبحار وقفار وما بين ذلك، وهذا أعظم في الإيجاد من خلق الأجساد كما قال تعالى: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ﴾[2] [غافر: ٥٧].

والعلوم والأعمال التي يستفيد منها الخلق نوعان: نوع يحصل بالعقل كعلم الحساب والطباعة والصناعة والحياكة وغير ذلك.

---

(١) انظر: موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول ١/ ٤٧، ٤٨.

(٢) انظر: تفسير القرآن العظيم ٣/ ٢٨٢.

ونوع لا يعلم بمجرد العقل: كالعلوم الإلهية، وعلوم الديانات، وهذه منها ما يمكن أن يقام عليه أدلة عقلية. والرسل عليهم السلام هم الذين هدوا الخلق وأرشدوهم إلى دلالة القدرة عليها، وهي عقلية شرعية[1].

لا تعارض بين الشرع والعقل:

وقد وضع علماء الكلام قاعدة عامة سموها قانوناً كلياً يرجع إليه في جميع أمور الدين. فقالوا: إذا تعارضت الأدلة السمعية والعقلية، أو النقل والعقل فإما أن يجمع بينهما وهو محال، لأنه جمع بين النقيضين، وإما أن يردا جميعاً، وإما أن يقدم السمع وهو محال، لأن العقل أصل النقل، فلو قدمناه عليه كان ذلك قدحاً في العقل الذي هو أصل النقل، والقدح في أصل الشيء قدح فيه، فكان تقديم النقل قدحاً في النقل والعقل جميعاً، فوجب تقديم العقل، ثم النقل إما أن يقال بعدم صحته، وإما أن يتأول أو يفوض[2].

فبهذه القاعدة الباطلة استطاع هؤلاء أن يردوا نصوص الوحي الثابتة وأن يجعلوا لعقولهم سلطاناً عليها يجول في النصوص فيرد ما شاء ويقبل ما شاء ويدعي معارضته لما شاء، وحكموها على النصوص وقدموها عليها.

وما كانت الشريعة الغراء بقسميها الكتاب والسنة تعارض العقول أو تخالفها.

لأن كل ما فيها يوافق العقل، والمعقول الصحيح دائر مع أخبارها وجوداً وعدماً، فلم يخبر الله ورسوله بما يناقض صريح

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى ٤/ ٢١٠، ٢١١.

(٢) انظر: أساس التقديس في علم الكلام ص ١٧٢، ١٧٣.

العقل، ولم يشرع ما يناقض الميزان والعدل[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

«ما علم بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه الشرع البتة، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط.

وقد تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه، فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسدة يعلم بالعقل بطلانها، بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع. . ووجدت ما يعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط، بل السمع الذي يقال إنه يخالفه: إما حديث موضوع، أو دلالة ضعيفة، فلا يصلح أن يكون دليلاً لو تجرد عن معارضة العقل الصريح، فكيف إذا خالفه صريح المعقول؟

ونحن نعلم أن الرسل لا يخبرون بمحالات العقول بل بمحارات العقول، فلا يخبرون بما يعلم العقل انتفاءه، بل يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته»[2].

فكيف ينقدح في ذهن المؤمن أن في نصوص الوحي المنزلة من عند الله عز وجل ما يخالف العقول السليمة، بل كيف ينفك العقل الصريح عن ملازمة النص الصحيح؟ بل هما أخوان لا يفترقان وصل الله بينهما في كتابه فقال: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَٰرًا وَأَفْـِٔدَةً فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَىْءٍ إِذْ كَانُوا۟ يَجْحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٢٦﴾ ﴾ [الأحقاف: ٢٦].

---

(١) انظر: أعلام الموقعين ٢/ ٧١.

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٤٧.

فذكر ما يتناول به العلوم وهي السمع والبصر والفؤاد الذي هو محل العقل[١].

وكيف بعد هذا يجوز لأحد أن يقول إن في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ الثابتة الصحيحة ما يعلم أحد من الخلق أنه باطل، وأن كل من اشتبه عليه شيء مما أخبر به النبي ﷺ قدم رأيه عليه ودفعه به، خاصة في أنباء الغيب التي ضل فيها عامة من دخل فيها بمجرد رأيه، بدون الاستهداء بهدي الله، والاستضاءة بنوره الذي بعث به رسله، وأنزل به كتبه، مع علم كل أحد بقصوره. وتقصيره في ذلك؟[٢].

وعلى المعتزلة الذين حكموا عقولهم في نصوص الوحي ومن سار على نهجهم وتتبع خطاهم، أن يعلموا أنه لا يوجد حديث واحد على وجه الأرض يخالف العقل إلاَّ أن يكون ضعيفاً أو موضوعاً، بل لا يعلم حديث صحيح في الأمر والنهي أجمع المسلمون على تركه إلاَّ إذا كان منسوخاً، بل لا يعلم حديث أجمعوا على نقيضه، فضلاً أن يكون نقيضه معلوماً بالعقل الصريح البين لعامة العقلاء، فإن ما يعلم بالعقل الصريح أظهر وأوضح مما يعلم بالإجماع[٣].

فالعقلاء متفقون على أن العقل الصريح لا يخالف نقلاً صحيحاً[٤].

وواجب على هؤلاء أن يخالفوا قاعدتهم، فمتى ما تعارض الشرع

---

(١) انظر: مختصر الصواعق المرسلة ص ٦١.

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٥٥.

(٣) انظر المرجع السابق ١/ ١٥٠، ١٥١.

(٤) انظر: الصفات الإلهية ص ١٥.

والعقل عندهم. وجب عليهم تقديم الشرع، وذلك لأن العقل مصدق للشرع في كل ما أخبر به، والشرع لم يصدقه في كل ما أخبر به، ولا العلم بصدق الشرع موقوف على كل ما يخبر به العقل.

فالعقل متول، ولي الرسول ثم عزل نفسه، لأن العقل دل على أن الرسول ﷺ يجب تصديقه فيما أخبر وطاعته فيما أمر[1].

ولذا قال الإمام ابن القيم رحمه الله:

«إذا تعارض النقل وهذه العقول أخذ بالنقل الصحيح، ورمي بهذه العقول تحت الأقدام، وحطت حيث حطها الله وأصحابها»[2].

وجوب انقياد العقل واستسلامه للشرع:

لقد بعث الله رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وجعله خاتم الأنبياء، وإمام الأتقياء، فأقام به الملة بعد اعوجاجها، وأوضح به الحجة بعد اندثارها، فأرسله كافة للناس بشيراً ونذيراً وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً.

وقد أغلق الله جميع الطرق إلاَّ طريقاً واحداً هو الموصل إليه، كما قال: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأنعام: ١٥٣].

والرسول ﷺ هو الدليل الهادي إلى هذا الصراط كما قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا ﴿٤٦﴾﴾ [الأحزاب: ٤٥ ـ ٤٦، الفتح: ٨].

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل ١/١٣٨.

(٢) مختصر الصواعق ص ٨٢، ٨٣.

وقال: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسْتَقِيمٖ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ۝٥٣﴾[1] [الشورى: ٥٢ ــ ٥٣].

وقد ألزم الله العباد بطاعته فيما أمر، وتصديقه فيما أخبر والانتهاء عما عنه نهى وزجر وألا يعبد الله إلاَّ بما شرعه على لسانه ﷺ كما قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ۝١١٥﴾ [النساء: ١١٥].

فالواجب على كل مسلم كمال التسليم له. والانقياد لأمره، وتلقي خبره بالقبول والتصديق، دون أن نعارض خبره بخيال باطل نسميه معقولاً، أو نحمله شبهة أو شكاً، أو نقدم عليه آراء الرجال وذبالة أذهانهم، فنوحده بالتحكيم والتسليم والانقياد والإذعان، كما نوحد المرسل بالعبادة والخضوع والذل والإنابة والتوكل[2].

قال الطحاوي رحمه الله:

«ولا تثبت قدم الإسلام إلاَّ على ظهر التسليم والاستسلام، فمن رام علم ما حظر عنه علمه، ولم يقنع بالتسليم فهمه، حجبه مرامه عن خالص التوحيد، وصافي المعرفة، وصحيح الإيمان، فيتذبذب بين الكفر والإيمان، والتصديق والتكذيب، والإقرار والإنكار، موسوساً تائهاً، شاكاً، لا مؤمناً مصدقاً، ولا جاحداً مكذباً»[3].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى ٤/٥٦، ٥٧.

(٢) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٠٠.

(٣) متن العقيدة الطحاوية ص ١٠.

أي لا يثبت إسلام من لم يسلم لنصوص الوحيين، وينقاد إليها، ولا يعترض عليها، ولا يعارضها برأيه ومعقوله وقياسه، كما قال ابن شهاب «من الله الرسالة، ومن الرسول البلاغ، وعلينا التسليم»[1].

وقد ضرب العلماء مثلين في انقياد العقل واستسلامه للرسول ﷺ.

الأول: أن العقل مع خبره ﷺ كالعامي المقلد مع الإمام المجتهد ـ بل هو دون ذلك بكثير ـ فلو عرف العامي المقلد عالماً مجتهداً فدل عليه مستفتياً ثم اختلف الدال والمفتي فعلى المستفتي قبول خبر المفتي دون الدال، لأن الدال شهد للمفتي بالعلم دونه وأنه أعلم منه، بل على العامي الدال التصديق بفتية العالم والتسليم له بذلك وعدم الاعتراض[2].

الثاني: مثله كمثل استسلام الصبي الصغير لأستاذه ومربيه، فإنه لا يعارضه ولايخالفه بل يجب أن يكون استسلام العقل للرسول ﷺ أكثر من ذلك بكثير، فإن التباين بين النبـي ﷺ وبين صاحب المعقول أضعاف أضعاف التباين بين الصبـي وأستاذه.

ومن العجب، أن هؤلاء المقدمين عقولهم على الوحي، خاضعون لأئمتهم وسلفهم، مستسلمون لهم في أمور كثيرة، ويقولون: هم أعلم فيها منا، وعقولهم أكمل من عقولنا، فليس لنا أن نعترض عليهم، فكيف جوزوا الاعتراض على الوحي بعقولهم مع أن النسبة بين عقولهم وبين الوحي أدنى

---

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ٢٠١.

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل ١/١٣٨، ١٣٩، شرح العقيدة الطحاوية ٢٠١، ٢٠٢.

بكثير من نسبة عقولهم إلى عقول أئمتهم؟[1].

إكمال الدين:

قد أكمل الله دينه على يدي نبيه ﷺ ولم يحوجه هو ولا أمته من بعده إلى عقل ولا إلى نقل ولا إلى رأي سوى ما جاء به.

فقال سبحانه وتعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ [المائدة: ٣].

وأنكر على من لم يكتف بالوحي المبين ولجأ إلى شبهات العقول وترهاتها فقال: ﴿أَوَلَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ يُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحۡمَةٗ وَذِكۡرَىٰ لِقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ۝٥١﴾[2] [العنكبوت: ٥١].

فما جاء به رسول الله ﷺ من أمور الدين كامل كاف لا يحتاج إلى مزيد تقذف به عقول ناقصة ولا آراء واهمة، كما أنه ليس فيه نقصان ولا تقصير. لأنه لا يجوز أن يخلو كتاب الله وسنة رسوله من مهمات الدين، فما خلى عنهما فليس من مهام الدين بل ذلك زيادة في الدين محرمة[3].

وكذا النقص يعد خللاً في الدين، ولو كان ما جاء به الرسول ﷺ ناقصاً ما حكم الله له بالكمال وشهد لرسوله بالبلاغ كما قال تعالى: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ۝٦٧﴾ [المائدة: ٦٧].

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة ٣/ ٨٩٣، ٨٩٤.

(٢) انظر: مختصر الصواعق المرسلة ٩.

(٣) انظر: إيثار الحق على الخلق ص ١٠٨.

وقد أشهد رسول الله ﷺ ربه بتبليغه الدين بعد أن شهد له أفضل هذه الأمة في أفضل يوم، في حجة الوداع فقال لهم: «**هل بلغت؟ قالوا: نعم. قال: اللهم اشهد**»[1].

فما أوحاه الله لرسوله ﷺ من كتاب وسنة مغنٍ عما سواه، ولا حاجة للناس لزيادة عليه.

قال الخطيب البغدادي رحمه الله:

«ولو أن صاحب الرأي المذموم شغل نفسه من العلوم، وطلب سنن رسول رب العالمين، واقتفى آثار الفقهاء والمحدثين، لوجد في ذلك ما يغنيه عما سواه، واكتفى بالأثر عن رأيه الذي رآه»[2].

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله في كتابه القيم «أعلام الموقعين» تحت عنوان «لا حاجة للناس بعد رسول الله ودينه».

قال: «وبالجملة فجاءهم بخير الدنيا والآخرة برمته، ولم يحوجهم الله إلى أحد سواه، فكيف يظن أن شريعته الكاملة التي ما طرق العالم شريعة أكمل منها ناقصة تحتاج إلى سياسة خارجة عنها تكملها، أو إلى قياس أو حقيقة أو معقول خارج عنها، ومن ظن ذلك فهو كمن ظن أن بالناس

---

(١) اخرجه البخاري في صحيحه. عن ابن عباس، وأبي بكرة وابن عمر رضي الله عنهم. في كتاب الحج (٢٥). باب الخطبة أيام منى. (١٣٢). ٢/١٩١ ــ ١٩٢. وفي كتاب الفتن (٩٢) باب قول النبي ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفارا..» (٨)، ٨/٩١. وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب القسامة (٢٨)، باب تغليظ تحريم الدماء (٩)، برقم (١٦٧٩)، ٣/١٣٠٧.

(٢) شرف أصحاب الحديث: ص ٧ ــ ٨.

حاجة إلى رسول آخر بعده»[1].

فما جاء به رسول الله ﷺ هو النعمة المهداة الى الخليقة جمعاء بل هو العلم الحق والهدى والرحمة كما قال تعالى: ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١١١﴾﴾ [يوسف: ١١١].

وإنما يظن عدم اشتمال الكتاب والسنة على بيان ذلك من كان ناقصاً في عقله وسمعه ومن له نصيب من قول أهل النار: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴿١٠﴾﴾[2] [الملك: ١٠].

فليس العلم في الحقيقة إلاَّ ما أخبرت به رسل الله عن الله عز وجل طلباً وخبراً، فهو العلم الذي زكى الله به النفوس، وكمل به الفطر وصحح به العقول وأزال به الشكوك، ودحض به الشبه وأقام به الحجة وهدى به الخلق، كما قال تعالى في شأن رسوله ﷺ: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا۟ تَعْلَمُونَ ﴿١٥١﴾﴾ [البقرة: ١٥١].

وقال: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴿١١٣﴾﴾ [النساء: ١١٣].

وأما ما عند هؤلاء المعارضين لنصوص الوحي بعقولهم فهو ظن لا يغني من الحق شيئاً، وتخرص وكذب مناف للحق ومجاف للعلم كما قال

---

(١) أعلام الموقعين ٤/ ٢٧٦.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ٢٩٥، ٢٩٦.

تعالى: ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿١٤٨﴾﴾ [الأنعام: ١٤٨].

وقال: ﴿وَمَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴿٢٨﴾ فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴿٢٩﴾ ذَٰلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ الْعِلْمِ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اهْتَدَىٰ ﴿٣٠﴾﴾[1] [النجم: ٢٨ ـ ٣٠].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

«ولولا الرسالة لم يهتد العقل إلى تفاصيل النافع والضار في المعاش والمعاد، فمن أعظم نعم الله على عباده، وأشرف منة عليهم، أن أرسل إليهم رسله، وأنزل عليهم كتبه، وبين لهم الصراط المستقيم، ولولا ذلك لكانوا بمنزلة الأنعام والبهائم بل أشر حالاً منها، فمن قبل رسالة الله واستقام عليها فهو من خير البرية، ومن ردها وخرج عنها فهو من شر البرية، وأسوأ حالاً من الكلب والخنزير والحيوان البهيم»[2].

فإذا كان عقل رسول الله ﷺ أكمل عقول أهل الأرض على الإطلاق، بل لو وزن عقله بعقولهم جميعاً لرجح عقله عليها، ومع ذلك فقد أخبر الله أنه قبل الوحي ما كان يدري ما الكتاب والإيمان كما قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَٰكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾﴾ [الشورى: ٥٢].

بل ما حصل له الهدي إلاَّ بالوحي كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ ﴿٥٠﴾﴾ [سبأ: ٥٠].

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة ٣/ ٨٧٨ ـ ٨٧٩.

(٢) مجموع الفتاوى ١٩/ ١٠٠.

فكيف يحصل لسفهاء العقول وأخفاء الأحلام الاهتداء إلى حقائق الإيمان بمجرد عقولهم دون الوحي، حتى اهتدوا بتلك الهداية إلى معارضة النصوص بالعقل: ﴿لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا ﴿٨٩﴾ تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا ﴿٩٠﴾﴾[1] [مريم: ٨٩ ـ ٩٠].

فهل يعتقد هؤلاء أنهم أعلم من رسول الله ﷺ بحقائق الأمور وأحرص منه على هداية العباد، وأنه قد يأتي بالمتناقضات التي تدفعها العقول ولا تقبلها القلوب، فإذا كان الأمر كذلك فكيف يكون رسولاً لله، ويأمنه الله على رسالته ودينه ويأمره بتبليغ ذلك للإنس والجن؟

بل هو رسول الله حقاً، وهو أعلم الخلق بالحق، وأقدر الناس على بيان الحق، وأنصح الخلق للخلق، وأفصحهم لساناً وأصحهم بياناً، وأحرصهم على هدى العباد كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾﴾ [التوبة: ١٢٨].

بل كلامه وبيانه أكمل وأتم من كلام وبيان غيره، فلا يجوز عليه ﷺ أن يتكلم بالكلام الذي مفهومه ومدلوله باطل، ويسكت عن بيان الحق المراد، ولا يجوز أن يريد من الخلق أن يفهموا من كلامه ما لم يبينه لهم ويدلهم عليه لإمكان معرفة ذلك بعقولهم، لأن ذلك يعد قدحاً فيه ﷺ[2].

وعجب من هؤلاء المعارضين لنصوص الوحي بعقولهم، كيف يوجب أحدهم على عقله أن ينقاد إلى طبيب يهودي فيما يأمره به من علاجات وطرق استعمالها بما فيها من كلفة وألم ومشقة، لظنه أن ذلك الطبيب أعلم بهذا

---

(١) انظر: مختصر الصواعق المرسلة ص ٧٥، ٧٦.

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل ١/٢٣.

منه، وأن ذلك العلاج قد يؤدي إلى شفائه، مع علمه بأن الطبيب قد يخطىء، بل قد يكون ما وصفه له سبباً في هلاكه، ومع ذلك يقبل قوله ويقلده. فكيف برسول الله ﷺ الذي لا يقول إلاَّ الحق، ولا يخبر إلاَّ بالحق، ولا يمكن أن يكون في خبره ما يخالف الواقع والحق.؟[1].

فرسل الله معصومون فيما يبلغونه عن الله، فلا يجوز أن يستقر في خبرهم شيء من الخطأ كما اتفق على ذلك جميع المقرين بالرسل من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم، فليس عندهم ما يناقض العقل، فمتى ما علم المؤمن أن رسول الله ﷺ أخبر بشيء جزم جزماً قاطعاً أنه حق، وأنه لايكون في الباطن خلاف ما أخبر به، وأنه يمتنع أن يعارضه دليل قطعي، عقلي أو سمعي، وإن كل ما ظن أنه عارضه فإنما هو حجج داحضة وشبه باطلة[2].

فمن قال: يجب تصديق ما أدركته بعقلي، ورد ما جاء به الرسول لرأيي وعقلي، وتقديم عقلي على ما أخبر به الرسول، مع تصديق بأن الرسول صادق فيما أخبر به، فهو متناقض، فاسد العقل، ملحد في الشرع، وأما من قال: لا أصدق ما أخبر به حتى أعلمه بعقلي، فكفره ظاهر، وهو ممن قيل فيه: ﴿وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ صَغَارٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَمْكُرُونَ ﴿١٢٤﴾﴾ [الأنعام: ١٢٤] وممن قيل فيه: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُوا۟ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٨٣﴾ فَلَمَّا رَأَوْا۟

(١) انظر: المرجع السابق ١/١٤١، ١٤٢.

(٢) انظر: موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول ١/١٣٧، ١٣٨.

بَأْسَنَا قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِۦ مُشْرِكِينَ ﴿٨٤﴾ فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْاْ بَأْسَنَا ۖ سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ فِى عِبَادِهِۦ ۖ وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨٥﴾ ﴾[1] [غافر: ٨٣ ـ ٨٥].

وقد أقسم الله سبحانه بنفسه على نفي الإيمان عن هؤلاء الذين يقدمون العقل على ما جاء به الرسول، لأنه لا يثبت لأحد إيمان حتى يحكم رسوله في جميع أموره ولا يبقى في نفسه حرج لحكمه ويسلم لذلك تسليماً كاملاً فلا يعارضه بعقل ولا رأي لقوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾[2] [النساء: ٦٥].

وتحكيم ما جاء به الرسول ﷺ هو الذي يعصم الأمة من الزيغ والانحراف والاختلاف، فالناس لايفصل بينهم في النزاع إلاَّ كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وإذا ردوا إلى عقولهم فلكل واحد عقل[3]. ولذلك أمرهم بالرد عند التنازع إلى الكتاب والسنة فقال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾ ﴾ [النساء: ٥٩].

والأمة متفقة على أن المراد بالرد إلى الله ورسوله الرد إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ولو لم يكونا وافيين ببيان مهمات الدين ما أمرهم الله بالرجوع إليهما عند الاختلاف[4].

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٨٩، ١٩٠.

(٢) انظر: مختصر الصواعق المرسلة ص ٩٠.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى ٢٠/ ١٦٣، بيان تلبيس الجهمية ١/ ٢٤٨.

(٤) إيثار الحق على الخلق ص ١١١ بتصرف.

والله عز وجل قد أقام الحجة على البشرية ببعثة الرسل لا بحجج العقول كما قال تعالى: ﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿١٦٥﴾ ﴾ [النساء: ١٦٥].

وقال: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ ﴾ [الإسراء: ١٥].

فلو كانت الحجة لازمة بنفس العقل لم يكن بعثة الرسل شرطاً لوجوب العقوبة[١].

وفي الجملة فالناس محتاجون إلى شرع الله أكثر من احتياجهم إلى الطعام والشراب، لأنه لا صلاح في الآخرة إلاَّ به، ولا سعادة في الدنيا إلاَّ به، كما قال شيخ الإسلام: «فإن الإنسان مضطر إلى الشرع، فإنه بين حركتين، حركة يجلب بها ما ينفعه، وحركة يدفع بها ما يضره، والشرع هو النور الذي يبين ما ينفعه وما يضره، والشرع نور الله في أرضه وعدله بين عباده، وحصنه الذي من دخله كان آمناً»[٢].

والشرع ثابت في نفسه لا يحتاج في إثباته إلى عقول البشر. بل العقول هي التي تحتاج إلى أن تعلمه، فإن العقل إذا علم ما هو عليه الشرع في نفسه صار عالماً به، وبما تضمنه من الأمور التي يحتاج إليها في دنياه وآخرته، وانتفع بعلمه به، وأعطاه ذلك صفة لم تكن له قبل ذلك، ولو لم يعلمه لكان جاهلاً ناقصاً[٣].

---

(١) انظر: المرجع السابق ص ١١٠.

(٢) مجموع الفتاوى ١٩/٩٩.

(٣) انظر: درء تعارض العقل والنقل ١/٨٨، ٨٩.

الصحابة والسلف الصالح لم يعارضوا الشرع بالعقل:

والصحابة رضوان الله عليهم كيف كانوا يتلقون الوحي من رسول الله ﷺ؟ وهل كانوا يعارضونه بعقولهم وآرائهم أم كانوا ينقادون له، ويستسلمون لأحكامه ويصدقون بأخباره؟ وهل كانوا يدفعون من النصوص ما رفضته عقولهم؟ ويقدمون العقل عليها؟

فإن العقل لا يجب أن يتقدم بين يدي الشرع، فإنه من التقدم بين يدي الله ورسوله، بل يكون ملبياً من وراء وراء.

وهذا هو مذهب الصحابة رضي الله عنهم الذي عليه دأبوا، وإياه اتخذوا طريقاً إلى الجنة فوصلوا، ولم ينكروا، بل أقروا وأذعنوا لكلام الله وكلام رسوله ﷺ ولم يصادموه، ولا عارضوه بإشكال، ولو كان شيء من ذلك لنقل إلينا، فلما لم ينقل دل على أنهم آمنوا به وأقروه كما جاء من غير بحث ولا نظر(١).

فلم يعارضوا ما جاء في السنن بآرائهم وعقولهم، علموا معناه أو جهلوه، جرى لهم على معهودهم أو لا، فليعتبر بذلك من قدم الناقص وهو العقل على الكامل وهو الشرع(٢).

وقد اكتفوا رضوان الله عليهم بما جاءهم عن رسول الله ﷺ لعلمهم أن الحق فيه ووفقهم الله للعمل به ففتحوا البلاد شرقاً وغرباً، وشمالاً وجنوباً، فتفتقت لعلمهم الأذهان، واستنارت بهم القلوب، فنشروا دين الله في الأرض صافياً نقياً، خالياً من الشبه والشكوك والأوهام والظنون. بل كانوا من أشد

---

(١) انظر: الاعتصام ٢/ ٣٣١، ٣٣٢.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٢٣٦ بتصرف.

الناس بغضاً لاعتراض الشرع بالآراء والعقول، لأنهم يعلمون أن ذلك مناف للإيمان والتسليم لأمر رسول الله ﷺ ولذلك حذروا منه أيما تحذير.

عن سهل بن حنيف رضي الله عنه قال: «يا أيها الناس اتهموا رأيكم على دينكم لقد رأيتني يوم أبي جندل ولو أستطيع أن أرد أمر رسول الله ﷺ لرددته..»[1].

وقد كانوا يستشكلون بعض النصوص ويوردون استشكالاتهم على النبي ﷺ فيجيبهم عنها[2]. وكانوا يسألونه عن الجمع بين النصوص التي يوهم ظاهرها التعارض، فيوفق بينها لهم، وما كان أحد فيهم يورد عليه معقولاً ليعارض به نصاً من النصوص، ولا عرف عن أحد منهم ـ وهم أكمل الأمة عقولاً ـ أنه عارض نصاً بعقله[3].

وانظر إلى عائشة رضوان الله عليها عندما سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**ليس أحد يحاسب يوم القيامة إلاَّ هلك**» فقلت: يا رسول الله: أليس قد قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ۝ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝﴾ [الانشقاق: ٧ ـ ٨].

فقال رسول الله ﷺ: «**إنما ذلك العرض وليس أحد يناقش الحساب يوم القيامة إلاَّ عذب**»[4].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه. كتاب الاعتصام (٩٦)، باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس (٧)، ٨/١٤٨، ومسلم في صحيحه. كتاب الجهاد والسير (٣٢)، باب صلح الحديبية (٣٤)، برقم (١٧٨٥)، ٣/١٤١٢، ١٤١٣.

(٢) انظر: ما سبق في الحديث عن السنة في توضيح المشكل ص ٤٣.

(٣) انظر: مختصر الصواعق المرسلة ص ١٤٣.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الرقاق (٨١)، باب من نوقش الحساب =

فعائشة رضوان الله عليها لم تعترض على النص بعقلها ورأيها، وإنما أوهم في ذهنها أنه يخالف ما في الآية فاستفسرت رسول الله ﷺ رجاء أن يزيل الإشكال من ذهنها، وقد فعل رسول الله ﷺ.

فأين هؤلاء الذين جعلوا نصوص الوحي ألعوبة تتقاذفها العقول، وتتجاذبها الأهواء وتتحكم فيها الآراء، من أصحاب رسول الله ﷺ الذين عظم في نفوسهم حديث رسول الله ﷺ وهانت عليهم عقولهم أن يقدموها عليه. بل قد بلغ من تعظيم الصحابة لحديث رسول الله ﷺ أنهم لا يرضون ترك سنة كان عليها رسول الله ﷺ، ولا يقبلون مع سنته رأي أحد مهما بلغ شأنه وعظمت مكانته بل كانوا يغضبون غضباً شديداً، وينكرون إنكاراً قوياً على من لا يستجيب لسنته ولو كان من أقرب الناس إليهم[1].

إن قريباً لعبد الله بن مغفل خذف[2]. فنهاه وقال: «إن رسول الله ﷺ نهى عن الخذف وقال: **«إنها لا تصيد صيداً ولا تنكأ[3] عدواً. ولكنها تكسر السن وتفقأ العين»** قال فعاد، فقال: «أحدثك أن رسول الله ﷺ

= عذب (٤٩)، ٧/١٩٨، وبلفظ مقارب في كتاب التفسير (٦٥)، تفسير سورة إذا السماء انشقت (٨٤)، باب فسوف يحاسب حساباً يسيرا (١)، ٦/٨١، ومسلم في صحيحه، بلفظ مقارب، في كتاب الجنة وصفة نعيمها (٥١)، باب إثبات الحساب (١٨)، برقم (٢٨٧٦)، ٤/٢٢٠٤ ـ ٢٢٠٥.

(١) انظر: السنة قبل التدوين ص ٨٧.

(٢) خذف: الخذف هو: وضع الحصاة أو النواة بين السبابتين ثم الرمي بها. انظر: النهاية في غريب الحديث ٢/١٦.

(٣) تنكأ: ويكتب بغير همز، والمعنى: تكثر الجراح والقتل في العدو. انظر المرجع السابق ٥/١١٧.

نهى عنه ثم تخذف، لا أكلمك أبداً»[1].

وروى الإمام أحمد بسنده إلى ابن عباس قال: «تمتع النبي ﷺ» فقال عروة بن الزبير[2] «نهى أبو بكر وعمر عن المتعة» فقال ابن عباس: «ما يقول عرية؟» قال: يقول «نهى أبو بكر وعمر عن المتعة» فقال ابن عباس: «أراهم سيهلكون» أقول: «قال النبي ﷺ: ويقول نهى أبو بكر وعمر»[3].

هكذا كان أصحاب رسول الله ﷺ يعظمون حديث رسول الله ﷺ فيقفون عنده ولا يتعدونه، وينصاعون له ويلتزمون مع سعة علمهم، ورجاحة عقولهم، وصفاء أذهانهم، حتى رفع الله منزلتهم، وأعلى من شأنهم، ورضي عنهم في قوله: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ﴾ الآية [التوبة: ١٠٠].

أفما وجد أذيال الغرب، والمقتفون آثار المستشرقين في صحابة

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه. بلفظ مقارب، في كتاب الذبائح والصيد (٧٢)، باب الخذف والبندقة (٥)، ٦/ ٢١٩، وفي كتاب الأدب (٧٨)، باب النهي عن الخذف (١٢٢)، ٧/ ١٢٤، ومسلم في صحيحه، واللفظ له، في كتاب الصيد والذبائح (٣٤)، باب إباحة ما يستعان به على الاصطياد والعدو وكراهة الخذف، (١٠) برقم (١٩٥٤). ٣/ ١٥٤٨.

(٢) عروة بن الزبير: هو ابن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي، أبو عبد الله المدني، ثقة، فقيه مشهور، كثير الحديث. روى عن أبويه وخالته عائشة وعلي، وعنه بنوه والزهري. مات سنة ٩٤هـ على الصحيح. انظر: الجرح والتعديل ٦/ ٣٩٥، الكاشف ٢/ ٢٦٢، تقريب التهذيب ٢/ ١٩.

(٣) مسند أحمد ١/ ٣٣٧، قال الشيخ أحمد محمد شاكر «إسناده صحيح» مسند أحمد بتحقيق أحمد محمد شاكر ٥/ ٤٨، هامش (٣١٢١).

رسول الله ﷺ أسوة لهم وقدوة، فيكفوا عقولهم القاصرة عن العبث بنصوص الشرع والتهجم عليها، قال ابن مسعود رضي الله عنه: «من كان منكم متأسياً فليتأس بأصحاب محمد ﷺ، فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، وأقدمها هدياً، وأحسنها خلالاً، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم في آثارهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم»(١).

والصحابة رضوان الله عليهم مع أنهم أكمل الأمة عقولاً ومعارف لم يسألوا نبيهم: لم أمر الله بكذا؟ ولم نهى عن كذا؟ ولم قال كذا؟ ولم فعل كذا؟ لعلمهم أن ذلك مضاد للاستسلام والإيمان. فأول مراتب تعظيم الأمر: التصديق به، ثم العزم على امتثاله، ثم المسارعة والمبادرة إليه، والحذر عن القواطع والموانع، ثم بذل الجهد والنصح في الإتيان به على أكمل الوجوه، ثم فعله لكونه مأموراً به، فلا يتوقف الإتيان به على معرفة حكمته، لأن مبنى العبودية والإيمان بالله على التسليم وعدم الأسئلة والتفصيل عن الحكمة في الأوامر والنواهي والشرائع(٢).

وأما المعارضون للشرع بعقولهم فهمهم أن يقحموا هذه العقول بين ثنايا النصوص لاستكشاف الحكم، فإن عجزوا عن الوصول إلى ذلك سارعوا بردها، وحجتهم أنها تخالف العقول.

وقد سار السلف الصالح والأئمة رضوان الله عليهم على منهج الصحابة

---

(١) الاعتصام ١/٣٣٧، وقد أخرجه أبو نعيم بلفظ مقارب عن عبد الله بن عمر في حلية الأولياء ١/٣٠٥ ـ ٣٠٦.

(٢) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ٢٦١.

رضوان الله عليهم في الاعتصام بالكتاب والسنة والتمسك بهما، وعدم معارضتهما بآراء وشبه، وعقول وأوهام.

بل يجعلون كلام الله ورسوله هو الأصل الذي يعتمد عليه ويرد ما يتنازع فيه الناس إليه، فما وافقه كان حقاً وما خالفه كان باطلاً، ونصوص الوحي أكبر وأعظم في صدورهم من أن يقدموا عليها عقلاً أو شبهاً[1].

وهم رحمهم الله لا ينكرون العقل والتوصل به إلى المعارف والتدبر في الآيات الكونية، ولكنهم لا يسلكون في شأنه مسلك أهل الكلام في الاستدلال به وحده والاكتفاء به، ولا يقرون بالتعارض الذي يزعمه أهل الكلام بين العقل والشرع، ولا يقدمون العقل على نصوص الوحي لإيمانهم بأن الله أرسل الرسل ليبينوا للناس دين الله عز وجل، وبيانهم يغني عن كل شيء، ولا يغني عنه غيره[2].

فقد كان سلف الأمة وأئمتها يجعلون كلام الله ورسوله هو الإمام والفرقان الذي يجب اتباعه، فيثبتون ما أثبته الله ورسوله، وينفون ما نفاه الله ورسوله، وأنه حق يجب قبوله، وإن لم يفهم معناه، وكلام غير المعصوم لا يجب قبوله حتى يفهم معناه[3].

فالمتمسكون بالحديث هم أخص الناس بالرسول وأتباعه، فلهم من فضل الله وتخصيصه إياهم بالعلم والحلم وتضعيف الأجر ما ليس لغيرهم.

لأن رسول الله ﷺ أكمل الخلق وأعلمهم بالحقائق وأقومهم قولاً

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة ٣/ ٩٩١، ٩٩٢.

(٢) انظر: الصفات الإلهية ص ٥٨، ٥٩.

(٣) انظر: درء تعارض العقل والنقل ١/ ٧٦.

وحالاً، فلزم أن يكون أعلم الناس به، أعلم الخلق بذلك، وأن يكون أعظمهم موافقة له واقتداء به أفضل الخلق، وهم أهل الحديث وشيعته[1].

ولهذا جاءت أقوالهم رحمهم الله تترى تأمر بالتمسك بالسنة، والالتزام بها، والاهتداء بالأحاديث وعدم الاعتراض عليها، قال عمر بن عبد العزيز[2] رحمه الله:

«سن رسول الله ﷺ وولاة الأمر من بعده سنناً، الأخذ بها اتباع لكتاب الله عز وجل، واستكمال لطاعة الله عز وجل، وقوة على دين الله، ليس لأحد من الخلق تغييرها ولا تبديلها ولا النظر في شيء خالفها، من اهتدى بها فهو المهتد، ومن انتصر بها فهو منصور، ومن تركها اتبع غير سبيل المؤمنين، وولاه الله تعالى ما تولاه، وأصلاه جهنم وساءت مصيرا»[3].

وقال الشافعي رحمه الله:

«أجمع الناس على أن من استبانت له سنة عن رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس»[4]. كما جاءت عنهم الآثار تذم الرأي

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى ٤/ ١٤٠ ـ ١٤٣.

(٢) عمر بن عبد العزيز: هو عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي، أمير المؤمنين، أمه أم عاصم بنت عاصم بن عمر بن الخطاب، ولي إمرة المدينة للوليد، وكان مع سليمان كالوزير، وولي الخلافة بعده، فعدَّ من الخلفاء الراشدين. مدة خلافته سنتان ونصف. روى عن عبد الله بن جعفر وأنس وابن المسيب، وعنه ابناه وأيوب. انظر: الجرح والتعديل ٦/ ١٢٢، الكاشف ٢/ ٣١٧، تقريب التهذيب ٢/ ٥٩ ـ ٦٠.

(٣) الشريعة للآجري ص ٤٨، ٦٥.

(٤) أعلام الموقعين ٢/ ٢٨٢.

المعارض للحديث، وتحذر من معارضة السنة بالعقل. كتب عمر بن عبد العزيز إلى الناس «إنه لا رأي لأحد مع سنة رسول الله ﷺ»[1].

وقال الأوزاعي:

«عليك بآثار من سلف، وإن رفضك الناس، وإياك وآراء الرجال، وإن زخرفوا لك القول»[2].

وقال ابن عبد البر:

«ليس لأحد من علماء الأمة يثبت حديثاً عن النبي ﷺ ثم يرده دون ادعاء نسخ عليه بأثر مثله، أو إجماع، أو بعمل يجب على أصله الانقياد إليه، أو طعن في سنده، ولو فعل ذلك أحد سقطت عدالته، فضلاً أن يتخذ إماماً، ولزمه إثم الفسق»[3].

مزالق من عارض الشرع بالعقل:

قد بين العلماء رحمهم الله الطوائف التي عارضت الوحي بعقولها وآرائها وأنهم خمس فرق:

طائفة عارضته في الخبريات، وقدمت عليه العقل، فقالوا لأصحاب الحديث: لنا العقل ولكم النقل.

وطائفة عارضته بآرائهم وقياساتهم فقالوا: لكم الحديث ولنا الرأي والقياس.

---

(١) الشريعة للآجري ص ٥٣، جامع بيان العلم ٢/ ٤٢.

(٢) الشريعة للآجري ص ٥٨، جامع بيان العلم ٢/ ٢٧٧.

(٣) المرجع السابق ٢/ ١٨٢.

وطائفة عارضته بحقائقهم وأذواقهم، وقالوا: لكم الشريعة ولنا الحقيقة.

وطائفة عارضته بسياستهم وتدبيرهم، فقالوا: أنتم أصحاب الشريعة ونحن أصحاب السياسة.

وطائفة عارضته بالتأويل الباطل، فقالوا: أنتم أصحاب الظاهر ونحن أصحاب الباطن[1].

والحديث هنا ينحصر في الطائفة الأولى التي قدست العقل وأعطته سلطاناً يتحكم في الشرع ويعترض عليه، من المعتزلة[2] ومن نحا منحاهم في رد النصوص بالعقل من المستشرقين[3] وأذنابهم ممن سقط في براثن الحضارة الغربية، وانبهر بوميضها الكاذب فانعكست أمامه الموازين، وتشعبت عليه السبل، وانطفأ أمامه نور الهدى. فظل في ظلام دامس لو أخرج يده لم يكد يراها ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور.

ولعلي ها هنا أحاول جاهداً أن أبين خطورة موقف هؤلاء، والعظائم التي تلزم من معارضتهم لنصوص الوحي بعقولهم، والمزالق التي وقعوا فيها بسبب سلوك هذا النهج الخاطىء والمسلك المنحرف.

فأول مزلق سقط فيه أولئك هو مضاهاتهم لإبليس لعنه الله حين اعترض على الله عز وجل ولم يسلم لأمره بالسجود لآدم وعارضه بعقله فقال: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴿١٢﴾﴾ [الأعراف: ١٢].

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة ٣/ ١٠٥١.

(٢) سوف يأتي الحديث عنهم، انظر: ص ٩٥ فما بعدها.

(٣) سوف يأتي الحديث عنهم، انظر: ص ٤١٩ فما بعدها.

فكانت العاقبة: الطرد من رحمة الله والخلود في جهنم، قال تعالى: ﴿ قَالَ ٱخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا ۖ لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٨﴾ ﴾[1] [الأعراف: ١٨].

ثانياً: مشابهة الكفار في اعتراضهم على الشرع في أكثر من موضع، بل ذلك من أخص صفاتهم التي أوضحها الله في القرآن، من ذلك معارضتهم لنبوة رسول الله ﷺ: ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴿٣١﴾ ﴾ [الزخرف: ٣١].

ومعارضتهم لقدر الله، في قوله سبحانه: ﴿ سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا ۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ ۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿١٤٨﴾ قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ ۖ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٤٩﴾ ﴾ [الأنعام: ١٤٨ ــ ١٤٩].

وعارضوا تحريم الربا بعقولهم بتسويته بالبيع، قال تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓا إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰا ۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا ۚ ﴾[2] [البقرة: ٢٧٥].

ثالثاً: يلزم من ذلك تكذيب الرسول ﷺ وتخطئته، وإبطال دلالة السمع، وسد طريق العلم بما أخبر به الأنبياء والمرسلون، بل تكذيب بالكتاب وبما أرسل الله تعالى به رسله، ومنع الاستدلال بخبر الرسول ﷺ على شيء. لأنه من علم أن رسول الله ﷺ صادق، وأن ما أخبر به ثابت، وأن إخباره لنا بالشيء يفيد تصديقاً بثبوت ما أخبر به، فمن كان هذا معلوماً له امتنع أن يجعل العقل مقدماً على خبر الرسول ﷺ، بل

---

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٠٧.

(٢) انظر: الصواعق المرسلة ٣/ ٨٩٥، ٨٩٧.

يضطره الأمر إلى أن يقع في هذه اللوازم السابقة[1].

رابعاً: إنما تأتي معارضة العقل لنصوص الوحي لمن يقر بالنبوة على قواعد الفلسفة، إذ الوحي عندهم تابع لا متبوع، ولا تأتي على قواعد المسلمين المؤمنين بالنبوة حقاً.

وكل طائفة ممن تنتسب إلى الإسلام وجدوا الوحي على خلاف مذهبهم وقول من قلدوه فلجأوا الى معارضته بعقولهم واعتصموا بها دونه، وهذا يناقض الإيمان بالنبوة.

وأمر النبوة وما يخبر به النبي ﷺ فوق مدارك الحس والعقل والخيال والوهم.

فالعقل معزول عما يدرك بنور النبوة وطرق الوحي كعزل الحواس عن إدراك المعقولات[2].

قال شيخ الإسلام:

«والداعون إلى تمجيد العقل، إنما هم في الحقيقة يدعون إلى تمجيد صنم سموه عقلاً، وما كان العقل وحده كافياً في الهداية والإرشاد وإلاَّ لما أرسل الله الرسل»[3].

خامساً: لم يستفد هؤلاء من جهة الرسول شيئاً، لأنهم لا يرجعون إليه ﷺ في المطالب الإلهية، فصار وجوده عندهم كالعدم، بل أضر من العدم، لأنهم لم ينتفعوا منه شيئاً، واحتاجوا أن يدفعوا ما جاء به إما عن

---

(١) انظر: موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول ١/ ١٤٠.

(٢) انظر: الصواعق المرسلة ٣/ ٩٥٥ ـ ٩٥٧.

(٣) موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول ١/ ٢١.

طريق التكذيب أو التعريض أو التأويل[1].

سادساً: من حكمة الله عز وجل في خلقه إفساد عقول من خالفوا رسله[2].

وكلما كان الرجل عن الرسول ﷺ أبعد كان عقله أقل وأفسد، ولذلك كان أكمل الناس عقولاً أصحاب الرسل، وأفسدهم عقولاً المعرضين عنهم، وعما جاءوا به، ولهذا كان أهل السنة والحديث أعقل الأمة، وهم في الطوائف كالصحابة في الناس.

ومن أعظم معصية العقل إعراضه عن كتاب الله ووحيه الذي هدى به رسله، والمعارضة بينه وبين كلام غيره، فأي فساد أعظم من فساد هذا العقل[3].

سابعا: اتباع الهوى، وهو ينتج من عدم الاهتداء بشرع الله والإستجابة لأمر رسول الله ﷺ كما قال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (٥٠)﴾ [القصص: ٥٠].

وأهل الهوى في الحقيقة هم الذين لم يأخذوا الأدلة الشرعية مأخذ الافتقار إليها، والتعويل عليها حتى يصدروا عنها، بل قدموا أهواءهم، واعتمدوا على آرائهم، ثم جعلوا الأدلة الشرعية منظوراً فيها من وراء ذلك، فردوا كثيراً من الأحاديث الصحيحة بعقولهم، وأساءوا الظن بما صح عن

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٣٥، ١٣٦.

(٢) انظر: الصواعق المرسلة ٣/ ٨٦١.

(٣) انظر المصدر السابق ٣/ ٨٦٤، ٨٦٥.

النبي ﷺ، وحسنوا ظنهم بآرائهم الفاسدة، حتى ردوا كثيراً من أمور الآخرة، وأحوالها من الصراط والميزان، وحشر الأجساد، والنعيم والعذاب الجسمي، وأنكروا رؤية البارىء، وأشباه ذلك، بل صيروا العقل شارعاً، جاء الشرع أو لا. بل إن جاء فهو كاشف لمقتضى ما حكم به العقل[1]، وإن لم يجىء فإنهم يكتفون بالعقل بناء على قاعدتهم في التحسين والتقبيح[2].

قال ابن القيم رحمه الله:

«وكل من له مسكة عقل يعلم أن فساد العالم وخرابه إنما نشأ من تقديم الرأي على الوحي، والهوى على العقل، وما استحكم هذان الأصلان الفاسدان في قلب إلاَّ استحكم هلاكه، وفي أمة إلاَّ فسد أمرها، أتم فساد فلا إله إلاَّ الله كم نُفي بهذه الآراء من حق، وأثبت بها من باطل، وأميت بها من هدى، وأحيي بها من ضلالة وكم هدم بها من معقل الإيمان وعمر بها من دين الشيطان، وأكثر أصحاب الجحيم هم أهل هذه الآراء الذين لا سمع لهم ولا عقل، بل هم شر من الحمر، وهم الذين يقولون يوم القيامة: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ۝١٠﴾[3] [الملك: ١٠].

ثامناً: دفعهم هذا النهج الخاطىء على القول على الله وعلى رسول الله ﷺ بغير علم.

لأن الذي يعارض الوحي بعقله ليس عنده علم ولا هدى ولا كتاب مبين كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ ۝٨﴾ [الحج: ٨].

---

(١) انظر: الاعتصام ٢/١٧٦.

(٢) سوف يأتي الكلام عن التحسين والتقبيح.

(٣) أعلام الموقعين ١/٦٨ ــ ٦٩.

فمعارضته باطلة، وليس عنده إلَّا الجهل والضلال، لأن العلم هو ما جاء به الوحي كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾[1] [آل عمران: ٦١].

وقال عز وجل في حق الذين يؤمنون بالوحي ويعترفون بأنه الحق ولم يعارضوه برأي ولا عقل قال في شأنهم: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝٦﴾ [سبأ: ٦].

وهذا دليل ظاهر في أن الذي نراه معارضاً للوحي، ويقدم العقل عليه ليس من الذين أوتوا العلم في شيء[2].

فلما فارق هؤلاء الوحي وانصرفوا عنه إلى عقولهم كان حري بهم أن يقولوا على الله ورسوله ﷺ بغير علم.

يقول ابن قتيبة رحمه الله:

«وقد تدبرت.. مقالة أهل الكلام فوجدتهم يقولون على الله ما لا يعلمون، ويفتنون الناس بما يأتون، ويبصرون القذى في عيون الناس، وعيونهم تطرف على الأجذاع، ويتهمون غيرهم في النقل، ولا يتهمون آراءهم في التأويل ومعاني الكتاب والحديث.. ولو ردوا المشكل منهما إلى أهل العلم بهما، وضح لهم المنهج، واتسع لهم المخرج، ولكن يمنع من ذلك طلب الرياسة، وحب الاجتماع، واعتقاد الإخوان بالمقالات..»[3].

وقد حرم الله القول عليه بغير علم فقال: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة ٣/ ١٠٨٦.

(٢) انظر المرجع السابق ٣/ ٨٥٠، ٨٥١.

(٣) تأويل مختلف الحديث ١٣ ـ ١٤.

مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف: ٣٣].

ولذلك نهى وحذر عنه في قوله ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء: ٣٦].

تاسعاً: من أميز الصفات والسمات التي وصم بها أولئك واتسموا بها التفرق والاختلاف والتنازع.

بل هم من أكثر الناس اختلافاً، لا يجتمع اثنان من رؤسائهم على أمر واحد في الدين[1].

فلما كانت صفة الاختلاف لازمة لهم لا تنفك عنهم، أشار إلى ذلك الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله في خطبة كتابه «الرد على الجهمية» فقال:

«الذين عقدوا ألوية البدعة، وأطلقوا عقال الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، ويقولون على الله، وفي الله، وفي كتاب الله بغير علم يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس با يشبهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن المضلين»[2].

وذلك لأن العقول التي حكموها في الشرع متفاوتة متباينة، فقد يعلم زيد بعقله ما لا يعلمه بكر، بل ما يعلمه الإنسان بعقله في وقت ما قد يجهله في وقت آخر. فلو قدم العقل على الشرع والعقول بهذه المثابة من التباين والاضطراب لوجب أن يحال الناس على شيء لا سبيل إلى ثبوته ومعرفته، ولا اتفاق للناس عليه. ولهذا وقع بينهم التنازع في أصول المسائل والعلوم الضرورية فكيف بسواها. أما الشرع فهو صادق في نفسه، لا يختلف صدقه

---

(١) انظر: تأويل مختلف الحديث ص ١٤.

(٢) الرد على الجهمية ضمن عقائد السلف ص ٥٢.

باختلاف أحوال الناس للزوم صفة الصدق له. ولذا أمر الله المؤمنين عند التنازع بالرد إليه فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩﴾ [النساء: ٥٩].

إذ لو ردوا الى غير ذلك من عقول الرجال وآرائهم ومقاييسهم وبراهينهم لم يزدهم هذا الرد إلَّا اختلافاً واضطراباً وشكاً وارتياباً[١].

ويزداد تنازعهم واختلافهم كلما بعدوا عن سنة النبي ﷺ كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «كل من كان من السنة أبعد كان التنازع والاختلاف بينهم في معقولاتهم أعظم»[٢].

عاشراً: وقوعهم في الشك والحيرة. إن أساطين الفلسفة الذين بلغوا في الذكاء والنظر الغاية، ودأبوا ليلاً ونهاراً في التعمق ودراسة هذه العقليات لم يصلوا إلى معقول صريح واحد يناقض الوحي، بل وصلوا إلى الحيرة والشك أو الاختلاف والارتياب، فكيف بمن سواهم ممن لم يبلغ ذكاؤه ذكاءهم ومعرفته معرفتهم[٣].

ولقد اعترفوا بحيرتهم وشكوكهم.

فالرازي[٤] (مع سبقه في باب المعقول، وفرط ذكائه يشكو

(١) انظر: موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول ١/ ١٢٠ ـ ١٢٢.

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٥٧.

(٣) انظر: موافقة صحيح المنقول ١/ ١٣٤، ١٣٥.

(٤) الرازي: هو محمد بن عمر بن الحسين القرشي، فخر الدين الرازي، ويقال له: ابن خطيب الري، الإمام المفسر، الأصولي، المتكلم، له كثير من التصانيف منها: «مفاتيح الغيب»، و«أساس التقديس»، «المحصول في علم الأصول». مات سنة =

حيرته وعجزه فيقول:

نهاية إقدام العقول عقال ... وغاية سعي العالمين ضلال
وأرواحنا في وحشة من جسومنا ... وحاصل دنيانا أذى ووبال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا ... سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا
فكم قد رأينا في رجال ودولة ... فبادوا جميعاً مسرعين وزالوا
وكم من جبال قد علت شرفاتها ... رجال فزالوا والجبال جبال

لقد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلاً، ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، أقرأ في الإثبات: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥].

﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠].

وأقرأ في النفي ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى: ١١]. ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا ۝١١٠﴾ [طه: ١١٠].

ثم قال: «ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي»(١).

وقال الشهرستاني(٢):

= ٦٠٦هـ. انظر: الكامل في التاريخ ١٢/ ١٢٠، وفيات الأعيان ٤/٢٤٨ ـ ٢٥٢، سير أعلام النبلاء ٢١/ ٥٠٠ ـ ٥٠١، البداية والنهاية ١٣/ ٥٥ ـ ٥٦، طبقات الشافعية ٥/ ٣٣ ـ ٤٠، الأعلام ٦/ ٣١٣.

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩، وانظر: سير أعلام النبلاء ٢١/ ٥٠١.

(٢) الشهرستاني: هو محمد بن عبد الكريم بن أحمد أبو الفتح الشهرستاني، الملقب بالأفضل، كان إماماً في علم الكلام وأديان الأمم ومذاهب الفلاسفة، له معرفة بالأصول والأدب، وكان يغلو في التشيع، وينصر مذهب الفلاسفة. مات سنة =

«فقد أشار إلي مَنْ إشارته غنم، وطاعته حتم، أن أجمع له مشكلات الأصول، وأحل له ما انعقد من غوامضها على أرباب العقول لحسن ظنه بي أني وقفت على نهاية النظر، وفزت بغايات مطارح الفكر، ولعله استسمن ذا ورم، ونفخ في غير ضرم لعمري:

لقد طفت في تلك المعاهد كلها وسيرت طرفي بين تلك المعالم
فلم أر إلاَّ واضعاً كف حائر على ذقن أو قارعاً سن نادم[1]

وغير هذين كثيرون ممن سلكوا هذا المسلك فآل أمرهم إلى الحيرة والشك والضلال[2].

والحق يقال: إن أهل الكلام المقدسين للعقل المعظمين له المحتكمين إليه، قد أطالوا الكلام، ووعروا الطريق في إثبات علوم قل نفعها وفائدتها فهي كلحم جمل غث على رأس جبل وعر، لا سهل فيرتقى، ولا سمين فينتقل، وأحسن ما عندهم فهو في القرآن أصح تقريراً، وأحسن تفسيراً، وليس عندهم إلاَّ التكلف والتطويل والتعقيد[3].

ولعل السائرين على منهجهم، المقتفين آثارهم، يعرفون حقيقة ما هم فيه، وما وصل إليه أولئك من الانحراف والضياع، فينتبهون لأمرهم،

= ٥٤٨هـ. من آثاره «الملل والنحل»، و«نهاية الإقدام»، «الإرشاد إلى عقائد العباد» وغير ذلك. انظر: وفيات الأعيان ٤/ ٢٧٣ ـ ٢٧٥، تذكرة الحفاظ ٤/ ١٣١٣، سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٢٨٦ ـ ٢٨٨، طبقات الشافعية ٦/ ١٢٨ ـ ١٣٠، لسان الميزان ٥/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤، الوافي بالوفيات ٣/ ٢٧٨ ـ ٢٧٩، شذرات الذهب ٤/ ١٤٩، الأعلام ٦/ ٢١٥.

(١) نهاية الإقدام في علم الكلام ص ٣.

(٢) انظر إلى طائفة من أقوال أولئك في شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٠٩ ـ ٢١٠.

(٣) انظر: المرجع السابق ص ٢٠٦ بتصرف.ث

ويعيدون النظر فيما عندهم، فينصاعون إلى الحق، ويلتزمون بالشرع، ويدعون هذه المغالطات والشبهات التي لا تسمن من جوع، وإنما تقذف بصاحبها إلى هوة سحيقة حيث لا نجاة ولا فلاح. فالحق هو ما جاء به الله ورسوله ﷺ والنجاة إنما تكمن في شرع الله لا في شبه الأذهان وظلمات الأفكار، وترهات العقول.

ورحم الله ابن القيم إذ يقول:

فعلى عقولكم العفاء فإنكم ... عاديتم المعقول والمنقولا
وطلبتم أمراً محالاً وهو إدراك ... الهدى لا تبتغون رسولا
وزعمتم أن العقول كفيلة ... بالحق أين العقل كان كفيلا
وهو الذي يفضي فينقض حكمه ... عقل ترون كليهما معقولا
وتراه يجزم بالقضاء وبعد ذا ... يلقى لديه باطلاً معلولا
لا يستقل العقل دون هداية ... بالوحي تأصيلاً ولا تفصيلاً
فإذا النبوة لم ينلك ضياؤها ... فالعقل لا يهديك قط سبيلا
نور النبوة مثل نور الشمس ... للعين البصيرة فاتخذه دليلا
طرق الهدى محدودة إلاّ على ... من أم هذا الوحي والتنزيلا
فإذا عدلت عن الطريق تعمداً ... فاعلم بأنك ما أردت وصولا
يا طالباً درك الهدى بالعقل ... دون النقل لن تلق لذاك دليلا
كم رام قبلك ذاك من متلذذ ... حيران عاش مدى الزمان جهولا
مازالت الشبهات تغزو قلبه ... حتى تشحط بينهن قتيلا[1]

● ● ●

(١) الصواعقه المرسلة ٣/٩٧٨ ــ ٩٨٠.

الباب الأول
موقف المدرسة العقلية القديمة
ـــ المعتزلة ـــ من السنة النبوية

وفيه فصلان:

الفصل الأول : موقف المعتزلة من العقل وعلاقة ذلك بالأصول الخمسة.

الفصل الثاني : موقف المعتزلة من الحديث المتواتر وحديث الآحاد.



الفصل الأول

موقف المعتزلة من العقل وعلاقة ذلك بالأصول الخمسة

إن المعتزلة[1] من أهم الفرق الكلامية في الإسلام، وقد احتلت مكانة

(١) ذكر الشهرستاني سبب تسميتهم بالمعتزلة فقال: «دخل واحد على الحسن البصري فقال: يا إمام الدين، لقد ظهرت في زماننا جماعة يكفرون أصحاب الكبائر، والكبيرة عندهم كفر يخرج به عن الملة، وهم وعيدية الخوارج. وجماعة يرجئون أصحاب الكبائر، والكبيرة عندهم لا تضر مع الإيمان، بل العمل على مذهبهم ليس ركناً من الإيمان، ولا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وهم مرجئة الأمة. فكيف تحكم لنا في ذلك اعتقاداً؟ فتفكر الحسن في ذلك، وقبل أن يجيب قال واصل بن عطاء: أنا لا أقول إن صاحب الكبيرة مؤمن مطلقاً، ولا كافر مطلقاً، بل هو في منزلة بين المنزلتين: لا مؤمن ولا كافر، ثم قام واعتزل إلى أسطوانة من أسطوانات المسجد يقرر ما أجاب به على جماعة من أصحاب الحسن. فقال الحسن: اعتزل عنا واصل. فسمي هو وأصحابه معتزلة». الملل والنحل ٤٨/١.

وذكر في تسميتهم غير ذلك. انظر: المعتزلة لزهد جارالله ص ١ ــ ٥.

بارزة في تاريخ علم الكلام، وذلك بسبب النزعة العقلية التي غلبت عليها وأثرت في منهجها تأثيراً بالغاً.

ولما كانت المعتزلة تتبوأ مركز الصدارة بين فرق الإسلام في تمجيد العقل وتعظيمه وإعطائه منزلة فوق منزلة الكتاب والسنة، ووضوح ذلك في منهجها، تم اختياري لها كفرقة قديمة تمثل المدرسة العقلية القديمة تمثيلاً واضحاً.

ولاشك أن السنة النبوية وهي المصدر التشريعي الثاني وجدت مواجهات سافرة وحملات عنيفة من طائفة أهل الاعتزال. مما كان سبباً في رد كثير من نصوصها وعدم الاعتماد على حجيتها وتقديم العقل عليها.

وسوف يتبين ذلك كله من خلال عرضي لشبه هذه المدرسة والرد عليها.

(١) موقف المعتزلة من العقل:

(أ) العقل هو أول الأدلة:

قال القاضي عبد الجبار[1] في معرض حديثه عن الأدلة:

---

(١) القاضي عبد الجبار: هو عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني، الأسدبادي، أبو الحسين، قاضي، أصولي، كان شيخ المعتزلة في عصره. يلقبونه قاضي القضاة، ولا يطلقون ذلك على غيره، كان من كبار فقهاء الشافعية. ولي قضاء الري. وله كثير من التصانيف، مات سنة ٤١٥هـ.
من آثاره: «تنزيه القرآن عن المطاعن»، «شرح الأصول الخمسة»، «المغني في أبواب التوحيد والعدل» وغير ذلك.
انظر: تاريخ بغداد ١١/ ١١٣ ــ ١١٥، الأنساب ١/ ٢١١ ــ ٢١٢، ميزان الاعتدال =

«أولها دلالة العقل، لأن به يميز بين الحسن والقبح، ولأن به يعرف أن الكتاب حجة وكذلك السنة والإجماع.

وربما تعجب من هذا الترتيب بعضهم، فيظن أن الأدلة هي الكتاب والسنة والإجماع فقط، أو يظن أن العقل إذا كان يدل على أمور فهو مؤخر، وليس الأمر كذلك، لأن الله تعالى لم يخاطب إلاَّ أهل العقل، ولأن به يعرف أن الكتاب حجة، وكذلك السنة والإجماع، فهو الأصل في هذا الباب»(١).

والقرآن والسنة موقوفان في صحة دلالتهما على العقل، لأن صحة معرفة الشيء من جهتهما موقوف على أنه تعالى على صفة معها لا يختار فعل القبيح، وهذه لا تعلم إلاَّ من جهة العقل، ومتى أمكن معرفة ذلك صح أن يعلم بخبره سائر ما يخبر به(٢).

وقال أبو علي الجبائي(٣):

= ٢/ ٥٣٣، ٣/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧، شذرات الذهب ٣/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣، الأعلام ٣/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤.

(١) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص ١٣٩.

(٢) انظر: المحيط بالتكليف ٤/ ١٧٣.

(٣) أبو علي الجبائي: هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي أبو علي. ينسب إلى جبى ـ من قرى البصرة ـ كان من أئمة المعتزلة، ورئيس علماء الكلام في عصره. وإليه تنسب الطائفة الجبائية. له مقالات وآراء انفرد بها. مات سنة ٣٠٣هـ.
من آثاره: «كتاب الأصول»، «التعديل والتجوير»، «التفسير الكبير» وغير ذلك.
انظر: وفيات الأعيان ٤/ ٢٦٧ ـ ٢٦٩، سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٨٣ ـ ١٨٤، البداية والنهاية ١١/ ١٢٥، الوافي بالوفيات ٤/ ٧٤ ـ ٧٥، لسان الميزان ٥/ ٢٧١، شذرات الذهب ٢/ ٢٤١، الأعلام ٦/ ٢٥٦.

«إن سائر ما ورد به القرآن في التوحيد والعدل ورد مؤكدا لما في العقول. فأما أن يكون دليلاً بنفسه يمكن الاستدلال به فمحال»[1].

وقال عبد الجبار:

«وإذا وجدنا في كتابه المحكم والمتشابه. عرضنا ذلك على ما ركبه في قلوبنا، لنحمل أحدهما على وفاق الآخر، فكيف يصح فيما طريقه الدين أن نتبع قول الكثير، وقد آتانا الله من العقل ما نعرف به البصيرة»[2].

(ب) حجة العقل وإعماله أول الواجبات على العباد، وأن معرفة الله لا تكون إلاَّ بالعقل:

قال عبد الجبار:

«إن سأل سائل فقال: ما أول ما أوجب الله عليك؟ فقل النظر[3] المؤدي إلى معرفة الله تعالى، لأنه تعالى لا يعرف ضرورة ولا بالمشاهدة، فيجب أن نعرفه بالتفكر والنظر»[4].

وقال:

«سائر الشرائع من قول وفعل لا تحسن إلاَّ بعد معرفة الله تعالى،

---

(١) المحيط بالتكليف ٤/ ١٧٤.

(٢) فضل الاعتزال ص ١٨٩. وسوف يأتي بيان للمحكم والمتشابه. ص ٢٠٥ وما بعدها.

(٣) قال عبد الجبار في تعريفه للنظر: «النظر هو التفكير في الأدلة ليتوصل بها إلى المعرفة». شرح الأصول ص ٤٥.

(٤) المرجع السابق ص ٣٩.

ومعرفة الله لا تحصل إلَّا بالنظر فيجب أن يكون النظر أول الواجبات»[1].

وقال في معرض ذكره لأنواع الأدلة مرتباً إياها الأهم فالمهم:

«حجة العقل، والكتاب، والسنة، والإجماع، ومعرفة الله لا تنال إلَّا بحجة العقل»[2].

(٢) الأصول الخمسة هي التي كلف الله بها العباد:

قال عبد الجبار:

«فأما جملة ما كلف المرء به . . يلزمه أن يعرف التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»[3].

وقال أبو الحسين:[4]

«وليس يستحق أحد اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة»[5]

---

(١) المصدر السابق ص ٦٩.

(٢) المصدر نفسه ص ٨٨.

(٣) المصدر نفسه ص ١٩. وسوف يأتي بيان لهذه الأصول عند المعتزلة.

(٤) أبو الحسين: «هو محمد بن علي بن الطيب البصري، أبو الحسين، أحد أئمة المعتزلة. قال الخطيب البغدادي: له تصانيف وشهرة بالذكاء والديانة على بدعته. مات سنة ٤٣٦هـ».

من آثاره: «المعتمد في أصول الفقه»، «تصفح الأدلة»، «غرر الأدلة».

انظر: طبقات المعتزلة ص ١١٨، تاريخ بغداد ٣/ ١٠٠، الكامل في التاريخ ٩/ ٥٢٧، وفيات الأعيان ٤/ ٢٧١، ميزان الاعتدال ٣/ ٦٥٤ ــ ٦٥٥، سير أعلام النبلاء ١٧/ ٥٨٧ ــ ٥٨٨، البداية والنهاية ١٢/ ٥٣ ــ ٥٤، لسان الميزان ٥/ ٢٩٨، الوافي بالوفيات ٤/ ١٢٥، شذرات الذهب ٣/ ٢٥٩، الأعلام ٦/ ٢٧٥.

(٥) فضل الاعتزال ص ١٧.

الجواب على الشبه السابقة:

ولكي أجيب على هذه الشبه لا بد من وقفة نعرف من خلالها الدافع الذي دفع أهل الاعتزال إلى إحاطة العقل بهذه الهالة من التعظيم والتقديس والتمجيد الذي خرج به عن حده الذي حده له رب العالمين.

ذلك الدافع هو وقوعهم في براثن الفلسفة اليونانية التي ارتضعوا من ثديها، وتغذوا بلبانها، فجرت في عروقهم، وأثرت في منهجهم تأثيراً بالغاً صرفهم عن الصراط المستقيم.

قال أحمد أمين:

«وكان المعتزلة أسرع الفرق للاستفادة من الفلسفة اليونانية وصبغها صبغة إسلامية، والاستعانة بها على نظرياتهم وجدلهم، وكان من أشهر من استخدم الفلسفة في ذلك أبو الهذيل العلاف[1]، والنظام[2]،

---

(١) أبو الهذيل العلاف: هو محمد بن الهذيل بن عبيد الله البصري العلاف، من أئمة المعتزلة، وشيخ الكلام. له مقالات في الاعتزال، وانفرد بآراء. مات سنة ٢٣٥هـ وقيل غير ذلك. وله تصانيف كثيرة.
انظر: طبقات المعتزلة ص ٤٤ ــ ٤٩، تاريخ بغداد ٣/٣٦٦، وفيات الأعيان ٤/ ٢٦٥ ــ ٢٦٧، سير أعلام النبلاء ١٠/ ٥٤٢ ــ ٥٤٣، ١١/ ١٧٣ ــ ١٧٤، لسان الميزان ٥/ ٤١٢ ــ ٤١٣، الوافي بالوفيات ٥/ ١٦١ ــ ١٦٣، شذرات الذهب ٢/ ٨٥، الأعلام ٧/ ١٣١.

(٢) النظام: هو إبراهيم بن سيار بن هانىء البصري، أبو اسحاق النظام، شيخ المعتزلة، تبحر في علوم الفلسفة، وانفرد بأراء تابعته فرقة من المعتزلة سميت «النظامية». اتهم بالزندقة، وكفره جماعة. مات سنة بضع وعشرين ومائتين، وله كتب في الفلسفة والاعتزال.
انظر: طبقات المعتزلة ص ٤٩ ــ ٥٢، تاريخ بغداد ٦/ ٩٧ ــ ٩٨، سير أعلام =

والجاحظ»[1] [2].

وهؤلاء الثلاثة هم من قادة المعتزلة وزعمائها، والذابين عن حماها، المدافعين عن منهجها.

يقول الشهرستاني عن الأول في معرض نقده لبعض آرائه:

«وإنما اقتبس هذا الرأي من الفلاسفة»[3].

وعن الثاني: «قد طالع كثيراً من كتب الفلاسفة وخلط كلامهم بكلام المعتزلة»[4].

وعن الثالث: «وقد طالع كثيراً من كتب الفلاسفة، وخلط وروج كثيراً

= النبلاء ١٠/ ٥٤١ ــ ٥٤٢، لسان الميزان ١/ ٦٧، الوافي بالوفيات ٦/ ١٤ ــ ١٩، الأعلام ١/ ٤٣.

(١) الجاحظ: هو عمرو بن بحر بن محبوب الكناني، مولاهم، أبو عثمان، المشهور بالجاحظ، البصري، المعتزلي، كان متبحراً في الأدب، ورئيس الفرقة الجاحظية من المعتزلة، مات سنة ٢٥٥هـ.

له تصانيف كثيرة منها: «الحيوان»، «البيان والتبيين»، «مجموع رسائل» وغيرها الكثير.

انظر: تاريخ بغداد ١٢/ ٢١٢ ــ ٢٢٠، وفيات الأعيان ٣/ ٤٧٠ ــ ٤٧٥، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٤٧، سير أعلام النبلاء ١١/ ٥٢٦ ــ ٥٣٠، البداية والنهاية ١١/ ١٩ ــ ٢٠، لسان الميزان ٤/ ٣٥٥ ــ ٣٥٧، شذرات الذهب ٢/ ١٢١ ــ ١٢٢، الأعلام ٥/ ٧٤.

(٢) فجر الإسلام ص ٢٢٩، وانظر: مشكل الحديث وبيانه ص ٧ الهامش.

(٣) الملل والنحل ١/ ٥٠.

(٤) المرجع السابق ١/ ٥٣، ٥٤.

من مقالاتهم بعباراته البليغة، وحسن براعته اللطيفة»[1].

وقد بين الشيخ أبو زهرة الأسباب التي أدت إلى وقوع المعتزلة في أحضان الفلسفة فقال: «وقد دفعهم إلى دراسة الفلسفة أمران:

أحدهما: أنهم وجدوا فيها ما يرضي نهمهم العقلي وشغفهم الفكري، وجعلوا فيها مرانا عقلياً جعلهم يلحنون بالحجة في قوة.

وثانيهما: أن الفلاسفة وغيرهم لما هاجموا بعض المبادىء الإسلامية، تصدى هؤلاء للرد عليهم، واستخدموا بعض طرقهم في النظر والجدل، وتعلموا كثيراً منها ليستطيعوا أن ينالوا الفوز عليهم»[2].

فقد حاول المعتزلة مناهضة الفلاسفة والرد عليهم ولكنهم علموا أنهم لا قدرة لهم عليهم إلاَّ بدراسة الفلسفة، والانكباب عليها، لدعم حججهم وتقوية أقوالهم، إذ الأدلة النقلية من الكتاب والسنة غير كافية وحدها ــ هكذا زعموا ــ لإفحام الغير وإلزامه الحجة، وإنما يفتقر ذلك إلى البراهين العقلية[3].

ولقد كان المعتزلة يفخرون بغوصهم في بحور الفلسفة والجدل، وخوضهم لجج تلك المفاوز والوهاد.

يقول أبو الحسين الخياط[4]:

---

(١) الملل والنحل ١/ ٧٥.

(٢) تاريخ المذاهب الإسلامية ص ١٣١.

(٣) انظر: علم الكلام ومدارسه ص ١٧٢ ــ ١٧٣.

(٤) أبو الحسين الخياط: هو عبد الرحيم بن محمد بن عثمان، شيخ المعتزلة البغدادية، من نظراء الجبائي، وله مكانة عند المعتزلة. =

«والكلام في الأصوات على أي وجه تسمع؟ من لطيف الكلام وغامضه وليس لأحد فيه قول يعرف إلاَّ المعتزلة لأنهم أرباب الكلام وأهل النظر والمعرفة بدقيق الكلام وغامضه بعد إحكام جليل الكلام وظاهره»[1].

وقد فتحوا بذلك باب شر عظيم على أمة الإسلام دخل من خلاله جحافل من أبناء المسلمين، انغمس الكثير منهم في بحور الفلسفة ولم يفلت منهم إلاَّ القليل.

يقول دكتور خفاجي:

«ما تميزت به المعتزلة على غيرها من الفرق الكلامية مما أثارت من مسائل وبسطت من شروح ووضعت من أصول، وكان المنفذ الأول الذي دخل منه فلاسفة المسلمين إلى الفلسفة اليونانية، لأن المعتزلة أول من استعان بالفلسفة اليونانية»[2].

ونتيجة لذلك تكونت عقائد، ونشأت مناهج، وظهرت إلى السطح أقوال وآراء، وكثر الجدل، وتشعبت السبل بسالكيها:

(أ) زعمهم أن العقل هو أول الأدلة وتقديمه على الكتاب والسنة:

زعم مخالف لما دل عليه الكتاب والسنة، وما كان عليه سلف الأمة رحمهم الله.

= من آثاره: كتاب الاستدلال، كتاب الانتصار.

انظر: الأنساب ٥/ ٢٥٠، الفرق بين الفرق ص ١٧٩ ـ ١٨٠، تاريخ بغداد ١١/ ٨٧، سير أعلام النبلاء ١٤/ ٢٢٠، لسان الميزان ٤/ ٨ ـ ٩.

(١) كتاب الانتصار ص ٤٣.

(٢) في العقيدة الإسلامية ص ٣٨.

قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [الحجرات: ١].

وقال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

فكيف يؤخر ما أمر الله بتقديمه، ويقدم ما من شأنه التأخير، بل الكتاب والسنة لهما الحكم المطلق على سواهما، وسواهما لا حكم له عليهما بل هو تابع لهما.

قال الإمام الشاطبي رحمه الله:

«هنالك أمران مما يقتضيهما العاقل:

أحدهما: أن لا يجعل العقل حاكماً بإطلاق، وقد ثبت عليه حاكم بإطلاق وهو الشرع، بل الواجب عليه أن يقدم ما حقه التقديم ـ وهو الشرع ـ ويؤخر ما حقه التأخير ـ وهو نظر العقل ـ لأنه لا يصح تقديم الناقص حاكماً على الكامل، لأنه خلاف المعقول والمنقول، بل ضد القضية هو الموافق للأدلة فلا معدل عنه، ولذلك قال: اجعل الشرع في يمينك والعقل في يسارك، تنبيهاً على تقدم الشرع على العقل.

والثاني: أنه إذا وجد في الشرع أخبار تقتضي ظاهراً خرق العادة الجارية المعتادة، فلا ينبغي له أن يقدم بين يديه الإنكار بإطلاق»[1].

والسلف رحمهم الله لم يستعيضوا نصوص الوحي بغيرها، ولم يقدموا عليها سواها، ولم يطلقوا لعقولهم الأعنة لتنتهك حرمة النصوص، بل وقفوا

---

(١) الاعتصام ٢/٣٢٦ ـ ٣٢٧.

بها عند الحد الذي حده الله لها، والقيد الذي قيده بها، فلا مجاوزة لحدودها ولا قصور بها عن موضعها، فأعملوها حيث جاز لها أن تعمل، وأوقفوها حيث حق لها أن تقف، فلا إفراط ولا تفريط.

يقول شيخ الإسلام رحمه الله في معرض رده على الفلاسفة والمتكلمين:

«وأما السلف والأئمة فكانوا في ذلك من العدل والاستقامة وموافقة المعقول الصريح والمنقول الصحيح بحال آخر، فالعصمة وإن كانت شاملة لجماعتهم فآحادهم من ذلك لا يجترؤون في مخالفة النصوص المشهورة والمعقولات المعروفة على ما يجترىء عليه هؤلاء المسفسطون[1]، وكانوا يستعملون القياس العقلي[2] على النحو الذي ورد به القرآن في الأمثال التي

---

(١) المسفسطون: أو «السوفسطائية»: وهم الذين ينسبون إلى السفسطة، وهي كلمة يونانية تعني عند الفلاسفة الحكمة المموهة، وعند المنطقيين القياس المركب من الوهميات، والغرض منه تغليط الخصم وإسكاته. وقد صارت هذه الكلمة ينسب إليها كل من ركب شبها من الباطل يريد أن يدحض بها الحق.
انظر: المعجم الفلسفي ١/٦٥٨ ــ ٦٦٠، إحصاء العلوم ص ٢٤، مفاتح العلوم ص ٩١ التعريفات للجرجاني، مادة (سفسطة) ص ١٥٨.

(٢) القياس العقلي: القياس في اللغة هو: رد الشيء إلى نظيره. وهو نوعان عقلي وشرعي.
قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فإن القياس عند أصحابنا والجمهور ينقسم إلى: عقلي وهو ما يكتفى فيه بالعقل. وإلى شرعي وهو ما لابد فيه من أصل معلوم بالشرع». مجموع الفتاوى ٩/٢٥٩.
والقياس العقلي هو الذي يسمونه بالمنطقي وهو: قول مؤلف من أقوال إذا وضعت لزم عنها بذاتها قول آخر غيرها اضطراراً.
انظر: التعريفات ص ٩٦، المعجم الفلسفي ٢/٢٠٧ ــ ٢١١.

ضربها الله تعالى للناس، فإن الله ضرب للناس في القرآن من كل مثل، وبين الأقيسة العقلية المقبولة بالعقل الصريح من المطالب الإلهية والمقاصد الربانية ما لا تصل إليه آراء هؤلاء المتكلمين في المسائل»[1].

فهذا هو الإنصاف والعدل من دلالة العقل، وهو الموقف الوسط الذي لا إجحاف فيه ولا غلو، فأين موقف طائفة أهل الاعتزال من هذا الموقف فانهم يقفون على النقيض منه، فلا سلطان عندهم يكبح جماح ـ عقولهم التي أطلقوا لها القياد لتعصف بنصوص الوحي، منتهكة لحرمتها، عابثة بقدسيتها ونائلة من شرفها ورفعتها، فكم من آية أولوها، وكم من حديث صحيح ردوه، وإن سلم من الرد ووجه بسلاح التأويل الذي هو تحريف وتعطيل.

ويمكن أن نرد على هؤلاء المعتزلة في تقديمهم لحجية العقل على النصوص، وإخضاع النصوص له بأمور نجملها فيما يأتي:

١ ـ العقل الصريح لا يمكنه أن يناقض نصاً صحيحاً، لأن العقل متى ما كان سليماً معافى أذعن لسلطان النصوص وخضع لأدلة الوحي، وتجرد من الكبر والغرور لعلمه بأن نصوص الوحي معصومة عن الخطأ، محفوظة بحفظ الله لها، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩].

٢ ـ العقل عاجز عن إدراك كثير من الحقائق بل عاجز عن إدراك حقيقة نفسه لضعفه وقصوره فكيف يجعل حكماً على الوحي الكامل الذي جاء من عند الله سبحانه وتعالى الذي لا تخفى عليه خافية ولا تغيب عنه

(١) بيان تلبيس الجهمية ١/٣٢٦ ـ ٣٢٧.

غائبة، وصدق الله إذ يقول: ﴿ ۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ۝٥٩ ﴾ [الأنعام: ٥٩].

وقال عن هذا الإنسان الضعيف:

﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ۝٨٥ ﴾ [الإسراء: ٨٥].

والآية فيها مثال قوي لبيان عجز العقل وضعفه. فهذه الروح التي هي مادة الحياة في الأجساد وهي مخلوقة لله سبحانه، هل استطاع العقل أن يدرك كنهها أو حقيقتها؟ إنه عاجز عن كل ذلك فكيف يجعل أصلاً لشرع تقوم عليه سعادة الدنيا والآخرة؟

٣ ـ العقول مختلفة متباينة في إدراكاتها وفهمها فما هو العقل الأمثل الذي يمكن أن يختار من بينها ليحكم على النصوص؟

وهل بإمكان طائفة المعتزلة أن تنتخب لنا من أساطينها من يكون عقله في منزلة من الكمال والنضوج حتى نخضع له نصوص الوحي؟ بل بان ضعف عقولهم جلياً في تناقضهم وكثرة اختلافهم في أمور هي من أظهر وأبرز ما يكون، قال شيخ الإسلام رحمه الله:

«المتكلمون والفلاسفة كلهم على اختلاف مقالاتهم هم في قياس الغائب على الشاهد مضطربون كل منهم يستعمله فيما يثبته، ويرد على منازعه ما استعمله في ذلك، وإن كان قد استعمل هو في موضع آخر ما هو دونه، وسبب ذلك أنهم لم يمشوا على صراط مستقيم، بل صار قبوله ورده هو بحسب القول لا بحسب ما يستحقه القياس العقلي، كما نجدهم أيضاً في

النصوص النبوية كل منهم يقبل منها ما وافق قوله ويرد منها ما خالف قوله، وإن كان المردود من الأخبار المقبولة باتفاق أهل العلم بالحديث، والذي قبله من الأحاديث المكذوبة باتفاق أهل العلم والحديث. فحالهم في الأقيسة العقلية كحالهم في النصوص السمعية لهم في ذلك من التناقض والاضطراب ما لا يحصيه إلاَّ رب الأرباب»[1].

٤ ــ ما يدعيه هؤلاء من عقليات مخالفة للنصوص لا حقيقة لها عند الاعتبار الصحيح، بل هي أوهام وخيالات عارية من الصواب.

بل إذا أعطى النظر في المعقولات حقه من التمام وجدها براهين ناطقة بصدق ما أخبر به الرسول ﷺ، ومن نفى فإنما نفى لجهله بحقيقة الأمر وعجزه عن إدراك الحق الجلي البين[2].

(ب) قولهم بأن حجة العقل أو إعماله هو أول الواجبات التي أوجبها الله على العباد، وهو ما يعرف بالنظر قول عار من الصحة ولايسنده دليل بل الدليل بخلافه:

فقد عقد الإمام البيهقي رحمه الله في كتابه «الاعتقاد» باباً قال فيه: «باب أول ما يجب على العاقل البالغ معرفته والإقرار به»، ثم ساق الأدلة التي تدل على أن أول واجب على العبد هو معرفة الله معرفة حقة والإقرار به وهو توحيد الله عز وجل فذكر قوله تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾. [محمد: ١٩].

وقوله: ﴿فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَىٰكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٠].

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ١/٣٢٦.

(٢) انظر المرجع السابق ١/٦٢٩.

وقوله: ﴿ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٤﴾ ﴾ [هود: ١٤].

وقوله: ﴿ قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا ﴾ الآية [البقرة: ١٣٦].

ثم قال: «فوجب بالآيات قبلها معرفة الله تعالى وعلمه، ووجب بهذه الآية الاعتراف به والشهادة له بما عرفه، ودلت السنة على مثل ما دل عليه الكتاب».

ثم ساق بسنده إلى أبي هريرة وجابر قالا: قال رسول الله ﷺ: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلاَّ الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلاَّ بحقها وحسابهم على الله عز وجل**»[1]، ومن حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «**يا أبا هريرة ــ وأعطاني نعليه ــ اذهب بنعلي هاتين فمن لقيت من وراء هذا الحائط يشهد أن لا إله إلاَّ الله مستيقناً بها قلبه فبشره بالجنة**»[2]. ومن حديث عثمان بن عفان قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، بلفظ مقارب من حديث ابن عمر رضي الله عنهما. كتاب الإيمان (٢)، باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة (١٧)، ١/١١ ــ ١٢ ومن حديث أنس بن مالك. كتاب الصلاة (٨)، باب فضل استقبال القبلة (٢٨)، ١/١٠٢ ــ ١٠٣. ومن حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه معلقا، كتاب الاعتصام (٩٦)، باب قول الله تعالى (وأمرهم شورى بينهم) (٢٨)، ٤/١٦٢. وأخرجه مسلم في صحيحه بألفاظ مقاربة من حديث عمر بن الخطاب برقم (٢٠)، وأبي هريرة برقم (٢١)، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن عمر برقم (٢٢)، كتاب الإيمان (١)، باب الأمر بقتال الناس (٨)، ١/٥١ ــ ٥٣.

(٢) جزء من حديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان (١)، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً (١٠) برقم (٣١)، ١/٥٩ ــ ٦١.

«**من مات وهو يعلم أن لا إله إلاَّ الله دخل الجنة**»[1]، ومن حديث معاذ بن جبل أن النبـي ﷺ قال: «**من كان آخر كلامه لا إله إلاَّ الله وجبت له الجنة**»[2].

ثم قال رحمه الله:

«وفي الحديث الأول بيان ما يجب على المدعو أن يأتي به حتى يحقن به دمه، وفي الحديث الثاني بيان ما يجب عليه من الجمع بين معرفة القلب والإقرار باللسان مع الإمكان حتى يصح إيمانه، وفي الخبر الثالث والرابع شرط الوفاة على الإيمان حتى يستحق دخول الجنان، بوعد الله تعالى جده»[3].

فهذه الأدلة التي ساقها رحمه الله تدل دلالة واضحة على أن أول ما يجب على المكلف توحيد الله تعالى لا النظر ولا الدعوة إليه. إذ إن التوحيد هو الذي يدخل به الإنسان الإسلام وذلك بنطقه بالشهادتين. والله لا يقبل من أحد عملاً ما لم يحقق التوحيد كما قال تعالى لرسوله ﷺ: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٦٥﴾﴾ [الزمر: ٦٥].

وقد حرم الله الجنة على من أخفق في تحقيق توحيد ربه فقال تعالى:

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه في الكتاب والباب السابقين برقم (٤٣)، ١/ ٥٥.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده ٥/ ٢٣٣، ٢٤٧.

وأخرجه أبو داود في سننه ولفظه: «من كان آخر كلامه لا إله إلاَّ الله دخل الجنة». في كتاب الجنائز، باب في التلقين برقم ٣١١٦، ٣/ ١٩٠. وقال الشيخ ناصرالدين الألباني: صحيح. صحيح سنن أبـي داود ٢/ ٦٠٢.

(٣) الاعتقاد ص ١٩ ــ ٢١.

﴿ إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ وَمَأۡوَىٰهُ ٱلنَّارُۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ أَنصَارٖ ﴿٧٢﴾ ﴾ [المائدة: ٧٢].

ولذا أوصد باب التوبة ومغفرة الذنوب أمام من انخرم توحيده فقال: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦].

ولما كان التوحيد بهذه المثابة من الأهمية بدأ رسل الله عليهم السلام أقوامهم في أول ما بدؤوا بالدعوة إليه، فقال تعالى في شأن نوح عليه السلام: ﴿ لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ ﴿٥٩﴾ ﴾ [الأعراف: ٥٩].

وفي شأن هود عليه السلام: ﴿ ۞ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمۡ هُودٗاۚ قَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓۚ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٦٥﴾ ﴾ [الأعراف: ٦٥].

وهكذا عن صالح وعن شعيب عليهما السلام، بل كل الرسل ساروا في قومهم بهذه الدعوة كما قال تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَۖ ﴾ [النحل: ٣٦].

وقال: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ﴿٢٥﴾ ﴾[1] [الأنبياء: ٢٥].

وقال ﷺ لمعاذ عندما بعثه إلى اليمن: «**يا معاذ إنك تأتي قوماً من أهل الكتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه أن يوحدوا الله**»[2] الحديث.

---

(١) انظر: فتح المجيد ص ١٦، ١٧، تيسير العزيز الحميد ص ٣٦، ٣٧.

(٢) أخرجه البخاري بألفاظ مقاربة في كتاب الزكاة (٢٤)، باب وجوب الزكاة (١)، ٢/١٠٨، وفي باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة (٤١)، ٢/١٢٥. وفي باب أخذ الصدقة من الأغنياء (٦٣)، ٢/١٣٦. وفي كتاب المغازي (٦٤)، باب =

فتبين من هذا أن التوحيد هو أول ما يجب على المكلف وأن الدعوة إليه أول ما يجب على الدعاة إلى الله.

وهذا التوحيد لا يعرف إلاَّ من جهة الرسل عليهم السلام، أما العقول فلا مجال لها في معرفته كما تدعي طائفة أهل الاعتزال.

قال الإمام اللالكائي رحمه الله:

«سياق ما يدل من كتاب الله عز وجل وما روي عن رسول الله ﷺ على أن وجوب معرفة الله تعالى وصفاته بالسمع لا بالعقل». ثم ذكر قوله تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩].

وقوله: ﴿ٱتَّبِعْ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٦﴾﴾ [الأنعام: ١٠٦].

وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء: ٢٥].

ثم قال رحمه الله:

«فأخبر الله نبيه ﷺ في هذه الآية أن بالسمع والوحي عرف الأنبياء قبله التوحيد»[1].

= بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن (٦٠)، ٥/١٠٩. وفي كتاب التوحيد (٩٧)، باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله (١)، ٨/ ١٦٤. وأخرجه مسلم في صحيحه بألفاظ مقاربة في كتاب الإيمان (١)، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام (٧) برقم (١٩)، ١/ ٥٠ ــ ٥١.

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١/ ١٩٣ ــ ١٩٥.

وقال السفاريني رحمه الله:

«فإن الله تعالى خلق العقول وأعطاها قوة الفكر وجعل لها حداً تقف عنده من حيث ماهي مفكرة لا من حيث ما هي قابلة للوهب الإلهي، فإذا استعملت العقول أفكارها فيما هو في طورها وحدها ووفت النظر حقه أصابت بإذن الله تعالى، وإذا سلطت الأفكار على ما هو خارج عن طورها ووراء حدها الذي حده الله لها ركبت متن عمياء، وخبطت خبط عشواء، فلم يثبت لها قدم ولم ترتكز على أمر تطمئن إليه، فإن معرفة الله تعالى وراء طورها، مما لا تستقل العقول بإدراكها من طريق الفكر وترتيب المقدمات، وإنما تدرك ذلك بنور النبوة وولاية المتابعة، فهو اختصاص إلهي يختص به الأنبياء وأهل وراثتهم مع حسن المتابعة وتصفية القلب من وضر[1] البدع، والفكر من نزغات الفلسفة، والله يختص برحمته من يشاء والله ذو الفضل العظيم.

. . . ومما يوضح ذلك أن العقول لو كانت مستقلة بمعرفة الحق وأحكامه لكانت الحجة قائمة على الناس قبل بعث الرسل وإنزال الكتب، واللازم باطل بالنص. قال تعالى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ ﴾ [الإسراء: ١٥].

وقال تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ ﴿١٣٤﴾ ﴾ [طه: ١٣٤].

فكذا الملزوم، فلما بعث الله الرسل وأنزل الكتب وجبت لله على

(١) وضر: قال صاحب القاموس: «الوضر، محركة: وسخ الدسم واللبن، أو غسالة السقاء والقصعة ونحوهما» القاموس المحيط ص ٦٣٣ ـ ٦٣٤.

الخلق الحجة البالغة وانقطعت علقة الاعتذار»[1].

فمن أين للعقول أن تعرف ما يجب لله من أنواع العبادات التي يتم بها توحيده سبحانه؟ ومن أين لها أن تتعرف على أسمائه الحسنى وصفاته العليا لتصفه بها؟ بل هذا باب مغلق وطريق مسدود لا يلجه إلَّا أنبياء الله الذين يوحى إليهم من قبل الله سبحانه.

وأما معرفة ربوبية الله تعالى على العباد، والإقرار بالصانع الذي يتعب أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم في حشد الأدلة للوصول إليه، وإجهاد العقول وكد الأذهان للدلالة عليه، فهو أمر فطري فطر الله عليه القلوب والنفوس فهو لا يحتاج إلى دليل لأنه مركوز في الفطر، مستقر في القلوب[2].

والأدلة على ذلك شاهدة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ من ذلك: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾﴾ الآية [الأعراف: ١٧٢].

فقد أخرج الله ذرية بني آدم من ظهورهم وأشهدهم على أنفسهم على أنه ربهم ومليكهم فأقروا بذلك، وقد وردت أحاديث تدل أيضاً على أن الله استخرج من صلب آدم ذريته وهم في عالم الذر فأقروا بربوبية الله تعالى. من ذلك ما رواه ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: «**أخذ الله الميثاق من ظهر آدم**

---

(١) لوامع الأنوار ١/١٠٥.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ١/٤٨، ٢/٦،١٦، موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول ٢/١٣٤، ١٣٥، شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٤٥.

بنعمان[1] يعني عرفة، فأخرج من صلبه كل ذرية ذرأها فنثرهم بين يديه كالذر ثم كلمهم قبلاً[2]، قال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَافِلِينَ ۝ أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّن بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ ۝﴾»[3] [الأعراف: ١٧٢ ــ ١٧٣].

ومن الأدلة قوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝﴾ [الروم: ٣٠].

روى البخاري بسنده إلى أبـي هريرة أن النبـي ﷺ قال: **«ما من مولود إلَّا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه، كما تنتج البهيمة**

---

(١) نعمان: واد بين مكة والطائف. وقيل واد لهذيل على ليلتين من عرفات. انظر: معجم البلدان ٥/ ٢٩٣.

(٢) قبلا: أي خاطبهم عياناً ومقابلة لا من وراء حجاب.
انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/ ٨.

(٣) أخرجه أحمد في المسند ١/ ٢٧٢.
قال الهيثمي: «ورجاله رجال الصحيح» مجمع الزوائد ٧/ ٢٥.
وقال الشيخ أحمد محمد شاكر: «إسناده صحيح» مسند أحمد بتحقيق احمد محمد شاكر ٤/ ١٥١.
ورواه الحاكم في المستدرك بلفظ مقارب. وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». ووافقه الذهبـي ٢/ ٥٤٤.
وذكره الشيخ ناصر الدين الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤/ ١٥٨، وأورد له مجموعة من الطرق والشواهد، وحكم بصحته، بل قال: «هو متواتر المعنى» ٤/ ١٦٢. وذكره جماعة من المفسرين عند تفسير الآيات السابقة. انظر: تفسير ابن كثير ٢/ ٢٦١، ٢٦٢.

بهيمة جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء؟». ثم يقول أبو هريرة رضي الله عنه: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ الآية[1] [الروم: ٣٠].

وروى مسلم بسنده إلى عياض بن حمار المجاشعي، أن رسول الله ﷺ قال ذات يوم في خطبته: **«ألا إن ربي أمرني أن أعلمكم ما جهلتم مما علمني يومي هذا. كل مال نحلته عبداً، حلال. وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم. وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم، وحرمتْ عليهم ما أحللتُ لهم، وأمرتهم أن يشركوا بـي ما لم أنزل به سلطاناً. . .»** الحديث[2].

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الجنائز (٢٣)، باب إذا أسلم الصبـي فمات هل يصلى عليه (٨٠)، ٢/ ٩٧، ٩٨.

وبلفظ مقارب: في باب ما قيل في أولاد المشركين (٩٣)، ٢/ ١٠٤، وفي كتاب التفسير (٦٥)، باب تفسير سورة الروم (٣٠)، ٦/ ٢٠، وفي كتاب القدر (٨٢)، باب الله أعلم بما كانوا عاملين (٣)، ٧/ ٢١١.

وأخرجه مسلم في صحيحه بألفاظ مقاربة في كتاب القدر (٤٦)، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة (٦) برقم ٢٦٥٨، ٤/ ٢٠٤٧ ــ ٢٠٤٩. د

قال النووي: «وأما قوله ﷺ: «كما تنتج البهيمة بهيمة» فهو بضم التاء الأولى وفتح الثانية، ورفع البهيمة ونصب بهيمة، ومعناه: كما تلد البهيمة بهيمة (جمعاء) بالمد أي مجتمعة الأعضاء سليمة من نقص لا توجد فيها جدعاء ــ بالمد ــ وهي مقطوعة الأذن أو غيرها من الأعضاء. ومعناه: أن البهيمة تلد البهيمة كاملة الأعضاء لا نقص فيها، وإنما يحدث فيها الجدع والنقص بعد ولادتها». شرح النووي على مسلم ١٦/ ٢٠٨ ــ ٢٠٩.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها (٥١)، باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار (١٦) برقم ٢٨٦٥، ٤/ ٢١٩٧ ــ ٢١٩٨.

وحنفاء: جمع حنيف وهو المائل إلى الإسلام. وهو عند العرب من كان على دين =

والإقرار بربوبية الله، وبالصانع لا ينجي صاحبه من عذاب الله، ولا يكفي للإيمان بالله سبحانه. وهو الذي يحرص أصحاب الكلام من المعتزلة وغيرهم إلى معرفته والإقرار به، فقد أخبرنا ربنا سبحانه أن المشركين الذين بعث فيهم رسول الله ﷺ وناهضوه العداء وأخرجوه من أرضه وحاربوه فقتل منهم من قتل وأسر من أسر كانوا مقرين بهذا النوع من التوحيد ومع ذلك لم يشفع لهم عند ربهم، كما قال سبحانه مبيناً اعترافهم بربوبيته: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَن يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ الْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾ فَذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ ۖ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ ۖ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [يونس: ٣١ ـ ٣٢].

وقال تعالى: ﴿قُل لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَن بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾﴾ [المؤمنون: ٨٤ ـ ٨٩].

فهم أقروا بالله الخالق الرازق المحيـي المميت المدبر لأمر الكون، وإنما أتوا من اتخاذهم الوسائط بينهم وبين الله وصرفوا لها العبادات التي لا تجوز إلاَّ لله سبحانه، كما قال تعالى مبيناً قولهم في ذلك: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ [الزمر: ٣].

= إبراهيم عليه السلام. والمعنى خلقهم طاهري الأعضاء من المعاصي، أو أنهم مؤمنين ومقرين بربوبية الله تعالى. انظر: النهاية في غريب الحديث ١/٤٥١. واجتالتهم الشياطين: أي استخفتهم فجالوا معها في الضلال. المرجع السابق ٣١٧/١.

فهذا هو التوحيد الذي يسعى المعتزلة إلى الإقرار به وسلوك الطرق المتشعبة التي لا تخلو من الخلل والطول وكثرة التعب للوصول إليه[١].

وأما التوحيد الذي علمه السلف الصالح رضوان الله عليهم وحدّوه وبيّنوه، فهو علم العبد واعترافه واعتقاده، وإيمانه بتفرد الرب بكل صفة كمال وتوحيده في ذلك، واعتقاده أنه لا شريك له في كماله وأنه ذو الألوهية والعبودية على خلقه أجمعين[٢].

وهو الشامل لأنواعه الثلاثة: الربوبية والألوهية والأسماء والصفات وهو الذي دعت إليه الرسل عليهم السلام، وأوضحته كتب الله المنزلة.

أما الحديث عن أصول أهل الاعتزال الخمسة التي وضعوها بإزاء أصول دين الإسلام الخمسة وهي الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وهدموا بها كثيراً من دين الإسلام فهي أصول مبتدعة[٣] لم تبن على كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ، وإنما بنيت على مقاييس عقلية فاسدة ومقدمات منطقية تستلزم رد كثير مما جاء به كتاب الله وسنة رسوله ﷺ[٤]. ولهذا لما سلك المعتزلة الطرق الفاسدة والأقيسة العقلية المعوجة التي يعلم بالاضطرار أن رسول الله ﷺ لم يدع الناس بها، فلما سلكوها في بيان أصول الدين التزموا لأجلها كثيراً من اللوازم الفاسدة كنفي صفات الرب سبحانه، والقول بخلق القرآن، وإنكار رؤية الله تعالى، إلى غير ذلك مما التزموه[٥].

---

(١) انظر موافقة صحيح المنقول ٢/ ١٣٥.

(٢) الكواشف الجلية ص ٤١٧.

(٣) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٩٩.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى ٢/ ٨.

(٥) انظر: موافقة صحيح المنقول ١/ ٥١ ـ ٥٣.

يقول شيخ الإسلام رحمه الله في معرض حديثه عن طرق المعتزلة التي يثبتون بها أصولهم:

«وهذه الطرق فيها فساد كثير من جهة الوسائل، والمقاصد. أما المقاصد فإن حاصلها بعد التعب الكثير والسلامة خير قليل، فهي لحم جمل غث، على رأس جبل وعر، لا سهل فيرتقى، ولا سمين فينتقل. ثم إنه يفوت بها من المقاصد الواجبة والمحمودة ما لا ينضبط هنا.

وأما الوسائل: فإن هذه الطرق كثيرة المقدمات، ينقطع السالكون فيها كثيراً قبل الوصول، ومقدماتها في الغالب إما مشتبهة يقع النزاع فيها، وإما خفية لا يدركها إلاَّ الأذكياء. ولهذا لا يتفق منهم اثنان.. على جميع مقدمات دليل إلاَّ نادراً. فكل رئيس من رؤساء الفلاسفة، والمتكلمين له طريقة في الاستدلال، تخالف طريقة الرئيس الآخر، بحيث يقدح كل من أتباع أحدهما في طريقة الآخر، ويعتقد كل منهما أن الله لا يعرف إلاَّ بطريقته، وإن كان جمهور أهل الملة، بل عامة السلف يخالفونه فيها»[1].

والعجب من هؤلاء المبتدعة الذين يبتدعون في دين الله ما ليس منه، ثم يجعلون ما ابتدعوه أصول الدين، ثم يلزمون الناس بالتزامها، ويوالون ويعادون عليها، بل ويكفرون من خالفهم فيما ابتدعوه[2].

بل والعجب من هؤلاء الذين يتكلمون في أصول الدين وهم لا يتلقون ذلك من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، أترى الله سبحانه يترك أصول دينه التي يقوم عليها بنيان الإسلام وينبني عليها صرحه، ويدع ذلك رسوله ﷺ فلا

---

(١) مجموع الفتاوى ٢/ ٢٢.

(٢) انظر موافقة صحيح المنقول ١/ ٢٠٥.

يبينها للناس حتى يأتي أهل الاعتزال ليشرعوا للناس ديناً ما أنزل الله به من سلطان، وأصولاً ليس عليها دليل ولا برهان، ويزعموا أنها أصول الدين الذي شرعه الله لرسوله ﷺ. سبحانك هذا بهتان عظيم. بل كتاب الله وسنة رسوله ﷺ بيّنا أصول الدين وفروعه أتم بيان، وأوضحا ذلك أكمل توضيح بحيث لم يدعا لأحد منفذاً ينفذ من خلاله ليبتدع في دين الله ما ليس منه.

يقول شيخ الإسلام رحمه الله:

«وذلك أن أصول الدين إما أن تكون مسائل يجب اعتقادها قولاً، أو قولاً وعملاً كمسائل التوحيد، والصفات، والقدر، والنبوة، والمعاد. أو دلائل هذه المسائل.

.. فكل ما يحتاج الناس إلى معرفته، واعتقاده، والتصديق به من هذه المسائل قد بينه الله ورسوله بياناً شافياً قاطعاً للعذر. إذ هذا من أعظم ما بلغه الرسول البلاغ المبين، وبينه للناس، وهو من أعظم ما أقام الله به الحجة على عباده فيه بالرسل الذين بينوه وبلغوه. وكتاب الله الذي نقل الصحابة ثم التابعون عن الرسول لفظه ومعانيه، والحكمة التي هي سنة رسول الله ﷺ التي نقلوها أيضاً عن الرسول مشتملة من ذلك على غاية المراد، وتمام الواجب، والمستحب»[١].

قال: «وأما ما يدخله بعض الناس في هذا المسمى من الباطل فليس ذلك من أصول الدين، وإن أدخله فيه مثل المسائل والدلائل الفاسدة مثل نفي الصفات، والقدر، ونحو ذلك من المسائل»[٢].

---

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ٢٩٥، وانظر موافقة صحيح المنقول ١/ ٤٣.

(٢) مجموع الفتاوى ٢/ ٣٠٣.

وقال رحمه الله:

«وإذا عرف أن مسمى أصول الدين في عرف الناطقين بهذا الاسم فيه إجمال وإيهام ــ لما فيه من الاشتراك بحسب الأوضاع والاصطلاحات ــ تبين أن الذي هو عند الله ورسوله وعباده المؤمنين أصول الدين فهو موروث عن الرسول، وأما من شرع ديناً لم يأذن به الله فمعلوم أن أصوله المستلزمة له لا يجوز أن تكون منقولة عن النبي ﷺ إذ هو باطل وملزوم الباطل باطل كما أن لازم الحق حق»[1].

وقد بين ﷺ أصول دين الإسلام في حديث جبريل عليه السلام عندما سأله عن الإسلام والإيمان والإحسان فبين رسول الله ﷺ أركان الإسلام وأركان والإيمان وركن الإحسان[2].

بعد هذا يتبين لنا أن المعتزلة بابتداعهم أصول دين لم يعرفها سلف الأمة الأخيار بل علموا نقيضها، ارتكبوا عظائم أربع:

---

(١) المرجع نفسه ٣/ ٣٠٥ ــ ٣٠٦.
وانظر في بيان الله ورسوله لأصول دين الإسلام: بيان تلبيس الجهمية ١/ ١٠١، ٢٤٦ موافقة صحيح المنقول ١/ ٥١ ــ ٥٣، ١٧٩ ــ ١٨٠، شرح العقيدة الطحاوية ص ١٩٥ ــ ١٩٦ الرياض الناضرة ص ١٧٩ ــ ١٨٠.

(٢) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه من حديث أبـي هريرة كتاب الإيمان (٢)، باب سؤال جبريل النبـي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان (٣٧)، ١/ ١٨، وفي كتاب التفسير (٦٥)، تفسير سورة لقمان (٣١)، باب قوله «إن الله عنده علم الساعة» (٢)، ٦/ ٢٠ ــ ٢١.
وأخرجه مسلم في صحيحه من حديث عمر بن الخطاب برقم (٨)، ومن حديث أبـي هريرة برقم (٩)، كتاب الإيمان (١)، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان (١)، ١/ ٣٦ ــ ٤٠.

أولها: ردهم النصوص.

الثاني: ردهم ما يوافق النصوص من معقول العقلاء.

الثالث: جعل ما خالف ذلك من أقوالهم المجملة أو الباطلة هي أصول الدين.

الرابع: تكفيرهم، أو تفسيقهم، أو تخطئتهم لمن خالف هذه الأقوال المبتدعة المخالفة لصحيح المنقول وصريح المعقول[1].

● ● ●

---

(١) انظر: موافقة صحيح المنقول ١/٢٠٦.

الفصل الثاني
موقفهم من الحديث المتواتر وحديث الآحاد

(١) ذم تعلم الحديث وأهله:

لقد ذم أهل الاعتزال مَن تعلم الحديث، وحذروا من تعلمه وقللوا من فائدته والاستدلال به، ونصوا على أنه لا حاجة إليه، إذ العقول تغني عنه والأذهان تكتفي بغيره.

ويستدل عبد الجبار على ذلك بإيراده أقوال بعض أهل الحديث التي يزعم أنها تبين كراهيتهم لطلبه، وذمهم لمن أكثر منه.

فنقل عن شعبة[1] أنه قال: «ما أنا من شيء أخوف مني أن يدخلني النار من الحديث».

---

(١) شعبة: هو شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم، أبو بسطام الواسطي، ثم البصري، ثقة، حافظ متقن، أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذب عن السنة. وكان عابداً. مات سنة ١٦٠هـ..

انظر: التاريخ الكبير ٤/٢٤٤ ـ ٢٤٥، الجرح والتعديل ٤/٣٦٩، تاريخ بغداد ٩/٢٥٥ ـ ٢٦٦، الكاشف ٢/١١، تذكرة الحفاظ ١/١٩٣ ـ ١٩٧، سير أعلام النبلاء ٧/٢٠٢ ـ ٢٢٨، تهذيب التهذيب ٤/٣٣٨ ـ ٣٤٦، تقريب التهذيب ١/٣٥١.

وعن أبـي إسحاق الفزاري[1] قال: «كتبت إلى سفيان الثوري إياك والحديث».

وذكر أن الواحد من أصحاب الحديث يحب الاستكثار من طريق حديث واحد، ولا يكون فيه كبير فائدة، إلَّا تخيير الزيادات فيه.

ثم علل ما سبق من نقول فقال:

«يحمل ما روي عن شعبة وغيره من ذم أصحاب الحديث، لفساد طريقتهم وقلة تمييزهم».

وذكر أن المعتزلة لم يشتهروا بالفقه والحديث لأنهم توفروا على ما عندهم، وهو أجدى في الدين من طلب الفقه والحديث.

ثم ذيل على ذلك بقوله:

«الحديث بمنزلة سائر ما يجب أن يتحرز الإنسان فيه، لأن من حدث عن غيره بما لا يعلم أنه قد سمع منه، إما على جملة أو تفصيل فهو مقدم على قبيح لا يحل منه ذلك، كما لا يحل منه لو علمه كذباً، فمن يشتد تحرزه، يرى أن ذلك لو وجب لكان من فروض الكفايات والسعيد فيه قد كفي بغيره»[2].

---

(١) أبو إسحاق الفزاري: هو إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء، الفزاري، الإمام، أبو إسحاق، ثقة حافظ. له تصانيف. مات سنة ١٨٥هـ وقيل بعدها.
انظر: تذكرة الحافظ ١/ ٢٧٣، سير أعلام النبلاء ٨/ ٥٣٩ ــ ٥٤٣، تهذيب التهذيب ١/ ١٥١، تقريب التهذيب ١/ ٤١.

(٢) فضل الاعتزال ص ١٩٣ ــ ١٩٤.

(٢) الحديث المتواتر[١] :

ذهب النظام إلى جواز وقوع الكذب في الخبر المتواتر[٢]، والحجة العقلية عنده كفيلة بنسخ الأخبار[٣]، كما جوز إجماع الأمة في كل عصر وفي جميع الأعصار على الخطأ من جهة الرأي والاستدلال[٤].

وأبو الهذيل العلاف يرى أن الحجة في طريق الأخبار فيما غاب عن الحواس من آيات الأنبياء عليهم السلام، وفيما سواها لا تثبت بأقل من عشرين نفساً، فيهم واحد من أهل الجنة أو أكثر. ولم يوجب بأخبار الكفرة والفسقة حجة وإن بلغوا عدد التواتر الذي لا يمكن معه تواطؤهم على الكذب، إذا لم يكن فيهم واحد من أهل الجنة.

وزعم أن خبر ما دون الأربعة لا يوجب حكماً، ومن فوق الأربعة إلى العشرين قد يصح وقوع العلم بخبرهم وقد لا يصح.

واستدل على العشرين حجة بقوله تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٥].

وقال: «لم يبح لهم قتالهم إلاَّ وهم عليهم حجة»[٥].

---

(١) المتواتر: هو الخبر الذي رواه عدد كثير تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، عن مثلهم إلى منتهاه، وأن يكون مستند خبرهم الحس وإفادة العلم لسامعه.
انظر: شرح نخبة الفكر ص ١٠، تيسير مصطلح الحديث ص ١٩ ـ ٢٠.

(٢) انظر: الفرق بين الفرق ص ١٤٣.

(٣) انظر: تأويل مختلف الحديث ص ٤٣.

(٤) انظر: الفرق بين الفرق ص ١٤٣.

(٥) انظر: الفرق بين الفرق ص ١٢٧ ـ ١٢٨.

(٣) حديث الآحاد:

(أ) تعريفه، وأنه لا يعد من السنة:

لقد عرف المعتزلة حديث الآحاد بأنه الذي لا يعلم كونه كذباً أو صدقاً[١].

ومن هنا يقبح أن يقال عنه إنه سنة تضاف إلى النبي ﷺ، لأن السنة هي ما أمر به النبي ﷺ ليدام عليه، أو فعله ليدام الاقتداء به، وحديث الآحاد لا يؤمن فيه من الكذب فلا يقال إنه من السنة إلاَّ على وجه التعارف، وذلك بعد موافقته للعقل، ولهذا لا يجوز في العقل أن يقال فيه قال رسول الله ﷺ قطعاً وإنما يجوز أن يقال روي عنه ﷺ[٢].

(ب) عدم الاحتجاج به مطلقاً في أمور الدين:

إن الاحتجاج إنما يكون بالإجماع القاطع دون أخبار الآحاد التي قد يتعمد فيها الكذب، ويقع فيها السهو والنسيان والتغيير والتبديل[٣].

قال أبو الحسين:

«وقد كان السلف ينكرون كثرة الرواية. وحكي عن شعبة أنه قال: «ثلث الحديث كذب»، وكثيراً ما يتضمن الجبر والتشبيه[٤] ما لا يمكن تأويله إلاَّ بتعسف شديد، لا يتعذر مثله في كل كلام متناقض. وذلك يمنع أن يقوله النبي ﷺ. ولا يمنع أن يكون من روى ذلك من المتأخرين قد تعمد الكذب.

---

(١) انظر: شرح الأصول ص ٧٦٩.

(٢) انظر: فضل الاعتزال ص ١٨٥ ـ ١٨٦.

(٣) انظر: المرجع السابق ص ١٩٥.

(٤) سوف يأتي بيان لمعنى الجبر والتشبيه عند المعتزلة.

ولا يمتنع أن يثبت أن بعض الصحابة الذي رواها أن يكون لحقه سهو وغلط، وأن يكون النبي ﷺ حكاه عن غيره، وظن الراوي أنه حكاه عن نفسه، أو خرج عن سبب يغير فائدته، أو تقدم ما يعين حكمه»[1].

وقد تعلقوا ببعض الشبه التي زعموا أنها تؤيد ما ذهبوا إليه في ردهم لخبر الواحد وعدم قبوله.

من ذلك قصة ذي اليدين وكون النبي توقف في خبره حتى تابعه عليه غيره[2].

---

(١) المعتمد في أصول الفقه ٢/ ٥٥٠ ـ ٥٥١.

(٢) روى البخاري بسنده إلى أبي هريرة قال: «صلى بنا رسول الله ﷺ إحدى صلاتي العشي ـ قال ابن سيرين: قد سماها أبو هريرة ولكن نسيت أنا ـ قال: فصلى بنا ركعتين ثم سلم فقام إلى خشبة معروضة في المسجد فاتكأ عليها كأنه غضبان ووضع يده اليمنى على اليسرى وشبك بين أصابعه، ووضع خده الأيمن على ظهر كفه اليسرى، وخرجت السرعان من أبواب المسجد فقالوا قصرت الصلاة، وفي القوم أبو بكر وعمر فهابا أن يكلماه، وفي القوم رجل في يديه طول يقال له ذو اليدين، قال: يارسول الله أنسيت أم قصرت الصلاة؟ قال: «لم أنس ولم تقصر. فقال: أكما يقول ذو اليدين؟ فقالوا: نعم. فتقدم فصلى ما ترك ثم سلم ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول، ثم رفع رأسه وكبر، ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر، فربما سألوه ثم سلم». صحيح البخاري، كتاب الصلاة (٨)، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره (٨٨)، ١/ ١٢٣ ـ ١٢٤. وأخرج نحوه في كتاب الأذان (١٠)، باب هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس (٦٩)، ١/ ١٧٥، وفي كتاب السهو (٢٢)، باب من لم يتشهد في سجدتي السهو (٤)، وباب يكبر في سجدتي السهو (٥)، ٢/ ٦٦، وفي كتاب الأدب (٧٨)، باب ما يجوز من ذكر الناس نحو قولهم الطويل والقصير (٤٥)، ٧/ ٨٥، وفي كتاب أخبار الآحاد (٩٥)، =

وقصة أبـي بكر حين توقف في خبر المغيرة في ميراث الجدة حتى تابعه محمد بن مسلمة[1].

= باب ما جاء في إجازة خبر الواحد (١)، ٨/ ١٣٣. وأخرجه مسلم في صحيحه بألفاظ مقاربة من حديث أبـي هريرة برقم ٥٧٣، وبنحوه من حديث عمران بن حصين برقم ٥٧٤، كتاب المساجد (٥)، باب السهو في الصلاة (١٩)، ١/ ٤٠٣ ــ ٤٠٥.

(١) روى مالك بسنده إلى قبيصة بن ذؤيب أنه قال: جاءت الجدة إلى أبـي بكر الصديق تسأله ميراثها. فقال لها أبو بكر: مالك في كتاب الله شيء. وما علمت لك في سنة رسول الله ﷺ شيئاً. فارجعي حتى أسأل الناس فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله ﷺ أعطاها السدس. فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري فقال مثل ما قال المغيرة. فأنفذها أبو بكر الصديق. ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر بن الخطاب تسأله ميراثها، فقال لها: مالك في كتاب الله شيء، وما كان القضاء الذي قضى به إلا لغيرك، وما أنا بزائد في الفرائض شيئاً، ولكنه ذلك السدس. فإن اجتمعتما فهو بينكما، وأيتكما خلت به فهو لها.
الموطأ، كتاب الفرائض (٢٧)، باب ميراث الجدة (٨)، ٢/ ٥١٣.
وأخرجه أبو داود في سننه بلفظ مقارب، كتاب الفرائض، باب في الجدة برقم ٢٨٩٤، ٣/ ١٢١ ــ ١٢٢.
والترمذي في سننه بلفظ مقارب، في كتاب الفرائض (٣٠)، باب ما جاء في ميراث الجدة (١٠)، برقم ٢١٠٠، ٢١٠١، ٤/ ٣٦٥ ــ ٣٦٦. وابن ماجه في سننه بلفظ مقارب، في كتاب الفرائض (٢٣)، باب ميراث الجدة (٤) برقم ٢٧٢٤، ٢/ ٩٠٩ ــ ٩١٠. وأحمد نحوه في مسنده ٤/ ٢٢٥ ــ ٢٢٦. والحاكم نحوه في مستدركه، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. ووافقه الذهبـي ٤/ ٣٣٨ ــ ٣٣٩. وأورده الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير وقال: «وإسناده صحيح لثقة رجاله، إلا أن صورته مرسل، فان قبيصة لا يصح له سماع من الصديق». ٣/ ٩٥.

وتوقف عمر في خبر أبي موسى في الاستئذان حتى تابعه أبو سعيد الخدري[1].

(ج) عدم الإحتجاج به إذا خالف العقل:

قال أبو الحسين:

«لم يقبل ظاهر الخبر في مخالفة مقتضى العقل، لأنا قد علمنا بالعقل على الإطلاق أن الله عز وجل لا يكلف إلاَّ ما يطاق، وأن ذلك قبيح. فلو قبلنا الخبر في خلافه، لم يخل إما أن نعتقد صدق النبي ﷺ في ذلك فيجتمع لنا صدق النقيضين، أو لا نصدقه فنعدل عن مدلول المعجز وذلك محال»[2].

---

(١) انظر: المعتمد في أصول الفقه ٢/ ٦٢٣، تدريب الراوي ١/ ٧٣.
روى البخاري بسنده إلى أبي سعيد الخدري قال: كنت في مجلس من مجالس الأنصار إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور فقال: استأذنت على عمر ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت. فقال: ما منعك؟ قلت استأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت، وقال رسول الله ﷺ: «إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع». فقال: والله لتقيمن عليه بينة. أمنكم أحد سمعه من النبي ﷺ؟ فقال أبي بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم. فكنت أصغر القوم فقمت معه فأخبرت عمر أن النبي ﷺ قال ذلك».
صحيح البخاري، كتاب الاستئذان (٧٩)، باب التسليم والاستئذان ثلاثاً (١٣)، ٧/ ١٣٠، وأخرج نحوه في كتاب البيوع (٣٤)، باب الخروج في التجارة (٩)، ٣/ ٦.
وأخرج نحوه مسلم في صحيحه، كتاب الآداب (٣٨)، باب الاستئذان (٧) برقم ٢١٥٣، ٢١٥٤، ٣/ ١٦٩٤ ـ ١٦٩٧.

(٢) المعتمد في أصول الفقه ٢/ ٥٤٩.

(د) عدم الاحتجاج به في باب الاعتقاد:

وقد ذهب فريق الاعتزال إلى أن خبر الآحاد لا يقبل فيما طريقه الاعتقاد لأن الاعتقاد إنما يبنى على اليقين لا الظن، وخبر الآحاد إنما يفيد الظن[1]، وأما اليقين فإنما يؤخذ من حجج العقول. كما قال الجاحظ:

«وما الحكم القاطع إلاَّ للذهن، وما الاستبانة الصحيحة إلاَّ للعقل»[2].

وقال: «والاستنباط هو الذي يفضي بصاحبه إلى برد اليقين، وعز الثقة، والقضية الصحيحة، والحكم المحمود»[3].

وقال أبو الحسين:

«وقولنا في خبر الواحد العدل إنه لا يوجب علماً»[4].

وقال عبد الجبار:

«وإن كان ــ أي خبر الآحاد ــ مما طريقه الاعتقادات ينظر، فإن كان موافقاً لحجج العقول قبل واعتقد موجبه، لا لمكانه بل للحجة العقلية، وإن لم يكن موافقاً لها، فإن الواجب أن يرد ويحكم بأن النبي لم يقله، وإن قاله فإنما قاله على طريق الحكاية عن غيره، هذا إذا لم يحتمل التأويل إلاَّ بتعسف، فأما إذا احتمله فالواجب أن يتأول»[5].

وقال بعد ذكره لبعض أحاديث الرؤية:

---

(١) انظر: المعتمد في أصول الفقه ٢/ ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، شرح الأصول ص ٧٦٩.

(٢) رسالة التربيع والتدوير، ضمن رسائل الجاحظ ٣/ ٥٨.

(٣) كتاب المعلمين. ضمن رسائل الجاحظ ٣/ ٢٩.

(٤) الانتصار ص ٥٥، وانظر: المعتمد في أصول الفقه ٢/ ٥٦٦.

(٥) شرح الأصول ص ٧٧٠، وانظر المعتمد في أصول الفقه ٢/ ٥٤٩.

«وقد قال أصحابنا: إن خبر الواحد لا يقبل في مثل ذلك، وإنما يقبل خبر الواحد فيما طريقه العمل»[1].

(هـ) عدم الاحتجاج به في الأعمال إلَّا بشروط:

شرط بعض أهل الاعتزال شروطاً لقبول حديث الآحاد فيما طريقه العمل. فأبو علي الجبائي لا يقبل الخبر إذا رواه العدل الواحد، إلَّا إذا انضم إليه خبر عدل آخر، أو عضده موافقة ظاهر الكتاب، أو ظاهر خبر آخر، أو يكون منتشراً بين الصحابة، أو عمل به بعضهم[2].

بل زعموا أن من أخبار الآحاد ما يعلم أنه بروايته ارتكب عظيماً كما روي في باب التشبيه والجبر وغيرهما من ضروب الخطأ، ولولا الدلالة على وجوب العمل به على بعض الوجوه لم يكن في نقله فائدة[3].

• • •

(١) فضل الاعتزال ص ١٥٨، وانظر ص ١٥٦.

(٢) تدريب الراوي ١/ ٧٣. وانظر: المعتمد في أصول الفقه ٢/ ٦٢٢، النكت على ابن الصلاح ١/ ٢٤٢.

(٣) انظر: فضل الاعتزال ص ١٩٤.

الجواب على شبه المعتزلة

لقد فضل الله عز وجل هذه الأمة على الأمم السابقة وجعلها شاهدة عليهم لأنها أمة العدل والإنصاف فقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

وقال سبحانه: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

وحفظ لها دينها من بين سائر الأديان بحفظه لكتابه الذي ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ [فصلت: ٤٢].

فقال سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحجر: ٩].

وأوكل حفظ الكتب الأخرى إلى الربانيين والأحبار كما قال: ﴿بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ﴾ [المائدة: ٤٤]، ولكنهم بدلوا وغيروا[١].

وحفظ سنة نبيه ﷺ كما حفظ كتابه لأنها بيان له كما قال سبحانه: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [النحل: ٤٤].

---

(١) انظر: روح المعاني ١٤/١٦.

ومن حفظ الكتاب حفظ بيانه معه. وهي وحي من عند الله لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣ ـ ٤].

وقال: ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ [الأنعام: ٥٠].

قال ابن حزم:

«ولا خلاف بين أحد من أهل اللغة والشريعة في أن كل وحي نزل من عند الله فهو ذكر منزل وهو محفوظ بحفظ الله تعالى بيقين. لا يضيع منه شيء ولا يحرف تحريفاً لا يأتي البيان ببطلانه»[1].

وحديث النبي ﷺ مصدر من مصادر التشريع كصنوه القرآن، وإن كان دونه في المنزلة فهو مثله في الحجية وذلك لقوله سبحانه وتعالى: ﴿مَّن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [النساء: ٨٠].

ولقوله ﷺ: «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه»[2].

وما أثاره المعتزلة حوله من شبه، فهي شبه واهية، لا تستند إلى دليل ولا تؤيدها حجة.

ولم يفعلوا غير أنهم أوعروا بتلك الشبه الطريق وأوصدوا بها الأبواب أمام معرفة الله وأسمائه وصفاته، ومعرفة دينه وأحالوا الناس على أمور وهمية، ومقدمات خيالية، سموها قواطع عقلية، وبراهين يقينية، وهي في التحقيق ﴿كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِندَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ ۗ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ۝ أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام ١/ ١٢١.

(٢) الحديث سبق تخريجه. انظر ص ٣٦.

مَوۡجٞ مِّن فَوۡقِهِۦ سَحَابٞۚ ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ وَمَن لَّمۡ يَجۡعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورٗا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴿٤٠﴾ [النور: ٣٩ ــ ٤٠].

ومن العجب أنهم قدموها على نصوص الوحي، وعزلوا لأجلها النصوص، فأقفرت قلوبهم من الاهتداء بالنصوص، ولم يظفروا بالعقول الصحيحة المؤيدة بالفطرة السليمة والنصوص النبوية. ولو حكموا نصوص الوحي لفازوا بالمعقول الصحيح، الموافق للفطرة السليمة[١].

ويجاب على ما أثاروه من شبه حول الحديث بالآتي:

(١) ذمهم تعلم الحديث:

ومن تعلمه واشتغل به من أهل الحديث ينبىء عن جهلهم بحديث رسول الله ﷺ، وقلة معرفتهم به، وعدم الاعتناء والاهتمام به، ولذلك قل استدلالهم بالحديث في كتبهم. وكثير منهم بل أفضلهم عند أصحابه لا يعتقد أنه روي في الباب الذي يتكلم فيه عن النبي ﷺ شيء أو يظن أن المروي فيه حديث أو حديثان كما يجده لأكابر شيوخهم كأبي الحسين البصري فهو لا يعتقد أنه روي في الرؤية إلاَّ حديث جرير، ولم يعلم أنه فيها ما يقارب ثلاثين حديثاً[٢].

وأما أهل الحديث فهم الذين حفظ الله بهم دينه، وأيد بهم شرعه، لأنهم ورثاء نبيه ﷺ، والذابون عن سنته. والمطلع على سيرتهم يجدهم من أعظم الناس صدقاً وأمانة وديانة، وأوفر الناس عقولاً، وأشدهم تحفظاً وتحرياً في حديث رسول الله ﷺ، لا يحابي أحدهم فيه أباه ولا ابنه ولا

---

(١) شرح الطحاوية ص ٣٥٤ بتصرف.

(٢) انظر: مختصر الصواعق ص ٤٧١. وسوف يأتي الحديث والكلام عنه.

شيخه ولا أحداً من الخلق، وأنهم حرروا الرواية عنه ﷺ تحريراً لم يبلغه أحد سواهم. وهم أصدق الطوائف قاطبة. قال عبد الله بن المبارك[1] «وجدت الدين لأهل الحديث، والكلام للمعتزلة، والكذب للرافضة[2]، والحيل لأهل الرأي، وسوء الرأي والتدبير لآل بني فلان»[3].

قال القاضي عياض رحمه الله:

«رحم الله سلفنا من الأئمة المرضيين، والأعلام السابقين، والقدوة الصالحين، من أهل الحديث وفقهائهم، قرنا بعد قرن، فلولا اهتبالهم بنقله وتوفرهم على سماعه وحمله، واحتسابهم في إذاعته ونشره، وبحثهم عن مشهوره وغريبه، وتنخيلهم لصحيحه من سقيمه لضاعت السنن والآثار،

---

(١) عبد الله بن المبارك: هو عبد الله بن المبارك بن واضح، أبو عبد الرحمن الحنظلي، مولاهم التركي، المروزي، ثقة ثبت فقيه، عالم جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير. مات سنة ١٨١هـ.
انظر: التاريخ الكبير ٥/ ٢١٢، الجرح والتعديل ٥/ ١٧٩، تاريخ بغداد ١٠/ ١٥٢، الكاشف ٢/ ١٢٣، تذكرة الحفاظ ١/ ١٧٤، سير أعلام النبلاء ٨/ ٣٧٨ ــ ٤٢١، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٨٢، تقريب التهذيب ١/ ٤٤٥.

(٢) الرافضة: اسم يطلق على كل من تبرأ من الشيخين أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما، وكذلك على كل من تبرأ من الصحابة.
وإنما سموا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر، وهم مجمعون على أن النبي ﷺ نص على استخلاف علي بن أبي طالب باسمه وأظهر ذلك وأعلنه، وإن أكثر الصحابة ضلوا بتركهم الاقتداء به بعد وفاة النبي ﷺ. وقد ساقوا الإمامة في أولاد فاطمة ولم يجوزوا ثبوتها في غيرهم.
انظر: مقالات الإسلاميين ١/ ٨٩، الملل والنحل ١/ ١٥٤، ١٥٥.

(٣) انظر: مختصر الصواعق المرسلة ص ٤٧١، ٤٧٢.

ولاختلط الأمر والنهي، وبطل الاستنباط والاعتبار، كما اعترى من لم يعتن بها، وأعرض عنها بتزيين الشيطان ذلك له من الخوارج[1] والمعتزلة وضعفة أهل الرأي، حتى انسل أكثرهم عن الدين، وأتت فتاويهم ومذاهبهم مختلفة القوانين، وذلك لأنهم اتبعوا السبل وعدلوا عن الطريق، وبنوا أمرهم على غير أصل وثيق. ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ ۗ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿١٠٩﴾﴾»[2] [التوبة: ١٠٩].

وقال ابن أبـي العز في فضلهم وتحريهم:

«وكانوا بحيث لو قتلوا لم يسامحوا أحداً في كلمة يتقولها على رسول ﷺ، ولا فعلوا هم بأنفسهم ذلك، وقد نقلوا هذا الدين إلينا ما نقل إليهم، فهم ترك[3] الإسلام وعصابة الإيمان، وهم نقاد الأخبار وصيارفة الأحاديث.

فإذا وقف المرء على هذا من شأنهم، وعرف حالهم، وخبر صدقهم

---

(١) الخوارج: هم الذين خرجوا من جيش أمير المؤمنين علي رضي الله عنه بعد وقعة صفين، ورفضوا التحكيم وقالوا له: لم حكمت الرجال لا حكم إلاَّ لله. وهم المارقة الذين اجتمعوا بالنهروان فقاتلهم علي رضي الله عنه، وتكونت منهم فرق شتى يجمعهم القول بالتبرىء من عثمان رضي الله عنه. وتكفير أصحاب الكبائر، والخروج على الإمام إذا خالف السنة.
انظر: الملل والنحل ١/ ١١٤ ــ ١١٥.

(٢) الإلماع ص ٧.

(٣) ترك: جمع تريكة. وهي بيضة الحديد. انظر: القاموس المحيط ص ١٢٠٧. شبههم بالبيضة لأنهم حماة الإسلام والذابون عنه.

وورعهم وأمانتهم، ظهر له العلم فيما نقلوه ورووه. ومن له عقل ومعرفة يعلم أن أهل الحديث لهم من العلم بأحوال نبيهم وسيرته وأخباره، ما ليس لغيرهم به شعور»[1].

هكذا عرف علماؤنا فضل أهل الحديث وشرفهم وسمو منزلتهم بين أهل العلم كافة، وكيف لا يكونون كذلك وهم الذين دعا لهم رسول الهدى ﷺ بنضارة الوجه فقال: «**نضر الله امرءاً سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه فرب مبلغ أوعى من سامع**»[2].

وكيف تكون طريقتهم فاسدة وهم الذين جعلهم الله أوعية لحديث نبيه ﷺ، وهو أشرف العلوم وأعظمها منزلة بعد كتاب الله عز وجل، وإنما شرف أهل الحديث بشرفه وعظموا بين علماء الأمة لعظمة الحديث وفضله.

يقول الإمام الشافعي رحمه الله:

«فإذا كان موجوداً في العامة وفي أهل الكذب الحالات يصدقون فيها الصدق الذي تطيب به نفس المحدثين. كان أهل التقوى والصدق في كل حالاتهم أولى أن يتحفظوا عند أولي الأمور بهم أن يتحفظوا عندها، في أنهم وضعوا موضع الأمانة، ونصبوا أعلاماً للدين، وكانوا عالمين بما ألزمهم الله من الصدق في كل أمر، وأن الحديث في الحلال والحرام أعلى الأمور وأبعدها من أن يكون فيه موضع ظنة، وقد قدم إليهم في الحديث عن رسول الله ﷺ بشيء لم يقدم إليهم في غيره، فوعد على الكذب على رسول الله النار»[3].

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٥٦.

(٢) سبق تخريجه. انظر ص ٣٧.

(٣) الرسالة ص ٣٩٤.

فلا يطعن فيهم إلاَّ من جهل مقامهم، وعلو منزلتهم، وليس ذلك بغريب على من جهل شرف العلم الذي حملوه، والتضحية التي بذلوها، والأمانة التي حفظوها، والخير الذي قدموه.

قال الرامهرمزي:

«فمن عرف للإسلام حقه، وأوجب للرسول حرمته أكبر أن يحتقر من عظم الله شأنه، وأعلى مكانه، وأظهر حجته، وأبان فضيلته، ولم يرتق بطعنه إلى حزب الرسول وأتباع الوحي، وأوعية الدين، ونقلة الأحكام والقرآن، الذين ذكرهم الله عز وجل في التنزيل، فقال: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ﴾[1] [التوبة: ١٠٠].

وكيف يقدح فيهم بإكثارهم من الحديث وتعدد طرقه وتلك محمدة يحمدون عليها لامسبة يذمون بها، وهذا دليل حبهم لحديث النبي ﷺ وحرصهم على حفظه، وقد كان أحدهم يقطع الفيافي والقفار، ويترك المال والولد والأوطان بحثاً عن حديث واحد، ليحفظ به على الأمة دينها، وينفع به أمة الإسلام.

يقول الإمام الرامهرمزي رحمه الله مخاطباً أهل الحديث، محذراً إياهم مما يعيرون به:

«فتمسكوا ــ جبركم الله ــ بحديث نبيكم ﷺ وتبينوا معانيه، وتفقهوا به، وتأدبوا بآدابه، ودعوا ما به تعيرون من تتبع الطرق وتكثير الأسانيد، وتطلب شواذ الأحاديث، وما دلسه المجانين، وتبلبل فيه المغفلون، واجتهدوا في أن توفوه حقه من التهذيب والضبط والتقويم، لتتشرفوا به في المشاهد

---

(١) المحدث الفاصل ص ١٦٠، وانظر الكفاية ص ٦.

وتنطلق ألسنتكم في المجالس، ولا تحفلوا بمن يعترض عليكم حسداً على ما آتاكم الله من فضله، فإن الحديث ذكر لا يحبه إلاَّ الذكران، ونسبه لا يجهل بكل مكان، وكفى بالمحدث شرفاً أن يكون اسمه مقروناً باسم النبي ﷺ وذكره متصلاً بذكره وذكر أهل بيته وأصحابه»[١].

وتكثير الطرق وجمعها له فائدة عظيمة تقصر عنها عقول المعتزلة. وذلك أن جمع الطرق هو سبيل لمعرفة العلة[٢] في الحديث المعلل[٣]، وهو نوع من أجل علوم الحديث وأشرفها وأدقها، ولا يتمكن منه إلاَّ أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب. وهو وسيلة إلى معرفة الحديث المتواتر.

ولذا قال ابن المديني[٤] رحمه الله:

---

(١) المحدث الفاصل ص ١٦١.

(٢) العلة: سبب غامض خفي قادح في الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه.
انظر: تدريب الراوي ١/٢٥٢، الباعث الحثيث ص ٦٢، تيسير مصطلح الحديث ص ٩٩.

(٣) المعلل: هو الحديث الذي اطلع فيه على علة قادحة، مع أن ظاهره السلامة منها.
انظر: شرح نخبة الفكر ص ٨٣، تدريب الراوي ١/٢٥٢، الباعث الحثيث ص ٦٢ تيسير مصطلح الحديث ص ٩٩.

(٤) ابن المديني: هو علي بن عبد الله بن معمر بن نجيح، السعدي مولاهم، أبو الحسن ابن المديني البصري، ثقة ثبت إمام، أعلم أهل عصره بالحديث وعلله. قال البخاري: ما استصغرت نفسي إلاَّ عند علي. قال شيخه ابن عيينة: يلومونني على حب ابن المديني، والله لأتعلم منه أكثر مما تعلم مني. وقال شيخه ابن مهدي: علي بن المديني أعلم الناس بحديث رسول الله ﷺ.
انظر: الجرح والتعديل ٦/١٩٣ ـ ١٩٤، الكاشف ٢/٢٨٨ ـ ٢٨٩، تقريب التهذيب ٢/٣٩ ـ ٤٠.

«الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه»[1].

وأما ما نقله عبد الجبار عن بعض أئمة الحديث من اقوال زاعماً أنها تدل على ذم طلب الحديث وتعلمه، فهي لا تؤيده فيما ذهب إليه، لأن أهل العلم وجهوها توجيهاً يناسب ما عرف من أحوال أولئك القوم، وما علم من شدة حرصهم على تحمل الحديث وروايته، وحث طلبة العلم على تعلمه وحفظه. فشعبة الذي يحمل قوله عبد الجبار ما لا يحتمله هو القائل: «إني لأذاكر الحديث فيفوتني فأمرض»[2].

وقال له الثوري:

«يا شعبة أنت أمير المؤمنين في الحديث»[3].

وقال الخطيب البغدادي:

«وليس يجوز لأحد أن يقول: كان شعبة يثبط عن طلب الحديث. وكيف يكون كذلك، وقد بلغ من قدره أن سمي أمير المؤمنين في الحديث؟ كل ذلك لأجل طلبه له واشتغاله به. ولم يزل طول عمره يطلبه حتى مات على غاية الحرص في جمعه. لا يشتغل بشيء سواه، ويكتب عمن دونه في السن والإسناد، وكان من أشد أصحاب الحديث عناية بما سمع، وأحسنهم إتقاناً لما حفظ»[4].

---

(١) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٧١٠، ٧١١، تدريب الراوي ١/ ٢٥١، ٢٥٣.

(٢) شرف أصحاب الحديث للخطيب ص ١١٥.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ٧١، شرف أصحاب الحديث للخطيب ص ١١٥، سير أعلام النبلاء ٧/ ٢٢٤.

(٤) شرف أصحاب الحديث للخطيب ص ١١٥.

وما نقله عبد الجبار عنه فيحمل على خوفه على نفسه أن لا يكون قد قام بحق الحديث، والعمل به، فخشي أن يكون ذلك حجة عليه[1].

قال الذهبي بعد ذكره لكلمة شعبة السابقة:

«كل من حاقق نفسه في صحة نيته في طلب العلم يخاف من مثل هذا، يود أن ينجو كفافاً»[2]. وما قيل في قول شعبة يقال في قول أبـي إسحاق الفزاري، فليس فيما قيل دلالة على ذم الحديث أو الطعن فيمن طلبه.

(٢) الحديث المتواتر:

لقد قسم بعض العلماء الأخبار المقبولة عنه ﷺ في أمور الدين إلى أربعة أقسام:

أحدها: متواتر لفظاً ومعنى.

الثاني: متواتر معنى وإن لم يتواتر في اللفظ.

الثالث: أخبار مستفيضة[3] متلقاة بالقبول بين الأمة.

الرابع: أخبار آحاد[4].

ومنهم من قسمه إلى: متواتر ومشهور[5] وآحاد.

---

(١) انظر المرجع السابق ص ١١٧.

(٢) سير أعلام النبلاء ٧/ ٢١٣.

(٣) الخبر المستفيض: هو في الاصطلاح: ما رواه ثلاثة فأكثر ــ في كل طبقة ــ ولم يبلغ حد التواتر. ويشترط فيه أن يستوي طرفا إسناده. وقيل في تعريفه غير ذلك. انظر: شرح نخبة الفكر ص ١٤، تيسير مصطلح الحديث ص ٢٣.

(٤) انظر: مختصر الصواعق المرسلة ص ٤٧٠.

(٥) الخبر المشهور: المشهور في الاصطلاح هو ما رواه ثلاثة فأكثر ــ في كل طبقة ــ =

ومنهم من قسمه إلى متواتر وآحاد[1].

ومن المتيقن أن الصحابة ما كانوا يفرقون بين المتواتر والآحاد في الأخبار[2]، ولكنه تقسيم اصطلح عليه فيما بعد وأقره العلماء.

فأما الحديث عن المتواتر فقد تبين لنا موقف أهل الاعتزال منه، وكيف جوز النظام وقوع الكذب فيه وأبو الهذيل وضع له من الشروط ما يؤيد به عقائد الاعتزال. وهو وإن كان في مرتبة عندهم أفضل من حديث الآحاد إلاَّ أنه مع ذلك عرضة للتأويل والرد متى ما خالف عقولهم.

وأما علماء السلف لم يضعوا الحديث المتواتر تحت طائلة البحث لأنه ليس من مباحث علم الإسناد، الذي يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه ليعمل به أو يترك، بل يجب العمل به من غير بحث[3]. ولذا لم يختلفوا في أنه قطعي الثبوت[4]. يفيد العلم اليقيني الذي يضطر الإنسان إليه بحيث لا يمكنه دفعه[5].

يقول أبو محمد بن حزم رحمه الله في شأن الخبر المتواتر:

= ولم يبلغ حد التواتر.

وأما في غير الاصطلاح يقصد به ما اشتهر على الألسنة من غير شروط تعتبر.

انظر: تيسير مصطلح الحديث ص ٢٣ ــ ٢٤، وانظر شرح نخبة الفكر ص ١٤.

(١) انظر: أصول الحديث ص ٣٠١ ــ ٣٠٢.

(٢) انظر: رد شبهات الإلحاد ص ٣٢.

(٣) انظر: شرح نخبة الفكر ص ١٢، أصول الحديث ص ٣٠١ ــ ٣٠٢.

(٤) انظر: الباعث الحثيث ص ٣٥، أصول الفقه وابن تيمية ١/٢٤٩، المسودة في أصول الفقه ص ٢٣٣، إرشاد الفحول ص ٤٧.

(٥) انظر: شرح نخبة الفكر ص ١١، مختصر الصواعق ص ٤٧٠.

«وهو ما نقلته كافة بعد كافة حتى تبلغ به النبي ﷺ. وهذا خبر لم يختلف مسلمان في وجوب الأخذ به، وفي أنه مقطوع على غيبه لأن بمثله عرفنا أن القرآن هو الذي أتى به محمد ﷺ وبه علمنا صحة مبعث النبي ﷺ، وبه علمنا عدد ركوع كل صلاة، وعدد الصلوات، وأشياء كثيرة من أحكام الزكاة، وغير ذلك مما لم يبين في القرآن تفسيره.. إن البرهان قائم على صحته.. وإن الضرورة والطبيعة توجبان قبوله، وإن به عرفنا ما لم نشاهد من البلاد، ومن كان قبلنا من الأنبياء والعلماء والفلاسفة والملوك والوقائع والتواليف، ومن أنكر ذلك كان بمنزلة من أنكر ما يدرك بالحواس الأول ولا فرق. ولزمه أن لا يصدق بأنه كان قبله زمان ولا أن أباه وأمه كانا قبله ولا أنه مولود من امرأة»[١].

ولا يشترط للتواتر عدد معين كما زعم أبو الهذيل وغيره، بل الحق ما ذكره والد شيخ الإسلام[٢] في قوله: «ولا يعتبر في التواتر عدد محصور، بل يعتبر ما يفيد العلم على حسب العادة في سكون النفس إليهم وعدم تأتي التواطؤ على الكذب منهم، إما لفرط كثرتهم، وإما لصلاحهم ودينهم ونحو ذلك»[٣].

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام ١/ ١٠٤.

(٢) هو عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني شهاب الدين أبو المحاسن وأبو أحمد، ولد بحران سنة ٦٢٧هـ. سمع من والده وغيره، وكان من أعيان الحنابلة، عنده فضائل وفنون وباشر بدمشق مشيخة دار الحديث السكرية، وله تعاليق وفوائد، وصنف في علوم عديدة، توفي بدمشق سنة ٦٨٢هـ. انظر: ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٣١٠، ٣١١، البداية والنهاية ١٣/ ٣٠٣.

(٣) المسودة في أصول الفقه ص ٢٣٥.

لذا لم تتفق كلمة العلماء في شرط عدد معين لنقلة التواتر. وسلفنا الصالح رحمهم الله لم يتوقفوا في قبول الحديث المتواتر والاحتجاج به في جميع أبواب الدين من عقائد وأحكام وغير ذلك، بل لم يبحثوا في إسناده ومتنه لأنه ليس موضعاً للبحث والتنقيب، بل يضطر المرء إلى قبوله اضطراراً. وهذا موقف نأى عنه طائفة الاعتزال فإنهم ردوا كثيراً من الأحاديث المتواترة وأنكروها كالأحاديث الواردة في عذاب القبر والشفاعة ورؤية الرب سبحانه وتكليمه عباده يوم القيامة وغير ذلك[1]، والتي سلمت عندهم من الرد لم تسلم من التحريف والتأويل كما سيتبين من ثنايا البحث.

(٣) حديث الآحاد:

(أ) تعريفه وأنه لا يعد من السنّة:

تناول الإمام ابن حزم رحمه الله أوجه النقل عند المسلمين، فبين نقلهم لكتاب ربهم، وذكر أنه ليس عند اليهود ولا عند النصارى في هذا النقل شيء أصلاً، ثم تعرض لنقل الحديث المتواتر الذي نقلته كافة عن مثلها حتى يبلغ الأمر إلى النبي ﷺ، وليس عند اليهود والنصارى كذلك من هذا النقل شيء أصلاً. ثم قال:

«والثالث ما نقله الثقة عن الثقة كذلك حتى يبلغ إلى النبي ﷺ يخبر كل واحد منهم باسم الذي أخبره ونسبه وكلهم معروف الحال والعين والعدالة والزمان والمكان على أن أكثر ما جاء هذا المجيء فإنه منقول نقل الكواف إما إلى رسول الله ﷺ من طرق جماعة من الصحابة رضي الله عنهم وإما إلى

---

(١) انظر: مختصر الصواعق المرسلة ص ٤٧٠.

الصاحب وإما إلى التابع وإما إلى إمام أخذ من التابع، يعرف ذلك من كان من أهل المعرفة بهذا الشأن. والحمد لله رب العالمين.

وهذا نقل خص الله تعالى به المسلمين دون سائر أهل الملل كلها وأبقاه عندهم غضاً جديداً على قديم الدهور منذ أربعمائة عام وخمسين عاماً في المشرق والمغرب والجنوب والشمال يرحل في طلبه من لا يحصي عددهم إلاَّ خالقهم إلى الآفاق البعيدة ويواظب على تقييده من كان الناقد قريباً منه قد تولى الله تعالى حفظه عليهم. والحمد رب العالمين.

فلا تفوتهم زلة في كلمة فما فوقها في شيء من النقل إن وقعت لأحدهم ولا يمكن لفاسق أن يقحم فيه كلمة موضوعة ولله تعالى الشكر»(1).

وقد عنى ابن حزم رحمه الله بنقل الثقة عن الثقة حتى يبلغ إلى النبي ﷺ حديث الآحاد الذي وقف منه المعتزلة ذلك الموقف المشين. وأوردوا الشبه من حوله.

وما عرفوه به لم يكن هو التعريف الذي عرفه به علماء الحديث رحمهم الله، وارتضوه.

فخبر الآحاد عند علماء الحديث هو ما رواه واحد أو أكثر ولم يجمع شروط المتواتر(2).

وأما أهل الاعتزال إنما عرفوه بذلك التعريف الخاطىء لكي يتسنى لهم رده والقدح فيه وعدم الاحتجاج به، وحتى يسقطوا بذلك جملة عظيمة من

---

(1) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٢/ ٨٢ ــ ٨٣.

(2) انظر: شرح نخبة الفكر ص ١٩، تيسير مصطلح الحديث ص ٢٢، أصول الحديث ص ٣٠٢.

الأحاديث الصحيحة التي تعارض ما ابتدعوه في دين الله عز وجل من بدع برىء منها الإسلام.

وأما قولهم إنه لا يعد من السنة فقد سبق أن بينت أن السنة ترادف الحديث عند المحدثين، والحديث يشمل أقواله ﷺ وأفعاله وتقريراته[1]، وحديث الآحاد لا يخرج عن ذلك.

(ب) زعمهم أنه لا يحتج به مطلقا في أمور الدين:

هذا زعم واه، وقول مناف للحق والصواب، ولعل المعتزلة جهلوا أو تناسوا أن خبر الآحاد أصل من أصول الدين وليس سائر الأصول أولى بالقبول منه[2].

ولو ترك الاحتجاج به لتهاوت أركان الشريعة الإسلامية، واندثر الحق وغاب الهدى، وأصبح للباطل صولته، وللضلال سلطته.

والأدلة شاهدة من كتاب الله عز وجل وحديث النبي ﷺ، وأقوال السلف، بل وإجماعهم على الاحتجاج، وقبول الاستدلال به، وهي كثيرة لا تحصى.

وسوف نورد منها ما يناسب المقام، ويتضح به السبيل، وتستبين به الحجة.

أولاً ــ القرآن الكريم:

(١) قال تعالى:

﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا

---

(١) انظر ص ٢٨، وما بعدها.

(٢) انظر: الإحكام في أصول الأحكام ١/١١٧.

﴿رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢].

أورد الإمام البخاري رحمه الله هذه الآية في ترجمة أول باب من كتاب أخبار الآحاد ليدلل بها على جواز العمل به والقول بأنه حجة[١]. ولفظ «طائفة» في الآية يتناول الواحد فما فوقه ولا يختص بعدد معين. وذلك منقول عن ابن عباس وغيره[٢].

فقد أوجب الله بهذه الآية على كل فرقة أن تقبل نذارة النافر منها في تبليغهم الدين، وحذرها من مخالفته، ولو كان النافر واحداً[٣].

(٢) قوله تعالى:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟﴾ في قراءة أخرى ﴿فتثبتوا﴾[٤] [الحجرات: ٦].

ففي الآية دلالة على أن العدل إذا جاء بخبر فالحجة قائمة بخبره، ولا يلزم التثبت فيه، بل يجب قبوله في الحال. أما إن كان فاسقاً فقد أمرنا بالتثبت في خبره[٥]. وكذلك إذا جهلنا حاله.

---

(١) انظر: صحيح البخاري ٤/ ١٣٢، فتح الباري ١٣/ ٢٣٣.

(٢) انظر المرجع السابق ١٣/ ٢٣٤.

(٣) انظر: الإحكام لابن حزم ١/ ١٠٩، ١١٢، مختصر الصواعق المرسلة ص ٤٩٧.

(٤) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي أبي طالب ١/ ٣٩٤، النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/ ٢٥١.

(٥) انظر: الإحكام في أصول الأحكام ١/ ١١١، مختصر الصواعق المرسلة ص ٤٩٦، فتح الباري ١٣/ ٢٣٤، الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام ص ٥٠.

(٣) قوله تعالى:

﴿ ۞ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ﴾ [المائدة: ٦٧].

فقد أمر ﷺ بتبليغ الدين للناس كافة، فلو كان خبر الواحد غير مقبول لتعذر إبلاغ الشريعة إلى الكل ضرورة ولتعذر خطاب الجميع مشافهة، وتعذر إرسال عدد التواتر إليهم[١]، والتبليغ باق إلى يوم القيامة، والحجة قائمة به[٢].

ثانياً ـــ السنة النبوية:

١ ـــ عن عبد الله بن مسعود أن النبي ﷺ قال:

«**نضر الله عبداً سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه..**» الحديث[٣].

قال الإمام الشافعي رحمه الله:

«فلما ندب رسول الله إلى استماع مقالته وحفظها وأدائها امرءاً يؤديها والامرؤ واحد. دل على أنه لا يأمر أن يؤدى عنه إلاَّ ما تقوم به الحجة على من أدى إليه، لأنه إنما يؤدي عن حلال، وحرام يجتنب، وحد يقام، ومال يؤخذ ويعطى، ونصيحة في دين ودنيا»[٤].

٢ ـــ روى البخاري بسنده إلى عبد الله بن عمر قال:

«بينا الناس بقباء في صلاة الصبح إذ جاءهم آت فقال: إن

---

(١) انظر: فتح الباري ١٣/ ٢٣٥.

(٢) انظر: الإحكام في أصول الأحكام ١/ ١٢٤ ـــ ١٢٥، ١٢٨ ـــ ١٣١.

(٣) الحديث سبق تخريجه. انظر ص ٣٧.

(٤) الرسالة ص ٤٠٢ ـــ ٤٠٣. وانظر: مختصر الصواعق المرسلة ص ٥٠١.

رسـول الله ﷺ قـد أنـزل عليـه الليلـة قـرآن وقـد أمـر أن يستقبـل الكعبـة، فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة»[1].

والحجة في هذا الحديث بينة ظاهرة، فإن أهل قباء كانوا على قبلة فرض الله عليهم التوجه لها، وهي بيت المقدس، فتحولوا عنها بخبر الذي قال لهم إن النبـي ﷺ أمر أن يستقبل الكعبة، فلو لم تكن الحجة قائمة بخبره ما تركوا القبلة التي كانوا عليها، وهي فرض عليهم[2].

٣ ــ وروى بسنده إلى أنس بن مالك رضي الله عنه قال:

«كنت أسقي أبا طلحة الأنصاري وأبا عبيدة بن الجراح وأبـي بن كعب شراباً من فضيخ وهو تمر، فجاءهم آت فقال: إن الخمر قد حرمت. فقال أبو طلحة: يا أنس، قم إلى هذه الجرار فاكسرها. قال أنس: فقمت إلى

---

(١) صحيح البخاري، في كتاب الصلاة (٨)، باب ما جاء في القبلة (٣٢)، ١/١٠٥.
وأخرجه بألفاظ مقاربة في كتاب التفسير (٦٥)، تفسير سورة البقرة (٢)، باب (وما جعلنا القبلة التي كنت عليها) الآية (١٤)، وباب (ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب) الآية. (١٦)، وباب (الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه) الآية (١٧)، وباب (ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام) الآية (١٩)، (٢٠)، ٥/١٥١ ــ ١٥٣.
وأخرجه في كتاب أخبار الآحاد (٩٥)، باب ما جاء في إجازة خبر الواحد (١)، ٨/١٣٣ ــ ١٣٤.
وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد (٥)، باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة (٢) برقم ٥٢٦، ١/٣٧٥.

(٢) انظر: الرسالة ص٤٠٧، مختصر الصواعق المرسلة ص٤٩٦، فتح الباري ١٣/٢٣٧.

مهراس[1] لنا فضربتها بأسفله حتى انكسرت»[2].

فأبو طلحة ومن معه قبلوا خبر المخبر لهم وهو واحد، في تحريم ما كان حلالاً عندهم، وأكد أبو طلحة ذلك بإتلاف الجرار وهي مال، وإراقة الخمر وهي سرف، فلو لم يكن الخبر عندهم حجة لما أقدم على ذلك[3].

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله:

«وإن من جملة ما ورد في بعض طرقه «فوالله ما سألوا عنها ولا راجعوها بعد خبر الرجل»[4] وهو حجة قوية في قبول خبر الواحد لأنهم أثبتوا

---

(١) المهراس: صخرة أو حجر منقور كالحوض، يسع كثيراً من الماء، يتوضأ فيه ولا يقدر على تحريكه.
انظر: الفائق ٤/ ١٠٢، النهاية في غريب الحديث ٥/ ٢٥٩.

(٢) صحيح البخاري، كتاب أخبار الآحاد (٩٥)، باب ما جاء في إجازة خبر الواحد (١)، ٨/ ١٣٤.
وأخرجه مسلم في صحيحه بلفظ مقارب، في كتاب الأشربة (٣٦)، باب تحريم الخمر (١) برقم ١٩٨٠، ٣/ ١٥٧٢.

(٣) انظر: الرسالة ص ٤١٠، مختصر الصواعق المرسلة ص ٥٠٢.

(٤) أخرج هذه الرواية مسلم في صحيحه. ولفظ الحديث: قال عبد العزيز بن صهيب: سألوا أنس بن مالك عن الفضيخ؟ فقال: «وما كانت لنا خمر غير فضيخكم هذا الذي تسمونه الفضيخ. إني لقائم أسقيها أبا طلحة وأبا أيوب ورجالاً من أصحاب رسول الله ﷺ في بيتنا. إذ جاء رجل فقال: هل بلغكم الخبر؟ قلنا: لا. قال: فإن الخمر قد حرمت. فقال: يا أنس أرق هذه القلال. قال: فما راجعوها ولا سألوا عنها، بعد خبر الرجل». في الكتاب والباب السابقين ٣/ ١٥٧١.

به نسخ الشيء الذي كان مباحاً حتى أقدموا من أجله على تحريمه والعمل بمقتضى ذلك»[1].

٤ ــ **وروى بسنده إلى مالك بن الحويرث قال:**

«أتينا النبـي ﷺ ونحن شببة متقاربون، فأقمنا عنده عشرين ليلة، وكان رسول الله ﷺ رقيقاً، فلما ظن أنا قد اشتهينا أهلنا ــ أو قد اشتقنا ــ سألنا عمن تركنا بعدنا فأخبرناه قال: «**ارجعوا إلى أهليكم فأقيموا فيهم وعلموهم ومروهم** ــ وذكر أشياء أحفظها ولا أحفظها ــ **وصلوا كما رأيتموني أصلي، فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم، وليؤمكم أكبركم**»»[2].

فقد أمر ﷺ كل واحد من هؤلاء الشببة أن يعلم أهله وأن يأمرهم بشرائع الإسلام التي علمهم إياها، فلو أن خبر الآحاد لا تقوم به حجة ما كان لهذا الأمر من معنى[3].

---

(١) فتح الباري ١٣/ ٢٣٨.

(٢) صحيح البخاري، كتاب أخبار الآحاد (٩٥)، باب ماجاء في إجازة خبر الواحد (١)، ٨/ ١٣٢ ــ ١٣٣.

وأخرج نحوه في كتاب الأذان (١٠)، باب من قال ليؤذن في السفر مؤذن واحد (١٧)، ١/ ١٥٤ ــ ١٥٥، وفي باب الأذان للمسافر (١٨) ١/ ١٥٥، وفي باب اثنان فما فوقهما جماعة (٣٥)، ١/ ١٦٠، وفي باب إذا استووا في القراءة فليؤمهم أكبرهم (٤٩)، ١/ ١٦٧، وفي باب المكث بين السجدتين (١٤٠)، ١/ ١٩٩. وفي كتاب الجهاد (٥٦)، باب سفر الاثنين (٤٢)، ٣/ ٢١٥.

وبلفظ مقارب في كتاب الأدب (٧٨)، باب رحمة الناس بالبهائم (٢٧)، ٧/ ٧٧.

وأخرجه مسلم في صحيحه بلفظ مقارب في كتاب المساجد (٥)، باب من أحق بالإمامة (٥٣) برقم ٦٧٤، و ١/ ٤٦٥ ــ ٤٦٦.

(٣) انظر: الحديث حجة بنفسه ص ٥٢.

٥ ــ روى الشافعي بسنده إلى عطاء بن يسار:

«أن رجلاً قبل امرأته وهو صائم، فوجد من ذلك وجداً شديداً، فأرسل امرأته تسأل عن ذلك، فدخلت على أم سلمة أم المؤمنين، فأخبرتها فقالت أم سلمة: «إن رسول الله يقبل وهو صائم». فرجعت المرأة إلى زوجها فأخبرته، فزاده ذلك شراً وقال: لسنا مثل رسول الله، يحل الله لرسوله ما شاء. فرجعت المرأة إلى أم سلمة فوجدت رسول الله عندها فقال رسول الله: «**ما بال هذه المرأة**»، فأخبرته أم سلمة، فقال: «**ألا أخبرتيها أني أفعل ذلك؟**»، فقالت أم سلمة: قد أخبرتها فذهبت إلى زوجها فأخبرته فزاده ذلك شراً، وقال: لسنا مثل رسول الله، يحل الله لرسوله ما يشاء، فغضب رسول الله، ثم قال: «**والله إني لأتقاكم لله ولأعلمكم بحدوده**».

قال الشافعي رحمه الله بعد إيراده للحديث:

«في ذكر قول النبي ﷺ: ألا أخبرتيها أني أفعل ذلك دلالة على أن خبر أم سلمة عنه مما يجوز قبوله، لأنه لا يأمرها بأن تخبر عن النبي إلاَّ وفي خبرها ما تكون الحجة لمن أخبرته، وهكذا خبر امرأته إن كانت من أهل الصدق عنده»[1].

---

(١) الرسالة ص ٤٠٤ ــ ٤٠٦، ورقم الحديث ١١٠٩.
والحديث أخرجه مالك في الموطأ بلفظ مقارب مرسلاً في كتاب الصيام (١٨)، باب ما جاء في الرخصة في القبلة للصائم (٥)، ورقم ١٣، ١/٢٩١ ــ ٢٩٢.
وأخرج عبد الرزاق في مصنفه نحوه مرسلاً باب القبلة للصائم برقم ٨٤١٢، ١٨٤/٤.
وقد صحح الحافظ ابن حجر إسناد عبد الرزاق. انظر فتح الباري ١٥١/٤. وأخرج نحوه الإمام أحمد في المسند من طريق عبد الرزاق ٤٣٤/٥. قال الهيثمي «ورجال =

والأحاديث في ذلك أكثر من أن تحصر. وقد بعث رسول الله ﷺ رسله إلى ملوك الأرض المجاورين لبلاد العرب وكانوا آحاداً وأمرهم بتعليم من أسلم شرائع الدين وألزم كل ملك بقبول ما أخبره به الرسول كما بعث كثيراً من أصحابه إلى جهات متعددة ليعلموا الناس وليقيموا شعائر الإسلام. فبعث معاذاً إلى اليمن، وأبا موسى إلى زبيد، وأبا عبيدة إلى نجران، وبعث أميراً إلى كل جهة أسلمت، وبعث إلى كل طائفة معلماً يعلمهم دينهم، ويبلغهم أحكام الشرع، وكانت الحجة قائمة بتبليغ كل واحد من هؤلاء على من بلغهم، وهم ملزمون بقبول ما أمرهم به[1].

قال الشافعي رحمه الله:

«ولم يكن رسول الله ليبعث إلاَّ واحداً الحجة قائمة بخبره على من بعثه إليه، إن شاء الله»[2].

وقال الحافظ:

«وهو استدلال قوي لثبوت خبر الواحد من فعله ﷺ لأن خبر الواحد لو لم يكن قبوله ما كان في إرساله معنى»[3].

وقد كان النبي ﷺ يفتي بالفتيا ويحكم بالحكم لمن حضره من

= أحمد رجال الصحيح». مجمع الزوائد ٣/ ١٧٠. وقال الشيخ أحمد محمد شاكر: «وهو كما قال». الرسالة ص ٤٠٥ الهامش.

(١) انظر: الرسالة ص ٤١٣ فما بعدها، الإحكام في أصول الأحكام ١/ ١١٠، خبر الواحد وحجيته ص ١١٠.

(٢) الرسالة ص ٤١٥.

(٣) فتح الباري ١٣/ ٢٣٤.

أصحابه، وإن الحجة قائمة على سائر من لم يحضره بنقل من حضره وهو واحد واثنان وأكثر[1].

وقد أجمع صحابة رسول الله ﷺ والتابعون لهم وسلف الأمة بل والأمة بأسرها على قبول خبر الواحد الثقة عن النبي ﷺ، حتى حدث متكلموا المعتزلة بعد المائة فخالفوا الإجماع[2]. وقد نقل جماعة من العلماء هذا الإجماع[3].

وأما ما أثاره أهل الاعتزال من شبه اعتقدوا أنها تدل على عدم قبول خبر الواحد، فهي شبه واهية لا تؤيد ما ذهبوا إليه، والإجابة عنها واضحة جلية.

فتوقُّف النبي ﷺ في خبر ذي اليدين لظنه خلاف ما أخبر به، واستبعد انفراده بمعرفة ذلك دون من حضره من الجمع الغفير، ولذا قال له: «لم أنس ولم تقصر الصلاة»، وهذا في ظنه ﷺ، ولا يكلف الإنسان بقبول خبر مع ظنه عدم صدقه، فلما وافقه غيره ارتفع الوهم عنه، وعمل النبي ﷺ بموجب خبره[4].

وتوقُّف أبي بكر رضي الله عنه في خبر المغيرة في ميراث الجدة لم

---

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام ١/ ١١٤.

(٢) انظر: المرجع السابق ١/ ١١٣ ـ ١١٤.

(٣) انظر: الرسالة ص ٤٥٣، المسودة ص ٢٣٨، فتح الباري ١٣/ ٢٣٤، إرشاد الفحول ص ٤٩.

(٤) انظر: فتح الباري ١٣/ ٢٣٧، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ١٧٠، حديث الآحاد وحجيته ص ١٠٨ ـ ١٠٩. والحديث سبق تخريجه. انظر ص ١٢٧ ـ ١٢٨.

يكن منه رداً لخبر الآحاد، وإنما قصد الاستظهار بشهادة غيره معه، وذلك لزيادة التثبت والاحتياط، فلما شهد محمد بن مسلمة أنه سمع ذلك من النبـي ﷺ لم يتردد أبو بكر رضي الله عنه في العمل بخبر المغيرة[(١)]. وشهادة محمد بن مسلمة لم ترفع الخبر عن كونه خبر آحاد.

وقد قبل أبو بكر خبر عائشة في قدر كفن النبـي ﷺ[(٢)].

وأما عمر رضي الله عنه فإن أبا موسى أخبره بالحديث عقب إنكاره عليه فأراد عمر التثبت والاحتياط سداً للذريعة لئلا يكون الناس كلما توجه لأحدهم لوم وضع حديثاً يرفع به اللوم عن نفسه، ولذا قال عمر رضي الله عنه لأبـي موسى: «أما إني لم أتهمك، ولكني خشيت أن يتقول الناس على رسول الله»[(٣)] [(٤)]. وتعضيد أبـي سعيد لأبـي موسى لا يخرج الحديث عن

---

(١) انظر: تدريب الراوي ١/ ٧٣، السنة ومكانتها في التشريع ص ١٧٠، حديث الآحاد وحجيته ص ١٠٩. والخبر سبق تخريجه. انظر ص ١٢٨.

(٢) روى البخاري بسنده إلى عائشة رضي الله عنها قالت: دخلت على أبـي بكر رضي الله عنه فقال: في كم كفنتم النبـي ﷺ؟ قالت: في ثلاثة أثواب بيض سحولية ليس فيها قميص ولا عمامة.. الحديث.
صحيح البخاري، كتاب الجنائز (٢٣)، باب موت يوم الاثنين (٩٤)، ٢/ ١٠٦.

(٣) هذه الرواية أخرجها أبو داود في سننه في كتاب الأدب، باب كيف الاستئذان برقم ٥١٨٤، ٤/ ٣٤٧.
قال الشيخ ناصر الدين الألباني: «صحيح الإسناد». صحيح سنن أبـي داود ٣/ ٩٧٤
وأخرجها مالك في الموطأ، كتاب الاستئذان (٥٤)، باب الاستئذان (١)، ٢/ ٩٦٤.

(٤) انظر: الرسالة ص ٤٣٤ ـ ٤٣٥، فتح الباري ١٣/ ٢٤٥، تدريب الراوي ١/ ٧٣، السنة ومكانتها في التشريع ص ١٧٠ ـ ١٧١، حديث الآحاد وحجيته ص ١٠٩.

دائرة حديث الآحاد[1].

وقد قبل عمر رضي الله عنه خبر الضحاك بن سفيان في «توريث المرأة من دية زوجها»[2].

وقبل خبر عبد الرحمن بن عوف في «أمر الطاعون»[3]، وقبل غير ذلك

---

(١) انظر: فتح الباري ١٣/ ٢٣٥، السنة ومكانتها في التشريع ص ١٧١.

(٢) روى أبو داود بسنده إلى سعيد بن المسيب قال: كان عمر بن الخطاب يقول: «الدية للعاقلة، ولا ترث المرأة من دية زوجها شيئاً»، حتى قال له الضحاك بن سفيان: «كتب إليّ رسول الله ﷺ أن أورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها»، فرجع عمر.

سنن أبي داود، كتاب الفرائض، باب في المرأة ترث من دية زوجها برقم ٢٩٢٧، ٣/ ١٢٩ _ ١٣٠.

قال الشيخ ناصر الدين الألباني: «صحيح». صحيح سنن أبي داود ٢/ ٥٦٥.

وأخرج نحوه الترمذي في سننه في كتاب الديات (١٤)، باب ما جاء في المرأة هل ترث من دية زوجها (١٩)، برقم ١٤١٥.

وقال: «هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم» ٤/ ١٩. وفي كتاب الفرائض (٣٠)، باب ما جاء في ميراث المرأة من دية زوجها (١٨) برقم ٢١١٠، ٤/ ٣٧١.

وابن ماجه في كتاب الديات (٢١)، باب الميراث من الدية (١٢) برقم ٢٦٤٢، ٢/ ٨٨٣. وأحمد في المسند ٤/ ٤٥٢.

(٣) روى مسلم بسنده إلى عبيد الله بن عامر بن ربيعة أن عمر خرج إلى الشام. فلما جاء سرغ بلغه أن الوباء قد وقع بالشام. فأخبره عبد الرحمن بن عوف، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا سمعتم به بأرض، فلا تقدموا عليه. وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه» فرجع عمر بن الخطاب من سرغ. وعن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله، أن عمر إنما انصرف بالناس من حديث عبد الرحمن بن عوف. =

من أخبار الآحاد[1].

فالصحابة رضوان الله عليهم لم يتوقفوا في الاحتجاج بخبر الآحاد والعمل به بل أجمعوا على قبوله كما سبق، وتوقف بعضهم أحياناً لبعض الأسباب، ليس توقفاً عن العمل به.

قال ابن دقيق العيد رحمه الله فيما نقله عنه الشوكاني:

«وعلى الجملة فلم يأت من خالف في العمل بخبر الواحد بشيء يصلح للتمسك به، ومن تتبع عمل الصحابة من الخلفاء وغيرهم وعمل التابعين فتابعيهم بأخبار الآحاد وجد ذلك في غاية الكثرة بحيث لا يتسع له إلاَّ مصنف بسيط، وإذا وقع من بعضهم التردد في العمل به في بعض الأحوال فذلك لأسباب خارجة عن كونه خبر واحد من ريبة في الصحة أو تهمة للراوي أو وجود معارض راجح أو نحو ذلك»[2].

والإمام الشافعي رحمه الله يضع لنا القاعدة الصحيحة في قبول الأخبار وردها فيقول:

«فلا يجوز عندي على عالم أن يثبت خبر واحد كثيراً ويحل به ويحرم ويرد مثله إلاَّ من جهة أن يكون عنده حديث يخالفه، أو يكون ما سمع ومن

= صحيح مسلم، كتاب السلام (٣٩)، باب الطاعون (٣٢)، ٤/ ١٧٤٢.
والحديث أخرجه البخاري في صحيحه مطولاً من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه، كتاب الطب (٧٦)، باب ما يذكر في الطاعون (٣٠)، ٧/ ٢١.
وأخرجه مسلم كذلك عن ابن عباس، في الكتاب والباب السابقين برقم ٢٢١٩، ٤/ ١٧٤٠ ـ ١٧٤١.

(١) انظر: فتح الباري ١٣/ ٢٣٥.

(٢) إرشاد الفحول ص ٤٩.

سمع منه أوثق عنده ممن حدثه خلافه، أو يكون من حدثه ليس بحافظ، أو يكون متهماً عنده، أو يتهم من فوقه ممن حدثه، أو يكون الحديث محتملاً معنيين، فيتأول فيذهب إلى أحدها دون الآخر. فإن لم يسلك واحداً من هذه السبل فيعذر ببعضها، فقد أخطأ خطأ لا عذر فيه عندنا والله أعلم»[1].

فالشافعي لم يورد فيما ذكر رد الحديث بكونه آحاداً، أو رده بالعقل، بل اعتبر ذلك من الخطأ الذي لا يعذر فيه صاحبه.

وأما امتناعهم عن روايته والاحتجاج به بعلة أنه قد يقع فيه الكذب والخطأ والسهو والنسيان والتغيير والتبديل، فذلك زعم واه وحجة داحضة يمكن أن يجاب عنها بعدة أوجه:

الأول: لا يجوز أن يكون الخبر الذي تعبد الله به الأمة، وتعرف به إليهم على لسان رسوله ﷺ كذباً وباطلاً، لأنه من حجج الله على عباده، وحجج الله لا يمكن أن تكون كذباً أو باطلاً[2].

وقد قال سبحانه: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ ﴾ [الفتح: ٢٨، الصف: ٩].

فلا بد أن يحفظ الله حججه وبيناته لئلا تبطل تلك الحجج والبينات[3].

الثاني: لا يمكن أن يختلط الحق بالباطل ولا يتميز، فالفرق بين الحق والباطل، والصدق والكذب، ووحي الملك ووحي الشيطان أظهر من أن يشتبه أحدهما بالآخر، بل الفرق بينهما كما بين الليل والنهار، والضوء

---

(١) الرسالة ص ٤٥٨ ـ ٤٥٩.

(٢) انظر: مختصر الصواعق المرسلة ص ٤٧٩.

(٣) انظر: المرجع السابق ص ٤٨٤، شرح الطحاوية ص ٣٥٥.

والظلام، ولكن إنما يعرف ذلك من كان له عناية بحديث رسول الله ﷺ وسنته.

وأما الذين عميت بصائرهم وأبصارهم فليس بمستنكر أن يشتبه عليهم الحق والباطل كما اشتبه عليهم الليل والنهار، فقد جعل الله للحق نوراً كنور الشمس يظهر للبصائر المستنيرة، وألبس الباطل ظلمة كظلمة الليل.

قال معاذ بن جبل رضي الله عنه:

«تلق الحق ممن قاله، فإن على الحق نوراً»[1].

قال الإمام ابن القيم رحمه الله:

«لما أظلمت القلوب وعميت البصائر بالإعراض عما جاء به الرسول ﷺ، وازدادت الظلمة باكتفائها بآراء الرجال، التبس عليها الحق بالباطل، فجوزت على أحاديثه الصحيحة التي رواها أعدل الأمة وأصدقها أن تكون كذباً، وجوزت على الأحاديث الباطلة المكذوبة المختلقة التي توافق أهواءها أن تكون صدقاً فاحتجت بها»[2].

الثالث: لقد تكفل رب العالمين بحفظ دينه كله، وإظهاره على الأديان كافة، ولذلك فضح الله من كذب على رسوله ﷺ في حياته وبعد مماته.

قال سفيان بن عيينة[3]:

«ما ستر الله أحداً يكذب في الحديث».

---

(١) انظر: مختصر الصواعق المرسلة ص ٤٧٩.

(٢) المرجع السابق ص ٤٧٩.

(٣) سفيان بن عيينة: هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، مولاهم، أبو محمد، الكوفي ثم المكي، الأعور، أحد الأعلام، ثقة حافظ فقيه إمام حجة، =

وقال عبد الله بن المبارك:

«لو هم رجل أن يكذب في الحديث لأصبح والناس يقولون: فلان كذاب»[1].

ولذا كشف لنا جهابذة الحديث ونقاده عن أسماء الكذابين وفضحوهم وأخرجوا الأحاديث المكذوبة وبينوها، وألفت الكتب في ذلك، فلا يعجز طالب للحق أن يقف على حكم أي حديث ليعرف درجته من الصحة أو الضعف أو الوضع.

الرابع: لا يمكن لأحد أن يدعي أن رواة الحديث معصومون عن الخطأ أو الغلط أو السهو، ولكن متى وقع ذلك فلا بد أن يعرف ويبان، وأن يقام دليل على بيانه[2].

وقد هيأ الله لذلك علماء الحديث وجهابذة النقاد الذين ينخلون الأحاديث نخلاً، ويكشفون ما بها من خطأ وسهو وزلة، قاصدين بذلك وجه الله والدار الآخرة، وحفظ سنة رسول الله ﷺ من أن تشوبها شائبة أو تكدرها كدرة.

= إلاَّ أنه تغير حفظه بآخرة، وربما دلس ولكن عن الثقات.

روى عن الزهري وعمرو بن دينار وكان أثبت الناس فيه، وعنه أحمد، ومن شيوخه الأعمش وابن جريج. مات في رجب سنة ١٩٨هـ.

انظر: الجرح والتعديل ٤/ ٢٢٥ ــ ٢٢٧، الكاشف ١/ ٣٧٩، تقريب التهذيب ١/ ٣١٢.

(١) انظر: مختصر الصواعق المرسلة ص ٤٨٥، شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٥٥، ٣٥٦.

(٢) انظر: مختصر الصواعق المرسلة ص ٥٠٠، ٥٠١.

(ج) زعمهم أنه لا يحتج به إذا خالف العقل:

سبق أن بينا في التمهيد[1] أن الحديث الصحيح لا يخالف العقل الصريح بحال من الأحوال، ومتى ما وقعت مخالفة بين نص وعقل، فإما أن يكون النص غير صحيح أو أن يكون العقل واهماً فيما ذهب إليه مخطأً فيما ظنه، وحينئذ يصبح ما عارض النص عبارة عن شبه وأوهام لا حقيقة لها من الصحة فلا يرد النص بسببها.

(د) زعمهم بأن خبر الآحاد لا يحتج به في العقيدة لأن الاعتقاد يبنى على اليقين لا الظن وخبر الآحاد يفيد الظن:

وفرقوا بن الاعتقاد والعمل في الاستدلال به.

فإنه يجاب عليهم في ذلك بعدة أوجه:

أولاً: الأدلة من الكتاب والسنة جاءت على العموم والإطلاق في اتباع النبي ﷺ والنهي عن عصيانه، وذلك يشمل العقيدة والأحكام، فلا استثناء للعقيدة، فهي داخلة في العموم، وتخصيص الأحكام دونها تخصيص بدون مخصص وهو باطل.

من تلك الأدلة قوله تعالى:

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦]. فقوله «أمراً» يشمل كل أمر سواء كان في العقيدة أو الأحكام.

وقوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٧]، هو أيضاً على عمومه[2].

---

(١) انظر: ص ٦٠ فما بعدها.

(٢) انظر: الحديث حجة بنفسه ص ٤٦.

وقوله سبحانه: ﴿ ۞ وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً ﴾ الآية [التوبة: ١٢٢].

نصت الآية على تعلم الدين، وذلك ليس خاصاً بالأحكام بل هو يشملها ويشمل العقيدة، بل هي الأهم، ولولا أن الحجة تقوم بحديث الآحاد في العقائد والأحكام ما حض الله الطائفة على التبليغ حضاً عاماً معللاً إياه بقوله: ﴿لعلهم يحذرون﴾ الصريح في أن العلم يحصل بإنذار الطائفة. فالآية نص في أن خبر الواحد حجة في التبليغ عقيدة وأحكاماً[١].

ومثل الآية حديث معاذ رضي الله عنه عندما بعثه النبي ﷺ إلى اليمن وأمره بأن يدعوهم في أول ما يدعوهم إليه «أن يوحدوا الله» وهو من أقوى الحجج في أن حديث الآحاد حجة في العقائد والأحكام[٢].

ثانياً: إن الاحتجاج به في العقائد والأحكام هو الثابت عن رسول الله ﷺ وأصحابه الكرام لا خلاف في ذلك[٣].

بل لم يزل الصحابة والتابعون ومن تبعهم وأهل السنة على الاحتجاج به في مسائل الصفات والقدر والأسماء والأحكام ولم ينقل عن أحدهم خلاف في ذلك[٤].

وأهل الحديث لا يفرقون بين أحاديث الأحكام وأحاديث العقائد، ولا يعرفه أيضاً أحد من الصحابة ولا التابعين ولا تابعيهم ولا عن أحد من أئمة

---

(١) انظر: المرجع السابق ص ٤٩، ٥٠.

(٢) انظر: الأدلة والشواهد ص ٤٤، ٤٥، والحديث سبق تخريجه. انظر: ص ١١١.

(٣) انظر: المرجع السابق ص ٥١.

(٤) انظر: مختصر الصواعق المرسلة ص ٥٠٩، أصول الفقه وابن تيمية ص ٥٦٥.

الإسلام، وإنما يعرف ذلك عن أهل البدع ومن تبعهم[1]. بل الإجماع منعقد على وجوب الأخذ به في العقائد والأحكام قبل الخلاف في المسألة[2].

ثالثاً: التفريق بين العقائد والأحكام تفريق بين أمرين متلازمين لأن العقيدة تتضمن حكماً، والحكم يتضمن عقيدة، بل التفريق في ذلك أمر مبتدع حادث لا دليل عليه البتة[3]. بل هو فلسفة دخيلة على الإسلام لا عهد لسلف هذه الأمة بها[4].

يقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله:

«وبهذا تعلم أن ما أطبق عليه أهل الكلام ومن تبعهم أن أخبار الآحاد لا تقبل في العقائد ولا يثبت بها شيء من صفات الله زاعمين أن أخبار الآحاد لا تفيد اليقين وأن العقائد لا بد فيها من اليقين باطل لا يعول عليه. ويكفي من ظهور بطلانه أنه يستلزم رد الروايات الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ بمجرد تحكيم العقل»[5].

رابعاً: القول بأن «حديث الآحاد لا تثبت به عقيدة، هو قول في حد ذاته عقيدة، فما الدليل على صحته»؟ بل هو مجرد دعوى لا أساس لها. ومثله يرد في الأحكام دعك عن العقيدة[6].

---

(١) انظر: مختصر الصواعق المرسلة ص ٥٢٥.

(٢) انظر: لوامع الأنوار ١/ ١٩، الأدلة والشواهد ص ٧٩.

(٣) انظر: مختصر الصواعق المرسلة ص ٥١٥، ٥١٦، ٥٢٥، الأدلة والشواهد ص ٤٥ ـ ٤٦، ٨٩.

(٤) انظر: الحديث حجة بنفسه ص ٤٨، ٥٥.

(٥) مذكرة أصول الفقه ص ١٠٥.

(٦) انظر: الحديث حجة بنفسه ص ٤٩.

وهذا قول يحمل بين طياته مؤامرة تسعى للنيل من عقائد الإسلام الحقة التي حملها سلف هذه الأمة ودافعوا عنها دفاعاً مستميتاً، بل والفتك بها بحجة أنها أسست على شفا جرف هارٍ من الظن والتخمين، و ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾[1] [يونس: ٣٦، النجم: ٢٨].

والظن المعاب هنا هو الذي بمعنى الشك والخرص والتخمين، وهذا لا يؤخذ به في الأحكام فكيف يؤخذ به في العقائد، وهو الذي نعاه الله على المشركين بقوله: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴿١١٦﴾﴾ [الأنعام: ١١٦ ــ يونس: ٦٦]. وبقوله: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾ [النجم: ٢٣].

فالله أنكره عليهم إنكاراً مطلقاً لم يخصه بعقيدة دون حكم، بل قد صرحت بعض الآيات بأن الإنكار يشمل القول به في الأحكام أيضاً، وذلك في قوله سبحانه: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا ۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ ۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿١٤٨﴾﴾[2] [الأنعام: ١٤٨].

وأما الظن الذي تفيده أحاديث الآحاد ــ على قول من يقول بذلك ــ إنما هو الظن الراجح لا المرجوح الذي عابه الله على المشركين لأنه مبني على اتباع الهوى والخرص والتخمين فهو أولى بالذم. وأما الراجح فقد مدحه الله في أكثر من آية. كقوله سبحانه: ﴿إِنِّى ظَنَنتُ أَنِّى مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ ﴿٢٠﴾ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴿٢١﴾﴾ [الحاقة: ٢٠ ــ ٢١].

---

(١) انظر: الأدلة والشواهد ص ٤.

(٢) انظر: الحديث حجة بنفسه ص ٤٧، الأدلة والشواهد ص ١٦.

وقوله في وصف المؤمنين: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ٤٦].

ومن هنا يتضح خطأ أهل الاعتزال الذين فسروا الظن الذي تفيده أحاديث الآحاد بظن المشركين، وهو زعم لا دليل عليه[١].

والقول بأن أحاديث الآحاد تفيد الظن ليس موضع اتفاق بين العلماء بل الخلاف بينهم قائم في ذلك، فجمهور الأصوليين على أنه يفيد الظن، وذهب جمهور أهل الحديث وأهل الظاهر وجماعة من العلماء على أنه يفيد العلم اليقيني، وذهب جماعة آخرون على أنه يفيد العلم إذا احتف بالقرائن[٢].

والذي يترجح من أقوال العلماء وتطمئن له النفس أن حديث الآحاد متى ثبتت روايته ولم يكن فيه طعن فإنه يفيد العلم اليقيني[٣].

قال الشيخ ناصر حفظه الله:

«والحق الذي نراه ونعتقده أن كل حديث آحادي صحيح تلقته الأمة بالقبول من غير نكير منها عليه، أو طعن فيه، فإنه يفيد العلم واليقين، سواء كان في الصحيحين أو في غيرهما.

وأما ما تنازعت الأمة فيه، فصححه بعض العلماء وضعفه آخرون فإنما يفيد عند من صححه الظن الغالب فحسب. والله أعلم»[٤].

---

(١) انظر: الأدلة والشواهد ص ٢٢.

(٢) انظر: مذكرة أصول الفقه ص ١٠٣، الباعث الحثيث ص ٥ ـ ٣٧ وخبر الواحد وحجيته ص ٧٣، ٩٢.

(٣) انظر: الإحكام في أصول الأحكام ١/١٠٨،١١٩، أصول الفقه وابن تيمية ٢/٥٦١ ـ ٥٦٢.

(٤) الحديث حجة بنفسه ص ١٥.

والأدلة السابقة في وجوب العمل تدل دلالة واضحة على إفادته للعلم، إذ العمل بموجبها فرع ثبوت العلم بها[1].

يقول الشيخ أحمد شاكر رحمه الله:

«والحق الذي ترجحه الأدلة الصحيحة ما ذهب إليه ابن حزم ومن قال بقوله، من أن الحديث الصحيح يفيد العلم القطعي سواء كان في أحد الصحيحين أم في غيرهما. وهذا العلم اليقيني علم نظري برهاني، لا يحصل إلاّ للعالم المتبحر في الحديث العارف بأحوال الرواة والعلل.

وهذا العلم اليقيني النظري يبدو ظاهراً لكل من تبحر في علم من العلوم، وتيقنت نفسه بنظرياته، واطمأن قلبه إليها. ودع عنك تفريق المتكلمين في اصطلاحاتهم بين العلم والظن، فإنما يريدون بهما معنى آخر غير ما نريد»[2].

وأهل الاعتزال إذ زعموا أن أحاديث الآحاد لا تفيد علماً فإنما تحدثوا عن أنفسهم أنهم لم يستفيدوا منها ذلك، فهم صادقون فيما أخبروا به عن أنفسهم، وذلك لا يقدح في حصول العلم لغيرهم من أهل الحديث.

قال شيخ الإسلام رحمه الله فيما نقله عنه ابن القيم:

«فإن ما تلقاه أهل الحديث وعلماؤه بالقبول والتصديق فهو محصل للعلم مفيد لليقين، ولا عبرة بمن عداهم من المتكلمين والأصوليين، فإن الاعتبار في الإجماع على كل أمر من الأمور الدينية بأهل العلم به دون غيرهم، كما لم يعتبر في الإجماع على الأحكام الشرعية إلاّ العلماء بها دون

---

(١) انظر: أصول الفقه وابن تيمية ٢/ ٥٦٢.

(٢) الباعث الحثيث ص ٣٧.

المتكلمين والنحاة والأطباء، وكذلك لا يعتبر في الإجماع على صدق الحديث وعدم صدقه إلاَّ أهل العلم بالحديث وطرقه وعلله، وهم علماء أهل الحديث العالمون بأحوال نبيهم، الضابطون لأقواله وأفعاله، المعتنون بها أشد من عناية المقلدين بأقوال متبوعيهم»[1].

(هـ) ما ذهب إليه الجبائي من اشتراط العدد في قبول الحديث يرد عليه بوجهين:

الأول: إن اشتراط العدد لقبول الحديث لم يصرح به أحد من المحدثين[2].

الثاني: إن الجبائي قاس الرواية على الشهادة وهذا مذهب باطل بإجماع من يعتد به من العلماء[3].

والفروق بين الرواية والشهادة فروق ظاهرة لا تخفى على أهل العلم، من ذلك:

١ ــ الكذب على الرسول ﷺ ليس كالكذب على غيره، كما قال ﷺ: «**إن كذباً علي ليس ككذب على أحد**»[4]، لأنه لو كذب عليه

---

(١) مختصر الصواعق ص ٤٨٣ ــ ٤٨٤، وانظر: ص ٤٧٢، ٤٨٦.

(٢) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح ١/٢٣٨.

(٣) انظر: مذكرة أصول الفقه ص ١١١.

(٤) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه من حديث المغيرة بن شعبة في كتاب الجنائز (٢٣)، باب ما يكره من النياحة على الميت (٣٤)، ٢/٨١.
وأخرجه مسلم في صحيحه من حديث المغيرة أيضاً في المقدمة، باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ (٢)، برقم ٤، ١/١٠.

ولم يظهر لزم من ذلك إضلال الخلق، وهذا بخلاف ما يقع في خبر الشاهد.

٢ ـ الخبر عنه ﷺ لا بد من اشتراط الثقة في رواته[1].

٣ ـ إن الله تعالى تكفل بحفظ الدين، ولم يتكفل بحفظ دمائنا وفروجنا وأبشارنا وأموالنا في الدنيا، بل إن كثيراً من ذلك يؤخذ بغير وجه حق. كما نص عليه رسول الله ﷺ في قوله: «**إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي نحو ما أسمع فمن قضيت له بحق أخيه شيئاً فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار**»[2].

٤ ـ رواية المرأة كرواية الرجل وليس شهادتها كشهادته. ورواية النساء مقبولة في الدماء والحدود ونحو ذلك ولا تقبل شهادتهن في ذلك والشهادة في الزنا لا بد فيها من أربعة بخلاف الرواية.

---

(١) انظر: الأدلة والشواهد ص ٨٠.

(٢) انظر: الإحكام في أصول الأحكام ١/ ١٣١ ـ ١٣٢. والحديث أخرجه البخاري في صحيحه من حديث أم سلمة، كتاب الأحكام (٩٣)، باب موعظة الإمام للخصوم (٢٠)، ٨/ ١١٢.
وأخرجه بلفظ مقارب في كتاب الشهادات (٥٢)، باب من أقام البينة بعد اليمين (٢٧)، ٣/ ١٦٢.
وفي كتاب الحيل (٩٠)، باب (١٠)، ٨/ ٦٢.
وأخرجه مسلم في صحيحه بلفظ مقارب، كتاب الأقضية (٣٠)، باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة (٣)، برقم ١٧١٣، ٣/ ١٣٣٧ ـ ١٣٣٨.

إلى غير ذلك من الفوارق التي لا نزاع فيها بين أهل العلم[1].

والذي دفع أهل الاعتزال إلى رد أخبار الآحاد وعدم الاحتجاج بها في كثير من الأمور التي قرروها بعقولهم وجعلوها عقيدة يدينون الله بها ويوالون عليها ويعادون عليها. ذلك أن أخبار الآحاد تتعارض مع ما قرروه في نظرياتهم العقدية تلك التي كانت من إفرازات عقولهم وشبهات أذهانهم.

وسوف أتناول أبرز الأمور التي يتضح من خلالها موقفهم من حديث الآحاد.

● ● ●

---

(١) انظر: مذكرة أصول الفقه ص ١١١، وانظر إلى فوارق أخرى بين الرواية والشهادة في الرسالة للإمام الشافعي ص ٣٧٣.

(١)

صفات الله تعالى

إن أول من يذكر عنه أنه تكلم في صفات الله تعالى في الإسلام وابتدع القول بنفيها وتعطيلها هو الجعد بن درهم[١]، ثم أخذ عنه ذلك تلميذه الجهم بن صفوان[٢] الترمذي، وتولى كبر نشر تلك المقالة فكثر أتباعه.

---

(١) الجعد بن درهم: هو مؤدب مروان الحمار. من الموالي. يعد من التابعين. زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى، وابتدع القول بخلق القرآن، وكان زنديقاً. قتله خالد القسري يوم النحر.

انظر: ميزان الإعتدال ١/ ٣٩٩، سير أعلام النبلاء ٥/ ٤٣٣، البداية والنهاية ٩/ ٣٥٠، لسان الميزان ٢/ ١٠٥، الأعلام ٢/ ١٢٠.

(٢) الجهم بن صفوان: هو أبو محرز الراسبي، مولاهم، السمرقندي، الكاتب المتكلم، الضال المبتدع، رأس الجهمية، كان ينكر الصفات، ويقول بخلق القرآن، وإن الله في الأمكنة كلها، والإيمان عقد بالقلب، وإن تلفظ بالكفر. قتل بمرو في عام ١٢٨هـ بعد أن زرع شراً عظيماً.

انظر: تاريخ الطبري ٧/ ٢٢٠، الكامل في التاريخ ٥/ ٣٤٢ ــ ٣٤٤، ميزان الاعتدال ١/ ٤٢٦، سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٦ ــ ٢٧، الأعلام ٢/ ١٤١.

فلما ظهرت المعتزلة أخذت عن جهم قوله في نفي الصفات[1].

وقد أجمع المعتزلة على نفي صفات الله تعالى الأزلية، سواء منها ما كان من صفات الذات[2]، أو صفات الأفعال[3].

وزعموا بأنه ليس له سبحانه علم، ولا قدرة، ولا حياة، ولا سمع، ولا بصر، ولا غير ذلك من الصفات[4].

واتفقوا على أن صفاته سبحانه هي إثبات لذاته[5]. كما اتفق جمهورهم على أن الله تعالى عالم، قادر، حي، بذاته، لا بعلم، وقدرة، وحياة، فهي صفات ومعاني قائمة به[6].

وكانت هذه المقالة في مبدئها غير ناضجة، وكان واصل بن عطاء[7]

---

(١) انظر: الملل والنحل ص ٨٦ مع الهامش، جهم بن صفوان ومكانته في الفكر الإسلامي ص ٧٢ ـ ٧٣.

(٢) الصفات الذاتية: هي الصفات الأزلية الثابتة لله تعالى التي لا تنفك عنه كصفة النفس والعلم والحياة والقدرة والسمع. انظر: الكواشف الجلية ص ٤٢٩.

(٣) الصفات الفعلية: هي الصفات الثابتة لله تعالى التي تتعلق بالمشيئة والقدرة، وهي قديمة النوع حادثة الآحاد كصفة الاستواء والنزول والضحك والمجيء.
انظر: الكواشف الجلية ص ٤٢٩، ٤٣٠.

(٤) انظر: الفرق بين الفرق ص ١١٤، في العقيدة الإسلامية ص ٢٤٤.

(٥) انظر المرجع السابق ص ٢٤٤.

(٦) انظر المرجع نفسه ص ٣٩٩.

(٧) واصل بن عطاء: هو واصل بن عطاء الغزال، أبو حذيفة مولى بني ضبة أو بني مخزوم، ولد بالمدينة ونشأ بالبصرة، رأس المعتزلة، ومن أئمة البلغاء والمتكلمين، تنسب إليه الطائفة الواصلية. له تصانيف. منها: «أصناف المرجئة»، «المنزلة بين =

يشرع فيها على استحالة وجود إلهين قديمين أزليين، وإنما شرعت أصحابه فيها بعد مطالعة كتب الفلاسفة[1].

والذي دفعهم إلى نفي صفات الله تعالى، الخوض في ذلك بعقولهم والاعتماد عليها في معرفة الله سبحانه وصفاته[2].

ولذا شرطوا في إثبات الصفة لله أن تكون معقولة ليصح إثباتها لله تعالى، لأن إيراد الدلالة على إثبات الشيء فرع على كونه معقولاً في نفسه[3].

والاستدلال بالسمع على ذلك غير ممكن[4].

وبالتالي لا يجوز عندهم الاحتجاج بأحاديث الآحاد في هذا الباب لأنه لا اعتماد عليها ههنا، وإنما فارس الميدان في هذا المقام هو العقل فلا منافس له البتة ولا مشارك له. ولازم ذلك أن يرد كل حديث مهما كانت صحته قام بمعارضة عقولهم في إثبات صفة لله تعالى.

ولما كان الاعتماد على العقول في إثبات صفات الله تعالى عند المعتزلة

= المنزلتين»، «معاني القرآن». مات سنة ١٣١هـ.

انظر: وفيات الأعيان ٦/٧،١١، ميزان الاعتدال ٤/٣٢٩، سير أعلام النبلاء ٥/٤٦٤ ــ ٤٦٥، لسان الميزان ٦/٢١٤، شذرات الذهب ١/١٨٢، الأعلام ٨/١٠٨ ــ ١٠٩.

(١) انظر: الملل والنحل ١/٤٦.

(٢) انظر: المحيط بالتكليف ص ٣٠ ــ ٣١، ٣٣.

(٣) انظر المرجع السابق ص ١١٠.

(٤) انظر: شرح الأصول ص ٢٠١.

سولت لهم عقولهم شبهتين بهما عطلوا صفات الخالق وجردوه عنها:

الأولى: إن من أثبت لله صفة قديمة فقد قال بتعدد القدماء، لأن صفاته لو شاركته في القدم لشاركته في الألوهية، وأدى ذلك إلى تعدد القديم سبحانه[1].

قال عبد الجبار:

«فالقديم تعالى لو استحق هذه الصفات (الحياة، العلم، القدرة، الوجود. . . إلخ) لمعان قديمة لوجب أن تكون مثلاً لله تعالى»[2].

وقال:

«فلو كان له علم قديم لوجبت مماثلته له في كل صفة، لأن الاشتراك في صفة من صفات الذات يوجب الشركة في سائرها ويوجب المماثلة»[3].

الثانية: إن إثبات تلك الصفات يلزم منه أن يكون لله جسماً محدثاً كما تقتضيه حجة العقل»[4].

وقد علل عبد الجبار ذلك بقوله:

«ومن جملة ما ينفى عنه تعالى أن يكون بصفة الجواهر والأجسام، والأصل في ذلك أن الكلام في نفي الجسمية على الحقيقة كالوجه فيه، أنه إذا كان كذلك لم يكن بد من تحيزه، فإنه إذا لم يكن كذلك لم ينفصل عن غيره، وإذا كان متحيزاً وجب أن لا ينفصل تحيزه عن كونه كائناً في جهة، وقد

(١) انظر: الملل والنحل ١/ ٤٤ ـ ٤٦.
(٢) شرح الأصول ص ١٩٧.
(٣) المحيط بالتكليف ص ١٨٠.
(٤) انظر: فضل الاعتزال ص ١٥٣.

مضى الكلام في أنه لا يكون الكائن كائناً في جهة إلَّا لمعنى محدث والقول بأنه جسم يعيده إلى أنه محدث، ومما يدل على هذا أيضاً أن الدلالة قد دلت على أن الأجسام متماثلة، وإذا ثبت تماثلها لم يصح إلَّا أن يستوي الكل في استحقاق الصفة الذاتية»[1].

فالصفات التي تطلق ألفاظها على البشر لا يجوز أن تطلق على الله سبحانه وتعالى لأنه يستوي عندئذ الكل في استحقاق هذه الصفات، ويلزم من ذلك مماثلة الله للبشر وتشبيهه بهم، وبالتالي يؤدي إلى أن يكون الله جسماً كالأجسام.

قال عبد الجبار:

«لو كان الله عالماً بعلم لكان يجب في علمه أن يكون مثلاً لعلمنا»[2].

وقال:

«فكل ما كان مما لا يجوز إلَّا على الأجسام، فيجب نفيه عنه تعالى»[3]. لأنه لو كان حياً بحياة وقادراً بقدرة لوجب أن يكون سبحانه جسماً محلاً للأعراض[4].

والموحد لله هو الذي ينفي عنه مشابهة الأجسام.

قال عبد الجبار:

«تمام التوحيد لا يكون إلَّا بأن تنفي عن الله شبه الأجسام»[5].

---

(١) المحيط بالتكليف ص ١١٨.

(٢) شرح الأصول ص ٢٠١.

(٣) المحيط بالتكليف ص ٢٠٠.

(٤) انظر: شرح الأصول ص ٢٠٠ ــ ٢٠١.

(٥) المحيط بالتكليف ص ٣٧.

وإثبات الصفات لله تشبيه لله بخلقه، وحال صاحبه أشد من حال من يعبد الأصنام[1].

وأهل السنة المثبتون لصفات الله تعالى مشبهة، غير موحدين لله، ولا يعرفون ربهم، لأنهم وصفوه بالأعضاء والزوال والاستواء ويلزم من ذلك أن يكون جسماً[2].

وأما آيات القرآن الكريم التي تثبت صفات الله تعالى فهي آيات متشابهة كما يزعمون، فيجب أن تأول لموافقة الأدلة القاطعة وهي أدلة العقول، لأنها موهمة للتشبيه، ولأنها محتملة الدلالة، وأما العقل فلا احتمال في دلالته. وما وقع التشبيه في الأمة إلَّا بسبب التعلق بالآيات المتشابهة وترك تأولها على ما يوافق دليل العقل والآيات المحكمة[3].

قال عبد الجبار:

«إذا ورد في القرآن آيات تقتضي بظاهرها التشبيه، وجب تأويلها، لأن الألفاظ معرضة للاحتمال، ودليل العقل بعيد عن الاحتمال»[4].

ويورد أبو الحسين عدداً من آيات الصفات ثم يقول:

«فكل هذه الآيات وما أشبهها من الآيات، فإنما يريد عز وجل ذاته، لا أن ثم نفساً ووجهاً ويداً، وعيناً ويميناً سواء»[5].

---

(١) انظر: فضل الاعتزال ص ١٥٢.

(٢) انظر: فضل الاعتزال ص ١٩٦ ـ ١٩٧.

(٣) انظر: المرجع السابق ص ١٤٩.

(٤) المحيط بالتكليف ص ٢٠٠.

وانظر: شرح الأصول ص ٢١٢، فضل الاعتزال ص ١٤٩، ١٥٢.

(٥) رسائل العدل ص ١١٥.

منهج السلف في صفات الله والرد على المعتزلة:

الكلام عن صفات الله عز وجل له أهمية عظيمة بالنسبة للفرد المسلم وذلك لأن الإيمان بالله الذي هو الركن الأول من أركان الإيمان لا يتحقق إلاَّ إذا وصف الله سبحانه بما يستحقه من صفات الكمال اللائقة به، ونعوت الجلال التي تعرف العبد ربه تعالى. بل لا يكون العبد موحداً لله إلاَّ إذا عرف الله سبحانه بأسمائه وصفاته وأقر بذلك، إذ الإقرار بأسماء الله وصفاته تحقيق لأحد أقسام التوحيد الثلاثة[1] التي لا ينفك بعضها عن بعض.

ولما كانت أسماء الله وصفاته بهذه الأهمية كثر ذكرها في كتاب الله عز وجل وفي حديث رسوله ﷺ.

ولوضوح هذا التوحيد ــ أي توحيد الأسماء والصفات ــ لم يقع خلاف بين صحابة رسول الله ﷺ فيه، ولم يتنازع اثنان منهم في أمر واحد منه، بل الجميع كانوا على اتفاق تام بالإقرار به والتسليم بما جاء في القرآن والحديث منه.

يقول ابن القيم رحمه الله:

«وقد تنازع الصحابة في كثير من مسائل الأحكام، وهم سادات المؤمنين وأكمل الأمة إيماناً، ولكن بحمد الله لم يتنازعوا في مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال، بل كلهم على إثبات ما نطق به الكتاب والسنة كلمة واحدة، من أولهم إلى آخرهم، لم يسوموها تأويلاً ولم يحرفوها عن مواضعها تبديلاً، ولم يبدوا لشيء منها إبطالاً، ولا ضربوا لها أمثالاً، ولم يدفعوا في صدورها وأعجازها، ولم يقل أحد منهم يجب صرفها

---

(١) وهي توحيد: الربوبية، والألوهية، والأسماء والصفات.

عن حقائقها وحملها على مجازها، بل تلقوها بالقبول والتسليم، وقابلوها بالإيمان والتعظيم، وجعلوا الأمر فيها كلها أمراً واحداً، وأجروها على سنن واحد، ولم يفعلوا كما فعل أهل الأهواء والبدع حيث جعلوها عضين، وأقروا ببعضها وأنكروا بعضها من غير فرقان مبين، مع أن اللازم لهم فيما أنكروه كاللازم فيما أقرّوا به وأثبتوه»[١].

وقد ظلت القرون الخيرة تنهج نهج صحابة رسول الله ﷺ في إثبات صفات الله والإقرار بها إلى ان نجم التجهم في الأمة وابتدع القول بنفي صفات الله، فاحتضن أهل الاعتزال تلك المقالة وجعلوها عقيدة يدينون الله بها[٢].

وأما أهل السنة والجماعة من سلف هذه الأمة فإنهم أثبتوا لله تعالى ما أثبته لنفسه وأثبته له رسوله ﷺ من أسمائه الحسنى وصفاته العليا من غير تحريف[٣]، ولا تعطيل[٤]، ولا تكييف[٥]، ولا تمثيل. كما نفوا عنه ما

---

(١) أعلام الموقعين ١/٤٩، وانظر: لوامع الأنوار ١/٦.

(٢) انظر: الملل والنحل ص ٨٦ مع الهامش.

(٣) التحريف: هو التغيير. القاموس المحيط ص ١٠٣٣.
وفي الاصطلاح هو تغيير ألفاظ أسماء الله وصفاته ومعانيها. وهو قسمان: تحريف لفظ: كتحريف اليهود لقوله تعالى: (وقولوا حطة) فقالوا: (حنطة). وتحريف معنى: كتفسير المبتدعة لصفة الغضب بإرادة الانتقام.
انظر: الكواشف الجلية ص ٨٦.

(٤) التعطيل: هو التفريغ والإخلاء، وترك الشيء ضياعاً.
القاموس المحيط ص ١٣٣٥. والمراد به هنا: نفي صفات الله تعالى، وإنكار قيامها بذاته أو إنكار بعضها دون بعض.
انظر؟ الكواشف الجلية ص ٨٧.

(٥) التكييف: من الكيف وهو القطع. =

لا يليق به من صفات النقص التي نفاها عن نفسه سبحانه ونفاها عنه رسوله ﷺ مستندين في ذلك إلى قوله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] إثبات لصفات الله بلا تمثيل. ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١] تنزيه لله عن صفات النقص بلا تعطيل(١).

يقول الإمام أبو عثمان الصابوني رحمه الله:

«أصحاب الحديث، حفظ الله أحياءهم، ورحم أمواتهم، يشهدون لله بالوحدانية، وللرسول ﷺ بالرسالة والنبوة. ويعرفون ربهم عز وجل بصفاته التي نطق بها وحيه وتنزيله، أو شهد بها رسوله ﷺ على ما وردت الأخبار الصحاح به، ونقلته العدول الثقات عنه، ويثبتون لله جل جلاله ما أثبته لنفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ، ولا يعتقدون تشبيهاً لصفاته بصفات خلقه، فيقولون إنه خلق آدم بيده كما نص سبحانه عليه في قوله عز من قائل: ﴿يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥].

ولا يحرفون الكلام عن مواضعه بحمل اليدين على النعمتين، أو القوتين، تحريف المعتزلة الجهمية، أهلكهم الله، ولا يكيفونهما بكيف، أو تشبيههما بأيدي المخلوقين، تشبيه المشبهة(٢) خذلهم الله، وقد أعاذ الله

= انظر: القاموس المحيط ص ١١٠١.
والمراد به هنا القطع بحقيقة صفات الله، وتعيين كنهها، وأن لها حقيقة معلومة.
انظر: الكواشف الجلية ص ٨٩.

(١) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ٣٧٣، المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٨٤، ١٠٨ ـ ١٠٩، لوامع الأنوار ١/ ٩٤، ٩٧، ١١٦، ١٢٨، ١٢٩، إيضاح الدليل ص ٣٩، شرح لمعة الاعتقاد ص ٢٢.

(٢) المشبهة: هم الذين يشبهون الخالق بالمخلوق، فيقولون له وجه كوجه المخلوق =

تعالى أهل السنة من التحريف والتكييف، ومَنَّ عليهم بالتعريف والتفهيم، حتى سلكوا سبل التوحيد والتنزيه، وتركوا القول بالتعليل والتشبيه، واتبعوا قول الله عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾[1] [الشورى: ١١].

وهناك بعض القواعد المهمة التي يتضح من خلالها منهج السلف في صفات الله عز وجل. من ذلك:

١ ـ القول في الصفات كالقول في الذات:

فإذا كان لله سبحانه ذات حقيقة لا تماثل ذوات المخلوقين، فذاته متصفة بصفات حقيقية لا تماثل سائر صفات الخلق.

فما يقال عن ذاته سبحانه يقال عن صفاته، إذ الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات يحتذى حذوه[2].

٢ ـ القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر[3]:

فإثبات صفة لله تعالى يلزم منه إثبات بقية الصفات، ونفي صفة واحدة يلزم منه نفي بقية الصفات، إذ لا فرق بين صفة وصفة. وإن من نفى شيئاً

= ويد كيد المخلوق ونحو ذلك. ومنهم من يزعم أن معبودهم جسم ذو أبعاض، محدودة.

انظر: مقالات الإسلاميين ١/١٠٦ ـ ١٠٧ والملل والنحل ١/١٠٣ ـ ١٠٥، منهاج السنة النبوية ٢/٥٢٢، ٥٢٣، الكواشف الجليلة ص ٨٩.

(١) عقيدة السلف أصحاب الحديث ص ٧٥.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ٣/٢٥، ١٦٧، تلبيس الجهمية ١/٧٦، الكواشف الجلية ص ٢٣٠، ٤٣٠.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى ٣/١٧.

وأثبت شيئاً مما دل الكتاب والسنة على إثباته فهو متناقض لا يستقيم له دليل لا من الشرع ولا من العقل[1].

٣ ـ **الاتفاق في الأسماء لا يقتضي التساوي في المسميات:**

فالله سبحانه سمى نفسه بأسماء ووصف نفسه بصفات مختصة به لا يشركه فيها غيره، كما سمى بعض مخلوقاته بأسماء ووصفهم بصفات تختص بهم، فلا يلزم من اتفاق الأسماء والصفات تماثل مسماها[2].

فإن الله سبحانه أخبرنا عن الجنة وما فيها من أصناف المطاعم والملابس والمساكن، وأن فيها لبناً وعسلاً وخمراً، ولحماً وحريراً وذهباً وفضة، وفاكهة وقصوراً، وهي موافقة لأسماء الحقائق الموجودة في الدنيا وليست مماثلة لها، كما قال ابن عباس رضي الله عنهما: «ليس في الدنيا شيء مما في الجنة إلاَّ الأسماء». فإذا كان بينهما من التباين ما لا يعلمه إلاَّ الله، وكلاهما مخلوق، فالخالق سبحانه وتعالى أعظم من مباينة المخلوق للمخلوق[3].

وهذه الروح التي خلقها فينا وصفت بصفات عدة، فهي تصعد من سماء إلى سماء، وتقبض من البدن، وتسل كما تسل الشعرة من العجينة، وهي موجودة حية، ومع ذلك لا يدرك كنهها أحد. فإذا كانت متصفة بهذه الصفات مع عدم مماثلتها للمخلوقات، وهي مخلوقة، فالخالق عز وجل أولى في مباينته لمخلوقاته مع اتصافه بما يستحق من الأسماء والصفات[4].

---

(١) انظر: الكواشف الجلية ص ٢٣٠.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ١٠، الكواشف الجلية ص ٤٢٨ ـ ٤٢٩.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ٢٨، المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٨٨.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ٣١، ٣٣.

٤ ـ الله سبحانه له المثل الأعلى فلا يجوز أن يقاس على غيره بقياس تمثيل يستوي فيه الأصل والفرع، ولا بقياس شمول يستوي أفراده في حكمه ولكن يستعمل في حقه قياس الأولى، والمثل الأعلى، وهو أن كل ما اتصف به المخلوق من كمال فالخالق أولى به، وكل ما ينزه عنه المخلوق فالخالق منزه عنه.

فالله يثبت له من صفات الكمال ما يليق به، وهو متصف بها على وجه لا يماثله فيها أحد(١).

وبعد هذه القواعد المهمة التي يتضح من خلالها منهج سلفنا الصالح في صفات الله عز وجل، نتتبع ما أثاره المعتزلة من شبه حول الصفات، مع بيان ردها وعدم صحتها.

إن السمة البارزة التي يتسم بها أهل الاعتزال والجهمية وجميع الفرق المنحرفة عن المنهج السوي في صفات الله جل وعلا، هذا النفي أي نفي صفاته سبحانه، الذي جعلوا منه منهجاً لهم يدينون الله به ويوحدونه من خلاله وهم أبعد ما يكونون عن توحيده سبحانه لأنهم بهذا النفي المبتدع عطلوا صفات رب العالمين وجردوه منها، فوقعوا بذلك في الإلحاد الذي حذر الله منه في قوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾﴾ [الأعراف: ١٨٠].

فإن من الإلحاد أن تعطل أسماء الرب سبحانه عن معانيها وأن تجحد حقائقها، وذلك من أعظم الإلحاد فيها عقلاً ولغة وشرعاً

---

(١) انظر: بيان تلبيس الجهمية ١/٣٢٧ ـ ٣٢٨، شرح الطحاوية ص ١١٩، لوامع الأنوار ١/٢١٦ ـ ٢١٧، الكواشف الجلية ص ١٠٢ ـ ١٠٣.

وفطرة[1]. ولا دليل معهم يستندون إليه في هذا النفي، بل هو أمر حادث مبتدع في دين الله[2].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

«الصواب عند السلف والأئمة وجماهير المسلمين أنه لا يجوز النفي إلاَّ بدليل كالإثبات، فكيف ينفى بلا دليل ما دل عليه دليل: إما قطعي وإما ظاهري؟ بل كيف يقال ما لم يقم دليل قطعي على ثبوته من الصفات يجب نفيه، أو يجب القطع بنفيه، ثم يقال في القطعي إنه ليس بقطعي. فهذه المقدمات الفاسدة هي وسائل الجهل والتعطيل وتكذيب المرسلين»[3].

فنفيهم لصفات الله مخالف لظاهر النصوص التي تدل على إثباتها، ومخالف لطريقة سلف الأمة ونهجهم[4].

بل ذلك مخالف لما جاء به رسل الله وأنبياؤه عليهم السلام، فإنهم جاءوا بإثبات مفصل، ونفي مجمل، فأثبتوا الأسماء والصفات لله على طريق التفصيل ونفوا عنه مماثلة المخلوقات على طريق الإجمال، وأما المعتزلة ومن على نهجهم عكسوا الأمر فجاؤوا بنفي مفصل، وإثبات مجمل، فيقولون: ليس كذا، ليس كذا[5].

وهؤلاء النفاة لصفات الله لم يفهموا منها إلاَّ ما هو لائق بالمخلوق،

---

(١) انظر: لوامع الأنوار ١/١٢٨.

(٢) انظر: موافقة صحيح المنقول ١/١٨٩.

(٣) بيان تلبيس الجهمية ١/٧٩.

(٤) انظر: شرح لمعة الاعتقاد ص ١٣.

(٥) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم ٢/٨٥٣، لوامع الأنوار ١/١٢٩، ١٣٠.

ولم تتسع عقولهم للفرق الشاسع بين صفات الخالق وصفات المخلوق، فشرعوا في نفيها عن الله، فجمعوا بين شرين هما التمثيل والتعطيل. فلما وقع في أذهانهم تمثيل صفات الله بصفات خلقه، وأن إثباتها يقتضي ذلك، لجؤوا إلى نفيها عن الله فوقعوا في التعطيل[١]. وظنوا أن قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، مستنداً لهم.

وأنه يشفع لهم فيما ذهبوا إليه، وتناسوا عجز الآية الذي يحوي أبلغ رد عليهم. وذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١].

فالله نفى في الآية مماثلة صفاته لصفات المخلوقات، ثم أثبت لنفسه ما يليق به من الصفات[٢]. وهذا هو الواجب في صفاته: أن يوصف بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله من غير تشبيه، ولا ينفى عنه ما وصف به نفسه ووصفه به رسوله فإن ذلك تعطيل. فالآية ردت بصدرها على من شبه وردت بعجزها على من عطل[٣]. وليس في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ دلالة على نفي الصفات، بل هي دالة على إثباتها ووصف الله بها.

يقول الإمام ابن القيم رحمه الله:

«**قوله تعالى:** ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾

وهذا من أعظم الأدلة على كثرة صفات كماله ونعوت جلاله وأنها لكثرتها وعظمتها وسعتها لم يكن له مثل فيها، وإلاَّ فلو أريد بها نفي الصفات لكان العدم المحض أولى بهذا المدح منه، مع أن جميع العقلاء إنما يفهمون

---

(١) انظر: طريق الهجرتين ص ٢٣٥ ــ ٢٣٦، لوامع الأنوار ١/ ٩٤.

(٢) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٥٦ ــ ٣٥٧.

(٣) انظر المرجع السابق ص ٥٢٠.

من قول القائل فلان لا مثل له وليس له نظير ولا شبيه ولا مثيل، أنه قد تميز عن الناس بأوصاف ونعوت لا يشاركونه فيها، وكلما كثرت أوصافه ونعوته فات أمثاله وبعد عن مشابهة أضرابه، فقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ من أدل شيء على كثرة نعوته وصفاته»[1].

زعمهم أن الصفات لا تثبت إلاَّ بالعقل، وأن العقل هو الذي يلجأ اليه في إثبات كل صفة لله تعالى.

يجاب على ذلك:

إن أسماء الله تعالى وصفاته توقيفية، والمراد بذلك أنها تتلقى من طريق كتاب الله وسنة رسوله ﷺ لا يتجاوز بها ما ورد في الكتاب والسنة.

ولذا قال السلف رضوان الله عليهم:

لا نصف الله إلاَّ بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ، ولا نسميه إلاَّ بما سمى به نفسه أو سماه به رسوله ﷺ[2].

وقد نزه الله نفسه عما يصفه به العباد، إلاَّ بما وصفه به المرسلون بقوله سبحانه: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٨٢﴾﴾ [الصافات: ١٨٠ ـ ١٨٢].

فنزه نفسه سبحانه في الآية عما يصفه به الكافرون، ثم سلم على المرسلين، لسلامة ما وصفوه به من النقائص والعيوب، ثم حمد نفسه على تفرده بالأوصاف التي يستحق عليها كمال الحمد[3].

---

(١) حادي الأرواح ص ٢١٨.

(٢) انظر: بيان تلبيس الجهمية ١٤٨/١، شرح الطحاوية ص ٢١٨، لوامع الأنوار ٣٨/١ الهامش، ١/ ١٣٤، الكواشف الجلية ص ٤٢٧.

(٣) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ٧١ ـ ٧٢.

وأما العقل فلا تثبت به أسماء الله وصفاته، لأن العقل لا يمكنه أن يدرك ما يستحقه الله سبحانه من الأسماء والصفات، فوجب الوقوف على الشرع، ولأن تسمية الله أو وصفه بما لم يسم أو يصف به نفسه، أو إنكار ما سمى أو وصف به نفسه جناية في حقه تعالى، فيجب سلوك الأدب في ذلك[1].

قال الإمام الشافعي رحمه الله:

«لله أسماء وصفات لا يسع أحداً ردها، ومن خالف بعد ثبوت الحجة عليه فقد كفر، وأما قبل قيام الحجة فإنه يعذر بالجهل، لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا الروية والفكر»[2].

والعقل السليم لا يدل على نفي صفات الله، بل هو دال على إثباتها، وإن كانت لا تثبت به، لأنه دال على أن الذي يفعل أكمل من الذي لا يقدر على الفعل، وأن فعله سبحانه الذي يتعلق بنفسه والذي يتعلق بخلقه هو كمال[3].

وبالتالي العاقل إذا تمعن في أدلة نفاة الصفات وتدبرها تمام التدبر، وأعطاها حقها من النظر العقلي السليم، علم بالعقل فساد تلك الأدلة وثبوت نقيضها[4].

الجواب عن الشبهة الأولى: وهي زعمهم بأن إثبات الصفات يؤدي إلى تعدد القدماء.

---

(١) انظر: شرح لمعة الاعتقاد ص ٩.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٠/ ٧٩ ــ ٨٠ بتصرف.

(٣) انظر: الكواشف الجلية ص ٢٢٩.

(٤) انظر: درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٤٨.

هذا الزعم منهم قول مجمل يتضح مع التفصيل والبيان وهو شأن السلف في الألفاظ المجملة. فإن أراد المعتزلة بذلك تعدد آلهة خالقة للمخلوقات مع الله سبحانه فهذا قول مستحيل. وإن قيل بتعدد معان وصفات لله سبحانه فذلك جائز، ولا يلزم من تعدد الصفات تعدد الذات الموصوفة بهذه الصفات[1].

قال السفاريني:

«المحظور في تعدد القدماء المغايرة ونحن نمنع تغاير الذات مع الصفات والصفات بعضها مع بعض فينتفي التعدد والتكثر، ولئن سلم ما زعموا من تعدد القدماء فالممتنع تعدد القدماء إذا كانت ذوات مستقلة لا تعدد ذات وصفات لها»[2].

وكل من الذات والصفات ملازم للآخر[3]. فالذات الموصوفة لا تنفك عن الصفات أصلاً، ولا يمكن وجود ذات خالية من الصفات[4]. والذات المجردة عن الصفات كالعلم والقدرة لا حقيقة لها في الخارج ولا هي الله.

والله هو الذات الموصوفة بالصفات اللازمة لها، واسم الله يتضمن الذات والصفات، ولم يطلق السلف على الصفات أنها غير الله، وقد قال النبي ﷺ: «**من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك**»[5]. وثبت في الصحيح

---

(١) انظر: بيان تلبيس الجهمية ١/ ٥٤١ ـ ٥٤٢.

(٢) لوامع الأنوار ١/ ٢١٧.

(٣) انظر: بيان تلبيس الجهمية ١/ ٥٤١.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ٣٣٦.

(٥) الحديث أخرجه الترمذي في سننه من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، في كتاب النذور والأيمان (٢١)، باب ماجاء في كراهية الحلف بغير الله (٨) برقم =

الحلف بعزة الله[1]، وعمر الله[2]، فالحلف بذلك ليس حلفاً بغير الله[3].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

«ومن تدبر كلام هؤلاء وجدهم مضطرين إلى إثبات الصفات، وأنهم

= ١٥٣٥، وقال: «هذا حديث حسن». ٩٤/٤.

وأحمد في المسند بألفاظ مقاربة من حديث ابن عمر ٤٧/١، ٣٤/٢، ٦٩، ٨٦ ـ ٨٧، ١٢٥.

والحاكم في المستدرك عن ابن عمر. وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي ٢٩٧/٤. وأخرجه في مواضع أخرى بألفاظ مقاربة ١٨/١، ٥٢. وعبد الرزاق في المصنف بلفظ مقارب عن ابن عمر، باب الأيمان، ولا يحلف إلَّا بالله برقم ١٥٩٢٦، ٤٦٧/٨ ـ ٤٦٨، وأورده الشيخ ناصر الدين الألباني في صحيح الجامع وقال: صحيح. ٢٨٢/٥. وانظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة ٦٩/٥ ـ ٧١، حديث رقم ٢٠٤٢.

(١) انظر: صحيح البخاري، كتاب الغسل (٥)، باب من اغتسل عرياناً (٢٠)، ٧٤/١ كتاب التفسير (٦٥)، تفسير سورة الفرقان (٢٥)، باب قوله ﴿الذين يحشرون على وجوههم﴾ الآية (١)، ١٤/٦، كتاب الرقاق (٨١)، باب الصراط جسر جهنم (٥٢)، ٢٠٦/٧، كتاب الأيمان (٨٣)، باب الحلف بعزة الله (١٢)، ٢٢٤/٧ ـ ٢٢٥، كتاب التوحيد (٩٧)، باب قول الله تعالى: ﴿وهو العزيز الحكيم﴾ من حلف بعزة الله وصفاته (٧)، ١٦٦/٨ ـ ١٦٧.

صحيح مسلم، كتاب الأيمان (١)، باب معرفة طريق الرؤية (٨١)، حديث رقم ١٨٢، ١٦٦/١، كتاب صفات المنافقين (٥٠)، باب يحشر الكافر على وجهه (١١) حديث رقم ٢٨٠٦، ٢١٦١/٤.

(٢) انظر: صحيح البخاري، كتاب الشهادات (٥٢)، باب تعديل النساء بعضهن بعضاً (١٥)، ١٥٦/٣، كتاب الأيمان (٨٣)، باب قول الرجل لعمر الله (١٣)، ٢٢٥/٧.

(٣) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٩٨، ٩٩.

لا يمكنهم أن يفرقوا بين قولهم وقول المثبتة بفرق محقق، لأنهم أثبتوا كونه تعالى حيا وكونه عالماً وكونه قادراً ولا يجعلون هذا هو هذا ولا هذا هو هذا، ولا هذه الأمور هذه الذات، فقد أثبتوا معاني زائدة على الذات المجردة، فقولك[1] «أثبتوا قدماء كثيرة» لفظ مجمل يوهم أنهم أثبتوا آلهة غير الله في الأزل، وأثبتوا مع الله غيره، وهذا بهتان عليهم. وإنما أثبتوا صفات قائمة به.. فهل ينكر هذا إلاَّ مخذول مسفسط، واسم «الله» يتناول الذات المتصفة بالصفات، ليس هو اسماً للذات المجردة»[2].

الجواب عن الشبهة الثانية: وهي زعمهم أن إثبات الصفات يلزم منه أن يكون الله سبحانه جسماً كالأجسام.

وهذه شبهة طالما دندن بها المبتدعة من أهل الاعتزال وغيرهم لتنفير الناس عن وصف الله بما يليق به من صفات. وقد اعتاد هؤلاء أن يبتدعوا ألفاظاً ومعاني ويجعلوها أصلاً معقولاً محكماً عندهم، يجب اعتقاده والبناء عليه ثم نظروا في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ فحملوا ما فيهما على ما أصلوه، فتأولوا ما رأوا تأويله، وحكموا بالتشابه على ما عجزوا عن تأويله[3].

ومن تلك الألفاظ لفظ الجسم. وأول من تكلم به نفياً وإثباتاً هم طوائف من الشيعة والمعتزلة[4].

---

(١) المخاطب بذلك ابن المطهر صاحب كتاب «منهاج الكرامة» الذي رد عليه شيخ الإسلام في كتاب «منهاج السنة».

(٢) المرجع السابق ص ٩٧.

(٣) انظر: بيان تلبيس الجهمية ١/ ٥٢٣.

(٤) انظر المرجع السابق ١/ ٥٤.

ورموا كل من أثبت صفة لله عز وجل بأنه مجسم وذلك عن طريق اللزوم، لأنهم يزعمون أن الصفات لا تقوم إلاَّ بجسم، وذلك جرياً على اصطلاحهم في معنى الجسم وهو كل ما يشار إليه، خلافاً للمعهود في اللغة، فإن الجسم في اللغة هو البدن، ويلزم من قولهم ذلك أن كل ما جاء به الكتاب والسنة وفطر الله عليه عباده وأقره سلف الأمة وأئمتها من صفات الله تجسيماً[1].

ولفظ الجسم لفظ مجمل لا يتضح معناه إلاَّ عند التفصيل، فقد يراد به المركب الذي كانت أجزاؤه مفرقة فجمعت، أو ما يقبل التفريق والانفصال أو المركب من مادة وصورة، أو المركب من الأجزاء المفردة التي تسمى الجواهر المفردة، والله منزه عن ذلك. وكذلك يطلق على ما كان متفرقاً فاجتمع، أو ما يقبل التفريق والتجزئة، أو غير ذلك من التركيب الممتنع عنه.

وقد يراد بالجسم ما يشار إليه أو ما يرى أو ما تقوم به الصفات، والله سبحانه يرى في الآخرة وتقوم به الصفات ويشار إليه عند الدعاء بالأيدي والأوجه والقلوب والأعين، وهذا معنى ثابت بصحيح المنقول وصريح المعقول، ولا يستطيع من نفاه أن يقيم على نفيه دليلاً، وأما لفظ الجسم فبدعة في نفيه وإثباته لله تعالى. فليس في كتاب الله سبحانه ولا في سنة رسوله ﷺ ولا جاء عن أحد من سلف الأمة وأئمتها إطلاق لفظ الجسم في صفات الله تعالى لا نفياً ولا إثباتاً[2].

ولذا لما ناظر أبو عيسى محمد بن عيسى برغوث[3] الإمام أحمد

---

(1) انظر المرجع السابق ١/ ٦٢٥ ـ ٦٢٦.

(2) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٨٦، بيان تلبيس الجهمية ١/ ٥٥٠.

(3) محمد بن عيسى: هو أبو عبد الله محمد بن عيسى الجهمي، برغوث، رأس البدعة، =

وألزمه التجسيم، أجابه الإمام أحمد بأن هذا اللفظ لا يدرى مقصود المتكلم به، وليس له أصل في الكتاب والسنة والإجماع، فلا يجوز لأحد أن يلزم الناس بالنطق به ولا بمدلوله، وقال له: «إني أقول هو أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد»، وبين أنه لا يقول بأنه جسم أو ليس بجسم، لأن ذلك بدعة محدثة، وليس ذلك من الحجج الشرعية التي يجب إجابة من دعا إلى موجبها، لأن الناس إنما عليهم أن يجيبوا من دعاهم إلى ما دعا إليه الله ورسوله ﷺ لا إلى قول مجمل مبتدع لا يعرف إلاَّ بعد الاستفصال[1].

يقول شيخ الإسلام رحمه الله:

«وإذا قدر أن المعارض أصر على تسمية المعاني الصحيحة التي ينفيها بألفاظه الاصطلاحية المحدثة، مثل أن يدعي أن ثبوت الصفات ومباينة المخلوقات يستحق أن يسمى في اللغة تجسيماً وتركيباً ونحو ذلك، قيل له هب أنه سمي بهذا الاسم، فنفيك له إما أن يكون بالشرع، وإما أن يكون بالعقل، أما الشرع فليس فيه ذكر هذه الأسماء في حق الله لا بنفي ولا إثبات، ولم ينطق أحد من سلف الأمة وأئمتها في حق الله تعالى بذلك، لا نفياً ولا إثباتاً، بل قول القائل: إن الله جسم أو ليس بجسم، أو جوهر أو ليس

= وأحد من كان يناظر الإمام أحمد وقت المحنة. من تصانيفه: «كتاب الاستطاعة»، «كتاب المقالات»، «كتاب الاجتهاد». مات سنة ٢٤٠هـ وقيل ٢٤١هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء ١٠/ ٥٥٤.

(١) انظر: موافقة صحيح المنقول ١/ ١٧٧ ـ ١٧٨.

وانظر: منهج السلف في بيان الألفاظ المجملة كالجسم في: بيان تلبيس الجهمية ١/ ٤٦، ٤٧، ٥٤، ١٠٠، ٣٩٧، ٤٧٨، موافقة صحيح المنقول ١/ ١٨٤، ١٨٥، ١٨٩، لوامع الأنوار ١/ ١٨٢، ١٨٣ الهامش.

بجوهر، أو متحيز أو ليس بمتحيز، أو في جهة أو ليس في جهة، أو تقوم به الأعراض والحوادث أو لا تقوم به، ونحو ذلك، كل هذه الأقوال محدثة بين أهل الكلام المحدث، لم يتكلم السلف والأئمة فيها، لا بإطلاق النفي ولا بإطلاق الإثبات، بل كانوا ينكرون على أهل الكلام الذين يتكلمون بمثل هذا النوع في حق الله تعالى نفياً وإثباتاً. وإن أردت أن نفي ذلك معلوم بالعقل، وهو الذي تدعيه النفاة، ويدعون أن نفيهم المعلوم بالعقل عارض نصوص الكتاب والسنة. قيل له: فالأمور العقلية المحضة لا عبرة فيها بالألفاظ، فالمعنى إذا كان معلوماً إثباته بالعقل لم يجز نفيه، لتعبير المعبر عنه بأي عبارة عبر بها، وكذلك إذا كان معلوماً انتفاؤه بالعقل لم يجز إثباته، بأي عبارة عبر بها المعبر، وبين له العقل ثبوت المعنى الذي نفاه، وسماه بألفاظه الاصطلاحية..»[1].

ونفي الجسم عن الله مع أن السلف لا يقولون بإثباته ليس فيه دليل على مذهب نفاة الصفات، بل وليس فيه دليل على تنزيه الله سبحانه عن شيء من النقائص، لأن من نفى الصفات على أن إثباتها يستلزم التجسيم، لا بد أن يثبت شيئاً يلزمه فيه ما ألزمه غيره فيما نفاه. وبالتالي المعتزلة الذين يثبتون الأسماء لله وينفون عنه الصفات، ويقولون ليس بجسم مع أن ذلك ليس معقولاً عندهم، جاز لمن يثبت الصفات أن يلزمهم بأن الموصوف بها ليس بجسم، لأنه لا فرق بين إثبات الأسماء وإثبات الصفات، فما يقال في مسمى الأسماء يقال في موصوف الصفات[2].

---

(١) موافقة صحيح المنقول ١/ ١٨٣.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ٢٠، موافقة صحيح المنقول ١/ ١٠٩ ـ ١١٠.

وأما القول بأن إثبات الصفات يلزم منه إثبات الجسمية، ويلزم من ذلك أن يكون الله في جهة وأن يكون متحيزاً.

الكلام في الجهة والتحيز سبق بيانه قريباً في الكلام عن الألفاظ المجملة[1]، وهي التي لم يأت في الشرع لها نفي أو إثبات. ومثل الجهة والتحيز لفظ الجسم والجوهر والعرض والمركب والمنقسم وغير ذلك من الألفاظ المبتدعة. والبدعة في نفيها كالبدعة في إثباتها إن لم تكن أعظم، لأن المثبت أثبت ما أثبتته النصوص، والنافي عارض بها النصوص، ورد على من خالف موجبها[2].

وقد ذم السلف هذه الألفاظ لما بها من الاشتباه ولبس الحق، كما قال الإمام أحمد رحمه الله: «يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويلبسون على جهال الناس بما يشبهون عليهم»[3]. كما أنها عرضة للاحتمالات، فهي تحوي معاني باطلة لا تليق بالله تعالى كما أنها تحوي معاني حقة، وهذا بخلاف الألفاظ الشرعية فإن معانيها صحيحة سالمة من الاحتمالات، ولذا لا يجوز العدول عنها. حتى لا يثبت معنى فاسد في حالة التعلق بالألفاظ المجملة[4].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله مبيناً قاعدة عظيمة في هذه الألفاظ فيقول:

---

(١) انظر: ص ١٩٠ ــ ١٩١.

(٢) انظر: موافقة صحيح المنقول ١/١٨٨.

(٣) انظر: بيان تلبيس الجهمية ص ١٠٠. وكلام الإمام أحمد في كتابه: الرد على الجهمية والزنادقة ص ٨٥.

(٤) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٢١.

«والأصل في هذا الباب أن الألفاظ نوعان:

مذكور في كتاب الله وسنة رسوله، وكلام أهل الإجماع، فهذا يجب اعتبار معناه، وتعليق الحكم به، فإن كان المذكور به مدحاً استحق صاحبه المدح، وإن كان ذماً استحق الذم، وإن أثبت شيئا وجب إثباته، وإن نفى شيئاً وجب نفيه، لأن كلام الله حق، وكلام رسوله حق، وكلام أهل الإجماع حق. ومن دخل في اسم مذموم في الشرع كان مذموماً، كاسم الكافر والمنافق والملحد ونحو ذلك، ومن دخل في اسم محمود في الشرع كان محموداً، كاسم المؤمن والتقي والصديق، ونحو ذلك، وأما الألفاظ التي ليس لها أصل في الشرع فتلك لا يجوز تعليق المدح والذم والإثبات والنفي على معناها، إلاَّ أن يبين أنه يوافق الشرع، والألفاظ التي تعارض بها النصوص هي من هذا الضرب، كلفظ «الجسم» و «الحيز» و «الجهة» و «الجوهر» و «العرض» فمن كانت معارضته بمثل هذه الألفاظ لم يجز له أن يكفر مخالفه، إن لم يكن قوله مما يبين الشرع أنه كفر، لأن الكفر حكم شرعي متلقى عن صاحب الشريعة، والعقل قد يعلم به صواب القول وخطؤه، وليس كل ما كان خطأ في العقل يكون كفراً في الشرع، كما أنه ليس كل ما كان صواباً في العقل تجب في الشرع معرفته»[1].

وقد كان السلف يطلبون الاستفصال في معناها، لأن عدم الاستفصال يوقع في الجهل والضلال والقيل والقال[2].

فإن كان المعنى صحيحاً قبل، لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النصوص،

---

(١) موافقة صحيح المنقول ١/ ١٨٤ ـ ١٨٥.

(٢) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٨٨.

إلَّا عند الحاجة مع قرائن تبين المراد[1].

ونضرب مثالاً لاستفصال السلف في الألفاظ المجملة بلفظ «الجهة» ليتضح منه منهجهم في الاستفصال.

فإنهم يقولون «إن لفظ «الجهة» قد يراد به أمر موجود وقد يراد به أمر معدوم، فإذا أريد الأول أمكن أن يقال إن كل جسم في جهة، وإذا أريد الثاني امتنع أن يكون كل جسم في جهة.

فمن قال: الباري في جهة وأراد بها أمراً موجوداً فكل ما سواه مخلوق له في جهة بهذا التفسير، فهذا مخطىء، وإن أراد بالجهة أمراً عدمياً ــ وهو فوق العالم ــ وقال إن الله فوق العالم فقد أصاب، وليس فوق العالم موجود غيره، فلا يكون سبحانه في شيء من الموجودات[2].

وأما الزعم بأن الأجسام متماثلة، وتماثلها يؤدي إلى استوائها في استحقاق الصفات.

فهو زعم لا أساس له من الصحة، ولا حجة فيه، وليس أحد من العقلاء يقول بأن كل جسم يماثل الآخر، وليس في اللغة التي جاء بها القرآن إطلاق «لفظ المثل» على كل جسم، ولا يقال: إن السماء مثل الأرض. والشمس والقمر والكواكب مثل الجبال. والجبال مثل الأنهار[3].

بل قد تتساوى كثير من الأشياء في الأسماء وتتباين في مسمياتها وصفاتها.

---

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ٢١٨.

(٢) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال ص ١١٧.

(٣) انظر: بيان تلبيس الجهمية ١/ ٥٨٨.

وأما زعمهم أن إثبات الصفات تشبيه لله بخلقه:

فهو زعم أكثر من ذكره أهل الاعتزال وقذفوا كل من أثبت صفة لله بأنه مشبه لله بخلقه، كما رموه من قبل بالتجسيم، وذلك لضيق عقولهم وعجزها عن إدراك معاني صفات الله تعالى، وإدراك الفرق الشاسع بينها وبين صفات المخلوقين، وتقاصرت بهم عقولهم التي اغتروا بها فلم تعلو بهم إلى الفهم الصحيح الذي وصلت إليه عقول السلف الصالح من قبل، لما استنارت بنور الوحي، واستضاءت بضوئه. ولم تعرف فلسفة اليونان، وحثالة أذهانهم إلى تلك العقول طريقاً، وأما التي لبس عليها الشيطان، ومزج ما عندها بشبه أعداء الإسلام، أنى لها أن تعرف الحق ويستبين لها الطريق؟

والمراد بالتشبيه إثبات مشابه لله فيما يختص به من حقوق أو صفات، وهو صنو التمثيل الذي يراد به إثبات مماثل لله فيما يختص به أيضاً من حقوق وصفات، وكلاهما كفر وشرك بالله لما تضمنا من نقص في حق الله تعالى[1].

والتمثيل قد جاء نفيه عن الله تعالى في أكثر من موضع كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

وقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ۝٦٥﴾ [مريم: ٦٥].

وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الاخلاص: ٤].

وقوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢].

وقوله: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾[2] [النحل: ٧٤].

وأما لفظ التشبيه فلم يرد نفيه أو إثباته في الكتاب أو السنة لأنه من

---

(١) انظر: شرح لمعة الاعتقاد ص ١٩.

(٢) انظر: بيان تلبيس الجهمية ١/٥٨٧، المنتقى من منهاج الاعتدال ص ١١٠.

الألفاظ المجملة التي تحتاج إلى إيضاح وتفصيل، فقد يراد به ما جاء نفيه في القرآن ودل عليه العقل من أن خصائص الرب تعالى لا يوصف بها شيء من المخلوقات ولا يماثله شيء من المخلوقات في شيء من صفاته.

وقد يراد به عدم إثبات شيء من الصفات اللائقة بالله تعالى لأن العبد موصوف بها[1].

وهذا الأخير هو الذي يعنيه أهل الاعتزال عند إطلاقهم لفظ التشبيه، ولكن قد ورد ذم التشبيه والمشبهة في كلام السلف رضوان الله عليهم.

قال نعيم بن حماد[2]:

«من شبه الله بشيء من خلقه فقد كفر ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر، فليس ما وصف الله به نفسه ورسوله تشبيه».

وقال إسحاق بن راهويه[3]:

---

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ٩٨ ـ ٩٩.

(٢) نعيم بن حماد: هو نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي، أبو عبد الله المروزي، نزيل مصر، حافظ، فقيه، عارف بالفرائض. صدوق يخطىء كثيراً. روى عن أبي حمزة السكري، وإبراهيم بن سعيد. وعنه البخاري مقروناً، والدارمي، وحمزة الكاتب. مات سنة ٢٢٨هـ على الصحيح.
انظر: الجرح والتعديل ٨/ ٤٦٣ ـ ٤٦٤، الكاشف ٣/ ٢٠٧، تقريب التهذيب ٢/ ٣٠٥.

(٣) إسحاق بن راهويه: هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، أبو محمد بن راهويه، المروزي، الإمام عالم خرسان، ثقة حافظ مجتهد، قرين الإمام أحمد، ذكر أبو داود أنه تغير قبل موته بيسير. روى عن جرير، والدراوردي، ومعتمر، وعنه البخاري، ومسلم، وأبو داود وغيرهم. له مسند. مات سنة ٢٣٨هـ. =

«من وصف الله فشبه صفاته بصفات أحد من خلق الله فهو كافر بالله العظيم لأنه وصف بصفاته، إنما هو استسلام لأمر الله ولما سن الرسول»[(١)].

وقال أبو حنيفة رحمه الله:

«لا يشبه شيئاً من خلقه ولا يشبهه شيء من خلقه.. وصفاته كلها خلاف صفات المخلوقين، يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرى لا كرؤيتنا»[(٢)].

وهم لا يريدون بنفي التشبيه نفي الصفات، ولا يصفون به من أثبت الصفات، وإنما يريدون بذلك أن الله لا يشبه المخلوق في أسمائه وصفاته وأفعاله كما قال أبو حنيفة رحمه الله[(٣)]. والمشبهة الذين ذموهم هم الذين يمثلون صفات الله بصفات خلقه، وذكروا أن المشبه هو الذي يقول: بصر كبصري، ويد كيدي، وقدم كقدمي[(٤)]. وهذا أحد نوعي التشبيه، لأن التشبيه في الحقيقة نوعان:

أحدهما: تشبيه الخالق بالمخلوق، وهو الذي يتعب أهل الكلام في رده وبيان بطلانه، وأهله في الناس أقل من أهل النوع الثاني.

= انظر: الجرح والتعديل ٢/٢٠٩ ــ ٢١٠، الكاشف ١/١٠٦، تقريب التهذيب ١/٥٤.

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٢/٥٣٢.
وانظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ١١٧ ــ ١١٨.

(٢) شرح الفقه الأكبر لأبي منصور الحنفي ص ١٠٣ ــ ١١٢، شرح ملا علي القاري على الفقه الأكبر ص ١٥ ــ ٣٢.

(٣) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ١١٨ ــ ١١٩.

(٤) انظر: بيان تلبيس الجهمية ١/٥١، ١٠٩.

ثانيهما: تشبيه المخلوق بالخالق، كعباد المشايخ، وعزير، والشمس والقمر، والأصنام، والملائكة، والنار، والماء، والعجل، والطيور، والجن، وغير ذلك. وهؤلاء هم الذين أرسل الله لهم الرسل يدعونهم إلى عبادة الله وحده لا شريك له[1].

والتشبيه إنما قام في مصادمة نفي الصفات وتعطيلها. وهما مرضان من أمراض القلوب، فإن أمراض القلوب نوعان:

مرض شهوة كالذي في قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴿٣٢﴾ ﴾ [الأحزاب: ٣٢].

ومرض شبهة كالذي في قوله سبحانه: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كَٰفِرُونَ ﴿١٢٥﴾ ﴾ [التوبة: ١٢٥].

وهذا أردأ من مرض الشهوة، والنفي والتشبيه من شبه الصفات، وشبه النفي أردأ من شبه التشبيه، لأن النفي رد وتكذيب لما جاء به الرسول ﷺ، بينما التشبيه غلو ومجاوزة للحد فيما جاء به الرسول ﷺ، وكلاهما كفر بالله تعالى[2].

وأهل السنة متفقون على إثبات صفات الله من غير تشبيه أو تمثيل لها بصفات خلقه، كما أنهم متفقون على تنزيه الله عن صفات النقص من غير تعطيل، لأن دين الإسلام وسط بين التشبيه والتعطيل، وذلك لقوله تعالى:

---

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ٢١٧.

(٢) انظر المرجع السابق ص ٢١٦ ــ ٢١٧.

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ رداً على من مثل. ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ رداً على من عطل[1].

وقد قال الإمام الطحاوي رحمه الله:

«ومن لم يتوق النفي والتشبيه، زل ولم يصب التنزيه»[2].

وقال ابن أبي العز رحمه الله:

«وما أحسن المثل المضروب للمثبت للصفات من غير تشبيه ولا تعطيل باللبن الخالص السائغ للشاربين، يخرج من بين فرث التعطيل ودم التشبيه. والمعطل يعبد عدماً والمشبه يعبد صنماً.. وليس ما وصف الله به نفسه ولا ما وصفه به رسوله تشبيهاً، بل صفات الخالق كما يليق به، وصفات المخلوق كما يليق به»[3].

فالله منزه عن مشاركة العبد في خصائصه، وإذا اشتركا في الأسماء والصفات فهذا المشترك مطلق كلي في الذهن لا وجود له في الخارج، والموجود في الأعيان مختص لا اشتراك فيه، فإذا سمى الله بهذه الأسماء كان مسماها معيناً مختصاً به، وإذا سمى العبد بها كان مسماها مختصاً به[4].

---

(١) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال ص ١٠٨ ـ ١٠٩، شرح العقيدة الطحاوية ص ٥٢٠.

(٢) متن العقيدة الطحاوية ص ١٠.

(٣) شرح الطحاوية ص ١٨٨.

(٤) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٨٤، شرح العقيدة الطحاوية ص ١٠٢، ١٠٣.

فالاتفاق في الأسماء لا يقتضي التساوي في المسميات كما سبق ذكره في قواعد السلف[1].

ومن هنا يتبين لك ضلال كل من المشبهة والمعطلة، فإن المشبهة أحسنوا في إثبات صفات الله ولكنهم أساؤوا بزيادة التشبيه، فضلوا، وإن المعطلة أحسنوا في تنزيه الله عن التشبيه بخلقه، ولكن أساؤوا في نفي المعاني الثابتة لله فضلوا. والحق ما دل عليه كتاب الله الذي تعقله العقول السليمة الصحيحة، وهو الحق المعتدل الذي لا انحراف ولا اعوجاج فيه[2].

وقد وقع المعتزلة في أربعة أنواع من المحاذير:

١ ــ كونهم مثلوا ما فهموه من النصوص بصفات المخلوقين، وظنوا أن مدلول النصوص هو التمثيل.

٢ ــ جنوا على النصوص بتعطيل معانيها الإلهية اللائقة بالله، وظنوا ظناً سيئاً بالله ورسوله حيث اعتقدوا أن الذي يفهم من كلامهما هو التمثيل الباطل.

٣ ــ أنهم نفوا تلك الصفات عن الله عز وجل بغير علم، فكانوا بذلك معطلين لما يستحقه الرب من صفات.

٤ ــ وصفوا الرب سبحانه بنقيض تلك الصفات، من صفات الأموات والجمادات والمعدومات، فعطلوا بذلك صفات كماله، وجمعوا بين التمثيل والتعطيل، فأصبحوا ملحدين في أسمائه وآياته[3].

---

(١) انظر: ص ١٨٠.

(٢) انظر المرجع السابق ص ١٠٣.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى ٣/٤٨ ــ ٤٩.

وأما زعمهم بأن إثبات الصفات تشبيه وذلك مناف للتوحيد، لأن تمام التوحيد يكون بنفي مشابهة الله للخلق.

وهذا من تسمية الأمور بغير مسمياتها، ومن تلبيس الباطل بالحق. فإنهم فسروا التوحيد تفسيراً لم يدل عليه كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ ولا قاله أحد من سلف الأمة وأئمتها[1]. بل هو أمر مبتدع باطل في الشرع والعقل واللغة[2].

فإن التوحيد الذي جاءت به الرسل وأنزلت به الكتب يتناول التوحيد في العلم والقول وهو وصف الله ما يستحق من صفات الكمال ونعوت الجلال، ونفي النقص عنه، والتوحيد في الإرادة والعمل، وهو أن يعبد وحده ولا يشرك به شيئاً في عبادته، كما دل على ذلك سورتا الإخلاص والكافرون، فالأولى في التوحيد العلمي، والثانية في التوحيد العملي[3].

يقول شيخ الإسلام رحمه الله:

«وأما تفسير التوحيد بما يستلزم نفي الصفات أو نفي علوه على العرش، بل يستلزم نفي ما هو أعم من ذلك فهو شيء ابتدعته الجهمية لم ينطق به كتاب ولا سنة ولا إمام، وكذلك جعل التشبيه ضد التوحيد، وتفسير التشبيه بمافيه إثبات الصفات، هو أيضاً باطل، فإن التوحيد نقيضه الإشراك بالله تعالى، والتمثيل له بخلقه وإن كان ينافي التوحيد فليس المراد بذلك ما يسمونه هم تشبيهاً»[4].

---

(١) انظر: بيان تلبيس الجهمية ١/ ١٣٢.

(٢) انظر: المرجع السابق ١/ ٤٧٨.

(٣) انظر: موافقة صحيح المنقول ١/ ٢١١، بيان تلبيس الجهمية ١/ ٤٧٩.

(٤) بيان تلبيس الجهمية ١/ ١٣٣.

ومن هنا يتبين أن قولهم «إن تمام التوحيد يكون بنفي مشابهة الله للخلق» الذي يقصدون به نفي الصفات وتعطيلها، إنما هو نقض للتوحيد، ونفي له. بل من تمام التوحيد أن يوصف الله بما وصف به نفسه من صفات الكمال وبما وصفه به رسوله ﷺ دون تحريف أو تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل[1].

وأما زعمهم أن أهل السنة مشبهة لإثباتهم الصفات وأنهم لا يعرفون التوحيد ولا يعرفون ربهم.

يجاب على ذلك بأن المعتزلة إنما أطلقوا ذلك على أهل السنة نسبة لاعتقادهم الفاسد في ربهم سبحانه الذي جردوه من صفاته وعطلوه منها[2]. وذلك لضلال عقولهم التي حجبها الباطل عن رؤية الحق، فاختلت عندها الموازين، وغشيها ظلام دامس، فرأت الحق باطلاً والباطل حقاً.

ورميهم أهل السنة بأنهم مشبهة، من أبرز الأدلة وأقوى الحجج على نفيهم لصفات الله تعالى، لأنه ما من أحد ينفي شيئاً من صفات الله إلاّ ويسمي المثبت لها مشبهاً[3].

قال أبو زرعة الرازي[4] رحمه الله:

---

(١) انظر: موافقة صحيح المنقول ١/٢١١.

(٢) انظر: لوامع الأنوار ١/٢١٦.

(٣) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال ص ١٠٩، شرح العقيدة الطحاوية ص ١١٨.

(٤) أبو زرعة الرازي: هو عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ، أبو زرعة الرازي، أحد الأعلام. إمام حافظ ثقة مشهور. قال ابن راهويه: «كل حديث لا يعرفه أبو زرعة فليس له أصل». مات سنة ٢٦٤هـ.

انظر: الجرح والتعديل ٥/ ٣٢٤ ـ ٣٢٦، تاريخ بغداد ١٠/ ٣٢٦ ـ ٣٣٧، الكاشف ٢/ ٢٣٠، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٥٧ ـ ٥٥٩، تقريب التهذيب ١/ ٥٣٦.

«المعطلة النافية الذين ينكرون صفات الله عز وجل التي وصف بها نفسه في كتابه وعلى لسان نبيه ﷺ، ويكذبون بالأخبار الصحاح التي جاءت عن رسول الله ﷺ في الصفات ويتأولونها بآرائهم المنكوسة على موافقة ما اعتقدوا من الضلالة وينسبون رواتها إلى التشبيه، فمن نسب الواصفين ربهم تبارك وتعالى بما وصف به نفسه في كتابه وعلى لسان نبيه ﷺ من غير تمثيل ولا تشبيه إلى التشبيه فهو معطل ناف ويستدل عليهم بنسبتهم إياهم إلى التشبيه أنهم معطلة نافية، كذلك كان أهل العلم يقولون، منهم: عبد الله بن المبارك، ووكيع بن الجراح»[1] [2].

وقد نقل الإمام اللالكائي رحمه الله عن إسحاق بن راهويه وأبي حاتم[3] نحو كلام أبي زرعة[4].

(١) وكيع بن الجراح: هو وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي، أبو سفيان الكوفي، ثقة حافظ عابد. قال عنه الذهبي: وكان من بحور العلم وأئمة الحفظ. مات سنة١٩٧هـ.
انظر: الجرح والتعديل ٩/٣٧، تاريخ بغداد ١٣/٤٦٦ ـ ٤٨١، تذكرة الحفاظ ١/٣٠٦، الكاشف ٣/٢٣٧، سير أعلام النبلاء ٩/١٤٠ ـ ١٦٨، تهذيب التهذيب ١١/١٢٣، تقريب التهذيب ٢/٣٣١.

(٢) الحجة في بيان المحجة ١/١٨٧، بيان تلبيس الجهمية ١/١٠٥ ـ ١٠٦.

(٣) أبو حاتم: هو محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي، أبو حاتم الرازي، أحد الحفاظ، قال موسى بن إسحاق الأنصاري: ما رأيت أحفظ منه. مات سنة ٢٧٧هـ.
انظر: الجرح والتعديل ٧/٢٠٤، تاريخ بغداد ٢/٧٣ ـ ٧٧، تذكرة الحفاظ ٢/٥٦٧ ـ ٥٦٩، الكاشف ٣/١٨و تهذيب التهذيب ٩/٣١ ـ ٣٤، تقريب التهذيب ٢/١٤٣.

(٤) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٢/٥٣٢ ـ ٥٣٣.

وقال شيخ الإسلام أبو عثمان الصابوني رحمه الله:

«وعلامة أهل البدع شدة معاداتهم لحملة أخبار النبي ﷺ، واحتقارهم لهم، وتسميتهم إياهم حشوية[1]، و «جهلة» و «ظاهرية» ومشبهة اعتقاداً منهم في أخبار رسول الله ﷺ أنها بمعزل عن العلم، وأن العلم ما يلقيه الشيطان إليهم من نتائج عقولهم الفاسدة، ووساوس صدورهم المظلمة، وهواجس قلوبهم الخالية عن الخير العاطلة، وحججهم بل شبههم الداحضة الباطلة، بل ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰٓ أَبْصَٰرَهُمْ ﴿٢٣﴾ ﴾ [محمد: ٢٣].

﴿ وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ ۩ ﴿١٨﴾ ﴾[2] [الحج: ١٨].

وأهل السنة متفقون جميعاً على تنزيه الله عن مماثلة الخلق ومشابهتهم، وأما المشبهة فهم الذين يمثلون صفات الله بصفات خلقه[3].

وأما قولهم بأن التشبيه وقع في الأمة نتيجة للتعلق بالآيات المتشابهة التي توهم التشبيه ـ يعنون بذلك آيات الصفات ـ والتي يجب أن تأول لتوافق دليل العقل والآيات المحكمة.

فهو قول نتج عن قصور فهم المعتزلة للآيات المتشابهة في كتاب الله،

---

(١) الحشوية: هو لفظ لا يدل على شخص معين ولا على مقالة معينة، ولذا أطلق عدة إطلاقات من ذلك: إطلاقه على العامة الذين هم حشو الناس. وعلى المجسمة الذين يصفون الله بالجسمية، وعلى الذين لا يرون البحث في آيات الصفات. وفرق المبتدعة تطلقه على أهل السنة الذين يثبتون صفات الله تعالى.
انظر: منهاج السنة ٢/ ٥٢٠، ٥٢١ مع الهامش.

(٢) عقيدة السلف أصحاب الحديث ضمن الرسائل المنيرية ١/ ١٣١ ـ ١٣٢.

(٣) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال ص ١٠٨.

والآيات المحكمة. أضف إلى ذلك تحريفهم النصوص وتعطيلهم لها بحجة أن ذلك تأويل سائغ.

ولكي ينكشف هذا الزعم ويزول ما به من لبس لا بد من بيان المحكم والمتشابه في كتاب الله تعالى. وهل آيات الصفات تعد من المتشابه؟ ثم نعرج بعد ذلك إلى بيان التأويل وما يجوز منه وما لا يجوز وهل نصوص الصفات تخضع للتأويل كما يزعم أهل الاعتزال؟

أما المحكم والمتشابه في كتاب الله فعلى نوعين:

النوع الأول: هو الإحكام العام والتشابه العام:

فقد وصف الله القرآن كله بأنه محكم، كما وصفه بأنه متشابه. وذلك في قوله: ﴿الٓر كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴿١﴾﴾ [هود: ١].

وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ﴾ [الزمر: ٢٣].

فإحكامه هنا: إتقانه بتمييز الصدق من الكذب في أخباره، والرشد من الغي في أوامره.

والمراد بالتشابه هنا: تماثل الكلام وتناسبه، وهو ضد الاختلاف المذكور في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء: ٨٢].

فلا تجد فيه أمراً ونقيضه، ولا نهياً ونقيضه، وإنما يشبه بعضه بعضاً ويصدق بعضه بعضاً.

وهذا التشابه العام لا ينافي الإحكام العام، بل هو مصدق له[1].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ٥٩ ـ ٦١، الجامع لأحكام القرآن ٤/ ١٠.

النوع الثاني: الإحكام الخاص والتشابه الخاص.

فإن الله وصف بعض القرآن بأنه محكم، كما وصف بعضه بأنه متشابه فقال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُولُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝٧﴾ [آل عمران: ٧].

فالمحكم هنا بخلاف المتشابه، وهو الذي لا التباس فيه ولا احتمال لوضوحه، وأما المتشابه فهو المشتبه بغيره المحتمل الملتبس.

ويتعين معنى المتشابه هنا على موضع الاختلاف في الوقوف على الآية. فجمهور سلف الأمة وخلفها على أن الوقف على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧].

فعلى هذا فإن الله قد استأثر بعلم المتشابه ولا يعلمه أحد سواه.

وجاء عن ابن عباس ومجاهد أن الراسخين في العلم معطوف على اسم الله وأنهم داخلون في علم المتشابه.

وعند التحقيق نجد أنه لا منافاة بين القولين.

فمراد الجمهور بالمتشابه الذي لا يعلمه إلاَّ الله، هو الذي طوى الله غيبه عن جميع الخلق مثل وقت قيام الساعة، وخروج يأجوج ومأجوج، والدجال وعيسى، ونحو الحروف المقطعة في أوائل السور. فهذا لا يعلمه أحد من الخلق.

ومراد ابن عباس ومجاهد بالمتشابه المتشابه النسبي الإضافي الذي

يشتبه على بعض الناس دون بعض، ومثل هذا يعرف منه أهل العلم ما يزيل عنهم هذا الاشتباه[1].

وعلى هذا فمن أطلق على آيات الصفات وأحاديثها بأنها من المتشابه الذي لا يعلمه إلاَّ الله، يستفصل في مراده. فإن أراد حقائقها وكيفياتها فذلك قول صحيح لأنه لا أحد يعلم كنه صفات الله وكيفياتها إلاَّ هو.

وإن أراد بذلك معانيها فإن الراسخين في العلم يعرفون معانيها ويفرقون بين صفة وأخرى، فالسمع ليس هو البصر، والعلم ليس هو القدرة، فإن السلف لا يفوضون معاني صفات الله، وإنما يفوضون كيفياتها.

وهكذا قال مالك رحمه الله لما سئل عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥].

قال: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة».

فبين أن الاستواء معلوم، أي معناه في اللغة، وكيفية ذلك مجهولة فلا يعلمها إلاَّ الله سبحانه[2].

وأما التأويل فقد صار بتعدد الاصطلاحات يستعمل في ثلاثة معان:

أحدها: هو اصطلاح كثير من المتأخرين من المتكلمين في الفقه وأصوله. وهو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به، وهذا الذي عناه من تكلم في تأويل نصوص الصفات.

---

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٤/ ٩ ـ ١٨، مجموع الفتاوى ٣/ ٥٤، ٥٥، ٦٢، شرح العقيدة الطحاوية ص ٢١٣ ـ ٢١٤.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ٥٨ ـ ٥٩، ٦٥ ـ ٦٦، وانظر: ٢/ ١٨١ الهامش.

الثاني: التأويل بمعنى التفسير وهو الغالب على اصطلاح المفسرين للقرآن كابن جرير ونحوه، ومرادهم بذلك بيان الكلام، سواء وافق ظاهره أو خالفه، ويحمد منه ما كان حقاً ويرد ما كان باطلاً.

الثالث: التأويل في كتاب الله وسنة رسوله وهو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام. فتأويل الخبر هو عين المخبر به. وتأويل الأمر هو عين المأمور به. قال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣].

وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰيَ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ١٠٠] إلى غير ذلك من الآيات.

وفي السنة ما جاء عن عائشة رضي الله عنها: «كان النبي ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبحمدك. اللهم اغفر لي» يتأول القرآن[1].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بعد ذكره لأنواع التأويل السابقة:

«وأما التأويل المذموم والباطل، فهو تأويل أهل التحريف والبدع الذين

---

(١) انظر: المرجع السابق ٣/ ٥٥ ـ ٥٦، شرح العقيدة الطحاوية ص ١٣. والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان (١٠)، باب التسبيح والدعاء في السجود (١٣٩)، ١/ ١٩٩، وفي كتاب التفسير (٦٥)، تفسير سورة النصر (١١٠)، باب (٢)، ٦/ ٩٣.
وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة (٤)، باب ما يقال في الركوع والسجود (٤٢) برقم ٤٨٤، ١/ ٥٠.

يتأولونه على غير تأويله، ويدعون صرف اللفظ عن مدلوله إلى غير مدلوله بغير دليل يوجب ذلك، ويدعون أن في ظاهره من المحذور ما هو نظير المحذور اللازم فيما أثبتوه بالعقل، ويصرفونه إلى معاني هي نظير المعاني التي نفوها عنه، فيكون ما نفوه من جنس ما أثبتوه، فإن كان الثابت حقاً ممكناً كان المنفي مثله، وإن كان المنفي باطلاً ممتنعاً كان الثابت مثله»[1].

فهذا في الحقيقة ليس تأويلاً وإنما هو تحريف للنصوص عن معانيها، وصرفها عن مدلولاتها، وإن سموا ذلك تأويلاً تزييناً للباطل وزخرفة له، وقد ذم الله المزخرفين للباطل في قوله: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ﴾ [الأنعام: ١١٢].

وقد صيروا لفظ التأويل مستعملاً في غير معناه الأصلي[2].

والذي دفعهم إلى ذلك ظنهم الفاسد أن ظاهر نصوص الصفات يفيد التشبيه، وهو كفر وضلال، فيجب صرفها عن هذا الظاهر.

وهذا نتج لقصور فهمهم وقلة علمهم كما قيل:

وكم من عائب قولاً صحيحاً ... وآفته من الفهم السقيم

فمعاذ الله أن يكون ظاهر كلام الله ورسوله ﷺ يفيد الضلال والكفر، بل كلام الله ورسوله ﷺ هو الحق ولا يدل إلاَّ على الحق، ومحال أن يدل على باطل أو ضلال، وليس المعاني الفاسدة ظاهره ولا مقتضاه[3].

---

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ٦٧.

(٢) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ٢١٣.

(٣) انظر: المرجع السابق ص ٢١٥.

فالرسول ﷺ مع كمال بيانه وفصاحة لسانه وحسن تعبيره عن المعاني، وكمال معرفته وعلمه، وكمال نصحه وإرادته لهداية الخلق، يستحيل عليه أن يخاطبهم بشيء وهو لا يريد منهم ما يدل عليه خطابه، بل يريد منهم أمراً بعيداً يدل عليه كدلالة الألغاز والأحاجي، ويوقع الأمة بذلك في أودية التأويلات وشعاب الاحتمالات. سبحانك هذا بهتان عظيم.

فيستحيل عليه ﷺ أن يريد من كلامه ما يحمله عليه المحرفون للكلم عن مواضعه، المتأولون له تأويلاً باطلاً. وأن يكون كلامه من جنس الألغاز والأحاجي[1].

وقد فتحوا بذلك باب شر عظيم على أمة الإسلام، دخلت من خلاله أنواع من الضلالات والبدع، وذلك لما سوغوا صرف القرآن عن دلالته المفهومة بغير دليل شرعي. ولم يحددوا الضابط فيما يجوز تأويله مما لا يجوز؟

فإن زعموا أن الضابط العقل، وما دل على استحالته أولناه. ولكن ما هو العقل الذي يرجع إليه عند تأويل النصوص عن ظواهرها؟ هل هو عقل القرمطي[2] الباطني الذي يزعم به بطلان ظواهر الشرع، أم هو عقل

---

(١) انظر: طريق الهجرتين ص ٢٣٥.

(٢) القرمطي: نسبة إلى القرامطة. وهي حركة باطنية هدامة، اعتمدت التنظيم السري العسكري، ظاهرها التشيع لآل البيت والانتساب إلى محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق، وحقيقتها الإلحاد والشيوعية والإباحية وهدم الأخلاق والقضاء على الدولة الإسلامية. سميت بهذا الاسم نسبة إلى حمدان قرمط بن الأشعث الذي نشرها في سواد الكوفة سنة ٢٧٨هـ.
الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة ص ٣٩٥.

الفيلسوف الذي يزعم به بطلان حشر الأجساد، أم هي عقولكم يا أهل الاعتزال التي تزعمون بها نفي صفات الله ورؤيته؟

فتسليط العقول على نصوص الوحي بالتأويلات التي لا ضابط لها، ولا دليل عليها يلزم منه محذوران عظيمان:

الأول: عدم الإقرار بشيء من معاني الكتاب والسنة واستنفاذ الجهد في بحوث طويلة يقررها العقل، والعقول مختلفة متباينة، وكل يدعي أن الحق ما ذهب إليه عقله، فيؤول الأمر إلى الحيرة.

الثاني: يستحيل على القلوب أن تجزم بشيء تعتقده مما جاء به الرسول ﷺ، لأن ظاهر ذلك غير مراد. فتعزل نصوص الوحي عن الدلالة والإرشاد، وتصبح تابعة بعد أن كانت متبوعة وتهوى من مقام الاعتماد لتكون في موضع الاعتقاد كما يفعل بها أهل التأويل الذين قدموا العقل على التنزيل، وهل ذلك إلَّا فتح لباب الزندقة[(١)] [(٢)].

أما زعمهم بأن المراد بالآيات التي ذكرت فيها الصفات، ذات الله تعالى. يلزمهم من هذا الزعم أمران:

---

(١) الزندقة: الزندقة تطلق ويراد بها عدة معان، فقد كانت تطلق على أتباع «ماني» ثم أطلقت على الملاحدة الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا النبوات، ثم على من أسر الكفر وأظهر الإسلام، فتكون مرادفة للنفاق، ثم اتسع هذا اللفظ فشمل أهل المجون والخلاعة وكل ما كان فيه خروج عن الدين بالقول والعمل. وكل اتجاهات الزنادقة تلتقي في هدف واحد وهو الوقوف في وجه الإسلام.
النفاق والزندقة وأثرهما في مواجهة الدعوة الإسلامية ص ٣٥.
وانظر: لسان العرب ١/١٤٧، مجموع الفتاوى ٥/٦٣، فتح الباري ١٢/ ٢٧٠ ـ ٢٧١.

(٢) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ٢١٥ ـ ٢١٦.

الأول: وجود ذات بغير صفات.

وهذا أمر يستنكره كل عاقل، لأنه لا توجد ذات مجردة عن الصفات، إلاَّ وجوداً ذهنياً لا حقيقة له في الخارج، فالذات المستلزمة للصفة لا توجد إلاَّ وهي متصفة بالصفة[1].

الثاني: إن الله هو الذات المجردة عن الصفات.

وهذا قول باطل، والحق خلافه، لأن الله تعالى ذِكْرُه هو الذات الموصوفة بالصفات اللازمة، ولا يتناول اسم الله ذاتاً مجردة عن الصفات أصلاً، لأنه لا يمكن وجود ذلك أبداً، ولذا قال الإمام أحمد رحمه الله في مناظرته للجهمية:

«لا نقول: الله وعلمه، والله وقدرته، والله ونوره، ولكن نقول: الله بعلمه وقدرته ونوره: هو إله واحد»[2].

وعند التحقيق تجد أن هؤلاء مضطرين لإثبات صفات لله تعالى، لأنهم أثبتوا كونه حياً، وكونه عالماً، وكونه قادراً، ولا يجعلون هذا هو هذا، ولا هذا هو هذا، ولا هذه الأمور هي الذات، فأثبتوا بذلك معاني زائدة على الذات المجردة[3].

• • •

(١) انظر: بيان تلبيس الجهمية ص ١/ ٥٠٩، المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٩٨.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم بتصرف ٢/ ٧٩١ ــ ٧٩٢، وانظر: المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٩٩.

وقول الإمام أحمد في كتابه: الرد على الجهمية والزنادقة ص ١٣٣ ــ ١٣٤.

(٣) منهاج الاعتدال بتصرف ص ٩٧.

(٢)

رؤية الله تعالى

لقد أجمعت المعتزلة على القول بنفي رؤية الله تعالى بالأبصار يوم القيامة، وقد نص المعتزلة أنفسهم على هذا الإجماع، كما أشارت كثير من كتب الفرق إليه[1].

وزعموا أن القول بإثباتها قول حادث ومبتدع بعد الرسول ﷺ وصحابته[2].

ولقد خيم طاغوت التجسيم على أذهان المعتزلة فرأوا في إثبات الرؤية حصوله فنفوها كما نفوا إثبات الصفات بمثل ذلك.

يقول عبد الجبار:

«لا أحد يدعي أنه يرى الله سبحانه إلاَّ من اعتقده جسماً مصوراً بصورة مخصوصة، أو يعتقد فيه أنه يحل في الأجسام»[3].

---

(١) انظر: المغني ٤/١٣٩، باب ذكر المعتزلة ص ٦، مقالات الإسلاميين ١/٢٣٨، الفرق بين الفرق ص ١١٤ ــ ١١٥، الملل والنحل ١/٤٥.

(٢) انظر: فضل الاعتزال ص ١٥٨.

(٣) المغني ٤/٩٩.

فكل ما يقع عليه البصر إنما هو محدود ضعيف، محوى، محاط به، له كل وبعض، وفوق وتحت، ويمين وشمال، وأمام وخلف، ولا يمكن أن يوصف الله بذلك لأن ذلك من صفات الأجسام، والله ليس بجسم[1].

فمن أثبتها فقد انغمس في وحل التشبيه وتغطى بدثاره[2] وبالتالي يتبع إثباتها لوازم باطلة ــ على رأيهم ــ .

يقول القاضي عبد الجبار:

«إن إثبات الرؤية يؤدي إلى حدوثه، وإلى حدوث معنى فيه، وإلى تشبيهه بخلقه، وإلى تجويره في حكمه، وإلى تكذيبه في خبره، لأن الشيء إنما يرى إذا كان مقابلاً، أو حالاً في المقابل، وهذه من صفات الأجسام، فيجب أن يكون القديم تعالى جسماً، وإذا كان جسماً يجب أن يكون محدثاً لأن الأجسام لا تخلو من المعاني المحدثة فيؤدي إلى حدوثه، وكذلك إذا كان جسماً تجوز عليه الحاجة، وتجوز عليه الزيادة والنقصان، وإذا جازت عليه الحاجة جاز أن يجور في حكمه، ويكذب في خبره، تعالى عن ذلك، فإذا كان إثبات الرؤية لله تعالى يؤدي إلى كل هذه الحالات، فيجب أن ينفى عنه على ما نقوله»[3].

وتطاول بعضهم فكفر من قال برؤية الله، لأنه مشبه لله بخلقه والمشبه كافر[4].

---

(١) انظر: رسائل العدل والتوحيد ص ٧٠، قصيدة الصاحب ص ٥٦.

(٢) انظر: المحيط بالتكليف ص ٢٠٨، فضل الاعتزال ص ١٩٦ ــ ١٩٧.

(٣) شرح الأصول ص ٢٧٦.

(٤) انظر: الانتصار ص ٥٥.

وليس هذا منتهى قولهم في نفي الرؤية، بل زعموا أنه يستحيل أن يرى نفسه، لأنه يستحيل في ذاته أن يرى، فذاته لا ترى[1]. وهل يرى غيره؟ فهذا موضع اختلاف بينهم، أجازه قوم ومنعه آخرون[2].

كما اختلفوا في رؤيته بالقلوب، فقال أبو الهذيل وأكثر المعتزلة: نرى الله بقلوبنا بمعنى أنا نعلمه بقلوبنا، وأنكر بعضهم ذلك[3].

وقد صرحوا بأن إثبات الرؤية لا يمكن الاستدلال عليه بالسمع، أي بالقرآن والسنة، لأن الاستدلال بذلك ينبني على أنه تعالى عدل حكيم لا يظهر المعجز على الكذابين، ومن لا يقول بذلك فلا يمكنه الاستدلال بالسمع على شيء أصلاً[4]. بل «لا سمع ورد مصرحاً بأنه سبحانه يرى بالأبصار»[5]، «ولا في كتاب الله جل وعز ذكر الرؤية فكيف يصح أن يدعى أنه تعالى سمى نفسه بأنه يرى، أو ورد السمع به»[6].

ولذا كان عمدة أدلتهم في نفي الرؤية العقل، وإن كانوا قد اتبعوا ذلك بأدلة نقلية.

ولهم طريقان عقليان في ذلك. بينهما القاضي عبد الجبار فقال:

«أحدهما دليل المقابلة، والثاني دليل الموانع.

---

(١) انظر: المغني ٤/ ٩٤ ـ ٩٥، قصيدة الصاحب ص ٥٦.

(٢) انظر: الفرق بين الفرق ص ١١٤ ـ ١١٥.

(٣) انظر: مقالات الإسلاميين ١/ ٢٣٨.

(٤) انظر: شرح الأصول ص ٢٦٢.

(٥) المغني ٤/ ١٣٧.

(٦) المرجع السابق ٤/ ١٣٨.

١ ــ **فتحرير الأول**: «إن من شأن أحدنا أن لا يرى إلاَّ إذا كانت له حاسة صحيحة، ولا يكفي ذلك دون أن يكون المرئي مقابلاً لحاسته، إن كان إنما يراه بلا واسطة، أو يقابل ما قابل حاسته إن كان يرى بواسطة هي المرآة، وكانت هذه القضية لازمة وواجبة في الرائي بحاسة، لأنه مهما حصل الشرطان صح كونه رائياً، ومهما فقدا أو فقد أحدهما امتنعت الرؤية.

ومعلوم أن القديم يرى الجوهر ولا يقابله، فإذا ثبتت هذه الجملة، وكان من حق الرائي هنا أن لا يرى إلاَّ ما هو مقابل لنا، وكانت هذه القضية فيه تعالى ممتنعة، فيجب أن تمتنع الرؤية»[١].

٢ ــ **وتحرير الثاني**: «إن المنع من الرؤية إنما يصح على من يجوز أن يكون رائياً، بأن يكون حياً لا آفة به، وحاسته صحيحة، والمرئي موجود، فحينئذ يرد عليه من رؤية هذا المرئي منع، والموانع أجمع راجعة إلى ما هو من تمام الحاسة، وهو الشعاع الذي لا بد من حصوله مع المرئي على وجه مخصوص، ولا يحدث ذلك إلاَّ مع الأجسام، والله تعالى ليس بجسم فامتنعت رؤيته لذلك أيضاً»[٢].

وخلاصة ما ذكر إن الشيء إنما يرى إذا كان مقابلاً، أو حالاً في المقابل، أو في حكم المقابل وهذه من صفات الأجسام[٣].

أو يوجد رائي ومرئي ولا مانع من حدوث الرؤية، والموانع ترجع إلى الشعاع الذي هو من صفات الأجسام، والله ليس بجسم، فتمتنع الرؤية.

---

(١) المحيط بالتكليف ص ٢٠٩ ــ ٢١٠.

(٢) انظر: المرجع السابق ص ٢١٠ ــ ٢١١.

(٣) انظر: شرح الأصول ص ٢٧٦.

فهذا عن طرقهم العقلية وأما النقلية فقد استدلوا بأدلة لتأييد ما سبق، من ذلك:

١ ــ قوله تعالى:

﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾ ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

والدلالة من الآية على وجهين:

الأول: إن الإدراك إذا قرن بالبصر لا يحتمل إلاَّ الرؤية، فلا حال يعقل للإنسان إذا أدرك الشيء ورآه إلاَّ حالة واحدة، وهو كونه رائياً له. ولا يجوز في اللغة أن يراد بالإدراك إلاَّ الرؤية بالبصر، ولذلك يجريان في النفي والإثبات على حد واحد، وقد نفى عن نفسه إدراك الأبصار وذلك نفي لرؤيتها. والنفي ههنا عام من غير توقيت، فيجب أن يقطع على أن المراد بذلك في كل حال لا فرق بين الدنيا والآخرة.

الثاني: أنه سبحانه مدح نفسه بنفي الإدراك عنها، مدحاً يرجع إلى ذاته، فإثبات الإدراك له لا يكون إلاَّ نقصاً وذماً لأنه نفي ما تمدح الله به، وصفة النقص لا تجوز في حقه سبحانه وتعالى في الدنيا ولا في الآخرة. فلهذا يجب أن لا يرى في الدنيا ولا في الآخرة[١].

وقد عد المعتزلة هذه الآية من الآيات المحكمة التي يجب أن تحمل بقية الآيات التي زعموا أنها متشابهة عليها[٢].

---

(١) انظر: المغني ١٤٦/٤، ١٥٠، شرح الأصول ص ٢٣٣، المحيط ص ٢١٢، متشابه القرآن ص ٢٥٥، شرح قصيدة الصاحب ص ٥٤.

(٢) انظر: رسائل العدل والتوحيد ص ١٠٧.

وخلاصة وجهي الاستدلال بالآية:

الأول: إن الإدراك المقرون بالبصر لا يحتمل إلاَّ الرؤية وقد نفي، والنفي عام في جميع الأوقات والأزمان.

الثاني: إن الله تمدح بكونه لا يرى ــ على فهمهم ــ وما كان عدمه مدحاً كان وجوده نقصاً يجب تنزيه الله عنه[1].

٢ ــ قوله تعالى:

﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِى وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى ۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا ۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبْحَٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٤٣﴾ ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

ولهم عدة أوجه في الاستدلال بالآية:

الأول: قوله تعالى: ﴿ لَن تَرَىٰنِى ﴾.

إن الله أنكر على موسى طلبه فغيره أولى بالإنكار، لأن الرؤية تضمن المقابلة التي هي محض التشبيه والتجسيم.

فإن قيل: كيف طلب موسى عليه السلام رؤية الله وهو من أعلم الناس بالله وصفاته ومايجوز عليه وما لا يجوز. ومن ذلك تعاليه عن الرؤية؟

الجواب: بأنه ما طلب ذلك إلاَّ ليبكت الذين طلبوا رؤية الله عندما قالوا: ﴿ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً ﴾ فأنكر عليهم ذلك، وبين لهم أنه خطأ، ولكنهم تمادوا في لجاجهم وأصروا على طلب الرؤية فأراد موسى أن يسمعوا النص من عند الله باستحالة ذلك فقال له ﴿ لَن تَرَىٰنِى ﴾.

---

(١) رؤية الله تعالى ص ٣٥.

فإذا سمعوه تيقنوا وانزاح عنهم ما دخلهم من شبه، فطلبُ موسى عبارة عن ترجمة عن مقترحهم وحكاية عن قولهم[(١)].

وقال عبد الجبار:

«إنه التمس من الله تعالى أن يعرفه نفسه ضرورة بقوله ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ لأن الرؤية قد تنطلق على المعرفة، فكأنه قال: عرفني نفسك باضطرار لأكون من الشبه أبعد، وإلى السكون والطمأنينة أقرب، وأراد أن يظهر تعالى من الآيات العظيمة ما عنده تحصل هذه المعرفة، فذكر نفسه في قوله: ﴿أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾.

وإنما أراد الآيات التي يحدثها، فقال تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ مبيناً له أن مع التكليف لا يجوز أن يعرفه باضطرار»[(٢)].

الثاني: إن ﴿لن﴾ تفيد تأكيد النفي الذي تعطيه (لا)، لأن (لا) تنفي المستقبل. وذلك كقوله: ﴿لَن يَخۡلُقُواْ ذُبَابٗا وَلَوِ ٱجۡتَمَعُواْ لَهُۥۖ﴾ [الحج: ٧٣].

فقوله: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ نفي للرؤية فيما يستقبل، وقوله: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ تأكيد وبيان لأن المنفي مناف لصفاته[(٣)].

وقد طرح الزمخشري في هذا الموضع سؤالاً: «فإن قلت كيف اتصل الاستدراك في قوله: ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ﴾ بما قبله؟

---

(١) انظر: الكشاف ٢/ ٨٩ ـ ٩٠.

(٢) متشابه القرآن ص ٢٩٤.

(٣) انظر: الكشاف ٢/ ٨٩ ـ ٩٠.

أجاب قائلاً: «اتصل به على معنى أن النظر إليّ محال فلا تطلبه ولكن عليك بنظر آخر وهو أن تنظر إلى الجبل الذي يرجف بك وبمن طلبت الرؤية لأجلهم كيف أفعل به وكيف أجعله دكاً بسبب طلبك الرؤية لتستعظم ما أقدمت عليه بما أريك من عظم أثره، كأنه عز وعلا حقق عند طلب الرؤية ما مثله عند نسبة الولد إليه في قوله: ﴿وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ۝٩٠ أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ۝٩١﴾»[1] [مريم: ٩٠ ـ ٩١].

ويؤيد ما ذهب إليه الزمخشري في أن ﴿لن﴾ تفيد التأبيد القاضي عبد الجبار فيقول:

«يدل ظاهره ـ أي قوله ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ ـ على أنه لا يراه أبداً، لأن النفي على هذا الوجه يوجب ذلك في اللغة، كقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾ [البقرة: ٢٤] إلى ما شاكله»[2].

ويقول: «فأما شيوخنا رحمهم الله، فقد استدلوا بهذه الآية على أنه تعالى لا يرى، لأنه تعالى قال: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ وذلك يوجب نفي رؤيته تعالى في المستقبل أبداً، فإذا صح ذلك من موسى وجب مثله في الأنبياء والمؤمنين»[3].

الثالث: قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى ۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾.

---

(١) انظر المرجع السابق ٢/ ٨٩ ـ ٩٠.

(٢) المغني ٤/ ١٦٩ ـ ١٧٠.

(٣) متشابه القرآن ص ٢٩٦.

زعم الزمخشري أن ذلك تعليق لوجود الرؤية بوجود ما لا يكون من استقرار الجبل مكانه حين يدكه ويسويه بالأرض[1].

واستفاض عبد الجبار في بيان وجه الدلالة فذكر أن الله نفى أن يراه موسى عليه السلام وأكد ذلك بأن علقه باستقرار الجبل، وقد جعل الجبل دكاً منبهاً بذلك على أن رؤيته لا تقع لتعليقه إياها بأمر وجد ضده على طريق التبعيد المشهور عند العرب، فهم يؤكدون الشيء بما يعلم أنه لا يقع على جهة التبعيد كقول الشاعر:

إذا شاب الغراب أتيت أهلي ... وصار القار كاللبن الحليب

وكقوله تعالى: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠].

ثم جعل الله الجبل دكاً مبيناً به انتفاء استقراره، وفي ذلك دليل على أن الرؤية لا تقع[2].

وقد أورد عبد الجبار اعتراضاً حول معنى قول الله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُ لِلْجَبَلِ﴾، قال فيه:

«والمراد بقوله: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُ لِلْجَبَلِ﴾، فلما أظهر من آياته وقدرته ما أوجب أن يصير دكاً. وقد يقال تجلى بمعنى جلى، كما يقال: حدث وتحدث، ولذلك قال في الساعة: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧].

وظاهر جلى وتجلى: هو الإظهار، فيجب أن يحمل على إظهار

---

(١) انظر: الكشاف ٢/ ٩١.

(٢) انظر: المغني ٤/ ١٦١ ــ ١٦٢، متشابه القرآن ص ٢٩٦ ــ ٢٩٧.

القدرة، يبين ذلك أنه تعالى علق جعله الجبل دكاً بالتجلي، ولو أراد به تجلي ذاته لم يكن لذلك معنى، لأنه لو كان الجبل يجب أن يصير دكاً، أو أراد: تجلى بمعنى المقابلة لوجب أن لا يستقر له مكان، بل كان يجب في العرش أن يصير دكاً، وأن يكون بهذه الصفة أحق.

ولو كان في الحقيقة تجلى للجبل، بمعنى أنه أظهر وزال الحجب، لكان من على الجبل يراه أيضاً، فكان لا يصح مع ذلك قوله: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ وكان لا يصح أن يعلق نفي الرؤية بأن لا يستقر الجبل، والمعلوم أنه لا يستقر بأن ينكشف ويرى، لأن ذلك في حكم أن يجعل الشرط في أن لا يرى ما يوجب أن يرى، وذلك متناقض[١].

وقال: «فأما التجلي فإنما يصح أن يتعلق به من يزعم أنه تعالى جسم يجوز عليه الانتقال، فأما من لا يقول بذلك ويقول إنه لا كالأجسام، وأنه ليس بمؤلف فتعلقه بهذا الظاهر، وإن أطلق هذا القول فيه تعالى لا يصح»[٢].

الرابع: قوله تعالى: ﴿وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا﴾.

قال الزمخشري:

«﴿وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا﴾ من هول ما رأى.. ومعناه خر مغشياً عليه غشية كالموت، وروي أن الملائكة مرت عليه وهو مغشي عليه فجعلوا يلكزونه بأرجلهم ويقولون: يا ابن النساء الحيض أطمعت في رؤية رب العزة؟»[٣].

---

(١) متشابه القرآن ص ٢٩٨.

(٢) المرجع السابق ص ٢٩٧.

(٣) الكشاف ٢/ ٩١.

الخامس: قوله تعالى: ﴿قَالَ سُبْحَـٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٤٣﴾﴾.

قال الزمخشري: في قوله تعالى: ﴿قَالَ سُبْحَـٰنَكَ﴾ أي أنزهك مما لا يجوز عليك من الرؤية وغيرها. ﴿تُبْتُ إِلَيْكَ﴾: من طلب الرؤية. ﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٤٣﴾﴾ بأنك لست بمرئي ولا مدرك بشيء من الحواس.

ثم يورد سؤالاً فيقول: «فإن كان طلب الرؤية للغرض الذي ذكرته فمم تاب موسى؟.

قلت: من إجرائه تلك المقالة العظيمة وإن كان لغرض صحيح على لسانه من غير إذن فيه من الله تعالى. فانظر إلى إعظام الله تعالى أمر الرؤية في هذه الآية، وكيف أرجف الجبل بطالبيها وجعله دكاً وكيف أصعقهم، ولم يخل كليمه من نفيان ذلك مبالغة في إعظام الأمر، وكيف سبح ربه ملتجأ إليه وتاب من إجراء تلك الكلمة على لسانه وقال «أنا أول المؤمنين»، ثم تعجب من المتسمين بالإسلام المتسمين بأهل السنة والجماعة كيف اتخذوا هذه العظيمة مذهباً، ولا يغرنكم تسترهم بالبلكفة فإنه من منصوبات أشياخهم. والقول ما قال بعض العدلية فيهم:

لجماعة سموا هواهم سنة ... وجماعة حمر لعمري موكفة[1]

قد شبهوه بخلقه وتخوفوا ... شنع الورى فتستروا بالبلكفة[2]

ثم أورد المعتزلة أحاديث وآثاراً زعموا أنها تدل على نفي الرؤية منها:

---

(١) موكفة: من الوكف: محركة. وهو الميل والجور، والعيب والإثم.
القاموس المحيط ص ١١١٣.

(٢) الكشاف ٢/ ٩١ ــ ٩٢. ويعني بالبلكفة: قول أهل السنة: «بلا كيف».

١ ــ ما روي عن سمرة بن جندب أنه قال:

سألنا رسول الله ﷺ: هل نرى ربنا في الآخرة؟ قال: فانتفض فسقط ولصق بالأرض وقال: «**لا يراه أحد ولا ينبغي لأحد أن يراه**»[١].

٢ ــ ما نسب لعائشة:

إنها سمعت بأن القوم يقولون: بأن الله يرى، فقالت: «لقد قف شعري مما قلتموه، ودفعت ذلك بقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَـٰرَ﴾»[٢].

وأما موقفهم من أدلة الإثبات فأقتصر على ذكر مثالين أحدهما من القرآن والآخر من السنة.

المثال الأول:

قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢ ــ ٢٣].

ولهم أوجه في صرف دلالتها:

١ ــ إن ظاهرها يقتضي التشبيه فيجب تأويلها[٣].

---

(١) انظر: شرح قصيدة الصاحب ص ٥٤.
ولم أقف على هذا الحديث في شيء من كتب أهل العلم. وهو مناهض للآيات والأحاديث التي تثبت رؤية الله في الآخرة. ولا يبعد وضعه.

(٢) فضل الاعتزال ص ١٥٩. وسوف يأتي تخريج حديث عائشة والكلام عنه ص ٢٨٤.

(٣) انظر: المحيط بالتكليف ص ٢٠٨.

٢ ــ إنها من المتشابه الذي يجب أن يأول لكي يتفق مع الآيات المحكمة التي تنفي الرؤية كقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾[1].

ولهم أوجه في تأويلها:

قال عبد الجبار:

«وقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ (٢٣)﴾ لا يدل ظاهره على أنه تعالى يرى من وجوه:

أحدها: أنه تعالى ذكر أنها ناظرة إلى ربها، والنظر غير الرؤية، لأنه إذا علق بالعين فالمراد طلب الرؤية، كما إذا علق بالقلب، فالمراد طلب المعرفة، ولذلك يقول القائل: نظرت إلى الشيء فلم أره، ونظرت إليه حتى رأيته، فلذلك نعلم باضطرار أن الناظر ناظر ولا نعلمه رائياً إلاَّ بخبره. ولذلك أضافت العرب النظر إضافات، فجعلت منه نظر الراضي والغضبان. إلى غير ذلك، ولم تضف الرؤية على هذا الحد، وإذا كان النظر غير الرؤية ــ لما ذكرناه ــ فكيف يدل الظاهر على أنهم يرون الله؟

ومتى قالوا: إذا ثبت بالظاهر أنه ينظر إليه، وجب أن يكون مما يصح رؤيته، قلنا: هذا يؤدي إلى أن يكون جسماً في جهة مخصوصة، لأن النظر هو تقليب الحدقة نحو الشيء التماساً لرؤيته وهذا لا يصح إلاَّ والمطلوب رؤيته في جهة مخصوصة، وذلك يوجب أنه جسم، تعالى الله عن ذلك! ولهذا قلنا: إنه تعالى لما خلق النظر بنفسه، وعلمنا أن ذلك لا يصح فيه، وجب أن يكون المراد به الثواب، لأن الحكم الذي يقتضيه الاسم إذا لم يصح

(١) انظر: رسائل العدل والتوحيد ص ١٠٨.

فيما علق به، وجب أن يكون المراد غيره، كقوله تعالى: ﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] إلى غير ذلك من وجوه المجاز.

والثاني: أنه تعالى وصف الوجوه بأنها ناظرة، وقد علمنا أن هذه اللفظة تفيد الجملة، لأن الناظر هو الإنسان دون بعضه، كما أنه العالم والقادر والفاعل، فإذا صح وكان الإنسان يوصف على أنه ناظر على وجه فيراد به الانتظار، وقد يراد به تقليب الحدقة طلباً للرؤية، وقد يراد به التفكر بالقلب طلباً للمعرفة، فليس في الظاهر ــ إذن ــ دلالة على ما قاله القوم وهو محتمل له ولغيره.

والثالث: أنه تعالى أراد بذكر الوجوه جملة الإنسان، لا البعض المخصوص، ولذلك وصف الوجوه بأنها ناظرة، وذلك يليق بها دون الأبعاض، ولذلك قال من بعد: ﴿وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ ﴿٢٤﴾ تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴿٢٥﴾﴾ [القيامة: ٢٤ ــ ٢٥].

فوصفها بالظن الذي لا يليق بالوجه. فإذا صح ذلك وجب كون الكلام مجملاً، لأن الجملة إذا وصفت بأنها ناظرة، لم يفهم أن المراد به الرؤية»[١].

وقالوا: إن المراد بها ليس النظر بالأحداق ولكن النظر إلى ثوابه وما أعد لأوليائه، فيكون قد حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، كقوله تعالى: ﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِيٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴿٨٢﴾﴾[٢] [يوسف: ٨٢].

---

(١) متشابه القرآن ص ٦٧٣ ــ ٦٧٤.

(٢) انظر: المحيط بالتكليف ص ٢١٣، شرح قصيدة الصاحب ص ٥٤ ــ ٥٥.

قال الزمخشري:

«اختصاصه بنظرهم ـ أي المؤمنين ـ إليه لو كان منظوراً إليه محال فوجب حمله على معنى يصح معه الاختصاص، والذي يصح معه أن يكون من قول الناس: أنا إلى فلان ناظر ما يصنع بي، تريد معنى التوقيع والرجاء. والمعنى أنهم لا يتوقعون النعمة والكرامة إلاَّ من ربهم كما كانوا في الدنيا لا يخشون ولا يرجون إلاَّ إياه»[1].

وقال أبو علي الجبائي:

«"إن" "إلى" ههنا ليست حرف جر لكنها اسم وهي واحدة الآلاء وهي النعم فهي في موضع مفعول ومعناه نعم ربها منتظرة»[2].

المثال الثاني:

قوله ﷺ: «سترون ربكم يوم القيامة كما ترون القمر ليلة البدر»[3].

قعّد عبد الجبار قاعدة عامة تكشف موقف المعتزلة من أحاديث الرؤية فقال: «ومما يتعلقون به أخبار مروية عن النبي صلَّى الله عليه وآله، وأكثرها يتضمن الجبر والتشبيه، فيجب القطع على أنه ﷺ لم يقله، وإن قال فإنه قاله حكاية عن قوم، والراوي حذف الحكاية ونقل الخبر»[4].

ثم تناول الحديث السابق مبيناً بأنه أشق وأعظم ما يتمسك به من يثبت الرؤية وقد حاول دفعه ورده بأجوبة:

---

(١) الكشاف ٤/ ١٦٥.

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٣/ ٣.

(٣) سوف يأتي تخريج الحديث والكلام عنه ص ٢٣٨ و٢٣٩.

(٤) شرح الأصول ص ٢٦٨.

أحدها: إنه يتضمن الجبر والتشبيه، لأن القمر لا يرى إلاَّ مدوراً عالياً منوراً، ولا يجوز أن يرى الله على هذا الحد. فلا بد من القطع على أن هذا الخبر كذب عن النبي ﷺ وأنه لم يقله، وإن قاله فإنما هو حكاية عن قوم.

الثاني: إنه يروى عن قيس بن أبي حازم[1] عن جرير بن عبد الله عن النبي ﷺ. ثم طعن في قيس من وجهين:

الوجه الأول: إنه كان يرى رأي الخوارج. ودليله على ذلك أنه قال ـ أي قيس ـ : «منذ سمعت علياً على منبر الكوفة يقول: انفروا إلى بقية الأحزاب ـ يعني أهل النهروان[2] دخل بغضه قلبي». فقال عبد الجبار: «ومن دخل بغض أمير المؤمنين قلبه، فأقل أحواله أن لا يعتمد على قوله ولا يحتج بخبره».

الوجه الثاني: قيل إنه خولط في عقله آخر عمره، والكتبة يكتبون عنه كعادتهم في حال عدم التمييز، ولا ندري أن هذا الخبر رواه وهو صحيح العقل أو مختلط.

الثالث: لو صح وسلم فهو خبر آحاد، وخبر الواحد لا يقتضي العلم، ومسألة الرؤية طريقها القطع والثبات.

الرابع: إنه معارض بأخبار رويت، منها:

ما رواه أبو قلابة عن أبي ذر أنه قال: قلت للنبي: «هل رأيت ربك»؟

---

(١) تأتي ترجمته والكلام عنه ص ٢٧٦.

(٢) النهروان: موضع واسع بين بغداد وواسط من الجانب الشرقي. كان بها وقعة مشهورة لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب مع الخوارج.
انظر: معجم البلدان ٥/ ٣٢٤، مراصد الاطلاع ٣/ ١٤٠٧.

فقال: «نور هو، أنى أراه».

أي أنور هو؟ كيف أراه؟[1].

وعن جابر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لن يرى الله أحد في الدنيا ولا في الآخرة»[2] [3].

الخامس: إن المراد بالرؤية في الحديث العلم وليست الرؤية البصرية.

قال عبد الجبار:

«ثم نتناوله نحن على وجه يوافق دلالة العقل، فنقول: المراد به سترون ربكم يوم القيامة، أي ستعلمون ربكم يوم القيامة كما تعلمون القمر ليلة البدر. وعلى هذا قال: لا تضامون في رؤيته، أي لا تشكون في رؤيته فعقبه بالشك، ولو كان بمعنى رؤية البصر لم يجز ذلك. والرؤية بمعنى العلم مما نطق به القرآن، وورد به الشعر»[4].

قال الزمخشري:

««سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر» بمعنى ستعرفونه معرفة جلية هي في الجلاء كإبصاركم القمر إذا امتلأ واستوى»[5].

فحمل الرؤية على المعرفة بينما حملها عبد الجبار على العلم.

---

(١) سوف يأتي تخريج الحديث والكلام عنه ص ٢٣٠، هامش (٣).

(٢) لم أقف عليه في شيء من كتب أهل العلم. وهو معارض للآيات والأحاديث الصحيحة التي تدل على رؤية الله في الآخرة ولا يبعد أن يكون موضوعاً من قبل أهل الاعتزال.

(٣) انظر: شرح الأصول ص ٢٦٨ ــ ٢٧٠.

(٤) المرجع السابق ص ٢٧٠.

(٥) الكشاف ٢/ ٩٢.

موقف السلف من رؤية الله، والجواب على شبه المعتزلة:

لقد اتفق سلف هذه الأمة وأئمتها من أهل السنة والجماعة على أن الله سبحانه يُرى في الدار الآخرة، يراه المؤمنون رؤية حقيقية تليق به سبحانه وتعالى من غير إحاطة ولا كيفية.

كما اتفقوا على أنه لا يراه أحد بعيني رأسه في الدنيا، وذلك لقوله تعالى لموسى: ﴿**لَن تَرَىٰنِى**﴾ [الأعراف: ١٤٣].

ولقول النبي ﷺ: «**تعلموا أنه لن يرى أحد منكم ربه عز وجل حتى يموت**»[(١)]. وهي وإن كانت جائزة عقلاً وليست بمستحيلة إلاَّ أن البشر لا يطيقون رؤيته في هذه الدار لعجز أبصارهم وضعفها. ولذا من ادعى رؤية الله في الدنيا بعيني رأسه فدعواه باطلة باتفاق أهل السنة والجماعة. وهو ضال[(٢)].

وإنما الخلاف في رؤية نبينا ﷺ لربه عز وجل بعينيه في الدنيا، فأثبت ذلك قوم ونفاه آخرون. والصحيح أنه لم يره بعينيه لقوله في حديث أبي ذر: «**نور أنى أراه**». وفي رواية «**رأيت نوراً**»[(٣)].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى ٢/ ٢٣٠، المنتقى من منهاج الاعتدال ص ١٠٨. والحديث أخرجه مسلم في صحيحه، من حديث بعض أصحاب رسول الله ﷺ. كتاب الفتن وأشراط الساعة (٥٢)، باب ذكر ابن صياد (١٩) برقم ٢٩٣١، ٤/ ٢٢٤٥.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ٣٨٩، بيان تلبيس الجهمية ١/ ٣٥٨، شرح العقيدة الطحاوية ص ١٩٥، لوامع الأنوار ٢/ ٢٨٥، الجامع لأحكام القرآن ٧/ ٥٥.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى ٢/ ٢٣٠، شرح العقيدة الطحاوية ص ١٩٦، ١٩٧، رؤية الله تعالى ص ١٣٠.

والحديث: أخرجه مسلم في صحيحه بروايتيه. كتاب الإيمان (١)، باب في قوله عليه السلام: «نور أنى أراه»، وفي قوله «رأيت نوراً» (٧٨) برقم ١٧٨، ١/ ١٦١.

وموضوع رؤية الله في الآخرة من أشرف مسائل أصول الدين، وهي أعظم أنواع النعيم الذي خص الله به أولياءه وحرمه أعداءه.

قال السفاريني رحمه الله:

«ورؤية الله رب العالمين أعظم وأجل وأشرف وأنعم نعيم الجنة قدراً وأعلاه وأغلاه خطراً وأمراً، وهي الغاية القصوى والنهاية العظمى التي شمر إليها السابقون وتنافس فيها المتنافسون واتفق الأنبياء والمرسلون والصحابة والتابعون وأئمة السلف والدين على ثبوتها في دار القرار من غير شك ولا إنكار وإنما أنكرها أهل البدع والضلال والتجهم والاعتزال»[(١)].

وقد تضافرت على إثباتها أدلة الكتاب والسنة، وأجمع على ذلك سلف الأمة[(٢)].

وهذه بعض النصوص التي تدل على إثباتها من القرآن الكريم والسنة النبوية وأقوال سلفنا الصالح.

(أ) القرآن الكريم:

١ ــ قوله تعالى:

﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِى وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى ۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا ۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبْحَٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٤٣﴾ ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

---

(١) لوامع الأنوار ٢/ ٢٤١.
وانظر: حادي الأرواح ص ٢١٢، شرح العقيدة الطحاوية ص ١٨٩.

(٢) انظر: حادي الأرواح ص ٢١، لوامع الأنوار ٢/ ٢٤١، شرح لمعة الاعتقاد ص ٤٩، ٥٠.

وبيان الدلالة من هذه الآية من وجوه عديدة:

أحدها: إنه لا يظن بكليم الرحمن ورسوله الكريم عليه أن يسأل ربه ما لا يجوز عليه، بل هو من أبطل الباطل وأعظم المحال.

الوجه الثاني: إن الله سبحانه لم ينكر عليه سؤاله ولو كان محالاً لأنكره عليه. ولهذا لما سأل إبراهيم الخليل ربه تبارك وتعالى أن يريه كيف يحيي الموتى لم ينكر عليه. ولما سأل عيسى بن مريم ربه إنزال المائدة من السماء لم ينكر سؤاله. ولما سأل نوح ربه نجاة ابنه أنكر عليه سؤاله وقال: ﴿إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦].

الوجه الثالث: إنه أجابه بقوله: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ ولم يقل لا تراني ولا إني لست بمرئي، ولا تجوز رؤيتي، والفرق بين الجوابين ظاهر لمن تأمله. وهذا يدل على أنه سبحانه وتعالى يُرى ولكن موسى لا تحتمل قواه رؤيته في هذه الدار لضعف قوة البشر فيها عن رؤيته تعالى.

الوجه الرابع: قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣].

فأعلمه أن الجبل مع قوته وصلابته لا يثبت لتجليه له في هذه الدار فكيف بالبشر الضعيف الذي خلق من ضعف.

الوجه الخامس: إن الله سبحانه وتعالى قادر على أن يجعل الجبل مستقراً مكانه وليس هذا بممتنع في مقدوره، بل هو ممكن وقد علق به الرؤية ولو كانت محالاً في ذاتها لم يعلقها بالممكن في ذاته. بل لو كانت محالاً لكان ذلك نظير أن يقول: إن استقر الجبل فسوف آكل وأشرب وأنام.

الوجه السادس: قوله سبحانه وتعالى ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾.

وهذا من أبين الأدلة على جواز رؤيته تبارك وتعالى فإنه إذا جاز أن يتجلى للجبل الذي هو جماد لا ثواب له ولا عقاب فكيف يمتنع أن يتجلى لأنبيائه ورسله وأوليائه في دار كرامته ويريهم نفسه؟ فأعلم سبحانه وتعالى موسى أن الجبل إذا لم يثبت لرؤيته في هذه الدار فالبشر أضعف.

الوجه السابع: إن ربه سبحانه وتعالى قد كلمه وخاطبه وناجاه وناداه ومن جاز عليه التكلم والتكليم وأن يسمع مخاطبة كلامه معه بغير واسطة فرؤيته أولى بالجواز، ولهذا لا يتم إنكار الرؤية إلاَّ بإنكار التكليم[1].

٢ ـ قوله تعالى:

﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ القيامة: ٢٢ ـ ٢٣].

قال ابن عباس: «تنظر إلى وجه ربها عز وجل».

وقال الحسن[2]: «نظرت إلى ربها فنضرت بنوره».

وقال عكرمة[3]: «﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾. تنظر إلى ربها نظراً».

---

(١) حادي الأرواح ص ٢١٢ ـ ٢١٣ بتصرف.
وانظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ١٩١ ـ ١٩٢.

(٢) الحسن: هو الحسن بن أبي الحسن البصري، واسم أبيه: يسار، الأنصاري، مولاهم، ثقة فقيه، فاضل، مشهور، كان يرسل كثيراً ويدلس.
روى عن عمران بن حصين، وأبي موسى، وابن عباس. وعنه ابن عون ويونس.
مات سنة ١١٠هـ.
انظر: الجرح والتعديل ٣/ ٤٠ ـ ٤٢، الطبقات الكبرى ٧/ ١٥٦، تذكرة الحفاظ ١/ ٦٦، الكاشف ١/ ٢٢٠، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٦٣، تقريب التهذيب ١/ ١٦٥.

(٣) عكرمة: هو عكرمة بن عبد الله، مولى ابن عباس، أصله بربري، ثقة ثبت، عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا يثبت عنه بدعة. روى عن ابن عباس، =

وذكر اللالكائي رحمه الله أنه قد قال بذلك جماعة من التابعين، واستدل بالآية على جواز الرؤية مالك والشافعي رحمهما الله[1].

وهو قول المفسرين من أهل السنة[2].

قال الإمام ابن كثير رحمه الله:

﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢)﴾ من النضارة أي حسنة بهية مشرقة مسرورة. ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ (٢٣)﴾: أي تراه عياناً[3].

٣ ـ قوله تعالى:

﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ۖ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ ۚ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (٢٦)﴾ [يونس: ٢٦].

الحسنى: هي الجنة، والزيادة: هي النظر إلى وجه الله الكريم، بذلك فسرها رسول الله ﷺ والصحابة والتابعون وأئمة السلف رضي الله عن الجميع.

روى مسلم بسنده إلى صهيب أن النبي ﷺ قال: «إذا دخل أهل الجنة الجنة، قال: يقول الله تبارك وتعالى: تريدون شيئاً أزيدكم؟ فيقولون ألم

= وعائشة، وأبي هريرة. وعنه إبراهيم النخعي، والشعبي، وخلق. مات سنة ١٠٧هـ وقيل بعدها.

انظر: طبقات ابن سعد ٥/ ٢٨٧، الجرح والتعديل ٧/ ٧، تذكرة الحفاظ ١/ ٩٥، ميزان الاعتدال ٣/ ٩٣، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٦٣، تقريب التهذيب ٢/ ٣٠.

(١) انظر: شرح اعتقاد أهل السنة ٢/ ٤٦٤.

(٢) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ١٩٠.

(٣) تفسير القرآن العظيم ٤/ ٤٥٠.

تبيض وجوهنا؟ ألم تدخلنا الجنة وتنجنا من النار؟ قال فيكشف الحجاب فما أعطوا شيئاً أحب إليهم من النظر إلى ربهم عز وجل. ثم تلا هذه الآية: ﴿ ۞ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾[1].

قال ابن القيم رحمه الله:

«ولما عطف سبحانه الزيادة على الحسنى التي هي الجنة دل على أنها أمر آخر وراء الجنة وقدر زائد عليها»[2].

٤ ــ قوله تعالى:

﴿ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ [ق: ٣٥].

جاء عن علي وأنس رضي الله عنهما أن المزيد هو النظر إلى وجه الله تعالى[3].

٥ ــ قوله تعالى:

﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴾ [الإنسان: ٢٠].

قال الرازي:

«فإن إحدى القراءات في هذه الآية في «ملكاً» بفتح الميم وكسر اللام،

---

(١) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٢/ ٤٥٥ فما بعدها، الاعتقاد ص ٧٦، ٧٧، الجامع لأحكام القرآن ٨/ ٣٣٠، حادي الأرواح ص ٢١٤ ــ ٢١٥، تفسير القرآن العظيم ٢/ ٤١٤، شرح العقيدة الطحاوية ص ١٩٠.
والحديث أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان (١)، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى (٨٠) برقم ١٨١، ١/ ١٦٣.

(٢) حادي الأرواح ص ٢١٥.

(٣) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٢/ ٤٦٩، الجامع لأحكام القرآن ١٧/ ٢١، حادي الأرواح ص ٢١٦، شرح العقيدة الطحاوية ص ١٩٠.

وأجمع المسلمون على أن ذلك الملك ليس إلاّ الله تعالى، وعندي أن التمسك بهذه الآية أقوى من التمسك بغيرها»[1].

٦ ــ قوله تعالى:

﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّكُم مُّلَٰقُوهُ﴾ [البقرة: ٢٢٣].

وقوله تعالى: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌ﴾ [الأحزاب: ٤٤].

وقوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ﴾ [الكهف: ١١٠].

وقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

أجمع أهل اللسان على أن اللقاء متى نسب إلى الحي الذي سلم من العمى والمانع اقتضى المعاينة والرؤية[2].

٧ ــ قوله تعالى:

﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ۝١٥﴾ [المطففين: ١٥].

قال الزجاج:

«في هذه الآية دليل على أن الله عز وجل يرى في القيامة، ولولا ذلك ما كان في هذه الآية فائدة، ولا خصت منزلة الكفار بأنهم يحجبون».

وقال مالك بن أنس في هذه الآية:

«لما حجب أعداءه فلم يروه تجلى لأوليائه حتى رأوه».

وقال الشافعي:

«لما حجب قوماً بالسخط، دل على أن قوماً يرونه بالرضا. ثم قال:

---

(١) التفسير الكبير ١٣/ ١٣١. وانظر: رؤية الله تعالى ص ١٠٠.

(٢) حادي الأرواح ص ٢١٣ ــ ٢١٤ بتصرف. وانظر: الاعتقاد ص ٧٦.

أما والله لو لم يوقن محمد بن إدريس أنه يرى ربه في المعاد لما عبده في الدنيا»[1].

وجمهور المفسرين ذهبوا إلى تفسير حجب الكفار عن ربهم بالمنع من رؤيته يوم القيامة[2].

(ب) أدلة السنة:

أما الأحاديث الصحيحة التي تدل على رؤية الله في الآخرة فهي كثيرة متوافرة بلغت حد التواتر، في الصحاح والسنن والمسانيد، وقد اعتنى بجمعها أئمة كالدارقطني وأبي نعيم وأبي بكر الآجري وغيرهم[3]. وقد رواها عن النبي ﷺ نحو ثلاثين صحابياً[4]، ونص على تواترها جماعة من الأئمة[5].

من تلك الأحاديث:

١ ــ روى البخاري بسنده إلى جرير قال:

«كنا جلوساً عند النبي ﷺ إذ نظر إلى القمر ليلة البدر قال: «**إنكم**

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ١٩/ ٢٦١. وانظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٣/ ٥٠٦.

(٢) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٢/ ٢٦٦ فما بعدها، الاعتقاد ص ٨٣، حادي الأرواح ص ٢١٦، تفسير القرآن العظيم ٤/ ٤٨٥، ٤٨٦، شرح العقيدة الطحاوية ص ١٩١، شرح لمعة الاعتقاد ص ٤٩، رؤية الله تعالى ص ٢٢٢.

(٣) انظر: بيان تلبيس الجهمية ١/ ٣٤٨.

(٤) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ١٩٤.

(٥) انظر: بيان تلبيس الجهمية ١/ ٣٤٨، المنتقى من منهاج الاعتدال ص ١٦٢، حادي الأرواح ص ٢١٩، تفسير القرآن العظيم ٢/ ١٦٢، ٤/ ٤٥٠، ٤٨٦، شرح العقيدة الطحاوية ص ١٩٣، رؤية الله تعالى ص ٢٢٢.

سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروب الشمس فافعلوا»[1].

وفي رواية عنه رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**إنكم سترون ربكم عياناً**»[2].

٢ ــ وروى بسنده إلى أبي هريرة:

«أن الناس قالوا: يارسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله ﷺ: «**هل تضارون في القمر ليلة البدر؟** قالوا: لا يا رسول الله، قال: «**فهل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب؟** قالوا: لا يا رسول الله. قال: **فإنكم ترونه كذلك . . .**»[3] الحديث.

---

(١) صحيح البخاري، كتاب التوحيد (٩٧)، باب قول الله تعالى ﴿وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة﴾ (٢٤)، ٨/ ١٧٩.
وأخرجه بلفظ مقارب في كتاب المواقيت (٩)، باب فضل صلاة العصر (١٦)، ١/ ١٣٨، وفي باب فضل صلاة الفجر (٢٦)، ١/ ١٤٣، وفي كتاب التفسير (٦٥)، تفسير سورة ق (٥٠)، باب وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب (٢)، ٦/ ٤٨.
وأخرجه مسلم في صحيحه بلفظ مقارب في كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٥)، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما (٣٧)، برقم ٦٣٣، ١/ ٤٣٩.

(٢) هذه الرواية أخرجها البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد (٩٧)، باب قول الله تعالى: ﴿وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة﴾ (٢٤)، ٨/ ١٧٩.

(٣) صحيح البخاري في الكتاب والباب السابقين ٨/ ١٧٩.
وأخرجه بلفظ مقارب في كتاب الرقاق (٨١)، باب الصراط جسر جهنم (٥٢)، ٧/ ٢٠٥.

=

٣ ـ وروى بسنده إلى أبي موسى الأشعري:

عن النبي ﷺ قال: «**جنتان من فضة آنيتهما وما فيهما وجنتان من ذهب آنيتهما وما فيهما، وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلاَّ رداء الكبرياء على وجهه في جنة عدن**»[(١)].

(ج) آثار السلف:

وأما الآثار التي وردت عن سلفنا الصالح رضوان الله عليهم في إثبات رؤية الله جل ذكره في الآخرة للمؤمنين فهي أكثر من أن تذكر، ويكفينا في هذا المقام أن نشير إلى بعضها، وفي القليل ما يغني عن الكثير.

١ ـ قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله:

«من كذب بالرؤية فهو زنديق». وقال: «نؤمن بها أي الرؤية وأحاديثها ونعلم أنها حق فنؤمن بأن الله يرى، نرى ربنا يوم القيامة لا نشك فيه ولا

= وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان (١)، باب معرفة طريق الرؤية (٨١) برقم ١٨٢، ١/١٦٣ ـ ١٦٤.

وأخرج نحوه في كتاب الزهد والرقاق (٥٣) برقم ٢٩٦٨، ٤/٢٢٧٩ ـ ٢٢٨٠.

(١) صحيح البخاري، كتاب التوحيد (٩٧)، باب قول الله تعالى: ﴿وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة﴾ (٢٤)، ٨/١٨٥.

وأخرجه في كتاب التفسير (٦٥)، تفسير سورة الرحمن (٥٥)، باب قوله: ﴿ومن دونهما جنتان﴾ (١)، ٦/٥٦، إلا أنه قال: «رداء الكبر».

وأخرجه بنحوه كذلك في التفسير، باب (حور مقصورات في الخيام) (٢)، ٦/٥٦.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، (١)، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى (٨٠) برقم ١٨٠، ١/١٦٣.

نرتاب». وقال: «من زعم أن الله لا يرى في الآخرة فقد كفر بالله، وكذب بالقرآن، ورد على الله أمره، يستتاب، فإن تاب وإلاَّ قتل»[1].

٢ ـ قال الأوزاعي رحمه الله:

«إني لأرجو أن يحجب الله عز وجل جهماً وأصحابه أفضل ثوابه الذي وعده أولياءه حين يقول: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ فجحد جهم وأصحابه أفضل ثوابه الذي وعد أولياءه»[2].

٣ ـ قال الربيع بن سليمان[3]:

«حضرت محمد بن إدريس الشافعي وقد جاءته رقعة من الصعيد فيها: ما تقول في قول الله تبارك وتعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المطففين: ١٥].

قال الشافعي:

«فلما أن حجبوا هؤلاء في السخط كان في هذا دليل على أنهم يرونه في الرضا».

---

(١) لوامع الأنوار ٢/٢٤٦.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٢/٥٠٣.

(٣) الربيع بن سليمان: هو الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المرادي، أبو محمد المصري المؤذن، صاحب الشافعي. ثقة، فقيه.
روى عن عبد الله بن وهب والشافعي وأبـي صالح. وعنه أبو داود والنسائي وابن ماجه. مات سنة ٢٧٠هـ.
انظر: الجرح والتعديل ٣/٤٦٤، تذكرة الحفاظ ٢/٥٨٦، طبقات الشافعية ٢/١٣٢، ١٣٩، تهذيب التهذيب ٣/٢٤٥ ـ ٢٤٦، تقريب التهذيب ١/٢٤٥.

قال الربيع:

قلت: يا أبا عبد الله وبه نقول؟

قال: «نعم وبه أدين الله، لو لم يوقن محمد بن إدريس أنه يرى الله لما عبد الله تعالى»[1].

مما سبق من أدلة يتبين لنا أن رؤية الله عز وجل في الآخرة ثابتة للمؤمنين دون الكفار[2]، وإن كان الخلاف قائماً بين العلماء في رؤية الكفار له في الموقف[3].

* * *

وأما ما أثارته المعتزلة من شبه زاعمة أنها تنفي بها رؤية الله يوم القيامة، فهي شبه واهية لا تنهض لمقاومة ما سبق من أدلة، وقد انقض عليها علماء السلف رضوان الله عليهم فكشفوا عوارها فتساقطت أمامهم شبهة تلو الأخرى، وتهاوت، وبان الحق ناصعاً أبيض لا لبس فيه ولا غموض.

وهذا بيان ذلك:

زعمهم بأن القول بها حادث بعد الرسول ﷺ والصحابة زعم باطل وقول منكر مخالف للحقيقة والواقع، فالآيات السابقة شاهدة على إثباتها، وتلك الأحاديث المتواترة التي نصت صراحة على وقوعها، وانعقد على ذلك إجماع السلف رضي الله عنهم. بل القول بنفيها هو البدعة والإحداث في الدين.

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٢/٥٠٦. وانظر: مناقب الشافعي ١/٤١٩.

(٢) انظر: شرح لمعة الاعتقاد ص ٥٠.

(٣) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ١٩٦.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

«ومسألة الرؤية كانت من أكبر المسائل الفارقة بين السنة المثبتة وبين الجهمية حتى كان علماء أهل الحديث والسنة يصنفون الكتب في الإثبات ويقولون «كتاب الرؤية» «والرد على الجهمية» وكذلك الأحاديث التي تنكرها الجهمية من أحاديث الرؤية وما يتبعها، ويعدون من أنكر الرؤية معطلاً»[1].

دعواهم أنه لا يراه إلاَّ من اعتقده جسماً وشبهه بخلقه وما يلزم ذلك من لوازم باطلة ـ على رأيهم.

إن التجسيم والتشبيه من الأمور التي رانت على أذهان أهل الاعتزال وخيمت على عقولهم حتى حجبت عنهم نور الحق، فظلوا في ظلام دامس، ولذلك كلما سطعت أمام أبصارهم أنوار الأدلة التي تثبت الكمال لله كنصوص الرؤية سارعوا إليها محاولين إطفاءها بحجة أنها تجسيم وتشبيه، والعلة في ذلك عجز عقولهم عن الخلاص من وحل التجسيم ونتن التشبيه، وقد سبق بيان ذلك في حديثنا عن الصفات[2].

فقد انطلق المعتزلة في نفي الرؤية من قاعدة التجسيم والتشبيه كما نفوا من قبل الصفات بذلك، وما أجيبوا به هنالك يجابون به هنا.

ونفيهم للرؤية عن الله لا تنزيه لهم فيه، بل تنزيه الله يكون بإثبات صفات الكمال له ونفي ما يضادها، وإثبات الرؤية له سبحانه صفة كمال، ونفيها عنه تعطيل، لأن المعدوم لا يرى[3].

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ١/ ٣٤٩.

(٢) انظر: ص ١٨٨ فما بعدها.

(٣) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ٢١٢.

قال الطحاوي رحمه الله:

«ولا يصح الإيمان بالرؤية لأهل دار السلام لمن اعتبرها منهم بوهم، أو تأولها بفهم، إذ كان تأويل الرؤية ــ وتأويل كل معنى يضاف إلى الربوبية ــ بترك التأويل، ولزوم التسليم، وعليه دين المسلمين، ومن لم يتوَقَّ النفي والتشبيه، زل ولم يصب التنزيه»[1].

وها هو شيخ الإسلام رحمه الله ينبري لمقارعة المعتزلة مستخدماً سلاح العقل الذي يدّعوه، وإن كان البون شاسعاً بين عقل استنار بضوء النصوص وبين عقول غطتها ظلم الشبهات، وقد فند رحمه الله لوازمهم التي ألصقوها بمن يثبت الرؤية، يقول:

«ومن أراد أن يناظر مناظرة شرعية بالعقل الصريح فلا يلتزم لفظاً بدعياً ولا يخالف دليلاً عقلياً ولا شرعياً، فإنه يسلك طريق أهل السنة والحديث والأئمة الذين لا يوافقون على إطلاق الإثبات ولا النفي، بل يقولون: ما تصفون بقولكم: «إن كل جسم مرئي»؟ فإن فسروا ذلك بأن كل مرئي يجب أن يكون قد ركبه مركب، أو أن يكون متفرقاً فاجتمع، أو أنه يمكن تفريقه، ونحو ذلك، منعوا هم المقدمة الأولى، وقالوا: هذه السموات مرئية مشهورة، ونحن لا نعلم أنها كانت متفرقة مجتمعة، وإذا جاز أن يرى ما يقبل التفريق فما لا يقبله أولى بإمكان رؤيته.

وإن قالوا مرادنا أن المرئي لا بد أن يكون معايناً تجاه الرائي، وما كان كذلك فهو جسم. ونحو هذا الكلام، قالوا لهم: الصادق المصدوق ﷺ قال: «**إنكم سترون ربكم كما ترون الشمس والقمر**»، وقال: «**هل تضامون في رؤية**

---

(١) متن العقيدة الطحاوية ص ١٠.

الشمس صحواً ليس دونها سحاب؟» قالوا: لا. قال: «هل تضامون في رؤية القمر ليس دونه سحاب؟» قالوا: لا. قال: «فإنكم ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر»[1]، وهذا تشبيه للرؤية بالرؤية، لا المرئي بالمرئي.

فهذه النصوص يصدق بعضه بعضاً، والعقل أيضاً يوافقها، ويدل على أنه سبحانه مباين لمخلوقاته، فوق سمواته، وأن وجود موجود لا مباين للعالم ولا مجانس له محال في بديهة العقل، فإذا كانت الرؤية مستلزمة لهذه المعاني فهذا حق، وإذا سميتم أنتم هذا قولاً بالجهة وقولاً بالتجسيم لم يكن هذا القول نافياً لما علم بالشرع والعقل، إذا كان معنى هذا القول ـ والحال هذه ـ ليس منتفياً لا بشرع ولا بعقل»[2].

زعمهم أنه لا يرى نفسه لأن ذاته لا ترى، واختلافهم في رؤيته لغيره.

لقد أفرط المعتزلة في النفي حتى وصل بهم الأمر إلى أن يعطلوا الله سبحانه من أن يرى نفسه أو يراه غيره، أو يرى غيره، وإن كان بعضهم أثبت أنه يرى غيره ولا يرى نفسه. ولكن من وصف بأنه لا يرى ماذا يكون حكمه؟ أليس هو الأعمى؟ تعالى الله عما يقول المبطلون علواً كبيراً، ومن وصف بأنه لا يرى أيكون ذلك مدحاً في حقه أم ذماً، ويكون صفة كمال أم نقص؟ فقولهم هذا في النفي أدى بهم إلى التعطيل ثم هو تشبيه لله بالمعدوم[3].

لقد وصف الله نفسه بأنه يرى في أكثر من آية ولم يخصص ولم يستثن فقال لموسى وهارون عليهما السلام: ﴿قَالَ لَا تَخَافَآ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ ﴿٤٦﴾﴾ [طه: ٤٦].

---

(١) سبق تخريجه. انظر: ص ٢٣٨ و٢٣٩.

(٢) موافقة صحيح المنقول ١/ ١٩٠ ـ ١٩١.

(٣) انظر: رؤية الله تعالى ص ١٢٠، ١٢١.

وقال سبحانه: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴿١٤﴾﴾ [العلق: ١٤].

وقال سبحانه: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٢١٧﴾ ٱلَّذِى يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ ﴿٢١٨﴾﴾ [الشعراء: ٢١٧ ـ ٢١٨].

بل عاب الأصنام التي لا تصلح أن تكون آلهة لأنها لا تسمع ولا تبصر، فقال على لسان إبراهيم عليه السلام: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا ﴿٤٢﴾﴾ [مريم: ٤٢].

وجعل عدم الرؤية نوعاً من العذاب الذي ينال الكفار يوم القيامة فقال: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا ۖ مَّأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ سَعِيرًا ﴿٩٧﴾﴾ [الإسراء: ٩٧].

والآيات في هذا المقام كثيرة جداً، عميت عنها أبصار أهل الاعتزال وعقولهم، فلم يهتدوا إليها.

أما إنكار بعضهم رؤيته بالقلوب. فهو أمر انفرد به المعتزلة ولم يشاركهم فيه غيرهم.

ولم يؤثر عن غير المعتزلة خلاف في رؤيته تبارك وتعالى بالقلوب، فلو أن القلوب لم تعرفه وتحبه لما ذلت له وعبدته وحده دون سواه، وكلما زادت معرفة القلب له ازدادت العبادة والطاعة والانقياد له تبارك وتعالى[1].

وكون قلوب المعتزلة لم تعرف الله ولم تره، فهذا إخبار عن حالهم، وهو أمر يختص بهم ليس لهم الحق في أن يعمموه على غيرهم.

وأما تفسيرهم للرؤية بالعلم أو زيادته، فهذا في الحقيقة تعطيل للرؤية

---

(١) رؤية الله تعالى ص ١٧٤ بتصرف.

التي ثبتت بالنصوص والإجماع والتي علم جوازها بدلائل العقول، بل المعلوم بدلائل العقول امتناع وجود موجود قائم بنفسه لا يمكن تعلقها به[1].

دعواهم أنه لا يمكن الاستدلال عليها بالسمع لأن ذلك ينبني على العقل ولم يرد دليل سمعي مصرح بإثباتها. هذه دعوى خالفهم فيها أكثر العقلاء، وليس في العقل ما يحيلها[2].

وكلام السلف والأئمة كثير جداً في تقرير وجودها بالسمع وجوازها بالعقل وأن نفيها يلزم منه التعطيل، لأنه إذا كان موجوداً جازت رؤيته، لأن الرؤية إنما تتعلق بالموجود دون المعدوم، والله أحق بالوجود وكماله، بل وجوده هو الوجود الواجب، وله الكمال التام في جميع الأمور الوجودية المحضة، فهو أحق بأن تجوز رؤيته لكمال وجوده[3].

فالعقل لا يمنع جواز رؤية الله كما أن نصوص الشرع جاءت مصرحة بإثباتها خلافاً لمزاعم المعتزلة[4].

وأما أدلتهم التي زعموا أنها تنفي الرؤية فالرد عليها كما يلي:

ونبدأ بأدلتهم العقلية: لأن فارس الميدان هنا هو العقل كما كان دوماً، فلا مزاحم له، ولا معارض، وقد اعتمدوا من جهته على طريقين في نفيها، كلاهما ينحدر ليصب في مصب الجسمية والتشبيه، إذ العقل عندهم مكبل ومقيد بشبح التجسيم فلا خلاص له منه، وقد أوصد أمامه المنافذ وأخذ بتلابيبه، فلا مفر له منه، ولا نجاة.

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ١/ ٣٦٠ بتصرف.

(٢) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ٢١١.

(٣) انظر: بيان تلبيس الجهمية ١/٣٥٨، ٣٧٥.

(٤) انظر: رؤية الله تعالى ص ٢١٦ ـ ٢١٧.

وخلاصة ما ذكروا في دليلي العقل:

١ ـ إن الشيء إنما يرى إذا كان مقابلاً، أو حالاً في المقابل، أو في حكم المقابل، وهذه من صفات الأجسام. وهي ممتنعة في حق الله لأنه ليس بجسم.

٢ ـ لكي تصح الرؤية لا بد من وجود رائي ومرئي ولا توجد موانع من حدوث الرؤية بينهما. والموانع ترجع إلى الشعاع الذي هو من صفات الأجسام، والله ليس بجسم فتمتنع رؤيته لذلك.

أما الإجابة عن الأول:

فإنه يستحيل في العقول أن تثبت رؤية حقيقية عياناً بغير مقابلة ولا جهة، لأن ذلك من لوازم الرؤية. وقد أثبت رسول الله ﷺ رؤية الله مشبهاً إياها برؤية الشمس والقمر فقال: «**إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته**»[١] الحديث.

فشبه الرؤية بالرؤية لا المرئي بالمرئي، ونحن إنما نرى الشمس والقمر من فوقنا وبمقابلة، وكذا المؤمنون يرون ربهم يوم القيامة من فوقهم عياناً، فهو سبحانه إنما يرى من جهة العلو[٢].

والجهة لفظ مجمل لم يرد نفيها ولا إثباتها فلها حكم الألفاظ المجملة، وهو التفصيل، وقد سبق بيان ذلك[٣].

---

(١) الحديث سبق تخريجه، انظر: ص ٢٣٨ و٢٣٩.

(٢) انظر: بيان تلبيس الجهمية ١/٣٥٩، حادي الأرواح ص ٢٥٢، وانظر: موافقة صحيح المنقول ١/١٩١،١٩٢، المنتقى من منهاج الاعتدال ص ١٦٢، رؤية الله تعالى ص ٦١.

(٣) انظر: ص ١٩٠ فما بعدها.

يقول ابن أبـي العز رحمه الله:

«وليس تشبيه رؤية الله تعالى برؤية الشمس والقمر تشبيهاً لله، بل هو تشبيه الرؤية بالرؤية، لا تشبيه المرئي بالمرئي، ولكن فيه دليل على علو الله على خلقه.

وإلاَّ فهل تعقل رؤية بلا مقابلة؟ ومن قال: يرى لا في جهة فليراجع عقله!! فإما أن يكون مكابراً لعقله وفي عقله شيء، وإلاَّ فإذا قال يرى لا أمام الرائي ولا خلفه ولا عن يمينه ولا عن يساره ولا فوقه ولا تحته، رد عليه كل من سمعه بفطرته السليمة. ولهذا التزم المعتزلة من نفي العلو بالذات بنفي الرؤية، وقالوا: كيف تعقل رؤية بلا مقابلة، بغير جهة؟

ويقال لمن قال بنفي الرؤية لانتفاء لازمها وهو الجهة: أتريد بالجهة أمراً وجودياً؟ أو أمراً عدمياً؟ فإن أراد بها أمراً وجودياً كان التقرير: كل ما ليس في شيء موجود لا يرى، وهذه المقدمة ممنوعة، ولا دليل على إثباتها بل هي باطلة، فإن سطح العالم يمكن أن يرى، وليس العالم في عالم آخر. وإن أردت بالجهة أمراً عدمياً، فالمقدمة الثانية ممنوعة، فلا نسلم أنه ليس في جهة بهذا الاعتبار»[1].

وأما الإجابة على الدليل الثاني: فإن مما لا شك فيه أن القول بخروج شعاع من العين، أو وروده إليها، أو ما يقع للنفس من حالة خاصة عند مقابلة العين للمرئي سبب للرؤية، وخالق الأسباب والمسببات إنما هو الله تعالى، والأسباب التي تحصل بها الرؤية ليست فاعلة، إنما هي أسباب لها، مخلوقة لله تعالى، كما قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ﴾ [النحل: ٦٥].

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص ١٩٥.

فإحياء الأرض إنما يكون بوجود الماء المخلوق المنزل، والفاعل الحقيقي إنما الله الذي أوجد الأسباب ومسبباتها، لا السبب المباشر وحده[1].

ثم لا يلزم من وجود ما ذكروه من موانع امتناع الإبصار، ولا من امتناعها وجوده.

ومثال ما يؤيد ذلك: رؤية الجسم الكبير من البعد صغيراً فإن كانت الرؤية لجميع أجزائه، وجب ألا يرى صغيراً، وإن لم ير شيئاً من أجزائه، وجب ألا يرى. وإن رئي بعض أجزائه دون بعض مع أن جميع الأجزاء بالنسبة إلى الموانع أو عدمها سواء لزم عدم الوجوب أو الامتناع[2].

والمعتزلة إنما قاسوا أمور الآخرة بأمور الدنيا فنفوا وقوع الرؤية في الآخرة اعتماداً على عدم وقوعها في الدنيا. فجعلوا موانع وقوعها في الدنيا موانع لوقوعها في الآخرة.

وهذا قياس عقلي محض، وهو باطل، لأن الحياة الأخرى أمرها يباين الحياة الدنيا. وقد سبق الإشارة إلى ذلك[3].

ولذا نجد أن السلف قالوا بجواز وقوعها، مع حكمهم بعدم الوقوع في الدنيا، وأجمعوا على حصول ذلك في الآخرة.

قال الشاطبي رحمه الله:

«رؤية الله في الآخرة جائزة، إذ لا دليل في العقل يدل على أنه لا رؤية

---

(١) رؤية الله تعالى ص ٢٠ بتصرف.

(٢) انظر: الأربعين في أصول الدين للرازي ص ٢١٥، رؤية الله تعالى ص ٦٨.

(٣) انظر: ص ١٧٩ وما بعدها.

إلا على الوجه المعتاد عندنا، إذ يمكن أن تصح الرؤية على أوجه صحيحة ليس فيها اتصال أشعة ولا مقابلة ولا تصور جهة[1]، ولا فضل جسم شفاف ولا غير ذلك، والعقل لا يجزم بامتناع ذلك بديهة، وهو إلى القصور في النظر أميل، والشرع قد جاء بإثباتها فلا معدل عن التصديق»[2].

والله سبحانه وتعالى لا يرى في الدنيا لأن أبصار الخلق تعجز عن رؤيته فيها لضعفها وعجزها لا لامتناع رؤيته، فهذه الشمس إذا حدق الرائي بصره فيها عجز عن رؤيتها لضعفه عن ذلك وليس لامتناع رؤيتها.

فعدم وقوع الرؤية في الدنيا لا يمنع من وقوعها في الآخرة.

ثم إن المعتزلة في الحقيقة إنما قاسوا الله سبحانه بخلقه فأجروا عليه أحكامهم، وهذا هو التشبيه الذي وصموا غيرهم به، وأرادوا أن يفروا منه فعطلوا الله عن ما يستحقه من الكمال الذي من بينه الرؤية.

هذا عن أدلتهم العقلية التي اعتمدوا عليها اعتماداً كلياً في الاستدلال فنفوا بها رؤية الله تعالى، وهي لا تصلح للاحتجاج، وقد وضح من الرد ضعفها، ومعارضة أدلة العقول السليمة لها.

أدلتهم النقلية:

وأما أدلتهم النقلية التي لجؤوا إليها لتأييد ما سبق من شبه عقلية لا تدل على ما ذهبوا إليه من نفي الرؤية في الآخرة. ومن المعلوم أن أدلة النقل عندهم تابعة لا متبوعة، وهم إنما يفرون إليها إذا ألجأتهم الضرورة لذلك

---

(١) قوله «ولا مقابلة» خلاف ما جاء عن السلف لأنه لا رؤية إلاَّ بمقابلة كما سبق ذكره، والجهة فيها تفصيل سبق بيانه أيضاً. انظر: ص ١٩٠ فما بعدها.

(٢) الاعتصام ٢/ ٣٣٠.

واعتقدوا أن فيها ما يؤيد مزاعمهم، وإلاَّ دفعوا في صدورها بالرد والتأويل المتعسف.

فمما استدلوا به ولا حجة لهم فيه:

١ ـ قول تعالى:

﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾﴾ [الأنعام: ١٠٣].

ولهم وجهان في الاستدلال بها كما مر في العرض، وخلاصتهما:

الأول: إن الإدراك المقرون بالبصر لا يحتمل إلاَّ بالرؤية وقد نفي والنفي عام في جميع الأوقات والأزمان.

الثاني: إن الله تمدح بكونه لا يرى ـ على فهمهم ـ وما كان عدمه مدحاً كان وجوده نقصاً يجب تنزيه الله عنه.

والجواب عن الوجه الأول:

ليس الإدراك هو الرؤية، وإنما هو قدر زائد على الرؤية، لأن الإدراك هو الإحاطة بالشيء، والله يُرى ولا يدرك، كما يعلم ولا يحاط به علماً، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّآ ۖ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ ﴿٦٢﴾﴾ [الشعراء: ٦١ ـ ٦٢].

فنفى موسى عليه السلام الإدراك مع إثبات الترائي بينهم، فعلم أنه قد يكون رؤية بلا إدراك، فقوله سبحانه وتعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ يدل على غاية عظمته وأنه أكبر وأجل من أن يدرك بحيث يحاط به، وليس في ذلك نفي لرؤيته، بل في الآية دليل عليها لأن تخصيص الإدراك وهو الإحاطة

بالنفي، يقتضي أن مطلق الرؤية ليس بمنفي. وهذا الجواب قول أكثر العلماء من السلف وغيرهم[1].

الجواب عن الوجه الثاني:

إن الله عز وجل ذكر هذه الآية في سياق المدح لنفسه سبحانه وتعالى ومن المعلوم أن المدح لا يكون إلاَّ بالصفات الثبوتية، وأما النفي أو العدم المحض لا يكون فيه مدح إلاَّ إذا تضمن أمراً ثبوتياً، كمدحه سبحانه وتعالى نفسه بنفي السنة والنوم المتضمن كمال قيوميته، فلو أن المنفي في الآية هو الرؤية لما كان في ذلك مدح ولا كمال لمشاركة المعدوم له في ذلك لأن المعدوم لا يرى. وإنما المدح في كونه تعالى أنه يرى لأن الرؤية صفة كمال لا نقص، ولكنه لعظمته وأنه أكبر من كل شيء فلا يدرك ولايحاط به[2].

٢ ــ قوله تعالى:

﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِى وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى ۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا ۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبْحَٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٤٣﴾ ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

---

(١) انظر: بيان تلبيس الجهمية ١/٥٥٣ ــ ٥٥٤، حادي الأرواح ص ٢١٧، شرح العقيدة الطحاوية ص ١٩٣، ١٩٨، وانظر مع ذلك: الاعتقاد ص ٧٦، الفصل في الملل ٣/٢ ــ ٣، مجموع الفتاوى ٣/٣٦ ــ ٣٧، تفسير القرآن العظيم ٢/١٦٢، فتح الباري ١٣/٤٢٦.

(٢) انظر: بيان تلبيس الجهمية ١/٥٥٤، مجموع الفتاوى ٣/٣٦ ــ ٣٧، حادي الأرواح ص ٢١٧، شرح العقيدة الطحاوية ص ١٩٢ ــ ١٩٣.

ومختصر أوجه استدلالهم من الآية:

الأول: قوله: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾.

أنكر على موسى طلبه فغيره أولى بالإنكار.

وطلب موسى إنما كان تبكيتاً للذين طلبوا الرؤية فقالوا: ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣]. فبين لهم استحالة ذلك بقوله: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ أو طلبه لمعرفة الله ضرورة فأجابه بقوله: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ ليبين له أن مع التكليف لا يجوز أن يعرفه باضطرار.

الثاني: إن ﴿لن﴾ تفيد تأبيد النفي، مثل قوله تعالى: ﴿لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ لَهُۥ﴾ [الحج: ٧٣].

وكقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾ الآية [البقرة: ٢٤].

فقوله: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ تأكيد للنفي في قوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

الثالث: قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى ۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣].

فإنه تعالى علق الرؤية باستقرار الجبل وهو مستحيل، فدل على استحالتها.

والمراد بالتجلي: إظهار آياته وقدرته للجبل، وليس تجلي ذاته، لأنه يلزم من ذلك أن يندك العرش، وأن يراه من على الجبل.

الرابع: ﴿وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا﴾.

أي مغشياً عليه كغشية الموت، ولكزته الملائكة لطمعه في رؤية ما هو مستحيل عليه.

الخامس: قوله تعالى: ﴿ سُبْحَٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾.

أي أنزهك مما لا يجوز عليك من الرؤية، وأتوب إليك من طلبها وإجراء تلك المقالة العظيمة على لساني من غير إذن منك، وأنا أول المؤمنين بأنك لست بمرئي.

ويجاب على هذه الأوجه بالآتي:

الوجه الأول:

إن موسى عليه السلام إنما طلب الرؤية لنفسه ولم يطلبها لغيره وذلك في قوله: ﴿ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ﴾[1]، ولم يطلب عليه السلام شيئاً مستحيلاً، إنما طلب ما هو جائز في العقل، لأنه لا يظن بكليم الله ورسوله وأعلم الناس في وقته بربه أن يطلب ما لا يجوز عليه، بل ذلك محال[2]. وقول الله له ﴿ لَن تَرَىٰنِي ﴾، أي في الدنيا لأن بصر موسى عليه السلام لا يحتمل رؤية الله في هذه الدنيا وهذا بخلاف حكم الآخرة[3].

ثم إن تبكيت موسى عليه السلام لبني إسرائيل ليس لأنهم طلبوا ما هو

---

(١) انظر: الإنصاف لابن المنير مطبوع مع الكشاف ٢/ ٨٩.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٧/ ٥٥، زاد المسير ٣/ ١٧٤، شرح العقيدة الطحاوية ص ١٩١، لوامع الأنوار ٢/ ٢٨٥.

(٣) انظر: الرد على الجهمية للدارمي ص ٥٥، ٥٦، زاد المسير ٣/ ١٧٤، فتح الباري ١٣/ ٤٢٦.

مستحيل في حق الله بل إنما طلبوا ذلك تعنتاً وعناداً وإنكاراً للإيمان بنبوة موسى عليه السلام.

قال أبو الحسن الأشعري رحمه الله:

«إن بني إسرائيل سألوا رؤية الله عز وجل على طريق الإنكار لنبوة موسى، وترك الإيمان به حتى يروا الله، لأنهم قالوا: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْـرَةً﴾ [البقرة: ٥٥].

فلما سألوه الرؤية على طريق ترك الإيمان بموسى عليه السلام حتى يريهم الله سؤالهم من غير أن تكون الرؤية مستحيلة عليه كما استعظم الله سؤال أهل الكتاب أن ينزل عليهم كتاباً من السماء[1] من غير أن يكون ذلك مستحيلاً ولكن لأنهم أبوا أن يؤمنوا بنبـي الله حتى ينزل عليهم من السماء كتاباً»[2].

وقال ابن المنير رحمه الله:

«إن الله تعالى أخبر أنها ــ أي الرؤية ــ لا تقع في دار الدنيا، والخبر صدق، وذلك بعد سؤال موسى للرؤية فلما سألوا وقد سمعوا الخبر بعدم وقوعها كان طلبهم خلاف المعلوم تكذيباً للخبر فمن ثم سفههم موسى عليه السلام وتبرأ من طلب ما أخبر الله أنه لا يقع، ثم ولو كان سؤالهم الرؤية قبل إخبار الله تعالى بعدم وقوعها فإنما سفههم موسى عليه السلام لاقتراحهم على الله هذه الآية الخاصة وتوقيفهم الإيمان عليها حيث قالوا: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْـرَةً﴾ [البقرة: ٥٥].

---

(١) وذلك في قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَـٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۚ فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾. سورة النساء آية ١٥٣.

(٢) الإبانة في أصول الديانة ص ١٥.

ألا ترى أن قولهم ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنبُوعًا ﴿٩٠﴾﴾ [الإسراء: ٩٠]. إنما سألوا جائزاً ومع ذلك قرعوا به لاقتراحهم على الله ما لا يتوقف وجوب الإيمان عليه»[1].

ثم الزعم بأنه عليه السلام إنما طلب النظر إلى آية عظيمة أو إلى قدرة الله لكي يتعرف من خلال ذلك على الله، إنما زعم باطل وادعاء لا دليل عليه، بل هو مخالف لقوله تعالى: ﴿أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾.

قال القرطبي رحمه الله:

«ولا يجوز الحمل على أنه أراد أرني آية عظيمة لأنظر إلى قدرتك، لأنه قال ﴿إِلَيْكَ﴾، وقال: ﴿لَن تَرَانِي﴾. ولو سأل آية لأعطاه الله ما سأل، كما أعطاه سائر الآيات. وقد كان لموسى عليه السلام فيها مقنع عن طلب آية أخرى، فبطل هذا التأويل»[2].

الوجه الثاني: دعواهم أن ﴿لن﴾ تفيد تأبيد النفي على الدوام، وأن ذلك ينفي رؤية الله في الآخرة دعوى فاسدة؛ لأن ﴿لن﴾ لا تفيد النفي على الدوام ولو قيدت بالتأبيد فكيف إذا أطلقت؟ قال سبحانه: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]. فقد تمنوا الموت بعد قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٩٥].

فلو كانت تفيد النفي على الدوام مع اقترانه بالتأبيد لتناقض الكلام[3]. لأن التأبيد قد يراد به التأبيد المقيد أو التأبيد المطلق، فالمقيد كالتأبيد بمدة

---

(١) الإنصاف لابن المنير على هامش الكشاف ٢/ ٨٩.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٧/ ٢٧٨.

(٣) انظر: بدائع الفوائد ١/ ٩٦ ـ ٩٧، شرح العقيدة الطحاوية ص ١٩٢.

الحياة كقولك: والله لا أكلمه ابداً، والمطلق كقولك: والله لا أكفر بربي أبداً[1].

قال ابن مالك مبيناً خطأ المعتزلة فيما ذهبوا إليه:

ومن رأى النفي بلن مؤبداً　　فقوله اردد وسواه فاعضدا[2]

وقال صاحب النحو الوافي:

«لن: وهو حرف يفيد النفي بغير دوام ولا تأبيد إلَّا بقرينة خارجة عنه فإذا دخل على المضارع نفى معناه في الزمن المستقبل المحض ـ غالباً ـ نفياً مؤقتاً يقصر أو يطول من غير أن يدوم ويستمر، فمن يقول: لن أسافر، أو لن أشرب، أو لن أقرأ غداً، أو نحو هذا، فإنما يريد نفي السفر ـ أو غيره ـ في قابل الأزمنة مدة معينة، يعود بعدها إلى السفر ونحوه، إن شاء، ولا يريد النفي الدائم المستمر في المستقبل، إلَّا إن وجدت قرينة مع الحرف «لن» تدل على الدوام والاستمرار، يدل على هذا قوله تعالى: ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴿٢٦﴾ ﴾ [مريم: ٢٦]. فلو كانت «لن» تفيد تأبيد النفي في المستقبل المحض الخالص لوقع التعارض بينها وبين كلمة ﴿اليوم﴾ في الآية، لأن اليوم محدد معين، وهي غير محددة ولا معينة، ولوقع التكرار المعيب في قوله تعالى: ﴿ فَتَمَنَّوُاْ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٩٤﴾ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾ [البقرة: ٩٤ ـ ٩٥].

فما فائدة كلمة ﴿أبداً﴾ التي تدل على التأبيد إن كانت ﴿لن﴾ تدل عليه؟

(١) بدائع الفوائد ١/٩٧ بتصرف.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ص ١٩٢.

أما التأبيد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ لَهُۥ﴾ [الحج: ٧٣]. فبسبب قرينة خارجية، هي العلم القاطع المستمد من المشاهدة الصادقة الدائمة»[١].

وأما استدراك الزمخشري في قوله: ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ﴾ يأتي بيانه في الوجه الذي يليه.

الوجه الثالث:

إن الله علق وقوع الرؤية باستقرار الجبل وذلك ممكن وجائز وليس بممتنع، وما علق على الممكن فهو ممكن، ولو كانت محالاً لما علقها على الممكن وإنما كان يعلقها على محال، كأن يقول: إن استقر الجبل فسوف آكل وأشرب وأنام[٢].

ومن ذلك أن الله علق دخول الكفار الجنة بمستحيل في قوله: ﴿حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠]. فدل على استحالة دخولهم فيها، وهذا بخلاف الرؤية[٣].

وما ذكره عبد الجبار من استدراكات حول قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾، يجاب عليها بالآتي:

قوله: «تجلى»، قال القرطبي: «معناه ظهر، من قولك جلوت

---

(١) النحو الوافي ٤/ ٢٩٩.

(٢) انظر: حادي الأرواح ص ٢١٣، شرح العقيدة الطحاوية ص ١٩١ ـ ١٩٢، الإنصاف ٢/ ٩١.

(٣) انظر: زاد المسير ٣/ ١٧٤.

العروس أي أبرزتها، وجلوت السيف: أبرزته من الصدأ جلاء فيهما»[1].

لقد تجلى الله للجبل وظهر له وأراد بذلك أن يضرب مثالاً لموسى عليه السلام بما هو أقوى من بنيته وأثبت، فإن استقر الجبل وثبت لرؤيته فسوف يراه موسى، ولكن الجبل مع قوته لم يطق رؤية الله تعالى فمن باب أولى موسى عليه السلام[2].

وأما القول بأن المراد بالتجلي إظهار القدرة فهذا تأويل مخالف لنص الآية ومخالف لما جاء عن جمهور المفسرين في أن المراد بالتجلي الظهور.

وقول عبد الجبار:

«لو أراد به تجلي ذاته لم يكن لذلك معنى».

الصواب خلافه، فلو لم يرد تجلي ذاته لم يكن لذلك معنى، لأن موسى عليه السلام لم يطلب رؤية القدرة وإنما طلب رؤية الذات، وقد رأى موسى عليه السلام كثيراً من آثار قدرته تعالى.

وقوله: «لو أراد تجلى بمعنى المقابلة لوجب أن لا يستقر له مكان بل كان يجب في العرش أن يصير دكاً، وأن يكون بهذه الصفة أحق». قول ضعيف جداً، لأن الله سبحانه قد خلق العرش لهذا الشأن وجعل فيه من القوة والتحمل ما يصمد لذلك، ومثله الكرسي والحجاب.

وقوله: «ولو كان في الحقيقة تجلى للجبل، بمعنى أنه أظهر وزال الحجب، لكان من على الجبل يراه أيضاً، فكان لا يصح مع ذلك قوله: ﴿لَن

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٢٧٨/٧، وانظر: مادة جلى في القاموس المحيط ص ١٦٤٠ ـ ١٦٤١.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٧٨/٧.

﴿تَرَىٰنِي﴾ وكان لا يصح أن يعلق نفي الرؤية بأن لا يستقر الجبل، والمعلوم أنه لا يستقر بأن ينكشف ويرى، لأن ذلك في حكم أن يجعل الشرط في أن لا يرى ما يوجب أن يرى، وذلك متناقض».

ويجاب على ذلك بالآتي: قال سبحانه ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ ٱلْتَقَيْتُمْ فِىٓ أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلُكُمْ فِىٓ أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضِىَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴿٤٤﴾﴾ [الأنفال: ٤٤].

فإذا جاز أن يقلل الكثير في العين الصحيحة جاز مع صحتها وارتفاع الموانع أن نراه سبحانه.

فيحق القول بحصول تجلي ذاته للجبل ووجود مانع من رؤيته لما سواه، لأنه قد قضى بأنه لا يرى في الدنيا. ولا تناقض فيما يزعمه لأن الشرط في الرؤية وعدمها استقرار الجبل وعدمه لا الانكشاف، وهذا ظاهر[(١)].

الوجه الرابع:

إن موسى عليه السلام لما رأى الجبل صار دكاً وقع مغشياً عليه من هول ما رأى، ولم يمت بدليل قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَفَاقَ﴾ والإفاقة لا تكون إلاَّ عن غشي[(٢)].

وقيل إنه رأى الله فلذلك خر صعقاً ولكن في ذلك ضعف[(٣)] مع مخالفته لقوله: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾.

---

(١) رؤية الله تعالى ص ٨٧ ــ ٨٩ بتصرف.

(٢) انظر: تفسير القرآن العظيم ٢/ ٢٤٥.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٧/ ٢٧٨، رؤية الله تعالى ص ٤٦.

وأما ما ذكره الزمخشري من حكاية لكز الملائكة لموسى أجاب عن ذلك ابن المنير فقال: «فهذه حكاية إنما يوردها من يتعسف لامتناع الرؤية فيتخذها عوناً وظهراً على المعتقد الفاسد. والوجه التورط بالغلط على ناقلها، وتنزيه الملائكة عليهم السلام من إهانة موسى صفي الله وكليمه بالوكز بالرجل والغمص في الخطاب»[1].

وقد سبق بيان أن موسى عليه السلام لا يطلب مستحيلاً على الله لا يجوز، وذلك لمعرفته بربه[2].

الوجه الخامس:

لقد ذكر العلماء أقوالاً فيما تاب منه موسى عليه السلام:

أحدها: عن سؤاله الرؤية.

الثاني: الإقدام عن المسألة قبل الإذن فيها.

الثالث: اعتقاد جواز رؤيته في الدنيا[3].

ويمكن أن يجمع بين هذه الأقوال: بأن موسى عليه السلام سأل ربه الرؤية لاعتقاده بجواز وقوعها في الدنيا وأنها ليست بمستحيلة، ولكن الله عز وجل بين له أنه لا يمكنه أن يراه في الدنيا لعدم استطاعته ذلك، عندئذ سبح الله ونزهه عن أن يرى في الدنيا، وتاب عن سؤاله ذلك بغير إذن من الله ثم بين بأنه أول المؤمنين المعتقدين بأنه لا يرى في الدنيا.

---

(١) الإنصاف على هامش الكشاف ٢/ ٩١.

(٢) انظر: ص ٢٣٢.

(٣) زاد المسير ٣/ ١٧٤ بتصرف.

قال ابن كثير رحمه الله:

« ﴿قَالَ سُبْحَانَكَ﴾ تنزيهاً وتعظيماً وإجلالاً أن يراه أحد في الدنيا إلاّ مات. . ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ۝١٤٣﴾ أنا أول من آمن بك أنه لا يراك أحد من خلقك إلى يوم القيامة. وهذا قول حسن له اتجاه»[1].

وقال ابن المنير رحمه الله:

«وأما تسبيح موسى عليه السلام فلما تبين له من أن العلم قد سبق بعدم وقوع الرؤية في الدنيا والله تعالى مقدس عن وقوع خلاف معلومه، وعن الخلف في خبره الحق وقوله الصدق فلما تبين أن مطلوبه كان خلاف المعلوم سبح الله وقدس علمه وخبره عن الخلف.

وأما التوبة في حق الأنبياء، فلا تستلزم كونها عن ذنب، لأن منصبهم الجليل ينبغي أن يكون منزهاً مبرأ من كل ما ينحط به، ولا شك أن التوقف في سؤال الرؤية على الإذن كان أكمل»[2].

فتوبة موسى عليه السلام لم تكن عن معصية بإجماع الأمة، لأن الأنبياء معصومون، إضافة إلى أن الرؤية جائزة كما هو منهج أهل السنة والجماعة[3].

وأما قول الزمخشري: «ثم تعجب من المتسمين بالإسلام المتسمين بأهل السنة والجماعة كيف اتخذوا هذه العظيمة مذهباً، ولا يغرنكم تسترهم بالبلكفة فإنه من منصوبات أشياخهم. والقول ما قال بعض العدلية فيهم» فذكر الأبيات السابقة.

---

(١) تفسير القرآن العظيم ٢/ ٢٤٥.

(٢) الإنصاف على هامش الكشاف ٢/ ٩١ ـ ٩٢.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٧/ ٢٧٩.

هذا القول من الزمخشري عظيمة من عظائمه التي سود بها كتابه، وشهد بها على نفسه أنه ليس من أهل السنة والجماعة، فبئس القول وبئست الشهادة.

والمعتزلة أولى بالذم، لأنهم خاضوا في دين الله بعقولهم وأهوائهم، فأولوا آيات كتاب ربهم وردوا أحاديث نبيهم ثم لم يقفوا عند ذلك الحد حتى حملوا على أتباع الرسول ﷺ وجند الإيمان فرموهم بكل داهية وسبة، فيا عجباً من هؤلاء الذين انقمسوا في ظلمات البدع والضلال ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ۝١٠٤﴾ [الكهف: ١٠٤].

ورحم الله ابن المنير الذي كال لهم الصاع صاعين فقال:

وجماعة كفروا برؤية ربهم	حقاً ووعد الله ما لن يخلفه
وتلقبوا عدلية قلنا أجل	عدلوا بربهم فحسبهموا سفه
وتلقبوا الناجين كلا إنهم	إن لم يكونوا في لظى فعلى شفه[1]

الجواب على شبهاتهم حول أدلة إثبات الرؤية:

المثال الأول:

قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾ [القيامة: ٢٢ ــ ٢٣].

واعتراضات أهل الاعتزال على هذه الآية تتلخص فيما يأتي:

أن ظاهرها يقتضي التشبيه، وأنها من المتشابه، فيجب أن تأول، ثم أولوها بالآتي:

---

(١) الإنصاف على هامش الكشاف ٢/ ٩٢.

١ ــ النظر غير الرؤية وهو طلب الرؤية:

والمراد في الآية النظر إلى الثواب كقوله: ﴿ وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، فحذف المضاف.

٢ ــ النظر يطلق على معاني:

فيراد به طلب الرؤية والانتظار ويراد به التفكر بالقلب وهو محتمل في الآية لهذه المعاني.

٣ ــ أراد بذكر الوجوه جملة الإنسان لا البعض المخصوص:

ففي الكلام إجمال لأن الجملة إذا وصفت بأنها ناظرة لم يفهم أن المراد به الرؤية.

٤ ــ المراد بالنظر: التوقع والرجاء.

٥ ــ المراد بـ «إلى » واحدة الآلاء وهي النعم.

ويجاب على ذلك بالآتي:

أولاً: زعمهم أن ظاهرها يقتضي التشبيه، وأنها من المتشابه، تلك شنشنة طالما سمعناها من أخزم[١]، فإن أصحاب البدع والأهواء إذا وقفوا على النصوص التي تخالف بدعهم صراحة ضربوا وجوهها بهذين الدائين، التشبيه والمتشابه، وحاشا نصوص الكتاب والسنة أن يفيد ظاهرها التشبيه، وقد سبق إيضاح ذلك في الحديث عن الصفات بما لا يحتاج إلى مزيد[٢]

---

(١) هذا مثل يضرب في قرب الشبه. مجمع الأمثال للميداني ٢/ ١٥٥ ــ ١٥٦. وانظر كتاب الأمثال لأبـي عبيد ص ١٤٤ مع الهامش.

(٢) انظر: ص ١٩٥ فما بعدها.

وموضوع المتشابه والمحكم سبق بيانه أيضاً[1]، والأمر ليس مطلقاً على عواهنه فكلما جاء أحد إلى نص ما فوجده خلاف مراده أو جهل تفسيره، أو قامت شبهة في ذهنه رماه بأنه متشابه وأنه يدل على التشبيه، فلو كان الأمر كذلك ما سلم لنا نص من النصوص لا في جانب التوحيد ولا النبوات ولا المعاد، ولبطل الاستدلال بها على جميع أمور الدين، ولفتح الباب على مصراعيه للزنادقة وأعداء الإسلام فانتهكوا حرمة نصوص الوحي وأبدلوا الحق باطلاً والهدى ضلالاً.

ثانياً: إن هذه الآية من أقوى الأدلة على إثبات رؤية الله في الآخرة فإذا سلط عليها أهل الاعتزال معاول التأويل والتحريف فغيرها من باب أولى أن يحرف ويأول.

يقول ابن القيم رحمه الله في هذه الآية:

«وأنت إذا جردت هذه الآية من تحريفها عن مواضعها والكذب على المتكلم بها سبحانه فيما أراده منها وجدتها منادية نداء صريحاً أن الله سبحانه يُرى عياناً بالأبصار يوم القيامة، وإن أبيت إلَّا تحريفها الذي يسميه المحرفون تأويلاً فتأويل نصوص المعاد والجنة والنار والميزان والحساب أسهل على أربابه من تأويلها، وتأويل كل نص تضمنه القرآن والسنة كذلك، ولا يشاء مبطل على وجه الأرض أن يتأول النصوص ويحرفها عن مواضعها إلَّا وجد إلى ذلك من السبيل ما وجده متأول مثل هذه النصوص، وهذا الذي أفسد الدين والدنيا»[2].

---

(١) انظر: ص ٢٠٥ فما بعدها.

(٢) حادي الأرواح ص ٢١٨ ــ ٢١٩.

وقال ابن أبـي العز:

«هكذا فعلت اليهود والنصارى في نصوص التوراة والإنجيل، وحذرنا الله أن نفعل مثلهم. وأبى المبطلون إلاَّ سلوك سبيلهم، وكم جنى التأويل الفاسد على الدين وأهله من جناية...

وهل خرجت الخوارج واعتزلت المعتزلة، ورفضت الروافض، وافترقت الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، إلاَّ بالتأويل الفاسد؟»[١].

فتأويل المعتزلة لهذه الآية هو تحريف لكلام الله عن مواضعه، لأن التأويل الصحيح هو الذي يوافق ما جاءت به السنة، والفاسد المخالف له، فكل تأويل لم يدل عليه سياق النص، ولا معه قرينة تقتضيه فهو ليس مراد الله ولا رسوله ﷺ[٢].

والذي يستعجب له الإنسان ويستغرب جرأة هؤلاء المعتزلة على النصوص، فإنه يسهل على أحدهم أن يحرف النص ويأوله تأويلاً فاسداً ثم يزعم أن ذلك مراد الله، وأنه التفسير الصحيح الذي لا تفسير غيره.

ورحم الله الإمام الطحاوي الذي يقول:

«والرؤية حق لأهل الجنة بغير إحاطة ولا كيفية، كما نطق به كتاب ربنا ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ ﴾.

وتفسيره على ما أراد الله تعالى وعلمه، وكل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن الرسول ﷺ فهو كما قال، ومعناه ما أراد، لا ندخل في

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص ١٨٩.

(٢) انظر المرجع السابق ص ١٩٨.

ذلك متأولين بآرائنا ولا متوهمين بأهوائنا، فإنه ما سلم في دينه إلاَّ من سلم لله عز وجل ولرسوله ﷺ، ورد علم ما اشتبه عليه إلى عالمه»[1].

وأما الجواب على تأويلات المعتزلة التي صرفوا بها مراد الله من الآية يقال لهم في ذلك:

١ ـ قولكم إن المراد في الآية النظر إلى الثواب، قول فاسد جداً، وحمل للكلام على غير ظاهره الذي وضع له في اللغة من غير دليل يدل على ذلك[2].

قال أبو الحسن الأشعري رحمه الله:

«ثواب الله عز وجل غيره تعالى، والله تعالى قال: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ ولم يقل إلى غيره ناظرة، والقرآن على ظاهره وليس لنا أن نزيله عن ظاهره إلاَّ بحجة، وإلاَّ فهو على ظاهره، ألا ترى أن الله عز وجل لما قال صلوا لي واعبدوني لم يجز أن يقول قائل: إنه أراد غيره ويزيل الكلام عن ظاهره، فلذلك لما قال: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ لم يجز لنا أن نزيل القرآن عن ظاهره بغير حجة.

ثم يقال للمعتزلة: إن جاز لكم أن تزعموا أن قول الله عز وجل ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ إنما أراد به أنها إلى غيره ناظرة، فلم ما جاز لغيركم أن يقول إن قول الله عز وجل: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]. أراد بها لا تدرك غيره ولم يرد أنها لا تدركه؟ وهذا ما لا يقدرون على الفرق فيه»[3].

---

(١) متن العقيدة الطحاوية ص ١٠.

(٢) انظر: الفصل في الملل ٣/ ٣.

(٣) الإبانة في أصول الديانة ص ١٣.

٢ ـ قولهم إن النظر يطلق على معاني، وهو محتمل في الآية لهذه المعاني.

يقال لهم: لا شك أن النظر له عدة معاني واستعمالات على حسب صلاته وتعديه، فإن عدي بنفسه فمعناه التوقف والانتظار كقوله: ﴿ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣].

وإن عدي بفي فمعناه التفكر والاعتبار كقوله: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

وإن عدي بإلى فمعناه المعاينة بالأبصار كقوله: ﴿ٱنظُرُوٓا۟ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَيَنْعِهِۦٓ﴾[١] [الأنعام: ٩٩].

قال ابن القيم:

«وإضافة النظر إلى الوجه الذي هو محله في هذه الآية وتعديته بأداة إلى الصريحة في نظر العين وإخلاء الكلام من قرينة تدل على أن المراد بالنظر المضاف إلى الوجه المعدى بإلى خلاف حقيقته وموضوعه، صريح في أن الله سبحانه وتعالى أراد بذلك نظر العين التي في الوجه إلى نفس الرب جل جلاله»[٢].

قال البيهقي رحمه الله:

قال الله عز وجل: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ﴾ يعني يوم القيامة، ﴿نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾﴾ يعني مشرقة، ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ وليس يخلو النظر من وجوه: إما أن يكون الله عز وجل عنى به نظر الاعتبار كقوله: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾﴾ [الغاشية: ١٧].

---

(١) حادي الأرواح ص ٢١٩ بتصرف. وانظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ١٩٠.

(٢) حادي الأرواح ص ٢١٩، شرح العقيدة الطحاية ص ١٨٩.

أو يكون عنى به نظر الانتظار كقوله: ﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ [يس: ٤٩].

أو يكون عنى نظر التعطف والرحمة كقوله: ﴿وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: ٧٧].

أو يكون عنى الرؤية كقوله: ﴿يَنظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾ [محمد: ٢٠].

ولا يجوز أن يكون الله سبحانه عنى بقوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ نظر التفكر والاعتبار لأن الآخرة ليست بدار استدلال واعتبار وإنما هي دار اضطرار.

ولا يجوز أن يكون عنى نظر الانتظار، لأنه ليس في شيء من أمر الجنة انتظار لأن الانتظار معه تنقيص وتكدير، والآية خرجت مخرج البشارة.. ولأن النظر إذا ذكر مع ذكر الوجوه فمعناه نظر العينين اللتين في الوجه، كما قال تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٤٤]. وأراد بذلك تقلب عينيه نحو السماء.

ولأنه قال: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ ونظر الانتظار لا يكون مقروناً بإلى لأنه لا يجوز عند العرب أن يقولوا في نظر الانتظار «إلى» ألا ترى أن الله عز وجل لما قال: ﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ [يس: ٤٩]. لم يقل «إلى» إذ كان معناه الانتظار، وقالت بلقيس فيما أخبر الله عنها: ﴿فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [النمل: ٣٥]. فلما أرادت الانتظار لم تقل «إلى».

قلنا: ولا يجوز أن يكون الله سبحانه أراد نظر التعطف والرحمة، لأن الخلق لا يجوز أن يتعطفوا على خالقهم.

فإذا فسدت هذه الأقسام الثلاثة صح القسم الرابع من أقسام النظر وهو أن معنى قوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾ أنها رائية ترى الله عز وجل»[1].

٣ ــ لم يرد بذكر الوجوه جملة الإنسان، لأنه لا دليل يدل على ذلك، ولا ضرورة تدعو إلى حمل الوجوه على جملة الإنسان.

فالأولى في ذلك حمل الأمور على معهودها في اللغة ما لم يمنع من ذلك نص أو إجماع أو ضرورة، ولم يأت نص ولا إجماع ولا ضرورة تمنع ما ذكرنا في معنى النظر[2].

فذكر الوجوه في الآية لأن بها العينين اللتين يكون بهما النظر.

٤ ــ قولهم: المراد التوقع والرجاء.

أجيب على ذلك بما ذكر في جواب الوجه الثاني.

٥ ــ قولهم: إن المراد بذلك واحدة الآلاء وهي النعم.

أجاب عن ذلك الإمام ابن حزم رحمه الله بوجهين:

أحدهما: إن الله تعالى أخبر أن تلك الوجوه قد حصلت لها النضرة وهي النعمة، والنعمة نعمة، فإذا حصلت لها النعمة فبعيد أن ينتظر ما قد حصل لها وإنما ينتظر ما لم يقع بعد.

والثاني: تواتر الأخبار عن النبي ﷺ ببيان أن المراد بالنظر هو الرؤية لا ما تأوله المتأولون[3].

---

(١) الاعتقاد ص ٧٤ ــ ٧٥.

(٢) الفصل في الملل ٣/٣ ــ ٤ بتصرف.

(٣) المرجع السابق ٣/٣.

المثال الثاني:

روى البخاري بسنده إلى قيس بن أبـي حازم عن جرير قال: «كنا جلوساً عند النبـي ﷺ إذ نظر إلى القمر ليلة البدر قال: **إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروب الشمس فافعلوا**»[1].

وقد رد المعتزلة على الحديث بأوجه يمكن أن نلخصها في الآتي:

(١) إنه يتضمن الجبر والتشبيه.

(٢) يجب القطع على أنه ﷺ لم يقله بل هو كذب عليه.

(٣) إن قاله فإنما قاله على سبيل الحكاية.

(٤) مروي عن قيس بن أبـي حازم وهو مطعون فيه من وجهين:

(أ) إنه كان يرى رأي الخوارج.

(ب) إنه خولط في عقله آخر عمره.

(٥) إنه خبر آحاد لا يقتضي العلم، والرؤية طريقها القطع.

(٦) إنه معارض بأخبار.

(أ) عن أبـي ذر أنه قال: قلت للنبـي «هل رأيت ربك»؟ فقال: «**نور هو، أنى أراه**»، أي: أنور هو؟ كيف أراه؟»[2].

(ب) عن جابر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**لن يرى الله أحد في الدنيا ولا في الآخرة**».

---

(١) سبق تخريج الحديث. انظر: ص ٢٣٨ و ٢٣٩.

(٢) سبق تخريجه. انظر: ص ٢٣٠، هامش (٣).

(٧) المراد بالرؤية في الحديث العلم أو المعرفة وليست رؤية البصر.

ويجاب على ما ذكروا بما يأتي:

١ ـ زعمهم أنه يفيد التشبيه:

يرد عليه نص الحديث فقد قال ﷺ: «**إنكم سترون ربكم كما ترون القمر**» فلم يشبه الله عز وجل بالقمر، وإنما شبه رؤيته برؤية القمر، فكاف التشبيه دخلت على «ما» المصدرية أو الموصولة بترون التي تتأول مع صلتها إلى المصدر الذي هو الرؤية. فيكون بذلك قد شبه الرؤية بالرؤية لا المرئي بالمرئي[1].

٢ ـ زعمهم بوجوب القطع على أنه ﷺ لم يقله وأنه كذب عليه، يجاب عنه بما يلي:

أولاً: لقد تظاهرت أدلة الكتاب والسنة وأجمع الصحابة والذين من بعدهم على إثبات رؤية الله في الآخرة للمؤمنين[2].

ثانياً: إن الأحاديث التي دلت على ثبوت الرؤية تبلغ حد التواتر أخرجها أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد واعتنى بجمعها أئمة من العلماء كالدارقطني وأبـي نعيم الأصبهاني وأبـي بكر الآجري وغيرهم الكثير[3].

---

(١) انظر: موافقة صحيح المنقول ١/ ١٩١، شرح العقيدة الطحاوية ص ٢١١.

(٢) انظر: شرح النووي على مسلم ٣/ ١٥.

(٣) انظر: بيان تلبيس الجهمية ١/ ٣٤٨.

وقد نص على تواتر أحاديث الرؤية جماعة من العلماء. انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ٣٩٠، حادي الأرواح ص ٢١٩، ٢٥١، تفسير القرآن العظيم ٢/ ١٦١، شرح العقيدة الطحاوية ص ١٩٣.

قال الحافظ ابن حجر:

«جمع الدارقطني طرق الأحاديث الواردة في رؤية الله تعالى في الآخرة فزادت على العشرين، وتتبعها ابن القيم في حادي الأرواح فبلغت الثلاثين وأكثرها جياد، وأسند الدارقطني عن يحيى بن معين[1] قال: «عندي سبعة عشر حديثاً في الرؤية صحاح»[2].

ثالثاً: لقد تلقى صحابة رسول الله ﷺ والتابعون لهم بإحسان وسلف الأمة وأئمتها أحاديث الرؤية بالقبول وعدم الإنكار، واتفق عليها أهل السنة والجماعة[3].

وقد ذكر النووي رحمه الله أنه رواها نحواً من عشرين صحابياً[4]، وعد ابن القيم رحمه الله من رواها فبلغوا سبعة وعشرين رجلاً من الصحابة رضي الله عنهم[5]. بل لم يرو عن أحد منهم نفي حديث منها، فكانوا على إثباتها مجتمعين متفقين[6].

---

(١) يحيى بن معين: هو يحيى بن معين بن عون الغطفاني مولاهم، أبو زكريا البغدادي، ثقة حافظ مشهور. إمام الجرح والتعديل. روى عن ابن المبارك، وهشيم، وابن عيينة. وعنه الإمام أحمد، والبخاري، ومسلم، وخلق. مات بالمدينة سنة ٢٣٣هـ. انظر: الطبقات الكبرى ٧/ ٣٥٤، الجرح والتعديل ٩/ ١٩٢، تاريخ بغداد ١٤/ ١٧٧ ـ ١٨٧، تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٢٩ ـ ٤٣١، ميزان الاعتدال ٤/ ٤١٠، الكاشف ٣/ ٢٦٨ ـ ٢٦٩، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٨٠ ـ ٢٨٨، تقريب التهذيب ٢/ ٣٥٨.

(٢) فتح الباري ١٣/ ٤٣٤.

(٣) انظر: الفصل في الملل ٣/ ٤، مجموع الفتاوى ٣/ ٣٩١، فتح الباري ١٣/ ٤٢٦.

(٤) انظر: شرح النووي على مسلم ٣/ ١٥.

(٥) انظر: حادي الأرواح ص ٢١٩.

(٦) انظر: الاعتقاد ص ٨٢.

قال علي بن المديني:

«سألت عبد الله بن المبارك عن رؤية الله تعالى فقال: ما حجب الله عز وجل أحداً إلاَّ عذبه، ثم قرأ: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ۝١٥ ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا۟ ٱلْجَحِيمِ ۝١٦ ثُمَّ يُقَالُ هَٰذَا ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ۝١٧﴾ [المطففين: ١٥ ــ ١٧] قال: الرؤية.

فقلت له يا أبا عبد الله: إن عندنا قوماً من المعتزلة ينكرون هذه الأحاديث: إن الله ينزل إلى سماء الدنيا، وأهل الجنة يرون ربهم، فحدثني بنحو عشرة أحاديث في هذا، وقال: أما نحن فقد أخذنا ديننا هذا عن التابعين، والتابعون أخذوه عن أصحاب رسول الله ﷺ فهم عمن أخذوه؟[١].

قال عباد بن العوام[٢]:

قدم علينا شريك[٣] فقلنا: إن قوماً ينكرون هذه الأحاديث: إن الله ينزل

---

(١) لوامع الأنوار ٢/ ٢٤٥.

(٢) عباد بن العوام: هو عباد بن العوام بن عمر الكلابي مولاهم، أبو سهل الواسطي، ثقة. حدث عن أبي مالك الأشجعي، وابن عون، وأبي إسحاق الشيباني. وعنه الإمام أحمد وعمرو الناقد وغيرهم. مات سنة ١٨٥هـ أو بعدها.
انظر: تاريخ بغداد ١١/ ١٠٤ ــ ١٠٥، تذكرة الحفاظ ١/ ٢٦١، تهذيب التهذيب ٥/ ٩٩ تقريب التهذيب ١/ ٣٩٣.

(٣) شريك: هو شريك بن عبد الله النخعي الكوفي، القاضي بواسط، ثم الكوفة أبو عبد الله، صدوق، يخطىء كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلاً فاضلاً عابداً، شديداً على أهل البدع. مات سنة ١٧٧هـ أو ١٧٨هـ.
انظر: الجرح والتعديل ٤/ ٣٦٥، تاريخ بغداد ٩/ ٢٧٩، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٧٠ تذكرة الحفاظ ١/ ٢٣٢، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٣٣، تقريب التهذيب ١/ ٣٥١.

إلى السماء الدنيا، والرؤية، وما أشبه هذه الأحاديث! فقال: «إنما جاءنا بهذه الأحاديث من جاءنا بالسنن في الصلاة والزكاة والحج وإنما عرفنا الله بهذه الأحاديث»[١].

قال حنبل[٢]:

قلت لأبي عبد الله ــ يعني أحمد ــ في الرؤية. قال: «أحاديث صحاح نؤمن بها ونقر وكل ما روي عن النبي ﷺ بأسانيد جيدة نؤمن به ونقر»[٣].

وقال ابن القيم رحمه الله في أحاديث الرؤية:

«فإن الذي جاء بهذه الأحاديث هو الذي جاء بالقرآن والشريعة، والذي بلغها هو الذي بلغ الدين، فلا يجوز أن يجعل كلام الله ورسوله عضين[٤] بحيث يؤمن ببعض معانيه ويكفر ببعضها، فلا يجتمع في قلب العبد بعد الاطلاع على هذه الأحاديث وفهم معناها إنكارها والشهادة بأن محمداً رسول الله أبداً»[٥].

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٢/ ٥٠٤.

(٢) حنبل: هو حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال بن أسد، أبو علي الشيباني، ابن عم الإمام أحمد وتلميذه، إمام، حافظ، ثقة، مصنف.
سمع سليمان بن حرب، وأبي نعيم، والحميدي. وعنه ابن صاعد، وأبو بكر الخلال وآخرون. مات سنة ٢٧٣هـ.
انظر: تاريخ بغداد ٨/ ٢٨٦ ــ ٢٨٧، تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٠٠ ــ ٦٠١، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٥١ ــ ٥٣.

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٢/ ٥٠٧.

(٤) عضين: أي مجزأ مفرقاً.
انظر: القاموس المحيط ص ١٦٩٢.

(٥) حادي الأرواح ص ٢٥٢.

٣ ــ **قول عبد الجبار:**

«وإن قال فإنه قاله حكاية عن قوم، والراوي حذف الحكاية ونقل الخبر».

هذه مجرد دعوى لا تستند على دليل، ولم ترد في رواية من روايات الحديث المتعددة، فإنها لو كانت صحيحة لذكرت ولو مرة واحدة في طريق من طرقه، فدل ذلك على بطلانها[١].

٤ ــ **وأما طعنهم في قيس بن أبـي حازم، فإنه يرد عليه بالآتي:**

أولاً: إن قيساً رحمه الله من ثقات رواة الحديث وقد وثقه جهابذة العلماء، وإليك طرفاً من أقوالهم فيه:

وصفه الذهبـي رحمه الله فقال:

«العالم الثقة الحافظ أبو عبد الله البجلي.. أسلم وأتى النبـي ﷺ ليبايعه فقبض نبـي الله وقيس في الطريق، ولأبيه أبـي حازم صحبة وقيل: إن لقيس صحبة، ولم يثبت ذلك، وكان من علماء زمانه.

وقال سفيان بن عيينة رحمه الله:

«ما كان بالكوفة أحد أروى عن أصحاب رسول الله ﷺ من قيس بن أبـي حازم».

وقال أبو داود رحمه الله:

«أجود التابعين إسناداً قيس».

---

(١) انظر: رؤية الله تعالى ص ٢٣١.

وقال يحيى بن معين رحمه الله:

«قيس بن أبـي حازم أوثق من الزهري، ومن السائب بن يزيد» وكذا وثقه غير واحد»[1].

ثانياً: أخرج له البخاري ومسلم وبقية أصحاب الكتب الستة وغيرهم[2]. ولو كان مطعوناً فيه لما أخرج له صاحبا الصحيحين في أصولهما.

ثالثاً: حديث قيس السابق أخرجه البخاري في صحيحه، ويكفي ذلك لصحته وتوثيق رواته، وهو القائل: «ما أدخلت في كتاب الجامع إلاَّ ما صح»[3].

رابعاً: لم ينفرد قيس عن جرير رضي الله عنه بذكر الرؤية وإنما تواترت الأحاديث عن جمع من الصحابة منهم أبو سعيد وأبو هريرة وأنس وصهيب وبلال وغير واحد[4].

خامساً: إنّ قيساً رحمه الله لم يكن يحمل على علي رضي الله عنه كما يدعي عبد الجبار، بل المشهور عنه أنه كان يقدم عثمان عليه[5]. وهذا قول جمهور أهل السنة وكافة أهل الحديث والفقه فإنهم يقدمون عثمان على علي

---

(١) سير أعلام النبلاء ٤/ ١٩٨ ــ ٢٠٠.

(٢) انظر: تقريب التهذيب ٢/ ١٢٧.

(٣) انظر: تدريب الراوي ٢/ ٩٨.

(٤) انظر: تفسير القرآن العظيم ٢/ ١٦١، وقد سبق بعض تلك الأحاديث. انظر ص ٢٣٨ فما بعدها.

(٥) انظر: سير أعلام النبلاء ٤/ ١٩٩.

رضي الله عنهما، وفي ذلك قول ابن عمر «كنا نخير بين الناس في زمن النبي ﷺ فنخير أبابكر ثم عمر بن الخطاب ثم عثمان بن عفان رضي الله عنهم»[1]. فلم يأت قيس بمنكر من القول حتى يكون سبباً للطعن فيه.

٥ ـ قولهم بأنه خبر آحاد، وهو لا يقتضي العلم، والرؤية طريقها القطع والثبات:

كونه خبر آحاد وخبر الآحاد لا يقتضي العلم، هذه شبهة باطلة، استوفيت الإجابة عنها من قبل[2].

وأما كون الرؤية طريقها القطع والثبات، هذا ليس بلازم لأن أحاديث الآحاد الصحيحة كافية في إثبات العقائد، إضافة إلى ما سبق ذكره من أن أحاديث الرؤية تواترت تواتراً معنوياً. فبطلت بذلك شبهة أهل الاعتزال من جميع الأوجه.

٦ ـ زعمهم بأنه معارض بأخبار رويت منها:

(أ) ما رواه أبو قلابة عن أبي ذر أنه قال: قلت للنبي: «هل رأيت ربك»؟ فقال: «**نور هو، أنى أراه**» أي أنور هو؟ كيف أراه؟

(ب) عن جابر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**لن يرى الله أحد في الدنيا ولا في الآخرة**».

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أصحاب النبي ﷺ (٦٢)، باب فضل أبي بكر بعد النبي ﷺ (٤)، ٤/ ١٩١.
وانظر: تدريب الراوي ٢/ ٢٢٣.

(٢) انظر: ص ١٦٣ فما بعدها.

ويجاب عن ذلك بما يلي:

(أ) بالنسبة لرواية أبـي ذر:

أخرجها مسلم رحمه الله عن أبـي ذر بطريقين: قال ﷺ في الرواية الأولى: «**نور أنى أراه**»، وفي الثانية: «**رأيت نوراً**»[1].

قال النووي:

«أما قوله ﷺ «**نور أنى أراه**» فهو بتنوين نور وبفتح الهمزة في أنى وتشديد النون وفتحها. وأراه بفتح الهمزة، هكذا رواه جميع الرواة في جميع الأصول والروايات ومعناه: حجابه نور فكيف أراه، قال الإمام أبو عبد الله المازري رحمه الله: الضمير في أراه عائد على الله سبحانه وتعالى ومعناه أن النور منعني من الرؤية كما جرت العادة بإغشاء الأنوار الأبصار ومنعها من إدراك ما حالت بين الرائي وبينه. وقوله ﷺ: «**رأيت نوراً**» معناه: رأيت النور فحسب ولم أر غيره»[2].

ولكن عبد الجبار لم تطب لنفسه رواية الحديث كما جاءت عن النبـي ﷺ، بل أبت بدعته إلاَّ أن تحمله على تحريفها ثم تفسيرها تفسيراً يلائم تلك البدعة.

وحديث أبـي ذر لا يعارض حديث جرير السابق، لأن حديث أبـي ذر يتعلق بموضوع رؤية النبـي ﷺ لربه ليلة المعراج، فإنه نفى ﷺ أن يكون قد رأى ربه بعيني رأسه، والذي منعه من ذلك النور وهو الحجاب المذكور في رواية أبـي موسى رضي الله عنه عندما قال:

---

(١) الحديث سبق تخريجه. انظر: ص ٢٣٠، هامش (٣).

(٢) شرح النووي على مسلم ٣/ ١٢.

«قام فينا رسول الله ﷺ بخمس كلمات، فقال: «**إن الله عز وجل لا ينام ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل، حجابه النور** [وفي رواية «النار»] **لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه**»(١).

فقول النبي ﷺ: «**فأنى أراه؟**» أي فكيف أراه والنور حجاب بيني وبينه يمنعني من رؤيته؟(٢).

(ب) وأما رواية جابر فإنها لم ترو بهذا اللفظ عن أحد من أئمة الحديث.

وإنما الذي ورد عند مسلم: من حديث الدجال عنه ﷺ أنه قال: «**تعلموا أنه لن يرى أحد منكم ربه عز وجل حتى يموت**»(٣).

فزيادة «**ولا في الآخرة**» زيادة منكرة لم ترد في الحديث، بل هي موضوعة أريد بها مناهضة الأدلة الثابتة في إثبات الرؤية، فأمثالها لا يجوز أن تنسب إلى النبي ﷺ(٤).

والذي يعجب له الإنسان من هؤلاء المعتزلة أنهم يطعنون في الثابت من الأحاديث بل والمتواتر منها إذا خالفت بدعتهم بينما يلجؤون إلى الموضوع والضعيف من الأحاديث للاستشهاد به على باطلهم، وما ذلك إلّا

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان (١)، باب في قوله عليه السلام: «إن الله لا ينام» (٧٩) برقم ١٧٩، ١/ ١٦١ ــ ١٦٢.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ص ١٩٧.

(٣) الحديث سبق تخريجه. انظر: ص ٢٣٠، هامش (١).

(٤) انظر: رؤية الله تعالى ص ٢٣٤، ٢٣٥.

للهوى الذي أعمى أبصارهم عن رؤية الحق، وعقولهم عن الهدى، فانقلبت عندهم الموازين واختلطت عليهم الأمور، فأصبح الضلال هدى والباطل حقاً، وهكذا أصحاب البدع والأهواء، فإنهم يحدثون البدع أولاً فإذا استقرت في أذهانهم بحثوا لها عما يسندها من أدلة لا يعبؤون بصحتها أو ضعفها، أو من قالها، وإن وجدوا ما يخالف تلك البدع من أدلة صحيحة لووا أعناقها فحرفوها وبدلوها وزادوا ونقصوا فيها لتكون حجة لهم لا عليهم. والسلامة أن يعافيك الله مما ابتلاهم به.

٧ ــ قولهم: «المراد بـ«سترون ربكم»: ستعلمون ربكم أو تعرفون ربكم، ولذا قال: «لا تضامون» أي لا تشكون.

والجواب على ذلك:

أولاً: لا شك أن «ترى» تكون بصرية وتارة تكون قلبية، وتارة تكون من رؤيا الحلم، وغير ذلك. ولا يخلو الكلام من وجود قرينة تخلص المعنى المراد.

والقرينة في الحديث قوله: **«سترون ربكم كما ترون القمر»**.

وفي الرواية الأخرى: **«كما ترون الشمس في الظهيرة ليس دونها سحاب»** فدل على أن المراد بها **«ترى»** البصرية[١].

ثانياً: إن «ترى» العلمية تنصب مفعولين بخلاف البصرية.

قال ابن التين:

«. . . إن الرؤية بمعنى العلم تتعدى لمفعولين تقول: رأيت زيداً فقيهاً أي علمته، فإن قلت: رأيت زيداً منطلقاً لم يفهم منه إلاَّ رؤية البصر، ويزيده

---

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ٢١١.

تحقيقاً قوله في الخبر: «**إنكم سترون ربكم عياناً**» لأن اقتران الرؤية بالعيان لا يحتمل أن يكون بمعنى العلم»[١].

ثالثاً: قوله: «**تضامون**» قال النووي: «بتشديد الميم وتخفيفها فمن شددها فتح التاء ومن خففها ضم التاء، ومعنى المشددة: هل تضامون وتتلطفون في التوصل إلى رؤيته، ومعنى المخففة: هل يلحقكم ضيم وهو المشقة والتعب»[٢].

فتفسير عبد الجبار للضيم بمعنى الشك لا يستقيم.

قال الإمام الدارمي رحمه الله:

«وهذا التفسير ـ أي تفسير» «**تضامون**» بمعنى تشكون ــ مع ما فيه من معاندة الرسول ﷺ فهو محال خارج عن المعقول، لأن الشك في ربوبية الله زائل عن المؤمن والكافر يوم القيامة فكل مؤمن وكافر يومئذ يعلم أنه ربهم لا يعتريهم في ذلك شك فيقبل الله ذلك من المؤمنين، ولا يقبله من الكافرين، ولا يعذرهم بمعرفتهم ويقينهم به في ذلك اليوم فما فضل المؤمن على الكافر يوم القيامة.. في معرفة الرب؟ إذ مؤمنهم وكافرهم لا يعتريه في ربوبيته شك»[٣].

قال ابن حزم:

«ومحال أن تكون هذه الرؤية رؤية القلب لأن جميع العارفين به تعالى يرونه في الدنيا بقلوبهم وكذلك الكفار في الآخرة بلا شك»[٤].

---

(١) فتح الباري ١٣/ ٤٢٦، وانظر في ذلك: النحو الوافي ٢/ ١٤ ــ ١٨.

(٢) شرح النووي على مسلم ٣/١٨.

(٣) رد الدارمي عثمان بن سعيد ضمن عقائد السلف ص ٤١٤.

(٤) الفصل في الملل ٣/ ٤.

وأما قول عبد الجبار:

«ما نسب لعائشة أنها سمعت بأن القوم يقولون بأن الله يُرى، فقالت لقد قف شعري مما قلتموه، ودفعت ذلك بقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾﴾ [الأنعام: ١٠٣].

يجاب عن ذلك بالآتي:

أولاً: ذكره لحديث عائشة الصحيح بصيغة التمريض «نسب» مخالف للقاعدة العلمية عند المحدثين، فإنهم يوردون الأحاديث الصحيحة بصيغة الجزم[(١)].

ثانياً: لقد حرف عبد الجبار رواية عائشة رضي الله عنها ليتسنى له الاستدلال بها على نفي الرؤية في الآخرة.

والحديث كما رواه مسلم في صحيحه بسنده إلى مسروق[(٢)] قال: كنت متكئاً عند عائشة فقالت: يا أبا عائشة ثلاث من تكلم بواحدة منهن فقد أعظم على الله الفرية، قلت: ما هن؟ قالت من زعم أن محمداً ﷺ رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية، قال وكنت متكئاً فجلست فقلت: يا أم المؤمنين أنظريني ولا تعجليني ألم يقل الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأُفُقِ الْمُبِينِ ﴿٢٣﴾﴾ [التكوير: ٢٣]. ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾﴾ [النجم: ١٣].

---

(١) انظر: تدريب الراوي ١/ ١٢٠.

(٢) مسروق: هو مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي، أبو عائشة، الكوفي، ثقة فقيه عابد مخضرم. يروي عن أُبي، وعمر، وعائشة. وعنه الشعبي، وإبراهيم النخعي، وأبو وائل. مات سنة ٦٢هـ وقيل ٦٣هـ.

انظر: الطبقات الكبرى ٦/ ٧٦، تاريخ بغداد ١٣/ ٢٣٢، تذكرة الحفاظ ١/ ٤٦، سير أعلام النبلاء ٤/ ٦٣ ــ ٦٩، تهذيب التهذيب ١٠/ ١٠٩، تقريب التهذيب ٢/ ٢٤٢.

فقالت: أنا أول هذه الأمة سأل عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: «إنما هو جبريل، لم أره على الصورة التي خلق عليها غير هاتين المرتين رأيته منهبطاً من السماء ساداً عظم خلقه ما بين السماء إلى الأرض، فقالت: أو لم تسمع أن الله يقول: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾ . . .﴾ الحديث[1].

ثالثاً: إن عائشة رضي الله عنها لم تنف رؤية الله في الآخرة، وإنما نفت أن يكون النبي ﷺ قد رأى ربه في الدنيا كما هو ظاهر من سياق الرواية.

ونفي عائشة رضي الله عنها لرؤية النبي ﷺ لله سبحانه في الدنيا بعيني رأسه هو القول الراجح عند أهل العلم وعليه جمهور أهل السنة، وذلك لقوله ﷺ «**تعلموا أنه لن يرى أحد منكم ربه عز وجل حتى يموت**»[2] ولحديث أبي ذر رضي الله عنه «**نور أنى أراه**»[3] [4].

ولا يلزم من ذلك عدم رؤيته في الآخرة.

● ● ●

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الإيمان (١)، باب معنى قول الله عز وجل: ﴿ولقد رآه نزلة أخرى﴾ (٧٧)، برقم ١٧٧، ١/ ١٥٩.
وأخرج البخاري نحوه مختصراً في كتاب بدء الخلق (٥٩)، باب إذا قال أحدكم آمين (٧)، ٤/ ٨٣، ٨٤.
وبنحوه في كتاب التفسير (٦٥)، تفسير سورة ق (٥٣)، باب (١)، ٦/ ٥٠.
وأخرجه مختصراً أيضاً في كتاب التوحيد (٩٧)، باب قول الله تعالى ﴿عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً﴾ (٤)، ٨/ ١٦٦.

(٢) الحديث سبق تخريجه. انظر ص ٢٣٠، هامش (١).

(٣) الحديث سبق تخريجه. انظر ص ٢٣٠، هامش (٣).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى ٢/ ٢٣٠، رؤية الله تعالى ص ٥٣، ٥٤.

(٣)

أفعـال العبـاد

هذا موضوع له علاقة وصلة وثيقة بموضوع قضاء الله وقدره. وأول من يذكر عنه أنه تحدث في قدر الله تعالى معبد الجهني[١]، ثم تبنى قوله واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد[٢]، ودعوا الناس إلى ذلك[٣].

---

(١) معبد الجهني: هو معبد بن عبد الله بن عويمر، وقيل: عكيم ــ الجهني. البصري. أول من قال بالقدر في زمن الصحابة بالبصرة. وكان عالماً مع بدعته. صدوق في الحديث. قتل سنة ٨٠هـ.

انظر: التاريخ الكبير للبخاري ٣٩٩/٧، الجرح والتعديل ٨/ ٢٨٠، المجروحين ٣/ ٣٥، ٣٦، ميزان الاعتدال ٤/ ١٤١، سير أعلام النبلاء ٤/ ١٨٥ ــ ١٨٧، تقريب التهذيب ٢/ ٢٦٢.

(٢) عمرو بن عبيد: هو عمرو بن عبيد بن باب، التميمي مولاهم، أبو عثمان البصري، شيخ المعتزلة في عصره ومفتيها، وأحد الزهاد. كان داعية إلى بدعته. واتهمه جماعة. مات سنة ١٤٣هـ وقيل ١٤٤هـ.

انظر: المجروحين ٢/ ٦٩ ــ ٧١، تاريخ بغداد ١٢/ ١٦٢ ــ ١٧٨، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٦٣ ــ ٢٨٠، سير أعلام النبلاء ٦/ ١٠٤ ــ ١٠٦، تهذيب التهذيب ٨/ ٣٠، تقريب التهذيب ٢/ ٧٤.

(٣) انظر: الفرق بين الفرق ص ١١٩.

وقد توسعت المعتزلة بعد ذلك في موضوع القدر حتى جعلوه أصلاً من أصولهم الخمسة وأسموه بالعدل، وتمدحوا بالتسمية به.

وقد عرفوا العدل بأنه تعالى لا يفعل القبيح ولا يختاره، ولا يخل بما هو واجب عليه، وأن أفعاله كلها حسنة[1].

وقد زعموا أن العقل هو الذي قادهم إلى ذلك ودفعهم إليه.

وأما نصوص الكتاب والسنة فلا دخل لها في شأن العدل.

قال عبد الجبار:

«فأما الكلام في العدل فالعقل يدل عليه، وذلك لأنه تعالى إذا كان عالماً بالقبيح وغنياً عنه، لأن الحاجة إنما تصح على من يشتهي ويتغذى وتصح عليه الزيادة والنقصان، ومن هذا حاله لا يجوز أن يختار القبيح، ولولا ذلك لما حصل الثقة بكلامه وقوله»[2].

وقد دفعهم ذلك إلى نفي قدر الله تعالى وعدم إثباته.

قال عبد الجبار:

«والذين يثبتون القدر هم المجبرة[3]، فأما نحن فإنا ننفيه وننزه الله

---

(١) انظر: شرح الأصول ص ١٣٢، ٣٠١.

(٢) فضل الاعتزال ص ١٤١، وانظر: المحيط بالتكليف ص ٢٣٤، ٢٥٩.

(٣) المجبرة: أو الجبرية: مشتقة من الجبر، وهو نفي الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الرب تعالى. وهم أصناف: فالجبرية الخالصة هي التي لا تثبت للعبد فعلاً ولا قدرة على الفعل أصلاً. والمتوسطة: هي التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة.
انظر: الملل والنحل ١/ ٨٥، التعريفات ص ٤٠.

تعالى عن أن تكون الأفعال بقضائه وقدره»[1].

وما ورد من أخبار الآحاد دالاً على ذلك ضرب من ضروب الخطأ، الذي يعلم بروايته أنه ارتكب عظيماً[2].

والقول بأن الله لا يفعل القبيح ولا يختاره وهو ما عرفوا به العدل هي القاعدة التي انطلقوا منها في نفيهم لخلق العباد وتقديرها وإرادتها من قبل الله تعالى زعماً منهم بأن ذلك تنزيه لله سبحانه[3].

وهذه مقدمة نخلص من خلالها إلى عرض موقف المعتزلة من خلق أفعال العباد وإرادتها.

أولاً ـ خلق أفعال العباد:

لقد أجمعت المعتزلة على أن أفعال العباد ليست من خلق الله تعالى[4]، طاعات كانت أم معاصي. وحجتهم أنها من القبائح والله لا يفعل القبيح[5].

وهي حجة عقلية إذ السمع لا يصح أن يكون دليلاً في هذا المقام[6].

وقد يعترض معترض بأن المعاصي قبائح ولكن ما بال الطاعات تطوى من أن تكون خلقاً لله بهذه الحجة العقلية؟

---

(١) شرح الأصول ص ٧٧٦.

(٢) انظر: فضل الاعتزال ص ١٩٤.

(٣) انظر: شرح الأصول ص ٧٧٦.

(٤) انظر: باب ذكر المعتزلة ص ٦، الفرق بين الفرق ص ١١٤ ـ ١١٥.

(٥) انظر: المحيط بالتكليف ص ٢٨٧.

(٦) انظر: شرح الأصول ص ٣٥٤ ـ ٣٥٥.

يجيب على ذلك عبد الجبار بقوله: «قد صح أن أفعال العباد قبائح، وقد صح بما تقدم في دليل العدل أنه تعالى لا يختار فعل القبيح، فيجب أن يكون حادثاً من جهته، وإذا لم يكن فلا بد من محدث له، فليس إلاَّ أن العبد هو الذي يحدثه.. ولا فرق بين ذلك في الأفعال الحسنة أو القبيحة فالجميع لا يخلقه الله، لأن الأفعال الحسنة قد يصح وجودها على وجه فتقبح وعلى وجه آخر فتحسن»[1].

ومن ثم لا يليق أن يوصف الله سبحانه وتعالى بأنه خالق للخير والشر والذين يقولون ذلك هم الذين قل تمييزهم[2].

وقد أيدوا دليلهم العقلي بشبه عقلية ونقلية:

الشبـه العقليـة:

الأولى: لو كانت خلقاً لله تعالى لم تكن عملاً للعباد، تقف عليه أحوالهم، وتوجد وتنتهي بحسب اختيارهم وإرادتهم لا كالألوان والصور[3].

الثانية: وجود الأمر ببعضها والنهي عن بعض، والمدح على بعض والذم على بعض، والثواب على بعض والعقاب على بعض. فلو كانت خلقاً لله ما حسن شيء مما سبق. فإثبات خلق الله لها يوجب نفي الأحكام السابقة، ويلزم من ذلك أن يكون الله ظالماً جائراً[4].

---

(١) المحيط بالتكليف ص ٣٦٦ ــ ٣٦٧.

(٢) انظر: فضل الاعتزال ص ١٧٩.

(٣) انظر: شرح الأصول ص ٧٧١، ٧٧٨ ــ ٧٧٩، المحيط بالتكليف ص ٣٤٠، شرح قصيدة الصاحب بن عباد ص ٦٠ ــ ٦١.

(٤) انظر: فضل الاعتزال ص ١٦٩ ــ ١٧٠، شرح الأصول ص ٣٤٥، المحيط بالتكليف ص ٣٤٠، شرح قصيدة الصاحب ص ٦١.

الشبـه النقليـة:

وهي تذكر على أنها موافقة لأدلة العقل السابقة ومقررة لها، لا أنها تفرد للاستدلال بها، لأن ذلك متعذر[1].

١ ــ ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَٰنِ مِن تَفَاوُتٍ﴾ [الملك: ٣].

فالباطل المتفاوت ليس من خلق الله.

٢ ــ ﴿صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٨٨].

فالكفر والظلم وغيرهما ليست من خلقه، لأنها ليست بمتقنة ولا محكمة ولا حسنة.

٣ ــ ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ النساء: ٧٩].

﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥].

﴿حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾ [البقرة: ١٠٩].

﴿وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٨].

فهذه الأمور قد لحقت العبد من جهته لا من جهة الله فدل على أنها ليست من خلقه.

٤ ــ قوله تعالى: ﴿تفعلون﴾، ﴿تصنعون﴾، ﴿وتعلمون﴾، ﴿وتكسبون﴾، ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [العنكبوت: ١٧].

وفي ذلك إضافة الفعل إلى العبد بأقوى وجوه الإضافة.

٥ ــ ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨].

---

(١) انظر: شرح الأصول ص ٣٥٤ ــ ٣٥٥.

﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓاْ ﴾ [الكهف: ٥٥].

وفي هذا إلزام للعبد وتوبيخ وذم له، وتقريع له بالنعم وعدها عليه[١].

٦ ــ ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَـٰنِ ﴾ النحل: ٩٠].

﴿ وَإِذَا فَعَلُواْ فَـٰحِشَةً قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ ﴾ [الأعراف: ٢٨].

٧ ــ ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ ﴾ [الذاريات: ٥٦].

فخلقهم للعبادة ولم يخلقهم للمعصية.

٨ ــ ﴿ وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ ﴿٥٢﴾ ﴾ [القمر: ٥٢].

فقال: فعلوه ولم يقل فعله. وقال في فعله: ﴿ ٱللَّهُ خَـٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ ۖ ﴾ [الزمر: ٦٢].

أي كل شيء يكون ولم يقل خلق فعلهم[٢].

ثانياً ــ إرادة الأفعال:

قسموا الإرادة إلى قسمين:

١ ــ إرادة حتم وجبر، كخلق السموات والجبال... إلخ.

٢ ــ إرادة أمر، ومعها تمكين كالأمر بالبر والإحسان.

فمكن الله عباده لفعل ذلك بما أعطاهم من استطاعات وآلات للاختيار

---

(١) انظر: المحيط بالتكليف ص ٣٧٩.

(٢) انظر: رسائل العدل ص ٧١ ــ ٧٢.

ولم يلزمهم بالطاعات جبراً، ولا صرفهم عن المعاصي قسراً[1].

ثم فصلوا في إرادة الله لتلك الأفعال، فإن كانت طاعات فإنه يريدها ويعين عليها، وإن كانت معاصي فإنه لا يريدها ولا يشاؤها ولا يعين عليها، وإن كانت مباحات أو أفعال غير المكلفين، فهو لا يريدها ولا يكرهها[2].

ودليلهم العقلي على ذلك:

أما الطاعات فلأن كراهة الحسن قبيحة، وأما المعاصي فلأن إرادة القبيح قبيحة، وأما المباحات وأفعال غير المكلفين فلا فائدة من إرادتها أو كرهها[3].

وأيدوا ذلك بشبه عقلية ونقلية:

الشبه العقلية:

١ ــ لو أرادها ما كان فعلها خطأ ولا معصية، لأن المعقول من الطاعة فعل ما أراده المطاع، والمعصية فعل ما كرهه المعصي[4].

٢ ــ لا يجوز أن يكون الله مريداً للمعاصي، لأنه وجب حينئذ أن يكون محباً لها راضياً عنها، لأن الإرادة والمحبة والرضا من باب واحد[5].

٣ ــ لو كان يريدها لكان العاصي معذوراً عند الله، لأنه فعل ما يريده الله، موافقاً لقضائه وقدره، ولا يوجد حينئذ عاصي على الأرض لأن الكل يسعى بقضائه وقدره.

---

(١) انظر: رسائل العدل ص ١٨٣ ــ ١٨٥، المحيط بالتكليف ص ٢٨٧.

(٢) انظر: شرح الأصول ص ٧٧٨ ــ ٧٧٩، المحيط بالتكليف ص ١٠٩.

(٣) انظر: المحيط بالتكليف ص ١٠٩، ٢٨٨.

(٤) انظر شرح قصيدة الصاحب ص ٦٢ ــ ٦٤.

(٥) انظر: شرح الأصول ص ٤٦٤، ٧٧١، المحيط بالتكليف ص ٤٢٠.

والقول بأنه خلق قوماً للجنة وقوماً للنار كذب وضلال[1].

٤ ـــ لو كان الله مريداً لها ما نهى عنها[2].

٥ ـــ لا يمكن أن يقضي على خلقه بمعصية، ثم يعذبهم عليها، بل ذلك محال وباطل.

ولكان الطائع والعاصي يجريان في طاعته، ولم يكن المذنب أولى بالعقوبة من المهتدي[3].

وأما الشبه النقلية:

١ ـــ قوله: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَٰلَمِينَ ۝١٠٨﴾ [آل عمران: ١٠٨].

وقوله: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ ۝٣١﴾ [غافر: ٣١].

وهذا نص في موضع الخلاف.

٢ ـــ قوله: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ۝٣٨﴾ [الإسراء: ٣٨].

فيستحيل أن يكون مريداً لشيء كارهاً له[4].

٣ ـــ قوله: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ۝٢٠٥﴾ [البقرة: ٢٠٥].

﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧][5].

٤ ـــ قوله: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن

---

(١) انظر: رسائل العدل ص ٩١.

(٢) انظر: شرح الأصول ص ٤٦٣.

(٣) انظر: رسائل العدل ص ١٠٨، ١٨٥.

(٤) انظر: شرح قصيدة الصاحب ص ٦٢ ـــ ٦٤.

(٥) انظر: المحيط بالتكليف ص ٢٨٦.

شَيْءٍ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿١٤٨﴾﴾ [الأنعام: ١٤٨].

فقد أكذب الله المشركين في قولهم، ونفى عن نفسه ما نسبوه إليه بظلمهم[1].

وأما موقفهم من أدلة الإثبات، مثاله حديث احتجاج آدم وموسى عليهما السلام[2]، فقد ردوا عليه بالآتي:

١ ـ هذا يوجب أن موسى كان قدرياً.

٢ ـ يوجب في كل كافر ومشرك وفاجر أن لا يلام لأن ما آتاه كان مكتوباً عليه.

وبالتالي من تعلق به وبأمثاله من الأحاديث فهو جاهل ويجب أن يلصق به كل ذم، وكل لقب مذموم[3].

وجوب الإيمان بقدر الله تعالى والجواب على شبه المعتزلة:

الإيمان بقدر الله واجب، وهو أحد أركان الإيمان الستة التي لا يتصف المؤمن بالإيمان إلَّا بتحقيقها كما قال ﷺ: **«الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره»**[4].

---

(١) انظر: رسائل العدل ص ٧١، ٧٢.

(٢) يأتي الحديث والكلام عنه ص ٣٤٣ و٣٤٤.

(٣) انظر: فضل الاعتزال ص ١٦٨.

(٤) انظر: شرح لمعة الاعتقاد ص ٥١.

والحديث سبق تخريجه انظر: ص ١٢١.

والإيمان به من تمام التوحيد، كما قال ابن عباس: «هو نظام التوحيد»، فمن وحد الله وآمن بالقدر تم توحيده، ومن وحد الله وكذب بالقدر نقض توحيده[1].

وهو سر الله في خلقه لم يطلع عليه ملك مقرب ولا نبي مرسل ولا عبد من عباد الله، فالله أوجد وأفنى، وأفقر وأغنى، وأمات وأحيا، وأضل وهدى، وهو على كل شيء قدير، وبكل أمر بصير[2].

وأهل السنة والجماعة وحزب الله ورسوله هم أسعد الناس في مسألة القدر من جميع الطوائف.

فإنهم يثبتون قدرة الله على جميع الموجودات من الأعيان والأفعال، ويثبتون مشيئته العامة وينزهونه أن يكون في ملكه ما لا يقدر عليه ولا هو واقع تحت مشيئته، ويثبتون القدر السابق، وأن العباد يعملون ما قدره الله وقضاه وفرغ منه، وأنهم لا يشاؤون إلاَّ أن يشاء الله، ولا يفعلون إلاَّ من بعد مشيئته، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، ويؤمنون بأن من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له[3].

ولقد تضافرت الأدلة من الكتاب والسنة على إثبات قدر الله تعالى وهي تؤيد ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة. من ذلك:

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ١١٣.

(٢) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٥٠.

(٣) شفاء العليل ص ١١٤ ــ ١١٥ بتصرف.

وانظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٢/ ٥٣٨، جامع الرسائل ١/ ١٢٩، المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٥٠، شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٥٠.

١ ـ قال سبحانه وتعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ۝٢﴾ [الفرقان: ٢].

وقال: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ۝٤٩﴾ [القمر: ٤٩].

وقال: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ۝٣٨﴾ [الأحزاب: ٣٨].

وقال: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣﴾ [الأعلى: ٢ ـ ٣].

وروى مسلم بسنده إلى يحيى بن يعمر[1] قال:

كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميري[2] حاجين أو معتمرين فقلنا لو لقينا أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر فوفق لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب داخلاً المسجد فاكتنفته[3] أنا وصاحبي أحدنا

---

(١) يحيى بن يعمر: هو يحيى بن يعمر أبو سليمان العدواني البصري، نزيل مرو وقاضيها، ثقة فصيح وكان يرسل، روى عن أبي ذر، وعائشة وأبي هريرة. وعنه قتادة، وعطاء الخراساني، وآخرون. مات سنة ١١٥هـ. وقيل غير ذلك.
انظر: الجرح والتعديل ٩/١٩٦، تذكرة الحفاظ ١/٧١، سير أعلام النبلاء ٤/٤٤١ ـ ٤٤٣، تهذيب التهذيب ٤/١٧١، تقريب التهذيب ٢/٣٦١.

(٢) حميد بن عبد الرحمن: هو حميد بن عبد الرحمن الحميري البصري، ثقة فقيه. روى عن أبي هريرة وأبي بكر الثقفي وابن عمر. وعنه عبد الله بن بريدة، ومحمد بن سيرين وقتادة.
انظر: الجرح والتعديل ٣/٢٢٥، سير أعلام النبلاء ٤/٢٩٣ ـ ٢٩٤، تهذيب التهذيب ٣/٤٦، تقريب التهذيب ١/٢٠٣.

(٣) اكتنفته أنا وصاحبي: أي أحطنا به من جانبيه.
النهاية في غريب الحديث ٤/٢٠٥.

عن يمينه والآخر عن شماله، فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إلي، فقلت: أبا عبد الرحمن إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرؤون القرآن ويتقفرون[1] العلم ـ وذكر من شأنهم ـ وأنهم يزعمون أن لا قدر وأن الأمر أنف، قال: فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم وأنهم براء مني، والذي يحلف به عبد الله بن عمر لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر، ثم قال: حدثني أبي عمر بن الخطاب، قال: بينما نحن عند رسول الله ﷺ ذات يوم إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر لا يرى عليه أثر السفر ولا يعرفه منا أحد حتى جلس إلى النبي ﷺ فأسند ركبتيه إلى ركبتيه ووضع كفيه على فخذيه، وقال: يا محمد أخبرني عن الإسلام فقال رسول الله ﷺ: الإسلام أن تشهد أن لا إله إلاَّ الله وأن محمداً رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً. قال صدقت، قال: فعجبنا له يسأله ويصدقه، قال فأخبرني عن الإيمان. قال: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره. قال صدقت. قال فأخبرني عن الإحسان. قال أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك. قال: فأخبرني عن الساعة. قال: ما المسؤول عنها بأعلم من السائل، قال: فأخبرني عن أمارتها قال: أن تلد الأمة ربتها وأن ترى الحفاة العراة العالة رعاء الشاء يتطاولون في البنيان. قال: ثم انطلق فلبثت ملياً ثم قال: يا عمر أتدري من السائل؟ قلت: الله ورسوله أعلم. قال: فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم[2].

---

(١) يتقفرون العلم: أي يتطلبونه. المرجع السابق ٤/ ٩٠.

(٢) الحديث سبق تخريجه انظر: ص ١٢١.

والأحاديث في إثبات القدر كثيرة جداً في الصحيحين وغيرها عن جماعة من الصحابة[1].

والإيمان بالقدر لا يتم إلاَّ بأربعة أمور:

الأول: الإيمان بأن الله عالم بكل ما يكون جملة وتفصيلاً بعلم سابق، لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٧٠﴾﴾ [الحج: ٧٠].

الثاني: إن الله كتب في اللوح المحفوظ مقادير كل شيء لقوله تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ﴾ [الحديد: ٢٢]. أي قبل أن نخلق الخليقة.

ولقوله ﷺ: «**كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة قال: وعرشه على الماء**»[2].

الثالث: إنه لا يكون شيء في السموات والأرض إلاَّ بإرادة الله ومشيئته الدائرة بين الرحمة والحكمة، يهدي من يشاء برحمته، ويضل من شاء

---

(١) انظر: صحيح البخاري، كتاب القدر (٨٢)، باب (١)، باب جف القلم على علم الله (٢) ٧/ ٢١٠، وباب كان أمر الله قدراً مقدوراً (٤) ١/ ٢١١.
صحيح مسلم، كتاب القدر (٤٦)، باب كيفية الخلق الآدمي (١)، حديث رقم ٢٦٤٣، ٤/ ٢٠٣٦، وحديث رقم ٢٦٤٧، ٤/ ٢٠٣٩، وحديث رقم ٢٦٤٨، ٤/ ٢٠٤٠، وباب حجاج آدم وموسى عليهما السلام (٢)، حديث رقم ٢٦٥٢، ٤/ ٢٠٤٢، حديث رقم ٢٦٥٣، ٤/ ٢٠٤٤، وباب كل شيء بقدر (٤)، حديث رقم ٢٦٥٥، ٤/ ٢٠٤٥.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه من حديث عبد الله بن عمرو في كتاب القدر (٤٦)، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام (٢) برقم ٢٦٥٣، ٤/ ٢٠٤٤.

بحكمته، لا يسأل عما يفعل لكمال حكمته وسلطانه وهم يسألون. وما وقع من ذلك فهو مطابق لعلم الله السابق ولما كتبه في اللوح المحفوظ لقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ۝٤٩﴾ [القمر: ٤٩].

﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥].

فأثبت وقوع الهداية والضلال بإرادته.

الرابع: إن كل شيء في السموات والأرض مخلوق لله تعالى لا خالق غيره ولا رب سواه، لقوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ۝٢﴾ [الفرقان: ٢].

وقال على لسان إبراهيم: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ۝٩٦﴾[1] [الصافات: ٩٦].

وقد تناول العلماء من أهل السنة شبه المعتزلة السابقة في موضوع القدر وأفعال العباد ففندوها وأوضحوا بطلانها لأنها لم تبن على نصوص الشرع وإنما بنيت على العقول القاصرة العاجزة، فجاءت مخالفة للنصوص، مناهضة لها، ويتضح ذلك فيما يلي:

قولهم في تعريف العدل: إن الله لا يفعل القبيح ولا يختاره ولا يخل بما هو واجب عليه، وإن أفعاله كلها حسنة.

وعلى ذلك دل العقل كما يرون.

---

(١) شرح لمعة الاعتقاد ص ٥١ ــ ٥٣ بتصرف.
وانظر: شفاء العليل ص ٦٦.

إن المعتزلة لما خاضوا بعقولهم في شرع الله تعالى، بعيدة عن هدي النصوص، قذفت لهم تلك العقول بما يسمى بالتحسين والتقبيح العقلي ووجوب الأصلح على الله الذي كان علته وسببه قياسهم لأفعال الله سبحانه على أفعال العباد، فحسنوا منه ما يحسن منهم، وقبحوا منه ما يقبح منهم وأوجبوا عليه ما يجب عليهم وحرموا عليه ما يحرم عليهم وسموا ذلك عدلاً، وما ذلك إلَّا تشبيه لله بخلقه في أفعاله. فهم في الحقيقة مشبهة الأفعال.

والله سبحانه لا يقاس بنا في أفعاله، فليس ما وجب أو حرم علينا يجب ويحرم عليه، وليس ما حسن أو قبح منا يحسن أو يقبح منه[1].

فهو سبحانه منزه عن فعل القبائح، لا يفعل السوء ولا السيئات، مع أنه سبحانه خالق كل شيء: أفعال العباد وغيرها. والعبد إذا فعل القبيح المنهي عنه كان قد فعل سوءاً وظلماً وقبيحاً وشراً، والرب قد جعله فاعلاً لذلك، وذلك منه سبحانه عدل وحكمة وصواب ووضع للأشياء في مواضعها، فخلقه سبحانه لما فيه نقص أو عيب للحكمة التي خلقه لها هو محمود عليه، وهو منه عدل وحكمة وصواب وإن كان في المخلوق عيباً، ومثل ذلك موجود في مفعول المخلوقين، فإن الصانع إذا أخذ الخشبة المعوجة والحجر الرديء واللبنة الناقصة فوضعها في موضع يليق بها ويناسبها كان ذلك منه عدلاً، واستقامة وصواباً وهو محمود، وإن كان في تلك عوج وعيب هي به مذمومة، ومن أخذ الخبائث فجعلها في المحل الذي يليق بها كان ذلك

---

(١) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٤٨، مفتاح دار السعادة ص ٤٩ ــ ٥٢، شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٤٨.

حكمة وعدلاً، وإنما السفه والظلم أن يضعها في غير موضعها، ومن وضع العمامة على الرأس والنعلين في الرجلين فقد وضع كل شيء موضعه، ولم يظلم النعلين إذ هذا محلهما المناسب لهما، فهو سبحانه لا يضع شيئاً إلاَّ في موضعه، فلا يكون إلاَّ عدلاً، ولا يفعل إلاَّ خيراً، فلا يكون إلاَّ محسناً جواداً رحيماً، وهو سبحانه له الخلق والأمر[1].

والله يختص بحكمة لا يشاركه فيها غيره، ولهذا يحسن منه ما يقبح من المخلوقين لانتفاء تلك الحكمة في حقهم، مثال لذلك يحسن منه مدح نفسه والثناء عليها ويقبح من أكثر خلقه ذلك. ويليق به الكبرياء والعظمة ويقبح ذلك من خلقه كما جاء عنه ﷺ أنه حكى عن الله تعالى أنه قال: «العز إزاره، والكبرياء رداؤه. فمن ينازعني عذبته»[2].

كما يحسن منه إماتة خلقه وابتلاؤهم وامتحانهم بأنواع المحن ويقبح ذلك من الخلق، فليس بين الله وخلقه جامع يوجب أن يحسن منه ما حسن منهم ويقبح منه ما قبح منهم[3].

والعقول وإن كانت تقف على حسن بعض الأمور وقبحها في الجملة فهي قاصرة عن اكتساب المعقولات بأسرها عاجزة عن الاهتداء إلى المصلحة الكلية الشاملة لنوع الإنسان تفصيلاً، فوجب من حيث الحكمة أن يكون بين الناس شرع يحملهم على الإيمان بالغيب جملة ويهديهم إلى مصالح معاشهم

---

(١) جامع الرسائل ١/ ١٣٠. بتصرف.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي سعيد وأبي هريرة، كتاب البر والصلة (٤٥)، باب تحريم الكبر (٣٨)، برقم ٢٦٢٠، ٤/ ٢٠٢٣.

(٣) انظر: لوامع الأنوار ١/ ٣٣٣.

ومعادهم تفصيلاً، فيحملهم على التوجه إلى الخير المحض والإعراض عن الشر المحض استبقاء لنوعهم واستدامة لنظام العالم[1].

وأما إيجاب شيء على الله أو تحريمه عليه، فإن جمهور العلماء ذهبوا إلى أنه سبحانه إنما أمر عباده بما فيه صلاحهم ونهاهم وحذرهم عما فيه فسادهم، وأرسل لهم الرسل للمصلحة العامة، وإن كان في إرسالهم ضرر على بعض الناس، ففيه حكم، وإن كان في بعض ما يخلقه ضرر كالذنوب، فلا بد من وجود الحكمة في ذلك والمصلحة التي لأجلها خلقه سبحانه[2].

والله سبحانه قد يوجب على نفسه ويحرم بعض الأمور كقوله سبحانه: ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ﴾ [الأنعام: ٥٤]. وقوله: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٤٧﴾ [الروم: ٤٧].

وفي الحديث «**يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي**»[3]، وهو لا يخل بما أوجبه أو حرمه على نفسه، أما أن يوجب أو يحرم عليه الخلق بعقولهم فلا[4].

يقول شيخ الإسلام رحمه الله: «وأما الإيجاب عليه سبحانه وتعالى،

---

(١) انظر: مفتاح دار السعادة ٢/ ٥٦ و ١١٧، ١١٨.

(٢) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٥٣.

(٣) جزء من حديث أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي ذر رضي الله عنه في كتاب البر والصلة (٤٥)، باب تحريم الظلم (١٥)، برقم ٢٥٧٧، ٤/ ١٩٩٤.

(٤) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٧٧٥ ـ ٧٧٦، المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٤٩، ٥٠.

والتحريم بالقياس على خلقه، فهذا قول القدرية[1]، وهو قول مبتدع مخالف لصحيح المنقول وصريح المعقول، وأهل السنة متفقون على أنه سبحانه خالق كل شيء ومليكه، وأن ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأن العباد لا يوجبون عليه شيئاً، ولهذا كان من قال من أهل السنة بالوجوب، قال: إنه كتب على نفسه، وحرم على نفسه، لا أن العبد نفسه يستحق على الله شيئاً، كما يكون للمخلوق على المخلوق، فإن الله هو المنعم على العباد بكل خير، فهو الخالق لهم، وهو المرسل إليهم الرسل، وهو الميسر لهم الإيمان، والعمل الصالح، ومن توهم من القدرية والمعتزلة ونحوهم أنهم يستحقون عليه من جنس ما يستحقه الأجير على من استأجره فهو جاهل في ذلك.

وإذا كان كذلك لم تكن الوسيلة إليه إلاَّ بما من به من فضله وإحسانه، والحق الذي لعباده هو من فضله وإحسانه، ليس من باب المعاوضة ولا من باب ما أوجبه غيره عليه، فإنه سبحانه هو يتعالى عن ذلك»[2].

فالله لا يجب عليه فعل الأصلح والأنفع لعباده خلافاً للمعتزلة، لأنه يلزم من قولهم لوازم فاسدة مثل:

١ ــ إن القربات مثل النوافل صلاح، فلو كان الصلاح واجباً، لوجبت وجوب الفرائض.

٢ ــ إن خلود أهل النار فيها يجب أن يكون صلاحاً لهم والواقع خلافه.

---

(١) القدرية: هم الذين كانوا يخوضون في القدر ويذهبون إلى إنكاره، ويزعمون أن كل عبد خالق لفعله، ولا يرون الكفر والمعاصي بتقدير الله.
انظر: التعريفات ص ٩٢، منهاج السنة النبوية ١/ ٩ الهامش.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٧٧٧.

٣ ـ إن عدم خلق إبليس وجنوده أصلح للخلق وأنفع وقد خلقه الباري.
والأمثلة على ذلك كثيرة جداً[(١)].

نخلص من هذا إلى الإجابة عن شبه المعتزلة حول خلق الأفعال وإرادتها.

أولاً ـ خلق أفعال العباد:

زعمهم إن الله منزه أن يكون خالقاً لأفعال العباد، وإنما هم المحدثون لها.

الذي عليه أهل السنة والجماعة إن أفعال العباد خيرها وشرها، طاعاتها ومعاصيها، مخلوقة لله تعالى، فهو سبحانه خالقهم وخالق حركاتهم وعباداتهم وإراداتهم، منفرد بخلق ذلك، لا خالق له سواه[(٢)].

وقد نقل الإمام اللالكائي رحمه الله إجماع الصحابة والتابعين والخالفين لهم من علماء الأمة على أن أفعال العباد كلهات مخلوقة لله عز وجل طاعاتها ومعاصيها[(٣)].

وهذا الذي دلت عليه الأدلة من الكتاب والسنة، وأقوال سلفنا الصالح رضوان الله عليهم. وهذا طرف من ذلك.

١ ـ قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ ۝٦٢﴾ [الزمر: ٦٢].

---

(١) انظر: لوامع الأنوار ١/٣٢٩ ـ ٣٣٢.
(٢) انظر: مجموع الفتاوى ٢/١١٥ ـ ١١٦، المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٥٢، شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٤٩، ٤٣٧.
(٣) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٢/٥٣٤.

وهذا على عمومه لا يخرج ولا يستثنى منه شيء من العالم، أعيانه وأفعاله وحركاته وسكناته، وليس مخصوصاً بذاته وصفاته، فإنه الخالق بذاته وصفاته وما سواه مخلوق له[1].

قال البيهقي رحمه الله حول قوله تعالى: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ۚ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦].

قال: «فنفى أن يكون خالق غيره، ونفى أن يكون شيء سواه غير مخلوق، فلو كانت الأفعال غير مخلوقة لكان الله سبحانه خالق بعض الأشياء دون جميعها وهذا خلاف الآية، ومعلوم أن الأفعال أكثر من الأعيان، فلو كان الله خالق الأعيان والناس خالقي الأفعال لكان خلق الناس أكثر من خلقه، ولكانوا أتم قوة منه وأولى بصفة المدح من ربهم سبحانه»[2].

٢ ـ قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ ۚ كَذَٰلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ ﴿٨١﴾﴾ [النحل: ٨١].

أخبر سبحانه أنه جعل السرابيل، وهي الدروع والثياب المصنوعة، ومادتها لا تسمى سرابيل إلَّا بعد أن تحيلها صنعة الآدميين وعملهم، فإذا كانت مجعولة لله فهي مخلوقة له بجملتها، صورتها ومادتها وهيآتها[3].

٣ ـ قوله تعالى: ﴿وَآيَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ﴿٤١﴾ وَخَلَقْنَا لَهُم مِّن مِّثْلِهِ مَا يَرْكَبُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [يس: ٤١ ـ ٤٢].

---

(١) شفاء العليل ص ١١٧ بتصرف.

(٢) الاعتقاد ص ٩١.

(٣) شفاء العليل ص ١٢٠ بتصرف.

فأخبر سبحانه أنه خالق الفلك المصنوع للعباد[1].

٤ ـ **قوله تعالى**: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ۝ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ۝﴾ [الصافات: ٩٥ ـ ٩٦].

«ما» موصولة، أي والله خلقكم وخلق معبوداتكم التي عملتموها بأيديكم، فهي مخلوقة له وليست شريكة معه.

فأخبر أنه خلق معمولهم وقد حله عملهم وصنعهم، ولا يقال: المراد مادته، فإن مادته غير معمولة لهم، وإنما يصير معمولاً بعد عملهم[2].

٥ ـ **قوله تعالى**: ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ۝ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ۝﴾ [الملك: ١٣ ـ ١٤].

فأخبر أن قولهم وسرهم وجهرهم خلقه، وهو بجميع ذلك عليم[3].

٦ ـ **قوله تعالى**: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى ۝ وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ۝﴾ [النجم: ٤٣ ـ ٤٤].

قال البيهقي: «فكما كان مميتاً محيياً بأن خلق الموت والحياة كان مضحكاً مبكياً، بأن خلق الضحك والبكاء، وقد يضحك الكافر سروراً بقتل المسلمين وهو منه كفر، وقد يبكي حزناً لظهور المسلمين وهو منه كفر، فثبت أن الأفعال كلها خيرها وشرها صادرة من خلقه وإحداثه إياها»[4].

---

(١) المرجع السابق ص ١٢٠.

(٢) المرجع نفسه ص ١٢٠ بتصرف.

(٣) الاعتقاد ص ٩٢.

(٤) المرجع السابق ص ٩٢.

٧ ــ روى البخاري بسنده إلى حذيفة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**إن الله يصنع كل صانع وصنعته**»[(١)].

قال البخاري رحمه الله:

«حركاتهم وأصواتهم واكتسابهم وكتابتهم مخلوقة»[(٢)].

وكون سبحانه خالقاً لأفعال العباد لا ينفي ذلك أن يكونوا فاعلين لها حقيقة، فقد أخبر سبحانه أن العباد يفعلون ويعملون ويؤمنون ويكفرون ويصدقون ويكذبون في مواضع جمة. فأفعالهم مستندة إليهم وهم الفاعلون لها حقيقة وأنها تنسب إليهم وتضاف لهم وهي مفعولة لله حقيقة ومخلوقة له وليست فعلاً له ولا يتصف بأنه فاعلها، لأن هنالك فرقاً بين الفعل والمفعول، والخلق والمخلوق، فهي فعل العباد ومفعولة له سبحانه[(٣)].

---

(١) خلق أفعال العباد برقم ١١٧.

وأورده موقوفاً على حذيفة بلفظ: «إن الله خلق كل صانع وصنعته، إن الله خالق صانع الخزم وصنعته» برقم ١١٨، ص ٣٩ ــ ٤٠.

وأخرج المرفوع الحاكم في المستدرك ولفظه: «إن الله خالق كل صانع وصنعته». وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي ١/ ٣١ ــ ٣٢ وذكره الخطيب في تاريخ بغداد من طريق البخاري ٢/ ٣١.

والهيثمي في مجمع الزوائد وقال: «رواه البزار ورجاله رجال الصحيح غير أحمد بن عبد الله أبو الحسين بن الكردي وهو ثقة». ٧/ ٢٠٠.

والحديث إسناده صحيح. انظر: خلق أفعال العباد ص ٤٠ الهامش.

(٢) خلق أفعال العباد ص ٤٢.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى ٢/ ١١٦، ١١٧، ١١٩، ١٢٠، المنتقى من منهاج الاعتدال ص ١٤٢، ١٤٣، ١٥٣، شفاء العليل ص ١١٥، شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٣٧، ٤٤٤.

وإلى هذا أشار الطحاوي رحمه الله بقوله: «وأفعال العباد خلق لله وكسب من العباد»[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

«والتحقيق ما عليه أئمة السنة، وجمهور الأمة، من الفرق بين الفعل والمفعول، والخلق والمخلوق، فأفعال العباد هي كغيرها من المحدثات المخلوقة، مفعولة لله، كما أن نفس العبد وسائر صفاته مخلوقة مفعولة لله وليس ذلك نفس خلقه وفعله، بل هي مخلوقة مفعولة، وهذه الأفعال هي فعل العبد القائم به، ليست قائمة بالله، ولا يتصف بها فإنه لا يتصف بمخلوقاته ومفعولاته، وإنما يتصف بخلقه وفعله، كما يتصف بسائر مايقوم بذاته، والعبد فاعل لهذه الأفعال، وهو المتصف بها، وله عليها قدرة، وهو فاعلها باختياره ومشيئته، وذلك كله مخلوق لله، فهي فعل العبد وهي مفعولة الرب»[2].

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله مبيناً هذه القاعدة العظيمة في الفرق بين فعل الله وفعل العبد، ومنشأ ضلال القدرية والجبرية في ذلك فقال:

«قوله تعالى: ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [المائدة: ١٤].

وقوله: ﴿وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [المائدة: ٦٤]. وهذا الإغراء والإلقاء محض فعله سبحانه، والتعادي والتباغض أثره، وهو محض فعلهم.

---

(١) متن العقيدة الطحاوية ص ١٧.

(٢) مجموع الفتاوى ٢/١١٩ ــ ١٢٠.

وأصل ضلال القدرية والجبرية من عدم اهتدائهم إلى الفرق بين فعله سبحانه وفعل العبد. فالجبرية جعلوا التعادي والتباغض فعل الرب دون المتعادين والمتباغضين. والقدرية جعلوا ذلك محض فعلهم الذي لا صنع لله فيه ولا قدرة ولا مشيئة، كما قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [يونس: ٢٢].

فالتسيير فعله، والسير فعل العباد، وهو أثر التسيير. وكذلك الهدي والإضلال فعله، والاهتداء والضلال أثر فعله، وهما أفعالنا القائمة بنا، فهو الهادي والعبد المهتدي، وهو الذي يضل من يشاء والعبد الضال. وهذا حقيقة وهذا حقيقة، والطائفتان عن الصراط المستقيم ناكبتان»[١].

وقول المعتزلة في أفعال العباد يتضمن الإشراك والتعطيل لأنه يتضمن إخراج بعض الحوادث أن يكون لها فاعل، وإثبات فاعل مستقل غير الله والتعطيل والشرك من شعب الكفر[٢].

وأما زعمهم بأنه لا يوصف بأنه خالق الخير والشر.

يجاب عليه إضافة إلى ما سبق ذكره: إن الخير والشر هو بالنسبة للمقدور وعاقبته، فإن منه ما يكون خيراً كالطاعات والصحة والغنى. ومنه ما يكون شراً كالمعاصي والمرض والفقر. أما بالنسبة لفعل الله فلا يقال إنه شر لقول النبي ﷺ في دعاء القنوت الذي علمه الحسن بن علي: «**وقني شر ما قضيت**»[٣].

---

(١) شفاء العليل ص ١٢٨.

(٢) انظر المنتقى من منهاج الاعتدال ص ١٥٦.

(٣) هو جزء من حديث دعاء القنوت. أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب =

فأضاف الشر إلى ما قضاه لا إلى قضائه[1].

وقد أوضح شارح الطحاوية رحمه الله إضافة خلق الشر لله سبحانه أو نسبته إليه إيضاحاً تاماً، وأزال ما يعلق بالأذهان من إشكال فقال:

«فاعلم أن الشر كله يرجع إلى العدم، أعني عدم الخير وأسبابه

= القنوت في الوتر برقم ١٤٢٥، ٢/ ٦٣.

والترمذي في سننه، كتاب الصلاة، أبواب الوتر (٣)، باب ما جاء في القنوت في الوتر (١٠) برقم ٤٦٤. وقال: «هذا حديث حسن، لا نعرفه إلاَّ من هذا الوجه من حديث أبـي الحوراء السعدي.. ولا نعرف عن النبـي ﷺ في القنوت في الوتر شيئاً أحسن من هذا». ٢/ ٣٢٨، ٣٢٩.

والنسائي في سننه، كتاب قيام الليل، باب الدعاء في الوتر ٣/ ٢٠٦.

وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة (٥)، باب ما جاء في القنوت في الوتر (١١٧)، برقم ١١٧٨، ١/ ٣٧٢.

والدارمي في سننه، كتاب الصلاة، باب الدعاء في القنوت ١/ ٣٧٣ ــ ٣٧٤.

والبيهقي في سننه، كتاب الصلاة، باب دعاء القنوت ٢/ ٢٠٩، ٢١٠.

وابن الجارود في المنتقى، باب القنوت في الوتر، برقم ٢٧٢، ص ١٠٣، ١٠٤.

وأحمد في مسنده ١/ ١٩٩، ٢٠٠، وهو في المسند بتحقيق أحمد شاكر برقم ١٧١٨، ١٧٢٣، ١٧٢٧، وقال: إسناده صحيح ٣/ ١٦٧، ١٦٩، ١٧١.

والحاكم في المستدرك وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ٣/ ١٧٢،

وأورده الزيلعي في نصب الراية ٢/ ١٢٥ ــ ١٢٦.

والحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير وذكر طرقه ١/ ٢٦٣ ــ ٢٦٦.

والشيخ ناصر الدين الألباني في إرواء الغليل برقم ٤٢٩ وذكر طرقه ومن خرجه من الأئمة. وقال عنه: صحيح ٢/ ١٧٢ ــ ١٧٥.

وانظر صحيح سنن أبـي داود ١/ ٢٦٧.

(١) انظر: شرح لمعة الاعتقاد ص ٥١.

المفضية إليه، وهو من هذه الجهة شر. وأما من جهة وجوده المحض فلا شر فيه.

مثاله: إن النفوس الشريرة وجودها خير من حيث هي موجودة، وإنما حصل لها الشر بقطع مادة الخير عنها، فإنها خلقت في الأصل متحركة، فإن أعينت بالعلم وإلهام لخير تحركت به، وإن تركت تحركت بطبعها إلى خلافه وحركتها من حيث هي حركة خير وإنما تكون شراً بالإضافة، لا من حيث هي حركة، والشر كله ظلم، وهو وضع الشيء في غير محله، فلو وضع في موضعه لم يكن شراً، فعلم أن جهة الشر فيه نسبية إضافية، ولهذا كانت العقوبات الموضوعة في محالها خيراً في نفسها، وإن كانت شراً بالنسبة إلى المحل الذي حلت به، لما أحدثت فيه من الألم الذي كانت الطبيعة قابلة لضده من اللذة، مستعدة له، فصار ذلك الألم شراً بالنسبة إليها، وهو خير بالنسبة إلى الفاعل حيث وضعه في موضعه، فإنه سبحانه لم يخلق شراً من جميع الوجوه والاعتبارات، فإن حكمته تأبى ذلك، فلا يكون في جناب الحق تعالى أن يريد شيئاً يكون فساداً من كل وجه، لا مصلحة في خلقه بوجه ما، هذا من أبين المحال، فإنه سبحانه الخير كله بيديه، والشر ليس إليه، بل كل ما إليه فخير، والشر إنما حصل لعدم هذه الإضافة والنسبة إليه، فلو كان إليه لم يكن شراً، فتأمله. فانقطاع نسبته إليه هو الذي صيره شراً.

فإن قيل: لم تنقطع نسبته إليه خلقاً ومشيئة؟

قيل: هو من هذه الجهة ليس بشر، فإن وجوده هو المنسوب إليه، وهو من هذه الجهة ليس بشر، والشر الذي فيه من عدم إمداده بالخير وأسبابه، والعدم ليس بشيء حتى ينسب إلى من بيده الخير.

فإن أردت مزيد إيضاح لذلك، فاعلم أن أسباب الخير ثلاثة: الإيجاد والإعداد، والإمداد. فإيجاد هذا خير، وهو إلى الله، وكذلك إعداده وإمداده، فإن لم يحدث فيه إعداد ولا إمداد حصل فيه الشر بسبب هذا العدم الذي ليس إلى الفاعل، وإنما إليه ضده»[١].

وأما ما استدلوا به من شبه عقلية ونقلية زاعمين أنها تدل على عدم خلق الله لأفعال العباد طاعاتها ومعاصيها. يجاب عنها بالآتي:

(١) الشبـه العقليـة:

الدليـل العقلـي:

أفعال العباد قبائح والله لا يختار فعل القبيح. وقد سبق الرد على هذا عند الحديث عن العدل[٢].

والخلاصة: إن الفعل القبيح قبيح من الخلق لا من الله سبحانه، كما إنه ضار لهم لا له[٣]. فلا يقاس الله تعالى بخلقه في ذلك.

وأيدوا دليلهم العقلي بأمرين:

الأول: لو كانت خلقاً لله لم تكن عملاً للعباد تقف عليه أحوالهم، وتوجد وتنتهي بحسب اختيارهم لا كالألوان والصور.

والجواب على ذلك:

إن أهل السنة لم ينفوا أن للعبد اختياراً وقدرة ومشيئة وعملاً، ولا

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦، ولمزيد بيان انظر: جامع الرسائل ٢/ ١٣١.

(٢) انظر: ص ٢٩٩ فما بعدها.

(٣) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال ص ١٣٩.

يسمونه مجبوراً، لأن المجبور من أكره على خلاف اختياره، والله سبحانه هو الذي جعل العبد مختاراً لما يفعله، وهو سبحانه الذي خلقه وخلق اختياره[1].

فالعبد يفعل فعله حقيقة، وإنه مريد ومختار له حقيقة، وإضافته ونسبته إليه حقيقة. وإن ذلك وقع بمشيئة الله وقدرته سبحانه[2]. وقدرة العبد لها تأثير في إيجاد فعله لا باستقلال ولا استبداد بل بالإعانة والإذن والتمكين من الله سبحانه وتعالى[3].

وأهل السنة متفقون على أن لله على عبده المطيع نعمة دينية خصه بها دون الكافر، وأنه أعانه على الطاعة. قال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ﴾ [الحجرات: ٧]. وقال: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾[4] [الأنعام: ١٢٥].

وأفعال العبد نوعان:

نوع يكون منه من غير اقتران قدرته وإرادته به، فيكون صفة له ولا يكون فعلاً، كحركات المرتعش.

ونوع يكون منه تقارنه قدرته واختياره، فيوصف بكونه صفة وفعلاً وكسباً له، كالحركات الاختيارية[5].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ٣٧٤.

(٢) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٣٧.

(٣) انظر: لوامع الأنوار ١/ ٢٩٦.

(٤) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال ص ١٣٤، ١٣٥.

(٥) شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٤٣ بتصرف.

فالنوع الأول لم يخلقه الله بتوسط قدرة العبد ومشيئته، بخلاف النوع الثاني فإنه خلقه بتوسط مشيئة العبد وقدرته، كما خلق غير ذلك من المسببات بوساطة أسباب أخر(١).

وبعد هذا يمكن أن نوفق بين كون فعل العبد مخلوقاً لله، وكونه عملاً وكسباً للفاعل بأمرين:

١ ـ إن فعل العبد من صفاته والعبد وصفاته مخلوقان لله تعالى.

٢ ـ إن فعل العبد صادر عن إرادة قلبية وقدرة بدنية ولولاهما لم يكن فعلاً له، والذي خلق هذه الإرادة والقدرة هو الله تعالى، وخالق السبب خالق للمسبب، فنسبة فعل العبد إلى خلق الله له نسبة مسبب إلى سبب لا نسبة مباشرة لأن المباشر حقيقة هو العبد، فلذلك نسب الفعل إليه كسباً وتحصيلاً ونسب إلى الله خلقاً وتقديراً، فلكل من النسبتين اعتبار(٢).

وأفعال العبد الاختيارية تكسبه صفات محمودة وصفات مذمومة بخلاف لونه وقصره فإنها لا تكسبه ذلك(٣).

الثاني: حسن الأمر والنهي وغيرهما من الأحكام:

فوجود الأمر ببعضها والنهي عن بعض، والمدح على بعض والذم على بعض، والثواب على بعض والعقاب على بعض. فلو كانت خلقاً لله ما حسن شيء مما سبق.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى ٢/ ١٢٠.

(٢) شرح لمعة الاعتقاد ص ٥٤ ـ ٥٥.

(٣) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال ص ١٣١.

ويوجب ذلك أن لا أمر ولا نهي ولا تكليف ولا ثواب ولا عقاب، ويلزم أن يكون الله ظالماً جائراً. تعالى الله عن قولهم.

والجواب على هذا:

إن أهل السنة والجماعة متفقون على أن العبد مأمور منهي، مثاب معاقب، موعود متوعد، والله خالقه وخالق فعله، ولا تنافي وتناقض بين ذلك. ولم يقل أحد إن الله هو الذي يركع، ويسجد، ويقوم بالأوامر ويجتنب النواهي، بل الأمة متفقة على أن العبد هو الذي يفعل ذلك[1].

وهو إنما يفعل ذلك باختياره ومشيئته التي خلقها الله فيه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

«إن عقلاء بني آدم متفقون على ما فطرهم الله عليه، من أن العبد الحي يؤمر وينهى، ويحمد ويذم على أفعاله الاختيارية، متفقون على أن من احتج بالقدر على ظلمه وفواحشه لم يقبل ذلك منه، فلو ظلم ظالم لغيره لم يقبل أحد منه أن يدفع عن نفسه الملام بالقدر»[2].

وجِهة خلق الله وتقديره غير جهة أمره وتشريعه، فإن أمره وتشريعه مقصودة ببيان ما ينفع العباد، وما يضرهم. وخلقه وتقديره يتعلق به وبجملة المخلوقات، فيفعل ما له فيه حكمة متعلقة بعموم خلقه وإن كان في ضمن ذلك مضرة لبعض الخلق. فهو سبحانه إذا قدر على العبد الكافر الكفر إنما قدره عليه لما في ذلك من الحكمة والمصلحة العامة، ثم إذا عاقبه على ذلك إنما عاقبه لاستحقاقه العقاب على فعله الاختياري ولما في ذلك العقاب من الحكمة والمصلحة العامة.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى ٢/١١٦، ١١٧.

(٢) المرجع السابق ٢/١١٨.

فإنه سبحانه إن أمر عباده بأمر إنما أمرهم بما ينفعهم وإن نهاهم عن نهي إنما نهاهم عما يضرهم، فإن أعانهم على فعل المأمور فقد تمت نعمته وله في ذلك حكمة، وإن خذلهم ولم يعنهم حتى فعلوا الذنب فله في ذلك حكمة أخرى وإن كان في ذلك تألمهم، وهم إنما يتألمون بأفعالهم التي تورثهم النعيم أو العذاب. وذلك الإيراث بقضاء الله وقدره، ولا منافاة بين هذا وهذا.

وأما تلك الحكمة فليس على الناس معرفتها، وإنما عليهم التسليم والطاعة واجتناب المعاصي[1].

قال ابن القيم رحمه الله في بيان قول هود عليه السلام: ﴿إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٦﴾﴾ [هود: ٥٦].

قال: «أي مع كونه مالكاً قاهراً متصرفاً في عباده، نواصيهم بيده فهو على صراط مستقيم. وهو العدل الذي يتصرف به فيهم فهو على صراط مستقيم في قوله وفعله وقضائه وقدره وأمره ونهيه وثوابه وعقابه. فخبره كله صدق، وقضاؤه كله عدل، وأمره كله مصلحة، والذي نهى عنه كله مفسدة، وثوابه لمن يستحق الثواب بفضله، ورحمته وعقابه لمن يستحق العقاب بعدله وحكمته»[2].

والله سبحانه إنما يعذب العبد على فعله الاختياري وذلك مستقر في الفطر والعقول ولا يعد ذلك ظلماً، لأنه لو قيل إن خلق الفعل مع العقوبة

---

(١) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال ص ١٣٣، ١٣٤.

(٢) الفوائد ص ٤٧.

عليه ظلم، لقيل إن خلق السم ثم حصول الموت به ظلم، فكما أن هذا سبب للموت فذلك سبب للعقوبة(١).

والله جل وعلا عادل في كل ما خلقه، واضع للأشياء في مواضعها وهو قادر على أن يظلم، لكنه سبحانه منزه عن الظلم فلا يفعله، لأنه السلام القدوس المستحق للتنزيه عن السوء(٢).

وهو سبحانه لو قدر أن يعذب أحداً لم يكن لأحد أن يمنعه عن ذلك كما قال: ﴿ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [المائدة: ١٧]. ولكنه سبحانه إذا عذب أحداً فلا يعذبه إلا بحق لتعاليه عن الظلم(٣).

وكونه سبحانه لم يعن الكافر أو العاصي على الطاعة ومنعه من ذلك، فليس في ذلك ظلم، لأن الظلم أن تمنع غيرك حقه، وقد حرم الله ذلك على نفسه، وأما إذا منع غيره ما ليس له فذلك عدل. فهو يتفضل على من يشاء ويمنع ذلك من يشاء كما قال: ﴿ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٢١﴾ ﴾ [الحديد: ٢١].

وقال: ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ ۙ وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٢٩﴾ ﴾ [الحديد: ٢٩].

وفي حديث تخصيص هذه الأمة بزيادة الأجر دون اليهود والنصارى

---

(١) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال ص ١٣٠، ١٣١، شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٤٤.

(٢) جامع الرسائل ص ١/ ١٢٩ بتصرف.

(٣) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٥٣، ٥٤.

قال: «فهو فضلي أوتيه من أشاء»[1] [2].

والله جل ذكره قد مدح نفسه بنفي الظلم عنه فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ ٱلنَّاسَ شَيۡـًٔا﴾ [يونس: ٤٤]، وقال: ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ٢٩﴾ [ق: ٢٩]. والآيات في ذلك كثيرة.

وكونه مَنَّ على المؤمن بالهداية دون الكافر فليس ذلك ظلماً فإنه يمن على من يشاء برحمته وفضله كما قال: ﴿بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيۡكُمۡ أَنۡ هَدَىٰكُمۡ لِلۡإِيمَٰنِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ١٧﴾ [الحجرات: ١٧].

وقالت الأنبياء: ﴿إِن نَّحۡنُ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦۖ﴾ [إبراهيم: ١١]، فهو لا يضع العقوبة إلاَّ في محلها، وهو في ذلك عدل[3].

قال ابن القيم رحمه الله:

«وأما أهل السنة فهم مثبتون للأمرين ـ القدر، والعدل ـ والظلم عندهم هو وضع الشيء في غير موضعه كتعذيب المطيع ومن لا ذنب له، وهذا قد نزه الله نفسه عنه في غير موضع من كتابه، وهو سبحانه وإن أضل من شاء وقضى بالمعصية والغيِّ على من شاء، فذلك محض العدل فيه، لأنه

---

(١) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، كتاب المواقيت (٩)، باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب (١٧)، ١/ ١٣٩، وفي كتاب الأنبياء (٦٠)، باب ما ذكر عن بني إسرائيل (٥٠)، ٤/ ١٤٥، وفي كتاب التوحيد (٩٧)، باب في المشيئة والإرادة (٣١)، ٨/ ١٩١، وفي باب قول الله تعالى: ﴿فأتوا بالتوراة فاتلوها﴾ (٤٧)، ٨/ ٢١١.

(٢) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٤٢، ٢٤٣.

(٣) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٣٨.

وضع الإضلال والخذلان في موضعه اللائق به، وكيف ومن أسمائه الحسنى العدل، الذي كل أفعاله وأحكامه سداد وصواب وحق، وهو سبحانه قد أوضح السبل، وأرسل الرسل، وأنزل الكتب، وأزاح العلل، ومكن من أسباب الهداية والطاعة بالأسماع والأبصار والعقول، وهذا عدله. ووفق من شاء بمزيد عناية، وأراد من نفسه أن يعينه ويوفقه، فهذا فضله. وخذل من ليس بأهل لتوفيقه وفضله، وخلى بينه وبين نفسه، لم يرد سبحانه من نفسه أن يوفقه، فقطع عنه فضله ولم يحرمه عدله، وهذا نوعان:

أحدهما: مايكون جزاء منه للعبد على إعراضه عنه، وإيثار عدوه في الطاعة، والموافقة عليه، وتناسي ذكره وشكره، فهو أهل أن يخذله ويتخلى عنه.

والثاني: أن لا يشاء له ذلك ابتداء لما يعلم منه أنه لا يعرف قدر نعمة الهداية، ولا يشكره عليها، ولا يثني عليه بها، ولا يحبه، فلا يشاؤها له لعدم صلاحية محله. قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ ۗ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٥٣﴾﴾ [الأنعام: ٥٣].

وقال: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ﴾ [الأنفال: ٢٣].

فإذا قضى على هذه النفوس بالضلال والمعصية، كان ذلك محض العدل، كما إذا قضى على الحية بأن تقتل وعلى العقرب وعلى الكلب العقور، كان ذلك عدلاً فيه، وإن كان مخلوقاً على هذه الصفة»[1].

---

(١) الفوائد ص ٤٨ ـ ٤٩.

(٢) الشبـه النقليـة:

١ ـ قوله تعالى:

﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَٰنِ مِن تَفَاوُتٍ﴾ [الملك: ٣].

الباطل المتفاوت ليس من خلقه.

والجواب: لقد سبق بيان أن الخلق بخلاف المخلوق، فخلق الله وهو فعله لا عيب فيه ولا نقص، وقد يوجد العيب والنقص في بعض مخلوقاته، وذلك حكمة منه وعدل ووضع للأشياء في مواضعها، ولا ينفي ذلك خلقه لها.

٢ ـ قوله تعالى:

﴿صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٨٨].

الكفر والظلم وغيرهما ليس من خلقه، لأنها ليست بمتقنة ولا محكمة ولا حسنة.

والجواب: هذه الآية كسابقتها في بيان فعل الله، ولا شك في إحكامه وإتقانه.

قال القرطبي:

«هذا من فعل الله وما هو فعل منه فهو متقن»[١].

وهذا بخلاف مفعول الله تعالى، فإن أفعال العباد من مفعوله لا من فعله، فالكفر والظلم وغيرهما هي من فعل العباد لا من فعل الله وإنما من مفعولاته سبحانه[٢].

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ١٣/ ٢٤٣.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٤٤.

والله إذ خلقها أحسن رتبتها وإيقاعها في النفوس والأجساد وإنما قبحت من الإنسان لا من خلقه لها سبحانه[1].

﴿وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩].

﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥].

﴿حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾ [البقرة: ١٠٩].

﴿وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٨].

فهذا قد لحق العبد من جهته لا من جهة الله فدل على أنها ليست بخلقه.

والجواب على هذا: قوله تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩].

أي ما أصابك من نعمة تحبها كالنصر والرزق فالله أنعم عليك بذلك وما أصابك من نقم تكرهها فبسبب ذنوبك وخطاياك[2]، وليس المراد بالحسنة والسيئة الطاعة والمعصية وإنما المراد النعم من خصب ورخاء، والنقم من جدب وشدة[3].

روى ابن جرير عن أبي صالح[4] أنه قال: « ﴿وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن

---

(١) انظر: الفصل في الملل ٣/ ٦٦.

(٢) المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٣٨ بتصرف.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٥/ ٢٨٦.

(٤) أبو صالح: هو ذكوان بن عبد الله أبو صالح السمان الزيات، مولى أم المؤمنين جويرية. كان يجلب الزيت والسمن إلى الكوفة. ثقة ثبت. روى عن عائشة وأبي هريرة وابن عباس وجماعة من الصحابة. وعنه ابنه سهيل والأعمش =

﴿نَفۡسِكَۚ﴾ بذنبك وأنا قدرتها عليك»[1].

قوله تعالى: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ١٦٥﴾ [آل عمران: ١٦٥].

والآية توجيه للمسلمين فيما أصابهم يوم أحد من قتل سبعين منهم وقد قتلوا في بدر من المشركين سبعين وأسروا سبعين، ولكن ما حل بهم يوم أحد إنما كان بسبب عصيانهم لأمر رسول الله ﷺ، وذلك لما خالف الرماة أمره لهم بالبقاء في أماكنهم[2].

فما أصابهم من قتل فهي مصيبة قدرها الله عليهم بسبب معصيتهم والله خالق السبب والمسبب. وليس في الآية دلالة على أنهم خالقون لأفعالهم.

قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٞ مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ لَوۡ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِكُمۡ كُفَّارًا حَسَدٗا مِّنۡ عِندِ أَنفُسِهِم﴾ [البقرة: ١٠٩].

يحذر تعالى عباده المؤمنين من سلوك طريق الكفار من أهل الكتاب ويعلمهم بعداوتهم لهم في الباطن والظاهر وما هم مشتملين عليه من الحسد للمؤمنين مع علمهم بفضلهم وفضل نبيهم[3]، فليس في الآية دليل على أن أهل الكتاب يخلقون حسدهم للمؤمنين، فالحسد ليس مخلوقاً لهم وإنما هو

= والزهري. مات سنة ١٠١هـ.
انظر: الجرح والتعديل ٣/ ٤٥٠، تذكرة الحفاظ ١/ ٨٩، سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٦، ٣٧، تهذيب التهذيب ٣/ ٢١٩، تقريب التهذيب ١/ ٢٣٨.

(١) جامع البيان ٥/ ١٧٦، تفسير القرآن العظيم ١/ ٥٢٨.
(٢) انظر المرجع السابق ١/ ٤٢٤، ٤٢٥.
(٣) انظر المرجع السابق ١/ ١٥٣.

فعل من أفعالهم وأفعالهم تنسب لهم حقيقة لأنهم فعلوها وهي من خلق الله. ولا منافاة بين فعلهم إياها وخلق الله لها. وقد سبق بيان هذا(١).

قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٨﴾﴾ [آل عمران: ٧٨].

قال أبو محمد بن حزم رحمه الله:

«فلا حجة لهم في هذا لأن أول الآية في قوم كتبوا كتاباً وقالوا هذا من عند الله فأكذبهم الله تعالى في ذلك وأخبر أنه ليس منزلاً من عنده ولا مما أمر به عز وجل ولم يقل هؤلاء القوم إن هذا الكتاب مخلوق فأكذبهم الله تعالى في ذلك وقال تعالى إن ذلك الكتاب ليس مخلوقاً لله تعالى فبطل تعلقهم بهذه الآية جملة. ولا شك عند المعتزلة وعندنا في أن ذلك الكتاب مخلوق لله تعالى لأنه قرطاس أو أديم ومداد وكل ذلك مخلوق بلا شك»(٢).

قوله تعالى: ﴿تفعلون﴾، ﴿وتعلمون﴾، ﴿وتصنعون﴾، ﴿وتكسبون﴾ ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [العنكبوت: ١٧] وفي ذلك إضافة الفعل إلى العبد بأقوى وجوه الإضافة.

والرد على هذا:

إن إضافة هذه الأفعال إلى العباد فعلاً وكسباً لا ينفي إضافتها إلى الله

---

(١) انظر: ص ٣٠٦ فما بعدها.

(٢) الفصل في الملل ٣/ ٦٢ ـ ٦٣.

وانظر معنى الآية في الجامع لأحكام القرآن ٤/ ١٢١، تفسير القرآن العظيم ١/ ٣٧٦.

سبحانه خلقاً ومشيئة، فهو سبحانه الذي شاءها وخلقها وهم الذين فعلوها وكسبوها حقيقة، فلو لم تكن مضافة إلى مشيئته وقدرته وخلقه لاستحال وقوعها منهم، إذ العباد أعجز وأضعف من أن يفعلوا ما لم يشأه الله ولم يقدر عليه ولا خلقه[1].

وقوله: ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ يقول ابن حزم رحمه الله: «إن لفظة الخلق مشتركة تقع على معنيين: أحدهما لله تعالى لا لأحد دونه، وهو الإبداع من عدم إلى وجود، والثاني الكذب فيما لم يكن أو ظهور فعل لم يتقدم لغيره أو نفاذ فيما حاول. وهذا كله موجود من الحيوان والله تعالى خالق كل ذلك»[2].

وقد فسرت الآية بتفسيرين وذلك لتعدد المعاني للفظة ﴿تخلقون﴾.

قال الحسن:

معنى ﴿تخلقون﴾ تنحتون. ويكون المعنى: إنما تعبدون أوثاناً وأنتم تصنعونها.

وقال مجاهد[3]:

الإفك الكذب. ويكون المعنى: تعبدون الأوثان وتخلقون الكذب. أي وتكذبون الكذب[4].

---

(١) شفاء العليل ص ١١٨ ـ ١١٩ بتصرف.

(٢) الفصل في الملل ٣/ ٦٥.

(٣) مجاهد: هو مجاهد بن جبر، أبو الحجاج، المخزومي مولاهم، المكي، ثقة إمام في التفسير والعلم. روى عن أبي هريرة وابن عباس وسعد وعنه قتادة وابن عون وسيف بن سليمان. مات سنة ١٠١هـ. وقيل غير ذلك.
انظر: الجرح والتعديل ٨/ ٣١٩، الكاشف ٣/ ١٢٠، تذكرة الحفاظ ١/ ٨٦، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٢، تقريب التهذيب ٢/ ٢٢٩.

(٤) الجامع لأحكام القرآن ١٣/ ٣٢٥، تفسير أبي السعود ٧/ ٣٤.

واختار ابن جرير المعنى الأول وذكره عن ابن عباس رضي الله عنهما وغيره[1].

ما ألزم به العبد من التوبيخ والذم وما قرعه به من نعم وقرره عليه بقوله: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨].

وقوله: ﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓا۟﴾ [الكهف: ٥٥].

والجواب: في الآيتين دليل على المذهب الحق وهو أن للعبد اختياراً وقدرة ومشيئة وأن فعله ينسب إليه حقيقة ولا ينفي ذلك خلق الله لفعله واختياره وقدرته.

وقد بينت ذلك فيما سبق[2].

قوله: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَـٰنِ﴾ [النحل: ٩٠].

وقوله: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَـٰحِشَةً قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ﴾ [الأعراف: ٢٨].

والجواب: الآيتان في أمر الله للعباد بما ينفعهم وأنه لا يأمر إلاَّ بما فيه خير للعباد ومصلحة، وهذا من جهة التشريع وهي غير جهة الخلق والتقدير. وقد بينت ذلك من قبل[3] فلا حجة فيهما للمعتزلة.

قوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾ [الذاريات: ٥٦].

فخلقهم للعبادة لا للمعصية.

---

(١) انظر: جامع البيان ٢٠/ ١٣٧، تفسير القرآن العظيم ٣/ ٤٠٧.

(٢) انظر: ص ٣٠٦ فما بعدها.

(٣) انظر ص ٣١٣ فما بعدها.

والجواب: قال ابن كثير رحمه الله بعد ذكره لأقوال السلف في تفسير الآية: «ومعنى الآية أنه تبارك وتعالى خلق العباد ليعبدوه وحده لا شريك له فمن أطاعه جازاه أتم الجزاء، ومن عصاه عذبه أشد العذاب»[1].

فعلى هذا المعنى تكون الآية من باب الإخبار بأن الناس ما خلقوا إلاَّ لعبادة الله، أو من باب الإنشاء أي أنه أمرهم بعبادته وحده لا شريك له. ثم منهم من يطيع ومنهم من يعصي، وفي ذلك إثبات لاختيارهم وقدرتهم على الطاعة والمعصية، ولا ينافي ذلك خلق الله لأعمالهم. وقد سبق تفصيله[2].

قوله تعالى: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴿٥٢﴾ ﴾ [القمر: ٥٢].

فقال: فعلوه، ولم يقل: فعله، وقال في فعله ﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الزمر: ٦٢].

أي كل شيء يكون ولم يخلق فعلهم.

الجواب: أما الآية الأولى فهي دالة على مذهب أهل السنة في إثبات فعل العبد وأنه ينسب إليه حقيقة خلافاً للجبرية، وكونه فاعلاً لفعله لا يدل على خلقه له، وقد سبق بيان ذلك[3].

وأما الآية الثانية ففيها دلالة واضحة على تناقض أهل الاعتزال حيث عمموا الآية في كلام الله، وخصصوها في أفعال العباد، وقد أخطؤوا في الموضعين.

---

(١) تفسير القرآن العظيم ٤/٢٣٨.

(٢) انظر: ص ٣١٠ فما بعدها.

(٣) انظر: ص ٣١١ فما بعدها.

قال ابن أبي العز رحمه الله: «قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾، أي الله خالق كل شيء مخلوق، فدخلت أفعال العباد في عموم كل. وما أفسد قولهم ــ أي المعتزلة ــ في إدخال كلام الله تعالى في عموم كل، الذي هو صفة من صفاته، يستحيل عليه أن يكون مخلوقاً! وأخرجوا أفعالهم التي هي مخلوقة من عموم كل!! وهل يدخل في عموم كل إلاَّ ما هو مخلوق؟ فذاته المقدسة وصفاته غير داخلة في هذا العموم، ودخل سائر المخلوقات في عمومها»[1].

فالآية حجة عليهم لا لهم.

ثانياً ــ إرادة أفعال العباد:

إن كل ما يقع في الكون فهو بتقدير الله ومشيئته، لا مشيئة للعباد إلاَّ ما شاء لهم، فما شاءه كان وما لم يشأه لم يكن، ولا يكون في ملكه ما لا يشاؤه سبحانه[2].

فمن شاء له الهداية اهتدى فضلاً منه، ومن شاء له الغواية والضلال ضل وغوى، عدلاً منه[3]. ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنبياء: ٢٣].

والأدلة على ذلك من كتاب الله كثيرة جداً. وهذه طائفة منها:

١ ــ قال تعالى:

﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ ۗ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٣٩﴾﴾ [الأنعام: ٣٩].

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٣٩.

(٢) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ١٤٦.

(٣) انظر المرجع السابق ص ١٤٨.

٢ ــ وقال سبحانه:

﴿ وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ۚ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿٣٥﴾ ﴾ [الأنعام: ٣٥].

٣ ــ وقال تعالى:

﴿ ۞ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ ﴿١١١﴾ ﴾ [الأنعام: ١١١].

٤ ــ وقال تعالى:

﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِ ۚ كَذَٰلِكَ يَجْعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٢٥﴾ ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

٥ ــ وقال تعالى:

﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴿٩٩﴾ ﴾ [يونس: ٩٩].

٦ ــ وقال تعالى على لسان نوح عليه السلام:

﴿ وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِيٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ۚ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٣٤﴾ ﴾ [هود: ٣٤].

٧ ــ وقال تعالى:

﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١٣﴾ ﴾ [السجدة: ١٣].

٨ ــ وقال تعالى:

﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾ ﴾ [الإنسان: ٣٠].

٩ ـ قال ابن عباس رضي الله عنهما في قوله:

﴿ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ۝٢٩ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ﴾ [الأعراف: ٢٩ ـ ٣٠].

قال: «إن الله سبحانه بدأ خلق بني آدم مؤمناً وكافراً ثم قال: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ ﴾ [التغابن: ٢]. ثم يعيدهم يوم القيامة كما بدأ خلقهم مؤمن وكافر»(١).

وقال في قوله: ﴿ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾ [الكهف: ٢٩]. «من شاء الله له الإيمان آمن، ومن شاء الله أن يكفر كفر وهو قوله: ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢٩ ﴾»(٢) [التكوير: ٢٩].

يقول الشيخ عبد الرحمن السعدي رحمه الله:

«والآيات في هذه المعاني كثيرة تدل دلالة يشهد بها الكون والواقع أن جميع الكائنات مفتقرات إلى ربها في خلقها ورزقها وتدبيرها، وأنه لا واسطة بينه وبين الخلق، فبإرادته وقدرته العامتين الشاملتين خلق الموجودات كلها وبإرادته وقدرته حفظها، وبإرادته وقدرته وحكمته سيرها ودبرها، وبعنايته ورحمته وسعة علمه أعطى كل شيء خلقه وهداه لمصالحه المتنوعة، واعتنى بتدبيره الخاص وسوق الأرزاق والمنافع والمصالح كلها إلى مفرداته وكلياته، والكون لله بانتظامه واتساقه، واحتياج بعضه إلى بعض، وارتباط بعضه ببعض، وتعاونه المتنوع جميعه يشهد شهادة واضحة بالقدرة والإرادة التي

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٢/٥٤٧.

(٢) المرجع السابق ٢/٥٥١.

لا يشذ عنها شيء، والحكمة التي شملت جميع الكائنات والعلم المحيط[1].

وهذا لا ينفي أن يكون للعبد مشيئة وإرادة فإن الله جعل العبد مريداً قادراً فاعلاً، فله قدرة حقيقية وله مشيئة وإرادة ولكنها لا تكون إلاَّ بمشيئة الله تعالى كما قال سبحانه: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾﴾ [الإنسان: ٣٠].

والله خالق العبد وخالق مشيئته وقدرته»[2].

• • •

(١) الرياض الناضرة ص ١٥١ ـ ١٥٢.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ٢/ ١١٢، ٣/ ٣٧٤، المنتقى من منهاج الاعتدال ص ١٤٢، ١٤٣، ١٥٣، لوامع الأنوار ١/ ٣١٤.

الجواب على شبههم
على عدم إرادة الله لأفعال العباد

وقبل الإجابة على ما أوردوه من شبه عقلية ونقلية على عدم إرادة الأفعال لا بدَّ من بيان أنواع الإرادة في كتاب الله، لأن منشأ الضلال عندهم من تسويتهم بين نوعي الإرادة، فنفوا أن تكون المعاصي بقضاء الله وقدره بحجة أنها ليست محبوبة ولا مرضية له[1].

والذي عليه أهل السنة والجماعة أن الإرادة في كتاب الله نوعان:

١ ـ **إرادة قدرية كونية خلقية**، وهي التي بمعنى المشيئة الشاملة لجميع الموجودات كقوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ۚ كَذَٰلِكَ يَجْعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٢٥﴾﴾ [الأنعام: ١٢٥].

وكقوله: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤].

وقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾﴾ [البقرة: ٢٥٣].

---

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٥١.

٢ ـ إرادة دينية أمرية شرعية، وهي المتضمنة للمحبة والرضا. كقوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وقوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ وَيَهۡدِيَكُمۡ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَيَتُوبَ عَلَيۡكُمۡۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ٢٦﴾ [النساء: ٢٦].

وقوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا ٣٣﴾ [الأحزاب: ٣٣].

والأولى يلزم وقوع المراد فيها ولا يلزم أن يكون محبوباً لله، بخلاف الثانية فإنه يلزم فيها أن يكون المراد محبوباً له سبحانه ولا يلزم من ذلك وقوعه[1] وهذا هو الفرق بين الإرادتين الذي ضل بسبب الخلط فيه طائفة أهل الاعتزال.

(١) الجواب على الشبه العقلية:

١ ـ لو أرادها ما كان فعلها خطأ ولا معصية، لأن المفعول من الطاعة فعل ما أراده المطاع، والمعصية فعل ما كرهه المعصي.

٢ ـ لا يجوز أن يكون الله مريداً للمعاصي، لأنه وجب حينئذ أن يكون محباً لها راضياً عنها، لأن الإرادة والمحبة والرضا من باب واحد

ويجاب على هذين بما سبق ذكره في الفرق بين الإرادة الكونية والشرعية.

والسلف رضي الله عنهم لم يقولوا بأن الله يحب المعاصي ويرضاها،

---

(١) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال ص ١٢٨، شرح العقيدة الطحاوية ص ١١٤، لوامع الأنوار ١/١٤٥ مع الهامش، شرح لمعة الاعتقاد ص ٥٦.

وإنما قالوا: إنه يبغضها ويكرهها ويسخطها وينهى عنها[1].

وقد جاء ذلك صراحة في الكتاب والسنة، قال سبحانه: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥].

وقال: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧].

وقال عقب ما نهى عنه من الشرك والظلم والفواحش والكبر: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨].

وقال ﷺ: «**إن الله كره لكم ثلاثاً: قيل وقال، وإضاعة المال، وكثرة السؤال**»[2].

وهي مع ذلك لا تخرج من مشيئة الله وقدره، لأنه لو لم يريدها كوناً ما وقعت، لأنه لا يقع في ملكه إلاَّ ما شاءه وأراده كما قال: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠].

ولكن كيف يريد الله أمراً ولا يرضاه ولا يحبه؟ فكيف تجتمع مشيئته فيه وبغضه له؟

---

(١) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال ص ١٢٨، شرح العقيدة الطحاوية ص ١١٣، ١١٤.

(٢) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه من حديث المغيرة بن شعبة، كتاب الزكاة (٢٤)، باب قول الله تعالى ﴿لا يسألون الناس إلحافاً﴾ (٥٣)، ٢/ ١٣١، وأخرجه بلفظ مقارب في كتاب الاستقراض (٤٣)، باب ما ينهى عن إضاعة المال (١٩)، ٣/ ٨٧، وأخرجه في كتاب الرقاق (٨١)، باب ما يكره من قيل وقال (٢٢)، ٧/ ١٨٤. وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأقضية (٣٠)، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة (٥) برقم ١٧١٥، ٣/ ١٣٤٠ ـ ١٣٤١.

أجاب على ذلك الإمام ابن أبـي العز رحمه الله فقال: «فاعلم أن المراد نوعان: مراد لنفسه، ومراد لغيره.

فالمراد لنفسه مطلوب محبوب لذاته وما فيه من الخير، فهو مراد إرادة الغايات والمقاصد.

والمراد لغيره، قد لا يكون مقصوداً لما يريد، ولا فيه مصلحة له بالنظر إلى ذاته، وإن كان وسيلة إلى مقصوده ومراده، فهو مكروه له من حيث نفسه وذاته، مراد له من حيث قضائه وإيصاله إلى مراده. فيجتمع فيه الأمران: بغضه، وإرادته. ولا يتنافيان، لاختلاف متعلقهما. وهذا كالدواء الكريه، إذا علم المتناول له أن فيه شفاءه، وقطع العضو المتآكل، إذا علم أن في قطعه بقاء جسده، وكقطع المسافة الشاقة، إذا علم أنها توصل إلى مراده ومحبوبه. بل العاقل يكتفي في إيثار هذا المكروه وإرادته بالظن الغالب، وإن خفيت عنه عاقبته، فكيف ممن لا يخفى عليه خافية. فهو سبحانه يكره الشيء، ولا ينافي ذلك إرادته لأجل غيره، وكونه سبباً إلى أمر هو أحب إليه من فوقه»[1].

وأما الطاعات فإنه سبحانه يحبها ويرضاها ولا يلزم من ذلك إرادتها ووقوعها وإعانة العبد على فعلها، لأنه قد يستلزم حصول محبوب له أعظم من تلك الطاعة.

وقد يتضمن وقوعها مفسدة هي أكره عنده سبحانه من محبته لتلك الطاعة. مثال ذلك قوله تعالى في شأن المنافقين: ﴿۞ وَلَوْ أَرَادُوا۟ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا۟ لَهُۥ عُدَّةً وَلَـٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ ٱقْعُدُوا۟ مَعَ

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٥٢ ــ ٢٥٣.

ٱلْقَـٰعِدِينَ ﴿٤٦﴾ ﴾ [التوبة: ٤٦]. فإن خروجهم للغزو مع رسول الله ﷺ طاعة، ولكنه ثبطهم عنها ولم يعنهم عليها لما يترتب على خروجهم من مفاسد عظيمة هي أكره عند الله من محبته لتلك الطاعة، وهي قوله: ﴿ لَوْ خَرَجُوا۟ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا۟ خِلَـٰلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّـٰعُونَ لَهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾ [التوبة: ٤٧].

فيحدث من فسادهم وسعيهم بالشر والفتنة بين المؤمنين واستجابة بعض المؤمنين إليهم من الشر ما هو أعظم من خروجهم للقتال، فاقتضت حكمته أن أقعدهم[١]. فلله في عباده حكم قد تخفى على خلقه وهو بها عليم.

وهذا بخلاف فعله سبحانه، فإن محبته لما يريد أن يفعله ورضاه به يوجب وقوعه بمشيئته واختياره، وكراهيته وبغضه له يمنع وقوعه منه مع قدرته عليه لو شاء، وأما فعل العبد كما سبق فمحبته أو كراهيته له لا توجب وقوعه ولا امتناعه، فإنه يحب الطاعة والإيمان من عباده كلهم وإن لم تكن محبته موجبة لطاعتهم وإيمانهم جميعاً إذ لم يحب فعله الذي هو إعانتهم وتوفيقهم وخلق ذلك لهم، ويبغض معاصيهم وكفرهم وفسوقهم ولم تكن هذه الكراهة والبغض مانعة من وقوع ذلك منهم إذ لم يكره سبحانه خذلانهم وإضلالهم لما له في ذلك من الغايات المحبوبة التي فواتها يستلزم فوات ما هو أحب إليه من إيمانهم وطاعتهم[٢].

٣ ــ زعمهم لو كان يريدها لكان العاصي معذوراً عند الله، لأنه فعل ما يريد الله، موافقة لقضائه وقدره.

---

(١) انظر المرجع السابق ص ٢٧٥.

(٢) انظر: مفتاح دار السعادة ص ١١١.

ويجاب على هذا: إن العاصي ليس معذوراً على عصيانه لأن له قدرة ومشيئة وأنه مختار وليس بمجبور على أفعاله الاختيارية. فالله خلق للعبد اختياراً وإرادة[1].

والاحتجاج بالقدر على الذنوب مما يعلم بطلانه بالعقل، فالظالم لغيره لو احتج بالقدر لاحتج ظالمه بالقدر أيضاً، فالاحتجاج به على فعل المعاصي باطل باتفاق الملل والعقلاء. ولو كان القدر حجة لفاعل الفواحش لم يحسن أن يلوم أحد أحداً، ولا أن يعاقب أحد أحداً. فلا عذر لأحد في ترك مأمور ولا فعل محظور بكون ذلك مقدراً عليه، بل لله الحجة البالغة على خلقه[2].

ومما يدل على عدم عذر العاصي على فعل المعصية الآتي:

(أ) إن الله أضاف عمل العبد إليه وجعله كسباً له فقال: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [غافر: ١٧].

ولو لم يكن له اختيار في الفعل وقدرة عليه ما نسب عمله إليه.

(ب) إن الله أمر العبد ونهاه ولم يكلفه إلاَّ ما يستطيع لقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

ولو كان مجبوراً على العمل ما كان مستطيعاً على الفعل أو الكف لأن المجبور لا يستطيع التخلص.

(ج) إن كل واحد يعلم الفرق بين العمل الاختياري والإجباري وأن الأول يستطيع التخلص منه بخلاف الثاني.

---

(١) انظر: الفتاوى ٣/ ٣٧٤.

(٢) انظر: المنتقى ص ١٣٠.

(د) إن العاصي قبل أن يقدم على المعصية لا يدري ما قدر له وهو باستطاعته أن يفعل أو يترك، فكيف يسلك طريق الخطأ ويحتج بالقدر المجهول أليس من الأحرى أن يسلك الطريق الصحيح ويقول هذا ما قدر لي؟

(هـ) إن الله أخبر أنه أرسل الرسل لقطع الحجة ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾ [النساء: ١٦٥].

ولو كان القدر حجة للعاصي لم تنقطع بإرسال الرسل[1].

وزعمهم بأنه خلق قوماً للجنة وقوماً للنار كذب وضلال:

هذا رد صريح وتكذيب لما ثبت عن النبي ﷺ من الأحاديث الصحيحة الدالة على ذلك منها:

ما رواه أحمد بسنده إلى عبد الرحمن بن قتادة السلمي مرفوعاً: «**إن الله عز وجل خلق آدم، ثم أخذ الخلق من ظهره، وقال: هؤلاء في الجنة ولا أبالي، وهؤلاء في النار ولا أبالي**» قال: فقال قائل يا رسول الله فعلى ماذا نعمل؟ قال: «**على مواقع القدر**»[2].

وروى بسنده إلى أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال: «**خلق الله آدم حين خلقه فضرب كتفه اليمنى، فأخرج ذرية بيضاء كأنهم الذر، وضرب كتفه اليسرى، فأخرج ذرية سوداء كأنهم الحمم، فقال للذي في يمينه: إلى الجنة**

---

(١) شرح لمعة الاعتقاد ص ٥٣، ٥٤ بتصرف.

(٢) مسند أحمد ٤/١٨٦. وأخرجه الحاكم في المستدرك بلفظ مقارب، وقال: «هذا حديث صحيح قد اتفقا على الاحتجاج برواته عن آخرهم إلى الصحابة». ووافقه الذهبي ١/٣١. وابن سعد في الطبقات الكبرى ١/٣٠، ٧/٤١٧.
وصححه الشيخ ناصر الدين الألباني في السلسلة الصحيحة ١/٧٧ ورقمه ٤٨.

ولا أبالي، وقال للذي في كتفه اليسرى: إلى النار ولا أبالي»[1].

فهذه الأحاديث لا تدل على الجبر كما يزعم أهل الاعتزال، وتوجيه ذلك:

إن الله سبحانه ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا صفاته، فهو إذا قبض قبضة فهي بعلمه وعدله وحكمته، فقبض باليمين على من علم أنه سيطيعه، وقبض بالأخرى على من علم أنه سيعصيه، فلم يقبض باليمنى أو الأخرى على من هو مستحق أن يكون من القبضة الأخرى لكمال عدله سبحانه، وأنه لا يظلم مثقال ذرة.

---

(١) مسند أحمد ٦/ ٤٤١.

قال الشيخ ناصر الدين الألباني: «وإسناده صحيح». المرجع السابق ١/ ٧٧ برقم ٤٩.

وروى مسلم بسنده إلى عائشة أم المؤمنين قالت: دعي رسول الله ﷺ إلى جنازة صبي من الأنصار. فقلت: يا رسول الله طوبى لهذا عصفور من عصافير الجنة، لم يعمل السوء ولم يدركه. قال: «أو غير ذلك يا عائشة، إن الله خلق للجنة أهلاً، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم. وخلق للنار أهلاً، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم». كتاب القدر (٤٦)، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة (٦) برقم ٢٦٦٢، ٤/ ٢٠٥٠.

وهذا في معنى الأحاديث السابقة.

وروى أحمد بسنده إلى أبي نضرة أن النبي ﷺ قال: «إن الله تبارك وتعالى قبض قبضة بيمينه فقال هذه لهذه ولا أبالي، وقبض قبضة أخرى ــ يعني بيده الأخرى ــ فقال هذه لهذه ولا أبالي..» الحديث.

المسند ٥/ ٧٨. قال الشيخ ناصر الدين الألباني: «وإسناده صحيح». سلسلة الأحاديث الصحيحة ١/ ٧٨ برقم ٥٠.

وليس في القبضتين دلالة على إجبار أصحابهما، بل هو حكم منه تعالى بما يصدر من إيمان يستلزم الجنة أو كفر يقتضي النار، والإيمان والكفر أمران اختياريان لا يكره الله أحداً من خلقه على واحد منهما كما قال: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾[1] [الكهف: ٢٩].

٤ ـ قولهم لو كان مريداً لها ما نهى عنها.

الأمر والنهي إنما يتعلقان بالإرادة الشرعية لا الإرادة الكونية كما سبق بيانه[2].

٥ ـ قولهم: لا يمكن أن يقضي على خلقه بمعصية، ثم يعذبهم عليها، بل ذلك محال وباطل.

ويجاب على هذا بأن الله سبحانه إنما يعذب العبد على فعله الاختياري فهو إذا قدر على الكافر أو العاصي معصية قدرها لما في ذلك من الحكمة والمصلحة العامة، ثم إذا عاقبه على تلك المعصية إنما عاقبه لاستحقاقه ذلك العقاب على فعله الذي اختاره، ولما في ذلك العقاب من الحكمة والمصلحة العامة[3].

والله سبحانه إذا قضى على أحد بالمعصية أو الغيِّ، فذلك محض عدل فيه، لأنه وضع الإضلال والخذلان في موضعه اللائق به.

والله جل في علاه قد أقام الحجج على العباد بإرسال الرسل وإنزال الكتب ومكن لهم أسباب الهداية، فإن أعان من شاء ووفقه إلى الطعات فذلك

---

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة ١/٧٨ ـ ٧٩ بتصرف.

(٢) انظر: ص ٣٣٠ وما بعدها.

(٣) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال ص ١٣٣، شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٤٤.

فضله، وإن خذل من شاء وحرمه توفيقه وخلى بينه وبين نفسه فذلك عدله[1].

دخل عبد الجبار الهمداني على الصاحب بن عباد[2]، وعنده أبو إسحاق الإسفراييني[3]، فلما رأى الأستاذ قال: «سبحان من تنزه عن الفحشاء». فقال الأستاذ فوراً: «سبحان من لا يقع في ملكه إلاَّ ما يشاء»، فقال القاضي: «أيشاء ربنا أن يعصى؟» قال الأستاذ: «أيعصى ربنا قهراً؟» فقال القاضي: «أرأيت إن منعني الهدى وقضى علي بالردى أحْسن إليّ أم

---

(١) انظر: الفوائد ص ٤٨، ٤٩.

(٢) الصاحب بن عباد: هو أبو القاسم إسماعيل بن عباد بن عباس الطالقاني. الأديب الكاتب. الملقب بالصاحب لصحبته الملك مؤيد الدولة من صباه. كان شيعياً معتزلياً مبتدعاً. له تصانيف منها: «الوزراء»، «الكشف عن مساوىء شعر المتنبي»، «عنوان المعارف وذكر الخلائف». مات سنة ٣٨٥هـ.
انظر: وفيات الأعيان ١/٢٢٨ ـ ٢٣٣، سير أعلام النبلاء ١٦/٥١١ ـ ٥١٥، البداية والنهاية ١١/ ٣١٤ ـ ٣١٦، لسان الميزان ١/ ٤١٣ ـ ٤١٦، شذرات الذهب ٣/ ١١٣ ـ ١١٦، الأعلام ١/ ٣١٦.

(٣) أبو إسحاق الإسفراييني: هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران، الإسفراييني الأصولي الشافعي الملقب بركن الدين. أحد المجتهدين، كان متكلماً، ثبتاً في الحديث.
من تصانيفه: «الجامع» في أصول الدين، ورسالة في أصول الفقه. مات سنة ٤١٨هـ.
انظر: الأنساب ١/ ٢٢٥، وفيات الأعيان ١/ ٢٨، سير أعلام النبلاء ١٧/ ٣٥٣ ـ ٣٥٦، البداية والنهاية ١٢/ ٢٤، طبقات السبكي ٤/ ٢٥٦ ـ ٢٦٢، الوافي بالوفيات ٦/ ١٠٤ ـ ١٠٥، شذرات الذهب ٣/ ٢٠٩ ـ ٢١٠، الأعلام ١/ ٦١.

أساء؟» فقال الأستاذ: «إن منعك ما هو لك فقد أساء، وإن منعك ما هو له فهو يختص برحمته من يشاء». فبهت القاضي عبد الجبار[1].

ولو أراد الله أن يعذب من يشاء لم يكن لأحد من الخلق منعه، ولكنه سبحانه إذا عذب أحداً فلا يعذبه إلاّ بحق لكمال عدله وتنزهه عن الظلم[2].

(٢) الشبـه النقليـة:

وأما استدلالهم بالآيات، فلا متمسك لهم فيها، لأنهم إنما نظروا إليها بعين واحدة، فتناقضت عندهم الأدلة واضطرب عليهم الفهم، وذلك شأن أهل البدع دائماً، فإنهم يأخذون جانباً من الأدلة ويزعمون أنه يؤيد بدعتهم ويغضون الطرف عن جانب آخر يكون فيه كشف بدعتهم وبيان بطلانها.

وهكذا فعل أهل الاعتزال هنا، فإنهم أخذوا بعض الآيات التي ظنوا أنها تؤيد نفي إرادة الله لأفعال العباد وتركوا الآيات الصريحة التي تثبت الإرادة لتلك الأفعال، ولو جمعوا بين النصوص لبان لهم الحق واتضح لهم الطريق، كما بان واتضح لأهل السنة والجماعة ففازوا بلزوم الصراط المستقيم، والهدي القويم، ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٤﴾﴾ [المائدة: ٥٤].

فاستدلال المعتزلة بالآيات التي تنفي الظلم عن الله كقوله: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ ﴿٣١﴾﴾ [غافر: ٣١]، ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٨﴾﴾ [آل عمران: ١٠٨] على نفي تقدير المعاصي، استدلال ساقط، بعيد عن موطن الخلاف، فالسلف رضوان الله عليهم نزهوا الله تعالى عن الظلم كما نزه نفسه عنه،

---

(١) طبقات الشافعية ٤/ ٢٦١ ـ ٢٦٢، شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٥١ الهامش.

(٢) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٥٣، ٥٤.

وحرمه على نفسه، فالله لا يظلم ولا يضع أمراً في غير موضعه وذلك هو الظلم، بل هو العدل في قوله وفعله وأمره ونهيه وثوابه وعقابه.

وقد سبق التفصيل في ذلك بحيث يغني عن الإعادة مرة أخرى[1].

وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴿٣٨﴾﴾ [الإسراء: ٣٨]. وقوله: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾﴾ [البقرة: ٢٠٥]. ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧].

فهذه الآيات وأمثالها إنما تخص الإرادة الشرعية التي لا يلزم وقوع مرادها، وهي المتعلقة بالأوامر والنواهي، وقد بين الفرق بينها وبين الإرادة الكونية التي هي ملزمة لوقوع مرادها[2]. ولو أن المعتزلة فرقوا بين الإرادتين وفصلوا بينهما ما وقعوا في هذا الزيغ والضلال.

ولعل من أقوى ما يتمسكون به قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا ۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ ۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿١٤٨﴾﴾ [الأنعام: ١٤٨].

قال ابن أبـي العز:

«وقد أجيب على هذا بأجوبة، من أحسنها: أنه أنكر عليهم ذلك لأنهم احتجوا بمشيئته على رضاه ومحبته، وقالوا: لو كره ذلك وسخطه لما شاءه، فجعلوا مشيئته دليل رضاه، فرد الله عليهم ذلك.

---

(١) انظر: ص ٣١٧ فما بعدها.

(٢) انظر: ص ٣٣٠ وما بعدها.

أو أنه أنكر عليهم اعتقادهم أن مشيئة الله دليل على أمره به.

أو أنه أنكر عليهم معارضته شرعه وأمره الذي أرسل به رسله ،وأنزل به كتبه بقضائه وقدره، فجعلوا المشيئة العامة دافعة للأمر، فلم يذكروا المشيئة على جهة التوحيد، وإنما ذكروها معارضين بها لأمره، دافعين بها لشرعه، كفعل الزنادقة والجهال إذا أُمروا أو نهوا احتجوا بالقدر. وقد احتج سارق على عمر رضي الله عنه بالقدر، فقال: وأنا أقطع يدك بقضاء الله وقدره. يشهد لذلك قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾ [الأنعام: ١٤٨]. فعلم أن مرادهم التكذيب، فهو من قبل الفعل، من أين له أن الله لم يقدره؟ أطلع الغيب؟»[١].

يقول ابن القيم رحمه الله:

«أنكر سبحانه عليهم ما هم فيه أكذب الكاذبين وأفجر الفاجرين ولم ينكر عليهم صدقاً ولا حقاً، بل أنكر عليهم أبطل الباطل، فإنهم لم يذكروا ما ذكروه إثباتاً لقدره وربوبيته ووحدانيته وافتقاراً إليه وتوكلاً عليه واستعانة به، ولو قالوا كذلك لكانوا مصيبين، وإنما قالوه معارضين لشرعه ودافعين به لأمره، فعارضوا شرعه وأمره، ودفعوه بقضائه وقدره، ووافقهم على ذلك كل من عارض الأمر ودفعه بالقدر، وأيضاً فإنهم احتجوا بمشيئته العامة وقدره على محبته لما شاء ورضاه به وإذنه فيه، فجمعوا بين أنواع من الضلال، معارضة الأمر بالقدر، ودفعه به، والإخبار عن الله أنه يحب ذلك

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص ١٤٦ ــ ١٤٧.

وانظر تفسير الآية في: زاد المسير ٣/ ٩٩، الجامع لأحكام القرآن ٧/ ١٢٨ ــ ١٢٩، تفسير القرآن العظيم ٢/ ١٨٦، ١٨٧، فتح الباري ١٣/ ٤٤٩.

منهم ويرضاه حيث شاءه وقضاه، وأن لهم الحجة على الرسل بالقضاء والقدر»[1].

ثم قال: «وتأمل قوله سبحانه بعد حكايته عن أعدائه واحتجاجهم بمشيئته وقدره على إبطال ما أمرهم به رسوله، وأنه لولا محبته ورضاه به لما شاءه منهم: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٤٩﴾﴾ [الأنعام: ١٤٩].

فأخبر سبحانه أن الحجة له عليهم برسله وكتبه، وبيان ما ينفعهم ويضرهم وتمكنهم من الإيمان بمعرفة أوامره ونواهيه، وأعطاهم الأسماع والأبصار والعقول فثبتت حجته البالغة عليهم بذلك واضمحلت حجتهم الباطلة عليه بمشيئته وقضائه»[2].

موقفهم من أحاديث إثبات القدر:

ونمثل لذلك بحديث واحد وهو حديث احتجاج آدم وموسى، وكيف رده أهل الاعتزال بحجج عقلية واهية، وطعنوا في نحره بأنواع الشبه، وهكذا شأنهم مع كل حديث يخالف بدعهم.

وسياق الحديث كما أورده الإمام البخاري بسنده إلى أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**احتج آدم وموسى، فقال له موسى: يا آدم أنت أبونا، خيبتنا وأخرجتنا من الجنة، قال له آدم: يا موسى اصطفاك الله بكلامه وخط لك بيده، أتلومني على أمر قدر الله علي قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟**

---

(١) شفاء العليل ص ٣٣.

(٢) المرجع السابق ص ٣٧ ــ ٣٨.

فحج آدم موسى ثلاثاً»[1].

وقد ردوه بأمرين:

الأول: هذا يوجب أن موسى كان قدرياً.

الثاني: يوجب في كل كافر ومشرك وفاجر أن لا يلام لأن ما آتاه كان مكتوباً عليه.

ثم زعموا أن من تعلق به وبأمثاله من الأحاديث فهو جاهل ويجب أن يلصق به كل ذم، وكل لقب مذموم.

ويجاب عليهم بالآتي:

أولاً: هذا الحديث صحيح ثابت في كتب السنة بالاتفاق. رواه عن النبي ﷺ أبو هريرة وغيره، وقد ذكر الحافظ ابن حجر أنه من طريق أبي هريرة رواه عشرة من التابعين ثم ذكرهم وذكر من خرج لهم من الأئمة[2].

قال ابن القيم رحمه الله:

«وقد رد هذا الحديث من لم يفهمه من المعتزلة. وهذا من ضلال فريق

---

(١) صحيح البخاري، كتاب القدر (٨٢)، باب تحاج آدم وموسى عند الله عز وجل (١١) ٧/ ٢١٤.

وأخرجه بلفظ مقارب في كتاب الأنبياء (٦٠)، باب وفاة موسى وذكره بعد (٣١) ٤/ ١٣١، وفي كتاب التوحيد (٩٧)، باب قوله ﴿وكلم الله موسى تكليماً﴾ (٣٧) ٨/ ٢٠٣.

وأخرجه مسلم بلفظ مقارب، كتاب القدر (٤٦)، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام (٢) برقم ٢٦٥٢، ٤/ ٢٠٤٢ ـ ٢٠٤٤.

(٢) انظر فتح الباري ١١/ ٥٠٦.

الاعتزال وجهلهم بالله ورسوله وسنته، فإن هذا حديث صحيح متفق على صحته، لم تزل الأمة تتلقاه بالقبول من عهد نبيها قرناً بعد قرن وتقابله بالتصديق والتسليم، ورواه أهل الحديث في كتبهم وشهدوا به على رسول الله ﷺ أنه قاله، وحكموا بصحته، فما لأجهل الناس بالسنة ومن عُرِف بعداوتها وعداوة حملتها والشهادة عليهم بأنهم مجسمة ومشبهة حشوية وهذا الشأن؟ ولم يزل أهل الكلام الباطل المذموم موكلين برد أحاديث رسول الله ﷺ التي تخالف قواعدهم الباطلة وعقائدهم الفاسدة كما ردوا أحاديث الرؤية»[1].

ثانياً: ليس في الحديث احتجاج بالقدر على المعاصي كما يزعم المعتزلة. وآدم عليه السلام لم يحتج بالقدر لأن أنبياء الله عليهم السلام من أعلم الناس بالله وبأمره ونهيه فلا يسوغ لأحدهم أن يعصي الله بالقدر ثم يحتج على ذلك[2].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

«ومعاذ الله أن يحتج آدم أو من هو دونه من المؤمنين على المعاصي بالقدر، فإنه لو ساغ هذا لساغ أن يحتج إبليس ومن اتبعه من الجن والإنس بذلك، ويحتج به قوم نوح وعاد وثمود، وسائر أهل الكفر والفسوق والعصيان ولم يعاقب أحد. وهذا مما يعلم فساده بالاضطرار شرعاً وعقلاً»[3].

---

(١) شفاء العليل ص ٢٩.

(٢) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال ص ١٣١، شفاء العليل ص ٣٨، شرح العقيدة الطحاوية ص ١٤٧.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم ٢/٨٤٨.

بل في الحديث إثبات لقدر الله السابق. وفيه حجة لأهل السنة في إثبات القدر وخلق أفعال العباد[1].

قال ابن عبد البر رحمه الله فيما نقله عنه الحافظ ابن حجر:

«هذا الحديث أصل جسيم لأهل الحق في إثبات القدر وأن الله قضى أعمال العباد فكل أحد يصير لما قدر له بما سبق في علم الله»[2].

ثالثاً: وقد ذكر في احتجاج آدم بالقدر عدة أقوال، المتجه منها قولان:

الأول: إنما لام موسى عليه السلام آدم عليه السلام على المصيبة التي أخرجته وذريته من الجنة بسبب أكله من الشجرة، فاحتج آدم بالقدر على المصيبة لا على المعصية، لأن العبد مأمور أن يحتج بالقدر عند المصائب ويستغفر ويتوب عند المعايب، كما قال سبحانه: ﴿فَٱصۡبِرۡ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ﴾ [غافر: ٥٥].

وقال: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مِّن قَبۡلِ أَن نَّبۡرَأَهَآۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ ﴿٢٢﴾﴾ [الحديد: ٢٢].

وهذا جواب شيخ الإسلام ابن تيمية واستحسنه شارح الطحاوية[3].

الثاني: إن الاحتجاج بالقدر على الذنب ينفع في موضع ويضر في موضع، فينفع إذا احتج به بعد وقوعه والتوبة منه وترك معاودته كما فعل آدم، ويضر الاحتجاج به في الحال والمستقبل، بأن يرتكب فعلاً محرماً أو يترك

---

(١) فتح الباري ١١/ ٥١٢.

(٢) المرجع السابق ١١/ ٥٠٩.

(٣) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٨٤٨، شفاء العليل ص ٣٨، المنتقى من منهاج الاعتدال ص ١٣١، شرح العقيدة الطحاوية ص ١٤٧.

واجباً فيلومه عليه لائم فيحتج بالقدر على إقامته عليه وإصراره، فيبطل بالاحتجاج به حقاً ويرتكب باطلاً، كما احتج به المصرون على شركهم وعبادتهم لغير الله فقالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨].

وخلاصة ذلك أن اللوم إذا ارتفع صح الاحتجاج بالقدر وإذا كان اللوم واقعاً فالاحتجاج بالقدر باطل[١].

وقال القرطبي:

«إنما غلبه بالحجة لأنه علم من التوراة أن الله تاب عليه فكان لومه على ذلك نوع جفاء كما يقال ذكر الجفاء بعد حصول الصفاء جفاء، ولأن أثر المخالفة بعد الصفح ينمحي حتى كأنه لم يكن فلا يصادف اللوم من اللائم حينئذٍ محلاً».

قال الحافظ ابن حجر:

«وهو محصل ما أجاب به المازري وغيره من المحققين، وهو المعتمد»[٢].

• • •

(١) شفاء العليل ص ٣٨، ٣٩ بتصرف.

(٢) فتح الباري ١١/ ٥١٠. وقول القرطبي موجود بمعناه في الجامع لأحكام القرآن ١١/ ٢٥٦.

(٤)

مرتكـب الكبيـرة

أمر مرتكب الكبيرة من الأمور التي دار حولها الجدل في عصر مبكر من عصور الإسلام الأولى. وقد كان للمعتزلة القسط الأكبر والنصيب الأوفر في تبني هذه المسألة، وتقعيد القواعد لها، وإطلاق الأحكام على من تلبس بها، حتى عدها بعض العلماء رأس مسائل المعتزلة التي عنوا بها، وأنها كانت السبب في إطلاق اسم المعتزلة عليهم[١].

والمعتزلة لا يعتمدون على نص من القرآن أو السنة في إطلاقهم الأحكام على صاحب الكبيرة، وإنما اعتمادهم على العقل.

قال عبد الجبار بعد ذكره لبعض الأحاديث التي تدل على خلود أصحاب الكبائر في النار:

«إنما نذكر هذه الأخبار، وإن كان أكثرها أخبار آحاد، ليعرف من قرأ كتابنا أن التمسك بالسنة طريقتنا، وأن هؤلاء القوم إذا احتجوا بذلك فقد أخطؤوا، وإلاَّ فطريقتنا في هذا الجنس، التعلق بأدلة قاطعة»[٢].

---

(١) انظر: تاريخ المذاهب الإسلامية ص ١٠٢.

(٢) فضل الاعتزال ص ١٥٦.

وقد يتوهم من كلام عبد الجبار أنه يحتج بالسنة، والأمر ليس كذلك.

فالعمدة عندهم العقل كما هو الحال دائماً، وأما أحاديث الآحاد فلا مجال لها ههنا في الاحتجاج كما يزعمون.

ولقد عرفوا الكبيرة من الذنوب تعريفاً يلائم ما أطلقوه على صاحبها من أحكام، ومهدوا به السبيل لكي يستوعب تلك الأحكام.

فقالوا عنها:

إن كل ما أتي فيه وعيد فهو كبيرة[١].

حكم صاحب الكبيرة في الدنيا:

إن صاحب الكبيرة في الدنيا لا يسمى كافراً ولا مؤمناً وإنما يسمى فاسقاً، وتلك عندهم منزلة وسطى بين منزلة الإيمان ومنزلة الكفر، ولذا أطلقوا عليها اسم المنزلة بين المنزلتين.

والدليل العقلي على ذلك: إنه لا يسمى كافراً لأن أحكام الكفار في الدنيا لا تجري عليه، فلا يمنع عن المناكحة والموارثة والدفن وغيرها. كما أنه لا يسمى مؤمناً لأنه بارتكابه الكبيرة استحق الذم واللعن والاستخفاف والإهانة، وقد ثبت أن اسم المؤمن لمن يستحق المدح والتعظيم والموالاة[٢].

وأول من نادى بالمنزلة بين المنزلتين وأظهر القول بها واصل بن عطاء الغزال[٣].

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ١/ ٣٣٢.

(٢) انظر: شرح الأصول ص ١٣٩، ١٤٠، ٦٩٧، ٧٠١، ٧٠٢، ٧١٢، فضل الاعتزال ص ٣٥٠، الانتصار ص ١١٩.

(٣) انظر: الملل والنحل ١/ ٤٨، موقف المعتزلة من السنة ص ٤٦.

وأصبحت هذه المسألة نواة لمذهب الاعتزال[١]، واجتمعت كلمتهم عليها[٢] حتى بالغ أبو الحسين في تمجيدها وتعظيمها فقال:

«وهل يكون قول أوضح صواباً ولا أصح معنى من قول المعتزلة بالمنزلة بين المنزلتين، ولو كان شيء من الدين يعلم صوابه باضطرار لعلم قول المعتزلة بالمنزلة بين المنزلتين باضطرار»[٣].

ولعل أيضاً مما دفعهم إلى هذا القول فهمهم لقضية الإيمان.

فالإيمان عندهم هو فعل جميع ما افترض الله على عباده، وترك جميع ما نهى عنه[٤]، أو هو أداء الطاعات بما فيها من فرائض ونوافل، واجتناب المقبحات، وهو القول الصحيح المختار عندهم[٥].

ومن هنا لا يستحق أحد اسم الإيمان إلَّا إذا قام بجميع الطاعات بما فيها من فرائض ونوافل، واجتنب جميع المعاصي.

حكم مرتكب الكبيرة في الآخرة:

وأما في الآخرة فإنهم حكموا عليه بالخلود في النار كالكافر، وإن كان

---

(١) المرجع السابق ص ٤٦.

(٢) انظر: باب ذكر المعتزلة ص ٦، مقالات الإسلاميين ١/ ٣٣١، الفرق بين الفرق ص ١١٥.

(٣) الانتصار ص ١١٩.

(٤) انظر: فضل الاعتزال ص ٢٥٠.

(٥) انظر: شرح الأصول ص ٧٠٧.

وانظر اختلافهم في تعريف الإيمان في مقالات الإسلاميين ١/ ٣٢٩ ــ ٣٣١.

حاله في العقاب دون الكافر، فعقابه أخف، ولكنه مع ذلك خالد مؤبد فيها[1].

دليلهم العقلي على ذلك:

قال عبد الجبار:

«إن العاصي لا يخلو حاله من أحد أمرين: إما أن يعفى عنه، أو لا يعفى عنه، فإن لم يعف عنه فقد بقي في النار خالداً، وهو الذي نقوله. وإن عفي عنه فلا يخلو إما أن يدخل الجنة أو لا. فإن لم يدخل الجنة لم يصح، لأنه لا دار بين الجنة والنار، فإذا لم يكن في النار وجب أن يكون في الجنة لا محالة. وإذا دخل الجنة فلا يخلو، إما أن يدخلها مثاباً، أو متفضلاً عليه. ولا يجوز أن يدخل الجنة متفضلاً عليه لأن الأمة اتفقت على أن المكلف إذا دخل الجنة فلا بد من أن يكون حاله متميزاً عن حال الولدان المخلدين وعن حال الأطفال والمجانين. ولا يجوز أن يدخل الجنة مثاباً لأنه غير مستحق، وإثابة من لا يستحق الثواب قبيح، والله تعالى لا يفعل القبيح»[2].

ومن هنا يتضح أن لهذه المسألة ارتباطاً وثيقاً بموضوع الوعد والوعيد الذي عده المعتزلة أصلاً من أصولهم، وهو ينبثق من موضوع العدل الذي سبق بيانه وتوضيحه[3].

---

(١) انظر: فضل الاعتزال ص ٢١٠، ٣٥٠، مقالات الإسلاميين ١/٣٣٤، الملل والنحل ١/٤٥.

(٢) شرح الأصول ص ٦٦٦ ــ ٦٦٧.

(٣) انظر: موقف المعتزلة من السنة ص ٦٨. وانظر: ص ٢٩٨ فما بعدها.

فزعموا في تعريف الوعد والوعيد أن الله وعد المطيعين بالثواب وتوعد العصاة بالعقاب، وأنه يفعل ما وعد به وتوعد عليه لا محالة، ولا يجوز عليه الخلف والكذب، والكذب قبيح والله لا يفعل القبيح[1].

ولذا أوجبوا على الله أن يعذب العاصين ولا يعفو عنهم، كما أوجبوا عليه أن يثيب الطائعين، ولو لم يفعل الله ذلك لكان قبيحاً منه سبحانه وتعالى[2].

وللمعتزلة البغدادية تفريق في نوعية الوجوب بالنسبة للمطيع والعاصي. فالعقاب عندهم أعلى حالاً من الثواب، لأن الثواب لا يجب إلاَّ من حيث الجود، وليس هذا قولهم في العقاب، فإنه يجب فعله في كل حال ولا يجوز أن يعفو الله عن العصاة بل يجب عليه أن ينزل بهم مايستحقونه من عذاب لا محالة[3].

وهذا العقاب يستحقه العاصي على طريق الدوام، فهو لو لم يستحق على طريق الدوام لكان لا يحسن من الله أن يعذب الفساق بالنار ويخلدهم فيها، كما أن العقاب كالذم يثبتان في الاستحقاق معاً ويزولان معاً، والفاسق يستحق الذم على طريق الدوام، فكذلك يجب أن يستحق العقاب على طريق الدوام[4].

ووعيد الله بالعقاب حق لا يجوز عليه الخلاف ولا الكذب، لأن الله قد

---

(١) انظر: شرح الأصول ص ١٣٦.

(٢) انظر: شرح الأصول ص ٦٤٧ ــ ٦٥٠، وانظر: ص ٥٩٨، ٦١٤ ــ ٦١٥.

(٣) انظر المصدر السابق ص ٦٤٤، ٦٤٥.

(٤) انظر المصدر نفسه ص ٦٦٧.

خوف بوعيد قاطع وليس تخويفاً، ولو لم يفعله لما كان ذلك الوعيد صدقاً. ولا يجوز أن يكون خلفه كرماً لأنه إن وجب ذلك في الفساق وجب مثله في الكفار، ومتى قيل في الكفار إنه يحسن منه وقوع الوعيد عليهم مع أن خلافه كرم، فكذلك في الفساق[1].

بل من زعم أن خلف الوعيد كرم وأن الله يمكن أن يخلف في وعيده كفر، لأنه أضاف القبيح إلى الله تعالى[2].

والتوبة عندهم لا تصح إلاَّ إذا كانت من جميع المعاصي وأما إن تاب عن بعض ولم يتب عن البعض الآخر، لم تستقم توبته. يقول عبد الجبار: «لا تصح التوبة عن بعض القبائح مع الإصرار على البعض وهو الصحيح من المذهب، والذي يدل على صحته أن التوبة عن القبيح يجب أن تكون ندماً عليه لقبحه وعزماً على أن لا يعود إلى أمثاله في القبح»[3].

وما دامت قد بقيت كبيرة واحدة فهي كافية في إسقاط جميع ما لديه من ثواب، لأنه لا ثواب البتة يستحقه الإنسان مع وجود الكبيرة[4].

وقد استدلوا بأدلة الوعيد من القرآن والسنة فأيدوا بها حججهم العقلية في تخليد صاحب الكبيرة في النار، ومن ذلك:

قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَـٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿١٤﴾﴾ [النساء: ١٤].

---

(١) انظر: فضل الاعتزال ص ٢١١.

(٢) انظر: شرح الأصول ص ١٣٢.

(٣) المرجع السابق ص ٧٩٤ ـ ٧٩٥.

(٤) انظر المصدر السابق ص ٦٩١، مقالات الإسلاميين ١/ ٣٣٢.

فالله تعالى أخبر أن العصاة يعذبون في النار ويخلدون فيها، والعاصي اسم يتناول الفاسق والكافر جميعاً فيجب حمله عليهما، لأنه تعالى لو أراد أحدهما دون الآخر لبينه، فلما لم يبين دل على ما ذكرناه.

وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ﴿٢٣﴾﴾ [الجن: ٢٣].

وقوله: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿٩٣﴾﴾ [النساء: ٩٣].

ووجه الاستدلال إن من قتل مؤمناً متعمداً جازاه الله وعاقبه وغضب عليه ولعنه وذلك يؤيد خلوده في النار.

وقوله أيضاً: ﴿إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِى عَذَابِ جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ ﴿٧٤﴾﴾ [الزخرف: ٧٤].

ووجه الدلالة: إن المجرم اسم يتناول الكافر والفاسق جميعاً وهما مرادان بالآية، ولو أراد الله أحدهما لبينه فلما لم يبينه دل على أنه أرادهما جميعاً.

وقوله سبحانه: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣].

وقوله: ﴿وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ﴿١٤﴾﴾[1] [الانفطار: ١٤].

موقفهم من الآيات والأحاديث التي تعارض ما ذهبوا إليه:

ونمثل لذلك بآية وحديث:

الآية: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦].

---

(١) شرح الأصول ص ٦٥٧ ــ ٦٦٣ بتصرف.

يبين عبد الجبار أن المراد بقوله: ﴿ما دون ذلك﴾ صغائر المعاصي[1].

أما الحديث: قوله ﷺ: «**فخرج من النار قوم بعدما امتحشوا وصاروا فحماً وحمماً**»[2].

يبدأ عبد الجبار إيراده بصيغة التضعيف روي: ثم يقول: «وجوابنا، أن هذا الخبر لم تثبت صحته، ولو صح فإنه منقول بطريق الآحاد، وخبر الواحد مما لا يوجب القطع، ومسألتنا طريقها العلم فلا يمكن الاحتجاج به. ثم إنا نعارضهم بأخبار رويت عن النبي ﷺ في هذا الباب من جملتها قوله ﷺ: «**لا يدخل الجنة مدمن خمر ولا نمام ولا عاق**»[3].

---

(١) انظر: فضل الاعتزال ص ١٥٤.

(٢) يأتي تخريج الحديث والكلام عنه ص ٣٧٥، هامش (١).

(٣) هذا الحديث ورد عن جماعة من الصحابة رضوان الله عليهم وهم:

١ ــ عبد الله بن عمرو بن العاص: وحديثه أخرجه النسائي في سننه بلفظ: «لا يدخل الجنة منان ولا عاق ولا مدمن خمر».

كتاب الأشربة، باب الرواية في المدمنين في الخمر ٨/ ٢٨٤.

والدارمي في سننه، كتاب الأشربة، باب في مدمن الخمر ٢/ ١١٢.

وأحمد في المسند ٢/ ٢٠١ وزاد في رواية عنه: «ولا ولد زنية» ٢/ ٢٠٣.

وابن حبان في كتاب الزكاة (١١) ورقمه ٣٣٨٤، ٨/ ١٧٨. وبالزيادة السابقة عند أحمد برقم ٣٣٨٣، ٨/ ١٧٥ ــ ١٧٦ «الإحسان».

وعبد الرزاق في المصنف برقم ١٣٨٥٩، ٧/ ٤٥٤، وفيه الزيادة السابقة.

وابن خزيمة في التوحيد ص ٢٣٦ ــ ٢٣٧.

وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٦/ ٢٦٠ وفيه الزيادة. =

وهذا يدفع ما احتجوا به في المسألة.

ومن ذلك ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: **«من تردى من جبل فهو**

= والشيخ ناصر الدين الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ٢/ ٢٨٥ برقم ٦٧٣، وصحيح الجامع وقال صحيح ٦/ ٢٢٨.

٢ ــ عبد الله بن عمر: وحديثه أخرجه النسائي بلفظ مقارب لحديث ابن عمرو، في كتاب الزكاة، باب المنان بما أعطى ٥/ ٦.

وأحمد في المسند. وذكر بدل المنان: الديوث الذي يقر في أهله الخبث. ٢/ ٦٩، ١٢٨. وانظر: ٢/ ١٣٤.

٣ ــ أبو سعيد الخدري: وحديثه أخرجه أحمد في المسند ٣/ ٢٨، ٤٤.

٤ ــ أنس بن مالك: وحديثه في مسند أحمد أيضاً ٣/ ٢٢٦.

وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٥/ ٧٧.

٥ ــ أبو الدرداء: وحديثه في مسند أحمد إلاَّ أنه ذكر بدل المنان: مكذب بالقدر ٦/ ٤٤١.

وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد إلاَّ أنه ذكر «مكذب بالقدر» بدل «مدمن خمر» ٧/ ٢٠٥ ــ ٢٠٦.

٦ ــ ابن عباس: أورده الهيثمي في المجمع ٥/ ٧٧.

٧ ــ مولى أبي قتادة: وحديثه أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار وفيه زيادة «ولا ولد زنية» ١/ ٣٩٥.

والحديث أخرجه عبد الرزاق في المصنف عن مجاهد مرسلاً، وزاد فيه: «ولا من أتى ذات محرم ولا مرتد أعرابياً بعد هجرة». ورقمه ٢٠١٢٩، ١١/ ١٣٦.

وأورده أبو نعيم في الحلية من حديث أبي هريرة، وأبي سعيد، وعبد الله بن عمرو، وابن عباس، ومولى لأبي قتادة، ومجاهد مرسلاً، وذكر طرقه إلى هؤلاء انظر: ٣/ ٣٠٧ ــ ٣٠٩.

ولم يرد لفظ النمام في شيء من رواياته.

يتردى من جبل في نار جهنم خالداً مخلداً»[1].

ومن ذلك قوله ﷺ: «**من قتل نفسه بحديدة فحديدته في يده يجأ بها بطنه في نار جهنم خالداً أبداً»**[2].

أو قوله أيضاً: «**من يحتسي سماً يحتسي سماً في نار جهنم خالداً أبداً»**[3].

إلى غير ذلك من الأخبار المروية في هذا الباب.

إنا نتأول هذا الخبر.. على وجه يوافق الأدلة، فنقول: إن المراد يخرج من النار، أي يخرج من عمل أهل النار قوم»[4].

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ولفظه عن النبي ﷺ قال:
«من تردى من جبل فقتل نفسه فهو في نار جهنم يتردى فيها خالداً مخلداً فيها أبداً، ومن تحسى سماً فقتل نفسه فسمه في يده يتحساه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً، ومن قتل نفسه بحديدة فحديدته في يده يجأ بها في بطنه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً».
في كتاب الطب (٧٦)، باب شرب السم والدواء به (٥٦)، ٧/ ٣٢.
وأخرجه مسلم في صحيحه بلفظ مقارب للفظ البخاري مع تقديم وتأخير في كتاب الإيمان (١)، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه (٤٧) برقم ١٠٩، ١/ ١٠٣ ـ ١٠٤.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) شرح الأصول ص ٦٧٢ ـ ٦٧٣.

مذهب السلف في حكم صاحب الكبيرة والجواب عن شبه المعتزلة:

إن القول الأمثل في تعريف الكبيرة، ما ترتب عليها حد أو توعد عليها بالنار، أو اللعنة، أو الغضب(1).

والمراد بصاحب الكبيرة هو أن يرتكب المؤمن كبيرة غير مكفرة بلا استحلال ويموت بلا توبة(2).

والمذهب الحق الذي عليه أهل السنة والجماعة أن صاحب الكبيرة مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، فهم لا يخرجونه عن الإيمان بملابسته لكبائر الذنوب. وهذا حكمه في الدنيا، وأما في الآخرة فهو تحت مشيئة الله عز وجل إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه، ومع القطع بأنه لا يخلد في النار إلاّ المشرك لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾(3) [النساء: ٤٨، ١١٦].

وهذا القول هو الذي دلت عليه نصوص الكتاب والسنة وأقوال السلف الصالح رضوان الله عليهم.

أما الأدلة التي تدل على عدم خروجه من زمرة المؤمنين، منها:

١ ـ قوله تعالى:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ ٱلۡحُرُّ بِٱلۡحُرِّ وَٱلۡعَبۡدُ بِٱلۡعَبۡدِ وَٱلۡأُنثَىٰ

---

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٧٠.

(٢) لوامع الأنوار ١/ ٣٨٩.

(٣) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم ١/ ٢٢٠، مجموع الفتاوى ٣/ ١٥١، ١٥٢، شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٢١، ٣٦٩، ٣٧٠، لوامع الأنوار ١/ ٣٦٨، ٣٧١، ٣٨٩، ٤١٠.

﴿بِٱلْأُنثَىٰ فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٨﴾﴾ [البقرة: ١٧٨].

فلم يخرج الله تعالى القاتل من المؤمنين وجعله أخاً لولي القصاص والأخوة هنا أخوة الدين بلا ريب[١].

٢ ــ قوله تعالى:

﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٠﴾﴾ [الحجرات: ٩ ــ ١٠].

فأثبت سبحانه أخوة الإيمان مع وجود القتال بينهم وهو من الكبائر ولو كان كفراً لانتفت الأخوة الإيمانية[٢].

٣ ــ روى البخاري بسنده إلى أبي هريرة:

أن رسول الله ﷺ قال: «**من كانت عنده مظلمة لأخيه فليتحلله منها، فإنه ليس ثم دينار ولا درهم، من قبل أن يؤخذ لأخيه من حسناته، فإن لم يكن له حسنات أخذ من سيئات أخيه فطرحت عليه**»[٣].

---

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٢١.

(٢) انظر: شرح لمعة الاعتقاد ص ٩٩.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الرقاق (٨١)، باب القصاص يوم القيامة (٤٨)، ٧/١٩٧، وبلفظ مقارب في كتاب المظالم (٤٦)، باب من كانت عنده مظلمة عند الرجل فحللها له (١٠)، ٣/٩٩.

فثبت بهذا الحديث أن الظالم تكون له حسنات يستوفي المظلوم منها حقه[1].

* * *

وأما ما يدل من الأدلة على عدم خلود أصحاب الكبائر في النار حاشا المشركين:

١ ـ قوله تعالى:

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦].

٢ ـ روى البخاري بسنده إلى أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال:

«يخرج من النار من قال لا إله إلاَّ الله وكان في قلبه من الخير ما يزن شعيرة، ثم يخرج من النار من قال لا إله إلاَّ الله وكان في قلبه من الخير ما يزن برة ثم يخرج من النار من قال لا إله إلاَّ الله وكان في قلبه من الخير ما يزن ذرة»[2].

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٢٢ بتصرف.

(٢) صحيح البخاري، في كتاب التوحيد (٩٧)، باب قول الله تعالى: ﴿لما خلقت بيدي﴾ (١٩)، وهو جزء من حديث طويل في شأن الشفاعة ٨/ ١٧٣.
وبمعناه في باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم (٣٦)، ٨/ ٢٠٠ ـ ٢٠٢.
وبلفظ مقارب في كتاب الإيمان (٢)، باب زيادة الإيمان ونقصانه (٣٣)، ١/ ١٦.
وأخرجه مسلم في صحيحه بلفظه وبمعناه في كتاب الإيمان (١)، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها (٨٤) برقم ١٩٣، ١/ ١٨٢ ـ ١٨٤.

٣ ـ روى مسلم بسنده إلى أبي ذر قال:

أتيت النبي ﷺ وهو نائم عليه ثوب أبيض ثم أتيته فإذا هو نائم ثم أتيته وقد استيقظ فجلست إليه فقال: «**ما من عبد قال لا إله إلاَّ الله ثم مات على ذلك إلاَّ دخل الجنة**». قلت: وإن زنى وإن سرق؟، قال: «**وإن زنى وإن سرق**» ـ ثلاثاً ـ ثم قال في الرابعة «**على رغم أنف أبي ذر**».

قال: فخرج أبو ذر وهو يقول: وإن رغم أنف أبي ذر(١).

قال النووي في شرحه للحديث:

«قوله ﷺ: «**وإن زنى وإن سرق**» فهو حجة لمذهب أهل السنة أن أصحاب الكبائر لا يقطع لهم بالنار وأنهم إن دخلوها أخرجوا منها وختم لهم بالخلود في الجنة»(٢).

والأدلة على عدم خلود صاحب الكبيرة في النار كثيرة جداً.

---

(١) صحيح مسلم في كتاب الإيمان (١)، باب تحريم الكبر وبيانه (٣٩) برقم ٩٤، ١/ ٩٥ وأخرج نحوه في كتاب الزكاة (١٢)، باب الترغيب في الصدقة (٩) بالرقم السابق ٢/ ٦٨٧ ـ ٦٨٩.

وأخرجه البخاري في صحيحه بلفظ مقارب في كتاب اللباس (٧٧)، باب الثياب البيض (٢٤)، ٧/ ٤٣ ـ ٤٤. وأخرج نحوه في كتاب الجنائز (٢٣)، باب في الجنائز، ومن كان آخر كلامه لا إله إلاَّ الله (١)، ٢/ ٦٩. وفي كتاب الاستئذان (٧٩)، باب من أجاب بلبيك وسعديك (٣٠)، ٧/ ١٣٧. وفي كتاب الرقاق (٨١)، باب المكثرون هم المقلون (١٣)، ٧/ ١٧٦ ـ ١٧٧. وفي كتاب التوحيد (٩٧)، باب كلام الرب مع جبريل (٣٣)، ٨/ ١٩٦.

(٢) شرح النووي على مسلم ٢/ ٩٧.

والأحاديث في ذلك متواترة[1].

وأما ما يدل على أنه تحت المشيئة: قوله تعالى في الآية السابقة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦].

وفي حديث عبادة ابن الصامت: أنه ﷺ قال وحوله عصابة من أصحابه: «**بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً ولا تسرقوا ولا تزنوا ولا تقتلوا أولادكم ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم ولا تعصوا في معروف، فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب في الدنيا فهو كفارة له، ومن أصاب من ذلك شيئاً ثم ستره الله فهو إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه. فبايعناه على ذلك**»[2].

وأما أقوال أهل العلم فإننا نقتصر على قولين جامعين لإمامين جليلين أولهما: الإمام الطحاوي إذ يقول: «وأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ في النار لا يخلدون، إذا ماتوا وهم موحدون، وإن لم يكونوا تائبين، بعد أن لقوا الله عارفين. وهم في مشيئته وحكمه إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضله، كما

---

(١) انظر: الشفاعة ص ١٣٠.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان (٢)، باب (١١)، ١/ ١٠.
وأخرجه بلفظ مقارب في كتاب مناقب الأنصار (٦٣)، باب وفود الأنصار إلى النبي ﷺ (٤٣)، ٤/ ٢٥١، وفي كتاب التفسير (٦٥)، تفسير سورة الممتحنة (٦٠)، باب ﴿إذا جاءك المؤمنات يبايعنك﴾ (٣)، ٦/ ٦١ ـ ٦٢، وفي كتاب الحدود (٨٦)، باب توبة السارق (١٤)، ٨/ ١٨، وفي كتاب الأحكام (٩٣)، باب بيعة النساء (٤٩) ٨/ ١٢٥.
وأخرجه مسلم في صحيحه بألفاظ مقاربة، في كتاب الحدود (٢٩)، باب الحدود كفارات لأهلها (١٠) برقم ١٧٠٩، ٣/ ١٣٣٣ ـ ١٣٣٤.

ذكر عز وجل في كتابه: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦].

وإن شاء عذبهم في النار بعدله، ثم يخرجهم منها برحمته وشفاعة الشافعين من أهل طاعته، ثم يبعثهم إلى جنته. وذلك بأن الله تولى أهل معرفته، ولم يجعلهم في الدارين كأهل نكرته، الذين خابوا من هدايته، ولم ينالوا من ولايته. اللهم يا ولي الإسلام وأهله، ثبتنا على الإسلام حتى نلقاك به»(١).

والثاني: الإمام النووي رحمه الله فإنه قال: «واعلم أن مذهب أهل السنة وما عليه أهل الحق من السلف والخلف أن من مات موحداً دخل الجنة قطعاً على كل حال، فإن كان سالماً من المعاصي كالصغير والمجنون والذي اتصل جنونه بالبلوغ والتائب توبة صحيحة من الشرك أو غيره من المعاصي إذا لم يحدث معصية بعد توبته والموفق الذي لم يبتلى بمعصية أصلاً، فكل هذا الصنف يدخلون الجنة ولا يدخلون النار أصلاً.. وأما من كانت له معصية كبيرة ومات من غير توبة فهو في مشيئة الله تعالى فإن شاء عفا عنه وأدخله الجنة أولاً وجعله كالقسم الأول، وإن شاء عذبه القدر الذي يريده سبحانه وتعالى ثم يدخله الجنة، فلا يخلد في النار أحد مات على التوحيد ولو عمل من المعاصي ما عمل، كما أنه لا يدخل الجنة أحد مات على الكفر ولو عمل من أعمال البر ما عمل. هذا مختصر جامع لمذهب أهل الحق في هذه المسألة وقد تظاهرت أدلة الكتاب والسنة وإجماع من يعتد به من الأمة على هذه القاعدة وتواترت بذلك نصوص تحصل العلم القطعي»(٢).

* * *

(١) متن العقيدة الطحاوية ص ١٥.

(٢) شرح النووي على مسلم ١/٢١٧.

وأما شبه المعتزلة فيجاب عنها بما يلي:

١ ــ تعريفهم للكبيرة تعريف قاصر عن تحديد الكبيرة، والحد يجب أن يكون جامعاً مانعاً.

ولذا يمكن أن يدخل في تعريفهم بعض الصغائر التي جاء فيها وعيد من الشارع، ولذلك خص السلف وعيد صاحب الكبيرة بما ترتب عليه حد، أو وعيد بالنار، أو اللعنة أو الغضب[١].

٢ ــ سلب الإيمان من العاصي من البدع القبيحة التي دل على خلافها القرآن والسنة وإجماع السلف رضوان الله عليهم[٢].

والمعتزلة إنما سلبوا إيمان الفاسق بناء على أن الأعمال عندهم شرط في صحة الإيمان، وهذا بخلاف المعهود عن السلف فإن الأعمال عندهم شرط في كمال الإيمان. وهو الذي تؤيده النصوص[٣].

فعصاة المسلمين وفساقهم معهم بعض الإيمان وأصله، وليس معهم جميع الإيمان الواجب الذي يستوجبون به الجنة[٤]، ولذا لا يعطون اسم الإيمان المطلق ولا يسلب عنهم مطلق الاسم. وأخوة الإيمان ثابتة لهم مع وجود المعاصي[٥].

قال ﷺ: «من صلى صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا فذلك

---

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٧٠، ٣٧٢.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ١٥١، لوامع الأنوار ١/ ٤١٠.

(٣) لوامع الأنوار ١/ ٤٠٥ بتصرف.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ٣٧٥.

(٥) انظر المرجع السابق ٣/ ١٥١.

المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله فلا تحقروا الله في ذمته»[1].

وقال الإمام الطحاوي رحمه الله:

«ونسمي أهل قبلتنا مسلمين مؤمنين ما داموا بما جاء به النبي ﷺ معترفين، وله بكل ما قاله وأخبر مصدقين»[2].

وأدلة الكتاب والسنة والإجماع تدل على أن الزاني والسارق والقاذف لا يقتل، بل يقام عليه الحد، فدل على أنه ليس بمرتد ولا يخرج من الإيمان بما فعل[3].

والقول بخلوده في النار من البدع أيضاً المخالفة للكتاب والسنة واتفاق السلف رحمهم الله[4].

وحكمهم عليه بالخلود في النار يوم القيامة يلزم منه تكفيره في الدنيا، وقد صرح بذلك الخوارج. والمعتزلة وإن لم يحكموا عليه بالتكفير إلاَّ أن قولهم وقول الخوارج سواء والخلاف بينهم لفظي[5].

٣ ــ إن إنفاذ الوعيد والوجوب على الله الذي دندن به المعتزلة وخلدوا

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة (٨)، باب فضل استقبال القبلة (٢٨)، من حديث أنس بن مالك ١/ ١٠٢، قال النووي رحمه الله: «واتفق أهل السنة.. على أن المؤمن الذي يحكم بأنه من أهل القبلة ولا يخلد في النار لا يكون إلاَّ من اعتقد بقلبه دين الإسلام اعتقاداً جازماً خالياً من الشكوك، ونطق بالشهادتين». شرح النووي على مسلم ١/ ١٤٩.

(٢) متن العقيدة الطحاوية ص ١٣.

(٣) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٢١، ٣٢٢.

(٤) انظر المرجع السابق ص ٣٢١، ولوامع الأنوار ١/ ٤١٠.

(٥) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٣٢.

به صاحب الكبيرة في النار، إنما هو أمر عقلي محض لا سند له من النصوص ولا من العقول السليمة.

فمن أين للعقول أن توجب وتحرم عليه سبحانه، وكيف علمت أنه يجب عليه أن يمدح ويذم ويثيب ويعاقب على الفعل، وأنه رضي عن فاعل، وسخط على فاعل؟ وهل ذلك إلاَّ غيب عنا، وإقحام للعقل فيما لا علم له، وتجني على نصوص الشرع، وقياس لله بخلقه في أفعاله.

وهل كل ما حسن من الخلق حسن منه وما قبح منهم قبح منه؟ أم هو القياس الفاسد أيضاً؟[١].

وقد سبق بيان هذا في أفعال العباد[٢]، والحجة العقلية عندهم واحدة فكما تمخض عنها من قبل خلق العباد لأفعالهم وعدم إرادتها من الله، تمخض عنها ههنا خلود أصحاب الكبائر في النار ونفي الشفاعة عنهم فلا داعي للإعادة.

ولا شك أن الله وعد الطائعين بالثواب، وأوعد العاصين بالعقاب، وما وعد به عباده الطائعين لا بدَّ من تحققه، كرماً منه سبحانه وفضلاً، لأنه لا يخلف الميعاد كما ذكر[٣].

---

(١) انظر: مفتاح دار السعادة ص ٥١، ٥٢.

(٢) انظر: ص ٢٩٩ فما بعدها.

(٣) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم ٢/٧٧٦، المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٥٣. من ذلك قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوۡمٖ لَّا رَيۡبَ فِيهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ ٩﴾ سورة آل عمران: آية ٩. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُخۡزِنَا يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۖ إِنَّكَ لَا تُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ ١٩٤﴾. سورة آل عمران: آية ١٩٤. وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ ٣١﴾ [الرعد: ٣١].

وليس معنى ذلك أن العباد يستحقون دخول الجنة على ربهم بأعمالهم كما يزعم أهل الاعتزال، بل إنما يدخلهم الجنة برحمته وفضله، كما قال ﷺ: «**لن يدخل أحداً عمله الجنة**»، قالوا: ولا أنت يارسول الله؟ قال: «**ولا أنا إلاَّ أن يتغمدني الله بفضل ورحمة. .**»[١] الحديث.

وذلك بخلاف الوعيد، فإن خلفه مدح لا ذم، ويجوز عليه سبحانه أن يخلف وعيده، لأنه حقه، فإخلافه له عفو وكرم وجود وإحسان. ولهذا مدح به كعب بن زهير رسول الله ﷺ حيث قال:

نبئت أن رسول الله أوعدني   والعفو عند رسول الله مأمول[٢]

عن عبد الملك بن قريب الأصمعي[٣] قال: جاء عمرو بن عبيد إلى

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، من حديث أبي هريرة في كتاب المرضى (٧٥)، باب تمني المريض الموت (١٩)، ٧/ ١٠، وأخرجه بلفظ مقارب في كتاب الرقاق (٨١)، باب القصد والمداومة على العمل (١٨)، ٧/ ١٨١ ــ ١٨٢.
وأخرجه مسلم في صحيحه بالفاظ مقاربة في كتاب صفات المنافقين وأحكامهم (٥٠) باب لن يدخل أحد الجنة بعمله، بل برحمة الله تعالى (١٧) برقم ٢٨١٦ من حديث أبي هريرة، وبرقم ٢٨١٧ من حديث جابر وبرقم ٢٨١٨ من حديث عائشة رضي الله عنها ٤/ ٢١٦٩ ــ ٢١٧١.
وانظر: اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٧٧٧، شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٣٨.

(٢) انظر: لوامع الأنوار ١/ ٣٧٠.
وبيت الشعر من قصيدة كعب بن زهير في مدح النبي ﷺ وهو في شرح قصيدة كعب بن زهير ص ٢٤٨، وشرح ديوان كعب ص ١٩.

(٣) الأصمعي: هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك أبو سعيد الباهلي، الأصمعي البصري، أحد الأعلام. لغوي إخباري، صدوق في الحديث، سني، روى عن ابن =

أبي عمرو بن العلاء[1] فقال: يا أبا عمرو، أيخلف الله وعده؟ قال: لا. قال: أفرأيت من وعده الله على عمل عقاباً أيخلف الله وعده؟

فقال أبو عمرو بن العلاء: من العجمة أتيت، أبا عثمان، إن الوعد غير الوعيد، إن العرب لا تعدُّ عاراً ولا خُلْفاً أن تعِدَ شراً ثم لا تفعل، ترى ذلك كرماً وفضلاً، إنما الخُلْف أن تعِدَ خيراً ثم لا تفعل. قال: فأوجدْني في هذا في كلام العرب. قال: نعم، أما سمعت قول الأول:

لا يرهب ابن العم ما عشت صولتي ... ولا أختتي[2] من صولة المتهدد

وإنـي وإن أوعـدتـه أو وعـدتـه ... لمخلف إيعادي ومنجز موعدي[3]

= عون، وسليمان التيمي، ومسعر بن كدام. وعنه: يحيى بن معين وإسحاق بن إبراهيم الموصلي وجماعة آخرون. مات سنة ٢١٦هـ وقيل غير ذلك.

انظر: الجرح والتعديل ٥/٣٦٣، تاريخ بغداد ١٠/ ٤١٠ ـ ٤٢٠، ميزان الاعتدال ٢/ ٦٦٢، سير أعلام النبلاء ١٠/ ١٧٥ ـ ١٨١، تهذيب التهذيب ٦/ ٤١٥، تقريب التهذيب ١/ ٥٢١، ٥٢٢.

(١) أبو عمرو بن العلاء: هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان، المازني النحوي، القارىء، اسمه زبان أو العريان. ثقة من علماء العربية. روى عن أنس، ويحيى بن يعمر، ومجاهد. وعنه شعبة، وحماد بن زيد، وأبو أسامة. مات سنة ١٥٤هـ.

انظر: تاريخ البخاري ٩/٥٥، تهذيب التهذيب ٤/٢٢٥، سير أعلام النبلاء ٦/ ٤٠٧ ـ ٤١١، تهذيب التهذيب ١٢/ ١٧٨، تقريب التهذيب ٢/ ٤٥٤.

(٢) أختتي: أي أتصاغر وأنكسر.

انظر لسان العرب، مادة (ختت) ٢/ ٢٨.

(٣) أخبار عمرو بن عبيد ص ١٤.

والبيتان لعامر بن الطفيل في ديوانه ص ٥٨.

وسياقهما فيه: =

هذا إضافة الى ما ذكر من أمور تمنع من إنفاذ الوعيد.

يقول الإمام السفاريني رحمه الله:

«وعلى كل حال قد قام الدليل على ذكر الموانع من إنفاذ الوعيد بعضها بالإجماع وبعضها بالنص، فالتوبة مانع بالإجماع، والتوحيد مانع بالنصوص المتواترة التي لا مدفع لها، والحسنات العظيمة الماحية مانعة، والمصائب المكفرة مانعة، وإقامة الحدود في الدنيا مانع بالنص، فلا تعطل هذه النصوص وأضعاف أضعافها، فلا بدَّ من إعمال النصوص في الجانبين، ومن ثم قامت الموازنة بين الحسنات والسيئات اعتباراً لمقتضى العقاب ومانعة إعمالاً لأرجحهما، وعلى هذا بناء مصالح الدارين ومفاسدهما، وبناء الأحكام الشرعية والأحكام القدرية وهو مقتضى الحكمة السارية في الوجود وبه ارتباط الأسباب ومسبباتها خلقاً وأمراً، وقد جعل تعالى لكل ضد ضداً يدافعه، ومانعاً يمانعه، ويكون الحكم للأغلب منهما.

والحاصل والله أعلم كون المذنب الملي وإن كثرت ذنوبه وعظمت خطاياه في مشيئة مولاه إن شاء عذبه وإن شاء عفاه، وعلى كل حال خلود أهل التوحيد في النار من المحال فالصواب اجتنابه وعدم الالتفات إليه والتعويل على مذهب أهل الحق والركون إليه وبالله التوفيق»[1].

وزعمهم بأن التوبة لا تقبل إذا تاب عن ذنب وهو مصر على غيره، زعم لا يصح، بل الذي عليه أهل السنة خلاف ذلك.

= لا يرهب ابن العم مني صولة ... ولا أختتي من صولة المتهدد
وإني إن أوعدته أو وعدته ... لأخلف إيعادي وأنجز موعدي

(١) لوامع الأنوار ١/ ٣٧١.
وانظر في أسباب سقوط العقوبة شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٢٧ ـ ٣٣٠.

قال النووي رحمه الله:

«وقد أجمع العلماء رضي الله عنهم على قبول التوبة ما لم يغرغر كما جاء في الحديث[1]، وللتوبة ثلاثة أركان: أن يقلع عن المعصية، ويندم على فعلها، ويعزم أن لا يعود إليها، فإن تاب من ذنب ثم عاد إليه لم تبطل توبته، وإن تاب من ذنب وهو متلبس بآخر صحت توبته، هذا مذهب أهل الحق وخالفت المعتزلة في المسألتين والله أعلم»[2].

والقول بأن من فعل كبيرة حبط إيمانه، هذا نوع من الظلم الذي نزه الله نفسه عنه كما قال سبحانه: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ۝٨﴾[3] [الزلزلة: ٧ ــ ٨].

---

(١) روى الترمذي بسنده إلى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «إن الله يقبل توبة العبد ما لم يغرغر».
سنن الترمذي، كتاب الدعوات (٤٩)، باب فضل التوبة والاستغفار (٩٩) برقم ٣٥٣٧، ٥/ ٥١١.
وأخرجه ابن ماجه في سننه، في كتاب الزهد (٣٧)، باب في ذكر التوبة (٣٠) برقم ٤٢٥٣، ٢/ ١٤٢٠.
والإمام أحمد في المسند ٢/ ١٣٢، ١٥٣، ٤/ ٤٢٥. قال الشيخ أحمد محمد شاكر: «إسناده صحيح». مسند أحمد بتحقيق أحمد محمد شاكر ٩/ ١٧، ١٦١.
والحاكم في المستدرك. وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي ٤/ ٢٥٧. وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد وقال: رجاله رجال الصحيح غير عبد الرحمن ــ بن البيلماني ــ وهو ثقة ١٠/ ٢٠٠، ٢٠١.
والشيخ ناصر الدين الألباني في صحيح الجامع. وقال حسن ٢/ ١٥١.

(٢) شرح النووي على مسلم ٢/ ٤٥، وانظر: مجموع الفتاوى ١/ ٤٨٤، شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٢٧، لوامع الأنوار ١/ ٣٨٣.

(٣) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٣٨.

٤ ـــ ما استدلوا به من الآيات فهي من نصوص الوعيد التي وجهها السلف توجيهاً يتفق ونصوص الوعد الأخرى التي غض عنها المعتزلة الطرف، وهذا من شأن أهل البدع فإنهم يأخذون من النصوص ما يظنون أنه يوافق بدعهم ويتركون غيرها مما يخالف تلك البدع. وهكذا فعل أهل الاعتزال في هذا المقام.

وقد ذكر العلماء توجيهات أربع في هذه النصوص وأمثالها:

الأول: إن هذا في حق المستخل.

الثاني: إن الاستدلال بنصوص الوعيد مبني على العموم وليس في اللغة ألفاظ عامة.

الثالث: هذا جزاؤه إن جازاه، أي على إضمار الشرط.

الرابع: هذا وعيد وخلفه مدح لا ذم[١].

والقول الثالث هو الذي تؤيده أقوال العلماء.

قال الإمام النووي رحمه الله في شرحه لحديث: «ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»[٢] قال: «هذا جزاؤه وقد يجازى به وقد يعفو

---

(١) انظر: لوامع الأنوار ١/ ٣٧٠.

(٢) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم (٣)، باب إثم من كذب على النبي ﷺ (٣٨)، ١/ ٣٥، وفي كتاب الأنبياء (٦٠)، باب ما ذكر عن بني إسرائيل (٥٠) ٤/ ١٤٥، وفي كتاب الأدب (٧٨)، باب من سمي بأسماء الأنبياء (١٠٩)، ٧/ ١١٨.

وأخرجه مسلم بألفاظ مقاربة في مقدمة صحيحه، باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ (٢) برقم ٢، ٣، ٤، ١/ ١٠. =

الله الكريم عنه ولا يقطع عليه بدخول النار، وهكذا سبيل كل ما جاء من الوعيد بالنار لأصحاب الكبائر غير الكفر فكلها يقال فيها هذا جزاؤه وقد يجازى وقد يعفى عنه، ثم إن جوزي وأدخل النار فلا يخلد فيها بل لا بدَّ من خروجه منها بفضل الله تعالى ورحمته ولا يخلد في النار أحد مات على التوحيد، وهذه قاعدة متفق عليها عند أهل السنة»[1].

وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله عند تفسير قوله سبحانه: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا﴾ الآية [النساء: ٩٣].

قال: «فقد قال أبوهريرة وجماعة من السلف هذا جزاؤه إن جازاه ومعنى هذه الصيغة أن هذا جزاؤه إن جوزي عليه، وكذا كل وعيد على ذنب لكن قد يكون ذلك معارضاً من أعمال صالحة تمنع وصول ذلك الجزاء إليه وهذا أحسن ما يسلك في باب الوعيد»[2].

وأهل السنة متفقون على أن العاصي مستحق للوعيد المترتب على ذلك الذنب، كما وردت به النصوص، لا كما يقول المرجئة[3] من أنه لا يضر مع الإيمان ذنب، ولا ينفع مع الكفر طاعة.

= وفي كتاب الزهد (٥٣)، باب التثبت في الحديث (١٦) برقم ٣٠٠٤، ٤/ ٢٢٩٩.

(١) شرح النووي على مسلم ١/ ٦٨ ــ ٦٩.

(٢) تفسير القرآن العظيم ١/ ٥٣٧، وانظر: الاعتقاد ص ١٢٤.

(٣) المرجئة: من الإرجاء وهو التأخير.

والمرجئة لقب أطلق على طائفة تؤخر العمل عن الإيمان، بمعنى أنهم لا يدخلون العمل في مسمى الإيمان، وقصروا الإيمان على المعرفة. وأكثرهم يرى أن الإيمان لا يتبعض، ولا يزيد ولا ينقص، وزعم بعضهم أنه لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة.

انظر: مقالات الإسلاميين ١/ ١٣٢، الملل والنحل ١/ ١٣٩ فما بعدها.

وإذا اجتمعت نصوص الوعد التي استدلت بها المرجئة، ونصوص الوعيد التي استدلت بها الخوارج والمعتزلة، تبين لك فساد القولين، ولا فائدة في كلام هؤلاء سوى أنك تستفيد من كلام كل طائفة فساد مذهب الطائفة الأخرى[1].

والخلود الذي جاء في الآيات لا يقتضي الدوام، قال الله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ﴾ [الأنبياء: ٣٤].

وقال سبحانه: ﴿يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ أَخْلَدَهُۥ ۝٣﴾ [الهمزة: ٣].

وفي قول زهير بن أبـي سلمى:

ألا لا أرى على الحوادث باقياً   ولا خالداً إلَّا الجبال الرواسيا[2]

وفي هذا دلالة على أن الخلد يطلق على غير التأبيد، فإن هذا يزول بزوال الدنيا. والعرب تقول: لأخلدن فلاناً في السجن، والسجن ينقطع ويزول، وكذلك مَنْ سُجن، ومثله قولهم في الدعاء: خلد الله ملكه وأبد أيامه[3].

٥ ــ **قولهم إن المراد في قوله:** ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦]. **صغائر المعاصي.**

ترده الآية، فإن الله عز وجل لم يستثن من الذنوب سوى الشرك، فدل ذلك على أن الغفران المعلق بالمشيئة شامل لجميع الذنوب كبائر كانت أو صغائر.

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٢٢ بتصرف.

(٢) ديوان زهير بن أبـي سلمى ص ١٠٧، شرح ديوان زهير ص ٢٨٨.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٥/ ٣٣٥ بتصرف.

قال ابن جرير رحمه الله:

«قد أبانت هذه الآية أن كل صاحب كبيرة ففي مشيئة الله تعالى إن شاء عفا عنه ذنبه، وإن شاء عاقبه عليه ما لم تكن كبيرته شركاً بالله تعالى»[1].

وقد سبقت الأدلة على دخول صاحب الكبيرة سوى الشرك تحت المشيئة[2].

وأما صغائر الذنوب فإنها تكفر بكثير من الأمور، ومن ذلك اجتناب الكبائر كما قال سبحانه: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾﴾ [النساء: ٣١].

أي: إذا اجتنبتم كبائر الآثام التي نهيتم عنها كفرنا عنكم صغائر الذنوب وأدخلناكم الجنة[3].

وأما الحديث فقد أخرجه البخاري ومسلم بطرق عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، ولفظ البخاري: «**أن النبي ﷺ قال: إذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار يقول الله: من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان فأخرجوه، فيخرجون قد امتحشوا**[4]، **وعادوا حمماً**[5]، **فيلقون في نهر الحياة، فينبتون كما تنبت الحبة في حميل السيل**، أو قال: حمية السيل».

---

(١) جامع البيان ٥/١٢٦، الجامع لأحكام القرآن ٥/ ٢٤٥.

(٢) انظر: ص ٣٦١ وما بعدها.

(٣) تفسير القرآن العظيم ١/ ٤٨٠ بتصرف.

(٤) امتحشوا: أي احترقوا. والمحش: احتراق الجلد وظهور العظم. النهاية في غريب الحديث ٤/ ٣٠٢.

(٥) حمماً: أي صاروا سود الأجساد كالحمم وهو الفحم. انظر المرجع السابق ١/ ٤٤٤.

وقال النبـي ﷺ: «ألم تروا أنها تنبت صفراء ملتوية»[1]. ولفظ مسلم مقارب له.

والجواب عما أثاروه من شبه حول الحديث:

١ ـ ذكر الحديث بصيغة التمريض روي لا يتناسب مع صحته، لأنها من صيغ التضعيف والحديث صحيح ثابت[2].

٢ ـ قولهم: الحديث لم يثبت:

خلاف الحق، بل الحديث صحيح ثابت اتفق على صحته الإمامان الجليلان البخاري ومسلم. فهو بذلك في أعلى مراتب الصحيح[3].

٣ ـ قولهم: بأنه حديث آحاد لا يوجب القطع، وإن المسألة طريقها العلم فلا يمكن الاحتجاج به.

الكلام عن حديث الآحاد وحجيته سبق مستوفى[4].

أضف إلى ذلك أن أحاديث خروج أهل الكبائر غير الشرك من النار متواترة، فبطلت حجتهم من كل وجه.

---

(١) صحيح البخاري في كتاب الرقاق (٨١)، باب صفة الجنة والنار (٥١) و ٧/ ٢٠٢. وبلفظ مقارب في كتاب الإيمان (٢)، باب تفاضل أهل الإيمان (١٥)، ١/ ١١. وأخرجه مسلم في صحيحه بألفاظ مقاربة في كتاب الإيمان (١)، باب إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار (٨٢) برقم ١٨٤، ١/ ١٧٢.

(٢) انظر: تدريب الراوي ١/ ١٢٠، ١٢١.

(٣) انظر: المرجع السابق، في مراتب الصحيح وأقسامه ١/ ١٢٢، ١٢٣.

(٤) انظر: ص ١٤٤ فما بعدها.

٤ ـ زعمهم أنه معارض بحديث:

(أ) «لا يدخل الجنة مدمن خمر ولا نمام ولا عاق»[(١)].

لا معارضة بين الحديثين، وذلك لأن السلف لهم جوابان في معنى: **«لا يدخل الجنة»:**

أحدهما: أنه محمول على من يستحل مع علمه بالتحريم فهذا كافر لا يدخل الجنة أصلاً.

والثاني: معناه جزاؤه أن لا يدخلها وقت دخول الفائزين إذا فتحت أبوابها لهم بل يؤخر، ثم قد يجازى وقد يعفى عنه فيدخلها أولاً[(٢)].

(ب) «من تردى من جبل. .» الحديث[(٣)].

قال النووي رحمه الله في شرح الحديث:

«وأما قوله ﷺ: **«فهو في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً»** فقيل فيه أقوال:

أحدها: أنه محمول على من فعل ذلك مستحلاً مع علمه بالتحريم فهذا كافر وهذه عقوبته.

والثاني: أن المراد بالخلود طول المدة والإقامة المتطاولة لا حقيقة الدوام كما يقال: خلد الله ملك السلطان.

والثالث: أن هذا جزاؤه ولكن تكرم سبحانه وتعالى فأخبر أنه

---

(١) سبق تخريجه ص ٣٥٥، و٣٥٦.

(٢) انظر: شرح النووي على مسلم ٢/١٧، ٥٢، ٩١، ١١٣.

(٣) سبق تخريجه ص ٣٥٧.

لا يخلد في النار من مات مسلماً»[1].

وقد دلت الأحاديث على أن قاتل نفسه لا يخلد في النار، من ذلك: حديث جابر أن الطفيل بن عمرو الدوسي أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله هل لك في حصن حصين ومنعة، قال: حصن كان لدوس في الجاهلية، فأبى ذلك النبي ﷺ للذي ذخر الله للأنصار، فلما هاجر النبي ﷺ الى المدينة هاجر إليه الطفيل بن عمرو وهاجر معه رجل من قومه فاجتووا المدينة فمرض فجزع فأخذ مشاقص[2] فقطع بها براجمه فشخبت[3] يداه حتى مات، فرآه الطفيل بن عمرو في منامه فرآه وهيئته حسنة، ورآه مغطياً يديه، فقال له: ما صنع بك ربك؟ فقال: غفر لي بهجرتي إلى نبيه ﷺ، فقال: ما لي أراك مغطياً يديك؟ قال: قيل لي: لن نصلح منك ما أفسدت، فقصها الطفيل على رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ: «**اللهم وليديه فاغفر**»[4].

قال النووي رحمه الله:

«ففيه حجة لقاعدة عظيمة لأهل السنة، أن من قتل نفسه أو ارتكب معصية غيرها ومات من غير توبة فليس بكافر ولا يقطع له بالنار بل هو في حكم المشيئة، وقد تقدم بيان القاعدة وتقريرها، وهذا الحديث شرح

---

(١) شرح النووي على مسلم ٢/ ١٢٥.

(٢) مشاقص: جمع مشقص وهو نصل السهم إذا كان طويلاً غير عريض.
انظر النهاية في غريب الحديث ٢/ ٤٩٠.

(٣) شخبت: أي سالت من الشخب وهو السيلان.
انظر المرجع السابق ٢/ ٤٥٠.

(٤) الحديث: أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب الإيمان (١)، باب الدليل على أن قاتل نفسه لا يكفر (٤٩) برقم ١١٦، ١/١٠٨ ـ ١٠٩.

للأحاديث التي قبله الموهم ظاهرها تخليد قاتل النفس وغيره من أصحاب الكبائر في النار وفيه إثبات عقوبة بعض أصحاب المعاصي فإن هذا عوقب في يديه، ففيه رد على المرجئة القائلين بأن المعاصي لا تضر والله أعلم»[1].

٥ ـ زعمهم أن الحديث يجب أن يأول ليوافق الأدلة ثم أولوه.

يجاب على ذلك بالآتي:

أولاً: لا توجد أدلة تخالف الحديث كما يزعمون وإنما الأدلة جاءت تعضده وتؤيده وقد سبق ذكر طرف منها[2].

ثانياً: التأويل يلجأ إليه إذا دعت الضرورة وقام دليل على ذلك، فأين هي الضرورة التي دعت إلى تأويل الحديث عن ظاهره، وإخراجه عن مراد النبي ﷺ به؟ بل ظاهر الحديث هو المراد وهو الذي تسنده الأدلة.

ثالثاً: ما ذكروه من تأويل وهو في الحقيقة تحريف للنص وإبطال لدلالته. وإيضاح ذلك:

قولهم يخرج من عمل أهل النار أو حكمهم هذا يكون صحيحاً في حالة تعلق الحكم بأمر الدنيا إذ هي دار العمل، والحديث يتعلق بخروج صاحب الكبيرة من النار في الآخرة، وفي الآخرة لا يقال يخرج من عمل أهل النار لأنه لا عمل هنالك، وإنما هو العقاب أو الثواب، فناسب الخروج من النار.

• • •

(١) شرح النووي على مسلم ٢/ ١٣١ ـ ١٣٢.

(٢) انظر ص ٣٦٠ فما بعدها.

(٥)

الشـفـاعـة

إن تشبث أهل الاعتزال بوجوب تحقق الوعيد الذي ابتدعوه أدى بهم إلى نفي الشفاعة لأهل الكبائر يوم القيامة، وأنكروها أيما إنكار وصاحوا على القائل بها من كل حدب وصوب ورموه بكل سبة وداهية، وليس لهم دليل يستندون إليه إلاَّ بدعة تحقق الوعيد وما يتبعها من ذيول وحواشي.

يقول ابن المنير في تعليقه على الزمخشري:

«ما أنكرها ـ أي الشفاعة ـ القدرية إلاَّ لإيجابهم مجازاة الله تعالى للمطيع على الطاعة وللعاصي على المعصية إيجاباً عقلياً على زعمهم فهذه الحالة في إنكار الشفاعة نتيجة تلك الضلالة»[١].

وهذا ما رددته شفاه أهل الاعتزال، ونطقت به ألسنتهم.

يقول أبو علي الجبائي:

«إن أهل النار إذا دخلوا النار، لم يصح خروجهم منها، لأنهم من أهل العقاب، ولا يجوز مع ذلك أن يكونوا من أهل الثواب، لأن ذلك كالمتضاد،

---

(١) الإنصاف على هامش الكشاف ١/ ١٥٢.

لو تخلصوا بالشفاعة لم يخل حالهم إذا أدخلهم الله الجنة، من أن يكون من أهل الثواب أو التفضل، والعقل قد دل على أن لا ثواب لهم، والسمع قد دل على أن المكلف في الجنة لا يجوز أن يكون بمنزلة أهل التفضل وأن يكون من خدم أهل الجنة، فهذا أيضاً يمنع مما قالوه في الشفاعة»[1].

فالشفاعة للفساق الذين ماتوا على فسوقهم ولم يتوبوا لا تجوز، بل مثالها مثال الشفاعة لمن قتل ولد الغير وظل يتربص للآخر حتى يقتله فكما أن هذا قبيح فهي قبيحة أيضاً[2].

والنبي ﷺ لا يشفع لصاحب الكبيرة، ولا يجوز له ذلك لأن إثابة من لا يستحق الثواب قبيحة[3].

والفاسق إنما يستحق العقوبة على الدوام، فكيف يخرج من النار بشفاعته ﷺ[4].

وأهل النار يستحقون اللعن والغضب والسخط، فكيف يجوز للنبي ﷺ أن يشفع فيهم، لأن من حق الشافع أن يكون محباً وراضياً عن من يشفع له، وهذا يستلزم أن يكون رسول الله ﷺ ـ إن شفع لهم ـ محباً لهم وراضياً عنهم وذلك لا يصح.

والشفاعة إنما تكون لأهل الثواب دون العقاب، ولأولياء الله دون أعدائه، وللمؤمنين دون أهل الكبائر. وهي إنما تكون بزيادة الثواب، وذلك

---

(١) فضل الاعتزال ص ٢٠٩.

(٢) انظر: شرح الأصول ص ٦٨٨.

(٣) المصدر السابق ص ٦٨٩.

(٤) انظر المصدر السابق ص ٦٨٩.

تفضلاً عظيماً من الله عليهم[1].

وفائدتها بالنسبة للمؤمنين: رفع مرتبة الشفيع، والدلالة على منزلته من المشفوع[2].

يقول عبد الجبار:

«لا خلاف بين الأمة في أن شفاعة النبي ﷺ ثابتة للأمة وإنما الخلاف في أنها تثبت لمن؟

فعندنا أن الشفاعة للتائبين من المؤمنين، وعند المرجئة[3] أنها للفساق من أهل الصلاة»[4].

وقال الزمخشري:

«الشفاعة لا تكون إلاَّ في زيادة التفضل، وأهل التفضل وزيادته إنما هم أهل الثواب. بدليل قوله تعالى: ﴿وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦ﴾[5] [النساء: ١٧٣].

وقد تعلقوا ببعض الآيات التي ينفي ظاهرها الشفاعة، وأما ما يثبتها فقد أغمضوا عيونهم وصموا آذانهم عنها إلاَّ من تأويل[6].

ومما استدلوا به:

قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَـٰعَةٌ﴾ [البقرة: ٤٨].

---

(١) انظر: فضل الاعتزال ص ٢٩٨.

(٢) انظر: شرح الأصول ص ٦٨٩.

(٣) سبق تعريفها ص ٣٧٢.

(٤) شرح الأصول ص ٦٨٨.

(٥) الكشاف ٣/ ٣٦٦.

(٦) انظر موقف المعتزلة من السنة ص ٦٩.

يقول الزمخشري:

«فإن قلت هل فيه دليل على أن الشفاعة لا تقبل للعصاة؟ قلنا: نعم لأنه نفى أن تقضي نفس عن نفس حقاً أخلت به من فعل أو ترك، ثم نفى أن يقبل منها شفاعة شفيع فعلم أنها لا تقبل للعصاة»[1].

وقال في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ الآية [البقرة: ٢٥٤].

قال: «وإن أردتم أن يحط عنكم ما في ذمتكم من الواجب لم تجدوا شفيعاً يشفع لكم حط الواجبات لأن الشفاعة ثمة في زيادة الفضل لا غير»[2].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ۝١٨﴾ [غافر: ١٨].

ووجه الدلالة: إن الله قد نفى أن يكون للظالمين شفيع البتة، فلو كان النبي ﷺ شفيعاً للظلمة لكان لا أجل وأعظم منه.

ويدل على ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِى ٱلنَّارِ ۝١٩﴾ [الزمر: ١٩]، وقوله: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾[3] [الأنبياء: ٢٨].

وقوله تعالى: ﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ۝٢٧٠﴾ [البقرة: ٢٧٠، آل عمران: ١٩٢، المائدة: ٧٢].

---

(١) الكشاف ١/ ٦٧.

(٢) الكشاف ١/ ١٥٢.

(٣) انظر: شرح الأصول ص ٦٨٩.

ولا نصرة أعظم من أن يخلصهم من النار الدائمة، فإذا نفاها ثبت أن لا شفيع لهم.

وأما الأحاديث التي تثبت الشفاعة فقد أطلق عليها عبد الجبار حكماً عاماً وهو أن أكثرها مضطرب، وما يعرف منه فهو ما روي «**إن شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي**»[1].[2].

ثم أجاب عنه بأجوبة:

١ ــ إن هذا الخبر لم تثبت صحته أولاً، ولو صح فإنه منقول بطريق الآحاد عن النبـي ومسألتنا طريقها العلم، فلا يصح الاحتجاج به.

٢ ــ إنه معارض بأخبار رويت عن النبـي ﷺ في باب الوعيد نحو قوله: «**لا يدخل الجنة نمام ولا مدمن خمر ولا عاق**»[3] وقوله: «**من قتل نفسه بحديدة فحديدته في يده يجأ بها بطنه يوم القيامة في نار جهنم خالداً مخلداً**»[4].

فليس بأن يوجد بما أوردوه أولى من أن يوجد بما رويناه، فيجب اطراحها جميعاً، أو حمل أحدهما على الآخر، فنحمله على ما يقتضيه كتاب الله وسنة رسوله فيكون:

«المراد به شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي إذا تابوا، فإن ما استحقه التائب من الثواب قد انحبط بارتكابه الكبيرة، ولا ثواب له إلاّ مقدار ما قد

---

(١) سوف يأتي تخريج الحديث والكلام عنه ص ٣٨٨ وما بعدها.

(٢) انظر: فضل الاعتزال ص ٢٩٨.

(٣) الحديث سبق تخريجه. انظر: ص ٣٥٥، ٣٥٦.

(٤) الحديث سبق تخريجه. انظر: ص ٣٥٧.

استحقه بالتوبة فبه حاجة إلى نفع التفضل عليه»[1].

الجواب على ما أثاروه من شبه:

إن الحديث عن الشفاعة فرع عن الحديث عن أهل الكبائر، لأنها تتعلق بحكمهم في الآخرة.

والناس في الشفاعة ثلاث فرق، طرفان ووسط:

فالمشركون والمبتدعة الغلاة من عباد القبور والمشايخ جعلوا مَنْ يعظمونهم شفعاء ووسطاء بينهم وبين الله سبحانه وصرفوا لهم من أجل ذلك شيئاً من العبادات.

والمعتزلة والخوارج أنكروا شفاعة الرسول ﷺ وغيره في أهل الكبائر.

وأما أهل السنة والجماعة فأقروا بشفاعة النبي ﷺ وشفاعة غيره في أهل الكبائر[2].

وقالوا: بأنه لا يخلد في النار من أهل التوحيد أحد[3].

والذي ذهب إليه أهل السنة والجماعة من إثبات الشفاعة هو الذي تؤيده أدلة الكتاب والسنة، وعلى ذلك الصحابة والتابعون لهم بإحسان، بل والإجماع منعقد عليه قبل ظهور المبتدعة، والعقل الصريح لا يحيل إثباتها[4].

---

(١) شرح الأصول ص ٦٩٠، ٦٩١ بتصرف.

(٢) وسوف تأتي بعض الأدلة على ذلك ص ٣٩١ وما بعدها.

(٣) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٨٢١، شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٣٥.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى ١/ ١١٦، ١٤٩، ١٥٤، ٣١٨، لوامع الأنوار ٢/ ٢٠٨، ٢١٨.

ويمكن أن نجمل شبه المعتزلة فيما يلي:

الأحاديث في الشفاعة أكثرها مضطرب، وما يعرف منها فهو ما روي «**إن شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي**»[1] ثم ردوه بالآتي:

(أ) إنه لم تثبت صحته.

(ب) لو صح فهو خبر آحاد ومسألة الشفاعة طريقها العلم، فلا يصح الاحتجاج به.

(ج) إنه معارض بأخبار أخرى:

١ ــ «**لا يدخل الجنة نمام ولا مدمن خمر ولا عاق**»[2].

٢ ــ «**من قتل نفسه بحديدة...**» الحديث[3].

فإما أن تطرح جميعاً أو يحمل أحدها على الآخر، فنحمله على ما يقتضيه كتاب الله وسنة رسوله.

فنقول: «المراد به شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي إذا تابوا».

وبالتالي لا شفاعة لأهل الكبائر. والنبي ﷺ لا يشفع فيهم لأنه يلزم حينئذ أن يكون محباً لهم راضياً عنهم وذلك لا يصح لأنهم يستحقون اللعن والغضب والسخط. وإنما تكون الشفاعة للمؤمنين فقط لزيادة الثواب، تفضلاً من الله عليهم لقوله: ﴿وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦ﴾ [النساء: ١٧٣].

وفائدتها: رفع مرتبة الشفيع، والدلالة على منزلته من المشفوع.

---

(١) سوف يأتي تخريجه والكلام عنه ص ٣٨٨ وما بعدها.

(٢) سبق تخريجه. انظر: ص ٣٥٥، ٣٥٦.

(٣) سبق تخريجه. انظر: ص ٣٥٧.

واستدلوا على ذلك بأدلة عقلية ونقلية.

(١) الدليل العقلي:

إن الله يجب عليه أن يثيب الطائع ويعاقب العاصي، وإثابة من لا يستحق الثواب قبيحة. والعصاة ليسوا من أهل الثواب، ولا من أهل التفضل لأنهم مكلفون، فلا شفاعة لهم.

(٢) الأدلة النقلية:

(أ) قوله تعالى:

﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾ [البقرة: ٤٨].

(ب) قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤].

(ج) قوله تعالى:

﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴿١٨﴾﴾ [غافر: ١٨].

(د) قوله تعالى:

﴿أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي النَّارِ ﴿١٩﴾﴾ [الزمر: ١٩].

(هـ) قوله تعالى:

﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

(و) قوله تعالى:

﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿٢٧٠﴾﴾ [البقرة: ٢٧٠، آل عمران: ١٩٢، المائدة: ٧٢].

ويجاب على شبههم بما يلي:

١ ــ زعمهم أن الأحاديث أكثرها مضطرب.

هذه حجة واهية، وزعم عار عن الصحة، لا يتفوه به إلَّا من جهل حديث النبـي ﷺ، أو أغمض عينيه عنه، بل الأحاديث في إثبات الشفاعة لأهل الكبائر ثابتة. منها في الصحيحين أحاديث متعددة، وفي السنن والمسانيد مما يكثر عدده[١].

وقد نص جماعة من العلماء على أنها تبلغ حد التواتر المعنوي[٢].

---

(١) انظر مجموع الفتاوى ١/ ٣١٤.
وانظر صحيح البخاري، كتاب الإيمان (١)، باب الحرص على الحديث (٣٣)، ١/ ٣٣، كتاب التفسير (٦٥)، تفسير سورة بني إسرائيل (١٧)، باب ﴿ذرية من حملنا مع نوح﴾ (٥)، ٥/ ٢٢٥ ــ ٢٢٧، كتاب التوحيد (٩٧)، باب قول الله ﴿لما خلقت بيدي﴾ (١٩)، ٨/ ١٧٢ ــ ١٧٣.
صحيح مسلم، كتاب الإيمان (١)، باب إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار (٨٢)، حديث رقم ١٨٤، ١٨٥، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها (٨٤)، حديث رقم ١٩١، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٦، باب اختباء النبـي ﷺ دعوة الشفاعة لأمته (٨٦)، حديث رقم ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ١/ ١٧٢ ــ ١٩٠.
سنن أبـي داود، كتاب السنة، باب في الشفاعة ٤/ ٢٣٦.
سنن الترمذي، كتاب صفة القيامة (٣٨)، باب ما جاء في الشفاعة ١٠/ ١١/ ١٢/ ١٣، ٤/ ٥٣٧ ــ ٥٤٢.
سنن ابن ماجه، كتاب الزهد (٣٧)، باب ذكر الشفاعة (٣٧)، ٢/ ١٤٤٠ ــ ١٤٤٤.
سنن الدارمي، كتاب الرقاق، باب في الشفاعة ٢/ ٣٢٧ ــ ٣٢٩.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ١/ ١٤٩، ٣١٤، شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٣٣، لوامع الأنوار ٢/ ٢٠٨، ٢١٨.

٢ ـ (أ) زعمهم أن حديث «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي»[1] لم

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه عن أنس بن مالك رضي الله عنه، كتاب السنة، باب في الشفاعة برقم ٤٧٣٩، ٤/ ٢٣٦.
والترمذي في سننه عن أنس برقم ٢٤٣٥. وقال: «حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه».
وعن جابر بن عبد الله برقم ٢٤٣٦، وقال: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه»، كتاب صفة القيامة (٣٨)، باب ما جاء في الشفاعة (١١)، ٤/ ٥٣٩ ـ ٥٤٠ وابن ماجه في سننه عن جابر، كتاب الزهد (٣٧)، باب ذكر الشفاعة (٣٧)، برقم ٤٣١٠، ٢/ ١٤٤١.
وأحمد في المسند عن أنس ٣/ ٢١٣.
وابن حبان عن جابر في كتاب التاريخ (٦٠)، باب ذكر البيان بأن الشفاعة في القيامة إنما تكون لأهل الكبائر برقم ٦٤٦٧.
وعن أنس في باب ذكر إثبات الشفاعة في القيامة برقم ٦٤٦٨، ١٤/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان.
والحاكم في المستدرك عن أنس قال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذا اللفظ» ثم ذكر له متابعات، وشاهد من حديث جابر، وقال عنه: «صحيح على شرط مسلم». ووافقه الذهبي ١/ ٦٩.
وابن خزيمة في التوحيد عن أنس ص ٢٧٠، وعن جابر ص ٢٧١، والآجري في الشريعة عن أنس وعن جابر ص ٣٣٨.
وأبو نعيم في الحلية من طرق عن جابر ٣/ ٢٠٠ ـ ٢٠١، وعن أنس ٧/ ٢٦١.
وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد عن ابن عباس وقال: «رواه الطبراني في الكبير والأوسط. . وفيه موسى بن عبد الرحمن الصنعاني وهو وضاع».
وعنه أيضاً، وقال: «رواه الطبراني في الأوسط وفيه حرب بن سريح وقد وثقه غير واحد وفيه ضعف، وبقية رجاله رجال الصحيح».
وعن أنس وقال: «رواه البزار والطبراني في الصغير والأوسط». ١٠/ ٣٨١. =

تثبت صحته زعم مردود، لأن الحديث قد ثبتت صحته، وأيدته الأحاديث الثابتة[1].

(ب) **زعمهم بأنه خبر آحاد لا يحتج به، والشفاعة طريقها العلم.**

زعم أوهى من سابقه، وبيان ذلك:

كونه خبر آحاد لا يحتج به. قـد سبق الحديث عن خبر الآحاد،

= والحديث صحيح كما نص على ذلك الشيخ ناصر الدين الألباني.

انظر: صحيح سنن أبـي داود ٣/٨٩٨، صحيح سنن ابن ماجه ٢/٤٣١، شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٣٣ هامش ٢٠٦.

والشيخ شعيب الأرناؤوط. انظر الإحسان ١٤/٣٨٦، ٣٨٧ في الهامش.

(١) من ذلك: ما رواه مسلم بسنده إلى أبـي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لكل نبـي دعوة مستجابة، فتعجل كل نبـي دعوته، وإنني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة. فهي نائلة إن شاء الله من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً».

صحيح مسلم، كتاب الإيمان (١)، باب اختباء النبـي ﷺ دعوة الشفاعة لأمته (٨٦) برقم ١٩٩، ١/١٨٩.

وانظر صحيح البخاري، كتاب الدعوات (٨٠)، باب قوله ﴿ادعوني أستجب لكم﴾ الآية (١)، ٧/١٤٥، كتاب التوحيد (٩٧)، باب في المشيئة والإرادة (٣١)، ٨/١٩٢ ـ ١٩٣.

وروى البخاري من حديثه رضي الله عنه أنه قال: قيل يا رسول الله من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ قال رسول الله ﷺ: «لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك لما رأيت من حرصك على الحديث. أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا إله إلاّ الله خالصاً من قلبه أو نفسه».

صحيح البخاري، كتاب العلم (٣)، باب الحرص على الحديث (٣٣)، ١/٣٣، كتاب الرقاق (٨١)، باب صفة الجنة والنار (٥١)، ٧/٢٠٤.

والاحتجاج به[1]. كما سبق بيان أن أحاديث الشفاعة لأهل الكبائر تواترت معنوياً[2]. فبطلت حجتهم.

(ج) زعمهم أنه معارض بحديث «لا يدخل الجنة نمام..» الحديث.

وبحديث «من قتل نفسه بحديدة...» الحديث.

فقد أجيب على ذلك من قبل، بما يرفع التعارض، ويوفق بين النصوص[3].

وأما حملهم للحديث على أن المراد به شفاعة النبي ﷺ لأهل الكبائر إذا تابوا. لا دليل لهم على ذلك.

وهو مع أنه تأويل مناهض للنصوص الثابتة، ولا يدل عليه لفظ الحديث، فهو أيضاً معنى فاسد لأن الذي يتوب من الذنب لا يوصف به بعد ذلك، بل يبدل الله سيئاته حسنات فضلاً منه وكرماً[4].

فصاحب الكبيرة إذا تاب عن كبيرته وصحت توبته زال عنه هذا الاسم.

٣ ـ زعمهم أن النبي ﷺ لا يشفع لأهل الكبائر لأنه يلزم حينئذ أن يكون محباً لهم راضياً عنهم وذلك لا يصح لأنهم يستحقون اللعن والغضب والسخط، وإنما تكون الشفاعة لزيادة الثواب.

---

(١) انظر: ص ١٤٤ فما بعدها.

(٢) انظر: ص ٣٨٧.

(٣) انظر: ص ٣٧٦، ٣٧٧.

(٤) قال الله تعالى: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٧٠﴾﴾ [الفرقان: ٧٠].

يرد على ذلك بما يأتي:

شفاعة النبي ﷺ يوم القيامة لأهل الكبائر وغيرهم ثابتة بالنصوص الدالة على ذلك[1].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

«أجمع المسلمون على أن النبي ﷺ يشفع للخلق يوم القيامة بعد أن يسأله الناس ذلك، وبعد أن يأذن الله له في الشفاعة. ثم إن أهل السنة والجماعة متفقون على ما اتفق عليه الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، واستفاضت به السنن من أنه ﷺ يشفع لأهل الكبائر من أمته، ويشفع أيضاً لعموم الخلق»[2].

وشفاعته ﷺ ليست فقط في زيادة الثواب ورفع الدرجات كما تزعم المعتزلة، بل له شفاعات أخرى دلت عليها النصوص، ونص عليها أهل العلم. من ذلك:

(أ) الشفاعة العظمى في أهل الموقف:

وهي التي تتدافعها الأنبياء حتى تصل إليه، فيشفع فيهم عند الله ليقضي بين أهل الموقف الذين لحقهم من الكرب والغم ما لا يطيقون. وهي المقام المحمود الذي اختص به ﷺ. وهي مجمع عليها[3].

ومما دل عليها من النصوص حديث أنس بن مالك قال: قال

---

(١) انظر: ص ٣٨٩.

(٢) مجموع الفتاوى ١/ ٣١٤.

(٣) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٢٩، لوامع الأنوار ٢/٢٠٨، ٢١١، شرح لمعة الاعتقاد ص ٧٣، الشفاعة ص ٣١.

رسول الله ﷺ: «يجمع الله المؤمنين يوم القيامة.. إلى أن قال: ولكن ائتوا محمداً ﷺ عبداً غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر فيأتوني فأنطلق فأستأذن على ربي فيؤذن لي عليه فإذا رأيت ربي وقعت له ساجداً، فيدعني ما شاء الله أن يدعني ثم يقال لي ارفع يا محمد وقل يسمع وسل تعطى واشفع تشفع فأحمد ربي بمحامد علمنيها ثم أشفع...» الحديث[1].

وحديث أبي هريرة قال: أتي رسول الله ﷺ بلحم فرفع إليه الذراع وكانت تعجبه فنهس منها نهسة ثم قال: «أنا سيد الناس يوم القيامة وهل تدرون مم ذلك؟ يجمع الناس الأولين والآخرين في صعيد واحد... إلى أن يقول: فيأتون محمداً ﷺ فيقولون يا محمد أنت رسول الله وخاتم الأنبياء وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر اشفع لنا إلى ربك ألا ترى إلى ما نحن فيه فأنطلق فآتي تحت العرش فأقع ساجداً لربي عز وجل ثم يفتح الله علي من محامده وحسن الثناء عليه شيئاً لم يفتحه على أحد قبلي ثم يقال يا محمد ارفع رأسك سل تعطى واشفع تشفع...» الحديث[2].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد (٩٧)، باب قول الله تعالى: ﴿لما خلقت بيدي﴾ (١٩)، ٨/ ١٧٢ ــ ١٧٣.
وبلفظ مقارب في باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم (٣٦) ٨/ ٢٠٠ ــ ٢٠١.
وأخرجه مسلم في صحيحه بألفاظ مقاربة في كتاب الإيمان (١)، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها (٨٤) برقم ١٩٣، ١/ ١٨٠ ــ ١٨٤.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب التفسير (٦٥)، في تفسير سورة بني إسرائيل (١٧)، باب ﴿ذرية من حملنا مع نوح إنه كان عبداً شكوراً﴾ (٥)، ٥/ ٢٢٥ ــ ٢٢٧. =

(ب) شفاعته لأمته في دخول الجنة[١]:

مما دل عليها حديث أبي هريرة، وفيه قال ﷺ: «**فأقول أمتي يا رب، أمتي يا رب، فيقال: يا محمد أدخل من أمتك من لا حساب عليهم من الباب الأيمن من أبواب الجنة وهم شركاء الناس فيما سوى ذلك من الأبواب**»[٢].

وفي حديث أنس: «**فأحمد ربي بمحامد علمنيها ثم أشفع فيحد لي حداً فأدخلهم الجنة**»[٣].

(ج) شفاعته للمؤمنين من أهل الكبائر[٤]:

وقد سبقت بعض النصوص التي تدل عليها[٥]. وهي لا تختص به ﷺ وإنما يشركه فيها الملائكة والنبيون والمؤمنون[٦].

= وأخرجه مسلم في صحيحه، بلفظ مقارب، في كتاب الإيمان (١)، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها (٨٤) برقم ١٩٤، ١/ ١٨٤ ـ ١٨٦.

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٣٣، الشفاعة ص ١٨.

(٢) انظر تخريج الحديث السابق.

(٣) سبق تخريجه انظر: ص ٣٩٢.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى ١/٣١٨، شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٣٣، شرح لمعة الاعتقاد ص ٧٣، ٧٤، الشفاعة ص ٦١.

(٥) انظر: ص ٣٨٩.

(٦) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٣٣.
روى مسلم بسنده إلى أبي سعيد الخدري أن ناساً في زمن رسول الله ﷺ قالوا: يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟ قال رسول الله ﷺ: «نعم». قال: «هل تضارون في رؤية الشمس بالظهيرة صحواً ليس معها سحاب؟» ـ فذكر الحديث ـ وفيه: «فيقول الله عز وجل: شفعت الملائكة وشفع النبيون وشفع المؤمنون. ولم =

وله شفاعات أخرى ﷺ، منها ما يشركه فيها غيره، ومنها ما يختص به[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

«فله ﷺ شفاعات يختص بها لا يشركه فيها أحد، وشفاعات يشركه فيها غيره من الأنبياء، والصالحين، ولكن ما له فيها أفضل مما لغيره فإنه ﷺ أفضل الخلق وأكرمهم على ربه عز وجل وله من الفضائل التي ميزه الله بها على سائر النبيين»[2].

٤ ـ أما دليلهم العقلي في نفي الشفاعة:

وهو زعمهم أن الله يجب عليه أن يثيب الطائع ويعاقب العاصي، وإثابة من لا يستحق الثواب قبيحة، والعصاة من أهل الثواب. سبق جوابه عند الحديث عن أفعال العباد[3]، وصاحب الكبيرة[4] بما يغني عن الإعادة.

= يبق إلاَّ أرحم الراحمين، فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قوماً لم يعملوا خيراً قط...» الحديث.

صحيح مسلم، كتاب الإيمان (١)، باب معرفة طريق الرؤية (٨١) برقم ١٨٣، ١/ ١٦٧ ـ ١٧١.

(١) انظر: مجموع الفتاوى ١/ ٣١٧، ٣١٨، شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٣٢، ٢٣٣، لوامع الأنوار ٢/ ٢١١ ـ ٢١٢، شرح لمعة الاعتقاد ص ٧٢ ـ ٧٥، الشفاعة ص ١٨، ٣١، ٦١.

(٢) مجموع الفتاوى ١/ ٣١٤، وانظر ١/ ١٥٣، ١٥٤.

(٣) انظر: ص ٢٩٩ فما بعدها.

(٤) انظر: ص ٣٦٥ فما بعدها.

٥ ـ أدلتهم النقلية:

أما ما استدل به المعتزلة من آيات، إنما تتعلق بالشفاعة المنفية، وهذه بخلاف الآيات التي أثبتت الشفاعة يوم القيامة. وقد غضوا الطرف عنها.

من ذلك قوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وقوله: ﴿وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٨٦﴾﴾ [الزخرف: ٨٦].

وقوله: ﴿يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا ﴿١٠٩﴾﴾ [طه: ١٠٩].

والآيات في ذلك كثيرة جداً في إثبات الشفاعة.

وأما الآيات النافية للشفاعة يوم القيامة، فما فهمه السلف منها مخالف لما فهمه أهل الاعتزال، وإيضاح ذلك فيما يلي:

(أ) إن المراد بالشفاعة المنفية في تلك الآيات الشفاعة للمشركين والكفار فهؤلاء لا تنفعهم الشفاعة أصلاً كما دل على ذلك قوله تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِى سَقَرَ ﴿٤٢﴾ قَالُوا۟ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ ﴿٤٤﴾ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ ٱلْخَآئِضِينَ ﴿٤٥﴾ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٤٦﴾ حَتَّىٰٓ أَتَىٰنَا ٱلْيَقِينُ ﴿٤٧﴾ فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [المدثر: ٤٢ ـ ٤٨].

(ب) المراد بذلك الشفاعة التي يثبتها أهل الشرك وأهل البدع، الذين يعتقدون أن الخلق يشفعون عند الله بغير إذن كما يشفع بعضهم لبعض في الدنيا(١).

---

(١) مجموع الفتاوى ١/١٤٩ ـ ١٥٠ بتصرف. وانظر في الرد على استدلالات المعتزلة بالآيات مفصلاً في لوامع الأنوار ٢/٢١٧. =

والشفاعة إنما تطلب من الله تعالى لأنه هو المالك لها سبحانه كما قال: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٤].

وأما الشفاعة المثبتة فهي لا تثبت عند السلف إلاَّ بشروط وهي:

١ ـ الإذن للشافع بالشفاعة.

كما قال سبحانه: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وقال: ﴿مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ﴾ [يونس: ٣].

٢ ـ الرضا عن المشفوع فيه.

كما قال سبحانه: ﴿۞ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴿٢٦﴾﴾ [النجم: ٢٦]. وقال: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾[1] [الأنبياء: ٢٨].

• • •

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى ١١٨/١، ١١٩، ١٤٥، ١٤٩، ٢٣٤، ٣٣٢، اقتضاء الصراط المستقيم ٨٢١/٢، ٨٢٢، شرح لمعة الاعتقاد ص ٧٤، ٧٥، الشفاعة ص ١٢، ١٣.

(٦)
عـذاب القبـر

عذاب القبر أو نعيمه حق ثابت بظاهر القرآن وصريح السنة، وعلى ذلك إجماع أهل السنة[١].

فإن الميت إذا مات يكون في نعيم أو عذاب وأن ذلك يحصل لروحه وبدنه، وأن الروح تبقى بعد مفارقة البدن منعمة أو معذبة، وأنها تتصل بالبدن أحياناً ويحصل له معها النعيم أو العذاب، ثم إذا كان يوم القيامة الكبرى أعيدت الأرواح إلى الأجساد وقاموا من قبورهم لرب العالمين[٢].

والآيات الدالة على إثباته كثيرة، من ذلك قوله سبحانه: ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴿٢٧﴾ ﴾ [إبراهيم: ٢٧].

وقوله: ﴿ فَوَقَىٰهُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِ مَا مَكَرُوا۟ ۖ وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٥﴾ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾ ﴾ [غافر: ٤٥ ــ ٤٦].

---

(١) شرح لمعة الاعتقاد ص ٦٩.

(٢) الروح ص ٥٢، لوامع الأنوار ٢/ ٢٥.

وكقوله: ﴿ وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ عَذَابًا دُونَ ذَٰلِكَ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٤٧﴾ ﴾ [الطور: ٤٧].

وأما الأحاديث في إثباته فقد تواترت تواتراً معنوياً فيجب اعتقاد ما دلت عليه والإيمان به[١]، وسوف نورد طرفاً منها عند الحديث عن كشف شبهات المعتزلة.

وقد صدّق السلف رضوان الله عليهم بذلك وأيقنوا وأثبتوا ما جاءت به الأحاديث ولم يردوا شيئاً منها، ولم يعارضوها بعقل ولا رأي، وإنما منهجهم التسليم والانقياد[٢].

قال المروزي:

قال أبو عبد الله: عذاب القبر حق لا ينكره إلاَّ ضال أو مضل.

وقال حنبل:

قلت لأبي عبد الله في عذاب القبر. فقال: هذه أحاديث صحاح نؤمن بها ونقر بها، كلما جاء عن النبي ﷺ باسناد جيد أقررنا به. إذا لم نقر بما جاء به رسول الله ﷺ ودفعناه ورددناه رددنا على الله أمره. قال الله تعالى: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾ [الحشر: ٧].

قلت له: وعذاب القبر حق؟ قال: حق يعذبون في القبور. قال: وسمعت أبا عبد الله يقول: نؤمن بعذاب القبر وبمنكر ونكير وأن العبد يسأل

---

(١) انظر: الروح ص ٥٢، شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٩٩، لوامع الأنوار ٢/٥، ١٣، ٢٣.

(٢) انظر: في بيان مذهب السلف في إثبات عذاب القبر، الروح ص ٥٢، لوامع الأنوار ٢/٢٥، شرح لمعة الاعتقاد ص ٦٩.

في قبره ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّـٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴿٢٧﴾ ﴾[1] [إبراهيم: ٢٧] في القبر.

ويمكن أن نعرض شبهات المعتزلة حول عذاب القبر فيما يأتي:

أولاً ــ لقد زعم المعتزلة أن الأخبار الدالة على عذاب القبر مجملة.

ولذلك انقسموا حوله إلى ثلاث فرق:

١ ــ أنكره ضرار بن عمرو[2].

٢ ــ قطع به بعضهم في الجملة.

٣ ــ جوزه آخرون[3].

ثانياً ــ تدور شبههم حول كيفية ثبوته ووقت ذلك الثبوت.

أما بالنسبة لكيفية ثبوته فإنهم قالوا:

(أ) ما يروى بأن الموتى يسمعون لا يصح إلاَّ أن يراد أنهم في تلك الحال يسمعون بأن أحياهم الله وقوى سمعهم.

وما روي بأن الميت يسمع خفق النعال لا يصح أيضاً.

---

(١) الروح ص ٥٧، لوامع الأنوار ٢/ ٢٣.

(٢) ضرار بن عمرو: هو ضرار بن عمرو الغطفاني، قاضي من كبار المعتزلة، وهو زعيم الفرقة الضرارية له مقالات خبيثة كفره المعتزلة من أجلها وطردوه.
انظر: فضل الاعتزال ص ٣٩١، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٣٨، ٢٣٩، سير أعلام النبلاء ١٠/ ٥٤٤ ــ ٥٤٦، لسان الميزان ٣/ ٢٠٣، الأعلام ٣/ ٢١٥.

(٣) انظر: فضل الاعتزال ص ٢٠١، ٢٠٢، شرح الأصول ص ٧٣٠، الفصل في الملل والنحل ٤/ ٦٧.

والدليل العقلي على ذلك:

الإدراك إنما يترتب على الحياة، وبالتالي لا بد من إحياء الموتى لكي يصح تعذيبهم، ولا بد من خلق العقل فيهم ليحسن ذلك التعذيب، وإلاَّ اعتقد المعذب أنه مظلوم، والميت كالجماد لا يسمع ولا يبصر ولا يلتذ، وتعذيب الجماد محال. وهذا إنما يعلم من جهة العقل ولا مدخل للسمع فيه[(١)].

(ب) عذاب القبر إن صح لبعض الناس فإنه لا يصح لبعضهم وهم الذين فقدت أجسادهم أو تعذر وصول الحياة إليها[(٢)].

وأما بالنسبة لوقته فقد قالوا:

(أ) الأخبار دلت على أن وقت العذاب يكون قرب الدفن ولكنا لا نعين ذلك، لأنه لا طريق إلى تعيينه، والقوي في ذلك أنه يؤخر إلى ما بين النفختين لقوله: ﴿وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ۝١٠٠ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ۝١٠١﴾[(٣)] [المؤمنون: ١٠٠ ـ ١٠١].

(ب) أما كون نباشي القبور لا يرون أثر العقوبة على الميت:

أولاً: من المجوز أن الله لا يعذبه في حالة اطلاع النباش أو غيره.

ثانياً: جائز أن يعذبه على وجه يستتر عنهم لوجه من المصلحة يرى في ذلك.

---

(١) انظر: فضل الاعتزال ص ٢٠١، ٢٠٢، شرح الأصول ص ٧٣١، ٧٣٢.

(٢) انظر: فضل الاعتزال ص ٢٠٣.

(٣) انظر: فضل الاعتزال ص ٢٠٢، شرح الأصول ص ٧٣١، ٧٣٢.

ثالثاً: الصحيح أنه يؤخر ذلك إلى ما بين النفختين(١).

(ج) قوله: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [غافر: ٤٦].

هذا في آل فرعون خاصة فلا يقاس عليهم غيرهم(٢).

ويجاب على هذه الشبه بما يلي:

إن زعمهم أن الأخبار مجملة في إثبات عذاب القبر ثم انقسامهم حوله إلى ما ذكرنا، يتبين منه أن المعتزلة وإن زعم بعضهم بأنه يقطع بوقوعه لدلالة الأخبار عليه، إلاَّ أنهم لم يسلموا للنصوص في ذلك تسليماً كاملاً. ولم يسلم هذا الأمر من إقحام عقولهم في جزئيات منه.

نعم إن من أثبته منهم أثبته في الجملة، ولكنهم خاضوا في كيفية ثبوته ووقت ذلك الثبوت مما دفعهم إلى رد بعض النصوص وتأويل بعضها.

وإليك بيان ذلك:

فيما يتعلق بالكيفية:

(أ) زعموا أن ما يروى بأن الموتى يسمعون، وأن الميت يسمع خفق النعال لا يصح.

هذا زعم في مناهضة الثابت من الأدلة الصريحة التي تثبت ذلك.

منها: ما رواه البخاري بسنده إلى أنس بن مالك رضي الله عنه قال: إن

---

(١) انظر: شرح الأصول ص ٧٣٣.

(٢) انظر: فضل الاعتزال ص ٢٠٣.

رسول الله ﷺ قال: «**إن العبد إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه وإنه ليسمع قرع نعالهم. .**» الحديث[1].

وما رواه بسنده إلى ابن عمر رضي الله عنهما قال: «**اطلع النبي ﷺ على أهل القليب فقال: وجدتم ما وعد ربكم حقاً؟ فقيل له: تدعو أمواتاً؟ فقال: ما أنتم بأسمع منهم، ولكن لا يجيبون**»[2].

ولا دليل على خصوصية ذلك بأهل بدر.

قال القاضي عياض رحمه الله:

«يحتمل سماعهم على ما يحتمل عليه سماع الموتى في أحاديث عذاب القبر وفتنته التي لا مدفع لها. وذلك بإحيائهم أو إحياء جزء منهم يعقلون به ويسمعون في الوقت الذي يريد الله تعالى».

وقال الإمام النووي رحمه الله بعد نقله لكلام القاضي عياض السابق: «وهو الظاهر المختار الذي يقتضيه أحاديث السلام على القبور»[3].

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الجنائز (٢٣)، باب ما جاء في عذاب القبر (٨٧) ٢/ ١٠٢ ويلفظ مقارب في باب الميت يسمع خفق النعال (٦٨)، ٢/ ٩٢.
وأخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب الجنة وصفة نعيمها (٥١)، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه (١٧) برقم ٢٨٧٠، ٤/ ٢٢٠٠ ـ ٢٢٠١.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الجنائز (٢٣)، باب ما جاء في عذاب القبر (٨٧)، ٢/ ١٠١. وبلفظ مقارب في كتاب المغازي (٦٤)، باب قتل أبي جهل ٥/ ٩.
وأخرجه مطولاً عن أبي طلحة في الكتاب والباب السابقين ٥/ ٨.
وأخرجه مسلم في صحيحه نحوه، في كتاب الجنائز (١١)، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه (٩)، برقم ٩٣٢، ٢/ ٦٤٣.

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم ١٧/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧.

وأما دليلهم العقلي فيجاب عنه بالآتي:

أولاً: هذا إقحام منهم للعقل في أمر لا طاقة له به ولا مدخل له فيه، لأن عذاب القبر أمر غيبي لا عهد للعقول به في هذه الدار، ولا يمكنها أن تصل إلى كيفيته، وإنما يتوقف الإيمان فيه على النصوص الواردة، وإن كان العقل لا يمنع وقوعه، والشرع لا يأتي بما تحيله العقول، ولكنه قد يأتي بما تحار فيه العقول[1].

ثانياً: إن الحياة التي يحياها الميت في قبره والتي دل عليها حديث النبي ﷺ في قوله: «**فتعاد روحه إلى جسده**»[2].

حياة أخرى غير هذه الحياة المعهودة في الدنيا التي تقوم فيها الروح بالبدن وتدبره وتصرفه وتحتاج إلى ما يحتاج إليه الأحياء، وهذا أمر لا يكذبه

---

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٩٩.

(٢) هذا جزء من حديث البراء بن عازب الطويل في شأن عذاب القبر. والحديث أخرجه أبو داود في سننه بطوله، في كتاب السنة، باب في المسألة في القبر وعذاب القبر برقم ٤٧٥٣، ٤/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠.

وأحمد في المسند ٤/ ٢٨٧ ـ ٢٨٨.

والحاكم في المستدرك، وذكر له طرقاً. وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين» ووافقه الذهبي ١/ ٣٧ ـ ٤٠.

وأخرج جزء منه في كتاب العلم ١/ ١٢٠.

وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد وقال: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح ٣/ ٥٢ ـ ٥٣.

ونص الشيخ ناصر الدين الألباني على صحته. انظر صحيح سنن أبي داود ٣/ ٩٠٢ شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٩٨ هامش رقم ٥٢٥.

العقل ولا ينفيه[1].

يقول ابن القيم رحمه الله:

«إن الروح لها بالبدن خمسة أنواع من التعلق متغايرة الأحكام:

أحدها: تعلقها به في بطن الأم جنيناً.

الثاني: تعلقها به بعد خروجه إلى وجه الأرض.

الثالث: تعلقها به في حال النوم فلها به تعلق من وجه ومفارقة من وجه.

الرابع: تعلقها به في البرزخ[2] فإنها وإن فارقته وتجردت عنه فإنها لم تفارقه فراقاً كلياً بحيث لا يبقى لها التفات إليه البتة.

الخامس: تعلقها به يوم بعث الأجساد وهو أكمل أنواع تعلقها بالبدن ولا نسبة لما قبله من أنواع التعلق إليه، إذ هو تعلق لا يقبل البدن معه موتاً ولا نوماً ولا فساداً.

وإذا كان النائم روحه في جسده وهو حي وحياته غير حياة المستيقظ فإن النوم شقيق الموت، فهكذا الميت إذا أعيدت روحه إلى جسده كانت له حال متوسطة بين الحي وبين الميت الذي لم ترد روحه إلى بدنه كحال النائم المتوسطة بين الحي والميت، فتأمل هذا يزيح عنك إشكالات كثيرة»[3].

---

(١) انظر: الروح ص ٤٣، فتح الباري ٣/ ٢٤١.

(٢) البرزخ: هو الحاجز بين الشيئين، والمراد به الفترة ما بين الموت إلى القيامة. انظر: القاموس المحيط ص ٣١٨.

(٣) الروح ص ٤٣ ــ ٤٤، وانظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٩٩.

فقياس حياة البرزخ بحياة الدنيا قياساً عقلياً هو سر تخبط المعتزلة وانحرافهم عن جادة الصواب، وقدحهم في الأحاديث الصحيحة بالرد والتأويل.

فعذاب القبر ونعيمه من الأمور التي لا طريق للعلم بها إلاَّ النصوص الواردة في الكتاب والسنة مما ليس للعقل فيه مجال[(١)].

والرسل صلوات الله وسلامه عليهم لا يخبرون بما تحيله العقول وتنافيه ولكن إخبارهم إما أن يشهد به العقل والفطرة، وإما لا يدركه العقل لعجزه عن الوصول إلى حقيقته وكنهه ولا يكون الخبر بذلك محالاً في العقل، وبالتالي كل خبر يظن أن العقل يحيله فإما أن يكون كذباً أو يكون ذلك العقل فاسداً.

وسوء الفهم عن الله وعن رسوله ﷺ وتحميل الكلام ما لا يحتمل أو التقصير به عن مراد الله ورسوله هو الذي أوقع أهل الاعتزال ومن على شاكلتهم في تلك الضلالات والبدع، ففهموا خطأ ثم جعلوا ما فهموه هو الدين الذي جاء عن الله وعن رسوله ﷺ فوالوا فيه وعادوا فيه. وما فهمه صحابة رسول الله ﷺ ومن سار على نهجهم لا يلتفت إليه ولا يعول عليه[(٢)].

(ب) قولهم إن عذاب القبر وإن صح لبعض الناس فلا يصح لبعضهم، ويعنون بذلك الذين فقدت أجسادهم أو تعذر وصول الحياة إليها.

---

(١) انظر: لوامع الأنوار ٢/٣.

(٢) انظر: الروح ص ٦٢، ٦٣.

ويجاب على هذا:

إن كل من مات وهو مستحق للعذاب ناله نصيبه منه سواء قبر أو لم يقبر، فإن أكلته السباع أو أحرق حتى صار رماداً ونسف في الهواء، أو صلب أو أغرق في البحر، وصل إلى روحه وبدنه من العذاب ما يصل إلى المقبور[1].

وكون الميت قد تفرقت أجزاؤه أو أكلته السباع أو الحيتان أو فقد شيء من جسمه لا يمنع ذلك من إحياء جزء من أجزائه وإيصال العذاب إليه[2].

يقول ابن القيم رحمه الله:

«إنه غير ممتنع أن ترد الروح إلى المصلوب والغريق والمحرق ونحن لا نشعر بها لأن ذلك الرد نوع آخر غير المعهود، فهذا المغمي عليه والمسكوت والمبهوت[3] أحياء وأرواحهم معهم ولا نشعر بحياتهم، ومن تفرقت أجزاؤه لا يمتنع على من هو على كل شيء قدير أن يجعل للروح اتصالاً بتلك الأجزاء على تباعد ما بينها وقربه ويكون في تلك الأجزاء شعور بنوع من الألم واللذة، وإذا كان الله سبحانه وتعالى قد جعل في الجمادات شعوراً وإدراكاً تسبح ربها به، وتسقط الحجارة من خشيته[4]، وتسجد له

---

(١) الروح ص ٥٨ بتصرف، وانظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٠٠.

(٢) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم ١٧/ ٢٠١.

(٣) المبهوت: هو الذي أخذ بغتة.

انظر: القاموس المحيط ص ١٨٩، مادة (بهت).

(٤) جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٧٤﴾﴾ [البقرة: ٧٤].

الجبال والشجر[1]، وتسبحه الحصى والمياه والنبات، قال تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: ٤٤].

وقد كان الصحابة يسمعون تسبيح الطعام وهو يؤكل[2]، وسمعوا حنين الجذع اليابس في المسجد[3]، فإذا كانت هذه الأجسام فيها الإحساس والشعور فالأجسام التي كانت فيها الروح والحياة أولى بذلك»[4].

والحاصل أن الله جعل الدور ثلاثاً، دار الدنيا، ودار البرزخ، ودار القرار، وجعل الإنسان من بدن ونفس، وجعل لكل دار أحكاماً تختص بها،

---

(١) وجاء ذلك في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ ۖ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ ۗ وَمَن يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن مُّكْرِمٍ ۚ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ۩ (١٨)﴾ [الحج: ١٨].

(٢) روى البخاري بسنده إلى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «كنا نعد الآيات بركة وأنتم تعدونها تخويفاً، كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فقل الماء فقال: اطلبوا فضلة من ماء فجاؤوا بإناء فيه ماء قليل فأدخل يده في الإناء ثم قال: «حي على الطهور المبارك والبركة من الله» فلقد رأيت الماء ينبع من بين أصابع رسول الله ﷺ، ولقد كنا نسمع تسبيح الطعام وهو يؤكل».
صحيح البخاري، كتاب المناقب (٦١)، علامات النبوة في الإسلام (٢٥)، ٤/ ١٧١.

(٣) روى البخاري بسنده إلى جابر بن عبد الله قال: «كان المسجد مسقوفاً على جذوع من نخل، فكان النبي ﷺ إذا خطب يقوم إلى جذع منها، فلما صنع له المنبر وكان عليه فسمعنا لذلك الجذع صوتاً كصوت العشار، حتى جاء النبي ﷺ فوضع يده عليها فسكنت».
صحيح البخاري، الكتاب والباب السابقين ٤/ ١٧٣ ـ ١٧٤.

(٤) الروح ص ٧٢ ـ ٧٣.

فجعل أحكام الدنيا على الأبدان والأرواح تبعاً لها، وجعل أحكام البرزخ على الأرواح والأبدان تبعاً لها، وجعل أحكام الآخرة على الأبدان والأرواح جميعاً، فأحكام البرزخ تجري على الأرواح فيسري ذلك على أبدانها نعيماً أو عذاباً[1].

والروح تنعم أو تعذب منفردة عن البدن ومتصلة به فيكون النعيم أو العذاب عليهما جميعاً، كما يكون على الروح منفردة[2].

فالميت يقع عليه النعيم أو العذاب ولو لم يقبر، وإنما أضيف العذاب إلى القبر لكون معظمه يقع فيه، وإن أكثر الموتى يقبرون، ومن يقبر فإن جسده يتحلل ويتحول إلى تراب ومع ذلك يصل إليه النعيم أو العذاب، وهذا محجوب عن الخلق[3].

وما يتعلق من شبه بوقت عذاب القبر فإنهم زعموا:

(أ) أن الأخبار دلت على أن وقته قرب الدفن:

ولكنا لا نعين ذلك، لأنه لا طريق إلى تعيينه، والصحيح أنه يؤخر إلى ما بين النفختين لقوله: ﴿وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ۝١٠٠﴾ الآية [المؤمنون: ١٠٠].

الذي يلقي نظرة على الأدلة من الكتاب والسنة يجد أن عذاب من يستحق العذاب يبدأ منذ قدوم الملائكة لأخذ روحه عند الموت. قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟

---

(١) انظر: الروح ص ٦٣، ٦٤، شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٠١.

(٢) انظر: الروح ص ٥١، شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٠٠.

(٣) انظر: الفصل في الملل والنحل ٤/ ٦٧، فتح الباري ٣/ ٢٣٣.

أَنفُسَكُمُ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ ءَايَٰتِهِۦ تَسْتَكْبِرُونَ ﴿٩٣﴾﴾ [الأنعام: ٩٣].

فقوله: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ﴾ أي بالضرب حتى تخرج أنفسهم من أجسادهم، وهو كقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ﴾[1] [الأنفال: ٥٠].

كما دلت الأدلة على وقوع العذاب عقب الدفن وبعد سؤال الملكين وامتحانهما له. فقد جاء في حديث البراء بن عازب في شأن المؤمن: «**فينادي مناد من السماء أن صدق عبدي فأفرشوه من الجنة وألبسوه من الجنة وافتحوا له باباً إلى الجنة فيأتيه من ريحها وطيبها ويفسح له في قبره**».

وقال في الكافر: «**فينادي مناد من السماء أن كذب عبدي فأفرشوه من النار وافتحوا له باباً من النار فيأتيه من حرها وسمومها ويضيق عليه قبره حتى تختلف فيه أضلاعه**» الحديث[2].

فهذا نص على وقوع العذاب بعد الدفن.

وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: «**مر النبي ﷺ بحائط من حيطان المدينة أو مكة فسمع صوت إنسانين يعذبان في قبورهما، فقال النبي ﷺ: يعذبان، وما يعذبان في كبير. ثم قال: بلى، كان أحدهما لا يستتر من بوله، وكان الآخر يمشي بالنميمة، ثم دعا بجريدة فكسرها كسرتين فوضع على كل قبر منهما كسرة، فقيل له: يا رسول الله لم فعلت**

---

(١) انظر: تفسير القرآن العظيم ٢/ ١٥٧.

(٢) سبق تخريجه. انظر: ٤٠٣.

هذا؟ قال ﷺ: **لعله أن يخفف عنهما ما لم تيبسا»**[1].

وفي حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: بينما النبي ﷺ في حائط لبني النجار على بغلة له، ونحن معه، إذ حادت به فكادت تلقيه، وإذا أقبر ستة أو خمسة أو أربعة، فقال: «**من يعرف أصحاب هذه الأقبر؟** فقال رجل: أنا. قال: «**فمتى مات هؤلاء**»؟ قال: ماتوا في الإشراك. فقال: «**إن هذه الأمة تبتلى في قبورها. فلولا أن لا تدافنوا لدعوت الله أن يسمعكم من عذاب القبر الذي أسمع منه. .**» الحديث[2].

وفي حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه في ذكر منام النبي ﷺ ورؤيته للمعذبين كيف يعذبون[3].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الوضوء (٥٥)، باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله (٥٥) ١/ ٦٠ ـ ٦١، وبلفظ مقارب: في باب ما جاء في غسل البول (٥٦)، ١/ ٦١، وفي كتاب الجنائز (٢٣)، باب الجريد على القبر (٨٢)، ٢/ ٩٨ ـ ٩٩، وفي باب عذاب القبر من الغيبة والبول (٨٩)، ٢/ ١٠٣، وفي كتاب الأدب (٧٨)، باب الغيبة (٤٦)، ٧/ ٨٥ ـ ٨٦.
وأخرجه مسلم في صحيحه، بلفظ مقارب. في كتاب الطهارة (٢)، باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه (٣٤) برقم ٢٩٢، ١/ ٢٤٠ ـ ٢٤١.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الجنة وصفة نعيمها (٥١)، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه (١٧)، ورقمه ٢٨٦٧، ٤/ ٢١٩٩ ـ ٢٢٠٠.

(٣) وهو حديث طويل: أخرجه البخاري في صحيحه. كتاب الجنائز (٢٣)، باب (٩٣)، ٢/ ١٠٤ ـ ١٠٥، وفي كتاب التعبير (٩١)، باب تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح (٤٨)، ٨/ ٨٤ ـ ٨٦.
وأخرج مسلم في صحيحه طرفا يسيرا منه في كتاب الرؤيا (٤٢)، باب رؤيا النبي ﷺ (٤)، برقم ٢٢٧٥، ٤/ ١٧٨١.

فقد دلت هذه الأحاديث على استمرارية عذاب القبر بعد الدفن، وهل يدوم ذلك إلى يوم القيامة أم ينقطع؟

الظاهر من النصوص أن منه ما هو دائم إلى يوم القيامة، وهو عذاب الكفار، كما قال تعالى: ﴿ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾ ﴾ [غافر: ٤٦].

وفي حديث أبي هريرة في شأن المنافق: «**فيقال للأرض التئمي عليه فتلتئم عليه فتختلف فيها أضلاعه فلا يزال فيها معذباً حتى يبعثه الله من مضجعه ذلك**»[١].

ومنه الذي يدوم مدة ثم ينقطع وهو عذاب بعض العصاة، فإنهم يعذبون على قدر جرائمهم ثم يخفف عنهم[٢].

فزعمهم أن العذاب يؤخر إلى ما بين النفختين زعم لا حقيقة له لأن الأدلة السابقة تخالفه، والآية التي استدلوا بها دليل عليهم لا لهم، لأن المراد بالبرزخ هو الحاجز الذي بين الدنيا والآخرة وهي فترة بقاء الناس في قبورهم[٣].

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الجنائز (٨)، باب ما جاء في عذاب القبر (٧١) برقم ١٠٧١، ٣/ ٣٨٣، وحسنه الشيخ ناصر الدين الألباني. صحيح سنن الترمذي ١/ ٣١١، وانظر: مشكاة المصابيح ١/ ٤٧، سلسلة الأحاديث الصحيحة ٣/ ٣٨٠ ورقمه (١٣٩١).

(٢) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٠١.

(٣) انظر: تفسير القرآن العظيم ٣/ ٢٥٦.

فالآية نص على عذاب القبر. وهو عذاب البرزخ[1].

(ب) **أما كون نباشي القبور لا يرون أثر العقوبة على الميت:**

وجوابهم على ذلك بأنه من المجوز أن الله لا يعذبه في حالة اطلاع النباش أو غيره.. الخ.

والجواب:

أولاً: إن المعتزلة وهم في معرض الرد على المنكرين لوقوع عذاب القبر بهذه الشبهة العقلية، يقرون في ردهم أصل الشبهة التي انطلق منها أولئك، وهي قياسهم حياة البرزخ بالحياة الدنيا. وقولهم: «أو يعذبه على وجه يستتر عنهم» لا يشفع لهم فيما قالوا لأنه أورد في معرض الجواز كما أورد عدم وقوع العذاب في حال اطلاع النباش أو غيره على الميت. بل وترجيح أن العذاب يقع بين النفختين كما زعموا فيه دلالة على تأييد شبهة أولئك المنكرين.

ثانياً: إن الله عز وجل جعل أمر الآخرة وما يتصل بها من حياة البرزخ أمراً غيبياً محجوباً عن المكلفين في هذه الدار لكمال حكمته سبحانه وتعالى وليتميز المؤمنون بالغيب من غيرهم[2].

ثالثاً: إن أحوال الآخرة وحياة البرزخ لا تقاس بأحوال الدنيا، لأن ذلك قياس للغائب على الشاهد وهو محض الضلال والجهل وتكذيب الرسل صلوات الله وسلامه عليهم[3].

---

(١) الروح ص ٥٨، شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٠٠.

(٢) انظر: الروح ص ٦٤.

(٣) انظر: المرجع السابق ص ٧١، فتح الباري ٣/ ٢٣٥، شرح لمعة الاعتقاد ص ٧٠.

رابعاً: إن العذاب الذي في القبر، والنعيم الذي فيه ليس من عذاب الدنيا ولا نعيمها. فإن الميت يعذب أو ينعم، وأهل الدنيا لا يحسون بذلك.

بل لو دفن رجلان أحدهما إلى جنب الآخر، وكان أحدهما منعماً، والآخر معذباً، فإن نعيم الأول لا يصل إلى الثاني، وكذا عذاب الثاني لا يصل إلى الأول، وقدرة الرب سبحانه أعجب وأوسع من ذلك، ولكن النفوس مولعة بتكذيب ما لم تحط به علماً، إلاَّ من عصمه الله ووفقه[١].

خامساً: إن الله عز وجل حجب بني آدم من رؤية كثير مما يحدث في هذه الدنيا، فجبريل عليه السلام كان ينزل بالوحي على النبـي ﷺ ويخاطبه على كثب من الصحابة رضوان الله عليهم وهم لا يرونه، والجن يعيشون بيننا ويتكلمون فيما بينهم ونحن لا نراهم ولا نسمع كلامهم، والنائم يجد ألماً ولذة في نومه ولا يحس بذلك جليسه، بل اليقظان يحس بالألم ويشعر باللذة ولا يجد ذلك من يجالسه[٢].

والمحتضر يشعر بالألم عند احتضاره وتضربه الملائكة والحاضرون لا يرون ذلك. كذلك عذاب القبر يقع على الميت وهو يتألم ولو كان موضوعاً بين الناس وتسأله الملائكة ويجيبها ومع ذلك لا يراه الناس ولا يسمعون كلامه[٣].

سادساً: لو أطلع الله العباد على عذاب القبر لزالت حكمة التكليف

---

(١) انظر: الروح ص ٦٦، شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٠٠، ٤٠١.

(٢) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم ١٧/٢٠١، الروح ص ٧١، فتح الباري ٣/٢٥٣.

(٣) انظر: الاعتصام ٢/٣٢٩، الروح ص ٧٢.

والإيمان بالغيب، ولما تدافن الناس، كما ثبت في صحيح مسلم عنه ﷺ أنه قال: «**فلولا أن لا تدافنوا لدعوت الله أن يسمعكم من عذاب القبر الذي أسمع منه**»[1].

ولما كانت هذه الحكمة منفية في البهائم سمعت ذلك وأدركته[2].

(ج) دعواهم: إن قوله تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [غافر: ٤٦] في آل فرعون خاصة.

يجاب على ذلك:

بأن دعوة الخصوصية ممتنعة ولا دليل عليها، ومما يؤيد ذلك:

أولاً: لقد احتج أهل العلم بهذه الآية على عذاب القبر وما زالوا يستشهدون بها على إثباته[3]، حتى قال الإمام ابن كثير رحمه الله: «وهذه

---

(١) سبق تخريجه. انظر: ص ٤١٠.

(٢) انظر: الروح ص ٦٦، شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٠١، فتح الباري ٣/ ٢٣٥.
روى البخاري بسنده إلى عائشة رضي الله عنها قالت: «دخلت عليّ عجوزان من عجز يهود المدينة فقالتا لي: إن أهل القبور يعذبون في قبورهم فكذبتهما ولم أنعم أن أصدقهما فخرجتا، ودخل النبي ﷺ، فقلت: يا رسول الله إن عجوزين وذكرت له. فقال: صدقتا إنهم يعذبون عذاباً تسمعه البهائم كلها» فما رأيته بعد في صلاة إلاّ تعوذ من عذاب القبر.
صحيح البخاري، كتاب الدعوات (٨٠)، باب التعوذ من عذاب القبر (٣٧)، ٧/ ١٥٨ ـ ١٥٩.
وانظر صحيح مسلم، كتاب المساجد (٥)، باب استحباب التعوذ من عذاب القبر (٢٤) برقم ٥٨٦، ١/ ٤١١.

(٣) انظر: زاد المسير ٧/ ٤٦، شرح النووي على صحيح مسلم ١٧/ ٢٠٠، الجامع =

الآية أصل كبير في استدلال أهل السنة على عذاب البرزخ في القبور»[1].

ثانياً: لقد فهم الصحابة والتابعون رضي الله عنهم عدم الخصوصية في الآية ولذلك جعلوها مستنداً لهم في إثبات عذاب القبر[2].

ثالثاً: روى البخاري بسنده إلى ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «**إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي، إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة، وإن كان من أهل النار فيقال هذا مقعدك حتى يبعثك يوم القيامة**»[3] وهذا في معنى الآية.

● ● ●

= لأحكام القرآن ١٥/٣١٨، ٣١٩، الروح ص ٧٥، تفسير القرآن العظيم ٤/ ٨١، شح العقيدة الطحاوية ص ٣٩٦، فتح الباري ٣/ ٢٣٣.

(١) تفسير القرآن العظيم ٤/ ٨١.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٥/ ٣١٩.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الجنائز (٢٣)، باب الميت يعرض عليه بالغداة والعشي (٩٠) ٢/ ١٠٣، وبلفظ مقارب في كتاب بدء الخلق (٥٩)، باب ما جاء في صفة الجنة (٨)، ٤/ ٨٥، وفي كتاب الرقاق (٨١)، باب سكرات الموت (٤٢)، ٧/ ١٩٣.

وأخرجه مسلم في صحيحه وزاد: «وإن كان من أهل النار فمن أهل النار». في كتاب الجنة وصفة نعيمها (٥١)، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه (١٧) برقم ٢٨٦٦، ٤/ ٢١٩٩.



الباب الثاني
موقف المستشرقين من السنة النبوية

وفيه تمهيد وفصلان:

التـمـهـيـد : المستشرقون: صلتهم بالفكر الإسلامي وأثر تلك الصلة في إثارة الشبهات حول السنة النبوية.

الفصل الأول : شبهات المستشرقين حول الوحي النبوي.

الفصل الثاني : موقف المستشرقين من صحة الحديث.



التمهيد

المستشرقون: صلتهم بالفكر الإسلامي وأثر تلك الصلة في إثارة الشبهات حول السنة النبوية

مفهوم الإستشراق ومن هم المستشرقون:

الاستشراق اتجاه فكري يعنى بدراسة حضارة الأمم الشرقية بصفة عامة وحضارة الإسلام والعرب بصفة خاصة. وقد كان مقتصراً في بداية ظهوره على دراسة الإسلام واللغة العربية، ثم اتسع ليشمل دراسة الشرق كله، لغاته، أديانه، تقاليده، آدابه[1].

والمستشرقون هم علماء الغرب الذين اعتنوا بدراسة الإسلام واللغة العربية[2]، ولغات الشرق وأديانه وآدابه.

تاريخ الاستشراق:

من الشائك تحديد نشأة الاستشراق تحديداً دقيقاً، ولذا اختلف المحققون في مبدأ نشأته.

---

(١) انظر: الاستشراق والمستشرقون وجهة نظر ص ١٥.

(٢) انظر: الإسلام والمستشرقون ص ٣٧٤، وانظر: المصدر السابق ص ١٥.

فقد حدده بعض المؤرخين بدخول القوات العسكرية الاستعمارية قبيل القرن التاسع عشر.

وبعض المشتغلين باللغة العربية وآدابها يرون أنه بدأ من القرن السابع عشر متمثلاً في ترجمة بعض الكتب العربية وطباعتها.

ويرى بعض الباحثين المتخصصين أنه أقدم من ذلك بكثير فقد يرجع تاريخه في بعض البلدان الأوروبية إلى القرن الثالث عشر.

ويكاد المؤرخون يجمعون على أنه انتشر في أوروبا بصفة جديدة بعد فترة عهد الإصلاح الديني[1].

أهداف الاستشراق:

انطلق المستشرقون في دراستهم للإسلام من منطلقين كان لهما أبلغ الأثر في توجيه الدراسات الاستشراقية.

المنطلق الأول: النزعة الصليبية التنصيرية التي خيمت على أذهان المستشرقين وغطت على أفكارهم، فجاءت دراساتهم في ثوب تنصيري، إذ الاستشراق ارتبط في جميع مراحله ارتباطاً وثيقاً بالمؤسسات الكنسية التنصيرية.

المنطلق الثاني: النزعة الاستعمارية السياسية المادية التي تهدف إلى بث النفوذ الغربي على البلدان الإسلامية، وسرقة خيرات تلك البلدان.

---

(١) انظر: الرسول ﷺ في كتابات المستشرقين ص ١٠ ــ ١٢، الإسلام والمستشرقون ص ٢٧٦ ــ ٤٥٨.

ولذلك جاءت بحوثهم ودراساتهم تهدف إلى الآتي:

١ ـ إفساد صورة الإسلام بطمس معالمه، وتشويه محاسنه، وتحريف حقائقه وتقديمه للعالم مهلهلاً متناقضاً.

٢ ـ تشكيك المسلمين في دينهم بإثارة الشبهات حول هدي الإسلام ورسوله ﷺ، لإضعاف صلتهم بهذا الدين وارتباطهم به.

٣ ـ إحياء النعرات القبلية، والعصبيات المذهبية، والنزعات الطائفية والعقائدية، وإثارة الخلافات، لتفريق وحدة المسلمين، وإضعاف روح الإخاء الإسلامي بينهم، وإثارة اللهجات العامية بالتشكيك في مصادر اللغة العربية، فيشتت شملهم وتضعضع قوتهم.

٤ ـ غرس المبادىء الغربية في نفوس أهل الإسلام وتمجيدها، والعمل على إضعاف القيم الإسلامية وتحقيرها حتى يتم لهم إفساد أبناء المسلمين وتحللهم ويتمكنوا من توجيههم لخدمة مصالحهم.

٥ ـ إزالة الثقة بعلماء وأعلام الأمة الإسلامية لقطع الصلة بين المسلمين وماضيهم المجيد، وبالتالي تمجيد الشخصيات الغربية وتعظيمها ليسهل التأثر والانقياد لهم.

٦ ـ بعض المستشرقين المعتدلين قاموا بتحقيق بعض المصادر الإسلامية وترجموا بعضها إثراء للجانب العلمي ونشراً للتراث، مع وجود كثير من الأخطاء في بعض تلك الدراسات، وكانت لبعضهم سلاحاً ذا حدين[1].

---

(١) وللوقوف على أهداف المستشرقين انظر:
مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية ١/٢٥، الإسلام والمستشرقون ص ٢٣٩، ٤٥٧، ٤٦٠ ـ ٤٦١، الاستشراق والمستشرقون للسباعي ص ٥ ـ ٧، =

منهج المستشرقين في دراسة الإسلام والدافع من ورائه:

لقد كشف الله سبحانه وتعالى الدافع الحقيقي لهؤلاء المستشرقين في دراستهم للإسلام، ذلك الدافع الذي يتمثل في العداء السافر لهذا الإسلام ولرسوله ﷺ، والذي بدأ منذ فجر الإسلام الأول، فالمستشرقون عبارة عن امتداد لليهود والنصارى الأول الذين بذلوا كل ما في وسعهم لطمس دين الإسلام، وإزالة معالمه عن الوجود.

وقد فضحهم الله سبحانه وهتك أستارهم، وكشف دسائسهم، وأبان أحقادهم.

ولن يرضى هؤلاء من المسلمين صرفاً ولا عدلاً إلاّ أن ينخرط المسلمون في اليهودية والنصرانية. ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَـٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٢٠﴾﴾ [البقرة: ١٢٠].

والانخراط في دينهم هو الكفر الذي يسعى أولئك الحاسدون لغمس المسلمين فيه كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَٱعْفُوا۟ وَٱصْفَحُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٩﴾﴾ [البقرة: ١٠٩].

= ٢٣ ـ ٢٤، الفكر الإسلامي الحديث ص ١٦ ـ ١٧، ٤٣، ٤١٧، ٤٢٣، الرسول ﷺ في كتابات المستشرقين ص ١٣ ـ ١٤، ٧٨، ٨٠، ٨١، ٨٤، ٨٩ ـ ٩٢، الاستشراق والمستشرقون وجهة نظر ص ٣٦ ـ ٣٩، ٥١ ـ ٥٢، ٥٩، ٦٣، ٦٩.

يقول العلامة ابن كثير رحمه الله:

«يحذر تعالى عباده المؤمنين عن سلوك طريق الكفار من أهل الكتاب ويعلمهم بعداوتهم لهم في الباطن والظاهر، وما هم مشتملون عليه من الحسد للمؤمنين مع علمهم بفضلهم وفضل نبيهم»[1].

بل بلغت تلك العداوة شأواً بعيداً حيث تمنوا أن يحجب كل خير فلا يصل لمسلم كما قال سبحانه: ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴿١٠٥﴾﴾ [البقرة: ١٠٥].

وهذا السيل العارم من العداء تجاه الإسلام وأهله، لم تخف وطأته طيلة القرون السابقة، وإنما ظل يلتهب مع مر العصور والأزمان، يأخذ صوراً شتى وأشكالاً متنوعة تعلن تارة وتخفى أخرى، تظهر في ثوب الود والولاء حيناً وتكشر عن أنياب العداء أحياناً.

ولقد اشتدت هذه العداوة بعد الحروب الصليبية (١٠٩٧ ــ ١٢٩٥م) التي كانت نقطة تحول في الصراع الفكري والعقائدي والسياسي بين الغرب المسيحي المدعم باليهود وبين الشرق الإسلامي[2].

ولقد وجد أعداء الإسلام في تلك الحروب الصليبية متنفساً بالرغم من الهزائم المتتالية التي حلت بهم، وظهر هنالك الحقد الدفين وعلا على السطح.

---

(١) تفسير القرآن العظيم ١/١٥٣.

(٢) انظر: الاستشراق والمستشرقون وجهة نظر ص ٢٧، الإسلام على مفترق الطرق ص ٥٥ ــ ٥٦، الإسلام والمستشرقون ص ٢٤٦.

يقول المونسنيور كولي في كتابه «البحث عن الدين الحق»:

«برز في الشرق عدو جديد هو الإسلام الذي أسس على القوة وقام على أشد أنواع التعصب، ولقد وضع محمد السيف في أيدي الذين اتبعوه، وتساهل في أقدس قوانين الأخلاق، ثم سمح لأتباعه بالفجور والسلب، ووعد الذين يهلكون في القتال بالاستمتاع الدائم بالملذات في الجنة، وبعد قليل أصبحت آسيا الصغرى وإفريقيا وأسبانيا فريسة له. حتى إيطاليا هددها الخطر، وتناول الاجتياح نصف فرنسا، لقد أصيبت المدنية.. ولكن انظر ها هي النصرانية تضع بسيف شارل مارتل(١) سداً في وجه سير الإسلام المنتصر عند بواتيه... ثم تعمل الحروب الصليبية في مدى قرنين تقريباً (١٠٩٩ ـ ١٢٥٤م) في سبيل الدين، فتدجج أوروبا بالسلاح وتنجي النصرانية، وهكذا تقهقرت قوة الهلال أمام راية الصليب وانتصر الإنجيل على القرآن وعلى ما فيه من قوانين الأخلاق الساذجة»(٢).

ولقد أورثت الحروب الصليبية الغربيين عداء جديداً للإسلام مشوباً بالخوف والرعب، ولذا كرّسوا الجهود للنيل منه بكل الأساليب والوسائل حتى لا تعاد الكرة وتصبح للإسلام الهيمنة.

---

(١) شارل مارتل: حاكم ألماني الأصل، دانت له أجزاء واسعة من أوروبا بعد قتال مرير، خاض عدة معارك مع المسلمين أشهرها معركة «تور» التي قتل فيها قائد المسلمين عبد الرحمن الغافقي، وهزم فيها جيش المسلمين، وكان لها أثر بالغ في إخراج المسلمين من الأندلس. مات سنة ٧٤١.
انظر: المعرفة ٣/٣٦٨.

(٢) الإسلام والمستشرقون ص ٢٤٤.

قال مكسيم رودنسون[1]:

«فقد أوجدت الحروب الصليبية حاجة كبيرة وملحة للحصول على صور كاملة ومسلية ومرضية لأيديولوجية الخصوم. وكان رجل الشارع يرغب في صورة تبين الصفة الكريهة للإسلام عن طريق تمثيله بشكله الفج على أن تكون في الوقت نفسه مرسومة بشكل يرضي الذوق الأدبـي الميال إلى كل ما هو غريب، وهو ميل يشكل سمة بارزة في جميع الأعمال في ذلك الوقت»[2].

واتخذ المستشرقون تلك الحروب مطية لهم فشوهوا من خلالها الإسلام لرجل الشارع الغربـي حتى تتأصل تلك العداوة في أذهان الجميع، ولتكون الحملة على الإسلام حملة شعواء لا هوادة فيها، كل فرد بما يقدر عليه ويستطيعه من دور. يقول «كيمون» المستشرق الفرنسي في كتابه «باثولوجيا الإسلام».

«إن الديانة المحمدية جذام تفشى بين الناس وأخذ يفتك بهم فتكاً ذريعاً، بل هي مرض مريع، وشلل عام، وجنون ذهولي يبعث الإنسان على الخمول والكسل، ولا يوقظه منهما إلاَّ ليسفك الدماء، ويدمن على معاقرة الخمور، ويجمح في القبائح، وما قبر محمد إلاَّ عمود كهربائي يبعث الجنون في رؤوس المسلمين، ويلجئهم إلى الإتيان بمظاهر الصرع العامة والذهول

---

(١) مكسيم رودنسون: يهودي ماركسي ولد سنة ١٩١٥م. كان من أساتذة مدرسة الدراسات العليا بباريس ثم مديرها. ألف كتاباً بالفرنسية عن محمد ﷺ «حياة محمد» مشحون بالافتراءات على النبـي ﷺ.

انظر: المستشرقون ١/ ٣٢٨ ـ ٣٢٩، آراء المستشرقين حول القرآن ١/ ٧٠.

(٢) تراث الإسلام ١/ ٣٤.

العقلي، وتكرار لفظة «الله» إلى ما لا نهاية، والتعود على عادات تنقلب على طباع أصلية ككراهية لحم الخنزير والنبيذ، والموسيقى، وترتيب ما يستنبط من أفكار القسوة والفجور في الذات»[1].

وأصبح الغرب كله يضج بالعداء للإسلام، عداء لا يقف عند حد، ولا يعرف المهادنة، الكل ينظر إليه بمنظار قاتم يحجب الأبصار عن رؤية الحق.

وإليك تصويراً بليغاً بقلم غربي ولكنه عرف الحق فاهتدى يكشف عن حقائق طالما خفيت على كثير من أبناء الإسلام المسبحين بحمد الغرب.

يقول محمد أسد «ليوبولد فايس»:

«فيما يتعلق بالإسلام لا تجد موقف الأوروبي موقف كره في غير مبالاة فحسب كما هي الحال في موقفه من سائر الأديان والثقافات، بل هو كره عميق الجذور يقوم في الأكثر على صدود من التعصب الشديد. وهذا الكره ليس عقلياً فحسب، ولكنه يصطبغ أيضاً بصبغة عاطفية قوية.

قد لا تتقبل أوروبا تعاليم الفلسفة البوذية[2]، أو الهندوكية[3]، ولكنها

---

(١) الفكر الإسلامي الحديث ص ٥٥.

(٢) البوذية: هي ديانة ظهرت في الهند بعد الديانة البرهمية في القرن الخامس قبل الميلاد. كانت في بدايتها متوجهة إلى العناية بالإنسان كما أن فيها دعوة إلى التصوف والخشونة ونبذ الترف والمناداة بالمحبة والتسامح وفعل الخير لكنها لم تلبث بعد موت مؤسسها ــ سد هارتا جوتاما الملقب ببوذا ــ أن تحولت إلى معتقدات باطلة ذات طابع وثني، ولقد غالى أتباعها في مؤسسها حتى ألهوه.
الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة ص ١٠٧، وانظر: أديان الهند الكبرى ص ١٦٦ ــ ١٧٢.

(٣) الهندوكية أو الهندوسية: هي ديانة وثنية يعتنقها معظم أهل الهند، وقد تشكلت عبر =

تحتفظ دائماً فيما يتعلق بهذين المذهبين بموقف عقلي متزن ومبني على التفكير. إلاَّ أنها حالما تتجه إلى الإسلام يختل التوازن ويأخذ الميل العاطفي بالتشرب حتى إن أبرز المستشرقين الأوروبيين جعلوا من أنفسهم فريسة التحزب غير العلمي في كتاباتهم عن الإسلام. ويظهر في جميع بحوثهم على الأكثر كما لو أن الإسلام لا يمكن أن يعالج على أنه موضوع بحت في البحث العلمي، بل على أنه متهم يقف أمام قضاته، إن بعض المستشرقين يمثلون دور المدعي العام الذي يحاول إثبات الجريمة، وبعضهم يقوم مقام المحامي في الدفاع، فهو مع اقتناعه شخصياً بإجرام موكله لا يستطيع أكثر من أن يطلب له مع شيء من الفتور، اعتبار الأسباب المخففة»[1].

وقال: «إن» «النهضة» أو إحياء الفنون والعلوم الأوروبية باستمدادها الواسع من المصادر الإسلامية والعربية على الأخص، كانت تعزى في الأكثر إلى الاتصال المادي بين الشرق والغرب. لقد استفادت أوروبا أكثر مما استفاد العالم الإسلامي ولكنها لم تعترف بهذا الجميل وذلك بأن تنقص من بغضائها للإسلام، بل كان الأمر على العكس، فإن تلك البغضاء قد نمت مع تقدم الزمن ثم استحالت عادة. ولقد كانت هذه البغضاء تغمر الشعور الشعبي كلما ذكرت كلمة «مسلم» ولقد دخلت في الأمثال السائرة عندهم حتى نزلت في قلب كل أوروبي رجلاً كان أم امرأة. وأغرب من هذا كله أنها

= مسيرة طويلة من القرن الخامس عشر قبل الميلاد إلى وقتنا الحاضر. إنها ديانة تضم القيم الروحية والخلقية إلى جانب المبادىء القانونية والتنظيمية متخذة عدة آلهة بحسب الأعمال المتعلقة بها، فلكل منطقة إله، ولكل عمل أو ظاهرة إله. الموسوعة الميسرة ص ٥٣١، وانظر: أديان الهند الكبرى ص ٤٣ ــ ٤٤.

(١) الإسلام على مفترق الطرق ص ٥٢ ــ ٥٣.

ظلت حية بعد جميع أدوار التبدل الثقافي، ثم جاء عهد الإصلاح الديني حينما انقسمت أوروبا شيعاً، ووقفت كل شيعة مدججة بسلاحها في وجه كل شيعة أخرى، ولكن العداء للإسلام كان عاماً فيها كلها، بعدئذ جاء زمن أخذ الشعور الديني فيه يخبو ولكن الغداء للإسلام استمر»[1].

وقال: «إن المدنية الغربية لم تبدل اتجاهها العقلي نحو الإسلام، وإنها اليوم شديدة المناهضة للفكرة الدينية في الحياة كما كانت دائماً من قبل»[2].

لقد عاش المستشرقون في هذه البيئة المفعمة ببغض الإسلام، وارتضعوا من ثديها، وارتووا بلبانها، ولذا جاء منهجهم الذي اختطوه في دراسة الإسلام منهجاً معوجاً ملتوياً، يحوي بين طياته كل دسيسة وشبهة تقدح في الدين الذي ارتضاه الله ديناً للبشرية جمعاء.

وإليك أبرز سمات ذلك المنهج والمقاييس الجائرة التي درسوا بها الإسلام:

١ ــ تحليل الإسلام ودراسته بعقلية أوروبية، فهم حكموا على الإسلام معتمدين على القيم والمقاييس الغربية المستمدة من الفهم القاصر والمحدود والمغلوط الذي يجهل حقيقة الإسلام[3].

---

(١) الإسلام على مفترق الطرق ص ٥٩ ــ ٦٠.

(٢) المرجع السابق ص ٦٤.

(٣) انظر: السنة ومكانتها ص ١٨٨، الاستشراق والمستشرقون للسباعي ص ٤٩، مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية ص ٣٦٤، الإسلام والمستشرقون ص ١٩١، الاستشراق والمستشرقون وجهة نظر ص ١٢٤.

٢ ــ تبييت فكرة مسبقة ثم اللجوء إلى النصوص واصطيادها لإثبات تلك الفكرة واستبعاد ما يخالفها، وذلك منهج معكوس وليد للهوى[١].

٣ ــ اعتمادهم على الضعيف والشاذ من الأخبار وغض الطرف عما هو صحيح وثابت منها[٢].

٤ ــ تحريف النصوص، ونقلها نقلاً مشوهاً، وعرضها عرضاً مبتوراً، وإساءة فهم ما لا يجدون سبيلاً لتحريفه[٣].

٥ ــ غربتهم عن العربية والإسلام منحتهم عدم الدقة والفكر المستوعب في البحث الموضوعي، حتى ولو اختص أحدهم بأمر واحد من أمور الإسلام طيلة حياته[٤].

٦ ــ تحكمهم في المصادر التي ينقلون منها، فهم ينقلون مثلاً من كتب الأدب ما يحكمون به في تاريخ الحديث، ومن كتب التاريخ ما يحكمون به في تاريخ الفقه، ويصححون ما ينقله «الدميري»[٥] في

---

(١) انظر: السنة ومكانتها في التشريع ص ١٨٨، الاستشراق والمستشرقون للسباعي ص ٤٣، الإسلام والمستشرقون ص ٢٥١.

(٢) انظر: الإسلام والمستشرقون ص ٢٤٨.

(٣) انظر: السنة ومكانتها ص ١٨٨، الاستشراق والمستشرقون وجهة نظر ص ١٣٠.

(٤) انظر: الرسول ﷺ في كتابات المستشرقين ص ١٦.

(٥) الدميري: هو محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري، أبو البقاء الشافعي، من أهل دميرة بمصر، مفسر، محدث، فقيه، أصولي، أديب، نحوي، ناظم. مات سنة ٨٠٨هـ.

من آثاره: «حياة الحيوان»، «الديباجة» في شرح سنن ابن ماجه، «النجم الوهاج» في شرح منهاج النووي. =

كتاب «الحيوان» ويكذبون ما يرويه «مالك» في «الموطأ»، كل ذلك انسياقاً مع الهوى، وإنحرافاً عن الحق[1].

٧ ــ إبراز الجوانب الضعيفة والمعقدة والمتضاربة كالخلاف بين الفرق، وإحياء الشبه، وكل ما يفرق وإخفاء الجوانب الإيجابية والصحيحة وتجاهلها[2].

٨ ــ الاستنتاجات الخاطئة والوهمية وليدة التعصب، وجعلها أحكاماً ثابتة، يؤكدها أحدهم المرة تلو المرة، ويجتمعون عليها حتى تكاد تكون يقينا عندهم[3].

٩ ــ النظرة العقلية المادية البحتة التي تعجز عن التعامل مع الحقائق الروحية[4].

وسائل المستشرقين:

لقد استخدم المستشرقون كل وسيلة توصلهم إلى أهدافهم وغايتهم كتأليف الكتب ونشرها، والبث الإعلامي بجميع أنواعه وألوانه، والتعليم في الجامعات وغيرها، وعقد المؤتمرات العلمية العامة والجمعيات، وتقديم الخدمات الإجتماعية الإنسانية، وغير ذلك[5].

= انظر: الضوء اللامع ١٠/ ٥٩ ــ ٦٢، شذرات الذهب ٧/ ٧٩ ــ ٨٠، البدر الطالع ٢/ ٢٧٢، معجم المؤلفين ١٢/ ٦٥ ــ ٦٦، الأعلام ٧/ ١١٨.

(١) انظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ١٨٨ ــ ١٨٩.

(٢) انظر: الإسلام والمستشرقون ص ٢٤١ ــ ٢٤٢.

(٣) انظر: المرجع السابق ص ٢٤٧.

(٤) انظر: الرسول ﷺ في كتابات المستشرقين ص ١٦.

(٥) انظر: الإسلام والمستشرقون ص ٤٦٠، الفكر الإسلامي الحديث ص ٤١٨.

صلتهم بالفكر الإسلامي
وأثر تلك الصلة في إثارة الشبه حول السنَّة:

إذا بدأنا بالحروب الصليبية التي كانت نقطة التحول في الصراع الفكري والعقائدي والسياسي بين الغرب المسيحي والشرق المسلم، وأنها الدافع الأساسي للنشاط الاستشراقي المكثف، نستطيع أن نقول: إن اتصال الغرب بالشرق في ذلك الوقت وخلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلادي اتصال عدائي مسلح، متمثلاً في تلك الحروب الطاحنة، التي ظلت آثارها باقية حتى الآن.

ولما كان القرن السادس عشر هو منطلق الإصلاح الديني في الغرب، كانت نهايته بداية الاتصال الاقتصادي المتمثل في كشف موارد الثروة في العالم الإسلامي أو استغلالها ونقلها إلى الغرب في صورة تبادل تجاري أو غيرها.

وتبع هذا الاتصال السياسي المتمثل في سيطرة الغرب ونفوذه على العالم الإسلامي حتى بلغ أوجه خلال الفترة ما بين النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى الربع الأول من القرن العشرين.

وخلال هذه الفترة الاستعمارية عمل الغربيون على تخلف المسلمين بإبعادهم عن دينهم الحنيف حتى يتمكنوا من إخضاعهم إخضاعاً تاماً للسيطرة الغربية[١].

وفي تلك الفترة كان الاستشراق في ذروته لأنه كان مسنداً من قبل الحكومات الغربية التي كانت توفر لهم من الأسباب المعينة على دراسة

---

(١) انظر: الفكر الإسلامي الحديث ص ١٥ ــ ١٧.

العلوم الإسلامية حتى يتمكن الاستعمار الغربي في البلاد الإسلامية، وسبق أن ذكرنا أن من أهداف الاستشراق الهدف الاستعماري[1].

وقد بحث المستشرقون في كل ما يتصل بالإسلام من تاريخ وفقه وتفسير وحديث وأدب وحضارة وصبغوا كل ذلك بصبغة علمية مما أدى بتلك البحوث أن تكون مراجع لكثير من طلبة العلم المتخصصين في المعاهد والجامعات العالمية[2].

وقد غزت تلك البحوث العالم الإسلامي في مؤسساته الفكرية والتربوية ومناهج التعليم، وكان العديد من قادة الفكر الإسلامي قد تتلمذوا على أيدي أولئك المستشرقين عن طريق إيفادهم إلى الخارج واستقدام المستشرقين إلى البلاد الإسلامية للعمل في المؤسسات الإسلامية الفكرية ومناهج التربية والتعليم[3].

هكذا ظلت العلاقة موصولة، والصلة وثيقة بين العالم الغربي والفكر الإسلامي، ولكنها علاقة تستهدف الإسلام وبناءه الشامخ.

والمستشرقون الذين بحثوا في كل جوانب الإسلام لم يغب عنهم أهمية السنة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم ــ فقد علموا أنها تتبوأ منزلة رفيعة ومكانة سامية في الإسلام، إذ هي المصدر التشريعي الثاني بعد القرآن، وهي توضيحه وبيانه، ولذا تناولوها بالطعن والتشويه والشبه ليتسنى

---

(١) انظر: الإسلام والمستشرقون ص ٣٥٤، الفكر الإسلامي الحديث ص ٤٣، ٤١٧. وانظر: ص ٤٢٠ من هذا البحث.

(٢) انظر: السنة ومكانتها ص ١٨٩، الاستشراق والمستشرقون للسباعي ص ٤٠.

(٣) انظر: الإسلام والمستشرقون ص ٣٥٤، الرسول ﷺ في كتابات المستشرقين ص ٧٦.

لهم بعد ذلك أن يتلاعبوا بالقرآن الكريم ويؤولوه بما يحلو لهم، بل وفي طعنهم في السنة وهدمهم لصرحها هدم للإسلام برمته، وعند ذلك تتهاوى أركان المجتمع الإسلامي ـ كما يزعمون ـ ويتبدد نظامه ويكون فريسة سهلة المنال لأعداء الإسلام المستشرقين[1].

قال محمد أسد:

«إن العمل بسنة رسول الله هو عمل على حفظ كيان الإسلام وعلى تقدمه، وإن ترك السنة هو انحلال الإسلام. لقد كانت السنة الهيكل الحديدي الذي قام عليه صرح الإسلام، وإنك إذا أزلت هيكل بناء ما، أفيدهشك أن يتقوض ذلك البناء كأنه بيت من ورق؟»[2].

وقال د. تقي الدين الندوي:

«فمن المعروف أن المستشرقين والمضلين ومنكري السنة يبذلون قصارى جهودهم لإسقاط السنة النبوية من مكانتها الرفيعة كمصدر تشريعي ثاني بعد كتاب الله العزيز إذ إنها شرحه وتفسيره وبيانه.

ويستهدفون من وراء ذلك هدم مجتمع الإسلام ونظامه لكي تسود الفوضى وتنتشر البلوى، وعلى هذا التقى أعداء الإسلام.. في عصور الحضارة الإسلامية الزاهرة مع أعداء الإسلام اليوم من المستشرقين ومن لف لفَّهم في الحضارة الغربية المعاصرة، لأن ضوء الإسلام الباهر يغيظ أعداء الإسلام ويغشى أبصارهم فيندفعون بعصبية عمياء حمقاء لتهديم كل ما يتصل

---

(١) انظر: الاستشراق والمستشرقون وجهة نظر ص ٤٩، مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية ١/ ٦٧، الإسلام والمستشرقون ص ٢١٩، ٤٥٣.

(٢) الإسلام على مفترق الطرق ص ٨٧.

بـه مـن قـرآن وسنـة واجتهـاد ولتشـويـه كـل مـن حمـل لـواء الإسـلام مـن رسول الله ﷺ وأصحابه إلى حملته من أعلام السنة والحديث، ولإفساد الحقائق المتصلة به من حضارة وتاريخ، ولا نشك أن هذه المعركة بين الإسلام وخصومه ستنتهي إلى هزيمتهم وكشف مقاصدهم الخبيثة الخبيثة.

وسنة الله في الحياة أن ينتصر الحق والعلم والنور دائماً وأبداً ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ﴾[1] [الأنبياء: ١٨].

ولقد بارك المستشرقون موقف المعتزلة من السنة النبوية، ورأوا أن وجهتهم في رد الأحاديث بالعقل هي الوجهة الصحيحة التي يجب أن تناصر وتؤيد ضد المتشددين الحرفيين الجامدين على النصوص. وأنهم ــ أي المعتزلة ــ هم الذين طهروا الإسلام مما به من شوائب التجسيم والأفهام الخاطئة التي نتجت من التمسك بظواهر النصوص والجمود عليها. فهم أهل العقل الحر والمنهج القويم الذي يجب أن يبقى ويستمر.

قال جولد زيهر[2]:

---

(١) الإسلام والمستشرقون ص ٣٥٣ ــ ٣٥٤.

(٢) جولد زيهر: مستشرق مجري يهودي، رحل إلى سورية وفلسطين ومصر ولازم بعض علماء الأزهر. له تصانيف باللغات الألمانية والانكليزية والفرنسية. ترجم بعضها إلى العربية. مات سنة ١٩٢١م.

من آثاره: «ديوان الحطيئة»، «فضائح الباطنية»، «العقيدة والشريعة». وغير ذلك.

انظر: الأعلام ١/ ٨٤، المستشرقون ٣/ ٩٠٦ ــ ٩٠٨، آراء المستشرقين حول القرآن ١/ ١٦١ ــ ١٦٢.

قال السباعي: «عرف بعدائه للإسلام وبخطورة كتاباته عنه، ومن محرري دائرة المعارف الإسلامية». كتب عن القرآن والحديث، ومن كتبه: «تاريخ مذاهب التفسير الإسلامي». الاستشراق ص ٣١ ــ ٣٢.

«إنه إذاً، ضد أشياع مذهب التجسيم أو التشبيه القديم هذا، كان على المعتزلة أولاً وقبل كل شيء أن يقاتلوا في الميدان الديني كل هذه الآيات والأحاديث والنصوص المقدسة، التي تنسب لله بظواهرها الصورة الإنسانية، وأن يجعلوها لا تدل إلاّ على معان روحية، وذلك بتآويل استعارية أو مجازية مؤسسة على ما نعرف لله من نقاء وطهارة ومكانة... أما فيما يختص بالحديث، فإن المعتزلة كانوا يملكون تحت تصرفهم الوسيلة لرفض الأحاديث التي يلوح منها ما لا يصح أن يقبل من التجسيم أو التشبيه، أو التي تجعل لمثل هذا مكاناً، وهذه الوسيلة هي: الطعن فيها بعدم الصحة وبذلك يتحرر الإسلام من مجموعة كبيرة من الأقاصيص التي تراكمت، بمساعدة الاعتقاد الشعبي الشره إلى الأساطير، بصفة خاصة فيما يتصل بالدار الأخرى ومافيها، والتي أيدتها دينياً صيغة الحديث»[1].

وقال:

«ولكن مذهباً جديداً قدر له أن يكون أداة في المحافظة على الإسلام وتقاليده الفكرية في عالم العقول المستنيرة، وهذا المذهب أو النظام هو ما عرف في تاريخ الفلسفة باسم «علم الكلام» كما عرف رجاله باسم «المتكلمون»... إنه كان من هؤلاء الجماعة الأتقياء الورعين، المعتزلة، أي الزهاد الذين يعتزلون الناس أولئك الذين دفعوا هذه الحركة أولاً إلى الأمام هذه الحركة التي جمعت الأوساط العقلية، والتي دخلت لهذا في تعارض ــ كان يزيد ويتضح شيئاً فشيئاً مع الآراء الدينية السائدة حينذاك.

وإنه في نهاية تطور هذه الحركة فقط أن استحق أنصارها اسم

---

(١) العقيدة والشريعة ص ١٠٩ ــ ١١٠.

المفكرون الأحرار في الإسلام.. وبداية هذا المذهب الاعتزالي تدلنا على الأقل على نزعة التحرر من القيود الثقيلة المتعبة، وعلى القضاء على الفهم السني الصارم للحياة.. لقد كانوا الأوائل الذين وسعوا معين المعرفة الدينية بأن أدخلوا فيها عنصراً آخر قيماً وهو العقل الذي كان، حتى ذلك الحين مبعداً بشدة عن هذه الناحية»[1].

هكذا مجد المستشرقون المعتزلة ومدحوا منهجهم العقلاني لأنهم وجدوا فيه تحقيقاً لمآربهم السيئة ونواياهم الخبيثة التي تهدف لهدم السنة وبالتالي إزالة الإسلام من على الأرض، وقد فتح لهم المعتزلة الباب على مصراعيه وأعطوهم سلاحاً مضاءً ليفتكوا به الأحاديث الصحيحة الثابتة، إنه سلاح الشبه العقلية التي يحكمها الهوى.

ومن هنا نستطيع أن نقول: إن المدرسة الاستشراقية امتداد للمدرسة الاعتزالية القديمة في التعامل مع الأحاديث النبوية مع تباين هدف الرفض، إذ المستشرقون همهم تشويه الإسلام والقضاء عليه، وهو أمر لم يتظاهر به المعتزلة. والذي يتتبع كتب المستشرقين ومؤلفاتهم يجدها زاخرة بتمجيد العقل وتصويب منهج أهل الكلام الداعي إلى معارضة السنة الصحيحة بالعقل[2].

● ● ●

(١) العقيدة والشريعة ص ١٠٠ ــ ١٠٢، وانظر: ص ١١٨ ــ ١٢٠، وانظر: تراث الإسلام ص ٢٠٣، ٢١٨.

(٢) انظر: دراسات في حضارة الإسلام ص ٢٦٨ ــ ٢٦٩، ٢٧٤، دائرة المعارف الإسلامية ص ٥٧٦، ٥٨٠، ٥٨٤، العقيدة والشريعة ص ١٠٧ ــ ١٠٨، ١١١ ــ ١١٢.

الفصل الأول

شبهات المستشرقين حول الوحي النبوي

تمهيد:

إن من أهم الأمور بل من أعظمها خطراً أمر الوحي والنبوة الذي أطلق المستشرقون لعقولهم الأعنة بالخوض والطعن فيه مستهدفين بذلك الإسلام كله، لأنهم يعلمون أن القدح في نبوته ﷺ والنيل منها يؤدي إلى انهيار صرح الإسلام وتداعيه، إذ الوحي هو الأساس الذي ينبني عليه الدين فإذا فقد فقد الدين.

ومن هنا كثفوا حملاتهم، وزادوا هجماتهم، يحملهم الحقد وتدفعهم البغضاء والعداء السافر، يصدرون عن أحكام مغرضة، وأقوال جائرة، مجافين طرق البحث العلمي النزيه ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [التوبة: ٣٢].

لقد كان عدم التصديق بنبوته ﷺ هو القاعدة التي انطلقوا منها في بث كل شكوكهم ومطاعنهم في بقية جوانب الإسلام.

وقبل أن نتناول شبهات أولئك القوم لا بد من وقفة نكشف من خلالها

بالبراهين الساطعة والأدلة الدامغة التي تثبت صدق الرسول ﷺ في نبوته، وأنه رسول من عند الله حقاً يوحي إليه، لم يكن دعياً ولا كذاباً ولا مخادعاً، بل ابتعثه الله لحمل رسالته، وتبليغ دينه، وإقامة حجته على جميع أهل الأرض، فالسعيد من احتذى حذوه وسار على نهجه والشقي من تنكب طريقه ﴿ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا ﴿٢٨﴾ ﴾[1] [الكهف: ٢٨].

من ذلك:

١ ـ قال تعالى: ﴿ إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ ﴾ [النساء: ١٦٣].

ففي الآية دلالة على أن الله قد أوحى إلى محمد ﷺ كما أوحى إلى الأنبياء السابقين، فوحيه إليه كوحيه إليهم في جنسه وموضوعه والغرض منه[2].

فلم يكن بدعاً في رسالته كما قال سبحانه: ﴿ قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٩﴾ ﴾ [الأحقاف: ٩].

فلم يكن أول من أرسله الله، فقد بعث من قبله رسل كثر.

---

(١) الفرط: هو الإسراف في التقدم ومجاوزة الحد.
انظر: معجم ألفاظ القرآن الكريم ٢/ ٣٢٣.
«وكان أمره فرطاً»: أي أعماله وأفعاله سفه وتفريط وضياع. تفسير القرآن العظيم ٣/ ٨١.

(٢) انظر: تفسير القرآن العظيم ١/ ٥٨٥، فتح الباري ١/ ٩، الوحي المحمدي ص ٣٥.

يقول ابن كثير رحمه الله:

﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾، أي لست بأول رسول طرق العالم بل قد جاءت الرسل من قبل فما أنا بالأمر الذي لا نظير له حتى تستنكروني وتستبعدون بعثتي إليكم فإنه قد أرسل الله جل وعلا قبلي جميع الأنبياء إلى الأمم»[1].

وجنس الرسل معروف وهو معتاد في الآدميين وإن كان قليلاً، وقد جاء النبي بجنس ما جاءوا به، بل أعظم مما جاءوا به فهو أحق بالتسليم له بالنبوة من سواه[2].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

«نبوة عين هذا النبـي تكون ظاهرة، لأن الذي جاء به أكمل مما جاء به جميع الأنبياء فمن أقر بجنس الأنبياء كان إقراره بنبوة محمد في غاية الظهور.. ولهذا كان من نازع من أهل الكتاب في نبوة محمد إما أن يكون بجهله بما جاء به وهو الغالب على عامتهم، أو لعناده وهو حال طلاب الرياسة بالدين منهم»[3].

٢ ـ قال تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴿١٦٦﴾﴾ [النساء: ١٦٦].

فقد شهد الله لرسوله محمد ﷺ بأنه رسوله حقاً الذي أنزل عليه القرآن،

---

(١) تفسير القرآن العظيم ٤/ ١٥٤.

(٢) انظر: نبوة محمد ﷺ في القرآن ص ٢٩.

(٣) كتاب النبوات ص ٣٨ ـ ٣٩.

فما أعظمها من شهادة، وما أعظمه من شاهد ثم ثنى بملائكته الذين شهدوا أيضاً بصحة الوحي للرسول ﷺ[1].

فمن لم يقبل شهادة الله بصدق نبيه وشهادة ملائكته بإثبات نبوة محمد ﷺ فليس من المؤمنين، ولذا عقب الآية بقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ قَدْ ضَلُّواْ ضَلَٰلًا بَعِيدًا ﴿١٦٧﴾ ﴾ [النساء: ١٦٧].

أي كفروا في أنفسهم بعدم التصديق بوحيه إلى نبيه ثم صدوا غيرهم بإثارة الشبه والشكوك عن اتباع ذلك النبـي والاقتداء به[2].

٣ ــ قامت الشواهد على صدقه ﷺ وشهد له بذلك العدو والصديق.

فقريش التي جابهته العداء، وأخرجته من بينها، وآذت من آمنوا معه، كانت تقر بصدقه وأمانته.

عن ابن عباس رضي الله عنهما لما نزلت هذه الآية: ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾ ﴾ [الشعراء: ٢١٤].

ورهطك منهم المخلصين، خرج رسول الله ﷺ حتى صعد الصفا.

فهتف «**يا صباحاه**»[3] فقالوا: من هذا الذي يهتف؟ قالوا: محمد،

---

(١) انظر: الوحي المحمدي ص ٣٦.

(٢) انظر: تفسير القرآن العظيم ١/ ٥٨٩.

(٣) يا صباحاه: قال ابن الأثير: «هذه كلمة يقولها المستغيث، وأصلها إذا صاحوا للغارة، لأنهم أكثر ما كانوا يغيرون عند الصباح، ويسمون يوم الغارة يوم الصباح، فكأن القائل: «يا صباحاه» يقول: غشينا العدو. وقيل: إن المقاتلين كانوا إذا جاء الليل يرجعون عن القتال، فإذا عاد النهار عاودوه، فكأنه يريد بقوله: يا صباحاه: قد جاء وقت الصباح فتأهبوا للقتال». النهاية ٣/ ٦ ــ ٧.

فاجتمعوا إليه، فقال: «**يابني فلان! يا بني فلان! يا بني فلان! يا بني عبد مناف! يا بني عبد المطلب!**» فاجتمعوا إليه فقال: «**أرأيتكم لو أخبرتكم أن خيلاً تخرج بسفح**[1] **هذا الجبل أكنتم مصدقي؟**» قالوا: ما جربنا عليك كذباً. قال: «**فإني نذير لكم بين يدي عذاب شديد..**»[2]. وهذا من أقوى الأدلة على صدقه قبل البعثة وبعدها، وأدرى الناس به قومه وعشيرته وقد شهدوا له بذلك.

وخديجة رضي الله عنها لما جاء إليها وأخبرها بأمر الوحي وقال لها: «**لقد خشيت على نفسي**» **قالت: «كلا والله ما يخزيك الله أبداً، إنك لتصل الرحم، وتصدق الحديث وتحمل الكل**[3]**، وتكسب المعدوم**[4]

---

(١) السفح: عرض الجبل المضطجع، أو أصله، أو أسفله، أو الحضيض. والجمع سفوح. القاموس المحيط ص ٢٨٧.

(٢) أخرج البخاري نحوه في كتاب التفسير (٦٥)، تفسير سورة الشعراء (٢٦)، باب قوله: ﴿وأنذر عشيرتك الأقربين﴾ (٢)، ٦/١٦ ــ ١٧، وفي تفسير سورة سبأ (٣٤)، باب إن هو إلاَّ نذير لكم بين يدي عذاب شديد (٢)، ٦/٢٩، وفي تفسير سورة ﴿تبت يدا أبي لهب﴾ (المسد) (١١١)، باب (١)، وباب قوله: ﴿وتب ما أغنى عنه ماله﴾ (٢)، ٦/٩٤ ــ ٩٥.

وأخرجه مسلم واللفظ له، كتاب الإيمان (١)، باب في قوله تعالى: ﴿وأنذر عشيرتك الأقربين﴾ (٨٩) برقم ٢٠٨، ١/١٩٣ ــ ١٩٤.

(٣) الكل: بفتح الكاف: هو من لا يستقل بأمره. كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ﴾ [النحل: ٧٦]، فتح الباري ١/٢٤. وانظر: النهاية ٤/١٩٨.

(٤) تكسب المعدوم: قال ابن الأثير: «أي يكسب ما يحرمه غيره. وقيل: أرادت تكسب الناس الشيء المعدوم الذي لا يجدونه مما يحتاجون إليه، وقيل أرادت بالمعدوم الفقير الذي صار من شدة حاجته كالمعدوم نفسه. فعلى الأول يكون تكسب متعدياً إلى مفعول واحد. وعلى القولين الأخيرين يكون متعدياً إلى مفعولين». النهاية ٣/١٩١ ــ ١٩٢.

وتقري[1] الضيف وتعين على نوائب[2] الحق»[3].

فاستدلت على صدقه بمكارم الأخلاق وما اتصف به من أصولها ﷺ فمثله لا يخزى ولا يهان.

وورقة بن نوفل الذي تنصر في الجاهلية، وكان يكتب الكتاب العبراني ما يكتب، لما أخبره النبي ﷺ خبر ما رأى قال له ورقة: «هذا الناموس[4] الذي نزل الله على موسى»[5] فلم يكذبه فيما رأى وأخبر، بل ثبته في أمره وأيده في قوله.

---

(١) تقري الضيف: أي تضيفه. انظر: القاموس المحيط ص ١٧٠٦.

(٢) نوائب: جمع نائبة. وهي ما ينوب الإنسان: أي ينزل به من المهمات والحوادث النهاية ٥/ ١٢٣.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي (١)، باب (٣)، من حديث عائشة رضي الله عنها، ولم يذكر قولها: «وتصدق الحديث» ١/ ٣ ـ ٤، وفي كتاب التفسير (٦٥)، تفسير سورة اقرأ باسم ربك الذي خلق (العلق) (٩٦)، باب (١) ٦/ ٨٧ ـ ٨٩، وفي كتاب التعبير (٩١)، باب التعبير وأول ما بدىء به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا (١)، ٨/ ٦٧ ـ ٦٨.
وأخرجه مسلم، كتاب الإيمان (١)، باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ (٧٣) برقم ١٦٠، ١/ ١٣٩ ـ ١٤٢.

(٤) الناموس: هو صاحب سر الخير، كما أن الجاسوس صاحب سر الشر. وأراد بذلك جبريل عليه السلام، لأن الله تعالى خصه بالوحي والغيب الذين لا يطلع عليهما غيره.
انظر: الفائق ١/ ١٨٣، النهاية ٥/ ١١٩.

(٥) انظر: تخريج الحديث السابق.

ومثله قول النجاشي[1] عندما قرىء عليه القرآن من قبل الصحابة رضي الله عنهم وأجلوا له الأمر، قال: «إن هذا والذي جاء به موسى ليخرج من مشكاة واحدة»[2].

ومن أبلغ الأدلة والشواهد ما استدل به هرقل[3] عظيم الروم على صدقه وإثبات نبوته. وذلك عندما وصله كتاب النبي ﷺ الذي يدعوه فيه إلى الإسلام. فاستدعى أبا سفيان ومن معه ثم طرح عليهم مجموعة من الأسئلة، فسألهم عن نسبه فيهم، وهل قال هذا القول أحد قبله؟ وهل كان في آبائه من ملك؟ وهل يتبعه أشرافهم أم ضعفاؤهم؟ وهل يزيدون أم ينقصون؟ وهل

---

(١) النجاشي: هو أصحمة بن أبحر النجاشي. ملك الحبشة. واسمه بالعربية عطية، والنجاشي لقب. أسلم على عهد النبي ﷺ ولم يهاجر إليه، وليس له رؤية، فهو صحابي من وجه، تابعي من وجه. وكان ردأ للمسلمين الذين هاجروا إليه في صدر الإسلام، نافعاً لهم، محسناً إليهم. قيل إنه توفي في العام التاسع للهجرة وصلى عليه النبي ﷺ وصحابته صلاة الغائب.
انظر: أسد الغابة ١/ ١١٩ ـ ١٢٠، سير أعلام النبلاء ١/ ٤٢٨ ـ ٤٤٣، الإصابة ١/ ١٠٩.

(٢) وهو طرف من حديث أم سلمة في شأن الهجرة الأولى إلى الحبشة. أورده ابن هشام في السيرة النبوية من طريق ابن إسحاق ١/ ٢٠٥ ـ ٢٠٨. وأخرجه أحمد عنها في المسند ١/ ٢٠٣، ٥/ ٢٩١.
وحسنه الشيخ ناصر الدين الألباني. انظر: شرح الطحاوية ص ١٥٣ الهامش.

(٣) هرقل: هو ملك الروم، وهرقل اسمه، ولقبه قيصر. وكان له علم في دين النصرانية، وهو الذي أرسل إليه النبي ﷺ خطاباً يدعوه فيه إلى الإسلام، فأراد أن يسلم ولكن الروم أبت عليه فضن بملكه فلم يسلم.
انظر: البداية والنهاية ٤/ ٢٦٢ ـ ٢٦٨، فتح الباري ١/ ٣٣ ـ ٣٧.

يرتد أحد منهم سخطة لدينه؟ وهل كانوا يتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟ وهل يغدر؟ وهل قاتلوه؟ وكيف كان قتالهم إياه؟ وبماذا يأمرهم؟

ثم استدل بما أجابه به على صدق نبوته ﷺ فقال للترجمان[1]: «قل له سألتك عن نسبه فذكرت أنه فيكم ذو نسب، فكذلك الرسل تبعث في نسب قومها. وسألتك هل قال أحد منكم هذا القول؟ فذكرت أن لا، فقلت لو كان أحد قال هذا القول قبله لقلت رجل يأتسي بقول قيل قبله. وسألتك هل كان من آبائه من ملك؟ فذكرت أن لا، قلت فلو كان من آبائه من ملك قلت رجل يطلب ملك أبيه. وسألتك هل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟ فذكرت أن لا، فقد أعرف أنه لم يكن ليترك الكذب على الناس ويكذب على الله. وسألتك أشراف الناس اتبعوه أم ضعفاؤهم؟ فذكرت أن ضعفاءهم اتبعوه، وهم أتباع الرسل. وسألتك أيزيدون أم ينقصون؟ فذكرت أنهم يزيدون، وكذلك أمر الإيمان حتى يتم. وسألتك أيرتد أحد سخطة لدينه بعد أن يدخل فيه، فذكرت أن لا، وكذلك الإيمان حين تخالط بشاشته[2] القلوب. وسألتك هل يغدر؟ فذكرت أن لا، وكذلك الرسل لا تغدر. وسألتك بما يأمركم؟ فذكرت أنه يأمركم أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وينهاكم عن عبادة الأوثان ويأمركم بالصلاة والصدق والعفاف، فإن كان ما تقول حقاً فسيملك موضع قدمي هاتين. وقد كنت أعلم أنه خارج لم أكن أظن أنه منكم، فلو أني أعلم أني أخلص إليه

---

(١) التُرجمان: وتفتح. وهو الذي يترجم الكلام. أي ينقله من لغة إلى لغة أخرى والجمع التراجم. والتاء والنون زائدتان. النهاية ١/ ١٨٦.

(٢) البشاشة: هي الفرح بالشيء والانبساط إليه، والإنس به.
انظر: النهاية ١/ ١٣٠.

لتجشمت[1] لقاءه، ولو كنت عنده لغسلت عن قدمه»[2].

٤ ـ النبوة لها خواص مستلزمة لها تعرف بها، وتلك الخواص خارقة لعادة غير الأنبياء، وإن كانت معتادة للأنبياء فهي لا توجد لغيرهم.

فإذا أتى مدعي النبوة بالأمر الخارق للعادة الذي لا يكون إلاَّ لنبي لا يحصل مثله لساحر ولا كاهن ولا غيرهما كان دليلاً على نبوته[3].

وقد اقتضت حكمة الله عدم التسوية بين الصادق والكاذب، فهو لا يؤيد الكذاب بمثل ما أيد به الصادق قط، بل لا بد أن يفضحه ولا ينصره، بل لا بد أن يهلكه[4].

وما من أحد ادعى النبوة من الكذابين إلاَّ وقد ظهر عليه من الجهل والكذب والفجور واستحواذ الشياطين عليه ما ظهر لمن له أدنى تمييز[5].

فالذي يتتبع أحوال نبينا ﷺ وأخباره ومعجزاته، وأخلاقه وصفاته،

---

(١) تجشمت الشيء إذا تكلفته. انظر المرجع نفسه ١/ ٢٧٤.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الوحي (١)، باب (٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ١/ ٥ ـ ٧، وفي كتاب التفسير (٦٥) تفسير سورة آل عمران (٣)، باب (قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء) (٤)، ٥/ ١٦٧ ـ ١٦٩ وأخرجه مختصراً في كتاب الجهاد والسير (٥٦)، باب من استعان بالضعفاء والصالحين في الحرب (٧٦) ٣/ ٢٢٥، وفي باب هل يرشد المسلم أهل الكتاب أو يعلمهم الكتاب (٩٩) ٣/ ٢٣٤.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير (٣٢)، باب كتاب النبي ﷺ إلى هرقل (٦) برقم ١٧٧٣، ٣/ ١٣٩٣ ـ ١٣٩٧.

(٣) كتاب النبوات ص ٣٣.

(٤) المرجع السابق ص ٢٤٤، ٢٤٥.

(٥) شرح العقيدة الطحاوية ص ١٥٠.

ونصر الله له وتأييده، وقيامه بما كلفه الله به على أكمل وجه، وصبره على الأذى في سبيل دين الله، قطع قطعاً جازماً بصدق ذلك النبي ﷺ.

قال أبو الحسن الماوردي:

«ولم تزل أمارات النبوة لائحة في رسول الله ﷺ حين تدرج إليها وهو غافل عنها وغير متصنع بها فنهض بأعبائها حين أتته وقام بحقوقها حين لزمته غير واهل[1] فيها ولا عاجز عنها إلى أن تكامل به الشرع فتم على أصل مستقر وقياس مستمر لا يدفعه عقل ولا يأباه قلب ولا تنفر منه نفس، وهذا وهو أمي لم يقرأ كتاباً ولا اكتسب علماً، فأوضح كل ملتبس، وبين كل مشتبه حتى رجع كثير من الملل إلى شريعته في علم ما قصروا عنه من حقوق وعقود استوعب أقسامها وبين أحكامها، وما ذلك إلاَّ بعون إلهي وتأييد لاهوتي، وحسبك بهذا شاهداً لو اقتصرنا عليه، وحجاباً لو اكتفينا به»[2].

٥ ـ إن كمال الإسلام وسده لحاجة البشرية في كل زمان ومكان، واستمراريته طيلة القرون السابقة، وإقبال الناس عليه، والتمسك به والدفاع عنه، أصدق دلالة وأقوى حجة على أنه دين من عند الله تعالى أوحى به إلى نبيه ﷺ، لا دخل للبشر فيه.

قال كارليل[3]:

---

(١) واهل: أي غالط أو واهم. انظر: القاموس المحيط ص ١٣٨١ مادة (وهل).

(٢) أعلام النبوة ص ٥٦.

(٣) هو توماس كارليل. كان من المستشرقين المنصفين الذين قالوا كلمة حق في الإسلام، ولم يؤمن به. له كتاب «الأبطال» عقد فيه فصلاً رائعاً عن النبي ﷺ. مات سنة ١٨٨١م.

انظر: المستشرقون ٢/ ٤٨١، آراء المستشرقين حول القرآن ١/ ٧٤.

«لقد أصبح من أكبر العار على أي فرد متمدن من أبناء هذا العصر أن يصغي إلى ما يظن من أن دين الإسلام كذب، وأن محمداً خداع مزور، وآن لنا أن نحارب ما يشاع من مثل هذه الأقوال السخيفة المخجلة. فإن الرسالة التي أداها ذلك الرسول مازالت السراج المنير مدة اثني عشر قرناً لنحو مائتي مليون من الناس أمثالنا خلقهم الله الذي خلقنا، أفكان أحدكم يظن أن هذه الرسالة التي عاش بها ومات عليها هذه الملايين الفائتة الحصر والإحصار أكذوبة وخدعة؟ أما أنا فلا أستطيع أن أرى هذا الرأي أبداً. ولو أن الكذب والغش يروجان عند خلق الله هذا الرواج ويصادفان منهم مثل ذلك التصديق والقبول فما الناس إلاَّ بله ومجانين وما الحياة إلاَّ سخف وعبث وأضلولة كان الأولى بها ألا تخلق. فوا أسفاه! ما أسوأ مثل هذا الزعم وما أضعف أهله... فعلى من أراد أن يبلغ منزلة ما في علوم الكائنات أن لا يصدق شيئاً البتة من أقوال أولئك السفهاء فإنها نتاج جيل كفر وعصر جحود وإلحاد وهي دليل على خبث القلوب وفساد الضمائر وموت الأرواح في حياة الأبدان»(١).

هذا قليل من كثير مما يؤيد صدق نبوته ﷺ، وأنه رسول من عند الله يوحى إليه. وسوف تأتي بعض الأدلة الأخرى من خلال الرد على الشبه.

● ● ●

(١) الأبطال ص ٥٤ ــ ٥٥، وانظر: ص ٥٨.

عرض شبهات المستشرقين
حول الوحي النبوي والجواب عنها

الوحي لغة: هو إعلام في خفاء[1].

وفي الشرع: هو الإعلام بالشرع[2].

وسنة النبي ﷺ وحي من عند الله كصنوها القرآن وتصديق ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝﴾ [النجم: ٣ ـ ٤].

وقال ﷺ: «**ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه**» الحديث[3].

---

(١) لسان العرب ١٢/ ٢٥٧، مختار الصحاح ص ٧٣٨.

(٢) فتح الباري ١/ ٩.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه من حديث المقدام بن معد يكرب. إلاَّ أنه قال: «أوتيت الكتاب». كتاب السنة، باب في لزوم السنة برقم ٤٦٠٤، ٤/ ٢٠٠. وسنده صحيح. انظر مشكاة المصابيح ١/ ٥٨. الهامش.
وأخرجه الإمام أحمد في مسنده بلفظه عن المقدام ٤/ ١٣١.
وقد نص الشيخ ناصر الدين الألباني على صحة الحديث.
انظر: صحيح سنن أبـي داود ٣/ ٨٧١، حديث رقم ٣٨٤٨.

وقال حسان بن عطية[1] رحمه الله:

«كان جبريل عليه السلام ينزل على النبـي ﷺ بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن»[2].

ومن هنا كان القدح في الوحي وفي نبوة النبـي ﷺ قدحاً في السنة كما هو قدح في القرآن.

ولقد ركز المستشرقون جل جهودهم، وبذلوا قصارى جهدهم في الوصول إلى نفي النبوة وسلبها عن رسول الله ﷺ، وأن ما جاء به نتاج بشري وليس من عند الله تعالى. ولذا حاولوا أن يفسروا الوحي تفسيراً يؤدي بهم إلى هذا الزعم الجائر والضلال البين.

وقد تباينت أقوالهم وتضاربت آراؤهم في بيان حقيقة أمر الوحي وكنهه.

وإليك ما أنتجته عقولهم وسطرته أقلامهم من شبه حول ظاهرة الوحي الإلهي إلى خاتم الرسل ﷺ. وهي تدور حول محورين:

الأول: إنه أمر ذاتي، أي من داخل نفس النبـي ﷺ.

الثاني: إنه أمر خارج عنه، ولكن ليس من عند الله سبحانه.

● ● ●

---

(١) هو المحاربي، مولاهم، أبو بكر الدمشقي، ثقة، فقيه، عابد. روى عن أبـي أمامة، وابن المسيب، وعنه الأوزاعي، وأبو غسان محمد بن مطرف. مات بعد العشرين ومائة.

انظر: الجرح والتعديل ٣/ ٢٣٦، الكاشف ١/ ٢١٧، تقريب التهذيب ١/ ١٦٢.

(٢) سنن الدارمي، المقدمة، باب السنة قاضية على الكتاب ١/ ١٤٥.

(أ) المحور الأول

أما المحور الأول فإنه يحوي بين طياته عدة تفسيرات للوحي:

(١)

الوحـي النفسـي

إن محمداً كان من أصحاب النفوس الصافية والخيال الواسع، والإحساس العميق، والعقل المتوقد، ولذا انصرف في وقت مبكر إلى التفكير في المسائل الدينية، ولم يجد في العبادة الوثنية التي تقوم من حوله ما يروي ظمأه الروحي[١].

وهذه الأفكار ولدت إلهاماً في نفسه فاض من عقله الباطن على مخيلته وانعكس على بصره وسمعه فتصور أنه يرى ملكاً يخاطبه، أو يتمثل له رجلاً، أو يرى في منامه ما اعتقد أنه وحي من الله كلف بإبلاغه إلى بني وطنه[٢].

---

(١) انظر: تاريخ الشعوب الإسلامية ص ٣٤.

(٢) انظر: مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية ١/٢٦، ١/٢٢٨ ـ ٢٢٩، تاريخ الشعوب الإسلامية ص ٦٨، آراء المستشرقين حول القرآن ١/ ٣٨٢.

يقول المستشرق بروكلمان[1]، مصوراً لنا الوحي النفسي:

«بينما كان بعض معاصري النبي كأمية بن أبي الصلت[2] شاعر الطائف وهي بلدة بحذاء مكة، يكتفون بوحدانية عامة، كان محمد يأخذ بأسباب التحنث[3]، والتنسك[4]، ويسترسل في تأملاته حول خلاصه الروحي، ليالي بطولها في غار حراء[5] قرب مكة. لقد تحقق عنده أن عقيدة

---

(١) بروكلمان: هو كارل بروكلمان. مستشرق ألماني، تعلم اللغة العربية وكان عالما بتاريخ الأدب العربي. عضو المجمع العربي وكثير من المجامع الأخرى بألمانيا. مات سنة ١٩٥٦م. من آثاره: «تاريخ الأدب العربي»، «تاريخ الشعوب الإسلامية» وغيرها.
انظر: الأعلام ٥/ ٢١١ ـ ٢١٢، المستشرقون ٢/ ٧٧٧ ـ ٧٨٣، المستشرقون الألمان ص ١٥٣ ـ ١٦٢، آراء المستشرقين حول القرآن ١/ ١٩٧ ـ ١٩٨.

(٢) أمية بن أبي الصلت: هو أمية بن عبد الله بن أبي الصلت بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي. شاعر جاهلي من أهل الطائف. في شعره حكم.
اطلع على الكتب القديمة، وقد لقي النبي ﷺ ولم يؤمن به. مات سنة ٥هـ على خلاف في ذلك.
انظر: البداية والنهاية ٢/ ٢٢٠ ـ ٢٢٩، الإصابة ١/ ١٢٩ ـ ١٣٠، الأعلام ٢/ ٢٣.

(٣) التحنث: هو التعبد. من الحنث وهو الإثم. أي يفعل فعلاً يخرج به من الإثم والحرج. انظر: لسان العرب ٢/ ١٣٨ ـ ١٣٩، الصحاح ١/ ٢٨٠ مادة (حنث).
وانظر: الفائق ١/ ٢٧٢، النهاية ١/ ٤٤٩.

(٤) التنسك: هو التعبد. من النسك وهو الطاعة والعبادة، وكل ما يتقرب به إلى الله تعالى. انظر: لسان العرب ١٠/ ٤٩٨ ـ ٤٩٩، الصحاح ٤/ ١٦١٢ مادة (نسك).
وانظر: النهاية ٥/ ٤٨.

(٥) حراء: جبل من جبال مكة على ثلاثة أميال.
معجم البلدان ١/ ٢٣٣، مراصد الاطلاع ١/ ٣٨٨.

مواطنيه الوثنية فاسدة فارغة، فكان يضج في أعماق نفسه هذا السؤال: إلى متى يمدهم الله في ضلالهم، ما دام هو عز وجل قد تجلى، آخر الأمر، للشعوب الأخرى بواسطة أنبيائه؟ وهكذا نضجت في نفسه الفكرة أنه مدعو إلى أداء هذه الرسالة، رسالة النبوة، ولكن حياءه الفطري حال بينه وبين إعلان نبوته فترة غير قصيرة، ولم تتبدد شكوكه إلاَّ بعد أن خضع لإحدى الخبرات الخارقة في غار حراء. ذلك بأن طائفاً تجلى له هنالك يوماً، هو الملك جبريل على ما تمثله محمد في ما بعد، فأوحى إليه أن الله قد اختاره لهداية الأمة. وآمنت زوجه في الحال، برسالته المقدسة، وتحرر هو نفسه من آخر شكوكه بعد أن تكررت الحالات التي ناداه فيها الصوت الإلهي وتكاثرت. ولم تكد هذه الحالات تنقضي حتى أعلن ما ظن أنه قد سمعه، كوحي من عند الله»[1].

ويجاب عن ذلك بما يلي:

١ ـ لقد بين الله سبحانه وتعالى أن الوحي أمر خارج عن نفس النبي ﷺ، وليس نابعاً من داخلها، بل حمله جبريل عليه السلام من عند الله إليه، كما قال سبحانه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾[2] **[الشعراء: ١٩٢ ـ ١٩٥].**

فحامله عليه السلام ملك منفصل عن ذات محمد ﷺ ليس خيالاً فيها، وله من الصفات ما بينها الله في قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ﴿٢١﴾ وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ ﴿٢٢﴾ وَلَقَدْ رَءَاهُ بِٱلْأُفُقِ ٱلْمُبِينِ ﴿٢٣﴾ وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ

---

(١) تاريخ الشعوب الإسلامية ص ٣٦.

(٢) انظر مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية ١/٢٦.

بِضَنِينٍ ﴿٢٤﴾ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ ﴿٢٥﴾ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴿٢٦﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٧﴾ لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾[1] [التكوير: ١٩ ــ ٢٨].

٢ ــ إن النبـي ﷺ لم يكن يستشرف النبوة، وما كان يرجوها، ولم يطمع في حصولها له، بل لم يرد في الأخبار الصحيحة أنه ﷺ يرجو أن يكون هو النبـي المنتظر الذي يتحدث عنه علماء اليهود والنصارى قبل البعثة، ولو ثبت ذلك عنه لما ترك المحدثون تدوينه، وقد دونوا ذلك عن أمية بن أبـي الصلت لما كان يتوقع أن يكون نبياً.

وقد جاء في القرآن نفي ذلك عنه ﷺ في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَرْجُوٓا۟ أَن يُلْقَىٰٓ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبُ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ [القصص: ٨٦]. فما كان ﷺ يظن أن الوحي قبل إنزاله عليه ينزل عليه، وإنما أنزله الله رحمة به وبالعباد، فهو نعمة من الله وفضل[2].

وأما اختلاؤه ﷺ وتعبده في الغار عام الوحي فلا شك في أنه كان عملاً كسبياً مقوياً لذلك الاستعداد الوهبـي، ولذلك الاستعداد السلبـي، من العزلة وعدم مشاركة المشركين في شيء من عباداتهم ولا عاداتهم، ولكنه لم يكن يقصد به الاستعداد للنبوة، لأنه لو كان لأجلها لاعتقد حين رأى الملك أو عقب رؤيته حصول مأموله وتحقق رجائه، ولم يخف منه على نفسه، وإنما كان الباعث لهذا الاختلاء والتحنث اشتداد الوحشة من سوء حال الناس

---

(١) انظر كتاب النبوات ص ٢٥١.

(٢) انظر: الوحي المحمدي ص ١٢٣، ١٢٤، نبوة محمد ﷺ في القرآن ص ٢٢٥، الإسلام والمستشرقون ص ٢٠٨، تفسير القرآن العظيم ٣/ ٣ ــ ٤.

والهرب منها إلى الأنس بالله تعالى والرجاء في هدايته إلى المخرج منها[1].

٣ ــ إن الوحي الذي حدث للنبي ﷺ هو حدث إلزامي فجائي طارىء لا يمكن إحضاره واجتلابه، وبالتالي لا يمكن دفعه ورده.

ومن أوضح الأدلة على ذلك ما يعتريه من أعراض جسدية لا سيطرة له عليها، كاحمرار وجهه وتتابع أنفاسه وسماع غطيط منه[2]، وما يتقاطر منه من عرق في اليوم الشديد البرد[3]، وثقل جسمه[4]، وما يسمعه الصحابة عند وجهه من صوت كدوي النحل[5].

---

(١) الوحي المحمدي ص ١٣١ ــ ١٣٢.

(٢) انظر: صحيح البخاري، كتاب الحج (٢٥)، باب غسل الخلوق ثلاث مرات (١٧) من حديث يعلى بن أمية ٢/ ١٤٤.
صحيح مسلم، كتاب الحج (١٥)، باب ما يباح للمحرم (١) برقم ١١٨٠، ٢/ ٨٣٦ ــ ٨٣٧.

(٣) انظر: صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي (١)، باب كيف كان بدء الوحي (١)، من حديث عائشة رضي الله عنها ١/ ٢ ــ ٣.

(٤) انظر: صحيح البخاري، كتاب الصلاة (٨)، باب ما يذكر في الفخذ (١٢) من حديث زيد بن ثابت ١/ ٩٧، كتاب التفسير (٦٥)، تفسير سورة القيامة (٤)، باب ﴿لا يستوي القاعدون من المؤمنين﴾ (١٨)، ٥/ ١٨٢.

(٥) انظر: مسند أحمد، من حديث عمر ١/ ٣٤.
قال الشيخ أحمد محمد شاكر: «إسناده صحيح».
مسند أحمد بتحقيق أحمد شاكر ١/ ٢٥٥، مصنف عبدالرزاق، باب تعليم القرآن وفضله برقم ٦٠٣٨، ٣/ ٣٨٣.
مستدرك الحاكم ١/ ٥٣٥، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي.

وهذه الأعراض لا تعتريه ﷺ إلاَّ في فترات وجيزة وبرهات متقطعة وذلك عند نزول الوحي عليه.

ومما يدل على ذلك أيضاً ما انتابه من أحوال نفسية تمثلت في خوفه ﷺ من ملك الوحي في مبدأ أمره، كما جاء في رواية عائشة رضي الله عنها. وقوله: «**لقد خشيت على نفسي**»(١). وقوله: «**زملوني زملوني**» حتى ذهب عنه الروع»(٢). وفي رواية جابر: «**فجئثت منه فرقاً حتى هويت إلى الأرض**»(٣) (٤).

قال النووي رحمه الله في شرحه لرواية عائشة رضي الله عنها: «**حتى فجأه الحق وهو في غار حراء فجاءه الملك**»(٥). قال: «أي جاءه

---

(١) الحديث سبق تخريجه. انظر: ص ٤٤٢، هامش (٣).

(٢) سبق تخريجه. انظر: ص ٤٤٢، هامش (٣).
وزملوني: أي لفوني بالثياب. انظر: الفائق ٢/ ١٢٢، النهاية ٢/ ٣١٣.
والروع هو الخوف والفزع. انظر: النهاية ٢/ ٢٧٧.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان (١)، باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ (٧٣)، برقم ١٦١، ١/ ١٤٣.
وجئثت منه: أي فزعت منه وخفت. وقيل معناه: قلعت من مكاني. من قوله تعالى: ﴿ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ٢٦]. النهاية ١/ ٢٣١ ــ ٢٣٩.

(٤) انظر: نبوة محمد ﷺ في القرآن ص ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير (٦٥)، باب تفسير سورة ﴿أقرأ باسم ربك الذي خلق﴾ (العلق) (٩٦)، ٦٠/ ٨٧ ــ ٨٩، وفي كتاب التعبير (٩١)، باب التعبير وأول ما بدىء به رسول الله ﷺ (١) ٨/ ٦٧ ــ ٦٨. وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان (١)، باب بدء الوحي (٧٣) برقم ٢٥٢، ١/ ١٣٩ ــ ١٤٢.

الوحي بغتة فإنه ﷺ لم يكن متوقعاً الوحي»[1].

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في قولها: «**في اليوم الشديد البرد**»[2]، دلالة على كثرة معاناة التعب والكرب عند نزول الوحي، لما فيه من مخالفة العادة، وهو كثرة العرق في شدة البرد، فإنه يشعر بوجود أمر طارىء زائد على الطباع البشرية»[3].

والدليل على أنه ﷺ لا قدرة له على إحضار الوحي وجلبه، فتور الوحي، وانقطاعه عنه فترة من الزمن حتى شق ذلك عليه وأحزنه وأقض مضجعه، ثم جاءه جبريل بعد ذلك بقوله: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾[4] [الضحى: ١ ــ ٣].

ومن ذلك ما رواه الإمام البخاري في صحيحه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما عندما أبطأ جبريل في النزول عليه فقال له رسول الله ﷺ: «**ما يمنعك أن تزورنا أكثر مما تزورنا؟**» فنزلت: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمۡرِ رَبِّكَۖ لَهُۥ مَا بَيۡنَ أَيۡدِينَا وَمَا خَلۡفَنَا وَمَا بَيۡنَ ذَٰلِكَۚ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيّٗا ۝٦٤﴾[5] [مريم: ٦٤].

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ٢/١٩٩.

(٢) سبق تخريجه. انظر: ص ٤٥٤، هامش (٣).

(٣) فتح الباري ١/٢١.

(٤) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ١/١٥٠، نبوة محمد ﷺ في القرآن ص ٢٠٠.
وانظر: صحيح البخاري، كتاب التفسير (٦٥)، تفسير سورة الضحى (٩٣)، ٦/٨٦.
وانظر في انقطاع الوحي وحزن النبي ﷺ: صحيح البخاري، كتاب التفسير (٦٥)، باب تفسير سورة ﴿أقرأ باسم ربك الذي خلق﴾ (العلق) (٩٦) ٦/٨٨.
صحيح مسلم، كتاب الإيمان (١)، باب بدء الوحي (٧٣) ١/١٤٣.

(٥) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق (٥٩)، باب ذكر الملائكة صلوات الله عليهم =

ومن ذلك حادثة الإفك[1] عندما رميت السيدة عائشة رضي الله عنها زوجه بما رميت به، ولبث ﷺ شهراً لا يوحي إليه في شأنها حتى استدعى علي بن أبـي طـالب وأسامة بن زيد يستأمرهما في فراق أهله، وحتى قال لهـا:

«يا عائشة فإنه بلغني عنك كذا وكذا، فإن كنت بريئة فسيبرؤك الله، وإن كنت ألممت بذنب فاستغفري الله وتوبـي إليه، فإن العبد إذا اعترف بذنبه ثم تاب إلى الله تاب الله عليه»[2].

= (٦)، ٤/ ٨٠، وفي كتاب التفسير (٦٥)، تفسير سورة كهيعص (مريم) (١٩)، باب قوله: ﴿وما نتنزل إلاَّ بأمر ربك﴾ (٢)، ٥/ ٢٣٧، وفي كتاب التوحيد (٩٧)، باب ﴿ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين﴾ (٢٨)، ٨/ ١٨٨.

(١) الإفك: في الأصل الكذب. وأريد به هنا ما كذب به على عائشة رضي الله عنها فيما رميت به.
انظر: الفائق ١/ ٤٩، النهاية ١/ ٥٦.

(٢) هذا جزء من حديث عائشة رضي الله عنها الطويل في حادثة الإفك.
والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشهادات (٥٢)، باب تعديل النساء بعضهن بعضاً (١٥)، ٣/ ١٥٤ ـ ١٥٨، وفي كتاب المغازي (٦٤)، باب حديث الإفـك (٣٤)، ٥/ ٥٥ ـ ٦٠، وفي كتـاب التفسيـر (٦٥)، تفسيـر سـورة الـنـور (٢٤)، باب ﴿لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيراً﴾ (٦)، ٦/ ٥ ـ ٩.
وأخرجه مختصراً في كتاب الشهادات، باب إذا عدل رجل أحداً فقال لا نعلم إلاَّ خيراً (٢)، ٣/ ١٤٦ ـ ١٤٧، وفي كتاب التفسير، تفسير سورة يوسف (١٢)، باب قوله ﴿بل سولت لكم أنفسكم أمراً فصبر جميل﴾ (٣)، ٥/ ٢١٦، وفي تفسير سورة النور، باب ﴿إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا﴾ (١١) ٦/ ١١ ـ ١٣. وفي كتاب التوحيد (٩٧)، باب قول الله تعالى: ﴿يريدون أن يبدلوا كلام الله﴾ =

ففي هذه الحادثة أقوى دلالة على أنه ﷺ لا سيطرة له على الوحي ولا هيمنة، وإنما هو أمر من عند الله تعالى.

ومن ذلك: إن قريشاً بعثت النضر بن الحارث وعقبة بن أبي معيط إلى يهود المدينة يستخبروهم في أمر النبي ﷺ فأمروهم أن يسألوه عن أهل الكهف، وذي القرنين والروح، فسألوه، فقال ﷺ: «**أخبركم بما سألتم عنه غداً**» ولم يستثن. فانصرفوا عنه، فمكث خمس عشرة ليلة لم يأته الوحي، حتى أرجف أهل مكة، وقالوا: وعدنا محمد غداً، واليوم خمس عشرة ليلة، وقد أصبحنا منها لا يخبرنا بشيء مما سألناه عنه وحتى أحزن رسول الله ﷺ مكث الوحي عنه وشق عليه ما يتكلم به أهل مكة. ثم جاءه جبريل من الله عز وجل بسورة الكهف، وفيها معاتبته على حزنه عليهم وخبر ما سألوه[1].

٤ ــ أقام ﷺ في قومه أربعين سنة قبل أن يوحى إليه ولم يكن معروفاً بينهم بالعلم والمعرفة، ولا التخيل، ولا الوهم الديني، ولا الشعر، ولا الخطابة، بل كان أمياً لا معرفة له بالكتابة ولا القراءة، ولكنه فجأة يدعوهم إلى عقيدة حكيمة، وعبادات سليمة، وآداب مستقيمة، وأخلاق قويمة،

= (٣٥)، ٨/١٩٨، وفي باب قول النبي ﷺ الماهر بالقرآن مع الكرام البررة (٥٢)، ٨/٢١٤.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب التوبة (٤٩)، باب في حديث الإفك (١٠) برقم ٢٧٧٠، ٤/٢١٢٩ ــ ٢١٣٦.

(١) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ١/١٨٠، ١٨١، تفسير القرآن العظيم ٣/٧١ ــ ٧٢. وقد أورده البيهقي من طريق ابن إسحاق. وفي سنده راو لم يسم. دلائل النبوة ٢/٢٦٩ ــ ٢٧١.

فأشربها ملايين البشر ودانوا لله بها، ولم يأت ما يبين عدم صحتها أو استقامتها.

فلا يمكن لهذه الأحكام التي تتسم بالكمال والاستمرارية أن تكون صادرة إلَّا من الخالق العظيم المطلع على غيب السموات والأرض سبحانه وتعالى[1].

قال الله تعالى: ﴿قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ ۖ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِۦٓ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٦﴾﴾ [يونس: ١٦].

قال ابن كثير رحمه الله في تفسير قوله تعالى:
﴿قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾، «أي هذا إنما جئتكم به عن إذن الله لي في ذلك ومشيئته وإرادته، والدليل على أني لست أتقوله من عندي ولا افتريته أنكم عاجزون عن معارضته وأنكم تعلمون صدقي وأمانتي منذ نشأت بينكم إلى حين بعثني الله عز وجل لا تنتقدون على شيئاً تغمصوني به ولهذا قال: ﴿فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِۦٓ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٦﴾﴾ أي أفليس لكم عقول تعرفون بها الحق من الباطل»[2].

٥ ــ النبوة ليست أمراً كسبياً يناله المرء بسعيه وكسبه، ولا تخضع لجهد فكري أو ترقي روحي وأخلاقي، ولا تنال بالقيم الدنيوية، ولا الاعتبارات المادية، فليست باباً مفتوحاً يلج من خلاله من سمت نفسه، أو عظم إشراقه، بل هي اصطفاء إلهي يختص به من يشاء من عباده. ﴿وَٱللَّهُ

(١) انظر: الوحي المحمدي ص ٩٣، ١٣٧، الإسلام والمستشرقون ص ٣٢٢.
(٢) تفسير القرآن العظيم ٢/ ٤١٠.

﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴿١٠٥﴾﴾[1] [البقرة: ١٠٥].

وقد حكى الله عن المشركين عندما قالوا: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴿٣١﴾﴾ [الزخرف: ٣١]. أجابهم بقوله: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَاۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّاۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [الزخرف: ٣٢].

وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥۗ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

وقد جعلها في محمد ﷺ كما جعلها في الرسل قبله، واصطفاه لذلك، فأي غرابة وعجب في ذلك؟ إن قدح بروكلمان ومن شايعه في إثبات الوحي لمحمد ﷺ يقدح في ديانته وفي رسوله الذي يؤمن به، فما قاله هنالك في إثبات الوحي يلزمه أن يقوله هنا، إذ لا فارق بين الوحيين[2].

ولكن لعل بروكلمان يرى كما يرى غيره من أهل ملته أن الوحي هو حلول روح الله في روح الموحي إليه. ولأجل ذلك ألّهوا رسولهم، وهذا تعريف خاطىء للوحي، وقول فاسد بل هو كفر وإلحاد، فالله لا يحل في غيره ولا يحل فيه غيره[3].

٦ ـ أمر الله رسوله ﷺ أن يصدع بدعوته في قوله: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٩٤﴾﴾ [الحجر: ٩٤].

فالتزم ﷺ أمر ربه وأعلنها مدوية في سماء مكة، وبادى قومه

---

(١) انظر: كتاب النبوات ص ٤٢٢، نبوة محمد ﷺ في القرآن ص ٢٠٦. مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية ١/ ٢٧.

(٢) انظر: نبوة محمد ﷺ في القرآن ص ١٦٦، ١٧٠.

(٣) انظر: مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية ص ٢٧.

بالإسلام، مظهراً لأمره، معلناً له، فعاب آلهتهم وبين ضلالهم وانحرافهم عن الحق، فقاموا في وجهه وكاشفوه العداء، وهو في صلابة لا ينثني ولا يلين، فذهبوا إلى عمه الذي حدب عليه وحماه فقالوا: يا أبا طالب، إن ابن أخيك قد سبَّ آلهتنا وعاب ديننا وسفه أحلامنا، وضلل آباءنا، فإما أن تكفه عنا، وإما أن تخلي بيننا وبينه. ولكن رسول الله ﷺ مضى على ما هو عليه، يظهر دين الله، ويدعو إليه، فعاد زعماء القوم إلى أبي طالب مرة أخرى، فقالوا: إنا والله لا نصبر على هذا من شتم آبائنا، وتسفيه أحلامنا وعيب آلهتنا، حتى تكفه عنا، أو ننازله وإياك، حتى يهلك أحد الفريقين[1].

فقد لقي النبي ﷺ من قومه ما لقي، من العنت والشدة، فلو أن أمر الوحي كان ذاتياً ينبع من نفسه كيف صبر على مواجهة أولئك، وهو أمر لا تستحسنه النفوس، ولا تسعى إليه؟ بل هو وحي من الله وما على الرسول إلَّا الالتزام والانصياع والطاعة[2].

● ● ●

(١) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ١/١٥٩ ـ ١٦١.

(٢) انظر: نبوة محمد ﷺ في القرآن ص ٢٠٨.

(٢)

الوحي ظاهرة للإصلاح الاجتماعي

لقد عاش محمد في مكة وكان على علم ودراية بحالة المجتمع الذي يعيش فيه، فقد كانت المادية مؤثرة على ذلك المجتمع، وتحكم فيه الكبراء على الضعفاء والأغنياء على الفقراء، وساد فيه الظلم والأنانية وحب الذات، وسوء المعاملة، وقد لمس محمد ذلك بنفسه لأنه كان يتيماً، فأثرت تلك العوامل في نفسه فلجأ إلى الكهوف والغيران ليفكر في أمور دينية يعالج من خلالها ما يسود في مجتمعه من فساد اجتماعي.

وهنالك تملكه شعور بأن الله يدعوه، وأصبح هذا الشعور قوة تدفعه إلى أن يكون مربياً لقومه، ومبشراً ومنذراً لهم[١].

يقول المستشرق وات[٢]:

«لا بد أن محمداً كان واعياً منذ وقت مبكر من عمره بمشاكل مكة

---

(١) انظر: العقيدة والشريعة ص ٧ ــ ٨.

(٢) هو منتجمري وات. عميد قسم الدراسات العربية في جامعة أدنبرة. له عدة مؤلفات عن الإسلام منها: «محمد في مكة»، «محمد في المدينة»، «الوحي الإسلامي في نظر العالم الحديث»، «الجدل الديني».

انظر: المستشرقون ٢/ ٥٥٤، آراء المستشرقين حول القرآن ١/ ١٠٧.

الاجتماعية والدينية، وكونه يتيماً جعله بلا شك أكثر إدراكاً للعلة الموجودة في المجتمع. أما نظرته الدينية فالمحتمل أنها كانت نوعاً من التوحيد الغامض الموجود بين أكثر المكيين استنارة ولكن لا بد أنه كان بالإضافة إلى ذلك يبحث عن نوع من الإصلاح في مكة وكل الأشياء في بيئته ستجتمع لتقترح أن هذا الإصلاح لا بد أن يكون دينياً.

بهذه الحالة العقلية تعمد محمد فيما يبدو البحث عن العزلة ليفكر في مسائل إلهية ويقوم ببعض العبادات ربما للتكفير من الذنوب»[١].

ويقول المستشرق الألماني هوبرت جريمي[٢] في كتابه محمد:

«لم يكن محمد في بادىء الأمر يبشر بدين جديد، بل إنما كان يدعو إلى نوع من الاشتراكية. فالإسلام في صورته الأولى الأصلية لم يكن يحتاج إلى أن نرجعه إلى ديانة سابقة تفسر لنا تعاليمه، ذلك لأننا إذا نظرنا إليه عن كثب، نراه لم يظهر إلى الوجود كعقيدة دينية، بل كمحاولة للإصلاح الاجتماعي تهدف إلى تغيير الأوضاع الفاسدة، وعلى الأخص إلى إزالة الفروق الصارخة بين الأغنياء الجشعين، والفقراء المضطهدين. لذلك نراه يفرض ضريبة معينة لمساعدة المحتاجين، وهو إنما يستخدم فكرة الحساب

---

(١) مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية ١/ ٢٢٠ ـ ٢٢١.

(٢) هو برت جريمي «جريمه»:
هو أستاذ اللغات الشرقية في مونستر.
من آثاره: «محمد»، «ترجمة القرآن»، «عرب الشام قبل الإسلام». وله عدة دراسات أخرى. مات سنة ١٩٤٢.
انظر: المستشرقون ٢/ ٧٦٠.

في اليوم الآخر كوسيلة للضغط المعنوي وتأييد دعوته»[1].

ويجاب عن ذلك بما يلي:

إن تصور المستشرقين للنبي ﷺ بأنه مصلح اجتماعي وليس نبياً من عند الله، تصور ينبني على عجز هؤلاء المستشرقين عن فهم الوحي فهماً حقيقياً.

وذلك لانغماسهم في الماديات التي أثرت على تلك العقول فلم تصفوا لفهم ما وراء حاجز المادة، وإنما حصرت نفسها بين جدران المحسوسات، وليتها وقفت هنالك صامتة مكممة الأفواه ولكنها كشفت عن مزيد جهلها بإنكارها لعالم الغيب، أضف إلى ذلك ما يساير هذا الإنكار من دس وطعن وتشويه وتعصب وتضليل.

لقد وصفوا النبي ﷺ بكونه مصلحاً اجتماعياً ليضاف إلى صف المصلحين الكثر الذين وجدوا في هذا العالم فتخلع عنه عند ذلك صفة النبوة ويذوب في مجاهل التاريخ كما ذاب كثير من أولئك الذين قاموا بخدمات جليلة لإصلاح مفاسد في مجتمعاتهم.

هذا خلط وفهم سقيم لمقام النبوة التي هي وهب إلهي مع مواقف بعض البشر الذين سمت أنفسهم وصفت أذهانهم فثاروا على وضع ما أو تصحيح خطأ ما.

يقول د. نذير حمدان:

«ومعظم المستشرقين الذين يدرسون ظاهرة الوحي والنبوة إنما يدرسونها من خلال الأحداث الإنسانية والأحوال البشرية، وكثيراً ما يستعينون

---

(١) مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية ١/ ٢٧، وانظر: ١/ ٢٧ ـ ٢٨.

بالدراسات النفسية والتحليلات التاريخية في دراسة هذه الظاهرة كما تدرس بطولات آدمية وعبقريات إنسانية، فإذا بهم يخلطون بين النبوة والعبقرية، ويلتبس عليهم معاني البطولة ومعاني الرسالة»[1].

ويقول د. عماد الدين خليل كاشفاً للمنطلق الذي انطلق منه وات في زعمه السابق. يقول:

«فإنه ـ أي وات ـ لم يستطع الفكاك من نقاط الشد الأخرى التي تمسك بتلابيب العقل الغربي: النزوع العلماني، والمسلمات المادية، والرؤية الوضعية، والانحسار على المنظور، واعتقاد القدرة على إخضاع كل ظاهرة تاريخية أو بشرية لمقولات التحليل العقلي الخالص، حتى ولو كانت «غيبية» تند عن التعليل والتحليل»[2].

وعجباً لهؤلاء المستشرقين الذين يغمضون أعينهم عن رؤية الحقائق البينة الماثلة أمام كل ذي لب وعقل، فإن هذا الدين الإسلامي الذي سعدت به شعوب شتى، وقامت به دول، واستقامت به مجتمعات، وظل طيلة هذه القرون صامداً في وجه كل تحدي، وعجزت الإنسانية أن توجد مثيلاً له، لكماله وتمامه وسده لحاجات البشرية في جميع جوانبها، وصدق الله إذ يقول: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

فهل يقصر كل ذلك على تصحيح وضع معين في بيئة جاهلية يحدها الزمان والمكان؟ وهل التاريخ الذي لجأ إليه أولئك وجعلوه مقياساً للحكم

---

(١) الرسول ﷺ في كتابات المستشرقين ص ٢٩.

(٢) مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية ١/ ١٧٤.

من خلاله على دين الله الموحى به إلى محمد ﷺ، يقف سنداً لهم في حكمهم ذاك؟

إن التاريخ يثبت بقاء هذا الدين ودوامه وصلاحه لكل عصر ومصر. فهلا نظروا إلى عصور الإسلام الزاهية، عندما كان الغرب يغط في نوم عميق ويحيط به ظلام دامس، والمسلمون يعيشون الحضارة في أوجها والسعادة في قمتها، في ذلك الوقت الذي لجأ الغرب فيه إلى علوم المسلمين وثقافتهم ينهل من معينها، فكانت له كالنافذة التي بدأ يبصر من خلالها نور الرقي والتقدم؟ أما كان الإسلام صالحاً لذاك الوقت، الذي انحنت فيه أوربا ذليلة تستجدي ما يضمن لها سعادتها وبقاءها من ثقافة الإسلام وعلومه؟ أم كانوا ينظرون إليه في ذلك الزمان بأنه صيحة إصلاحية لتصحيح وضع جاهلية قريش المحاطة بجبال مكة العالية، حيث لا مجال لنفوذ تلك الصيحة من خلال تلك الجبال؟

إنه حكم جائر، وزعم مناف للصواب، ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَـٰفِرُونَ ۝٣٢ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ۝٣٣﴾ [التوبة: ٣٢ ــ ٣٣].

يقول الشيخ محمد رشيد رضا:

«فإذا فرضنا أنه يحتمل أن يكون شيء منها من تأثير الوراثة، والبيئة والتربية، وأن يكون قد تسرب إلى ذهنه بعض مسائلها من أفواه عقلاء قومه أو غيره ممن لقي في أسفاره القليلة، أو أنه فكر في حاجة البشر إلى مثلها بما أدركه بذكائه الفطري من سوء حالهم، فهل يعقل أن تكون تلك الفلتات

الشاردة، وهذه الخطرات الواردة، تبلغ هذا الحد من التحقيق، والوفاء بحاجة الأمم كلها، وأن تظل كلها مكتومة من سن الصبا، وعهد حب الظهور إلى أن تظهر في سن الكهولة بهذه الروعة من البيان، وسلطان البلاغة على القلوب، وقوة البرهان في العقول، فتحدث هذه الثورة في الأمة العربية، المغيرة لطباعها، المبدلة لأوضاعها، بحيث تسود به شعوب المدنية كلها، ويتلو ذلك ما قصه التاريخ من الانقلاب في العالم كله بها»[١].

ثم إن ما جاء به النبي ﷺ لم يكن لعلاج الفروق بين الأغنياء والفقراء فقط، وإنما جاء بشرع متكامل في كل جوانبه، فجاء ببيان التوحيد الخالص والعقيدة الصافية من كل شوائب الشرك، كما جاء بإيضاح العبادات السامية التي تربط الإنسان بربه وخالقه، وبين المعاملات التي تربط الإنسان بجميع أفراد المجتمع، ورسم الأخلاق التي يسمو ويعلو من قام بها والتزمها، فالإسلام جاء بكل ما يصلح البشر ويضمن لهم سعادة الدنيا والآخرة.

وهنالك أحوال وحوادث غيبية كشف عنها الوحي مما لا يمكن أن تؤخذ من بشر قط. ففي الماضي، ما فصل فيه من أخبار الأمم السابقة ومواقفهم من الرسل وغير ذلك. وفي المستقبل فيما أخبر به من حوادث ستقع فوقعت كما أخبر. وهذا لا يمكن أن يتأتى لأحد من الخلق. وقد قال سبحانه لرسوله ﷺ: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَا أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ ﴿٤٩﴾﴾[٢] [هود: ٤٩].

والذي يستغرب له الإنسان ويستعجب منه أن يصل الأمر بالمستشرق

(١) الوحي المحمدي ص ٣٤٣.

(٢) انظر: نبوة محمد ﷺ في القرآن ص ٢٦٣، ٢٦٤.

(جريمي) أن ينفي النبوة عن النبـي ﷺ ويصفه بأنه داعية من دعاة الاشتراكية، تلك الفلسفة المادية الإلحادية الباطلة التي اقتلع الإسلام جذورها وبين فسادها وضلالها، إن (جريمي) لا يدري ما يخرج من رأسه أن يصل به السخف والسذاجة إلى هذا الحد[1].

• • •

(١) انظر: مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية ١/ ٢٧.

(٣)

أن الوحي عبارة عن أمراض عقلية ونفسية

ذهب بعض المستشرقين إلى أن النبي ﷺ كان مصاباً ببعض الأمراض العقلية النفسية التي أثرت عليه تاثيراً بالغاً ونتج من تلك الآثار ما ادعى أنه وحي من الله.

قال جولد زيهر:

«وفي خلال النصف الأول من حياته اضطرته مشاغله إلى الاتصال بأوساط استقى منها أفكاراً أخذ يجتريها في قرارة نفسه، وهو منطو في تأملاته أثناء عزلته، ولميل إدراكه وشعوره للتأملات المجردة والتي يلمح فيها أثر حالته المرضية، نراه ينساق ضد العقلية الدينية والأخلاقية لقومه الأقربين والأبعدين»[١].

ولكن ما حقيقة هذه الأمراض وما نوعيتها؟

يجيب على ذلك عدد من المستشرقين مع تباين تشخيصاتهم.

---

(١) العقيدة والشريعة ص ٧.

زعم الويز شبرنجر[1]، وجوستاف فايل[2] وغيرهم أنه كان مصاباً بحالات من الصرع يغيب فيها عن الناس وعما حوله ويظل ملقى على أثرها بين الجبال لمدة طويلة، يسمع له على إثرها غطيط كغطيط النائم، ويتصبب عرقاً، ويثقل جسمه[3].

وتعتريه التشنجات، وتخرج منه الرغوة. فإذا أفاق ذكر أنه أوحي إليه وتلا على أتباعه ما يزعم أنه وحي من الله[4].

وبعضهم اعتبرها حالة هستيريا، وتهيجاً عصبياً، يظهر عليه أثرها في مزاجه العصبي القلق، ونفسه كثيرة العواصف بشكل غامض، حتى كان يصل به الأمر أن لا يفرق بين تعاقب الليل والنهار، وقد هزل على إثرها جسمه، وشحب لونه، وخارت قواه[5].

---

(١) الويز شبرنجر: هو ابن كرستوفر شبرنجر. مستشرق نمسوي، يجيد كثيراً من اللغات، وله إلمام بالأدب الشرقي. مات سنة ١٨٩٣م.
من آثاره: «حياة محمد»، وقد نشر بعض الكتب العربية مثل «الإصابة في تمييز الصحابة»، «الإتقان في علوم القرآن».
انظر: الأعلام ٢/٨، المستشرقون ٢/ ٦٣١ ــ ٦٣٢.

(٢) جوستاف فايل: مستشرق ألماني، له كتاب مدخل تاريخي نقدي إلى القرآن. مات سنة ١٨٨٩م.
انظر: آراء المستشرقين ١/ ٢٢٩.

(٣) انظر: آراء المستشرقين حول القرآن ١/ ٣٩٨.

(٤) الإسلام والمستشرقون ص ٢٠٢.

(٥) آراء المستشرقين حول القرآن ١/ ٣٩٨، نقلاً عن مقدمة القرآن لمونتجمري وات ص ١٧ ــ ١٨، ومقدمة القرآن لبل ص ٢٩ ــ ٣٠.

ويذهب المفكر الفرنسي جوستاف لبون[١] إلى أنه نوع من الهوس[٢]، فيقول: «ونرى محمداً الثاقب النظر من الناحية العلمية من ذوي الهوس، كما هو شأن أكثر مؤسسي الديانات، وليس في ذلك ما يحط من قدره، فلم يكن ذوو المزاج البارد من المفكرين هم الذين أنشأوا الديانات وقادوا الناس، وإنما أولو الهوس هم الذين أقاموا الأديان وهدموا الدول، وأثاروا الجموع، وذللوا الصعاب. ولو كان القصد لا الهوس، هو الذي يسود العالم لكان للتاريخ مجرى آخر»[٣].

وزعم نولدكه[٤] بأنها نوبات انفعالية طاغية، حيث يقول:

«وكانت نبوة محمد نابعة من الخيالات المتهيجة والإلهامات المباشرة للحس أكثر من أن تأتي من التفكير النابع من العقل الناضج، فلولا ذكاؤه الكبير لما استطاع الارتقاء على خصومه.. مع هذا كان يعتقد أن مشاعره الداخلية قادمة من الله بدون مناقشة»[٥].

---

(١) جوستاف لبون: لم أقف له على ترجمة.

(٢) الهوس: بالتحريك، طرف من الجنون، ويرادفه المس.
انظر: المعجم الفلسفي ٢/ ٥٢٦ ـ ٥٢٧، القاموس المحيط ص ٥٧١.

(٣) حضارة العرب ص ١٢٦ ـ ١٢٧.

(٤) نولدكه: هو تيودور نولدكه شيخ المستشرقين الألمان، وكانت له مكانة بين المستشرقين عامة يحسن اللغات الشرقية. مات سنة ١٩٣٠م.
من آثاره: «تاريخ القرآن»، «حياة النبي محمد»، «دراسات لشعر العرب القدماء».
انظر: الأعلام ٢/ ٩٦، المستشرقون الألمان ص ١١٥ ـ ١٢٤، المستشرقون ٢/ ٧٣٨ ـ ٧٤٠، آراء المستشرقين حول القرآن ١/ ١٨٥.

(٥) آراء المستشرقين حول القرآن ١/ ٣٨٧، نقلاً عن تاريخ القرآن لنولدكه ١/ ٥.

ويجاب على ذلك:

هذا أيضاً نشأ من التصور الخاطىء والفهم السقيم لحقيقة الوحي والنبـوة، والعجز التـام عن معـرفة العلاقة التي تربط بين جبريل الملك ومحمد النبـي عليهما السلام، وما يظهر من آثار على النبـي ﷺ من تلك العلاقة[1].

فتلـك ظـاهـرة لا تخضـع للعلـوم التجـريبيـة والتحليـلات النفسيـة، أو الاستنتاجات العقلية لعجز البشر عن إدراك كنهها وحقيقتها.

يقول د. التهامي نقرة:

«فوصف ظاهرة الوحي الإلهي، وما كان يعتري النبـي عند تلقيه من حالة خاصة ناشئة عن انسلاخه من البشرية الجسمانية، واتصاله بالملكية الروحانية بالهوس أو الصرع أو نحو ذلك من الانحرافات النفسية على ضوء التحليل النفسي جهل خطير بحقيقة النبوة. وهل يكفي لصنف من العلوم أن يصل إلى حد من الدقة والتطور، بحيث تفرض طريقته في البحث على الميادين الأخرى، وينتصب معياراً؟ إن تطور منهج من المناهج العلمية لا يعطى كمعيار خارج ميدانه»[2].

إن المستشرقين كالببغاوات يرددون شبه إخوانهم أعداء الأنبياء والرسل الذين جعلوا ما يحصل لأنبياء الله مثل الذي يحصل للمجانين والسحرة كما قال تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوۡ مَجۡنُونٌ ۝٥٢ أَتَوَاصَوۡاْ بِهِۦۚ

(١) انظر: الإسلام والمستشرقون ص ٢٢٩، مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية ١/٢٨.

(٢) مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية ١/٢٨ ـ ٢٩.

بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ﴿٥٣﴾﴾[1] [الذاريات: ٥٢ ـ ٥٣].

وهي عين الفرية التي رمت بها قريش رسول الله ﷺ فبرأه الله مما قالوا، بقوله سبحانه وتعالى: ﴿ فَذَكِّرْ فَمَا أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ ﴿٢٩﴾ ﴾[2] [الطور: ٢٩].

وقد ضلوا بذلك وانحرفوا عن الحق فمثلهم كمثل من ضل الطريق وتشعبت عليه السبل فيأخذ يميناً وشمالاً ولا يهتدي أبداً، كما قال سبحانه: ﴿ انظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ فَضَلُّوا فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا ﴿٩﴾ ﴾[3] [الفرقان: ٩].

يقول الإمام ابن كثير رحمه الله عند تفسير قوله تعالى:

﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾ يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَاذِبُونَ ﴿٢٢٣﴾ ﴾ [الشعراء: ٢٢١ ـ ٢٢٣] يقول:

«يقول تعالى مخاطباً لمن زعم من المشركين أن ما جاء به الرسول ﷺ ليس بحق وأنه شيء افتعله من تلقاء نفسه أو أنه أتاه به رِئْيٌ من الجان، فنزه الله سبحانه جناب رسوله عن قولهم وافترائهم ونبه أن ما جاء به إنما هو من عند الله وأن تنزيله ووحيه نزل به ملك كريم أمين عظيم وأنه ليس من قبل الشياطين.. وإنما ينزلون على من يشاكلهم ويشابههم من الكهان الكذبة»[4].

---

(١) انظر: كتاب النبوات ص ٢٥٠.

(٢) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ١/ ١٧٩ في رميهم النبي بالجنون.

(٣) انظر: كتاب النبوات ص ٣١٤، تفسير القرآن العظيم ٣/ ٣١٠.

(٤) تفسير القرآن العظيم ٣/ ٣٥٢ ـ ٣٥٣.

أرايت كيف يردد المستشرقون شبهة عفا عنها الدهر وطوتها السنون وبيَّن الله فسادها قبل أربعة عشر قرناً من الزمان ثم جاؤوا يلوكونها ويدندنون بها تشويهاً للإسلام وتشكيكاً في نبيه ﷺ[1].

وهل يا ترى يغيب الفرق بين العاقل والذي اختل عقله؟

إن التسوية بينهما من التسوية بين الأضداد المختلفة التي يستحيل أن يختلط أمرها على عاقل، إن الذي يجعل العاقل مجنوناً كالذي يجعل المجنون عاقلاً، وهذا من أبطل الباطل، فكيف يجعل النبي الذي هو أكمل البشر عقلاً مجنوناً، سبحانك هذا بهتان عظيم[2].

وهل يعقل أن تصدر كل هذه الشرائع السامية الرفيعة والتشريعات التي حلت أعتى مشاكل الحياة، بل وهذا القرآن الذي أعجز عقلاء البشر. عن رجل خولط عقله فلا يعي مايقول؟

قال د. حسن عتر:

«ولو نظرت في الشريعة الإسلامية وما فيها من حكم ومواعظ وأحكام تشريعية سامية وأخلاق رفيعة لأثار فيك ذلك تساؤلاً هل يصدر كل ذلك التعقل والحكمة عن الجنون وإخلال المشاعر؟ ومتى كان الجنون منبع الحكمة، والفساد مصدر الخير؟ ثم انظر في سيرة سيد الخلق محمد ﷺ هل تراه كان مبتلى بالغفلة والبلاهة فيتراءى له ما يتراءى؟ تراه بنى مجتمعاً قوياً على دعائم وطيدة، وقاد معارك النصر والظفر، وأسس دولة على أسس منيعة منحتها قوة للاتساع بعده من جبال الصين شرقاً الى حدود فرنسا غرباً؟

---

(١) انظر: نبوة محمد ﷺ في القرآن ص ٢٢٨.

(٢) انظر: كتاب النبوات ص ٢٣٦.

إن محمداً وكافة الرسل قبله، قد اشتهروا بالتعقل والنباهة والفطنة قبل النبوة وبعدها. يعترف لهم بهذا أتباعهم وأعداؤهم على السواء.

وهنا نتيقن أن مثله في نباهته ويقظته وذكائه لا تختلط عليه الأمور ولا تقلبه الأوهام والهواجس»[1].

لقد كان ﷺ أكمل الرجال عقلاً، وأشدهم فطنة، وأصوبهم قولاً، وأحكمهم فعلاً. وقد تحدى الله المشركين الذين عرفوه وعايشوه وخبروا حاله أن يثبتوا عليه جنوناً أو اختلال عقل، وذلك في قوله: ﴿ ۞ قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ ۖ أَن تَقُومُوا۟ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا۟ ۚ مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُم بَيْنَ يَدَىْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ﴿٤٦﴾ ﴾ [سبأ: ٤٦].

يقول ابن كثير رحمه الله:

«يقول تبارك وتعالى قل يا محمد لهؤلاء الكافرين الزاعمين أنك مجنون ﴿ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ ﴾، أي إنما آمركم بواحدة وهي ﴿ أَن تَقُومُوا۟ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا۟ ۚ مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ ﴾، أي تقوموا قياماً خالصاً لله عز وجل من غير هوى ولا عصبية فيسأل بعضكم بعضاً هل بمحمد من جنون فينصح بعضكم بعضاً ﴿ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا۟ ﴾، أي ينظر الرجل لنفسه في أمر محمد ﷺ ويسأل غيره من الناس عن شأنه إن أشكل عليه. ويتفكر في ذلك»[2].

وقال القاسمي رحمه الله:

وقوله تعالى: ﴿ مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ ﴾، أي جنون. مستأنف منبه لهم

---

(١) نبوة محمد ﷺ في القرآن ص ٢٢٧.

(٢) تفسير القرآن العظيم ٣/ ٥٤٣، وانظر: الجامع لأحكام القرآن ١٤/ ٣١١ ـ ٣١٢.

على أن ما عرفوه من رجاحة عقله كاف في ترجيح صدقه. والتعبير عنه ﷺ بـ (صاحبهم) للإيماء أن حاله معروف مشهور بينهم، لأنه نشأ بين أظهرهم معروفاً بقوة العقل، ورزانة الحلم وسداد القول والفعل»[1].

وأما زعمهم بأنه مصاب بالصرع، فهذا زعم باطل وخطأ علمي فاحش فإن أعراض الصرع تختلف كل الاختلاف عما كان يعتري النبي ﷺ عندما يأتيه الوحي. فالصرع مرض مصحوب باصفرار الوجه وبرودة في الأطراف، واصطكاك في الأسنان، ويتعطل تفكير المصروع وإدراكه تماماً ويدخل في غيبوبة كاملة، فلا يدري أثناء نوبته ما يدور حوله، وتعتريه تشنجات، وينسى ما حدث له خلال ذلك نسياناً تاماً، وهذا بخلاف أمره ﷺ، فلا يظهر عليه شيء مما ذكر من أعراض هذا المرض عند نزول الوحي عليه، بل يظل في تمام وعيه وكامل قوته العقلية، قبل وأثناء وبعد الوحي، كما قال في حديثه: «**فيفصم عني وقد وعيت عنه ما قال**»[2] [3].

---

(١) محاسن التأويل ١٤/ ٤٩٦.

(٢) قطعة من حديث أخرجه البخاري في صحيحه. من حديث عائشة رضي الله عنها كتاب بدء الوحي (١)، باب (٢)، ١/ ٢ ــ ٣، وفي كتاب بدء الخلق (٥٩)، باب ذكر الملائكة صلوات الله عليهم (٦)، ٤/ ٨٠.
وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الفضائل (٤٣)، باب عرق النبي ﷺ في البرد (٢٣) برقم ٢٣٣٣، ٤/ ١٨١٦ ــ ١٨١٧.
فيفصم: أي يقلع. والفصم هو أن يتصدع الشيء فلا يبين. النهاية ٣/ ٤٥٢، وانظر: الفائق ٣/ ١٢٢.

(٣) انظر: النبأ العظيم ص ٧٢، محمد ﷺ في كتابات المستشرقين ص ١١٣ ــ ١١٤، آراء المستشرقين حول القرآن الكريم ١/ ٤٠١.

وقد كان جبريل عليه السلام يأتي إلى النبي ﷺ في صورة الرجل فيحادثه أمام جمع من الحضور وهم يشاهدون ذلك كما ثبت ذلك من حديث عمر[1] وعائشة[2] رضي الله عنهما.

لقد عاش النبي ﷺ طيلة حياته في صحة نفسية وعصبية وعقلية دائمة، لم يطرأ عليه أي خلل في عقله أو أعصابه في يوم من الأيام، بل كان كمال عقله مضرب الأمثال.

وليس أدل على انتفاء هذه الفرية وبطلانها، من كفاحه المرير في سبيل نشر دعوته، ومن سياسته الحكيمة وخططه الحربية وتنظيماته الاجتماعية، فلو كان مصاباً بالانهيار العصبي كما يزعمون، فهل يقوى على مثل هذا النضال الطويل وهل يؤثر عنه تلك السياسة البارعة والتنظيمات الدقيقة[3].

يقول الأستاذ عبد الكريم الخطيب:

«أمجنون مصروع يبني دولة، وينشىء نظاماً، ويقيم دينا، ويعيش في أجيال الناس منذ قام إلى اليوم دون أن يصاب بنكسة أو خلل؟ أمجنون مصروع يثبت لهذه العواصف العاتية المزمجرة وحيداً في وجه أمة صحراوية

---

(١) انظر: صحيح مسلم، كتاب الإيمان (١)، باب بيان الإيمان والإسلام (١)، برقم ٨، ١/٣٦ ــ ٣٨. وهو حديث سؤال جبريل عليه السلام النبي ﷺ عن الإسلام والإيمان والإحسان.

(٢) روى البخاري بسنده إلى مسروق قال: قلت لعائشة رضي الله عنها فأين قوله: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩﴾ [النجم: ٨، ٩].
قالت: ذاك جبريل كان يأتيه في صورة رجل وإنه أتاه هذه المرة في صورته فسد الأفق. كتاب بدء الخلق (٥٩)، باب إذا قال أحدكم آمين (٧)، ٤/٨٤.

(٣) انظر: الأدلة على صدق النبوة المحمدية ص ٤٥٥.

النفوس صخرية الطباع ثم لا يكون منه في حال من الأحوال تخاذل أو ضعف حتى يحول هذه العواصف إلى أنسام عليلة وريح رخاء»[1].

يقول المستشرق ماكس مايرهوف[2]:

«أراد بعضهم أن يرى في محمد رجلاً مصاباً بمرض عصبي أو بداء الصرع، ولكن تاريخ حياته من أوله إلى آخره ليس فيه شيء يدل على هذا كما أن ما قام به فيما بعد من التشريع والإدارة يناقض هذا القول»[3].

وأما زعمهم بأنه مصاب بمرض الهستريا وهو مرض عصبي عضال، وراثي يكثر في النساء، من أعراضه شذوذ في الخلق، وضيق في التنفس والصدر، واضطراب في الهضم، وقد يحدث اضطراباً في اليدين والرجلين، إلى حد الشلل في بعض أعضاء المريض، فإذا تقدم المرض وصل إلى حالة من التشنج يسبقها بكاء وهذيان، وقد يصل إلى حد الإغماء، وقد يستمر

---

(١) النبي محمد ص ١٣٩.

(٢) مستشرق ألماني. من كبار أطباء العيون العالميين، وفي طليعة مؤرخي الطب العربي، تعد اكتشافاته فيه وكتابته عنه، بالفرنسية والإنجليزية والألمانية مرجعاً دقيقاً وافياً. سكن مصر وانتخب نائبا لرئيس المعهد المصري والجمعية الطبية المصرية. توفي بالقاهرة سنة ١٩٤٥م.

من آثاره: «فصلاً في حياة حنين بن إسحاق». نشر «شرح أسماء العقار» لموسى ابن عبد الله القرطبي وغير ذلك.

انظر: المستشرقون ٢/٧٦٦ ــ ٧٦٨، الأعلام ٥/٢٥٦ ــ ٢٥٧.

وانظر ترجمته في: المستشرقون الألمان ص ١٤١ ــ ١٤٤.

(٣) الأدلة على صدق النبوة المحمدية ص ٤٥٥.

نقلاً عن: الإسلام والرسول في نظر منصفي الشرق والغرب ص ١٦٢، والقرآن والمستشرقون ص ٢٦ ــ ٢٧.

الحال بالمريض حتى يرى أشباحاً وأعداء تحاربه وتقاتله، ويسمع أصواتاً لا حقيقة لها، فيتحرك حركات مضطربة، ويقفز من مكان إلى آخر بصورة مرعبة[1].

فهذا الزعم لا يستند إلى الحقيقة بأي وجه من الوجوه، وواقع النبي ﷺ وحاله يشهد ببطلان ذلك، وبراءته عنه، فهو صاحب الطبع الرصين، والنفس الهادئة، والخلق الحسن، وكان ﷺ صبوراً عند الغضب، حليماً عند المقدرة، وكيف لا يكون كذلك وهو الذي قالت عنه عائشة رضي الله عنها عندما سئلت عن خلقه، فقالت: «**فإن خلق نبي الله ﷺ كان القرآن**»[2]. وفي حديث معاوية بن الحكم السلمي عندما تكلم في الصلاة، قال: «فلما صلى رسول الله ﷺ فبأبي هو وأمي! ما رأيت معلماً قبله ولا بعده أحسن تعليماً منه. فوالله ما كهرني[3] ولا ضربني ولا شتمني. قال: «**إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس. إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن**»[4].

فهل يعقل لمن اتصف بهذه الخصال الكريمة والسجايا الحميدة أن يكون مصاباً بمرض يحدث الرعب في قلب من يراه؟.

---

(١) انظر: آراء المستشرقين حول القرآن ص ٤٠٢ ــ ٤٠٣، المعجم الفلسفي ٢/ ٥٢٠.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين (٦)، باب جامع صلاة الليل (١٨) برقم ١٣٩، ١/ ٥١٣.

(٣) كهرني: أي نهرني. يقال كهره إذا زبره واستقبله بوجه عبوس.
انظر: الفائق ٣/ ٢٨٨، النهاية ٤/ ٢١٢.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٥)، باب تحريم الكلام في الصلاة (٧) برقم ٥٣٧، ١/ ٣٨١ ــ ٣٨٢.

إن المستشرقين لم يجدوا ما يتشبثون به من مطاعن حول نبي الإسلام ﷺ، فراحوا يهرفون بما لا يعقلون، وينعقون بما لا يدرون، فكانت مزاعمهم أضحوكة للولدان، يعرف فسادها كل من وقف عليها، إلاَّ من طمس الله بصيرته فلا يعي ولا يفقه. ﴿وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا ﴿١٧﴾﴾ [الكهف: ١٧].

وأما زعم لبون أنه مصاب بالهوس، فالجواب عما سبق جوواب عنه ولكن من المستحسن أن نورد ما ذكره د. التهامي نقرة في رده عليه إذ يقول: «أليس من مجازفة القول أن يعد«لبون» محمداً ﷺ من المتهوسين، ولم يثبت تاريخياً قبل البعثة ولا بعدها، أنه كان من ذوي الوساوس أو السلوك الشاذ والتصرف الغريب، أو نحو ذلك من الانحرافات النفسية التي لا بد لها من انعكاسات وردود فعل. ألم تشهد خديجة وتعرفه بحقيقته لما جاءه الحق وهو في غار حراء لتدفع عنه الخوف مما رأى وسمع؟.

«كلا والله لا يخزيك الله أبداً. إنك لتصل الرحم، وتحمَل الكل، وتكسب المعدوم، وتقري الضيف، وتعين على نوائب الحق»[١].

فما أبعد هذا الكمال الإنساني عن الهوس الذي قد يملي على صاحبه مواقف غريبة، وأفعالاً ينبو عنها الذوق السليم!

ولكنه الجهل بحقيقة الدين واستعمال منهج النقد العلمي في موضوعه ويقول: «وهل الذين آمنوا به منذ أربعة عشر قرناً واتبعوا الدين الذي جاء به من قادة الفكر على امتداد العصور ــ كلهم أغبياء مغرورون، لم يميزوا بين الحق والباطل، والصدق والكذب؟.

---

(١) سبق تخريج الحديث. انظر: ص ٤٤٢، هامش (٣).

والعلم وحده لا يستطيع ان يقدم تفسيراً مقنعاً لهذا التحول الجذري ببعثة محمد ﷺ إلاّ على ضوء الإيمان بما تضمنه هذا الوحي السماوي الذي ظل يقودها على ما يزيد من عشرين عاماً ولم يخلف ما وعده، ولا كذبه فيما أخبر به من أنباء الغيب.

وأي فرق بين تقولات المشركين في الجاهلية وتفسيرهم لظاهرة الوحي عندما ينزل على الرسول، وما يناله عند التلقي من جهد وعناء بالجنون أو السحر تارة، وبالشعر أو الكهانة أخرى، وبين تفسير المستشرقين الأكاديميين للوحي من الوجهة النفسية أو العقل الباطن أو نحو ذلك مما اخترعوه وانتحلوه كالهوس الذي يزعمه لبون»[1].

وكونه مصاباً بنوبات انفعالية تطغى عليه وتسيطر عليه كما يدعي «نولدكه»، فتلك شبهة لا تخرج عما سبق ذكره في شأن الوحي النفسي، فليس هنالك انفعالات ولا هيجان أحاسيس عند نزول الوحي عليه ﷺ، بل يكون في قمة الهدوء وسلامة الأعصاب ورزانة الطبع لا كما يقول «نولدكه»[2].

● ● ●

(١) مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية ١/ ٢٩، ٣٠.

(٢) انظر: آراء المستشرقين حول القرآن العظيم ١/ ٣٨٩.

(ب) المحور الثاني

وهو أن الوحي أمر خارج عن النبي ﷺ، وهو أيضاً مفسر عندهم بعدة تفسيرات:

(١)
أن الوحي مقتبس من اليهودية والنصرانية

لقد زعم المستشرقون أن الوحي انبثق في الدرجة الأولى عن اليهودية والنصرانية ولكن محمد كيَّفه تكيفاً بارعاً وفقاً لمتطلبات شعبه الدينية[١].

ويشرح لنا جولد زيهر كيف تم له ذلك، وكيف أصبحت تعاليم اليهودية والنصرانية وحياً تبناه محمد ﷺ فيقول: «فتبشير النبي العربي ليس إلَّا مزيجاً منتخباً من معارف وآراء دينية، عرفها أو استقاها بسبب اتصاله بالعناصر اليهودية والمسيحية وغيرها التي تأثر بها تأثراً عميقاً، والتي رآها جديرة بأن توقظ عاطفة دينية حقيقية عند بني وطنه، وهذه التعاليم التي

---

(١) انظر: تاريخ الشعوب الإسلامية ص ٦٩.

أخذها عن تلك العناصر الأجنبية كانت في رأيه كذلك ضرورية لتثبيت ضرب من الحياة في الاتجاه الذي تريده الإرادة الإلهية.

لقد تأثر بهذه الأفكار تأثراً وصل إلى أعماق نفسه، وأدركها بإيحاء قوة التأثيرات الخارجية، فصارت عقيدة انطوى عليها قلبه، كما صار يعتبر هذه التعاليم وحياً إلهياً، فأصبح بإخلاص ـ على يقين بأنه أداة لهذا الوحي»[(١)].

وقد وصل الأمر ببعضهم وهو ما حكاه فيليب حتى، أن زعموا أن الإسلام برمته بدعة نصرانية أكثر منه ديناً جديداً[(٢)].

ولم يُخْفِ جولد زيهر قوله في أن النبي ﷺ قد تتلمذ على رهبان النصارى وأحبار اليهود الذين كانوا أساتذة له[(٣)].

وكيف تم له الاتصال بأولئك؟

يرى بروكلمان أن ذلك تم من خلال رحلاته[(٤)].

ويضيف جولد زيهر أن ذلك تم أيضاً عن طريق التقاليد و الروايات المتواتر المحرفة، وعن ابتداعات المسيحية الشرقية[(٥)].

وقد حاول المستشرقون إرجاع كثير من شعائر الإسلام إلى اليهودية أو النصرانية أو الاثنين معاً[(٦)].

---

(١) العقيدة والشريعة ص ٥ ـ ٦ الأولى.

(٢) انظر: تاريخ العرب ١/١٧٦.

(٣) انظر: العقيدة والشريعة ص ١٣ ـ ١٤ الأولى.

(٤) انظر: تاريخ الشعوب الإسلامية ص ٣٤.

(٥) العقيدة والشريعة ص ١٨ الأولى.

(٦) انظر: العقيدة والشريعة ص ١٧ ـ ١٨ الأولى، تاريخ الشعوب الإسلامية ص ٤٧ ـ =

فبعد أن هاجر النبي ﷺ إلى المدينة المنورة ووجد بعض قبائل اليهود يقطنونها، وطمع في إسلامهم فأصبح يجاريهم في شعائرهم ليوفق بين الدينيين اليهودي والإسلامي.

قال بروكلمان:

«وتأثرت اتجاهات النبي الدينية في الأيام الأولى من مقامه في المدينة، بالصلة التي كانت بينه وبين اليهود. وأغلب الظن أنه كان يرجو، عقب وصوله إلى المدينة، أن يدخل اليهود في دينه. وهكذا حاول أن يكسبهم من طريق تكييف شعائر الإسلام بحيث تتفق وشعائرهم في بعض المناحي.

فشرع صوم العاشوراء وهو اليوم العاشر من المحرم، على غرار الصوم اليهودي في يوم الكفار الذي يقع عندهم في العاشر من شهر تشرى، وبينما كان المؤمنون في مكة لا يصلون إلَّا مرتين في اليوم، أدخل في المدينة على غرار اليهودية أيضاً، صلاة ثالثة عند الظهر. . كذلك جعل يوم الجمعة يوم صلاة عامة على غرار «السبت» اليهودي، ولكنه خالف اليهود حين سمح للمؤمنين بأن ينصرفوا في ذلك النهار، إلى شؤونهم الدنيوية، قبل أداء الصلاة وبعدها»[1].

وقد ادعى بعض المستشرقين أن النبي ﷺ قد أخذ تعاليم الوحي عن بعض الشخصيات النصرانية، من أولئك:

= ٤٨، ٧١، ٧٩، تاريخ العرب ص ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ملوك الطوائف ص ٤٠٥.

(١) تاريخ الشعوب الإسلامية ص ٤٦ ــ ٤٧.

(أ) **بحيرى الراهب**[1]:

قالوا: إن محمداً لقي بحيرى في مدينة بصرى[2] بالشام، وكان نسطورياً[3] من أتباع آريوس[4] في التوحيد، وينكر ألوهية المسيح وعقيدة التثليث[5]، وكان عالماً فلكياً منجماً وحاسباً وساحراً، فتعلم منه محمد

---

(١) بحيرى: راهب. قيل إنه كان يهودياً من يهود تيماء، وقيل: كان نصرانياً من عبد القيس يقال له جرجس. لقيه النبي ﷺ قبل البعثة.
انظر: أسد الغابة ١/١٩٩، البداية والنهاية ٢/٢٢٩ ــ ٢٣٠، الإصابة ١/١٧٦ ــ ١٧٧.

(٢) بصرى: موضع بالشام وهي التي وصل إليها النبـي ﷺ في رحلته مع عمه.
انظر: معجم البلدان ١/٤٤١، مراصد الاطلاع ١/٢٠١.

(٣) نسطور هو بطريرك الاسكندرية سنة ٤٣١م، وهو الذي قال بأن مريم لم تلد إلاَّ الإنسان، فهي بذلك أم الإنسان وليست أماً لإله، وأتباعه هم النساطرة، ومذهبهم وضع الأساس للقول بطبيعتين في المسيح.
انظر: الموسوعة الميسرة ص ٥٠٢ ــ ٥٠٣، الملل والنحل ١/٢٢٤.

(٤) آريوس: كان قسيساً بالاسكندرية. وكان في زمن قسطنطين الأول. وهو القائل بأن الله واحد، سماه أباً، وأن المسيح كلمة الله وابنه على طريق الاصطفاء، وهو مخلوق قبل خلق العالم، وهو خالق الأشياء، وزعم أن لله روحاً مخلوقة أكبر من سائر الأرواح، وأنها واسطة بين الأب والابن، تؤدي إليه الوحي. وقد تبرأ منه النصارى لمخالفته لهم في مذهب التثليث.
انظر: الملل والنحل ١/٢٢٧ ــ ٢٢٨، الفصل في الملل والأهواء والنحل ١/٤٨، الموسوعة الميسرة ص ٥٠٢.

(٥) عقيدة التثليث: وهي الركن الأول الذي يبني عليه النصارى عقائدهم. ومع اختلاف مللهم إلاَّ أنهم مجمعون على التثليث. وهو اعتقاد وجود ثلاثة آلهة وهي الأب (الله) والابن (عيسى) وروح القدس (جبريل) أو هي الأب والابن ومريم. ويقررون ذلك =

عقيدته، بل زعم بعضهم أنه كان مصاحباً له بعد رسالته، وأن محمداً ما حرم الخمر إلَّا لأنه قتل أستاذه بحيرى وهو سكران[1].

(ب) ورقة بن نوفل[2]:

قال الحداد[3]:

«والسر الكبير في ثقافة محمد الكتابية والإنجيلية وجود العالِم المسيحي ورقة بن نوفل من بني أسد ابن عم السيدة خديجة في جوار النبـي، وهو الذي زوجه ابنة عمه، فقد أجمعت الآثار على أن ورقة تنصر، وكان يترجم التوراة والإنجيل إلى العربية، فهو إذن عالم مسيحي كبير، وقد عاش

= بما يسمى الأقانيم الثلاثة، والأقنوم يطلق على الجوهر والأصل والشخص. ويفسرونه بأنه وحدانية في تثليث، وتثليث في وحدانية. وبين فرق النصارى اختلاف شديد في تقرير ذلك.

انظر: الشامل في أصول الدين ص ٥٧٥ ــ ٥٧٦، الملل والنحل ١/٢٢٦ ــ ٢٢٧، الموسوعة الميسرة ص ٥٠٣ ــ ٥٠٤، عقيدة التثليث والصلب وموقف الإسلام منها ص ٧٦١، تحفة الأريب في الرد على الصليب ص ١٥٥ ــ ١٥٦، العلمانية نشأتها وتطورها ص ٣٨.

(١) الوحي المحمدي ص ٩٥ ــ ٩٦ بتصرف.

(٢) ورقة بن نوفل: هو ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشي الأسدي ابن عم خديجة رضي الله عنها زوج النبـي ﷺ. قرأ الكتب السابقة وتنصر. أقر بنبوة النبـي ﷺ ولكنه مات قبل الدعوة على الصحيح، ذكره جماعة من العلماء في الصحابة.

انظر: أسد الغابة ٥/٤٤٧ ــ ٤٤٨، البداية والنهاية ٣/٩ ــ ١١، الإصابة ٤/٦٣٣ ــ ٥٣٥.

(٣) الحداد: لم أقف له على ترجمة.

محمد في جواره خمسة عشر عاماً قبل مبعثه. ألا تكفي هذه المدة لنابغة العرب محمد بن عبد الله لكي يأخذ عنه شيئاً من علوم التوراة والإنجيل؟»[1].

وقال وات:

«من الأفضل الافتراض بأن محمداً كان قد عقد صلات مستمرة مع ورقة منذ وقت مبكر وتعلم أشياء كثيرة، وقد تأثرت التعاليم الإسلامية اللاحقة كثيراً بأفكار ورقة»[2].

(ج) الحاشية اليهودية والمسيحية المسلمة:

قال الحداد:

«ونجد في المدينة في معية النبي حاشية مسيحية ويهودية قد أسلمت أو سايرت الإسلام، نجد بلالاً الحبشي مؤذن النبي، وصهيباً الرومي المسيحي الثري، وسلمان الفارسي المسيحي الأصل، وعبد الله بن سلام اليهودي الوحيد الذي أسلم في المدينة مع كعب الأحبار. وهل كان حديث هذه الحاشية الكريمة سوى التوراة والإنجيل؟ إن ذلك حجة قاطعة على أن بيئة النبي والقرآن كانت كتابية من كل نواحيها، وإن ثقافة محمد والقرآن كتابية في كل مظاهرها، وذلك بمعزل عن الوحي والتنزيل»[3].

---

(١) مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية ١/ ٣٧ نقلاً عن القرآن والكتاب للحداد ٢/ ١٠٥٩ ــ ١٠٦٠.

(٢) مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية ١/ ٣٧ ــ ٣٨.

(٣) المرجع السابق ١/ ١٥٠.

ويجاب عن ذلك بما يلي:

هذه أقوال ومزاعم عارية عن الصحة لم تستند إلى دليل، ولم تقم على أساس، وإنما بنيت على التشكيك والتعصب كمزاعمهم السابقة، وقد تضافرت الأدلة على بطلانها وعدم صحتها، وإليك طرفاً من ذلك:

١ ـ لو تلقى ﷺ شيئاً عن أهل الكتاب لنقل ذلك أتباعه الذين كانوا أحرص الناس على نقل أخباره وآثاره ﷺ، ولكنهم لم يفعلوا فعلم فساده[١].

٢ ـ لو ثبت ما ذكر لاتخذه أعداؤه من المشركين حجة لهم للنيل منه والطعن فيه، وهم الذين تعلقوا بأوهى الشبه وأضعفها كزعمهم أنه تعلم ذلك وتلقاه من رومي حداد أعجمي، فرد الله عليهم بقوله: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ ﴿١٠٣﴾﴾[٢] **[النحل: ١٠٣].**

ولكان اليهود والنصارى أعرف الناس بهذا، ولما سكتوا أبداً، وهم الذين بذلوا كل ما يملكون من جهد للنيل من هذا الدين وإخماد أنفاسه، وقد كانت هنالك علاقة تربطهم مع المشركين، وقد التقوا سوياً في عداوتهم للنبي ﷺ، فكيف صبروا على ذلك؟ ولماذا لم يخبروا أصدقاءهم بهذا المطعن الخطير، ولماذا لجؤوا إلى عرض الأسئلة عليه ﷺ للتثبت من نبوته وهم يعلمون أن دينه مأخوذ من دينهم؟[٣].

إن الذي يريد أن ينقد أمراً معيناً عليه قبل ذلك أن ينظر إلى ما يترتب

---

(١) انظر: الوحي المحمدي ص ١٢٢.

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر: الإسلام والمستشرقون ص ٢٠٦.

على نقده من ملابسات ومعارضات حتى لا يصبح نقده نقداً عليه وطعنه طعناً فيه كهؤلاء المستشرقين الذين ينقدون نقداً مكشوفاً ويكذبون كذباً واضحاً لا يخفى على من له أدنى مسكة من عقل.

٣ ـ إن النبي ﷺ لم يثبت له أن رأى التوراة والإنجيل، ولم يقرأ فيهما وهو الأمي الذي لا يعرف قراءة ولا كتابة(١).

ولم يثبت عنه أنه تلقى عن أحد من علماء اليهود أو النصارى أو غيرهم، والذين لقيهم لم يتصل بهم صلة تمكنه من الأخذ عنهم(٢).

بل ونصوص القرآن صريحة في أنه لم يكن يعرف شيئاً من أخبار الرسل وقصصهم قبل أن يأتيه الوحي.

قال له سبحانه وتعالى عقب قصة نوح عليه السلام: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ ۖ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا ۖ فَٱصْبِرْ ۖ إِنَّ ٱلْعَٰقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ ﴿٤٩﴾﴾ [هود: ٤٩].

وقال عقب قصة يوسف عليه السلام:
﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۖ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوٓا۟ أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [يوسف: ١٠٢].

وقال عقب قصة موسى عليه السلام:
﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِىِّ إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ وَمَا كُنتَ مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٤٤﴾

---

(١) انظر: الرسول ﷺ في كتابات المستشرقين ص ١٣٧.

(٢) انظر: المرجع السابق ص ٢٢١، مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية ١/ ١٦٥.

وَلَٰكِنَّآ أَنشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ ٱلْعُمُرُ ۚ وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِىٓ أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا وَلَٰكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴿٤٥﴾﴾ [القصص: ٤٤ ـ ٤٥].

وقال عقب قصة زكريا عليه السلام وولادة مريم:

﴿ ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۚ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴿٤٤﴾﴾[1] [آل عمران: ٤٤].

ولو ثبت أنه اطلع على تلك الكتب لردها لما فيها من باطل وانحراف عن الحق، وقد شهد بذلك منصفوهم.

قال المفكر الفرنسي الكونت هنري دي كاستري:

«ولقد يستحيل أن يكون هذا الاعتقاد وصل إلى النبي محمد من مطالعة التوراة والإنجيل (يعني قبل بعثته) إذ لو قرأ تلك الكتب لردها، لاحتوائها على مذهب التثليث، وهو مناقض لفطرته ومخالف لوجدانه عند خلقته، فظهور هذا الاعتقاد في جزيرة العرب بواسطة محمد دفعة واحدة هو أعظم مظهر في حياته كما أنه بذاته أكبر دليل على صدقه في رسالته وأمانته في نبوته»[2].

٤ ـ لقد كشف الله بهذا الوحي الذي أنزله على الرسول ﷺ أسرار أهل الكتاب، وفضحهم، وهتك أستارهم، وبين انحراف عقائدهم، وناصبهم العداء، وذمهم ذماً منكراً، وذلك في آيات كثيرة منها قوله تعالى: ﴿ ۞ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ

---

(١) انظر: الوحي المحمدي ص ١٢٣.

(٢) الإسلام والمستشرقون ص ٣١٥.

كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعۡدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ﴿٧٥﴾﴾[1] [البقرة: ٧٥].

وقال سبحانه: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۖ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ سُبۡحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٞۘ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلٗا ﴿١٧١﴾﴾ [النساء: ١٧١].

وقال سبحانه: ﴿قُلۡ هَلۡ أُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيۡهِ وَجَعَلَ مِنۡهُمُ ٱلۡقِرَدَةَ وَٱلۡخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَۚ أُوْلَٰٓئِكَ شَرّٞ مَّكَانٗا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴿٦٠﴾﴾[2] [المائدة: ٦٠].

وقال تعالى: ﴿فَبِمَا نَقۡضِهِم مِّيثَٰقَهُمۡ لَعَنَّٰهُمۡ وَجَعَلۡنَا قُلُوبَهُمۡ قَٰسِيَةٗۖ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦۚ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٖ مِّنۡهُمۡ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡۖ فَٱعۡفُ عَنۡهُمۡ وَٱصۡفَحۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴿١٣﴾﴾[3] [المائدة: ١٣].

فلو أنهم كانوا معلمين له ﷺ لمَدَحهم وجامَلَهم وتودد إليهم وتقرب منهم، ولم يقف منهم هذا الموقف العدائي، حتى لا يفضحوا أمره، ويكشفوا حاله[4].

٥ ـ أين هذه الرحلات التي يتكلم عنها جولد زيهر وبروكلمان والتي

---

(١) وانظر الآيات بعدها.

(٢) وانظر الآيات بعدها إلى ٨١.

(٣) وانظر الآيات بعدها حتى آية ١٨.

(٤) انظر: الأدلة على صدق النبوة المحمدية ص ٤٢٩، ٤٣٠.

التقى فيها النبي ﷺ بأحبار اليهود ورهبان النصارى وأخذ عنهم؟ ومتى كانت؟ وأين تم هذا اللقاء؟ وكم مدة قضاها ليتلقى تلك الدروس حتى يهضمها ويستوعبها؟ ومن هم الذين أخذ عنهم؟ وماذا أخذ؟

أسئلة يعجز المستشرقون عن إجابتها، لأنها لا إجابة لها البتة، إذ الإجابة عنها من صنع الخيال، وترهات الأفكار.

إن النبي ﷺ لم تثبت له إلاَّ رحلتان كلتاهما إلى الشام إحداهما مع عمه أبي طالب في تجارة له وهو طفل صغير، وقد أعاده عمه إلى مكة قبل إتمام رحلته، والثانية في تجارة لخديجة بنت خويلد رضي الله عنها وهو شاب في الخامسة والعشرين من عمره صحبة غلامها ميسرة، ولم يتجاوز سوق مدينة بصرى في المرتين، ولم يذهب يتعلم وإنما ذهب ليتاجر، ومعه من يصحبه في الرحلتين، ولم يذكروا شيئاً من ذلك أبداً. ولماذا سكت طيلة هذه الفترة من عمره حتى أظهر ذلك عندما بلغ الأربعين، وتلك مدة كافية لنسيان ما حصل عليه عرضاً؟[1].

٦ ــ إن الدين اليهودي والمسيحي لم يكونا نافقين ذلك الحين في جزيرة العرب، لعدم تقبل العرب لهما لما فيهما من التعقيد والغموض والقومية والتعصب المقيت.

يقول المستشرق دوزي[2]:

---

(١) انظر: الوحي المحمدي ص ١٠١، نبوة محمد ﷺ في القرآن ص ٢١٦.

(٢) دوزي: هو رينهارت بيتر آندوزي، مستشرق هولندي، من أصل فرنسي. بروتستانتي المذهب، كان من أعضاء عدة مجامع علمية، وتعلم عدة لغات. عين أستاذاً للعربية في جامعة ليدن. مات سنة ١٨٨٣م على خلاف في ذلك. =

«أما في أواسط بلاد العرب، وفي قلب جزيرتهم حيث نبتت جرثومة[1] العربي القح[2] وأرومته[3]، فلم تنجح فيها الدعاية للدين المسيحي، ولم نكن لنرى ثم إلَّا أثراً ضعيفاً له ــ إن لم نقل معدوماً.

وكانت المسيحية في ذلك الزمن ــ على وجه عام ــ بما تحويه من معجزات وبما فيها من عقيدة التثليث، وما يتصل بذلك من رب مصلوب ــ قليلة الجاذبية، بعيدة عن التأثير في نفس العربي الساخر الذكي»[4].

وقال: «وقد صارت اليهودية نفسها ــ في زمن ما ــ دين اليمن الرسمي. على أنها ضعفت ــ على مرور الزمن ــ وقل إقبال العرب عليها، لأن اليهودية لا تلائم إلَّا شعباً مختاراً، أما أن تكون ديناً عاماً للناس قاطبة فلا! ذلك أنها ملأى بالشكايات والآمال الغامضة التي تعلق بها اليهود بعد أن خرب «بيت المقدس» وليس هذا مما تلائم طبيعته الشعب الطموح إلى المجد»[5].

فإذا كان هذا حكم المستشرقين على أديانهم، فكيف يجعلها رسول الله ﷺ مصدراً للتلقي، وهو يعلم سلفاً أن قومه يرفضون التدين بها

= من آثاره: «معجم دوزي»، «تاريخ المسلمين في أسبانية»، «ملوك الطوائف ونظرات في تاريخ الإسلام» وغيرها.

انظر: الأعلام ٣/٣٩، المستشرقون ٢/٦٥٨ ــ ٦٦٠.

(١) جرثومة الشيء: أصله. القاموس المحيط ص ١٤٠٥.

(٢) القح: هو الخالص. المرجع السابق ص ٣٠٠.

(٣) أرومته: وتضم أصله. المرجع نفسه ص ١٣٨٩.

(٤) ملوك الطوائف ص ٣٥٤ ــ ٣٥٥.

(٥) المرجع السابق ص ٣٥٦.

لأنها لا تواكب طموحاتهم، وقد غصت بالعقائد الساذجة التي يسخرون منها؟

٧ ــ إن أحكام الشريعة الإسلامية كانت تأتي على حسب الحوادث والوقائع وكان ﷺ يبين عند كل أمر ما يحتاج اليه، ويتوقف في بعض الأمور لينتظر الوحي، وفي ذلك دلالة على أنه ﷺ لم يتلق علماً سابقاً من أهل الكتاب أو غيرهم، ويلزم من تلقيه أن يكون على صلة دائمة بهم.

إن يعلى بن أمية رضي الله عنه كان يقول لعمر بن الخطاب رضي الله عنه: ليتني أرى نبي الله ﷺ حين ينزل عليه. فلما كان النبي ﷺ بالجعرانة، وعلى النبي ﷺ ثوب قد أظل به عليه معه ناس من أصحابه، فيهم عمر. إذ جاءه رجل عليه جبة صوف، متضمخ بطيب فقال: يا رسول الله! كيف ترى في رجل أحرم بعمرة في جبة بعدما تضمخ بطيب؟

فنظر إليه النبي ﷺ ساعة ثم سكت. فجاءه الوحي، فأشار عمر بيده إلى يعلى بن أمية: تعال. فجاء يعلى فأدخل رأسه، فإذا النبي ﷺ محمر الوجه يغط ساعة، ثم سرى عنه، فقال: «أين الذين سألني عن العمرة آنفاً؟» فالتمس الرجل فجيء به. فقال النبي ﷺ: «أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات. وأما الجبة فانزعها. ثم اصنع في عمرتك ما تصنع في حجك»[1].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحج (٢٥)، باب غسل الخلوق ثلاث مرات (١٧) ٢/ ١٤٤، وفي كتاب المغازي (٦٤)، باب غزوة الطائف (٥٦)، ٥/ ١٠٣، وفي كتاب فضائل القرآن (٦٦)، باب نزل القرآن بلسان قريش والعرب (٢)، ٦/ ٩٧ ــ ٩٨، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج (١٥)، باب ما يباح للمحرم (١) برقم ١١٨٠، وسياق القصة له ٢/ ٨٣٧.

٨ ـ ومن أقوى ما يدل على أن الإسلام لم يكن مقتبساً من اليهودية أو النصرانية، وجود الخلاف في كثير من العقائد والأحكام. بل جعل الشارع الحكيم جنس مخالفتهم أمراً مقصوداً له، ومن متطلبات الشرع، وهنالك كثير من الأحكام جعلت العلة فيها هي مخالفة اليهود أو النصارى(١).

من ذلك قوله ﷺ: «**إن اليهود والنصارى لا يصبغون فخالفوهم**»(٢).

وقال ﷺ: «**خالفوا اليهود فإنهم لا يصلون في نعالهم ولا خفافهم**»(٣).

---

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم ١/ ١٦٠، ١٦١، ١٧٣، ١٧٧.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، كتاب الأنبياء (٦٠)، باب ما ذكر عن بني إسرائيل (٥٠)، ٤/ ١٤٥ ـ ١٤٦، وفي كتاب اللباس (٧٧)، باب الخضاب (٦٧)، ٧/ ٥٧.
وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة (٣٧)، باب في مخالفة اليهود في الصبغ (٢٥) برقم ٢١٠٣، ٣/ ١٦٦٣.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه من حديث شداد بن أوس، كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعال برقم ٦٥٢، ١/ ١٧٦.
قال الشيخ ناصر الدين الألباني: «وإسناده صحيح». مشكاة المصابيح ١/ ٢٣٨ الهامش.
وأخرجه البيهقي في سننه، كتاب الصلاة، باب سنة الصلاة في النعلين ٢/ ٤٣٢، والحاكم في المستدرك، كتاب الصلاة. وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي ١/ ٢٦٠.
وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد من حديث أنس بن مالك. وزاد فيه: «وصلوا في خفافكم ونعالكم». وقال: رواه البزار ٢/ ٥٧.
وقد نص الشيخ ناصر الدين الألباني على صحة الحديث.
انظر: صحيح سنن أبي داود ١/ ١٢٨ ورقمه ٦٠٨.

عن أنس أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة فيهم، لم يؤاكلوها ولم يجامعهن في البيوت. فسأل أصحاب النبي ﷺ النبي ﷺ. فأنزل الله تعالى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾ ﴾ [البقرة: ٢٢٢]. فقال رسول الله ﷺ: «**اصنعوا كل شيء إلَّا النكاح**» فبلغ ذلك اليهود فقالوا: «ما يريد هذا الرجل أن يدع من أمرنا شيئاً إلَّا خالفنا فيه» الحديث[(١)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

«فهذا الحديث يدل على كثرة ما شرعه الله لنبيه من مخالفة اليهود، بل على أنه خالفهم في عامة أمورهم، حتى قالوا: ما يريد أن يدع من أمرنا شيئاً إلَّا خالفنا فيه»[(٢)].

فهذا إقرار من اليهود عليهم لعائن الله، بمخالفة النبي ﷺ لما كانوا عليه من شعائر حتى اشتهر ذلك بينهم، ألا يكفي ذلك برهاناً ساطعاً على بطلان قول المستشرقين أنه كيف شعائر الإسلام لتتفق مع شعائر اليهود؟ أو لم يكفهم أنه ﷺ أخرج اليهود أذلاء حقيرين من المدينة وأجلاهم عنها لما نقضوا عهودهم معه، وأبى عليهم أن يساكنوه في بلد واحد؟[(٣)].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحيض (٣)، باب الاضجاع مع الحائض في لحاف واحد (٢) برقم ٣٠٢، ١/ ٢٤٦.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم ١/ ١٨٧.

(٣) روى البخاري ومسلم بسنديهما إلى ابن عمر رضي الله عنهما قال: «حاربت النضير وقريظة فأجلى بني النضير وأقر قريظة ومن عليهم حتى حاربت قريظة فقتل رجالهم وقسم نساءهم وأولادهم وأموالهم بين المسلمين إلَّا بعضهم لحقوا بالنبي ﷺ =

أما وقف المستشرقون على الآيات والأحاديث العديدة الذامة لليهود، والهاتكة لستورهم؟ أفي ذلك أيضاً دلالة على أن النبي كان يتقرب منهم ويتزلف لهم لكسبهم وإرضائهم؟

إن النبي ﷺ منذ أن بعث وحمل رسالة الإسلام، نسخ الأديان السابقة، وأبطل شرعيتها، فلا نجاة لأحد من الخلق يهودياً كان أو نصرانياً إلاَّ بالتزام شرعه والسير على نهجه، وهو القائل ﷺ: «**والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني، ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به، إلاَّ كان من أصحاب النار**»(1).

فلا بقاء لدين مع دينه ﷺ، ولا شريعة مع شريعته، بل دينه هو الحاكم والمهيمن على كل الأديان. قال سبحانه وتعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَـٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ﴾ [المائدة: ٤٨] الآية.

وقال تعالى: ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ

= فأمنهم وأسلموا وأجلى يهود المدينة كلهم بني قينقاع وهم رهط عبد الله بن سلام ويهود بني حارثة وكل يهود المدينة». هذا لفظ البخاري كتاب المغازي (٦٤)، باب حديث بني النضير (١٤)، ٥/٢٢.
وصحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير (٣٢)، باب إجلاء اليهود من الحجاز (٢٠) برقم ١٧٦٦، ٣/١٣٨٧ ـ ١٣٨٨.

(1) أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، كتاب الإيمان (١)، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الناس ونسخ الملل بملته (٧٠) برقم ٢٤٠، ١/١٣٤.

﴿الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٨﴾﴾ [الأعراف: ١٥٨].

واستدلالهم بصوم عاشوراء على موافقة اليهود فيه أمور تحتاج إلى إيضاح:

أولاً: جاءت الأحاديث تترى عن النبي ﷺ تأمر بصيام يوم عاشوراء، وكان مفروضاً في بادىء الأمر، فلما شرع صوم رمضان، أصبح صيامه مستحباً.

وذلك لقول عائشة رضي الله عنها: «**كان رسول الله ﷺ أمر بصيام يوم عاشوراء، فلما فرض رمضان كان من شاء صام ومن شاء أفطر**»(١).

ثانياً: وردت بعض الأحاديث الصحيحة التي يمكن أن يؤخذ منها موافقته ﷺ لليهود. من ذلك: عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «**قدم النبي ﷺ المدينة فرأى اليهود تصوم يوم عاشوراء فقال: ما هذا؟ قالوا: هذا يوم صالح، هذا يوم نجى الله بني إسرائيل من عدوهم فصامه موسى، قال: فأنا أحق بموسى منكم فصامه وأمر بصيامه**»(٢).

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم (٣٠)، باب صوم يوم عاشوراء (٦٩) ٢/ ٢٥٠.
وأخرجه مسلم بلفظ مقارب، كتاب الصيام (١٣)، باب صوم يوم عاشوراء (١٩) ٢/ ٧٩٢.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم (٣٠)، باب صوم يوم عاشوراء (٦٩) ٢/ ٢٥١.
وأخرج نحوه في كتاب الأنبياء (٦٠)، باب قول الله تعالى: ﴿وكلم الله موسى تكليماً﴾ (٢٤) ٤/ ١٢٦، وفي كتاب مناقب الأنصار (٦٣)، باب إتيان اليهود =

وعلة الموافقة هي التي بنى عليها المستشرقون شبهتهم السابقة.

ويجاب بالآتي:

١ ـ لقد ثبت أن النبي ﷺ كان يصوم عاشوراء في الجاهلية قبل قدومه المدينة.

عن عائشة رضي الله عنها قالت: «**كان يوم عاشوراء تصومه قريش في الجاهلية، وكان رسول الله ﷺ يصومه فلما قدم المدينة صامه وأمر بصيامه، فلما فرض رمضان ترك يوم عاشوراء، فمن شاء صامه ومن شاء تركه**»[١].

وفي رواية: «**وكان يوم تستر فيه الكعبة**»[٢].

= النبي ﷺ حين قدم المدينة (٥٢)، ٤/٢٦٩، وفي كتاب التفسير (٦٥)، تفسير سورة يونس (١٠)، باب (١)، ٥/٢١١ ـ ٢١٢، وفي تفسير سورة طه (٢٠)، باب (٢)، ٥/٢٣٩.

وأخرج مسلم في صحيحه نحوه، في الكتاب والباب السابقين برقم ١١٣٠، ٢/٧٩٥ ـ ٧٩٦.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم (٣٠)، باب صوم يوم عاشوراء (٦٩) ٢/٢٥٠.

وأخرجه بلفظ مقارب في كتاب الحج (٢٥)، باب قول الله تعالى: ﴿جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس﴾ (٤٧)، ٢/١٥٩، كتاب الصوم (٣٠)، باب وجوب صوم رمضان (١)، ٢/٢٢٦، كتاب مناقب الأنصار (٦٣)، باب أيام الجاهلية (٢٦)، ٤/٢٣٤، كتاب التفسير (٦٥)، تفسير سورة (٢)، باب ﴿يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام﴾ (٢٤)، ٥/١٥٥.

وأخرجه مسلم في صحيحه بلفظ مقارب، في الكتاب والباب السابقين برقم ١١٢٥، ٢/٧٩٢ ـ ٧٩٣.

(٢) هذه الرواية أخرجها البخاري في صحيحه في كتاب الحج (٢٥)، باب قول الله =

فدل بهذا على أنه ﷺ لم يصمه موافقة لليهود واقتداء بهم، فيكون قوله في الحديث: «**فأنا أحق بموسى منكم**»، توكيداً لصومه، وبياناً لليهود: أن الذي يفعلونه من موافقة موسى نحن أيضاً نفعله، فنكون أولى بموسى منكم[(١)].

٢ ـ إن النبي ﷺ بين نوع مخالفة لليهود في صيام عاشوراء عندما شرع صيام يوم قبله أو بعده.

فعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «**صوموا يوم عاشوراء، وخالفوا فيه اليهود، صوموا قبله يوماً أو بعده يوماً**»[(٢)].

وعنه قال: حين صام رسول الله ﷺ يوم عاشوراء وأمر بصيامه، قالوا: يا رسول الله إنه يوم تعظمه اليهود والنصارى. فقال رسول الله ﷺ: «**فإذا كان العام المقبل، إن شاء الله، صمنا اليوم التاسع**»، قال: فلم يأت العام المقبل، حتى توفي رسول الله ﷺ[(٣)].

= تعالى: ﴿جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس﴾ (٤٧)، ٢/ ١٥٨ ـ ١٥٩.

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم ١/ ٤١٣ ـ ٤١٤، فتح الباري ٤/ ٢٤٨.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده ١/ ٢٤١، والبيهقي في سننه موقوفاً على ابن عباس، كتاب الصيام، باب صوم يوم التاسع ٤/ ٢٨٧.
قال الشيخ الأرناؤوط: «وسنده صحيح». زاد المعاد ٢/ ٦٩ الهامش.
وأخرج عبد الرزاق في المصنف نحوه موقوفاً على ابن عباس أيضاً، باب صيام يوم عاشوراء برقم ٧٨٣٩، ٤/ ٢٨٧.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصيام (١٣)، باب أي يوم يصام في عاشوراء (٢٠) برقم ١١٣٤، ٢/ ٧٩٧ ـ ٧٩٨.

فدل ذلك على مخالفته لهم في صيامه[1].

وأما زعمهم أن المؤمنين كانوا لا يصلون في مكة إلاَّ مرتين في اليوم، ثم أدخلت صلاة ثالثة عندما ذهبوا إلى المدينة على غرار اليهودية. فهو زعم أوهى من خيط العنكبوت، إذ الصلوات الخمس فرضت بمكة ليلة الإسراء حين عرج بالنبـي ﷺ إلى السماء، ولا خلاف بين أهل العلم وأهل السير في ذلك[2].

وهذا الذي دلت عليه الأحاديث الصحيحة التي وردت في صفة الإسراء والمعراج في الصحيحين وغيرهما، من أحاديث جماعة من الصحابة رضي الله عنهم[3].

وفي أحدها قوله ﷺ: **«فلم أزل أرجع بين ربـي تبارك وتعالى وبين موسى عليه السلام حتى قال: يا محمد إنهن خمس صلوات كل يوم وليلة لكل صلاة عشر فذلك خمسون صلاة»** الحديث[4].

---

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم ١/ ٤١٥، فتح الباري ٤/ ٢٤٥.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٠/ ٢١٠.

(٣) انظر: صحيح البخاري، كتاب الصلاة (٨)، باب كيف فرضت الصلاة (١)، ١/ ٩١ ــ ٩٣، كتاب الحج (٢٥)، باب ما جاء في زمزم (٧٦)، ٢/ ١٦٧، كتاب الأنبياء (٦٠)، باب ذكر إدريس عليه السلام (٥)، ٤/ ١٠٦ ــ ١٠٨.
صحيح مسلم، كتاب الإيمان (١)، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السموات (٧٤)، ١/ ١٤٥ ــ ١٥١.

(٤) هذه الرواية بهذا اللفظ أخرجها مسلم في صحيحه، في الكتاب والباب السابقين من حديث أنس بن مالك، ورقمه ١٦٢، ١/ ١٤٥ ــ ١٤٧.

وأما زعمهم أنه جعل الجمعة يوم صلاة عامة على غرار السبت عند اليهود. فهو أيضاً قول مخالف للصواب، لأن الله سبحانه شرع لعباده المؤمنين الاجتماع لعبادته يوم الجمعة فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلْبَيْعَ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٩﴾﴾ [الجمعة: ٩].

وقد ثبت أن الله أمر الأمم السابقة بتعظيمه فضلوا عنه، واختار اليهود السبت والنصارى الأحد، وفضل الله هذه الأمة بيوم الجمعة لفضيلته(١).

عن أبي هريرة وحذيفة قالا: قال رسول الله ﷺ: «**أضل الله عن الجمعة من كان قبلنا. فكان لليهود يوم السبت. وكان للنصارى يوم الأحد. فجاء الله بنا، فهدانا الله ليوم الجمعة فجعل الجمعة والسبت والأحد. وكذلك هم تبع لنا يوم القيامة. نحن الآخرون من أهل الدنيا. والأولون يوم القيامة. المقضي لهم قبل الخلائق**»(٢).

ففي الحديث ذم لأهل الكتابين على تفريطهم في يوم الجمعة. ثم شرع ﷺ صيام يوم السبت ويوم الأحد مخالفة لهما. كما جاء في حديث أم

---

(١) انظر: تفسير القرآن العظيم ٤/ ٣٦٥.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجمعة (٧)، باب هداية هذه الأمة ليوم الجمعة (٦) برقم ٨٥٦، ٢/ ٥٨٦.

وأخرج البخاري نحوه من حديث أبي هريرة، كتاب الجمعة (١١)، باب فرض الجمعة (١)، ١/ ٢١١ ـ ٢١٢، وفي باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل (١٢)، ٢/ ٢١٦.

وأخرج مسلم نحو أيضاً من حديث أبي هريرة في الكتاب والباب السابقين برقم ٨٥٥، ٢/ ٥٨٥ ـ ٥٨٦.

سلمة أنها قالت: «**كان رسول الله ﷺ يصوم يوم السبت ويوم الأحد أكثر مما يصوم من الأيام ويقول: إنهما عيد المشركين فأنا أحب أن أخالفهم**»[(١)].

قال الحافظ ابن حجر:

«يوم السبت عيد عند اليهود والأحد عيد عند النصارى وأيام العيد لا تصام فخالفهم بصيامها»[(٢)].

بعد هذا يتضح لنا أن وحي الله إلى رسوله ﷺ لم يكن مأخوذاً من اليهودية أو النصرانية وإنما هو وحي مستقل لم يتأثر بغيره. وبالتالي دين الإسلام دين قائم بذاته متميز عن غيره، وإذا وجد تشابه بين نسك إسلامي وبين عمل سابق منسوب إلى دين اليهود أو النصارى. دل ذلك على أن أصل الدين الذي جاء به رسل الله واحد[(٣)].

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده ٦/ ٣٢٤.
وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد. وقال: «رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات وصححه ابن حبان» ٣/ ٢٠١.
وأخرج الترمذي نحوه من حديث عائشة رضي الله عنها، كتاب الصوم (٦)، باب ما جاء في صوم يوم الأثنين والخميس (٤٢) برقم ٧٤٦، ٣/ ١٢٢.
وقد جاء من الأحاديث ما يدل على النهي عن صيام يوم السبت. إلاَّ أن الإمام أبا داود رحمه الله يرى أن ذلك منسوخ.
انظر: سنن أبـي داود ٢/ ٣٢١، فتح الباري ١٠/ ٣٦٢.

(٢) فتح الباري ١٠/ ٣٦٢.

(٣) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٨٣٨، مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية ١/ ١٦٥، الرسول في كتابات المستشرقين ص ١٢٥، نبوة محمد ﷺ في القرآن ص ٢٩١.

قال تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُونِ ﴾ [الأنبياء: ٩٢].

وقال ﷺ: «**أنا أولى الناس بعيسى ابن مريم في الدنيا والآخرة، والأنبياء إخوة لعلات أمهاتهم شتى ودينهم واحد**»[1].

أي أصل إيمانهم واحد لأنهم متفقون في أصول التوحيد، وأما فروع الشريعة فوقع فيها اختلاف[2].

وقد أوضح شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله العلاقة بين شريعة الإسلام والشرائع السابقة، مقسماً ذلك إلى ثلاثة أقسام:

(أ) قسم مشروع في ديننا، مع كونه كان مشروعاً لهم، أو لا يعلم أنه كان مشروعاً لهم لكنهم يفعلونه الآن.

(ب) وقسم كان مشروعاً ثم نسخه شرع القرآن.

(ج) وقسم لم يكن مشروعاً بحال، وإنما هم أحدثوه.

وهذه الأقسام الثلاثة: إما أن تكون في العبادات المحضة، وإما أن تكون في العادات المحضة، وهي الآداب. وإما أن تجمع العبادات والعادات[3].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه من حديث أبي هريرة، كتاب الأنبياء (٦٠)، باب: ﴿واذكر في الكتاب مريم﴾ (٤٨)، ٤/ ١٤٢.
وأخرج مسلم في صحيحه عنه رضي الله عنه بألفاظ مقاربة. كتاب الفضائل (٤٣)، باب فضائل عيسى عليه السلام (٤٠)، ورقمه ٢٣٦٥، ٤/ ١٨٣٧. إخوة لعلات: هم الذين أمهاتهم مختلفة وأبوهم واحد. أراد أن إيمانهم واحد وشرائعهم مختلفة. النهاية ٣/ ٢٩١، وانظر: الفائق ٣/ ٤٤.

(٢) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم ١٥/ ١٢٠، فتح الباري ٦/ ٤٨٩.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم ١/ ٤٢٠.

(أ) الإدعاء بأنه أخذ ذلك من بحيرى الراهب :

لقد تعرضت كثير من كتب السير إلى قصة بحيرى مع رسول الله ﷺ.

وملخص ما أورده ابن هشام رحمه الله :

إن أبا طالب خرج في ركب تأجراً إلى الشام ومعه النبي ﷺ وهو حديث السن، فمروا براهب يدعى بحيرى في صومعة له وكان إليه علم أهل النصرانية، فصنع لهم طعاماً فدعاهم إليه، وذلك أنه رأى غمامة تظل النبي ﷺ من بينهم فلما حضروا إليه جعل يلحظ النبي ﷺ لحظاً شديداً وينظر إلى أشياء من جسده، قد كان يجدها عنده من صفته، ثم جعل يسأله عن أشياء من حاله في نومه وهيئته وأموره، فأخبره، فوافق ذلك ما عند بحيرى من صفته، ثم سأل أبا طالب عنه فأخبره أنه ابن أخيه، فأمره أن يرجع به إلى بلده، وحذره عليه من اليهود، وأخبره أنه كائن له أمر عظيم.

فخرج به عمه سريعاً حتى أقدمه مكة حين فرغ من تجارته[1].

---

(١) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ص ١١٠ ـ ١١٢.

والقصة رواها الإمام الترمذي في سننه، من طريق أبي موسى الأشعري، كتاب المناقب (٥٠)، باب ما جاء في بدء نبوة النبي ﷺ (٣٠)، برقم ٣٦٢٠، ولم يرد اسم (بحيرى) في القصة، وقال: «حسن غريب لا نعرفه إلاَّ من هذا الوجه» ٥/ ٥٥٠ ـ ٥٥١.

وروى الخبر الحاكم في المستدرك. وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه». قال الذهبي: «أظنه موضوعاً فبعضه باطل». ٢/ ٦١٥ ـ ٦١٦.

ورواه البيهقي في دلائل النبوة، باب ماجاء في خروج النبي ﷺ مع أبي طالب ٢/ ٢٤ ـ ٢٥. =

وقد دفع هذه الشبهة الشيخ الزرقاني رحمه الله دفعاً رد به مزاعم المستشرقين، بحيث لا يجدون بعد ذلك متعلقاً في هذه الحادثة البتة. قال: «يقولون إن محمداً ﷺ لقي بحيرى فأخذ عنه وتعلم منه... وندفع هذا:

أولاً: بأنها دعوى مجردة عن الدليل، خالية من التحديد والتعيين.

= وأورده ابن كثير من طريق ابن إسحاق، ثم قال: «هكذا ذكر ابن إسحاق هذا السياق من غير إسناد منه. وقد ورد نحوه من طريق مسند مرفوع.

فقال الحافظ أبو بكر الخرائطي حدثنا عباس بن محمد الدوري حدثنا قراد أبو نوح حدثنا يونس عن أبي إسحاق عن أبي بكر بن أبي موسى عن أبيه. فساق رواية الترمذي.

ثم قال: «وهكذا رواه غير واحد من الحفاظ من حديث أبي نوح عبد الرحمن بن غزوان الخزاعي مولاهم، ويقال له الضبي ويعرف بقراد. سكن بغداد وهو من الثقات الذين أخرج لهم البخاري، وثقه جماعة من الأئمة والحفاظ ولم أر أحداً جرحه، ومع هذا في حديثه هذا غرابة.. قال عباس الدوري: ليس في الدنيا أحد يحدث به غير قراد أبي نوح وقد سمعه منه أحمد بن حنبل رحمه الله ويحيى بن معين لغرابته وانفراده.

قلت: فيه من الغرائب أنه من مرسلات الصحابة. فإن أبا موسى الأشعرى إنما قدم في سنة خيبر، سنة سبع من الهجرة. ولا يلتفت إلى قول ابن إسحاق في جعله له من المهاجرة إلى أرض الحبشة من مكة. وعلى كل تقدير فهو مرسل.

فإن هذه القصة كانت ولرسول الله ﷺ من العمر فيما ذكره بعضهم ثنتا عشرة سنة، ولعل أبا موسى تلقاه من النبي ﷺ، فيكون أبلغ، أو من بعض كبار الصحابة رضي الله عنهم، أو كان هذا مشهوراً مذكوراً أخذه من طريق الاستفاضة». البداية والنهاية ٢/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥.

وقد ذهب الشيخ ناصر الدين الألباني إلى صحة الرواية. وذكر أن إسناد الترمذي صحيح. انظر: فقه السيرة ص ٦٨ الهامش.

ومثل هذه الدعاوى لا تقبل ما دامت غير مدللة، وإلاَّ فليخبرونا ما الذي سمعه محمد من بحيرى الراهب؟ ومتى كان ذلك وأين كان؟

ثانياً: أن التاريخ لا يعرف أكثر من أنه ﷺ سافر إلى الشام في تجارة مرتين، مرة في طفولته ومرة في شبابه، ولم يسافر غير هاتين المرتين، ولم يجاوز سوق بصرى فيهما. ولم يسمع من بحيرى ولا من غيره شيئاً من الدين. ولم يك أمره سراً هنالك بل كان معه شاهد في المرة الأولى وهو عمه أبو طالب، وشاهد في الثانية وهو ميسرة غلام خديجة التي خرج الرسول بتجارتها أيامئذ.

وكل ما هنالك أن بحيري الراهب رأى سحابة تظلله ﷺ من الشمس، فذكر لعمه أن سيكون لهذا الغلام شأن، ثم حذره عليه من اليهود. وقد رجع به عمه خوفاً عليه ولم يتم رحلته.

كذلك روي هذا الحادث من طرق في بعض أسانيدها ضعف. ورواية الترمذي ليس فيها اسم بحيرى. وليس في شيء من الروايات أنه ﷺ سمع من بحيرى أو تلقى منه درساً واحداً أو كلمة واحدة، لا في العقائد ولا في العبادات ولا في المعاملات ولا في الأخلاق. فأنى يؤفكون؟

ثالثاً: أن تلك الروايات التاريخية نفسها تحيل أن يقف هذا الراهب موقف المعلم المرشد لمحمد ﷺ، لأنه بشره أو بشر عمه بنبوته، وليس بمعقول أن يؤمن رجل بهذه البشارة التي يزفها، ثم ينصب نفسه أستاذاً لصاحبها الذي سيأخذ عن الله ويتلقى عن جبريل ويكون هو أستاذ الأستاذين، وهادي الهداة والمرشدين! وإلاَّ كان هذا الراهب متناقضاً مع نفسه.

رابعاً: أن بحيرى لو كان مصدر هذا الفيض الإسلامي المعجز لكان هو أحرى بالنبوة والرسالة والأنتداب لهذا الأمر العظيم.

خامساً: أنه يستحيل في مجرى العادة أن يتم إنسان على وجه الأرض تعليمه وثقافته، ثم ينضج النضج الخارق للمعهود فيما تعلم وتثقف، بحيث يصبح أستاذ العالم كله، لمجرد أنه لقي مصادفة واتفاقاً راهباً من الرهبان مرتين. على أن هذا التلميذ كان في كلتا المرتين مشتغلاً عن التعليم بالتجارة وكان أمياً لا يعرف القراءة والكتابة، وكان صغيراً تابعاً لعمه في المرة الأولى وكان حاملاً لأمانة ثقيلة في عنقه لا بد أن يؤديها كاملة في المرة الثانية، وهي أمانة العمل والإخلاص في مال خديجة وتجارتها.

سادساً: أن طبيعة الدين الذي ينتمي إليه الراهب بحيرى، تأبى أن تكون مصدراً للقرآن وهدايته، خصوصاً بعد أن أصاب ذلك الدين ما أصابه من تغيير وتحريف.

سابعاً: أن هذه التهمة لو كان لها نصيب من الصحة، لفرح بها قومه وقاموا لها وقعدوا، لأنهم كانوا أعرف الناس برسول الله، وكانوا أحرص الناس على تبهيته وتكذيبه وإحباط دعوته بأية وسيلة»[(١)].

يتبين لنا مما سبق أن لقاءه ببحيرى كان في وقت وجيز، وكان لقاء سريعاً لا يكفي لحمل هذا العلم الذي نشره النبي ﷺ في مدة ثلاثة وعشرين عاماً، وقد كان ﷺ في سن التاسعة أو الثانية عشرة من عمره، وهذه سن لا تؤهله لحمل واستيعاب كثير من المسائل، وعمه ما كان يفارقه طرفة عين، ولم ينفرد به بحيرى ليلقنه ذاك الدرس المزعوم.

ومع أن هذه الحادثة ليس لها كبير أهمية إلاَّ أن أعداء الإسلام من

---

(١) مناهل العرفان ٢/ ٤٢١ ـ ٤٢٣.

المستشرقين يتشبثون بها، ويركزون عليها، ولا حجة لهم في ذلك[1].

(ب) الادعاء بأنه أخذ من ورقة بن نوفل:

روى البخاري رحمه الله بسنده إلى عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت: «أول ما بدىء به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلاَّ جاءت مثل فلق الصبح، ثم حبب إليه الخلاء، وكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه ـ وهو التعبد ـ الليالي ذوات العدد، قبل أن ينزع إلى أهله ويتزود لذلك، ثم يرجع إلى خديجة فيتزود لمثلها، حتى جاءه الحق وهو في غار حراء فجاءه الملك فقال: اقرأ. قال: ما أنا بقارىء. قال: فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني فقال: اقرأ. قلت: ما أنا بقارىء. قال: فأخذني فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال: أقرأ. فقلت: ما أنا بقارىء. فأخذني فغطني الثالثة، ثم أرسلني فقال: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣﴾ [العلق: ١ ـ ٣].

فرجع بها رسول الله ﷺ يرجف فؤاده، فدخل على خديجة بنت خويلد رضي الله عنها فقال: زملوني زملوني. فزملوه حتى ذهب عنه الروع، فقال لخديجة وأخبرها الخبر: لقد خشيت على نفسي. فقالت خديجة: كلا والله ما يخزيك الله أبداً، إنك لتصل الرحم، وتحمل الكل، وتكسب المعدوم، وتقري الضيف، وتعين على نوائب الحق. فانطلقت به خديجة حتى أتت به ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى ابن عم خديجة ـ وكان امرءاً تنصر في الجاهلية، وكان يكتب الكتاب العبراني، فيكتب من الإنجيل بالعبرانية ما شاء

---

(١) انظر: الإسلام والمستشرقون ص ٢٢٨.

الله أن يكتب، وكان شيخاً كبيراً قد عمي، فقالت له خديجة: يا ابن عم اسمع من ابن أخيك. فقال له ورقة: يا ابن أخي ماذا ترى؟ فأخبره رسول الله ﷺ خبر ما رأى. فقال له ورقة: هذا الناموس الذي نزل الله على موسى، يا ليتني فيها جذعاً، ليتني أكون حياً إذ يخرجك قومك. فقال رسول الله ﷺ: أو مخرجي هم؟ قال: نعم، لم يأت رجل قط بمثل ما جئت به إلاّ عودي، وإن يدركني يومك أنصرك نصراً مؤزراً. ثم لم ينشب ورقة أن توفي وفتر الوحي»[1].

وعلى ضوء هذه الرواية الصحيحة يمكن أن نبين بطلان مزاعم المستشرقين، وتهافت أقوالهم، وفسادها. وذلك في النقاط التالية:

الأولى: تبين الرواية أن ورقة كان قد تنصر في الجاهلية، ولكن المحدثون والمؤرخون استقصوا كل ما عرف عنه مم صح سنده ومما لم يصح فلم يعثروا على رواية تبين أنه كان داعية إلى النصرانية[2].

الثانية: لم ينقل أن النبـي ﷺ قد لقي ورقة قبل هذا اللقاء أو رآه[3].

الثالثة: لقد تم هذا اللقاء بعد مجيء ملك الوحي في المرة الأولى، وقد حضرت اللقاء خديجة رضي الله عنها وشهدته، وقد آمنت بنبوة محمد ﷺ بعد ذلك، فلو كان هنالك تعلم وتلقي ما غاب ذلك عن بالها أبداً[4].

الرابعة: إن موقف ورقة من ذلك الأمر كان موقف المستطلع المستخبر

---

(١) الحديث سبق تخريجه. انظر: ص ٤٤٢، هامش (٣).

(٢) انظر: الوحي المحمدي ص ٩٦، نبوة محمد ﷺ في القرآن ص ٢١٧، الأدلة على صدق النبوة المحمدية ص ٤٢٢.

(٣) انظر: الوحي المحمدي ص ٩٦.

(٤) انظر: نبوة محمد ﷺ في القرآن ص ٢١٨، الأدلة على صدق النبوة المحمدية ص ٤٢٣.

لا موقف المعلم، فلما أخبره النبي ﷺ خبر ما رأى كان موقفه موقف المبشر المصدق المؤمن المتطوع لمناصرة الحق، المؤيد للنبي ﷺ، فموقف هذا شأن صاحبه لا يمكن أن يكون هذا الصاحب مصدر علم الوحي الذي شرف به رسول الله ﷺ(١).

الخامسة: لم تذكر الروايات أنه ألقى إلى النبي ﷺ درساً أو عظة في أي جزء من جزئيات الإسلام ولم تثبت أنه كان ﷺ يتردد عليه لتلقي تلك الدروس، والذي يفهم من كلمته المختصرة أنه كان يتمنى أن يبقى حتى يصبح ناصراً لدين الله، وجندياً مخلصاً، وتلميذاً ناجحاً للنبي ﷺ لا أستاذاً مربياً، ولا عالماً معلماً(٢).

السادسة: لقد مات ورقة مبكراً، ولم يمكث زمناً طويلاً. فكيف كان هو سر نبوة رسول الله ﷺ؟(٣).

وكيف تنبأ للنبي ﷺ بتلك الحوادث والأمور التي حدثت فيما بعد؟ أكان يعلم الغيب؟ ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿٦٥﴾﴾ [النمل: ٦٥].

السابعة: لو ثبت أنه ﷺ أخذ ذلك من ورقة لما سكت أعداؤه أبداً، ولروجوا ذلك، وساروا به في الناس جميعاً، وهم الذين تشبثوا بما هو أوهى من ذلك(٤).

---

(١) انظر: نبوة محمد ﷺ في القرآن ص ٢١٨، الأدلة على صدق النبوة المحمدية ص ٤٢٣.

(٢) انظر: مناهل العرفان ٢/٤٢٨.

(٣) انظر: نبوة محمد ﷺ في القرآن ص ٢١٨، الأدلة على صدق النبوة المحمدية ص ٤٢٣.

(٤) انظر: الإسلام والمستشرقون ص ٢٢٨.

الثامنة: لو كان ورقة هو الذي أعطى علوم النبوة للنبي ﷺ لكان هو أولى بالنبوة منه ﷺ.

التاسعة: لو كان ورقة هو المعلم، وقد كان معايشاً للنبي في مكة، فلماذا انتظر إلى أن هرم وبلغ النبي من العمر أربعين.

(ج) ادعاؤهم أنه أخذ من الحاشية اليهودية والمسيحية المسلمة:

إن هذا ادعاء يعلم ببداهة العقول فساده، فأغلب هؤلاء الذين ذكرهم الحداد لم يلتق بهم النبي ﷺ إلاَّ بعد الهجرة، وقد سبق عمر مديد من حياة النبوة، وقد التقى بهم تابعين له لا متبوعين، ومتعلمين منه لا معلمين، ومؤمنين به ومصدقين لا مكذبين[1].

قال د. التهامي نقرة:

«إن ما يدعيه المستشرقون من إفادة الرسول من حاشيته اليهودية والمسيحية الذين أسلموا وكانوا في صحبته، هو محض افتراض، لأن إسلامهم حجة قائمة على صدق ما جاء به من الوحي الإلهي. ولو تبين لهم أنه كان يتتلمذ لهم في خفاء ليتلقى عنهم ما كان يدعو إليه لانفضوا من حوله، ولعادوا إلى دينهم، ولم تكن لهم تلك المنزلة الرفيعة في الدعوة إلى الإسلام والذود عنه، والإخلاص للرسول، فإن ثباته في الشدائد والمحن، ومثابرته على مغالبة الكبر والعناد، أول برهان قدمه للإنسانية على مدار التاريخ، يشهد بصحة نبوته وصدق رسالته»[2].

● ● ●

---

(١) انظر: نبوة محمد ﷺ في القرآن ص ٢٢١، ٢٢٢، الأدلة على صدق النبوة المحمدية ص ٤٢٦.

(٢) مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية ١/ ٣٥.

(٢)

أن الوحي مقتبس من العقائد والأديان القديمة المختلفة

لقد زعم المستشرقون أن محمداً ﷺ لم يأت بجديد من الأفكار، ولم يبشر بدين إلهي كما يقول، وإنما أخذ أفكاره من الأديان والعقائد والنظريات السائدة في عهده، وطور في بعضها لتساير مجتمعه الذي يعيش فيه. فالوحي الذي يزعمه هو عبارة عن لميم ومزيج من العقائد والعبادات الهندية والفارسية واليونانية والبابلية والوثنية والمجوسية وشرائع العرب في الجاهلية والأساطير الإبراهيمية والنزعات الصوفية وغير ذلك، فلم يأت بما لم يسبق إليه[1].

والجواب عن ذلك:

إن الله سبحانه قد بعث محمداً ﷺ على فترة من الرسل، وذلك حين انحرفت الإنسانية عن طريق الرسل عليهم السلام، وانغمست في لجج الضلال، وانطمس نور الهداية، فعاش الجميع في ظلام دامس، إلَّا ما ندر ممن بقي من أهل الكتاب على عقيدة التوحيد.

---

(١) انظر تفاصيل ذلك في: العقيدة والشريعة ص ٤، ٥، ١٨، ١٩ الأولى، تراث الإسلام ٢/٢٠٦، ٣/١٠، تاريخ الشعوب الإسلامية ص ٤٨، ٧١، ٧٤، ٧٦، ٨٠، تاريخ العرب ١/١٨٣ ــ ١٨٥، ملوك الطوائف ص ٤١١، ٤٧٠.

قال ﷺ: «إن الله نظر إلى أهل الأرض فمقتهم عربهم وعجمهم إلاَّ بقايا من أهل الكتاب»(١).

واختلفت عقيدة الإيمان بالله في نفوس البشر:

فالإله في التوراة له تصور خاص يتعلق ببني إسرائيل وأنبيائهم وليس له صفة العموم والشمول.

وفي الإنجيل فكرة التثليث التي تنافي الوحدانية(٢).

والبيئة التي نشأ فيها الرسول ﷺ، بيئة جاهلية اتخذت من الأصنام والأوثان آلهة تلجأ إليها في الشدة والرخاء، لا تعرف معروفاً ولا تنكر منكراً، اختلط عندهم الحق بالباطل، وذلك الضلال الذي وصفهم الله به في قوله: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢﴾ ﴾ [الجمعة: ٢].

وأما الهنود فلهم أديان كثيرة وعبادات مختلفة تجمع بين الوثنية الساذجة، والآراء الفلسفية(٣). وقد عبدوا عدداً من الآلهة، فعبدوا الحيوانات

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه. وهو جزء من حديث رواه عياض بن حمار المجاشعي رضي الله عنه. كتاب الجنة وصفة نعيمها (٥١)، باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار (١٦)، ورقمه ٢٨٦٥، ٤/٢١٩٧.
قال النووي رحمه الله: «المقت أشد البغض. والمراد بهذا المقت والنظر ما قبل بعثة رسول الله ﷺ. والمراد ببقايا أهل الكتاب: الباقون على التمسك بدينهم الحق من غير تبديل».
شرح النووي على صحيح مسلم ١٧/١٩٧ ــ ١٩٨.

(٢) انظر: الرسول ﷺ في كتابات المستشرقين ص ٣٤، ٣٥.

(٣) انظر: الملل والنحل ٢/٩.

وقوى الطبيعة وغير ذلك[١].

والمجوسية التي هي دين الفرس وغيرهم أثبتوا أصلين مدبرين، أحدهما النور وهو إله الخير والنفع والصلاح، والآخر الظلمة وهي إله الشر والضر والفساد[٢]. وجعلوا للنار بيوتاً وعبدوها من دون الله[٣].

وعقائد اليونانيين والبابليين من الفلاسفة والصابئة الذين ينكرون النبوات[٤]. فالصابئة يعبدون الكواكب والهياكل[٥]، والفلاسفة هم المقدسون للعقل القائلون بالوجود المطلق[٦]. والصوفية التي انحرفت عن الصراط المستقيم وشابت عقائدها بالفلسفات الهندية والفارسية واليونانية وغير ذلك، كعقيدة الحلول[٧]

---

(١) انظر: أديان الهند الكبرى ص ٣٢، ٣٣، ٢١٣.

(٢) انظر: الملل والنحل ١/ ٢٣٢.

(٣) انظر المرجع السابق ١/ ٢٥٤.

(٤) انظر المرجع السابق ١/ ٣٨.
قال الشهرستاني: صبأ الرجل إذا مال وزاغ، فبحكم ميل هؤلاء عن سنن الحق وزيفهم عن نهج الأنبياء، قيل لهم صابئة. المرجع نفسه ٢/ ٥.

(٥) انظر المرجع السابق ٢/ ٧.

(٦) انظر المرجع السابق ٢/ ٥٨، ٥٩.

(٧) الحلول: عقيدة باطلة من عقائد المتصوفة أخذت عن العقائد الهندية والنصرانية. يزعمون فيها أن الله يحل في الأشخاص، حتى يصبح الشخص رباً أو إلهاً يتصرف في الكون ويعلم الغيب. ومن أقوالهم في ذلك: «أنا الحق». وما في الجبة إلاّ الله. تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.
انظر: الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة ص ٦٥، الموسوعة الميسرة ص ٣٤٧.

والاتحاد[1] والفناء[2] [3].

قال محمد الغزالي:

«فماذا كان مصير الحضارات في مصر واليونان، وفي الهند والصين، وفي فارس وروما؟ لا أقصد مصيرها من ناحية السياسة والحكم، بل من ناحية العاطفة والعقل».

---

(١) الاتحاد أو وحدة الوجود: هي عقيدة الحادية باطلة من عقائد المتصوفة. يزعمون فيها: أن كل شيء في الوجود هو الله. وأن الله هو الذي في الكون وحده ولا شيء معه، وما هذه الظواهر من المخلوقات إلاَّ مظاهر لحقيقة واحدة هي حقيقته. تعالى الله عما يقول الجاهلون.
انظر: الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة ص ٦٩، الموسوعة الميسرة ص ٣٤٧.

(٢) الفناء: عقيدة الحادية باطلة من عقائد المتصوفة يزعمون فيها أن العبد يفنى في الله بمعنى أنه يرى أن الله هو الوجود وأنه لا وجود لسواه، لا به ولا بغيره.
قال ابن القيم رحمه الله: «زعم أهل الاتحاد ـ القائلون بوحدة الوجود ـ أن الفناء هو غاية الفناء عن وجود السوى. فلا يثبت للسوى وجود البتة. لا في الشهود ولا في العيان. بل يتحقق بشهود وحدة الوجود. فيعلم حينئذ: أن وجود جميع الموجودات هو عين وجود الحق، فما ثم وجودان. بل الموجود واحد.
وحقيقة الفناء عندهم: أن يفنى عما لا حقيقة له. بل هو وهم وخيال، فيفنى عما هو فان في نفسه. لا وجود له. فيشهد فناء وجود كل ما سواه في وجوده. وهذا تعبير محض. وإلاَّ ففي الحقيقة: ليس عند القوم «سوى» ولا «غير» وإنما السوى والغير في الوهم والخيال. فحول هذا الفناء يدندنون وعليه يحومون». مدارج السالكين ٣/٣٧٨.

(٣) انظر: الموسوعة الميسرة ص ٣٤١، ٣٥٢.

«إن الوثنية الوضيعة اغتالتها، وفرضت عليها السقوط في هذه الوهدة الزرية. فأمسى الإنسان الذي استخلفه الله ليكون ملكاً في السماوات والأرض أمسى عبداً مسخراً لأدنى شيء في السموات والأرض. وماذا بعد أن تقدس العجول والأبقار، ويعبد الأخشاب والأحجار، وتطبق شعوب بأسرها على الخرافة؟»[1].

فيستحيل على هذه النحل الفاسدة، والعقائد المنحرفة أن تكون مصدراً لعقيدة التوحيد الصافية الخالية من كل شائبة شرك، ولذلك الدين القويم والهدى المستقيم الذي جاء به رسول الله ﷺ، فأحيا الله به قلوباً غلفاً، وأبصاراً عمياً، وآذاناً صماً، وانتشل به البشرية من وهدة الظلام وضلال العقول إلى بر الأمان وسلامة المعتقد.

وهذه النحل تحوي بين طياتها لميماً من العقائد والعبادات المختلفة المتباينة، فكيف استقى النبي ﷺ منها جميعاً ثم خرج بهذا الدين الذي لا تباين فيه ولا اختلاف؟ وهل لبشر مهما أوتي من النبوغ وحصافة العقل أن يجمع بين ملل تفرقت بها الأهواء وانحرفت بها السبل، وتشعبت بها الطرق، واختلفت مصادرها ومشاربها هذه الاختلافات البينة التي غصت بها كتب النحل والملل والأديان؟

لقد كان ﷺ أمياً لا يقرأ ولا يكتب في بيئة أمية جاهلية تقبع في جزيرة العرب ليس لها معرفة واطلاع على عقائد وأديان الشعوب الأخرى إلاَّ ما قل وندر، ولم يخرج صلوات الله وسلامه عليه من جزيرة العرب قط، ولم

---

(١) فقه السيرة ص ١٦ ــ ١٧.

يختلط مع تلك الشعوب ويتعرف على عقائدها وثقافاتها ليكون منها فكرة دينية ثم يزعم أنه أرسل لتبليغها للناس.

وقد أسلم كثير من أصحاب تلك النحل، وحملوا هذا الدين، واصبحوا من أبنائه، فلماذا لم يكشفوا عن هذه الحقيقة لأبناء نحلهم؟ ولماذا رضوا بالبقاء واستمرارية الانتماء له وهو دين منحول من أديانهم وغيرها؟

وأين هو الدليل الذي يثبت مزاعم المستشرقين على إفكهم هذا؟ وما هي العقيدة أو الشعيرة التي اقتبست من تلك النحل؟

لقد حارب رسول الله ﷺ الوثنيين وطهر أرض الحجاز منهم ومن أوثانهم، وأجلى اليهود عن المدينة.

وكاتب ملوك الفرس والروم وغيرهم، يدعوهم إلى ترك ماهم فيه والانخراط في دينه، وواصل خلفاؤه من بعده الفتوح فدكوا عرش الفرس واقتلعوا دولتهم من جذورها، وأخرجوا الروم من الجزيرة العربية، وظل الإسلام يواصل سيره شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً، ويغزو تلك النحل والملل في عقر دورها، ويخضع أصحابها إلى الانتماء إليه وترك أديانهم وعقائدهم، فلو كان ملفقاً من تلك العقائد لماذا لم يجابه أربابها الفاتحين بتلك الحجة ـ وما أسهلها ـ بدلاً من حمل السيف ومواجهة التقتيل والتشريد والسبي؟

ثم لماذا يحارب المسلمون أصحاب نحل يعلمون أن نبيهم عليه السلام قد استقى دينه منها؟ ولماذا لم يكرموهم ويقدروهم، ويجلوا عقائدهم بدلاً من سفك الدماء، وسبي النساء، وفرض الجزية؟

كل هذا وغيره يبين فساد ادعاء المستشرقين وبطلان قولهم، وتهافت عقولهم، وانكشاف دسائسهم وأحقادهم.

● ● ●

(٣)

أن الوحي كهانة

قال بروكلمان:

«واستخدم محمد في دعوته أساليب الكاهن، كما عزا على غراره أحوال غيبوبته وما يصدر في هذه الأحوال من تصريحاته إلى رفيق ذكر فيما بعد أنه الملك جبريل، واعتقد أنه رسول الله إليه. ولا حاجة هنا إلى ذكر تاريخ دعوته التي ضاها بها في مكة أسلوب الدعوة النصرانية، ولعله كان يعرف هذه الدعوة عن طريق المبشرين النساطرة وقد زجت هذه الدعوة بمحمد في خصومة مع قومه»[١].

والجواب عن ذلك:

هذه شبهة قديمة قذف بها النبيَّ كفارُ قريش وضلالها ورموه بها[٢].

وقد تولى الله عز وجل دحض ذلك في قرآنه الكريم فقال: ﴿ فَذَكِّرْ فَمَآ أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ ﴿٢٩﴾ ﴾ [الطور: ٢٩].

وقال: ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ ﴿٣٨﴾ وَمَا لَا تُبْصِرُونَ ﴿٣٩﴾ إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٤٠﴾ وَمَا هُوَ

---

(١) تاريخ الأدب العربي ١/١٣٤، وانظر تاريخ الشعوب الإسلامية ص ٣٦ ــ ٣٧.

(٢) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ١/١٦٣ ــ ١٧٩.

بِقَوْلِ شَاعِرٍۚ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٤٢﴾ تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٣﴾﴾ [الحاقة: ٣٨ ـ ٤٣].

يقول الإمام ابن كثير رحمه الله في تفسير الآية الأولى:

«يقول تعالى آمراً رسوله ﷺ بأن يبلغ رسالته إلى عباده وأن يذكرهم بما أنزل الله عليه ثم نفى عنه ما يرميه به أهل البهتان والفجور فقال: ﴿فَذَكِّرْ فَمَآ أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ ﴿٢٩﴾﴾، أي لست بحمد الله بكاهن كما تقول الجهلة من كفار قريش والكاهن الذي يأتيه الرِئْي من الجان بالكلمة يتلقاها من خبر السماء»[1].

فقد أوضح ابن كثير رحمه الله أن مثيري الشبهة هم أهل بهتان وفجور، وجهلة، وهي من أبرز صفات المستشرقين الذين ضاهوا بقولهم قول المشركين، فهم قوم بهت لا يتوانون عن الكذب والفجور والإفك، وذلك لجهلهم وخفة عقولهم.

● ● ●

---

(١) تفسير القرآن العظيم ٤/ ٢٤٣.

انظر في معنى الآية: زاد المسير ٧/ ٢٢٠، تفسير أبي السعود ٨/ ١٥٠.

(٤)

أن الوحي أسطورة

بلغ الزعم بالمستشرق (تولستوف) إلى أن ينفي وجود النبي ﷺ ويعتبره شخصية أسطورية. وأن الإسلام نشأ عن أسطورة صنعت في الخلافة لمصلحة الطبقة الحاكمة، وأنها مستمدة من اعتقادات سابقة تسمى الحنيفية[١].

والجواب عن ذلك:

هذه شبهة لا تحتاج إلى رد، وذكرها يكفي لبيان بطلانها، لأن خبر مبعث النبي ﷺ نقل بالتواتر، وعلم بذلك الأمم مسلمها وكافرها، جيلاً بعد جيل، وعصراً بعد عصر، فإنكار ذلك كإنكار الحقائق الثابتة، والأمور المعلومة ضرورة التي لا يختلف فيها اثنان.

يقول الإمام ابن حزم رحمه الله في شأن ما تواتر من الأخبار:

«وهو ما نقلته كافة بعد كافة حتى تبلغ به النبي ﷺ وهذا خبر لم يختلف مسلمان في وجوب الأخذ به.

(١) انظر: الإسلام والمستشرقون ص ٢٦٧.

وفي أنه مقطوع على غيبه، لأن بمثله عرفنا أن القرآن هو الذي أتى به محمد ﷺ، وبه علمنا صحة مبعث النبـي ﷺ. . إن البرهان قائم على صحته»[1].

وما زعمه تلستوف أن النبي ﷺ شخصية أسطورية لا حقيقة لها، يقدح في عقله الذي خالف به العقلاء الذين أقروا بوجوده ﷺ، ومن أولئك المستشرقون أنفسهم. كما يقدح ذلك في ديانته إن كان له ديانة، ونبيه إن كان يؤمن بنبـي.

وزعمه أن ذلك مستمد من اعتقادات سابقة تسمى الحنيفية زعم واهي أيضاً، لأن الحنفاء الذين كانوا في وسط البيئة الجاهلية التي بعث فيها النبـي ﷺ عدد قليل امتازوا بسلامة الفطرة، وعرفوا ما كان عليه قومهم من الفساد والضلال، وأيقنوا بوجود إله واحد هو الذي يجب أن تصرف له العبادة، ولكنهم كانوا في حيرة من أمرهم لم يعرفوا الطريق الصحيحة لعبادة الله وحده.

فما كانوا عليه لا يصلح أن يكون أساساً ومصدراً للذي جاء به رسول الله ﷺ[2].

• • •

(١) الإحكام في أصول الأحكام ١/ ١٠٤.
وقد سبق كلامه بطوله في موضع الحديث عن المتواتر ص ١٤٢ وما بعدها.

(٢) انظر الأدلة على صدق النبوة المحمدية ص ٤٥٣.

(ج)
مطاعن المستشرقين في شخص النبـي ﷺ

أراد المستشرقون أن يدعموا شبهاتهم السابقة فقذفوا رسول الله ﷺ بتهم جائرة، وكالوا له أبشع الشتائم وأسوأ السباب، حتى يجردوه من مقام العصمة الملازمة لمنزلة النبوة، ولكي يقولوا للناس هذا فرد من أفراد البشرية لا يختلف عنهم، بل قد يكون دون الكثيرين منهم لما اتصف به من أخلاق ذميمة، وأفعال تنافي الفضيلة، فمثله لا يصلح أن يكون موضعاً لاصطفاء الرب سبحانه وتعالى، إذ النبوة مقام سامي ودرجة رفيعة لا ينالها إلاَّ الأصفياء الخلص من البشر، ومحمد ﷺ ليس كذلك فلا يحق له أن يدعي هذه المنزلة العظيمة هكذا زعموا، وبئس ما زعموا.

إن رسول الله ﷺ أرفع مكانة من أن تناله مطاعن أولئك، وأسمى منزلة من أن تصل إليه تهمهم، وهو أكمل الناس خلقاً، وأحسنهم سجية، وأصفاهم طبعاً، وأوسعهم صدراً، وأبلغهم حلماً، فطر على مكارم الأخلاق، وجبل على محاسن الصفات، ومعالي الشيم.

ويكفي في ذلك وصف الله له بقوله: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴿٤﴾ ﴾ [القلم: ٤].

وقد كان خلقه القرآن صلوات الله وسلامه عليه. وهذه مطاعنهم مشفوعة بالرد عليها ودحضها:

(١)
انشغاله بالنساء

لقد صوروا النبي ﷺ بأنه كان ميالاً إلى النساء منشغلاً بهن، حتى تطرق المرض والضعف إلى نشاطه بسبب الحياة الزوجية الواسعة التي عاشها[١].

فقد تزوج اثنتي عشرة امرأة منهن من تزوجها بدافع الحب ومنهن من كان زواجه منها لغرض سياسي أو اجتماعي[٢].

فقد روي عنه أنه قال: «**إنما حبب إلي من دنياكم النساء والطيب**»[٣].

وأضيف إلى ذلك فيما بعد «**وجعلت قرة عيني في الصلاة**».

وهذه الرواية وأمثالها تجعله بحق موضع اتهام خصومه الذين أخذوا عليه أنه لا يشتغل بغير النساء مما لا يتفق وصفة النبوة[٤].

---

(١) انظر: تاريخ الشعوب الإسلامية ص ٦٧.

(٢) انظر: تاريخ العرب ص ١٦٦.

(٣) يأتي تخريج الحديث والكلام عنه ص ٥٣٠.

(٤) انظر: العقيدة والشريعة ص ١٤٣.

الجواب على ذلك:

هذا محض افتراء على رسول الهدى ﷺ الذي ابتعثه الله مربياً وهادياً إلى أحسن الأخلاق وأقومها سبيلاً، فلم يتزوج ﷺ بنسائه بدافع هوى أو غرام، ولا مجرد شهوة ولا حب، وهو الطاهر العفيف المنزه عن النقائص والعيوب والشهوات النفسية والمطامع الشخصية.

والدليل على ذلك أمور نجملها فيما يلي:

(أ) لقد تزوج ﷺ خديجة رضي الله عنها وهو في عنفوان شبابه، وكانت في الأربعين من عمرها ولم يزد عليها حتى توفاها الله، وقد بلغ الخمسين من عمره، فلم يكن إلى هذا العمر رجلاً شهوانياً لاكتفائه بامرأة واحدة، فمن باب أولى ألَّا يكون كذلك وقد جاوز سن الشباب والفتوة والرغبة في النساء(١).

(ب) لم يكن فيمن تزوجهن بكراً سوى عائشة رضي الله عنها وقد خطبها وهي صغيرة في عمرها، وأما سواها من نسائه ﷺ فمنهن من كانت طاعنة في السن، ومن يصحبها أبناؤها، وأمثال هؤلاء تقل الرغبة فيهن ويضعف الاستمتاع بهن(٢).

(ج) لم يكن زواجه منهن ﷺ بقصد رغبة أو شهوة وإنما لحكم ومصالح اقتضتها دعوة الإسلام، من إيجاد روابط أسرية، وتأليف للقلوب،

---

(١) انظر: حياة محمد ص ٣٢٨، محمد رسول الله ﷺ ص ٣٦١ ـ ٣٦٢، الإسلام والمستشرقون ص ٢٢٨.

(٢) انظر: حياة الرسول المصطفى ٣/ ٦٤٦، محمد ﷺ في التوراة والإنجيل والقرآن ص ٢١٩.

وكفالة لليتامى، وإحسان إلى الأرامل وغير ذلك من أوجه المصالح التي ترتبط بزواجه من كل واحدة منهن(١).

قال الشيخ محمد رشيد رضا رحمه الله:

«وجملة القول أنه ﷺ راعى المصلحة في اختيار كل زوج من أزواجه عليهن الرضوان في التشريع والتأديب والمودة والتأليف وكفالة الأرامل والأيتام، فجذب إليه كبار القبائل بمصاهرتهم، وعلم أتباعه احترام النساء وإكرام كرائمهن، والعدل بينهن، وقرر الأحكام بذلك، وترك من بعده تسع أمهات للمؤمنين يعلمن نساءهم من الأحكام ما يليق بهن مما ينبغي أن يتعلمنه من النساء دون الرجال، ولو ترك واحدة فقط لما كانت تغني في الأمة غناء التسع. ولو كان ﷺ أراد بتعدد الزواج ما يريده الملوك والأمراء من التمتع بالحلال فقط لاختار حسان الأبكار على أولئك الثيبات المكتهلات منهن»(٢).

(د) لقد كان ﷺ بشراً يخضع لصفات البشرية، فهو يحب ويبغض، ويشتهي ويأنف، ويرغب ويكره، قال سبحانه: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠].

ومع ذلك لم يكن يتصرف في كل أموره الخاصة كما يحلو له ويشاء وإنما كان يخضع لأوامر ربه سبحانه وتوجيهاته(٣)، كحادثة زواجه من زينب

---

(١) انظر: حياة محمد ص ٣٣٠ ـ ٣٣٦، محمد رسول الله ص ٣٦٢، حياة الرسول المصطفى ٣/ ٦٤٥، محمد ﷺ في التوراة والإنجيل والقرآن ص ٢٢٠.

(٢) نداء إلى الجنس اللطيف ص ٧٤، وانظر: ص ٥٧ ـ ٥٨، ٦٠ ـ ٧٤ من الكتاب نفسه.

(٣) انظر: حياة الرسول المصطفى ٣/ ٦٤٥.

بنت جحش رضي الله عنها فقد تم بأمر من الله تعالى[1].

وقد أباح الله لنبيه ﷺ أن يتزوج ما شاء من النساء ثم قصره على أزواجه اللائي كن في عصمته وحرم عليه أن يتزوج بغيرهن أو يستبدل بهن أزواجاً ولو أعجبه حسنهن إلاّ الإماء أو السراري وذلك في قوله له: ﴿لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعۡدُ وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنۡ أَزۡوَٰجٍ وَلَوۡ أَعۡجَبَكَ حُسۡنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتۡ يَمِينُكَۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ رَّقِيبٗا ۝٥٢﴾ [الأحزاب: ٥٢]. جزاء لهن على اختيارهن الله ورسوله والدار الآخرة لما خيرهن الله سبحانه في ذلك بقوله لنبيه ﷺ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزۡوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدۡنَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيۡنَ أُمَتِّعۡكُنَّ وَأُسَرِّحۡكُنَّ سَرَاحٗا جَمِيلٗا ۝٢٨ وَإِن كُنتُنَّ تُرِدۡنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَ فَإِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلۡمُحۡسِنَٰتِ مِنكُنَّ أَجۡرًا عَظِيمٗا ۝٢٩﴾ [الأحزاب: ٢٨ ـ ٢٩].

ثم رفع الله هذا الحكم عنه ﷺ وأباح له التزوج ولكنه لم يقع منه

---

(١) قال الله تعالى: ﴿وَإِذۡ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَأَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِ أَمۡسِكۡ عَلَيۡكَ زَوۡجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخۡفِي فِي نَفۡسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبۡدِيهِ وَتَخۡشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَىٰهُۖ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيۡدٞ مِّنۡهَا وَطَرٗا زَوَّجۡنَٰكَهَا لِكَيۡ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ حَرَجٞ فِيٓ أَزۡوَٰجِ أَدۡعِيَآئِهِمۡ إِذَا قَضَوۡاْ مِنۡهُنَّ وَطَرٗاۚ وَكَانَ أَمۡرُ ٱللَّهِ مَفۡعُولٗا ۝٣٧﴾ [الأحزاب: ٣٧]. قال ابن كثير رحمه الله: «وكان الذي ولى تزويجها منه هو الله عز وجل، بمعنى أنه أوحى أن يدخل عليها بلا ولي ولا عقد ولا مهر ولا شهود من البشر». تفسير القرآن العظيم ٣/ ٤٩١. ومما يؤيد ذلك ما رواه البخاري بسنده إلى أنس بن مالك قال: «فكانت زينب تفخر على أزواج النبي ﷺ تقول: زوجكن أهاليكن وزوجني الله تعالى من فوق سبع سموات». وفي رواية: «إن الله أنكحني في السماء».
صحيح البخاري، كتاب التوحيد (٩٧)، باب ﴿وكان عرشه على الماء﴾ (٢٢)، ٨/ ١٧٦.

زواج ﷺ بعد ذلك[1].

(هـ) لم يكن ﷺ يعيش فراغاً في حياته، وهو الذي لم يذق طعم الراحة منذ أن بعث إلى أن توفي ﷺ، فقد قام بأعباء دعوة الله خير قيام، فجاهد في سبيلها ونشرها بالسيف والسنان والقول واللسان، وكان معلماً لأصحابه مؤدباً لهم حاكماً فيهم قاضياً بينهم، مراعياً لحقوقهم، وكان مجاهداً لنفسه ملازماً لعبادة ربه، وكان يقوم حتى تتفطر أقدامه[2] ويصوم حتى يظن أنه لا يفطر[3]، فأين فراغه الذي يقضيه في شهواته وملذاته[4].

ولكن المستشرقين عدموا الحياء فأساؤوا الأدب، وليس بعد الكفر ذنب.

(و) إن تعدد النساء ليس مما يطعن به الأنبياء، ولا يعد قدحاً فيهم،

---

(١) انظر: تفسير القرآن العظيم ٣/ ٤٨٠، ٥٠١، ٥٠٢.

(٢) انظر: صحيح البخاري، كتاب التهجد (١٩)، باب قيام النبـي ﷺ حتى تتورم قدماه (٦)، ٢/ ٤٤، كتاب التفسير (٦٥)، باب تفسير سورة الفتح (٤٨)، باب قوله ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ﴾ (٢)، ٦/ ٤٤، كتاب الرقاق (٨١)، باب الصبر عن محارم الله (٢٠)، ٧/ ١٨٣.
صحيح مسلم، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم (٥٠)، باب إكثار الأعمال والاجتهاد في العبادة (١٨)، ٤/ ٢١٧١ ــ ٢١٧٢.

(٣) انظر: صحيح البخاري، كتاب التهجد (١٩)، باب قيام النبـي ﷺ بالليل (١١)، ٢/ ٤٦، كتاب الصوم (٣٠)، باب صوم شعبان (٥٢)، وباب ما يذكر من صوم النبـي ﷺ (٥٣)، ٢/ ٢٤٣ ــ ٢٤٤.
صحيح مسلم، كتاب الصيام (١٣)، باب صيام النبـي ﷺ في غير رمضان (٣٤)، ٢/ ٨٠٩ ــ ٨١٢.

(٤) انظر: محمد رسول الله ﷺ ص ٣٦٢.

ولو كان قادحاً في نبوة رسول الله ﷺ لقدح في نبوة الأنبياء السابقين الذين عرفوا بتعدد السناء في كتب العهد القديم التي يؤمن بها أولئك المستشرقون الحاقدون[1].

فقد نصت تلك الكتب على أن إبراهيم عليه السلام تزوج سارة ثم هاجر في حياة الأولى، ويعقوب عليه السلام قد تزوج بأربع نسوة، وداود عليه السلام تزوج نساء كثيرة، وسليمان عليه السلام تزوج بألف أمرأة، وجاء في شريعة موسى عليه السلام ما يدل على تعدد الزوجات وعدم تحريمه[2].

فلم يكن ﷺ في ذلك بدعاً من الرسل، ولا يخفى أن تعدد الزوجات كان أمراً شائعاً عند العرب مألوفاً لهم[3].

ومع ذلك لم يكن دافع الشهوة هو الذي سيطر عليه ﷺ في زواجه ممن تزوج بهن. إضافة إلى أن تعدد الزوجات نفسه له حكم كثيرة يقصر هذا المقام عن ذكرها[4].

(ز) لقد تنبه العقلاء من أولئك القوم إلى فساد هذه الشبهة وبطلانها، فكشفوا عن افتراء قومهم ومزاعمهم.

من أولئك الفيلسوف الإنجليزي توماس كارليل الذي يقول:

«وما كان محمد أخا شهوات ـــ برغم ما اتهم به ظلماً وعدواناً، وشد مانجور ونخطىء إذا حسبناه رجلاً شهوياً لا هم له إلاَّ قضاء مآربه من الملاذ.

---

(١) انظر: حياة الرسول المصطفى ٣/ ٦٤٥.

(٢) انظر: إظهار الحق ص ٦١٦ ـــ ٦١٩.

(٣) انظر: حياة محمد ﷺ ٣٢٨، ٣٢٩، محمد رسول الله ﷺ ص ٣٦٢.

(٤) انظر المرجع السابق ص ٣٦٣ ـــ ٣٦٦.

كلا فما أبعد ما كان بينه وبين الملاذ أية كانت»[1].

وأما حديث: «**حبب إلي من دنياكم النساء والطيب وجعلت قرة عيني في الصلاة**»، وزعم جولد زيهر أن قوله: «**وجعلت قرة عيني في الصلاة**» زيادة موضوعة أضيفت إلى الحديث فيما بعد، والحديث يدل على أن النبي ﷺ موضع اتهام خصومه لانشغاله بالنساء.

ويجاب على هذه الفرية بما يلي:

أولاً: الحديث أخرجه النسائي[2]، والإمام أحمد[3]، وعبد الرزاق[4]، والحاكم[5] من حديث أنس بن مالك بزيادة قوله: «**وجعلت قرة عيني في الصلاة**».

وهو حديث صحيح بزيادته. وقد صححه جماعة من العلماء[6].

---

(١) الأبطال ص ٨٩.

(٢) سنن النسائي، كتاب عشرة النساء، باب حب النساء ٣/ ٥٨، ٦٠.

(٣) مسند أحمد ٣/ ١٢٨، ٢٨٥، ٣/ ١٩٩ ولم يذكر «الدنيا». وأخرجه عن عائشة بمعناه ٦/ ٧٢.

(٤) مصنف عبد الرزاق، باب المرأة تصلي وليس في رقبتها قلادة وتطييب الرجال برقم ٧٩٣٩، ولم يذكر «الدنيا» ٤/ ٣٢١.

(٥) مستدرك الحاكم ٢/ ١٦٠ ولم يذكر «الدنيا».

(٦) قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي. المستدرك ٢/ ١٦٠.
وقال المناوى: «قال الحافظ العراقي: «إسناده جيد»، وقال ابن حجر: «حسن». فيض القدير ٣/ ٣٧١.
وقال الشيخ ناصر الدين الألباني: «صحيح». صحيح الجامع ٣/ ٨٧. =

ثانياً: ليس في الحديث دلالة على انشغال النبـي ﷺ بالنساء حتى يكون موضع اتهام خصومه.

نقل السيوطي عن التستري في شرح الأربعين أنه قال: «من» في هذا الحديث بمعنى في، لأن هذه من الدين، لا من الدنيا وإن كانت فيها. والإضافة في رواية (دنياكم) للايذان بأن لا علاقة له بها[1].

وقال الشيخ المناوي:

«إنه لم يضفها لنفسه ــ أي الدنيا ــ فما قال «أحب» تحقيراً لأمرها لأنه أبغض الناس فيها لا لأنها ليست من دنياه بل من آخرته كما ظن إذ كل مباح دنيوي ينقلب طاعة بالنية فلم يبق لتخصيصه حينئذ وجه، ولم يقل من هذه الدنيا لأن كل واحد ناظر إليها وإن تفاوتوا فيه وأما هو فلم يلتفت إلاَّ إلى ما ترتب عليه مهم ديني، فحبب إليه (النساء) والإكثار منهن لنقل ما بعث من الشريعة مما يستحيا من ذكره من الرجال ولأجل كثرة سواد المسلمين ومباهاته بهم يوم القيامة»[2].

والرسول ﷺ بشر وقد أباح الله له الأخذ من الطيبات وتناول الشهوات المباحة من غير إسراف كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًاۖ إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٥١﴾﴾ [المؤمنون: ٥١].

وقد قال ﷺ: «**لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء،**

= وانظر: مشكاة المصابيح ٣/ ١٤٤٨ في الهامش، ورقم الحديث ٥٢٦١، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٩٠، ١٥/ ٣٩٤ في الهامش.

(١) زهر الربا على هامش سنن النسائي ٧/ ٥٩.

(٢) فيض القدير ٣/ ٣٧١.

فمن رغب عن سنتي فليس مني»[١].

فلم يكن ﷺ راهباً متبتلاً كما يفعل رهبان النصارى، وجهلة المتصوفة، كما أنه لم يطلق لنفسه العنان لتنغمس في الشهوات والملذات كما يفعل عباد الدنيا ومقدسوا المادة. إذ كان دينه وسطاً عدلاً في كل شيء لا إفراط ولا تفريط[٢].

● ● ●

(١) أخرجه البخاري في صحيحه من حديث أنس بن مالك، كتاب النكاح: (٦٧) باب الترغيب في النكاح: (١)، ١١٦/٦.
ومسلم في صحيحه بلفظ مقارب، كتاب النكاح: (١٦)، باب استحباب النكاح: (١)، برقم: (١٤٠١)، ١٠٢٠/٢.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء ٨٩/١٢، ٩٠.

(٢)

اهتمامه بالدنيا والغنائم وعيشه على التلصص والسلب

لقد كان النبي ميالاً في بدء دعوته إلى الزهد في الدنيا والتهوين من أمرها، ولكن لما بدأت الفتوحات وظهرت الغنائم، تغير مبدأ الزهد في الدنيا إلى الطمع فيها، وأصبح أمر الغنائم هو الذي يشغل باله ويدفعه إلى خوض الحروب وقتال الأعداء، وهو الهدف نفسه الذي أثار به حماس جنوده، الذين ما انضووا تحت لوائه إلاَّ لعقدهم الآمال على الكسب والفوائد الميسورة التي عرضت لهم، وعلى السعي للاحتفاظ بها[١].

قال مرجليوث[٢]:

---

(١) انظر: العقيدة والشريعة ص ١٣٤ ـ ١٣٥، تاريخ الشعوب الإسلامية ص ٤٩.

(٢) مرجليوث: هو دافيد صمويل مرجليوث إنجليزي يهودي، من كبار المستشرقين، متعصب ضد الإسلام، ومن محرري «دائرة المعارف الإسلامية»، كان عضواً بالمجمع اللغوي المصري، والمجمع العلمي في دمشق. عين أستاذاً للعربية في جامعة اكسفورد. له كتب عن الإسلام والمسلمين لم يكن مخلصاً فيها للعلم. مات سنة ١٩٤٠م.

من آثاره: «التطورات المبكرة في الإسلام»، «محمد ومطلع الإسلام»، «الجامعة الإسلامية» وغيرها. =

«عاش محمد هذه السنين الست ما بعد هجرته إلى المدينة على التلصص والسلب والنهب، ولكن نهب أهل مكة قد يبرره طرده من بلده ومسقط رأسه وضياع أملاكه، وكذلك بالنسبة إلى القبائل اليهودية في المدينة فقد كان هناك ــ على أي حال ــ سبب ما، حقيقاً كان أم مصطنعاً يدعو إلى انتقامه منهم، إلَّا أن خيبر[1] التي تبعد عن المدينة كل هذا البعد لم يرتكب أهلها في حقه ولا في حق أتباعه خطأ يعتبر تعدياً منهم جميعاً لأن قتل أحدهم رسول محمد لا يصح أن يكون ذريعة للانتقام.

وهذا يبين لنا ذلك التطور العظيم الذي طرأ على سياسة محمد، ففي أيامه الأولى في المدينة أعلن معاملة اليهود كمعاملة المسلمين لكنه الآن (بعد السنة السادسة للهجرة) أصبح يخالف تماماً موقفه ذاك فقد أصبح مجرد القول بأن جماعة ما غير مسلمة يعتبر سبباً كافياً لشن الغارة عليها، وهذا يفسر لنا تلك الشهوة التي أثرت على نفس محمد والتي دفعته إلى شن غارات متتابعة، كما سيطرت على نفس الإسكندر[2] من قبل

= انظر: الأعلام ٢/ ٣٢٩ ــ ٣٣٠، المستشرقون ٢/ ٥١٨ ــ ٥٢٠، الاستشراق ص ٣٦ ــ ٣٧ آراء المستشرقين حول القرآن ١/ ٨٨.

(١) خيبر: موضع مشهور على ثمانية برد من المدينة. من جهة الشام. كان بها سبعة حصون لليهود وحولها مزارع ونخل. والخيبر بلسان اليهود الحصن.
انظر: معجم البلدان ٢/ ٤٠٩ ــ ٤١٠، مراصد الاطلاع ١/ ٤٩٤. وهي الآن مدينة معروفة من مدن المملكة العربية السعودية.

(٢) الإسكندر: حاكم يوناني قديم. خلف أباه فيليب عام ٣٣٦ ق.م على مملكة الروم الغربية. أخضع جميع بلاد الاغريق لحكمه، ثم استولى على دولة الفرس ومصر وسوريا والهند وأفغانستان، وأخضع أجزاء كبيرة من العالم لحكمه. وكان يطمع في =

ونابليون[1] من بعد، إن استيلاء محمد على خيبر يبين لنا إلى أي حد قد أصبح الإسلام خطراً على العالم»[2].

والجواب على ذلك:

لقد عاش رسول الله ﷺ بعيداً عن مطامع الدنيا مترفعاً عنها، وصان دعوته التي كلفه الله بتبليغها للناس عن كل هدف وغاية رخيصة، ولم يقرنها في لحظة من اللحظات أو وقت من الأوقات بمطمع دنيوي أو عطاء بشري،

= مده إلى جميع أنحاء العالم، ليتسنى له نشر الثقافة الإغريقية في جميع بقاعه. ولكن عاجلته المنية فمات في الثالث والثلاثين من عمره. ثم انقسم ملكه بعد موته وتفرقت أجزاؤه. وقد بنى مدينة الإسكندرية في مصر التي سميت باسمه والصحيح أنه ليس ذا القرنين الذي ورد ذكره في القرآن.

انظر: تاريخ الطبري ١/ ٥٧٢ ـ ٥٧٨، البداية والنهاية ٢/ ١٠٥ ـ ١٠٦، البدء والتاريخ ٣/ ١٥٢ ـ ١٥٥، التاريخ القديم ص ٩٢ ـ ٩٥، دائرة المعارف الإسلامية ٢/ ١٢٦ ـ ١٢٨.

(١) نابليون: هو نابليون بونابرت قائد فرنسي تغلب على كثير من بلاد أوربا وغيرها. ثم تولى حكم فرنسا ونصب نفسه امبراطوراً عليها وعلى معظم بلاد أوربا، وكان حاكماً استبدادياً.

تحالفت عليه دول أوربا فعزل في سنة ١٨١٤م، ثم عين ملكاً على جزيرة «إلبا» الصغيرة. ثم عاد إلى حكم فرنسا وغير سياسة الاستبداد. ولكن الحلفاء ثاروا عليه مرة أخرى فوقعت بينهما معارك أدت إلى هزيمته، ثم نفي إلى جزيرة «سانت هيلانة» حيث توفي عام ١٨٢١م.

انظر: تاريخ أوربا الحديث وآثار حضارتها ص ١ ـ ٦٣.

(٢) الإسلام والمستشرقون ص ٢٥٦ نقلاً عن «محمد وقيام الساعة» لمرجليوث ص ٢٦٢ ـ ٢٦٣.

لأنه جاء ليخرج الناس من الظلمات إلى النور، ومن الضلال إلى الهدى لا ليأخذ أموالهم ويستمتع بحقوقهم، ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ ﴿٨٦﴾﴾ [ص: ٨٦].

فهو لا يريد من الناس مالاً ولا يريد ضياعاً، وإنما يرجو ثواب الله والدار الآخرة، ﴿قُلْ مَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ ۖ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿٤٧﴾﴾ [سبأ: ٤٧].

وذلك هو منهج الرسل صلوات الله عليهم جميعاً في دعوتهم إلى الله فإنهم مترفعون عن أغراض الدنيا الزائلة، منزهون عن مطامعها الدنيئة، وإنما همهم رضا الله وثوابه[1].

وقد عرض عليه ﷺ القرشيون في مبدأ دعوته المال والشرف والملك لكي يتنازل عما يقول، ولكنه أجابهم بما ينفي عنه كل غرض أو مطمع زائل فقال لهم: «ما جئتكم بما جئتكم به أطلب أموالكم، ولا الشرف فيكم، ولا الملك عليكم، ولكن الله بعثني إليكم رسولاً، وأنزل علي كتاباً، وأمرني أن أكون لكم بشيراً ونذيراً، فبلغتكم رسالات ربي، ونصحت لكم، فإن تقبلوا مني ما جئتكم به فهو حظكم في الدنيا والآخرة، وإن تردوه علي أصبر لأمر الله حتى يحكم الله بيني وبينكم». أو كما قال ﷺ[2].

ولقد ظل ﷺ على هذا الدرب لم يتغير ولم يتبدل لا كما يزعم المستشرقون.

---

(١) انظر الآيات في سورة يونس: آية ٧٢، سورة هود: آية ٢٩، ٥١، سورة الشعراء: آية ١٠٩، ١٢٧، ١٤٥، ١٦٤، ١٨٠.

(٢) السيرة النبوية لابن هشام ١/ ١٧٧.

يقول فخر الدين الرازي:

«إنه صلى الله عليه وآله وسلم تحمل في أداء الرسالة أنواعاً من المشاق والمتاعب، ولم يتغير عن المنهج الأول البتة. ولم يطمع في مال أحد ولا جاهه. بل صبر على تلك المشاق والمتاعب، ولم يظهر في عزمه فتور ولا في إصراره قصور. ثم إنه لما قهر الأعداء ووجد العسكر العظيم والدولة القاهرة القوية، ونفذ أمره في الأموال والأزواج لم يتغير عن منهجه الأول والزهد في الدنيا والإقبال على الآخرة، وكل من أنصف علم أن المزور لا يكون كذلك، فإن المزور إنما يزور الكذب والباطل على الخلق ليجد الدنيا، فإذا وجدها ولم ينتفع بها كان ساعياً في تضييع الدنيا والآخرة على نفسه وذلك ما لا يفعله أحد من العقلاء»[1].

لقد ضاق أزواجه يوماً من شظف العيش وضيق الحال، وقلة المتاع فاشتكين حالهن له، فأمره الله سبحانه أن يخيرهن بين فراقه لهن حيث يذهبن إلى من يجدن عنده الحياة الدنيا وزينتها وبين البقاء معه على ما هو عليه، كما قال سبحانه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴿٢٨﴾ وَإِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ فَإِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَٰتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٢٩﴾ ﴾ [الأحزاب: ٢٨ ـ ٢٩] فأخترن الله ورسوله والدار الآخرة[2].

لقد دانت له جزيرة العرب وانقادت له الجموع الهائلة وحكم أمره في

---

(١) الأربعين في أصول الدين ص ٣١٢.

(٢) انظر: تفسير القرآن العظيم ٣/ ٤٨٠، نبوة محمد ﷺ في القرآن ص ١٣٩. والآيات هي ٢٨، ٢٩ من سورة الأحزاب.

الأموال، فلم يرض لنفسه أبهة الملك وعظمته، وثناء الخلق وتعظيمهم له كما أطرت النصارى عيسى وعظمت الأعاجم ملوكها، فقال: «**لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم فإنما أنا عبده، فقولوا عبد الله ورسوله**»[1].

وقال: «**إن كدتم آنفاً لتفعلون فعل فارس والروم. يقومون على ملوكهم وهم قعود، فلا تفعلوا ائتموا بأئمتكم. إن صلى قائماً فصلوا قياماً، وإن صلى قاعداً فصلوا قعوداً**»[2]. وذلك حين صلى أصحابه خلفه قياماً وهو قاعد.

قال الماوردي:

«ما منع من السخاء والجود حتى جاد بكل موجود وآثر بكل مطلوب ومحبوب ومات ودرعه مرهونة عند يهودي على آصع من شعير لطعام أهله وقد ملك جزيرة العرب وكان فيها ملوك وأقيال[3] لهم خزائن أموال يقتنونها ذخراً ويتباهون بها فخراً ويستمتعون بها أشراً[4]، وبطراً[5]، وقد حاز ملك

---

(١) انظر: نبوة محمد ﷺ في القرآن ص ١٠٣.
والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأنبياء (٦٠)، باب ﴿واذكر في الكتاب مريم﴾ (٤٨) من حديث عمر رضي الله عنه ٤/ ١٤٢.
تطروني: الإطراء هو مجاوزة الحد في المدح، والكذب فيه. النهاية ٣/ ١٢٣.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه من حديث جابر بن عبد الله. كتاب الصلاة (٤)، باب ائتمام المأموم بالإمام (١٩) برقم ٤١٣، ١/ ٣٠٩.

(٣) أقيال: جمع مقول، وقيل. وهو الملك. أو هو دون الملك.
انظر: القاموس المحيط ص ١٣٥٨.

(٤) أشْراً: ويحرك. وهو المرح. والفعل منه أشر كفرح.
انظر: المرجع السابق ص ٢٣٨.

(٥) بطراً: بالتحريك: قلة احتمال النعمة. أو الطغيان بها.
انظر المرجع نفسه ص ٤٤٩.

جميعهم فما اقتنى ديناراً ولا درهماً، لايأكل إلاَّ الخشن ولا يلبس إلاَّ الخشن، ويعطي الجزل[1] الخطير ويصل الجم الفقير، ويتجرع مرارة الإقلال ويصبر على سغب[2] الاختلال، وقد حاز غنائم هوازن[3]، وهي من السبي ستة آلاف رأس ومن الإبل أربعة وعشرون ألف بعير ومن الغنم أربعون الف شاة ومن الفضة اربع آلاف أوقية، فجاد بجميع حقه وعاد خلواً»[4].

لقد زهد ﷺ في الدنيا بكل ما تحمل كلمة الزهد من معنى حتى أشفق عليه صحابته رضي الله عنهم وراجعوه في ذلك فأبى إلاَّ الحالة التي كان عليها.

قال ابن مسعود رضي الله عنه:

نام رسول الله ﷺ على حصير فقام وقد أثر في جنبه قلنا: يا رسول الله لو اتخذت لك وطاءً[5] فقال: «**مالي وللدنيا؟ ما أنا في الدنيا إلاَّ كراكب استظلّ تحت شجرة ثم راح وتركها**»[6].

---

(١) الجزل: هو الكثير من الشيء. انظر المرجع نفسه ص ١٢٦٢.

(٢) سغب: هو جوع مع تعب. انظر المرجع نفسه ص ١٢٤.

(٣) هوازن: بطن من قيس عيلان من العدنانية وهم بنو هوازن بن منصور بن عكرمة وهي التي حاربها النبي ﷺ في غزوة حنين.
انظر: معجم قبائل الحجاز ص ٥٢٤ ــ ٥٢٦، السيرة النبوية لابن هشام ١/ ٩، ٤/ ٣٣١، البداية والنهاية ٤/ ٣٢٢.

(٤) أعلام النبوة ص ٢١٨ ــ ٢١٩.

(٥) الوطاء: هو الفراش الممهد المذلل الذي لا يؤذي جنب النائم.
انظر: الفائق ٤/ ٦٨، النهاية ٥/ ٢١٠.

(٦) أخرجه الترمذي في سننه من حديث ابن مسعود رضي الله عنه. كتاب الزهد (٣٧)، باب (٤٤) برقم ٢٣٧٧.

=

قالت عائشة رضي الله عنها:

«ما شبع رسول الله ﷺ ثلاثة أيام تباعاً من خبز بر حتى مضى سبيله»[1].

= وقال: «وفي الباب عن عمر وابن عباس». وقال: «هذا حديث حسن صحيح» ٤/٥٠٨. قال الشيخ ناصر الدين الألباني: «وهو كما قال». سلسلة الأحاديث الصحيحة ١/ ١٨٠.

وأخرج ابن ماجه في سننه نحوه من حديث ابن مسعود، كتاب الزهد (٣٧)، باب مثل الدنيا (٣)، برقم ٤١٠٩، ٢/ ١٣٧٦.

وأخرج أحمد في مسنده نحوه من حديث ابن مسعود أيضاً ١/ ٣٩١، ٤٤١.

ومن حديث ابن عباس ولفظه: إن رسول الله ﷺ دخل عليه عمر وهو على حصير قد أثر في جنبه فقال: يا نبـي الله لو اتخذت فراشاً أوثر من هذا؟ فقال: «مالي وللدنيا ما مثلي ومثل الدنيا إلاَّ كراكب سار في يوم صائف فاستظل تحت شجرة ساعة من نهار ثم راح وتركها». ١/ ٣٠١.

وأخرجه ابن حبان من حديث ابن عباس بلفظ مقارب لرواية أحمد، كتاب التاريخ (١٠)، باب صفته ﷺ وأخباره (٣)، ذكر ما مثل المصطفى ﷺ نفسه والدنيا بمثل ما مثل به برقم ٦٣٥٢. قال الأرناؤوط: «إسناده قوي». الإحسان ١٤/ ٢٦٥ ــ ٢٦٦.

وأخرجه الحاكم في مستدركه من حديث ابن عباس نحو رواية أحمد وقال: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه». ووافقه الذهبـي.

وقال الحاكم: «وله شاهد من حديث عبد الله بن مسعود». ثم ساق الحديث نحواً من رواية الترمذي ٤/ ٣٠٩ ــ ٣١٠.

وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ونسبه لأحمد. وقال: «رجاله رجال الصحيح غير هلال بن خباب وهو ثقة» ١٠/ ٣٢٦. وأورد الشيخ ناصر الدين الألباني: حديث ابن مسعود برقم ٤٣٩، وحديث ابن عباس برقم ٤٤٠ في سلسلة الأحاديث الصحيحة ١/ ١٧٩ ــ ١٨٠.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بلفظ مقارب، كتاب الأطعمة (٧٠)، باب ما كان =

وقالت: «إن كنا آل محمد لنمكث شهراً ما نستوقد بنار إن هو إلَّا التمر والماء»[1].

وقال النعمان بن بشير رضي الله عنهما:

ذكر عمر «رضي الله عنه» ما أصاب الناس من الدنيا فقال: «لقد رأيت رسول الله ﷺ يظل اليوم يلتوي ما يجد دقلاً[2] يملأ به بطنه»[3].

بل قد حذر أصحابه رضي الله عنهم من الانغماس في شهوات الدنيا وملذاتها، وتخوف عليهم منها فقال: «**إن مما أخاف عليكم من بعدي ما يفتح عليكم من زهرة الدنيا وزينتها**»[4].

= النبي ﷺ وأصحابه يأكلون (٢٣)، ٦/ ٢٠٥، وفي باب ما كان السلف يدخرون في بيوتهم وأسفارهم من الطعام وغيره (٢٧)، ٦/ ٢٠٦، وفي كتاب الرقاق (٨١)، باب كيف كان عيش النبي ﷺ (١٧)، ٧/ ١٨٠.
وأخرجه مسلم في صحيحه، واللفظ له. كتاب الزهد والرقائق (٥٣) برقم ٢٩٧٠ ٤/ ٢٢٨١.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، بلفظ مقارب، كتاب الرقاق (٨١)، باب كيف كان عيش النبي ﷺ وأصحابه (١٧)، ٧/ ١٨١.
وأخرجه مسلم في صحيحه واللفظ له، في الكتاب السابق برقم ٢٩٧٢، ٤/ ٢٢٨٢.

(٢) الدقل: هو رديء التمر ويابسه، وما ليس له اسم خاص فتراه ليبسه ورداءته لا يجتمع ويكون منثوراً. النهاية ٢/ ١٢٧، وانظر: الفائق ٢/ ٤.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه في الكتاب السابق برقم ٢٩٧٨، ٤/ ٢٢٨٥.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، من حديث أبي سعيد الخدري، وهو جزء من حديث كتاب الزكاة (٢٤)، باب الصدقة على اليتامى (٤٧)، ٢/ ١٢٧. وأخرج نحوه في كتاب الجهاد والسير (٥٦)، باب فضل النفقة في سبيل الله (٣٧)، =

وقال: «إن الدنيا حلوة خضرة وإن الله مستخلفكم فيها فينظر كيف تعملون فاتقوا الدنيا واتقوا النساء فإن أول فتنة بني إسرائيل كانت في النساء»[1].

ولقد فارق رسول الله ﷺ الحياة وما ترك خلفه درهماً ولا ديناراً.

روى البخاري بسنده إلى عمرو بن الحارث ختن رسول الله ﷺ أخي جويرية بنت الحارث قال: «ما ترك رسول الله ﷺ عند موته درهماً ولا ديناراً ولا عبداً ولا أمة ولا شيئاً إلاَّ بغلته البيضاء وسلاحه وأرضاً جعلها صدقة»[2].

= ٣/ ٢١٣ ــ ٢١٤، وفي كتاب الرقاق (٨١)، باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها (٧)، ٧/ ١٧٣.
وأخرجه مسلم في صحيحه بلفظ مقارب، في كتاب الزكاة (١٢)، باب تخوف ما يخرج من زهرة الدنيا (٤١) برقم ١٠٥٢، ٢/ ٧٢٨ ــ ٧٢٩.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء (٤٨)، باب أكثر أهل الجنة الفقراء (٢٦) برقم ٢٧٤٢، من حديث أبـي سعيد الخدري رضي الله عنه ٤/ ٢٠٩٨ قال النووي رحمه الله: «معنى الدنيا خضرة حلوة، يحتمل أن المراد به شيئان، أحدهما: حسنها للنفوس ونضارتها ولذتها كالفاكهة الخضراء الحلوة فإن النفوس تطلبها طلباً حثيثاً فكذا الدنيا. والثاني: سرعة فنائها كالشيء الأخضر في هذين الوصفين. ومعنى مستخلفكم فيها جاعلكم خلفاء من القرون الذين قبلكم فينظر هل تعملون بطاعته أو بمعصيته وشهواتكم». شرح النووي على مسلم ١٧/ ٥٥.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الوصايا(٥٥)، باب الوصايا (١)، ٣/ ١٨٦. وأخرج نحوه في كتاب الجهاد والسير (٥٦)، باب بغلة النبـي ﷺ (٦١) ٣/ ٢٢٠، وفي باب من لم ير كسر السلاح عند الموت (٨٦)، ٣/ ٢٢٩، وكتاب فرض الخمس (٥٧)، باب نفقة نساء النبـي ﷺ (٣)، ٤/ ٤٥، وكتاب المغازي (٦٤)، باب مرض النبـي ﷺ ووفاته (٨٣)، ٥/ ١٤٤.

هذا إرثه في هذه الدنيا التي يزعم المستشرقون أنه عاش على الطمع فيها والسلب والنهب.

ومع هذا فلم يرث أهله عنه شيئاً لقوله: «**لا نورث ما تركنا فهو صدقة**»[1].

ويكفينا في ذلك قول عائشة رضي الله عنها إذ تقول: «توفي رسول الله ﷺ وما في بيتي من شيء يأكله ذو كبد إلاَّ شطر شعير في رف لي فأكلت منه حتى طال علي فكلته ففني»[2].

* * *

ولكن إن كان ما سبق هو رأي بعض المستشرقين الجائرين في رسول الإسلام ﷺ فقد أنصفه غيرهم من بني جلدتهم، وردوا على فريتهم تلك بما يكمم الأفواه ويخرس الألسنة.

قال كارليل:

«أيزعم الكاذبون أن الطمع وحب الدنيا هو الذي أقام محمداً وأثاره، حمق وأيم الله وسخافة وهوس. أي فائدة لمثل هذا الرجل في جميع بلاد

---

(١) سبق تخريجه. انظر: ص ٤٢، هـ (١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فرض الخمس (٥٧)، باب نفقة نساء النبي ﷺ بعد وفاته (٣)، ٤/ ٤٥، وفي كتاب الرقاق (٨١)، باب فضل الفقر (١٦)، ٧/ ١٧٩.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرقائق (٥٣) برقم ٢٩٧٣، إلاَّ أنها قالت: (وما في رفي) ٤/ ٢٢٨٢ ــ ٢٢٨٣.

العرب، وفي تاج قيصر[1]، وصولجان[2] كسرى[3] وجميع ما بالأرض من تيجان وصوالجة. وأين تصير الممالك والتيجان والدول جميعها بعد حين من الدهر؟ أفي مشيخة مكة وقضيب مفضض الطرف أو في ملك كسرى وتاج ذهبي الذؤابة منجاة للمرء ومظفرة؟ كلا إذن فلنضرب صفحاً عن مذهب الجائرين القائل إن محمداً كاذب، ونعد موافقتهم عاراً وسبة وسخافاً وحمقاً، فلنربأ بنفوسنا عنه ولنترفع»[4].

وقـال:

«لقد كان زاهداً متقشفاً في مسكنه ومأكله ومشربه وملبسه وسائر أموره وأحواله، وكان طعامه عادة الخبز والماء وربما تتابعت الشهور ولم توقد بداره نار، وإنهم ليذكرون ـ ونعم ما يذكرون ـ إنه كان يصلح ويرفو ثوبه بيده، فهل بعد ذلك مكرمة ومفخرة؟ فحبذا محمد من رجل خشن اللباس، خشن الطعام، مجتهد في الله، قائم النهار، ساهر الليل، دئباً في نشر دين الله، غير طامح إلى ما يطمح إليه أصاغر الرجال، من رتبة، أو دولة، أو سلطان، غير متطلع إلى ذكر أو شهرة»[5].

وقال المفكر الفرنسي الكونت هنري دي كاستري:

«لا يمكن أن ننكر على محمد في الدور الأول من حياته كمال إيمانه وإخلاصه وصدقه، أما في الدور الثاني فلم يتزعزع الإيمان من قلبه مثقال

---

(١) هو لقب لملوك الروم. أسد الغابة ١/ ١٢٠.

(٢) صولجان: بفتح الصاد واللام. هو المحجن. انظر: القاموس ص ٢٥١.

(٣) هو لقب لملوك الفرس. أسد الغابة ١/ ١٢٠.

(٤) الأبطال ص ٧١ ـ ٧٢.

(٥) المرجع السابق ص ٨٩ ـ ٩٠.

ذرة، . . . ولم يكن فيه أي عيب، بل مـا نسبوه إليه (من قبل بعض الكتاب الأوربيين) لا يؤثر بشيء في سيرته الطاهرة. إن محمداً ما كان يميل إلى زخارف الدنيا، ولم يكن بخيلاً وكان يستدر اللبن من نعاجه بنفسه ويجلس على التراب، ويرقع ثوبه ونعاله بيده ويلبسها مرقعة، وكان قنوعاً، وقد خرج محمد من هذا الباب (يعني توفي) ولم يشبع من خبز الشعير مرة في حياته، وتجرد من الطمع، وتمكن من نوال المقام الأعلى في بلاد العرب، ولكنه لم يجنح إلى الاستبداد فيها، فلم تكن له حاشية ولم يتخذ وزيراً ولا حشماً، وقد احتقر المال، وأنه بلغ من السلطان منتهاه، ومع ذلك لم يكن له علامات الإمارة والملك سوى خاتم من الفضة مكتوب عليه (محمد رسول الله)[1] [2].

وأما زعم مرجليوث أن النبـي ﷺ انتقم من يهود المدينة بسبب حقيقي أو مصطنع، يدل على جهل هذا المستشرق بتاريخ اليهود، أو تجاهله لذلك.

لأن النبـي ﷺ لما وصل إلى المدينة لم يكن في سياسته إبعاد اليهود أو مصادرة أموالهم أو الخصام والتنازع معهم، وأصدق دليل على ذلك ما أبرمه معهم في معاهدة تقرهم على دينهم وتؤمنهم في أموالهم، وجاء فيها نصرة المظلوم وحماية الجار ورعاية الحقوق[3].

وكان على اليهود وهم أهل كتاب ولهم عهد بالديانة والرسل أن يقفوا

---

(١) انظر: صحيح البخاري، كتاب اللباس (٧٧)، باب خاتم الفضة (٤٦)، والأبواب التي تليه ٧/ ٥١ ــ ٥٤.
صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة (٣٧)، باب لبس النبـي ﷺ خاتماً من ورق نقشه محمد رسول الله (١٢)، والأبواب بعده ٣/ ١٦٥٦ ــ ١٦٥٨.

(٢) الإسلام والمستشرقون ص ٣١٧.

(٣) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ٢/ ٣١٨، ٣١٩، فقه السيرة ص ١٩٦، ١٩٧.

مع الإسلام ويؤيدوه ويناصروه. وإن لم يفعلوا ذلك فعلى الأقل يقفوا على الحياد، ولكنهم لم يفعلوا هذا ولا ذاك وإنما ناصبوا الإسلام العداء حسداً وبغضاً ومالؤوا أعداء الإسلام من المنافقين والمشركين فهتك القرآن أستارهم، وكشف دواخل قلوبهم المريضة ونفوسهم العليلة، وبين ما تنطوي عليه تلك النفوس من عقائد باطلة، وأخلاق منحطة، وعادة سيئة، ونبش تاريخهم المظلم تجاه أنبياء الله والصد عن سبيله، وتحريف التوراة وغير ذلك[1].

فثارت ثائرتهم، واشتدت عداوتهم، ولم يقف بهم الأمر عند المخالفة وحياكة الدسائس، بل تعدوا إلى تفضيل عبادة الأوثان على عبادة الواحد الديان، وقد ذكر الله عنهم ذلك صراحة في قوله: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا ﴿٥١﴾ ﴾[2] [النساء: ٥١].

وخانوا العهود ونقضوها وأسفروا عن وجه كالح ملىء حقداً وعداءً للإسلام ونبيه ﷺ، واستحالت مساكنتهم ومجاورتهم مع المؤمنين في مكان واحد، عند ذلك قلب لهم الإسلام ظهر المجن، وأجلاهم نبي الله ﷺ من المدينة بما هو معلوم في تاريخ السيرة.

وخيبر التي يزعم مرجليوث تجني النبي ﷺ على أهلها. لم يكن الأمر كذلك، بل كانت خيبر قلعة حربية لليهود، وهي آخر معاقلهم في جزيرة العرب، وكان يتربص أهلها بالمسلمين الدوائر، وقد خافوا أن يصيبهم ما

---

(١) انظر: السيرة النبوية لأبي الحسن الندوي ص ٢٢٨ ـ ٢٣٣.

(٢) انظر: المرجع السابق ص ٢٣١.

وفي معنى الجبت والطاغوت أقوال منها: السحر، الأصنام، الكاهن، الشيطان.

انظر: تفسير القرآن العظيم ١/ ٥١٢، زاد المسير ٢/ ١٣٨ ـ ١٣٩.

أصاب يهود المدينة، فتآمروا مع غطفان[1] لغزو المدينة فتنبه النبي ﷺ لأمرهم فسير الجيوش نحوهم لكسر شوكتهم وتأمين جهتهم[2].

وإن كان هذا المستشرق قد جهل ذلك فغيره من المستشرقين لم يجهلوه، فقد قال مونتجمري وات:

«كان يهود خيبر وخاصة رؤساء قبيلة بني النضير التي أجلاها الرسول من المدينة يضمرون الحقد لمحمد، وهم الذين نجحوا في حمل قبائل العرب المجاورة على حمل السلاح على المسلمين والزحف عليهم، بما بذلوه من أموال، وكان ذلك هو السبب الرئيسي في توجه محمد إلى خيبر بجيوشه»[3].

ومع أن النبي ﷺ فتحها عنوة بعد قتال مرير إلَّا أنه دفع إليهم أموالهم على أن يعملوها بينهم وبين المسلمين بالمناصفة كما جاء ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «أعطى رسول الله ﷺ خيبر لليهود أن يعملوها ويزرعوها، ولهم شطر ما يخرج منها»[4].

---

(١) غطفان: اسم لقبيلة من قبائل العرب، من قيس عيلان. وهو غطفان بن سعد بن قيس عيلان. نزلت الكوفة.
انظر: الأنساب ١٠/٥٩.

(٢) انظر: السيرة النبوية لأبي الحسن الندوي ص ٣٥١ ــ ٣٥٢، فقه السيرة ص ٣٦٨.

(٣) السيرة النبوية لأبي الحسن الندوي ص ٣٥٢ الهامش، نقلاً عن محمد النبي السياسي ص ١٨٩.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الإجارة (٣٧)، باب إذا استأجر أرضاً فمات أحدهما (٢٢)، ٣/٥٥، وفي كتاب الحرث والمزارعة (٤١)، باب المزارعة مع اليهود (١١) ٣/٦٩، كتاب الشركة (٤٧)، باب مشاركة الذمي والمشركين في =

وظل الحال كذلك حتى توفي رسول الله ﷺ، وأقرهم أبو بكر على معاملة رسول الله ﷺ حتى توفي، وأقرهم عمر أيضاً صدراً من خلافته، ولكن بغضاؤهم وحقدهم على الإسلام دفعهم لارتكاب بعض الجرائم في حق المسلمين، فقتلوا عبد الله بن سهل الأنصاري، وفدعوا يدي عبد الله بن عمر فما كان من عمر إلَّا أن قام في الناس خطيباً فقال:

«أيها الناس، إن رسول الله ﷺ كان عامل يهود خيبر على أنا نخرجهم إذا شئنا، وقد عدوا على عبد الله بن عمر، ففدعوا يديه، كما قد بلغكم، مع عدوهم على الأنصاري قبله، لا نشك أنهم أصحابه ليس لنا هنالك عدو غيرهم، فمن كان له مال بخيبر فليلحق به، فإني مخرج يهود، فأخرجهم»[1].

وقد أيد فعل عمر رضي الله عنه حديث رسول الله ﷺ: **«لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب، حتى لا أدع إلَّا مسلماً»**[2].

● ● ●

= المزارعة (١١)، ٣/١١٣، وفي كتاب الشروط (٥٤)، باب الشروط في المعاملة (٥)، ٣/١٧٥، وفي كتاب المغازي (٦٤)، باب معاملة النبي ﷺ أهل خيبر (٤٠)، ٥/٨٤.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساقاة (٢٢)، باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع (١) برقم ١٥٥١، ٣/١١٨٦ ــ ١١٨٧.

(١) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ٣/٢٦٨ ــ ٢٦٩، فقه السيرة ص ٣٧٧.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، كتاب الجهاد والسير (٣٢)، باب إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب (٢١) برقم ١٧٦٧، ٣/١٣٨٨.

(٣)
اتباعه لهواه

لقد زعم المستشرقون أن النبـي ﷺ كان يسير وفقاً لهواه ومزاجه، فلا وحي يرشده ولا دين يقوده، وإنما الهوى هو الذي يسيطر عليه ويحركه كما يشاء.

يقول د. جلاوور[١] في كتابه «تقدم التبشير العالمي»:

«كان محمد حاكماً مطلقاً، وكان يعتقد أن من حق الملك على الشعب أن يتبع هواه ويفعل ما يشاء، وكان مجبولاً على هذه الفكرة، فقد كان عازماً على أن يقطع عنق كل من لا يوافقه في هواه. أما جيشه العربـي فكان يتعطش للتهديم والتغلب، وقد أرشدهم رسولهم أن يقتلوا كل من يرفض اتباعهم ويبعد عن طريقهم»[٢].

والجواب على ذلك:

لقد عصم الله رسوله ﷺ عن اتباع الهوى ومدحه بذلك في قرآنه، فهو لا يقول إلاَّ حقاً ولا يفعل إلاَّ حقاً. وأكد ذلك سبحانه بإقسامه على نفي

---

(١) جلاوور: لم أقف له على ترجمة.

(٢) الإسلام والمستشرقون ص ٢٤٥. نقلاً عن «تقدم التبشير العالمي».

الهوى عنه، وذلك في قوله: ﴿ وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ ١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمۡ وَمَا غَوَىٰ ٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ ٤ ﴾ [النجم: ١ ــ ٤].

قال العلامة ابن كثير رحمه الله:

«وقوله تعالى: ﴿ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمۡ وَمَا غَوَىٰ ٢ ﴾ هذا هو المقسم عليه، وهو الشهادة للرسول ﷺ بأنه راشد تابع للحق ليس بضال: وهو الجاهل الذي يسلك على غير طريق بغير علم، والغاوي هو العالم بالحق العادل عنه قصداً إلى غيره، فنزه الله رسوله وشرعه عن مشابهة أهل الضلال كالنصارى وطرائق اليهود، وهي علم الشيء وكتمانه والعمل بخلافه بل هو صلاة الله وسلامه عليه وما بعثه الله به من الشرع العظيم في غاية الاستقامة والاعتدال والسداد، ولهذا قال: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ٣ ﴾ أي ما يقول قولاً عن هوى وغرض ﴿ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ ٤ ﴾ أي إنما يقول ما أمره به يبلغه إلى الناس كاملاً موفوراً من غير زيادة ولا نقصان»[1].

وفي الحقيقة إن اليهود والنصارى هم الذين انطمست بصائرهم، وضلت عقولهم، واتبعوا أهواءهم، حتى حذر الله رسوله ﷺ من سلوك مسلكهم واتباع أهوائهم فقال له: ﴿ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡحَقِّۚ ﴾ [المائدة: ٤٨].

وقال: ﴿ وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ وَٱحۡذَرۡهُمۡ أَن يَفۡتِنُوكَ عَنۢ بَعۡضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ ﴾ [المائدة: ٤٩]. وأي هوى أعظم من معرفة الحق ثم العدول عنه أو عبادة الله على الجهل والضلالة؟ وتلك سمات أهل الكتابين التي وسمهم الله بها في قوله: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ

(١) تفسير القرآن العظيم ٤/٢٤٦ ــ ٢٤٧.

﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة: ٦ ـ ٧].

إن أعداء الإسلام من المستشرقين لا يرعوون عن إلحاق كل ذم وعيب بهذا الإسلام ورسوله ﷺ ورميه بكل فرية، وهم أولى بكل ذم وعيب، وهل رميهم رسول الله ﷺ بما رموه به وهو منه بريء إلاَّ من الهوى والحقد الذي ران على قلوبهم وتشربته نفوسهم حتى أصبح من أبرز السمات لهم؟ فهذه بحوثهم وتلك أقوالهم وآراؤهم التي مزجت بالهوى والضلال فراحوا يرمون غيرهم بما هم فيه، وقد قيل في المثل (رمتني بدائها وانسلت)[1].

فيا أعداء الإسلام إن رسول الله ﷺ لا يقول ولا يفعل ولا يأمر ولا ينهى إلاَّ بما أمره به ربه وخالقه سبحانه وتعالى ولا يمكنه أن ينقص شيئاً أو يزيد فيه من عند نفسه وقد قال له سبحانه: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ۝٤٤ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ۝٤٥ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ۝٤٦ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ۝٤٧﴾ [الحاقة: ٤٤ ـ ٤٧].

ولو فعل وحاشاه أن يفعل لتعرض لعقاب ربه وعذابه، ولكنه الصادق فيما يقول، الملتزم لأمر ربه المنصاع له المجتنب لما نهاه عنه، فمثله لا يكون متبعاً لهوى البتة.

ثم أين الدليل على ما زعمه جلاوور؟ كان عليه أن يمثل لنا بمثال يثبت به ما قال، وأنى له ذلك، إنه لا يملك ما يدلل به على باطله، فعاد قوله عليه، لأن من الهوى أن يطلق الإنسان الحكم قبل إيجاد الدليل، وقد فعل جلاوور، فهو صاحب الهوى إذن.

---

(١) مثل يضرب لمن يعير صاحبه بعيب هو فيه. مجمع الأمثال للميداني ٢/ ٢٣. وانظر كتاب جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ١/ ٤٧٥ ـ ٤٧٦.

لقد نبه الله رسوله ﷺ في أمور ليست من أساس الدين، كعتابه له في قوله: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَتَعْلَمَ ٱلْكَـٰذِبِينَ ۝٤٣﴾ [التوبة: ٤٣].

وفي قوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ ۖ تَبْتَغِى مَرْضَاتَ أَزْوَٰجِكَ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝١﴾ [التحريم: ١].

وقوله: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١﴾ [عبس: ١].

وفي ذلك أصدق دليل على أنه رسول من الله لا يفعل إلاَّ ما يرضي ربه، ولو قال قولاً أو فعل فعلاً مهما قل ودق ولم يأت على مراد الله وأمره، لعاتبه الله فيه، وحصر ما وقع فيه ﷺ من أمور يسيرة، وذكر الله لذلك في القرآن، دلالة على أن كل ما نطق به وفعله وأقر عليه سوى ما ذكر حق مؤيد بوحي من الله تعالى بعيداً عن الهوى والزلل[1].

• • •

---

(١) انظر: السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام ص ٢٧٥.

(٤)

تـنـاقـضـه

لقد حكموا على النبي ﷺ بالتناقض في أوامره وأحكامه، ينفي اليوم ما يثبته بالأمس، ويثبت ما ينفيه، ويفعل ما حذر منه، ويأمر بما نهى عنه، حتى أصبح ذلك مدعاة لبعث النقاد الذين كشفوا هذه التناقضات.

يقول جولد زيهر بعد زعمه بأن القرآن متناقض:

«ورسالة النبـي الدينية تنعكس في روحه بألوان مختلفة باختلاف الاستعدادات السائدة في نفسه... ويبدو فضلاً عن ذلك أنه فيما يتعلق بمحمد نفسه شرع منذ القدم في البحث عن تناقض فيما يبشر به. ولا غرو فقد كان وحي النبـي، حتى في حياته، معرضاً لحكم النقاد الذين كانوا يحاولون البحث عما فيه من نقص، وكان عدم الاستقرار والطابع المتناقض البادي في تعاليمه موضع ملاحظات ساخرة»[(١)].

ومن الأمثلة على تناقضه:

١ ــ بعث مرة سرية من جيشه لمباغتة قافلة بالعروض[(٢)]، فأصابت

---

(١) العقيدة والشريعة ص ٧٩.

(٢) العروض: تطلق على المدينة ومكة واليمن. وقيل: على مكة واليمن. وقيل: على =

القافلة وأصابت منها غنائم كثيرة وكان ذلك في الشهر الحرام، فأثار ذلك عاصفة من الاستنكار، فما كان من محمد إلاَّ أن أنكر صنيع أتباعه، الذي تم وفق رغباته بلا خوف، وعزاه إلى سوء فهم أوامره[1].

٢ ـ لقد كان في بادىء أمره لا يهتم بأمر الدنيا، ولا يطمع في نيلها ولكنه انتقل في مراحله الأخيرة إلى الأماني الدنيوية القوية التي صار لها التفوق خلال مراحل نجاحه، وهذا ما طبع الدين الإسلامي بطابع التناقض[2].

والجواب على ذلك:

لقد صان الله دينه وحفظ وحيه من التناقض والاختلاف، ونزه شريعته من التضاد والتباين لأنها من عند الله عز وجل وهو الحق سبحانه الذي لا تتضارب أقواله ولا تتنافر أحكامه.

يقول الإمام الشاطبي رحمه الله:

«الشريعة كلها ترجع إلى قول واحد في فروعها وإن كثر الخلاف كما أنها في أصلها كذلك ولا يصلح فيها غير ذلك، والدليل عليه أمور: أحدها: أدلة القرآن:

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء: ٨٢].

= مكة والطائف وما حولهما. وقيل: على بلاد اليمامة والبحرين. وقيل تجمع ذلك كله. وسميت العروض لأنها تقع مستطيلة مع ساحل البحر.

انظر: معجم البلدان ٦/ ١٦٠، مراصد الاطلاع ٢/ ٩٣٥.

(١) انظر: تاريخ الشعوب الإسلامية ص ٤٩.

(٢) انظر: العقيدة والشريعة ص ٣٠ ـ ٣١ الأولى.

فنفى أن يقع فيه اختلاف البتة. ولو كان فيه ما يقتضي قولين مختلفين لم يصدق عليه هذا الكلام على حال.

وفي القرآن ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ الآية [النساء: ٥٩].

وهذه الآية صريحة في رفع التنازع والاختلاف فإنه رد المتنازعين إلى الشريعة وليس ذلك إلَّا ليرتفع الخلاف، ولا يرتفع الخلاف إلَّا بالرجوع إلى شيء واحد. إذ لو كان فيه ما يقتضي الاختلاف لم يكن في الرجوع إليه رفع تنازع وهذا باطل.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ﴾ الآية [آل عمران: ١٠٥].

والبينات هي الشريعة فلولا أنها لا تقتضي الاختلاف ولا تقبله البتة لما قيل لهم من بعد كذا. ولكان لهم فيها أبلغ العذر، وهذا غير صحيح. فالشريعة لا اختلاف فيها.

وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ١٥٣﴾ [الأنعام: ١٥٣].

فبين أن طريق الحق واحد وذلك عام في جملة الشريعة وتفاصيلها»[(١)]. إلى آخر ما ذكر رحمه الله من أدلة تبين خلو الشريعة من الاختلاف والتناقض[(٢)].

---

(١) الموافقات ٤/ ٦٣.

(٢) انظر المرجع السابق ٤/ ٦٣ ــ ٦٥.

وقال في موضع آخر:

«إن كل من تحقق بأصول الشريعة فأدلتها عنده لا تكاد تتعارض كما أن كل من حقق مناط المسائل فلا يكاد يقف في متشابه. لأن الشريعة لا تعارض فيها البتة. فالمتحقق بها متحقق بما في الأمر فيلزم ألا يكون عنده تعارض، ولذلك لا تجد البتة دليلين أجمع المسلمون على تعارضهما بحيث وجب عليهم الوقوف، لكن لما كان أفراد المجتهدين غير معصومين من الخطأ أمكن التعارض بين الأدلة عندهم»[1].

ففي حقيقة الأمر لا تعارض بين أدلة الشرع على الاطلاق، كما قال ابن خزيمة رحمه الله: «لا أعرف أنه روي عن النبي ﷺ حديثان بإسنادين صحيحين متضادين، فمن كان عنده فليأتيني به لأؤلف بينهما»[2].

ولكن قد تتعارض بعض الأحاديث عند بعض العلماء ولذا قام فن جليل وعلم هام من علوم الحديث عرف بعلم مختلف الحديث ومشكله، وهو من أهم الأنواع، لاضطرار جميع العلماء إلى معرفته، ولا يكمل فيه إلَّا من دق فهمه وثقب رأيه، ووسع علمه[3].

وقد اعتنى علماء الحديث بهذا العلم اعتناء بالغاً، منذ عصر الصحابة رضي الله عنهم، فجمعوا بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض فوفقوا بينها، وأزالوا ما بها من إشكال، وكان لهم فضل كبير في رد انتقادات الطاعنين،

---

(١) المرجع نفسه ٤/ ١٧٤.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١٤٣، معالم السنة النبوية ص ١٨٨.

(٣) انظر: التقريب مع شرحه التدريب ٢/ ١٩٦، أصول الحديث ص ٢٨٣، معالم السنة النبوية ص ١٨٥.

ودحض شبهات فرق المبتدعة كالمعتزلة وغيرهم، ونقوا حديث رسول الله ﷺ من كل شائبة وكدرة، وأودعوا ذلك مؤلفات، كاختلاف الحديث للشافعي، وتأويل مختلفه لابن قتيبة، ومشكل الآثار للطحاوي وغيرها الكثير[1].

وقد قعدوا القواعد التي تزيل الإشكال بين ما ظاهره التعارض من الأحاديث وتوفق بينها. فذكروا أنه في حالة تعارض حديثين يجمع بينهما إذا أمكن الجمع، ولا يعدل عن ذلك إلى غيره، فإن لم يمكن الجمع بينهما وعلم أن أحدهم ناسخ والآخر منسوخ عمل بالناسخ وترك المنسوخ، وإذا لم يثبت النسخ أخذ بالراجح منهما، وأوجه الترجيح كثيرة عدها بعضهم فزادت على المائة وجه[2].

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله:

«خفاء ترجيح أحدهما على الآخر إنما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الراهنة مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفي عليه»[3].

ولعل جولد زيهر يعني بالتناقض أيضاً ما يقع في القرآن أو السنة من نسخ لبعض الأحكام.

---

(١) انظر: الحديث والمحدثون ص ٤٧١، ٤٧٢، أصول الحديث ص ٢٨٤، معالم السنة النبوية ص ١٨٦، ١٨٩.

(٢) انظر: التقريب مع شرحه التدريب ٢/١٩٨، الباعث الحثيث ص ١٧٠ ــ ١٧١، شرح نخبة الفكر ص ٦٢، تيسير مصطلح الحديث ص ٥٨، معالم السنة النبوية ص ١٨٨ ــ ١٨٩.

(٣) شرح نخبة الفكر ص ٦٣.

والنسخ ثابت في الشريعة الإسلامية، وهو مما خص الله به هذه الأمة لحكم كثيرة منها:

١ ـ مراعاة مصالح العباد.

٢ ـ تطور التشريع إلى مرتبة الكمال حسب تطور الدعوة وتطور حال الناس.

٣ ـ ابتلاء المكلف واختباره بالامتثال وعدمه.

٥ ـ إرادة الخير للأمة والتيسير عليها، لأن النسخ إن كان إلى أشق ففيه زيادة الثواب، وإن كان إلى أخف ففيه سهولة ويسر[١].

والنسخ لا يكون في القواعد الكلية كأركان الإيمان وإنما يكون في الجزئيات الفرعية، وما وقع فيه النسخ منها قليل جداً[٢].

ومعرفة الناسخ والمنسوخ من أهم مايجب معرفته لمن يبحث في أحكام الشريعة، ولذا أولاه الصحابة والتابعون وأهل العلم أهمية كبرى لما يترتب على ذلك من أخذ بعض الأحكام وترك غيرها، وقد نبغ فيه كثير من العلماء، وأوضحوا وبينوا ما نسخ من الأدلة وما لم ينسخ وألفت في ذلك الكتب وصنفت التصانيف[٣].

وبينوا ما يعرف به النسخ من أمور منها:

١ ـ أن يثبت النسخ بتصريح رسول الله ﷺ.

---

(١) علوم القرآن ص ٢٤٠، وانظر: علم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف ص ٢٢٢ ـ ٢٢٥ وبحوث في أصول التفسير ص ٣٢٥.

(٢) انظر: الموافقات ٣/ ٦٣، ٦٥، ٧٠.

(٣) انظر: الحديث والمحدثون ص ٤٧٢، أصول الحديث ص ٢٨٨، ٢٨٩.

٢ ـ أن يخبر بذلك صحابي من صحابته رضي الله عنهم أجمعين.

٣ ـ أن يتتبع التاريخ ليعرف السابق من اللاحق.

٤ ـ أن يدل على ذلك الإجماع، والإجماع لا يَنْسخ ولا يُنْسخ ولكن يدل على النسخ[1].

فكل حديث ثبت نسخه فقد بينه العلماء ودونوه، فلم يبق للمستشرقين حجة في ذلك أبداً.

فإذا تبين هذا، نقول لجولد زيهر من هم النقاد الذين بحثوا في رسالة النبي ﷺ وأثبتوا تناقضها؟ وأين تلك المتناقضات التي أخرجوها؟

وما مثل به من أمثلة لا يدل على زعمه الباطل.

وهذا بيانه:

(أ) حادثة السرية:

وملخص ما حدث في ذلك: إن النبي ﷺ بعث عبد الله بن جحش ومعه ثمانية رهط من المهاجرين، وكتب له كتاباً وأمره ألا ينظر فيه حتى يسير يومين، فلما سار اليومين فتح الكتاب فإذا فيه: «إذا نظرت في كتابي هذا فامضي حتى تنزل نخلة، بين مكة والطائف، فترصد بها قريشاً وتعلم لنا من أخبارهم».

فمضى ومضى معه النفر حتى نزل بنخلة فمرت بهم عير لقريش تحمل تجارة لهم وفيها عمرو بن الحضرمي.

---

(١) انظر: تدريب الراوي ٢/ ١٩٠ ـ ١٩١، الحديث والمحدثون ص ٤٧٣، تيسير مصطلح الحديث ص ٦٠، معالم السنة النبوية ص ١٩٥.

فتشاور القوم في أمرهم وكان ذلك في آخر يوم من رجب، فقال بعضهم: لئن تركتم القوم هذه الليلة ليدخلن الحرم فليمتنعن منكم به، ولئن قتلتموهم لتقتلنهم في الشهر الحرام، فتردد القوم، وهابوا الإقدام عليهم، ثم شجعوا أنفسهم عليهم، وأجمعوا على قتل من قدرووا عليه منهم وأخذ ما معهم.

فرمى أحدهم ابن الحضرمي بسهم فقتله وأسروا منهم أسيرين، ثم عادوا بالأسيرين والعير إلى النبي ﷺ، فقال لهم: «**ما أمرتكم بقتال في الشهر الحرام**» وأوقف العير والأسيرين وأبى أن يأخذ من ذلك شيئاً. فسقط في أيدي القوم وظنوا أنهم قد هلكوا، وعنفهم إخوانهم، وقالت قريش: قد استحل محمد وأصحابه الشهر الحرام، وسفكوا فيه الدم، وأخذوا فيه الأموال، وأسروا فيه الرجال. فقال من يرد عليهم من المسلمين ممن كان بمكة «إنما أصابوا ما أصابوا في شعبان» فلما أكثر الناس في ذلك أنزل الله قوله: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ ﴾ [البقرة: ٢١٧]. الخ ما نزل في ذلك.

أي إن كنتم قتلتم أيها المسلمون في الشهر الحرام فإن ما فعله الكفار أعظم من ذلك وأكبر، فإنهم صدوكم عن سبيل الله مع الكفر به، وعن المسجد الحرام، وأخرجوكم منه وأنتم أهله، ثم هم باقون على ذلك. ﴿ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ ۚ ﴾ [البقرة: ٢١٧].

فلما نزل القرآن بذلك، وفرج ما كان فيه المسلمون من الشفق قبض رسول الله ﷺ العير والأسيرين وتجلى عن عبد الله بن جحش وأصحابه ما كانوا فيه، وأعطوا على غزوتهم أجر المجاهدين كما قال سبحانه: ﴿ إِنَّ

﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢١٨﴾﴾[1] [البقرة: ٢١٨].

ويمكن من هذا السياق أن نستجلي عدة أمور تبين فساد ما زعمه جولدزيهر:

أولاً: إن النبي ﷺ لم يبعث هذه السرية لقتال وإنما بعثهم لإرصاد أمر قريش وكشف أخبارهم.

ثانياً: لقاء السرية بالقافلة كان على غير توقع منهم.

ثالثاً: قتالهم لهم كان عن اجتهاد منهم ليس بأمر سابق، وقد دل على ذلك أيضاً قوله ﷺ: «**ماأمرتكم بقتال في الشهر الحرام**». وإيقافه للعير والأسيرين.

رابعاً: تعنيف المسلمين لمن كان في السرية ومؤاخذتهم لهم، فلو كان ذلك بأمر رسول الله ﷺ ما عنفوهم.

خامساً: تخفيف الله عز وجل عن عبد الله بن جحش وأصحابه بمقارنة

---

(١) السيرة النبوية لابن هشام ٢/٣٩٧ ــ ٤٠٠ بتصرف. وانظر: تفسير القرآن العظيم ١/٢٥٣ ــ ٢٥٤، السيرة النبوية لأبي الحسن الندوي ص ٢٣٥ ــ ٢٣٨، فقه السيرة ص ٢٢٩ ــ ٢٣٢.

وقد روى البيهقي القصة في سننه من طريق الزهري عن عروة مرسلاً، في كتاب السير، باب ما جاء في نسخ العفو عن المشركين ٩/١١ ــ ١٢، ولكنه لم يورده بتمامه ثم ساق القصة بكاملها من طريق عروة في الكتاب السابق، باب قسمة الغنيمة في دار الحرب ٩/٥٨ ــ ٥٩.

وصحح الشيخ ناصر الدين الألباني إسناده. انظر: فقه السيرة ص ٢٣٠ ــ ٢٣١ الهامش.

ما فعلوه بما فعله المشركون وهو أعظم وأكبر، ثم جعله إياهم من المهاجرين المجاهدين الذين يرجون بما فعلوا رحمة الله ومغفرته، يدل على حسن قصدهم ورجائهم للثواب فيما صنعوا.

فليس لجولد زيهر في هذه الحادثة من دليل يدل على تناقض النبي ﷺ في أمره، فبطل احتجاجه.

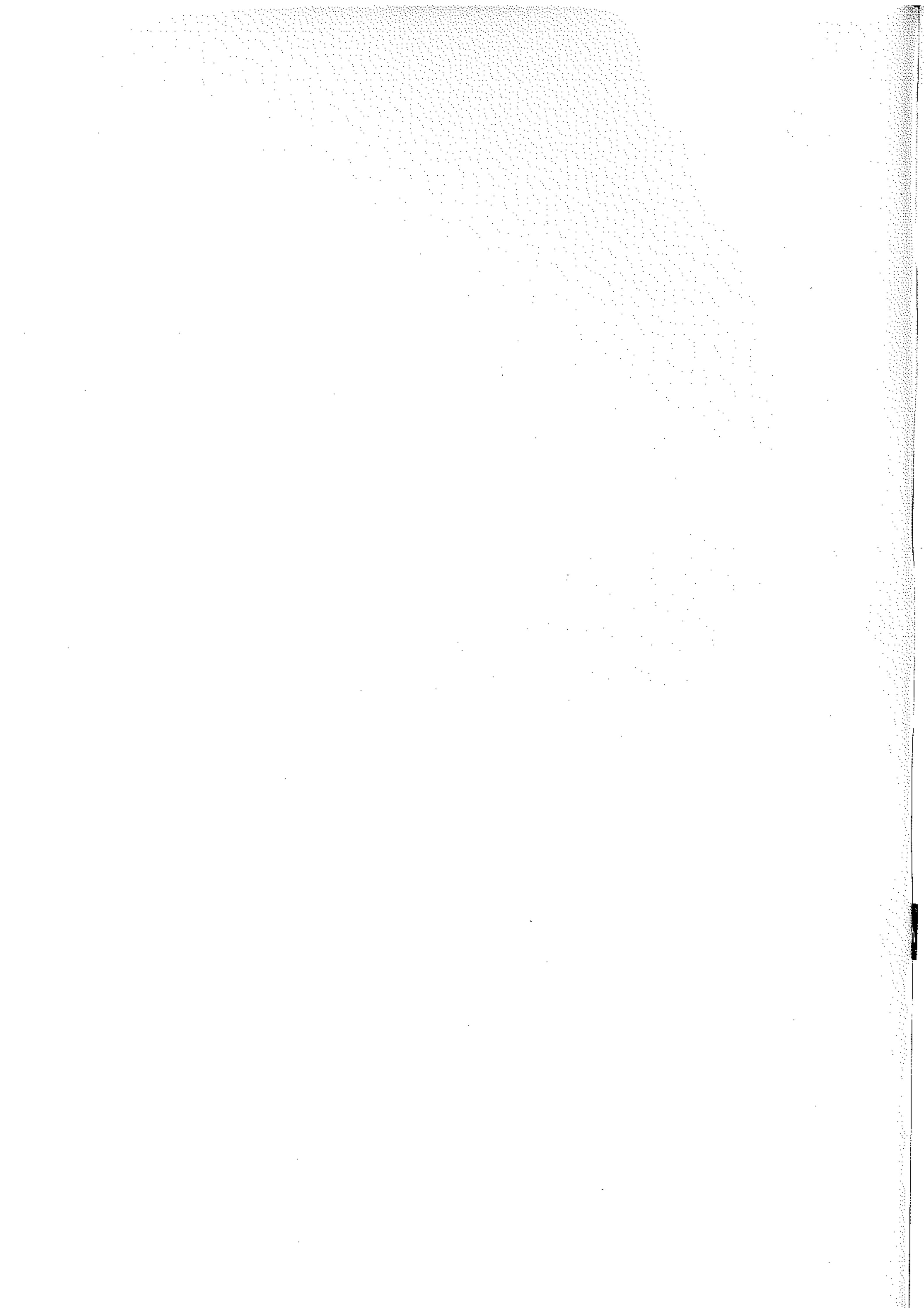
(ب) ما استدل به على تناقض النبي ﷺ في أمر الدنيا، ورفضه إياها أولاً ثم ميله إليها ثانياً، لا يدل على تناقض، وقد أسلف الحديث في هذا الشأن فيما سبق عندما تعرضت لشبهة الغنائم[1].

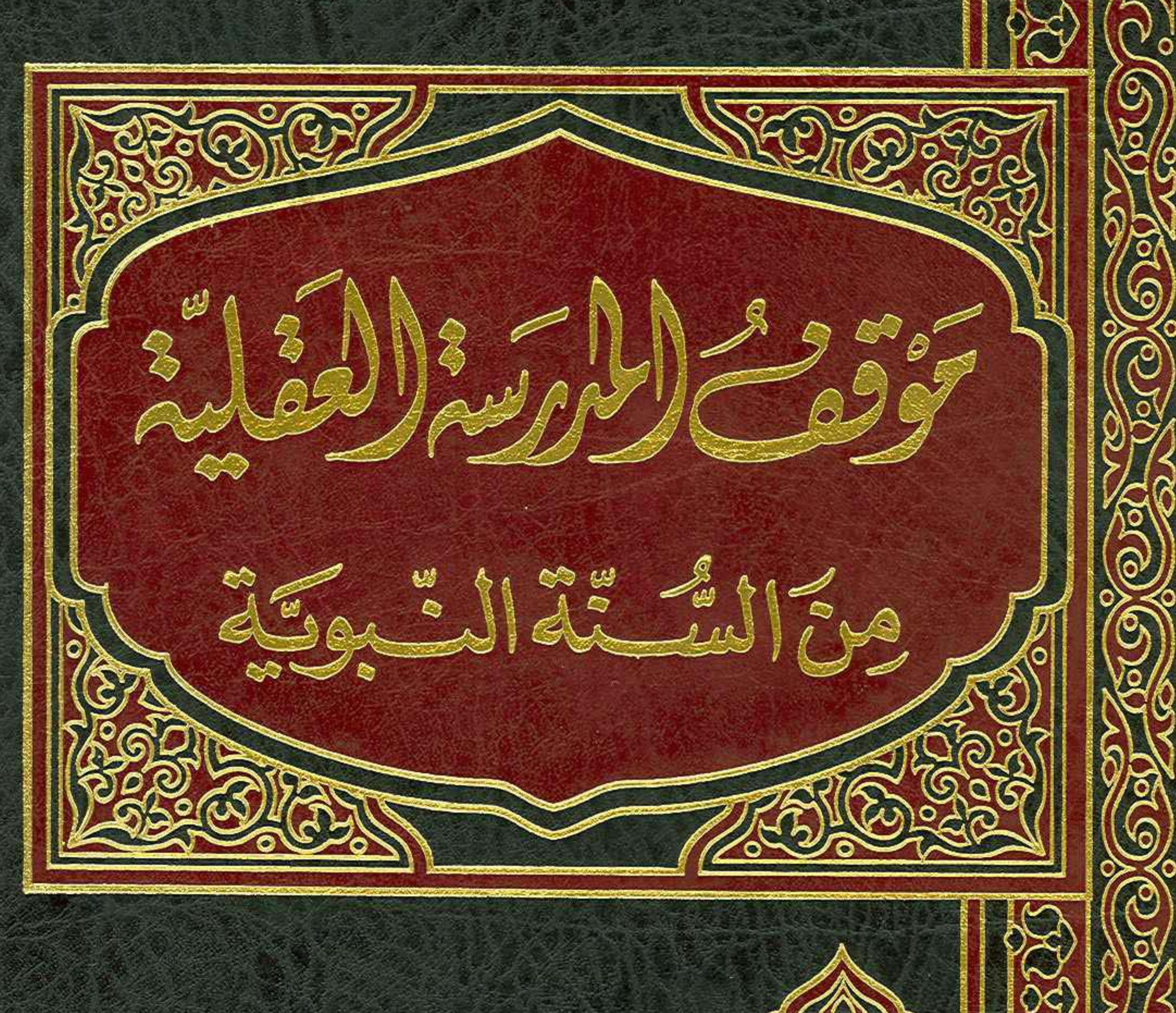
بعد هذا يتضح لنا أن ما زعمه المستشرقون من مطاعن في شخص النبي ﷺ يريدون من خلالها الطعن في نبوته وإبطال رسالته، ما هي إلاَّ أمور أوهى من خيط العنبكوت، بل بان من خلالها كذب هؤلاء المستشرقين وتلفيقهم، وليهم للحقائق الثابتة لكي تتجارى مع أهوائهم، وفساد نياتهم تجاه هذا الدين ورسوله الكريم صلى الله عليه وسلم.

ولا تزيد هذه الشبه إلاَّ قدحاً في مصداقيتهم، وشكاً في بحوثهم.

● ● ●

(١) انظر: ص ٥٣٥ فما بعدها.





إعداد

الأمين الصادق الأمين

الجزء الثاني

مكتبة الرشد
الرياض

شركة الرياض
للنشر والتوزيع

موقف المدرسة العقلية

من السنة النبوية

مَوْقِفُ المَدرَسَةِ العَقلِيَّة

مِنَ السُّنَّةِ النَّبوِيَّة

الأمين الصَّادِق الأمِين

الجزء الثاني

مكتبة الرشد
الرياض

شركة الرياض
للنشر والتوزيع

ⓒ مكتبة الرشد، ١٤١٨ هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الأمين، الأمين الصادق
موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية ـ الرياض.
.... ص، سم
ردمك ١ ـ ٠٨٢ ـ ٠١ ـ ٩٩٦٠ (مجموعة)
٩ ـ ٠٩٠ ـ ٠١ ـ ٩٩٦٠ (ج ٢)
١ ـ السنة ـ دفع مطاعن أ ـ العنوان
ديوي ٢٤٠ ١٨/١١٢٦
رقم الإيداع: ١٨/١١٢٦
ردمك: ١ ـ ٠٨٢ ـ ٠١ ـ ٩٩٦٠ (مجموعة)
٩ ـ ٠٩٠ ـ ٠١ ـ ٩٩٦٠ (ج ٢)

الطبعة الأولى
١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م

مكتبة الرشد للنشر والتوزيع



المملكة العربية السعودية ـ الرياض ـ طريق الحجاز
ص ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٨٣٧١٢
تلكس ٤٠٥٧٩٨ فاكس ملي ٤٥٧٣٣٨١

فرع القصيم بريده حي الصفراء ـ طريق المدينة
ص ب ٢٣٧٦ هاتف ٣٢٤٢٢١٤ ـ فاكس ملي ٣٢٤١٣٥٨
فرع المدينة المنورة ـ شارع ابي ذر الغفاري ـ هاتف ٠٥/٥٤٧٢٦٦٤



شركة الرياض للنشر والتوزيع
ص ب: ٣٣٦٢٠ ـ الرياض: ١١٤٥٨ ـ هاتف: ٤٥٩٤٧٧٩

الفصل الثاني
موقف المستشرقين من صحة الحديث

لقد كان إنكار نبوة رسول الله ﷺ من قبل المستشرقين هو السبب في طعنهم في أحاديثه ﷺ، لأنهم نظروا إلى هذه الثروة الهائلة من الأحاديث النبوية فأنكروا أن يكون محمد الأمي ﷺ مصدراً لكل ذلك، فعملوا عقولهم على قطع الصلة ومحو العلاقة بين تلك الأحاديث وبين النبي ﷺ[1].

وقد قاموا بحملة شعواء على السنة النبوية وتهجموا على حملتها من الصحابة الكرام والتابعين الأخيار وعلماء الأمة الأفاضل، فشككوا في صحة الحديث وفي عدالة الحاملين له.

ولقد أثاروا كثيراً من الشبه لكي يصلوا من خلالها إلى القدح في حديث النبي ﷺ والطعن فيه والذي دفعهم إلى ذلك كما أسلفت عدم تصديقهم بنبوة رسول الله ﷺ وإنكارهم الوحي، هذا هو السبب الأساسي والعلة الحقيقية، ولكنهم يتعلقون بأمور واهية ليوهموا الناس بأنهم يستندون إلى منهج علمي أوصلهم إلى حقيقة أن ما يتمسك به المسلمون من حديث لا يمت إلى الصحة بصلة، وهذه نتيجة مسبقة في أذهانهم ليست وليدة منهج علمي كما يدعون.

---

(١) انظر: الاستشراق للسباعي ص ٢٢.

ولذلك جاءت أقوالهم ملتوية مخالفة للحقيقة والصواب بل ومخالفة للمنهج العلمي الذي يحتكم إليه العقلاء. كما يتبين لنا من خلال الردود.

وما سبق من براهين تثبت نبوة النبي ﷺ كاف في الرد على شبههم في الجملة، ولكننا مع ذلك نورد من الحجج والبراهين ما يقتلع تلك الترهات من جذورها حتى لا يغتر بذلك من قلت معرفته بهؤلاء المستشرقين، ووثق بهم وبعلمهم، وقل فقهه بدين الإسلام، وإن كان ذلك لا يخفى على كل ذي لب عرف حقيقة الإسلام وخلصت نيته من الشكوك والأوهام.

وقبل أن أعرض تلك الشبه وأجيب عليها بردود تفصيلية لا بد من وقفة نبين من خلالها سلامة السنة النبوية الصحيحة من كل طعن وقدح، وأنها وصلت إلينا نقية صافية من غير تحريف ولا تبديل. وقد هيأ الله لها من الأسباب ما أدى إلى حفظها وصيانتها بعيدة عن عبث العابثين ولعب اللاعبين.

كيف لا يتم لها الحفظ والبقاء وهي المصدر التشريعي الثاني للأمة الإسلامية، وبضياعها يضيع على المسلمين دينهم وتفسد عبادتهم، وهذا محال في شأن دين كتب الله له البقاء وجعله الدين الخاتم الذي لا دين بعده؟

وسوف نستعرض بشيء من الإيجاز ما قام به صحابة النبي ﷺ والتابعون وعلماء الأمة من جهود قل نظيرها وعدم مثيلها في خدمة سنة النبي ﷺ وحفظها وصيانتها، وما وضعوه من منهج ندر وجوده بين مناهج أهل الأرض، تمكنوا من خلاله أن يحموا حصن السنة من أن تصل إليه معاول الهدم والتخريب، بل ظل شامخاً يقاوم صنوف الباطل وأمواج الضلال عبر القرون الماضية.

• • •

(١)

جهود الصحابة في حفظ السنة

لقد تكفل الله عز وجل بحفظ دينه فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩].

والدين هو ما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية وهما المصدران اللذان تركنا عليهما رسول الله ﷺ كما قال: «**إني قد تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما كتاب الله وسنتي ولن يتفرقا حتى يردا على الحوض**»[(١)]. وقد حفظ الله كتابه من التبديل والتغيير والتحريف كما قال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ

---

(١) أخرجه الحاكم في مستدركه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ١/ ٩٣، وأورده السيوطي في الجامع الصغير وسكت عنه.
انظر: فيض القدير ٣/ ٢٤٠ ــ ٢٤١.
وقال الشيخ ناصر الدين الألباني: «صحيح». صحيح الجامع ٣/ ٣٩.
وله شاهد من حديث مالك في الموطأ بلاغاً ولفظه: أن رسول الله ﷺ قال: «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما مسكتم بهما كتاب الله وسنة نبيه». كتاب القدر (٤٦)، باب النهي عن القول بالقدر (١) برقم (٣)، ٢/ ٨٩٩ وأورد ابن عبد البر حديث مالك من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده. جامع بيان العلم ١/ ٣٠.
وانظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤/ ٣٦١، مشكاة المصابيح ١/ ٦٦ برقم ١٨٦.

﴿كَفَرُوا۟ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَـٰبٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَـٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ [فصلت: ٤١ ـ ٤٢].

وهيأ رجالاً لحفظ سنة نبيه من بعده ووهبهم من التقى والصلاح والإخلاص والذكاء وقوة الذاكرة ما يؤهلهم لحمل أمانة حفظ السنة النبوية، وفوق ذلك شرفهم بصحبة نبيه. وتلك منزلة تتهاوى عندها جميع المنازل. فقد علموا مكانة السنة من الدين ولذلك حرصوا عليها حرصهم على القرآن فحفظوها وفهموها ونقلوها إلى سواهم. فحبهم لرسول الله ﷺ، ورغبتهم الأكيدة في التزام دينه، واستقرار الإيمان في قلوبهم وصدق نواياهم، كل ذلك خولهم لحماية السنة والدفاع عنها وصيانتها والذود عن حماها[1].

وقد اختطوا منهجاً رصيناً في تحمل الحديث وإبلاغه كان له الأثر البالغ في نقاء الأحاديث من كل شائبة ودخيلة، ومن كل زيادة ونقصان.

من ذلك:

(أ) التثبت والاحتياط في نقل الأحاديث وروايتها:

لقد احتاط الصحابة رضي الله عنهم احتياطاً بالغ الدقة، وتثبتوا تثبتاً كاملاً في نقلهم الحديث وروايتهم له، مسترشدين في ذلك بقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟ أَن تُصِيبُوا۟ قَوْمًۢا بِجَهَـٰلَةٍ فَتُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَـٰدِمِينَ ﴿٦﴾﴾ [الحجرات: ٦].

وبحديث النبي ﷺ: «**نضر الله امرءاً سمع مقالتي فحفظها ووعاها**

---

(١) انظر: الحديث والمحدثون ص ٤٨، السنة قبل التدوين ص ٩٢، أصول الحديث ص ٧٠، دفاع عن السنة ص ١٧، ١٨، السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام ص ١٥٩.

فأداها كما سمعها فرب مبلغ أوعى من سامع»[1].

فأخذوا الحديث بحيطة شديدة وحذر تام، فلم يأخذوا إلاَّ ما اطمأنت إليه قلوبهم، ولم يرووا إلاَّ ما ثبت عندهم[2].

وأول من احتاط في قبول الأخبار أبو بكر رضي الله عنه كما سبق في قصة ميراث الجدة[3].

حتى قال عنه الذهبي: «كان أول من احتاط في قبول الأخبار»[4].

وقال: «وإليه المنتهى في التحري في القول وفي القبول»[5].

وقد تثبت عمر رضي الله عنه كما تثبت أبو بكر، وقد سبق ما ذكرناه عنه في قصته مع أبـي موسى في الاستئذان[6].

ومثل ذلك فعل عثمان رضي الله عنه في التثبت والتحري[7]، قال بسر بن سعيد[8]:

---

(١) سبق تخريجه. انظر: ١/ ٣٧.

(٢) انظر: الحديث والمحدثون ص ٦٩، السنة ومكانتها في التشريع ص ٦٢، السنة قبل التدوين ص ١٠٥، أصول الحديث ص ٨٨.

(٣) انظر: السنة ومكانتها في التشريع ص ٧١، السنة قبل التدوين ص ١١٢ ـ ١١٣، أصول الحديث ص ٨٩، منهج النقد عند المحدثين ص ١١. وانظر: ١/ ١٢٨.

(٤) تذكرة الحفاظ ١/ ٢.

(٥) المرجع السابق ١/ ٥.

(٦) انظر: السنة ومكانتها في التشريع ص ٧٠، السنة قبل التدوين ص ١١٣ ـ ١١٦، أصول الحديث ص ٨٩ ـ ٩٠، وانظر: ١/ ١٢٩.

(٧) انظر: السنة قبل التدوين ص ١١٦، أصول الحديث ص ٩٠.

(٨) بسر بن سعيد: هو بسر بن سعيد المدني العابد، مولى ابن الحضرمي، ثقة جليل. روى عن زيد وأبـي هريرة وسعد. وعنه ابنا الأشج، وزيد بن أسلم. مات سنة مائة. =

«أتى عثمان المقاعد[1] فدعا بوضوء فتمضمض واستنشق ثم غسل وجهه ثلاثاً، ويديه ثلاثاً ثلاثاً، ثم مسح برأسه ورجليه ثلاثاً ثلاثاً، ثم قال: رأيت رسول الله ﷺ هكذا يتوضأ، يا هؤلاء أكذاك؟ قالوا: نعم، لنفر من أصحاب رسول الله ﷺ عنده»[2].

ونهج الخليفة الراشد الرابع علي بن أبي طالب رضي الله عنه نهج سلفه في التثبت حتى بلغ به الأمر أنه كان يستحلف من حدثه، قال: «كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثاً ينفعني الله بما شاء منه وإذا حدثني عنه غيره استحلفته فإذا حلف لي صدقته، وإن أبا بكر حدثني ــ وصدق أبو بكر ــ قال: قال رسول الله ﷺ: **«ما من رجل يذنب ذنباً فيتوضأ فيحسن الوضوء، ثم يصلي ركعتين ويستغفر الله إلاَّ غفر الله له»**[3].

= أنظر: الجرح والتعديل ٢/ ٤٢٣، الكاشف ١/ ١٥٣، تقريب التهذيب ١/ ٩٧.

(١) المقاعد: جمع مقعد: عند باب الأقبر بالمدينة، وقيل: مساقف حولها، وقيل هي دكاكين عند دار عثمان بن عفان رضي الله عنه، وقال الداودي هي الدرج. معجم البلدان ٥/ ١٦٤.

(٢) هذا الحديث أصله في الصحيحين.
انظر: صحيح البخاري، كتاب الوضوء (٤)، باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً، (٢٤) ١/ ٤٨، باب المضمضة في الوضوء (٢٨)، ١/ ٤٩، كتاب الصوم (٣٠)، باب السواك الرطب واليابس للصائم (٢٧)، ٢/ ٢٣٥، كتاب الرقاق (٨١)، باب قول الله تعالى: ﴿يا أيها الناس إن وعد الله حق..﴾ الآية (٨)، ٧/ ١٧٤. صحيح مسلم، كتاب الطهارة (٢)، باب صفة الوضوء وكماله (٣) برقم ٢٢٦، ١/ ٢٠٤ ــ ٢٠٥.
إلا أنه بهذا اللفظ أخرجه الإمام أحمد في مسنده ١/ ٦٧، وقال أحمد محمد شاكر «إسناده صحيح». مسند أحمد بتحقيق أحمد محمد شاكر ١/ ٣٧١.

(٣) انظر: السنة قبل التدوين ص ١١٦، أصول الحديث ص ٩٠.
والحديث: أخرجه أبو داود في سننه بلفظ مقارب، كتاب الصلاة، باب في =

ولقد سار صحابة رسول الله ﷺ على نهج الخلفاء الراشدين في التثبت ولم يقبلوا من الحديث إلَّا ما اطمأنت إليه نفوسهم وهم الذين عاصروا رسول الله ﷺ وعايشوه فعرفوا عنه ما جهله غيرهم، وفهموا منه ما خفي عن سواهم.

روى مسلم بسنده عن مجاهد أنه قال: «جاء بشير العدوي[1] إلى ابن عباس، فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله ﷺ: قال رسول الله ﷺ فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه. فقال يا ابن عباس مالي لا أراك تسمع لحديثي؟ أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع. فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب

= الاستغفار برقم ١٥٢١، ٢/ ٨٦. قال الشيخ ناصر الدين الألباني: «صحيح». صحيح سنن أبي داود ١/ ٢٨٣.

وأخرجه الترمذي في سننه بلفظ مقارب، كتاب تفسير القرآن (٤٨)، تفسير سورة آل عمران (٣) برقم ٣٠٠٦، ٥/ ٢١٢ ــ ٢١٣. وأخرجه ابن ماجه، واللفظ له. كتاب إقامة الصلاة (٥)، باب ماجاء في الصلاة كفارة (١٩٣) برقم ١٣٩٥، ١/ ٤٤٦.

وقال الشيخ ناصر الدين الألباني: «حسن». صحيح سنن ابن ماجه ١/ ٢٣٤.

وأخرجه أحمد في مسنده بلفظه إلَّا أحرف يسيرة ١/ ٢، وبلفظ مقارب ١/ ٩، ١٠.

قال الشيخ أحمد محمد شاكر: «إسناده صحيح». مسند أحمد بتحقيق أحمد محمد شاكر ١/ ١٥٣، ١٧٤، ١٧٨.

وانظر: مشكاة المصابيح برقم ١٣٢٤، ١/ ٤١٦.

(١) بشير العدوي: هو بُشير ــ مصغرا ــ ابن كعب بن أبـي الحميري العدوي، أبو أيوب البصري، ثقة مخضرم. روى عن أبـي ذر والكبار، وعنه ثابت وقتادة. انظر: الجرح والتعديل ٢/ ٣٩٥، الكاشف ١/ ١٦٠، تقريب التهذيب ١/ ١٠٤.

والذلول[١]، لم نأخذ من الناس إلاَّ ما نعرف»[٢].

(ب) تناوبهم في ملازمة مجلسه:

لقد بلغ حرصهم رضي الله عنهم في تتبع أقواله وأفعاله ﷺ شأواً بعيداً حتى أنهم ما كانوا يقبلون فوات شيء من سماع ما ينزل من الوحي وحضور مجالسه ولذلك كانوا يتناوبون لسماع ما ينزل منه.

روى البخاري بسنده إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد[٣]، وهي من عوالي المدينة[٤]، وكنا نتناوب النزول على رسول الله ﷺ، ينزل يوماً وأنزل يوماً، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك..» الحديث[٥].

---

(١) الصعب والذلول: قال النووي: «أصل الصعب والذلول في الإبل. فالصعب العسر المرغوب عنه، والذلول السهل الطيب المحبوب المرغوب فيه. فالمعنى سلك الناس كل مسلك مما يحمد ويذم». شرح النووي على مسلم ١/ ٨٠.

(٢) صحيح مسلم، المقدمة ١/ ١٣.

(٣) بني أمية بن زيد: أي ناحية بني أمية بن زيد. سميت البقعة باسم من نزلها. فتح الباري ١/ ١٨٥ وبنو أمية بن زيد أو يزيد بطن من الأوس من العرب القحطانية.
انظر: معجم قبائل العرب ١/ ٤٦، معجم قبائل الحجاز ١/ ٢٠.

(٤) العوالي: جمع العالي ضيعة بينها وبين المدينة أربعة أميال، وقيل: ثلاثة، وقيل ثمانية. مراصد الاطلاع ٢/ ٩٨٠.
وهي الآن حي معروف من أحياء المدينة المنورة.

(٥) صحيح البخاري، كتاب العلم (٣)، باب التناوب في العلم (٢٧)، ١/ ٣١. وبلفظ مقارب في كتاب المظالم (٤٦)، باب الغرفة والعلية المشرفة (٢٥)، ٣/ ١٠٣ ـ ١٠٦، وفي كتاب النكاح (٦٧)، باب موعظة الرجل ابنته لحال زوجها (٨٣)، ٦/ ١٤٧ ـ ١٥٠.
=

(ج) تحملهم المشاق في تلقيه والرحلة في طلبه :

لقد كان بعض الصحابة رضي الله عنهم يتحمل في طلب حديث النبي ﷺ الجهد والعناء والمشقة ويبذل النفس فيه لكي يظفر بحديث واحد يحفظه ويعمل به.

قال ابن عباس رضي الله عنهما :

«لما قبض رسول الله ﷺ قلت لرجل من الأنصار: هلم فلنسأل أصحاب رسول الله، فإنهم اليوم كثير، قال: وا عجباً لك يا ابن عباس. أترى الناس يفتقرون إليك، وفي الناس من أصحاب رسول الله من فيهم؟ قال: فترك ذاك، وأقبلت أنا أسأل أصحاب رسول الله عن الحديث، فإنه كان يبلغني الحديث عن الرجل فآتي بابه وهو قائل، فأتوسد ردائي على بابه، تسفي الريح علي من التراب، فيخرج فيقول: يا ابن عم رسول الله ما جاء بك؟ ألا أرسلت إلي فآتيك؟ فأقول: أنا أحق أن آتيك، فأسأله عن الحديث»[1].

وقد بلغ من حرصهم على الحديث أن أحدهم يجهد نفسه في طلب

= ونحوه في كتاب التفسير (٦٥)، تفسير سورة التحريم (٦٦)، باب ﴿تبتغي مرضات أزواجك﴾ الآية (٢)، ٦/ ٦٩ ـ ٧٠، وفي كتاب اللباس (٧٧)، باب ما كان النبي ﷺ يتجوز من اللباس والبسط (٣١)، ٧/ ٤٦ ـ ٤٧، وفي كتاب أخبار الآحاد (٩٥)، باب ما جاء في إجازة خبر الواحد (١)، ٨/ ١٣٤ وأخرجه مسلم في صحيحه بلفظ مقارب، كتاب الطلاق (١٨)، باب في الإيلاء واعتزال النساء (٥)، برقم ١٤٧٩، ٢/ ١١١١ ـ ١١١٣.

(١) الجامع لأخلاق الراوي ١/ ٩١، وانظر: جامع بيان العلم ١/ ١١٢، تذكرة الحفاظ ١/ ٤١.

حديث واحد، فيرحل في طلبه، يقطع الفيافي والقفار ويقضي الأيام والشهور حتى يصل إلى مبتغاه ويحصل على مطلبه.

ولقد رحل جابر بن عبد الله رضي الله عنه إلى الشام شهراً كاملاً للقاء عبد الله بن أنيس رضي الله عنه من أجل حديث واحد(١).

ومن ذلك ما حدث به عطاء بن أبي رباح(٢) قال: «خرج أبو أيوب الأنصاري إلى عقبة بن عامر، يسأله عن حديث سمعه من رسول الله ﷺ، ولم يبق أحد سمعه من رسول الله ﷺ، غيره وغير عقبة، فلما قدم إلى منزل مسلمة بن مخلد الأنصاري، وهو أمير مصر، فأخبره فعجل عليه، فخرج إليه فعانقه، ثم قال له: ماجاء بك يا أبا أيوب؟ فقال: حديث سمعته من رسول الله ﷺ لم يبق أحد سمعه من رسول الله ﷺ غيري وغير عقبة، فابعث من يدلني على منزله، قال: فبعث معه من يدله على منزل عقبة، فأخبر عقبة، فعجل فخرج إليه فعانقه، فقال: ما جاء بك يا أبا أيوب؟ فقال: حديث سمعته من رسول الله ﷺ، لم يبق أحد سمعه من رسول الله ﷺ غيري وغيرك في ستر المؤمن، قال عقبة: نعم سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«من ستر مؤمناً في الدنيا على عورة ستره الله عز وجل يوم القيامة»**(٣).

---

(١) انظر: صحيح البخاري ١/ ٢٧ «في الترجمة»، الأدب المفرد ص ٣٣٧، جامع بيان العلم ١/ ١١١ ــ ١١٢، الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ٢٨٣.

(٢) عطاء بن أبي رباح: هو عطاء بن أسلم أبو رباح، القرشي، مولاهم المكي، ثقة فقيه فاضل. كثير الإرسال. روى عن عائشة وأبي هريرة. وعنه الأوزاعي، وابن جريج والليث. مات سنة ١١٤هـ على المشهور.

انظر: الجرح والتعديل ٦/ ٣٣٠، الكاشف ٢/ ٢٦٥، تقريب التهذيب ٥/ ٢٢.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده بلفظه ٤/ ١٥٩، وبنحو منه ٤/ ١٥٣. =

فقال له أبو أيوب: صدقت. ثم انصرف أبو أيوب إلى راحلته، فركبها راجعاً إلى المدينة، فما أدركته جائزة مسلمة بن مخلد إلاَّ بعريش مصر»[1].

فما رحل أبو أيوب هذه الرحلة الطويلة من المدينة إلى مصر إلاَّ من أجل حديث واحد أراد أن يتثبت فيه.

(د) تعظيم الحديث وتوقيره:

كان الصحابة رضوان الله عليهم يقدمون حديث النبي ﷺ على كل قول بعد القرآن مهما كانت منزلة القائل ومكانته، ولا تأخذهم في ذلك لومة لائم، وإذا بلغ أحدهم حديث لا يدعه إلى رأي بشر قط.

= وأصل الحديث في الصحيحين دون ذكر القصة.

انظر: صحيح البخاري، من حديث ابن عمر وفيه: «من ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة» كتاب المظالم (٤٦) باب لا يظلم المسلم المسلم (٣)، ٣/ ٩٨.

صحيح مسلم. عن ابن عمر، كتاب البر والصلة (٤٥)، باب تحريم الظلم (١٥) برقم ٢٥٨٠، ٤/ ١٩٩٦.

ومن حديث أبي هريرة ولفظه: «لا يستر عبد عبداً في الدنيا، إلاَّ ستره الله يوم القيامة». باب بشارة من ستر الله تعالى عيبه في الدنيا (٢١) برقم ٢٥٩٠، ٤/ ٢٠٠٢

ومن حديثه رضي الله عنه وفيه: «ومن ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة» كتاب الذكر والدعاء (٤٨)، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن (١١) برقم ٢٦٩٩، ٤/ ٢٠٧٤.

(١) معرفة علوم الحديث ص ٧ ــ ٨. وانظر: جامع بيان العلم ١/ ١١٢، الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ٢٨٣ ــ ٢٨٤.

وعريش مصر: مدينة كانت أول عمل مصر من ناحية الشام، على ساحل بحر الروم، في وسط الرمل، خربت بأيدي الفرنج، ولم يبق منها إلاَّ آثار.

مراصد الاطلاع ٢/ ٩٣٥.

روى مسلم بسنده إلى سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا تمنعوا نساءكم المساجد إذا استأذنّكم إليها**».

قال: قال بلال بن عبد الله[1]: «والله لنمنعهن. قال: فأقبل عليه عبد الله فسبه سباً سيئاً. ما سمعته سبه مثله قط. وقال: أخبرك عن رسول الله ﷺ وتقول: والله لنمنعهن»[2].

وروى ابن عبد البر أن عروة قال لابن عباس رضي الله عنهما: «ألا تتقي الله ترخص في المتعة؟ فقال ابن عباس: سل أمك يا عرية، فقال عروة: أما أبو بكر وعمر فلم يفعلا. فقال ابن عباس: والله ما أراكم منتهين حتى يعذبكم الله، نحدثكم عن النبي ﷺ وتحدثونا عن أبي بكر وعمر، وذكر الحديث. قال أبو عمر: يعني متعة الحج، وهو فسخ الحج في عمرة»[3].

---

(١) بلال بن عبد الله: هو بلال بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، القرشي العدوي. ثقة. روى عن أبيه، وعنه كعب بن علقمة وعبد الله بن هبيرة.
انظر: الجرح والتعديل ٢/ ٣٩٦، الكاشف ١/ ١٦٥، تقريب التهذيب ١/ ١١٠.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الصلاة (٤)، باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة (٣٠) برقم ٤٤٢، ١/ ٣٢٧.
وأخرج نحوه البخاري في صحيحه من غير ذكر قصة بلال: كتاب الجمعة (١١)، باب (١٣)، ١/ ٢١٦، وفي كتاب النكاح (٦٧)، باب استئذان المرأة زوجها في الخروج إلى المسجد وغيره (١١٦)، ٦/ ١٦٠.

(٣) جامع بيان العلم ٢/ ٢٣٩.
وقد أخرج نحوه الإمام أحمد في المسند ١/ ٢٥٢.
قال الشيخ أحمد محمد شاكر: «إسناده صحيح». المسند بتحقيق أحمد محمد شاكر ٤/ ٧٤، وانظر: سير أعلام النبلاء ١٥/ ٢٤٣.

وروى البخاري بسنده إلى الزبير بن عربي[1] قال: سأل رجل ابن عمر رضي الله عنهما عن استلام الحجر. فقال: رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله. قال: قلت: أرأيت إن زحمت؟ أرأيت إن غلبت؟ قال: اجعل أرأيت باليمن. رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله»[2].

فتعظيم الصحابة للحديث النبوي واحترامه وإعطائه هذه المكانة السامية الرفيعة تجعلهم من أحرص الناس على حفظه والاهتمام به، والتثبت في روايته، والتمسك به، وتبليغه لغيرهم.

(هـ) نهيهم عن بث الأحاديث الواهية والضعيفة:

خشي الصحابة رضوان الله عليهم من انتشار الأحاديث الواهية والمنكرة فنهوا عن روايتها وحذروا من انتشارها حتى لا تختلط بالصحيح من حديث النبي ﷺ، وأمروا برواية الصحيح والتثبت فيه[3].

روى مسلم بسنده إلى عبد الله بن مسعود أنه قال: «ما أنت بمحدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلاَّ كان لبعضهم فتنة»[4].

وقد جاء نحو ذلك عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: «حدثوا

---

(١) الزبير بن عربي: هو الزبير بن عربي، النمري، أبو سلمة البصري. قال الحافظ بن حجر: «ليس به بأس»، وقال الذهبي: ثقة. روى عن أبن عمر، وعنه معمر وحماد بن زيد.
انظر: الجرح والتعديل ٣/ ٥٨٠، الكاشف ١/ ٣١٩، تقريب التهذيب ١/ ٢٥٩.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الحج (٢٥)، باب تقبيل الحجر (٦٠)، ٢/ ١٦٢.

(٣) انظر: السنة قبل التدوين ص ١٥٦.

(٤) صحيح مسلم، المقدمة ١/ ١١.

الناس بما يعرفون، ودعوا ما ينكرون. أتحبون أن يكذب الله ورسوله»[1].

قال الذهبي رحمه الله:

«فقد زجر الإمام علي رضي الله عنه عن رواية المنكر؟ وحث على التحديث بالمشهور، وهذا أصل كبير في الكف عن بث الأشياء الواهية، والمنكرة من الأحاديث في الفضائل والعقائد، والرقاق، ولا سبيل إلى معرفة هذا من هذا إلاَّ بالإمعان في معرفة الرجال»[2].

(و) الإقلال من الرواية والتحرز فيها احتياطاً:

لقد حمل الورع والتقوى الصحابة الكرام على الاعتدال في الرواية، وآثر بعضهم الإقلال منها، لا زهداً في الحديث وإنما مخافة أن يتسرب إلى السنة تحريف أو تغيير، وممن اشتهر من بين الصحابة بشدة الإنكار على من أكثر من الرواية، أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه[3].

قال ابن قتيبة:

«كان عمر شديد الإنكار على من أكثر الرواية، أو أتى بخبر في الحكم لا شاهد له عليه، وكان يأمرهم بأن يقلوا الرواية، يريد بذلك ألا يتسع الناس فيها، ويدخلها الشوب، ويقع التدليس والكذب من المنافق والفاجر والأعرابي، وكان كثير من جلة الصحابة وأهل الخاصة برسول الله ﷺ،

---

(١) أورده البخاري معلقاً. كتاب العلم (٣)، باب من خص بالعلم قوماً دون قوم (٤٩)، ولم يذكر «دعوا ما ينكرون» ١/ ٤١.
تذكرة الحفاظ ١/ ١٣، سير أعلام النبلاء ٢/ ٥٩٧.

(٢) تذكرة الحفاظ ١/ ١٣.

(٣) انظر: أصول الحديث ص ٨٤.

كأبـي بكر والزبير وأبـي عبيدة والعباس بن عبد المطلب يقلون الرواية عنه، بل كان بعضهم لا يكاد يروي شيئاً كسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة»[1].

وقال الخطيب:

«وفي تشديد عمر أيضاً على الصحابة وفي روايتهم حفظ لحديث رسول الله ﷺ وترهيب لمن لم يكن من الصحابة أن يدخل في السنن ما ليس منها، لأنه إذا رأى الصحابـي المقبول القول المشهور بصحبة النبـي ﷺ قد تشدد عليه في روايته كان هو أجدر أن يكون للرواية أهيب ولما يلقي الشيطان في النفس من تحسين الكذب أرهب»[2].

بل من الصحابة من كان يرتجف، ويقشعر جلده، ويمتقع لونه إذا حدث عن النبـي ﷺ تعظيماً لحديثه، وخوفاً من وقوع الخطأ منه في ذلك.

قال عمرو بن ميمون[3]:

«ما أخطأني ابن مسعود عشية خميس إلاَّ أتيته فيه. قال: فما سمعته يقول بشيء قط: «قال رسول الله ﷺ» فلما كان ذات عشية قال: «قال رسول الله ﷺ، قال: فنكس، قال: فنظرت إليه، فهو قائم محللة أزرار قميصه، وقد اغرورقت عيناه، وانتفخت أوداجه. قال: أو دون ذلك،

---

(١) تأويل مختلف الحديث ص ٤٨ ــ ٤٩.

(٢) شرف أصحاب الحديث ص ٩١.

(٣) عمرو بن ميمون: هو عمرو بن ميمون الأودي، أبو عبد الله وأبو يحيى، مخضرم مشهور، ثقة عابد، نزل الكوفة، روى عن عمر ومعاذ، وعنه زياد بن علاقة وأبو إسحاق ومحمد بن سوقة. مات سنة ٧٤هـ وقيل بعدها.
انظر: الجرح والتعديل ٦/ ٢٥٨، الكاشف ٢/ ٣٤٢، تقريب التهذيب ٢/ ٨٠.

أو فوق ذلك، أو قريباً من ذلك أو شبيهاً بذلك»[1].

هكذا تحرى الصحابة رضوان الله عليهم في نقل حديث النبي ﷺ وإبلاغه، وقد ساروا على هذا المنهج السديد حتى حفظوا للحديث نوره وللسنة بهاءها وأوصلوها إلى التابعين بيضاء نقية كما تلقوها عنه ﷺ بيضاء نقية. فحموا حديث النبي ﷺ من أن تناله يد جاهل أو صاحب هوى أو منافق. وأخذهم بهذا المنهج المتشدد ليس زهداً في الحديث ولا هجراً له وإنما فعلوا ذلك احتياطاً للدين وحفظاً لسنة النبي ﷺ[2].

● ● ●

---

(١) أخرجه ابن ماجه في المقدمة، باب التوقي في الحديث عن رسول الله ﷺ (٣) برقم (٢٣)، ١/ ١٠ ـ ١١.
وأخرجه أحمد بلفظه إلاَّ أحرف يسيرة ١/ ٤٥٢.
وأخرج الحاكم في المستدرك نحوه وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي في التلخيص ٣/ ٣١٤.
وقال الشيخ ناصر الدين الألباني: «صحيح». صحيح ابن ماجه ١/ ١٠. وانظر: سير أعلام النبلاء ١/ ٤٩٤.

(٢) انظر: السنة قبل التدوين ص ٩٨.

(٢)

جهـود التابعيـن

لقد سلك علماء التابعين رحمهم الله مسلك الصحابة رضي الله عنهم في حفظ السنة، والاحتياط في تحمل الحديث وروايته، فاهتموا به اهتماماً بالغاً، واستوثقوا له استيثاقاً كاملاً، وحفظوه، واستوعبوه، وتثبتوا فيه، فكانوا يُحَلِّفون الراوي كما فعل سلفهم، ويطلبون الحديث من طريق آخر إذا لم يطمئنوا إليه[١].

وقد كانوا على جانب كبير من التقوى والورع والخوف من الله تعالى، وكيف لا يكونون كذلك وهم تلاميذ الصحابة رضي الله عنهم الذين تخرجوا في مدرستهم ونهلوا من معينها فتأسوا بأخلاقهم، وتأدبوا بآدابهم، وسلكوا سبيلهم ونهجوا نهجهم في المحافظة على السنة والاهتمام بها، ولم يكونوا أقل اهتماماً منهم رحمهم الله، فقد تثبتوا واستوثقوا من الرواة، وجاءت أقوالهم تترى تدل على مدى اهتمامهم واحتياطهم[٢].

روى ابن أبـي حاتم أن عقبة بن نافع الفهري[٣] أوصى ولده فقال: «يا

---

(١) انظر: أصول الحديث ص ٩٤.

(٢) انظر: السنة قبل التدوين ص ١١٠، أصول الحديث ص ٩٢.

(٣) عقبة بن نافع: هو عقبة بن نافع القرشي الفهري، نائب افريقية لمعاوية، وليزيد، وهو الذي أنشأ القيروان، وكان ذا شجاعة، وحزم، وديانة، لم يصح له صحبة. قتل سنة ٦٣هـ.

انظر: أسد الغابة ٤/ ٥٩ ــ ٦٠، سير أعلام النبلاء ٣/ ٥٣٢ ــ ٥٣٤، البداية والنهاية ٨/ ٢١٧، الإصابة ٢/ ٤٩٢.

بني لا تقبلوا الحديث عن رسول الله ﷺ إلاَّ من ثقة»[1].

وروى مسلم بسنده إلى محمد بن سيرين[2] قال: «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم»[3].

وروى بسنده إلى أبي الزناد[4] قال: «أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم الحديث، يقال ليس من أهله»[5].

وروى بسنده إلى سليمان بن موسى[6] قال: قلت لطاوس[7]: إن فلاناً

---

(١) الجرح والتعديل ٢/ ٢٩.

(٢) محمد بن سيرين: هو محمد بن سيرين الأنصاري، أبو بكر بن أبي عمرة، البصري، ثقة ثبت عابد كبير القدر. روى عن أبي هريرة وعمران بن حصين، وعنه ابن عون، وهشام ابن حسان، وقرة وجرير. مات سنة ١١٠هـ.
انظر: الجرح والتعديل ٧/ ٢٨٠، الكاشف ٣/ ٥١، تقريب التهذيب ٢/ ١٦٩.

(٣) صحيح مسلم. المقدمة ١/ ١٤.

(٤) أبو الزناد: هو عبد الله بن ذكوان القرشي، أبو عبد الرحمن المدني، معروف بأبي الزناد، ثقة فقيه. روى عن أنس وسعيد بن المسيب والأعرج. وعنه مالك والليث والسفيانان. مات سنة ١٣٠هـ وقيل بعدها.
انظر: الجرح والتعديل ٥/ ٤٩، الكاشف ٢/ ٨٤، تقريب التهذيب ١/ ٤١٣.

(٥) صحيح مسلم، المقدمة ١/ ١٥.

(٦) سليمان بن موسى: هو سليمان بن موسى الأموي، مولاهم، الدمشقي، الأشدق، صدوق فقيه، في حديثه بعض لين وخلط قبل موته بقليل. روى عن واثلة وكثير بن مرة ومكحول. وعنه الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز. مات سنة ١١٩هـ.
انظر: الجرح والتعديل ٤/ ١٤١، الكاشف ١/ ٤٠١، تقريب التهذيب ١/ ٣٣١.

(٧) طاوس: هو طاوس بن كيسان اليماني، أبو عبد الرحمن، الحميري مولاهم، الفارسي، يقال اسمه ذكوان، وطاوس لقب، ثقة، فقيه فاضل. روى عن أبي هريرة=

حدثني بكذا وكذا. قال: «إن كان صاحبك ملياً فخذ عنه»[1].

وروى بسنده إلى مسعر[2] قال: سمعت سعد بن إبراهيم[3] يقول: «لا يحدث عن رسول الله ﷺ إلاَّ الثقات»[4].

وقال يزيد بن أبـي حبيب[5]:

= وابن عباس وعائشة. وعنه الزهري وسليمان التيمي. مات سنة ١٠٦هـ وقيل بعد ذلك.
انظر: الجرح والتعديل ٤/ ٥٠٠، الكاشف ٢/ ٤١، تقريب التهذيب ١/ ٣٧٧.

(١) صحيح مسلم، المقدمة ١/ ١٥.
ومليا: أصله من مليء فأولع الناس بترك الهمزة وتشديد الياء وهو الثقة الغني.
انظر: النهاية ٤/ ٣٥٢.

(٢) مسعر: هو مسعر بن كدام بن ظهير، الهلالي، أبو سلمة الكوفي، ثقة، ثبت، فاضل. روى عن عطاء وسعيد بن أبـي بردة وقيس بن مسلم. وعنه القطان ويحيـى بن آدم. مات سنة ١٥٣هـ أو ١٥٥هـ.
انظر: الجرح والتعديل ٨/ ٣٦٨، الكاشف ٣/ ١٣٧، تقريب التهذيب ٢/ ٢٤٣.

(٣) سعد بن إبراهيم: هو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، ولي قضاء المدينة، وكان ثقة فاضلاً عابداً. روى عن أنس وأبـي أمامة بن سهل، وعنه ابنه إبراهيم وشعبة وابن عيينة. مات سنة ١٢٥هـ وقيل بعدها.
انظر: الجرح والتعديل ٤/ ٧٩، الكاشف ١/ ٣٥٠، تقريب التهذيب ١/ ٢٨٦.

(٤) صحيح مسلم، المقدمة ١/ ١٥.

(٥) يزيد بن أبـي حبيب: هو يزيد بن أبـي حبيب، المصري، أبو رجاء، واسم أبيه سويد، ثقة فقيه، وكان يرسل. روى عن عبد الله بن الحارث بن جزء وأبـي الطفيل، وعنه الليث وابن لهيعة. مات سنة ١٢٨هـ.
انظر: الجرح والتعديل ٩/ ٢٦٧، الكاشف ٣/ ٢٧٥، تقريب التهذيب ٢/ ٣٦٣.

«إذا سمعت الحديث فانشده كما تنشد الضالة فإن عرفت فخذه وإلّا فدعه»[1].

فهذه أقوالهم وغيرها الكثير مما يدل على شدة تحريهم، وقوة ضبطهم وعظيم أمانتهم في المحافظة على السنة النبوية، وقد رحلوا كما رحل سلفهم في تتبع الأحاديث وأخذها من الصحابة الذين تفرقوا في الأمصار، ولم تطب نفوسهم بسماعها من على بعد حتى رحلوا إلى مصدرها ومنبعها.

قال أبو العالية:[2]

«كنا نسمع الرواية عن أصحاب رسول الله ﷺ بالبصرة، فلم نرض حتى ركبنا إلى المدينة فسمعناها من أفواههم»[3].

وقال سعيد بن المسيب[4]:

---

(١) الجرح والتعديل ٢/ ١٩.

(٢) أبو العالية: هو رفيع بن مهران، أبو العالية الرياحي، ثقة كثير الإرسال، رأى الصديق، وروى عن عمر، وأُبَيّ. وعنه عاصم الأحول، وداود بن أبي هند. مات سنة ٩٠هـ وقيل بعدها.
انظر: الجرح والتعديل ٣/ ٥١٠، الكاشف ١/ ٣١٢، تقريب التهذيب ١/ ٢٥٢.

(٣) سنن الدارمي ١/ ١٤٠، وانظر: الكفاية ص ٥٦٩، الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ٢٨٢.

(٤) سعيد بن المسيب: هو سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو، القرشي المخزومي، أحد العلماء الأثبات، الفقهاء الكبار، اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل، وقال ابن المديني لا أعلم في التابعين أوسع علماً منه. روى عن عمر وعثمان وسعد، وعنه الزهري، وقتادة، ويحيى بن سعيد. مات بعد التسعين.
انظر: الجرح والتعديل ٤/ ٥٩ ــ ٦١، الكاشف ١/ ٣٧٣، تقريب التهذيب ١/ ٣٠٥ ــ ٣٠٦.

«إن كنت لأسير الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد»[1].

وقال: «إن كنت لأسير ثلاثاً في الحديث الواحد»[2].

بهذه الهمة التي لا تعرف للكسل سبيلاً، والجهد الذي لا يضمحل، والروح العالية التي ملئت إيماناً وحباً لرسول الله ﷺ ولدينه، وبهذا الصبر وصدق العزيمة وحسن التدين، وشدة الحرص، حفظ التابعون سنة نبيهم غضة طرية بعيدة عن كل كدرة وتشويه وأوصلوها إلى من بعدهم بيضاء نقية خالية من الدس والتشكيك صافية من العبث والتبديل. فرحمهم الله وأعلا مكانهم.

• • •

(١) جامع بيان العلم ١/ ١١٣، الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ٢٨٤، تذكرة الحفاظ ١/ ٥٥ ـ ٥٦.

(٢) المحدث الفاصل ص ٢٢٣.

(٣)

جهود العلماء

لقد قيض الله عز وجل بعد الصحابة والتابعين علماء أجلاء أمناء مخلصين لحفظ السنة النبوية، وهيأهم لذلك، فضربوا أروع الأمثلة في الذب عن حياض السنة وحمايتها، وضحوا بكل غال ونفيس في خدمتها وصونها، ولم يتركوا سبيلاً يحفظ للحديث نوره إلاَّ سلكوه وبذلوا في ذلك نفوسهم وأموالهم صيانة لإرث رسول الله ﷺ من أن تعبث به أيادي الحاقدين أو رعونات الجاهلين أو فلتات الغافلين أو ترهات الكذابين أو تأويل المبطلين.

فتثبتوا وتحروا، وحفظوا واستوعبوا، وحققوا ودققوا، ونقحوا، وهذبوا، وجرحوا وعدلوا، وصححوا وضعفوا، ودونوا وألفوا، وضبطوا وحرروا، ومحصوا وغربلوا، ووضعوا القواعد، واحتاطوا وبلغوا في الاحتياط غايته فحفظوا لنا سنة نبينا ﷺ حتى وصلت إلينا[١].

وفي الحقيقة لم يُخْدَم علم على وجه الأرض مثل ما خدم حديث النبي ﷺ من قبل علماء الحديث، ولم تبذل جهود قط كتلك التي بذلت في خدمته وحفظه[٢].

---

(١) انظر: السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام ص ١٩٣.

(٢) انظر: الحديث والمحدثون ص ٢١٠.

وقد وضعوا منهجاً متيناً رصيناً استطاعوا من خلاله أن يحيطوا السنة بسياج سميك ضمن لها البقاء معافاة سليمة جنباً إلى جنب مع كتاب الله عز وجل. ويتمثل ذلك في أمور منها:

(أ) التثبت في الحديث:

كانوا رحمهم الله يستوثقون في تحمل الحديث وروايته، فلا يقبلوا إلاَّ ما ثبت عندهم.

قال الأوزاعي:

«كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما يعرض الدرهم الزيف على الصيارفة. فما عرفوا منه أخذنا، وما تركوا تركناه»[1].

وكانوا يحفظون الحديث صحيحه وضعيفه وموضوعه حتى لا يلتبس أمره عليهم. قال الثوري: «إني لأروي الحديث على ثلاثة أوجه: أسمع الحديث من الرجل أتخذه دينا، وأسمع من الرجل أقف حديثه، وأسمع من الرجل لا أعبأ بحديثه وأحب معرفته»[2].

(ب) بيان أحوال الرواة:

وقد تتبعوا أحوال الرواة وكشفوا وأبانوا عنهم فوثقوا من حقه التوثيق وضعفوا من كان أولى بالتضعيف، لا يخشون في ذلك أحداً إلاَّ الله، ولا تأخذهم في الحق لومة لائم، ولو كان من ضعفوا من أقرب الناس إليهم.

---

(١) الجرح والتعديل ٢/ ٢١.

(٢) الكفاية ص ٥٦٨. وانظر: الكامل في الضعفاء ١/ ٨٢، الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ٢٥٠.

قال زيد بن أبي أنيسة[1]:

«لا تأخذوا عن أخي»[2].

وقال علي بن المديني لمن سأله عن أبيه[3]:

«سلوا عنه غيري»، فأعادوا المسألة، فأطرق، ثم رفع رأسه فقال: «هو الدين، إنه ضعيف»[4].

وكانوا يأمرون تلاميذهم بكشف حال الراوي وبيان أمره.

قال يحيى بن سعيد[5]:

---

(١) زيد بن أبي أنيسة: هو أبو أسامة الجزري، أصله من الكوفة ثم سكن الرها، ثقة له أفراد. روى عن شهر، وعطاء، والحكم. وعنه مالك، وعبيدالله بن عمر. مات سنة ١١٦هـ وقيل ١٢٤هـ.
انظر: الجرح والتعديل ٣/ ٥٥٦، الكاشف ١/ ٣٣٦، تقريب التهذيب ١/ ٢٧٢.

(٢) صحيح مسلم، المقدمة ١/ ٢٧.
وأخوه هو يحيى بن أبي أنيسة، أبو زيد الجزري، ضعيف، مات سنة ١٤٦هـ.
انظر: الكاشف ٣/ ٢٥٠، تهذيب التهذيب ١١/ ١٨٣ ـ ١٨٥، تقريب التهذيب ٢/ ٣٤٣.

(٣) أبوه: هو عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي مولاهم، أبو جعفر المدني، بصري أصله من المدينة، ضعيف. يقال تغير بآخرة، روى عن عبد الله بن دينار وزيد بن أسلم. وعنه ابنه وقتيبة. مات سنة ١٧٨هـ.
انظر: الجرح والتعديل ٥/ ٢٢ ـ ٢٣، الكاشف ٢/ ٧٧ ـ ٧٨، تقريب التهذيب ١/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧.

(٤) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ص ٦٦، ط/ مطبعة الترقي عام ١٣٤٩هـ.

(٥) يحيى بن سعيد: هو يحيى بن سعيد بن فروخ، التميمي، أبو سعيد القطان البصري، ثقة متقن حافظ، إمام قدوة. قال أحمد: «ما رأيت مثله». قال الذهبي: =

«سألت سفيان الثوري وشعبة ومالكاً وابن عيينة عن الرجل لا يكون ثبتاً في الحديث فيأتيني الرجل فيسألني عنه. قالوا أخبر عنه أنه ليس بثبت»[1].

ولذلك فهم رحمه الله الدرس واستوعبه فما كان يأخذ حديثاً إلاَّ من يد نظيفة. قال أبو بكر بن خلاد[2]: قلت ليحيـى بن سعيد القطان: «أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله تعالى؟ قال: لأن يكون هؤلاء خصمائي أحب إلي من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ يقول: «لما حدثت عني حديثاً ترى أنه كذب؟»[3].

وقد بينوا أحوال الرواة ليصلوا إلى الحكم على الحديث، وبالتالي تكوَّن علم الجرح والتعديل الذي وضع لبناته وأرسى قواعده الصحابة والتابعون وأتباعهم[4].

= وكان رأساً في العلم والعمل». روى عن هشام بن عروة، وحميد والأعمش. وعنه أحمد وعلي ويحيـى. مات سنة ١٩٨هـ.

انظر: الجرح والتعديل ٩/ ١٥٠ ـ ١٥١، الكاشف ٣/ ٢٥٦، تقريب التهذيب ٢/ ٣٤٨.

(١) صحيح مسلم، المقدمة ١/ ١٧، ونحوه في: الجرح والتعديل ٢/ ٢٣ ـ ٢٤، المجروحين ١/ ٢٠، شرف أصحاب الحديث للخطيب ص ١٢٤.

(٢) أبو بكر بن خلاد: هو محمد بن خلاد بن كثير الباهلي، أبو بكر البصري، ثقة. روى عن معتمر وطبقته. وعنه مسلم وأبو داود وغيرهما. مات سنة ٢٤٠هـ على الصحيح.

انظر: الجرح والتعديل ٧/ ٢٤٦، الكاشف ٣/ ٤٠، تقريب التهذيب ٢/ ١٥٩.

(٣) الكفاية ص ٩٠، ونحوه في: الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ٩٨، شرح علل الترمذي ١/ ٤٦٦، تحذير الخواص ص ١٧٥.

(٤) انظر: السنة قبل التدوين ص ٢٣٥، أصول الحديث ص ٤٣٢.

(ج) الرحلة في طلبه:

كما رحل الصحابة والتابعون في طلب الحديث رحل من بعدهم من العلماء فقطعوا البراري والوديان وهجروا الراحة والدعة وتركوا الأهل والأوطان، وذاقوا مرارة الأسفار ومشاقها طلباً للحديث ورغبة فيه، لعلمهم بأهمية الرحلة وفوائدها في نشر السنة، ومعرفة طرق الحديث، وجمعه وتمحيصه والتثبت فيه[1].

قال أبو حاتم:

«فرسان هذا العلم الذين حفظوا على المسلمين الدين، وهدوهم إلى الصراط المستقيم، الذين آثروا قطع المفاوز والقفار على التنعم في الديار والأوطان في طلب السنن في الأمصار، وجمعها بالوجل والأسفار والدوران في جميع الأقطار حتى إن أحدهم ليرحل في الحديث الواحد الفراسخ البعيدة، وفي الكلمة الواحدة الأيام الكثيرة لئلا يدخل مضل في السنن شيئاً يضل به، وإن فعل فهم الذابون عن رسول الله ﷺ ذلك الكذب، والقائمون بنصرة الدين»[2].

قال ابن أبي حاتم:

سمعت أبي يقول: «أول سنة خرجت في طلب الحديث، أقمت سبع سنين، أحصيت ما مشيت على قدمي زيادة على ألف فرسخ». قلت: (القائل الذهبي) «مسافة ذلك نحو أربعة أشهر، سير الجادة».

قال: «ثم تركت العد بعد ذلك، وخرجت من البحرين إلى مصر ماشياً، ثم إلى الرملة ماشياً، ثم إلى دمشق، ثم أنطاكية وطرسوس ثم رجعت

---

(١) انظر فوائد الرحلة في: السنة قبل التدوين ص ١٨١.

(٢) المجروحين ١/ ٢٧.

إلى حمص، ثم إلى الرقة، ثم ركبت إلى العراق، كل هذا في سفري الأول وأنا ابن عشرين سنة»[1].

هذا مثال، وغيره الكثير مما يدل على ما بذله القوم من جهد جهيد في أسفارهم، تتبعاً للأحاديث وجمعها وحفظها وإبلاغها، وهو أمر يدل على شدة الحرص وبالغ العناية، قل أن يوجد له مثيل، وندر أن يعرف له مشابه. إنه تسخير إلهي حفظ الله به دينه، وأبقى به شرعه. وقد جعلهم سبحانه أوعية لحمل سنة نبيه ﷺ، ووهبهم من الصفات التي مكنتهم من حفظها وصيانتها.

(د) مقاومة الوضاعين وتمييز الموضوعات:

لقد أجمع العلماء على حرمة وضع الحديث كما أجمعوا على حرمة رواية الموضوعات في جميع جوانب الدين. أحكاماً كانت أو قصصاً أو ترغيباً أو ترهيباً، إلاّ ببيان حكمها[2].

وطاردوا الكذابين والوضاعين وأبانوا عوارهم، وكشفوا عيوبهم وأقضوا مضاجعهم، وسلكوا معهم مسالك شتى، ووقفوا منهم مواقف عدة كان لها الفضل في تحجيم الوضع ومنع انتشاره، من ذلك:

تحذير الناس منهم ببيان حالهم والقدح فيهم.

قال المكي بن إبراهيم[3]:

---

(١) الجرح والتعديل ١/ ٣٥٩ ـ ٣٦٠ بتصرف، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦.

(٢) انظر: أصول الحديث ص ٤٢٨.

(٣) المكي بن إبراهيم: هو المكي بن إبراهيم بن بشير التميمي البلخي، أبو السكن، ثقة ثبت. روى عن يزيد بن أبي عبيد وجعفر بن محمد، وعنه البخاري ومعمر بن محمد. مات سنة ٢١٥هـ.

انظر: الجرح والتعديل ٨/ ٤٤١، الكاشف ٣/ ١٧٣، تقريب التهذيب ٢/ ٢٧٣.

«كان شعبة يجيىء إلى عمران بن حدير[١] فيقول: «قم بنا حتى نغتاب في الله تبارك وتعالى»[٢].

وقال حماد بن زيد:

«جاءني أبان بن أبـي عياش[٣]، فقال: أحب أن تكلم شعبة أن يكف عني، قال: فكلمته فكف عنه أياماً، فأتاني في بعض الليالي فقال: إنك سألتني أن أكف عن أبان، وإنه لا يحل الكف عنه فإنه يكذب على رسول الله ﷺ»[٤].

وكانوا يفعلون ذلك حسبة وتديناً لله سبحانه وصيانة للحديث.

قال أبو حاتم:

«والكاذب على رسول الله ﷺ يحل الحرام ويحرم الحلال ويتبوأ مقعده من النار. وكيف لا يجوز القدح فيمن تبوأ مقعده من النار»[٥].

---

(١) عمران بن حدير: هو عمران بن الحدير، أبو عبيدة السدوسي، البصري. ثقة. روى عن أبـي مجلز وأبـي قلابة، وعنه شعبة ووكيع. مات سنة ١٤٩هـ.
انظر: الجرح والتعديل ٦/٢٩٦ ـ ٢٩٧، الكاشف ٢/٣٤٨، تقريب التهذيب ٢/٨٢.

(٢) المجروحين ١/١٩.

(٣) أبان بن أبـي عياش: هو أبان بن أبـي عياش، البصري، أبو إسماعيل العبدي، واسم أبيه فيروز. متروك. روى عن أنس وأبـي العالية. وعنه فضيل، ويزيد بن هارون، وسعيد ابن عامر. مات في حدود ١٤٠هـ.
انظر: الجرح والتعديل ٢/٢٩٥ ـ ٢٩٦، الكاشف ١/٧٥، تقريب التهذيب ١/٣١.

(٤) المجروحين ١/٢٠، وانظر: الجرح والتعديل ٢/٢١.

(٥) المجروحين ١/١٩.

وقال مسلم:

«إنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث، وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سئلوا، لما فيه من عظيم الخطر، إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل أو تحريم، أو أمر أو نهي، أو ترغيب أو ترهيب. فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته كان آثماً بفعله ذلك غاشاً لعوام المسلمين، إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها، أو يستعمل بعضها، ولعلها أو أكثرها أكاذيب، لا أصل لها، مع أن الأخبار الصحاح من رواية الثقات وأهل القناعة أكثر من أن يضطر إلى نقل من ليس بثقة ولا مَقْنَع»(١).

ومن ذلك أيضاً تذكيرهم بالله ووعظهم، وتعنيفهم، وترك السلام عليهم، والتشهير بهم، وكتابة المحاضر والإشهاد عليها، وتمزيق الكتب في وجوههم، والاستعداء(٢) عليهم ووصفهم بالألقاب التي تبين أمرهم، وهجرهم، وعدم الصلاة عليهم إذا ماتوا، وشهود جنائزهم(٣).

قال الشافعي رحمه الله:

«لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق، كان يجيء إلى الرجل فيقول: لا تحدث وإلاَّ استعديت عليك السلطان»(٤).

---

(١) صحيح مسلم، المقدمة ١/ ٢٨.

ومقنع: أي مرضي. انظر: القاموس المحيط ص ٩٧٧.

(٢) الاستعداء: هو الاستعانة والاستنصار. انظر: القاموس المحيط ص ١٦٨٨ ـ ١٦٨٩.

(٣) انظر: الوضع في الحديث ٢/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣.

(٤) الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ٢٣١.

وحدث حماد المالكي[1] ـ وكان كاذباً ـ حديثاً فجاءه عمرو الأنماطي[2]، وقال له: «والله لا تفارقني حتى أستعدي عليك، فأقر أنه لم يسمعه من الحسن، وحلف لا يحدث به، فكتبت عليه كتاباً وأشهدت عليه شهوداً»[3].

قال حمزة الزيات[4]:

«سمع مرة الهمداني[5] من الحارث[6] شيئاً، فقال له: اقعد بالباب،

---

(١) حماد المالكي: هو حماد بن مالك. ويقال حماد المالكي، شيخ روى عن الحسن رموه بالكذب. ميزان الاعتدال ١/ ٦٠٢.

(٢) عمرو الأنماطي: لم أقف على ترجمته.

(٣) المحدث الفاصل ص ٣١٧، الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ٢٣٠، تحذير الخواص ص ١٨٧.

(٤) حمزة الزيات: هو حمزة بن حبيب الزيات القارىء، أبو عمارة الكوفي التيمي مولاهم، صدوق زاهد، ربما وهم. روى عن الأعمش ومنصور والحكم بن عتيبة. وعنه وكيع وأبو نعيم. مات سنة ١٥٦هـ أو ١٥٨هـ.
انظر: الجرح والتعديل ٣/ ٢٠٩ ـ ٢١٠، تاريخ الثقات ص ١٣٣، تقريب التهذيب ١/ ١٩٩.

(٥) مرة الهمداني: هو مرة بن شراحيل الهمداني، أبو إسماعيل الكوفي وهو الذي يقال له مرة الطيب، ثقة عابد. روى عن أبي بكر وعمر وعلي وابن مسعود. وعنه الشعبي، وأبو إسحاق الهمداني. مات سنة ٧٦هـ وقيل بعد ذلك.
انظر: الجرح والتعديل ٨/ ٣٦٦، تقريب التهذيب ٢/ ٢٣٨.

(٦) الحارث: هو الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني، الحوتي، الكوفي، أبو زهير، صاحب علي، كذبه الشعبي في رأيه، ورمي بالرفض، وفي حديثه ضعف. روى عن علي وابن مسعود، وعنه عمرو بن مرة الشعبي. مات في خلافة ابن الزبير سنة ٦٥هـ.
انظر: الجرح والتعديل ٣/ ٧٨ ـ ٧٩، الكاشف ١/ ١٩٥، تقريب التهذيب ١/ ١٤١.

قال: فدخل مرة وأخذ سيفه، قال: وأحس الحارث بالشر فذهب»[1].

وهذه قطرة من فيض من جهاد العلماء للكذابين ومقاومتهم حتى انقمع الكثير منهم وسلم الناس من شرهم وضررهم.

كما أنهم ميزوا الأحاديث الصحيحة من الموضوعة ونقوها، حتى إنه لا يوجد حديث إلَّا وبين العلماء درجته وأجلوا أمره[2].

قيل لابن المبارك: هذه الأحاديث الموضوعة؟

فقال: «تعيش لها الجهابذة ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ۝٩﴾[3] [الحجر: ٩].

وصنفوا في ذلك الكتب في أسماء الوضاعين، والموضوعات حتى أصبح ذلك غير خاف على أحد من علماء الحديث وجهابذته، بل أصبحت السنة كلها بفضل هذه التآليف من كتب الصحاح والجوامع[4] والمسانيد[5]،

---

(١) صحيح مسلم، المقدمة ١/١٩.

(٢) انظر: السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام ص ٢٣٣.

(٣) السنة قبل التدوين ص ٢٢٠، وانظر: الجرح والتعديل ٢/١٨.

(٤) الجوامع: جمع «جامع» والجامع في اصطلاح المحدثين: كل كتاب حديثي يوجد فيه من الحديث جميع الأنواع المحتاج إليها من العقائد والأحكام والرقاق وآداب الأكل والشرب والسفر والمقام، وما يتعلق بالتفسير والتاريخ، والسير والفتن والمناقب والمثالب وغير ذلك. أصول التخريج ودراسة الأسانيد ص ٩٧.

(٥) المسانيد: هي الكتب التي جمعت فيها أحاديث كل صحابي على حدة، ورتبت فيها أسماء الصحابة على حروف الهجاء، أو على القبائل، أو السابقة في الإسلام أو غير ذلك.

انظر: الرسالة المستطرفة ص ٤٦، أصول الحديث ص ٤٠.

والسنن[1] وغيرها واضحة جلية لا لبس فيها ولا غموض[2].

كما وضعوا القواعد التي تميز الصحيح من غيره، ووضعوا أخرى تدل على وضع الحديث وعدم صحته، وسوف نورد ذلك بشيء من التفصيل خلال الرد على شبه المستشرقين.

والنتيجة التي نخلص بها من كل ذلك: أن الحديث النبوي حفظ كما حفظ القرآن، وظل طيلة القرون الماضية سليماً معافى بسبب الجهود التي بذلت في المحافظة عليه وتنقيته مما علق به من شوائب، ودون في الكتب، وبين الصحيح من غيره، وأقوى شاهد على ذلك هذه الكتب التي زخرت بها رفوف المكتبات العامة والخاصة في جميع علوم الحديث وأنواعه وفنونه ورواته، بحيث لا يعجز طالب علم أن يقف على درجة حديث ومدى صحته.

● ● ●

---

(١) السنن: هي الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية، وتشتمل على الأحاديث المرفوعة فقط.

انظر: الرسالة المستطرفة ص ٢٥، أصول التخريج ص ١١٥.

(٢) انظر: الحديث والمحدثون ص ٤٨٢.

(٤)
عرض شبه المستشرقين حول صحة الحديث والجواب عنها

(١)
السّنة جماع للعادات والتقاليد الوراثية

السنة هي جماع العادات والتقاليد الوراثية في المجتمع العربي الجاهلي فنقلت إلى الإسلام، فأصابها تعديل جوهري عند انتقالها، ثم أنشأ المسلمون من المأثور من المذاهب والأقوال والأفعال والعادات لأقدم جيل من أجيال المسلمين سنة جديدة[١].

ويرى كولسون[٢] أن السنة في القرن الهجري تعني مجموع الآراء الفقهية المتفق عليها بين علماء مدرسة فقهية معينة، ثم نسبت بعد قليل إلى أسماء معدودة من الشخصيات المشهود لها بالفضل والتقى، فعمر يذكر باعتباره مؤسس سنة المدينة، وعبد الله بن مسعود في الكوفة، ثم وصل الأمر في النهاية إلى نسبة تلك الآراء إلى النبي ﷺ نفسه[٣].

---

(١) انظر: العقيدة والشريعة ص ٤٢، ٢٥١، دائرة المعارف الإسلامية ٧/ ٣٣٠.

(٢) كولسون: لم أقف له على ترجمة.

(٣) مناهج المتشرقين في الدراسات العربية الإسلامية ص ٢٦٩ ــ ٢٧٠ بتصرف.

الجواب على ذلك:

على ضوء ما سبق يمكن أن نجيب على هذه الشبهة، وهي في الحقيقة شبهة متهافتة أنتجتها عقلية غربية غريبة عن الإسلام وليس ذلك فحسب بل تحمل من الحقد والعداء إلى الإسلام وأهله الشيء الكثير، ولذلك لا يستغرب منهم هذا الأمر وغيره.

وهي دعوى بنيت على جرف هار لا تمت إلى الحقيقة بصلة، وسبق أن بينا أن السنة لها إطلاقات في الشرع[١]، ولكن ليس من بينها هذا الذي يزعمه المستشرقون، مع العلم بأن السنة إذا أطلقت من غير تقييد فهي لا تعني إلاَّ سنة النبي ﷺ وهي ترادف الحديث عند المحدثين[٢].

وهذه الشبهة إنما نجمت في أذهان المستشرقين من زعمهم أن الحديث النبوي جاء نتيجة للوضع ولم يرد من قبل النبي ﷺ الذي يطعنون في نبوته.

وما ذكرناه سلفاً من أدلة تبين حفظ السنة ونقائها يبين بطلان هذا الزعم ويقتلعه من جذوره[٣].

● ● ●

---

(١) انظر: ١/ ٢٥ فما بعدها.

(٢) انظر: ١/ ٢٦.

(٣) انظر: ١/ ٣٢ فما بعدها.

(٢)

الحديث النبوي وأثر الوضع فيه

ويتمثل ذلك في الأمور التالية:

(أ) الحديث نتيجة للتطور الديني خلال القرون الأولى:

قال جولد زيهر:

«إن القسم الأكبر من الحديث ليس إلاَّ نتيجة للتطور الديني والسياسي والاجتماعي للإسلام في القرنين الأول، والثاني، وأنه ليس صحيحاً مايقال من أنه وثيقة للإسلام في عهده الأول عهد الطفولة ولكنه أثر من آثار جهود الإسلام في عصر النضوج»[١].

ومثال لحديث جاء نتيجة للتطور، حديث: «**إنما الأعمال بالنيات**»[٢].

قال زيهر:

«وقد ارتفع شأن هذا الحديث إلى أن صار فكرة تسيطر على كل الأعمال الدينية، يقول الله: «لاقوني بنياتكم ولا تلاقوني بأعمالكم» وهو

---

(١) نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي ص ١٢٧، السنة قبل التدوين ص ٢٤٩.

(٢) الحديث يأتي تخريجه والكلام عنه ص ٤٥.

حديث متأخر ظهر كصدى لاقتناع المؤمنين بذلك وعلامة على قيمة أعمالهم الدينية»[1].

(ب) الحديث نتيجة للجدل الديني في القرون الأولى:

قال ماكدونالد[2]:

«فمن الواضح أن هنالك أحاديث كثيرة لا يمكن أن تكون قد صدرت عنه ــ محمد ــ كما إننا لن نستطيع أن نعرف أبداً الأحاديث التي صدرت عنه حقاً. وقد بين لنا جولد زيهر أن الأحاديث ليست في الواقع إلَّا سجلاً للجدل الديني في القرون الأولى، ومن ثم كانت قيمتها التاريخية. لكن هذا السجل مضطرب، كثير الأغلاط التاريخية، وفيه معلومات مضللة لم تؤخذ من مصادرها الأولى، حتى أنه أصبح لا يصلح إلَّا لتكملة المصادر الأولى الأخرى وتوضيحها. ولهذا ينبغي أن نوجز الكلام في الأحاديث باعتبار أنها تعبر عن آراء محمد أو آراء المسلمين في صدر الإسلام، ولا يقتصر الأمر

---

(١) العقيدة والشريعة ص ٥٣.

(٢) ماكدونالد: هو دنكان بلاك ماكدونالد، مستشرق أمريكي من أعضاء المجمع العلمي العربـي. كان من أوسع المستشرقين اطلاعاً على الدين الإسلامي، تعلم العربية والعبرية والسريانية. مات سنة ١٩٤٣م.
من آثاره: «دائرة المعارف الإسلامية مجلد ٢»، «عقيدة الوحي في الإسلام» وغير ذلك الكثير.
انظر: المستشرقون ٣/ ١٠٠١ ــ ١٠٠٢، الأعلام ٢/ ٣٣٠.
قال مصطفى السباعي: «من أشد المتعصبين ضد الإسلام والمسلمين، يصدر في كتاباته عن روح تبشيرية متأصلة. من كبار محرري دائرة المعارف الإسلامية». الاستشراق ص ٣٦.

على هذا، فإن الأحاديث التي نجد فيها مشابهة لما ورد في القرآن مشكوك فيها كذلك»[1].

(ج) القسم الأعظم من الحديث أنشىء بعد قرنين من الزمان:

قال كارل بروكلمان:

«القسم الأعظم من الحديث المتصل بسنة الرسول لم ينشأ إلاَّ بعد قرنين من ظهور الإسلام. ومن هنا تعين اصطناعه كمصدر لعقيدة النبي نفسه في كثير من الاحتياط والحذر»[2].

وقال كولسون:

«القدر الأعظم من المادة التشريعية المنسوبة إلى النبي منحولة وناتجة عن نسبة الآراء الفقهية إلى فترة سابقة على ظهورها»[3].

(د) لم تصح نسبة حديث إلى النبي ﷺ:

قال شاخت[4]:

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية ٢/ ٥٧٠.

(٢) تاريخ الشعوب الإسلامية ص ٧١.

(٣) مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية ١/ ٢٧٣.

(٤) شاخت: هو جوزيف شاخت. مستشرق ألماني. ولد عام ١٩٠٢م. عمل محاضراً للدراسات الإسلامية في عدد من الجامعات. كان من أعضاء المجمع العلمي العربي في دمشق. وقد اشتهر بدراسة التشريع الإسلامي من آثاره: صنف كتاباً في نشأة الفقه الإسلامي، وشارك في إعداد المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، وله مقالات ودراسات مختلفة.

انظر: المستشرقون ٢/ ٨٠٣ ــ ٨٠٥.

قال السباعي: «ألماني متعصب ضد الإسلام والمسلمين». الاستشراق ص ٣٨.

«لا صحة لأي حديث منسوب للنبـي ﷺ وإن أقدم ما بين أيدينا من أحاديث الأحكام لا يرجع إلاَّ إلى سنة (١٠٠) هجرية ليس إلاّ»[1].

(هـ) أن الحديث تكون من لميم من العقائد والأديان والعادات والأفكار السابقة:

قال جولد زيهر:

«لم تندمج في الحديث أمور القانون والعادات والعقائد والأفكار السياسية، بل قد لف فيه كل ما يملكه الإسلام من محصوله الشخصي. وكذلك الأمور الغريبة عنه، وقد غير هذا الغريب المستعار تغييراً أبعده عن أصله المأخوذ منه، وضم ذلك كله إلى الإسلام.

فهناك جمل أخذت من العهد القديم والعهد الجديد، وأقوال الربانيين أو مأخوذة من الأناجيل الموضوعة، وتعاليم الفلسفة اليونانية، وأقوال من حكم الفرس والهنود، كل ذلك أخذ مكانه في الإسلام عن طريق «الحديث» حتى لفظ «أبونا» لم يعدم مكانه في الحديث المعترف به، وبهذا أصبحت ملكاً خالصاً للإسلام بطريق مباشر أو غير مباشر تلك الأشياء البعيدة عنه.

والمثل الحسن لذلك هو هذا المثل المعروف في الأدب العالمي للأعمى الذي كان يعمل كسيحاً يسرق فاكهة الأشجار، وهو مثال للمسؤولية المشتركة بين الجسم والروح.

---

(١) مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية ١/ ٢٧٣.

وهذا ما يظهر في الإسلام متمثلاً في الحديث وسنده المتصل. . وعن هذا الطريق دخل الإسلام، وتسرب إليه كنز كبير من القصص الدينية، حتى إذا ما نظرنا إلى المواد المعدودة في الحديث، ونظرنا إلى الأدب الديني اليهودي، فإننا نستطيع أن نعثر على قسم كبير دخل الأدب الديني الإسلامي من هذه المصادر اليهودية»[1].

الجواب على ذلك:

(أ) زعمهم أن الحديث نتيجة للتطور الديني خلال القرون الأولى:

لقد انتقل النبي ﷺ إلى الرفيق الأعلى بعد أن اكتمل على يديه بنيان الإسلام وتم أمره، ومن أقوى الأدلة على ذلك قوله تعالى في آخر ما أنزل: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾[2] [المائدة: ٣].

وقال ﷺ لأصحابه حاثاً لهم على التمسك بسنته والحفاظ عليها: «**إني تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما: كتاب الله وسنتي**»[3]، وقال ﷺ: «**نضر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها**»[4].

---

(١) العقيدة والشريعة ص ٥١ ــ ٥٢، وانظر: دراسات في حضارة الإسلام ص ٢٨٥ ــ ٢٨٩.

(٢) انظر: زاد المسير ٢٠/ ٢٣٩، الجامع لأحكام القرآن ٦١/٦، الاتقان ١/ ٦٠.

(٣) سبق تخريجه. انظر: ص ٧.

(٤) سبق تخريجه. انظر: ١/ ٣٧.

فشرع الله اكتمل والرسول ﷺ على قيد الحياة، ودين الله تم ونبي الإسلام بين ظهراني أصحابه.

وقد تفرق الصحابة في البلدان والأمصار التي فتحها المسلمون حاملين معهم شعائر الإسلام من فرائض وسنن وأخلاق وآداب فبثوها في تلك البقاع التي وطِئتها أقدامهم ومع ذلك لا تجد فرقاً بين عبادة المسلم في شمال افريقيا وجنوب الصين، فلو كان الإسلام نتيجة للتطور ما وجدت هذه الموافقة في العبادات مع ما بينها من المسافات الشاسعة[1].

ومن أوضح ما يدل على نضوج الإسلام في عصره الأول أن عمر رضي الله عنه ساس مملكتي الفرس والروم بأحسن مما كان يسوسهما ملكاهما وهما هما في الرقي والحضارة، فلو كان الإسلام قاصراً في ذاك الوقت لم يكتمل نضجه كيف استطاع الفاروق إذن أن يقيم الأمن والعدل والسعادة في ربوع تلك البلاد الواسعة، أمناً لم تذقه شعوبها من قبل، وعدلاً لم تنعم به إلاّ في ظل الإسلام[2].

وهنالك أمر لا بد من بيانه وهو: أن القرآن الكريم والسنة النبوية جاءا بقواعد كلية وأصول عامة تناسب كل زمان ومكان، استفاد منها علماء الإسلام على مر العصور في استنباط الأحكام للأمور المستجدة في كل عصر ومصر دون تأثير على القواعد الكبرى والأهداف العليا. وهذه الاستنباطات ليست أحاديث، ولم يزعم أحد من المسلمين أنها كذلك.

---

(١) انظر: السنة ومكانتها في التشريع ص ١٩٥، ١٩٦، السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام ص ٢٣٢.

(٢) انظر: السنة ومكانتها في التشريع ص ١٩٦.

والإسلام بقواعده وأصوله صالح لكل زمان ومكان فلا حاجة تستدعي من المسلمين أن يختلقوا من الأحاديث ما يكون حلاً لمشاكل حياتهم الجديدة[1].

وأما حديث: «**إنما الأعمال بالنيات**»[2]، وادعاء زيهر بأنه ظهر أخيراً

---

(١) انظر: السنة قبل التدوين ص ٢٥١ ــ ٢٥٢، السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام ص ٢٣٢ ــ ٢٣٣.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الوحي (١)، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ (١)، ١/٢، كتاب الإيمان (٢)، باب ما جاء إن الأعمال بالنية (٤١)، إلاَّ أنه قال: «بالنية» ١/٢٠، كتاب العتق (٤٩)، باب الخطأ والنسيان (٦)، إلاَّ أنه قال: «بالنية» ٣/١١٩. كتاب مناقب الأنصار (٦٣)، باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة (٤٥)، إلاَّ أنه قال: «بالنية» ٤/٢٥٢.

كتاب النكاح (٦٧)، باب من هاجر أو عمل خير (٥)، إلاَّ أنه قال: «العمل بالنية» ٦/١١٨، كتاب الطلاق (٦٨)، باب الطلاق في الأغلال والمكره (١١). معلقاً. وقال: «بالنية» ٦/١٦٨، كتاب الأيمان والنذور (٨٣)، باب النية في الأيمان (٢٣)، وقال: «بالنية» ٧/٢٣١. كتاب الحيل (٩٠)، باب في ترك الحيل (١)، وقال: «بالنية» ٨/٥٩.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة (٣٣)، باب قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنية» (٤٥) برقم ١٩٠٧ إلاَّ أنه قال: «بالنية» ٣/١٥١٥ ــ ١٥١٦ وأخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطلاق، باب فيما عني به الطلاق والنيات برقم ٢٢٠١، ٢/٢٦٢. وأخرجه الترمذي في سننه، كتاب فضائل الجهاد (٢٣)، باب ما جاء فيما يقاتل رياء وللدنيا (١٦)، برقم ١٦٤٧. ولفظه: «إنما الأعمال بالنية» ٤/١٥٤.

وأخرجه النسائي في سننه، كتاب الطهارة، باب النية في الوضوء، إلاَّ أنه قال: =

كصدى لاقتناع المؤمنين بذلك، أي أنه نتيجة لتطور الإسلام.

يجاب على ذلك:

أولاً: هذا حديث صحيح أخرجه أصحاب الكتب الستة وكرره البخاري في مواضع من صحيحه، وذكر الحافظ ابن حجر على أنه أخرجه الأئمة المشهورون إلاَّ الموطأ[1].

ثانياً: قال الحافظ ابن حجر:

«وقد تواتر النقل عن الأئمة في تعظيم قدر هذا الحديث. قال أبو عبد الله: ليس في أخبار النبي ﷺ شيء أجمع وأغنى وأكثر فائدة من هذا الحديث». واتفق عبد الرحمن بن مهدي، والشافعي.. وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني وأبو داود والترمذي والدارقطني وحمزة الكناني[2] على أنه

= «بالنية» ١/ ٥١، وفي كتاب الطلاق، باب الكلام إذا قصد به فيما يحتمل معناه. وقال: «بالنية» ٦/ ١٢٩. وفي كتاب الأيمان والنذور، باب النية في اليمين. وقال «بالنية» ٧/ ١٢ ـ ١٣.

وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الزهد (٣٧)، باب النية (٢٦) برقم ٤٢٢٧، ٢/ ١٤١٣.

وأخرجه أحمد في مسنده، وقال: «بالنية» ١/ ٢٥، ٤٣.

(١) انظر: فتح الباري ١/ ١١.

(٢) حمزة الكناني: هو حمزة بن محمد بن علي بن العباس، الإمام الحافظ القدوة، أبو القاسم الكناني المصري. من حفاظ الحديث. وكان ورعاً كثير العبادة، جمع الحديث وصنف فيه، وكان متقناً. سمع النسائي وأبا يعلى الموصلي. وحدث عنه الدارقطني وابن منده. مات سنة ٣٥٧هـ.

انظر: تذكرة الحفاظ ٣/ ٩٣٢ ـ ٩٣٤، سير أعلام النبلاء ١٦/ ١٧٩ ـ ١٨١، شذرات الذهب ٣/ ٢٣ ـ ٢٤، الأعلام ٢/ ٢٨٠.

ثلث الإسلام. ومنهم من قال ربعه، واختلفوا في تعيين الباقي. وقال ابن مهدي ايضاً: «يدخل في ثلاثين باباً من العمل».

وقال الشافعي:

«يدخل في سبعين باباً». ويحتمل أن يريد بهذا العدد المبالغة».

وقال عبد الرحمن بن مهدي أيضاً:

«ينبغي أن يجعل هذا الحديث رأس كل باب»[1].

ثالثاً: هنالك كثير من نصوص القرآن والسنة التي جاءت في معنى هذا الحديث، من ذلك:

قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴿٥﴾ ﴾ [البينة: ٥].

والآية تخاطب أهل الكتابين، وفي ذلك اشتراط النية في صحة الأعمال للأمم السابقة[2].

وقوله تعالى: ﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَٰكِن يَنَالُهُ ٱلتَّقْوَىٰ مِنكُمْ ﴾ [الحج: ٣٧].

وقوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ ۖ وَحَبِطَ مَا صَنَعُواْ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾ ﴾ [هود: ١٥ ـ ١٦].

ومن الأحاديث: حديث عائشة رضي الله عنها: وفيه «**ثم يبعثون على**

---

(١) فتح الباري ١/ ١١.

(٢) انظر: فتح الباري ١/ ١٠.

نياتهم»[1]، وفي حديث معن بن يزيد: «**لك ما نويت يايزيد ولك ما أخذت يا معن**»[2]، وحديث أبـي موسى الأشعري رضي الله عنه: «**من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله**»[3]. والأدلة من القرآن والسنة كثيرة جداً في تأييد معنى هذا الحديث. ولكن زيهر لم يطعن في هذا الحديث من فراغ، فقد كان يعلم قدره وعظمته ومكانته في الإسلام فإذا سهل له أن يقدح فيه فغيره أولى بالقدح. ولكن الأمر على خلاف ما يظن ويأمل.

وقوله: «**لاقوني بنياتكم ولا تلاقوني بأعمالكم**». خلاف ما دل عليه الحديث، فإن الحديث لم ينف الأعمال، بل شرط لصحتها النية، إذ العمل

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع (٣٤)، باب ما ذكر في الأسواق (٤٩)، ١٩/٣ ــ ٢٠، وأخرجه تعليقاً عنها رضي الله عنها، كَتاب الصوم (٣٠)، باب من صام رمضان إيماناً واحتساباً (٦)، ٢/ ٢٢٧.
وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الفتن وأشراط الساعة (٥٢)، باب الخسف بالجيش الذي يؤم البيت (٢)، برقم ٢٨٨٤، ولفظ آخره: «يبعثهم الله على نياتهم» ٤٠/ ٢٢١٠ ــ ٢٢١١.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة (٢٤)، باب إذا تصدق على ابنه وهو لايشعر (١٥)، ٢/ ١١٦.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم (٣)، باب من سأل وهو قائم عالماً جالساً (٤٥)، ١/ ٤٠، كتاب الجهاد والسير (٥٦)، باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا (١٥)، ٣/ ٢٠٦، كتاب فرض الخمس (٥٧)، باب من قاتل للمغنم (١٠)، ٤/ ٥١، كتاب التوحيد (٩٧)، باب ﴿ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين﴾ (٢٨)، ٨/ ١٨٩.
وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة (٣٣)، باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله (٤٢) برقم ١٩٠٤، ٣/ ١٥١٢ ــ ١٥١٣.

مطلوب شرعاً كما قال سبحانه: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِيٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٧٢﴾ ﴾ [الزخرف: ٧٢].

وقرنه بالإيمان في أكثر من آية، وقال ﷺ: «**إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم**»[١]. ولقد أتى زيهر من العجمة في قوله هذا إن أعرضنا صفحاً عن سوء القصد، وإضافته هذا القول إلى الله تعالى ضلال بعيد.

(ب) (ج)، (د) زعمهم أنه نتيجة للجدل الديني، وأن القسم الأعظم منه نشأ بعد قرنين من الزمان، وأنه لم تصح نسبة حديث للنبي ﷺ:

هذه المزاعم بما فيها من تباين تصب كلها في مصب واحد، وهو أن ما بين أيدي المسلمين الآن من ثروة حديثية تنسب إلى النبي ﷺ هي في الحقيقة منحولة عنه، موضوعة، إما كلها أو القدر الأعظم منها هكذا يزعمون.

وفي الحقيقة لا يستطيع أحد أن ينكر وقوع الوضع في الحديث، لأن إنكاره إنكار أمر محسوس ثابت بالأدلة، فهنالك من الأحاديث ما لا يمكن أن تنسب إلى النبي ﷺ، بل وجوده كان أول دافع جعل أئمة الحديث يبذلون الجهد في تنقية الحديث الصحيح وذب الكذب والموضوع عنه بشتى السبل ومختلف الطرق[٢].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، من حديث أبي هريرة. كتاب البر والصلة (٤٥)، باب تحريم ظلم المسلم (١٠) برقم ٢٥٦٤، ٤/ ١٩٨٧.

(٢) انظر: الباعث الحثيث ص ٧٦، الوضع في الحديث ١/ ١٧٥ ـ ١٧٦.

والحديث ليس نتيجة للوضع، وإنما الوضع أمر طارىء على الحديث، ولذا تحدث العلماء عن نشأته ومبدئه، ونصوا على ذلك. ومع تباين أقوالهم في تحديد الفترة الزمنية لنشأته. إذ أن بعضهم حدده بمبدأ فتنة عثمان رضي الله عنه، وآخرون بمقتله والاختلاف بين علي ومعاوية رضي الله عنهما[1].

اعتماداً على قول ابن سيرين: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»[2].

وذكر بعضهم لذلك تاريخاً وهو العام الحادي والأربعون من الهجرة[3].

ورجح عمر حسن فلاته أنه في الثلث الأخير من القرن الأول[4]. فمع هذا التباين إلَّا أن الوضع أمر حادث طارىء لم يكن ثم كان.

وهناك أسباب ودوافع أدت إلى ظهور الوضع في الحديث. فبعد أن كانت الأمة الإسلامية معافاة سليمة في عهد النبي ﷺ وعهد الشيخين وطرف من عهد عثمان رضي الله عنه، بدأت الفتنة تبرز إلى السطح فقتل عثمان رضي الله عنه، وتقاتل علي رضي الله عنه مع أصحاب الجمل[5]، ثم مع معاوية في

---

(١) انظر: الوضع في الحديث ١/ ١٨١.

(٢) صحيح مسلم، المقدمة ١/ ١٥.

(٣) انظر: الحديث والمحدثون ص ٤٨٠.

(٤) انظر: الوضع في الحديث ١/ ٢٠٢.

(٥) أصحاب الجمل: هم طلحة والزبير وعائشة رضي الله عنهم ومن تبعهم من المطالبين بدم عثمان رضي الله عنه، والتقوا مع أمير المؤمنين علي رضي الله عنه ومن معه =

صفين[1]، واندس بين الصفوف من يكيد للإسلام ويحقد عليه، فأذكى هؤلاء نار الفتنة وزادوا أوراها، وانقسمت هنالك الأمة إلى شيع وأحزاب، يطعن بعضهم بعضاً، ويسيء بعضهم إلى بعض، ولجؤوا إلى القرآن والسنة ليجد كل فريق فيهما ما يؤيد دعواه ويدعم قوله، ومن المحال أن يجد كل حزب ما يصبوا إليه، فتؤول هنالك القرآن وحملت نصوص السنة ما لا تحتمل، وبقيت مع ذلك ثغرات فهرعوا إلى الكذب على رسول الله ﷺ والوضع عليه لملء تلك الثغرات، فظهرت أحاديث في فضائل الخلفاء الراشدين وأخرى في رؤساء الفرق ودعم المذاهب[2]، وتكاثر الوضاعون وتعددت أهدافهم، منهم الزنادقة، والقصاصون، وأهل الأهواء، وأصحاب الأغراض الدنيوية وآخرون يضعون الحديث حسبة، وغيرهم الكثير[3].

= بالقرب من البصرة. فكان بينهم موقعة الجمل التي أثارها سفهاء الفريقين وقتل فيها خلق كثير. وكان ذلك في سنة ٣٦هـ، وسميت المعركة بواقعة الجمل لأن أم المؤمنين عائشة كانت تحمل في هودج على جمل أثناء القتال.
انظر: العبر ١/ ٢٧، البداية والنهاية ٧/ ٢٣٠ ـ ٢٤٧.

(١) صفين: موضع معروف بالقرب من الفرات شرقي بلاد الشام وقعت فيه الحرب بين علي ومعاوية رضي الله عنهما، وسميت الواقعة باسم المكان، وكانت في صفر سنة ٣٧هـ، وقتل فيها خلق كثير من الفريقين وانتهت بالاتفاق على تحكيم عمرو بن العاص وأبـي موسى الأشعري.
انظر: العبر ١/ ٢٧ ـ ٣١، البداية والنهاية ٧/ ٢٥٣ ـ ٢٧٨.

(٢) انظر: الحديث والمحدثون ص ٤٨٠، أصول الحديث ص ٤١٥ ـ ٤١٦، الوضع في الحديث ١/ ١٧٩.

(٣) انظر: النكت على ابن الصلاح ٢/ ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٦، تدريب الراوي ١/ ٢٨١ ـ ٢٨٦، الباعث الحثيث ص ٧٩ ـ ٨١، الوضع في الحديث ١/ ٢٢٠ ـ ٢٨٣.

ولكن الله عز وجل سخر لذلك رجالاً أخلصوا لله ونصبوا أنفسهم حماة لحديث النبي ﷺ، فبذلوا غاية الجهد، وغاية الوسع وأفنوا أعمارهم في نقد الأحاديث وتمييز الصحيح من السقيم، ووضعوا القواعد في ذلك، ونخلوا الأحاديث نخلاً، وسلكوا لذلك أدق الطرق، وأقوم السبل، وبرزت إلى الوجود علوم شتى تحيط بالحديث من كل جوانبه علوم في رواته وأخرى في إسناده ومتنه، وغيرها في روايته ودرايته، وجمعوا الصحيح وأفردوه، والموضوع وبينوه، وعددوا الوضاعين وموضوعاتهم، وأودعوا كل ذلك كتباً، ظلت وسام فخر واعتزاز، تنعكس من خلالها آثار أولئك القوم رحمهم الله. ولقد وصل إلينا بحمد الله مقدار وفير من الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ، في مختلف جوانب الدين. وليست الكثرة كما يزعمون نتيجة للوضع، بل الكثرة ثابتة بطرق الإثبات الموثوقة من قبل أئمة الحديث وعلمائه[1].

كما أن الأحاديث الموضوعة بينة واضحة.

قال محمد أسد «ليوبولد فايس»:

«إن الأحاديث الموضوعة (المكذوبة) لم تخف قط على المحدثين كما يزعم بعض النقاد الأوربيين عن سذاجة، بل إننا نرى عكس ذلك الزعم. إن علم الحديث بدأ لما مست الضرورة إلى تمييز الحديث الصحيح من الحديث الموضوع، وإن صحيحي الإمامين البخاري ومسلم ليسا سوى نتيجة مباشرة لهذا التمييز. فوجود الأحاديث الموضوعة إذن لا يمكن أن يكون دليلاً على ضعف نظام الحديث في مجموعه، كما أنه لا ينتظر من قصص ألف ليلة وليلة

---

(١) انظر: دفاع عن السنة ص ٧٥، الحديث والمحدثون ص ٣٠٣.

أن تبرهن على شيء يتعلق بالإثبات أو بالطعن في صحة الأخبار التاريخية المروية على عصر تلك القصص»[1].

وقال: «لم يستطع ناقد ما حتى أيامنا هذه أن يبرهن بطريقة منظمة ذات قواعد على أن مجموعة الأحاديث تعتبر صحيحة، حسب القواعد التي وضعها أئمة المحدثين هي غير صحيحه. إن رفض الأحاديث الصحيحة، جملة واحدة أو أقساماً ليس حتى اليوم ــ كما سبق القول ــ إلاَّ قضية ذوق، قضية قصرت عن أن تجعل من نفسها بحثاً علمياً خالصاً من الأهواء»[2].

ومن الغريب أن يزعم (ماكدونالد) أن الأحاديث المتشابهة للقرآن مشكوك فيها، وهذا منهج معكوس دل على ضحالة علم صاحبه، وضعف مقدرته على الاستدلال.

يقول الشيخ أحمد محمد شاكر:

«إن المطلع على أقوال هؤلاء الناس يراهم يقبلون من الأحاديث أضعفها سنداً وأوهاها رواية، إذا وافق رأيهم وهواهم، وإن كان في كتاب من كتب التاريخ أو السير أو غيرها بدون إسناد، ويحكمون بالكذب والوضع على أكثر الأحاديث الصحاح، بما أجمع المسلمون على صحته وثبوته، ولن تجد لهم قاعدة أو خطة يسيرون عليها في قبول الأحاديث أو رفضها، وكما ترى كاتب هذا المقال يزعم أن الأحاديث التي تجد فيها مشابهة لما ورد في القرآن مشكوك فيها!!

وهذا أقبح ألوان الافتراء، وأسقط أنواع الاستدلال، فإن المعقول

---

(١) الإسلام على مفترق الطرق ص ٩٦.

(٢) المرجع السابق ص ٩٦ ــ ٩٧.

الواضح أن الحديث الذي يوافق معنى القرآن، ويؤيده القرآن يكون معناه ثابتاً عن النبي ﷺ، وإن لم يثبت لفظه ولم يقم إسناده، ولكن القوم لا يرمون إلى التحقيق العلمي، والبحث العقلي وإنما يرمون إلى التشكيك ثم إلى الشك»[1].

وزعم كولسون أن القدر الأعظم من المادة التشريعية منحولة وناتجة عن نسبة الآراء الفقهية. . الخ.

هذه أيضاً دعوى باطلة ومغلوطة، بل الآراء الفقهية ما وجدت إلَّا نتيجة لفهم علماء الفقه المستمد من النصوص، فلو لم توجد النصوص ما وجدت الآراء الفقهية، لأنها مادتها وأصلها الذي نشأت عليه.

(هـ) دعواهم أنه تكون من لميم من العقائد والأديان والعادات والأفكار السابقة:

لقد سبق أن بينا زيف هذه الشبهة في معرض الحديث عن الوحي[2].
وفي الحقيقة أن المستشرقين يوردون الشبهة الواهية التي لا تساوي قيمة المداد الذي كتبت به ثم يعيدون ويكررون فيها، ويلهجون بها في كل مقام وكل موضع وينشأ عليها الصغار ويهرم عليها الكبار حتى تصبح في نظرهم أمراً مسلماً غير خاضع للنقاش والجدال. ومثال ذلك هذه الشبهة الساقطة التي دندن بها زيهر في أكثر من موضع في كتابه، وقد بينا تهافتها بما لا يستدعي الإعادة والتكرار.

● ● ●

(١) دائرة المعارف الإسلامية ٢/ ٥٩١ الهامش.

(٢) انظر: ١/ ٥١٣ فما بعدها.

(٣)

الصحابـة والوضـع

قال زيهر:

«ولا نستطيع أن نعزو الأحاديث الموضوعة للأجيال المتأخرة وحدها، بل هناك أحاديث عليها طابع القدم، وهذه إما قالها الرسول أو هي من عمل رجال الإسلام القدامى»[١].

قال: «وقد اعترف أنس بن مالك، الذي صاحب الرسول عن قرب عشر سنوات، عندما سئل عما يحدث عن النبـي هل حدثه به فعلاً فقال: «ليس كل ما حدثنا به سمعناه عن النبـي ولكننا لا نكذب بعضنا»[٢].

قال: «وإن معاوية قال للمغيرة بن شعبة: «لا تهمل في أن تسب علياً وأن تطلب الرحمة لعثمان، وأن تسب أصحاب علي وتضطهد من أحاديثهم وعلى الضد من هذا، أن تمدح عثمان وأهله وأن تقربهم وتسمع إليهم»[٣].

---

(١) العقيدة والشريعة ص ٤٩.

(٢) المرجع السابق ص ٥٥.

(٣) السنة ومكانتها في التشريع ص ١٩١.

الجواب على ذلك: إن عدالة أصحاب محمد ﷺ أمر مقطوع به، غير قابل للجدل والنقاش، لأن الله تعالى قد عدلهم في قرآنه وأثنى عليهم ومدحهم في أكثر من آية. كقوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ﴾ [الفتح: ٢٩] الآية.

وقوله سبحانه: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقوله سبحانه: ﴿لَٰكِنِ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ جَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْخَيْرَٰتُ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٨٨﴾ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿٨٩﴾﴾ [التوبة: ٨٨ ـ ٨٩] والآيات كثيرة في ذلك.

كما عدلهم رسوله ﷺ وبين منزلتهم التي لا تدانيها منزلة، فقال ﷺ: **«خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»**(١).

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه من حديث عبد الله بن مسعود، كتاب الشهادات (٥٢)، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد (٩)، وبلفظ مقارب من حديث عمران بن حصين في الكتاب والباب السابقين ٣/ ١٥١.
وبلفظ مقارب من حديث عمران أيضاً، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ (٦٢)، باب فضائل أصحاب النبي ﷺ (١).
ومن حديث عبد الله بن مسعود بلفظه، في الكتاب والباب السابقين ٤/ ١٨٩.
وبلفظه من حديث ابن مسعود، وبلفظ مقارب من حديث عمران في كتاب الرقاق (٨١)، باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها (٧)، ٧/ ١٧٣ ـ ١٧٤. =

وقال ﷺ: «**لا تسبوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه**»(١)، وقد أجمع أهل السنة والجماعة على عدالتهم وفضلهم وشرفهم. قال ابن عبد البر رحمه الله: «قد كفينا البحث عن أحوالهم لإجماع أهل الحق من المسلمين وهم أهل السنة والجماعة على أنهم كلهم عدول»(٢).

وقال ابن الصلاح رحمه الله:

«ثم إن الأمة مجمعة على تعديل جميع الصحابة، ومن لابس الفتن منهم فكذلك بإجماع العلماء الذين يعتد بهم في الإجماع، إحساناً للظن بهم ونظراً إلى ما تمهد لهم من المآثر وكأن الله سبحانه وتعالى أتاح الإجماع على ذلك لكونهم نقلة الشريعة»(٣).

= وبلفظ مقارب من حديث ابن مسعود، كتاب الأيمان والنذور (٨٣)، باب إذا قال أشهد بالله أو شهدت بالله (١٠)، ٧/ ٢٢٤، ومن حديث عمران، باب إثم من لا يفي بالنذر (٢٧)، ٧/ ٢٣٣. وأخرجه مسلم في صحيحه بلفظه وبلفظ مقارب من حديث عبد الله بن مسعود برقم ٢٥٣٣، وبلفظ مقارب من حديث أبي هريرة برقم ٢٥٣٤، وعمران برقم ٢٥٣٥، ونحوه من حديث عائشة برقم ٢٥٣٦، كتاب فضائل الأصحاب (٤٤)، باب فضل الصحابة (٥٢)، ٤/ ١٩٦٢ ـ ١٩٦٥.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ (٦٢)، باب قول النبي ﷺ لو كنت متخذاً خليلاً (٥)، ٤/ ١٩٥.
وأخرجه مسلم في صحيحه، بلفظ مقارب من حديث أبي هريرة برقم ٢٥٤٠، وحديث أبي سعيد الخدري برقم ٢٥٤١، كتاب فضائل الصحابة (٤٤)، باب تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم (٥٤)، ٤/ ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨.

(٢) الاستيعاب ١/ ١٩، ط/ مطبعة نهضة مصر، القاهرة.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ١٤٧.

وقد استحقوا هذا التعديل لما قاموا به من دفاع عن الحق وإعلاء للدين وبذلوا في ذلك نفوسهم وأموالهم طاعة لله وانقياداً له.

قال الخطيب رحمه الله:

«على أنه لو لم يرد من الله عز وجل ورسوله فيهم شيء مما ذكرناه لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة والجهاد والنصرة، وبذل المهج والأموال، وقتل الآباء والأولاد والمناصحة في الدين وقوة الإيمان واليقين القطع على عدالتهم والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع المعدلين والمزكين الذين يجيؤون بعدهم أبد الآبدين. هذا مذهب كافة العلماء، ومن يعتد بقوله من الفقهاء»[١].

وقد كانوا رضي الله عنهم أفضل هذه الأمة بعد نبيها ﷺ اختصهم الله برفقة نبيه، وحملهم أمانة دينه، لصدقهم وأمانتهم وإخلاصهم وتقواهم وورعهم.

يقول ابن مسعود رضي الله عنه:

«من كان منكم مستناً فليستن بمن قد مات، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد ﷺ، كانوا أفضل هذه الأمة أبرها قلوباً، وأعمقها علماً وأقلها تكلفاً، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم في آثارهم، وتمسكوا بما استطعتم من أخلاقهم ودينهم فإنهم كانوا على الهدى المستقيم»[٢].

فإذا تبين ذلك فإنه لا يتصور أحد في قلبه ذرة من خير أن يقدم أحد من الصحابة رضي الله عنه على وضع حديث أو يكذب على رسول الله ﷺ من

---

(١) الكفاية ص ٩٦.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٨٣. وانظر: ١/ ٧٨ من البحث.

أجل هدف رخيص أو غاية حابطة وهم الذين سمعوا قوله ﷺ: «**إن كذباً علي ليس ككذب على أحد فمن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**»[1].

ولا يعقل أبداً أن يخوض أحدهم في الكذب على رسول الله ﷺ فيطفىء ذلك النور الذي أضاء قلبه وروحه. فإن حب الله ورسوله قد خالط قلوبهم واستقر في سويدائها فمحال ثم محال أن يقع منهم ذلك وهم الذابون للكذب عنه، الباذلون دماءهم في سبيله[2].

قال علي رضي الله عنه:

«إذا حدثتكم عن رسول الله ﷺ فلأن أخر من السماء أحب إلي من أن أكذب عليه»[3].

---

(١) حديث: «من كذب علي متعمداً» حديث متواتر.
ذكره السيوطي في قطف الأزهار المتناثرة ص ٢٣ رقم ١، وهو في الصحيحين في مواضع.
انظر: صحيح البخاري، كتاب العلم (٣)، باب إثم من كذب على النبي ﷺ (٣٨)، ١/ ٣٥ ــ ٣٦، كتاب الجنائز (٢٣)، باب ما يكره من النياحة على الميت (٣٤) ٢/ ٨١، كتاب الأنبياء (٦٠)، باب ما ذكر عن بني إسرائيل (٥٠) ٤/ ١٤٥، كتاب الأدب (٧٨)، باب من سمي بأسماء الأنبياء (١٠٩) ٧/ ١١٨.
صحيح مسلم، المقدمة، باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ (٢)، ١/ ٩ ــ ١٠، كتاب الزهد (٥٣)، باب التثبت في الحديث (١٦)، برقم ٣٠٠٤، ٤/ ٢٢٩٨ ــ ٢٢٩٩.

(٢) انظر: السنة ومكانتها في التشريع ص ٧٦، السنة قبل التدوين ص ١٩١ ــ ١٩٢، أصول الحديث ص ٤١٦ ــ ٤١٧.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب (٦١)، باب علامات النبوة في الإسلام (٢٥)، ٤/ ١٧٩، وفي كتاب استتابة المرتدين (٨٨)، باب قتل الخوارج والملحدين (٦)، ٨/ ٥١ ــ ٥٢.

بل ما كانوا يتعاملون بالكذب ولا يعرفونه بينهم.

أخرج الحاكم عن البراء قال: «ليس كلنا سمع حديث رسول الله ﷺ، كانت لنا ضيعة وأشغال، ولكن الناس كانوا لا يكذبون فيحدث الشاهد الغائب»[1].

وعن قتادة[2] إن أنساً حدث بحديث فقال له رجل: «أسمعت هذا من رسول الله ﷺ؟ قال نعم، أو حدثني من لم يكذب، والله ما كنا نكذب ولا كنا ندري ما الكذب»[3].

وما كانوا يسكتون عن الباطل أبداً، وقد عرف من سيرتهم أنهم كانوا من الجرأة في الحق بمكان، وتغليبهم إياه على أقرب الأقربين وأصدق الأصدقاء، ويستحيل عليهم أن يسكتوا عن كذب فيما بينهم وهم الذين لا يسكتون عمن يخطىء في اجتهاد[4].

---

(١) مستدرك الحاكم ١/ ١٢٧. وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه». ووافقه الذهبـي.
وانظر: المحدث الفاصل ص ٢٣٥، الجامع لأخلاق الراوي ص ٢٣٥.

(٢) قتادة: هو قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري، ثقة ثبت، يقال: ولد أكمه، كان مفسراً، ومن حفاظ الحديث. روى عن عبد الله بن سرجس وأنس. وعنه أيوب وشعبة وأبو عوانة. مات سنة بضع عشرة ومائة.
انظر: الجرح والتعديل ٧/ ١٣٣ ــ ١٣٥، الكاشف ٢/ ٣٩٦، تقريب التهذيب ٢/ ١٢٣.

(٣) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة ص ٢٥، ط/ إدارة الطباعة المنيرية.

(٤) انظر: السنة ومكانتها في التشريع ص ٧٧، ٧٨، السنة قبل التدوين ص ١٩٢، ١٩٣.

روى الذهبي أن الحجاج خطب فقال: «إن ابن الزبير بدل كلام الله» فقام ابن عمر فقال: «كذب لم يكن ابن الزبير يستطيع أن يبدل كلام الله ولا أنت» قال: «إنك شيخ قد خرفت اقعد».

قال: «أما إنك لو عدت عدت»[1].

ولو وقع الكذب من أحدهم ـ وحاشاهم ـ لانكشف أمره ووصل إلينا خبره، كما نقلت كثير من الأخبار الجليل منها والدقيق[2].

وقد يدعي أحد أن المنافقين كانوا في عهد النبي ﷺ ولا يبعد أحدهم أن يكذب على رسول الله ﷺ وأن يصطنع على لسانه من الأحاديث ما يشاء ويبثه بين صفوف الصحابة، ولا يستحيل عليه ذلك وهو الذي لم يستقر الإيمان في قلبه.

ولكن يجاب على هذا: بأن المنافقين كانوا معروفين عند النبي ﷺ بأعيانهم وأوصافهم وعند الصحابة أيضاً.

قال كعب بن مالك رضي الله عنه، وهو أحد المخلفين الثلاثة:

«فطفقت إذا خرجت في الناس بعد خروج رسول الله ﷺ يحزنني أن لا أرى لي أسوة، إلاَّ رجلاً مغموصاً عليه في النفاق أو رجلاً ممن عذر الله تعالى من الضعفاء»[3].

---

(١) تذكرة الحفاظ ١/ ٣٩.

(٢) انظر: تدوين السنة ص ١٩٢.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه بلفظ مقارب، وهو جزء من حديث كعب بن مالك رضي الله عنه في قصة تخلفه عن غزوة تبوك، كتاب المغازي (٦٤)، باب حديث كعب بن مالك (٧٩)، ٥/ ١٣١. =

وكانوا قلة منعزلين عن الناس ذليلين بينهم، ومع ذلك لم يرووا شيئاً من حديث النبـي ﷺ، ولم ينقل عنهم شيء في كتب السنة، ولم يأت حديث واحد عن رجل مشكوك فيه البتة، وإنما جاءت الأحاديث عن الصحابة الأجلاء المعروفين عند النبـي ﷺ وبقية الصحابة بالصدق والعدالة، وأمرهم جلي لا غموض فيه[1].

ولكن المستشرقين يكذبون كما يكذب الزنادقة من قبل وأهل الأهواء، يريدون بذلك أن يقوضوا صرح هذا الإسلام، إذ الصحابة هم الذين أبلغونا إياه فإذا زالت الثقة عنهم أصبح كل الذي بين أيدينا مشكوكاً فيه، وقد فطن الإمام أبو زرعة الرازي رحمه الله إلى ذلك قديماً فقال:

«إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ، فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله ﷺ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا، ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى، وهم الزنادقة»[2].

وإن كانت هذه نظرة جولد زيهر وبعض المستشرقين السيئة في خيار الأمة بعد نبيها فقد وجد من بينهم من يعرف للصحابة قدرهم ومقامهم.

= وأخرجه مسلم في صحيحه واللفظ له، كتاب التوبة (٤٩)، باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه (٩)، برقم ٢٧٦٩، ٤/٢١٢٢.
ومعنى: «مغموصاً عليه»: أي مطعوناً في دينه، متهماً بالنفاق.
انظر: النهاية ٣/٣٨٦.

(١) انظر: السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦، منهج النقد عند المحدثين ص ١١٠، ١١٧.

(٢) الكفاية ص ٩٧.

يقول محمد أسد (ليوبولد فايس):

«إن السبب الأول لوجود حديث مكذوب إنما هو كذبة متعمدة ترجع إلى مصدره الأول أي إلى الصحابي أو إلى أحد الرواة المتأخرين ـ أما فيما يتعلق بالصحابي فيمكن صرف التهمة عنه ابتداء ـ وإننا لن نتكلف سوى شيء من النظر الثاقب في الناحية النفسانية لنرد مثل هذه المزاعم إلى نطاق الوهم الخالص.

إن الأثر العظيم الذي تركته شخصية الرسول في أولئك الرجال إنما هي حقيقة من أبرز حقائق التاريخ الإنساني، ثم هي فوق ذلك ثابتة بالوثائق التاريخية. فهل يمر في خيالنا أن أولئك الرجال الذين كانوا على استعداد لأن يضحوا أنفسهم وما يملكون في سبيل الله كانوا يتلاعبون بكلماته؟

لقد قال الرسول: **«من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»**[1].

لقد عرف الصحابة ذلك، ولقد اعتقدوا ضمناً بكلام الرسول الذي كانوا ينظرون إليه على أنه ينطق عن الله. أفمن المحتمل من وجهة النظر النفسانية إذن أن يفعلوا هذا النهي الصريح نفسه؟»[2].

هذا هو الإنصاف والعدل وليس الجور والظلم الذي غطى على عقل زيهر وأمثاله، فالتوت أقوالهم وانحرفت عباراتهم، ونحن نطالب هذا المستشرق ومن لف لفه أن يخرج لنا مثالاً واحداً لحديث موضوع تورط في وضعه أحد الصحابة، فإنه عاجز عن ذلك، ولو وجد ـ وأنى له ـ لملأ الدنيا ضجيجاً وعواء، ومما يدل على عجزه وفشله في الوصول إلى بغيته ما استدل

---

(١) سبق تخريجه انظر: ص ٥٩.

(٢) الإسلام على مفترق الطرق ص ٩٣ ـ ٩٤، وانظر: ١/١٢٦ فيما بعدها.

به من قول أنس ومعاوية رضي الله عنهما، وكلاهما حجة عليه انكشف من خلالهما حقيقة هذا المستشرق الضال.

أما قول أنس رضي الله عنه فليس فيه دلالة على الوضع والكذب عن النبي ﷺ، بل فيه ما يرد ذلك وينفيه، فهو يقول كما نقل عنه: «ليس كل ما حدثنا به سمعناه عن النبي ولكننا لا نكذب بعضنا». وقد مر نحوه قريباً[1].

فأنس رضي الله عنه يبين أنهم ما كانوا يكذبون ولا توجد صفة الكذب بينهم، لصدقهم وتثبتهم، حتى إنه ما كان يتهم أحدهم الآخر، لتيقنهم ووثوقهم ببعضهم وشهرة ذلك بينهم، ولما يعرفون من أحوال بعضهم بعضاً لا كما يظن زيهر أنهم كانوا يثقون ثقة عمياء خلاف الحقيقة في بعضهم بعضاً.

وهنا مسألة لا بد من التطرق إليها ليقف زيهر ومن سار في ركبه على حقيقة الأمر، وذلك موضوع مرسل الصحابي.

وهو الذي يخبر به عن قول النبي ﷺ أو فعله، ما لم يسمعه أو يشاهده، لصغره أو غيابه أو تأخر إسلامه[2].

قال ابن الصلاح:

«ثم إنا لم نعد في أنواع المرسل ونحوه ما يسمى في أصول الفقه مرسل الصحابي مثل ما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله ﷺ ولم يسمعوه منه لأن ذلك في حكم الموصول المسند، لأن روايتهم عن الصحابة. والجهالة بالصحابي غير قادحة لأن الصحابة كلهم عدول والله أعلم»[3].

---

(١) انظر: ص ٦٠.

(٢) انظر: تدريب الراوي ١/٢٠٧، تيسير مصطلح الحديث ص ٧٤.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٦.

وقال ابن كثير:

«وقد حكي عن بعضهم الإجماع على قبول مراسيل الصحابة، وذكر ابن الأثير وغيره في ذلك خلافاً. ويحكى هذا المذهب عن الأستاذ أبي إسحاق الاسفراييني، لاحتمال تلقيهم عن بعض التابعين»[1].

وهذا الاحتمال المذكور أزاله السيوطي بقوله: «وفي الصحيحين من ذلك ما لا يحصى، لأن أكثر رواياتهم عن الصحابة وكلهم عدول، وروايتهم عن غيرهم نادرة، وإذا رووها بينوها، بل أكثر ما رواه الصحابة عن التابعين ليس أحاديث مرفوعة بل إسرائيليات أو حكايات أو موقوفات»[2].

وقال الدكتور محمود الطحان:

«الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور أنه صحيح محتج به، لأن رواية الصحابة عن التابعين نادرة، وإذا رووا عنهم بينوها، فإذا لم يبينوا، وقالوا: قال رسول الله، فالأصل إنهم سمعوها من صحابي أخر، وحذف الصحابي لا يضر»[3].

وقال ابن حبان:

«وإنما قبلنا أخبار أصحاب رسول الله ﷺ ما رووها عن النبي ﷺ وإن لم يبينوا السماع في كل ما رووا. وبيقين نعلم أن أحدهم ربما سمع الخبر عن صحابي آخر، ورواه عن النبي ﷺ من غير ذكر الذي سمعه منه، لأنهم رضي الله عنهم أجمعين كلهم أئمة سادة قادة عدول، نزه الله عز وجل أقدار

---

(١) اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث ص ٤٦ ـ ٤٧.

(٢) تدريب الراوي ١/٢٠٧.

(٣) تيسير مصطلح الحديث ص ٧٤.

أصحاب رسول الله ﷺ عن أن يلزق بهم الوهن»[1].

فتبين بهذا أن رواية الصحابي عن النبي ﷺ صحيحة ثابتة ولو لم يسمع ذلك من النبي ﷺ مباشرة، لعدالة جميع الصحابة في ذلك بدون استثناء.

وأما قول معاوية للمغيرة رضي الله عنهما، فإذا رجعنا إلى النص كما أورده الإمام الطبري فنجده كالآتي: «لا تتحم عن شتم علي وذمه، والترحم على عثمان والاستغفار له، والعيب على أصحاب علي والإقصاء لهم، وترك الاستماع منهم، وبإطراء شيعة عثمان رضوان الله عليه والإدناء لهم والاستماع منهم»[2].

وعلى ذلك نورد عدة ملاحظات:

الأولى: هذا النص على فرض صحته[3] ليس فيه دليل على الوضع، فلم يأمر معاوية المغيرة بوضع الأحاديث في سب علي وشيعته ومدح عثمان، وما زعمه تحميل للنص ما لا يحتمل.

---

(١) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ١/ ١٦١ ــ ١٦٢.

(٢) تاريخ الطبري ٦/ ١٤١، ط/ المطبعة الحسينية المصرية.

(٣) بل ليس صحيحاً، في إسناده أبو مخنف وهو لوط بن يحيى أبو مخنف. قال عنه الذهبي: «إخباري تالف، لا يوثق به تركه أبو حاتم وغيره». وقال الدارقطني: «ضعيف». وقال ابن معين: «ليس بثقة». وقال مرة: «ليس بشيء». وقال ابن عدي «شيعي محترق. صاحب أخبارهم». ميزان الاعتدال ٣/ ٤١٩ ــ ٤٢٠.
وانظر: الضعفاء للعقيلي ٤/ ١٨ ــ ١٩، الكامل في الضعفاء ٦/ ٩٣، لسان الميزان ٤/ ٤٩٢ ــ ٤٩٣.

الثانية: لقد حرف هذا المستشرق النص ليؤيد به غرضه وهدفه السيء فالعبارة في الطبري «والإقصاء لهم» بينما زعم هو أنها «وتضطهد من أحاديثهم»، والفرق بين اللفظين كبير، والبون شاسع، فلا وجود لكلمة «أحاديثهم» في النص. وعلى فرض وجودها لا دلالة في ذلك، إذ المراد بأحاديثهم كلامهم ومحاوراتهم في مجالسهم، وليست الأحاديث المنسوبة إلى النبي ﷺ.

الثالثة: لا شك أن بين علي ومعاوية رضي الله عنهما خلاف سياسي، بل ووقعت بينهما حروب في ذلك، فما هي الغرابة أن يقع بين الفريقين تراشق بالألفاظ ونيل بالكلمات، وهذا معهود في كل حكومة مع خصومها[1].

وإن كان الحق والأسلم للمرء خلاف ذلك، وهو ما نص عليه الإمام الذهبي رحمه الله بعد ذكره طرفاً مما وقع بين مؤيدي الفريقين فقال: «فنحمد الله على العافية الذي أوجدنا في زمان قد انمحص فيه الحق، واتضح من الطرفين، وعرفنا مأخذ كل واحد من الطائفتين، وتبصرنا، فعذرنا، واستغفرنا، وأحببنا باقتصاد، وترحمنا على البغاة بتأويل سائغ في الجملة، أو بخطأ إن شاء الله مغفور، وقلنا كما علمنا الله: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر: ١٠].

وترضينا أيضاً عمن اعتزل الفريقين، . . . وتبرأنا من الخوارج المارقين الذين حاربوا علياً وكفروا الفريقين»[2].

---

(١) انظر: السنة ومكانتها في التشريع ص ٢٠٥، السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام ص ٢٤٧ ــ ٢٤٨.

(٢) سير أعلام النبلاء ٣/ ١٢٨.

(٤)

أبــو هــريــرة

قال جوينبل[١]:

«إن الثقة ببعض كبار الصحابة لم تكن من الأمور المسلمة عند الجميع في أول الأمر، ولهذا نجد أن الثقة بأبـي هريرة كانت محل جدل عنيف بين كثير من الناس»[٢].

وقال جولد زيهر:

«وقد شجعته ملازمته للنبـي على أن يروي عنه بعد وفاته من الأحاديث أكثر مما رواه غيره من الصحابة. وتقدر الأحاديث التي تضاف إليه بخمسمائة وثلاثة الآف حديث، ولا ريب أن عدداً كبيراً منها قد نحل عليه. ونجد بين

---

(١) جوينبل: هو تيودور وليم جوينبل مستشرق هولندي، كان قساً بروتستانتياً. اهتم بدراسة تاريخ الشرق وآدابه، واللغة العربية حتى أصبح استاذاً لها في عدة جامعات. مات سنة ١٨٦١م.

من آثاره: «تعليم اللغات الشرقية والتاريخ»، وترجمة «مراصد الاطلاع لعبد المؤمن بن عبد الحق» للاتينية، وغير ذلك.

انظر: المستشرقون ٢/ ٦٥٧ ــ ٦٥٨، الأعلام ٢/ ٩٥ ــ ٩٦.

(٢) دائرة المعارف الإسلامية ٧/ ٣٣٦.

الذين رووا عن أبـي هريرة كثيراً من أكابر الإسلام. وقد اختلق الناس قصة تبرر اعتقادهم بعصمة ذاكرته عن الوقوع في الخطأ، تلك الذاكرة التي استطاع أن يستوعب بها عدداً عظيماً من الأحاديث، فقالوا: إن النبـي لفه بيده في بردة[1] بسطت بينهما أثناء حديثهما، وبذلك ضمن أبو هريرة لنفسه ذاكرة تحفظ كل ما سمع، وتروى هذه القصة أيضاً دليلاً على صداقته الوثيقة بالنبـي.. وتظهرها طريقة روايته للأحاديث التي ضمنها أتفه الأشياء بأسلوب مؤثر على ما امتاز به من روح المزاح، الأمر الذي كان سبباً في ظهور كثير من القصص (ابن قتيبة..).

ويظهر أن علمه الواسع بالأحاديث التي كانت تحضره دائماً.. قد أثار الشك في نفوس الذين أخذوا عنه مباشرة، والذين لم يترددوا في التعبير عن شكوكهم بأسلوب ساخر. (انظر أيضاً البخاري: فضائل الأصحاب، رقم (١١).

وقد اضطر أحياناً أن يدفع عن نفسه تقول الناس ــ كل هذه الظروف تجعلنا نقف من أحاديث أبـي هريرة موقف الحذر والشك، وقد وصفه شبرنجر بأنه «المتطرف في الاختلاق ورعاً».

ويجب أن نلاحظ أيضاً أن كثيراً من الأحاديث التي تنسبها الروايات إليه، إنما قد نحلت عليه في عصر متأخر»[2].

وقال: «فمن ذلك ما رواه مسلم من أن النبـي ﷺ أمر بقتل الكلاب إلاَّ

---

(١) بردة: ثوب مخطط. والجمع: أبراد وأبرد وبرود. وهي أكسية يلتحف بها. القاموس المحيط ص ٣٤١.

(٢) دائرة المعارف الإسلامية ١/٤١٨ ــ ٤١٩.

كلب صيد أو كلب ماشية. فأخبر ابن عمر أن أبا هريرة يزيد «أو كلب زرع». فقال ابن عمر: «إن أبا هريرة كان له أرض يزرعها». فملاحظة ابن عمر تشير إلى ما يفعله المحدث لغرض في نفسه»(١).

الجواب على ذلك:

أبـو هريرة عرفه الإمام الذهبـي رحمه الله في مفتتح سيرته بعبارات جامعة، فقال: «الإمام الفقيه المجتهد الحافظ، صاحب رسول الله ﷺ، أبو هريرة الدوسي اليماني، سيد الحفاظ الأثبات»(٢).

فهو صاحب رسول الله ﷺ وتلك منزلة تنقطع دونها المنازل، شرف الله بها خيرة هذه الأمة بعد النبي ﷺ، ثم هو سيد الحفاظ الأثبات، ويكفيه هذا فخراً أن يمتاز بين جميع الصحابة رضي الله عنهم بقوة الحافظة التي كفلت له مقاماً رفيعاً بين أولئك الأماجد فكان راوية الإسلام حقاً. وقد وهبه الله تعالى ميزات وصفات عدة جعلته يتبوأ منصب الصدارة، ويحوز قصب السبق من بين حملة حديث النبـي ﷺ. من ذلك:

(أ) حرصه على الحديث ورغبته في حصول العلم:

فقـد شهد لـه رسـول الله ﷺ بذلـك، وحسبـك بهـا من شهـادة، كما روى ذلك البخاري بسنده إلى أبـي هريرة أنه قال: قيل يـا رسول الله من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ قال رسول الله ﷺ: «**لقد ظننت يا أبـا هريـرة أن لا يسألني عن هـذا الحديث أحد أول منك لما رأيت من حرصك على الحديث. أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا إله إلاَّ الله**

---

(١) السنة ومكانتها في التشريع ص ١٩٣، والحديث يأتي تخريجه والكلام عنه ص ٨٥.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢/ ٥٧٨.

خالصاً من قلبه أو نفسه»[1].

ففيه بيان فضل أبـي هريرة وبيان حرصه على الحديث.

(ب) كثرة حديثه:

من يطلع في دواوين السنة يشهد لأبـي هريرة بكثرة الرواية، وقد شهد لنفسه بذلك فيما رواه عنه البخاري إذ يقول: «ما من أصحاب النبـي ﷺ أحد أكثر حديثاً عنه مني، إلاَّ ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب»[2].

ومع هذا كان حديثه الموجود بين كتب الحديث أكثر من حديث عبد الله بن عمرو وذلك لأسباب نص عليها العلماء[3].

---

(١) صحيح البخاري، كتاب العلم (٣)، باب الحرص على الحديث (٣٣)، ١/ ٣٣، وفي كتاب الرقاق (٨١)، باب صفة الجنة والنار (٥١)، وفيه أن القائل أبو هريرة نفسه ٧/ ٢٠٤.

(٢) صحيح البخاري، كتاب العلم (٣)، كتابة العلم (٣٩)، ١/ ٣٦.

(٣) من ذلك:

١ ــ إذا كان الاستثناء منقطعاً. يكون التقدير: لكن الذي كان من عبد الله وهو الكتابة لم يكن مني، سواء كان أكثر حديثاً أم لا.

٢ ــ إذا كان الاستثناء متصلاً. يكون السبب فيه من جهات:

* إن عبد الله كان منشغلاً بالعبادة أكثر من التعليم. فقلت الرواية عنه.
* كان أكثر مقام عبد الله بمصر والطائف ولم تكن الرحلة لطلب العلم إليهما كالرحلة إلى المدينة التي كان بها أبو هريرة.
* اختصاص أبـي هريرة بدعوة النبـي ﷺ بعدم النسيان.
* إن عبد الله ظفر بحمل جمل من كتب أهل الكتاب، فكان يحدث منها فتجنب الكثير من التابعين الأخذ عنه.

انظر: فتح الباري ١/ ٢٠٧.

فقد بلغ عدد أحاديثه في مسند بقيّ بن مخلد (٥٣٧٤) حديثاً المتفق عليه منها (٣٢٦) حديثاً[١].

فهو أكثر الصحابة حديثاً[٢].

قال البخاري:

«روى عنه نحو من ثمانمائة رجل أو أكثر من أهل العلم من الصحابة والتابعين وغيرهم»[٣].

وقال الذهبي:

«حمل عن النبي ﷺ علماً كثيراً طيباً مباركاً فيه لم يلحق في كثرته، وعن أُبَيّ، وأبي بكر، وعمر، وأسامة، وعائشة، والفضل، وبصرة بن أبي بصرة، وكعب الحبر»[٤].

(ج) حفظه وسبب ذلك:

تلك الكثرة الكاثرة من الأحاديث لم تنتج من فراغ، وإنما كان يتمتع رضي الله عنه بقوة حافظة وشدة ذاكرة وحسن ضبط يندر له مثيل.

وقد كشف لنا النقاب عن سبب قوة تلك الذاكرة فيما رواه عنه البخاري ومسلم، إذ يقول أبو هريرة: «يقولون: إن أبا هريرة قد أكثر والله الموعد ــ ويقولون: ما بال المهاجرين والأنصار لا يتحدثون مثل أحاديثه؟ وسأخبركم عن ذلك: إن إخواني من الأنصار كان يشغلهم عمل أراضيهم. وإن إخواني

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء ٢/ ٦٣٢.

(٢) انظر: السنة ومكانتها في التشريع ص ٣٥٤.

(٣) تهذيب التهذيب ١٢/ ٢٦٥، وانظر: سير أعلام النبلاء ٢/ ٥٧٩.

(٤) المرجع السابق ٢/ ٥٧٩.

من المهاجرين كان يشغلهم الصفق[1] بالأسواق، وكنت ألزم رسول الله ﷺ على ملء بطني، فأشهد إذا غابوا، وأحفظ إذا نسوا، ولقد قال رسول الله ﷺ يوما: «**أيكم يبسط ثوبه فيأخذ من حديثي هذا، ثم يجمعه إلى صدره، فإنه لم ينس شيئاً سمعه**» فبسطت بردة علي، حتى فرغ من حديثه، ثم جمعتها إلى صدري، فما نسيت بعد ذلك اليوم شيئاً حدثني به، ولولا آيتان أنزلهما الله في كتابه ما حدثت شيئاً أبداً: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصۡلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيۡهِمۡ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٠﴾﴾[2] [البقرة: ١٥٩ ـ ١٦٠].

فقد كان رضي الله عنه مسكيناً ملازماً لرسول الله ﷺ على شبع بطنه لم يشغله ما يشغل إخوته من المهاجرين والأنصار، فتلك الملازمة للرسول ﷺ جعلته يسمع ما لم يسمعوا، وخلو ذهنه من الشواغل جعله يحفظ ما لم

---

(١) الصفق: هو التبايع. سمي بذلك لأن المتبايعين يضع أحدهما يده في يد الآخر. وهي المرة من التصفيق باليدين.
انظر: النهاية ٣/٣٨.

(٢) أخرج نحوه البخاري في صحيحه، انظر: كتاب العلم (٣)، باب حفظ العلم (٤٢)، ١/٣٧ ـ ٣٨، كتاب البيوع (٣٤)، باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض﴾ (١)، ٣/٢ ـ ٣، كتاب الحرث والمزارعة (٤١)، باب ماجاء في الفرس (٢١)، ٣/٧٤، كتاب المناقب (٦١)، باب (٢٨)، ٤/١٨٨، كتاب الاعتصام (٩٦)، باب الحجة على من قال إن أحكام النبي ﷺ كانت ظاهرة (٢٢)، ٨/١٥٨.
وأخرجه مسلم في صحيحه واللفظ له، كتاب فضائل الصحابة (٤٤)، باب من فضائل أبـي هريرة الدوسي، رضي الله عنه (٣٥) برقم ٢٤٩٢، ٤/١٩٤٠.

يحفظوا. وتلك الحادثة التي أوردها من بسط ثوبه وقبضه بأمر النبي ﷺ جعلت ما حفظه يبقى في ذاكرته ولا ينساه.

وفي المستدرك للحاكم من حديث زيد بن ثابت قال: «بينا أنا وأبو هريرة وفلان في المسجد ذات يوم ندعو الله تعالى ونذكر ربنا خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى جلس إلينا، قال فجلس وسكتنا فقال: «**عودوا للذي كنتم فيه**» قال زيد: فدعوت أنا وصاحبي قبل أبي هريرة، وجعل رسول الله ﷺ يؤمن على دعائنا. قال: ثم دعا أبو هريرة فقال: اللهم إني أسألك مثل الذي سألك صاحباي هذان وأسألك علماً لا ينسى. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**آمين**» فقلنا يا رسول الله ونحن نسأل الله علماً لا ينسى. فقال: «**سبقكما بها الدوسي**»[1].

وقد شهد له الصحابة رضي الله عنهم والتابعون وجهابذة العلم بقوة الحفظ وحضور الذاكرة.

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وتعقبه الذهبي في مختصره فقال: «حماد ضعيف» ٣/٥٠٨، وحماد هو ابن شعيب التميمي. أبو شعيب قال ابن حبان: «يروي عن أبي الزبير وأبي يحيى القتات سكن البصرة يقلب الأخبار ويرويها على غير جهتها» ثم ذكر عن يحيى بن معين أنه قال: «ليس بشيء». المجروحين ١/٢٥١.
وقد ضعفه جماعة من العلماء. انظر: ميزان الاعتدال ١/٥٩٥.
وأورد الخبر ابن عساكر في تاريخ دمشق من طريق آخر. انظر ١٩/٢٢٤، وذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء ٢/٦٠٠، ٦١٦، والحافظ ابن حجر في الفتح وسكت عنه ١/٢١٥.

روى الحاكم بسنده إلى أبـي أنس مالك بن أبـي عامر[1] قال: «كنت عند طلحة بن عبيد الله فدخل عليه رجل فقال: يا أبا محمد: والله ما ندري هذا اليماني أعلم برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أم أنه تقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل؟ يعني أبا هريرة. فقال طلحة: والله ما يشك أنه سمع من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما لم نسمع وعلم ما لم نعلم. إنا كنا قوماً أغنياء لنا بيوت وأهلون، كنا نأتي نبـي الله ﷺ طرفي النهار ثم نرجع، وكان أبو هريرة مسكيناً لا مال له ولا أهل ولا ولد، إنما كانت يده مع النبـي ﷺ يدور معه حيث ما دار، ولا نشك أنه قد علم ما لم نعلم وسمع ما لم نسمع، ولم يتهمه أحد منا أنه تقول على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يقل»[2].

---

(١) مالك بن أبـي عامر: هو مالك بن أبـي عامر الأصبحي، ثقة. روى عن عمر وعثمان. وعنه بنوه: أنس وأبو سهيل. مات سنة ٧٤هـ على الصحيح.
انظر: الجرح والتعديل ٨/ ٢١٤، الكاشف ٣/ ١١٤، تقريب التهذيب ٢/ ٢٢٥.

(٢) المستدرك ٣/ ٥١١ ـ ٥١٢. وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» ووافقه الذهبـي.
وقدأخرجه الترمذي في سننه بلفظ مقارب، كتاب المناقب (٥٠)، باب مناقب لأبـي هريرة رضي الله عنه (٤٧) برقم ٣٨٣٧. وقال: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلاَّ من حديث محمد بن إسحاق، وقد رواه يونس بن بكير وغيره عن محمد بن إسحاق» ٥/ ٦٤٢ ـ ٦٤٣.
وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: «رجاله ثقات». سير أعلام النبلاء ٢/ ٦٠٦ الهامش.
وذكر الذهبـي قريباً منه في سير أعلام النبلاء ١/ ٣٧، ٢/ ٦٠٥ ـ ٦٠٦، وابن كثير أورد نحوه في البداية والنهاية ٨/ ١٠٩، وذكر الحافظ ابن حجر قطعة منه في فتح الباري وسكت عنه ١/ ٢١٤.

وقال ابن عمر:

«يا أبا هريرة كنت ألزمنا لرسول الله ﷺ وأعلمنا بحديثه»[1].

وقال: «كان ممن يحفظ حديث رسول الله ﷺ على المسلمين»[2].

وقال أبو صالح:

«كان أبو هريرة من أحفظ الصحابة»[3].

وقد أراد مروان بن الحكم[4] أن يختبر قوة حفظه كما ذكر ذلك عنه

---

(١) أخرجه الترمذي بلفظ مقارب، كتاب المناقب (٥٠)، باب مناقب لأبـي هريرة رضي الله عنه (٤٧) برقم ٣٨٣٦، وقال: هذا حديث حسن ٥/ ٦٤٢، وأحمد في المسند، واللفظ له. وفيه قصة سبب إيراده ٢/ ٢ ـ ٣، قال الشيخ أحمد محمد شاكر: «إسناده صحيح». مسند أحمد بتحقيق أحمد محمد شاكر ٦/ ٢١٣. وأخرجه الحاكم في مستدركه، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». وقال الذهبـي: «صحيح» ٣/ ٥١١. وأورده الذهبـي في سير أعلام النبلاء ٢/ ٦٠٣ ـ ٦٠٤، ٦١٧. وقال الشيخ شعيب الأرؤوط: «رجاله ثقات وإسناده صحيح». وابن كثير في البداية والنهاية ٨/ ١٠٧. وذكره الحافظ ابن حجر في الفتح، وذكر تحسين الترمذي له ١/ ٢١٤.

(٢) طبقات ابن سعد ٤/ ٣٤٠، سير أعلام النبلاء ٢/ ٦٠٤، البداية والنهاية ٨/ ١٠٧، فتح الباري ١/ ٢١٤.

(٣) تاريخ دمشق ١٩/ ١١٦، سير أعلام النبلاء ٢/ ٥٩٧، وانظر: تذكرة الحفاظ ١/ ٣٥ ـ ٣٦، البداية والنهاية ٨/ ١٠٦.

(٤) مروان بن الحكم: هو مروان بن الحكم بن أبـي العاص، بن أمية، أبو عبد الملك الأموي، المدني، ولي الخلافة في آخر سنة ٦٤هـ، لا تثبت له صحبة. روى عن عمر وعثمان وعلي. وعنه: سهل بن سعد وعلي بن الحسين وعروة. مات سنة ١٠٥هـ.

انظر: الجرح والتعديل ٨/ ٢٧١، تقريب التهذيب ٢/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩.

أبو الزعيزعة[1] كاتبه، قال: «إن مروان دعا أبا هريرة فأقعدني خلف السرير وجعل يسأله وجعلت أكتب، حتى إذا كان عند رأس الحول، دعا به، فأقعده وراء الحجاب، فجعل يسأله عن ذلك، فما زاد ولا نقص، ولا قدم ولا أخر»[2].

قال الذهبي بعد إيراده هذه الحادثة:

«هكذا فليكن الحفظ»[3].

وقال الشافعي:

«أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره»[4].

وقال الذهبي:

«وأبو هريرة إليه المنتهى في حفظ ما سمعه من الرسول عليه السلام وأدائه بحروفه»[5].

---

(١) أبو الزعيزعة: ذكره الدولابي في الكنى فقال: «أبو زعبرة كاتب مروان» ص ١٨٣.
ثم ذكره باسم أبي الزعيزعة وذكر له خبراً عن مروان. انظر: ص ١٨٤.
روى عن مكحول وعمرو بن عبيد الأنصاري والنضر بن محرز. قال أبو حاتم: مجهول. وقال الذهبي: أبو الزعيزعة عن مكحول، لا يكاد يعرف. عداده في الشاميين.
الجرح والتعديل ٩/ ٣٧٥، ميزان الاعتدال ٤/ ٥٢٥.

(٢) المستدرك ٣/ ٥١٠، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».
وقال الذهبي: «صحيح».
وانظر: تاريخ دمشق ١٩/ ١١٦، البداية والنهاية ٨/ ١٠٦.

(٣) سير أعلام النبلاء ٢/ ٥٩٨.

(٤) تاريخ دمشق ١٩/ ١١٧، تذكرة الحفاظ ١/ ٣٦، سير أعلام النبلاء ٢/ ٥٩٩، البداية والنهاية ٨/ ١٠٦.

(٥) سير أعلام النبلاء ٢/ ٦١٩.

وقال: «وقد كان أبو هريرة وثيق الحفظ، ما علمنا أنه أخطأ في حديث»[1].

وقال ابن كثير:

«وقد كان أبو هريرة من الصدق والحفظ والديانة والعبادة والزهادة والعمل الصالح على جانب عظيم»[2].

وقال ابن حجر:

«إن أبا هريرة كان أحفظ من كل من يروي الحديث في عصره، ولم يأت من أحد من الصحابة كلهم ما جاء عنه»[3].

هذا هو أبو هريرة رضي الله عنه جبل الحفظ، وإمام الأثبات كما عرفه معاصروه وهم أدرى الناس به وأعلم، وكما عرفه أئمة الحديث وجهابذة العلماء، ولا عبرة بجهل المستشرقين ذلك، فليس هم الذين يرجع إليهم في معرفة علماء الإسلام ورجاله، وليتهم التزموا الصمت حتى لا ينكشف أمرهم ويتضح حقدهم، وجهلهم، ولكنهم لم يفعلوا، فكان من الواجب أن تهتك أستارهم وتزال أقنعتهم المزيفة، ليعرف العالم بأسره حالهم ويفتضح أمرهم، وها أنا فاعل باذن الله تعالى، وقد قال ﷺ: «**انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً**»[4] الحديث.

---

(١) المرجع السابق ٢/ ٦٢١.

(٢) البداية والنهاية ٨/ ١١٠.

(٣) تهذيب التهذيب ١٢/ ٢٦٦.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المظالم (٤٦)، باب أعن أخاك ظالماً أو مظلوماً (٤)، ٣/ ٩٨ من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وفي كتاب الإكراه (٨٩)، باب يمين الرجل لصاحبه (٧)، ٨/ ٥٩.

وأخرجه مسلم في صحيحه بلفظ مقارب من حديث جابر بن عبد الله، كتاب البر والصلة (٤٥)، باب نصر الأخ ظالماً أو مظلوماً (١٦) برقم ٢٥٨٤، ٤/ ١٩٩٨.

وقد ظلم أبو هريرة قديماً وحديثاً، من أعداء الإسلام وأهل الابتداع وأصحاب الأهواء وأفراخ الاستشراق، وقد تولى علماء الإسلام في القديم الدفاع عنه، وتفنيد مزاعم من طعن فيه[1].

وطعن المستشرقين فيه إنما يستهدفون به النيل من الإسلام وتقويضه، وقد علموا كثرة مروياته، فجرحوه وأثاروا الشبه من حوله لكي يرفعوا الثقة عن جميع ما ما روى، وهنالك يفقد الإسلام حصيلة عظيمة من حديث النبـي ﷺ[2].

الجواب على شبه المستشرقين حوله:

وبعد أن وقفنا على قوة حفظ أبـي هريرة رضي الله عنه وتثبته وثناء الصحابة والعلماء عليه، نجيب على ضوء ذلك عن شبهات ومزاعم المستشرقين:

١ ــ زعم جوينبل أن الثقة بأبـي هريرة كانت محل جدل عنيف بين كثير من الناس.

يجاب على هذا المستشرق بما يلي:

أولاً: إن أبا هريرة رضي الله عنه أحد صحابة النبـي ﷺ وقد أجمع من يعتد بإجماعه من الأمة على عدالتهم جميعاً. وقد بين ذلك آنفاً[3]، وبعد تعديل الله ورسوله لهم، فلا يحتاج أبو هريرة إلى توثيق أحد من الناس، ولا يقبل فيه جرح أحد منهم مهما كان.

---

(١) انظر: تأويل مختلف الحديث ص ٣٨ فما بعدها.

(٢) انظر: الحديث والمحدثون ص ١٦٣.

(٣) انظر: ص ٥٧.

ثانياً: من هم هؤلاء الذين جرحوا أبا هريرة ولم يوثقوه؟

فلماذا لم يذكر جوينبل أحداً منهم، وقد زعم بأنهم كثير إيهاماً وتضليلاً، ولا نريد من هذا الكثير إلاَّ واحداً ممن يعتد بقوله.

ثالثاً: لعله يريد بذلك أعداء الإسلام وأهل الأهواء والابتداع من الخوارج والمعتزلة والروافض وأفراخ الاستشراق ممن قدح في أبي هريرة وغيره من الصحابة ونال منهم وهؤلاء لا حجة في قولهم ولا عبرة بكلامهم والجرح بهم أولى[١].

٢ ــ قول زيهر بعد ذكره لعدد ما روى أبو هريرة من أحاديث، قال: «ولا ريب أن عدداً كبيراً منها قد نحل عليه».

وهذه دعوى تحتاج إلى دليل، فأين الدليل؟ وماهي تلك الأحاديث التي نحلت؟ وماذا قال علماء الحديث فيها؟[٢].

٣ ــ الزعم بأن الناس قد اختلقوا قصة تبرر اعتقادهم بعصمة ذاكرته عن الوقوع في الخطأ.

يجاب عن ذلك:

(أ) إن العصمة لا تكون إلاَّ لرسل الله صلوات الله وسلامه عليهم. وأما الصحابة ليسوا بمعصومين، كما نص على ذلك الحافظ ابن حجر في قوله: «إن الصحابي الجليل المكثر الشديد الملازمة للنبي ﷺ قد يخفى عليه بعض أحواله، وقد يدخله الوهم

---

(١) انظر: منهج النقد عند المحدثين ص ١٠٦.

(٢) انظر: جواب الشبهة رقم (٧) ص ٨٥.

والنسيان لكونه غير معصوم»[١].

ولا يعارض ذلك عدالتهم[٢].

(ب) حادثة بسط الثوب ثابتة عن النبي ﷺ لا مطعن فيها، ولم يختلقها الناس، وقد سبق تخريج الحديث[٣].

٤ ـ زعم زيهر أن روايته ضمنها أتفه الأشياء لما امتاز به من روح المزاح مما أدى إلى ظهور كثير من القصص، وأشار في ذلك لابن قتيبة.

كان على زيهر أن يبين تلك الأحاديث ولا يطلق القول جزافاً، لأن ذلك ينافي الحقائق العلمية والمنهج العلمي، ثم في أي مؤلَّف لابن قتيبة ذكر ذلك، ولابن قتيبة كثير من الكتب، بل قد أثنى رحمه الله على أبي هريرة في كتابه «تأويل مختلف الحديث» ورد عنه مطاعن النّظّام المعتزلي[٤]. ولا يمكنه أن يتناقض رحمه الله[٥].

وأما مزاحه فلا يعد طعناً فيه، بل هو أمر يستحسن في العادة وتألفه النفوس، وتميل إلى صاحبه الطباع.

قال مصطفى السباعي:

«وأما مزاحه فهذا مما عرف به، وهو خلق أكرمه الله به وحببه به إلى الناس جميعاً. وما كان المزاح في دين الله مكروهاً، وإلاَّ كانت الثقالة وغلاظة الحس والروح أمراً محبوباً في الإسلام، وحاشا لله ولرسوله أن

---

(١) فتح الباري ٣/ ٦٠٢.

(٢) انظر: منهج النقد عند المحدثين ص ١٢٤.

(٣) انظر: ص ٧٣.

(٤) انظر: ١/ ٦٧ فما بعدها.

(٥) انظر: الحديث والمحدثون ص ١٦٦.

يستحبا ذلك، وقد قال الله لرسوله: ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾﴾ [آل عمران: ١٥٩].

ما كان المزاح خلقاً معيباً عند كرام الناس، وقد كان رسول الله يمازح أصحابه، وكان الصحابة يمزحون، وكان فيهم مشهورون بالمزاح البريء في حدود الشريعة والأخلاق ومنهم أبو هريرة رضي الله عنه»[(١)].

قال الذهبي:

«كان أبو هريرة طيب الأخلاق» ثم ذكر شيئاً من مزاحه الذي يدل على طيب خلقه[(٢)].

فماذا في المزاح الذي ينبىء عن لطافة خلق صاحبه، وكرم سجيته، حتى يتخذ ذلك طعناً وقدحاً فيه؟ وما يريد هذا المستشرق إلاَّ أن يقول لنا: إن أبا هريرة ليس شخصاً جاداً يعتمد عليه في حمل الأحاديث وإنما هو شخصية مهذارة كثيرة المزاح لا جدية لها. فقوله أولى بعدم الاعتماد.

٥ ــ زعمه أن كثرة أحاديثه أثار الشك في نفوس الذين أخذوا عنه، فعبروا عن شكوكهم بأسلوب ساخر، مما اضطر أن يدفع عن نفسه تقولهم. وأشار إلى فضائل الأصحاب في البخاري.

ويجاب على ذلك:

لا شك أن أبا هريرة كان من المكثرين في الحديث مع تأخر إسلامه،

(١) السنة ومكانتها في التشريع ص ٣٣٨.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢/ ٦١٤.

وقد ذكرنا علة ذلك فيما سبق[1]، فلما توفي الرسول وتفرق الصحابة في الأمصار رأى من الواجب عليه أن يبلغ ذلك خوفاً من عاقبة الكتمان كما قال: «لولا آيتان في كتاب الله..» الحديث[2]. فأثار ذلك الغرابة والعجب في نفوس السامعين، فلم يشكوا فيه ولم يكذبوه، وإنما سألوه مستفهمين لمعرفة السبب ليزيل بذلك عجبهم. فلما كشف لهم الحقيقة سكتوا عنه مطمئنين، وقبلوا تعليله، وأخذوا عنه، بل وظل يحدث بقية عمره ولم يمنع من التحديث[3].

والذي يظهر أن المعترضين لم يكونوا من الصحابة الذين كانوا من أعرف الناس به، بدليل قوله: «إن إخواني من المهاجرين والأنصار»[4].

وقد عمر رضي الله عنه وطالت حياته فلا شك في لقائه كثير من التابعين. ولا يمكنه رضي الله عنه أن يكذب على رسول الله ﷺ أبداً وهو نفسه من رواة حديث: «**من كذب علي متعمداً**»[5] الحديث، وقد أقره الصحابة وروى عنه الكثير منهم، أضف إلى ذلك أن أكثر ما رواه موجود عند غيره من الصحابة[6].

---

(١) انظر: ص ٧١.

(٢) سبق تخريجه. انظر: ص ٧٣.

(٣) انظر: الحديث والمحدثون ص ١٦٤ ـ ١٦٦، السنة ومكانتها في التشريع ص ٣١١، ٣١٢.

(٤) انظر: المرجع السابق ص ٣١٣.

(٥) سبق تخريجه. انظر: ص ٥٩.

(٦) انظر: الحديث والمحدثون ص ١٦٠ ـ ١٦١.

وأحاديثه موضع عناية علماء الحديث والفقه، واحتلت جانباً عظيماً من دواوين السنة[1].

وقد كان رضي الله عنه عابداً زاهداً كثير الصلاة والاستغفار والخوف من الله، فيستحيل على مثله أن يكذب على النبي ﷺ[2].

٦ ــ وما زعمه شبرنجر: «بأنه المتطرف في الاختلاق ورعاً».

واحتجاج زيهر بذلك.

يجاب عليه:

بأن شبرنجر لا عبرة بقوله ولا حجة فيه، ومن هو حتى يقبل قوله في أبي هريرة رضي الله عنه، بل في من هو أقل من أبي هريرة بمراحل؟

يقولون هذا عندنا غير جائز ... ومن أنتم حتى يكون لكم عند

وما أصدق قول الشاعر فيه:

خفافيش أعماها النهار بضوئه ... ووافقها قطع من الليل مظلم

وشبرنجر من المتطرفين في الاختلاق على صحابة النبي ﷺ، وهو مضلل كثير التشويش في دين الله، يستر الحقائق، ويبدي الشبه، ولا يستند فيها إلى دليل. ولا يجتمع التطرف في الاختلاق والورع أبداً.

وأبو هريرة إنما هو ورع تقي يستحيل أن يكذب على الرسول ﷺ دعك من أن يتطرف في الاختلاق[3].

---

(١) انظر: السنة ومكانتها في التشريع ص ٣٥٩.

(٢) انظر: السنة ومكانتها في التشريع ص ٣٥٧ ــ ٣٥٨.

(٣) انظر: الحديث والمحدثون ص ١٦٦.

٧ ـ زعمه أن كثيراً من الأحاديث نحلت عليه.

لا ينكر أن كثيراً من الأحاديث وضعت وعزيت إلى أبـي هريرة وإلى غيره من الصحابة رضي الله عنهم، ولكن علماء الحديث تقصوا ذلك وبينوا الموضوع من الصحيح فلم يخف عليهم[١].

وما ضر أبا هريرة أن تكون نحلت عليه أحاديث، وهل يعد طعناً فيه ما جناه غيره عليه؟ أم هو الجور في الحكم، والظلم في القضاء[٢].

بل ذلك في الحقيقة يعد مدحاً له لا طعناً فيه، لأن الوضاعين عرفوا منزلته الرفيعة ومقامه السامي عند الأمة الإسلامية، وشهرته بالحفظ والثقة، فألصقوا به ما وضعوه حتى يروج ذلك عند الناس. والناس يثقون فيه وفيما روى، فعاد دليل هذا المستشرق الحقود دليلاً عليه.

٨ ـ روى مسلم بسنده إلى ابن عمر رضي الله عنهما قال:

«إن رسول الله ﷺ أمر بقتل الكلاب إلاَّ كلب صيد أو كلب غنم أو ماشية فقيل لابن عمر: إن أبا هريرة يقول أو كلب زرع، فقال ابن عمر: إن لأبـي هريرة زرعاً»[٣].

ادعى جولد زيهر أن أبا هريرة اختلق هذه الزيادة من عنده لغرض في نفسه، لأنه صاحب مصلحة، وإلى ذلك أشار ابن عمر.

---

(١) انظر: الحديث والمحدثون ص ١٦٦.

(٢) انظر: السنة ومكانتها في التشريع ص ٣١٨.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساقاة (٢٢)، باب الأمر بقتل الكلاب وبيان نسخه (١٠) برقم ١٥٧١، ٣/ ١٢٠٠.
وأخرج نحوه برقم ١٥٧٥ في الكتاب والباب السابقين ٣/ ١٢٠٣.

وقد أجاب على ذلك الإمام النووي رحمه الله بما يزيل الإشكال ويرد الشبهة، فقال:

«قال العلماء: ليس هذا توهيناً لرواية أبـي هريرة ولا شكاً فيها، بل معناه أنه لما كان صاحب زرع وحرث اعتنى بذلك وحفظه وأتقنه، والعادة أن المبتلى بشيء يتقنه ما لا يتقنه غيره، ويتعرف من أحكامه ما لا يعرفه غيره، وقد ذكر مسلم هذه الزيادة وهي اتخاذه للزرع من رواية ابن المغفل[1]، ومن رواية سفيان بن أبـي زهير[2] عن النبـي ﷺ، وذكرها أيضاً مسلم من رواية أبـي الحكم واسمه عبد الرحمن بن أبـي أنعم البجلي عن ابن عمر[3]:

---

(١) صحيح مسلم، كتاب المساقاة (٢٢)، باب الأمر بقتل الكلاب (١٠) برقم ١٥٧٣. ولفظه قال عبد الله بن مغفل: أمر رسول الله ﷺ بقتل الكلاب ثم قال: «ما بالهم وبال الكلاب؟ ورخص في كلب الغنم والصيد والزرع». ٤/ ١٢٠٠ ــ ١٢٠١.

(٢) المرجع السابق، الكتاب والباب السابقان، برقم ١٥٧٦. ولفظه: قال سفيان بن أبـي زهير: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من اقتنى كلباً لا يغني عنه زرعاً ولا ضرعاً، نقص من عمله كل يوم قيراط». قال ــ السائب بن يزيد ــ آنت سمعت هذا من رسول الله ﷺ؟ قال: أي ورب هذا المسجد ٣/ ١٢٠٤.
قال النووي: «المراد بالضرع الماشية كما في سائر الروايات ومعناه: من اقتنى كلباً لغير زرع وماشية». شرح النووي على مسلم ١٠/ ٢٤١.

(٣) المرجع نفسه: الكتاب والباب السابقان. ولفظه: عن أبـي الحكم قال: سمعت ابن عمر يحدث عن النبـي ﷺ قال: «من اتخذ كلباً إلاّ كلب زرع أو غنم أو صيد، ينقص من أجره، كل يوم قيراط» ٣/ ١٢٠٢. وأبو الحكم هو: عبد الرحمن بن أبـي أنعم البجلي، أبو الحكم الكوفي، العابد، صدوق عابد. روى عن المغيرة، وأبـي هريرة، وسفينة، وعنه ابنه الحكم، ومغيرة، وفضيـل بن غزوان. مات قبل المائة.
انظر: الجرح والتعديل ٥/ ٢٩٥، الكاشف ٢/ ١٨٨، تقريب التهذيب ١/ ٥٠٠.

فيحتمل أن ابن عمر لما سمعها من أبـي هريرة وتحققها عن النبـي ﷺ رواها عنه بعد ذلك، وزادها في حديثه الذي كان يرويه بدونها، ويحتمل أنه تذكر في وقت أنه سمعها من النبـي ﷺ فرواها ونسيها في وقت فتركها. والحاصل أن أبا هريرة ليس منفرداً بهذه الزيادة بل وافقه جماعة من الصحابة في روايتها عن النبـي ﷺ ولو انفرد بها لكانت مقبولة مرضية مكرمة»(١).

هذا هو الإنصاف والعدل، والتحقيق العلمي الذي يعجز أعداء الإسلام من المستشرقين وأشياعهم أن يصلوا إلى معشاره.

ومن هنا يتبين أن ما ألصقه هؤلاء بأبـي هريرة لا يمت إلى الحقيقة بصلة، وهو عار من الصحة، مخالف للواقع، ومن المستحسن أن تختم ذلك بقول من حطَّم صنم الاستشراق وزلزل أركانه في هذا العصر، إنه الدكتور مصطفى السباعي في كتابه القيم «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي»، فقد سطر بقلمه كلمة حق في أبـي هريرة رضي الله عنه فقال:

«إن صحابياً يظل يحدث الناس سبعاً وأربعين سنة بعد وفاة الرسول ﷺ على مسمع من كبار الصحابة وأقرب الناس إليه، من زوجته وأصحابه ثم لا يلقى إلاَّ تجلة وإعظاماً، يرجع إليه في معرفة الأحاديث، ويهرع إليه التابعون من كل جانب، ويتزوج منه سيد علماء التابعين الإمام الجريء التقي الورع سعيد بن المسيب ابنته، ويتلقى عنه علمه وحديثه، ويبلغ الآخذون عنه ثمانمائة من أهل العلم، لم نسمع أن أحداً من الصحابة بلغ مبلغه في الآخذين عنه، وكلهم يجمعون على جلالته والثقة به، وينطوي في تاريخ الإسلام ثلاثة عشر قرناً، وهي كلها شهادات صدق في أحاديثه وأخباره.

---

(١) شرح النووي على مسلم ١٠/ ٢٣٦ ــ ٢٣٧.

إن صحابياً بلغ في التاريخ ما بلغه أبو هريرة، يأتي إليه اليوم من يزعم أن المسلمين جميعاً أئمة وأصحاباً وتابعين ومحدثين لم يعرفوه على حقيقته، وأنه في الواقع كان يكذب ويفتري، إن موقفاً كهذا يقفه بعض الناس من مثل هذا الصحابي العظيم، لجدير بأن يجلب لأهله والقائلين به الاستخفاف والازدراء بعلومهم وعقولهم معاً[1]».

● ● ●

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٣١٩.

(٥)

وهنالك أمور تدل على الوضع في الحديث
ـ كما يزعمون ـ منها :

(أ) الأحاديث التي تدل على الأمور الغيبية :

قال جوينبل :

«وهناك قسم خاص من هذه الأحاديث التنبئية وضعت في صورة أقوال نسبت إلى محمد تتعلق بفضائل أماكن متعددة ونواحي في بلاد لم يفتحها المسلمون إلاّ في عصر متأخر. وعلى هذا لا يمكن أن تعد الكثرة الغالبة من الأحاديث وصفاً تاريخياً صحيحاً لسنة النبـي، بل هي على عكس ذلك تمثل آراء اعتنقها بعض أصحاب النفوذ في القرون الأولى بعد وفاة محمد ونسبت إليه عند ذلك فقط»[(١)] .

(ب) الأحاديث التي تدل على التجسيم :

يرى جولد زيهر أن المتكلم السني لم يستطع أن يسلك طريقة المعتزلة في تأويل القرآن ورد الأحاديث، ولهذا نجم خطر التجسيم، وامتد بصفة خاصة في الحديث الذي نمى بطريقة غير محدودة. ويمثل بأحاديث على

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية ٧/ ٣٣٣.

ذلك منها ما جاء في موطأ مالك: «**إن ربنا ينزل كل ليلة إلى السماء الأولى قبل الثلث الأخير من الليل، ويقول من يدعوني فأستجيب له؟ من له حاجة فأقضيها له؟ هل من مستغفر فأغفر له**»[1].

(ج) الأحاديث المتضمنة أخطاء تاريخية:

قال ماكدونالد:

«إنه لا شك في أن الأحاديث في ذاتها لا تعتبر أساساً يمكننا أن نبني عليه الحقائق التاريخية»[2].

وقال جوينبل:

«ومع مضي الزمن لم يجرؤ أحد على الشك في صحة هذه الأحاديث، ولم يصح في الإمكان اعتبار رجال كأبي هريرة ــ الذي يرجع إليه الفضل في تداول هذه الأحاديث ــ من الكاذبين، بل سلم على وجه عام بصحة كثير من الأحاديث التي تتضمن أخطاء تاريخية شديدة الوضوح، ولم يرفض شيء منها إلاَّ ما كان يتعارض مع ما وقع الإجماع على صحته. على أن الميل على العموم كان متجهاً إلى الثقة بمثل هذه الأحاديث أيضاً إذا أمكن على الأقل تفسيرها بروح التوفيق»[3].

وقد سبق قول ماكدونالد في أن الأحاديث سجل مضطرب كثير الأغلاط التاريخية[4].

(١) العقيدة والشريعة ص ١٢٥ بتصرف. والحديث يأتي تخريجه والكلام عنه ص ٩٥.
(٢) دائرة المعارف الإسلامية ٢/ ٥٧٣.
(٣) دائرة المعارف الإسلامية ٧/ ٣٣٧.
(٤) انظر: ص ٤٠.

(د) الأحاديث المتناقضة:

قال جوينبل:

«وينبغي أن نذكر في هذا المقام أن مادة الحديث المروي كانت في الواقع أصل التنازع، فالغالب أن ما في موضوع الحديث من هوى هو الذي كان يثير المعارضة دائماً. فالحكم النهائي لم يكن مقصوداً به قيمة المحدث وإنما كان المقصود به الحكم على مادة الروايات التي يرويها»[١].

وقال: «والأحاديث العديدة المتناقضة في موضوع بعينه، والتي سلم بصحتها وذكرت في مجموعات الأحاديث جنباً إلى جنب تمد المؤرخ في الغالب بدليل لا يقوم على التطور الداخلي للإسلام»[٢].

ويزودنا ماكدونالد بأمثلة من الأحاديث المتناقضة فيقول: «ونجد . . . أحاديث تنص صراحة على أن محمداً كان لا يرضى عن الجدل في الدين. بينما نجد أحاديث أخرى تصوره لنا مقبلاً على الجدل إقبالاً شديداً. وكلا هذين النوعين مشكوك فيه على حد سواء وربما كان النوع الأول من هذه الأحاديث قد وضعه الذين ظلوا مدة طويلة يرفضون تحكيم العقل في هذه الأمور، ويقنعون بما يصل إليهم عن طريق النقل»[٣].

وقال: «وكان من جراء الزيادات في الحديث أيضاً أن اشتد التناقض في صفات الله. ولهذا نجد حديثاً يكثر وروده وهو «**إن رحمتي تغلب غضبي أو تسبقه**»[٤].

---

(١) المرجع السابق ٧/ ٣٣٦.

(٢) المرجع السابق ٧/ ٣٣٧.

(٣) دائرة المعارف الإسلامية ٢/ ٥٧٠.

(٤) يأتي تخريج الحديث والكلام عنه ص ١٠٦.

ونجد من جهة أخرى ذلك الحديث المخيف: «هؤلاء للجنة ولا أبالي، وهؤلاء للنار ولا أبالي»[1] [2].

ويقول زيهر:

«إنه لا توجد مسألة خلافية سياسية أو اعتقادية إلاَّ ولها اعتماد على جملة من الأحاديث ذات الإسناد القوي»[3].

(هـ) تأخر التدوين فتح مجالاً للوضع:

يقول الأستاذ أنور الجندي:

«ونذكر شكوك المستشرقين في السنة حول تأخر تدوين الحديث، فهم يرون أن تأخر تدوين الحديث الذي بدأ في المائة الثانية للهجرة قد أعطى فرصة للمسلمين ليزيدوا وينقصوا في الحديث وحتى وضع أحاديث لخدمة أغراضهم، ويردد هذا جولد زيهر، ودوزي وشبرنجر، وقد شك جولد زيهر في صحة وجود صحف كثيرة في عهد الرسول، ويرمي من وراء ذلك إلى إضعاف الثقة باستظهار السنة وحفظها في الصدور، وهو يرمي أيضاً إلى وصم السنة كلها بالاختلاق والوضع على ألسنة المدونين، وهو يزعم أن هؤلاء المدونين لم يجمعوا من الأحاديث إلاَّ ما يوافق هواهم، ويرى شبرنجر في كتابه «الحديث عند العرب» أن الشروع في التدوين وقع في القرن الهجري الثاني وأن السنة انتقلت بطريق المشافهة، أما دوزي فهو ينكر نسبة هذه «التركة المجهولة» من الأحاديث إلى الرسول»[4].

---

(١) الحديث سبق تخريجه. انظر: ١/ ٣٣٦ ـ ٣٣٧.

(٢) دائرة المعارف الإسلامية ٢/ ٥٧١ ـ ٥٧٢.

(٣) السنة ومكانتها في التشريع ص ٢٠٣.

(٤) الإسلام والمستشرقون ص ٢٢٠ ـ ٢٢١.

الجواب على ذلك :

(أ) الأحاديث الدالة على الأمور الغيبة :

لقد اختص سبحانه بعلم الغيب ونفى ذلك عن جميع الخلق فقال : ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ ۝٦٥﴾ [النمل : ٦٥].

ولذا نفاه عن نفسه أول رسل الله في الأرض، نوح عليه السلام[١]، في قوله : ﴿وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ إِنِّي مَلَكٞ﴾ الآية [هود: ٣١].

كما نفاه خاتم الرسل محمد ﷺ عن نفسه، في قوله: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ وَلَوۡ كُنتُ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ لَٱسۡتَكۡثَرۡتُ مِنَ ٱلۡخَيۡرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُۚ إِنۡ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ وَبَشِيرٞ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ۝١٨٨﴾ [الأعراف : ١٨٨].

ولكنه سبحانه يطلع رسله على ما شاء من غيبه تصديقاً لهم. كما قال سبحانه : ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ فَإِنَّهُۥ يَسۡلُكُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ رَصَدٗا ۝٢٧ لِّيَعۡلَمَ أَن قَدۡ أَبۡلَغُواْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمۡ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيۡهِمۡ وَأَحۡصَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ عَدَدَۢا ۝٢٨﴾ [الجن: ٢٦ ـ ٢٨].

قال القرطبي رحمه الله :

«أي لا يظهر على غيبه إلاَّ من ارتضى أي اصطفى للنبوة، فإنه يطلعه على مايشاء من غيبه ليكون ذلك دالاً على نبوته»[٢].

ومن هنا فإن الأحاديث التي تدل على الغيب من أقوى الأدلة على نبوة

---

(١) لا يقصد من هذا نفي رسالة آدم عليه السلام، وإنما ذكر نوح لأنه أول رسل الله إلى أهل الشرك.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١٩/٢٨.

رسول الله ﷺ وأنه نبـي من عند الله يوحي إليه. ولما كان جوينبل لا يريد أن يسلم بنبوة الرسول ﷺ، طعن في ذلك النوع من الأحاديث وزعم بأنها مكذوبة، لأنه يلزم من صحتها صدق النبوة[1].

وأحاديث الغيب المنقولة عن النبـي ﷺ بالأسانيد الصحيحة تفوق درجة التواتر في جملتها، ويبلغ الكثير منها التواتر بمفرده كأحاديث الدجال. والمسلمون لم يتلقوا تلك الأحاديث جزافاً وإنما فحصوها فحصاً دقيقاً، وعرفوا الصحيح من السقيم فيها، وما تبين وضعه ألحقوه بالكتب التي تبين الموضوعات، وما صح منها سلموا به وصدقوا بما فيه[2].

(ب) الأحاديث التي تدل على التجسيم:

زعم جولد زيهر أن المتكلم السني لم يستطع أن يسلك طريقة المعتزلة في تأويل القرآن ورد الأحاديث، ولهذا نجم التجسيم في الأحاديث.

يجاب على زعمه: بأن السني لم يسلك تلك الطريقة لفسادها وضلالها وانحرافها عن الصراط المستقيم، وقد سبق الرد على منهج المعتزلة في ذلك. كما بين هناك أمر التجسيم، وأنه شيء مبتدع لا عهد للسلف به، وإنما هو من تخرصات المبتدعة ورميهم لأهل السنة بما هم منه براء، وهي نفس الفرية التي يرددها هذا المستشرق ومن شايعه من فرق أهل الابتداع.

وذكرنا أن نصوص القرآن والسنة لا تدل على تجسيم، ولا تشبيه ولا تمثيل إنما ذلك أمر خيم على عقول أولئك القوم لعجزهم عن فهم صفات الله

---

(١) انظر: دائرة المعارف الإسلامية ٧/ ٣٣٣ الهامش.

(٢) انظر: منهج النقد في علوم الحديث ص ٤٤٨ ــ ٤٤٩.

تعالى فهماً سليماً، وفاز بذلك أهل السنة والجماعة أتباع الرسول ﷺ[1].

وأما الحديث الذي استدل به، فقد رواه البخاري[2] من حديث أبـي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر يقول: من يدعوني فأستجيب له، من يسالني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له**».

قال ابن عبد البر:

«وهو حديث منقول من طرق متواترة، ووجوه كثيرة، من أخبار العدول، عن النبي ﷺ»[3].

وقال الشيخ عبد الله الغنيمان:

---

(١) انظر: ١/١٨٨ فما بعدها، ١/١٩٥ فما بعدها.

(٢) صحيح البخاري، كتاب التهجد (١٩)، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل (١٤) ٢/٤٧.

والحديث متواتر. وممن ألف فيه الإمام الدارقطني رحمه الله، وذكر له من رواته اثنى عشر صحابياً.

وقال ابن القيم: «إن نزول الرب تبارك وتعالى قد تواترت الأخبار به عن رسول الله ﷺ. رواه عنه ثمانية وعشرون نفساً من الصحابة». مختصر الصواعق المرسلة ص ٤٢٣.

وانظر بعض طرق الحديث عن أبـي هريرة في: صحيح البخاري، كتاب الدعوات (٨٠)، باب الدعاء نصف الليل (١٤)، ٧/١٤٩ ــ ١٥٠، وفي كتاب التوحيد (٩٧)، باب قول الله تعالى: ﴿يريدون أن يبدلوا كلام الله﴾ (٣٥)، ٨/١٩٧.

صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها (٦)، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل (٢٤) برقم ٧٥٨، ١/٥٢١ ــ ٥٢٣.

(٣) التمهيد ٧/١٢٨.

«وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها، في كل زمان، على الإيمان بهذا الحديث وتلقيه بالقبول، كما أراد رسول الله ﷺ فإنه قاله علانية، وبلغه الأمة تبليغاً عاماً، لم يخص به واحداً دون الآخر. وكان الصحابة وأتباعهم يذكرونه، ويروونه، ويبلغونه تبليغاً عاماً.

ولهذا ثبت في عامة كتب الإسلام، فمن أنكره، أو زعم أنه لا يجوز ذكره عند عامة الناس، أو تأوله على غير ظاهره، فهو ضال، سالك غير سبيل المؤمنين، في ذلك.

ومن زعم أنه يدل على ما يجب أن ينزه الله عنه، من النقص المنافي لكماله، فقد أتى من فهمه الخاطىء، وسوء ظنه بالله العظيم. فإن وصف الله ـ تعالى ـ بالنزول كوصفه بغيره من الصفات، مثل الاستواء والفوقية، والمجيء، والرضا والغضب، وغير ذلك مما وصف تعالى به نفسه ووصفته به رسله، يجب أن يؤمن به كله على وتيرة واحدة، إيماناً بلا تمثيل، ولا تعطيل، ولا تحريف ولا تأويل»[1].

فالحديث ثابت لا مطعن في صحته ولا معناه، ولا يدل على تجسيم، ولا يحتاج إلى تأويل، وقد دل على مثله القرآن وآمن بذلك أهل الإيمان.

قال الإمام أبو سعيد الدارمي رحمه الله:

«فما يعتبر به من كتاب الله عز وجل في النزول، ويحتج به على من أنكره قوله ـ تعالى ـ : ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة: ٢١٠].

وقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢٢].

---

(١) شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري ٢/ ٣٥٥.

وهذا يوم القيامة، فالذي يقدر على النزول يوم القيامة من السموات كلها، للفصل بين عباده، قادر أن ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا.

فإن ردوا قول رسول الله ﷺ في النزول، فماذا يصنعون بقول الله عز وجل[(١)].

ثم أورد عدداً من أحاديث النزول ثم قال: «فهذه الأحاديث قد جاءت كلها وأكثر منها في نزول الرب ــ تبارك وتعالى ــ وعلى تصديقها والإيمان بها أدركنا أهل الفقه والبصر من مشايخنا، لا ينكرها منهم أحد، ولا يمتنع من روايتها»[(٢)].

وأقوال أهل العلم في إثبات أحاديث صفة النزول لله والرد على من أنكرها، وبيان معناها، ونفي التجسيم والتشبيه عنها، كثيرة جداً، لا يسعها هذا المقام[(٣)].

(ج) الأحاديث المتضمنة أخطاء تاريخية:

الذي يطلع في دواوين السنة وخاصة الصحيحين يجد حشداً ضخماً من الأحاديث النبوية التي تشير إلى وقائع وأحداث تاريخية ماضية كقصص الأنبياء والأمم السابقة وبدء الخلق، كما أن هنالك كثيراً من الأحاديث التي تدل على أمور تحدث في المستقبل كأحاديث الفتن وغيرها.

وكثير من هذه الأحاديث صحيح وثابت تلقته الأمة بالقبول وصدقت

---

(١) رد عثمان بن سعيد على الجهمية ص ٢٨٤ بتصرف. ضمن عقائد السلف

(٢) المرجع السابق ص ٢٩١.

(٣) انظر: عقيدة أصحاب الحديث للصابوني ضمن مجموعة الرسائل المنيرية ١/ ١١٢، مجموع الفتاوى ٥/ ٣٥٢، ٤٠٩، ٥٧٨ ولشيخ الإسلام كتاب لطيف مفرد في ذلك.

بما جاء فيه وآمنت بكل ذلك. لأن الذي نطق بها رسول الله ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى ﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم: ٤].

وقد اعتمد علماء الأمة على تلك الأحاديث في بيان الحقائق التاريخية وإثباتها، بل تعتبر عندهم من أقوى الأدلة بعد القرآن الكريم، ولذلك ملئت بها كتب السير والتاريخ، وحكموها في كثير من أخبار أهل الكتاب، فقبلوا منها ما أيدته الأحاديث النبوية، وردوا منها ما خالفته، وتوقفوا فيما لم يرد شاهد من القرآن أو السنة عليه.

قال الحافظ ابن حجر في بيان معنى قوله ﷺ: «**لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم**»(١) قال:

«أي إذا كان ما يخبروكم به محتملاً لئلا يكون في نفس الأمر صدقاً فتكذبوه، أو كذباً فتصدقوه فتقعوا في الحرج. ولم يرد النهي عن تكذيبهم فيما ورد شرعنا بخلافه، ولا عن تصديقهم فيما ورد شرعنا بوفاقه»(٢).

فقول ماكدونالد إن الأحاديث لا تبنى عليها الحقائق التاريخية، وإنها سجل مضطرب كثير الأغلاط التاريخية، قول متهافت سار ركب أهل الإسلام

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه معلقاً من حديث أبي هريرة، كتاب الشهادات (٥٢)، باب لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة (٢٩)، ١٦٣.
وأخرجه موصولاً عنه رضي الله عنه في كتاب التفسير (٦٥)، تفسير سورة البقرة (٢)، باب ﴿قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا﴾ (١١)، ٥/ ١٥٠، وفي كتاب الاعتصام (٩٦)، باب قول النبي ﷺ: «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء» (٢٥)، ٨/ ١٦٠. وفي كتاب التوحيد (٩٧)، باب مايجوز في تفسير التوراة وغيرها من كتب الله بالعربية وغيرها (٥١)، ٨/ ٢١٣.

(٢) فتح الباري ٨/ ١٧٠.

على خلافه. وقد كان أصحابه ﷺ يستندون في ذكر الحقائق التاريخية وتصويبها على ما جاء في كتاب الله وما نص عليه رسول الله ﷺ.

روى البخاري بسنده إلى سعيد بن جبير[1] قال: قلت لابن عباس إن نوفاً البكالي[2] يزعم أن موسى صاحب الخضر ليس هو موسى بني إسرائيل إنما هو موسى آخر، فقال: كذب عدو الله، حدثنا أبـي بن كعب عن النبـي ﷺ: «**أن موسى قام خطيباً في بني إسرائيل**. . .» الحديث[3].

---

(١) سعيد بن جبير: هو سعيد بن جبير الأسدي مولاهم، الكوفي، ثقة ثبت فقيه، روى عن ابن عباس وعبد الله بن مغفل. وعنه الأعمش وأبو بشر. قتل بين يدي الحجاج سنة ٩٥هـ.
انظر: الجرح والتعديل ٤/٩ ـ ١٠، الكاشف ١/٣٥٦ ـ ٣٥٧، تقريب التهذيب ١/٢٩٢.

(٢) نوف البكالي: هو نوف بن فضالة البكالي، ابن امرأة كعب، شامي مستور. وإنما كذب ابن عباس ما رواه عن أهل الكتاب. روى عنه أبو إسحاق الهمداني وخالد بن صبيح مات بعد التسعين.
انظر: الجرح والتعديل ٨/٥٠٥، تقريب التهذيب ٢/٣٠٩.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأنبياء (٦٠)، باب حديث الخضر مع موسى عليهما السلام (٢٧)، ٤/١٢٧.
وأخرجه بلفظ مقارب في كتاب العمل (٣)، باب ما يستحب للعالم إذا سئل أي الناس أعلم فيكل العلم إلى الله (٤٤)، ١/٣٨. وفي كتاب التفسير (٦٥)، تفسير سورة الكهف (١٨)، باب ﴿وإذ قال موسى لفتاه لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين﴾ (٢)، ٥/٢٣٠. باب قوله: ﴿فلما جاوزا قال لفتاه آتنا غداءنا﴾ (٤)، ٥/٢٣٤.
وأخرجه مسلم في صحيحه بلفظ مقارب، كتاب الفضائل (٤٣)، باب من فضائل الخضر عليه السلام (٤٦) برقم ٢٣٨٠، ٤/١٨٤٧.

فقد استدل ابن عباس رضي الله عنهما على صدق الخبر وحقيقته بحديث النبي ﷺ وكذب بذلك نوفاً، وتلك حقيقة تاريخية دل عليها الحديث.

بل كانوا رضي الله عنهم يلجؤون إلى الأحاديث في فض النزاع إذا اختلفوا في حقيقة تاريخية كما يلجؤون إليها في الأحكام.

روى البخاري بسنده إلى ابن عباس رضي الله عنهما أنه تمارى هو والحر بن قيس الفزاري في صاحب موسى، قال ابن عباس هو خضر، فمر بهما أبي بن كعب، فدعاه ابن عباس فقال: «إني تماريت أنا وصاحبي هذا في صاحب موسى الذي سأل السبيل إلى لقيه هل سمعت رسول الله ﷺ يذكر شأنه؟ قال: نعم سمعت رسول الله يقول: «**بينما موسى في ملأ من بني إسرائيل جاءه رجل**». فذكر الحديث، وفيه «**بلى عبدنا خضر**»[1].

وأما زعم جوينبل أنه سلم على وجه عام بصحة كثير من الأحاديث التي تتضمن أخطاء تاريخية شديدة الوضوح، ولم يرفض شيء منها إلاَّ ما كان يتعارض مع ما وقع الإجماع على صحته، زعم يحتاج إلى ما يسنده به ولن

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأنبياء (٦٠)، باب حديث الخضر مع موسى عليهما السلام (٢٧)، ٤/١٢٦ ــ ١٢٧.
وأخرجه بلفظ مقارب، في كتاب العلم (٣)، باب ما ذكر في ذهاب موسى في البحر إلى الخضر عليهما السلام (١٦)، ١/٢٦، وفي باب الخروج في طلب العلم (١٩)، ١/٢٧، وفي كتاب التوحيد (٩٧)، باب في المشيئة والإرادة (٣١)، ٨/١٩٣.
وأخرجه مسلم في صحيحه بلفظ مقارب في كتاب الفضائل (٤٣)، باب من فضائل الخضر عليه السلام (٤٦)، ٤/١٨٥٢ ــ ١٨٥٣.

يجد لذلك سبيلاً، فأين هذه الأحاديث التي تتضمن أخطاء تاريخية شديدة الوضوح؟ كان عليه أن يورد مثالاً واحداً لنناقشه فيه، ولكنه لم يفعل فدل ذلك على بطلان دعواه.

ثم الحديث حجة بنفسه في جميع أمور الدين لا يحتاج إلى ما يسنده من إجماع أو غيره. وقد سبقت الأدلة على ذلك في حجية السنة[١].

ولا يمكن أن ننكر أن هنالك أحاديث موضوعة تحمل بين طياتها أخطاء تاريخية، ولكن ليس عليها الاعتماد، وقد كشف عن حالها نقاد الأحاديث فهي مدونة معلومة.

(د) الأحاديث المتناقضة:

لقد سبق أن بينا أن أحاديث النبي ﷺ لا يمكنها أن تتناقض أبداً، وما يظهر فيه التعارض وفق بينه العلماء بطرق معلومة[٢].

كما بين العلماء أسباب الاختلاف وأوضحوها، فما كان سببه الوضع بينوه، وما لم يكن سببه الوضع بينوه أيضاً، فالادعاء بأن وجود الأحاديث المختلفة كلها دليل على الوضع ادعاء باطل وزعم فاسد[٣].

وكون أهل الأهواء والبدع وأصحاب الخلافات العقائدية والسياسية وضعوا أحاديث للنيل من بعضهم بعضاً، والطعن في بعضهم بعضاً، وأدى ذلك إلى وقوع التنازع والاختلاف بينهم. لا يضر ذلك الأحاديث الصحيحة الثابتة، ولا يحكم بسبب ذلك على كل الأحاديث بهذا الحكم الجائر

---

(١) انظر: ١/ ٣٢ فما بعدها.

(٢) انظر: ١/ ٥٥٤ فما بعدها.

(٣) انظر: السنة ومكانتها في التشريع ص ٢٠٤.

المنحرف وقد بينت تلك الأحاديث وغصت بها كتب الموضوعات، ولا أظن أن ذلك يخفى على المستشرقين وخاصة جولد زيهر الذي عرف بكثرة اطلاعه، ولكن الهوى يعمي ويصم، وخاصة إذا شيب هذا الهوى بسوء القصد.

والأحاديث الصحيحة الثابتة لا يمكن أن تكون مادة للتنازع وهي الحكم الذي يفض التنازع بين الناس ويؤلف بين قلوبهم، كما قال سبحانه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٞ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾ ﴾ [النساء: ٥٩].

قال العلامة ابن كثير في شرح هذه الآية:

«قوله: ﴿ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾. قال مجاهد وغير واحد من السلف: أي إلى كتاب الله وسنة رسوله. وهذا أمر من الله عز وجل بأن كل شيء تنازع الناس فيه من أصول الدين وفروعه أن يرد التنازع في ذلك إلى الكتاب والسنة كما قال تعالى: ﴿ وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٖ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [الشورى: ١٠].

فما حكم به الكتاب والسنة وشهدا له بالصحة فهو الحق، وماذا بعد الحق إلاَّ الضلال، ولهذا قال تعالى: ﴿ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِۚ ﴾.

أي ردوا الخصومات والجهالات إلى كتاب الله وسنة رسوله فتحاكموا إليها فيما شجر بينكم ﴿ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِۚ ﴾.

فدل على أن من لم يتحاكم في محل النزاع إلى الكتاب والسنة ولا يرجع إليهما في ذلك فليس مؤمناً بالله ولا باليوم الآخر. وقوله: ﴿ ذَٰلِكَ خَيْرٞ ﴾، أي التحاكم إلى كتاب الله وسنة رسوله، والرجوع إليها في فصل

النزاع خير ﴿وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾، أي وأحسن عاقبة»[1].

فلا يقع التنازع والاختلاف بين الناس إلاّ عندما يرفضون حكم الكتاب والسنة، أو تحكيمهما بينهم.

ومثل ماكدونالد على التناقض بأن هنالك أحاديث تدل على أن النبي ﷺ لا يرضى عن الجدل في الدين وأخرى تصوره مقبلاً عليه إقبالاً شديداً.

ويجاب على هذا:

أولاً: إن ماكدونالد لم يذكر لنا تلك الأحاديث لنرى صدق قوله وحقيقته. وأما إطلاقه للكلام هكذا على عواهنه ينافي المنهج العلمي الدقيق الذي يدعيه هؤلاء المستشرقون.

ثانياً: لو سلمنا بوجود تلك الأحاديث فعلاً، ثم سلمنا بصحتها جميعاً، لما وجد مكدونالد في ذلك حجة يستند إليها.

وبرهان ذلك: إن الجدال في دين الله عز وجل منه ما لا يجوز شرعاً، ومنه ماهو جائز.

فمثال الجدال الممنوع في دين الله، أن يجادل الإنسان بغير علم ولا عقل صحيح، ولا دليل واضح، بل يجادل بمجرد الرأي والهوى كما قال سبحانه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ۝٨﴾[2] [الحج: ٨].

---

(١) تفسير القرآن العظيم ١/٥١٨. وانظر التبيان في أقسام القرآن ص ٣١١ ـ ٣١٢.

(٢) انظر تفسير القرآن العظيم ٣/٢٠٨.

ومن ذلك أن يجادل الإنسان بالباطل ليرد الحق، وبالشبه الفاسدة ليرد الحجج الصحيحة، وليس عنده حجة من الله تعالى كما قال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡ إِن فِي صُدُورِهِمۡ إِلَّا كِبۡرٞ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِۚ﴾ [غافر: ٥٦].

وفي الآية الأخرى: ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡۖ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلۡبِ مُتَكَبِّرٖ جَبَّارٖ ٣٥﴾[1] [غافر: ٣٥].

ومن ذلك أن يضرب الناس آيات الله بعضها ببعض، فيورد هذا آية ويردها الآخر بآية أخرى، فهذا جدال ومراء نهى عنه رسول الله ﷺ كما جاء في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال: «لقد جلست أنا وأخي مجلساً ما أحب أن لي به حمر النعم، أقبلت أنا وأخي، وإذا مشيخة من أصحاب رسول الله ﷺ جلوس عند باب من أبوابه، فكرهنا أن نفرق بينهم، فجلسنا حجرة[2]، إذ ذكروا آية من القرآن، فتماروا فيها حتى ارتفعت أصواتهم، فخرج رسول الله ﷺ مغضباً، قد احمر وجهه يرميهم بالتراب، ويقول: «**مهلاً يا قوم! بهذا أهلكت الأمم من قبلكم، باختلافهم على أنبيائهم، وضربهم الكتب بعضها ببعض، إن القرآن لم ينزل يكذب بعضه بعضاً، بل يصدق بعضه بعضاً، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه**»»[3].

---

(١) انظر: تفسير القرآن العظيم ص ٧٩، ٨٤.

(٢) فجلسنا حجرة: أي ناحية منفردين.
انظر: النهاية ١/ ٣٤٢.

(٣) أخرج ابن ماجه في سننه نحوه في المقدمة، باب في القدر (١٠) برقم ٨٥، ١/ ٣٣. =

ومن الجدال الجائز شرعاً ما كان بوجه حسن مؤيد بالبرهان والدليل، مصحوب بالرفق واللين وحسن الخطاب كما قال سبحانه: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾ [النحل: ١٢٥].

وقوله: ﴿ ۞ وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ ﴾[1] [العنكبوت: ٤٦].

= قال الشيخ ناصر الدين الألباني: «حسن صحيح». صحيح ابن ماجه ١/ ٢١.
وأخرجه أحمد في مسنده بلفظه ٢/ ١٨١.
وبنحو منه ٢/ ١٧٨، ١٨٥، ١٩٢، ١٩٥ ـ ١٩٦.
قال الشيخ أحمد محمد شاكر: «إسناده صحيح». مسند أحمد بتحقيق أحمد محمد شاكر ١٠/ ١٧٤.
وصححه الشيخ ناصر الدين الألباني. انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٠١ في الهامش.
وأخرج عبد الرزاق نحوه في مصنفه، باب الخصومة في القرآن برقم ٢٠٣٦٧، ١١/ ٢١٦ ـ ٢١٧.
وأخرج البخاري نحوه في خلق أفعال العباد برقم ٢١٨. قال المحقق: «إسناده حسن» ص ٧٠ ـ ٧١.
وأورد نحوه الآجري في الشريعة ص ٦٨، والبغوي في شرح السنة، باب الخصومة في القرآن برقم ١٢١.
قال الشيخ شعيب الأرناؤوط: «إسناده حسن» ١/ ٢٦٠. والحديث له أصل في صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه ولفظه: قال عبد الله: «هجرت إلى رسول الله ﷺ يوماً. قال: فسمع أصوات رجلين اختلفا في آية، فخرج علينا رسول الله ﷺ يعرف في وجهه الغضب، فقال: «إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب» كتاب العلم (٤٧)، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن، والتحذير من متبعيه، والنهي عن الاختلاف في القرآن (١) برقم ٢٦٦٦، ٤/ ٢٠٥٣.

(١) انظر: تفسير القرآن العظيم ٢/ ٥٩١.

وقوله: «وربما كان النوع الأول من هذه الأحاديث ــ أي التي تدل على عدم رضا النبـي ﷺ بالجدل في الدين ــ قد وضعه الذين ظلوا مدة طويلة يرفضون تحكيم العقل في هذه الأمور، ويقتنعون بما يصل إليهم عن طريق النقل». قول زائف واتهام باطل، فمن هؤلاء الذين يرميهم بالوضع ويتهمهم به غير أهل الحديث وسلف هذه الأمة، والطائفة المنصورة، التي لا تقدم على نصوص الكتاب والسنة عقلاً ولا رأياً مهما كان صاحبه؟ فقد اعتصموا بنصوص الوحي وعظموها أيما تعظيم وأجلوها غاية الإجلال، فمثلهم لا يكذب على رسول الله ﷺ وهم أولى الناس بالدفاع عنه والذب عن حياضه، والذود عن سنته، وبذلك استحقوا لقب أهل الحديث، ولا زالوا والحمد لله يرفضون تحكيم العقل في النصوص وهم حرب على من فعل ذلك.

ومثل على التناقض أيضاً بالحديث الذي أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبـي هريرة عن النبـي ﷺ قال: «**إن الله لما قضى الخلق كتب عنده فوق عرشه إن رحمتي سبقت غضبـي**»(١). وفي رواية: «**تغلب غضبـي**»(٢).

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد (٩٧)، باب ﴿وكان عرشه على الماء﴾ (٢٢) ٨/ ١٧٦، وبلفظ مقارب، في باب ﴿ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين﴾ (٢٨)، ٨/ ١٨٧ ــ ١٨٨. وفي باب قول الله تعالى: ﴿بل هو قرآن مجيد﴾ (٥٥)، ٨/ ٢١٦.

وأخرجه مسلم في صحيحه، بلفظ مقارب، كتاب التوبة (٤٩)، باب في سعة رحمة الله تعالى (٤) برقم ٢٧٥١، ٤/ ٢١٠٨.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد (٩٧)، باب قول الله تعالى: ﴿ويحذركم الله نفسه﴾ (١٥)، ٨/ ١٧١. =

وحديث عبد الرحمن بن قتادة السلمي مرفوعاً: «**إن الله عز وجل خلق آدم، ثم أخذ الخلق من ظهره، وقال: هؤلاء إلى الجنة ولا أبالي، وهؤلاء إلى النار ولا أبالي**»، فقال قائل: يا رسول الله فعلى ماذا نعمل؟ قال: «**على مواقع القدر**»[1].

وزعم أنه بسبب هذه الأحاديث الموضوعة المتناقضة اشتد التناقض في صفات الله.

وبحمد الله فإن الحديثين لا تناقض بينهما البتة، وبيان ذلك:

أما الحديث الأول فهو يبين سعة فضل الله ورحمته على عباده، وأن رحمته سبحانه سابقة وغالبة لغضبه، لأن رحمته تعم كل شيء من الخليقة فما من مخلوق إلاَّ وصل إليه رحمته وفضله وإحسانه كما قال سبحانه: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧]، ولا ينفي ذلك الرحمة الخاصة المقتضية لسعادة الدنيا والآخرة.

فتلك تتعلق بالمؤمنين لقوله: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٦﴾﴾ الآية[2] [الأعراف: ١٥٦].

= وأخرجه بلفظ: «إن رحمتي غلبت غضبي» في كتاب بدء الخلق (٥٩)، باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه﴾ (١)، ٧٣/٤.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب التوبة (٤٩)، باب في سعة رحمة الله تعالى (٤)، برقم ٢٧٥١، ٢١٠٧/٤ ـ ٢١٠٨.

(١) سبق تخريجه. انظر: ٣٣٦/١.

(٢) انظر: الكواشف الجلية ص ٢٠٠، ٢٠١.

وقال الحافظ ابن حجر في معنى الحديث:

«تعلق الرحمة غالب سابق على تعلق الغضب. لأن الرحمة مقتضى ذاته المقدسة وأما الغضب فإنه متوقف على سابقة عمل من العبد الحادث».

وقال: «وقيل معنى الغلبة الكثرة والشمول، تقول غلب على فلان الكرم أي أكثر أفعاله».

ثم نقل عن الطيبي أنه قال: «في سبق الرحمة إشارة إلى أن قسط الخلق منها أكثر من قسطهم من الغضب وأنها تنالهم من غير استحقاق وأن الغضب لا ينالهم إلاَّ باستحقاق، فالرحمة تشمل الشخص جنيناً ورضيعاً وفطيماً وناشئاً قبل أن يصدر منه شيء من الطاعة، ولا يلحقه الغضب إلاَّ بعد أن يصدر منه شيء من الذنوب ما يستحق معه ذلك»[١].

وأما الحديث الثاني فقد سبق شرحه[٢] وملخص ذلك: إن الله ليس كمثله شيء، فأخذ من الخلق بعلمه وعدله وحكمته من علم أنه سيطيعه فأدخله الجنة، وأخذ منهم من علم أنه سيعصيه ولا يطيعه فأدخله النار.

فمن أخذهم إلى الجنة هم الذين يستحقون رحمته الخاصة، ومن أخذهم إلى النار لما علم من عدم استحقاقهم لذلك.

فأين التناقض المزعوم؟ إنه شيء في أذهان أولئك البشر لا حقيقة له أبداً.

---

(١) فتح الباري ٦/ ٢٩٢.

(٢) انظر: ١/ ٣٣٧.

(هـ) تأخر التدوين :

لقد أراد المستشرقون بمزاعمهم حول التدوين أن يعضدوا تشكيكهم في صحة الحديث، ويؤيدوا قولهم بوضعه أو بوضع معظمه، والذي يتتبع ما وجد في دواوين السنة يجزم بأنه لم يخل عصر من عصور المسلمين من كتابة الحديث وتقييده. بدءاً بعصر النبـي ﷺ فما بعده.

بل الروايات بالأسانيد الثابتة التي تدل على كتابة الحديث في عصره ﷺ تبلغ درجة التواتر[(١)].

فقد أذن ﷺ لبعض صحبه بالكتابة، وأمر بعضهم بها، من ذلك :

١ ـ روى البخاري وغيره من حديث أبـي هريرة، وفيه : إن رجلاً من أهل اليمن قال : اكتب لي يارسول الله، فقال : «**اكتبوا لأبي فلان**»[(٢)].

٢ ـ وأخرج من حديث وهب بن منبه[(٣)] عن أخيه[(٤)] قال : سمعت

---

(١) انظر : منهج النقد في علوم الحديث ص ٣٣، ٤١، ٤٢.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم (٣)، باب كتابة العلم (٣٩)، ١/٣٦، وفي كتاب اللقطة (٤٥)، باب كيف تعرف لقطة مكة (٧)، ٣/٩٤ ـ ٩٥، وفي كتاب الديات (٨٧)، باب من قتل له قتيل فهو بخير النظرين (٨)، ٨/٣٨ ـ ٣٩ ولفظه في الموضعين الأخيرين : «اكتبوا لأبـي شاه».
وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج (١٥)، باب تحريم مكة وصيدها (٨٢) برقم ١٣٥٥ بلفظ : «اكتبوا لأبـي شاه» ٢/٩٨٨ ـ ٩٨٩.

(٣) وهب بن منبه : هو وهب بن منبه بن كامل اليماني، أبو عبد الله الأبناوي. ثقة. وقال الذهبـي : «إخباري، علامة، قاص، صدوق، صاحب كتب». روى عن ابن عباس وابن عمر. وعنه آله. وسماك بن الفضل. مات سنة بضع عشرة ومائة.
انظر : الجرح والتعديل ٩/ ٢٤، الكاشف ٣/ ٢٤٥، تقريب التهذيب ٢/ ٣٣٩.

(٤) أخوه : هو همام بن منبه بن كامل الصنعاني، أبو عنبة، ثقة. روى عن أبـي هريرة =

أبا هريرة يقول: «ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثاً مني إلاَّ ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب»[١].

وعبد الله بن عمرو رضي الله عنهما كان قد استأذن رسول الله ﷺ في أن يكتب بيده ما سمعه منه فأذن له[٢].

وهو القائل: «كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش وقالوا: أتكتب كل شيء ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضا؟ فأمسكت عن الكتابة، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فأومأ بأصبعه إلى فيه فقال: «اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلاَّ حق»[٣].

٣ ـ قال أبو جحيفة[٤] قلت لعلي: هل عندكم كتاب؟ قال: لا إلاَّ

= ومعاوية. وعنه ابن أخيه عقيل بن معقل ومعمر. مات سنة ١٣٢هـ على الصحيح.
انظر: الجرح والتعديل ٩/ ١٠٧، الكاشف ٣/ ٢٢٥، تقريب التهذيب ٢/ ٣٢١.

(١) سبق تخريجه. انظر: ص ٧١.

(٢) انظر: فتح الباري ١/ ٢٠٧.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب العلم، باب في كتابة العلم برقم ٣٦٤٦، ٣/ ٣١٨.
والدارمي في سننه، المقدمة، باب من رخص في كتابة العلم ١/ ١٢٥.
وأحمد في مسنده ٢/ ١٦٢، ١٩٢، وأخرج نحوه ٢/ ٢١٥.
والحاكم في مستدركه، كتاب العلم ١/ ١٠٥ ـ ١٠٦.
وانظر: تقييد العلم ص ٧٤، ٨٣، جامع بيان العلم ١/ ٨٥.
وقال الشيخ ناصر الدين الألباني: «صحيح». صحيح الجامع ١/ ٣٨٥، صحيح سنن أبي داود ٢/ ٦٩٥، السلسلة الصحيحة برقم ١٥٣٢.

(٤) أبو جحيفة: اسمه وهب بن عبد الله السوائي، ويقال له وهب الخير. صحابي معروف صحب علياً.
تقريب التهذيب ٢/ ٣٣٨.

كتاب الله، أو فهم أعطيه رجل مسلم، أو ما في هذه الصحيفة، قال: قلت وما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر[1].

ومن ذلك: كتبه ﷺ للملوك والعظماء يدعوهم فيها إلى الإسلام وكتبه إلى أمرائه وعماله في شئون الأقاليم وأحوالها، وفي أحكام الدين[2] فقد كتب إلى كسرى[3]، وهرقل، والمقوقس[4]،

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم (٣)، باب كتابة العلم (٣٩)، ١/ ٣٦.
وأخرج نحوه في كتاب الجزية (٥٨)، باب ذمة المسلمين وجوارهم واحدة (١٠)، ٤/ ٦٧، وفي كتاب الفرائض (٨٥)، باب إثم من تبرأ من مواليه (٢١)، ٨/ ١٠.
وأخرج مسلم في صحيحه نحوه، كتاب الحج (١٥)، باب فضل المدينة (٨٥) برقم ١٣٧٠، ٢/ ٩٩٤ ـ ٩٩٥.
قال ابن الأثير: «العقل: فهو الدية. وأصله: أن القاتل كان إذا قتل قتيلاً جمع الدية من الإبل فعلقها بفناء أولياء المقتول، أي شدها في عُقُلها ليسلمها إليهم ويقبضوها منه، فسميت الدية عقلاً بالمصدر». النهاية ٣/ ٢٧٨.

(٢) انظر: منهج النقد في علوم الحديث ص ٣٩ ـ ٤٠.

(٣) كسرى: لقب لملوك الفرس. والمراد كسرى ابرويز بن هرمز، وكان من أشد ملوك الفرس بطشاً، وأنفذهم رأياً، وكان صاحب بأس ونجدة. وهو الذي أرسل إليه النبي ﷺ خطاباً مع عبد الله بن خزافة السهمي، وقيل مع شجاع بن وهب، فمزقه، فدعا عليه النبي ﷺ بتمزيق ملكه فمزق وقد سلط الله عليه ابنه شيرويه فقتله.
انظر: الكامل في التاريخ ١/ ٤٧٢ ـ ٤٩٧، البداية والنهاية ٤/ ٢٦٨.

(٤) المقوقس: هو لقب لمن ملك الاسكندرية. والمراد به هنا جريج بن ميناء القبطي. صاحب مدينة الاسكندرية، وهو الذي بعث إليه النبي ﷺ كتاباً مع حاطب بن أبي بلتعة يدعوه إلى الإسلام، فأكرم نزل حاطب، ورده رداً جميلاً وبعث معه بهدايا إلى النبي ﷺ.
انظر: البداية والنهاية ٤/ ٢٧٢.

وغيرهم[1].

والنصوص في هذا المعنى كثيرة وكلها تفيد الإذن بالكتابة.

ولا يعكر على هذه الأحاديث التي تدل على جواز الكتابة ما رواه مسلم من حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: «لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحه»[2].

وقد أجاب العلماء عن حديث أبي سعيد بأجوبة منها:

١ ـ إنه منسوخ بأحاديث جواز الكتابة.

ذكر ذلك ابن قتيبة[3] والخطابي[4]، ورجحه الشيخ أحمد محمد شاكر[5].

٢ ـ النهي كان عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة لئلا يختلط به. ذكره الخطابي[6]، وأورده النووي عن القاضي عياض[7].

٣ ـ النهي خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه والإذن في غير ذلك[8].

---

(١) انظر: صحيح البخاري ٥/١٣٦، ٧/٥٢ ـ ٥٣، صحيح مسلم ٣/١٣٩٧، ١٦٥٧.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرقائق (٥٣)، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم(١٦) برقم ٣٠٠٤، ٤/٢٢٩٨.

(٣) انظر: تأويل مختلف الحديث ص ٢٨٦ ـ ٢٨٧.

(٤) انظر: مختصر شرح سنن أبي داود ٥/٢٤٦.

(٥) انظر: الباعث الحثيث ص ١٢٨، مقدمة تحفة الأحوذي ص ٣٩ ـ ٤٠.

(٦) انظر: شرح مختصر سنن أبي داود ٥/٢٤٦.

(٧) انظر: شرح النووي على مسلم ١٨/١٣٠، فتح الباري ١/٢٠٨، مقدمة تحفة الأحوذي ص ٣٩.

(٨) انظر: فتح الباري ١/٢٠٨، مقدمة تحفة الأحوذي ص ٣٩.

٤ ــ النهي خاص بمن خشي منه الاتكال على الكتابة دون الحفظ، والإذن لمن أمن منه ذلك[١].

٥ ــ وأعل البخاري وغيره حديث أبي سعيد بالوقف[٢].

ورد ذلك الشيخ أحمد محمد شاكر بأنه غير جيد لأن الحديث صحيح[٣].

٦ ــ النهي عام لعدم إتقان الصحابة للكتابة إلاَّ القليل، والإذن لمن أمن منه الغلط فيما يكتبه كعبد الله بن عمرو[٤].

قال الشيخ أحمد محمد شاكر بعد ذكره للأدلة الدالة على الإذن في الكتابة:

«وهذه الأحاديث مع استقرار العمل بين أكثر الصحابة والتابعين، ثم اتفاق الأمة بعد ذلك على جوازها، كل هذا يدل على أن حديث أبي سعيد منسوخ. وأنه كان في أول الأمر حين خيف اشتغالهم عن القرآن، وحين خيف اختلاط غير القرآن بالقرآن. وحديث أبي شاة في أواخر حياة النبي ﷺ، وكذلك إخبار أبي هريرة، وهو متأخر الإسلام أن عبد الله بن عمرو كان يكتب، وأنه هو لم يكن يكتب، يدل على أن عبد الله كان يكتب بعد إسلام أبي هريرة، ولو كان حديث أبي سعيد في النهي متأخراً عن هذه الأحاديث في الإذن والجواز، لعرف ذلك عند الصحابة يقيناً صريحاً، ثم جاء

---

(١) انظر: فتح الباري ١/٢٠٨، مقدمة تحفة الأحوذي ص ٤٠.

(٢) انظر: فتح الباري ١/٢٠٨، مقدمة تحفة الأحوذي ص ٤٠.

(٣) انظر: الباعث الحثيث ص ١٢٧.

(٤) انظر: تأويل مختلف الحديث ص ٢٨٧.

إجماع الأمة القطعي بعد قرينة قاطعة على أن الإذن هو الأمر الأخير، وهو إجماع ثابت بالتواتر العملي، عن كل طوائف الأمة بعد الصدر الأول رضي الله عنهم أجمعين»[1].

وقال الحافظ ابن حجر:

«الأمر استقر والإجماع انعقد على جواز كتابة العلم، بل على استحبابه بل لا يبعد وجوبه على من خشي النسيان ممن يتعين عليه تبليغ العلم»[2].

ومن هنا فقد قام جملة من الصحابة بكتابة ما سمعوه من النبي ﷺ، وبعضهم كتب ذلك في صحف كالصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص، وكصحيفة جابر بن عبد الله وغير ذلك.

وقد ذكر الدكتور محمد عجاج الخطيب جملة كبيرة مما كتبه الصحابة رضي الله عنهم في صدر الإسلام، ومما كتبه التابعون رحمهم الله كصحيفة همام ابن منبه، حتى كثرت الكتب بينهم وتفشت[3].

وهنالك أمر تجدر الإشارة إليه، وهو أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتمتعون بأذهان صافية، وحوافظ وقادة، وذكاء مفرط، ولذلك كانوا يعتمدون على الذاكرة اعتماداً تاماً، فحفظوا حديث النبي ﷺ مع حفظهم لكتاب الله، فكانت صدورهم مستودعاً للحديث استغنوا بها عن استيداعه

---

(١) الباعث الحثيث ص ١٢٨.

(٢) فتح الباري ١/٢٠٤، وانظر: السنة قبل التدوين ص ٣٠٨ ـ ٣٠٩، السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام ص ١٧٠ ـ ١٧١، الحديث والمحدثون ص ١٢٣ ـ ١٢٤.

(٣) انظر: السنة قبل التدوين ص ٣٤٣ ـ ٣٥٧، السنة وحجيتها ومكانتها في الإسلام ص ١٧٦ ـ ١٧٩.

القراطيس. ومع ذلك كما أسلفنا وجد من يكتب فسار الحفظ والكتابة جنباً إلى جنب[١].

ثم انتقلت كتابة الأحاديث إلى مرحلة أخرى وهي تدوين الحديث تدويناً رسمياً ليكون مرجعاً يعتمد عليه ويتداوله الناس، وكان ذلك على رأس المائة الأولى بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز رحمه الله، كما أورد ذلك الإمام البخاري، فإنه قال:

«وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم[٢]: انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء، ولا يقبل إلاَّ حديث النبي ﷺ، وليفشوا العلم، وليجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سراً»[٣].

وأول من استجاب إليه ابن شهاب الزهري رحمه الله، كما قال الحافظ ابن حجر:

«وأول من دون الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة بأمر عمر

---

(١) انظر: الحديث والمحدثون ص ١٢٣، منهج النقد في علوم الحديث ص ٤٣٠ ــ ٤٣٨، السنة وحجيتها ومكانتها في الإسلام ص ١٧٣ ــ ١٧٨.

(٢) أبو بكر بن حزم: هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري البخاري، المدني، القاضي، اسمه وكنيته واحد، وقيل إنه يكنى أبا محمد. ثقة عابد. روى عن السائب بن يزيد وخالته عمرة. وعنه ابناه عبد الله ومحمد، والأوزاعي. مات سنة ١٢٠هـ وقيل غير ذلك.
انظر: الجرح والتعديل ٩/ ٣٣٧، الكاشف ٣/ ٣١٦، تقريب التهذيب ٢/ ٣٩٩.

(٣) صحيح البخاري، كتاب العلم (٣)، باب كيف يقبض العلم (٣٤) ١/ ٣٣ «في الترجمة».

ابن عبد العزيز، ثم كثر التدوين ثم التصنيف، وحصل بذلك خير كثير»[1].

وهذا التدوين كما سبق تدويناً رسمياً عاماً لا ينفي ما كتبه الصحابة وقيده التابعون من قبل، إذ أن تقييد الحديث لم ينقطع بعد وفاة النبي ﷺ إلى أن أودع في المؤلفات المختلفة[2].

ثم اشتد نشاط العلماء في التأليف في النصف الأول من القرن الثاني الهجري، وظهرت مصنفات رتبت فيها الأحاديث على الأبواب بعد أن كانت تجمع الأحاديث المختلفة في الصحف والكراريس ثم ظهرت المسانيد والجوامع ثم أفردت الأحاديث الصحاح مرتبة على الأبواب الفقهية[3].

ثم بدأ التأليف للمصنفات الحديثية يتطور ويأخذ في التحسين طبقة بعد طبقة وعصراً بعد عصر حتى بلغ ذروة الكمال ومنتهى الجودة في الإتقان[4].

ثم انتشرت بعد ذلك المؤلفات وتعددت أنواعها، فما من علم من علوم الحديث أو جانب من جوانبه إلاَّ وفيه من المصنفات ما يعجز الإنسان عن حصره.

وبعد هذا السرد الموجز لأمر التدوين يتضح لنا أن الحديث حفظ منذ عهد النبي ﷺ في الصدور وكتب بعضه في الصحف، ثم دون تدويناً عاماً بأمر عمر بن عبد العزيز رحمه اللهو ثم انتشر التأليف بعد ذلك، وقد اعتنى به المسلمون اعتناء منقطع النظير في مختلف العصور، وتناقلته الأجيال حفظاً

---

(١) فتح الباري ٢٠٨/١، وانظر: مقدمة تحفة الأحوذي ص ٤٠.

(٢) انظر: السنة قبل التدوين ص ٣٣٢، منهج النقد في علوم الحديث ص ٤٢.

(٣) انظر: السنة قبل التدوين ص ٣٤١ ــ ٣٤٢.

(٤) انظر: الحديث والمحدثون ص ٢٤٥.

ودراسة مشافهة، وعن طريق الكتابة، وبذل علماء الإسلام غاية الجهد في خدمته، فمازوا صحيحه من ضعيفه، وأودعوا ذلك كتباً كانت موضع احترام الأمة وقبولها كالصحيحين[1]، فما يدعيه المستشرقون ليس له مثقال ذرة من الصحة، بل هو ضلال وبهتان، ودعاوى لم تبن على أساس متين، ولم تقم على أرض صلبة.

● ● ●

---

(١) انظر: السنة قبل التدوين ص ٣٨٠.

(٦)
العلمـاء والوضـع

(أ) التابعون وأصحاب المذاهب :

قال جولد زيهر :

«ولا نستطيع أن نعزوا الأحاديث الموضوعة للأجيال المتأخرة وحدها، بل هناك أحاديث عليها طابع القدم، وهذه إما قالها الرسول أو هي من عمل رجال الإسلام القدامى، ولكن من ناحية أخرى فإنه ليس من السهل تبين هذا الخطر المتجدد عن بعد الزمان والمكان من المنبع الأصلي، بأن يخترع أصحاب المذاهب النظرية والعملية أحاديث لا يرى عليها شائبة في ظاهرها، ويرجع بها إلى الرسول وأصحابه.

فالحق إن كل فكرة، وكل حزب، وكل صاحب مذهب، يستطيع دعم رأيه هذا بهذا الشكل، وأن المخالف له في الرأي يسلك أيضاً هذا الطريق ومن ذلك لا يوجد في دائرة العبادات أو العقائد أو القوانين الفقهية أو السياسية مذهب أو مدرسة لا تعزز رأيها بحديث أو بجملة من الأحاديث ظاهرها لا تشوبه أي شائبة»[1].

(١) العقيدة والشريعة ص ٤٩ ــ ٥٠.

(ب) الإمام الزهري وبنو أمية :

قال زيهر :

«وقد استغل هؤلاء الأمويون أمثال الإمام الزهري بدهائهم في سبيل وضع الحديث».

وقال: «إن عبد الملك بن مروان[1] منع الناس من الحج أيام فتنة ابن الزبير[2] وبنى قبة الصخرة في المسجد الأقصى ليحج الناس إليها ويطوفوا حولها بدلاً من الكعبة، ثم أراد أن يحمل الناس على الحج إليها بعقيدة دينية، فوجد الزهري وهو ذائع الصيت في الأمة الإسلامية مستعداً لأن يضع

---

(١) عبد الملك بن مروان: هو عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي، أبو الوليد المدني ثم الدمشقي. كان فقيهاً واسع العلم، متعبداً ناسكاً. انتقلت إليه الخلافة بعد موت أبيه فضبط أمورها وظهر بمظهر القوة. اجتمعت عليه كلمة المسلمين بعد مقتل أبناء الزبير. توفي سنة ٨٦هـ.
انظر: تاريخ بغداد ١٠/ ٣٨٨ ـ ٣٩١، ميزان الاعتدال ٢/ ٦٦٤، سير أعلام النبلاء ٤/ ٢٤٦ ـ ٢٤٩، البداية والنهاية ٨/ ٢٦٠، ٩/ ٦١، فوات الوفيات ٢/ ٤٠٢ ـ ٤٠٤، تهذيب التهذيب ٦/ ٤٢٢ ـ ٤٢٣، تقريب التهذيب ١/ ٥٢٣، الأعلام ٤/ ١٦٥.

(٢) فتنة ابن الزبير: لما عهد معاوية بالخلافة لابنه يزيد امتنع عبد الله بن الزبير عن مبايعته، وأوى إلى مكة وبويع له بالخلافة، وقوي أمره بعد موت يزيد فاستقل بالحجاز واليمن ومصر والعراق وخراسان وبعض الشام.
ولما تولى الخلافة عبد الملك بن مروان عقب أبيه، سير الجيوش لقتال ابن الزبير، بقيادة الحجاج بن يوسف فحوصر في مكة ثم قتل سنة ٧٣هـ واستوثق الأمر لعبد الملك.
انظر: العبر ١/ ٥١، ٦٠، سير أعلام النبلاء ٣/ ٣٦٤.

له أحاديث في ذلك، فوضع أحاديث، منها حديث: «**لا تشد الرحال إلاّ إلى ثلاثة مساجد مسجدي هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى**»[1].

ومنها حديث: «**الصلاة في المسجد الأقصى تعدل ألف صلاة في ما سواه**»[2].

وأمثال هذين الحديثين، والدليل على أن الزهري هو واضع هذه الأحاديث، أنه كان صديقاً لعبد الملك وكان يتردد عليه، وأن الأحاديث التي وردت في فضائل بيت المقدس مروية من طريق الزهري فقط»[3].

(ج) علماء الحديث والفقه:

قال زيهر:

«ونظراً لما وقع في أيديهم ـ أي العلماء ـ من ذلك ـ أي من الأحاديث ـ لم يكن ليسعفهم في تحقيق أغراضهم، أخذوا يخترعون من عندهم أحاديث رأوها مرغوباً فيها ولا تنافي الروح الإسلامية، وبرروا ذلك أمام ضمائرهم بأنهم إنما يفعلون هذا في سبيل محاربة الطغيان والإلحاد والبعد عن سنن الدين»[4].

الجواب على ذلك:

(أ) التابعون وأصحاب المذاهب:

لقد أثنى الله سبحانه على التابعين بإحسان، الذين سلكوا مسلك

(١) الحديث يأتي تخريجه والكلام عنه ص ١٣٩.

(٢) الحديث يأتي تخريجه والكلام عنه ص ١٤٢.

(٣) السنة ومكانتها في التشريع ص ١٩١.

(٤) السنة ومكانتها في التشريع ص ٢٠١.

الصحابة رضي الله عنهم وساروا على نهجهم، وتمثلوا بأخلاقهم، وذادوا عن حمى الدين، وبذلوا نفوسهم في الدفاع والذب عنه، فقد ترضى سبحانه عليهم كما ترضى على صحابة نبيه ﷺ فقال: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠].

وهم الذين يثنون على الصحابة خيراً، ويلهجون بالدعاء لهم، وقد صفت قلوبهم وصدورهم من كل حقد وضغينة لأصحاب محمد ﷺ فعرفوا لهم حقهم وأدوا إليهم ما يجب عليهم، وما ذلك إلاّ لإيمانهم الراسخ بهذا الدين وحبهم العظيم لنبي الإسلام ﷺ، قال سبحانه في وصفهم: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر: ١٠].

ومدحهم رسول الله ﷺ بأنهم خير القرون بعد قرنه وقرن صحابته فقال: «**خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم**»[١].

وقد اتهمهم جولد زيهر بالوضع في الحديث كما اتهم صحابة النبي ﷺ من قبل بقوله: «أوهى ــ أي الأحاديث ــ من عمل رجال الإسلام القدامى»، ولا شك أنه يدخل في ذلك الصحابة دخولاً أولياً، كما يدخل التابعون وخاصة الكبار منهم.

وكما نفينا الوضع عن الصحابة الأجلاء ننفيه عن كبار التابعين، وعلمائهم، وذلك لقرب عهدهم بالنبي ﷺ، إذ لا تزال القلوب متأثرة بتوجيهاته، تعمها التقوى، وتغمرها الخشية والورع، ووجود الصحابة

---

(١) سبق تخريجه. انظر: ص ٥٦.

رضي الله عنهم لـه أبلـغ الأثر في القضاء على الكذب في الحديث، وقد كانوا بالمرصاد لمن تحدثه نفسه بذلك، كما أن دواعي الوضع وأسبابه كانت ضيقة محدودة لا تزال في نشأتها الأولى[1].

قال السخاوي:

«إن احتمال الضعف في الواسطة حيث كان تابعياً ـ لا سيما الكذب ـ بعيد جداً، فإنه ﷺ أثنى على عصر التابعين وشهد له بعد الصحابة بالخيرية»[2].

وقال:

«ولا يكاد يوجد في القرن الأول الذي انقرض في الصحابة وكبار التابعين ضعيف إلاَّ الواحد بعد الواحد كالحارث الأعور، والمختار الكذاب[3]، فلما مضى القرن الأول ودخل الثاني، كان في أوائله من أوساط

---

(١) انظر: السنة ومكانتها في التشريع ص ٧٨، السنة قبل التدوين ص ١٩٣، أصول الحديث ص ٤١٧.

(٢) فتح المغيث ١/ ١٤١.

(٣) المختار: هو المختار بن أبـي عبيد بن مسعود الثقفي، أبو إسحاق من الزعماء الثائرين على بني أمية. كان يوالي بن هاشم، فلما قام عبد الله بن الزبير بالخلافة عاهده على النصرة، فبعثه إلى الكوفة، فقوي أمره ودعا إلى إمامة محمد بن الحنفية، وتتبع قتلة الحسين بن علي فقتلهم، وقتل عبيد الله بن زياد والي الأمويين، ثم ادعى النبوة ونزول الوحي عليه، وكان كذاباً، فلما علم ابن الزبير بمكره أرسل إليه جيشاً بقيادة أخيه مصعب فقتله في عام ٦٧هـ.
انظر: أسد الغابة ٥/ ١٢٢، الكامل في التاريخ ٤/ ٢١١، ٢٦٧، سير أعلام النبلاء ٣/ ٥٣٨، البداية والنهاية ٨/ ٢٨٩، الإصابة ٣/ ٥١٨ ـ ٥٢٠، شذرات الذهب ١/ ٧٤ الأعلام ٧/ ١٩٢.

التابعين جماعة من الضعفاء الذين ضعفوا غالباً من قبل تحملهم وضبطهم للحديث، فتراهم يرفعون الموقوف ويرسلون كثيراً ولهم غلط»[1].

ولم يقف نقاد الحديث وصيارفته من أولئك مكتوفي الأيدي بل كشفوا حالهم وبينوه، ودونوا ذلك. فالتابعون رواة الأحاديث أمرهم معلوم وحالهم معروف من حيث العدالة والأمانة، ومن كان ضعيفاً منهم فحاله بين وأمره واضح لا لبس فيه، وبالتالي ما وضع من حديث أو أخطأ فيه ناقله أيضاً معلوم مدون في الكتب المعتمدة[2].

وقد سبق أن ذكرنا جهود التابعين التي بذلت في صيانة الحديث وحفظه من أيدي العابثين[3]، ومحال أن يوجد بين صفوفهم كذاب أو وضاع ولم يفتضح أمره وتظهر حقيقته، بل يستحيل أن يوجد من يخطىء في حديث النبي ﷺ ويسكت عنه أئمة التابعين وعلماؤهم، لأنهم ربوا على أيدي الصحابة رضي الله عنهم، وحسبك بتلك التربية، فإنها كافية في غرس كل فضيلة وخصلة حميدة وصفة كريمة في نفوس التابعين.

فرميهم بالاختلاق والوضع من قبل هذا المستشرق جور وظلم، وتجني عليهم رحمهم الله.

وأما أصحاب المذاهب وفي مقدمتهم الأئمة الأربعة رحمهم الله كانوا أعلاماً للأمة، شرفهم الله بحمل العلم، والقيام بواجبه، فتمسكوا بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ، فهم أئمة الهدى، مكنهم الله في فهم دينه بسبب تقواهم

---

(١) فتح المغيث ٣/ ٣٥١، الإعلان بالتوبيخ ص ١٦٣.

(٢) انظر: السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام ص ٢٣٧.

(٣) انظر: ص ٢١ فما بعدها.

وخلوص نياتهم، وكدهم واجتهادهم في طلب العلم، وقد أجمعت الأمة على أمانتهم وعدالتهم[1].

وقد كانوا أئمة مجتهدين توفرت عندهم لوازم الاجتهاد وأدواته، وكان لكل منهم تلاميذ وأتباع ساروا على منهجه وسلكوا مسلكه من غير تقليد ولا تعصب[2].

وكانوا رحمهم الله على قدر عظيم من احترام سنة النبي ﷺ والاعتماد عليها بعد كتاب الله، والاحتجاج بها، وعدم التقدم بين يديها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

«وليعلم أنه ليس لأحد من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولاً عاماً يتعمد مخالفة رسول الله ﷺ في شيء من سنته دقيق ولا جليل، فإنهم متفقون اتفاقاً يقينياً على وجوب اتباع الرسول ﷺ. ولكن إذا وجد لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه فلا بد أن يكون له من عذر في تركه»[3].

بل قد جاءت أقوالهم تترى في تمسكهم بالسنة والتزامها.

قال أبو حنيفة رحمه الله:

«إذا صح الحديث فهو مذهبي»[4].

وقال: «إذا قلت قولاً وكتاب الله يخالفه، قال: اتركوا قولي لكتاب الله» فقيل إذا كان خبر الرسول ﷺ يخالفه؟ قال: «اتركوا قولي لخبر

---

(١) انظر: موقف الأمة من اختلاف الأئمة ص ١١٧.

(٢) انظر: المرجع السابق ص ٥٤.

(٣) رفع الملام عن الأئمة الأعلام ص ٤، ط/ مطبعة السنة المحمدية.

(٤) إيقاظ همم أولي الأبصار ص ٧٣، ط/ دار الشعب ١٩٧٧م.

الرسول ﷺ»[١].

وقال مالك رحمه الله:

«إنما أنا بشر أخطىء وأصيب فانظروا في رأيي فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوه، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه»[٢].

وقال الشافعي رحمه الله:

«كل ما قلته فكان من رسول الله ﷺ خلاف قولي مما صح، فهو أولى، ولا تقلدوني»[٣].

وقال: «ما من أحد إلاّ وتذهب عليه سنة لرسول الله ﷺ وتقرب عنه. فمهما قلت من قول أو أصلت من أصل فيه عن رسول الله ﷺ خلاف ما قلت، فالقول ما قاله رسول الله ﷺ وهو قولي»[٤].

وقال للإمام أحمد:

«أنتم أعلم بالحديث والرجال مني فإذا كان الحديث صحيحاً فأعلموني كوفياً كان أو بصرياً أو شامياً حتى أذهب إليه إذا كان صحيحاً»[٥].

وقال أحمد رحمه الله:

---

(١) المرجع السابق ص ٧١.

(٢) جامع بيان العلم ٢/ ٣٩، أصول الأحكام لابن حزم ٦/ ١٤٩ ــ ١٥٠.

(٣) آداب الشافعي ص ٦٧، ٦٨، حلية الأولياء ٩/ ١٠٦ ــ ١٠٧، سير أعلام النبلاء ١٠/ ٣٣.

(٤) إيقاظ همم أولي الأبصار ص ١٣٠ ــ ١٣١.

(٥) آداب الشافعي لابن أبي حاتم ص ٩٤ ــ ٩٥.

وانظر: المدخل ص ١٧٢ ــ ١٧٣، سير أعلام النبلاء ١٠/ ٣٣.

«ليس أحد إلاَّ يؤخذ من رأيه ويترك ما خلا النبي ﷺ»[1].

وقال: «لا تقلدني ولا تقلد مالكاً ولا الشافعي ولا الأوزاعي ولا الثوري وخذ من حيث أخذوا»[2].

فهذه أقوالهم وغيرها الكثير مما يدل على اهتمامهم بحديث النبي ﷺ والتشبث به، وتعظيمه.

وما وقع بينهم من اختلافات لم تكن في أصول الدين، وإنما تدور في فلك النصوص، إثباتاً ونفياً، دلالة واحتمالاً، استدلالاً واستنباطاً[3].

ولم تكن مبنية على هوى في النفوس، وتعصب في الرأي حتى يلجأ أحدهم إلى الوضع في الحديث لنصرة مذهبه أو لدحض حجة مخالفه وإنما وجدت لأسباب كثيرة منها: وصول الأحاديث إلى بعضهم دون بعض، أو وصولها إلى الجميع ولكنها ثبتت عند قوم ولم تثبت عند غيرهم، أو إنها ثبتت عند الجميع ولكنهم اختلفوا في الاستنباط منها، إلى غير ذلك[4].

وليس بين أسباب تلك الخلافات، الوضع في الحديث كما يزعم زيهر وإنما ذلك لأسباب علمية عرفها أهل العلم وحصروها، نعم وقع الوضع من بعض جهلة المذاهب تعصباً لأئمتهم ولبعض آرائهم، ولكن تلك الأحاديث بينت وفضح أمر واضعيها، ودونت مع أسماء من وضعها في كتب الموضوعات. بل من استند من أئمة المذاهب وأتباعها إلى حديث موضوع

(١) مسائل الإمام أحمد لأبي داود ص ٢٧٦.

(٢) إيقاظ همم أولي الأبصار ص ١٤٥ ـ ١٤٦.

(٣) انظر: موقف الأمة من اختلاف الأئمة ص ٥٧.

(٤) انظر: رفع الملام ص ٥ فما بعدها، تدوين السنة ص ٢٥٢.

أو ضعيف بغير علم، رد عليه وبين له عدم صحة دليله، فكيف بمن يضع؟[1].

يقول الدكتور محمد عجاج الخطيب:

«إن تعميم جولد زيهر لم يبن على دراسة موضوعية للمذاهب الفقهية والعقائدية بل اكتفى بما وجده عند أهل الأهواء من الأحاديث الموضوعة، أو بما رآه في كتب بعض أتباع المذاهب الفقهية التي دس فيها بعض الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة، ثم ألصق هذا بأصحاب هذه المذاهب جرياً وراء هواه، لدعم رأيه في وضع أكثر الأحاديث»[2].

(ب) الإمام الزهري وبنو أمية:

لكي نجيب عما ألصقه جولد زيهر بالإمام الزهري رحمه الله وبني أمية من وضع الحديث، لا بد أن نقدم بين يدي ذلك بمقدمة نتعرف من خلالها على هذا العلم الفذ من حيث علمه وحفظه وثناء أهل العلم عليه.

عرفه ابن حبان فقال: «محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب الزهري القرشي، كنيته أبو بكر، رأى عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ وكان من أحفظ أهل زمانه وأحسنهم سياقاً لمتون الأخبار، وكان فقيهاً فاضلاً روى عنه الناس»[3].

وقال عنه الذهبي (في سير أعلام النبلاء):

---

(١) انظر: السنة وحجيتها ومكانتها في الإسلام ص ٢٣٩، ٢٤٠.

(٢) السنة قبل التدوين ص ٢٥٣.

(٣) الثقات ٥/ ٣٤٩.

«الإمام العلم، حافظ زمانه»[1].

وقال في تذكرة الحفاظ: «الزهري أعلم الحفاظ»[2].

وقال الحافظ ابن حجر:

«الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه»[3].

هذه بعض أقوال علماء الجرح والتعديل فيه، وقد أثنى عليه كثير من جهابذة العلم وأئمة علم الحديث وبينوا مكانته من هذا الفن، وأنه بلغ منزلة عظيمة فيه.

قال الليث بن سعد[4]:

«ما رأيت عالماً قط أجمع من ابن شهاب، يحدث في الترغيب، فتقول: لا يحسن إلاَّ هذا، وإن حدث عن العرب والأنساب، قلت: لا يحسن إلاَّ هذا، وإن حدث عن القرآن والسنة، كان حديثه»[5].

وقال أبو الزناد:

«كنا نكتب الحلال والحرام، وكان ابن شهاب يكتب كل ما سمع، فلما

---

(١) سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٢٦.

(٢) تذكرة الحفاظ ١/ ١٠٨.

(٣) تقريب التهذيب ٢/ ٢٠٧.

(٤) الليث بن سعد: هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث، المصري، ثقة ثبت فقيه، إمام مشهور، روى عن عطاء، وابن أبي مليكة ونافع. وعنه قتيبة، ومحمد بن رمح. مات سنة ١٧٥هـ.
انظر: الجرح والتعديل ٧/ ١٧٩ ـ ١٨٠، الكاشف ٣/ ١٣ ـ ١٤، تقريب الهذيب ٢/ ١٣٨.

(٥) سيرأعلام النبلاء ٥/ ٣٢٨، وانظر: تذكرة الحفاظ ١/ ١٠٩.

احتيج إليه، علمت أنه أعلم الناس»[١].

وقال أحمد بن حنبل الإمام:

«الزهري أحسن الناس حديثاً، وأجود الناس إسناداً»[٢].

وقال مالك الإمام:

«قدم ابن شهاب المدينة فأخذ بيد ربيعة[٣]، ودخلا إلى بيت الديوان، فما خرجا إلى العصر، فقال ابن شهاب ما ظننت أن بالمدينة مثلك، وخرج ربيعة وهو يقول: ما ظننت أن أحداً بلغ من العلم ما بلغ ابن شهاب»[٤].

وقال ابن المديني:

«دار علم الثقات على ستة، فكان بالحجاز الزهري وعمرو بن دينار[٥]، وبالبصرة قتادة، ويحيى بن أبي كثير[٦]، وبالكوفة أبو

---

(١) سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٣٢، وانظر: تذكرة الحفاظ ١/ ١٠٩.

(٢) سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٣٥.

(٣) ربيعة: هو ربيعة بن أبي عبد الرحمن، التيمي مولاهم، أبو عثمان المدني، المعروف بربيعة الرأي، واسم أبيه فروخ، ثقة، فقيه مشهور. قال ابن سعد: كانوا يتقونه لموضع الرأي. روى عن أنس والسائب بن يزيد وابن المسيب، وعنه مالك والليث والدراوردي. مات سنة ١٣٦هـ على الصحيح.
الكاشف ١/ ٣٠٧، تقريب التهذيب ١/ ٢٤٧.

(٤) سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٤٣، وانظر: تذكرة الحفاظ ١/ ١١٠.

(٥) عمرو بن دينار: هو عمرو بن دينار المكي، أبو محمد الأثرم، الجمحي مولاهم، ثقة ثبت. روى عن ابن عباس وابن عمر وجابر. وعنه شعبة والسفيانان ومالك. مات سنة ١٢٦هـ.
انظر: الجرح والتعديل ٦/ ٢٣١، الكاشف ٢/ ٣٢٨، تقريب التهذيب ٢/ ٦٩.

(٦) يحيى بن أبي كثير: هو يحيى بن أبي كثير الطائي، مولاهم، أبو نصر اليمامي، =

إسحق[1]، والأعمش»[2] [3].

وهذا غيض من فيض مما قيل في هذا الإمام الجهبذ الذي قل نظيره في سعة العلم، وقوة الحفظ، ويكفيه فخراً أنه أول من دون الحديث وكتبه، كما سبق[4].

ورَمْيُ هذا المستشرق اليهودي الزهري بالوضع لم يشركه فيه أحد من العلماء، ولم يؤثر عن أحد منهم تشكيك في أمانته وثقته ودينه، بل كان من

= ثقة، ثبت، لكنه يدلس ويرسل. قال الذهبي: كان من العباد العلماء. روى عن جابر وأبي سلمة وأنس مرسلاً. وعنه هشام الدستوائي وهمام. مات سنة ١٣٢هـ وقيل قبل ذلك. تاريخ الثقات ص ٤٧٥، الكاشف ٣/٢٦٦، تقريب التهذيب ٢/٣٥٦.

(١) أبو إسحاق: هو عمرو بن عبد الله الهمداني، أبو إسحاق السبيعي، مكثر، ثقة عابد، اختلط بآخره، روى عن جرير، وعدي بن حاتم، وزيد بن أرقم وابن عباس وعنه ابنه يونس وحفيده إسرائيل والسفيانان. مات سنة ١٢٩هـ وقيل قبل ذلك.
انظر: الجرح والتعديل ٦/٢٤٢ ـ ٢٤٣، الكاشف ٢/٣٣٤، تقريب التهذيب ٢/٧٣.

(٢) الأعمش: هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، أبو محمد الكوفي الأعمش، ثقة حافظ، عارف بالقراءة، ورع، ولكنه يدلس. روى عن ابن أبي أوفى، وزر، وأبي وائل، وعنه شعبة ووكيع. مات سنة ١٤٧هـ أو ١٤٨هـ.
انظر: الجرح والتعديل ٤/١٤٦ ـ ١٤٧، الكاشف ١/٤٠١، تقريب التهذيب ١/٣٣١.

(٣) سير أعلام النبلاء ٢/٣٤٥، وانظر: جامع بيان العلم ٢/٢٠٥، تذكرة الحفاظ ١/١١١.

(٤) انظر: المرجع السابق ٥/٣٣٤، وانظر: ص ١١٥ وما بعدها.

الثقة والتثبت والتقوى والورع بمكان عظيم[1].

ومثله يستحيل أن يستغله الأمويون في وضع الحديث كما يدعي زيهر فما كان يخاف في الحق لومة لائم.

وهذه حادثة تبين جرأته في الحق وعدم سكوته على الباطل مهما كان قائله:

قال الشافعي:

حدثنا عمي[2] قال: «دخل سليمان بن يسار[3] على هشام بن عبد الملك[4] فقال: يا سليمان: من الذي تولى كبره منهم؟ قال: عبد الله بن

---

(١) انظر: السنة ومكانتها في التشريع ص ٢١٣.

(٢) عم الشافعي: هو محمد بن علي بن شافع المطلبي، المكي، وثقه الشافعي. روى عن عبد الله بن علي بن السائب والزهري، وعنه سبطه إبراهيم بن محمد، والشافعي، ويونس بن محمد.
الكاشف ٣/ ٨٠، تقريب التهذيب ٢/ ١٩٢.

(٣) سليمان بن يسار: هو سليمان بن يسار الهلالي، المدني، مولى ميمونة، وقيل أم سلمة، ثقة فاضل أحد الفقهاء السبعة. روى عن مولاته، وأبي هريرة. وعنه يحيى بن سعيد وربيعة الرأي وصالح بن كيسان. مات بعد المائة وقيل قبلها.
انظر: الجرح والتعديل ٤/ ١٤٩، الكاشف ١/ ٤٠٢، تقريب التهذيب ١/ ٣٣١.

(٤) هشام بن عبد الملك: هو هشام بن عبد الملك بن مروان، أبو الوليد القرشي الأموي الدمشقي، الخليفة الأموي. تولى الخلافة بعد أخيه يزيد سنة ١٠٥هـ، كان حريصاً جماعاً للمال، عاقلاً حازماً، سائساً، فيه ظلم مع عدل، خرج عليه زيد بن الحسين بن علي، فوجه إليه من قتله. مات سنة ١٢٥هـ.
انظر: الكامل في التاريخ ٥/ ٢٦١، سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٥١ ـ ٣٥٣، البداية والنهاية ٩/ ٣٥١ ـ ٣٥٤، فوات الوفيات ٤/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩، شذرات الذهب ١/ ١٦٣ ـ ١٦٥، الأعلام ٨/ ٨٦.

أبـي بن سلول، قال: كذبت هو علي بن أبـي طالب. قال: أمير المؤمنين أعلم بما يقول.

فدخل ابن شهاب فقال: يا ابن شهاب من الذي تولى كبره منهم؟ فقال له: عبد الله بن أبـي، فقال له: كذبت هو علي بن أبـي طالب. فقال له: أنا أكذب!! لا أبا لك، فوالله لو نادى مناد من السماء، أن الله أحل الكذب، ما كذبت، حدثني عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله[1]، وعلقمة بن وقاص[2] كلهم عن عائشة أن الذي تولى كبره منهم عبد الله بن أبـي.

فلم يزل القوم يغرون به، فقال له هشام: ارحل فوالله ما كان ينبغي لنا أن نحمل على مثلك[3].

فرجل يواجه خليفة المؤمنين بهذه الصلابة لأنه كذبه في حقيقة تاريخية

(١) عبيد الله بن عبد الله: هو عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، أبو عبد الله المدني، ثقة فقيه، ثبت. روى عن عائشة، وأبـي هريرة، وابن عباس. وعنه الزهري، وأبو الزناد، وصالح بن كيسان. مات سنة ٩٤هـ وقيل ٩٨هـ وقيل غير ذلك.
انظر: الجرح والتعديل ٥/ ٣١٩ ـ ٣٢٠، الكاشف ٢/ ٢٢٨، تقريب التهذيب ١/ ٥٣٥.

(٢) علقمة بن وقاص: هو علقمة بن وقاص، الليثي المدني، ثقة ثبت، أخطأ من زعم أن له صحبة. وقيل: إنه ولد في عهد النبـي ﷺ. روى عن عمر وعائشة، وعنه ابناه، ومحمد بن إبراهيم التيمي والزهري. مات في خلافة عبد الملك بن مروان.
انظر: الجرح والتعديل ٦/ ٤٠٥، الكاشف ٢/ ٢٧٨، تقريب التهذيب ١/ ٣١.

(٣) سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٣٩.

تمس حياة الصحابة وفي تفسير آية، ويخاطب الخليفة بقوله: «لا أبالك» وهي كلمة عظيمة، ويزداد عظمها إذا خاطب بها أميرَ المؤمنين رجل من رعاياه، موقف فريد من نوعه، لا يحمل عليه إلاَّ الخوف من الله والعلم به، وذلك هو الذي دفع الزهري ليقف هذا الموقف المهيب.

أبعد هذا يمكن أن يقال إن الأمويين استغلوا هذا الإمام الفذ في وضع الحديث على رسول الله ﷺ؟

وبنو أمية الذين أولع المستشرقون بالطعن فيهم والافتراء عليهم لم يكونوا كما يزعمون، وإن كان في بعض خلفائهم هنات إلاَّ أن عصرهم من العصور التي مدحها رسول الله ﷺ في الجملة في قوله: «**خير الناس قرني ثم الذين يلونهم . .**» الحديث[1].

ومن خلفائهم معاوية الصحابي الفاضل رضي الله عنه وعمر بن عبد العزيز وهو الذي أمر بتدوين الحديث. ومنهم عبد الملك بن مروان الذي قذفه هذا المستشرق بالدعوة إلى الوضع، وقد كان عابداً ومهتماً بالعلم حريصاً على إرشاد العلماء وطلاب العلم إلى تتبع السنن والآثار، حتى قال للزهري: «ائت الأنصار فإنك تجد عندهم علماً كثيراً»، ولما بويع بالخلافة كان يتلو القرآن على مصباح ضئيل. وقد ازدادت رقعة الإسلام في عهدهم بسبب ما قاموا به من فتوحات. وأكثر ما وضع في شأنهم من أخبار كان من صنائع العباسيين الذين كان عصرهم مشبع بالعداوة لبني أمية إضافة إلى ما وضعه غلاة الشيعة والروافض[2].

---

(١) سبق تخريجه. انظر: ص ٥٦.

(٢) انظر: السنة ومكانتها في التشريع ص ١٩٧، ١٩٨.

أما زعم جولد زيهر أن عبد الملك بنى قبة الصخرة ليصرف الناس عن الحج، ووضع له صديقه الزهري من الأحاديث ما يؤيد فعله.

فقد استفاد هذه الفكرة مما أورده اليعقوبي[1] في تاريخه حيث قال: «ومنع عبد الملك أهل الشام من الحج، وذلك أن ابن الزبير كان يأخذهم إذا حجوا بالبيعة، فلما رأى عبد الملك ذلك منعهم من الخروج إلى مكة، فضج الناس، وقالوا تمنعنا من حج بيت الله الحرام وهو فرض من الله علينا، فقال لهم: هذا ابن شهاب الزهري يحدثكم أن رسول الله قال: «لا تشد الرحال إلاَّ إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام ومسجدي ومسجد بيت المقدس[2]، وهو يقوم لكم مقام المسجد الحرام. وهذه الصخرة التي يروى أن رسول الله ﷺ وضع قدمه عليها لما صعد إلى السماء تقوم لكم مقام الكعبة، فبنى على الصخرة قبة، وعلق عليها ستور الديباج وأقام لها سدنة، وأخذ الناس بأن يطوفوا حولها كما يطوفون حول الكعبة، وأقام بذلك أيام بني أمية»[3].

واليعقوبي مؤرخ من أعيان الشيعة.

والعداء بين الشيعة والأمويين معلوم، وما وضعه الشيعة في مناقب علي

---

(١) اليعقوبي: هو أحمد بن إسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح اليعقوبي. مؤرخ جغرافي كثير الأسفار، من أهل بغداد. مات سنة ٢٩٢هـ.
من آثاره: «تاريخ اليعقوبي»، البلدان، أخبار الأمم السالفة وغير ذلك.
انظر: معجم المؤلفين ١/ ١٦١، الأعلام ١/ ٩٥.

(٢) يأتي تخريج الحديث والكلام عنه ص ١٣٩.

(٣) تاريخ اليعقوبي ٢/ ٢٦١، ط/ دار بيروت. نشر دار صادر، بيروت ١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠م.

ومثالب الأمويين كثير جداً فلا يبعد أن تكون هذه الرواية من اختلاقاتهم لتشويه الأمويين[1].

ويجاب على ما ذكر جولد زيهر بالآتي:

١ ــ لقد اختلفت أقوال العلماء في من بنى قبة الصخرة:

فذهب ابن الأثير[2]، وابن كثير[3] إلى أن الذي بناها هو الوليد بن عبد الملك[4]. بينما يرى شيخ الإسلام ابن تيمية أنه عبد الملك[5].

فعلى القول الأول تكون القصة كلها موضوعة[6]. وعلى القول الثاني فقد بين شيخ الإسلام العلة في ذلك فقال: «لما تولى... عبد الملك الشام، ووقع بينه وبين ابن الزبير الفتنة كان الناس يحجون فيجتمعون بابن الزبير، فأراد عبد الملك أن يصرف الناس عن ابن الزبير فبنى القبة على الصخرة،

---

(١) انظر: السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام ص ٢٤٩.

(٢) انظر: الكامل في التاريخ ٤/ ١٣٧ ــ ١٣٨.

(٣) انظر: البداية والنهاية ٩/ ١٦٥، السنة ومكانتها في التشريع ص ٢١٧.

(٤) الوليد بن عبد الملك: هو الوليد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم، أبو العباس الدمشقي، الخليفة الأموي. ولي الخلافة بعد وفاة أبيه عام ٨٦هـ، كان ولوعاً بالبناء والعمران، بنى المسجد النبوي، والمسجد الأقصى، ومسجد دمشق الكبير وغير ذلك. وكثرت الفتوحات في عهده وتوسعت الدولة الإسلامية. مات سنة ٩٦هـ.
تاريخ الطبري ٦/ ٤٩٥، الكامل في التاريخ ٥/ ٨، سير أعلام النبلاء ٤/ ٣٤٧ ــ ٣٤٨، البداية والنهاية ٩/ ٧٠، فوات الوفيات ٤/ ٢٥٤ ــ ٢٥٥، شذرات الذهب ١/ ١١١، الأعلام ٨/ ١٢١.

(٥) انظر: الفتاوى ١٧/ ١٢.

(٦) انظر: السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام ص ٢٤٩.

وكساها في الشتاء والصيف، ليرغب الناس في زيارة بيت المقدس ويستقلوا بذلك عن اجتماعهم بابن الزبير، وأما أهل العلم من الصحابة والتابعين لهم بإحسان فلم يكونوا يعظمون الصخرة فإنها قبلة منسوخة»[1].

والفرق شاسع بين مزاعم جولد زيهر واليعقوبي وبينما قاله شيخ الإسلام، ويتضح ذلك من قراءة النصين.

٢ ـ زعمه بأن عبد الملك بناها ليحج الناس إليها ويطوفوا من حولها.

لا يمكن ذلك أن يصدر من عبد الملك أبداً، لأنه كفر، وهو الذي أعاد بناء الكعبة مرة أخرى على ما كانت عليه في عهد النبي ﷺ بعد مقتل ابن الزبير، كما أن العلماء لا يمكن أن يسكتوا عن فعله ذلك أبداً، إضافة إلى أن خصوم الأمويين له بالمرصاد، ومع ذلك لم يوردوا ذلك في مطاعنهم عليه[2].

٣ ـ إن الزهري رحمه الله لم يلتق بعبد الملك إلاَّ بعد مقتل ابن الزبير.

فقد نقل الذهبي عن الليث بن سعد أنه قال: «قدم ابن شهاب على عبد الملك سنة اثنين وثمانين»[3]. وقد نص على أن ابن الزبير قتل سنة اثنين وسبعين[4].

---

(١) الفتاوى ٢٧/١٢.

(٢) انظر: السنة ومكانتها في التشريع ص ٢١٨، السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠.

(٣) سير أعلام النبلاء ٥/٣٢٨.

(٤) انظر: المرجع السابق ٤/٢٤٧.

وبعد مقتله استوثقت الممالك لعبد الملك[1].

فليس هو في حاجة لمن يضع له أحاديث لصرف الناس عن الحج. والزهري لم يكن عند مقتل ابن الزبير ذائع الصيت عند الأمة الإسلامية بحيث تتقبل منه حديثاً موضوعاً يلغي به فريضة الحج الثابتة بالقرآن والأحاديث الصحيحة، وذلك لصغر عمره، فإنه قد ولد بعد الخمسين من الهجرة[2].

وصداقته بعبد الملك وتردده عليه لا يقدح في أمانته ودينه، وليس ذلك بالأمر الذي يدعه إلى وضع الحديث محاباة له، وهو العالم المعتز بدينه وعلمه ومكانته، الذي لا يأبه بمجابهة الخليفة في أي وقت لبيان الحق، وقد سبق موقفه مع هشام، ومتى كان التردد على الخلفاء ومصادقتهم يقدح في عدالة الإنسان وأمانته، وقد تردد الصحابة على معاوية قديماً، وكذا التابعون ترددوا على الأمويين، وأبو حنيفة تردد على المنصور[3]، وأبو يوسف[4] كان

(١) انظر: المرجع السابق ٤/ ٢٤٧.

(٢) انظر: منهج النقد عند المحدثين ص ١٢٨ ـ ١٢٩، السنة ومكانتها في التشريع ص ٢١٨.

(٣) المنصور: هو أبو جعفر عبد الله بن محمد بن علي الهاشمي العباسي المنصور، ثاني خلفاء بني العباس، ولي الخلافة بعد وفاة أخيه السفاح سنة ١٣٦هـ. وهو والد الخلفاء العباسيين جميعاً. كان ذا رأي وحزم، ودهاء وجبروت. تاركاً للهو واللعب، كامل العقل، حسن المشاركة في الفقه والأدب والعلم. بنى مدينة بغداد، وقد قتل خلقاً كثيراً حتى توطد ملكه. مات سنة ١٥٨هـ.

انظر: تاريخ الطبري ٧/ ٤٧١ ـ ٤٧٣، تاريخ بغداد ١٠/ ٥٣ ـ ٦١، الكامل في التاريخ ٥/ ٤٦١، سير أعلام النبلاء ٧/ ٨٣ ـ ٨٩، البداية والنهاية ١٠/ ١٢١ ـ ١٢٩، فوات الوفيات ٢/ ٢١٦ ـ ٢١٧، الأعلام ٤/ ١١٧.

(٤) أبو يوسف: هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي، =

ملازماً لهارون الرشيد[1]، وما طعن أحد فيهم بذلك[2].

والإمام الزهري رحمه الله لم يكن من الذين يتزلفون للحكام طلباً لمال أو جاه وهو الذي قال عنه عمرو بن دينار: «ما رأيت أحداً أنص للحديث من الزهري، وما رأيت أحداً أهون عنده الدراهم منه، كانت عنده بمنزلة البعر»[3].

هذا عن المال، وأما الجاه فقد اعترف هذا المستشرق بأنه كان ذائع الصيت في الأمة الإسلامية، فأي دافع آخر يدفعه لمجاملة ومحاباة عبد الملك[4].

= أبو يوسف، صاحب الإمام أبـي حنيفة وتلميذه، وأول من نشر مذهبه، كان فقيهاً عالماً من حفاظ الحديث. ولي القضاء ببغداد. مات سنة ١٨٢هـ.
انظر: تاريخ بغداد ١٤/ ٢٤٢ ــ ٢٦٢، وفيات الأعيان ٦/ ٣٧٨ ــ ٣٩٠، تذكرة الحفاظ ١/ ٢٩٢، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٤٧، سير أعلام النبلاء ٨/ ٥٣٥ ــ ٥٣٩، الأعلام ٨/ ١٩٣.

(١) هارون الرشيد: هو هارون الرشيد بن محمد المهدي بن المنصور العباسي. الخليفة العباسي الخامس ولي الخلافة بعد أخيه الهادي سنة ١٧٠هـ، كان من أنبل الخلفاء، ذا حج وجهاد، وغزو وشجاعة، ورأي، وفصاحة، وعلم وبصر بأعباء الخلافة، وله نظر جيد في الأدب والفقه. وقد ازدهرت الدولة الإسلامية في عهده وتوسعت. وكان عادلاً جواداً محباً للعلماء. مات سنة ١٩٣هـ.
انظر: الطبري ٨/ ٢٣٠، تاريخ بغداد ١٤/ ٥ ــ ١٣، الكامل في التاريخ ٦/ ١٠٦، سير أعلام النبلاء ٩/ ٢٨٦ ــ ٢٩٥، شذرات الذهب ١/ ٣٣٤، الأعلام ٨/ ٦٢.

(٢) انظر: السنة ومكانتها في التشريع ص ٢٢٢.

(٣) سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٣٤، وانظر: تذكرة الحفاظ ١/ ١٠٩.

(٤) انظر: السنة ومكانتها في التشريع ص ٢١٦.

وأما حديث شد الرحال[1] فهو صحيح. رواه البخاري ومسلم

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه من حديث أبـي هريرة في كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة (٢٠)، باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة (١) ٢/ ٥٦.
ومن حديث أبـي سعيد الخدري، في باب مسجد بيت المقدس (٦) ٢/ ٥٧ ــ ٥٨، وفي كتاب جزاء الصيد (٢٨)، باب حج النساء (٢٦) ٢/ ٢٢٠. وفي كتاب الصوم (٣٠)، باب الصوم يوم النحر (٦٧) ٢/ ٢٤٩ ــ ٢٥٠.
وأخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبـي سعيد. في كتاب الحج (١٥)، باب سفر المرأة مع محرم الى حج وغيره (٧٤) برقم ٨٢٧، ٢/ ٩٧٥ ــ ٩٧٦.
ومن حديث أبـي هريرة، في باب لا تشد الرحال إلاَّ إلى ثلاثة مساجد (٩٥) برقم ١٣٩٧، ٢/ ١٠١٤ ــ ١٠١٥.
وأخرجه أبو داود في سننه عن أبـي هريرة، كتاب المناسك، باب في إتيان المدينة برقم ٢٠٣٣، ٢/ ٢١٦.
وأخرجه الترمذي في سننه عن أبـي سعيد، أبواب الصلاة (٢)، باب ما جاء في أي المساجد أفضل (٢٤٣)، برقم ٣٢٦. وقال: «هذا حديث حسن صحيح» ٢/ ١٤٨.
وأخرجه النسائي في سننه عن أبـي هريرة، كتاب المساجد، باب ما تشد الرحال إليه من المساجد ٢/ ٣١، وعن بصرة بن أبـي بصرة الغفاري، كتاب الجمعة، باب ذكر الساعة التي يستجاب فيها الدعاء ٣/ ٩٤.
وأخرجه ابن ماجه في سننه عن أبـي هريرة برقم ١٤٠٩هـ، وعن أبـي سعيد وعبد الله بن عمرو بن العاص برقم ١٤١٠هـ، كتاب إقامة الصلاة (٥)، باب ما جاء في الصلاة في مسجد بيت المقدس (١٩٦)، ١/ ٤٥٢.
وأخرجه الدارمي في سننه عن أبـي هريرة، كتاب الصلاة، باب لا تشد الرحال إلاَّ إلى ثلاثة مساجد ١/ ٣٣٠.
وأخرجه البيهقي في سننه عن أبـي سعيد، كتاب الصلاة، باب النهي عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ٢/ ٤٥٢. =

. . . .

= وعن أبـي هريرة، كتاب الحج، باب الخروج إلى المدينة ٥/ ٢٤٤.

وأخرجه مالك في الموطأ عن بصرة بن أبـي بصرة الغفاري، كتاب الجمعة (٥)، باب ما جاء في الساعة التي في يوم الجمعة (٧) برقم ١٦، ١/ ١٠٩.

وأخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب الصلاة (٩)، باب المساجد (٦)، عن أبـي سعيد برقم ١٦١٧، ٤/ ٤٩٥ ـ ٤٩٦.

وعن أبـي هريرة برقم ١٦١٩، ٤/ ٤٩٨، وبرقم ١٦٣١، ٤/ ٥٠٩ ـ ٥١٠.

وأخرجه الحميدي في مسنده عن أبـي هريرة برقم ٩٤٣، وعن بصرة برقم ٩٤٤، ١/ ٤٢١.

وأخرجه أحمد في المسند عن أبـي هريرة ٢/ ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٧٨، ٥٠١.

وعن أبـي سعيد ٣/ ٧، ٣٤، ٤٥، ٥١، ٥٣، ٦٤، ٧١، ٧٧، ٧٨، ٩٣. وعن بصرة ٦/ ٧، ٣٩٧ ـ ٣٩٨.

وأخرجه عبدالرزاق في مصنفه، باب ما تشد إليه الرحال عن أبـي هريرة برقم ٩١٥٨، وعن رجل من أصحاب النبـي ﷺ برقم ٩١٥٩، وعن ابن عمر موقوفاً برقم ٩١٦٠، ٥/ ١٣٢، وبرقم ٩١٧١، وعن بصرة برقم ٩١٦٢، ٥/ ١٣٥.

وأخرجه ابن أبـي شيبة في مصنفه عن أبـي سعيد ٢/ ٣٧٤، والطحاوي في مشكل الآثار عن أبـي سعيد ١/ ٢٤٢، وعن أبـي هريرة ١/ ٢٤٤ والبغوي في شرح السنة عن أبـي سعيد برقم ٤٥٠، ٢/ ٣٣٦، وعن أبـي هريرة برقم ٤٥١، ٢/ ٣٣٧، باب فضل الصلاة في المسجد الحرام ومسجد المدينة والأقصى.

وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد، باب لا تشد الرحال إلاَّ إلى ثلاثة مساجد، عن أبـي بصرة وقال: «رواه أحمد والبزار بنحوه والطبراني في الكبير والأوسط، ورجال أحمد ثقات أثبات».

وعن أبـي سعيد الخدري.

وعن علي بن أبـي طالب. وقال: «رواه الطبراني في الصغير والأوسط وفيه إبراهيم بن إسماعيل بن يحيـى بن كهيل وهو ضعيف». =

وأصحاب السنن الأربعة والإمام أحمد وغيرهم من العلماء. وقد روي عن جمع من الصحابة منهم: أبو سعيد الخدري، وأبو بصرة الغفاري، وأبو هريرة، وابن عمر، وعلي، وعبد الله بن عمر. وتكاثرت الطرق عن هؤلاء حتى قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهو حديث مستفيض، متلقى بالقبول، أجمع أهل العلم على صحته وتلقيه بالقبول والتصديق»[1].

فلم ينفرد الزهري رحمه الله برواية هذا الحديث حتى يتهم بوضعه. والحديث ليس فيه فضل قبة الصخرة، وليس فيه الدعوة إلى الحج إليها والطواف حولها بدلاً عن الكعبة كما يدعي زيهر، وغاية ما فيه فضل الصلاة في بيت المقدس وزيارته[2].

وذلك أمر دلت عليه النصوص، فقد أورد ابن القيم جملة من الأحاديث الصحيحة التي تدل على فضله والصلاة فيه[3].

وذكر شيخ الإسلام اتفاق علماء المسلمين على استحباب السفر إليه للعبادة المشروعة فيه[4].

= وعن عمران: وقال: «رواه البزار ورجاله رجال الصحيح إلاَّ أن البزار قال: أخطأ فيه حبان بن هلال».

وعن ابن عمر. وقال: «رواه الطبراني في الكبير والأوسط ورجاله ثقات».

وعن أبي الجعد الضمري. وقال: «رواه الطبراني في الكبير والأوسط ورجاله رجال الصحيح. ورواه البزار أيضاً. ٤/٦ ــ ٧.

(١) الفتاوى ٢٧/ ٥ ــ ٦.

(٢) انظر: السنة ومكانتها في التشريع ص ٢١٩، منهج النقد عند المحدثين ص ١٣٠.

(٣) انظر: المنار المنيف ص ٩١ ــ ٩٤.

(٤) انظر: الفتاوى ٢٧/ ٦.

وأما الصخرة فقد ذكر الإمام ابن القيم أن كل حديث فيها فهو كذب مفترى[(١)].

وأما حديث: «**الصلاة في المسجد الأقصى تعدل ألف صلاة فيما سواه**» رواه الطحاوي[(٢)]. ولم يأت عن طريق الزهري حتى يتهم بوضعه.

---

(١) انظر: المنار المنيف ص ٨٧، وتعليق المحقق عليه في الهامش.

(٢) مشكل الآثار عن ميمونة مولاة النبي ﷺ، ولفظه أنها سألته ـ أي النبي ﷺ فقالت: أفتنا في بيت المقدس. فقال: «أرض المحشر والمنشر، وأتوه فصلوا فيه فإن الصلاة فيه كألف صلاة في غيره: فقلت: أرأيت إن لم أستطع أن أتحمل عليه، قال: فلتهتدي له زيتاً يسرج فيه، فمن فعل ذلك فهو كمن أتاه» ١/ ٢٤٩.

وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد بلفظ مقارب لرواية الطحاوي وقال: «رواه أبو يعلى بتمامه من حديث ميمونة زوج النبي ﷺ. والله أعلم ورجاله ثقات». ٤/ ٩ ـ ١٠.

وروى ابن ماجه عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة الرجل في بيته بصلاة، وصلاته في مسجد القبائل بخمس وعشرين صلاة، وصلاته في المسجد الذي يجمع فيه بخمسمائة صلاة، وصلاته في المسجد الأقصى بخمسين ألف صلاة، وصلاته في مسجدي بخمسين ألف صلاة، وصلاته في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة». كتاب إقامة الصلاة (٥)، باب ما جاء في الصلاة في المسجد الجامع (١٩٨) برقم ١٤١٣، ١/ ٤٥٣.

قال في الزوائد: إسناده ضعيف.

وروى البزار عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: «فضل الصلاة في المسجد الحرام على غيره مائة ألف صلاة، وفي مسجدي ألف صلاة، وفي مسجد بيت المقدس خمسمائة صلاة».

قال البزار: «لا نعلمه يروى بهذا اللفظ مرفوعاً إلاَّ بهذا الإسناد».

كتاب الصلاة، باب الصلاة في المساجد الثلاثة برقم ٤٢٢. كشف الأستار =

(ج) علماء الحديث والفقه:

إذا كان بعض أهل الأهواء والبدع، والمصالح الدنيوية، والمغالون في العصبيات والجهلة بدين الله أجازوا الكذب على رسول الله ﷺ فإن علماء الأمة من أهل الحديث والفقه أرفع درجة وأسمى منزلة من أن يكذبوا في حديث النبي ﷺ، وهم الذين حفظ الله لنا بهم الدين، ورفع مقامهم في عليين: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١﴾﴾ [المجادلة: ١١].

وهم أتقى لله وأخشى من أن يزيدوا في دين الله ما ليس منه وقد قال سبحانه فيهم: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: ٢٨].

وهم حماة الدين والذابون عنه، الباذلون أنفسهم وأموالهم وأوقاتهم في الدفاع عنه، ولقد رأينا فيما سبق ما بذلوه من جهود لحفظ الحديث

= ١/ ٢١٢ ـ ٢١٣. وحديث البزار ذكره الطحاوي في مشكل الآثار من حديث أبي الدرداء أيضاً ١/ ٢٤٨، إلاّ أن الشيخ ناصر الدين الألباني ضعف إسناده. انظر: إرواء الغليل ٤/ ٣٤٣.

وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد وقال: «رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات وفي بعضهم كلام وهو حديث حسن» ٤/ ١٠.

وضعفه الشيخ ناصر الدين الألباني. انظر ضعيف الجامع ٣/ ٢٨٧.

وأورده السيوطي في الجامع الصغير ورمز له بالحسن وأقره المناوي. انظر فيض القدير ٤/ ٢٢٨.

الا أن الشيخ ناصر الدين الألباني قال عنه: «ضعيف جداً». ضعيف الجامع ٣/ ٢٧٧.

وقال ابن القيم رحمه الله: «وقد روى في بيت المقدس التفضيل بخمس مائة. وهو أشبه».

المنار المنيف ص ٩٣. وانظر تعليق المحقق في الهامش.

وصيانته[1]، فحرصوا على حفظه كل الحرص، ونفوا عنه كل شائبة تكدر صفوه، صابرين على الأذى، متحملين المشاق، وقد عرف فضلهم أهل الإسلام، وشكروا لهم سعيهم، وحفظوا لهم منزلتهم، ورفعوا قدرهم.

قال الطحاوي رحمه الله:

«وعلماء السلف من السابقين، ومن بعدهم من التابعين أهل الخير والأثر. وأهل الفقه والنظر ـ لا يذكرون إلاَّ بالجميل، ومن ذكرهم بسوء فهو على غير السبيل»[2].

وقال ابن أبي العز الحنفي رحمه الله:

قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ۝١١٥﴾ [النساء: ١١٥]. فيجب على كل مسلم بعد موالاة الله ورسوله موالاة المؤمنين، كما نطق به القرآن، خصوصاً الذين هم ورثة الأنبياء الذين جعلهم الله بمنزلة النجوم، يهتدى بهم في ظلمات البر والبحر، وقد أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم، إذ كل أمة قبل مبعث محمد ﷺ علماؤها شرارها، إلاَّ المسلمين فإن علماءهم خيارهم، فإنهم خلفاء الرسول من أمته، والمحيون لما مات من سنته، فبهم قام الكتاب وبه قاموا، وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا، وكلهم متفقون اتفاقاً يقيناً على وجوب اتباع الرسول ﷺ. فلهم الفضل علينا والمنة بالسبق وتبليغ ما أرسل به الرسول ﷺ إلينا، وإيضاح ما كان منه يخفى علينا، فرضي الله عنهم وأرضاهم. ﴿رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي

---

(١) انظر: ص ٢٦ فما بعدها.

(٢) العقيدة الطحاوية ص ١٩.

﴿... قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾[١] [الحشر: ١٠].

هكذا عرفت الأمة فضل علمائها ودونت لهم آثارهم، فما لهذا وأهل الاستشراق، فإنهم لم يعرفوا مقام علمائها وسمو منزلتهم، لأنهم لم تخالط قلوبهم بشاشة الإيمان التي خالطت قلوب ورثة النبي ﷺ، ولم يتصوروا خوفهم من الله وخشيتهم منه، وليس ذلك بمستغرب على قوم فقدت قلوبهم طعم الإيمان، ونفوسهم أخلاق الإسلام، وضاع بينهم الحق، وغاب عندهم العدل، وتفشى فيهم الظلم، وانحطت أخلاقهم، وفسدت طبائعهم، فليس لأحد بينهم حرمة، ولا لكريم بينهم مكرمة، فلم يفهموا عن غيرهم إلاَّ ما يدور بينهم، وذلك مقياس خاطئ، فإن خصائص أهل الإسلام وصفات علمائه لا توجد عند محرفي الأديان، من عبدة الطاغوت والصلبان، فالبون شاسع والفرق عظيم، ولذا لا يقبل منهم حكم في حملة القرآن والسنة، وهم الغرباء المبعدون.

وأمة الإسلام لا تنتظر دجاجلة الغرب لكي يقوموا لها علماءها، لأنها تعرف ما بذلك التقويم من حيف وجور، تحف به الدسائس وتحيط به الأحقاد، ومتى كان الظلم ينتج عدلاً والباطل يخرج حقاً؟

وإذا أردت أن تعرف حقيقة ما ذكرنا فقارن بين قول جولد زيهر السابق وبين قول ابن حبان رحمه الله في بيان حديث النبي ﷺ: **«لا يزال ناس من أمتي منصورين لا يضرهم من خذلهم حتى تقوم الساعة»**[٢].

---

(١) شرح الطحاوية ص ٤٩١ ـ ٤٩٢.

(٢) أخرج البخاري في صحيحه نحوه: من حديث المغيرة بن شعبة، ومن حديث معاوية بن أبي سفيان، في كتاب المناقب (٦١)، باب (٢٨)، ٤/ ١٨٧، ونحوه من =

فقال: «ومن أحق بهذا التأويل من قوم فارقوا الأهل والأوطان، وقنعوا بالكسر والأطمار[1] في طلب السنن والآثار، وطلب الحديث والأخبار يجولون في البراري والقفار، ولا يبالون بالبؤس والإقتار، المتبعون لآثار السلف من الماضين، والسالكون ثبج[2] محجة الصالحين، ورد الكذب عن رسول رب العالمين، وذب الزور عنه حتى وضح للمسلمين المنار، وتبين لهم الصحيح من بين الموضوع والزور من الآثار . . » الخ ما ذكر[3].

فهذا هو الذي يليق بعلماء الإسلام، ولا عبرة بقول المستشرقين.

وأما زعم زيهر أن بعض الوضاعين برروا وضعهم بأنهم يفعلون ذلك لمحاربة الطغيان والإلحاد والبعد عن الدين. هذا أمر بينه علماء الإسلام

= حديثيهما في كتاب الاعتصام (٩٦)، باب قول النبي ﷺ لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين (١٠)، ٨/١٤٩.
وأخرج مسلم في صحيحه نحوه، من حديث جابر بن عبد الله، في كتاب الإيمان باب نزول عيسى بن مريم (٧١) برقم ١٥٦، ١/١٣٧، ومن حديث ثوبان برقم ١٩٢٠، والمغيرة برقم ١٩٢١، وجابر بن سمرة برقم ١٩٢٢، وجابر بن عبد الله برقم ١٩٢٣، ومعاوية برقم ١٠٣٧، وعبد الله بن عمرو بن العاص وعقبة بن عامر برقم ١٩٢٤، وسعد بن أبي وقاص برقم ١٩٢٥. كتاب الإمارة (٣٣) باب قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم» (٥٣)، ٣/١٥٢٣ ــ ١٥٢٥.

(١) الأطمار: جمع طمر وهو الثوب الخلق، أو الكساء البالي من غير الصوف.
انظر: القاموس المحيط ص ٥٥٤.

(٢) ثبج: وسط الشيء ومعظمه.
انظر: القاموس المحيط ص ٢٣٣، الفائق ١/١٦٢، النهاية ١/٢٠٦.

(٣) كتاب المجروحين ١/٨٩.

قديماً قبل أن يخلق جولد زيهر، فإنهم نصوا على أن هنالك جماعة أجازت وضع الحديث رغبة في الخير والصلاح، ولم يسكت علماء الحديث عنهم بل كشفوا أمرهم وبينوا جهلهم وحذروا الأمة من خطرهم، ودونوا أسماءهم وما وضعوه من أحاديث[1].

فلسنا نحن في حاجة إلى أن ينبهنا زيهر إلى ذلك. وقد نبهنا إليه علماؤنا الأجلاء.

قال ابن كثير رحمه الله:

«والوضاعون أقسام كثيرة: منهم الزنادقة، ومنهم متعبدون يحسبون أنهم يحسنون صنعاً، يضعون أحاديث فيها ترغيب وترهيب، وفي فضائل الأعمال، ليعمل بها.

وهم من أشر ما فعل هذا لما يحصل بضررهم من الغرر على كثير ممن يعتقد صلاحهم، فيظن صدقهم، وهم شر من كل كذاب في هذا الباب.

وقد انتقد الأئمة كل شيء فعلوه من ذلك، وسطروه عليهم في زبرهم عاراً على واضعي ذلك في الدنيا، وناراً وشناراً[2] في الآخرة»[3].

• • •

(١) انظر: المرجع السابق ١/ ٦٤، الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ١٤٤، تدريب الراوي ١/ ٢٨١ ـ ٢٨٣، الوضع في الحديث ١/ ٢٦٣ ـ ٢٦٩.

(٢) الشنار: أقبح العيب، والعار، والأمر المشهور بالشنعة. القاموس المحيط ص ٥٣٩.

(٣) اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث ص ٧٤.

(٧)
مطاعن المستشرقين في منهج المحدثين

(أ) وجهة النقد عند المحدثين:

قال جولد زيهر:

«ولم يستطع المسلمون أنفسهم أن يخفوا هذا الخطر ـ أي خطر الوضع في الحديث، ومن أجل هذا وضع العلماء علماً خاصاً له قيمته وهو علم نقد الحديث، لكي يفرقوا بين الصحيح وغير الصحيح من الأحاديث، إذا أعوزهم التوفيق بين الأقوال المتناقضة.

ومن السهل أن يفهم أن وجهات نظرهم في النقد ليست كوجهات النظر عندنا، تلك التي نجد لها مجالاً كبيراً في النظر في تلك الأحاديث التي اعتبرها النقد الإسلامي صحيحة غير مشكوك فيها، ووقف حيالها لا يحرك ساكناً.

ولقد كان من نتائج هذه الأعمال النقدية الاعتراف بالكتب الستة أصولاً، وكان ذلك في القرن السابع الهجري، فقد جمع فيها علماء من رجال القرن الثالث الهجري أنواعاً من الأحاديث كانت مبعثرة رأوها أحاديث صحيحة.

وقد أصبحت هذه الكتب مراجع مجزوماً بها لسنة النبي، ويعتبر في المقام الأول منها الصحيحان»[1].

ويرى جب[2] أن ما قام به المحدثون من جهود تجاه السنة المدونة هو عبث لقلة حذرهم وتدقيقهم[3].

(ب) التباين في التوثيق والتضعيف:

قال جوينبل:

«والحكم على قيمة المحدث قد يختلف اختلافاً بيناً، فربما كان ثقة عند قوم، ولكن غيرهم كانوا يعدونه في منتهى الضعف وربما اعتبروه كاذباً في روايته»[4].

(ج) وجود الأسانيد اعتباطي، ولم تجد اعتناء من المحدثين:

قال شاخت:

---

(١) العقيدة والشريعة ص ٥٠.

(٢) جب: هو السير هاملتون جب المولود عام ١٨٩٥م. من أعلام المستشرقين المعاصرين. كان عضواً للمجمع العلمي العربي في دمشق، والمجمع اللغوي في القاهرة. ودرس اللغة العربية وقواعدها وتمرس فيها. ثم عمل أستاذاً لها في عدد من الجامعات الأوربية، وقد تولى إدارة مركز دراسات الشرق الأوسط.
من آثاره: «المدخل إلى تاريخ الأدب العربي»، وماهو الإسلام، «الاتجاهات الحديثة في الإسلام» وغيرها الكثير.
انظر: المستشرقون ٢/ ٥٥١ ــ ٥٥٤، الاستشراق ص ٣١.

(٣) انظر: دراسات في حضارة الإسلام ص ١٤٨.

(٤) دائرة المعارف الإسلامية ٧/ ٣٣٥.

«إن أكبر جزء من أسانيد الأحاديث اعتباطي. . ومعلوم لدى الجميع أن الأسانيد بدأت بشكل بدائي ووصلت إلى كمالها في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري. . وكانت الأسانيد كثيراً لا تجد أقل اعتناء. وأي حزب يريد نسبة آرائه إلى المتقدمين كان يختار تلك الشخصيات ويضعها في الإسناد»[1].

(د) نقد المحدثين لا يتعدى إسناد الحديث:

قال غاستون ويت[2]:

«وقد درس رجال الحديث السنة بإتقان إلَّا أن تلك الدراسة كانت موجهة إلى السند ومعرفة الرجال والتقائهم وسماع بعضهم من بعض»، ثم قال: «لقد نقل لنا الرواة حديث الرسول مشافهة ثم جمعه الحفاظ ودونوه إلَّا أن هؤلاء لم ينقدوا المتن، لذلك لسنا متأكدين من أن الحديث قد وصلنا كما هو عن رسول الله، من غير أن يضيف إليه الرواة شيئاً عن حسن نية في أثناء روايتهم الحديث»[3].

الجواب على ذلك:

(أ) وجهة النقد عند المحدثين:

لقد شمل منهج المحدثين النقدي جميع الاحتمالات في جوانب الحديث من حيث السند والمتن، وأول الأمور في ذلك أداء الراوي

---

(١) مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية ١/ ٨٣، ١٠٤.

(٢) غاستون ويت: لم أقف له على ترجمة.

(٣) السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام ص ٢٤٠ نقلاً عن «التاريخ العام للديانات ـ الإسلام» ص ٣٦٥.

للحديث. فقد درسوا الرواة دراسة متنوعة ومستوفية ودقيقة، فوضعوا لهم شروطاً من حيث التوثيق والتضعيف، ثم وضعوا من العلوم ما يكشف أحوالهم، فبينوا أسماءهم، وتواريخهم، وأماكنهم، وما يتصل بذلك من فروع ومسائل، كما درسوا صيغ الاتصال بين الرواة في حالة الأخذ والأداء، وما دل منها على الاتصال وما لم يدل، وتناولوا متون الأحاديث بالفحص والتدقيق وتتبعوا ما بها من علل وشذوذ وغير ذلك، بقواعد رصينة محكمة.

فجاءت أحكامهم على الحديث واضحة جلية، شاملة لكل أنواعه، من حيث قبوله ورده، فتدرجوا في ذلك بدءاً من قمة الصحة فيما أسموه أصح الأسانيد وما حفه من قرائن، ثم مراتب الصحيح، ثم الحسن لذاته فالحسن لغيره، فالضعيف ضعف يسير، فالضعيف ضعف شديد، إلى الموضوع الذي لا تجوز روايته إلَّا على سبيل القدح فيه[1].

فهذا منهج كامل شامل لكل جوانب الحديث ما دق منها وما جل، والمنصف لا يسعه إلَّا أن يقف إجلالاً واحتراماً، لهذا المنهج القويم، ولهذا الجهد المضني الذي بذله علماؤنا الأفاضل، حتى خرجوا بأحكام سليمة على الأحاديث النبوية، حفظت بها السنة المطهرة من عبث كل عابث.

ولم يأت ذلك المنهج إلَّا بعد عمل دؤوب، وبذل جهد منقطع النظير، وشدة انتباه وحرص، ودقة تطبيق، وقوة تمييز، أذهلت العالم بأسره، وما ذلك إلَّا بتوفيق من الله سبحانه الذي أراد حفظ سنة نبيه فهيأ لها من الأسباب ما أدى إلى بقائها.

والذي يريد أن يقف على متانة منهج المحدثين فعليه أن يلقي نظرة

---

(١) انظر: منهج النقد في علوم الحديث ص ٤٣٣ ــ ٤٣٤.

على هذه المؤلفات التي لا تحصى عدداً في كل فن من فنون الحديث، وما بذل فيها من عناية فائقة لا مثيل لها، فإنه لا يملك ــ إن كان منصفاً ــ إلاَّ أن يسجل اعترافاً لأولئك القوم الأماجد بكمال منهجهم وشموليته ووضوحه ودقته. وما يدعيه جولد زيهر بأن وجهة نظرهم في النقد ليست كوجهة نظر علماء الإسلام، فهذا صحيح، فلا شك أن البعد بين منهج المحدثين وبين منهج المستشرقين بعد ساحق كالبعد بين المحدثين والمستشرقين.

قال دكتور محمد عجاج الخطيب:

«إن وجهة نظر النقاد المسلمين مبنية على القواعد والأصول التي وضعوها في نقدهم، وقد رأينا دقتها وعرفنا قيمتها، فمن الطبيعي أن تختلف عن وجهة نظر النقاد الأجانب، الذين لا يؤمنون برسالة محمد ﷺ ولا يعتقدون الإيحاء إليه، فنحن مختلفون معهم من نقطة البداية، لأن كثيراً من الأحاديث التي تتناول العقائد والغيبيات سلمنا بصحتها بعد التحقيق العلمي، وسلمنا بكل ما جاء فيها لأنها عن الصادق المصدوق، فاختلاف وجهة نظرهم لا يضيرنا ما دمنا قد سلكنا في نقدنا وبحثنا أسلم طرق البحث العلمي وأدقها، وقد شهد لنا بذلك المنصفون منهم»[(١)].

وما زعمه جب من أن جهود المحدثين تجاه السنة المدونة عبث لقلة حذرهم وتدقيقهم، زعم متهافت وعبث، ولولا خشية أن يتأثر به خفاف العقول ما أجبت عنه لسقوطه وشدة ضعفه. وأضرب لجب مثالاً يعكس له دقة علمائنا، ورصانة منهجهم، وشدة تحريهم، وجودة خبرتهم التي اكتسبوها بالممارسة وطول الملازمة، مع مشقة الطريق وصعوبة السير فيه.

(١) السنة قبل التدوين ص ٢٥٣.

قال ابن أبي حاتم الرازي:

«تعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره، فإن تخلف عنه في الحمرة والصفاء علم أنه مغشوش. ويعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره فإن خالفه في الماء والصلابة علم أنه زجاج، ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون من كلام النبوة»[1].

إنه منهج بني على علم ودراية، وتولى تطبيقه أطباء مهرة يجيدون الصنعة، كما يجيد الصيرفي استخراج الدرهم الجيد من البهرج، بل وأبلغ من ذلك، لأن الأمر في شأن الحديث دين وهو أولى بالتحري والدقة من أمر الدراهم والدنانير. وهم فيه أشد حذراً وأكثر تثبتاً.

سئل أبو زرعة «ما الحجة في تعليلكم الحديث؟ فقال: الحجة أن تسألني عن علة حديث، فأذكر علته، ثم تقصد ابن وارة ــ يعني محمد بن مسلم بن وارة[2]، فتسأله عنه فيذكر علته، ثم تقصد أبا حاتم فيعلله. ثم تميز كلامنا على ذلك الحديث، فإن وجدت بيننا خلافاً، فاعلم أن كلاً منا تكلم على مراده، وإن وجدت الكلمة متفقة، فاعلم حقيقة هذا العلم. ففعل الرجل ذلك، فاتفقت كلمتهم، فقال: أشهد أن هذا العلم إلهام»[3].

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل ١/ ٣٥١.

(٢) محمد بن مسلم بن وارة: هو محمد بن مسلم بن عثمان بن عبد الله الرازي، المعروف بابن وارة، ثقة حافظ. روى عن أبي عاصم والفريابي. وعنه النسائي وابن أبي حاتم والمحاملي. مات سنة ٢٧٠هـ وقيل قبلها.
انظر: الجرح والتعديل ٨/ ٧٩ ــ ٨٠، الكاشف ٣/ ٩٧، تقريب التهذيب ٢/ ٢٠٧.

(٣) الباعث الحثيث ص ٦٣، وانظر: الجرح والتعديل ١/ ٣٤٩ ــ ٣٥١.

إنه علم محكم دقيق لا يوحى إلى أصحابه، ولكنهم ينطلقون من قواعد ثابتة وأصول محكمة، تقذف بأحكام متوافقة منسجمة لا اختلاف بينها ولا تباين.

قال الدكتور محمد مصطفى الأعظمي:

«ففي الواقع كان معيار المحدثين دقيقاً وشديداً. فما كانوا يقبلون شيئاً نظيفاً إلاَّ من يد نظيفة، لذلك كانوا ينظرون أولاً إلى الرواة فإذا ثبت فيهم الضعف رموا بالحديث ولم يقبلوه ولو كان المتن صحيحاً، لأنه يجب في نظرهم لقبول الرواية أن يكون شطرا الرواية: الإسناد والمتن كلاهما صحيحين، ولا يكفي صحة أحدهما لقبولها»[1].

وقال الدكتور مصطفى السباعي:

«لا يستطيع من يدرس موقف العلماء ــ منذ عصر الصحابة إلى أن تم تدوين السنة ــ من الوضع والوضاعين وجهودهم في سبيل السنة وتمييز صحيحها من فاسدها، إلاَّ أن يحكم بأن الجهد الذي بذلوه في ذلك لا مزيد عليه، وأن الطرق التي سلكوها هي أقوم الطرق العلمية للنقد والتمحيص، حتى لنستطيع أن نجزم بأن علماءنا رحمهم الله، هم أول من وضعوا قواعد النقد العلمي الدقيق للأخبار والمرويات بين أمم الأرض كلها، وأن جهدهم في ذلك جهد تفاخر به الأجيال وتتيه به الأمم، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم»[2].

وأما قدحه في الكتب الستة بما فيها الصحيحان قد أجاب عنه الدكتور

---

(١) منهج النقد عند المحدثين ص ٨٥.

(٢) السنة ومكانتها في التشريع ص ٩٠.

محمد عجاج الخطيب، إضافة إلى ما ذكرنا في موضوع التدوين وكيف حفظت السنة حتى ضمنت في المؤلفات المتنوعة.

قال:

«أما رأيه في الكتب الستة أنها مجموعة من الأحاديث التي ضمها مؤلفوها بعد أن كانت مبعثرة في القرن الثالث، ورأوا أنها صحيحة، فهذا رأي مردود، فيه إنكار لجهود العلماء الجبارة التي بذلوها خلال القرن الأول والثاني في سبيل صيانة السنة وحفظها، فالسنة لم تكن مبعثرة متفرقة، بل كان معظمها عملياً، يطبقه المسلمون، ويقيمون تعاليم رسول الله ﷺ على هداه، ولم يقتصر هذا على عهد الصحابة والتابعين، أو على موطن الإسلام الأول، بل انتشرت سنة رسول الله عليه الصلاة والسلام في القرن الأول والقرون التالية، وذاعت في الآفاق عندما حرر المسلمون الأوائل البلاد المجاورة من طغيان الحكام، وانتقلت السنة العملية والقولية والتقريرية، جيلاً عن جيل، تحفظها صدور الحفاظ وصحفهم إلى أن جمعت في كتب مصنفة، وفي أجزاء مبوبة في منتصف القرن الثاني الهجري على أيدي كبار العلماء والحفاظ، وإن ما جمعه البخاري ومسلم وغيرهما في القرن الثالث لم يكن مبعثراً، وإنما اختير من ألوف الأحاديث التي كانت عند الحفاظ متوخين الأحاديث الصحيحة»[1].

وهو كلام رصين، دحض به شبهة هذا المستشرق الذي يهدف من وراء ذلك إلى التشكيك في الكتب الستة وفي مقدمتها الصحيحان، حتى تزول الثقة بهذه الكتب التي جمع مؤلفوها فيها عدداً لا يستهان به من الأحاديث، وقد ركز في طعنه على الصحيحين لأن في انهيارهما انهياراً لبقية كتب

---

(١) السنة قبل التدوين ص ٢٥٣ ــ ٢٥٤.

الحديث الأخرى، لأن الصحيحين يتبوآن منزلة عظيمة بين كتب السنة قاطبة فهما أصح الكتب بعد كتاب الله جل وعلا[١].

لأن البخاري ومسلماً رحمهما الله لم يدخلا فيهما إلاَّ ما صح، قال البخاري: «ما أدخلت في كتاب الجامع إلاَّ ما صح وتركت من الصحاح لملال الطول».

وقال مسلم:

«ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هنا ــ يعني في كتاب الصحيح ــ إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه»[٢].

وأحاديثهما في أعلى مراتب الصحيح، فما اتفقا عليه يتبوأ المرتبة الأولى ثم ما انفرد به البخاري ثم ما انفرد به مسلم[٣].

إضافة إلى أن ما اتفقا عليه أو انفرد به أحدهم مقطوع بصحته والعلم اليقيني النظري واقع به[٤].

وذلك لما احتف بأحاديثهما من قرائن منها: جلالتهما في علم الحديث وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما، وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر[٥].

---

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٩، تقريب النووي مع التدريب ١/ ٩١، اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث ص ٢٣.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١٠.

(٣) انظر: المرجع السابق ص ١٤.

(٤) انظر: المرجع السابق ص ١٤.

(٥) شرح نخبة الفكر ص ٢٠ ــ ٢٢ بتصرف.

فما قاله جولد زيهر حولهما وحول الكتب الستة، لا صحة له بحال من الأحوال، وإنما يستهدف من ذلك كما أسلفت أن يقوض صرح السنة الشامخ، ويشاركه في هذا الهدف أعداء الإسلام من المستشرقين الذين شرقوا وغصت حلوقهم بالمد الإسلامي الهائل ولذلك تراهم يركزون طعونهم في مواضع مهمة ترتكز عليها دعامة السنة، فقد طعنوا في أبـي هريرة رضي الله عنه لعلمهم بأنه أكثر من روى الحديث عن رسول الله ﷺ ثم طعنوا في الزهري رحمه الله لما تبين لهم أنه أول من دون الحديث وجمع من العلم ما فاق به أقرانه، ثم قدحوا في الصحيحين وبقية الكتب الستة لما حوته من عدد هائل من الأحاديث، وهي كتب معتمدة عند الأمة الإسلامية.

فإذا تهاوت الأحاديث التي حدث بها أبو هريرة وتلك التي جمعها الزهري، وما جاء في الكتب الستة فماذا بقي بعد ذلك لأمة الإسلام من إرث نبيهم.

إنه مخطط إجرامي رهيب يستهدف إسلامنا، فهل يا ترى عقل ذلك أبناء الإسلام؟ والمثقفون منهم بالذات؟ أرجو ذلك!!

(ب) التباين في التوثيق والتضعيف:

لقد اعتبر جوينبل أن اختلاف علماء الحديث في توثيق الرجل وتضعيفه مطعن في منهجهم، ويلزم من ذلك أن يوثقوا من لا يستحق التوثيق، ويضعفوا من لا يستحق التضعيف، وينتج عنه تصحيح أحاديث لم تبلغ درجة الصحة، ولذا حكموا على كثير من الأحاديث بالصحة وهي ليست كذلك.

هذه لوازم تؤخذ من عباراته ومن مفهوم كلامه، إذ القصد التشكيك في السنة.

وما وضعه علماء الحديث من قواعد وأصول ثابتة لتوثيق الرواة وتضعيفهم، ينفي ما قال، ولم ينطلقوا رحمهم الله في تعديل الرواة وتجريحهم من هوى، أو حسب الأمزجة، وإنما كانوا يفعلون ذلك حسبة لله وتدينا، ولذلك كثر قولهم «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم»[(١)].

ولقد قام علم عظيم وضعت له القواعد وأسست له الأسس، وجعل مقياساً دقيقاً ضبطت به أحوال الرواة من حيث التوثيق والتضعيف، ذلك علم الجرح والتعديل الذي لا نظير له عند أمة من الأمم.

والذي يطلع في كتب علوم الحديث يقف مبهوتاً أمام هذا العلم الفائق الدقة، البالغ الإحكام، الذي لا يمكن أن يكون وضع صدفة أو جاء عفواً، وانما بذلت فيه جهود، وتعبت فيه أجسام، وسهرت فيه أعين حتى بلغ إلى قمة الحسن ومنتهى الجودة.

ونتناول من هذا العلم أموراً ثلاثة يتضح من خلالها فساد زعم هذا المستشرق وبطلانه.

أولها: من هو الراوي الذي يقبل حديثه؟

ثانيها: كيف يوثق؟

ثالثها: إذا تعارض فيه توثيق وتضعيف، ما العمل إذاً؟ وما الذي أدى إلى ذلك؟

والجواب على هذه الأسئلة:

أولها: لقد نص علماء الحديث على صفات معينة متى توفرت تلك الصفات في شخص معين قبلت روايته واحتج بحديثه.

قال ابن الصلاح رحمه الله:

---

(١) صحيح مسلم، المقدمة ١/ ١٤، كتاب المجروحين ص ٢١ ــ ٢٣.

«وأجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه. وتفصيله أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة متيقظاً غير مغفل حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه. وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعاني»[١].

فهذا هو الثقة الذي تقبل روايته وهو الذي جمع بين شرطي العدالة والضبط.

ثانيها: يوثق الراوي إذا ثبتت عدالته بالاستفاضة، أو باشتهاره بين أهل العلم بالثناء والخير، أو بتعديل عالم أو أكثر بالتعديل[٢]، وثبت ضبطه بموافقة روايته للثقات المتقنين في الغالب[٣].

ويقبل تعديل الراوي ولو لم يذكر سببه وذلك لكثرة أسباب التعديل ومشقة ذكرها.

وأما جرحه فلا يقبل إلَّا إذا بين سببه، لأنه يحصل بأمر واحد، ولا مشقة في ذكره، إضافة إلى اختلاف الناس في أسبابه[٤].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٤٩ ــ ٥٠، وانظر: التقريب مع التدريب ١/ ٣٠٠ ــ ٣٠١، اختصار علوم الحديث مع الباعث ص ٨٧، كتاب المجروحين ١/ ٨.

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٥٠، التقريب مع التدريب ١/ ٣٠١، اختصار علوم الحديث مع الباعث ص ٨٨.

(٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٥٠، التقريب مع التدريب ١/ ٣٠٤، اختصار علوم الحديث مع الباعث ص ٨٩.

(٤) انظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٥٠ ــ ٥١، التقريب مع التدريب ١/ ٣٠٥، اختصار علوم الحديث مع الباعث ص ٨٩.

ثالثها: إذا تعارض جرح وتعديل في راو معين قدم الجرح ولو زاد عدد المعدلين، وعلى ذلك جمهور العلماء، لأن مع الجارح زيادة علم خفيت عن المعدل، فالمعدل يخبر عن ظاهر حال الراوي، والمجرح يخبر عن أمر باطن[1].

قال الدكتور نور الدين العتر:

«لكن هذه القاعدة ليست على إطلاقها في تقديم الجرح، فقد وجدناهم يقدمون التعديل على الجرح في مواطن كثيرة، ويمكننا أن نقول: إن القاعدة مقيدة بالشروط الآتية:

١ ـ أن يكون الجرح مفسراً، مستوفياً لسائر الشروط.

٢ ـ أن لا يكون الجارح متعصباً على المجروح أو متعنتاً في جرحه.

٣ ـ أن لا يبين المعدل أن الجرح مدفوع عن الراوي، ويثبت ذلك بالدليل الصحيح.

وهذا يدل على أن اختلاف ملحظ النقاد يؤدي إلى اختلافهم في الجرح والتعديل، لذلك قال الذهبي وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال: «لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة». أي لأن الثقة إذا ضعف يكون ذلك بالنظر لسبب غير قادح، والضعيف إذا وثق يكون توثيقه من الأخذ بمجرد الظاهر»[2].

وقال الحافظ ابن حجر:

---

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٥٢، تدريب الراوي ٣٠٩/١، الباعث الحثيث ص ٩١، منهج النقد في علوم الحديث ص ٩١.

(٢) منهج النقد في علوم الحديث ص ٩١ ـ ٩٢.

«والجرح مقدم على التعديل، وأطلق ذلك جماعة ولكن محله إن صدر مبيناً من عارف بأسبابه، لأنه إن كان غير مفسر لم يقدح فيمن ثبتت عدالته، وإن صدر من غير عارف بالأسباب لم يعتبر به أيضاً، فإن خلا المجروح عن تعديل قبل الجرح فيه مجملاً غير مبين السبب إذا صدر من عارف على المختار، لأنه إذا لم يكن فيه تعديل فهو في حيز المجهول، وإعمال قول المجرح أولى من إهماله»[1].

كما أنه يجب أن يراعى عند الاختلاف حال المعدل والمجرح، لأن ذلك من القرائن التي يرجح بها عند الاختلاف في التوثيق والتضعيف.

قال الإمام الذهبي مبيناً أقسام المتكلمين في الرجال من حيث التعنت والتوسط والاعتدال في الجرح والتعديل:

١ ـ قسم منهم متعنت في الجرح، متثبت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويلين بذلك حديثه، وهذا إذا وثق شخصاً فعض على قوله بناجذيك، وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، فإن وافقه، ولم يوثق ذاك أحد من الحذاق، فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه: لا يقبل تجريحه إلاَّ مفسراً، يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلاً: هو ضعيف، ولم يوضح سبب ضعفه، وغيره قد وثقه، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحسن أقرب. وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنتون.

٢ ـ وقسم في مقابلة هؤلاء، كأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي بكر البيهقي: متساهلون.

---

(١) شرح نخبة الفكر ص ١٥٥.

٣ ـ وقسم كالبخاري، وأحمد بن حنبل، وأبـي زرعة، وابن عدي: معتدلون منصفون»[١].

وأما اختلافهم في صحة حديث أو تضعيفه، فيرجع ذلك إلى أمرين:

الأول: اختلافهم في استيفاء الحديث لشروط الصحة، فحكم كل ما أداه إليه اجتهاده.

الثاني: اختلافهم في لزوم بعض تلك الشروط للصحة، كالحديث المرسل، فالبعض يصححه إذا استوفى بقية الشروط، وبعضهم يضعفه لعدم الاتصال[٢].

وبعد فعلماء الحديث لم ينطلقوا في توثيقهم وتجريحهم، وتصحيحهم وتضعيفهم من خواء وتخبط، وإنما انطلقوا من قواعد متينة وأرض صلبة، في أحكامهم. ولذلك برزت هذه الأحكام إلى الوجود في منتهى الدقة، متفقة فيما بينها، متحدة لا شذوذ فيها، منسجمة لا تباين يعتريها. ويعجز كل دعي أن ينقد ما أصلوه بنقد علمي لا مطعن فيه وبحكم لا قادح فيه.

وإن كان جوينبل قد أساء في حكمه وظلم، فهنالك من أحسن وعدل، ذلك هو محمد أسد (ليوبولد فايس) عندما قال: «إننا نتخطى نطاق هذا الكتاب إذا نحن أسهبنا في الكلام على وجه التفصيل في الأسلوب الدقيق

---

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٥٨ ـ ١٥٩، ضمن أربع رسائل بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة، وانظر الجواب على السؤال الرابع من كتاب الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة ص ١٦١ فما بعدها.

(٢) منهج النقد في علوم الحديث ص ٢٢٥ بتصرف. وانظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٨ التقييد والإيضاح ص ٢٠.

الذي كان المحدثون ــ علماء الحديث ــ الأولون يستعملونه للتثبت من صحة كل حديث، ويكفي ــ من أجل ما نحن هنا بصدده ــ أن نقول إنه نشأ من ذلك علم تام الفروع غايته الوحيدة البحث في معاني أحاديث الرسول وشكلها وطريقة روايتها. ولقد استطاع هذا العلم في الناحية التاريخية أن يوجد سلسلة متماسكة لتراجم مفصلة لجميع الأشخاص الذين ذكروا عن أنهم رواة أو محدثون، إن تراجم هؤلاء الرجال والنساء قد خضعت لبحث دقيق من كل ناحية، ولم يعد منهم في الثقات إلاَّ أولئك الذين كانت حياتهم وطريقة روايتهم للحديث تتفق تماماً مع القواعد التي وضعها المحدثون، تلك القواعد التي تعتبر على أشد ما يمكن أن يكون من الدقة. فإذا اعترض أحد اليوم من أجل ذلك على صحة حديث بعينه أو على الحديث جملة، فإن عليه هو وحده أن يثبت ذلك»[1].

(ج) وجود الأسانيد اعتباطي، ولم تجد اعتناء من المحدثين:

لم يلق علم من العلوم في جميع جوانبه وفروعه ما لقي علم الحديث من العناية والاهتمام من علماء الأمة الإسلامية بدءاً من عهد الصحابة رضي الله عنهم إلى يومنا هذا، وأصدق شاهد على ذلك هذه المؤلفات الكثيرة الماثلة أمام أعين الجميع، وما من جزئية من جزئياته إلاَّ وتجد أن العلماء أشبعوها بحثاً وأوفوها دراسة.

ومن ذلك إسناد الحديث الذي بدأ مع بداية رواية الحديث، أي منذ عهد النبي ﷺ حيث كان الشاهد يبلغ الغائب، وكان الصحابة رضي الله عنهم يحضرون مجلسه ثم ينقل من حضره إلى من غاب عنه ما سمع، كما سبق في

(١) الإسلام على مفترق الطرق ص ٩٢ ــ ٩٣.

قصة عمر مع جاره الأنصاري[1].

وما كان الصحابة رضي الله عنهم يكذب بعضهم بعضاً إذ الثقة بينهم كانت متوفرة، ولكن لما ركب الناس الصعب والذلول أصبحوا يشددون في الإسناد ويلتزمونه في رواية الحديث، روى مسلم بسنده إلى مجاهد قال: جاء بشير العدوي إلى ابن عباس، فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس ما لي لا أراك تسمع لحديثي؟ أحدثك عن رسول الله ولا تسمع؟ فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول، لم نأخذ من الناس إلاَّ ما نعرف[2].

قال ابن سيرين:

«لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»[3].

وتشدد التابعون من بعدهم في التمسك بالإسناد والتزامه في الرواية، وما كانوا يقبلون خبراً عن النبي ﷺ إلاَّ مسنداً.

سمع الإمام الزهري أهل الشام وهم يقولون: قال رسول الله وقال رسول الله ﷺ، فقال: «يا أهل الشام: ما لي أرى أحاديثكم ليست لها أزمة

---

(١) انظر: الوضع في الحديث ٢/ ١٣ ـ ١٥، وانظر: ص ١٢ ـ ١٣.

(٢) صحيح مسلم، المقدمة ١/ ١٣.

(٣) المرجع السابق ١/ ١٥، الدارمي ١/ ١١٢.

ولا خطم؟ قال الوليد بن مسلم[1]: فتمسك أصحابنا بالأسانيد من يومئذ»[2].

وكان إذا حدث رحمه الله أتى بالإسناد ويقول: «لا يصح أن يرقى السطح إلاَّ بدرجه»[3].

وكان هشام بن عروة[4] يوصي تلاميذه بطلب الإسناد فيقول: «إذا حدثك رجل بحديث فقل عمن هذا؟»[5].

وقد أخذ الإسناد المتصل نصيبه من العناية والإهتمام البالغ في عهد التابعين، حتى أصبح من واجب كل من يروي حديثاً، أن ينسب ما يروي، وهو بإسناده الحديث يرفع العهدة عن نفسه، ويطمئن سامعه إلى صحة نقله[6].

---

(١) الوليد بن مسلم: هو الوليد بن مسلم، القرشي مولاهم، أبو العباس الدمشقي، ثقة، لكنه كثير التدليس. روى عن الأوزاعي، وثور بن يزيد، وعنه أحمد وإسحاق بن منصور ودحيم. مات سنة ١٩٤هـ أو ١٩٥هـ.

انظر: الجرح والتعديل ٩/ ١٦ ــ ١٧، الكاشف ٣/ ٢٤٢، تقريب التهذيب ٢/ ٣٣٦.

(٢) سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٣٤.

والأزمة: جمع زمام. والخطم جمع خطام. والزمام والخطام بمعنى واحد وهو ما يوضع في أنف البعير فيقاد به.

انظر: القاموس المحيط ص ١٤٢٦، ١٤٤٤.

(٣) الجرح والتعديل ٢/ ١٦.

(٤) هشام بن عروة: هو هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، ثقة فقيه، ربما دلس. سمع عمه ابن الزبير وأباه، وعنه شعبة، ومالك، والقطان. مات سنة ١٤٥هـ أو ١٤٦هـ.

انظر: الجرح والتعديل ٩/ ٦٣، الكاشف ٣/ ٢٢٣، تقريب التهذيب ٢/ ٣١٩.

(٥) الجرح والتعديل ١/ ٣٤.

(٦) السنة قبل التدوين ص ٢٢٦ بتصرف وانظر: أصول الحديث ص ٤٣٠.

وظل الإسناد من بعد ذلك يلقى عناية عظيمة من علماء الحديث وجهابذته، بل أصبح طلبه عندهم تديناً لله تعالى.

قال عبد الله بن المبارك:

«الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[١].

وبالتالي لا يعتمدون حديثاً ليس مسنداً.

يقول ابن المبارك:

«بيننا وبين القوم القوائم» يعني الإسناد[٢].

قال النووي في معناه:

«إن جاء بإسناد صحيح قبلنا حديثه وإلَّا تركناه فجعل الحديث كالحيوان لا يقوم بغير إسناد كما لا يقوم الحيوان بغير قوائم»[٣].

ولذا إذا ورد إليهم حديث لا يقبلونه مهما كان مقام من رواه إلَّا إذا أسنده، وصح إسناده.

روى مسلم بسنده إلى أبي إسحق إبراهيم بن عيسى الطالقاني[٤] قال:

---

(١) صحيح مسلم، المقدمة ١/١٥.

(٢) المرجع السابق ١/ ١٥.

(٣) شرح النووي على مسلم ١/٨٨.

(٤) أبو إسحاق الطالقاني: هو إبراهيم بن إسحاق بن عيسى البناني، مولاهم، أبو إسحاق الطالقاني، نزيل مرو. صدوق، يغرب. وقال الذهبي: «ثبت، مرجىء. روى عن الدراوردي وابن المبارك. وعنه سمويه، والدوري، والصاغاني. مات سنة ٢١٥هـ.

انظر: الجرح والتعديل ٢/٨٦، الكاشف ١/ ٧٥ ـ ٧٦، تقريب التهذيب ١/ ٣١.

قلت لعبد الله بن المبارك: يا أبا عبد الرحمن! الحديث الذي جاء «إن من البر بعد البر، أن تصلي لأبويك مع صلاتك، وتصوم لهما مع صومك»[١].

قال فقال عبد الله: «يا أبا اسحق عمن هذا؟ قال: قلت له: هذا من حديث شهاب بن خراش[٢]. فقال ثقة. عمن؟ قال: قلت: عن الحجاج بن دينار[٣]. قال ثقة عمن؟ قال: قلت: قال رسول الله ﷺ قال: يا أبا إسحق إن بين الحجاج بن دينار وبين النبـي ﷺ مفاوز، تنقطع فيها أعناق المطي، ولكن ليس في الصدقة اختلاف»[٤].

بل لم يقف البحث عن الإسناد والتشدد فيه عند العلماء وطلبة العلم فحسب، بل أصبح أمراً مسلماً به عند عامة الناس. قال الأصمعي: «حضرت ابن عيينة وأتاه أعرابـي فقال: كيف أصبح الشيخ رحمه الله؟ فقال سفيان: بخير بحمد الله، قال: ما تقول في امرأة من الحاج حاضت قبل أن تطوف

---

(١) والحديث أخرجه ابن أبـي شيبة في مصنفه من حديث الحجاج بن دينار. كتاب الجنائز، باب ما يتبع الميت بعد موته ٣/ ٣٨٧.

(٢) شهاب بن خراش: هو شهاب بن خراش بن حوشب الشيباني، أبو الصلط الواسطي، نزل الكوفة. صدوق يخطىء. روى عن عمه العوام، وعمرو بن قرة، وقتادة. وعنه آدم وعلي بن حجر وقتيبة.
انظر: الجرح والتعديل ٤/٣٦٢، الكاشف ٢/ ١٥ ــ ١٦، تقريب التهذيب ١/ ٣٥٥.

(٣) الحجاج بن دينار: هو الحجاج بن دينار الواسطي، لابأس به. روى عن معاوية بن مرة، والحكم بن عتيبة. وعنه شعبة، ويعلى بن عبيد.
انظر: الجرح والتعديل ٣/ ١٥٩ ــ ١٦٠، الكاشف: ١/ ٢٠٦، تقريب التهذيب ١/ ١٥٣.

(٤) صحيح مسلم، المقدمة ١/ ١٦.

بالبيت؟ فقال تفعل ما يفعل الحاج غير أنها لا تطوف بالبيت. فقال: هل من قدوة؟ قال: نعم، عائشة حاضت قبل أن تطوف بالبيت، فأمرها النبي ﷺ أن تفعل ما يفعل الحاج غير الطواف[1]، قال: هل من بلاغ عنها؟ قال: نعم، حدثني عبد الرحمن بن القاسم[2] عن أبيه[3] عن عائشة بذلك.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه. ولفظه: «فافعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري». كتاب الحيض (٦)، باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت (٧)، ١/ ٧٩.
وفي كتاب الحج (٢٥)، باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت (٨١)، ٢/ ١٧١. وأخرج نحوه في كتاب العمرة (٢٦)، باب العمرة ليلة الحصبة وغيرها (٥)، وباب عمرة التنعيم (٦)، وباب الاعتمار بعد الحج بغير هدي (٧) ٢/ ٢٠٠ ـ ٢٠١.
وفي كتاب الأضاحي (٧٣)، باب الأضحية للمسافر والنساء (٣)، ٦/ ٢٣٥.
وأخرجه مسلم في صحيحه مكرراً بعدة ألفاظ. في كتاب الحج (١٥)، باب بيان وجوه الإحرام (١٧)، ٢/ ٨٧٣ ـ ٨٧٤.

(٢) عبد الرحمن بن القاسم: هو عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، التيمي، أبو محمد المدني. ثقة جليل. قال ابن عيينة: كان أفضل أهل زمانه. سمع أباه وابن المسيب وأسلم مولى عمر. وعنه شعبة ومالك وابن عيينة. مات سنة ١٢٦هـ وقيل بعدها.
انظر: الجرح والتعديل ٥/ ٢٧٨ـ ٢٧٩، الكاشف ٢/ ١٨١، تقريب التهذيب ١/ ٤٩٥.

(٣) القاسم: هو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي، ثقة، أحد الفقهاء بالمدينة، قال أيوب: ما رأيت أفضل منه. روى عن عائشة وأبي هريرة وفاطمة بنت قيس. وعنه الزهري، وأبو الزناد. مات سنة ١٠٦هـ على الصحيح.
انظر: الجرح والتعديل ٧/ ١١٨، الكاشف ٢/ ٣٩٣، تقريب التهذيب ٢/ ١٢٠.

قال الأعرابي:

«لقد استسمنت القدوة، وأحسنت البلاغ، والله لك بالرشاد»[1].

ولقد عظم اهتمام علماء الحديث بالإسناد، حفاظاً على سنة رسول الله ﷺ من أن تنالها يد العابثين، وأن تتطرق إليها أهواء الجاهلين، فبه حموا جناب السنة من الزيادة والنقصان، وبسببه دفعوا كل كذب عنها وبهتان.

قال أبو حاتم بن حبان:

«ولو لم يكن الإسناد وطلب هذه الطائفة له لظهر في هذه الأمة من تبديل الدين ما ظهر في سائر الأمم، وذاك أنه لم يكن أمة لنبي قط حفظت عليه الدين عن التبديل ما حفظت هذه الأمة، حتى لا يتهيأ أن يزاد في سنة من سنن رسول الله ﷺ ألف ولا واو، كما لا يتهيأ زيادة مثله في القرآن فحفظت هذه الطائفة السنن على المسلمين، وكثرت عنايتهم بأمر الدين، ولولاهم لقال من شاء بما شاء»[2].

وقال الحاكم:

«فلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له وكثرة مواظبتهم على حفظه لدرس منار الإسلام ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تعرت عن وجود الأسانيد كانت بتراء»[3].

وما أصدق ما قال الثوري رحمه الله في وصف الإسناد، إذ يقول:

---

(١) الكفاية ص ٥٧٠، وانظر أصول الحديث ص ٤٢٩.

(٢) كتاب المجروحين ١/ ٢٥.

(٣) معرفة علوم الحديث ص ٦.

«الإسناد سلاح المؤمن، إذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل»[1]. ومن هنا درس المحدثون الإسناد دراسة مستوفية، فدرسوه من حيث اتصاله، فوضعوا قواعد تتناول كافة أحوال الاتصال، وسائر وجوهه، فنظروا إليه من حيث مبدئه وانتهائه، ووضعوا لذلك اسماً، ودرسوا صيغه وبينوا شروطها، ونظروا إلى مسافة السند من حيث الطول والقصر، وإلى حال الرواة عند الأداء. ونقدوا الأسانيد في الحديث الواحد وما فيها من زيادة ونقص. كما درسوا الإسناد من حيث الانقطاع وأنواعه، فبحثوا موضعه من أوله أو وسطه أو آخره، كما بحثوه من حيث طبيعته في الظهور والخفاء، وبلغوا الغاية ومنتهى الدقة في ذلك. واستوفوا بذلك كل أوجه الاحتمالات في اتصال الحديث وانقطاعه مما أدى إلى بروز أحكامهم على الأحاديث في غاية الصحة والدقة والسداد[2].

وقد عرفوا الحديث الصحيح بما نقله عدل تام الضبط، متصل السند غير معلل ولا شاذ[3].

فاختص الإسناد من ذلك بثلاثة شروط وشارك متن الحديث في الشرطين الآخرين، فدل هذا على أهميته البالغة، واعتنائهم به.

بل أكثروا من الترحال والتنقل في طلب الأسانيد وتتبعها والوقوف على ما فيها من علل، وبذلك حرصوا على قرب الأسانيد وقلة النقلة والوسائط.

وبعد هذا يتبين لنا أن ما زعمه شاخت لم يبن على دراسة سابقة، ولا معرفة، وإنما ادعاء قصر فيه بصر صاحبه، أو أغمض قصداً حتى لا يشاهد الحقائق الثابتة البينة لكل منصف، وذلك أمر فقد عند المستشرقين.

---

(١) كتاب المجروحين ١/ ٢٧، شرف أصحاب الحديث ص ٤٢.
(٢) انظر: منهج النقد في علوم الحديث ص ٣٦٧ ــ ٣٧٠.
(٣) شرح نخبة الفكر ص ٣٠.

(د) نقد المحدثين لا يتعدى السند:

هذه فرية أخرى، وكذب مكشوف يوجه إلى منهج المحدثين، لينفذ من خلاله إلى حصن السنة فيحدث فيه شرخاً، ويقوض بنيانه، إذ التشكيك في السنة هو الهدف الرابط بين هذه الشبهة وسابقاتها، وقد تساقط ما سبق وتبين فساده، ولن تصمد هذه أبداً لأنها عارية عن الحقيقة وما كان كذلك ما أسرع ما يكشف عدم صدقه ويفضح أمره، وبيان ذلك:

لقد اهتم علماء الحديث اهتماماً بالغاً بدراسة متن الحديث، واستوفوا تلك الدراسة، وبذلوا قصارى جهدهم في العناية به بحيث لا يوجد مزيد على ما قدّموه.

وماسبق مما أشرنا إليه من دراسة للإسناد إنما يهدفون من وراء كل ذلك إلى الوصول إلى صحة المتن لكي يتعرفوا على الصحيح مما نسب إلى النبي ﷺ، هذا هدفهم وهذه غايتهم[١].

ونقدهم للسند مرتبط ارتباطاً وثيقاً بنقد المتن، وقد بينا أن توثيق الراوي لا يتم إلاَّ بثبوت عدالته وضبطه، وهذا الأخير إنما يعرف بمقارنة مرويات الراوي مع مرويات الثقات الآخرين[٢].

وصحة إسناد الحديث لا تعني صحة الحديث، لأن من شروط الصحيح ألا يكون شاذاً ولا معللاً، والشذوذ والعلة يكونان في السند كما يكونان في المتن، فقد يصح إسناد حديث ما ويكون في متنه علة قادحة تقدح في صحته وهكذا الشذوذ. ولذا لم تكن دراستهم قاصرة على الأسانيد، وإنما بحثوا في علل المتون وشذوذها، وضمن ذاك كتب المصطلح وكتب العلل وهي كثيرة.

---

(١) انظر: السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام ص ٢٤٠.

(٢) انظر: منهج النقد في علوم الحديث ص ٤٤٣ ــ ٤٤٤.

وهنالك كثير من علوم الحديث لم يكتف فيها بدراسة الإسناد فقط، وإنما درس الإسناد والمتن جميعاً، من ذلك: الحديث المقلوب[1]، والمضطرب[2] والمدرج[3]، والمعلل، والمصحف[4]، والموضوع، وزيادة

---

(١) المقلوب: هو أن يقدم الراوي ويؤخر في اسم أحد الرواة واسم أبيه، أو يبدل شخصاً بآخر. أو يقدم ويؤخر في بعض متن الحديث، أو يجعل متن حديث على إسناد آخر، ويجعل إسناده لمتن آخر.
انظر: اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث ص ٨٢ ــ ٨٥، شرح نخبة الفكر ص ٨٧، تيسير مصطلح الحديث ص ١٠٥ ــ ١٠٧، أصول الحديث ص ٣٤٥ ــ ٣٤٧.

(٢) المضطرب: هو أن يأتي الحديث على أوجه مختلفة، في متنه أو في سنده من راو واحد أو أكثر، وتساوت رواياته في القوة بحيث لا يمكن الترجيح بينها بوجه من وجوه الترجيح.
انظر: اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث ص ٦٨، شرح نخبة الفكر ص ٨٩ ــ ٩١، تيسير مصطلح الحديث ص ١١٢ ــ ١١٤، أصول الحديث ص ٣٤٤ ــ ٣٤٥.

(٣) المدرج: هو ما وقعت في إسناده أو متنه زيادة من بعض الرواة ليست من أصل الحديث، بلا فصل.
انظر: اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث ص ٦٩ ــ ٧٣، شرح نخبة الفكر ص ٨٥ ــ ٨٦، تيسير مصطلح الحديث ص ١٠٣ ــ ١٠٦، أصول الحديث ص ٣٧٠ ــ ٣٧٣.

(٤) المصحف: هو ما غيرت فيه كلمة أو أكثر في إسناده أو متنه إلى غير ما رواها الثقات، لفظاً أو معنى.
انظر: اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث ص ١٦٥ ــ ١٦٩، شرح نخبة الفكر ص ٩٢ ــ ٩٣، تيسير مصطلح الحديث ص ١١٤ ــ ١١٧، أصول الحديث ص ٣٧٣ ــ ٣٧٥.

الثقة[1] [2].

كما أنشئت علوم كثيرة تتعلق بدراسة المتن خاصة، من ذلك غريب الحديث[3]، أسباب وروده[4] ناسخه ومنسوخه[5]، مشكله،

---

(1) زيادة الثقة: هي أن يروي الثقة حديثاً فيزيد فيه لفظة أو أكثر لم يروها غيره من الثقات الذين رووا الحديث نفسه.
انظر: اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث ص ٥٨ ــ ٦٠، شرح نخبة الفكر ص ٤٥ ــ ٤٩، تيسير مصطلح الحديث ص ١٣٧ ــ ١٤٠.

(2) انظر: اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث ص ٨٥ ــ ٨٦.

(3) غريب الحديث: هو ما يقع في الحديث من لفظة غامضة تبعد عن الفهم لقلة استعمالها.
انظر: اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث ص ١٦٢ ــ ١٦٣، شرح نخبة الفكر ص ٩٤ ــ ٩٥، تيسير مصطلح الحديث ص ١٧٤ ــ ١٧٥، أصول الحديث ص ٢٨٠ ــ ٢٨٢.

(4) أسباب ورود الحديث: هي المناسبات التي ذكرت فيها الأحاديث أو الوقائع التي من أجلها سيقت الأحاديث.
انظر: أصول الحديث ص ٢٩٠.

(5) ناسخ الحديث ومنسوخه: النسخ هو: رفع الشارع حكماً منه متقدماً بحكم منه متأخر.
وعلم ناسخ الحديث ومنسوخه هو العلم الذي يبحث عن الأحاديث المتعارضة التي لا يمكن التوفيق بينها فيسمي ما تقدم منها منسوخاً، وما تأخر ناسخاً.
انظر: اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث ص ١٦٤ ــ ١٦٥، شرح نخبة الفكر ص ٦٠ ــ ٦٢، تيسير مصطلح الحديث ص ٥٩ ــ ٦٠، أصول الحديث ص ٢٨٧ ــ ٢٩٠.

ومحكمه[1] [2].

وفي هذه بذل المحدثون جهداً لا نظير له ولا مثيل، ومن جهودهم في دراسة المتن ما وضعوه من علامات وضوابط يعرف بها وضع الحديث من غير رجوع إلى سنده، من ذلك:

١ ــ ركاكة اللفظ في المروي:

فيدرك من له إلمام باللغة ومعرفتها أن ذلك لا يمكن أن يكون من كلام النبي ﷺ، إذا صرح الراوي بأنه لفظه، وإلاّ فمدار الركة على المعنى وإن لم ينضم إليها ركة اللفظ[3].

٢ ــ فساد المعنى:

كالأحاديث التي يكذبها الحس. كحديث «الباذنجان لما أكل له»[4].

ومنها سماجة الحديث وكونه مما يسخر منه كحديث «من اتخذ ديكاً

---

(١) مشكل الحديث ومحكمه: مشكل الحديث أو مختلفه هو ما عارضه غيره من الأحاديث. أو أشكل فهمه وتصوره.
ومحكم الحديث هو الذي سلم من معارضة غيره، ولم يشكل معناه.
انظر: اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث ص ١٦٩ ــ ١٧١، شرح نخبة الفكر ص ٥٨ ــ ٥٩، تيسير مصطلح الحديث ص ٥٦ ــ ٥٨، أصول الحديث ص ٢٨٣ ــ ٢٨٦.

(٢) انظر: منهج النقد في علوم الحديث ص ٣١٠ ــ ٣١٩.

(٣) انظر: تدريب الراوي ١/ ٢٧٥ ــ ٢٧٦، الباعث الحثيث ص ٧٧ ــ ٧٨، السنة قبل التدوين ص ٢٤٢، أصول الحديث ص ٤٣٣.

(٤) انظر: المنار المنيف ص ٥١.

أبيض لم يقربه شيطان ولا سحر»[1].

وما دل على إباحة المفاسد والجري وراء الشهوات، كحديث «النظر إلى الوجه الجميل عبادة»[2].

وما اشتمل على مجازفات لا تصدر عن العقلاء، كحديث «المجرة التي في السماء من عرق الأفعى التي تحت العرش»[3].

وما قامت الشواهد الصحيحة على بطلانه، كحديث عوج بن عنق الطويل[4].

٣ ـ مخالفة الحديث لنص القرآن أو السنة المتواترة:

فما يخالف القرآن كحديث: «مقدار الدنيا وإنها سبعة آلاف سنة» فهو مخالف لقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ۗ يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ﴾[5] [الأعراف: ١٨٧].

وما يخالف السنة كأحاديث مدح من اسمه محمد أو أحمد، وأن كل من يسمى بهذه الأسماء لا يدخل النار. والنار لا يجار منها بالأسماء والألقاب وإنما بالإيمان والعمل الصالح[6].

---

(١) انظر: المرجع السابق ص ٥٤ ـ ٥٥.

(٢) انظر: المرجع السابق ص ٦٢.

(٣) انظر: المرجع السابق ص ٥٩.

(٤) انظر: المرجع السابق ص ٧٦.

(٥) انظر: المرجع السابق ص ٨٠.

(٦) انظر: المرجع السابق ص ٥٦ ـ ٥٧.

٤ ـ ما دل على تواطؤ الصحابة على كتمان أمر وعدم نقله:

كما يدعي الشيعة أنه ﷺ أخذ بيد علي وهم راجعون من حجة الوداع فأقامه بين جميع الصحابة وعرفه لهم بقوله: «هذا وصيِّي وأخي، والخليفة من بعدي فاسمعوا له وأطيعوا» ثم اتفق الجميع على كتمان ذلك[١].

٥ ـ ما خالف الحقائق التاريخية التي جرت في عهد النبي ﷺ واقترن بقرائن دلت على بطلانه:

كحديث «وضع الجزية عن أهل خيبر»[٢].

٦ ـ ما وافق مذهب الراوي وهو غال في تعصبه:

مثل أن يروي رافضي حديثاً في فضل أهل البيت، أو مرجىء حديثاً في الإرجاء[٣].

٧ ـ ما كان عن أمر جسيم تتوفر الدواعي على نقله:

كحصر العدو للحاج عند البيت ثم لا ينقله إلاَّ واحد منهم[٤].

٨ ـ ما اشتمل على مجازفات وإفراط في الثواب العظيم على الأمر الصغير، أو وعيد عظيم على فعل يسير:

كحديث: «من قال لا إله إلاَّ الله خلق الله من تلك الكلمة طائراً له

---

(١) انظر: المرجع السابق ص ٥٧.

وحديث «هذا وصيِّي... الخ» ذكره ابن الجوزي في الموضوعات ١/ ٣٧٥.

والملا علي القاري في الأسرار المرفوعة برقم ١٠٢٣، ص٢٥٨، والقيسراني في تذكرة الموضوعات ص ٢١٩ وقال: «فيه خالد بن عبيد العتكي لا يحتج به».

(٢) انظر: المنار المنيف ص ١٠٢.

(٣) انظر: السنة قبل التدوين ص ٢٤٦، أصول الحديث ص ٤٣٦.

(٤) انظر: السنة قبل التدوين ص ٢٤٦، أصول الحديث ص ٤٣٦.

سبعون ألف لسان، لكل لسان سبعون ألف لغة يستغفرن الله له»[1].

وقد اكتسب الجهابذة من علماء الحديث مهارة فائقة في التمييز بين الموضوع والصحيح من الحديث بمجرد نظرهم إلى المتن من غير دراسة للإسناد وذلك لملازمتهم لعلم الحديث ومعرفتهم بأحوال النبي ﷺ.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله:

«سئلت: هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط، من غير ان ينظر في سنده؟

فهذا سؤال عظيم القدر، وإنما يعلم ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله ﷺ وهديه، فيما يأمر به وينهى عنه، ويخبر عنه ويدعو إليه، ويحبه ويكرهه، ويشرعه للأمة، بحيث كأنه مخالط للرسول ﷺ كواحد من أصحابه.

فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول ﷺ وهديه وكلامه، وما يجوز أن يخبر به، وما لا يجوز: ما لا يعرفه غيره وهذا شأن كل متبع مع متبوعه، فإن للأخص به، الحريص على تتبع أقواله وأفعاله من العلم بها، والتمييز بين ما يصح أن ينسب إليه وما لا يصح ما ليس لمن لا يكون كذلك.

وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم، يعرفون أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم والله أعلم»[2].

---

(١) انظر: المنار المنيف ص ٥٠ ــ ٥١.

(٢) المنار المنيف ص ٤٣ ــ ٤٤.

وبفضل الله قد تكون عند أكثر علماء الحديث تلك الملكات الخاصة التي مكنتهم من تمييز ما صح من حديث النبي ﷺ مما لم يصح، وذلك لممارستهم حديث النبـي ﷺ وعنايتهم الفائقة به.

قال الربيع بن خثيم[1] رحمه الله:

«إن من الحديث حديثا له ضوء كضوء النهار نعرفه به، وإن من الحديث حديثا له ظلمة كظلمة الليل نعرفه بها»[2].

وقال ابن الجوزي:

«الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم، وينفر منه قلبه في الغالب»[3].

وقال: ما أحسن قول القائل:

«إذا رأيت الحديث يباين المعقول، أو يخالف المنقول، أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع»[4].

فعلماء الحديث رحمهم الله درسوا متن الحديث دراسة وافية يعرف قدرها من نظر إلى مؤلفات القوم وما تركوه من ميراث عظيم سارت على ضوئه الأجيال، واعترف بذلك المنصفون، فلا عبرة بما قاله غاستون ويت،

---

(١) الربيع بن خثيم: هو الربيع بن خثيم بن عائذ بن عبد الله الثوري، أبو يزيد الكوفي، ثقة عابد مخضرم، قال له ابن مسعود: «لو رآك رسول الله ﷺ لأحبك» روى عن ابن مسعود وأبي أيوب. وعنه الشعبي وإبراهيم. مات سنة ٦١هـ وقيل ٦٣هـ.
انظر: الجرح والتعديل ٣/ ٤٥٩، الكاشف ١/ ٣٠٤، تقريب التهذيب ١/ ٢٤٤.

(٢) معرفة علوم الحديث ص ٦٢، الكفاية ص ٦٠٥.

(٣) الموضوعات ١/ ١٠٣، تدريب الراوي ١/ ٢٧٥، الباعث الحثيث ص ٧٨.

(٤) تدريب الراوي ١/ ٢٧٧. وانظر: الموضوعات ١/ ٩٩.

ولا بما قاله كل حاقد هالك يريد شراً بديننا القويم، فنحن المسلمون بحمد الله نثق في علمائنا الأجلاء ونقدر لهم جهودهم، ونشكر لهم ما بذلوه من جهود في خدمة سنة النبي ﷺ، ونشهد لهم بذلك، وبسلامة منهجهم واستقامته، ولا نلتفت إلى طعن طاعن، أو قول مبغض فيهم أبداً، بل نكشف قوله، ونرد كيده، ونمحو أثره، وصدق الله إذ يقول: ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ۚ وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ ﴿١٨﴾ ﴾ [الأنبياء: ١٨].

• • •



الباب الثالث
موقف المدرسة العقلية الحديثة
من السنة النبوية

وفيه فصلان:

الفصل الأول : تأثر المدرسة العقلية الحديثة بالمدرسة القديمة وأثر ذلك في رد الأحاديث النبوية.

الفصل الثاني : تأثر المدرسة العقلية الحديثة بالمستشرقين وأثر ذلك في إثارة الشبه حول السنة.



الفصل الأول

تأثر المدرسة العقلية الحديثة بالمدرسة القديمة وأثر ذلك في رد الأحاديث النبوية

لعل الكثيرين من أبناء الإسلام يظنون أن أفكار المعتزلة طواها الزمان واندثرت في أعماق التاريخ، وهذا ظن لا حقيقة له، والواقع يخالفه.

فهناك الكثيرون ممن وجدوا في هذا العصر وحسبهم الناس من أهل العلم وحماة الإسلام، يمجدون أهل الاعتزال، ويلتزمون نهجهم، ويدافعون عن ذلك، مستميتين في الدفاع عنهم، متبنين لآرائهم وأقوالهم، يذبون عنها طعن كل طاعن، ويذمون بسببها كل معترض.

يقول أحمد أمين:

«وكان للمعتزلة الفضل الأكبر في علم الكلام، لأنهم كانوا أكبر المدافعين عن الإسلام لما كان يثيره اليهود والنصارى الوثنيون من هبوب. حتى لقد كانوا فيما روي يرسلون أتباعهم الكثيرين إلى البلدان الأخرى لرد هذا الهجوم رداً عقلياً.

وذاع صيتهم، وعلا شأنهم بوجود طائفة ممتازة منهم، مثل واصل ابن عطاء وأبـي الهذيل العلاف، والنظام والجاحظ، وغيرهم، بسبب ما أثير من مسألة خلق القرآن»[١].

---

(١) ظهر الإسلام ٢/ ٥٠.

ويقول زهدي جار الله:

«المعتزلة وقفوا أنفسهم على الدفاع عن الدين الإسلامي بالرد على خصومه، وحمله إلى أقاصي الأرض للتبشير به، وأنهم تحملوا في سبيل ذلك العناء والمشقات، وسهروا الليالي الطوال يضعون الكتب والمصنفات، ومنهم من لقي حتفه، وليس يذكر التاريخ أن أحداً من المسلمين كان أشد منهم تحمساً لتلك العناية، ولا أعظم حرصاً عليها»[1].

ويقول:

«لعل من أهم ما يسترعي انتباه الباحث في تاريخ المعتزلة تلك الضخامة في شخصياتهم، وذلك السمو في صفاتهم. فقد جمعوا في أنفسهم بين التبحر في العلم، والشغف بالفلسفة، والكلف بالأدب، والتحلي بالفضائل، والانصراف إلى العبادة، والزهد في متاع الحياة الدنيا. فكانوا في الدولة العربية الإسلامية طبقة مثقفة ثقافة عالية، ومشكاة[2] باعثة نور العرفان، وحماسة الإيمان»[3].

ولم يقف عند ذلك، بل وصفهم بأنهم دعاة حرية الرأي والإرادة في الإسلام، الذين دافعوا عن العدالة الإلهية، ورفعوا شأن الإنسان لأنهم اعتبروه حراً في اختيار أفعاله[4].

---

(١) المعتزلة ص ٤٦.

(٢) المشكاة: هي الكوة غير النافذة. القاموس المحيط ص ١٦٧٨.

(٣) المعتزلة ص ٢٢٢.

(٤) انظر: المرجع السابق ص ١١٢.

واعتبرهم النشار أهل الإبداع الفلسفي الذين تكمن فيهم فلسفة الإسلام الحقيقية[1].

ويحيطهم محمود قاسم بهالة من الصفات والسمات التي لا توجد عند غيرهم من طوائف الإسلام: فهم الذين نشروا الإسلام في خراسان وأرمينيا وهم أهل الزهد والتقوى، وأكثر الناس منطقاً لأنهم ينكرون الجسمية والجهة والرؤية، لأنهم يأبون أن يماثلوا بين الله وخلقه. وهم أقرب إلى التنزيه من أي طائفة إسلامية أخرى[2].

فهذا شأن أهل الابتداع من المعتزلة عند هؤلاء، يعظمون ويكرمون، ويرفع من شأنهم، ويعلى من قدرهم. وفي المقابل يذم أهل الحديث، ويساء إليهم، ويطعن في نهجهم، وتعاب طريقتهم.

يقول الشيخ محمد عبده:

«اللهم إلَّا فئة زعمت أنها نفضت غبار التقليد، وأزالت الحجب التي كانت تحول بينها وبين النظر في آيات القرآن ومتون الأحاديث لتفهم أحكام الله منها، ولكن هذه الفئة أضيق عطناً وأحرج صدراً من المقلدين وإن أنكرت كثيراً من البدع، ونحت عن الدين كثيراً مما أضيف إليه وليس منه، فإنها ترى وجوب الأخذ بما يفهم من لفظ الوارد والتقيد به، بدون التفات إلى ما تقتضيه الأصول التي قام عليها الدين، وإليها كانت الدعوة، ولأجلها منحت النبوة، فلم يكونوا للعلم أولياء، ولا للمدنية السليمة أحباء»[3].

---

(١) انظر: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ١/ ٨١.

(٢) انظر: مقدمة مناهج الأدلة في عقائد الملة ص ٧٧، ٨٠، ٨١.

(٣) الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية ص ١٠٧.

هكذا يرمى أهل الحديث وشيعة الرحمن، من رجل أنيط باسمه لقب الأستاذ الإمام، ولم يكن ذنبهم إلاَّ أنهم تشبثوا بنصوص الوحي، ولم يقدموا عليها غيرها من حثالة الأذهان وترهاتها.

ويقول محمود أبو رية:

«فترى ماذا تكون حال كثيرين من الذين يزعمون اليوم أنهم من المحدثين، أولئك الذين يتسللون بين أشباههم من العامة ــ ومبلغ علمهم أنهم قرؤوا بعض كتب الحديث واستظهروا عدداً مما فيها، يجترونه ليؤيدوا به باطل المعتقدات وسوء العادات ويروجوا به ما فشى بين الناس من الترهات والخرافات، لكي يختلسوا احترام الدهماء وثقتهم، ويأكلوا بالباطل والإثم أموالهم.

على أنهم لو عرفوا قدر أنفسهم، وأن ما يحفظونه مما لا يزيد أكثره عند أحفظهم عن عشرات من الأحاديث، وأن كتاباً من كتب الحديث لا يزيد ثمنه عن بضعة قروش يغني عنهم جميعاً! لو أنهم عرفوا ذلك كله واستيقنوه لقبعوا في جحورهم، ولأراحوا الناس من نقيقهم.

ورحم الله أستاذنا الإمام محمد عبده رحمه الله حيث قال في رجل وصفوه بأنه قد جد واجتهد، حتى بلغ ما لم يبلغه أحد ــ فحفظ متن البخاري كله ــ «لقد زادت نسخة في البلد». حقاً والله ما قاله الإمام، أي أن قيمة هذا الرجل ــ الذي أعجب الناس جميعاً به لأنه حفظ البخاري ــ لا تزيد عن قيمة نسخة من كتاب البخاري لا تتحرك ولا تعي»[1].

أهكذا بلغ الأمر بحفظة حديث النبي ﷺ وحملة سنته حتى يسخر بهم

(١) أضواء على السنَّة المحمدية ص ٣٢٩.

أفراخ المعتزلة وتلاميذ الغرب، وما الذي قدموه هم للإسلام غير الطعن فيه، والإساءة إليه، وهذه كتبهم شاهدة على انتكاس عقولهم وانحراف منهجهم، فكان الأولى بهم أن يكفوا ألسنتهم ويعيدوا النظر فيما دونوه وكتبوه من مخازي وأباطيل يندى لها جبين المسلم.

وها هم يتباكون حزناً على ظهور أهل الحديث وقمع المعتزلة على يد المتوكل العباسي[1]، وذلك ما لا يرضاه هؤلاء ولا يحمدونه.

يقول أحمد أمين:

«ولئن كان للمحدثين محامد من ناحية الجد في الجمع والنقد، وعدم الاكتراث بالمتاعب، والصبر على الفقر، ونحو ذلك، فقد كان لهم والحق يقال بعض الأثر السيء في المبالغة في الاعتماد على المنقول دون المعقول، خصوصا بعدما مات المعتزلة، فقد كان المعتزلة هؤلاء حاملي لواء العقل والمحدثون حاملي لواء النقل. وكان عقل المعتزلة يلطف من نقل المحدثين. فلما نكل بالمعتزلة على يد المتوكل، علا منهج المحدثين، وكاد العلم كله يصبح رواية. وكان نتيجة هذا، ما نرى من قلة الابتكار، وتقديس عبارات المؤلفين، وإصابة المسلمين غالباً بالعقم، حتى لا تجد كتاباً جديداً، أو رأياً جديداً بمعنى الكلمة. بل تكاد العقول كلها تصب في قالب واحد جامد.

---

(١) المتوكل العباسي: هو أبو الفضل جعفر بن المعتصم بالله محمد بن الرشيد هارون العباسي، وهو الذي أحيا السنَّة وأظهرها ونصر أهلها، وأمات التجهم ورفع محنة خلق القرآن. قتل سنة ٢٤٧هـ.

انظر: تاريخ بغداد ٧/١٦٥ ـ ١٧٢، وفيات الأعيان ١/ ٣٥٠ ـ ٣٥٦، العبر ١/ ٣٥٣، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٠ ـ ٤١.

واتخذت التراجم شكل تراجم المحدثين من ذكر وقائع وأحداث من غير تجديد، كالذي نراه في الأغاني. ومن الأسف أن منهجهم ساد منهج المعتزلة وغلبهم. وكان منهج المعتزلة منهجاً متيناً دقيقاً حتى لم يستطع أن يفر منه إلاَّ القليل»[1].

وقال زهدي جارالله:

«إن هذه الحركة الفلسفية العلمية التحررية بدأت تتقوى وتنتشر. وأخذت تلقى أنصاراً وأعواناً. وإني لأعتقد أنها لو تركت تسير في مجراها الطبيعي لاستطاعت أن تقضي على الروح الرجعية في الأمة على قوتها وعنفها، ولكتب لها الفوز والنجاح»[2].

وقال:

«ولم يقتصر ضرر الرجعية الحنبلية على مهاجمة المتكلمين والفلاسفة، بل إنه جعل الحنابلة يتطرفون في أقوالهم تطرفاً أدى بهم إلى التجسيم والتشبيه»[3].

إنهم لا يريدون لنصوص الشرع أن تعلو وتسود، ولا لأهل الحق أن يظهروا، لأن نصوص الوحي تزعجهم، وتفسد عليهم بضاعتهم، وتكشف للناس ضحالة علمهم، وقلة زادهم. ما الفائدة التي جناها الإسلام من أهل الاعتزال ومخلفاتهم، غير أنهم أقحموا فيه ما هو غريب عنه من فلسفات اليونان وعصارة أذهان أعداء الإسلام، التي يعاني من آثارها المسلمون حتى اليوم؟ ولماذا يتباكى على فقدهم هؤلاء وقد عانى الإسلام منهم الأمرين؟.

---

(١) ظهر الإسلام ٢/٤٨، وانظر: ٢/٤٩.

(٢) المعتزلة ص ٢٥٢.

(٣) المرجع السابق نفسه.

أنسي هؤلاء فتنة خلق القرآن التي كادت أن تأتي على الإسلام برمته لولا لطف الله ونصرته لأهل الحق؟ أم يريد هؤلاء أن نلقي حديث رسول الله ﷺ خلف أظهرنا لا نعبأ به ولا نأبه له، ونطلق لعقولنا العنان، فنحكمها فيما شئنا من دين الإسلام؟

وإن لم يكن الأمر كذلك، فلماذا يزهدون الناس في حديث النبي ﷺ ويزجرونهم من قراءته وروايته؟

يقول الشيخ محمد الغزالي:

«ونحن هنا نذود المرويات الواهية، والأحاديث المعلولة كما نذود عن القرآن نفسه التفاسير المنحرفة والأفهام المختلفة، ليبقى الوحي الإلهي نقياً.

إن ركاماً من الأحاديث الضعيفة ملأ آفاق الثقافة الإسلامية بالغيوم، وركاماً مثله من الأحاديث التي صحت. وسطا التحريف على معناها. أو لابسها كل ذلك جعلها تنبو عن دلالات القرآن القريبة والبعيدة.

وقد كنت أزجر بعض الناس عن رواية الحديث الصحيح حتى يكشفوا الوهم عن معناه! إذا كان هذا المعنى موهماً، مثل حديث «**لن يدخل أحد الجنة بعمله..**» الخ.

إن طوائف من البطالين والفاشلين وقفت عند ظاهره المرفوض»[(١)].

---

(١) السنَّة النبوية ص ١١٩.
والحديث أخرجه البخاري بسنده إلى أبي هريرة ولفظه: قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لن يدخل أحداً عمله الجنة». قالوا ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا إلاَّ أن يتغمدني الله بفضل ورحمة فسددوا وقاربوا ولا يتمنين أحدكم الموت إما محسناً فلعله أن يزداد خيراً وإما مسيئاً فلعله أن يستعتب». كتاب المرضى (٧٥)، باب =

إنهـا لجرأة بالغـة الحد أن توصف أحاديث النبـي ﷺ بأنها ركام من المرويات، تحقيراً لشأنها وتنفيراً منها، وقد مر طرف من احترام الصحابة والتابعين وعلماء الأمة الخيرين وتوقيرهم لحديث النبـي ﷺ.

والأسوأ من ذلك أن يحذر الناس من روايتها وحملها، وأي زهد أعظم من هذا؟

إنه سير حثيث على خطى المعتزلة، وتتبع لمنهجهم، حذو القذة

= تمني المريض الموت (١٩) ٧/ ١٠.

وأخرج نحوه من حديث أبـي هريرة أيضاً ومن حديث عائشة رضي الله عنهما. كتاب الرقاق (٨١)، باب القصد والمداومة على العمل (١٨) ٧/ ١٨١، ١٨٢. وأخرج مسلم في صحيحه نحوه من حديث أبـي هريرة وجابر وعائشة رضي الله عنهم. كتاب صفات المنافقين وأحكامهم (٥٠)، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله بل برحمة الله تعالى (١٧) برقم ٢٨١٦، ٢٨١٨، ٤/ ٢١٦٩ ــ ٢١٧١.

قال النووي رحمه الله:

«وفي ظاهر هذه الأحاديث دلالة لأهل الحق أنه لا يستحق أحد الثواب والجنة بطاعته. وأما قوله تعالى: ﴿ٱدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [سورة النحل: آية ٣٢]، ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٧٢﴾﴾ [سورة الزخرف: آية ٧٢] ونحوهما من الآيات الدالة على أن الأعمال يدخل بها الجنة فلا يعارض هذه الأحاديث بل معنى الآيات أن دخول الجنة بسبب الأعمال ثم التوفيق للأعمال والهداية للإخلاص فيها وقبولها برحمة الله تعالى وفضله. فيصح أنه لم يدخل بمجرد العمل وهو مراد الأحاديث، ويصح أنه دخل بالأعمال أي بسببها وهي من الرحمة».

شرح النووي على مسلم ١٧/ ١٦٠ ــ ١٦١.

بالقذة[1].

وإنه لقبيح كل القبح أن ينسب إلى من جعل جل اهتمامه حمل حديث رسول الله ﷺ وإبلاغه إلى الناس، إلى البطالة والفشل!!

وعبارة «ظاهره المرفوض»، تحمل بين طياتها إساءة بالغة إلى المصدر التشريعي الثاني لدين الإسلام.

ولم يقف الغزالي عند هذا الحد من التنفير من السنة، والتحذير منها بل بلغ حنقه واشتدت نقمته على من بصروا الأمة الإسلامية بحديث نبيها ﷺ ودونوه لها.

يقول:

«قرأت خمسين حديثاً ترغب في الفقر وقلة ذات اليد وما جاء في فضل الفقراء والمساكين والمستضعفين وحبهم ومجالستهم، كما قرأت سبعة وسبعين حديثاً ترغب في الزهد في الدنيا والاكتفاء منها بالقليل وترهب من حبها والتكاثر فيها والتنافس. وقرأت سبعة وسبعين حديثاً أخرى في عيشة السلف، وكيف كانت كفافاً. ذكر ذلك كله المنذري[2] في كتابه الترغيب

---

(١) القذة: ريش السهم وجمعها قذذ. انظر: القاموس المحيط ص ٤٢٩.
قال ابن الأثير: «وحذو القذة بالقذة: أي كما تقدر كل واحدة منهما على قدر صاحبتها وتقطع. يضرب مثلاً للشيئين يستويان ولا يتفاوتان». النهاية في غريب الحديث ٤/٢٨.

(٢) هو عبدالعظيم بن عبدالقوي بن عبدالله أبو محمد زكي الدين المنذري. الشامي الأصل المصري الشافعي.
كان إماماً في الحديث عالماً بالفقه واللغة والقراءات والتاريخ. ومن الحفاظ المؤرخين عكف على التصنيف والتخريج والإفادة والتحديث. =

والترهيب، وهو من أمهات كتب السنة. ورحم الله المؤلف الحافظ وغفر لنا وله. فهو حسن النية ناصح للأمة. بيد أن الفقه الصحيح يقتضي منهجاً آخر. ومسلكاً أرشد.

. . . املك أكثر مما ملك قارون من المال، وسيطر على أوسع مما بلغه سليمان من سلطات، واجعل ذلك في يدك، لتدعم به الحق حين يحتاج الحق إلى دعم، وتتركه لله في ساعة فداء حين تحين المنية!! أما أن تعيش صعلوكاً. حاسباً أن الصعلكة طريق الجنة فهذا جنون وفتون»[١].

إلى أن يقول:

«ولو جعلنا هذه المرويات محور حياة عامة لشاع الخراب في أرجاء الدنيا. . إن سعة الفقه لا بد منها لفهم مرويات شتى!.

وقد وقف الحرفيون عند هذه الآثار فوقفوا بالعالم الإسلامي كما وقف حمار الشيخ في العقبة لا يتقدم ولا يتأخر! بل لعله تراجع إلى العصر الحجري في بعض جوانبه»[٢].

إن الغزالي يريد من علماء الإسلام أن يخفوا هذه الأحاديث لأنها إذا شاعت في الأمة أحدثت خراباً في أرجائها، عجباً لهذا القول! ومتى كانت

= من آثاره: «الترغيب والترهيب»، «التكملة لوفيات النقلة»، «شرح التنبيه»، «مختصر صحيح مسلم»، «مختصر سنن أبي داود». توفي سنة ٦٥٦هـ.
انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٣١٩ ـ ٣٢٢، تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٣٦ ـ ١٤٣٧، البداية والنهاية ١٣/ ٢١٢، معجم المؤلفين ٥/ ٢٦٤، الأعلام ٤/ ٣٠.

(١) السنة النبوية ص ١١٤.
(٢) المرجع السابق ص ١١٧.

السنة سبب فساد للمجتمعات؟ بل الأمر على خلاف ذلك. إن أمة الإسلام ما مكن الله لها في الأرض سابقاً، وما بلغت ما بلغت من رقي وتقدم في عصورها الأولى، وما غزت مجتمعات الكفر وزلزلت أركانها، إلاَّ عندما كانت متمسكة بكتاب ربها وسنة نبيه ﷺ، ولكنها لما تنكبت الطريق، وتحللت من دينها حل بها ما حل. فساءت حالها، وضعفت قوتها، ولا سعادة لها إلاَّ إذا عادت إلى دينها مرة أخرى.

وهؤلاء الناس إنما يزيدونها بأقوالهم هذه تدهوراً وانحلالاً، والأولى بهم حين جهلوا حديث رسول الله ﷺ، وعجزوا عن فهمه واستيعابه أن يكفوا ألسنتهم، ويكمموا أفواههم، ويتركوا المجال لغيرهم ممن هم أولى وأرشد.

وفي الحقيقة لم أقف ـ فيما قرأت ـ على قول أحد ينسب إلى الإسلام في هذا العصر أشد جرأة وأكثر هجوماً على السنة وأهلها من الغزالي، بل لا تطيب نفسه في كتاب من كتبه إلاَّ إذا نال من الحديث وتعرض لأتباعه بالغمز والطعن.

مثال ذلك من أقواله: «وأعرضت عن أحاديث أخرى توصف بالصحة، لأنها في فهمي لدين الله، وسياسة الدعوة لم تنسجم مع السياق العام»[1].

ويقول:

«وقد ضقت ذرعاً بأناس قليلي الفقه في القرآن كثيري النظر في الأحاديث. يصدرون الأحكام، ويرسلون الفتاوى فيزيدون الأمة بلبلة وحيرة.

(١) فقه السيرة ص ١٣.

ولا زلت أحذر الأمة من أقوام بصرهم بالقرآن كليل، وحديثهم عن الإسلام جريء. واعتمادهم كله على مرويات لا يعرفون مكانها من الكيان الإسلامي المستوعب لشؤون الحياة»[1].

ويقول:

«كل ما نحرص نحن عليه شد الانتباه إلى ألفاظ القرآن ومعانيه، فجملة غفيرة من أهل الحديث محجوبون عنها، مستغرقون في شؤون أخرى تعجزهم عن تشرب الوحي»[2].

ويقول:

«السنة أصبحت كمتجر كبير للملابس وزعت فيه أنواعها على مختلف الجوانب، هنا أغطية للرأس، وهنا سراويل، وهنا قمصان، وهنا حلل سابغة.. الخ.

والطبيعي أن من يريد كسوة كاملة يمر بهذه الجوانب كلها ليأخذ ما يغطيه من رأسه إلى قدميه، ولكن يحدث كثيراً أن ترى من يشتري قلنسوتين ويخرج حافياً، أو من يشتري منديلاً ويخرج عارياً.

إن هذا مثل طوائف اشتغلت بالسنة، ثم ـ بعد طول تطواف ـ خرجت على الناس، وفي يديها من السنن سواك، وعمامة مقطوعة الذنب اعتبروها شعار الإسلام، وسر ذلك أنهم دخلوا المعرض الحافل ثم خرجوا منه بعد أن ظنوا الدين كله في حديث أو سنة محدودة، فأساؤوا بذلك إلى القرآن والسنة جميعا»[3].

---

(١) السنة النبوية ص ٢٢.

(٢) الطريق من هنا ص ٦٦.

(٣) فقه السيرة ص ٤٣.

ويقول:

«وشرع أنصاف وأعشار المتعلمين يتصدرون القافلة ويثيرون الفتن بدل إطفائها.

وانتشر الفقه البدوي، والتصور الطفولي للعقائد والشرائع. وقد حاولت في كتابي «دستور الوحدة الثقافية» أن أقف هذا الانحدار، بيد أن الأمر يحتاج إلى جهود متضافرة وسياسة علمية محكمة.

وفي هذا الكتاب جرعة قد تكون مرة للفتيان الذين يتناولون كتب الأحاديث النبوية ثم يحسبون أنهم أحاطوا بالإسلام علماً بعد قراءة عابرة أو عميقة.

ولعل فيه درساً لشيوخ يحاربون الفقه المذهبي لحساب سلفية مزعومة عرفت من الإسلام قشوره ونسيت جذوره»[١].

حرب شعواء لا هوادة فيها على السنة النبوية وأهلها، الذين تمسكوا بها ودافعوا عنها، وحافظوا عليها، وتفقهوا فيها. وذلك أمر لا يروق للغزالي، ولذلك حشد كتبه بالطعن في الحديث وكيل الشتائم والسباب لأهله.

وأحاديث الآحاد لم تكن أوفر حظاً مع هؤلاء المُحْدَثِين مما كانت عليه مع المعتزلة. فقد ردوها كما ردها سلفهم من أهل الاعتزال، وطعنوا وقدحوا فيها، وواجهوها بعقولهم الكليلة وأفهامهم المعوجة، واستهانوا بأمرها، فهي معزولة عندهم فلا يستدلون بها في أصول الدين وعقائده، لأنها تفيد ظناً، ولا مجال للظن في أمور العقائد.

---

(١) السنة النبوية ص ١١.

إنها شقشقة المعتزلة التي عرفناها من قبل والتي ألقت بهم في مصاف أهل الابتداع. إنها تردد اليوم من قبل دعاة المدنية والحضارة ومواكبة الغرب، وتهدر بسببها أصح الأحاديث وأقواها دلالة، إنهم ولا شك معتزلة هذا العصر، وسوف نقف على هذه الحقيقة عندما نسوق الأمثلة مما سطرته أقلامهم من عبث في نصوص السنة.

وهذه أقوالهم عن أحاديث الآحاد ليقف عليها من جهل مكر القوم وخفاء أمرهم.

قال الشيخ محمد عبده:

«وأما ما ورد في حديث مريم وعيسى من أن الشيطان لم يمسهما وحديث إسلام شيطان النبي ﷺ وحديث إزالة حظ الشيطان من قلبه فهو من الأخبار الظنية لأنه من رواية الآحاد، ولما كان موضوعها عالم الغيب والإيمان بالغيب من قسم العقائد وهي لا يؤخذ فيها بالظن لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـًٔا ﴿٢٨﴾﴾ [النجم: ٢٨]. كنا غير مكلفين الإيمان بمضمون تلك الأحاديث في عقائدنا»[1].

وقال الشيخ محمد رشيد رضا:

«الشريعة عندنا تشمل العقائد والعبرة فيها بالدلالة القطعية وجميع العقائد التي تتوقف عليها صحة الإسلام ثابتة بنصوص القرآن وإجماع المسلمين، وإثبات الألوهية والنبوة منها مؤيد بالبراهين العقلية، ولا يوجد شيء منها يتوقف على أحاديث الآحاد التي يمكن الارتياب في بعضها. وكذلك أصول العبادات كلها قطعية ثابتة بالقرآن والسنة العملية المتواترة التي

---

(١) تفسير المنار ٣/ ٢٩٢، انظر تخريج الأحاديث ص: ٢٠٥، ٢٠٨، ٢٠٩.

لا تتوقف على أحاديث الآحاد. وما ثبت من أحكام العبادات بأحاديث الآحاد ولم يجمع عليه أئمة العلم فلا تتوقف عليه صحة الإسلام وإن كان صحيحاً في نفسه»[1].

وقال:

«أصول العقائد وقضايا الإيمان التي يكون بها المرء مؤمناً.. لا يتوقف شيء منها على أحاديث الآحاد»[2].

وقال الشيخ محمود شلتوت:

«ومتى لحقت (الظنية) الحديث على أي نحو.. فلا يمكن أن نثبت به عقيدة يكفر منكرها، وإنما يثبت الحديث العقيدة وينهض حجة عليها إذا كان قطعياً في وروده وفي دلالته»[3].

وقال:

«نجد نصوص العلماء من متكلمين وأصوليين مجتمعة على أن خبر الآحاد لا يفيد اليقين، فلا تثبت به عقيدة، ونجد المحققين من العلماء يصفون ذلك بأنه ضروري لا يصح أن ينازع أحد في شيء منه. فإن الله تعالى لم يكلف عباده عقيدة من العقائد عن طريق من شأنه ألاَّ يفيد إلاَّ الظن. ومن هنا يتبين أن ما قلناه في الفتوى من (أن أحاديث الآحاد لا تفيد عقيدة ولا

---

(١) مجلة المنار، المجلد ١٩، ص ٢٧ ـ ٢٨، أضواء على السنة المحمدية ص ٣٥٠ بتصرف.

(٢) مجلة المنار، المجلد ١٩، ص ٢٩.

(٣) مجلة الرسالة، العدد ٥١٤، ٦ جمادى الأولى ١٣٦٢هـ، ١٠ مايو ١٩٤٣م، السنة الحادية عشرة، ص ٤٤٣.

يصح الاعتماد عليها في شأن المغيبات) قول مجمع عليه وثابت بحكم الضرورة العقلية التي لا مجال للخلاف فيها عند العقلاء»[1].

وقال محمود أبو رية:

«أحاديث الآحاد التي لم يعمل بها جمهور السلف، هي محل اجتهاد في أسانيدها ومتونها ودلالتها، لأن ما صح سنده منها يكون خاصاً بصاحبه ــ ومن صح عنده شيء منها رواية ودلالة عمل به ــ ولا تجعل تشريعاً عاماً تلزمه الأمة إلزاماً، تقليداً لمن أخذ به»[2].

وقال:

«كان الأستاذ والإمام محمد عبده لا يأخذ بحديث الآحاد مهما بلغت درجته من الصحة في نظر المحدثين، إذا ما خالف العقل أو القرآن أو العلم»[3].

وقال المودودي:

«بما أن الأحاديث ظنية، والشيء الظني لا يثبت، ولكن كون الشيء غير ثابت لا يعني أنه لا يكون إلَّا جديراً بالرفض»[4].

---

(١) المرجع السابق ص ٤٤٣ ــ ٤٤٤.
وقد تبين عدم صحة هذا الإجماع المزعوم فيما سبق. انظر ١/ ١٦١ فما بعدها.

(٢) أضواء على السنة ص ٣٥١.

(٣) المرجع السابق ص ٢٥٩.
وهذا يخالف ماسبق من قول محمد عبده انظر ص : ١٩٦.

(٤) موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوي ص ٥٧.
نقلاً عن التفهيمات للشيخ المودودي ١/ ٣٥٠ ــ ٣٥١.

وقال:

«إن رفض المظنونات من حيث الكل أيضاً خطأ مثل تلقيها بالقبول من حيث الكل»[1].

وقال محمد الغزالي:

«والآحاد يفيد الظن.. وكون أحاديث الآحاد لا تستقل بإنشاء عقيدة، هذا أيضاً موجود عندنا لأن العقائد تؤخذ من اليقينيات، ويساعد حديث الآحاد في التفسير لما أجمل أو أغمض، ولكن لإنشاء عقيدة فلا»[2].

وقال:

«إن العقائد أساسها اليقين الخالص الذي لا يتحمل أثارة من شك. وعلى أي حال فإن الإسلام تقوم عقائده على المتواتر النقلي والثابت العقلي، ولا عقيدة لدينا تقوم على خبر واحد، أو تخمين فكر»[3].

وقال دكتور محمد عمارة:

«لقد رأيت في أمريكا كثيراً من المكتبات التي تعرض الكتاب المقدس وخدمته بوسائل مدهشة، فلماذا لا نغير من ذلك، ونهتم بالمصدر الأول لديننا وتشريعاتنا بدلاً من التقاتل حول أحاديث الآحاد وهي لا تفيد كثيراً في مجال العقائد والتشريعات؟»[4].

---

(١) المرجع السابق ص ٥٨، نقلاً عن التفهيمات ١/ ٣٥١.

(٢) جريدة المسلمون، السنة السادسة، العدد ٢٧٦، ٢٣ ـ ٢٩ شوال ١٤١٠هـ ١٨ ـ ٢٤ مايو ١٩٩٠م، ص ١١.

(٣) السنّة النبوية ص ٦٥ ـ ٦٦.

وانظر: الطريق من هنا ص ٦٢، فقه السيرة ص ٤٣.

(٤) جريدة المسلمون، العدد السابق ص ١١.

وقد تجرأ بعضهم فأعلن إخضاع أحاديث الآحاد لحكم عقله صراحة، وإن كان القوم مجمعين على ذلك خفية، وهو ما يتبين من خلال ما ردوه من أحاديث صحيحة.

قال محمود أبو رية:

«لما أنشأت أدرس ديني درس العقل والفكر، بعد أن تلقيته تلقيناً من نواحي العاطفة والتقليد، رأيت أن أرجع إلى مصادره الأولى وأسانيده الصحيحة، ولما وصلت من دراستي إلى كتب الحديث ألفيت فيها من الأحاديث ما يبعد أن يكون ــ في ألفاظه أو معانيه أو أسلوبه ــ من محكم قوله، وبارع منطقه صلوات الله عليه، ومما راعني أني أجد في معاني كثير من الأحاديث ما لا يقبله عقل صريح، ولا يثبته علم صحيح، ولا يؤيده حسٌّ ظاهر أو كتاب متواتر»[1].

وقال محمد عمارة:

«إذا وجدت حديثاً منسوباً إلى رواة عدول لا ألجم عقلي وأمنعه من النظر بحجة أن السند هو كل شيء، لأنه لا بد أن يكون لعقلي مجال في المتن ولا بد أن أحاكم هذا الذي هو ظني الثبوت إلى ما هو قطعي الثبوت وهو كتاب الله وحقائق العلم»[2].

وقال:

«نحن نطالب أصحاب هذه الموجة التي جعلت حديث الآحاد هو كل شيء وتركت القرآن وراء ظهرها أن تعود إلى تحكيم العقل والتريث والاهتمام بالقرآن أولاً وهو النص اليقيني ثم بالمتواتر من الحديث كذلك لأنه

---

(١) أضواء على السنَّة ص ٦.

(٢) جريدة المسلمون، العدد السابق ص ١١.

نص يقيني، ثم بعد ذلك بحديث الآحاد في بعض الأعمال وليس في نطاق التشريعات لأنه ظني»[١].

وقال الدكتور جمال الدين محمود:

«أحاديث الآحاد لا يحاول أحد أن يحجبها لسبب بسيط هو أن أمور الحياة كلها تقوم على الترابط فيما بينها، فنحن لا نرد حديث الآحاد ولا نرد غيره، ولكن إذا اعترض هذا الحديث بعض الظن بعقل أو قياس قطعي فلا يصح أن نتركه»[٢].

إنه منهج أهل الاعتزال لم يحد عنه القوم قيد أنملة، بل كانوا أشد صلفاً وأبلغ جرأة.

وحديث الآحاد سبق أن تناولته بالبحث والتحقيق، وما زعمه وقاله هؤلاء لا يخرج عما تناولته من قبل بالرد.

وملخص ما سبق: أن خبر الآحاد الصحيح حجة في جميع أبواب الدين لا فرق بين عقيدة وغيرها، وهو في الحجية كالقرآن والحديث المتواتر تماماً. والذي عليه جماهير العلماء من السلف والخلف أن خبر الآحاد إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقاً له وعملاً بموجبه أفاد العلم، وعلى ذلك أهل الحديث قاطبة[٣].

وهذا عرض لجملة من الأحاديث الصحيحة التي ردها هؤلاء المُحْدَثُون وسلطوا عليها عقولهم باعتبار أنها أحاديث آحاد:

---

(١) جريدة المسلمون، العدد السابق ص ١١.

(٢) جريدة المسلمون، نفس العدد والصفحة.

(٣) انظر ١/ ١٦٤ فما بعدها.

١ ــ حديث نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان[١].

٢ ــ أحاديث الدجال والجساسة[٢].

---

(١) انظر: جريدة الرسالة، العدد ٥١٤، ٦ جمادى الأولى ١٣٦٢هـ/ ١٠ مايو ١٩٤٣م السنة الحادية عشر، ص ٣٦٥.
والعدد ٥١٨، ٤ جمادى الآخرة ١٣٦٢ هـ/ ٧ يونيه ١٩٤٣م من نفس السنة، ص ٤٤٥.
والعدد ٥١٩، ١١ جمادى الآخرة ١٣٦٢هـ/ ١٤ يونيه ١٩٤٣م من نفس السنة، ص ٤٤٦.
مجلة المنار، المجلد ١٠، ص ٢٤٥ ــ ٢٤٦، والمجلد ٢٨، ص ٧٥٥،٧٥٦،٧٥٧. أضواء على السنة المحمدية ص ١٤١، السنة النبوية ص ١٢٥.
والحديث سوف يأتي تخريجه والكلام عنه.

(٢) انظر: مجلة المنار، المجلد ١٠، ص ٢٤٦، والمجلد ١٩، ص ٩٩.
أضواء على السنة المحمدية ص ١٤٠،١٤١، موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوي ص ٣٩، السنة النبوية ص ١٢٢ ــ ١٢٥.
وحديث الجساسة المشار إليه كما رواه مسلم بسنده إلى فاطمة بنت قيس. وكانت من المهاجرات الأول قالت: ... سمعت نداء المنادي، منادي رسول الله ﷺ ينادي: الصلاة جامعة، فخرجت إلى المسجد، فصليت مع رسول الله ﷺ فكنت في صف النساء التي تلي ظهور القوم، فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته، جلس على المنبر وهو يضحك. فقال: «ليلزم كل إنسان مصلاه». ثم قال: أتدرون لم جمعتكم؟» قالوا: الله ورسوله أعلم. قال «إني والله ما جمعتكم لرغبة ولا لرهبة. ولكن جمعتكم لأن تميماً الداري، كان رجلاً نصرانياً، فجاء فبايع وأسلم. وحدثني حديثاً وافق الذي كنت أحدثكم عن مسيح الدجال. حدثني أنه ركب في سفينة بحرية مع ثلاثين رجلاً من لخم وجذام فلعب بهم الموج شهراً في البحر، ثم أرفؤا إلى جزيرة في البحر حتى مغرب الشمس، فجلسوا في أقرب السفينة، فدخلوا الجزيرة، =

. . . .

= فلقيهم دابة أهلب كثير الشعر، لا يدرون ما قبله من دبره من كثره الشعر، فقالوا: ويلك ما أنت؟ فقالت أنا الجساسة. قالوا: وما الجساسة؟ قالت: أيها القوم انطلقوا إلى هذا الرجل في الدير. فإنه إلى خبركم بالأشواق. قال: لما سمت لنا رجلاً فرقنا منها أن تكون شيطانة. قال فانطلقنا سراعاً، حتى دخلنا الدير، فإذا فيه أعظم إنسان رأيناه قط خلقاً، وأشده وثاقاً، مجموعة يداه إلى عنقه، ما بين ركبتيه إلى كعبيه بالحديد. قلنا: ويلك ما أنت؟ قال: قد قدرتم على خبري، فأخبروني ما أنتم؟ قالوا: نحن أناس من العرب، ركبنا في سفينة بحرية، فصادفنا البحر حين اغتلم ـــ هاج ـــ فلعب بنا الموج شهراً، ثم أرفأنا إلى جزيرتك هذه، فجلسنا في أقربها فدخلنا الجزيرة، فلقيتنا دابة أهلب كثير الشعر، لا يدرى ما قبله من دبره من كثرة الشعر فقلنا: ويلك ما أنت؟ فقالت: أنا الجساسة. قلنا: وما الجساسة؟ قالت: اعمدوا إلى هذا الرجل في الدير، فإنه إلى خبركم بالأشواق، فأقبلنا إليك سراعاً، وفزعنا منها، ولم نأمن أن تكون شيطانة. فقال: أخبروني عن نخل بيسان. قلنا عن أي شأنها تستخبر؟ قال: أسألكم عن نخلها هل يثمر؟ قلنا له: نعم. قال: أما إنه يوشك أن لا تثمر.

قال: أخبروني عن بحيرة الطبرية. قلنا عن أي شأنها تستخبر؟ قال: هل فيها ماء قالوا: هي كثيرة الماء. قال: أما إن ماءها يوشك أن يذهب.

قال: أخبروني عن عين زغر. قالوا: عن أي شأنها تستخبر؟ قال: هل في العين ماء؟ وهل يزرع أهلها بماء العين؟ قلنا له: نعم، هي كثيرة الماء وأهلها يزرعون من مائها.

قال: أخبروني عن نبي الأميين ما فعل؟ قالوا: قد خرج من مكة ونزل يثرب. قال: أقاتله العرب؟ قلنا: نعم. قال: كيف صنع بهم؟ فأخبرناه أنه قد ظهر على من يليه من العرب وأطاعوه. قال لهم: قد كان ذلك؟ قلنا: نعم. قال: أما إن ذاك خير لهم أن يطيعوه. وإني مخبركم عني. إني أنا المسيح، وإني أوشك أن يؤذن لي في الخروج، فأخرج فأسير في الأرض فلا أدع قرية إلاّ هبطتها في أربعين ليلة، غير مكة=

. . . .

= وطيبة فهما محرمتان علي. كلتاهما. كلما أردت أن أدخل واحدة، أو واحداً منهما، استقبلني ملك بيده السيف صلتا. يصدني عنها، وإن على كل نقب منها ملائكة يحرسونها.

قالت: قال رسول الله ﷺ ، وطعن بمخصرته في المنبر: «هذه طيبة. هذه طيبة. هذه طيبة» يعني المدينة «ألا هل كنت حدثتكم ذلك؟» فقال الناس: نعم. «فإنه أعجبني حديث تميم أنه وافق الذي كنت أحدثكم عنه وعن المدينة ومكة. ألاَّ إنه في بحر الشام أو بحر اليمن. لا بل من قبل المشرق، ما هو. من قبل المشرق، ما هو. من قبل المشرق ماهو» وأومأ بيده إلى المشرق. قالت: فحفظت هذا عن رسول الله ﷺ.

صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة (٥٢)، باب قصة الجساسة (٢٤)، حديث رقم ٢٩٤٢، ٤/ ٢٢٦١ ــ ٢٢٦٤.

وانظر أحاديث الدجال في صحيح البخاري، كتاب فضائل المدينة (٢٩)، باب لا يدخل الدجال المدينة (٩)، ٢/ ٢٢٢ ــ ٢٢٣، كتاب بدء الخلق (٥٩)، باب إذا قال أحدكم آمين والملائكة في السماء آمين (٧)، ٨٤٤ ــ ٨٥، كتاب الأنبياء (٦٠)، باب ما ذكر عن بني إسرائيل (٥٠)، ٤/١٤٣، كتاب الفتن (٩٢)، باب ذكر الدجال (٢٦)، ٨/ ١٠١ ــ ١٠٣، باب لا يدخل الدجال المدينة (٢٧)، ١٠/ ١٠٣، كتاب التوحيد (٩٧)، باب قول الله تعالى ﴿ولتصنع على عيني﴾ (١٧)، ٨/ ١٧١ ــ ١٧٢، باب في المشيئة والإرادة (٣١)، ٨/ ١٩٢.

وفي صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة (٥٢)، باب ذكر الدجال وصفته وما معه (٢٠)، باب في صفة الدجال وتحريم المدينة عليه (٢١)، باب في الدجال وهو أهون على الله عز وجل (٢٢)، باب في خروج الدجال ومكثه في الأرض (٢٣)، باب قصة الجساسة (٢٤)، باب في بقية من أحاديث الدجال (٢٥)، ٤/ ٢٢٤٧ ــ ٢٢٦٧. =

٣ ــ حديث موسى عليه السلام وملك الموت[1].

٤ ــ حديث عدم مس الشيطان لعيسى بن مريم وأمه عليهماالسلام[2].

= قال القاضي عياض فيما نقله عنه النووي:
«هذه الأحاديث التي ذكرها مسلم وغيره في قصة الدجال حجة لمذهب أهل الحق في صحة وجوده وأنه شخص بعينه ابتلى الله به عباده وأقدره على أشياء من مقدورات الله تعالى من إحياء الميت الذي يقتله ومن ظهور زهرة الدنيا والخصب معه وجنته وناره ونهريه واتباع كنوز الأرض له وأمره السماء أن تمطر فتمطر والأرض أن تنبت فتنبت فيقع كل ذلك بقدرة الله تعالى ومشيئته ثم يعجزه الله تعالى بعد ذلك فلا يقدر على قتل ذلك الرجل ولا غيره ويبطل أمره ويقتله عيسى ﷺ ويثبت الله الذين آمنوا. هذا مذهب أهل السنة وجميع المحدثين والفقهاء والنظار خلافاً لمن أنكره وأبطل أمره من الخوارج والجهمية وبعض المعتزلة». شرح النووي على مسلم ١٨/٥٨.

(١) انظر: أضواء على السنة المحمدية ص ١٩٨، السنة النبوية ص ٢٦ ــ ٢٩. والحديث سوف يأتي تخريجه والكلام عنه مفصلاً ص ٢٣١.

(٢) انظر: تفسير المنار ٣/٢٩٢، مجلة المنار، المجلد ١٠، ص ١٦٦، المجلد ١٩، ص ٥٣٦، ٥٣٧، أضواء على السنة المحمدية ص ١٤٤، ١٤٧، ١٤٨، السنة النبوية ص ٩٧ ــ ٩٨.
والحديث المشار إليه كما رواه البخاري بسنده إلى أبي هريرة رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مامن بني آدم مولود إلاَّ يمسه الشيطان حين يولد فيستهل صارخاً من مس الشيطان غير مريم وابنها»، ثم يقول أبو هريرة: ﴿وإني أعيذها بك وذريتها من الشيطان الرجيم﴾.
صحيح البخاري، كتاب الأنبياء (٦٠)، باب قول الله تعالى: ﴿واذكر في الكتاب مريم﴾ (٤٤)، ٤/١٣٨. =

٥ ـ حديث سحر النبي ﷺ[1].

= وانظر: كتاب التفسير (٦٥)، تفسير سورة آل عمران، باب ﴿وإني أعيذها بك وذريتها من الشيطان الرجيم﴾ (٢)، ٥/١٦٦.
وانظر: صحيح مسلم، كتاب الفضائل (٤٣)، باب فضائل عيسى عليه السلام (٤٠)، حديث رقم ٢٣٦٦، ٤/١٨٣٨.

(١) انظر: تفسير جزء عم للأستاذ محمد عبده ص ١٨١ ـ ١٨٣، مجلة المنار، المجلد ١٢، ص ٦٩٧، المجلد ٢٩، ص ١٠٤، جريدة المسلمون، السنة السادسة، العدد ٢٧٦، ٢٣ ـ ٢٩ شوال ١٤١٠هـ، ١٨ ـ ٢٤ مايو ١٩٩٠م، ص ١١، أضواء على السنة المحمدية ص ٢٥٩.
والحديث المشار إليه كما رواه البخاري بسنده إلى عائشة رضي الله عنها قالت: «سحر رسول الله ﷺ حتى إنه ليخيل إليه أنه يفعل الشيء وما فعله حتى إذا كان ذات يوم وهو عندي دعا الله ودعاه ثم قال: «أشعرت يا عائشة أن الله قد أفتاني فيما استفتيته فيه». قلت: وماذاك يارسول الله؟ قال «جاءني رجلان فجلس أحدهما عند رأسي والآخر عند رجلي ثم قال أحدهما لصاحبه: ما وجع الرجل. قال: مطبوب. قال: ومن طبه؟ قال: لبيد بن الأعصم اليهودي من بني زريق. قال: في ماذا؟ قال: في مشط ومشاطة وجف طلعة ذكر. قال: فأين هو؟. قال: في بئر ذي أروان». قال: فذهب النبي ﷺ في أناس من أصحابه إلى البئر فنظر إليها وعليها نخل ثم رجع إلى عائشة فقال: «والله لكأن ماءها نقاعة الحناء ولكأن نخلها رؤوس الشياطين».
قلت يارسول الله أفأخرجته؟ قال: «لا أما أنا فقد عافاني الله وشفاني وخشيت أن أثور على الناس منه شراً وأمر بها فدفنت».
صحيح البخاري، كتاب الطب (٧٦)، باب السحر (٥٠)، ٧/ ٣٠.
وفي رواية عنها رضي الله عنها أنها قالت: «مكث النبي ﷺ كذا وكذا يخيل إليه أنه يأتي أهله ولا يأتي»
صحيح البخاري، كتاب الأدب (٧٨)، باب قول الله تعالى: ﴿إن الله يأمر بالعدل =

. . . .

= والإحسان﴾ (٥٦)، ٧/ ٨٨.

وانظر الحديث أيضاً في كتاب بدء الخلق (٥٩)، باب صفة إبليس وجنوده (١١) ٤/ ٩١، كتاب الطب (٧٦)، باب هل يستخرج السحر (٤٩)، ٧/ ٢٩ ـ ٣٠، كتاب الدعوات (٨٠)، باب تكرير الدعاء (٥٧)، ٧/ ١٦٤.

صحيح مسلم، كتاب السلام (٣٩)، باب السحر (١٧)، حديث رقم ٢١٨٩، ٤/ ١٧١٩ ـ ١٧٢١.

قال الإمام المازري رحمه الله:

«مذهب أهل السنة وجمهور علماء الأمة على إثبات السحر وأن له حقيقة كحقيقة غيره من الأشياء الثابتة خلافاً لمن أنكر ذلك ونفى حقيقته، وأضاف ما يقع منه إلى خيالات باطلة لا حقائق لها وقد ذكره الله تعالى في كتابه وذكر أنه مما يتعلم وذكر ما فيه إشارة إلى أنه مما يكفر به، وأنه يفرق بين المرء وزوجه، وهذا كله لا يمكن فيما لا حقيقة له.

وهذا الحديث أيضاً مصرح بإثباته وأنه أشياء دفنت... وهذا كله يبطل ما قالوه فإحالة كونه من الحقائق محال ... وقد أنكر بعض المبتدعة هذا الحديث بسبب آخر فزعم أنه يحط منصب النبوة ويشكك فيها وأن تجويزه يمنع الثقة بالشرع وهذا الذي ادعاه هؤلاء المبتدعة باطل لأن الدلائل القطعية قد قامت على صدقه وصحته وعصمته فيما يتعلق بالتبليغ والمعجزة شاهدة بذلك، وتجويز ما قام الدليل بخلافه باطل.

فأما ما يتعلق ببعض أمور الدنيا التي لم يبعث بسببها ولا كان مفضلا من أجلها وهو مما يعرض للبشر، فغير بعيد أن يخيل إليه من أمور الدنيا ما لا حقيقة له وقد قيل إنه إنما كان يتخيل إليه أنه وطء زوجاته وليس بواطىء، وقد يتخيل الإنسان مثل هذا في المنام فلا يبعد تخيله في اليقظة ولا حقيقة له. وقيل إنه يخيل إليه أنه فعله وما فعله، ولكن لا يعتقد صحة ما يتخيله فتكون اعتقاداته على السداد».

٦ ــ حديث شق صدر النبي ﷺ وإخراج حظ الشيطان منه[1].

= قال القاضي عياض:

«وقد جاءت روايات هذا الحديث مبينة أن السحر إنما تسلط على جسده وظواهر جوارحه لا على عقله وقلبه واعتقاده. ويكون معنى قوله في الحديث: «حتى يظن أنه يأتي أهل ولا يأتيهن». ويروى: «يخيل إليه»: أي يظهر له من نشاطه ومتقدم عادته القدرة عليهن فإذا دنـا منهن أخذته أخذة السحر فلم يأتهن ولم يتمكن من ذلك كما يعتري المسحور. وكل ما جاء في الروايات من أنه يخيل إليه فعل شيء لم يفعله ونحوه فمحمول على التخيل بالبصر لا لخلل تطرق إلى العقل، وليس في ذلك ما يدخل لبسا على الرسالة ولا طعنا لأهل الضلالة».

شرح النووي على مسلم ١٤/ ١٧٤ ــ ١٧٥. وانظر: كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى ٢/ ١٨٠ ــ ١٨٣، ط/ دار الكتب العلمية.

وللدكتور أحمد ناصر الحمد بحث قيم في موضوع سحر النبي ﷺ ضمنه كتابه «كتاب السحر بين الحقيقة والخيال». وقد أجاب فيه عن شبهات المعتزلة وغيرهم حول موضوع هذا الحديث. انظر ص ١١٢ ــ ١٢٦ من الكتاب المذكور.

(١) انظر: تفسير المنار ٣/ ٢٩٢، مجلة المنار، المجلد ١٠، ص ١٦٦، المجلد ١٩، ص ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٦، أضواء على السنة المحمدية ص ١٤٥ ــ ١٤٨، السنة النبوية ص ٩٨.

والحديث المشار إليه كما رواه مسلم بسنده إلى أنس بن مالك أنه قال: إن رسول الله ﷺ أتاه جبريل ﷺ وهو يلعب مع الغلمان فأخذه فصرعه فشق عن قلبه، فاستخرج القلب، فاستخرج منه علقة. فقال: هذا حظ الشيطان منك. ثم غسله في طست من ذهب بماء زمزم، ثـم لأمه، ثم أعاده في مكانه. وجاء الغلمان يسعون إلى أمه (يعني ظئره) فقالوا: إن محمداً قد قتل. فاستقبلوه وهو منتقع اللون. قال أنس: وقد كنت أرى أثر ذلك المخيط في صدره».

كتاب الإيمان (١)، باب الإسراء برسول الله ﷺ (٧٤)، ١/ ١٤٧ وانظر أحاديث شق صدره ﷺ في: =

٧ ـــ حديث إسلام شيطان النبـي ﷺ[1].

= صحيح البخاري، كتاب الصلاة (٨)، باب كيف فرضت الصلاة (١)، ١/ ٩١ ـــ ٩٣، كتاب الحج (٢٥)، باب ما جاء في زمزم (٧٦)، ٢/ ١٦٧، كتاب بدء الخلق (٥٩)، باب ذكر الملائكة صلوات الله عليهم (٦)، ٤/ ٧٧ ـــ ٧٨، كتاب الأنبياء (٦٠)، باب ذكر إدريس عليه السلام (٥)، ٤/ ١٠٦ ـــ ١٠٨، كتاب مناقب الأنصار (٦٣)، باب المعراج (٤٢)، ٤/ ٢٤٨ ـــ ٢٥٠، كتاب التوحيد (٩٧)، باب قوله ﴿وكلم الله موسى تكليماً﴾ (٣٧)، ٨/ ٢٠٣ ـــ ٢٠٥.

صحيح مسلم، كتاب الإيمان (١)، باب الإسراء برسول الله ﷺ (٧٤)، ١/ ١٤٧ ـــ ١٥١.

(١) انظر: تفسير المنار ٣/ ٢٩٢، مجلة المنار، المجلد ١٠، ص ١٦٦، أضواء على السنة المحمدية ص ١٤٧ ـــ ١٤٨، السنة النبوية ص ٩٨.

والحديث المشار إليه كما رواه مسلم بسنده إلى عبدالله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «ما منكم من أحد إلاَّ وقد وكل به قرينه من الجن». قالوا: وإياك يارسول الله؟ قال: «وإياي إلاَّ أن الله أعانني عليه فأسلم فلا يأمرني إلاَّ بخير».

كتاب صفات المنافقين وأحكامهم (٥٠)، باب تحريش الشيطان (١٦)، حديث رقم ٢٨١٤، ٤/ ٢١٦٧ ـــ ٢١٦٨.

وروى نحوه من حديث عائشة رضي الله عنها برقم ٢٨١٥، من نفس الكتاب والباب والجزء ص ٢١٦٨.

قال النووي رحمه الله:

«فأسلم»: برفع الميم وفتحها وهما روايتان مشهورتان، فمن رفع قال: معناه أسلم أنا من شره وفتنته. ومن فتح قال: إن القرين أسلم من الإسلام، وصار مؤمناً لا يأمرني إلاَّ بخير. واختلفوا في الأرجح منهما. فقال الخطابي: الصحيح المختار الرفع. ورجح القاضي عياض الفتح. وهو المختار لقوله ﷺ: «فلا يأمرني إلاَّ بخير».

واختلفوا على رواية الفتح: قيل: أسلم بمعنى استسلم وانقاد. وقد جاء هكذا في =

٨ ــ حديث المعراج(١).

٩ ــ حديث وقوع الذباب في الإناء(٢).

= غير صحيح مسلم، فاستسلم. وقيل: معناه صار مسلماً مؤمناً. وهذا هو الظاهر.
قال القاضي عياض: «واعلم أن الأمة مجتمعة على عصمة النبي ﷺ من الشيطان في جسمه وخاطره ولسانه».
وفي هذا الحديث إشارة إلى التحذير من فتنة القرين ووسوسته وإغوائه، فأعلمنا بأنه معنا لنحترز منه بحسب الإمكان».
شرح النووي على مسلم ١٧/١٥٨.

(١) انظر: أضواء على السنة المحمدية ص ١٢٣ ــ ١٢٤.
والحديث المشار إليه كما رواه البخاري بسنده إلى أنس بن مالك قال: كان أبو ذر يحدث أن رسول الله ﷺ قال: «فرج عن سقف بيتي وأنا بمكة فنزل جبريل ففرج صدري ثم غسله بماء زمزم ثم جاء بطست من ذهب ممتلىء حكمة وإيمانا فأفرغه في صدري ثم أطبقه ثم أخذ بيدي فعرج بي إلى السماء. . » الحديث.
وقد ذكر حديث المعراج الطويل. وفيه التقى النبي ﷺ بالأنبياء، وفرضت عليه الصلاة، وبلغ سدرة المنتهى، وأدخله الله الجنة.
كتاب الصلاة (٨)، باب كيف فرضت الصلاة (١)، ١/٩١ ــ ٩٣.
وقد سبق ذكر مواضع أحاديث المعراج في الصحيحين. انظر ص ٢٠٨.
قال الطحاوي رحمه الله:
«والمعراج حق، وقد أسري بالنبي ﷺ وعرج بشخصه في اليقظة إلى السماء، ثم إلى حيث شاء الله من العلا، وأكرمه الله بما شاء، وأوحى إليه ما أوحى، ﴿ما كذب الفؤاد ما رأى﴾ فصلى الله عليه وسلم في الآخرة والأولى». متن العقيدة الطحاوية ص ١٠ ــ ١١، والآية: ١١ من سورة النجم.
وانظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٢٣ ــ ٢٢٦.

(٢) انظر: مجلة المنار، المجلد ١٩، ص ٩٧ ــ ٩٩، المجلد ٢٩، ص ٤٨ ــ ٥١، =

١٠ ــ حديث: إن أحدكم يعمل بعمل أهل الجنة[1].

= أضواء على السنة المحمدية ص ١٩٩ ــ ٢٠١.
وسوف يأتي تخريج الحديث والكلام عنه مفصلاً ص ٢٥١ وما بعدها.

(١) انظر: السنة النبوية ص ١٤٥ ــ ١٤٦، ١٥٩.
والحديث المشار إليه كما رواه البخاري بسنده إلى عبد الله ابن مسعود، قال: حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق قال: «إن أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوماً ثم يكون علقة مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك ثم يبعث الله ملكاً فيؤمر بأربع: برزقه وأجله وشقي أو سعيد، فوالله إن أحدكم أو الرجل يعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها غير باع أو ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها غير ذراع أو ذراعين فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها».
كتاب القدر (٨٢)، باب (١)، ٧/ ٢١٠.
وانظر: كتاب بدء الخلق (٥٩)، باب ذكر الملائكة صلوات الله عليهم (٦)، ٤/ ٧٨ ــ ٧٩، كتاب الأنبياء (٦٠)، باب خلق آدم وذريته (١)، ٤/ ١٠٣ ــ ١٠٤، كتاب التوحيد (٩٧)، باب ﴿ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين﴾ (٢٨)، ٨/ ١٨٨، صحيح مسلم، كتاب القدر (٤٦)، باب كيفية الخلق الآدمي (١)، رقم الحديث ٢٦٤٣، ٤/ ٢٠٣٦.
وروى مسلم بسنده إل سهل بن سعد الساعدي، أن رسول الله ﷺ قال: «إن الرجل ليعمل عمل أهل الجنة فيما يبدو للناس، وهو من أهل النار. وإن الرجل ليعمل عمل أهل النار، فيما يبدو للناس، وهو من أهل الجنة».
كتاب القدر (٤٦)، باب كيفية الخلق الآدمي (١)، رقم الحديث ٢٦٥١، ٤/ ٢٠٤٢
وهو جزء من حديث له قصة أورده في كتاب الإيمان (١)، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه (٤٧)، ورقمه ١١٢، ١/ ١٠٦.
وانظر: صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير (٥٦)، باب لا يقول فلان شهيد (٧٧)، ٣/ ٢٢٦، كتاب الرقاق (٨١)، باب الأعمال بالخواتيم (٣٣)، ٧/ ١٨٧ ــ =

١١ ــ حديث: تحاجت الجنة والنار(١).

= ١٨٨، كتاب القدر (٨٢)، باب الأعمال بالخواتيم (٥)، ٧/١١٢ ــ ٢١٣.
والحديث دال على إثبات قدر الله السابق. وقد سبق بيان ذلك مفصلاً.

(١) انظر: أضواء على السنة المحمدية ص ١٩٨.
والحديث المشار إليه كما رواه البخاري بسنده إلى أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «تحاجت الجنة والنار فقالت النار أوثرت بالمتكبرين والمتجبرين. وقالت الجنة مالي لا يدخلني إلاَّ ضعفاء الناس وسقطهم؟ قال الله تبارك وتعالى للجنة: أنت رحمتي أرحم بك من أشاء من عبادي، وقال للنار إنما أنت عذاب أعذب بك من أشاء من عبادي ولكل واحدة منهما ملؤها. فأما النار فلا تمتلىء حتى يضع رجله فتقول قط قط فهنالك تمتلىء ويزوي بعضا إلى بعض ولا يظلم الله عز وجل من خلقه أحداً. وأما الجنة فإن الله عز وجل ينشىء لها خلقاً».
كتاب التفسير (٦٥)، سورة ق (٥٠)، باب قوله ﴿وتقول هل من مزيد﴾ (١)، ٦/٤٨.
وانظر: كتاب التوحيد (٩٧)، باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾ (٢٥)، ٨/١٨٦.
صحيح مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها (٥١)، باب النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء (١٣)، حديث رقم ٢٨٤٦، ٢٨٤٧، ٤/٢١٨٦ ــ ٢١٨٧.
هذا حديث على ظاهره، وأن الله تعالى جعل في الجنة والنار تميزاً تدركان به.
انظر: شرح النووي على مسلم ١٧/ ١٨١.
أي أن المحاجاة بينهم بلسان المقال لا لسان الحال، وما تقولاه حقيقة، وأن الله جعل لها شعوراً، وتمييزاً، وعقلاً، ونطقاً، والله لا يعجزه شيء. وذلك كتسبيح المخلوقات في قوله تعالى: ﴿تسبح له السموات السبع والأرض ومن فيهن وإن من شيء إلاَّ يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم إنه كان حليماً غفوراً﴾ [الإسراء: ٤٤].
انظر: شرح كتاب التوحيد ص ١٩٠، ١٩١. =

هذه بعض الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبـي ﷺ والتي ردها أولئك القوم بعقولهم وطعنوا فيها بحجة إنها أحاديث آحاد مفادها الظن فلا تبنى على مثلها العقائد الثابتة.

ولكي يتضح لنا منهج هذه المدرسة في معاملتها للنصوص الثابتة، وإقحامها عقولها القاصرة عن فهم النصوص الثابتة، وجعلها حكماً عليها، وسيرهم على نهج أهل الاعتزال في رد أحاديث الآحاد الصحيحة. أمثل بثلاثة أحاديث مما سبق، مع إيراد شبههم حولها ودحض تلك الشبه وكشفها، لتكون نماذج لبقية ما ذكر من أحاديث.

● ● ●

= والحديث من أحاديث الصفات لأن فيه إثبات صفة الرجل لله تعالى كما يليق به من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل.

الحديث الأول

حديث نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان

قال الشيخ المراغي:

«هذه الأحاديث ــ أي أحاديث نزول عيسى ــ لم تبلغ درجة الأحاديث المتواترة التي توجب على المسلم عقيدة، والعقيدة لا تجب إلَّا بنص من القرآن أو بحديث متواتر».

ثم قال: «وعلى ذلك فلا يجب على المسلم أن يعتقد أن عيسى عليه السلام حي بجسمه وروحه، والذي يخالف في ذلك لا يعد كافراً في نظر الشريعة الإسلامية»[1].

وذكر الأستاذ محمد عبده للحديث تخريجين فقال: «أحدهما: أنه حديث آحاد متعلق بأمر اعتقادي لأنه من أمور الغيب والأمور الاعتقادية لا يؤخذ فيها إلَّا بالقطع لأن المطلوب فيها هو اليقين وليس في الباب حديث متواتر.

وثانيهما: تأويل نزوله وحكمه في الأرض بغلبة روحه وسر رسالته على

---

(١) مجلة الرسالة، العدد ٥١٩، ١١ جمادى الآخرة ١٣٦٢هـ ــ ١٤ يونيو ١٩٤٣م، السنة الحادية عشرة، ص ٤٦٦.

الناس وهو ما غلب في تعليمه من الأمر بالرحمة والمحبة والسلم والأخذ بمقاصد الشريعة دون الوقوف عند ظواهرها والتمسك بقشورها دون لبابها وهو حكمتها وما شرعت لأجله، فالمسيح عليه السلام لم يأت لليهود بشريعة جديدة ولكنه جاءهم بما يزحزحهم عن الجمود على ظواهر ألفاظ شريعة موسى عليه السلام ويوقفهم على فقهها والمراد منها ويأمرهم بمراعاته وبما يجذبهم إلى عالم الأرواح بتحري كمال الآداب، أي ولما كان أصحاب الشريعة الأخيرة قد جمدوا على ظواهر ألفاظها بل وألفاظ من كتب فيها معبراً عن رأيه وفهمه وكان ذلك مزهقاً لروحها ذاهباً بحكمتها كان لا بد لهم من إصلاح عيسوي يبين لهم أسرار الشريعة وروح الدين وأدبه الحقيقي وكل ذلك مطوي في القرآن الذي حجبوا عنه بالتقليد الذي هو آفة الحق وعدو الدين في كل زمان.

فزمان عيسى على هذا التأويل هو الزمان الذي يأخذ الناس فيه بروح الدين والشريعة الإسلامية لإصلاح السرائر من غير تقييد بالرسوم والظواهر»[١].

وقال الشيخ محمد رشيد رضا:

«ليس في القرآن نص صريح في أن عيسى رفع بروحه وجسده إلى السماء حيا حياة دنيوية بهما بحيث يحتاج بحسب سنن الله تعالى إلى غذاء.. وليس فيه نص صريح بأنه ينزل من السماء وإنما هذه عقيدة أكثر النصارى، وقد حاولوا في كل زمان منذ ظهر الإسلام إلى الآن بثها في المسلمين وممن حاولوا ذلك بإدخالها في التفسير وهب بن منبه، الركن الثاني بعد كعب

(١) مجلة المنار، المجلد ١٠، ص ٢٤٥ ــ ٢٤٦.

الأحبار[1] لتشويه تفسير القرآن بما بثه فيه من الخرافات.. والأحاديث الواردة في نزوله عليه السلام كثيرة في الصحيحين والسنن وغيرها، وأكثرها واردة في أشراط الساعة وممزوجة بأحاديث الدجال. وفي تلك الأشراط ولا سيما أحاديث الدجال والمهدي اضطراب واختلاف وتعارض كثير».

ثم قال:

«والخلاصة إنه لا يجب على مسلم أن يقف على تلك الأحاديث وأمثالها لأنها ليست من أركان الإيمان ولا من أركان الإسلام.. ولا يضره في إيمانه وإسلامه الاشتباه في صحتها وعدم القطع بروايتها ودلالتها على ما قال الجمهور»[2].

وقال الشيخ محمود شلتوت:

«إن حياة عيسى ورفعه بجسمه إلى السماء ونزوله منها إلى الأرض آخر الزمان لم يثبت شيء منها بدليل قطعي يكون عقيدة يطمئن إليها القلب حتى يكفر من أنكرها»[3].

---

(١) وكعب الأحبار: هو ابن ماتع الحميري، أبو إسحاق، المعروف بكعب الأحبار، ثقة مخضرم، كان من أهل اليمن فسكن الشام.
قال الذهبي في الكاشف: أسلم زمن الصديق وسمع عمر، سكن الشام وعنه أبو هريرة وابن المسيب، مات أيام عثمان. وقال في السير: «وكان حسن الإسلام، متين الديانة، من نبلاء العلماء.
انظر: الجرح والتعديل ٧/ ١٦١، الكشاف ٣/ ٩، سير أعلام النبلاء ٣/ ٤٨٩ ـ ٤٩٤، تقريب التهذيب ٢/ ١٣٥.

(٢) مجلة المنار، المجلد ٢٨، ص ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧.

(٣) مجلة الرسالة، العدد ٥١٤، ٦ جمادى الأولى ١٣٦٢هـ/ ١٠ مايو ١٩٤٣م، السنة الحادية عشرة ص ٣٦٥.

وقال:

«ولعل أحقر ما رأينا من أسباب الإسراف في وصف الأحاديث بالتواتر أن قوماً من المرتزقة باسم الدين وباسم الغيرة على أحاديث الرسول ﷺ استباحوا لأنفسهم في سبيل أغراضهم الدنيا أن يصطنعوا كل أساليب التلبيس والتمويه في شأن أحاديث عيسى التي لا يمكن أن يكون منها متواتر حتى على أوسع الآراء في تحققه، وهي مع آحاديتها يكثر ويشتد في معظمها ضعف الرواة واضطراب المتون ونكارة المعاني.. وهكذا يخلعون عليها ثوباً مهلهلاً من القداسة لا رغبة في علم ولا غيرة على حق، ولكن مكابرة وعناداً، وإصراراً على التضليل، وليقال على ألسنة العامة وأشباه العامة إنهم حفاظ وإنهم محدثون.. إن تلك الأحاديث كيفما كانت ليست من قبيل المحكم الذي لا يحتمل التأويل حتى تكون قطعية الدلالة، فقد تناولتها أفهام العلماء قديماً وحديثاً ولم يجدوا مانعاً من تأويلها»(1).

الأدلة على رفع عيسى عليه السلام ونزوله في آخر الزمان:

لقد دلت الآيات على أن عيسى عليه السلام رفع من الأرض إلى السماء كقوله تعالى: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِ﴾ [النساء: ١٥٨].

وأن اليهود عليهم لعائن الله لم يتمكنوا من قتله ولا صلبه كم اعتقد ذلك النصارى، وأنه رفع عليه السلام بروحه وجسده وأنه حي عند الله تعالى، وذلك مقتضى الأدلة، وسوف ينزل بمشيئة الله عز وجل في آخر الزمان، دلالة وعلامة على قرب قيام الساعة كما قال سبحانه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَعِلۡمٞ لِّلسَّاعَةِ فَلَا تَمۡتَرُنَّ بِهَا﴾[الزخرف: ٦١].

---

(1) مجلة الرسالة، العدد ٥١٨، ٤ جمادى الآخرة ١٣٦٢هـ / ٧ يونيو ١٩٤٣م، السنة الحادية عشرة، ص ٤٤٥.

فينـزل حاكماً بشريعـة محمـد ﷺ لا ناسخاً لهـا، فـلا ينـزل برسالـة مستقلـة، وإنمـا حاكـم من حكـام هذه الأمـة[1] فيكسـر الصليـب إبطالاً لمـا يزعمه النصارى من تعظيمه، ويضع الجزية فلا يقبل من الكفار إلاَّ الإسلام، ويفيـض المـال ويكثـر وتنـزل البـركـات والخيـرات بسبـب العـدل وعـدم التظالم[2].

روى البخاري[3] ومسلم[4] من حديث أبـي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم** ﷺ **حكماً مقسطاً، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، ويفيض المال حتى لا يقبله أحد**».

ويمكن أن نجمل ما أثاره المُحْدَثُون من شبه حول نزوله عليه السلام في النقاط التالية:

١ ـ ليس في القرآن نص صريح في رفعه إلى السماء بروحه وجسده ليحيا حياة دنيوية يحتاج معها إلى غذاء.

٢ ـ ليـس فيـه نـص صريـح علـى نزولـه وإنمـا تلـك عقيـدة النصـارى.

٣ ـ أحاديثه لم تبلغ درجة التواتر حتى يؤخذ منها عقيدة بنزوله، بل هي

---

(١) انظر: تأويل مختلف الحديث ص ١٨٨، شرح النووي على مسلم ٢/ ١٩٠، فتح الباري ٦/ ٤٩١.

(٢) انظر: شرح النووي على مسلم ٢/ ١٩٠، ١٩١.

(٣) انظر: كتاب الأنبياء (٦٠)، باب نزول عيسى بن مريم عليهما السلام (٤٩)، ٤/ ١٤٣.

(٤) كتاب الإيمان (١)، باب نزول عيسى بن مريم (٧١)، حديث رقم ١٥٥، ١/ ١٣٥.

أحاديث آحاد مضطربة في متونها، منكرة في معانيها، في معظمها يشتد ضعف الرواة، وليست بمحكمة الدلالة ولذا أولها العلماء قديماً وحديثاً.

٤ ـ لا يجب على المسلم أن يعتقد أنه حي بروحه وجسده ومن خالف لا يعد كافراً.

ويجاب على ذلك:

١ ـ لقد جاءت آيات في كتاب الله عز وجل تدل على رفع عيسى عليه السلام إلى السماء، وقد بين العلماء أنه رفع بروحه وجسده.

الآية الأولى:

قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ اللَّهُ يَـٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ﴾ [آل عمران: ٥٥].

وقد لخص الشيخ محمد خليل هراس آراء المفسرين في بيان معنى هذه الآية فقال:

١ ـ رأي الجمهور الذي اختاره ابن كثير ورواه عن الحسن وهو الرأي الذي يفسر التوفي بالإنامة.

٢ ـ رأي قتادة وهو أن في الكلام تقديماً وتأخيراً والتقدير (إني رافعك ومتوفيك) أي بعد النزول.

٣ ـ رأي ابن جرير في أن المراد بالتوفي هو نفس الرفع. والمعنى أني قابضك من الأرض ومستوفيك ببدنك وروحك[1]. وينسب هذا

(١) انظر: جامع البيان ٣/ ٢٩١.

التفسير إلى ابن زيد(١).

وهو الذي حكاه ابن كثير عن مطر الوراق(٢).

وهذه الأقوال الثلاثة متفقة على أنه رفع حياً وإن كان بعضها أصح وأولى بالقبول من بعض، فأصحها الأول وهو قول الجمهور، ويليه قول قتادة، ويليه قول ابن جرير(٣).

وكلمة «الوفاة» كما تطلق على الموت تطلق على النوم أيضاً، لأن معناها في اللغة من استيفاء الحق وافياً أي كاملاً لا نقص فيه. ولذا قال صاحب القاموس: «أوفى فلاناً حقه: أعطاه وافياً، كوفاه ووافاه فاستوفاه وتوفاه»(٤).

وقد جاءت في القرآن الكريم بمعنى النوم في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيۡلِ وَيَعۡلَمُ مَا جَرَحۡتُم بِٱلنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ٦٠].

---

(١) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن زيد، شهاب الدين، أبو العباس، فاضل دمشقي، من علماء الحنابلة، عارفاً بالفقه والعربية. مات سنة ٨٧٠هـ.
من آثاره: «محاسن المساعي في مناقب أبـي عمر الأوزاعي»، «تحفة الساري إلى زيارة تميم الداري»، «ديوان خطب»، «اختصار سيرة ابن هشام» وغير ذلك.
الضوء اللامع ٢/ ٧١ ــ ٧٢، الأعلام ١/ ٢٣٠.

(٢) هو مطر بن طهمان الوراق، أبو رجاء، السلمي مولاهم، الخراساني، سكن البصرة، صدوق كثير الخطأ، وحديثه عن عطاء ضعيف. روى عن شهر والحسن، وعنه الحمادان وهمام. مات سنة ١٢٥هـ، ويقال ١٢٩هـ، انظر: الجرح والتعديل ٨/ ٢٨٧، الكاشف ٣/ ١٤٩، تقريب التهذيب ٢/ ٢٥٢.

(٣) مشكلات الأحاديث ص ١٦٧، وانظر: تفسير القرآن العظيم ١/ ٣٦٦.

(٤) القاموس المحيط ص ١٧٣١.

كما جاءت على المعنيين في قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا ۖ فَيُمْسِكُ ٱلَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٢﴾ ﴾[1] [الزمر: ٤٢].

فالمراد بالوفاة في الآية النوم وليس الموت.

قال ابن كثير رحمه الله:

«فأخبر تعالى أنه رفعه ـ أي عيسى عليه السلام ـ بعدما توفاه بالنوم على الصحيح المقطوع به وخلصه ممن كان أراد أذيته من اليهود الذين وشوا به إلى بعض الملوك الكفرة في ذلك الزمان»[2].

الآية الثانية:

قوله تعالى: ﴿ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ ۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ ۚ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا ﴿١٥٧﴾ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿١٥٨﴾ ﴾ [النساء: ١٥٧ ـ ١٥٨].

قال الهراس رحمه الله: «فالآية صريحة في أنه رفعه حياً لأنه ذكر الرفع وأثبته مكان الذي نفاه من القتل والصلب. ولو كان عيسى عليه السلام قد مات في الأرض ودفن وأن المراد بالرفع رفع روحه أو منزلته كما يزعم المنكرون لما حسن ذكر الرفع في مقابل نفي القتل والصلب، لأن الذي يناسب نفي القتل والصلب عنه هو رفعه حياً لا موته، وإلاَّ لقال وما قتلوه وما صلبوه بل الله هو الذي أماته.

---

(١) وانظر تفسير القرآن العظيم ١/ ٣٦٦، مشكلات الأحاديث ص ١٧٥.

(٢) البداية والنهاية ٢/ ٩١.

وكيف يتوهم متوهم أن المراد بقوله تعالى: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِۚ﴾ هو رفع روحه، وهو إنما ذكر لإبطال ما زعموه من قتله وصلبه، ورفع الروح لا يبطل القتل والصلب بل يجامعهما، فإنهم لو قتلوه فرضاً لرفعت روحه إلى الله، على أن في إخباره عز وجل بأنه رفعه إليه ما يشعر باختصاصه بذلك، والذي يمكن أن يختص به عيسى هو رفعه حياً بجسده وروحه، لأن أرواح جميع الأنبياء بل المؤمنين ترفع إلى الله بعد الموت لا فرق بين عيسى وغيره فلا تظهر فيه الخصوصية»[١].

وحياته عليه السلام ليست كحياة من على الأرض يحتاج إلى الطعام والشراب ويخضع للسنن والنواميس الكونية كسائر الأحياء، وإنما حياته حياة خاصة عند الله عز وجل لايشعر بالضرورات الجسدية من طعام أو شراب أو نحوهما[٢].

٢ ـ وقد جاءت آيات أيضاً تدل على نزوله إلى الأرض في آخر الزمان.

من ذلك:

(أ) قال تعالى:

﴿وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلۡمَهۡدِ وَكَهۡلٗا وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ٤٦﴾ [آل عمران: ٤٦].

وقوله تعالى: ﴿تُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلۡمَهۡدِ وَكَهۡلٗاۖ﴾ [المائدة: ١١٠].

نقل الشيخ الهراس عن ابن جرير: أن عيسى عليه السلام كلم الناس في

---

(١) مشكلات الأحاديث ص ١٦٧، ١٦٨.

(٢) مشكلات الأحاديث ص ١٨١، ١٨٢.

المهد وسيكلمهم إذا قتل الدجال وهو يومئذ كهل[1]. ثم قال: «وهذا الذي نقلناه عن ابن جرير هو قول عامة أهل التفسير كلهم يفسرون الآية به ويجعلونها دليلاً على نزول عيسى عليه السلام. وهذا هو الحق الذي لا مرية فيه، فإن قوله سبحانه ﴿وكهلاً﴾ معطوف على متعلق الظرف قبله داخل معه في حكمه، والتقدير: ويكلم الناس طفلاً في المهد ويكلمهم كهلاً، فإذا كان كلامه في حال الطفولة عقب الولادة مباشرة آية فلا بد أن المعطوف عليه وهو كلامه في حال الكهولة كذلك، وإلاَّ لم يحتج إلى التنصيص عليه لأن الكلام من الكهل أمر مألوف معتاد فلا يحسن الإخبار به لا سيما في مقام البشارة، بل لا بد أن يكون المراد بهذا الخبر أن كلامه كهلاً سيكون لآية ككلامه طفلاً، بمعنى أنه سيرفع إلى السماء قبل أن يكتهل ثم ينزل فيبقى في الأرض إلى أن يكتهل ويكلم الناس كهلاً، وقد ذهب جمهور المحدثين والمؤرخين إلى أنه عليه السلام رفع وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة وأنه سيمكث في الأرض إذا نزل أربعين سنة كما جاء في الحديث الصحيح»[2].

---

(١) جامع البيان ٣/ ٢٧٣.

(٢) مشكلات الأحاديث ص ١٧٠.

والحديث المشار إليه رواه أبو داود بسنده إلى أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «ليس بيني وبينه نبي ــ يعني عيسى ــ وإنه نازل، فإذا رأيتموه فاعرفوه رجل مربوع إلى الحمرة والبياض، بين ممصرتين، كأن رأسه يقطر وإن لم يصبه بلل، فيقاتل الناس على الإسلام، فيدق الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية ويهلك الله في زمانه الملل كلها إلاَّ الإسلام، ويهلك المسيح الدجال فيمكث في الأرض أربعين سنة ثم يتوفى فيصلي عليه المسلمون».

كتاب الملاحم، باب خروج الدجال، برقم ٤٣٢٤، ٤/ ١١٧ ــ ١١٨.

وأخرج أحمد في المسند نحوه بزيادة يسيرة. ٢/ ٤٠٦، ٤٣٧، ولم يذكر عدد السنين. =

(ب) قال الله تعالى:

﴿وَإِنَّهُۥ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ فَلَا تَمْتَرُنَّ بِهَا وَٱتَّبِعُونِۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ۝٦١﴾ [الزخرف: ٦١].

الصحيح أن الضمير في قوله: ﴿وإنه﴾ يعود على عيسى عليه السلام، أي أن خروجه من أعلام الساعة وأماراتها لأنه ينزل قبيل قيامها[1].

والذي يدل على ذلك أن سياق الآيات في ذكره، وصرف الكلام عما هو في سياقه إلى غيره بغير حجة غير جائز، ويؤيد هذا المعنى القراءة الأخرى ﴿وإِنَّهُ لَعَلَمٌ لِلسَّاعَةِ﴾ أي أمارة ودليل على وقوع الساعة[2].

= وأخرج الحاكم في المستدرك نحوه بزيادة يسيرة، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي ٢/ ٥٩٥.

وأخرج ابن حبان نحوه وفيه الزيادة السابقة، في كتاب التاريخ (٦٠)، باب إخباره ﷺ عما يكون في أمته من الفتن (١٠)، ذكر البيان بأن عيسى ابن مريم إذا نزل يقاتل الناس على الإسلام، برقم ٦٨٢١، ١٥/ ٢٣٣ ـ ٢٣٤ الإحسان.

وأخرج نحوه عبد الرزاق في مصنفه، وليس فيه ذكر «الأربعين سنة»، باب نزول عيسى ابن مريم، ورقمه ٢٠٨٤٥، ١١/ ٤٠١ ـ ٤٠٢.

وذكر الحافظ ابن حجر في الفتح ٦/ ٤٩٣، والشيخ ناصر الدين الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ٥/ ٢١٤، أن إسناده صحيح. وزاد الثاني: «أنه على شرط مسلم». وقال في صحيح سنن أبي داود ٣/ ٨١٦: «صحيح».

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٦/ ١٠٥.

(٢) تفسير القرآن العظيم ٤/ ١٣٢.

(ج) قال تعالى:

﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴿١٥٩﴾﴾ [النساء: ١٥٩].

قوله: ﴿قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾: ذكر العلماء فيها وجهين في عود الضمير:

الأول: قبل موت عيسى عليه السلام.

الثاني: قبل موت الكتابي.

قال ابن جرير:

«وأولى الأقوال بالصحة والصواب قول من قال: تأويل ذلك: وإن من أهل الكتاب إلاَّ ليؤمنن بعيسى قبل موت عيسى»(١).

وقال ابن كثير:

«ولا شك أن هذا الذي قاله ابن جرير هو الصحيح لأنه المقصود من سياق الآية في تقرير بطلان ما ادعته اليهود من قتل عيسى وصلبه وتسليم من سلم لهم من النصارى الجهلة لذلك فأخبر الله أنه لم يكن الأمر كذلك وإنما شبه لهم فقتلوا الشبه وهم لا يتبينون ذلك ثم إنه رفعه إليه وإنه باق حي وإنه سينزل قبل يوم القيامة كما دلت عليه الأحاديث المتواترة. فيقتل مسيح الضلالة ويكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية يعني لا يقبلها من أحد من أهل الأديان بل لا يقبل إلاَّ الإسلام أو السيف فأخبرت هذه الآية الكريمة أنه يؤمن به جميع أهل الكتاب حينئذ ولا يتخلف عن التصديق به واحد منهم»(٢).

---

(١) جامع البيان ٦/ ٢١.

(٢) تفسير القرآن العظيم ١/ ٥٧٧.

=

قال عبدالله الغماري: «إن احتمال عود الضمير في (موته) على الكتابي ضعيف واحتمال عوده في (به) على غير عيسى باطل، والاحتمالات الضعيفة والباطلة لا تنهض للحجية ولا تقوى للاستمساك، فتكون الآية الكريمة نصاً في حياة عيسى ونزوله بمعونة ما ذكر. واللفظ يكون نصاً بنفسه تارة وبما ينضم إليه من القرائن تارة أخرى، وليس كل احتمال في اللفظ يؤثر في نصيته كما يتوهم كثير ممن لم يحكموا قواعد علم الأصول»[1].

وقد روى الإمام أحمد بسنده من حديث أبي هريرة ما يؤيد هذا التفسير. قال: قال رسول الله ﷺ: «**ينزل عيسى بن مريم، فيقتل الخنزير، ويمحو الصليب، وتجمع له الصلاة، ويعطى المال حتى لا يقبل، ويضع الخراج، وينزل الروحاء**[2]، **فيحج منها أو يعتمر، أو يجمعهما، قال القائل** حنظلة[3] ـ : وتلا أبو هريرة ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴿١٥٩﴾﴾. فزعم حنظلة أن أبا هريرة قال: يؤمن به قبل

= وانظر: البداية والنهاية ٢/ ٩٢، مسند الإمام أحمد بتحقيق أحمد محمد شاكر ١٥/ ٢٧، ٢٨ في الهامش، مشكلات الأحاديث ص ١٧٠، ١٧١.

(١) مشكلات الأحاديث ص ١٦٩.

(٢) الروحاء: قرية جامعة على بعد أحد وأربعين ميلاً من المدينة.
معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ١/ ٦٨١، وانظر: معجم البلدان ٣/ ٧٦.

(٣) هو حنظلة بن علي الأسقع الأسلمي المدني. روى عن أبي هريرة وخفاف. وعنه الزهري وأبو الزناد. ثقة.
انظر: الكاشف ١/ ٢٦١، تهذيب التهذيب ٣/ ٦٢، تقريب التهذيب ١/ ٢٠٦.

موته: عيسى فلا أدري. هذا كله حديث النبي ﷺ أو شيء قاله أبو هريرة؟»[1].

٣ ـ وأما أحاديث نزوله عليه السلام فقد نص العلماء على تواترها[2].

قال ابن كثير رحمه الله بعد ذكره الأحاديث الدالة على نزوله. قال: «فهذه أحاديث متواترة عن رسول الله ﷺ من رواية أبي هريرة وابن مسعود وعثمان بن أبي العاص وأبي أمامة والنواس بن سمعان وعبد الله بن عمرو بن العاص ومجمع بن حارثة وأبي شريحة وحذيفة بن أسيد رضي الله عنهم، وفيها دلالة على صفة نزوله ومكانه من أنه بالشام بل بدمشق عند المنارة الشرقية وأن ذلك يكون عند إقامة صلاة الصبح.. وهذا إخبار من النبي ﷺ بذلك وتقرير وتشريع وتسويغ له على ذلك في ذلك الزمان»[3].

وقال عبدالله الغماري بعد أن استوعب كل ما ورد من أحاديث وآثار، وذكرها بطرقها وأسانيدها: «فهذه ستون حديثاً يرويها عن النبي ﷺ ثمانية وعشرون صحابياً وثلاثة تابعين بألفاظ مختلفة وأسانيد متعددة كلها تصرح بنزول عيسى عليه السلام تصريحاً لا يحتمل تأويلاً ولا روغاناً»[4].

---

(١) مسند أحمد ٢/ ٢٩٠ ـ ٢٩١.
قال أحمد محمد شاكر: «إسناده صحيح».
مسند أحمد بتحقيق أحمد محمد شاكر ١٥/ ٢٧ في الهامش.

(٢) انظر: تفسير القرآن العظيم ١/ ٥٧٧/ ٥٨٢، زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم ١/ ٣٣٠، ٣٣١، مسند أحمد بتحقيق أحمد محمد شاكر ١٢/ ٢٥٧ الهامش، ١٥/ ٢٨ الهامش.

(٣) تفسير القرآن العظيم ١/ ٥٨٢ ـ ٥٨٣.

(٤) مشكلات الأحاديث ص ١٧٧ ـ ١٧٨.

فأحاديث نزوله عليه السلام ثابتة بالتواتر المعنوي، ولو كانت آحاداً لوجب علينا التسليم لها والإيمان بمضمونها متى ثبتت صحتها عن رسول الله ﷺ وإن دلت على عقيدة خلافاً لمن أبى ذلك.

وأما زعم شلتوت بأنها أحاديث مضطربة في متونها منكرة في معانيها، أجاب عن ذلك عبدالله الغماري في رده عليه فقال: «وهذا غير صحيح فإن تلك الأحاديث أو الروايات ــ على حد تعبيره ــ كلها متفقة على الإخبار بنزول عيسى وأنه يقتل الدجال والخنزير، ويكسر الصليب.. الخ ما جاء فيها، غاية مافي الأمر أن بعضاً منها يفصل، وآخر يجمل، وبعضاً يوجز وآخر يطنب، وهذا كما يفعل القرآن العظيم إذ يورد القصة الواحدة في سور متعددة بأساليب مختلفة يزيد بعضها على بعض بحيث لا يمكن جمع أطراف القصة إلاَّ بقراءة السور التي ذكرت فيها، فلعل صاحب الفتوى ظن مثل هذا التخالف الذي يقوي شأن الحديث ويدل على تعدد مخارجه تعارضاً فأخطأ، وأضعف خطأه حيث ادعى أنه لا مجال معه للجمع بينها. وذلك أنه على فرض وجود تعارض فالجمع ممكن لو أمعن فكره وأمضى نظره وأخلص في بحثه، لكنه أرسل قوله بتعذر الجمع دعوى تتعثر في أذيال الخجل»[1].

والزعم بأنها ليست محكمة الدلالة ولذا أولها العلماء قديماً وحديثاً، زعم لا أساس له من الصحة.

ودعوة باطلة، ليس لها ما يسندها، كيف وقد نصت الأحاديث صراحة على نزوله عليه السلام، ولم يأت ما يعارض ذلك تصريحاً أو تلميحاً، وأجمعت الأمة على ما دلت عليه.

---

(١) مشكلات الأحاديث ص ١٧٨.

وتأويل من أولها إنما هو تحريف وتبديل ورد للنصوص الثابتة الصريحة ولا حجة في قوله.

يقول الشيخ أحمد محمد شاكر: «وقد لعب المجددون، أو المجردون في عصرنا الذي نحيا فيه، بهذه الأحاديث الدالة صراحة على نزول عيسى ابن مريم عليه السلام في آخر الزمان، قبل انقضاء الحياة الدنيا بالتأويل المنطوي على الإنكار تارة، وبالإنكار الصريح أخرى! ذلك أنهم ــ في حقيقة أمرهم ــ لا يؤمنون بالغيب أو لايكادون يؤمنون. وهي أحاديث متواترة المعنى في مجموعها، يعلم مضمون ما فيها من الدين بالضرورة، فلا يجديهم الإنكار ولا التأويل»[1].

٤ ــ لاشك أن النصوص من القرآن والسنة دلت على رفعه إلى السماء وأنه حي بروحه وجسده وأنه سينزل في آخر الزمان، وانعقد الإجماع على ذلك فوجب على كل مسلم أن يؤمن بما دلت عليه تلك النصوص وأن يجمع قلبه على اعتقاد ما جاء فيها، ومن المعلوم أن إنكار ما ثبت من الدين بالضرورة يعد كفراً.

قال الشيخ الشنقيطي:

«يجب شرعاً اعتقاد أن عيسى عليه الصلاة والسلام لازال حياً إلى الآن وأنه لابد أن ينزل في آخر الزمان حاكماً بشرع نبينا عليه الصلاة والسلام ومجاهداً في سبيل الله تعالى كما تواتر عن الصادق المصدوق، وإنما وجب اعتقاد ذلك لأن الله تعالى أخبر في كتابه العزيز.. ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ۝١٥٧ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٧ ــ ١٥٨].

---

(١) مسند أحمد بتحقيق أحمد محمد شاكر ١٢/ ٢٥٧ الهامش.

وقد وردت الأحاديث المتواترة كما سبق. . ولم يصح حديث بموته تمكن معارضته لما صح بالتواتر من نزوله في آخر الزمان، وإذا أخبر القرآن أنه رفع ولم يقتل وبين النبي ﷺ لنا أنه سينزل في آخر الزمان وفصل لنا أحواله بعد نزوله تفصيلاً رافعاً لكل احتمال، وجب اعتقاد ذلك على كل مسلم، ومن شك فيه فيكون كافراً بإجماع الأمة، لأنه مما علم من الدين ضرورة بلا نزاع، وكل إيراد عليه من الملاحدة والجهلة باطل لا ينبغي لكل من اتصف بالعلم أن يلتفت إليه»[1].

وقال عبدالله الغماري في رده على شلتوت: «وبعد فإني أرى أن كل مَن يماري في هذا الأمر بعد هذا البيان فإنه مبتدع ضال إن لم يكن كافراً والعياذ بالله، فالواجب أن يهجر ويجتنب، وليست المسألة مسألة خلاف يعذر فيها المخالف، بل هي مسألة إجماع أجمعت عليه الأمة وتواترت به النصوص، كما أنها من جنس الأخبار التي لا مجال فيها للرأي والاجتهاد»[2].

(١) زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم ١/ ٣٣١ ـ ٣٣٢.

(٢) مشكلات الأحاديث ص ١٨٢.

الحديث الثاني

حديث موسى عليه السلام وملك الموت

عد محمود أبو رية حديث موسى وملك الموت من الأحاديث المشكلة، وزعم أن رائحة الإسرائيلية تفوح منه[1].

وقال الشيخ محمد الغزالي:

«وقد وقع لي وأنا بالجزائر أن طالباً سألني: أصحيح أن موسى عليه السلام فقأ عين ملك الموت عندما جاء لقبض روحه، بعدما استوفى أجله؟ فقلت للطالب وأنا ضائق الصدر: وماذا يفيدك هذا الحديث؟ إنه لا يتصل بعقيدة، ولا يرتبط به عمل! والأمة الإسلامية اليوم تدور عليها الرحى[2]، وخصومها طامعون في إخماد أنفاسها! اشتغل بما هو أجدى!

قال الطالب: أحببت أن أعرف هل الحديث صحيح أم لا؟

فقلت له متبرماً: الحديث مروي عن أبي هريرة، وقد جادل البعض في صحته.

---

(١) انظر: أضواء على السنة المحمدية ص ١٩٨.

(٢) الرحى: وتكتب بالمد. قال ابن الأثير: «يقال دارت رحا الحرب إذا قامت على ساقها. وأصل الرحا التي يطحن بها».
النهاية في غريب الحديث ٢/ ٢١١. وانظر القاموس المحيط ص ١٦٦٠.

وعدت لنفسي أفكر: إن الحديث صحيح السند، لكن متنه يثير الريبة. إذ يفيد أن موسى يكره الموت، ولا يحب لقاء الله بعدما انتهى أجله، وهذا المعنى مرفوض بالنسبة إلى الصالحين من عباد الله كما جاء في الحديث الآخر «**من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه**»[1]. فكيف بأنبياء الله؟ وكيف بواحد من أولي العزم؟ إن كراهيته للموت بعد ماجاء ملكه أمر مستغرب! ثم هل الملائكة تعرض لهم العاهات التي تعرض للبشر من عمى أو عور؟ ذاك بعيد.

قلت: لعل متن الحديث معلول، وأياً ما كان الأمر فليس لدي ما يدفعني إلى إطالة الفكر فيه.

فلما رجعت إلى الحديث في أحد مصادره ساءني أن الشارح جعل رد الحديث إلحاداً! وشرع يفند الشبهات الموجهة إليه فلم يزدها إلا قوة»[2].

ثم ذكر قول المازري[3] رحمه الله في بيان الحديث وتوجيهه ثم قال: «نحن نقول: هذا الدفاع كله خفيف الوزن، وهو دفاع تافه لا يساغ، ومن وصم منكر الحديث بالإلحاد فهو يستطيل في أعراض المسلمين. والحق: أن

---

(١) سوف يأتي تخريج الحديث والكلام عنه ص ٢٤٦ وما بعدها.

(٢) السنة النبوية ص ٢٦ ــ ٢٧.

(٣) هو الإمام العلامة محمد بن علي بن عمر التميمي المازري أبو عبد الله من فقهاء المالكية، نسبته إلى مازر بجزيرة صقلية. كان محدثاً، فقيهاً، أصولياً، أديباً، وله دراية بالطب.
من آثاره: «المعلم بفوائد شرح مسلم»، شرح كتاب التلقين لعبد الوهاب المالكي»، الكشف والأنباء، إيضاح المحصول في برهان الأصول. توفي عام ٥٣٦هـ.
انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ١/ ٦١٥، سير أعلام النبلاء ٢٠/ ١٠٤ ــ ١٠٦، معجم المؤلفين ١١/ ٣٢، الأعلام ٦/ ٢٧٧.

في متنه علة[1] قادحة تنزل به عن مرتبة الصحة.

ورفضه أو قبوله خلاف فكري، وليس خلافاً عقائدياً. والعلة في المتن يبصرها المحققون، وتخفى على أصحاب الفكر السطحي، وقد رفض الأئمة أحاديث صح سندها واعتل متنها فلم تستكمل بهذا الخلل شروط الصحة»[2].

● روى البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: **«أرسل ملك الموت إلى موسى عليه السلام. فلما جاءه صكه ففقأ عينه فرجع إلى ربه فقال: أرسلتني إلى عبد لايريد الموت. قال فرد الله إليه عينه وقال: ارجع إليه. فقل له: يضع يده على متن ثور فله بما غطت يده بكل شعرة سنة. قال: أي رب ثم مه؟ قال: ثم الموت. قال: فالآن. فسأل الله أن يدنيه من الأرض المقدسة رمية بحجر. فقال رسول الله ﷺ: «فلو كنت ثم، لأريتكم قبره إلى جانب الطريق، تحت الكثيب الأحمر»**[3].

---

(١) العلة في الحديث: سبب غامض خفي. قادح في الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه. الباعث الحثيث ص ٦٢.

(٢) السنة النبوية ص ٢٩.

(٣) الحديث أخرجه البخاري في صحيحيه بلفظ مقارب موقوفاً على أبي هريرة. كتاب الجنائز (٢٣)، باب من أحب الدفن في الأرض المقدسة (٦٩)، ٢/ ٩٢ ــ ٩٣، كتاب الأنبياء (٦٠)، باب وفاة موسى (٣١)، ٤/ ١٣٠ ــ ١٣١. ثم قال: «وأخبرنا معمر عن همام قال حدثنا أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ نحوه».
وأخرجه مسلم في صحيحه واللفظ له موقوفاً على أبي هريرة برقم ٢٣٧٢، وأخرج نحوه مرفوعاً إلى النبي ﷺ من طريق معمر عن همام عن أبي هريرة.
كتاب الفضائل (٤٣)، باب من فضائل موسى ﷺ (٤٢)، ٤/ ١٨٤٢ ــ ١٨٤٣.
وأخرجه النسائي في سننه بلفظ مقارب من حديث أبي هريرة. كتاب الجنائز، باب نوع آخر من التعزية ٤/ ٩٦.
=

هذا حديث صحيح حكم أهل الحديث بصحته، وقد حمله أهل السنة على ظاهره، وأن موسى عليه السلام فقأ عين ملك الموت المتمثل في تلك الصورة حقيقة، وقد فعل ذلك بإذن من الله تعالى[1].

وهذا خبر إنما يدرك معناه من لم يحرم التوفيق لإصابة الحق.

فإن الله أرسل ملك الموت إلى موسى عليه السلام رسالة ابتلاء واختبار، وهو سبحانه لا يريد إمضاء ما أمر به، كما أمر إبراهيم عليه السلام من قبل بذبح ابنه أمر ابتلاء واختبار. وقد جاءه الملك في صورة لا يعرفه عليها، وكان موسى عليه السلام غيوراً، وقد رأى رجلاً في داره لا يعرفه، فلطمه ففقأ عينه.

ومن المعلوم في شرعنا أن من فقأ عين الداخل داره بغير إذنه أو الناظر

= وأخرج أحمد في مسنده نحوه من حديث أبي هريرة موقوفاً عليه ٢/٢٦٩، ٣٥١. ومرفوعاً من حديث النبي ﷺ ٢/٣١٥، ٥٣٣.

وأخرج نحوه ابن حبان في صحيحه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً إلى النبي ﷺ برقم ٦٢٢٣. كتاب التاريخ (٦٠)، باب بدء الخلق (١)، ١٤/١١٢ ـ ١١٣. الإحسان.

وأخرج نحوه عبد الرزاق في مصنفه من طريق معمر عن ابن طاوس ـ الطريق السابق عند ابن حبان ـ مرفوعاً إلى النبي ﷺ برقم ٢٠٥٣٠ ثم قال: قال معمر: وأخبرنا همام عن أبي هريرة مثله برقم ٢٠٥٣١. وأشار إلى رواية عن الحسن مرسلة برقم ٢٠٥٣٢، باب موسى وملك الموت ١١/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥.

وأخرج ابن قتيبة نحوه من حديث عماربن أبي عمار عن أبي هريرة مرفوعاً. تأويل مختلف الحديث ص ٢٧٦.

(١) انظر: الحجة في بيان المحجة ٢/٤٠٨.

إلى بيته من غير أمره، لا حرج عليه. فما فعله موسى كان مباحاً له لا حرج عليه في فعله، لأن ذلك مما يجوز اتفاق الشرائع فيه.

فرجع ملك الموت إلى ربه وأخبره بما فعل موسى عليه السلام فأمره أمر ابتلاء واختبار آخر لموسى عليه السلام، بأن يضع يده على متن ثور، وله بما غطت يده من شعره بكل شعرة سنة، فلما علم موسى عليه السلام أنه ملك الموت، وأنه جاء بأمر من عند الله طابت نفسه بالموت ولم يستمهل وقال: فالآن.

فلو علمه موسى عليه السلام في المرة الأولى لما فعل معه ما فعل. هذا ما ذهب إليه أصحاب الحديث خلافاً لمن زعم أنهم حمالة الحطب، ورعاة الليل، يجمعون ما لا ينتفعون به، ويروون ما لا يؤجرون عليه، ويقولون بما يبطله الإسلام، جهلاً منه لمعاني الأخبار، وترك التفقه في الآثار، معتمداً منه على رأيه المنكوس، وقياسه المعكوس[(١)].

قال النووي رحمه الله:

«قال المازري: وقد أنكر بعض الملاحدة هذا الحديث وأنكر تصوره، قالوا: كيف يجوز على موسى فقء عين ملك الموت؟ قال: وأجاب العلماء عن هذا بأجوبة:

أحدها: أنه لا يمتنع أن يكون موسى ﷺ قد أذن الله تعالى له في هذه اللطمة ويكون ذلك امتحاناً للملطوم والله سبحانه وتعالى يفعل في خلقه ما شاء ويمتحنهم بما أراد.

والثاني: أن هذا على المجاز والمراد أن موسى ناظره وحاجه فغلبه

---

(١) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ١٤/ ١١٤ ـ ١١٦ بتصرف.

بالحجة، ويقال فقأ فلان عين فلان إذا غالبه بالحجة، ويقال عورت الشيء إذا أدخلت فيه نقصاً، قال: وفي هذا ضعف لقوله ﷺ «**فرد الله عينه**» فإن قيل أراد رد حجته كان بعيداً.

والثالث: أن موسى ﷺ لم يعلم أنه ملك من عند الله وظن أنه رجل قصده يريد نفسه فدافعه عنها فأدت المدافعة إلى فقوء عينه لا أنه قصدها بالفقوء، وتؤيده رواية صكه. وهذا جواب الإمام أبي بكر بن خزيمة وغيره من المتقدمين واختاره المازري والقاضي عياض، قالوا: وليس في الحديث تصريح بأنه تعمد فقوء عينه. فإن قيل فقد اعترف موسى حين جاءه ثانياً بأنه ملك الموت. فالجواب: أنه أتاه في المرة الثانية بعلامة علم بها أنه ملك الموت فاستسلم بخلاف المرة الأولى»[(١)].

وبعد هذا يمكن أن نجمل ما أثاره محمود أبو رية ومحمد الغزالي من شبهات حول الحديث في النقاط التالية:

١ ــ إنه مروي عن أبي هريرة «وقد جادل البعض في صحته»، «فلعل متنه معلول»، «إن في متنه علة قادحة تنزل به عن مرتبة الصحة». والعلة في المتون يبصرها المحققون وتخفى على أصحاب الفكر السطحي.

٢ ــ إنه مشكل وتفوح منه رائحة الإسرائيليات.

٣ ــ إنه لا يفيد شيئاً فهو لا يتصل بعقيدة ولا يرتبط به عمل. والاشتغال بغيره أجدى. ورفضه أو قبوله خلاف فكري وليس خلافاً عقائدياً.

---

(١) شرح النووي على مسلم ١٥/ ١٢٩ ــ ١٣٠. وانظر: المعلم بفوائد مسلم: ٣/ ١٣٢ ــ ١٣٣.

٤ ـ متنه يثير الريبة لأنه يفيد أن موسى يكره الموت، ولا يحب لقاء الله، وهذا معنى مرفوض عند الأنبياء والصالحين لما جاء في الحديث الآخر «من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه».

٥ ـ الملائكة لا تعرض لهم العاهات التي تعرض للبشر من عمى وعور.

٦ ـ من جعل إنكار الحديث إلحاداً فهو يستطيل في أعراض المسلمين، ومن دافع عنه فدفاعه كله خفيف الوزن، وهو دفاع تافه لا يساغ.

ويجاب على ذلك بالآتي:

١ ـ **أولاً**: هذا حديث صحيح تلقاه علماء الحديث بالقبول والتسليم لأنه ورد إليهم عن طريق الثقات الأثبات المأمونين، ولذا أوردوه في دواوين الإسلام من صحاح وسنن وجوامع مسلِّمين بصحته معتقدين بمضمونه[1].

وقد رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما، والنسائي في سننه، والإمام أحمد في مسنده، وابن حبان في صحيحه، وعبد الرزاق في مصنفه، وابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث وغيرهم[2].

وقد تصدى جمع من علماء الإسلام والأئمة الأعلام للرد على من طعن فيه بالتكذيب، ودحضوا شبهاتهم وكشفوا عوارهم فلم يبق لدعي حجة بوجه[3].

ثانياً: لم يبين الغزالي من هؤلاء الذين جادلوا في صحته، ولعله يعني

---

(١) انظر: كشف موقف الغزالي من السنة ص ١٨٧.

(٢) انظر تخريج الحديث السابق ص ٢٣٣.

(٣) انظر: كشف موقف الغزالي من السنة ص ١٨٧.

من وصفهم المازري بالملحدين؟

فهؤلاء لا حجة في قولهم، ولو أجمعوا على ذلك، كيف وهم ملحدون، ومن العار بل من الضلال أن يكون سلف الغزالي في تصحيح الأحاديث وتضعيفها هؤلاء.

ثالثاً: ماهي العلة القادحة التي ادعاها الغزالي في متن هذا الحديث؟ ومن سبقه عليها من علماء الإسلام الذين يؤخذ بقولهم ويعتمد على تصحيحهم وتضعيفهم؟

ولعله يعني فقهاء الإسلام الذين كثيراً ما يتبجح بهم، فمن منهم أعل هذا الحديث، وقدح في متنه؟

إنها مزاعم تلقى على عواهنها لا سند لها ولا مؤيد من أهل الحق وحملة الشريعة، ولا تجد رواجاً إلا عند كليلي البصائر ومعتلِّي العقول.

وقد تناقض الغزالي في إصدار حكمه على هذا الحديث، فتردد أولاً في الحكم بصحته، ثم ذكر قولاً محتملاً فقال: «فلعل متنه معلول» ثم جزم أخيراً بأن فيه علة قادحة[1]. وعلة ذلك أن الأمر عنده خاضع للذوق وليس أمراً علمياً يخضع للقواعد والأصول.

والغزالي رجل له جهوده في جانب الفكر، ولكن لا يحق له أن يقحم نفسه في مجال لا قدرة له على اقتحامه، ويواجه معركة حامية وهو مجرد عن السلاح، وهو ما علمته قليل البضاعة في الحديث والفقه أيضاً، وأصدق شاهد على ذلك كتبه، والحديث والفقه لهما رجال يعرفون بهما.

---

(١) انظر: كشف موقف الغزالي من السنة ص ١٨٣.

وفن علل الحديث فن غامض عميق الجذور لا يتصدى له إلا جهابذة علماء الحديث، ولا يقتحم لجته إلا المتضلعون في علم الحديث رواية ودراية.

قال ابن الصلاح رحمه الله:

«اعلم أن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه»[1].

وقال ابن كثير رحمه الله:

«وهو فن خفي على كثير من علماء الحديث، حتى قال بعض حفاظهم معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل.

وإنما يهتدي إلى تحقيق هذا الفن الجهابذة النقاد منهم، يميزون بين صحيح الحديث وسقيمه، ومعوجه ومستقيمه، كما يميز الصيرفي البصير بصناعته بين الجياد والزيوف، والدنانير والفلوس. فكما لا يتمارى هذا، كذلك يقطع ذاك بما ذكرناه، ومنهم من يظن ومنهم من يقف، بحسب مراتب علومهم وحذقهم واطلاعهم على طرق الحديث، وذوقهم حلاوة عبارة الرسول ﷺ التي لا يشبهها غيرها من ألفاظ الناس»[2].

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله:

«وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكاً، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهماً غايصاً واطلاعاً حاوياً وإدراكاً لمراتب الرواة ومعرفة

---

(١) مقدمة ابن الصلاح مع شرحها التقييد والإيضاح ص ١١٦.

(٢) اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث ص ٦٠ ــ ٦١.

ثاقبة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم وإليهم المرجع في ذلك لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك، والاطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك»[1].

والذي جعل هذا العلم وعراً حتى على كثير من علماء الحديث، خفاء العلة فيه وصعوبة الوصول إلى معرفتها، فهي عبارة عن سبب غامض قادح في صحة الحديث مع أن ظاهره السلامة منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الجامع لشروط الصحة ظاهراً، وتدرك بتفرد الراوي ومخالفته لغيره مع قرائن أخرى.

والطريق إلى معرفة ذلك جمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواته وضبطهم وإتقانهم. وهي تقع في الإسناد وهو الأكثر وقد تقع في المتن[2].

وما كان للشيخ الغزالي أن يرد هذا المورد وهو لا يعد من فرسانه حتى لا يتهم بالجهل وقلة العلم، أو على الأقل عدم المبالاة. ولعله يتشبث بالفقهاء ههنا كما هو ديدنه، ولكن الفقهاء في الحقيقة لا يشترطون لصحة الحديث وجود العلة فيه كما لا يشترطون وجود الشذوذ أيضاً[3].

بل كانوا رحمهم الله يلجؤون إلى أهل الحديث في كشف العلل، لأن المحدثين هم أهل هذا الشأن. ولذا كان الإمام الشافعي رحمه الله مع إمامته وجلالة قدره وسعة علمه يحيل القول على أئمة الحديث في كتبه فيقول «وفيه حديث لا يثبته أهل العلم بالحديث»[4].

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٧١١.

(٢) تقريب النووي مع شرحه التدريب ١/ ٢٥٢ ــ ٢٥٣.

(٣) انظر: التقييد والإيضاح ص ٢٠، تدريب الراوي ١/ ٦٥.

(٤) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح ١/ ٧١١، وقول الشافعي في كتابه الأم ١/ ١٣.

هذا هو شأن العلماء المحققين الذين يتكلمون بعلم وروية.

رابعاً: قوله «العلة في المتون يبصرها المحققون وتخفى على أصحاب الفكر السطحي».

من هم المحققون الذين يعنيهم الغزالي؟ لعله يعني النظَّام وشيعته الذين كشف ضلالهم ابن قتيبة وابن خزيمة وغيرهم حول هذا الحديث، أو لعله يعني من سماهم المازري بالملحدين، فإن لم يكونوا هؤلاء فلم لم يكشف لنا عن أسمائهم أو على الأقل اسم واحد منهم؟

ثم من هم أصحاب الفكر السطحي؟ أظنه يعني الإمام أحمد والبخاري ومسلماً والنسائي وابن قتيبة وابن خزيمة والمازري والقاضي عياض والنووي وغيرهم من أئمة الإسلام وعلمائه ممن روى هذا الحديث وحكم بصحته وآمن به ورد كيد الطاعنين فيه[1].

إنها إساءة بالغة توجه لعلماء الإسلام وأئمته ممن اعترفت لهم الأمة بالفضل وأجمعت على جلالتهم وعلو قدرهم. وعلى النقيض من هذا يمدح أهل البدع والضلال ويمجدون، إنه جور وظلم وتجني على العلم وأهله، نسأل الله السلامة والعافية.

٢ ــ الزعم بأنه مشكل وأنه تفوح منه رائحة الإسرائيليات.

لا إشكال في الحديث كما توهم أبو رية، وسوف يجاب على ما زعم أنه إشكال فيما يأتي.

والحديث مرفوع ثابت رفعه إلى النبي ﷺ كما جاء في رواية همام بن

---

(١) انظر: كشف موقف الغزالي من السنة ص ١٨٤، حوار هادىء ص ٩٥، ٩٦.

منبه، ورواية طاوس أيضاً لها حكم الرفع لأنه مما لا مجال للرأي فيه، وما كان كذلك فله حكم الرفع، فهذا يبعد كونه من الإسرائيليات[1].

ولو كان كذلك لما خفي على علماء الأمة وجهابذتها ولسارعوا ببيان ذلك وإيضاحه، وهم أعلم بذلك وأوعى.

قال الشيخ المعلمي في رده على أبـي رية:

«قد علمنا أن كلام الأنبياء كله حق من مشكاة واحدة، وأن الرب الذي أوحى إلى أنبياء بني إسرائيل هو الذي أوحى إلى محمد ﷺ، ولو جاز الحكم بالرائحة لما ساغ أدنى تشكك في حكم البخاري لأنه أعرف الناس برائحة الحديث النبوي، وبالنسبة إليه يكون أبو رية أخشم فاقد الشم أو فاسده»[2].

٣ ــ الزعم بأنه لا يفيد شيئاً، زعم مناف للصواب، وإلا لما ذكره النبـي ﷺ لأنه لا يذكر ما لا فائدة فيه، وهو الذي يعلم صلوات الله وسلامه عليه أن أقواله وأفعاله وتقريراته شرع للعباد.

وإن جهل الشيخ الغزالي فوائد هذا الحديث فقد علمها غيره وإليك جملة من فوائده:

(أ) ابتلاء الإنسان بالإيمان بالغيب. وذلك من خصائص المؤمنين قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ الآية [البقرة: ٣].

---

(١) انظر: دفاع عن السنة ص ١٩٤.

قال الحافظ: أورده ــ أي البخاري ــ موقوفاً من طريق طاوس عنه، ثم عقبه برواية همام عنه مرفوعاً. وهذا هو المشهور عند عبد الرزاق، وقد رفع محمد بن يحيى عنه رواية طاوس أيضاً أخرجه الإسماعيلي. فتح الباري ٦/ ٤٤١.

(٢) الأنوار الكاشفة ص ١٩٤.

(ب) ربط الإنسان بالأجيال السابقة من خلال تفصيلات النبي ﷺ، وقد كان ﷺ يذكر لأصحابه كثيراً من قصص الماضين ليربطهم بالسابقين، وليبين لهم أن أمة الإسلام أمة واحدة.

(ج) الكشف عن طبيعة الإنسان، وإن كان نبياً مختاراً فإنه لا يخرج عن بشريته.

(د) فضل الموت في الأرض المقدسة، وهذه فائدة فقهية[1].

قال النووي رحمه الله:

«قال بعض العلماء: وإنما سأل الإدناء ولم يسأل نفس بيت المقدس لأنه خاف أن يكون قبره مشهوراً عندهم فيفتتن به الناس وفي هذا استحباب الدفن في المواضع الفاضلة والمواطن المباركة»[2].

وفيه أيضاً فائدة أخرى وهي سد الذرائع عن الوقوع في المعاصي وخاصة الشرك بالله تعالى، ولذا أخفى قبره حتى لا يقصده الناس بالعبادة والناس مولعون بالاعتقاد في قبور الأنبياء والصالحين.

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله:

«وفيه أن الملك يتمثل بصورة الإنسان، وقد جاء ذلك في عدة أحاديث. وفيه فضل الدفن في الأرض المقدسة. واستدل بقوله «فلك بكل شعرة سنة» على أن الذي بقي من الدنيا كثير جداً لأن عدد الشعر الذي تواريه اليد قدر التي بين موسى وبعثة نبينا ﷺ مرتين وأكثر. واستدل به على جواز الزيادة في العمر»[3].

---

(١) انظر: حوار هادىء ص ٩٤، ٩٥.

(٢) شرح النووي على مسلم ١٥/ ١٢٨.

(٣) فتح الباري ٦/ ٤٤٣.

وقد ذكر الله تعالى قصصاً كثيرة في القرآن من أخبار الماضيين، كقصة النملة والهدهد، وقصة يوسف عليه السلام، وقصة ذي القرنين وغير ذلك الكثير وهي من قبيل ما جاء في الحديث. فهل يقال أيضاً أن ذكر هذه لا فائدة فيه؟

والقول بأنه لا يتصل بعقيدة ولا يرتبط به عمل، قول يؤدي إلى تهوين أمر الحديث والاستخفاف به، وهو منفذ يلج من خلاله الملحدون ليشككوا في دين الله تعالى بالطعن في كثير مما ورد في القرآن والسنة النبوية[١].

ولو لم يكن فيه إلا الإيمان بالغيب لكفى ذلك عقيدة لكل مسلم، واستحباب الدفن في الأرض المقدسة أمر ينبني عليه عمل.

وقوله: «الاشتغال بغيره أجدى». فيه تزهيد كامل في حديث النبي ﷺ، وصد الناس عن تعلمه ومعرفته. وفي ذلك أيضاً استدراك على النبي ﷺ الذي أخبر بذلك الصحابة، وكان على هذا الزعم يجب عليه أن يشغلهم بغيره.

والزعم بأن رفضه أو قبوله خلاف فكري وليس خلافاً عقائدياً. زعم فيه استطالة على السنة النبوية، وإحياء لمذهب النظّام وأمثاله من المعتدين عليها، وعبث يفضي إلى الاستهانة بأمرها والتحقير من شأنها[٢].

ولكي يكون الغزالي دقيقاً في تعبيراته كان أحرى به أن يقول: «خلاف علمي»، إذ الخلاف الفكري أمر تجول فيه خواطر العقل التي لا تلتزم بأصل ولا قاعدة، وإنما تخضع لقواعد المنطق العام، التي تتباين وتختلف فيها

---

(١) انظر: كشف موقف الغزالي من السنة ص ١٧٣.

(٢) انظر: المرجع نفسه ص ١٨٣.

وجهات النظر في العموم، بينما الخلاف العلمي ينبني على قواعد وأصول، تتعارض فيه الأدلة في خصوصيات مضبوطة، وهذا الأليق بالحديث النبوي، إذ المفكر لا مجال له في الخوض في قبول الحديث ورده، وإنما ذلك أمر يتعلق بأهل الاختصاص، وإن خالف فخلافه غير معتبر ولا يلتفت إليه[١].

ولا يسلم للغزالي بوجود خلاف أصلاً في صحة الحديث وعدمها، إذ الحديث صحيح ولا خلاف في ذلك.

ولا يسلم له بنفي الخلاف العقائدي عنه، وإلا لما رمى العلماء المنكرين المخالفين فيه بالإلحاد.

٤ ـ إن كراهية الموت أمر فطري في البشر، وقد شرع الله الدفاع عن النفس، ونهى عن إلقائها في التهلكة.

وقد اتخذ الأنبياء مع أنهم أكثر الناس شجاعة ـ من الأسباب الواقية المشروعة ما يدفعون به الأخطار وغوائل الأعداء.

فالنبي ﷺ هاجر خفية، واختفى في الغار، وأعمى أخباره عن الأعداء، واتخذ حراساً يحرسونه حتى نزل قول الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾ [المائدة: ٦٧]، فصرفهم عن حراسته، وظاهر يوم أحد بين درعين[٢].

وقد وقع لموسى عليه السلام من ذلك أمور، كما قال تعالى: ﴿ وَأَنۡ

---

(١) انظر: أزمة الحوار الديني ص ٤١، ٤٢.

(٢) انظر: سيرة ابن هشام: ٢/٣٠٦ ـ ٣٠٧، الجامع لأحكام القرآن: ٦/٢٤٤.

أَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ يَـٰمُوسَىٰٓ أَقْبِلْ وَلَا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ ٱلْأَامِنِينَ ﴿٣١﴾﴾ [القصص: ٣١].

وقال تعالى: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ قَالَ يَـٰمُوسَىٰٓ إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَٱخْرُجْ إِنِّى لَكَ مِنَ ٱلنَّـٰصِحِينَ ﴿٢٠﴾ فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ قَالَ رَبِّ نَجِّنِى مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿٢١﴾﴾ [القصص: ٢٠ ـ ٢١].

وهذا كله من الأسباب الشرعية المعقولة التي لا تخدش في مقام الأنبياء ولا مكانتهم[١].

وموسى عليه السلام لم يعلم أن ذلك المعتدي عليه ملك الموت ولذلك لطمه دفاعاً عن نفسه ورداً لغائلته لا فراراً من موت ولا رغبة في حياة. ولذا لما علم في المرة الثانية أنه ملك الموت رغب في لقاء ربه، واختار الموت دون الحياة[٢].

ولا معارضة بين هذا الحديث وبين حديث **«من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه»**. وهذا بيانه:

روى مسلم بسنده إلى عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: **«من أحب لقاء الله، أحب الله لقاءه. ومن كره لقاء الله، كره الله لقاءه»**. فقلت: يا نبي الله: أكراهية الموت؟ فكلنا نكره الموت. فقال: **«ليس كذلك. ولكن المؤمن إذا بشر برحمة الله ورضوانه وجنته، أحب لقاء الله، فأحب الله لقاءه، وإن الكافر إذا بشر بعذاب الله وسخطه، كره لقاء الله، وكره الله لقاءه»**[٣].

---

(١) انظر: كشف موقف الغزالي من السنة ص ١٧٨، ١٧٩.

(٢) انظر: مشكلات الأحاديث ص ١٩٥.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء (٤٨)، باب من أحب لقاء الله (٥) برقم =

وروى بسنده عنها رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: **«من أحب لقاء الله، أحب الله لقاءه، ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه. والموت قبل لقاء الله»**[1].

وروى بسنده أيضاً عن شريح بن هانىء عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **«من أحب لقاء الله، أحب الله لقاءه، ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه»**. قال فأتيت عائشة فقلت: يا أم المؤمنين أسمعت أبا هريرة يذكر عن رسول الله حديثاً. إن كان كذلك فقد هلكنا فقالت: إن الهالك من هلك بقول رسول الله ﷺ. وما ذاك؟ قال: قال رسول الله ﷺ: **«من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه. ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه»** وليس منا أحد إلا وهو يكره الموت. فقالت: قد قاله رسول الله ﷺ. وليس بالذي تذهب إليه. ولكن إذا شخص البصر، وحشرج[2] الصدر، واقشعر[3] الجلد، وتشنجت[4] الأصابع. فعند ذلك من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه، ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه»[5].

= ٢٦٨٤، ٤/٢٠٦٥ ـ ٢٠٦٦.

وأخرج نحوه البخاري في صحيحه من حديث عبادة بن الصامت، كتاب الرقاق (٨١)، باب من أحب لقاء الله (٤١)، ٧/١٩١.

(١) صحيح مسلم، في الكتاب والباب والجزء السابق ص ٢٠٦٦.

(٢) الحشرجة: هي الغرغرة عند الموت وتردد النفس. النهاية ١/٣٨٩.

(٣) اقشعر: أي تقبض وتجمع. انظر: النهاية ٤/٦٦.

(٤) تشنجت: أي انقبضت وتقلصت. النهاية ٢/٥٠٣.

(٥) صحيح مسلم، في الكتاب والباب والجزء السابق ص ٢٠٦٦ برقم ٢٦٨٥.

وشريح بن هانىء: هو ابن يزيد الحارثي المذحجي، أبو المقدام الكوفي، مخضرم، ثقة معمر عابد. =

قال النووي رحمه الله: «هذا الحديث يفسر آخره أوله ويبين المراد بباقي الأحاديث المطلقة، من أحب لقاء الله، ومن كره لقاء الله، ومعنى الحديث أن الكراهة المعتبرة هي التي تكون عند النزع في حالة لا تقبل توبته ولا غيرها فحينئذ يبشر كل إنسان بما هو صائر إليه وما أعد له ويكشف له عن ذلك»[1].

ومن هنا يتبين أن حب لقاء الله وكراهيته ليسا على إطلاقهما، وإنما ذلك مقيد بوقت محدود وزمن معين وهو الذي نص عليه الحديث: «إذا شخص البصر...» الخ وبين ذلك النووي رحمه الله. وليست هي كراهية الموت التي طبع عليها البشر قبل تلك الحال، وقد خطأ رسول الله ﷺ من فهم ذلك. والحال التي جابه فيها موسى ملك الموت عليهما السلام ليست هي الحال التي عناها النبي ﷺ بذكر الحديث[2].

٥ ـ القول بأن الملائكة لا تعرض لهم العاهات التي تعرض للبشر، دعوى تحتاج إلى دليل. وما المانع في ذلك؟

وهم خلق من خلق الله وجدوا من عدم فوهب الله لهم الحياة، ثم يموتون ويفنون بقدرة الله تعالى، فمن جاز عليه الموت فغيره مما هو دونه من العاهات أولى بالجواز[3].

= صاحب علي، وسمع من عمر، وروى عنه الحكم بن عتيبة والقاسم بن مخيمرة. قتل سنة ٧٨هـ مع ابن أبي بكرة بسجستان.

انظر: الجرح والتعديل ٢/ ٣٣٣، الكاشف ٢/ ٩، تقريب التهذيب ١/ ٣٥٠.

(١) شرح النووي على مسلم ١٧/ ٩ ـ ١٠.

(٢) انظر: كشف موقف الغزالي ص ١٨٠، ١٨١.

(٣) انظر: المرجع نفسه ص ١٨١.

وقد جاء في القرآن والسنة ما يثبت أن الملائكة يتمثلون في صور البشر كما جاؤوا إلى إبراهيم عليه السلام[(١)]، ولوط عليه السلام[(٢)]، وكما تمثل الملك لمريم عليها السلام في صورة رجل كما قال سبحانه: ﴿فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾﴾ [مريم: ١٧].

وقد كان جبريل عليه السلام يأتي النبي ﷺ في صورة دحية الكلبي، وفي صورة رجل من الأعراب، فما المانع أن يتمثل ملك الموت في صورة رجل ثم يأتي إلى موسى عليه السلام وهو لا يعرفه[(٣)]. وقد ظنه عادياً يريد الاعتداء عليه فدافعه عن نفسه، فلطمه، ففقأ عينه[(٤)].

وليس ذلك بغريب على موسى عليه السلام، فقد وكز القبطي فقضى عليه، ولم يكن يريد ذلك، كما قال سبحانه: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ قَالَ هَٰذَا مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ إِنَّهُۥ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى فَٱغْفِرْ لِى فَغَفَرَ لَهُۥٓ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦﴾﴾[(٥)] [القصص: ١٥ ـ ١٦].

واللطمة إنما أذهبت العين التي هي تخييل وتمثيل وليست حقيقة، فلما عاد ملك الموت إلى حقيقته، لم ينتقص منه شيء، فتأثير اللطمة إنما كان

---

(١) انظر: سورة هود: آية ٦٩، ٧٠، الحجر: آية ٥١ فما بعدها، الذاريات: آية ٢٤ فما بعدها.

(٢) انظر: سورة هود: آية ٧٧ فما بعدها، الحجر: ٦١ فما بعدها، العنكبوت: آية ٣٣.

(٣) انظر: تأويل مختلف الحديث ص ٢٧٧، الحجة في بيان المحجة ٢/ ٤٠٨، فتح الباري ٦/ ٤٤٢، الأنوار الكاشفة ص ٢١٩، مشكلات الأحاديث ص ١٩٤، دفاع عن السنة ص ١٩٤.

(٤) انظر: مشكلات الأحاديث ص ١٩٥، دفاع عن السنة ص ١٩٤.

(٥) انظر: مشكلات الأحاديث ص ١٩٤، كشف مواقف الغزالي من السنة ص ١٧٤.

على ذلك الجسد العارض، وفقء العين عبارة عن عاهة عارضة للصورة التي تمثل بها الملك وليست للصورة التي خلق عليها[1].

ونفي الحقيقة هنا ليس نفياً لحقيقة اللطمة، ولا لتأثيرها، وإنما هو نفي لوقوعها على ذات الملك في خلقته الحقيقية.

٦ ـ من هم المسلمون الذين أنكروا هذا الحديث واستطال في عرضهم من وصم منكره بالإلحاد؟ لماذا لم يذكرهم الغزالي؟ وهل الاستطالة على السنة النبوية الصحيحة الثابتة المتلقاة بالقبول من الأمة الإسلامية سهل على الغزالي حتى انبرى يدافع ويناضل عن المستطيلين عليها؟[2].

إن العلماء الذين وصموا أولئك بالإلحاد يعرفون قدر السنة ومقامها ولذلك يأبى عليهم إيمانهم وعقيدتهم السكوت عنهم. إنهم حماة الدين والذابون عنه، وإن لم يرض ذلك الغزالي.

وكيف جاز له أن يسمي دفاعهم بأنه خفيف الوزن، تافه، لا يساغ، أليس هذا قدح واستطالة على علماء أجلاء شهدت لهم الأمة بالفضل والعلم.

إن لحوم العلماء يا شيخ مسمومة، وأقوالهم محترمة مقدرة وإن لم يؤخذ بها، فالواجب علينا التأدب معهم وتكريمهم لا الإساءة إليهم وتسفيه أقوالهم.

● ● ●

---

(١) انظر: تأويل مختلف الحديث ص ٢٧٨، الحجة في بيان المحجة ٢/٤٠٨، فتح الباري ٦/٤٤٣، الأنوار الكاشفة ص ٢٢٠، دفاع عن السنة ص ١٩٥، حوار هادىء ص ٩٥.

(٢) انظر: كشف موقف الغزالي من السنة ص ١٨٢، ١٨٣.

الحديث الثالث

حديث وقوع الذباب في الإناء

قال الشيخ محمد رشيد رضا:

«وحديث الذباب المذكور غريب عن الرأي وعن التشريع جميعاً. أما التشريع في مثل هذا فإن تعلق بالنفع والضرر فمن قواعد الشرع العامة أن كل ضار قطعاً فهو محرم قطعاً، وكل ضار ظناً فهو مكروه كراهة تحريمية أو تنزيهية على الأقل إن كان الظن ضعيفاً».

فغمس الذباب في المائع الذي يقع فيه لا يتفق مع قاعدة تحريم الضار ولا مع قاعدة اجتناب النجاسة.

وأما الرأي فلا يمكن أن يصل إلى التفرقة بين جناحي الذبابة في أن أحدهما سام ضار والآخر ترياق واق من ذلك السم.

وإننا لم نر أحداً من المسلمين ولم نقرأ عن أحد منهم العمل بهذا الحديث، فالظاهر أنهم عدوه مما لا دخل له في التشريع كغيره من الأحاديث المتعلقة بالمعالجات الطبية والأدوية.

وإن إخراج البخاري لهذا الحديث في جامعه لا يعصمه من التماس علة في رجاله تمس مناعة صحته، فإن مداره عنده على عبيد بن

حنين[1] مولى بني زريق انفرد به وليس له غيره فهو ليس من أئمة الرواة المشهورين الذين تخضع الرقاب لعدالتهم وعلمهم وضبطهم كمالك عن نافع[2] عن ابن عمر مثلاً، ومن الغريب أنه لم يذكر في تهذيب التهذيب أن له رواية عن أبـي هريرة، فإن كان بينهما واسطة يكون منقطعاً، ولكن لم يذكر الحافظ ذلك على تحريه لمثل هذه العلل. وفيه أن أبا حاتم قال فيه كان صالح الحديث وهي من أدنى مراتب التوثيق حتى قدم الحافظ الذهبـي وغيره عليها كلمة لا بأس به.

فإذا غلب على قلب مسلم أن رواية حنين هذا غير صحيحة وارتاب بغرابة موضوع حديث الذباب لا يكون قد ضيع من دينه شيئاً، ولا يقتضي ارتيابه هذا أو جزمه بعدم صدق ابن حنين فيه الطعن في البخاري لأنه قبل

---

(١) هو عبيد بن حنين، أبو عبد الله المدني، روى عن أبـي موسى وزيد بن ثابت وطائفة، وعنه أبو الزناد ويحيى بن سعيد، ثقة قليل الحديث. مات سنة ١٠٥هـ.
انظر: الجرح والتعديل ٥/ ٤٠٤، الكاشف ٢/ ٢٣٧، تهذيب التهذيب ٧/ ٦٣، تقريب التهذيب ١/ ٥٤٢.
ولم أقف على أحد اتهمه أو رماه بما رماه به رشيد رضا. أو أعـلّ هذا الحديث أو غيره بسببه.
وما ذكره رشيد رضا مردود بتوثيق العلماء له.

(٢) هو نافع أبو عبد الله المدني، مولى ابن عمر، ثقة ثبت فقيه، مشهور. وهو من أئمة التابعين وأعلامهم.
روى عن ابن عمر وأبـي هريرة وعائشة، وعنه أيوب ومالك والليث. قال مالك: «إذا سمعت نافعاً يحدث عن ابن عمر لا أبالي أن لا أسمع من غيره». مات سنة ١١٧هـ أو بعدها.
انظر: الجرح والتعديل ٨/ ٤٥٢، الكاشف ٣/ ١٩٧، تقريب التهذيب ٢/ ٢٩٦.

روايته لأنه لم يعلم جارحاً يجرحه فيه إلا هذا الشذوذ الذي يجبره حديث أبي سعيد عند النسائي وابن ماجه بمعناه.. وكل من ظهر له علة في رواية حديث فلم يصدق رفعه لأجلها فهو معذور شرعاً، ولا يصح أن يقال في حقه أنه مكذب لحديث كذا.

تنبيه: إن ابن حنين راوي حديث الذباب من مسلمة الأعاجم والظاهر أنه من النصارى»[١].

وقال: «وإنني أعلم بالاختيار أيضاً أن ذلك المسلم الغيور ـ يعني محمد توفيق صدقي[٢] ـ لم يطعن في صحة هذا الحديث كتابة إلا لعلمه بأن تصحيحه من المطاعن التي تنفر الناس عن الإسلام، وتكون سبباً لردة بعض ضعفاء الإيمان، وقليلي العلم الذين لا يجدون مخرجاً من مثل هذا المطعن إلا بأن فيه علة في المتن تمنع صحته، وكان هو يعتقد هذا. وما كلف الله مسلماً أن يقرأ صحيح البخاري ويؤمن بكل ما فيه وإن لم يصح عنده أو اعتقد أنه ينافي أصول الإسلام... يكفر مسلم من خيار المسلمين علماً وعملاً ودفاعاً عن الإسلام ودعوة إليه بدليل أو شبهة على صحة حديث رواه البخاري عن رجل يكاد يكون مجهولاً واسمه يدل على أنه لم يكن أصيلاً في الإسلام وهو عبد الله بن حنين.

وموضوع متنه ليس من عقائد الإسلام ولا من عباداته ولا من شرائعه ولا التزم المسلمون العمل به[٣].

---

(١) مجلة المنار، المجلد ٢٩، ص ٤٨ ـ ٥٠.

(٢) وهو من الذين طعنوا في حديث الذباب وردوه بالعقل.
انظر مجلة المنار، المجلد ١٩، ص ٩٧.

(٣) مجلة المنار، المجلد ٢٩، ص ٥٠ ـ ٥١.

ويرى محمود أبو رية أن الإنسان وصل في هذا العصر إلى مخترعات ومكتشفات من العلوم التي تدهش العقول، فلا ينبغي للإنسان أن يشغل الناس بالأبحاث العقيمة التي لا تنفع ولا تفيد بل هي إلى الإساءة أدنى وإلى ضرر الناس أقرب.

ومثال لذلك بحث حديث الذباب الذي يفتح على الدين شبهة يستغلها أعداء الإسلام، ويتوارى عن ذلك أولياؤه، بل يجب أن يترك هذا البحث إلى ما وصل إليه العلم بأبحاثه الدقيقة وتجاربه الصحيحة التي لا يمكن نقضها ولا يرد حكمها.

ثم قال:

«وماذا يضر الدين إذا أثبت العلم ما يخالف حديثاً من الأحاديث التي جاءت من طريق الآحاد وبخاصة إذا كان هذا الحديث في أمر من أمور الدنيا التي ترك النبـي صلوات الله عليه أمرها إلى علم الناس. وهل أوجب علينا الدين أن نأخذ بكل حديث حملته كتب السنة أخذ تسليم وإذعان وفرض علينا أن نصدقها ونعتقد بها اعتقاداً جازماً.

الأخبار التي جاءت من طريق الآحاد وحملتها كتب الحديث فإنها لا تعطي اليقين وإنما تعطي (الظن) والظن لا يغني من الحق شيئاً. وللمسلم أن يأخذ بها ويصدقها إذا اطمأن قلبه بها وله أن يدعها إذا حاك في صدره شيء منها. وهذا أمر معروف عند النظار من علماء الكلام والأصول والفقه ولم يعارض فيه إلا (زوامل الأسفار)[1] من الحشوية الذين لا يقام لهم وزن.

---

(١) الزاملة هي التي يحمل عليها من الإبل وغيرها.
انظر: القاموس المحيط ص ١٣٠٦.
وأسفار: جمع سفر وهو الكتاب الكبير.

=

وإذا نحن أخذنا حديث الذباب على إطلاقه ولم نسلط عليه أشعة النقد فإنا نجده من أحاديث ألآحاد وهي التي تفيد الظن ـ وإذا لم يسعنا ذلك في رده بعد أن أثبت العلم بطلانه فليسعنا ما وضعه العلماء من قواعد عامة.

ومن هذه القواعد «أنه ليس كل ما صح سنده يكون متنه صحيحاً، ولا كل ما لم يصح سنده يكون متنه غير صحيح ـ بل قالوا ـ إن الموضوع من حيث الرواية قد يكون صحيحاً في الواقع. وإن صحيح السند قد يكون موضوعاً في الواقع. ومن القواعد المشهورة: إن من علامة الحديث الموضوع مخالفته لظاهر القرآن أو القواعد المقررة في الشريعة أو للبرهان العقلي أو للحس والعيان وسائر اليقينيات.

وإذا قيل إن هذا الحديث قد رواه البخاري وهو لا يروي إلا ماكان صحيحاً، فإنا نرد على ذلك بأن البخاري قد روى في كتابه ما اعتبره هو صحيحاً عملاً بظاهر الإسناد لا ما ثبت في الواقع أنه صحيح. ومن أجل ذلك لا يلزم غيره بما اعتبره هو. وإذا قالوا حديث (متفق عليه) فليس معنى ذلك أن الأمة كلها قد اتفقت على صحته وإنما معنى ذلك أن البخاري ومسلماً قد اتفقا على روايته[1].

= انظر: المرجع السابق ص ٥٢٣.
والمراد أنهم حملة كتب لا يفقهون ما فيها.

(١) قال ابن الصلاح: «أعلاها ـ أي مراتب الصحيح ـ الأول وهو الذي يقول فيه أهل الحديث كثيراً صحيح متفق عليه. يطلقون ذلك ويعنون به اتفاق البخاري ومسلم لا اتفاق الأمة عليه. لكن اتفاق الأمة عليه لازم من ذلك وحاصل معه لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول».
مقدمة ابن الصلاح مع شرحها التقييد والإيضاح ص ٤١.

على أننا إذا سلمنا كما قلنا بأن النبـي صلوات الله عليه قد نطق بهذا الحديث ثم أثبت العلم ضرر الذباب فليس علينا من بأس في الرجوع عنه، وعدم الأخذ به، لأنه من أمور الدنيا. ولنا في ذلك أسوة حسنة بما فعل النبـي صلوات الله عليه حينما رأى أهل المدينة يؤبرون النخل فأشار عليهم بأن لا يؤبروه»[1]. ثم ذكر حديث التأبير. وذكر أن الحديث من رواية أبـي هريرة وقد ردوا له أحاديث كثيرة.

● روى البخاري بسنده إلى أبـي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه، فإن في إحدى جناحيه شفاء وفي الآخر داء**»[2].

---

(1) أضواء على السنة المحمدية ص ١٩٩ ــ ٢٠١ في الهامش. وسوف يأتي تخريج حديث تأبير النخل والكلام عنه ص ٢٧٣.

والتأبير: هو التلقيح من أبرت النخلة إذا لقحتها فهي مأبورة ومؤبرة أي ملقحة.

انظر: النهاية في غريب الحديث ١/ ١٣.

(2) صحيح البخاري، كتاب الطب (٧٦)، باب إذا وقع الذباب في الإناء (٥٨) من رواية عبيد بن حنين عن أبـي هريرة ٧/ ٣٣.

وأخرج نحوه من رواية عبيد بن حنين أيضاً في كتاب بدء الخلق (٥٩)، باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم (١٧)، ٤/ ١٠٠.

وأخرج أبو داود في سننه نحوه من رواية سعيد المقبري عن أبـي هريرة، كتاب الأطعمة، باب في الذباب يقع في الطعام، ورقمه ٣٨٤٤، ٣/ ٣٦٥.

وأخرج النسائي في سننه نحوه من حديث أبـي سعيد الخدري، كتاب الفرع والعتيرة، باب الذباب يقع في الإناء ٧/ ١٥٨.

وأخرج ابن ماجه في سننه نحوه من رواية عبيد بن حنين عن أبـي هريرة برقم ٣٥٠٥، ومن حديث أبـي سعيد الخدري برقم ٣٥٠٤، كتاب الطب (٣١)، باب يقع الذباب في الإناء (٣١)، ٢/ ١١٥٩.

=

. . . .

= وأخرج الدارمي في سننه نحوه من رواية عبيد بن حنين وثمامة بن عبد الله بن أنس عن أبـي هريرة، كتاب الأطعمة، باب الذباب يقع في الطعام، ٢/٩٨ ــ ٩٩. وأخرج البيهقي في سننه نحوه من رواية عبيد بن حنين وسعيد بن أبـي سعيد المقبري عن أبـي هريرة. وأشار إلى رواية أبـي صالح عن أبـي هريرة.

وأخرج نحوه من حديث أبـي سعيد الخدري. كتاب الطهارة، باب ما لا نفس له سائلة إذا مات في الماء القليل ١/ ٢٥٢، ٢٥٣.

وأخرج نحوه ابن خزيمة في صحيحه من رواية سعيد المقبري عن أبـي هريرة، باب ذكر الدليل على أن سقوط الذباب في الماء لا ينجسه (٨٠)، ١/ ٥٥ ــ ٥٦. وأخرج الإمام أحمد في مسنده نحوه من رواية: سعيد المقبري عن أبـي هريرة ٢/ ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٤٦، ٤٤٣، وثمامة بن عبد الله بن أنس عنه ٢/ ٢٦٣، ٣٥٥، ٣٨٨، وأبـي صالح عنه ٢/ ٣٤٠، ومحمد بن سيرين عنه ٢/ ٣٥٥، ٣٨٨، وعبيد بن حنين عنه ٢/ ٣٩٨، وأبـي سعيد الخدري ٣/ ٢٤، ٦٧. وأخرج ابن حبان في صحيحه نحوه من رواية سعيد المقبري عن أبـي هريرة برقم ١٢٤٦، كتاب الطهارة (٨)، باب المياه (١٠)، ذكر ما يعمل المرء عند وقوع ما لا نفس له تسيل ٤/ ٥٣.

ومن حديث أبـي سعيد الخدري برقم ١٢٤٧، في الكتاب والباب السابقين، ذكر الأمر بغمس الذباب في الإناء ٤/ ٥٥ ــ ٥٦ (الإحسان).

وأخرج البغوي في شرح السنة نحوه من رواية عبيد بن حنين عن أبـي هريرة برقم ٢٨١٣، ٢٨١٤، ومن رواية سعيد المقبري عنه.

ومن حديث أبـي سعيد الخدري برقم ٢٨١٥، كتاب الصيد، باب الذباب يقع في الشراب، ١١/ ٢٥٩ ــ ٢٦١.

وأخرج نحوه ابن الجارود في المنتقى من رواية عبيد بن حنين عن أبـي هريرة برقم ٥٥، باب في طهارة الماء والقدر الذي ينجس ولا ينجس ص ٢٩.

وذكر الهيثمي نحوه في مجمع الزوائد من حديث أنس بن مالك. وقال: «رواه البزار ورجاله رجال الصحيح، ورواه الطبراني في الأوسط» ٥/ ٤١.

هذا حديث ثابت عن النبي ﷺ، وقد تلقته الأمة بالقبول وآمنت بمضمون ما جاء فيه.

وهو معجزة من معجزات نبينا ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم: ٤].

وقد طعن أهل البدع والضلال قديما في صحته بحجة أنه مخالف للعقل والواقع، وأثاروا الشبه من حوله فانبرى للرد عليهم وكشف شبههم ودحضها علماء أجلاء فواجهوهم بالحجج الدامغة والأدلة البينة، فأزالوا تلك الشبه وبينوا فسادها.

من أولئك العلماء الأفاضل الإمام ابن قتيبة الدينوري رحمه الله، فقد ذكر في كتابه «تأويل مختلف الحديث» أنه حديث صحيح وأنه روي بألفاظ، ثم قال: «إن من حمل أمر الدين على ما شاهد، فجعل البهيمة لا تقول، والطائر لا يسبح.. والذباب لا يعلم موضع السم وموضع الشفاء، واعترض على ماجاء في الحديث، مما لا يفهمه.. فإنه منسلخ من الإسلام، معطل.. مخالف لما جاء به الرسول ﷺ، ولما درج عليه الخيار من صحابته والتابعون.

ومن كذب ببعض ما جاء به رسول الله ﷺ، كان كمن كذب به كله. وما علمت أحداً ينكر هذا إلا قوماً من الدهرية[1]، وقد اتبعهم على ذلك قوم من أهل الكلام والجهمية»[2].

---

(١) قال في اللسان: ورجل دهري: ملحد لا يؤمن بالآخرة، يقول ببقاء الدهر. لسان العرب ٤/ ٢٩٣.

(٢) تأويل مختلف الحديث ص ٢٢٩.

ومن أولئك أيضاً الإمام الطحاوي رحمه الله في كتابه «مشكل الآثار» فقال بعد ذكره للحديث ومن رواه من الصحابة رضي الله عنهم: «قال قائل من أهل الجهل بآثار رسول الله ﷺ وآله وسلم وبوجوهها: وهل للذباب من إختيار حتى يقدم أحد جناحيه لمعنى فيه ويؤخر الآخر لمعنى فيه خلاف ذلك المعنى؟

فكان جوابنا في ذلك له بتوفيق الله عز وجل وعونه أنه لو قرأ كتاب الله عز وجل قراءة متفهم لما يقرأ منه لوجد فيه ما يدل على صدق قول رسول الله ﷺ وآله وسلم هذا وهو قوله عز وجل: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴿٦٨﴾ ثُمَّ كُلِى مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ فَٱسْلُكِى سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا ۚ يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ ۗ﴾ [النحل: ٦٨ ــ ٦٩].

وكان وحي الله إليها هو إلهامه إياها أن تفعل ما أمرها به. فمثل ذلك الذباب ألهمه عز وجل ما ألهمه مما يكون سبباً لإتيانه لما أراده منه من غمس أحد جناحيه فيما يقع فيه مما فيه الداء والتوقي بجناحه الآخر الذي فيه الشفاء»[1].

وجاء المُحْدَثُون فطعنوا في هذا الحديث كما طعن فيه أسلافهم أهل الابتداع من قبل، ولم ينزجروا بردود العلماء السابقين، فزادوا شبه أولئك شبهاً أخرى أنتجتها عقولهم التي جهلت حرمة النصوص وران عليها ظلام قاتم فلم تستوعب ولم تع معاني تلك النصوص فسارعت إلى الإنكار والرد والطعن كما هو ديدنها، ومنهجها بكل نص جهلت معناه.

وهذا ملخص ما سبق من عرض لشبه هؤلاء المُحْدَثين حول هذا الحديث:

---

(١) مشكل الآثار ٤/ ٢٨٣ ــ ٢٨٤.

١ ـ أخرجه البخاري، ولا يمنعه ذلك من التماس علة في رجاله تمنع من صحته، والعلة هي:

(أ) انفرد به ابن حنين. ثم طعن فيه بأوجه.

(ب) من رواية أبـي هريرة وقد ردوا له أحاديث كثيرة.

٢ ـ إنه حديث آحاد يفيد الظن، فلا إشكال في رده، وهو غريب عن التشريع لأنه ينافي قاعدة تحريم الضار، واجتناب النجاسة، وغريب عن الرأي لأنه يفرق بين جناحي الذباب، فيدعي أن أحدهما به سم ضار، والآخر ترياق نافع.

٣ ـ أثبت العلم بطلانه، لأن العلم يقطع بمضار الذباب.

٤ ـ موضوع متنه ليس من عقائد الإسلام ولا من عباداته، ولا من شرائعه، ولا التزم المسلمون العمل به، بل لم يعمل به أحد منهم لأنه لا دخل له في التشريع، وإنما هو في أمر من أمور الدنيا كحديث «تأبير النخل»، وبالتالي من ارتاب فيه لم يضع من دينه شيئاً.

٥ ـ تصحيحه من المطاعن التي تنفر عن الإسلام، وتكون سبباً في ردة بعض ضعفاء الإيمان، ويفتح على الدين شبهة يستغلها أعداء الإسلام.

٦ ـ البحث فيه عقيم، لا يجب أن يشغل الناس به، وقد وصلوا إلى مخترعات ومكتشفات من العلوم. ولذا يجب ترك البحث فيه إلى ما وصل إليه العلم من أحكام لا تنقض ولا ترد.

ويجاب على هذه الشبه بما يلي:

١ ـ أولاً: لم ينفرد البخاري رحمه الله بإخراج هذا الحديث، كما أن أبا هريرة لم ينفرد بروايته عن النبـي ﷺ، وعبيد بن حنين لم ينفرد بروايته عن أبـي هريرة أيضاً.

فقد أخرجه البخاري وأبو داود وابن ماجه والدارمي والبيهقي وابن خزيمة وأحمد وابن حبان والبغوي وابن الجارود من حديث أبـي هريرة رضي الله عنه.

وأخرجه النسائي وابن ماجه والبيهقي وأحمد وابن حبان والبغوي من حديث أبـي سعيد رضي الله عنه، وأخرجه البزار والطبراني من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

ورواه عن أبـي هريرة جماعة مـن التابعين[١].

ولو لم يرد هذا الحديث إلاَّ في صحيح البخاري، لكان صحيحاً، مقبولاً، إذ البخـاري هو أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى وأحاديثه في أعلى درجات الصحة.

ومن العجيب أن هذا الحديث لم يستدركه على البخاري أحد من أئمة الحديث ولم يقدح في سنده أحد منهم، بل هو عندهم مما جاء على شرط البخاري في أعلى درجات الصحة[٢].

---

(١) وهم: عبيد بن حنين وسعيد المقبري وثمامة بن عبد الله بن أنس وأبوصالح ومحمد بن سيرين.

(٢) انظر: مسند أحمد بتحقيق أحمد محمد شاكر ١٢/ ١٢٤ الهامش، دفاع عن السنة ص ٢٠٠.

ولو تفرد به أبو هريرة رضي الله عنه لما وجدوا إلى الطعن في صحته سبيلاً.

يقول الشيخ ناصر الدين الألباني بعد إخراجه الحديث:

«فقد ثبت الحديث بهذه الأسانيد الصحيحة، عن هؤلاء الصحابة الثلاثة: أبي هريرة وأبي سعيد وأنس، ثبوتاً لا مجال لرده، ولا للتشكيك فيه كما ثبت صدق أبي هريرة رضي الله عنه في روايته إياه عن رسول الله ﷺ خلافاً لبعض غلاة الشيعة من المعاصرين، ومن تبعهم من الزائغين، حين طعنوا فيه رضي الله عنه لروايته إياه، واتهموه بأنه يكذب فيه على رسول الله ﷺ، وحاشاه من ذلك، فهذا هو التحقيق العلمي يثبت أنه بريء من كل ذلك، وأن الطاعن فيه هو الحقيق بالطعن فيه، لأنهم رموا صحابياً بالبهت، وردوا حديث رسول الله ﷺ لمجرد عدم انطباقه على عقولهم المريضة!

وقد رواه عنه جماعة من الصحابة كما علمت، وليت شعري هل علم هؤلاء بعدم تفرد أبي هريرة بالحديث، وهو حجة لو تفرد، أم جهلوا ذلك؟ فإن كان الأول فلماذا يتعللون برواية أبي هريرة إياه، ويوهمون الناس أنه لم يتابعه أحد من الأصحاب الكرام؟ وإن كان الآخر فهلا سألوا أهل الاختصاص والعلم بالحديث الشريف؟ وما أحسن ماقيل:

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة ... وإن كنت لا تدري فالمصيبة أعظم»[1]

وعبيد بن حنين[2] ثقة لا مطعن فيه، ولم يذكره الحافظ فيمن تكلم فيهم من رجال البخاري في مقدمته، ولم أقف على من طعن في توثيقه من

---

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة، المجلد الأول ١/ ٦٠.

(٢) عبيد بن حنين سبقت ترجمته. انظر: ص ٢٥٢.

العلماء، ولعمري لو تفرد برواية الحديث عن أبـي هريرة لقبل تفرده، فإن تفرد مثله لايقدح في صحة الحديث.

قال ابن الصلاح رحمه الله:

«إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذاً مردوداً، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره وإنما أمر رواه هو لم يروه غيره فينظر في هذا الراوي المنفرد فإن كان عدلاً حافظاً موثوقاً بإتقانه وضبطه قبل ما انفرد به ولم يقدح الإنفراد فيه.. وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراده خارماً له مزحزحاً له من حيز الصحيح»[1].

ولو رد الحديث الصحيح بتفرد الراوي الثقة له لرد كثير من الأحاديث، وتعطلت كثير من المسائل عن دلائلها[2].

٢ ـ كونه حديث آحاد ومن أجل ذلك سهل رده، قول مردود، وحجة داحضة، وقد سبق الكلام عن ذلك فلا إعادة ههنا.

وقول رشيد رضا بأنه غريب عن التشريع لأنه ينافي قاعدة تحريم الضار، واجتناب النجاسة، يرد عليه: بأن الحديث لم ينف ضرر الذباب بل أثبت ذلك، فذكر أن في أحد جناحيه داء، ولكنه زاد ببيان أن في الآخر شفاء، وأن ذلك الضرر يزول إذا غمس الذباب كله[3].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح ص ١٠٤.

(٢) انظر: اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث ص ٥٥. وانظر: تدريب الراوي ١/ ٢٣٤.

(٣) انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة، المجلد الأول ١/ ٦١.

يقول الإمام ابن القيم رحمه الله:

«واعلم أن في الذباب عندهم قوة سمية يدل عليها الورم، والحكة العارضة عن لسعه، وهي بمنزلة السلاح، فإذا سقط فيما يؤذيه اتقاه بسلاحه، فأمر النبي ﷺ أن يقابل تلك السمية بما أودعه الله سبحانه في جناحه الآخر من الشفاء، فيغمس كله في الماء والطعام فيقابل المادة السمية المادة النافعة، فيزول ضررها، وهذا طب لا يهتدي إليه كبار الأطباء وأئمتهم، بل هو خارج من مشكاة النبوة، ومع هذا فالطبيب العالم العارف الموفق يخضع لهذا العلاج، ويقر لمن جاء به بأنه أكمل الخلق على الإطلاق، وأنه مؤيد بوحي إلهي خارج عن القوة البشرية»[(١)].

وقال الشوكاني رحمه الله:

«والفائدة في الأمر بغمسه جميعاً هي أن يتصل مافيه من الدواء بالطعام أو الشراب كما اتصل به الداء، فيتعادل الضار والنافع فيندفع الضرر»[(٢)].

والقول بنجاسة الذباب لا دليل عليه لأنه لا ملازمة بين الضرر والنجاسة ولذا كان هذا الحديث من أدلة العلماء على أن الماء القليل لا ينجس بموت ما لا نفس له سائلة فيه، إذ لم يفصل الحديث بين موت الذباب وحياته عند غمسه[(٣)].

قال الخطابي رحمه الله:

«فيه من الفقه: أن أجسام الحيوان طاهرة، إلاَّ ما دلت عليه السنة من الكلب وما لحق به في معناه.

---

(١) زاد المعاد ٤/ ١١٢.

(٢) نيل الأوطار ١/ ٧١.

(٣) انظر: فتح الباري ١٠/ ٢٥١، نيل الأوطار ١/ ٧١.

وفيه دليل: على أن ما لا نفس له سائلة إذا مات في الماء القليل لم ينجسه. وذلك أن غمس الذباب في الإناء قد يأتي عليه، فلو كان نجسه إذا مات فيه لم يأمر بذلك. لما فيه من تنجس الطعام، وتضييع المال، وهذا قول عامة العلماء»[١].

وقال ابن القيم رحمه الله:

«هذا الحديث فيه أمران: أمر فقهي، وأمر طبي، فأما الفقهي، فهو دليل ظاهر الدلالة جداً على أن الذباب إذا مات في ماء أو مائع، فإنه لا ينجسه، وهذا قول جمهور العلماء، ولايعرف في السلف مخالف في ذلك. ووجه الاستدلال به أن النبي ﷺ أمر بمقله، وهو غمسه في الطعام، ومعلوم أنه يموت من ذلك، ولاسيما إذا كان الطعام حاراً، فلو كان ينجسه لكان أمراً بإفساد الطعام، وهو ﷺ إنما أمر بإصلاحه، ثم عدى هذا الحكم إلى كل ما لا نفس له سائلة، كالنحلة والزنبور، والعنكبوت وأشباه ذلك، إذ الحكم يعم بعموم علته، وينتفي لانتفاء سببه، فلما كان سبب التنجس هو الدم المحتقن في الحيوان بموته، وكان ذلك مفقوداً فيما لا دم له سائل انتفى الحكم بالتنجس لانتفاء علته»[٢].

والقول بأنه لا فرق بين جناحي الذباب بأن يحمل أحدهما سماً والآخر

---

(١) معالم السنن للخطابي مع مختصر سنن أبي داود للمنذري وتهذيب ابن القيم ٥/ ٣٤٠ ـ ٣٤١.

(٢) زاد المعاد ٤/ ١١١ ـ ١١٢.

ومقله: أي غمسه في الماء ونحوه. انظر: النهاية ٤/ ٣٤٧. والأمر الطبي سبق إيراده قريباً.

وانظر: شرح السنة للبغوي ١١/ ٢٦٠.

شفاء قول يناهض الحديث، بل ويخالف الواقع من اجتماع كثير من المتضادات في الجسم الواحد كما هو مشاهد معروف.

وقد أجاب عن ذلك العلماء في السابق، ولا أدري أجهل ذلك الشيخ رشيد رضا ـ مع سعة اطلاعه ـ أم تجاهله؟ وكلا الأمرين ذميم في حقه، وقد ذكر ذلك معاصروه[1].

قال الخطابي:

«وقد تكلم في هذا الحديث بعض من لا خلاق له. وقال: كيف يكون هذا؟ وكيف يجتمع الداء والشفاء في جناحي الذباب؟ وكيف تعلم ذلك من نفسها حتى تقدم جناح الداء، وتؤخر جناح الشفاء، وما أربها إلى ذلك؟

قلت: وهذا سؤال جاهل، أو متجاهل. وإن الذي يجد نفسه ونفوس عامة الحيوان قد جمع فيها بين الحرارة والبرودة، والرطوبة واليبوسة، وهي أشياء متضادة، إذا تلاقت تفاسدت، ثم يرى أن الله سبحانه قد ألف بينها، وقهرها على الاجتماع، وجعل منها قوى الحيوان التي بها بقاؤها وصلاحها: بجدير أن لاينكر اجتماع الداء والشفاء في جزأين من حيوان واحد، وأن الذي ألهم النحلة أن تتخذ البيت العجيب الصنعة وأن تعسل فيه، وألهم الذرة أن تكتسب قوتها وتدخره لأوان حاجتها إليه هو الذي خلق الذبابة، وجعل لها الهداية أن تقدم جناحاً وتؤخر جناحاً، لما أراد من الابتلاء الذي هو مدرجة التعبد والامتحان الذي هو مضمار التكليف. وفي كل شيء عبرة وحكمة.

---

(١) انظر: مسند أحمد بتحقيق أحمد محمد شاكر ١٢/١٢٨ في الهامش، دفاع عن السنة ص ٢٠٠.

وما يذكر إلاّ أولوا الألباب»[1].

وقال ابن قتيبة رحمه الله:

«فما ينكر من أن يكون في الذباب سم وشفاء، إذا نحن تركنا طريق الديانة، ورجعنا إلى الفلسفة؟

وهل الذباب في ذلك إلاّ بمنزلة الحية؟ فإن الأطباء يذكرون أن لحمها شفاء من سمها، إذا عمل منه الترياق الأكبر، ونافع من لدغ العقارب وعض الكلاب الكلبة.. الخ.

وكذلك قالوا في العقرب: إنها إذا شق بطنها، ثم شدت على موضع اللسعة نفعت.

والأطباء القدماء، يزعمون أن الذباب إذا ألقي في الإثمد، وسحق معه، ثم اكتحل به زاد ذلك في نور البصر، وشد مراكز الشعر من الأجفان، في حافات الجفون.. وقالوا في الذباب: إذا شدخ، ووضع على موضع لسعة العقرب، سكن الوجع.

وقالوا: من عضه الكلب، احتاج إلى أن يستر وجهه من سقوط الذباب عليه، لئلا يقتله.

وهذا يدل على طبيعة فيه شفاء أو سم»[2].

---

(١) معالم السنن مع مختصر سنن أبي داود للمنذري وتهذيب ابن القيم ٥/ ٣٤١ ــ ٣٤٢. وأربها ــ وتكسر الهمزة ــ أي حاجتها لذلك.
انظر: القاموس المحيط ص ٧٥١، النهاية ١/ ٣٥.

(٢) تأويل مختلف الحديث ص ٢٣٠ ــ ٢٣١.
قال ابن الأثير: «الكلب بالتحريك: داء يعرض للإنسان من عض الكلب الكلب =

٣ ــ والقول بأن العلم يثبت بطلانه لأنه يقطع بمضار الذباب، قول من جهل معنى الحديث، وعجز عن فهمه.

والحديث كما أسلفت لم ينف ضرر الذباب بل نص على ذلك صراحة. وهل علماء الطب وغيرهم أحاطوا بكل شيء علما، حتى يصبح قولهم هو الفصل الذي لايجوز مخالفته. بل هم معترفون كل الاعتراف بأنهم عاجزون عن الإحاطة بكثير من الأمور[1].

وهنالك نظريات كانت تؤخذ على وجه التسليم تبين فسادها فيما بعد، إذ علومهم خاضعة للتجارب والاختبارات.

بينما الذي نطق به رسول الله ﷺ وحي من عند الله تعالى، العليم بخفاء ما غاب عن الخلق جميعاً.

ولا زال علماء الطب يطلون على العالم في كل يوم باكتشافات جديدة لعقاقير طبية وأدوية واقية لم تكن عرفت من قبل.

فلماذا لا يكون ما يحمله الذباب على جناحه من شفاء مما خفي علمه عن الأطباء حتى اليوم؟

إذ عدم العلم بالشيء لايستلزم العلم بعدمه.

ثم هل يتوقف إيماننا بصدق كل حديث ورد فيه أمر طبي عن النبي ﷺ حتى يكشف لنا الأطباء بتجاربهم صدقه أو بطلانه؟ وأين إيماننا إذن بصدق نبوة رسول الله ﷺ ووحي الله إليه؟

= فيصيبه شبه الجنون، فلا يعض أحداً إلاّ كلب، وتعرض له أعراض رديئة، ويمتنع من شرب الماء حتى يموت عطشاً». النهاية ١٩٥/٤. وانظر: لسان العرب ٧٢٣/١، الصحاح ٢١٤/١ مادة (كلب).

(١) انظر: الأنوار الكاشفة ص ٢٢١.

إن حديث رسول الله ﷺ برهان قائم بنفسه لايحتاج إلى دعم خارج عنه، فعلى الأطباء بل والناس جميعاً التسليم بما جاء في هذا الحديث والتصديق به إن كانوا مسلمين، وإن لم يكونوا كذلك فيلزمهم التوقف إن كانوا عقلاء. والمسلم لايهمه كثيراً ثبوت الحديث من وجهة نظر الطب ما دام ثبت عن رسول الله ﷺ[1].

هذا كله يقال على فرض أن الطب الحديث لم يشهد لهذا الحديث بالصحة.

ومع ذلك فقد وجد من الأطباء المعاصرين من أيد مضمون ما جاء في هذا الحديث من الناحية الطبية، وهنالك كثير من البحوث والمقالات في هذا الجانب، منها المطول ومنها المختصر.

أختار من بينها ما ذكره أحدهم في محاضرة بجمعية الهداية الإسلامية بمصر حيث قال: «يقع الذباب على المواد القذرة المملوءة بالجراثيم التي تنشأ منها الأمراض المختلفة، فينقل بعضها بأطرافه، ويأكل بعضاً، فيتكون في جسمه من ذلك مادة سامة يسميها علماء الطب بـ«مبعد البكتريا» وهي تقتل كثيراً من جراثيم الأمراض، ولايمكن لتلك الجراثيم أن تبقى حية أو يكون لها تأثير في جسم الإنسان في حال وجود مبعد البكتريا. وأن هناك خاصية في أحد جناحي الذباب، هي أنه يحول البكتريا إلى ناحيته، وعلى هذا فإذا سقط الذباب في شراب أو طعام وألقى الجراثيم العالقة بأطرافه في ذلك الشراب، فإن أقرب مبيد لتلك الجراثيم وأول واق منها هو مبعد البكتريا الذي يحمله الذباب في جوفه قريباً من أحد جناحيه. فإذا كان هناك داء فدواؤه قريب منه، وغمس الذباب كله وطرحه كاف لقتل الجراثيم التي كانت

---

(١) انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة، المجلد الأول ١/ ٦١.

عالقة، وكاف في إبطال عملها»[1].

فالعلم الحديث يؤيد ما جاء في الحديث ويعضده، فهل بقي للمتشبثين بذلك من حجة يحتجون بها؟ اللهم إلاَّ الهوى.

٤ ـ الزعم بأن موضوعه ليس من عقائد الإسلام ولا من عباداته.. الخ.

زعم قصد ما وراءه، من تحقير للحديث وتهوين لأمره، وتنفير الناس عنه، وهي دعوى تردد وتكرر كلما عجزوا عن إقامة الدليل على عدم صحة حديث ما، ولذلك يكثرون من ذكر هذه العبارات التي لا تدل إلاَّ على تنصل صاحبها من اتباع سنة رسول الله ﷺ، والعمل بها.

والإسلام دين كامل، بعقائده وعباداته ومعاملاته وأخلاقه، لايحقر جزء من جزئياته، ولا فرع من فروعه، ولايستهان به. وقد أمر الله المؤمنين بالتمسك بكل شعب الإيمان وشرائع الإسلام من غير تفريط في جانب منها مع القدرة على ذلك.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٞ ٢٠٨﴾ [البقرة: ٢٠٨].

قال ابن كثير رحمه الله في معنى هذه الآية:

«يقول الله تعالى آمراً عباده المؤمنين المصدقين برسوله أن يأخذوا بجميع عرى الإسلام وشرائعه والعمل بجميع أوامره وترك جميع زواجره ما

---

(١) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ٤/٥٥ الهامش، دفاع عن السنة ص ٢٠٠ ـ ٢٠١ سلسلة الأحاديث الصحيحة، المجلد الأول ١/٦١.

استطاعوا من ذلك»[1].

والقول بأنه لم يعمل به أحد من المسلمين، قول عار عن الصحة، ودعوى جريئة جاء الحق بخلافها.

روى عبد الله بن المثنى عن عمه ثمامة أنه حدثه قال: «كنا عند أنس، فوقع ذباب في إناء فقال أنس بأصبعه فغمسه في ذلك الإناء ثلاثاً ثم قال: بسم الله. وقال: إن رسول الله ﷺ أمرهم أن يفعلوا ذلك»[2].

---

(١) تفسير القرآن العظيم ١/ ٢٤٧.

(٢) ذكره الحافظ في الفتح:

ثم قال: «ورجاله ثقات، ورواه حماد بن سلمة عن ثمامة فقال: «عن أبـي هريرة» ورجحها أبو حاتم، وأما الدارقطني فقال: «الطريقان محتملان». فتح الباري ١٠/ ٢٥٠ ـ ٢٥١ وقوله: قال أنس: يراد به الفعل. لأن العرب تجعل القول عبارة لجميع الأفعال وتطلقه على غير اللسان والكلام فتقول: قال بيده: أي أخذ. وقال برجله: أي مشى. . . الخ.

انظر: النهاية ٤/ ١٢٤، القاموس المحيط ص ١٣٥٨.

وعبد الله بن المثنى هو ابن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري، أبو المثنى البصري، روى عن عمومته والحسن وعنه ابنه محمد ومسدد وعبد الواحد بن قياس.

قال ابن معين وأبو زرعة: صالح. وقال الحافظ ابن حجر: صدوق كثير الغلط.

انظر: الجرح والتعديل ٥/ ١٧٧، الكاشف ٢/ ١٢٣، تقريب التهذيب ١/ ٤٤٥.

وعمه ثمامة هو ابن عبد الله بن أنس بن مالك، الأنصاري، البصري، قاضيها. روى عن جده والبراء وعن أبـي هريرة مرسلاً. وعنه عبد الله بن المثنى ومعمر. قال أبو حاتم والذهبـي: ثقة. وقال الحافظ ابن حجر: صدوق.

انظر: الجرح والتعديل ٢/ ٤٦٦، الكاشف ١/ ١٧٤، تقريب التهذيب ١/ ١٢٠.

وروى أحمد من طريق سعيد بن خالد قال: «دخلت على أبـي سلمة فأتانا بزبد وكتلة فأسقط ذباب في الطعام، فجعل أبوسلمة يمقله بأصبعه فيه فقلت: يا خال! ما تصنع؟ فقال: إن أبا سعيد الخدري حدثني عن رسول الله ﷺ: «**إن أحد جناحي الذباب سم والآخر شفاء، فإذا وقع في الطعام، فأمقلوه، فإنه يقدم السم، ويؤخر الشفاء**»(١).

فأنس صحابي، وأبو سلمة تابعي، وقد عملا بمضمون هذا الحديث، فكيف يزعم بأن أحداً من المسلمين لم يعمل به؟

---

(١) مسند أحمد ٣/ ٦٧.
وأخرج البيهقي في سننه نحوه، كتاب الطهارة، باب ما لا نفس له سائلة إذا مات في الماء القليل ١/ ٢٥٣.
قال الشيخ ناصر الدين الألباني (عن إسناد أحمد): «وهذا سند صحيح رجاله ثقات ــ رجال الشيخين غير سعيد بن خالد وهو القارظي وهو صدوق كما قال الذهبـي والعسقلاني».
سلسلة الأحاديث الصحيحة، المجلد الأول ١/ ٦٠.
والكتلة: هي ما جمع من التمر والطين واللحم وغير ذلك.
انظر: القاموس المحيط ص ١٣٥٩. وانظر: النهاية: ٤/ ١٥٠.
وسعيد بن خالد: هو ابن عبد الله بن قارظ، الكناني، المدني، حليف بني زهرة روى عن ربيعة بن عباد وابن المسيب، وعنه ابن أبـي ذئب وابن إسحاق. صدوق.
انظر: الكاشف ١/ ٣٥٨، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٠، تقريب التهذيب ١/ ٢٩٤.
وأبو سلمة: هو ابن عبد الرحمن بن عوف الزهري، المدني قيل اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل. أحد الأئمة الثقات المكثرين. روى عن أبيه وعائشة وأبـي هريرة، وعنه ابنه عمر والزهري ومحمد بن عمرو. مات سنة ٩٤هـ.
انظر: الكاشف ٣/ ٣٤٢، تهذيب التهذيب ١٢/ ١١٥، تقريب التهذيب ٢/ ٤٣٠.

هذه دعوى، وغيرها الكثير، يطلقها أولئك القوم من غير علم ولا تحقيق ليخضعوا بها السذج من الناس، ويحدث من جرائها شر وفساد عريض.

والقول بأنه لا دخل له في التشريع وأنه من أمور الدنيا قول يحتاج إلى ما يدل عليه، فالحديث فيه أمر من رسول الله ﷺ، وهو تكليف على العباد بفعل ذلك، ولم يأت مايخالفه، وثبت العمل به، فما الذي يحظر دخوله تحت أمور التشريع.

والزعم بأن الأمور الدنيوية من الآراء المحضة، وجعل ذلك قاعدة عامة، لا يصح، لأن أمور الدنيا منها ما هو خاضع لأحكام الشرع. فهي داخلة تحت الأمر بطاعة رسول الله ﷺ والنهي عن مخالفته وأمره ﷺ قد يكون واجباً وقد يكون مستحباً[(١)].

وقياس حديث الذباب بحديث تأبير النخل غير صحيح، وبيان ذلك:

روى مسلم من حديث طلحة بن عبيد الله قال: مررت مع رسول الله ﷺ بقوم على رؤوس النخل. فقال: «**ما يصنع هؤلاء؟**» فقالوا: يلقحونه. يجعلون الذكر في الأنثى فيتلقح، فقال رسول الله ﷺ: **ما أظن يغني ذلك شيئاً**». قال: فأخبروا بذلك فتركوه. فأخبر رسول الله ﷺ بذلك فقال: «**إن كان ينفعهم ذلك فليصنعوه. فإني إنما ظننت ظناً. فلا تؤاخذوني بالظن. ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئاً، فخذوا به، فإني لن أكذب على الله عز وجل**»[(٢)].

---

(١) انظر: الأنوار الكاشفة ص ٢٨.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، رقم ٤٣، باب وجوب امتثال ما قاله شرعاً دون ما ذكره ﷺ من معايش الدنيا على سبيل الرأي، رقم ٣٨، حديث رقم ٢٣٦١، ٤/ ١٨٣٥.

وفي حديث رافع بن خديج، قال ﷺ: **«إنما أنا بشر إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به. وإذا أمرتكم بشيء من رأي فإنما أنا بشر»**. قال عكرمة: «أو نحو هذا»[1].

وفي حديث عائشة وأنس رضي الله عنهما، قال ﷺ **«أنتم أعلم بأمر دنياكم»**[2].

قال النووي رحمه الله:

«قال العلماء: قوله ﷺ «من رأي»: أي في أمر الدنيا ومعايشها لا على التشريع، فأما ما قاله باجتهاده ﷺ ورآه شرعاً يجب العمل به. وليس أبار النخل من هذا النوع بل من النوع المذكور قبله، مع أن لفظة «الرأي» إنما أتى بها عكرمة على المعنى لقوله في آخر الحديث: قال عكرمة: «أو نحو هذا» فلم يخبر بلفظ النبي ﷺ محققاً. قال العلماء: ولم يكن هذا القول خبراً وإنما كان ظناً كما بينه في هذه الروايات. قالوا: ورأيه ﷺ في أمور المعايش وظنه كغيره فلا يمتنع وقوع مثل هذا ولا نقص في ذلك، وسببه تعلق هممهم بالآخرة ومعارفها»[3].

فما وقع في حديث التأبير كان ظناً منه ﷺ، وهو صادق في ظنه، وخطأ الظن ليس كذباً، ويؤيد ذلك قوله ﷺ «فإني لن أكذب على الله»، وفي ذلك دليل على امتناع أن يكذب على الله خطأ، لأن السياق في احتمال

---

(١) صحيح مسلم، الكتاب والباب السابقان، حديث رقم ٢٣٦٢، ٤/ ١٨٣٥ ـ ١٨٣٦.
(٢) صحيح مسلم، الكتاب والباب السابقان، حديث رقم ٢٣٦٣، ٤/ ١٨٣٦.
(٣) شرح النووي على مسلم ١١٦/٥.

الخطأ[1].

وقد رجع عن ظنه الذي ظنه في حديث تأبير النخل وذلك في قوله: «**إن كان ينفعهم ذلك فليصنعوه**».

وهذا بخلاف ما جاء في حديث الذباب، فإنه أخبر بأن في أحد جناحيه داء والآخر شفاء وهذا لا يكون إلا بوحي من الله تعالى، وهو أمر لا يحتمل خلاف ما أخبر به، ثم أمر بغمس الذباب، وهذا حكم بني على العلة السابقة، ثم لم يأت ما ينقض هذا الأمر ولا ذاك الخبر فوجب التسليم والإذعان، وعدم الرد والإنكار.

٥ ــ والقول بأن تصحيحه من المطاعن التي تنفر عن الإسلام.. الخ ما ذكروا.

قول ساقط يحمل بين طياته استدراكاً على النبي ﷺ الذي كان أحرص الناس على دين الله عز وجل، وأنصح الخلق إلى الخلق، وأكثر العباد خشية وتقوى ﷺ، وهو الذي حمى جناب الإسلام وسد كل منافذ الطعن والقدح فيه، وهو أعلم الناس بذلك، وأحرص على هدايتهم وإبلاغهم دين الله عز وجل.

وليس في شريعة الله تعالى ما ينفر إذ هي شريعة تقبلها القلوب السليمة وتقتنع بها العقول الصحيحة والتنفير لا يكون فيها وإنما يكون في الحاملين لها القائمين بأمرها.

---

(١) انظر: الأنوار الكاشفة ص ٢٩. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهو لم ينههم عن التلقيح لكن هم غلطوا في ظنهم أنه نهاهم، كما غلط من غلط في ظنه أن (الخيط الأبيض) و(الخيط الأسود) هو الحبل الأبيض والأسود» الفتاوى ١٨/ ١٢.

ففي حديث أبي موسى رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا بعث أحداً من أصحابه في بعض أمره قال: «**بشروا ولا تنفروا. ويسروا ولا تعسروا**»[1].

ولذلك كان يغضب ﷺ غضباً شديداً إذا فعل أحد أصحابه ماينفر.

من ذلك ماجاء في حديث أبي مسعود الأنصاري، قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: إني لأتأخر عن صلاة الصبح من أجل فلان، مما يطيل بنا. فما رأيت النبي ﷺ غضب في موعظة قط أشد مما غضب يومئذ. فقال: «**يا أيها الناس إن منكم منفرين. فأيكم أم الناس فليوجز. فإن من ورائه الكبير والضعيف وذا الحاجة**»[2].

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير (٣٢)، باب في الأمر بالتيسير وترك التنفير (٣)، برقم ١٧٣٢، ٣/١٣٥٨.
وفي الصحيحين من حديث أنس عن النبي ﷺ قال: «يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا» هذا لفظ البخاري. ورواية مسلم «سكنوا» بدلاً من «بشروا».
صحيح البخاري، كتاب العلم (٣)، باب ما كان النبي ﷺ يتخولهم بالموعظة (١١)، ١/٢٥.
صحيح مسلم، في الكتاب والباب والجزء السابق، برقم ١٧٣٤، ص ١٣٥٩.
وفيهما من حديث أبي موسى عندما بعثه رسول الله ﷺ ومعاذاً إلى اليمن قال: «يسرا ولا تعسرا وبشرا ولا تنفرا، وتطاوعا ولا تختلفا». صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير (٥٦)، باب ما يكره من التنازع والاختلاف في الحرب (١٦٤)، ٤/٢٦.
صحيح مسلم، الكتاب والباب والجزء والصفحة السابقة، برقم ١٧٣٣.

(٢) أخرج البخاري نحوه في صحيحه، في كتاب العلم (٣)، باب الغضب في الموعظة والتعليم (٢٨)، ١/٣١، وكتاب الأذان (١٠)، باب تخفيف الإمام في القيام (٦١) =

هذه حاله ﷺ إذا حدث من أصحابه ما ينفر، فهل يعقل أن تكون أقواله التي نطق بها، وأفعاله التي فعلها منفرة للناس؟ وأين موضع التنفير في هذا الحديث؟ ألأنه أثبت أن في جناح الذباب شفاء؟ أيكون هذا تنفيراً؟ يا لخفة العقول! وأين هذه الشبهة التي يفتحها على الدين حتى يستغلها أعداء الإسلام؟

وهل وقف أعداء الإسلام فيما يثيرونه من شبه عند حديث الذباب وحده؟ بل قد أثاروا شبهاً لا حصر لها في أمور لا تخفى على أحد، بل حتى القرآن الذي نقل بالتواتر جيلاً بعد جيل وعصراً بعد عصر هل سلم وسلمت أحكامه من شبه أعداء الإسلام؟

وهل إذا رددنا حديث الذباب بل وردنا السنة كلها، يكف ذلك عنا شبههم؟ ويستجيبون بعد ذلك لديننا ويلتزمون بشريعتنا؟

بل لو تتبعنا شبههم ــ قاتلهم الله ــ ورددنا كل أمر اشتبهوا فيه ما بقي لنا من ديننا ما نتمسك به.

ولماذا هذه المجاملة، وهذا التنازل لأعداء الإسلام على حساب ديننا؟ وما الذي يضرنا من شبههم ونحن موقنون بأن ما جاءنا به رسول الله ﷺ هو الحق الذي لا مرية فيه، وما يقذف به أعداء الإسلام شبه باطلة داحضة لا قيمة لها من الصحة.

= وباب من شكا إمامه إذا طول (٦٣)، ١/ ١٧٢ ــ ١٧٣، وكتاب الأدب (٧٨)، باب ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله عز وجل (٧٥)، ٧/ ٩٨، وكتاب الأحكام (٩٣)، باب هل يقضي الحاكم أو يفتي وهو غضبان (١٣)، ٨/ ١٠٩. وأخرجه مسلم في صحيحه واللفظ له، في كتاب الصلاة (٤)، باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام (٣٧)، برقم ٤٦٦، ١/ ٣٤٠.

وهل بعد ظهور ما يؤيد صدق الحديث من الناحية الطبية، تظل شبههم عالقة به؟

وما موقف رشيد رضا وأبي رية ومن على شاكلتهم حينئذ؟ ألا يصبح رد هذا الحديث والطعن فيه شبهة يستغلها أعداء الإسلام؟ لأن الطعن فيه حينئذ يكون طعناً فيما ثبت بالعلم الحديث.

٦ ــ القول بأن البحث فيه عقيم.. الخ.

قول من جهل مقام النصوص وضعف احترامه لها إن لم يكن قد عدم تماماً.

إن ما بذله بعض الأطباء الأفاضل من جهود حول تأييد هذا الحديث من الناحية الطبية، يجب أن يشكروا عليه ولا يذموا بما قدموا، إذ كانوا يهدفون من وراء ذلك دفع الشبه التي ألصقت بهذا الحديث، وبيان أن العلم الحديث لا ينافيه.

والحقيقة إن هذه البحوث وإن كانت تزيد الإنسان إيماناً بصدق الحديث، إلا أن الإيمان لا يتوقف عليها، إذ الحديث حجة قائمة بنفسه.

ويكفي في فضل هذه البحوث أنها نقضت ما زعمه أبو رية من وجوب ترك البحث في هذا الحديث إلى ما وصل إليه العلم بأبحاثه الدقيقة وتجاربه الصحيحة التي لا يمكن نقضها ولا يرد حكمها.

والذي يعجب منه الإنسان أن نظريات الغرب المتناقضة المختلفة التي لا تستقر على حال، تصبح عند هؤلاء أحكاماً مسلمة لا تنقض ولا ترد، وحديث النبي ﷺ الصادق الذي لا ينطق عن الهوى يطعن فيه ويرد بغير حجة ولا دليل.

يقول الشيخ أحمد محمد شاكر: «والحق أنه لم يعجبهم هذا الحديث، لما وقر في نفوسهم من أنه ينافي المكتشفات الحديثة، من المكروبات ونحوها، وعصمهم إيمانهم عن أن يجرؤوا على المقام الأسمى، فاستضعفوا أبا هريرة.

والحق أيضاً أنهم آمنوا بهذه المكتشفات الحديثة أكثر من إيمانهم بالغيب، ولكنهم لا يصرحون! ثم اختطوا لأنفسهم خطة عجيبة: أن يقدموها على كل شيء، وأن يؤولوا القرآن بما يخرجه عن معنى الكلام العربي، إذا ما خالف ما يسمونه «الحقائق العلمية» وأن يردوا من السنة الصحيحة ما يظنون أنه يخالف حقائقهم هذه! افتراء على الله، وحباً في التجديد»[١].

● ● ●

---

(١) مسند أحمد، بتحقيق أحمد محمد شاكر ١٢/ ١٢٥. الهامش.

الفصل الثاني

تأثر المدرسة العقلية الحديثة بالمستشرقين وأثر ذلك في إثارة الشبه حول السنَّة

إن الله عز وجل حذر رسوله ﷺ عن اتباع أهواء أهل الكتاب من اليهود والنصارى، وذلك لتنكبهم عن الطريق وانحرافهم عن الحق.

فقال سبحانه: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٢٠﴾﴾ [البقرة: ١٢٠].

والخطاب له خطاب لأمته، كما قال الإمام ابن كثير رحمه الله في تفسير قوله: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٢٠﴾﴾ قال: «فيه تهديد ووعيد شديد للأمة عن اتباع طرائق اليهود والنصارى بعدما علموا من القرآن والسنة عياذاً بالله من ذلك فإن الخطاب مع الرسول والأمر لأمته»(١).

وقد جاءنا ﷺ بالهداية التامة والشريعة الكاملة التي لا نحتاج بعدها إلى

---

(١) تفسير القرآن العظيم ١/ ١٦٣.

ما عند اليهود أو النصارى، لأنهم لا هداية عندهم وهم الذين ضلوا الطريق، وتشعبت بهم الأهواء.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

«فهدى الله الناس ببركة نبوة محمد ﷺ، وبما جاء به من البينات والهدى، هداية جلت عن وصف الواصفين، وفاقت معرفة العارفين، حتى حصل لأمته المؤمنين عموماً، ولأولي العلم منهم خصوصاً، من العلم النافع، والعمل الصالح، والأخلاق العظيمة، والسنن المستقيمة مالو جمعت حكمة سائر الأمم، علماً وعملاً، الخالصة من كل شوب، إلى الحكمة التي بعث بها، لتفاوتا تفاوتاً يمنع معرفة قدر النسبة بينهما، فلِلّه الحمد كما يحب ربنا ويرضى»[1].

ويستحيل على من ضل الطريق، وتاه في دياجر الظلمات أن يهدي غيره، لأن الضلال لا ينتج هدى، والظلام لا يبعث نوراً، والباطل لا يقذف حقاً.

وأناس يتربصون بنا الدوائر، ويحيكون لنا الدسائس، ويبذلون كل ما في وسعهم ليطفئوا دين الله لا يمكن أبداً أن يكون منهم نصرة لهذا الدين، فيجب الحذر من كل كلمة يقولونها وعبارة يتفوهون بها، لأن هدفهم إضلالنا، وإبعادنا عن إسلامنا كما قال سبحانه: ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم ﴾ [البقرة: ١٠٩].

هذا الحسد وذاك الحقد هو الذي دفعهم إلى أن يتطاولوا على الإسلام

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ١/ ٦٤.

بشيء من الشبه. فمنذ أن بعث رسول الله ﷺ وإلى يومنا هذا، لم تخمد نار عداوتهم ولم ينطف لهيبها، ولم يتركوا طريقاً إلاَّ وأرادوا أن ينفذوا من خلاله للنيل من الإسلام.

ومما يؤسف له أن يجد أعداء الإسلام من اليهود والنصارى بين أبناء المسلمين من تفلتت عن قيود الشرع عقولهم فافترسوا تلك العقول الذاهلة عن الحقيقة فانساقت وراءهم ممسكة بأذيالهم، تتلمس في ظلامهم أشعة النور، وفي ضلالهم طريق الهداية، وصدق فيهم قوله ﷺ: «**لتتبعن سنن الذين من قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتى لو دخلوا في جحر ضب لاتبعتموهم**»، قلنا يارسول الله اليهود والنصارى؟ قال: «**فمن؟**»[1].

فقد تتبع هؤلاء خطوات أعداء الإسلام، وتلقفوا شبهاتهم، يرددونها كالببغاوات في كل وقت ويدندنون بها في كل محفل، فكانوا ساعداً أيمن لأولئك الحاقدين.

وما هذا إلاَّ لجهلهم بمكائد الغرب التي انطوت عليها نفوسهم. وفي الحقيقة لا يعرف خطر الغرب إلاَّ أصحاب العقول النيرة التي جعلت من

(١) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه بلفظ مقارب من حديث أبي سعيد الخدري، كتاب الأنبياء (٦٠)، باب ما ذكر عن بني إسرائيل (٥٠) ٤/ ١٤٤. وفي كتاب الاعتصام (٩٦)، باب قول النبي ﷺ: «لتتبعن سنن من كان قبلكم»(١٤)، ٨/ ١٥١.

وأخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري أيضاً. واللفظ له. كتاب العلم (٤٧)، باب اتباع سنن اليهود والنصارى (٣) برقم ٢٦٦٩، ٤/ ٢٠٥٤.

الشرع ميزاناً تميز به معالم الحق من بين غياهب الضلال، ومن لم يستنر عقله بنور الوحي سهل انقياده لكل ناعق، واستجابته لكل زاعق، وانخدع ببهارج الغـرب وزخارفه، فظن الحياة عند الموتى، والسعادة عند الأشقياء، والنجاة عند الهلكى حيث تهيمن المادة وتنقطع الروح.

قال محمد أسد «ليوبولد فايس»:

«فالمدينة الغربية إذن لا يمكن أن تكون الوسيلة الصحيحة لإيقاظ العالم الإسلامي من سباته العقلي والاجتماعي، ذلك السبات الذي أدى إلى انحلال مظاهر الدين حتى أصبحت عادة مجردة لا حياة لها ولا باعث أخلاقياً فيها. فأين يجب على المسلمين إذن أن يبحثوا عن الباعث الروحي والعقلي الذي هم اليوم في أشد الحاجة إليه؟ إن الجواب على ذلك سهل سهولة السؤال عنه، بل إنه متضمن في السؤال نفسه.

إن الإسلام ليس اعتقاداً بالجنان فقط ولكنه فوق ذلك منهاج ظاهر الحدود تمام الظهور للحياة الفردية والاجتماعية.

ويمكن أن يهدم الإسلام باتخاذ المسلمين ثقافة أجنبية تختلف عنه اختلافاً جوهرياً في أسسها الأخلاقية، وكذلك يمكن أن ينتعش حالما يرجع به إلى الحقيقة الخاصة به، وتنسب إليه قيمة هي العنصر الذي يقرر ثم يؤلف كياننا الفردي والاجتماعي في جميع نواحيه»[١].

إن الانبهار بالغرب هو الذي أثر في تلك العقول فانحرف أصحابها يقلدون دعاة المادية والإلحاد في كل شيء حتى في معرفة ديننا، وبيان إسلامنا.

---

(١) الإسلام على مفترق الطرق ص ٨٥.

إن خطر الغرب بين، وانحرافه واضح، وإن تعددت أساليبه التي يحارب بها الإسلام، فهو على كل حال عدو خارج عن نطاق الإسلام، ولكن يكمن الخطر ويزداد أمره إذا استعملت أسلحة الغرب بأيد تنتمي إلى الإسلام يظن كثير من أبنائه أن أصحابها حادبون على نصرة الإسلام والذود عنه.

فهؤلاء الذين هجموا على حصن السنة بأسلحة الغرب يريدون تهشيمه إنما يقدمون خدمة جليلة لا تقدر بقيمة لأعداء الإسلام من المستشرقين، لأنهم يهدمون السنة من داخل حصونها.

يقول محمد أسد:

«إن أمثال هؤلاء الناس من الذين ينكرون السنة ويحاربون المسلمين إنما هم أنصار للمستشرقين والاستشراق بصورة غير مباشرة لأنهم بشهرة التسلط، وبحكم تجاهلهم لحقيقة الإسلام يخدمون نفس الغرض الذي يسعى إليه المستشرقون والمستعمرون على السواء، فمن ينكر بعض أركان الإسلام وتعاليمه ومن يعمل على الطعن في سنة المصطفى ﷺ إنما يعمل ذلك خوفاً على ذهاب سلطانه، وإن من ينكر السنة إنما مصدره الشعور بالنقص والخذلان مما يدعوه إلى التعالي على دين الله سبحانه وتعالى وعلى شريعته لتظهر نفسه الدنيئة فوق الحق ولكن الحق يظهر أبلج وإن طال الأمد»(١).

وقال: «ذلك لأن التأثر بأسلوب الحياة ومناهج التفكير في الغرب يأخذ مكانه في نفس كل شخص يجهل حقيقة دين الإسلام وحقيقة الحضارة الإسلامية وكل منهم يتأثر بنوع الحياة التي عاشها في الغرب»(٢).

---

(١) الإسلام على مفترق الطرق ص ٧٤ ــ ٧٥.

(٢) المرجع نفسه ص ٧٧.

وقال: «إن الجيل المسلم الحاضر مستعد لأن يكبر كل شيء غربي وأن يتصد لكل مدنية أجنبية لأنها أجنبية ولأنها قوية وبراقة من الناحية المادية. هذا التفرنج كان أقوى الأسباب التي جعلت أحاديث النبي وجعلت جميع نظام السنة معها لا تجد قبولاً في يومنا هذا. إن السنة تعارض الآراء الأساسية التي تقوم عليها المدنية الغربية معارضة صريحة، حتى إن أولئك الذين خلبتهم الثانية لا يجدون مخرجاً من مأزقهم هذا إلاَّ برفض السنة على أنها غير واجبة الاتباع على المسلمين، ذلك لأنها قائمة على أحاديث لا يوثق بها. وبعد هذه المحاكمة الوجيزة يصبح تحريف تعاليم القرآن الكريم، لكي تظهر موافقة لروح المدنية الغربية، أكثر سهولة»[1].

فهذا وصف دقيق لرجل خبر ما عند الغرب وعرف موضع الداء، فكان ناصحاً لأبناء الإسلام حتى لا يغتروا بما يقذفه لهم الغرب من شبهات ومطاعن تحت ستار خفي سموها تحقيقاً علمياً، وهي أبعد ما تكون عن العلم، وقد انخدع بذلك كثيرون فكانوا وبالاً على الإسلام وأهله. ونشروا تلك الشبهات بين المسلمين فانخدع بها ضعاف الأحلام، قليلوا البضاعة من علم الكتاب والسنة وفقههما، فروجوا لها، وشاع أمرها، حتى أصبح كثير منها مادة تدرس ضمن مناهج التعليم في كثير من الأقطار الإسلامية، فيتربى عليها أجيال من أبناء المسلمين، ونتج عن ذلك شر وفساد عظيم، وخاصة إذا وسد إلى بعض هؤلاء الذين أشربت أفكارهم وأدمغتهم تلك الشبه، أمور التوجيه والتربية والتعليم.

فكان الواجب أن تكشف تلك الشبهات، ويبين فسادها، ويحذر من

---

(١) المرجع نفسه ص ٩٧ ــ ٩٨.

مروجيها والدعاة إليها، خاصة أولئك الذين حازوا على شهرة وصيت في بعض الأوساط الإسلامية، واغتر بهم كثير من شباب الإسلام، بل ومن عامة المسلمين. ولا شك أنه قد بذلت جهود من علماء أفاضل دحضوا بها ما ألصق بالسنة النبوية من شبهات المستشرقين وأذيالهم نقف على بعضها من خلال تتبع تلك الشبه وكشفها.

وسوف يتبين لنا بعد عرض تلك الشبه أن أكثرها تكرار لشبه المستشرقين السابقة وترداد لمزاعمهم الباطلة.

وماكان من هؤلاء المُحْدَثِين إلاَّ أن أخذوا شبه الاستشراق فعضدوها وزادوا عليها أموراً غفل عنها أولئك أو جهلوها.

وهؤلاء وإن كانوا ينسبون إلى الإسلام ويعدون من أبنائه إلاَّ إنهم يفكرون بعقول غربية، ويكتبون بأقلام استشراقية. ولا شك أنهم يعلمون من الإسلام أكثر مما يعلمه المستشرقون، ولذلك كان خطرهم أعظم، وشرهم أشد.

وسوف أتناول بالرد الأمور التي لم يسبق الرد عليها، وأشير إلى المواضع التي سبق التعرض إليها، خشية الإطالة والتكرار.

● ● ●

عرض شبه المدرسة العقلية الحديثة والرد عليها

(١)

التشكيك في صحة الحديث بالوضع والاختلاط

قال محمد توفيق صدقي:

«ولع الناس في الأعصر الأولى بالروايات القولية ولوعاً، وتفاخروا بكثرة جمعها جموعاً، حتى ملأت الأحاديث الآفاق، وكثر فيها التضارب والاختلافات.

نظر المجتهدون في الأحاديث نظرة فعلموا مافيها من الاختلاف وتحققوا أن أكثرها موضوعات، ولما أراد كل منهم أن يستخرج مذهبه اضطر أن يرفض منها ما صح عند غيره. فهل يعقل أن الله يدين العالمين بشيء لا يمكن لأحد أن يميز حقه من باطله؟

فلو كان العمل بما في الأحاديث واجباً للزم كل مكلف أن يترك أي شغل آخر ويقضي الليالي الطويلة في مطالعة المجلدات الضخمة من كتب الحديث، ليعرف الضعيف والصحيح، والموضوع، والحسن، والموقوف والمرفوع، والناسخ والمنسوخ.

فهل في شرعه الإنصاف أني   أكلف خطة لا تستطاع»[1].

---

(١) مجلة المنار، المجلد ٩، ص ٥١٦.

وبيت الشعر يعكس صورة مماثلة لعقيدة المعتزلة في العدل الإلهي.

وقال: «هل كـل ما تواتر عن النبـي أنه فعله وأمر به يكون واجباً على الأمة الإسلامية في جميع الأزمنة والأمكنة وإن لم يرد له ذكر في القرآن؟ رأيي إنه لا يجب»[1].

وقال:

«وخلاصة القول في هذا الموضوع إننا يجب علينا الاقتصار على كتاب الله تعالى مع استعمال العقل والتصرف أو بعبارة أخرى ــ الكتاب والقياس ــ وأما السنة فما زاد منها عن الكتاب إن شئنا عملنا به وإن شئنا تركناه. وما فيها من الحكم الكثيرة نقبلها على العين والرأس. وكذلك أي حكم من أي مصدر آخر»[2].

وقال سيد أمير علي:

«إن الإصلاح يجب أن يسبقه التعليم وتحرر العقل من القيود ويجب أن نطرح التمسك بالظواهر تمسكاً صورياً لأنه أصبح عديم الأثر ويجب أن تكون أحكامنا صادرة عن استعمال العقل وعما نستشعر أنه حق وملائم في ظرف ما، للإسلام قدرة على صبغ ما عداه بصبغته، وسيبقى جوهره، وإن تغير مظهره ــ ولو أن الأئمة كانوا أحراراً في استعمال رأيهم ونبذوا بشجاعة خمسمائة ألف من الأحاديث واستبقوا منها ثمانية آلاف إذاً لجعلنا لأنفسنا مثل هذه الحرية، ولماذا يظن إنسان أن الإسلام صار مسبوكاً في قالب لا يتغير بعد الإجماع على الكتب الستة؟»[3].

---

(١) المرجع السابق، نفس المجلد ص ٥١٧.

(٢) مجلة المنار، المجلد ٩، ص ٥٢٢.

(٣) أضواء على السنة المحمدية ص ١٤٩ الهامش.

نقلاً عن كتاب (روح الإسلام) لمحمد عبد الهادي أبو ريدة ص ١٢٦. وهو ترجمة لكتاب (وجهة الإسلام) لسيد أمير علي. وقد نقل أبو رية هذه الكلمة واستحسنها.

وقال أحمد أمين:

«فقد روي عن الإمام أحمد بن حنبل: ثلاثة ليس لها أصل: التفسير والملاحم، والمغازي.. وظاهر هذه الجملة أن الأحاديث التي وردت في التفسير لا أصل لها وليست بصحيحة، والظاهر ـ كما قال بعضهم ـ أنه يريد الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ في التفسير، أما الأحاديث المنقولة عن الصحابة والتابعين فلا وجه لإنكارها، وقد اعترف هو نفسه ببعضها»[1].

وللإجابة على ذلك: يمكن أن أجمل ما أثير من شبه حول هذه الحيثية في النقاط الآتية:

١ ـ كثر التضارب والاختلاف في الأحاديث[2].

٢ ـ إن أكثر الأحاديث موضوعة، ولو كان الأئمة أحرارا لنبذوا بشجاعة خمسمائة ألف من الأحاديث واستبقوا منها ثمانية آلاف[3].

٣ ـ لا يدين الله العالمين بشيء لا يمكن لأحد أن يميز حقه من باطله[4].

٤ ـ يجب الاقتصار على الكتاب والقياس أو الكتاب والعقل. وما زاد من السنة على الكتاب إن شئنا عملنا به وإن شئنا تركناه[5].

٥ ـ لا يجب العمل بالأحاديث، ولا يجب على الأمة أن تعمل بكل ما تواتر عن النبي ﷺ.

---

(١) ضحى الإسلام ٢/ ١٤١.

(٢) انظر ١/ ٥٥٤ وهذا الجزء ص ١٠١ للجواب عن ذلك.

(٣) انظر هذا الجزء ص ٤٩ فما بعدها للجواب عن ذلك.

(٤) انظر ١/ ١٥٨ فما بعدها للجواب عن ذلك.

(٥) انظر ١/ ٤٨ فما بعدها للجواب عن ذلك.

ولو كان العمل بها واجباً للزم كل مكلف أن يتعرف على الصحيح والضعيف والموضوع . . الخ.

٦ ــ أراد كل من المجتهدين أن يستخرج مذهبه فاضطر أن يرفض من السنة ما صح عند غيره.

٧ ــ قول الإمام أحمد: «ثلاثة ليس لها أصل: التفسير والملاحم والمغازي».

ويجاب على ما لم تسبق الإجابة عنه بالآتي:

أولاً: القول بعدم وجوب العمل بالأحاديث، قول مخالف للحق مجانب للصواب.

فقد جاءت آيات كثيرة في كتاب الله تأمر بالتمسك بالسنة والالتزام بها[١]. والقصد في ذلك العمل لا العلم وحده.

كما جاءت الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ تأمر بالتمسك بالسنة والعمل بها[٢].

والسنة كالكتاب تماماً في أخذ الأحكام والعمل.

وقد أجمع الصحابة رضوان الله عليهم على الاحتجاج بالأحاديث والعمل بها ولو لم يوجد لها أصل في القرآن، ولا يعلم عن أحد خالف في ذلك، فكان أحدهم إذا عرض له أمر طلب حكمه في القرآن فإن لم يجد ففي السنة، فإن لم يجد اجتهد في حدود القرآن والسنة وأصول الشريعة[٣].

---

(١) انظر ١/ ٣٢ فما بعدها.

(٢) انظر ١/ ٣٥ فما بعدها.

(٣) دفاع عن السنة ص ١٥ بتصرف.

قال الشيخ عبد الرحمن المعلمي:

«أما ما لم يثبت منها ــ أي الأحاديث ــ ثبوتاً تقوم به الحجة فلا قائل بوجوب قبوله والعمل به. وأما الثابت فقد قامت الحجج القطعية على وجوب قبوله والعمل به، وأجمع علماء الأمة عليه.. فمنكر وجوب العمل بالأحاديث مطلقاً تقام عليه الحجة، فإن أصر بان كفره. ومنكر وجوب العمل ببعض الأحاديث إن كان له عذر من الأعذار المعروفة بين أهل العلم وما في معناها فمعذور، وإلاَّ فهو عاص لله ورسوله، والعاصي آثم فاسق. وقد يتفق ما يجعله في معنى منكر وجوب العمل بالأحاديث مطلقاً»[1].

ثانياً: الزعم بأن كلاً من المجتهدين رفض من السنة ما صح عند غيره زعم مخالف لما كان عليه أولئك المجتهدون من تعظيم السنة واحترامها وعدم الاستهانة بها.

ومعاذ الله أن يوصف الأئمة العلماء برفض السنة، وهم حملتها وحماتها، والذابون عنها كل دخيل وغريب عنها، وقد سبقت أقوال الأئمة الأربعة في التمسك بالسنة وعدم تركها لقول كائن من كان[2].

وكون أحد العلماء المجتهدين لم يعمل بحديث صحيح عمل به غيره، أو أنه أفتى بخلافه، لا يدل ذلك على رفضه للحديث، فلعل الحديث لم يبلغه أو بلغه ولكن لم يصح عنده، أو صح ولكنه عارضه عنده ما هو أقوى منه، أو رآه منسوخاً. إلى غير ذلك من الاعتبارات الشرعية، وهو معذور بذلك[3].

---

(١) الأنوار الكاشفة ص ٨١ ــ ٨٢.

(٢) انظر هذا الجزء ص ١٢٤ فما بعدها.

(٣) انظر: الحديث والمحدثون ص ٢١٢.

وقد يرى العالم اشتهار حديث ما فيظن أن له أصلاً صحيحاً فيأخذ به فيأتي غيره فيبحث فيه فيجده ضعيفاً فيدعه، وقد يبلغ العالم حديث فيرى أن أهل العلم خالفوه فيمسك عنه ظاناً أنه ضعيف، فيأتي آخر فيتبين له صحة الحديث، وأن هنالك من العلماء من أخذ به، ومن لم يأخذ به لم يقف عليه فيأخذ به ويفتي بموجبه[1]. وهذا لا يسمى رفضاً للسنة أبداً.

ثالثاً: قول الإمام أحمد يجاب عنه بما يلي:

١ ـ لا يطمئن إلى صحة هذا القول، وذلك أن الإمام أحمد رحمه الله أورد كثيراً من أحاديث التفسير في مسنده، فكيف يعقل أن يذكر تلك الأحاديث ويثبتها في مسنده ثم يزعم بأنه لم يثبت شيء منها؟ ويلزم من عبارته أن يكون كل ماروي من أخبار العرب ومغازي المسلمين مكذوباً، ولا أحد يقول بذلك.

٢ ـ على فرض صحته، لا يلزم من نفي الصحة، الوضع، فقد تنتفي الصحة ولا ينتفي الحسن.

وقد عرف عنه رحمه الله أنه نفى الصحة عن أحاديث وهي مقبولة، وقيل إن هذا اصطلاح خاص به.

٣ ـ لم يقل الإمام أحمد لم يصح في التفسير شيء، وإنما قال ثلاثة ليس لها أصل، والظاهر أنه يريد كتباً خاصة بهذه العلوم، وقد جاء مصرحاً في رواية: «ثلاثة كتب».

٤ ـ يحتمل أن يريد بذلك أن الذي صح في التفسير من الأحاديث قليل بالنسبة لما لم يصح[2].

---

(١) انظر: الأنوار الكاشفة ص ٢٤٥.

(٢) انظر: السنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

نقل السيوطي عن شيخ الإسلام ابن تيمية أنه قال: «وأما القسم الذي يمكن معرفة الصحيح منه فهذا موجود كثير ولله الحمد، وإن قال الإمام أحمد: ثلاثة ليس لها أصل: التفسير، والملاحم، والمغازي، وذلك لأن الغالب عليها المراسيل»[1].

وقال بدر الدين الزركشي: «لطالب التفسير مآخذ كثيرة، أمهاتها أربعة: الأول: النقل عن رسول الله ﷺ.

وهذا هو الطراز الأول، لكن يجب الحذر من الضعيف فيه والموضوع فإنه كثير.

قال الميموني[2]: سمعت أحمد بن حنبل يقول: «ثلاث[3] كتب ليس لها أصول: المغازي والملاحم والتفسير».

قال المحققون من أصحابه: «ومراده أن الغالب أنها ليس لها أسانيد صحاح متصلة، وإلاّ فقد صح من ذلك الكثير»[4].

• • •

---

(١) الإتقان في علوم القرآن ٢/ ٣٩١.

(٢) الميموني: هو عبد الملك بن عبد الحميد بن عبد الحميد بن ميمون بن مهران الجزري ثم الرقي، أبو الحسن الميموني، ثقة فاضل، لازم الإمام أحمد أكثر من عشرين سنة، مات سنة ٢٧٤هـ.

انظر: الجرح والتعديل ٥/٣٥٨، تذكرة الحفاظ ٢/٦٠٣ ـ ٦٠٤، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٨٩ ـ ٩٠، تهذيب التهذيب ٦/ ٤٠٠، تقريب التهذيب ١/ ٥٢٠.

(٣) هكذا في المطبوع. والصحيح: «ثلاثة».

(٤) البرهان في علوم القرآن ٢/ ١٥٦.

(٢)

كتابة الحديث

ويمكن أن نجمل أقوالهم في النقاط التالية:

١ ــ جاءت أحاديث صحيحة تنهى عن كتابة الأحاديث، وهي أصح من أحاديث الأمر بالكتابة[١]. بل هي ناسخة لها لأنها المتأخرة[٢].

٢ ــ لو كانت السنة ضرورية لحفظها الله كما حفظ القرآن في قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩].

ولأمر النبي ﷺ بكتابتها كما أمر بكتابة القرآن[٣].

٣ ــ لم تكتب الأحاديث إلاَّ بعد عهده ﷺ بمدة تكفي لأن يحصل فيها من التلاعب والفساد ما قد حصل[٤].

ولذا حصل في السنة التبديل والزيادة ككتب أهل الكتاب، لعدم كتابتها في عهده، وعدم حصر الصحابة لها في كتاب معين، وعدم تبليغها

---

(١) انظر: أضواء على السنة المحمدية ص ٢٣ ــ ٢٥.

(٢) انظر: مجلة المنار: المجلد ١٠، ص ٧٦٧ ــ ٧٦٨.

(٣) انظر: المرجع السابق، المجلد ٩، ص ٥١٥.

(٤) انظر: المرجع السابق، المجلد ٩، ص ٥١٥.

للناس بالتواتر، وعدم حفظهم لها جيداً في صدورهم[١]. ولا يمكن بغير كتابة أن يحصر ما قاله النبي ﷺ في ثلاثة وعشرين عاماً. مما سهل على قوم أن يستبيحوا الكذب وينسبوه إليه[٢].

٤ ــ قوله: **«ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه»**:

لو كان صحيحاً لما نهى النبي ﷺ عن كتابتها ولأمر بتدوينها كما دون القرآن. ولا يمكن أن يدع نصف ما أوحي إليه بين الناس بغير كتابة. ولا يكون حينئذ قد بلغ الرسالة وأدى الأمانة كاملة إلى أهلها. ولماذا ترك الصحابة نصف الوحي ولم يدونوه؟ فبإهمالهم إياه يصبحون جميعاً من الآثمين[٣].

٥ ــ لم يكتب الصحابة الأحاديث[٤]. وما كتبه بعضهم إنما كتبه لنفسه ليحفظه ثم يمحوه[٥]. بل قد رغب كبار الصحابة عن التحديث ونهوا عنه لأنهم لا يريدون أن تكون الأحاديث ديناً عاماً[٦].

٦ ــ تأخر التدوين إلى ما بعد المائة الأولى وصدر كبير من المائة الثانية مما أدى إلى اتساع أبواب الرواية، وبالتالي فاضت أنهار الوضع، حتى بلغت الأحاديث الموضوعة عشرات الألوف. وأكثرها مثبت في كتب

---

(١) المرجع السابق، المجلد ٩، ص ٩١١.

(٢) انظر: فجر الإسلام ص ٢١٠ ــ ٢١١.

(٣) انظر: أضواء على السنة المحمدية ص ٢٥١ ــ ٢٥٢. والحديث سبق تخريجه ٣٦/١.

(٤) انظر: أضواء على السنة المحمدية ص ٢٢٣.

(٥) انظر: مجلة المنار، المجلد ١٠، ص ٧٦٧ ــ ٧٦٨، فجر الإسلام ص ٢٢٢.

(٦) انظر: مجلة المنار، المجلد ١٠ ص ٧٦٨، أضواء على السنة ص ٢٩.

السنة المنتشرة بين المسلمين، ويتعذر التمييز بينها[1].

٧ ـ لم يكن لأمر عمر بن عبد العزيز بالتدوين أثر فلعله عوجل عنه، ولم يأبه لذلك الذين من خلفه[2].

والجواب على ذلك:

لقد سبق الحديث عن كتابة الحديث وتدوينه بشيء من التفصيل، وكثير من هذه الشبه أجيب عنها هنالك[3] وبقيت جزئيات تحتاج إلى نقد وبيان.

الأولى: زعمهم أن حديث «**ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه**» ليس بصحيح ولو كان صحيحاً لما نهى النبي ﷺ عن كتابتها ولأمر بتدوينها كما دون القرآن.. الخ ما جاء في هذه الشبهة.

والجواب عن ذلك:

إن الحديث صحيح ثابت لا مطعن فيه لا من جهة نقله وروايته، ولا من جهة فهمه ودرايته[4].

أما النقل والرواية فقد سبق تخريجه[5]. وأما الفهم والدراية فقد دل عليها القرآن الكريم والأحاديث المتكاثرة التي تؤيد هذا المعنى. من ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴿٤٤﴾﴾ [النحل: ٤٤].

---

(١) انظر: أضواء على السنة المحمدية ص ٨٠، ٢٣٣.

(٢) انظر: فجر الإسلام ص ٢٢١ ـ ٢٢٢.

(٣) انظر ص ١٠٩ فما بعدها.

(٤) انظر: دفاع عن السنة ص ٣٥٤.

(٥) انظر: ١/٣٦.

وقوله تعالى ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧].

وقوله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

وقال ﷺ: «**تركت فيكم ما إن تمسكتم به فلن تضلوا بعدي أبداً كتاب الله وسنتي**»[١].

وكون النبي ﷺ لم يأمر بكتابة السنة كما أمر بكتابة القرآن وتدوينه.

أجاب عن ذلك الشيخ عبد الرحمن المعلمي بعد حديثه عن جمع القرآن وكتابته، ثم قال: «فأما السنة فمخالفة لذلك في أمور:

الأول: أن النبي ﷺ لم يعن بكتابتها بل اكتفى بحفظهم في صدورهم وتبليغهم منها أي بنحو الطريقة الأولى في القرآن يعني طريقة الحفظ.

الثاني: أنها كانت منتشرة لا يمكن جمعها كلها بيقين.

الثالث: أنه لم يتفق لها في عهد الصحابة ما اتفق للقرآن، إذ استحر القتل بحفاظه من الصحابة قبل أن يتلقاه التابعون، فإن الصحابة كانوا كثيراً ولم يتفق أن استحر القتل بحفاظ السنة منهم قبل تلقي التابعين.

الرابع: أنهم كانوا إذا هموا بجمعها رأوا أنه لن يكون كما قال عمر في جمع القرآن: «هو والله خير»، أي خير محض لا يترتب عليه محذور.

كانوا يرون أنه يصعب جمعها كلها، وإذا جمعوا ما أمكنهم خشوا أن يكون ذلك سبباً لرد من بعدهم ما فاتهم منها. وخشوا أيضاً من جمعها في

---

(١) سبق تخريجه ص٧.

الكتب قبل استحكام أمر القرآن أن يقبل الناس على تلك الكتب ويدعوا القرآن. . فلذلك رأوا أن يكتفوا بنشرها بطريق الرواية ويكلوها إلى حفظ الله تعالى الذي يؤمنون به»[١].

وأمر القرآن يختلف عن السنة من حيث إنه متعبد بتلاوته، معجز بنظمه، ولا تجوز روايته بالمعنى، بل لا بد من الحفاظ على لفظه المنزل، فلو ترك للحوافظ فقط ما أمن أن يزاد فيه حرف أو ينقص منه، أو تبدل كلمة بأخرى، فيختل عند ذلك أحد أركانه وهو النظم. بينما السنة المقصود منها المعنى دون اللفظ، ولذا لم يتعبد الله الخلق بتلاوتها، ولم يتحداهم بنظمها، وتجوز روايتها بالمعنى. وفي روايتها بالمعنى تيسير على الأمة وتخفيف عنها في تحملها وأدائها[٢].

ومن المعلوم أن العرب كانوا أمة أمية، وكان يندر فيهم الكتبة، وأدوات الكتابة عزيزة، حتى إن القرآن كان يكتب على جريد النخل، والعظام، والجلود كما قال زيد بن ثابت في جمعه للقرآن: «فتتبعت القرآن أجمعه من العسب واللخاف، وصدور الرجال. . .» الحديث[٣]. ولذا كان

---

(١) الأنوار الكاشفة ص ٤٥.

(٢) انظر: الحديث والمحدثون ص ٢٠٠، ٢٠١.

(٣) وهو جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل القرآن (٦٦)، باب جمع القرآن (٣)، ٦/ ٩٨ ـ ٩٩.

وأخرج نحوه في كتاب التفسير (٦٥)، تفسير سورة براءة (٩)، باب قوله: ﴿لقد جاءكم رسول من أنفسكم﴾ (٢٠)، ٥/ ٢١٠ ـ ٢١١. وفي كتاب الأحكام (٩٣)، باب يستحب للكاتب أن يكون أميناً عاقلاً (٣٧)، ٨٩/ ١١٨ ـ ١١٩.

والعسب: جمع عَسِيب وعُسُّب: جريدة من النخل، وهي السعفة مما لا ينبت عليه الخوص. النهاية ٣/ ٢٣٤. =

التزام كتابة السنة في عهده ﷺ فيه مشقة عظيمة لأنها تشمل أقواله وأفعاله وتقريرياته، وقد هيأ الله لها من أسباب الحفظ ما هيأ حتى دونت في الكتب والمؤلفات[1].

وقد بلغ ﷺ الدين كله وشهد الله له بهذا البلاغ فقال: ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾ [المائدة: ٦٧].

ووجود السنة بين الأمة جنباً إلى جنب مع القرآن الكريم فيه أبلغ دلالة على تبليغ الرسول ﷺ إياها لأمته.

وبالتالي لم يضع نصف ما أوحاه الله إليه ـ كما زعم ـ لأنه ﷺ يعلم أن أصحابه يتمتعون بحوافظ قوية، وقلوب واعية، وذكاء مفرط، مما يعينهم على حفظ السنة وتبليغها، وقد حثهم. على ذلك بقوله: «**نضر الله امرءاً سمع مني مقالة فحفظها فأداها كما سمعها فرب مبلغ أوعى من سامع**»[2]. وقد تم ما أراده النبي ﷺ من حفظ السنة وتبليغها، ويكون بذلك أيضاً قد بلغ دين الله عز وجل كاملاً ولم ينقص منه شيئاً[3].

الثانية: زعمهم بأن الصحابة لم يكتبوا الأحاديث، وما كتبه بعضهم إنما كتبه لنفسه ليحفظه ثم يمحوه. وقد رغب كبارهم عن التحديث ونهوا عنه لأنهم لا يريدون أن تكون الأحاديث ديناً عاماً.

= وانظر: غريب الحديث لابن قتيبة ٣/ ٦٦٨، الفائق ٢/ ٤٣١.

واللخاف: جمع لَخفَة وهي حجارة بيض رقاق.

انظر: غريب الحديث لابن قتيبة ٣/ ٦٦٩، الفائق ٢/ ٤٣١، النهاية ٤/ ٢٤٤.

(١) انظر: الأنوار الكاشفة ص ٣٢، ٣٣.

(٢) الحديث سبق تخريجه. انظر ١/ ٣٧.

(٣) انظر: دفاع عن السنة ص ٢٥٥.

والجواب عن ذلك: لقد كتب بعض الصحابة رضي الله عنهم الأحاديث، وقد مر طرف من ذلك[1].

ولو كانت الكتابة من أجل الحفظ فقط ثم محوها لما بقيت بعض الصحف كصحيفة علي رضي الله عنه.

وما فعله بعض الصحابة من محو ما كتبوه، أو أمرهم بذلك ليس لأن الكتابة منهي عنها، بل إنما فعلوا ذلك خشية أن يشتغل بها الناس عن القرآن في وقت لم يحفظوا فيه القرآن بعد، أو لأنهم كانوا يعولون على الحفظ وتنمية ملكتهم فيه شأنهم شأن العرب، أو أن تلك الصحف التي محيت كانت منقولة عن أهل الكتاب فخيف اشتغال الناس بها عن دينهم[2].

وعلى كل فإن الذين كانوا يكتبون الشيء من أجل حفظه ثم يمحوه بعض الصحابة ولم يكن ذلك حال الجميع، فقد كان جماعة منهم يكتبون ويبقون كتبهم.

والصحابة رضي الله عنهم لم يرغبوا عن التحديث ولم ينهوا عنه، وما جاء محتملاً عن بعضهم، إنما كان خشية الوقوع في الخطأ، أو أن ذلك لعدم تعين وقت الحاجة، أو أن النهي كان منصباً على الإكثار من التحديث.

وما من أحد من الصحابة إلَّا وقد حدث بجملة من الأحاديث منهم المكثر والمقل[3].

---

(١) انظر ص ١١٤.

(٢) انظر: الحديث والمحدثون ص ٢٣٢.

(٣) انظر: الأنوار الكاشفة ص ٤٦.

وقول الشيخ رشيد إن الصحابة لم يريدوا أن تكون الأحاديث ديناً عاماً. قول لا أساس له، والقرآن يفضح أمره ويكشف ستره، بل قد فهم الصحابة من النبي ﷺ أنه يريد أن تكون السنة ديناً عاماً دائماً، وذلك للأدلة الكثيرة من القرآن والسنة الدالة على التمسك بالسنة وعدم مخالفتها كقوله ﷺ: **«فمن رغب عن سنتي فليس مني»**[1]

قال الشيخ محمد أبو زهو:

«الحق إن الصحابة فهموا أن السنة دين عام دائم كالقرآن، وكان هذا أمراً بدهياً عندهم لا يحتاج إلى استدلال، بل هو ضرورة من ضرورات الدين وبدهي عند عامة المسلمين في جميع الأزمان حتى اليوم»[2].

وقال:

«فهذه الدعوى من الشيخ ـ عفا الله عنه ـ لا أساس لها بل هي تهدم نفسها بنفسها فضلاً عن أنها تخالف نصوص القرآن الكريم وتتعارض مع ما تواتر من سنة الرسول الأمين ولا تتفق وما أجمع عليه المسلمون في كافة الأزمان من عهد النبي ﷺ إلى اليوم»[3].

---

(١) الحديث جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب النكاح (٦٧)، باب الترغيب في النكاح (١)، ٦/١١٦.
وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب النكاح (١٦)، باب استحباب النكاح (١) برقم ١٤٠١، ٢/١٠٢٠.

(٢) الحديث والمحدثون ص ٢٣٧.

(٣) المرجع نفسه ص ٢٤٢.

الثالثة: الزعم بأن أمر عمر بن عبد العزيز بالتدوين لم يكن له أثر.. الخ زعم لا حقيقة له. وقد بينا من قبل استجابة ابن شهاب الزهري لأمر عمر بالتدوين، واعتبار العلماء له بأنه أول من دون الحديث[1].

وقد ذكر ابن عبد البر أن ابن شهاب قال: «أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن فكتبتها دفتراً دفتراً، فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفتراً»[2].

وهذا نص قوي في دحض هذا الزعم.

• • •

(١) انظر ص: ١١٥ ـ ١١٦.

(٢) جامع بيان العلم ١/ ٩١ ـ ٩٢.

(٣)

رواية الأحاديث بالمعنى

قال محمود أبو رية ــ بعد أن ذكر أنه بذل جهداً كبيراً في الدراسة في المصادر الصحيحة:

«حتى انتهيت إلى حقائق عجيبة ونتائج خطيرة، ذلك أني وجدت أنه لا يكاد يوجد في كتب الحديث كلها مما أسموه صحيحاً، أو ما جعلوه حسناً ــ حديث ــ قد جاء على حقيقة لفظه ومحكم تركيبه. كما نطق الرسول به، ووجدت أن الصحيح على اصطلاحهم إن هو إلاَّ معان مما فهمه بعض الرواة! وقد يوجد بعض ألفاظ مفردة بقيت على حقيقتها في بعض الأحاديث القصيرة وذلك في الفلتة والندرة، وتبين لي أن ما يسمونه في اصطلاحهم حديثاً (صحيحاً) إنما كانت صحته في نظر رواته، لا أنه صحيح في ذاته. ومن أجل ذلك جاءت أكثر الأحاديث وليس عليها من ضياء بلاغته صلوات الله عليه إلاَّ شعاع ضئيل»[1].

وقال:

«لما انكشف لي ذلك كله وغيره ــ مما يحمله كتابنا ــ وبدأت لي حياة الحديث المحمدي في صورة واضحة جلية تتراءى في مرآة مصقولة،

---

(١) أضواء على السنة المحمدية ص ٧، وانظر: ص ٥٤ ــ ٥٥، ٢٢٣.

أصبحت على بينة من أمر ما نسب إلى الرسول من أحاديث، آخذ ما آخذ منه ونفسي راضية وأدع ما أدع وقلبي مطمئن، ولا علي في هذا أو ذلك أي حرج أو جناح»[1].

ولكي أجيب على هذه الشبهة لا بد من عرض موجز لأقوال أهل العلم في حكم الرواية بالمعنى.

فقد ذهب كثير من السلف إلى عدم جواز الرواية بالمعنى، ونصوا على وجوب تأدية الحديث بلفظه، ولم يوردوا في ذلك تفصيلاً.

وجوز بعضهم ذلك بشروط[2]:

قال ابن الصلاح رحمه الله:

«إذا أراد رواية ما سمعه على معناه دون لفظه فإن لم يكن عالماً عارفاً بالألفاظ ومقاصدها خبيراً بما يحيل معانيها بصيراً بمقادير التفاوت بينها فلا خلاف أنه لا يجوز له ذلك وعليه أن لا يروي ما سمعه إلاَّ على اللفظ الذي سمعه من غير تغيير، فأما إذا كان عالماً عارفاً بذلك فهذا مما اختلف فيه السلف وأصحاب الحديث وأرباب الفقه والأصول فجوزه أكثرهم ولم يجوزه بعض المحدثين وطائفة من الفقهاء والأصوليين من الشافعيين وغيرهم.

ومنعه بعضهم في حديث رسول الله ﷺ وأجازه في غيره، والأصح جواز ذلك في الجميع إذا كان عالماً بما وصفناه قاطعاً بأنه أدى معنى اللفظ الذي بلغه لأن ذلك هو الذي تشهد به أحوال الصحابة والسلف الأولين، وكثيراً ما كانوا ينقلون معنى واحداً في أمر واحد بألفاظ مختلفة وما ذلك إلاَّ

---

(١) المرجع السابق ص ١٣.

(٢) انظر: كتاب الكفاية ص ٣٠٠.

لأن معولهم كان على المعنى دون اللفظ»[1].

ورواية الحديث بالمعنى بالشروط السابقة هو الذي عليه جمهور الناس سلفاً وخلفاً، وعليه العمل[2].

ومع هذا فقد أثر عن كثير من الصحابة رضي الله عنهم التشدد في رواية الحديث بلفظه، خشية الوقوع في الخطأ، وخوفاً من التحريف فكانوا يتحرون ألفاظ النبي ﷺ، وقد أعطاهم الله سبحانه وتعالى حوافظ قوية، مكنتهم من ضبط الألفاظ النبوية كما هي[3].

والذين أجازوا الرواية بالمعنى إنما أجازوها على أنها رخصة تقدر بقدرها لا أنها أصل يتبع ويلتزم في الرواية[4].

وهؤلاء الذين أجازوا كانوا عرباً أقحاحاً خلصاً، وكانوا أهل فصاحة وبلاغة، وكانوا على علم بمواقع الخطاب، ومحامل الكلام، وقد علموا أن الذي يروونه دين من عند الله تعالى يحرم فيه الكذب على الله وعلى رسوله ﷺ[5].

ومع ذلك فإن الرواية بالمعنى إنما تكون في الكلمة والكلمتين والثلاث من الحديث وقل أن تقع في جميعه[6].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٠٥.
وانظر: تدريب الراوي ٢/ ٩٨، ٩٩.

(٢) انظر: اختصار علوم الحديث مع شرحه الباعث الحثيث ص ١٣٦.

(٣) انظر: الأنوار الكاشفة ص ٧٩، السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام ص ١٥٨.

(٤) انظر: دفاع عن السنة ص ٧٣.

(٥) انظر: المرجع نفسه ص ٣٧.

(٦) انظر: المرجع نفسه ص ٥٢.

ولم تكن كل الأحاديث الواردة عن النبي ﷺ قولية، بل منها ما هو إخبار عن أفعاله ﷺ وذلك كثير، ومنها ما كان أصله قولي، فيورده الصحابي من غير ذلك القول فيقول: أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا[1].

وليس كل الأحاديث يجوز روايتها بالمعنى، بل منها ما لا يجوز فيه ذلك، كالأحاديث التي من باب التعبد، كالأذان والتشهد والتكبير والتسليم، والتي تكون من جوامع كلمه ﷺ، أو التي بها معنى خفي يمكن أن يقع الاختلاف فيه[2].

كما لا تجوز في الكتب المدونة، والصحف المكتوبة، لأن الترخيص في ذلك لوقوع الحرج والنصب في ضبط الألفاظ وذلك لا وجود له فيما اشتملت عليه المصنفات[3].

وحفظ الحديث بلفظه أمر لا يستغرب ولا يستنكر من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين وعلماء الأمة الأجلاء، لما توفر فيهم من الوسائل التي تعينهم على ذلك.

وحفظهم قد اعتمد عليه في القرآن قبل أن يدون، وحتى الذي كتب في تلك القطع في عهد النبي ﷺ كان مفرقاً عند بعض أصحابه لا يعرفه إلَّا من هو عنده، وسائرهم إنما كان يعتمد على حفظه[4].

---

(١) انظر: الأنوار الكاشفة ص ٧٩.

(٢) انظر: الحديث والمحدثون ص ٢٠١، السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام ص ١٦٠.

(٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح مع شرحها التقييد والإيضاح ص ٢٢٦، تدريب الراوي ٢/١٠٢.

(٤) انظر: الأنوار الكاشفة ص ٧٧.

ودعوى أبـي رية أن الأحاديث كلها رويت بالمعنى دعوى لا أساس لها من الصحة، بل كثير من الأحاديث ورد بلفظه، واتفقت فيه الروايات، والمتذوق للكثير منها لا يشك في أنها صدرت من كلام أفصح العرب ﷺ، وأنها لم تخرج إلاَّ من مشكاة النبوة، ولذا أدرك ذلك أئمة اللغة والبيان فألفوا كتباً في البلاغة النبوية[1].

وقد ذهب ابن مالك رحمه الله إلى جواز الاحتجاج بما ورد في الأحاديث على القواعد النحوية، والاستشهاد بها كشواهد الشعر[2].

وقول أبـي رية أنه يأخذ ما يأخذ من الأحاديث ونفسه راضية ويدع ما يدع وقلبه مطمئن، وجهه الشيخ عبد الرحمن المعلمي توجيهاً يلائم حال أبـي رية وموقفه من الأحاديث النبوية فقال: «فهذه دعوى تحتمل تفسيرين:

الأول: أنه أصبح يعرف بنظرة واحدة إلى الحديث من الأحاديث حقيقة حاله من الصحة قطعاً أو ظناً أو احتمالاً أو البطلان كذلك.

الثاني: أنه ساء ظنه بالحديث النبوي ـ إن لم يكن بالدين كله ـ فصار لا يراه إلاَّ أداة يستغلها الناس لأهوائهم، فأصبح يأخذ منه ما يوافق هواه، ويرد ما يخالف هواه، بدون اعتبار لما في نفس الأمر من صحة أو بطلان.

من الجور أن تزعم أن مراد أبـي رية هو ما تضمنه التفسير الأول لأن ذلك باطل مكشوف»[3].

● ● ●

---

(١) انظر: دفاع عن السنة ص ٥٢.

(٢) انظر: الباعث الحثيث ص ١٣٨.

(٣) الأنوار الكاشفة ص ١١.

(٤)

عرض الحديث على القرآن

استدلوا على ذلك بحديث: «**إذا جاءكم عني حديث فاعرضوه على كتاب الله فما وافق فخذوه وما خالف فاتركوه**»[١].

قال محمد الغزالي:

«انظر موقف عائشة رضي الله عنها عندما سمعت حديث «**إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه**»! لقد أنكرته. وحلفت أن الرسول ماقاله. وقالت: بياناً لرفضها إياه ــ أين منكم قول الله سبحانه: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾[٢].

إنها ترد ما يخالف القرآن بجرأة وثقة. ومع ذلك فإن هذا الحديث المرفوض من عائشة مايزال مثبتاً في الصحاح بل إن «ابن سعد» في طبقاته الكبرى كرره في بضعة أسانيد.. وعندي أن ذلك المسلك الذي سلكته أم المؤمنين أساس لمحاكمة الصحاح إلى نصوص الكتاب الكريم، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

---

(١) الحديث: يأتي الحديث عنه ص ٣١٢.

(٢) سورة الأنعام: آية ١٦٤، سورة الإسراء: آية ١٥، سورة فاطر: آية ١٨، سورة الزمر: آية ٧.

وسوف يأتي تخريج الحديث والكلام عنه في موضعه ص ٣١٢.

من أجل ذلك كان أئمة الفقه الإسلامي يقررون الأحكام وفق اجتهاد رحب، يعتمد على القرآن أولاً، فإذا وجدوا في ركام المرويات ما يتسق معه قبلوه، وإلاَّ فالفرقان أولى بالاتباع»[1].

والجواب على ذلك:

لقد أجمعت الأمة على أن الحديث الصحيح لا يخالف القرآن أبداً، لأن الحديث بيان للقرآن كما قال تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

وهو وحي من عند الله فلا يمكن أن يخالف القرآن وإلاَّ فسد الدين بالمعارضة.

وما جاء في السنة من أحكام ليس لها أصل مستقل غير الآيات الآمرة بطاعة الرسول ﷺ في الجملة، لا تكون مخالفة للقرآن، ولم يدع ذلك أحد من العلماء المجتهدين[2].

وما يدعيه المعارضون من معارضة السنة للقرآن دعوى لا تصح لأن الأحاديث متى ثبتت فلا تخالف القرآن بحال من الأحوال ولا تعارضه.

قال الشافعي رحمه الله:

«كل ما سن رسول الله ﷺ مع كتاب الله من سنة فهي موافقة كتاب الله في النص بمثله، وفي الجملة بالتبيين عن الله والتبيين يكون أكثر تفسيراً من

---

(١) السنة النبوية ص ١٦ ــ ١٨.

(٢) انظر: السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام ص ٨٠.

الجملة، وما سن مما ليس فيه نص كتاب الله فبفرض الله طاعته عامة في أمره تبعناه»[1].

وقال:

«إن سنة رسول الله لا تكون مخالفة لكتاب الله بحال ولكنها مبينة عامة، وخاصة»[2].

وقال ابن القيم رحمه الله في رده على من يرد السنة بما فهمه من القرآن خطأ:

«والسنة مع القرآن ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون موافقة له من كل وجه، فيكون توارد القرآن والسنة على الحكم الواحد من باب توارد الأدلة وتضافرها.

الثاني: أن تكون بياناً لما أريد بالقرآن وتفسيراً له.

الثالث: أن تكون موجبة لحكم سكت القرآن عن إيجابه، أو محرمة لما سكت عن تحريمه، ولا تخرج عن هذه الأقسام الثلاثة فلا تعارض القرآن بوجه ما»[3].

ومن المعلوم أن معارضة السنةَ بالقرآن مذهب رديء تبناه أهل البدع والضلال من المعتزلة ومن سار على منوالهم، وأما السلف رحمهم الله فكانوا منزهين عنه[4].

---

(١) الرسالة ص ٢١٢.

(٢) المرجع نفسه ص ٢٢٨.

(٣) أعلام الموقعين ٢/٢٢٨.

(٤) انظر: كشف موقف الغزالي من السنة ص ١٢٤.

وذكر الآجري أن سعيد بن جبير حدث عن رسول الله ﷺ فقال رجل: إن الله عز وجل قال في كتابه كذا وكذا، فقال: «لا أراك تعارض حديث رسول الله ﷺ بكتاب الله عز وجل، رسول الله ﷺ أعلم بكتاب الله عز وجل»[1].

وقد رد العلماء قديماً على من عارض السنة بالقرآن، وبينوا فساد منهجه وضلاله.

قال الإمام الآجري رحمه الله:

«باب التحذير من طوائف تعارض سنن النبي ﷺ بكتاب الله عز وجل وشدة الإنكار على هذه الطبقة».

ثم قال: «ينبغي لأهل العلم والعقل إذا سمعوا قائلاً يقول: قال رسول الله ﷺ في شيء قد ثبت عند العلماء، فعارض إنسان جاهل، فقال: لا أقبل إلاَّ ما كان في كتاب الله عز وجل. . قيل له: يا جاهل إن الله عز وجل أنزل فرائضه جملة، وأمر نبيه ﷺ أن يبين للناس ما أنزل إليه، قال الله عز وجل: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾[2]» [النحل: ٤٤].

وتعليل الحديث بمخالفته للقرآن لا يسلكه العلماء إلاَّ في التعامل مع الأحاديث الموضوعة المختلقة، وقد سبق ذكر ذلك في قواعد ضبط المتن[3].

---

(١) الشريعة ص ٥١.

(٢) الشريعة ص ٤٩. والآية ٤٤ من سورة النحل.

(٣) انظر ص ١٧٥.

وانظر: كشف موقف الغزالي من السنة ص ١٠٧.

وأما حديث «**إذا جاءكم عني حديث فاعرضوه على كتاب الله فما وافق فخذوه وما خالف فاتركوه**».

فقد بين علماء الحديث أنه موضوع مختلق، وضعه الزنادقة بغرض إهمال الأحاديث. وقد عارضه بعض الأئمة فقالوا: عرضنا هذا الحديث الموضوع على كتاب الله فوجدناه مخالفاً له، لأنا وجدنا في كتاب الله: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧].

ووجدنا فيه: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

وفيه: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴿٨٠﴾﴾ [النساء: ٨٠]، فبان كذبه[1].

وأما حديث: «**إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه**». فهو حديث ثابت رواه البخاري[2] ....

---

(١) دفاع عن السنة ص ١٧ بتصرف.
وانظر: إرشاد الفحول ص ٣٣، ط/ مصطفى الحلبي، الأولى ١٣٥٦هـ، وانظر تضعيف الحديث في الفتاوى ١٨/ ٣٨٢.

(٢) صحيح البخاري بلفظه من حديث عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر. إلا أنه قال في رواية عمر «ببعض بكاء أهله». كتاب الجنائز (٢٣)، باب قول النبي ﷺ يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه (٣٣). وأخرج نحوه من حديث عمر رضي الله عنه في الكتاب والباب السابقين ٢/ ٨٠ ــ ٨١.
وأخرجه بمعناه من حديث المغيرة بن شعبة وابن عمر في الكتاب السابق، باب ما يكره من النياحة على الميت (٣٤)، ٢/ ٨١ ــ ٨٢.
وأخرجه من حديث ابن عمر في الكتاب نفسه، باب البكاء عند المريض (٤٥)، ٢/ ٨٥.
وأخرج نحوه من حديث ابن عمر أيضاً، في كتاب المغازى (٦٤)، باب قتل أبي جهل (٨)، ٥/ ٩.

ومسلم[1]، وأبو داود[2]، والترمذي[3]، والنسائي[4]، وابن ماجه[5]، والإمام أحمد[6].

---

(1) صحيح مسلم بلفظه وبمعناه من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه برقم ٩٢٧ وعبد الله بن عمر برقم ٩٢٨، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢.
وبمعناه من حديث المغيرة بن شعبة برقم ٩٣٣، كتاب الجنائز (١١)، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه (٩)، ٢/ ٦٣٨ ــ ٦٤٤.

(2) سنن أبـي داود. بلفظه من حديث ابن عمر، كتاب الجنائز، باب في البكاء على الميت برقم ٣١٢٩، ٣/ ١٩٤.

(3) سنن الترمذي. بلفظ مقارب من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، كتاب الجنائز (٨)، باب ما جاء في كراهية البكاء على الميت (٢٤)، برقم ١٠٠٢. وقال الترمذي: «وفي الباب عن ابن عمر وعمران بن حصين». وقال: «حديث عمر حديث حسن صحيح». ٣/ ٣٢٦.
وبلفظ مقارب من حديث ابن عمر في الكتاب السابق، باب ما جاء في الرخصة في البكاء على الميت (٢٥)، برقم ١٠٠٤، ١٠٠٦.
وقال: «وفي الباب عن ابن عباس، وقرظة بن كعب، وأبـي هريرة، وابن مسعود، وأسامة بن زيد». ٣/ ٣٢٧ ــ ٣٢٩.

(4) سنن النسائي. نحوه من حديث عمر وعمران بن حصين. كتاب الجنائز، باب النهي عن البكاء على الميت.
ومن حديث عمر وابنه عبد الله وعمران بن حصين. في الكتاب السابق، باب النياحة على الميت ٤/ ١٣ ــ ١٦.

(5) سنن ابن ماجه، نحوه من حديث عمر بن الخطاب برقم ١٥٩٣، وأبـي موسى الأشعري برقم ١٥٩٤، كتاب الجنائز (٦)، باب ما جاء في الميت يعذب بما نيح عليه ١/ ٥٠٨.

(6) مسند أحمد بلفظه من حديث عمر بن الخطاب ١/ ٤٥، ٥٤، ونحوه من حديثه رضي =

وهو مروي عن جماعة من الصحابة وهم: عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عمر، وأبو موسى الأشعري، والمغيرة بن شعبة، وعمران بن حصين.

وقد قرر عمر رضي الله عنه على سماعه من النبي ﷺ صهيباً[1]، وحفصة أم المؤمنين[2]، وجماعة أخرى من الصحابة[3].

وأخرج البخاري بسنده إلى ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «فلما مات عمر ـ رضي الله عنه ـ ذكرت ذلك لعائشة رضي الله عنها فقالت: يرحم الله عمر، والله ما حدث رسول الله ﷺ: أن الله ليعذب المؤمن ببكاء أهله عليه، لكن رسول الله ﷺ قال: إن الله ليزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه، وقالت: حسبكم القرآن ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ الحديث.[4].

= الله عنه ١/ ٣٦،٣٨،٤١،٤٧، وبلفظه من حديث ابن عمر ١/ ٤١،٤٢، ٢/ ٣٨.
وبنحوه من حديثه رضي الله عنه ٢/ ٣١، ١٣٤، ومن حديث عمران بن حصين ٤/ ٤٣٧.
وقد عد السيوطي هذا الحديث من الأحاديث المتواترة.
انظر: قطف الأزهار المتناثرة ص ١٢٣.

(١) صحيح البخاري، كتاب الجنائز (٢٣)، باب قول النبي ﷺ يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه (٣٣)، ٢/ ٨١.
صحيح مسلم، كتاب الجنائز (١١)، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه (٩)، ٢/ ٦٣٩ ـ ٦٤٢.

(٢) المرجع السابق في الكتاب والباب السابقين ٢/ ٦٣٨، ٦٤٠.

(٣) المرجع نفسه، في الكتاب والباب السابقين ٢/ ٦٣٩.

(٤) كتاب الجنائز (٢٣)، باب قول النبي ﷺ يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه (٣٣)، ٢/ ٨٠ ـ ٨١.
وأخرج نحوه مسلم في صحيحه، كتاب الجنائز (١١)، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه (٩) برقم ٩٢٩، ٢/ ٦٢١ ـ ٦٤٢.

إن إنكار عائشة لحديث تعذيب الميت وتخطئتها لعمر في روايته إياه لا يصح، لأنه قد وافق عمر رضي الله عنه جماعة من الصحابة، ولا يمكن أن يهم هؤلاء جميعاً[1].

وما فعلته عائشة رضي الله عنها اجتهاد منها وهو معارض بالنص الصحيح، والنص مقدم على اجتهاد الصحابي مهما بلغ من العلم والفقه[2].

واجتهادها رضي الله عنها بني على ظن منها أن الآية تعارض ذلك، وهو ظن مردود لمعارضته الحديث الثابت[3].

وقد جمع العلماء بين حديث عمر وعائشة رضي الله عنهما بضروب من الجمع نص عليها الحافظ ابن حجر في الفتح، نلخصها فيما يلي:

الأول: يعذب ببعض بكاء أهله إذا كان النوح من سنته.

الثاني: إذا وصى أهله بذلك.

الثالث: إذا أهمل نهي أهله عن ذلك.

الرابع: «يعذب ببكاء أهله»: أي بنظير ما يبكيه أهله به.

الخامس: معنى التعذيب توبيخ الملائكة له بما يندبه أهله به.

السادس: معناه تألم الميت بما يقع من أهله من النياحة وغيرها.

وهذا الأخير اختاره ابن جرير الطبري ورجحه جماعة من العلماء منهم

---

(١) انظر: فتح الباري ٣/ ١٥٤، كشف موقف الغزالي من السنة ص ٨٨، حوار هادىء ص ٩١.

(٢) انظر: دفاع عن السنة ص ١٣٥.

(٣) انظر: تأويل مختلف الحديث ص ٢٥٣.

القاضي عياض ونصره ابن تيمية وجماعة من المتأخرين[1].

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله بعد عرضه للأقوال السابقة: «ويحتمل أن يجمع بين هذه التوجيهات فينزل على اختلاف الأشخاص بأن يقال مثلاً: من كانت طريقته النوح فمشى أهله على طريقته أو بالغ فأوصاهم بذلك عذب بصنعه، ومن كان ظالماً فندب بأفعاله الجائرة عذب بما ندب به، ومن كان يعرف من أهله النياحة فأهمل نهيهم عنها فإن كان راضياً بذلك التحق بالأول وإن كان غير راض عذب بالتوبيخ كيف أهمل النهي، ومن سلم من ذلك كله واحتاط فنهى أهله عن المعصية ثم خالفوه وفعلوا ذلك كان تعذيبه تألمه بما يراه منهم من مخالفة أمره وإقدامهم على معصية ربهم»[2].

وقد حمل الإمام ابن قتيبة قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ على أحكام الدنيا، وذلك أن أهل الجاهلية كانوا يطلبون بثأر القتيل، فيقتل أحدهم أخاه، أو أباه، أو أحداً من أرحامه فإن لم يقدر على ذلك قتل رجلاً من عشيرته[3].

والحق إن الآية نفت نفياً عاماً أن تحمل نفس مذنبة ذنب أخرى، وهذا في حق من لم يكن له تسبب في شيء من ذلك، أما إن كان له تسبب في فعل غيره فإنه يشاركه العذاب، كما دل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ [العنكبوت: ١٣].

---

(١) انظر: فتح الباري ٣/ ١٥٢ ـ ١٥٥.
وانظر: شرح النووي على مسلم ٦/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

(٢) فتح الباري ٣/ ١٥٥.

(٣) انظر: تأويل مختلف الحديث ص ٢٤٩.

وقوله ﷺ: «**فإن توليت فإنما عليك إثم الأريسيين**»[1]، وهو ما دل عليه الحديث[2].

وقوله: «الحديث المرفوض من عائشة»، تعبير مرفوض، مناف لاحترام أحاديث النبـي ﷺ وتوقيرها.

وما فعلته عائشة رضي الله عنها إنما هو اجتهاد منها وظن لم تتابع عليه لا من قبل المحدثين ولا الفقهاء، ولم تجعل ذلك منهجاً لها في رد الأحاديث والاعتراض عليها كما فهم الغزالي[3]. وهي التي عرفت بشدة ردعها لمن خالف سنة رسول الله ﷺ. روى مسلم بسنده عن معاذة قالت: سألت عائشة فقلت: ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة؟ فقالت: أحرورية أنت؟ قلت: لست بحرورية ولكني أسأل. قالت: كان يصيبنا ذلك فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة[4].

---

(١) وهو جزء من حديث هرقل الطويل. وقد سبق تخريجه ١/ ٤٤٥.
والأريسيين: هم الخدم والخول. انظر النهاية ١/ ٣٨.
وقيل هم: الأكارون. والأكار هو الفلاح.
انظر: غريب الحديث للخطابـي ٢/ ٥٣٦، الفائق ١/ ٣٦.

(٢) انظر: فتح الباري ٣/ ١٥٣.

(٣) انظر: كشف موقف الغزالي من السنة ص ٨٧.

(٤) انظر: المرجع نفسه ص ١٤٦.
والحديث: في كتاب الحيض (٣)، باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة (١٥) برقم ٣٣٥، ١/ ٦٥.
وأخرج نحوه البخاري في صحيحه: كتاب الحيض (٦)، باب لا تقضي الحائض الصلاة (٢٠)، ١/ ٨٣.
=

واستنكار الغزالي إثبات الحديث في الصحاح قول منكر في حد ذاته، لأن الحديث صحيح ثابت لا غبار عليه، ومؤلفوا الصحاح محقون في إثباتهم إياه فيها، وأثبتوا معه حديث عائشة أيضاً. وتلك أمانة العلم.

والذي يفهم من استنكار الغزالي هذا أنه لو سلط على هذا الحديث لحذفه من كتب الصحاح، وذلك أمر له خطورته[1].

ولعل الباب لو فتح على مصراعيه للغزالي ومن على نهجه لغابت كثير من الأحاديث الصحيحة من دواوين السنة، لأن هؤلاء لايعتمدون على القواعد السليمة التي وضعها علماء الحديث لتصحيح الأحاديث وتضعيفها، وإنما يعتمدون على عقول جهلت الكثير من قواعد العلم وأصوله.

وزعمه أن أئمة الفقه كانوا يقررون الأحكام وفق اجتهاد رحب يعتمد على القرآن أولاً، فإذا وجدوا في ركام المرويات ما يتسق معه قبلوه. زعم مناف لما كان عليه أئمة الفقه، فما كانوا رحمهم الله ينظرون إلى السنة نظرة الغزالي لها، تلك النظرة التي تبنى على تهميشها وتهوين أمرها، وإنما كانوا يقررون الأحكام وفق اجتهاد رِحب يعتمد على القرآن الكريم والسنة

= وحرورية نسبة إلى حروراء وهي قرية بظاهر الكوفة، وقيل على موضع ميلين منها نزل بها الخوارج الذين خالفوا علياً فنسبوا إليها.

معجم البلدان ٢/ ٢٤٥.

ومعاذة هي بنت عبد الله العدوية، أم الصهباء البصرية. ثقة. روت عن عائشة وعلي. وعنها قتادة وأيوب. ماتت سنة ٨٣هـ.

الكاشف ٣/ ٤٨٢، تقريب التهذيب ٢/ ٦١٤.

(١) انظر: أزمة الحوار الديني ص ٤٤.

المطهرة، لاعتقادهم أن السنة الثابتة لا تخالف القرآن[1].

وفي الحقيقة أن علماء الفقه لم يقفوا من هذا الحديث كما وقف الغزالي منه، وألصق ذلك بهم، وقد مر آنفاً ما وفقوا به بين الحديث والآية مما دل على أن الغزالي لم يطلع على تلك الأقوال، ولم يكلف نفسه بالاطلاع عليها، وذلك تقصير مخل، ويزداد خلله إذا نسب إلى الإنسان ما هو بريء منه، وقد جاء عنه ما يخالفه.

ولا شك أن عمر رضي الله عنه من أكابر فقهاء الصحابة رضي الله عنهم، ومن أئمة الاجتهاد، وهو من رواة هذا الحديث وقد نهل من مدرسته عبد الله بن مسعود الذي نشر العلم والفقه بالكوفة، وكان أصل فقه الأحناف الذين يعتمد الغزالي على فقههم كثيراً. فأين إذن أهل الفقه ههنا؟[2].

• • •

---

(١) انظر: كشف موقف الغزالي من السنة ص ٨٩.

(٢) انظر: حوار هادىء ص ٩٣، دفاع عن السنة ص ١٣٤.

(٥)

السنَّة العملية

قال الشيخ محمد رشيد رضا:

«إن سنته التي يجب أن تكون أصل القدوة هي ما كان عليه هو وخاصة أصحابه عملاً وسيرة فلا تتوقف على الأحاديث القولية.. جعلهم الأحاديث القولية من السنن، وهو اصطلاح للعلماء توسعوا فيه بمعنى السنة فجعلوها أعم مما كان يريده الصحابة من هذا اللفظ (السنة) وهي الطريقة المتبعة التي جرى عليها العمل»[١].

وقال: «ومن العجائب أن يغبى بعض المحدثين أحياناً عن الفرق بين السنة والحديث في عرف الصحابة الموافق لأصل اللغة فيحملوا السنة على اصطلاحهم الذي أحدثوه بعد ذلك»[٢].

وقال:

«فالعمدة في الدين هو القرآن وسنن الرسول المتواترة وهي السنن العملية كصفة الصلاة والمناسك مثلاً وبعض الأحاديث القولية التي أخذ بها جمهور السلف. وما عدا هذا من أحاديث الآحاد التي هي غير قطعية الرواية أو غير قطعية الدلالة فهي محل اجتهاد»[٣].

---

(١) مجلة المنار، المجلد ١٠، ص ٨٥٢.

(٢) المصدر نفسه، المجلد السابق، ص ٨٥٣.

(٣) المصدر نفسه، المجلد ٢٧، ص ٦١٦.

وقال محمود أبو رية:

«وسنن الرسول المتواترة وهي السنن العملية ــ وما أجمع عليه مسلمو الصدر الأول، وكان معلوماً عندهم بالضرورة ــ كل ذلك قطعي لا يسع أحد جحده أو رفضه، بتأويل ولا اجتهاد ككون الصلاة المعروفة خمساً. . هذه هي سنة الرسول ﷺ وأما إطلاقها على ما يشمل الأحاديث فاصطلاح حادث»[1].

والجواب على ذلك:

لقد سبق أن بينت أن السنة تشمل أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته، وهذا الذي عليه أهل العلم قديماً وحديثاً[2].

كما تطلق على الأحاديث المتواترة والآحاد[3].

والقول بأن السنة هي السنة العملية المتواترة فقط، قول لا صحة له، بل هو اصطلاح حادث لا يخفى بطلانه[4].

ولو قصرت السنة على السنة المتواترة العملية لفرط في كثير من الأحاديث القولية التي نقلت عنه ﷺ في جميع جوانب الدين، في الأحكام

---

(١) أضواء على السنة المحمدية، ص ٣٥١.

(٢) انظر: ص ١/٢٨ وما بعدها.

وانظر: موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوي ص ٦٨ ــ ٧٠ فقد نقل فيه مؤلفه سبعة عشر قولاً من أقوال أهل العلم مما يدل على إطلاق السنة على أقواله ﷺ وأفعاله وتقريراته.

(٣) انظر: الأنوار الكاشفة ص ٢١.

(٤) انظر: المرجع نفسه ص ٥٧.

والأخلاق والمواعظ[1].

بل وفرط في السنن العملية التي لم يداوم على فعلها النبي ﷺ، أو لم يثبت استمراره عليها، كصوم يوم عاشوراء[2]، وصلاة القيام التي صلاها بالناس ثلاث ليالي من رمضان[3] فقط، وكالصيغ المختلفة لدعاء الاستفتاح[4].

وإطلاق السنة على الأحاديث القولية ليس اصطلاحاً حادثاً كما يزعمون وإنما هو أمر معهود في الصدر الأول[5].

• • •

(١) انظر: دفاع عن السنة ص ٢٩١.

(٢) حديث صيام عاشوراء سبق تخريجه. انظر ١/ ٥٠٠.

(٣) روى البخاري بسنده إلى عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «إن رسول الله ﷺ صلى ذات ليلة في المسجد فصلى بصلاته ناس ثم صلى من القابلة فكثر الناس ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة فلم يخرج إليهم رسول الله ﷺ فلما أصبح قال: «قد رأيت الذي صنعتم ولم يمنعني من الخروج إليكم إلاَّ أني خشيت أن تفرض عليكم وذلك في رمضان».
كتاب التهجد (١٩)، باب تحريض النبي ﷺ على صلاة الليل (٥) ٢/ ٤٤.
وأخرجه مسلم في صحيحه بلفظ مقارب، كتاب صلاة المسافرين (٦)، باب الترغيب في قيام رمضان (٢٥) برقم ٧٦١، ١/ ٥٢٤.

(٤) انظر: موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوي ص ٧٥.

(٥) انظر: دفاع عن السنة ص ٢٩١.

(٦)
عـدالة الصـحـابـة

قال محمود أبو رية:

«إنهم أي العلماء قد جعلوا جرح الرواة وتعديلهم واجباً تطبيقه على كل راو مهما كان قدره ـ فإنهم قد وقفوا دون عتبة الصحابة فلم يتجاوزوها إذ اعتبروهم جميعاً عدولاً لا يجوز عليهم نقد، ولا يتجه إليهم تجريح، ومن قولهم في ذلك (إن بساطهم قد طوي) ـ ومن العجيب أنهم يقفون هذا الموقف، على حين أن الصحابة أنفسهم قد انتقد بعضهم بعضاً»[١].

وقال: «وإذا كان الجمهور على أن الصحابة كلهم عدول ولم يقبلوا الجرح والتعديل فيهم كما قبلوه في سائر الرواة واعتبروهم جميعاً معصومين من الخطأ والسهو والنسيان. فإن هناك كثيراً من المحققين لم يأخذوا بهذه العدالة (المطلقة) لجميع الصحابة وإنما قالوا كما قال العلامة المقبلي[٢]:

---

(١) أضواء على السنة المحمدية ص ٣١٠.

(٢) هو صالح بن مهدي بن علي المقبلي. من علماء اليمن. تفقه على المذهب الزيدي وكان ممن ينبذ التقليد ويحط على بعض الفرق الإسلامية، وعلى أهل الحديث. رحل إلى مكة واستقر بها حتى مات في سنة ١١٠٨هـ. من آثاره: «العلم الشامخ»، «الأبحاث المسددة في مسائل متعددة»، «الإتحاف لطلبة الكشاف»، «المنار على البحر الزخار» في فقه الزيدية، «الأرواح النوافخ».
انظر: البدر الطالع ١/٢٨٨ ـ ٢٩٢، الأعلام ٣/١٩٧.

إنها أغلبية لا عامة، وأنه يجوز عليهم ما يجوز على غيرهم من الغلط والنسيان والسهو، بل والهوى، ويؤيدون رأيهم بأن الصحابة إن هم إلاَّ بشر يقع منهم ما يقع من غيرهم، مما يرجع إلى الطبيعة البشرية، وأن سيدهم الذي اصطفاه الله صلوات الله عليه ــ و ﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [الأنعام: ١٢٤]ــ قد قال: «**إنما أنا بشر أصيب وأخطىء**»[1].

ويعززون حكمهم بمن كان منهم في عهده صلوات الله عليه من المنافقين والكاذبين وبأن كثيراً منهم قد ارتد عن دينه بعد أن انتقل إلى الرفيق الأعلى، بله ما وقع منهم من الحروب والفتن التي أهلكت الحرث والنسل، ولا تزال آثارها ــ ولن تزال إلى اليوم وما بعد اليوم وكأن الرسول صلوات الله عليه قد رأى بعيني بصيرته النافذة ما سيقع من أصحابه بعد انتقاله إلى الرفيق

---

(١) الحديث جزء من حديث أورده الهيثمي في مجمع الزوائد من حديث ابن عباس. كتاب العلم، باب الاجتهاد. وقال: «رواه البزار وإسناده حسن» ١/ ١٨٣.
وأخرج نحوه ابن ماجه من حديث طلحة بن عبيد الله وفيه: «فإنما أنا بشر مثلكم وإن الظن يخطىء ويصيب. ولكن ما قلت لكم: قال الله، فلن أكذب على الله» كتاب الرهون (١٦)، باب تلقيح النخل (١٥) برقم ٢٤٧٠، ٢/ ٨٢٥.
وأخرج نحوه الإمام أحمد من حديث طلحة أيضاً ١/ ١٦٢ ــ ١٦٣. وإسناده صحيح كما ذكر الشيخ أحمد محمد شاكر. مسند أحمد بتحقيق أحمد شاكر ٢/ ٣٦٦ الهامش.
وأورده السيوطي في الجامع الصغير ورمز له بالصحة. فيض القدير ٢/ ٥٦٧. وقال الشيخ ناصر: «صحيح». صحيح الجامع ١/ ٢٨٣، وأصله عند مسلم ٤/ ١٨٣٥ برقم ٢٣٦١.

الأعلى، فقال في حجة الوداع: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»[1].

وروى البخاري عن ابن عباس عن النبي قال: «إنكم تحشرون حفاة عراة وإن ناساً من أصحابي يؤخذ بهم ذات الشمال فأقول: أصحابي! أصحابي! فيقول: إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم، فأقول كما قال العبد الصالح: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾[2] [المائدة: ١١٧].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم (٣)، باب الإنصات للعلماء (٤٣) ١/ ٣٨، وفي كتاب الحج (٢٥)، باب الخطبة أيام منى (١٣٢) ٢/ ١٩١، وفي كتاب المغازي (٦٤)، باب حجة الوداع (٧٧) ٥/ ١٢٦، وفي كتاب الأضاحي (٧٣)، باب من قال الأضحى يوم النحر (٥) إلاَّ أنه قال: «ضلالاً» ٦/ ٢٣٦. وفي كتاب الأدب (٧٨)، باب ما جاء في قول الرجل ويلك (٩٥) ٧/ ١١٢، وفي كتاب الحدود (٨٦)، باب ظهر المؤمن حمى إلاَّ في حد أو حق (٩) ٨/ ١٦١، وفي كتاب الفتن (٩٢) باب قول النبي ﷺ لا ترجعوا بعدي كفاراً (٨) ٨/ ٩١، وفي كتاب التوحيد (٩٧)، باب قول الله تعالى «وجوه يومئذ ناضرة» (٢٤)، إلاَّ أنه قال: «ضلالاً» ٨/ ١٨٦.

وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان (١)، باب بيان معنى قول النبي ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفاراً» (٢٩) برقم ٦٥، ٦٦، ١/ ٨١ ــ ٨٢. وفي كتاب القسامة (٢٨)، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال (٩) برقم ١٦٧٩، ٣/ ١٣٠٥ ــ ١٣٠٦.

(٢) أضواء على السنة المحمدية ص ٣٢٢ ــ ٣٢٣. وانظر ص ١٩٦.

والحديث أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأنبياء (٦٠)، باب واذكر في الكتاب مريم (٤٨) ٤/ ١٤٢ ــ ١٤٣.

ولفظه: «عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: تحشرون حفاة =

وقال أحمد أمين:

«ويظهر أن الصحابة أنفسهم في زمنهم كان يضع بعضهم بعضاً موضع النقد. وينزلون بعضاً منزلة أسمى من بعض، فقد رأيت قبل أن منهم من كان إذا روي له حديث طلب من المحدث برهاناً، بل روي ما هو أكثر من ذلك، فقد روي أن أبا هريرة حدث بحديث جاء في الصحيحين وهو: «**متى استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يضعها في الإناء، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده**»، فلم تأخذ به عائشة، وقالت: كيف نصنع بالمهراس»[1].

والجواب على ذلك:

لقد سبق الحديث عن عدالة الصحابة رضي الله عنهم، وأنهم معدلون من قبل الله ورسوله ﷺ وإجماع من يعتد به في الإجماع على ذلك[2].

= عراة غرلاً ثم قرأ: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ وَعْدًا عَلَيْنَآ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴿١٠٤﴾﴾ فأول من يكسى إبراهيم ثم يؤخذ برجال من أصحابي ذات اليمين وذات الشمال فأقول أصحابي فيقال إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم. فأقول: كما قال العبد الصالح عيسى بن مريم: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿١١٧﴾ إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾».
وأخرج نحو الرواية السابقة في كتاب التفسير (٦٥)، تفسير سورة المائدة (٥)، باب «وكنت عليهم شهيداً» (١٤) ٥/١٩١ ـ ١٩٢. وفي تفسير سورة الأنبياء (٢١)، باب «كما بدأنا أول خلق نعيده» (٢) ٥/ ٢٤٠. وفي كتاب الرقاق (٨١)، باب كيف الحشر (٤٥) ٧/ ١٩٥.

(١) فجر الإسلام ص ٢١٦. وانظر أضواء على السنة المحمدية ص ٤٩ فما بعدها. والحديث يأتي تخريجه والكلام عليه ص ٣٣٧.

(٢) انظر ص ٥٥ فما بعدها.

وقد أجبت على شبه المستشرقين هنالك، وفي الإجابة عنها إجابة على بعض شبه المُحْدَثين هنا، وقد بقي بعض شبه هؤلاء تحتاج إلى جواب هنا. ويمكن إجمال ذلك في النقاط التالية:

١ ـ لم يقبل الجمهور الجرح والتعديل فيهم كما قبلوه في سائر الرواة واعتبروهم جميعاً معصومين. وهناك كثير من المحققين لم يأخذوا بهذه العدالة، كالمقبلي.

٢ ـ إنهم بشر يجوز عليهم ما يجوز على غيرهم من الغلط والنسيان والسهو بل والهوى، مما يرجع إلى الطبيعة البشرية، علماً بأن النبي ﷺ كان بشراً، وقد قال: «**إنما أنا بشر أصيب وأخطىء**»(١).

٣ ـ ارتد كثير منهم عن دينه، ووقعت بينهم الحروب والفتن التي أهلكت الحرث والنسل. ومن ذلك ما دل عليه حديث الحوض(٢).

٤ ـ كانوا يضع بعضهم بعضاً موضع النقد، وينزلون بعضاً منزلة أسمى من بعض. من ذلك ما رواه أبوهريرة «**متى استيقظ أحدكم من نومه**» الحديث. فلم تأخذ به عائشة وقالت: «وكيف نصنع بالمهراس»؟(٣).

والجواب على تلك الشبه:

(١) المراد بعدالة الصحابة أنهم لا يتعمدون الكذب لما اتسموا به من قوة الإيمان، والتزام التقوى والصدق، وحسن الأخلاق، والبعد عن السفاسف مما يخل بالمروءة. لا أنهم معصومون رضي الله عنهم من المعاصي

---

(١) الحديث سبق تخريجه. انظر ص ٣٢٤.

(٢) سوف يأتي تخريج الحديث والكلام عنه ص ٣٣٤.

(٣) سوف يأتي تخريج الحديث والكلام عنه ص ٣٣٧.

أو من السهو والغلط، إذ العصمة لا تكون إلاَّ للأنبياء، ولم يقل أحد من أهل العلم بعصمتهم، وعدم العصمة لا ينافي العدالة[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

«فلا يعرف من الصحابة من كان يتعمد الكذب على رسول الله ﷺ، وإن كان فيهم من له ذنوب لكن هذا الباب مما عصمهم الله فيه من تعمد الكذب على نبيهم»[2].

ومراده بالعصمة أن الله تعالى حفظهم من تعمد الكذب حفظاً للشريعة وحماية لجنابها، لأنهم هم الوسائط في نقلها.

قال عبد الرحمن المعلمي:

«ومن الحكمة في اختصاص الله تعالى أصحاب رسوله بالحفظ من الكذب عليه أنه سبحانه كره أن يكونوا هدفاً للطعن من بعدهم لأنه ذريعة إلى الطعن في الإسلام جملة، وليس هناك سبب مقبول للطعن إلاَّ أن يقال: نحن مضطرون إلى بيان أحوالهم ليعرف من لا يحتج بروايته منهم، فاقتضت الحكمة حسم هذا لقطع العذر عمن يحاول الطعن في أحد منهم»[3].

والصحابة رضي الله عنهم لا تقاس حالهم بحال الرواة الآخرين، لكي تقبل روايتهم أو ترد، لأن شرطي قبول الرواية متوافران فيهم، وهما العدالة والضبط[4].

---

(١) انظر: دفاع عن السنة ص ١٠٩.

(٢) الرد على الأخنائي ص ١٠٣ ــ ١٠٤ ط/ المطبعة السلفية.

(٣) الأنوار الكاشفة ص ٢٧٤.

(٤) انظر: منهج النقد عند المحدثين ص ١١٦، ١١٧.

أما العدالة فلا مطعن فيهم من جهتها، وأما الضبط فإن علماء الحديث نظروا في رواية من يحتمل أن يتطرق إليه الشك والتهمة، فوجدوا ذلك موافقاً لرواية من لا تتجه إليه تهمة ويتخلل إليه شك. ووجدوا أن عامة ما يرويه هؤلاء قد رواه غيرهم من الصحابة[١].

قال أبو حاتم بن حبان رحمه الله:

«فإن قال قائل: فكيف جرحت من بعد الصحابة؟ وأبيت ذلك في الصحابة والسهو والخطأ موجود في أصحاب رسول الله ﷺ كما وجد فيمن بعدهم من المحدثين؟ يقال له: إن الله عز وجل نزه أقدار أصحاب رسوله عن ثلب قادح، وصان أقدارهم عن وقيعة متنقص، وجعلهم كالنجوم يقتدى بهم.. من شهد التنزيل وصحب الرسول ﷺ فالثلب لهم غير حلال، والقدح فيهم ضد الإيمان، والتنقيص لأحدهم نفس النفاق، لأنهم خير الناس قرناً بعد رسول الله ﷺ.. وإن من تولى رسول الله ﷺ إيداعهم ما ولاه الله بيانه الناس لبالحري من أن لا يجرح، لأن رسول الله ﷺ لم يودع أصحابه الرسالة وأمرهم أن يبلغ الشاهد الغائب إلاّ وهم عنده صادقون جائزو الشهادة، ولو لم يكونوا كذلك لم يأمرهم بتبليغ من بعدهم ما شهدوا منه، لأنه لو كان كذلك لكان فيه قدحاً في الرسالة، وكفى بمن عدله رسول الله ﷺ شرفاً، وإن من بعد الصحابة ليسوا كذلك، لأن الصحابي إذا أدى إلى من بعده يحتمل أن يكون المبلغ إليه منافقاً، أو مبتدعاً ضالاً ينقص من الخبر أو يزيد فيه، ليضل به العالم من الناس، فمن أجله ما فرقنا بينهم وبين الصحابة، إذ صان الله عز وجل أقدار الصحابة عن البدع والضلال»[٢].

---

(١) انظر: الأنوار الكاشفة ص ٢٧١.

(٢) كتاب المجروحين ١/٣٣ ــ ٣٤.

والمحققون من علماء الأمة هم الذين قالوا بعدالة الصحابة كالأئمة الأربعة، وأصحاب الكتب الستة، وابن معين، وابن المديني، وأبي زرعة وأبي حاتم، وابن حبان، وابن تيمية، وكافة أهل السنة والجماعة، وقولهم هو الحق، ومن خالف من المعتزلة والخوارج والرافضة وأفراخ الاستشراق، لا عبرة بخلافهم، وهو مردود عليهم[1].

والمقبلي لا حجة في قوله، ولا يلتفت إلى ما قال، خاصة إذا علمنا أنه ارتضع ثدي الاعتزال، الذي نشأ في بيئته، وارتمى في أحضان الفقه الشيعي الذي أثر في منهجه، فجاء حكمه على الصحابة ممزوجاً بضلال الاعتزال، وانحراف التشيع.

قال عبد الرحمن المعلمي:

«والمقبلي نشأ في بيئة اعتزالية المعتقد، هادوية الفقه، شيعية تشيعاً مختلفاً، يغلظ في أناس ويخف في آخرين، فحاول التحرر فنجح تقريباً في الفقه، وقارب التوسط في التشيع، أما الاعتزال فلم يكد يتخلص إلَّا من تكفير أهل السنة مطلقاً»[2].

(٢) ولا شك أن الصحابة رضي الله عنهم بشر معرضون للسهو والنسيان والخطأ كغيرهم، ولا يعارض ذلك تعديلهم ولكنهم يمتازون عن غيرهم حيث عاصروا النبي ﷺ، وشهدوا الحوادث، فتجسدت في ذاكرتهم، وطبقوا ذلك عملياً، إضافة إلى أنهم كانوا يتذاكرون ما سمعوا من النبي ﷺ، مع الاحتياط البالغ الدقة وتجنب رواية ما شكوا فيه من حديث[3].

---

(١) انظر: منهج النقد عند المحدثين ص ١٠٥، ١٠٦.

(٢) الأنوار الكاشفة ص ٢٧٩.

(٣) انظر: منهج النقد عند المحدثين ص ١٢٤.

قال عبد الله بن الزبير قلت للزبير: «إني لا أسمعك تحدث عن رسول الله ﷺ كما يحدث فلان وفلان قال: أما إني لم أفارقه ولكني سمعته يقول: «**من كذب عليَّ فليتبوأ مقعده من النار**»[١].

وقال أنس: «إنه ليمنعني أن أحدثكم حديثاً كثيراً أن النبي ﷺ قال: «**من تعمد علي كذباً فليتبوأ مقعده من النار**»[٢].

ومع هذا فإن نقاد الحديث لم يسلموا للصحابة بكل شيء، بل نبهوا على ما وقع منهم من خطأ أو وهم، وبينوا ذلك[٣].

بل ما كان الصحابة رضي الله عنهم يسكت بعضهم عن وهم بعض أو خطئه، وإنما يبينون ذلك ويوضحونه.

روى البخاري بسنده عن مجاهد قال: «دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد فإذا عبد الله بن عمر جالس إلى حجرة عائشة وإذا أناس يصلون في المسجد صلاة الضحى. قال: فسألناه عن صلاتهم فقال بدعة، ثم قال له كم اعتمر النبي ﷺ قال أربع إحداهن في رجب فكرهنا أن نرد عليه قال: وسمعنا استنان عائشة أم المؤمنين في الحجرة فقال عروة: يا أماه ألا تسمعين ما يقول أبو عبد الرحمن قالت ما يقول؟ قال: يقول: إن رسول الله ﷺ اعتمر اربع عمرات إحداهن في رجب. قالت: يرحم الله أبا عبد الرحمن ما اعتمر عمرة إلاَّ وهو شاهده وما اعتمر في رجب قط[٤].

---

(١) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ (٣٨)، ١/ ٣٥.

(٢) المرجع السابق نفسه.

(٣) انظر: منهج النقد عند المحدثين ص ١٢٦.

(٤) صحيح البخاري، كتاب العمرة (٢٦)، باب كم اعتمر النبي ﷺ (٣)، ٢/ ١٩٩. =

قال الحافظ ابن حجر:

«وفي هذا الحديث أن الصحابـي الجليل المكثر الشديد الملازمة للنبـي ﷺ قد يخفى عليه بعض أحواله، وقد يدخله الوهم والنسيان لكونه غير معصوم»[١].

(٣) لا شك أن من ارتد من الصحابة عن الإسلام ومات على الردة، لا يعد صحابياً، لأنه يشترط في الصحابـي أن يلقى النبـي ﷺ مؤمناً به، ويموت على الإسلام[٢].

ولا شك أنه قد وقعت بين بعض الصحابة حروب وفتن، ولكن ذلك لا ينفي عدالتهم.

قال ابن الصلاح:

«ثم إن الأمة مجمعة على تعديل جميع الصحابة ومن لابس الفتن منهم فكذلك بإجماع العلماء الذين يعتد بهم في الإجماع إحساناً للظن بهم، ونظراً إلى ما تمهد لهم من المآثر، وكأن الله سبحانه وتعالى أتاح الإجماع على ذلك لكونهم نقلة الشريعة»[٣].

والذين لابسوا الفتن كانوا مجتهدين يعتقد كل منهم أن الحق معه،

= وأخرج نحوه في كتاب المغازي (٦٤)، باب عمرة القضاء (٤٣)، ٥/ ٨٥ ـ ٨٦.
وأخرج نحوه مسلم في صحيحه، كتاب الحج (١٥)، باب إهلال النبي ﷺ وهديه (٣٤) برقم ١٢٥٥، ٢/ ٩١٦ ـ ٩١٧.

(١) فتح الباري ٣/ ٦٠٢.

(٢) انظر: التقييد والإيضاح ص ٢٩٢، شرح نخبة الفكر ص ١١٤، تدريب الراوي ٢/ ٢٠٩.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ١٤٧.

وعليه أن يدافع عنه، والمجتهد مأجور على اجتهاده أخطأ أم أصاب[1].

ومع ذلك فإن الذين لابسوا الفتن عدد قليل منهم، وجمهورهم قد تأخر عنها[2].

قال محمد بن سيرين:

«هاجت الفتن وأصحاب رسول الله ﷺ عشرة آلاف فما خف لها منهم مائة، بل لم يبلغوا ثلاثين»[3].

والصحابة رضي الله عنهم أعظم حرمة، وأجل قدراً، وأنزه أعراضاً وقد ثبت من فضائلهم ما لم يثبت لغيرهم، فلا يجوز ذمهم على ما شجر بينهم، لأن في ذلك إثماً عظيماً[4].

وكثير مما نسب إليهم لم يصح عنهم، وما صح له من المخارج ما يدفعه.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:

«وإن ما ينقل عن الصحابة من المثالب نوعان:

أحدهما: إما كذب كله وإما محرف قد دخله من الزيادة والنقصان ما يخرجه إلى الذم والطعن. وأكثر المنقول من المطاعن الصريحة هو من هذا الباب، يرويها الكذابون المعروفون بالكذب.

النوع الثاني: ما هو صدق، وأكثر من هذه الأمور لهم فيها معاذير

---

(١) انظر: الحديث والمحدثون ص ١٥١.

(٢) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٣٢٦، ٣٢٧.

(٣) المرجع السابق ص ٣٢٧.

(٤) المرجع نفسه ص ٢٧٥.

تخرجها عن أن تكون ذنوباً وتجعلها من موارد الاجتهاد التي إن أصاب المجتهد فيها فله أجران وإن أخطأ فله أجر. وعامة المنقول الثابت عن الخلفاء الراشدين من هذا الباب، وما قدر من هذه الأمور ذنباً محققاً فإن ذلك لا يقدح فيما علم من فضائلهم وسوابقهم وكونهم من أهل الجنة، لأن الذنب المحقق يرتفع عقابه في الآخرة بأسباب متعددة. فما من ذنب يسقط به الذم والعقاب عن أحد من الأمة إلاّ والصحابة أحق بذلك، فهم أحق بكل مدح ونفي كل ذم ممن بعدهم من الأمة»(١).

أما حديث الحوض فهو حديث متواتر(٢) والمراد بهم من ارتد عن الإسلام بعد وفاة النبي ﷺ، وهؤلاء لا يعدون من صحابته ﷺ.

وقد جاء في روايات الحديث مايؤيد ذلك، من ذلك قوله ﷺ: «**فيقال إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم**»(٣).

وقوله ﷺ: «**إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقرى**»(٤).

(١) المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٢٧٠ ــ ٢٧١.

(٢) انظر: فتح الباري ١١/٤٦٧، قطف الأزهار المتناثرة ص ٢٩٧، منهج النقد عند المحدثين ص ١٢٠.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الأنبياء (٦٠)، باب قول الله تعالى: ﴿واتخذ الله إبراهيم خليلاً﴾ (٨)، ٤/١١٠، وفي باب واذكر في الكتاب مريم (٤٨)، ٤/١٤٣، وفي كتاب التفسير (٦٥)، تفسير سورة المائدة (٥)، باب ﴿وكنت عليهم شهيداً﴾ (١٤)، ٥/١٩٢، وفي كتاب الرقاق (٨١)، باب كيف الحشر (٤٥)، ٧/١٩٥.
صحيح مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها (٥١)، باب فناء الدنيا (١٤) برقم ٢٨٦٠ ٤/٢١٩٥.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الرقاق (٨١)، باب في الحوض (٥٣)، ٧/٢٠٨.

قال قبيصة:

«هم المرتدون الذين ارتدوا على عهد أبـي بكر فقاتلهم أبوبكر رضي الله عنه»[1].

وقال الخطابي:

«لم يرتد من الصحابة أحد وإنما ارتد قوم من جفاة الأعراب ممن لا نصرة له في الدين، وذلك لا يوجب قدحاً في الصحابة المشهورين. ويدل قوله: (أصيحابي)[2] بالتصغير على قلة عددهم»[3].

وقد يراد بهم المرتدون والمنافقون[4].

إذ إن المنافقين كانوا مندسين بين صفوف الصحابة يشهدون مع النبـي ﷺ المشاهد، ويحضرون الغزوات لا لإعلاء كلمة الله، وإنما لأغراض أخرى.

---

(١) المرجع السابق ٤/ ١٤٣.
وقبيصة هو ابن عقبة بن محمد بن سفيان السوائي، أبو عامر الكوفي. أحد مشايخ البخاري. عابد. صدوق ربما خالف.
الجرح والتعديل ٧/ ١٢٦ ـ ١٢٧، الكاشف ٢/ ٣٩٦، تقريب التهذيب ٢/ ١٢٢.

(٢) صحيح البخاري، كتاب التفسير (٦٥)، تفسير سورة المائدة (٥)، باب وكنت عليهم شهيداً (١٤)، ٥/ ١٩١. وفي كتاب الرقاق (٨١)، باب كيف الحشر (٤٥)، ٧/ ١٩٥.

(٣) فتح الباري ١١/ ٣٨٥.

(٤) انظر: شرح النووي على مسلم ٣/ ١٣٦.
ولكن حمل الحديث على المنافقين فيه نظر، لأن نفاق المنافقين وقع في حياته ﷺ وليس بعد موته.

وكانوا في الظاهر معدودين من الصحابة وفي الواقع كانوا كفاراً لم يخلصوا الإيمان. قال تعالى: ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ ۖ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ۚ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴿١٠١﴾ ﴾[1] [التوبة: ١٠١].

فحديث الحوض لا يعني صحابته رضي الله عنهم الذين أخلصوا دينهم لله، والذين نقلوا لنا شريعة الإسلام، فهؤلاء لا قدح في عدالتهم بحال من الأحوال.

(٤) ما كان الصحابة رضي الله عنهم يكذب بعضهم بعضاً، بل ما كان يتهم أحدهم الآخر بالكذب، كما جاء عن أنس رضي الله عنه[2]. بل كانت الثقة متوفرة بينهم، ولا يمنع ذلك أن يراجع بعضهم بعضاً في بعض الأمور إذ الخطأ والنسيان والسهو وارد فيهم، فهم بشر لم يخرجوا عن بشريتهم.

قال محمد أبو شهبة:

«وفي بعض الأحيان كان يراجع ـ أي الصحابة ـ بعضهم بعضاً فيما يرويه، إما للتثبت والتأكد لأن الإنسان قد ينسى أو يسهو أو يغلط عن غير قصد، وإما لأنه ثبت عنده ما يخالفه أو ما يخصصه أو يقيده، أو لأنه يرى مخالفته لظاهر القرآن أو لظاهر ما حفظه من سنة إلى غير ذلك، فليس من الإنصاف أن نتخذ من هذه المراجعة دليلاً على اتهام الصحابة بعضهم لبعض وتكذيب بعضهم لبعض، إلى غير ذلك من الدعاوى الكاذبة التي يطنطن بها المبشرون والمستشرقون ومن تابعهم من الكتاب المعاصرين الذين جعلوا من

---

(١) انظر: الحديث والمحدثون ص ١٥٣.

(٢) انظر ص ٦٠.

أنفسهم أبواقاً لترديد كلامهم»[١].

وما دار بينهم من مراجعات مدون ومحصور في كتب الحديث، ومشفوع بأجوبته[٢].

والمحق منهم من كان معه الدليل، ولا يدل ذلك على طعن فيمن أخطأ منهم. بل كلهم عدول رضي الله عنهم.

وأما ما رواه أبو هريرة عنه ﷺ حيث قال: «**إذا استيقظ أحدكم من نومه، فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً، فإنه لا يدري أين باتت يده**». فهو حديث صحيح أخرجه البخاري[٣]، ومسلم[٤]، وأبو داود[٥]، والترمذي[٦]، والنسائي[٧]، وابن

---

(١) دفاع عن السنة ص ١٣٤.

(٢) انظر: الأنوار الكاشفة ص ٢٧٧.

(٣) صحيح البخاري. نحوه من حديث أبي هريرة، ولم يذكر العدد. كتاب الوضوء (٤)، باب الاستجمار وتراً (٢٦)، ١/ ٤٨ ــ ٤٩.

(٤) صحيح مسلم، بلفظه من حديث أبي هريرة. كتاب الطهارة (٢)، باب كراهة غمس المتوضيء وغيره يده (٢٦) برقم ٢٧٨.
وأخرج أيضاً نحوه من حديثه رضي الله عنه في الكتاب والباب السابقين ١/ ٢٣٣.

(٥) سنن أبي داود. نحوه من حديث أبي هريرة، كتاب الطهارة، باب في الرجل يدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها برقم ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١/ ٢٥ ــ ٢٦.

(٦) سنن الترمذي. نحوه من حديث أبي هريرة، أبواب الطهارة، باب ما جاء إذا استيقظ أحدكم من منامه. ورقمه ٢٤. وقال: «وهذا حديث حسن صحيح». وقال: «وفي الباب عن ابن عمر وجابر وعائشة» ١/ ٣٦.

(٧) سنن النسائي. بلفظ مقارب عن أبي هريرة. كتاب الطهارة، باب تأويل قوله عز وجل: ﴿إذا قمتم إلى الصلاة﴾ الآية ١/ ١٢.

ماجه[1]، والدارمي[2]، والدارقطني[3]، والإمامان مالك[4]، وأحمد[5] وغيرهم.

وجاء من رواية أبي هريرة وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن عمر، وعائشة رضي الله عنهم. فلم ينفرد بروايته أبو هريرة.

وعائشة رضي الله عنها لم تعترض على أبي هريرة في هذا الحديث أبداً، ولا يعقل ذلك عنها وهي من رواة الحديث[6].

والذي يذكر عنه ذلك رجل من التابعين من أصحاب عبد الله بن مسعود

---

(١) سنن ابن ماجه. نحوه من حديث أبي هريرة برقم ٣٩٣. ومن حديث عبد الله بن عمر برقم ٣٩٤. ومن حديث جابر بن عبد الله برقم ٣٩٥. ومن حديث علي بن أبي طالب من فعله ﷺ برقم ٣٩٦. كتاب الطهارة (١)، باب الرجل يستيقظ من منامه (٤٠)، ١/١٣٨ ـ ١٣٩.

(٢) سنن الدارمي. نحوه من حديث أبي هريرة. كتاب الصلاة والطهارة، باب إذا استيقظ أحدكم من منامه ١/١٩٦.

(٣) سنن الدارقطني. نحوه من حديث أبي هريرة وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن عمر. كتاب الطهارة، باب غسل اليدين لمن استيقظ من نومه ١/٤٩ ـ ٥٠.

(٤) الموطأ. نحوه من حديث أبي هريرة ولم يذكر العدد. كتاب الطهارة (٢)، باب وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة (٢)، ١/٢١.

(٥) مسند أحمد. بلفظه من حديث أبي هريرة في موضعين. إلاَّ أنه قال في الموضع الأول «في إنائه» ٢/٢٤١. وفي الثاني قال: «من منامه» ٢/٤٧١.
وأخرج نحوه عنه رضي الله عنه في مواضع: ٢/٢٥٣، ٢/٢٥٩، ٢/٢٦٥، ٢/٢٧١، ٢/٢٨٤، ٢/٣١٦، ٢/٣٤٨، ٢/٣٨٢، ٢/٣٩٥، ٢/٤٠٣، ٢/٤٥٥، ٢/٤٦٥، ٢/٥٠٠، ٢/٥٠٧.

(٦) انظر: الأنوار الكاشفة ص ١٧١.

يدعى قيس الأشجعي[1].

فقد روى الإمام أحمد أنه قال لأبي هريرة لما ذكر الحديث: «يا أبا هريرة فكيف إذا جاء مهراسك؟ قال: «أعوذ بالله من شرِّك يا قيس»[2].

ولعل قيساً كان يريد الاستفسار لا الإنكار، ولو سلمنا أنه يريد ذلك، فإنكار التابعي على الصحابي لا يقدح في عدالته[3].

• • •

(١) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة ٣/ ٢٨٥. وذكر أن اسمه قين الأشجعي. والذي في مسند أحمد «قيس».
ولذا قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب:
«قيس بن رافع القيسي، الأشجعي، المصري، مقبول، من الثالثة، وهم من ذكره في الصحابة». ٢/ ١٢٨.

(٢) مسند أحمد ٢/ ٣٨٢.

(٣) انظر: دفاع عن السنة ص ١٣٨.

(٧)

أبـو هـريـرة

وهذه جملة من الشبه التي ألصقت به:

١ ــ أكثر أحاديثه لم يسمعها من النبـي ﷺ لتأخر إسلامه، وإنما سمعها من الصحابة والتابعين[١]، ومراسيل الصحابة ليست بحجة[٢].

٢ ــ اعترف بأنه صاحب النبـي ﷺ من أجل ملء بطنه، فلم يكن مخلصاً في صحبته له[٣].

٣ ــ جرحه كبار الصحابة وشكوا في روايته لأجل إكثاره من الحديث[٤]. واتهمه بالكذب عمر وعثمان وعلي[٥].

٤ ــ ضربه عمر بالدرة وأوعده إن لم يترك الحديث ليلحقنه بأرض دوس أو بأرض القردة[٦]. ولذا لم يحدث إلاَّ بعد قتل عمر[٧].

---

(١) انظر: مجلة المنار، المجلد ٢٩، ص ٤٣.

(٢) انظر: المرجع نفسه، المجلد ١٩، ص ٩٩.

(٣) انظر: أضواء على السنة المحمدية ص ١٥٤ ــ ١٥٥.

(٤) انظر: فجر الإسلام ص ٢١٩، أضواء على السنة المحمدية ص ١٩٦.

(٥) انظر: المرجع السابق ص ١٦٦.

(٦) انظر: المرجع نفسه ص ١٦٣.

والدرة هي التي يضرب بها. عربية معروفة.

انظر: الصحاح للجوهري ٢/ ٦٥٦، لسان العرب ٤/ ٢٨٢.

(٧) انظر : أضواء على السنة المحمدية ص ١٩٧.

٥ ـ كان كثير النسيان لضعف ذاكرته، فاختلق قصة ليسوغ بها كثرة أحاديثه، ويثبت صحة ما يرويه في أذهان السامعين[١].

٦ ـ ذكر أبوجعفر الإسكافي في شرح نهج البلاغة أن معاوية حمله على وضع أحاديث في علي[٢].

٧ ـ لم يكن له علم ولا فقه ولا رأي ولا نصيحة، ولذا لم يجعله عمر في أهل شورته[٣].

٨ ـ كان من عامة الصحابة، ولم يكن بينهم في العير ولا في النفير[٤]. ولم يذكر في طبقة من طبقاتهم، ولم يرد في فضله حديث[٥].

٩ ـ كانت به غفلة وغرة وسذاجة، ولذا استغله أعداء الإسلام في بث الخرافات والأوهام في الدين الإسلامي[٦].

---

(١) انظر: المرجع نفسه ص ١٧٧.

(٢) انظر: المرجع نفسه ص ١٩٠، وانظر: شرح نهج البلاغة: ٤/ ٦٣.

وأبو جعفر الإسكافي:

هو محمد بن عبد الله أبو جعفر الإسكافي. من متكلمي المعتزلة وأحد أئمتهم تنسب إليه الطائفة الإسكافية. وهو بغدادي أصله من سمرقند، وكان يتشيع. مات سنة ٢٤٠هـ.

من آثاره: «نقد كتاب حسين النجار»، «الرد على من أنكر خلق القرآن»، «تفضيل علي».

الأنساب ١/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥، طبقات المعتزلة ص ٧٤، سير أعلام النبلاء ١٠/ ٥٥٠ ـ ٥٥١، لسان الميزان ٥/ ٢٢١، الأعلام ٦/ ٢٢١.

(٣) انظر: أضواء على السنة المحمدية ص ٢٠٣ الهامش.

(٤) انظر: المرجع نفسه ص ١٥٢.

(٥) انظر: المرجع نفسه ص ١٨٤ ـ ١٨٥.

(٦) انظر: المرجع نفسه ص ١٧٢ ـ ١٧٣.

١٠ ـ انتهز الوضاع كثرة أحاديثه فزوروا عليه أحاديث لا تعد[١].

١١ ـ انفرد بأحاديث كانت موضع الإنكار لغرابتها[٢]، فصدقتها قلوب المسلمين وسيطرت على عقولهم، وجعلوها من تمام دينهم على ما بها من مشكلات تحير العقول، وشبهات وخرافات تتخذ مطاعن على الدين، وأسانيد يعتمد عليها في إثبات الإسرائيليات والمسيحيات وغيرها[٣].

وإليك أمثلة لأحاديث طعن بها على أبي هريرة رضي الله عنه:

الحديث الأول: مثال لكذبه:

أورد أبو رية حديث خلق التربة[٤] ثم قال: «من العجيب أن أبا هريرة قد صرح في هذا الحديث بسماعه من النبي ﷺ وأنه قد أخذ بيده حين حدثه به ـ وإني لأتحدى الذين يزعمون في بلادنا أنهم على شيء من علم الحديث، وجميع من هم على شاكلتهم في غير بلادنا أن يحلو لنا هذا المشكل، وأن يخرجوا بعلمهم الواسع شيخهم من الهوة التي سقط فيها!

إن الحديث صحيح السند على قواعدهم ـ لا خلاف في ذلك ـ وقد رواه مسلم في صحيحه ولم يصرح من النبي فقط، بل زعم أن رسول الله قد أخذ بيده وهو يحدثه به، وقد قضى أئمة الحديث بأن هذا الحديث مأخوذ عن كعب الأحبار وأنه مخالف للكتاب العزيز، فمثل هذه الرواية تعد ولا ريب

---

(١) انظر: فجر الإسلام ص ٢٢٠.

(٢) انظر: مجلة المنار، المجلد ١٩، ص ٩٧.

(٣) انظر: أضواء على السنة المحمدية ص ١٥٢.

(٤) الحديث يأتي تخريجه والكلام عنه ص ٣٥٦.

كذباً صراحاً، وافتراء على رسول الله، فما حكم من يأت بها؟ وهل تدخل تحت حكم حديث الرسول: «**من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار**»[١]. أم هنالك مخرج لراوي هذا الحديث بذاته!

إني والله لفي حاجة إلى الانتفاع بعلمهم في هذا الحديث وحده الذي يكشف ولا ريب عن روايات أبي هريرة التي يجب الاحتياط في تصديقها»[٢].

الحديث الثاني: مثال على تدليسه.

ذكر أبو رية أن أبا هريرة كان يدلس: وبين أن حكم التدليس كله مذموم، وأن من الحفاظ من جرح من عرف به[٣].

---

(١) سبق تخريجه، أنظر: ص ٥٩.

(٢) أضواء على السنة المحمدية ص ١٧٥ ــ ١٧٦.

(٣) انظر: أضواء على السنة المحمدية ص ١٦٤، ١٦٥.

التدليس: لغة: من الدلس وهو الظلمة، أو اختلاط الظلام. سمي بذلك لأن المدلس يظلم أمر الحديث ويغطيه على الواقف عليه.

وفي الاصطلاح: إخفاء عيب في الإسناد وتحسين لظاهره.

وهو أنواع:

١ ــ تدليس الإسناد:

وهو أن يروي الراوي عمن قد سمع منه مالم يسمع منه من غير أن يذكر أنه سمع منه.

٢ ــ تدليس الشيوخ:

وهو أن يروي الراوي حديثاً عن شيخ سمعه منه فيسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف.

٣ ــ تدليس التسوية: =

ثم قال: «لما روى حديث «**من أصبح جنباً فلا صوم عليه**»[1]..
أنكرت عليه عائشة هذا الحديث فقالت: «**إن رسول الله كان يدركه الفجر وهو جنب من غير احتلام فيغتسل ويصوم**»[2]، وبعثت إليه بأن لا يحدث بهذا

= وهو أن يروي الراوي عن شيخه ثم يسقط ضعيفاً بين ثقتين لقي أحدهما الآخر.
٤ ــ تدليس العطف:
هو أن يروي الراوي عن شيخين ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه، ويكون قد سمع من أحدهما دون الآخر، فيصرح عن الأول بالسماع ويعطف الثاني عليه، فيوهم أنه سمع من الثاني أيضاً.
٥ ــ تدليس السكوت أو القطع:
كأن يقول: «حدثنا» أو «سمعت». ثم يسكت. ثم يذكر اسم شيخه موهماً أنه سمع منه وليس كذلك.
وهذه الأنواع الثلاثة الأخيرة ترجع إلى تدليس الإسناد.
وأما حكم التدليس:
فتدليس الإسناد مكروه جداً، ذمه أكثر العلماء، وذهب فريق منهم إلى أن من عرف به صار مجروحاً مردود الرواية.
والصحيح التفصيل: فما صرح فيه بالسماع فيقبل. وما أتى فيه بلفظ محتمل فيرد
وأما تدليس الشيوخ فكراهته أخف، والأسباب الحاملة عليه أكثر.
انظر موضوع التدليس في:
مقدمة ابن الصلاح مع شرحها التقييد والإيضاح ص ٩٥ ــ ١٠٠، اختصار علوم الحديث مع شرحه الباعث الحثيث ص ٥٠ ــ ٥٣، شرح نخبة الفكر ص ٧١ ــ ٧٤، تدريب الراوي ١/ ٢٢٣ ــ ٢٣١، تيسير مصطلح الحديث ص ٧٩ ــ ٨٤.

(١) الحديث يأتي تخريجه والكلام عنه ص ٣٦١.
(٢) الحديث أخرجه البخاري بلفظ مقارب في صحيحه، كتاب الصوم (٣٠)، باب اغتسال الصائم (٢٥)، ٢/ ٢٣٤. =

الحديث عن رسول الله، فلم يسعه إزاء ذلك إلاَّ الإذعان والاستخذاء! وقال: إنها أعلم مني، وأنا لم أسمعه من النبي، وإنما سمعته من الفضل بن العباس فاستشهد ميتاً وأوهم الناس أنه سمع الحديث من رسول الله ﷺ كما قال ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث»[1].

الحديث الثالث: مثال على ضعف ذاكرته ونسيانه:

قال أبو رية:

«كان أبو هريرة يذكر عن نفسه أنه كان كثير النسيان لا تكاد ذاكرته تمسك شيئاً مما يسمعه ثم زعم أن النبي دعا له فأصبح لا ينسى شيئاً يصل إلى أذنه، وقد ذكر ذلك لكي يسوغ كثرة أحاديثه، ويثبت في أذهان السامعين صحة ما يرويه.

روى مسلم عن الأعرج قال: سمعت أبا هريرة يقول: «إنكم تزعمون أن أبا هريرة يكثر الحديث عن رسول الله ــ والله الموعد ــ . . . ــ فذكر الحديث[2] . . . على أن هذه الذاكرة القوية التي اختص بها أبوهريرة من دون الصحابة جميعاً . . بل من دون ما ذرأ الله من الطباع الإنسانية، قد خانته في مواضع كثيرة وأن ثوبه الذي بسطه قد تمزق فتناثر ما كان قد ضمه بين أطرافه.

= وأخرجه مسلم بلفظ مقارب في صحيحه، كتاب الصوم (١٣)، باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب (١٣) برقم ١١٠٩، ٢/ ٧٨٠.

(١) أضواء على السنة المحمدية ص ١٦٧ ــ ١٦٨.
وانظر: فجر الإسلام ص ٢١٩.

(٢) سبق تخريجه. انظر ص ٧٣.

روى الشيخان عن أبي هريرة أن النبي قال: «**لا عدوى ولا طيرة ولا هامة**»(١). قد روي هذا الحديث بألفاظ مختلفة. ولكن الصحابة عملوا بما يخالفه، فقد روى البخاري عن أسامة بن زيد أن رسول الله قال: «**إذا سمعتم بالطاعون بأرض فلا تدخلوها، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها**»(٢).

وقد جاء هذا الحديث كذلك عن عبد الرحمن بن عوف(٣). ولما سمع عمر هذين الحديثين وحديث «**لايوردن ممرض على مصح**»(٤).

وهو مما رواه أبو هريرة وكان قد خرج إلى الشام ووجد الوباء، عاد بمن معه.

---

(١) يأتي تخريجه والكلام عنه ص ٣٦٦.

(٢) الحديث: في صحيح البخاري، كتاب الطب (٧٦)، باب ما يذكر في الطاعون (٣٠)، ٧/ ٢١.
وأخرج نحوه بزيادة في أوله في كتاب الأنبياء (٦٠)، باب (٥٤)، ٤/ ١٥٠.
وأخرج نحوه مسلم في صحيحه، كتاب السلام (٣٩)، باب الطاعون والطيرة (٣٢) برقم ٢٢١٨، ٤/ ١٧٣٧ ـ ١٧٣٩.

(٣) وحديث عبد الرحمن بن عوف أخرجه البخاري وهو نحواً من حديث أسامة السابق وفيه قصة رجوع عمر لما أخبر بخبر الطاعون. كتاب الطب (٧٦)، باب ما يذكر في الطاعون (٣٠)، ٧/ ٢١ ـ ٢٢.
وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب السلام (٣٩)، باب الطاعون والطيرة (٣٢)، برقم ٢٢١٩، ٤/ ١٧٤٠ ـ ١٧٤٢.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب (٧٦)، باب لا هامة (٥٣)، وبلفظ مقارب في باب لا عدوى (٥٤)، ٧/ ٣١.
وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب السلام (٣٩)، باب لا عدوى ولا طيرة (٣٣) برقم ٢٢٢١، ٤/ ١٧٤٣ ـ ١٧٤٤.

وقد اضطر أبو هريرة إزاء هذه الأخبار القوية إلى أن يرجع عما حدث، وأن يعترف بنسيانه، ثم أنكر روايته الأولى.

وفي رواية يونس. قال الحارث بن ذباب[1] (ابن عم أبي هريرة) قد كنت أسمعك يا أبا هريرة تحدثنا مع حديث «**لا يوردن**.. الخ» حديث: «**لا عدوى**» فأنكر معرفته لذلك!! ووقع عند الإسماعيلي ـ وكذا عند مسلم ـ من رواية شعيب فقال الحارث (ابن عم أبي هريرة) إنك حدثتنا! فأنكر أبو هريرة وغضب وقال: لم أحدثك ما تقول»[2].

الحديث الرابع: مثال رد الصحابة لروايته:

قال أحمد أمين: «روي أنه حدث بحديث جاء في الصحيحين وهو: «**متى استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يضعها في الإناء، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده**»[3]، فلم تأخذ به عائشة، وقالت: كيف نصنع بالمهراس[4].

الحديث الخامس: رد العلماء لحديثه لعدم فقهه:

قال أحمد أمين:

«والحنفية يتركون حديثه أحياناً إذا عارض القياس، كما فعلوا في

---

(١) الحارث بن ذباب: هو الحارث بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد بن أبي ذباب الدوسي، المدني، صدوق يهم. وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي». روى عن ابن المسيب وجماعة، وعنه محمد بن فليح وأنس بن عياض.

الجرح والتعديل ٣/ ٧٩ ـ ٨٠، الكاشف ١/ ١٩٥، تقريب التهذيب ١/ ١٤٢.

(٢) أضواء على السنة المحمدية ص ١٧٧ ـ ١٧٩.

(٣) سبق تخريجه والكلام عنه. انظر ص ٣٣٧ ـ ٣٣٨.

(٤) فجر الإسلام ص ٢١٦.

حديث المصراة، فقد روى أبوهريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**لا تصروا الإبل والغنم، من ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها، فإن رضيها أمسكها وإن سخطها ردها وصاعاً من تمر**»(١).

قالوا: «أبو هريرة غير فقيه، وهذا الحديث مخالف للأقيسة بأسرها فإن حلب اللبن تعد، وضمان التعدي يكون بالمثل أو القيمة، والصاع من التمر ليس بواحد منها»(٢).

والجواب على ذلك:

لقد سبق الحديث عن أبـي هريرة رضي الله عنه(٣)، وأجيب عن مطاعن المستشرقين فيه، وقد ردد المُحْدَثون كثيراً من تلك المطاعن وافتعلوا غيرها، وأيدوها ببعض ما زعموا أنه يقوي من شأنها، ويعضد من أمرها.

وفي الحقيقة ما أوردوه من شبه لا يقل ضعفاً عما سبق إن لم يكن أشد وأوهى.

وسأتناول مما ذكروه ما لم تسبق الإجابة عنه:

أولاً: زعمهم بأن أكثر أحاديثه لم يسمعها من النبـي ﷺ وإنما سمعها من الصحابة والتابعين.

---

(١) الحديث يأتي تخريجه والكلام عنه ص ٣٧٢.
قال الزمخشري: «التصرية: تفعيل، من الصري، وهو الحبس. يقال: صرى الماء: إذا حبسه، ومنه المصراة، وذلك أن يريد بيع الناقة أو الشاة فيحقن اللبن في ضرعها أياماً لا يحتلبه ليرى أنها كثيرة اللبن». الفائق ٢/ ٢٩٣. وانظر: النهاية ٣/ ٢٧.

(٢) فجر الإسلام ص ٢٢٠.

(٣) انظر ص ٦٨ فما بعدها.

هذه دعوى لا دليل عليها بل الدليل خلافها، وذلك أن المتتبع لما رواه عن غيره من الصحابة يجده يسيراً، وأكثر ما رواه ولم يصرح فيه بالسماع من النبي ﷺ يعلم من متنه أنه كان في المدة التي أدركها، وقد شهد له الصحابة بكثرة الحديث لملازمته للنبي ﷺ وسماعه منه. ولا يعرف له حديث رواه عن تابعي. وقد تتبع الحافظ العراقي ما رواه الصحابة عن التابعين فجمع عشرين حديثاً، فيها ما لا يصح، وباقيها من رواية صغار الصحابة[١].

وقد سبقت الإشارة إلى مرسل الصحابي وأنه مما يحتج به[٢].

ثانياً: زعمهم أنه اتهمه بالكذب عمر وعثمان وعلي. هذا زعم حكاه ابن قتيبة عن النظام المعتزلي[٣]، بعد أن وصفه بقوله: «وجدنا النظام شاطراً من الشطار، يغدو على سكر ويروح على سكر ويبيت على جرائرها، ويدخل في الأدناس، ويرتكب الفواحش والشائنات»[٤]. ثم ذكر آراءه المخالفة للحق، وطعنه في كبار الصحابة. وقد أجاب رحمه الله عن ذلك جميعاً[٥].

فتلقف أبو رية تلك الشبهة الساقطة المردود عليها وأوهم القارىء أن ذلك من كلام ابن قتيبة، تضليلاً عن الحق ومنافاة للأمانة[٦].

---

(١) انظر: الأنوار الكاشفة ص ٢١٧. وانظر التقييد والإيضاح: ص: ٧٦ ــ ٧٩.

(٢) انظر ص ٦٤ فما بعدها.

(٣) انظر: تأويل مختلف الحديث ص ٢٢.

(٤) انظر: تأويل مختلف الحديث ص ١٧.

والجرائر: واحدتها جريرة وهي الجناية والذنب. انظر: لسان العرب ٤/١٢٩، الصحاح ٢/٦١١، مادة (جرر). وانظر النهاية ١/٢٥٨.

(٥) المرجع السابق ص ٣٨ ــ ٤٢.

(٦) انظر: دفاع عن السنة ص ١٣٣.

وما ذكره النظام ونقله أبو ريةَ زعم باطل لا صحة له البتة[1]. ولو كان شيء من ذلك لاشتهر ونقله الثقات الأثبات، وكونه لا يوجد إلاَّ من دعاوى أعداء السنة والصحابة، دلالة واضحة على بطلانه وعدم ثبوته، وقد أثنى عليه كبار الصحابة، وروى كثير منهم عنه، وأطبق أئمة التابعين على جلالته، وأكثروا الرواية عنه والاحتجاج بأخباره، فلا صحة لما ذكر[2].

ثالثاً: زعمهم أن عمر ضربه بالدرة وأوعده إن لم يترك الحديث ليلحقنه بأرض دوس أو بأرض القردة، ولذا لم يحدث إلاَّ بعد قتل عمر.

والجواب عن ذلك: أما ضرب عمر له بالدرة، فهي رواية ضعيفة، لا صحة لها، لأنها من طريق أبي جعفر الإسكافي وهو ضعيف[3].

وأما وعد عمر له بالنفي، ذكره ابن كثير رحمه الله فقال: «عن السائب بن يزيد قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول لأبي هريرة: لتتركن الحديث عن رسول الله ﷺ أو لألحقنك بأرض دوس، وقال لكعب الأحبار: لتتركن الحديث عن الأول أو لألحقنك بأرض القردة.. وهذا محمول من عمر على أنه خشي من الأحاديث التي قد تضعها الناس على غير مواضعها، وأنهم يتكلمون على ما فيها من أحاديث الرخص، وأن الرجل إذا أكثر من الحديث ربما وقع في أحاديثه بعض الغلط أو الخطأ فيحملها الناس عنه أو نحو ذلك. وقد جاء أن عمر أذن له بعد ذلك في التحديث»[4].

(١) انظر: دفاع عن أبي هريرة ص ١٢٢، ١٢٣، السنة قبل التدوين ص ٤٥٨ - ٤٦٠.

(٢) انظر: الأنوار الكاشفة ص ١٦٦.

(٣) انظر: السنة قبل التدوين ص ٤٥٧، دفاع عن أبي هريرة ص ١٢٣.

(٤) البداية والنهاية ٨/ ١٠٦.

وكلام ابن كثير في توجيه الرواية على فرض صحتها، ولكن دون ذلك مفاوز وقفار تنقطع فيها أعناق المطي[1].

وفي متنه نكارة، وذلك إن أرض دوس التي يريد عمر رضي الله عنه أن ينفي إليها أبا هريرة ألا تحتاج من عمر إلى حماية من أحاديث أبـي هريرة الضعيفة كغيرها من البلدان؟[2].

والنفي لا يمنع أبا هريرة من التحديث خاصة إذا كان في موضع أمن فيه من مراقبة عمر كأرض دوس. وكان الأولى بعمر رضي الله عنه أن يحبسه بدلاً من نفيه، ويفرض عليه مراقبة صارمة تمنعه من التحديث.

وأبو رية لم يلتزم بالأمانة العلمية في نقله لهذا الخبر، وذلك أن الرواية كما أوردها ابن كثير تبين أن الذي ينفى إلى أرض القردة هو كعب الأحبار لا أبا هريرة، فحذف أبو رية كعب الأحبار وجمع الموضعين لأبـي هريرة.

---

(١) قال الشيخ عبد الرحمن المعلمي عقب ذكره للخبر:
«هذا وسند الخبر غير صحيح، ولفظه في البداية: «قال أبو زرعة الدمشقي حدثني محمد بن زرعة الرعيني حدثنا مروان بن محمد حدثنا سعيد بن عبد العزيز عن إسماعيل بن عبد الله عن السائب . . . إلخ».
ومحمد بن زرعة لم أجد له ترجمة، والمجهول لا تقوم به حجة، وكذلك إسماعيل إلا أن يكون الصواب إسماعيل بن عبيد الله «بالتصغير» ابن المهاجر فثقة معروف لكن لا أدري أسمع من السائب أم لا؟
وفي البداية عقبه: «قال أبو زرعة: وسمعت أبا مسهر يذكره عن سعيد بن عبد العزيز نحواً منه ولم يسنده».
أقول: وسعيد لم يدرك عمر ولا السائب. هذا ومخرج الخبر شامي».
الأنوار الكاشفة ص ١٥٤.

(٢) انظر: دفاع عن أبـي هريرة ص ١٢٢.

ولو ثبتت هذه الرواية أيضاً لاشتهر أمرها، خاصة في المدينة، وعند الصحابة الذين أثنوا على أبي هريرة ورووا عنه. وقد اعترف أبو رية بأن كعباً ظل يحدث طيلة حياة عمر رضي الله عنه[1]، فكيف رخص له ومنع أبا هريرة وقد أوعدهما جميعاً بالنفي. ومما يدل على عدم صحتها أيضاً أن عمر رضي الله عنه بعث أبا هريرة في أواخر أيام إمارته إلى البحرين على القضاء والصلاة، ولا شك أن ذلك يفتح لأبي هريرة المجال فيعلمهم ويفتيهم ويحدثهم[2].

رابعاً: ما ذكره أبو جعفر الإسكافي من أن معاوية حمله على وضع أحاديث في علي.

يجاب على ذلك: إنه لا حجة في قول الإسكافي وهو معتزلي يعادي أهل الحديث، وشيعي هالك، ولم يورد لها سنداً، ولم تذكر في مصدر موثوق، وهذا كاف في الدلالة على وضعها[3].

ومعاوية رضي الله عنه أرفع منزلة وأعلى مقاماً من أن يحمل أحداً على وضع حديث في علي أو غيره، وهو الذي صحب رسول الله ﷺ، وكان من الدين والأمانة رضي الله عنه بالمكان الذي يمنعه من القدوم على ذلك الأمر الخطير والفعل الشنيع، فيستحل الكذب على رسول ﷺ. والصحابة أكرم من أن يستجيبوا لأمر يعلمون سوء عاقبته، وفظاعة جرمه، وجميع ما ورد من ذلك فهي أخبار باطلة، لم ترد إلاَّ من طريق أهل الأهواء والضلال[4].

---

(١) انظر: البداية والنهاية ١/١٨.

(٢) انظر: الأنوار الكاشفة ص ١٥٥.

(٣) انظر: السنة قبل التدوين ص ٤٤٣، دفاع عن السنة ص ١٩٠.

(٤) انظر: السنة قبل التدوين ص ٤٤٣، الأنوار الكاشفة ص ٩٣، دفاع عن السنة ص ١٩٠.

وأبو هريرة لم يتشيع للأمويين، ولم يكن على صلة وثيقة بهم، وقد كان معاوية يوليه على المدينة ثم يعزله كل ما غضب عليه. وقد ثبتت معارضته للأمويين في كثير من تصرفاتهم وموالاته لأهل البيت[1].

ومما يدل على كذب هذه الفرية أن أبا هريرة رضي الله عنه روى كثيراً من الأحاديث في فضائل أهل البيت عامة وفضل علي خاصة، ومنها ما هو في الصحيحين[2].

ثم أين تلك الأحاديث التي رواها أبو هريرة في ذم علي؟ وماذا قال علماء الحديث عنها؟ وهل عدوها سبباً للقدح في أبـي هريرة؟

إن ما ذكره الإسكافي دسيسة شيعية يستهدف من ورائها الطعن في صحابة رسول الله ﷺ، وخاصة معاوية وأبو هريرة رضي الله عنهما.

وهذا أمر ليس بعجيب في وروده من شيعي هالك، ولكن الغريب فيه أن يتلقفه أبو رية فيسود به صفحات كتابه، ويضلل بذكره من لا علم له.

وهل التحقيق العلمي الذي يدعيه أبو رية يسمح له بإيراد أمثال هذه الأخبار الواضحة السقوط والبطلان، في موضع الاستدلال، ثم بناء الأحكام الجائرة عليها؟

---

(١) انظر: السنة قبل التدوين ص ٤٣٩، سير أعلام النبلاء ٢/ ٦٠٥.

(٢) انظر: الأنوار الكاشفة ص ٢١٢، الحديث والمحدثون ص ١٦٩، دفاع عن السنة ص ١٩١، دفاع عن أبـي هريرة ص ١٧١.

إن التحقيق العلمي يفرض على الإنسان البحث عن الدليل أولاً، والتأكد من صحته، ثم أخذ ما دل عليه من حكم، بعيد عن الغلو والجفاء، وقد كان أبو رية بعيداً كل البعد عن ذلك.

خامساً: زعمهم بأنه كان من عامة الصحابة، ولم يذكر في طبقة من طبقاتهم، ولم يرد في فضله حديث.

ويجاب عليه: لقد كان أبو هريرة رضي الله عنه من حفاظ الصحابة إن لم يكن أحفظهم لحديث رسول الله ﷺ، وقد شهد له بعض الصحابة بالعلم. وقد مر طرف من ذلك[١]. وكان من المفتين فيهم[٢]، وقد ولاه عمر البحرين[٣] لرجاحة عقله، وولاه معاوية على المدينة كذلك عدة مرات[٤].

والزعم بأنه لم يذكر في طبقة من طبقات الصحابة، زعم يدل على ضحالة علم صاحبه، فإن أبا هريرة ممن هاجر بين الحديبية والفتح في العام السابع من الهجرة[٥].

والزعم بأنه لا فضل له ولم يرد حديث في فضله، زعم شبه الريح.

فقد كان صاحبا لرسول الله ﷺ لازمه ما يربو على ثلاث سنين ويكفيه

---

(١) انظر ص ٧٥ فما بعدها.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء ٢/٦٠٧.

(٣) انظر: المرجع السابق ٢/٦١٢.

(٤) انظر: المرجع السابق ٢/٦١٣.

(٥) انظر: دفاع عن السنة ص ١٨٣.

ذلك فضلاً. وقد دعا النبـي ﷺ له ولأمه أن يحببهما إلى عباد الله المؤمنين[1].

وقد كان عريف أهل الصفة[2]، وهم أضياف الإسلام، وأحباب النبـي عليه الصلاة والسلام، وقد دعا فأمن النبـي ﷺ على دعائه[3]. وذكره مسلم فيمن له فضائل من الصحابة[4]، وعقد له الإمام النووي باباً في شرحه على مسلم[5]، ونص الحاكم على جملة من مناقبه في مستدركه[6].

والبخاري مع أنه لم يعقد له ترجمة في صحيحه إلاَّ أنه ضمن كتاب العلم من صحيحه بعض فضائله[7].

---

(١) الحديث: أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة (٤٤)، باب من فضائل أبـي هريرة (٣٥) برقم ٢٤٩١ وفيه: قال ــ أبو هريرة ــ قلت يا رسول الله ادع الله أن يحببني أنا وأمي إلى عباده المؤمنين، ويحببهم إلينا. قال: فقال رسول الله ﷺ: «اللهم حبب عبيدك هذا ــ يعني أبا هريرة ــ وأمه إلى عبادك المؤمنين، وحبب إليهم المؤمنين». فما خلق مؤمن يسمع بي، ولا يراني إلاَّ أحبني». ١٩٣٩/٤.

(٢) الصفة: موضع مظلل في المسجد النبوي كان يبيت فيه أضياف الإسلام.
انظر: القاموس المحيط ص ١٠٧٠.

(٣) انظر: ص ٧٤.

(٤) انظر: صحيح مسلم ١٩٣٨/٤ ــ ١٩٤١.

(٥) انظر: شرح النووي على مسلم ١٦/ ٥٢ ــ ٥٤.

(٦) انظر: المستدرك ٣/ ٥٠٦ ــ ٥١٤.

(٧) انظر: صحيح البخاري، كتاب العلم (٣)، باب الحرص على الحديث (٣٣)، ١/ ٣٣، باب حفظ العلم (٤٢)، ١/ ٣٧ ــ ٣٨.
دفاع عن السنة ص ١٨٣ بتصرف.
وانظر: الأنوار الكاشفة ص ٢٠٥.

وإليك الأجوبة الصحيحة لما مثلنا به من أحاديث طعن في أبـي هريرة بروايته لها:

الحديث الأول: حديث خلق التربة.

والحديث كما رواه الإمام مسلم بسنده إلى أبـي هريرة أنه قال: أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال: «**خلق الله عز وجل التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد وخلق الشجر يوم الاثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثة، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة في آخر الخلق. في آخر ساعة من ساعات الجمعة، فيما بين العصر إلى الليل**»[1].

وقد تباينت أقوال أهل العلم في رفع هذا الحديث إلى النبـي ﷺ والحكم بصحة نسبته إليه:

قال ابن كثير رحمه الله:

«وقد تكلم في هذا الحديث علي بن المديني والبخاري والبيهقي وغيرهم من الحفاظ. قال البخاري في التاريخ: «وقال بعضهم عن كعب وهو أصح» يعني أن هذا الحديث مما سمعه أبو هريرة وتلقاه من كعب الأحبار فإنهما كانا يصطحبان ويتجالسان للحديث، فهذا يحدثه عن صحفه، وهذا يحدثه بما يصدقه عن النبـي ﷺ فكان هذا الحديث مما تلقاه أبو هريرة عن كعب عن صحفه، فوهم بعض الرواة فجعله مرفوعاً إلى النبـي ﷺ وأكد رفعه بقوله: أخذ رسول الله ﷺ بيدي. ثم في متنه غرابة شديدة. فمن ذلك أنه

---

(١) صحيح مسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار (٥٠)، باب ابتداء الخلق وخلق آدم عليه السلام (١)، رقم الحديث ٢٧٨٩، ٤/٢١٤٩ ــ ٢١٥٠.

ليس فيه ذكر خلق السموات، وفيه ذكر خلق الأرض وما فيها في سبعة أيام. وهذا خلاف القرآن لأن الأرض خلقت في أربعة أيام ثم خلقت السموات في يومين من دخان»[1].

وذكر شيخ الإسلام خلاف العلماء في تصحيح وتضعيف رفعه إلى النبي ﷺ. ثم أيد قول من ضعفه[2].

وذهب السهيلي إلى صحة هذا الحديث، وعدم مخالفته للقرآن وأنكر قول من ضعفه، وبين أنه لا دليل في القرآن ولا السنة على أن يوم الأحد هو أول أيام الأسبوع وإنما ذلك قول اليهود، ولا دلالة على أن ترتيب الأيام المذكور في الحديث هو الذي نص القرآن عليه في شأن خلق السموات والأرض، لأنه في القرآن لم يورد أسماء تلك الأيام[3].

كما ذهب الشيخ عبد الرحمن المعلمي إلى صحته، وأنه لا يعارض ما جاء في القرآن، وأجاب على أوجه الإشكال فقال:

---

(1) البداية والنهاية ١/ ١٧.
وانظر: تفسير القرآن العظيم ٤/ ٩٤.
والآيات المشار إليها هي قوله سبحانه في سورة (فصلت): ﴿۞ قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ذَٰلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ۝ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ ۝ ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ۝ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَحِفْظًا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ۝﴾ (٩ ــ ١٢).
(2) انظر: الفتاوى ١٨/ ١٨ ــ ١٩.
(3) انظر: الروض الأنف ٢/ ١٥٨.

«أما الوجه الأول[١]، فيجاب عنه بأن الحديث وإن لم ينص على خلق السماء، فقد أشار إليه بذكره في اليوم الخامس النور وفي السادس الدواب وحياة الدواب محتاجة إلى الحرارة، والنور والحرارة مصدرهما الأجرام السماوية. والذي فيه أن خلق الأرض نفسها كان في أربعة أيام، كما في القرآن والقرآن إذ ذكر خلق الأرض في أربعة أيام، لم يذكر ما يدل أن من جملة ذلك خلق النور والدواب، وإذ ذكر خلق السماء في يومين لم يذكر ما يدل أنه في أثناء ذلك لم يحدث في الأرض شيئاً، والمعقول أنها بعد تمام خلقها أخذت في التطور بما أودعه الله تعالى فيها، والله سبحانه لا يشغله شأن عن شأن.

ويجاب عن الوجه الثاني[٢]: بأنه ليس في هذا الحديث أنه خلق في اليوم السابع غير آدم، وليس في القرآن ما يدل أن خلق آدم كان في الأيام الستة، ولا في القرآن ولا السنة ولا المعقول أن خالقية الله عز وجل وقفت بعد الأيام الستة، بل هذا معلوم البطلان. وفي آيات خلق آدم أوائل البقرة[٣] وبعض الآثار ما يؤخذ منه أنه قد كان في الأرض عمار قبل آدم عاشوا فيها دهراً فهذا يساعد القول بأن خلق آدم متأخر بمدة عن خلق السموات والأرض.

---

(١) وهو: «أنه لم يذكر خلق السموات، وجعل خلق الأرض في ستة أيام».
الأنوار الكاشفة ص ١٩٠.

(٢) وهو: «أنه جعل الخلق في سبعة أيام».
انظر: الأنوار الكاشفة ص ١٩٠.

(٣) انظر: الآية (٣٠) فما بعدها من سورة البقرة.

فتدبر الآيات والحديث على ضوء هذا البيان يتضح لك إن شاء الله أن دعوى مخالفة هذا الحديث لظاهر القرآن قد اندفعت ولله الحمد»[1].

وما ذكره رحمه الله تخريج جيد للحديث، وهو أولى من القدح فيه. ومن هنا يتبين لنا أن أباهريرة رضي الله عنه بريء من تهمة الكذب على رسول الله ﷺ.

فعلى قول من ضعف الحديث يكون الخطأ ممن هو دون أبـي هريرة من الرواة، فوهم بعضهم في رفعه إلى النبـي ﷺ وهو من قول كعب الأحبار.

ذكر الذهبـي وابن كثير عن بسر بن سعيد أنه قال:

«اتقوا الله وتحفظوا من الحديث، فوالله لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة فيحدث عن رسول الله ﷺ، ويحدثنا عن كعب، ثم يقوم فأسمع بعض من كان معنا يجعل حديث رسول الله عن كعب، ويجعل حديث كعب عن رسول الله ﷺ»[2].

وحاصل ذلك أن أباهريرة ذكر حديثين أحدهما عن رسول الله ﷺ، وجاء فيه قوله: «أخذ رسول الله بيدي فقال: والثاني حديث التربة، فذكره عن كعب، فجعل بعض الرواة مقول كعب موضع مقول رسول الله ﷺ[3].

وعلى القول بصحة الحديث ــ وهو الذي تطمئن إليه النفس ــ فلا إشكال حينئذ.

---

(١) الأنوار الكاشفة ص ١٩٠.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢/٦٠٦، البداية والنهاية ٨/١٠٩.

(٣) انظر: الأنوار الكاشفة ص ١٩٣.

وفيما اطلعت عليه من أقوال العلماء حول هذا الحديث لم أجد أحداً منهم قدح في أبـي هريرة رضي الله عنه بروايته له، ومن ضعف الحديث إنما وهم من هو دونه كما أسلفت. والذي انفرد بالطعن في أبـي هريرة هو أبو رية ومن على منواله. وقوله مردود، وزعمه باطل.

وكان عليه قبل أن يتبجح بتلك العبارات التي جانبت الصواب، والأدب، أن يطلع على أقوال العلماء المحققين حول هذا الحديث.

فشيخ المحدثين ــ يا هذا ــ لم يسقط في هوة كما زعمت، ولم يكذب على رسول الله ﷺ كما ادعيت، وقد بين لك العلماء بعلمهم الواسع الذي عجزت أنت وأمثالك عن الوصول إلى معشاره، الحق في ذلك. وإن كنت صادقاً فيما زعمت أنك في حاجة إلى الانتفاع بعلمهم، ولم تكن مستهزئاً فقد نقلت لك ما قالوا فخذ به.

الحديث الثاني:

روى مسلم بسنده إلى أبـي بكر بن عبد الرحمن أنه قال: «سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقص، يقول في قصصه، من أدركه الفجر جنباً فلا يصم. فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن الحارث (لأبيه) فأنكر ذلك. فانطلق عبد الرحمن وانطلقت معه. حتى دخلنا على عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما فسألهما عبد الرحمن عن ذلك. قال فكلتاهما قالت: كان النبـي ﷺ يصبح جنباً من غير حلم ثم يصوم. قال فانطلقنا حتى دخلنا على مروان. فذكر ذلك له عبد الرحمن. فقال مروان: عزمت عليك إلاَّ ما ذهبت إلى أبـي هريرة فرددت عليه ما يقول. قال فجئنا أبا هريرة. وأبو بكر حاضر ذلك كله. قال: فذكر له عبد الرحمن. فقال أبو هريرة: أهما قالتاه لك؟ قال:

نعم. قال: هما أعلم. ثم رد أبو هريرة ما كان يقول في ذلك إلى الفضل بن العباس فقال: سمعت ذلك من الفضل ولم أسمعه من النبي ﷺ. قال: فرجع أبوهريرة عما كان يقول في ذلك»[١].

لقد رمى أبو رية أبا هريرة رضي الله عنه بالتدليس لروايته هذا الحديث، وبين أن حكم التدليس كله مذموم.

وأبو هريرة رضي الله عنه بريء من التدليس كل البراءة. نعم! قد ذكر الذهبي وابن كثير عن يزيد بن هارون أنه قال: سمعت شعبة يقول: «كان أبو هريرة يدلس»[٢].

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الصيام (١٣)، باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب (١٣) حديث رقم ١١٠٩، ٢/ ٧٧٩ ـ ٧٨٠.
وأخرج نحوه البخاري في صحيحه كتاب الصوم (٣٠)، باب الصائم يصبح جنباً (٢٢)، ٢/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣.
وأبوبكر هو ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي المدني، قيل اسمه محمد، وقيل المغيرة، وقيل أبو بكر، وكنيته أبو عبد الرحمن، وقيل اسمه كنيته. أحد الفقهاء السبعة. ثقة، عابد يسمى الراهب لكثرة صلاته.
روى عن أبـي هريرة وعائشة، وعنه بنوه والزهري. مات سنة ٩٤هـ.
انظر: الجرح والتعديل: ٩/ ٣٣٦، الكاشف: ٣/ ٣١٥، تقريب التهذيب ٢/ ٣٩٨.
وأبوه هو عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي، أبو محمد المدني، له رؤية، وكان من كبار ثقات التابعين. وكان أحد من ندبهم عثمان لكتابة المصحف. روى عن عمر وعثمان، وعنه بنوه، وأبو قلابة الجرمي. مات سنة ٤٣هـ.
الجرح والتعديل ٥/ ٢٢٤، الكاشف ٢/ ١٦٠، تقريب التهذيب ١/ ٤٧٦.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢/ ٦٠٨، البداية والنهاية ٨/ ١٠٩.
ويزيد هو ابن هارون بن زاذان، أبو خالد السلمي مولاهم الواسطي، ثقة، متقن، =

زاد ابن كثير: «وكان شعبة يشير بهذا إلى حديث «**من أصبح جنباً فلا صيام له**» فإنه لما حقق عليه قال: أخبرنيه مخبر ولم أسمعه من رسول الله ﷺ.

وما ذكره شعبة مخالف لما جرى عليه عمل أكثر العلماء فإنهم لا يصفون الصحابة رضي الله عنهم بالتدليس، وإنما ذكر ذلك فئة قليلة جداً، ومع ذلك لم يريدوا التدليس المعروف عند علماء الحديث[١].

ولذا قال الذهبي بعد ذكره لقول شعبة السابق: «تدليس الصحابة كثير، ولا عيب فيه، فإن تدليسهم عن صاحب أكبر منهم، والصحابة كلهم عدول»[٢].

والصحابة رضي الله عنهم بريئون مما يؤخذ على المدلسين، فإن المدلس يوهم السماع ممن لم يسمع منه. وهذا منتف في حق الصحابة، لأن الصحابي إذا قال: قال النبي ﷺ، فيحتمل أن يكون سمع ذلك من النبي ﷺ أو من صحابي آخر، وليس في ذلك إيهام.

أو أن المدلس لم يبين لعلمه بأن الواسطة غير مرضي. وهذا أيضاً منتف في حقهم رضي الله عنهم لأنهم كلهم عدول.

أو أنه يأنف من الرواية عمن حدثه. وهذا لا يعهد في الصحابة رضي الله عنهم، لأنه ليس من شأنهم. أو أنه يوهم علو الإسناد. وهذا منتف عنهم أيضاً.

= عابد. أحد الأعلام. قال ابن المديني: مارأيت أحفظ منه. روى عن حميد والجريري. وعنه الذهلي والحارث بن أبي أسامة. مات سنة ٢٠٦هـ.

الجرح والتعديل ٩/ ٢٩٥، الكاشف ٣/ ٢٨٧، تقريب التهذيب ٢/ ٣٧٢.

(١) انظر: دفاع عن السنة ص ١٣٠.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢/ ٦٠٨.

أو أنه يعدل من الكشف إلى الاحتمال. وهذا لا ضرر فيه لأن الواسطة إن وجدت فهو صحابي[1].

والدليل على أن شعبة لم يرد بقوله ذلك التدليس المذموم أنه رحمه الله كان من المكثرين من رواية حديث أبـي هريرة. ويزيد بن هارون الذي ذكر ذلك عن شعبة لم يعمل بما تقتضيه عبارة شعبة، وروى من حديث أبـي هريرة ما لم يصرح فيه بالسماع من رسول الله ﷺ[2].

والذي عليه المحدثون في الاصطلاح أن ما رواه الصحابـي ولم يسمعه من النبـي ﷺ، لا يسمونه تدليساً، وإنما يسمونه إرسالاً[3]. وهو حجة، كما سبق بيانه[4].

وأبو هريرة خرج من العهدة بنسبته الحديث للفضل بن عباس، وأنه هو الذي حدثه به عن النبـي ﷺ[5]، فهو لم يغلط فيه كما توهم ذلك بعض العلماء[6].

وقد أجاب العلماء عن حديث الفضل بأجوبة، أحسنها جوابان:

---

(١) انظر: الأنوار الكاشفة ص ١٦٠، ١٦١.
وانظر: الأحوال التي تقتضي ذم المدلس وتوهينه في الكافية ص ٥١٠ ـ ٥١١.

(٢) انظر: دفاع عن أبـي هريرة ص ١٢٦، ١٢٧.

(٣) انظر: فتح الباري ٤/١٤٨، الأنوار الكاشفة ص ١٦٤، دفاع عن ابـي هريرة ص ١٢٦، ١٣١.

(٤) انظر: ص ٦٤ فما بعدها.

(٥) انظر: فتح الباري ٤/١٤٥، دفاع عن أبـي هريرة ص ٢٢٨.

(٦) انظر: فتح الباري ٤/١٤٧.

الأول: أنه معارض بما هو أقوى منه، فيترك العمل به إلى الأرجح منه وهو حديث عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما[1].

الثاني: أنه كان عند ابتداء فرض الصوم، إذ كان يمنع الصائم من الأكل والشرب والجماع بعد النوم، ثم أباح الله ذلك كله إلى طلوع الفجر. فيلزم حينئذ أن يقع اغتسال الصائم بعد طلوع الفجر. فدل ذلك على أن حديث عائشة وأم سلمة ناسخ لحديث الفضل، ولم يبلغ الفضل ولا أبا هريرة الناسخ فاستمر أبو هريرة على الفتيا بحديث الفضل. ثم لما بلغه النسخ رجع عنه[2].

وقد استدل على دعوى النسخ بقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ الآية [البقرة: ١٨٧].

حيث إن الآية تتضمن إحلال الجماع في آخر جزء من الليل حيث ينتهي بانتهاء الليل، ويلزم حينئذ أن يصبح الصائم جنباً[3].

ومما يعضد دعوى النسخ بقاء جماعة من علماء التابعين على العمل بحديث الفضل، ثم ارتفع الخلاف، واستقر الإجماع على خلافه[4].

---

(١) انظر: شرح النووي على مسلم ٧/ ٢٢٠، فتح الباري ٤/ ١٤٨، الحديث والمحدثون ص ١٥٥.

(٢) انظر: شرح النووي على مسلم ٧/ ٢٢١، فتح الباري ٤/ ١٤٧، الحديث والمحدثون ص ١٥٥، دفاع عن السنة ص ١٣٦.

(٣) انظر: فتح الباري ٤/ ١٤٦، الأنوار الكاشفة ص ١٦٩.

(٤) انظر: شرح النووي على مسلم ٧/ ٢٢٢، فتح الباري ٤/ ١٤٧، الأنوار الكاشفة ص ١٦٩.

فأبو هريرة رضي الله عنه لم يكن مدلساً في ذكره لهذا الحديث، وهو إنما كان يفتي بما أخبره به الفضل، فلما تبين له الحق، رجع إليه، ولذلك عد الحافظ ابن حجر رجوع أبي هريرة من فضائله[1].

وزعم أبي رية أنه استشهد ميتاً وأوهم أنه سمع الحديث من النبي ﷺ كما قال ابن قتيبة.

فيه تدليس منكر من أبي رية، حيث أوهم أن قائل ذلك هو ابن قتيبة وابن قتيبة إنما أورد ذلك حكاية عن النظام المعتزلي ثم رد عليه[2].

الحديث الثالث:

روى مسلم بسنده إلى بن شهاب أن أبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف حدثه، أن رسول الله ﷺ قال: «**لا عدوى**» ويحدث أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يورد ممرض على مصح**».

قال أبو سلمة: كان أبو هريرة يحدثهما كلتيهما عن رسول الله ﷺ ثم صمت أبو هريرة بعد ذلك عن قوله: «**لا عدوى**» وأقام على أن «**لا يورد ممرض على مصح**» قال فقال الحارث بن أبي ذباب (وهو ابن عم أبي هريرة): قد كنت أسمعك يا أبا هريرة تحدثنا مع هذا الحديث حديثاً آخر، قد سكت عنه. كنت تقول: قال رسول الله ﷺ: «**لا عدوى**» فأبى أبو هريرة أن يعرف ذلك. وقال: «**لا يورد ممرض على مصح**» فما رآه

---

(١) انظر: فتح الباري ٤/١٤٨.

(٢) انظر: تأويل مختلف الحديث ص ٢٣، الأنوار الكاشفة ص ١٧٠.

الحارث في ذلك حتى غضب أبو هريرة فرطن بالحبشية. فقال للحارث أتدري ماذا قلت؟ قال: لا. قال أبو هريرة: قلت: أبيت.

قال أبو سلمة: ولعمري لقد كان أبو هريرة يحدثنا أن رسول الله ﷺ قال: «**لا عدوى**» فلا أدري أنسي أبو هريرة أو نسخ أحد القولين الآخر؟[1].

وهنا أمور يجب التنبيه عليها:

أولاً: إن حديث «**لا عدوى**»: أخرجه البخاري[2]، ومسلم[3]، وأبو

---

(١) صحيح مسلم، كتاب السلام (٣٩)، باب لا عدوى.. الخ (٣٣) حديث رقم ٢٢٢١، ٤/ ١٧٤٣ ـ ١٧٤٤.
وأخرج نحوه البخاري في صحيحه، كتاب الطب (٧٦)، باب لا هامة (٥٣)، ٧/ ٣١.

(٢) صحيح البخاري: من حديث أبـي هريرة، كتاب الطب (٧٦)، باب الجذام (١٩)، ٧/ ١٧، وباب لا صفر (٢٥)، ٧/ ١٨ ـ ١٩، وفي باب لا هامة (٤٥)، ٧/ ٢٧، وفي باب لا هامة (٥٣)، ٧/ ٣١، وفي باب لا عدوى (٥٤)، ٧/ ٣١.
ومن حديث ابن عمر: كتاب البيوع، (٣٤)، باب شراء الإبل الهيم أو الأجرب (٣٦)، ٣/ ١٥ ـ ١٦، كتاب الطب (٧٦)، باب الطيرة (٤٣)، ٧/ ٢٦ ـ ٢٧، وفي باب لا عدوى (٥٤)، ٧/ ٣١.
ومن حديث أنس بن مالك: كتاب الطب (٧٦)، باب الفأل (٤٤)، ٧/ ٢٧، وفي باب لا عدوى (٥٤)، ٧/ ٣١ ـ ٣٢.

(٣) صحيح مسلم: من حديث أبـي هريرة برقم ٢٢٢٠، ٢٢٢١.
السائب بن يزيد، وجابر بن عبد الله برقم ٢٢٢٢، كتاب السلام (٣٩)، باب لا عدوى ولا طيرة (٣٣)، ٤/ ١٧٤٢ ـ ١٧٤٥.
ومن حديث أبـي هريرة برقم ٢٢٢٣، وأنس بن مالك برقم ٢٢٢٤، وعبد الله بن عمر برقم ٢٢٢٥، في باب الطيرة والفأل (٣٤)، ٤/ ١٧٤٥ ـ ١٧٤٧.

داود[1]، والترمذي[2]، وابن ماجه[3]، والإمام أحمد[4].

وهو مروي عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم وهم: أبو هريرة، وابن عمر، وأنس بن مالك، والسائب بن يزيد، وجابر بن عبد الله، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن مسعود، وابن عباس، وعبد الله بن عمرو بن العاص.

---

(١) سنن أبي داود من حديث أبي هريرة برقم ٣٩١١، ٣٩١٢، وأنس بن مالك برقم ٣٩١٦، وسعد بن أبي وقاص برقم ٣٩٢١، كتاب الطب، باب في الطيرة ٤/ ١٧ ـ ١٩.

(٢) سنن الترمذي: من حديث أنس بن مالك، كتاب السير (٢٢)، باب ما جاء في الطيرة (٤٧)، برقم ١٦١٥. وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح» ٤/ ١٣٨.
ومن حديث ابن مسعود، كتاب القدر (٣٣)، باب ماجاء لا عدوى ولا هامة ولا صفر (٩)، برقم ٢١٤٣.
وقال: «وفي الباب عن أبي هريرة وابن عباس وأنس». ٤/ ٣٩٢.

(٣) سنن ابن ماجه: من حديث ابن عمر في المقدمة، باب في القدر (١٠)، برقم ٨٦، ١/ ٣٤.
ومن حديث أنس برقم ٣٥٣٧، وابن عباس برقم ٣٥٣٩، وابن عمر برقم ٣٥٤٠ كتاب الطب (٣١)، باب من كان يعجبه الفأل ويكره الطيرة (٤٣)، ٢/ ١١٧٠ ـ ١١٧١.

(٤) مسند أحمد: من حديث: سعد بن أبي وقاص ١/ ١٧٤، ١٨٠، وابن عباس ١/ ٢٦٩، ٣٢٨، وابن مسعود ١/ ٤٤٠، وابن عمر ٢/ ٢٤، ١٥٣، وعبد الله بن عمرو بن العاص ٢/ ٢٢٢، وأبي هريرة ٢/ ٢٦٧، ٣٢٧، ٣٩٧، ٤٢٠، ٤٣٤، ٤٨٧، ٥٠٧، وأنس ابن مالك ٣/ ١٣٠، ١٥٤، ١٧٣، ١٧٨، ٢٥١، ٢٧٦، ٢٧٨، وجابر بن عبد الله ٣/ ٢٩٣، ٣١٢، ٣٨٢، والسائب بن يزيد ٣/ ٤٤٩ ـ ٤٥٠.

فأبو هريرة لم يخطىء في رواية هذا الحديث، وقد شاركه هذا العدد من الصحابة رضي الله عنهم.

ثانياً: لقد جمع العلماء بين حديث «**لا عدوى**» وحديث «**لا يورد ممرض على مصح**» بأوجه كثيرة[1]، أولاها ما ذكره الإمام النووي عن جمهور العلماء، ورجحه. حيث قال:

«قال جمهور العلماء يجب الجمع بين هذين الحديثين وهما صحيحان. قالوا: وطريق الجمع أن حديث «**لا عدوى**» المراد به نفي ما كانت الجاهلية تزعمه وتعتقده أن المرض والعاهة تعدي بطبعها لا بفعل الله تعالى. وأما حديث «**لا يورد ممرض على مصح**» فأرشد فيه إلى مجانبة ما يحصل الضرر عنده في العادة بفعل الله تعالى وقدره. فنفى في الحديث الأول العدوى بطبعها، ولم ينف حصول الضرر عند ذلك بقدرة الله تعالى وفعله وأرشد في الثاني إلى الاحتراز مما يحصل عنده الضرر بفعل الله وإرادته وقدره. فهذا الذي ذكرناه من تصحيح الحديثين والجمع بينهما هو الصواب الذي عليه جمهور العلماء ويتعين المصير إليه»[2].

ثالثاً: ليس في الحديث ما يدل دلالة صريحة على نسيان أبي هريرة وإنما كان ذلك ظناً من أبي سلمة[3].

---

(١) انظر: فتح الباري ١٠/ ١٦٠ ـ ١٦٢.

(٢) شرح النووي على مسلم ١٤/ ٢١٣ ـ ٢١٤.

وانظر: مشكلات الأحاديث ص ٢٣٣، الحديث والمحدثون ص ١٥٦، دفاع عن السنة ص ١٧٠.

(٣) انظر: فتح الباري ١٠/ ٢٤٢.

ولذا تردد في إثبات النسيان لأبي هريرة بقوله: «لا أدري أنسي أبو هريرة أو نسخ أحد القولين الآخر».

فسكوت أبـي هريرة وإعراضه عن رواية حديث «**لا عدوى**» ليس من قبيل النسيان كما ظن أبو سلمة، فيحتمل أن سكوته من باب مراعاة حال من يحدثهم كخوفه مثلاً أن يعتقد جاهل بتناقض الحديثين، فسكت عن أحدهما، ثم إذا أمن ذلك حدث بهما جميعاً[1].

ولعل أبا هريرة خشي من وقوع بعض الناس في الشك والارتياب إذا حدث بالحديثين لعجزهم عن الجمع بينهما، فاقتصر على رواية ما يتعلق به حكم عملي منهما، وسكت عن الآخر[2].

ولو ثبت النسخ ــ كما ادعى ذلك بعض العلماء ــ لكان الأولى بحمل سكوت أبـي هريرة عليه ــ ولكن النسخ لا يصار إليه بالاحتمال، والجمع بين الحديثين لم يتعذر. وقد تم الجمع بينهما، كما أنه يشترط في النسخ معرفة التاريخ وتأخر الناسخ وذلك غير موجود هنا[3].

رابعاً: روى البخاري بسنده إلى سعيد المقبري عن أبـي هريرة قال: «قلت يارسول الله، إني أسمع منك حديثاً كثيراً أنساه. قال: «**ابسط رداءك**»، فبسطته. قال ففرق بيديه ثم قال: «**ضمه**»، فضممته، فما نسيت شيئاً بعده»[4].

---

(١) انظر: فتح الباري ١٠/ ٢٤٣، الحديث والمحدثون ص ١٥٧.

(٢) انظر: الأنوار الكاشفة ص ٢٠٠/ ٢٠١.

(٣) انظر: شرح النووي على مسلم ١٤/ ٢١٤، فتح الباري ١٠/ ٢٤٢/ ٢٤٣.

(٤) صحيح البخاري، كتاب العلم (٣)، باب حفظ العلم (٤٢)، ١/ ٣٨.
وأخرجه بلفظ مقارب في كتاب المناقب (٦١)، باب (٢٨) ٤/ ١٨٨.
وسعيد هو ابن أبـي سعيد كيسان المقبري، أبو سعد المدني، ثقة تغير قبل موته =

قال الحافظ ابن حجر:

«قوله: فما نسيت شيئاً بعد».. تنكير شيئاً بعد النفي ظاهر العموم في عدم النسيان منه لكل شيء من الحديث وغيره. ووقع في رواية ابن عيينة وغيره عن الزهري.. «فوالذي بعثه بالحق ما نسيت شيئاً سمعته منه»[1]. وفي رواية يونس عند مسلم: «فما نسيت بعد ذلك اليوم شيئاً حدثني به»[2]. وهذا يقتضي تخصيص عدم النسيان بالحديث. ووقع في رواية شعيب: «فما نسيت من مقالته تلك من شيء»[3]. وهذا يقتضي عدم النسيان بتلك المقالة فقط،

= بأربع سنين. وقال أحمد: ليس به بأس. روى عن أبيه وأبي هريرة، وروايته عن عائشة وأم سلمة مرسلة. وروى عنه الليث ومالك. مات سنة ١٢٣هـ وقيل ١٢٥هـ.

الجرح والتعديل ٤/٥٧، الكاشف ١/٣٦١ ـ ٣٦٢، تقريب التهذيب ١/٢٩٧.

(١) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة (٤٤)، باب من فضائل أبي هريرة (٣٥) برقم ٢٤٩٢، إلاَّ انه قال: «ثم ضممته إلي فما نسيت شيئاً سمعته منه» ٤/١٩٣٩.

(٢) صحيح مسلم، في الكتاب والباب السابقين برقم ٢٤٩٢، ٤/١٩٤٠.

ويونس هو ابن يزيد بن أبي النجاد، الأيلي، أبو يزيد مولى آل أبي سفيان. ثقة. روى عن الزهري، وفي روايته عنه وهم قليل، وعن القاسم وعكرمة. وعنه ابن المبارك وابن وهب. مات سنة ١٥٩هـ.

انظر: الجرح والتعديل ٩/٢٤٧ ـ ٢٤٩، الكاشف ٣/٣٠٥ ـ ٣٠٦، تقريب التهذيب ٢/٣٨٧.

(٣) صحيح البخاري، كتاب البيوع (٣٤)، باب ماجاء في قول الله تعالى: ﴿فإذا قضيتم الصلاة فانتشروا في الأرض﴾ (١)، إلاَّ أنه قال: «فما نسيت من مقالة رسول الله ﷺ تلك من شيء» ٣/٣.

وأخرج نحوه من رواية إبراهيم بن سعد في كتاب الحرث والمزارعة (٤١)، باب ماجاء في الفرس (٢١)، ٣/٧٣. =

لكن سياق الكلام يقتضي ترجيح رواية يونس ومن وافقه، لأن أبا هريرة نبه به على كثرة محفوظه من الحديث فلا يصح حمله على تلك المقالة وحدها، ويحتمل أن تكون وقعت له قضيتان: فالتي رواها الزهري مختصة بتلك المقالة، والقضية التي رواها سعيد المقبري عامة»[1].

فعلى تقدير أن عدم نسيان أبي هريرة مقيد بتلك المقالة، فلا مانع عندئذ أن ينسى غيرها. وعلى تقدير أن عدم النسيان يعم تلك المقالة وغيرها وهو الذي رجحه الحافظ ابن حجر وغيره فلا مانع من أن ينسى بعض الأحاديث قبل بسط الثوب[2].

وفي كلا الحالين لا حجة لأبي رية فيما زعم.

خامساً: دعوى أبي رية أن الصحابة عملوا بما يخالف هذا الحديث، دعوى ممنوعة، إذ لا دليل عليها، والمنقول عن عمر رضي الله عنه أنه رجع لخبر عبد الرحمن بن عوف وحده، ولم ينقل عنه أنه كان على علم بخبر أسامة أو خبر «**لا يورد ممرض على مصح**»[3] فبطل استدلاله.

= وشعيب هو ابن أبي حمزة الأموي، مولاهم، واسم أبيه دينار، أبو بشر الحمصي حافظ، ثقة، عابد.

روى عن نافع والزهري ــ وكان من أثبت الناس فيه ــ وعن ابن المنكدر، وعنه ابنه بشر وأبو اليمان وعلي بن عياش. مات سنة ١٦٢هـ وقيل بعدها.

انظر: الجرح والتعديل ٤/ ٣٤٤ ــ ٣٤٥، الكاشف ٢/ ١٢، تقريب التهذيب ١/ ٣٥٢.

(١) فتح الباري ١/ ٢١٥، وانظر: الأنوار الكاشفة ص ١٩٦ ــ ١٩٧.

(٢) انظر: دفاع عن السنة ص ١٦٨.

(٣) انظر: الأنوار الكاشفة ص ١٩٩.

وقد سبق تخريج الأحاديث انظر ١/ ١٥٦، ٢/ ٣٤٦.

الحديث الرابع :

حديث «**متى استيقظ أحدكم من نومه . . .**» . الحديث .

وقد سبق الكلام عنه(١) .

الحديث الخامس :

روى البخاري(٢) بسنده إلى أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ : «**لا تصروا الإبل والغنم ، فمن ابتاعها بعد فإنه بخير النظرين بين أن يحتلبها إن شاء أمسك وإن شاء ردها وصاع تمر**» .

هذا حديث ثابت اتفق على صحته البخاري ، ومسلم(٣) ، ورواه أبو داود(٤) ،

---

(١) انظر : ص ٣٣٧ وما بعدها .

(٢) صحيح البخاري ، كتاب البيوع (٣٤) ، باب النهي للبائع أن لا يحفل الإبل والبقر والغنم (٦٤) .
وأخرج نحوه عنه رضي الله عنه في نفس الكتاب والباب السابقين ، وفي باب إن شاء رد المصراة (٦٥) ، ٣/ ٢٥ ـ ٢٦ .
وأخرجه بمعناه من حديثه رضي الله عنه . كتاب الشروط (٥٤) ، باب الشروط في الطلاق (١١) ، ٣/ ١٧٦ .

(٣) صحيح مسلم ، بلفظ مقارب من حديث أبي هريرة . وبمعناه من حديثه رضي الله عنه . كتاب البيوع (٢١) ، باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه (٤) ، برقم ١٥١٥ ، ٣/ ١١٥٥ .
وأخرج نحوه من حديثه رضي الله عنه في الكتاب نفسه ، وباب حكم بيع المصراة (٧) برقم ١٥٢٤ ، ٣/ ١١٥٨ ـ ١١٥٩ .

(٤) سنن أبي داود . بلفظ مقارب من حديث أبي هريرة . كتاب البيوع ، باب من اشترى مصراة فكرهها برقم ٣٤٤٣ .
وأخرج نحوه : من حديثه رضي الله عنه برقم ٣٤٤٤ ، ٣٤٤٥ ، ومن حديث عبد الله بن عمر برقم ٣٤٤٦ ، في الكتاب والباب السابقين ٣/ ٢٧٠ ـ ٢٧١ .

والترمذي[1]، والنسائي[2]، وابن ماجه[3]، والدارمي[4]، والإمامان مالك[5]، وأحمد[6].

---

(١) سنن الترمذي. نحوه من حديث أبي هريرة. كتاب البيوع (١٢)، باب ماجاء في المصراة (٢٩) برقم ١٢٥١، ١٢٥٢ وقال: «وفي الباب عن أنس ورجل من أصحاب النبي ﷺ».

وقال: «هذا حديث حسن صحيح. والعمل على هذا الحديث عند أصحابنا. منهم الشافعي وأحمد وإسحاق». ٣/ ٥٥٣ ــ ٥٥٤.

وأخرجه بمعناه من حديث ابن عباس ــ في الكتاب السابق، باب ماجاء في بيع المحفلات (٤١) برقم ١٢٦٨.

وقال: وفي الباب عن ابن مسعود وأبي هريرة. وحديث ابن عباس حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند أهل العلم. كرهوا بيع المحفلة. وهي المصراة لا يحلبها صاحبها أياماً أو نحو ذلك، ليجتمع اللبن في ضرعها. فيغتر بها المشتري وهذا ضرب من الخديعة والضرر. ٣/ ٥٦٨.

(٢) سنن النسائي. نحوه من حديث أبي هريرة. كتاب البيوع، باب المحفلة، وباب النهي عن المصراة ٧/ ٢٢٢ ــ ٢٢٣.

(٣) سنن ابن ماجه. نحوه من حديث: أبي هريرة برقم ٢٢٣٩، وعبد الله بن عمر برقم ٢٢٤٠. وبمعناه من حديث عبد الله بن مسعود برقم ٢٢٤١، كتاب التجارات (١٢)، باب بيع المصراة (٤٢)، ٢/ ٧٥٣.

(٤) سنن الدارمي: نحوه من حديث أبي هريرة. كتاب البيوع، باب في المحفلات ٢/ ٢٥١.

(٥) موطأ مالك. نحوه من حديث أبي هريرة، كتاب البيوع (٣١)، باب ما ينهى عنه من المساومة والمبايعة (٤٥)، برقم ٩٦، ٢/ ٦٨٣ ــ ٦٨٤.

(٦) مسند أحمد. نحوه من حديث أبي هريرة: ٢/ ٢٤٢، ٢٤٨، ٢٥٩، ٢٧٣، ٣١٧، ٣٨٦، ٣٩٤، ٤٠٦، ٤١٠، ٤١٧، ٤٢٠، ٤٣٠، ٤٦٣، ٤٦٥، ٤٦٩، ٤٨١، ٤٨٣، ٥٠٧.

ومن حديث رجل من أصحاب النبي ﷺ ٤/ ٣١٤.

وأبو هريرة لم ينفرد بروايته، فقد شاركه جماعة من الصحابة منهم: عبد الله بن عمر، وعبد الله بن مسعود، وابن عباس، وأنس بن مالك، ورجل من أصحاب النبـي ﷺ لم يسم.

قال ابن عبد البر:

«هذا الحديث مجمع على صحته وثبوته من جهة النقل، واعتل من لم يأخذ به بأشياء لا حقيقة لها»[1].

وقد أخذ بهذا الحديث جمهور أهل العلم وأفتى به ابن مسعود وأبو هريرة، ولم يخالفهما أحد من الصحابة، وقال به عدد من التابعين لا يحصى. وخالف ذلك أكثر الحنفية، وخالفهم البعض فقالوا بقول الجمهور[2].

ومن المعلوم أن النص متى ثبتت صحته صار أصلاً من أصول الشرع فلا يعارض بقياس ولا عقل.

قال ابن السمعاني:

«متى ثبت الخبر صار أصلاً من الأصول ولا يحتاج إلى عرضه على أصل آخر، لأنه إن وافقه فذاك، وإن خالفه لم يجز رده، لأنه رد للخبر بالقياس وهو مردود بالاتفاق، فإن السنة مقدمة على القياس بلا خلاف»[3].

---

(١) التمهيد: ١٨/٢٠٨.

(٢) انظر: فتح الباري ٤/٣٦٤، شرح النووي على مسلم ١٠/١٦٧.

(٣) فتح الباري ٤/٣٦٦.

وقد نقل عن كبار الصحابة رضي الله عنهم تركهم القياس لخبر الواحد، وهذا الذي عليه جماهير العلماء سلفاً وخلفاً[1].

وفي مقدمة أولئك العلماء أئمة المذاهب فإنهم ما كانوا يقدمون على الحديث رأياً أو قياساً. بل كانوا يقدمون الحديث الضعيف على القياس، ولم يشذ عن ذلك أبو حنيفة رحمه الله[2].

قال ابن القيم:

«وأصحاب أبي حنيفة رحمه الله مجمعون على أن مذهب أبي حنيفة أن ضعيف الحديث عنده أولى من القياس والرأي، وعلى ذلك بني مذهبه كما قدم حديث القهقهة مع ضعفه على القياس والرأي»[3].

---

(1) انظر: دفاع عن السنة ص ١٤٣.

(2) انظر: أعلام الموقعين ١/ ٣٢، ٣٣.

(3) اعلام الموقعين ١/ ٨١.

وحديث القهقهة: رواه عبدالرزاق عن هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن أبي العالية قال: كان النبي ﷺ يصلي باصحابه يوماً، فجاء رجل ضرير البصر، فوقع في ركية فيها ماء، فضحك بعض أصحاب النبي ﷺ فلما انصرف رسول الله ﷺ قال: «من ضحك فليعد وضوءه، ثم ليعد صلاته».

وروي نحوه من طريق معمر عن قتادة عن أبي العالية.

باب الضحك والتبسم في الصلاة برقم ٣٧٦٠، ٣٧٦١، ٢/ ٣٧٦.

وذكر الشيخ شعيب الأرناؤوط أن إسناده على إرساله صحيح. سير أعلام النبلاء ٢/ ٦٢١. الهامش.

وقد أخرج الدارقطني مجموعة كبيرة من أحاديث إعادة الوضوء والصلاة من القهقهة، وبين ما فيها من علل. وأنه لم يثبت منها شيء مرفوع إلى النبي ﷺ. =

وقول بعض الحنفية إن حديث المصراة مخالف للقياس، ولذا تركوا العمل به، قول فاسد، وزعم مردود.

وقد أورد الإمام ابن القيم رحمه الله شبهاتهم حول الحديث وما زعموه من مخالفته القياس، ثم أجاب عن ذلك بأدلة دامغة تدحض تلك الشبه، وتبين أن الحديث موافق للقياس، ليس معارضاً له بحال من الأحوال[1].

وفي جوابه رحمه الله جواب لما استشكله أحمد أمين من أن حلب اللبن تعد، وضمان التعدي يكون بالمثل أو القيمة، والصاع من التمر ليس بواحد منها، وهي شبهة تمسك بها من الأحناف من رد الحديث.

فقال في جوابه:

«وأما اللبن ها هنا. فإنه كان موجوداً حال العقد، فهو جزء من المعقود عليه، والشارع لم يجعل الصاع عوضاً عن اللبن الحادث، وإنما هو عوض

= انظر: سنن الدارقطني، كتاب الطهارة، باب أحاديث القهقهة في الصلاة وعللها ١/ ١٦١ ــ ١٧٥.

وذكر الزيلعي أن تلك الأحاديث وردت من طرق مسنده: عن أبـي هريرة، وابن عمر، وأنس، وجابر، وعمران بن الحصين، وأبـي المليح.

ومرسلة: وأشهرها عن أبـي العالية، ومعبد الجهني، وإبراهيم النخعي، والحسن البصري. ثم بين ما في تلك الأحاديث من علل وضعف. انظر نصب الراية ١/ ٤٧ ــ ٥٤.

(١) انظر: أعلام الموقعين ١/ ٤٧٤ ــ ٤٧٧. وانظر: القياس في الشرع الإسلامي، لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ٣٦ ــ ٣٧.

عن اللبن الموجود وقت العقد في الضرع. فضمانه هو محض العدل والقياس. وأما تضمينه بغير جنسه ففي غاية العدل، فإنه لا يمكن تضمينه بمثله البتة. فإن اللبن في الضرع محفوظ، غير معرض للفساد، فإذا حلب صار عرضة لحمضه وفساده، فلو ضمن اللبن الذي كان في الضرع بلبن محلوب في الإناء، كان ظلماً تنزه الشريعة عنه.

وأيضاً فإن اللبن الحادث بعد العقد اختلط باللبن الموجود وقت العقد فلم يعرف مقداره حتى يوجب نظيره على المشتري، وقد يكون أقل منه أو أكثر.

وأيضاً فلو وكلناه إلى تقديرهما أو تقدير أحدهما لكثر النزاع والخصام بينهما، ففصل الشارع الحكيم صلاة الله وسلامه عليه وعلى آله النزاع وقدره بحد لا يتعديانه قطعاً للخصومة، وفصلاً للمنازعة. وكان تقديره بالتمر أقرب الأشياء إلى اللبن.

فهو يقتات به بلا صنعة ولا علاج بخلاف الحنطة والشعير والأرز. فالتمر أقرب الأجناس التي كانوا يقتاتون بها إلى اللبن»[١].

● والزعم بأن أبا هريرة غير فقيه، فلا يؤخذ بما رواه مخالفاً للقياس. زعم واه لا يقل ضعفاً عما سبق.

ولذا قال الحافظ ابن حجر:

«وهو كلام آذى قائله به نفسه، وفي حكايته غنى عن تكلف الرد عليه»[٢].

---

(١) أعلام الموقعين ١/ ٤٧٦ ـ ٤٧٧.

وانظر: شرح النووي على مسلم ١٠/ ١٦٧.

(٢) فتح الباري ٤/ ٣٦٤.

وفي الحقيقة أن أبا هريرة رضي الله عنه كان من فقهاء الصحابة وعلمائهم، وكيف لا يكون كذلك وهو الذي لازم رسول الله ﷺ أكثر من ثلاث سنوات فحفظ من أقواله وشاهد من أفعاله ما لم يحفظه غيره ويشهده سواه، وقد عمر بعد النبي ﷺ طويلاً، مما أتاح له أن يقف على كثير من المسائل والفتاوى التي كان يفتي بها كبار الصحابة رضي الله عنهم.

وقد كان من علماء الصحابة من يرجع إليه في الفتوى.

روى مالك بسنده إلى معاوية بن أبي عياش الأنصاري، أنه كان جالساً مع عبد الله بن الزبير، وعاصم بن عمر بن الخطاب. قال: فجاءهما محمد بن إياس بن البكير. فقال: «إن رجلاً من أهل البادية طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها. فماذا تريان؟ فقال عبد الله بن الزبير: إن هذا الأمر ما لنا فيه قول. فاذهب إلى عبد الله بن عباس، وأبي هريرة. فإني تركتهما عند عائشة. فسلهما. ثم ائتنا فأخبرنا. فذهب فسألهما. فقال ابن عباس لأبي هريرة: أفته يا أبا هريرة، فقد جاءتك معضلة، فقال أبو هريرة الواحدة تبينها، والثلاثة تحرمها حتى تنكح زوجاً غيره. وقال ابن عباس مثل ذلك»[1].

---

(١) الموطأ: كتاب الطلاق (٢٩)، باب طلاق البكر (١٥) برقم ٣٩، ٢/ ٥٧١. وذكر الأرناؤوط أن إسناده صحيح. انظر سير أعلام النبلاء ٢/ ٦٠٧ الهامش.

وانظر: جامع بيان العلم ٢/ ٢٠١.

ومعاوية: هو ابن ابي عياش الزرقي، أخو النعمان، مدني روى عن محمد بن إياس بن البكير. ووهب بن الجد بن قيس، وروى عنه بكير بن عبد الله بن الأشج، ومحمد بن إسحاق.

الجرح والتعديل ٨/ ٣٨٠. =

فقد دفع ابن عباس رضي الله عنهما الفتوى إلى أبي هريرة لما كان يعلمه عنه من فقهه وسعة علمه.

ولذا قال الذهبي:

«احتج المسلمون قديماً وحديثاً بحديثه، لحفظه وجلالته وإتقانه وفقهه، وناهيك أن مثل ابن عباس يتأدب معه، ويقول: افت يا أبا هريرة»[١].

وقد ذكره ابن سعد في النفر من الصحابة الذين صارت إليهم الفتوى بالمدينة. وهم: ابن عباس، وابن عمر، وأبو سعيد الخدري، وأبو هريرة، وجابر[٢].

كما ذكره ابن حزم في المتوسطين من الصحابة رضي الله عنهم ممن روي عنهم الفتيا[٣]. وذكر ذلك أيضاً ابن القيم[٤].

بل من الأحناف من نص على فقه أبي هريرة.

قال ابن الهمام في التحرير: «وأبو هريرة فقيه»[٥].

= وعاصم هو ابن عمر بن الخطاب العدوي. ولد في حياة النبي ﷺ سمع أباه. وعنه ابناه حفص وعبيد الله وعروة. مات سنة سبعين وقيل بعدها.

الجرح والتعديل ٦/٣٤٦، الكاشف ٢/٥١، تقريب التهذيب ١/٣٨٥.

ومحمد هو ابن إياس بن البكير، الليثي المدني، ثقة، روى عن أبي هريرة وجماعة. وعنه أبو مسلمة وغيره. وهم من ذكره في الصحابة.

الكاشف ٣/٢٣، تقريب التهذيب ٢/١٤٦.

(١) سير أعلام النبلاء ٢/٦٠٩.

(٢) انظر: الطبقات الكبرى ٢/٣٧٢.

(٣) انظر: الإحكام في أصول الأحكام ٥/٩٢.

(٤) انظر: أعلام الموقعين ١/١٣.

(٥) التحرير في اصول الفقه ص **٣١٩** طبعة مصطفى الحلبي.

وقال شارحه ابن أمير الحاج:

«لم يعدم شيئا من أسباب الاجتهاد، وقد أفتى في زمن الصحابة، ولم يكن يفتي في زمنهم إلاَّ مجتهد، وروى عنه أكثر من ثمانمائة رجل من بين صحابي وتابعي، منهم ابن عباس، وجابر، وأنس، وهذا هو الصحيح»[١].

وقد عمل الصحابة رضي الله عنهم والتابعون وأئمة المذاهب بحديث أبي هريرة في كثير من المسائل التي تخالف القياس[٢].

والحنفية حين توقفوا في بعض أحاديث أبي هريرة لم يتهموه بالكذب، ولا طعنوا في عدالته، وإنما كان توقفهم بناء على أصل من أصولهم لم يكن عندهم باتفاق. وهم مع ذلك محجوجون في هذا. والتفرقة بين الراوي الفقيه وغيره أمر مستحدث لا عهد للسلف به[٣].

ومن أقوى ما يستدل به على الأحناف هنا أن ابن مسعود رضي الله عنه، وهو ممن قال الأحناف بأنه فقيه، ذهب إلى القول بحديث المصراة. ولذا أورد البخاري قوله عقب حديث أبي هريرة. فقد روى بسنده إليه رضي الله عنه أنه قال: «من اشترى شاة محفلة فردها فليرد معها صاعاً»[٤].

وذلك ملحظ فقهي دقيق من الإمام البخاري رحمه الله.

---

(١) تيسير التحرير ٣/ ٥٣ طبعة مصطفى الحلبي.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء ٢/ ٦٢٠، ٦٢١.

(٣) انظر: دفاع عن السنة ص ١٤٣.

(٤) صحيح البخاري: كتاب البيوع (٣٤)، باب النهي للبائع أن لا يحفل الإبل (٦٤) ٣/ ٢٦.
وأخرج نحوه في باب النهي عن تلقي الركبان (٧١)، ٣/ ٢٨.
والمحفلة هي: المصراة.
انظر: الفائق ١/ ٢٩٦، النهاية ١/ ٤٠٨ ــ ٤٠٩.

(٨)

الصحيحان

قال الشيخ محمد رشيد رضا: «ودعوى وجود أحاديث موضوعة في أحاديث البخاري المسندة بالمعنى الذي عرفوا به الموضوع في علم الرواية ممنوعة لا يسهل على أحد إثباتها. ولكنه لا يخلو من أحاديث قليلة في متونها نظر قد يصدق عليه بعض ما عدوه من علامات الوضع.. وإن في البخاري أحاديث في أمور العادات والغرائز ليست من أصول الدين ولا فروعه.. فإذا تأملتم هذا وذاك علمتم أنه ليست من أصول الإيمان ولا من أركان الإسلام أن يؤمن المسلم بكل حديث رواه البخاري مهما يكن موضوعه، بل لم يشترط أحد في صحة الإسلام ولا من معرفته التفصيلية الاطلاع على صحيح البخاري والإقرار بكل ما فيه ـ وعلمتم أيضاً أن المسلم لا يمكن أن ينكر حديثاً من هذه الأحاديث بعد العلم به إلاَّ بدليل يقوم عنده على عدم صحته متناً أو سنداً، فالعلماء الذين أنكروا صحة بعض تلك الأحاديث لم ينكروها إلاَّ بأدلة قامت عندهم قد يكون بعضها صواباً وبعضها خطأً، ولا يعد أحدهم طاعناً في دين الإسلام»[1].

وقد تحدث محمود أبو رية عن البخاري ومسلم وصحيحيهما مدللاً

---

(١) مجلة المنار: المجلد ٢٩، ص ١٠٤ ـ ١٠٥، وانظر ١/٧٩.

على أنه لا يعتمد على كل مافيهما وأن بهما أحاديث ضعيفة وأن العلماء انتقدوا كثيراً مما فيهما[1].

ثم قال: «إنهم ــ أي العلماء ــ أعلوا أحاديث كثيرة مما رواه البخاري ومسلم وكذلك نجد في شرح ابن حجر للبخاري والنووي لمسلم استشكالات كثيرة، وألف عليهما مستخرجات[2] متعددة، فإذا كان البخاري ومسلم ــ وهما الصحيحان ــ كما يسمونها ــ يحملان كل هذه العلل والانتقادات وقيل فيهما كل هذا الكلام ــ دع ما وراء ذلك من تسرب بعض الإسرائيليات إليهما، وخطأ النقل بالمعنى، وغير ذلك في روايتهما ــ فترى ماذا يكون الأمر في غير البخاري ومسلم من كتب الأحاديث»[3].

وقال: «الأحاديث الصحيحة مفيدة لغلبة الظن الذي عليه مدار الصحة.. ولا فرق في ذلك بين الشيخين البخاري ومسلم، هذا هو الصحيح، خلافاً لمن قال (إن خبر الواحد يوجب العلم).. ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما في البخاري ومسلم، إجماعهم على القطع بأنه كلام النبي ﷺ، ولا على أن ما فيهما مجزوم بصحة نسبته إلى النبي، وأن تقدير ما فيهما إنما كان للذين أوتوا بعدهما»[4].

---

(١) أضواء على السنة المحمدية ص ٢٧٣ ــ ٢٨٥.

(٢) المستخرج: أن يأتي مصنف إلى كتاب فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه.
انظر: الباعث الحثيث ص ٢٥.

(٣) أضواء على السنة المحمدية ص ٢٩٠ ــ ٢٩١.

(٤) المرجع نفسه ص ٣٥١.

وقال الشيخ المودودي:

«الكتاب الذي وصلت إلينا محتوياته بأسانيد صحيحة غاية الصحة هو صحيح البخاري، وذلك لأن مؤلفه قام بتمحيص أسانيده أكثر من تمحيص أي مؤلف آخر. وهذا الحكم عليه بالصحة بناحية الإسناد فقط، وهو صحيح من هذا الجانب قطعاً. أما نقد أحاديثه بالنظر إلى الدراية فقد أشرت آنفاً إلى أنه لم يكن يتعلق بفن أهل الدراية إلى حد كبير. ولهذا لا يصح الادعاء بأن تقبل جميع الأحاديث الواردة في صحيح البخاري كما هي من غير النقد والتمحيص»[1].

وقال في خطاب له في (١٥ مايو ١٩٥٥م):

«لا يقول الرجل الشريف إن مجموعة الأحاديث التي وصلت إلينا صحيحة قطعاً حتى إن صحيح البخاري الذي قيل في حقه أصح الكتب بعد كتاب الله، لا يقول أحد مع غاية علوه في الحديث أن مجموع ستة آلاف من الأحاديث التي فيه، كلها صحيحة»[2].

وقال الشيخ محمد الغزالي:

«لو نقينا هذا العدد ــ أي عدد ما في البخاري من أحاديث ــ من بضع أحاديث قليلة ماذا سيجري سواء كان هذا في البخاري أو مسلم»[3].

---

(١) موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوي ص ١٥.
نقلاً عن «الرسائل والمسائل ٢/ ٤٣ ــ ٤٤ ط/ ثالثة بدلهي ١٩٧٩م».

(٢) موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوي ص ٣٧.
نقلاً عن جريدة الاعتصام الصادرة في ٢٧ مايو سنة ١٩٥٥م و٣ يونيو سنة ١٩٥٥م.

(٣) جريدة «المسلمون» السنة السادسة العدد (٢٧٦) ٢٣ ــ ٢٩ شوال ١٤١٠هـ ــ ١٨ ــ ٢٤ مايو ١٩٩٠م ص ١١.

أمثلة لما طعن فيه من أحاديث الصحيحين:

قال أحمد أمين: «نرى البخاري نفسه على جليل قدره ودقيق بحثه يثبت أحاديث دلت الحوادث الزمنية والمشاهدة التجريبية على أنها غير صحيحة لاقتصاره على نقد الرجال، كحديث «**لا يبقى على ظاهر الأرض بعد مائة سنة نفس منفوسة**»، وحديث «**من اصطبح كل يوم سبع تمرات من عجوة لم يضره سم ولا سحر ذلك اليوم إلى الليل**»[1].

الجواب على ذلك:

لقد سبق الحديث عن الصحيحين من حيث منزلتهما بين كتب السنة الأخرى، وصحة أحاديثهما، وأنهما في أعلى مراتب الصحيح، وما تفيده تلك الأحاديث من علم[2].

وبقيت شبه في أقوال هؤلاء المحدثين أنتخب منها ما أرى أنه بحاجة إلى رد وإبطال. وأجمل ذلك فيما يلي:

١ ــ إن العلماء انتقدوا كثيراً من أحاديثهما، فلا يعتمد على كل مافيهما لما ورد بهما من أحاديث ضعيفة.

٢ ــ يوجد في شرح ابن حجر والنووي إشكالات كثيرة عليهما.

٣ ــ ألف عليهما مستخرجات متعددة.

٤ ــ تسربت بعض الإسرائيليات إليهما.

٥ ــ صحة البخاري من حيث الأسانيد، ولا يتعلق بفن الدراية، ولذا تحتاج أحاديثه إلى نقد وتمحيص من ناحية متونها.

---

(١) فجر الإسلام ص ٢١٨. يأتي تخريج الحديثين والكلام عنهما ص ٣٩٤ و ٣٩٨.

(٢) انظر ص ١٥٥ وما بعدها.

ويجاب عن ذلك:

(١) لا شك أن صحيحي البخاري ومسلم أصح كتب الحديث بعد كتاب الله تعالى، ولا مطعن في صحة حديث فيهما.

وقد تلقت الأمة هذين الكتابين بالقبول علماً وعملاً. وبذلك صرح كثير من العلماء.

قال النووي رحمه الله:

«اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة»[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

«فليس تحت أديم السماء كتاب أصح من البخاري ومسلم بعد القرآن»[٢].

وقال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله:

«وهما أصح الكتب بعد القرآن الكريم، وهما اللذان لا مطعن في صحة حديث من أحاديثهما عند العارفين من أهل العلم»[٣].

ولا يحق لأحد أن يقدح فيهما أو يهون من أمرهما، وإلاَّ كان من أهل الابتداع المخالفين لما عليه أمة الإسلام.

---

(١) شرح النووي على مسلم ١/ ١٤.

(٢) الفتاوى ١٨/ ٧٤.

(٣) مشكلات الأحاديث ص ١٥٨.

قال الدهلوي رحمه الله:

«أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع، وأنهما متواتران إلى مصنفيهما، وأنه كل من يهون أمرهما فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين»[1].

ومن وجد حديثاً فيهما أو في أحدهما فعليه أن يأخذه مأخذ التسليم، ولا يبحث في صحته.

قال النووي رحمه الله:

«وإنما يفترق الصحيحان وغيرهما من الكتب في كون ما فيهما صحيحاً لا يحتاج إلى النظر فيه بل يجب العمل به مطلقاً وما كان في غيرهما لا يعمل به حتى ينظر وتوجد فيه شروط الصحيح»[2].

ومن المعلوم أن بعض العلماء كالدارقطني وغيره انتقدوا بعض أحاديث الصحيحين، وتكلموا فيها[3].

وانتقادهم لم يكن من قبل الطعن فيها بالضعف وعدم الصحة، وإنما كان من قبل أنها لم تبلغ الدرجة العليا في الصحة التي اشترطها صاحبا الصحيحين.

ولذا قال النووي:

«قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلا بشرطهما فيها ونزلت عن درجة ما التزماه»[4].

---

(١) حجة الله البالغة ١/ ٢٨٢.

(٢) شرح النووي على مسلم ١/ ٢٠.

(٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح ص ٤٢.

(٤) شرح النووي على مسلم ١/ ٢٧.

وقال الشيخ أحمد شاكر:

«الحق الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين، وممن اهتدى بهديهم وتبعهم على بصيرة من الأمر: أن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها، ليس في واحد منها مطعن أو ضعف. وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث. على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه. وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيها. فلا يهولنك إرجاف المرجفين. وزعم الزاعمين أن في الصحيحين أحاديث غير صحيحة. وتتبع الأحاديث التي تكلموا فيها، وانقدها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمة أهل العلم، واحكم عن بينة والله الهادي إلى سواء السبيل»[1].

وقد أجاب على هذه الأحاديث المنتقدة الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح، والإمام النووي في شرحه على مسلم[2].

قال الحافظ ابن حجر:

«والجواب عنه على سبيل الإجمال أن نقول: لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل.. فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلاَّ ما لا علة له أو له علة إلاَّ أنها غير مؤثرة عندهما فبتقدير توجيه كلام من انتقد

---

(١) الباعث الحثيث ص ٣٣.

وانظر: مسند أحمد بتحقيق أحمد شاكر ١٢/ ١٢٤، ١٢٦ الهامش، دفاع عن السنة ص ٢٧٨.

(٢) انظر: دفاع عن السنة ص ٢٧٨.

عليهما يكون قوله معارضاً لتصحيحهما ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة. وأما من حيث التفصيل..»[1].

ثم أجاب عنها حديثاً حديثاً ثم قال في الختام: «هذا جميع ما تعقبه الحفاظ النقاد العارفون بعلل الأسانيد، المطلعون على خفايا الطرق.. وليست كلها قادحة بل أكثرها الجواب عنه ظاهر والقدح فيه مندفع وبعضها الجواب عنه محتمل واليسير منه في الجواب عنه تعسف كما شرحته مجملاً في أول الفصل وأوضحته مبيناً أثر كل حديث منها فإذا تأمل المنصف ما حررته من ذلك عظم مقدار هذا المصنف في نفسه وجل تصنيفه في عينه وعذر الأئمة من أهل العلم في تلقيه بالقبول والتسليم وتقديمهم له على كل مصنف في الحديث والقديم وليس سواء من يدفع بالصدر فلا يأمن دعوى العصبية، ومن يدفع بيد الإنصاف على القواعد المرضية، والضوابط المرعية»[2].

(٢) إن استشكال بعض الأحاديث الصحيحة لا يدل على بطلانها، إذ الناس تختلف مداركهم وأفهامهم وخاصة إذا كان المستشكل يتعلق بأمر غيبي لقصور علم الناس في جانب علم الله تعالى وحكمته.

وفي القرآن آيات كثيرة يشكل أمرها على كثير من الناس، والقرآن كله حق لا يتطرق إليه باطل. فهل يعد ذلك طعناً في القرآن؟

ثم إن الإشكالات التي ترد في نصوص الكتاب والسنة، لم تأت عفواً، وإنما هو أمر قصد، ليبلو الله به عباده فيمحص ما في النفوس ويمتحن ما في

---

(١) مقدمة فتح الباري ص ٣٤٦ ـ ٣٤٧.

(٢) المرجع نفسه ص ٣٨٣.

الصدور، ويفتح بذلك باب جهاد علمي لعلماء الأمة ليتسابقوا في الفوز بحل ما يشكل وينالوا بذلك أرفع الدرجات وأعلى المقامات[1].

وهل ما استشكله النووي أو الحافظ ابن حجر حكما عليه بالضعف وعدم الصحة حتى يتخذ ذلك وسيلة للطعن في الصحيحين؟ أم هو الإدعاء الباطل الذي لا يمت إلى الحقيقة بصلة؟ وقد رأينا كيف دافع النووي وابن حجر عن أحاديث الصحيحين بحيث لم يدعا لطاعن فيهما مجالاً.

(٣) وجود المستخرجات على الصحيحين لا يؤدي إلى طعن فيهما، ولا قدح في أحاديثهما.

وقد هدف مؤلفوها إلى تقديم خدمات جليلة للصحيحين، لما تحويه المستخرجات من فوائد جمة، ومنافع عدة، ومن تلك الفوائد: علو الإسناد، الزيادة في الصحيح، بيان الرواية عن المختلط، بيان الرواية عن المدلس، تعيين المبهم[2]، تقوية الحديث بكثرة الطرق للترجيح، تمييز المهمل[3]، وكل علة أعل بها حديث في أحد الصحيحين جاءت رواية المستخرج سالمة منها، وغير ذلك من الفوائد[4].

---

(١) انظر: الأنوار الكاشفة ص ٢٢٣، ٢٥٩.

(٢) هو من أبهم اسمه في المتن أو الإسناد من الرواة أو ممن له علاقة بالرواية، تيسير مصطلح الحديث ص ٢١٣.

(٣) هو: أن يروي الراوي عن شخصين متفقين في الاسم فقط أو مع اسم الأب أو نحو ذلك، ولم يتميزا بما يخص كل واحد منهما.
تيسير مصطلح الحديث ص ٢١٢.

(٤) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح ١/ ٣٢١ ـ ٣٢٣، تدريب الراوي ١/ ١١٤ ـ ١١٦.

فلا أدري كيف اعتبر أبو رية وجود المستخرجات على الصحيحين عللاً تقدح في أحاديثهما وتطعن في صحتهما؟

فلعله جهل موضوع المستخرجات، أو فهمه فهماً خاطئاً، ولذلك جاءت عبارته منافية للحق، مجافية للصواب، دالة على ضحالة علم صاحبها وقلة معرفته.

(٤) لقد جاء الإذن من رسول الله ﷺ بالحديث عن بني إسرائيل ورواية أخبارهم.

روى البخاري بسنده إلى عبد الله بن عمرو أن النبـي ﷺ قال: «**بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**»[1].

قال الحافظ ابن حجر في معنى قوله: «**وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج**»: «أي لا ضيق عليكم في الحديث عنهم لأنه كان تقدم منه ﷺ الزجر عن الأخذ عنهم والنظر في كتبهم ثم حصل التوسع في ذلك، وكأن النهي وقع قبل استقرار الأحكام الإسلامية والقواعد الدينية خشية الفتنة، ثم لما زال المحذور وقع الإذن في ذلك لما في سماع الأخبار التي كانت في زمانهم من الاعتبار»[2].

وقد عقد الإمام ابن كثير رحمه الله في كتابه «البداية والنهاية» باباً في بيان الإذن في الرواية عن أخبار بني إسرائيل. ثم ساق مجموعة من الأحاديث التي تدل على ذلك.

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الأنبياء (٦٠)، باب ما ذكر عن بني إسرائيل (٥٠)، ١٤٥/٤.

(٢) فتح الباري ٤٩٨/٦.

ثم قال: «إذا تقرر جواز الرواية فهو محمول على ما يمكن أن يكون صحيحاً، فأما ما يعلم أو يظن بطلانه لمخالفته الحق الذي بأيدينا عن المعصوم فذاك متروك مردود لا يعرج عليه، ثم مع هذا كله لا يلزم من جواز روايته أن نعتقد صحته لما رواه البخاري عن أبي هريرة قال: كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: «**لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد ونحن له مسلمون**[1]».

وقد ذكر في القرآن كثير من أخبار بني إسرائيل منها ما هو حق ومنها ما هو باطل مع بيان بطلانه[2].

وقد تلقى الصحابة الإسرائيليات، ولكنهم لم يأخذوها مسلمين بصحة كل ما جاء فيها، وإنما كانوا يزنونها بميزان الشرع، فما وافق القرآن والسنة صدقوه، وما خالفها كذبوه، وما لم يأت تصديقه أو تكذيبه فيهما، لم يكذبوه ولم يصدقوه ووكلوا فيه العلم إلى الله[3].

---

(١) البداية والنهاية ٢/ ١٣٣.

والحديث: في صحيح البخاري، كتاب التفسير (٦٥)، تفسير سورة البقرة (٢)، باب ﴿قولوا آمنا بالله﴾ (١١)، ٥/ ١٥٠. وفي كتاب الاعتصام (٩٦)، باب قول النبي ﷺ «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء» (٢٥)، ٨/ ١٦٠. وفي كتاب التوحيد (٩٧)، باب ما يجوز من تفسير التوراة (٥١)، ٨/ ٢١٣. إلاَّ أنه لم يذكر الآية بتمامها في هذه المواضع. وأخرج نحوه في كتاب الشهادات (٥٢)، باب لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها (٢٩)، ٣/ ١٦٣.

(٢) انظر: الأنوار الكاشفة ص ١٢١.

(٣) انظر: الحديث والمحدثون ص ١٨٥.

وقد كان عمر رضي الله عنه يستمع لكعب الأحبار فيما ينقله عن أهل الكتاب ويستحسن بعض ما ينقله، لما يصدقه من الحق[1].

ورواية الإسرائيليات لا خطر منها إذا وزنت بميزان الشرع[2].

وقد بذل علماء الحديث جهداً مشكوراً في الكشف عن الإسرائيليات وتمييز صحيحها من سقيمها، واحتاطوا في روايتها كل الاحتياط، وبلغوا غاية التحري في روايتها، ومن بالغ احتياطهم وتحريهم أن ذكروا أن قول الصحابي فيما لا مجال للرأي فيه له حكم الرفع، شريطة ألا يكون معروفاً بالأخذ عن أهل الكتاب[3].

ولا شك أن البخاري ومسلماً كان لهما القدح المعلى في تمييز الصحيح من الضعيف من الأخبار، فلم يوردا في صحيحيهما إلَّا ما ثبتت روايته، وصح مخرجه، ووافقه الشرع أو سكت عن إبطاله.

فلا يعد ما ذكراه قدحاً في الصحيحين أو طعناً فيهما خلافاً لما زعمه أبو رية ومن كان على شاكلته.

(٥) لم يكن البخاري رحمه الله محدثاً فحسب، بل كان من الأئمة المجتهدين الذين سلمت الأمة بإمامتهم وسبقهم غيرهم.

وأقوى دليل على فقهه واجتهاده كتابه الصحيح الذي بوبه على أبواب العلم والفقه، وقصد من ذلك أن يبرز فقه الحديث وفوائده، ولذا قطع الأحاديث على حسب الاستدلالات الفقهية، وكررها في مواضع كثيرة حسب

---

(١) انظر: البداية والنهاية ٢/ ١٣٤.

(٢) انظر: الحديث والمحدثون ص ١٨٥.

(٣) انظر: دفاع عن السنة ص ٨٤.

الاستنباطات والفوائد وذكر في تراجم الأبواب كثيراً من الآيات والأحاديث وفتاوى الصحابة والتابعين، ليبين فقه الباب والاستدلال له، حتى ذاع بين العلماء أن فقه البخاري في تراجمه[1].

وقد شهد له معاصروه وشيوخه برسوخ قدمه في الفقه وبروزه فيه، وتقدمه على أقرانه.

قال يعقوب بن إبراهيم الدورقي ونعيم بن حماد الخزاعي: «محمد بن إسماعيل البخاري فقيه هذه الأمة»[2].

وقال حاشد بن إسماعيل[3]:

«رأيت إسحاق بن راهويه جالساً على المنبر، والبخاري جالس معه، وإسحاق يحدث، فمر بحديث فأنكره محمد فرجع إسحاق إلى قوله، وقال: يا معشر أصحاب الحديث انظروا إلى هذا الشاب واكتبوا عنه فإنه لو كان في زمن الحسن بن أبي الحسن البصري لاحتاج إليه لمعرفته بالحديث وفقهه»[4].

---

(١) انظر: معالم السنة النبوية ص ٢٠٠، الحديث والمحدثون ص ٣٨٠.

(٢) مقدمة فتح الباري ص ٤٨٣.

ويعقوب هو ابن إبراهيم بن كثير بن أفلح الدورقي، البغدادي، العبدي مولاهم الحافظ، ثقة، روى عن هشيم والدراوردي. وعنه المحاملي وأبو زرعة. له مسند مات سنة ٢٥٢هـ.

الجرح والتعديل ٩/ ٢٠٢، الكاشف ٣/ ٢٩٠، تقريب التهذيب ٢/ ٣٧٤.

(٣) حاشد بن إسماعيل بن عيسى الغزال، من أقران البخاري، روى عنه الفربري ومحمد بن إسحاق السمرقندي وغيرهم. قال أبو جعفر المسدي: حفاظ بلدنا ثلاثة فذكره منهم. مات سنة ٢٠١هـ وقيل ٢٠٢هـ.

لسان الميزان ٢/ ١٦٢ ــ ١٦٣.

(٤) مقدمة فتح الباري ص ٤٨٣.

وأقوال العلماء في ذلك كثيرة جداً.

ولذا جاء كتابه الصحيح كتاب حديث وفقه واستنباط، غير مقتصر على سرد الأحاديث بل يتعدى ذلك إلى فقهه وشرحه ودراسته[1].

ولذا تناوله العلماء بالشروح والتآليف حول رجاله وألفاظه ومعانيه، حتى فاق ما ألف فيه على خمسمائة كتاب[2].

فزعم المودودي أن مؤلفه قام بتمحيص أسانيده ولم يعتن بفن أهل الدراية، زعم مجانب للصواب لا يلتفت إليه، ولا يعول عليه.

وزعمه أن أحاديثه لا تقبل من غير نقد ولا تمحيص، زعم أوهى من سابقه. إذ إن الأمة تلقت تلك الأحاديث بالتسليم والقبول. وفي الأمة علماء أجلاء يفوقون المودودي علماً وفقهاً واستنباطاً، وقد مرت بهم تلك الأحاديث، ووقفوا عليها، فلم يكن موقفهم موقف المودودي منها.

وأما ما قدحوا به في الصحيحين من أحاديث، يجاب عنها بالآتي:

الحديث الأول:

روى البخاري[3] بسنده إلى عبد الله بن عمر قال: صلى بنا النبي ﷺ العشاء في آخر حياته، فلما سلم قام فقال: «**أرأيتكم ليلتكم هذه فإن رأس مائة سنة منها لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد**».

---

(١) انظر: معالم السنة النبوية ص ٢٠٤.

(٢) انظر: كشف موقف الغزالي من السنة ص ١٢٧.

(٣) صحيح البخاري، كتاب العلم (٣)، باب السمر في العلم (٤١)، ١/٣٧، وكتاب مواقيت الصلاة (٩)، باب ذكر العشاء والعتمة (٢٠)، ١/١٤١، وبلفظ مقارب في باب السمر في الفقه (٤٠)، ١/١٤٩.

ورواه مسلم عن عبد الله بن عمر[1]، وجابر بن عبد الله[2]، وأبي سعيد الخدري[3].

والحديث عند أبي داود[4]، والترمذي[5]، والإمام أحمد[6]، وغيرهم.

وقد بين مراد النبي ﷺ من هذا الحديث ما جاء في رواية عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في الصحيحين.

قال عبد الله: «صلى النبي ﷺ صلاة العشاء في آخر حياته، فلما سلم

---

(١) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة (٤٤)، باب قوله ﷺ: «لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم» (٥٣)، برقم ٢٥٣٧، ٤/ ١٩٦٥.

(٢) المرجع السابق، نحوه، في الكتاب والباب السابقين برقم ٢٥٣٨، ٤/١٩٦٦ ـ ١٩٦٧.

(٣) المرجع نفسه، نحوه، في الكتاب والباب السابقين برقم ٢٥٣٩، ٤/١٩٦٧.

(٤) سنن أبي داود، بلفظ مقارب من حديث عبد الله بن عمر، كتاب الملاحم، باب قيام الساعة، برقم ٤٣٤٨، ٤/ ١٢٥.

(٥) سنن الترمذي، بلفظ مقارب من حديث ابن عمر، كتاب الفتن (٣٤)، باب (٦٤)، برقم ٢٢٥١، ٤/ ٤٥١.
وأخرج نحوه من حديث جابر بن عبد الله، في الكتاب والباب السابقين برقم ٢٢٥٠، ٤/ ٤٥٠ ـ ٤٥١.
وقال: «وفي الباب عن ابن عمر وأبي سعيد وبريدة». وقال عن حديث جابر: «هذا حديث حسن».

(٦) مسند أحمد بلفظ مقارب عن عبد الله بن عمر ٢/ ٨٨، ١٢١، ١٣١.
وبنحوه من حديث علي بن أبي طالب ١/ ٩٣.
ومن حديث جابر بن عبد الله ٣/ ٣٠٥، ٣١٤، ٣٢٢، ٣٢٦، ٣٤٥، ٣٧٩، ٣٨٥.

قام النبـي ﷺ فقال: «**أرأيتكم ليلتكم هذه فإن رأس مائة لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد**». فوهل الناس في مقالة رسول الله ﷺ إلى ما يتحدثون في هذه الأحاديث عن مائة سنة. وإنما قال النبـي ﷺ: «لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض» يريد بذلك أنها تخرم ذلك القرن»[1].

فالنبـي ﷺ إنما عنى بمقالته تلك من كان على ظهر الأرض حينئذ، فإنه لا يبقى منهم أحد بعد مائة عام. وهذا ما دل عليه كلام العلماء أيضاً.

قال ابن قتيبة رحمه الله: «. . . «لا يبقى على الأرض منكم يومئذ نفس منفوسة»: يعني ممن حضره في ذلك المجلس، أو يعني الصحابة»[2].

وقال الإمام الطحاوي رحمه الله:

«إن رسول الله عليه السلام إنما كان قصد بكلامه ذلك لمن هو يومئذ على الأرض من الناس، لا لمن سواهم»[3].

وقال النووي رحمه الله:

«هذه الأحاديث قد فسر بعضها بعضاً وفيها علم من أعلام النبوة، والمراد أن كل نفس منفوسة كانت تلك الليلة على الأرض لا تعيش بعدها

---

(١) صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة (٩)، باب السمر في الفقه (٤٠)، ١/ ١٤٩.
وأخرج مسلم نحوه في صحيحه: كتاب فضائل الصحابة (٤٤)، باب قوله ﷺ «لا تأتي مائة سنة. . .» (٥٣)، برقم ٢٥٣٧، ٤/ ١٩٦٥ ــ ١٩٦٦.
وهل: أي ذهب وهمه إلى ذلك. ويجوز أن يكون بمعنى سها وغلط.
انظر: غريب الحديث لابن قتيبة ٢/ ٤٧٢، الفائق ٤/ ٨٥، النهاية ٥/ ٢٣٣.

(٢) تأويل مختلف الحديث ص ٩٩.

(٣) شرح مشكل الآثار ١/ ٣٤٨.

أكثر من مائة سنة سواء قل أمرها قبل ذلك أم لا، وليس فيه نفي عيش أحد يوجد بعد تلك الليلة فوق مائة سنة. ومعنى نفس منفوسة: أي مولودة»[1].

وقال ابن بطال رحمه الله فيما نقله عنه الحافظ ابن حجر:

«إنما أراد رسول الله ﷺ أن هذه المدة تخترم الجيل الذي هم فيه، فوعظهم بقصر أعمارهم، وأعلمهم أن أعمارهم ليست كأعمار من تقدم من الأمم ليجتهدوا في العبادة»[2].

وقال الحافظ بن حجر:

«وقد بين ابن عمر في هذا الحديث مراد النبي ﷺ وإن مراده: أن عند انقضا مائة سنة من مقالته تلك ينخرم ذلك القرن فلا يبقى أحد ممن كان موجوداً حال تلك المقالة، وكذلك وقع بالاستقراء فكان آخر من ضبط أمره ممن كان موجوداً حينئذ أبو الطفيل عامر بن واثلة، وقد أجمع أهل الحديث على أنه كان آخر الصحابة موتاً، وغاية ما قيل فيه إنه بقي إلى سنة عشر ومائة وهي رأس مائة سنة من مقالة النبي ﷺ»[3].

هذه بعض أقوال شراح الحديث فيه. وكان على أحمد أمين قبل أن يطلق قوله المشين ذاك، وفهمه الخاطىء للحديث أن يطلع على أقوال أهل العلم فيه، وبيانهم له.

---

(١) شرح النووي على مسلم ١٦/ ٩٠.

(٢) فتح الباري ١/ ٢١٢.

(٣) المرجع نفسه ٢/ ٧٥.

وانظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٢٧٩ ــ ٢٨٢ فيه نقد مستفيض لكلام أحمد أمين السابق حول الحديث.

فالحديث لم يعن قيام الساعة ولا نهاية الدنيا، كما تبين واتضح، وإنما يعني نهاية من كان حياً في ذاك الوقت.

الحديث الثاني:

روى البخاري ومسلم بسنديهما إلى سعد بن أبـي وقاص رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من تصبح بسبع تمرات عجوة لم يضره ذلك اليوم سم ولا سحر**»[1].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بلفظ مقارب، كتاب الأطعمة (٧٠)، باب العجوة (٤٣)، ٦/ ٢١٢، وفي كتاب الطب (٧٦)، باب الدواء بالعجوة للسحر (٥٢)، ٧/ ٣٠ ــ ٣١، وفي باب شرب السم والدواء به (٥٦)، ٧/ ٣٣.
وأخرجه مسلم بلفظه، وبلفظ مقارب، كتاب الأشربة (٣٦)، باب فضل تمر المدينة (٢٧)، برقم ٢٠٤٧، ٣/ ١٦١٨.
وأخرجه أبو داود في سننه بلفظه من حديث سعد بن أبـي وقاص، كتاب الطب، باب في تمر العجوة برقم ٣٨٧٦، ٤/ ٨.
وأخرجه الترمذي في سننه من حديث أبـي هريرة. ولفظه: «العجوة من الجنة وفيها شفاء من السم». وفي رواية أخرى: «وهي شفاء من السم»، كتاب الطب (٢٩)، باب ماجاء في الكمأة والعجوة (٢٢)، برقم ٢٠٦٦، ٢٠٦٨.
وقال: «وفي الباب عن سعيد بن زيد وأبـي سعيد وجابر». ٤/ ٣٥٠ ــ ٣٥١.
وأخرجه ابن ماجه من حديث أبـي هريرة، بمثل رواية الترمذي الثانية، كتاب الطب (٣١)، باب الكمأة والعجوة (٨) برقم ٣٤٥٥، ٢/ ١١٤٣.
وأخرجه الدارمي من حديث أبـي هريرة مثل رواية الترمذي وابن ماجه السابقة، كتاب الرقاق، باب في العجوة ٢/ ٣٣٨.
وأخرج الإمام أحمد في مسنده نحوه من حديث سعد بن أبـي وقاص ١/ ١٦٨، ١٧٧، ١٨١. =

لقد بين النبـي ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى أن من أكل صبح كل يوم سبع تمرات من العجوة لن يصاب خلال ذلك اليوم بسحر أو بسم. فوجب الإيمان بذلك واعتقاد صدق ما قاله رسول الله ﷺ.

وقد ذهب بعض العلماء على أن ذلك عام في كل عجوة، لأن السموم مفرطة في البرودة والتمر حار، فيدفع برودتها[1].

وقد بين الإمام بن القيم رحمه الله فوائد التمر الطبية فقال: «وهو مقو للكبد، ملين للطبع، يزيد في الباه... ويبرىء من خشونة الحلق.. وهو من أكثر الثمار تغذية للبدن بما فيه من الجوهر الحار الرطب، وأكله على الريق يقتل الدود، فإنه مع حرارته فيه قوة ترياقية، فإذا أديم استعماله على الريق، خفف مادة الدود، وأضعفه وقلله، أو قتله، وهو فاكهة وغذاء، ودواء وشراب وحلوى»[2].

والأكثرون ذهبوا إلى أن ذلك خاص بعجوة المدينة[3].

= ومن حديث أبـي هريرة ولفظه: «والعجوة من الجنة وماؤها شفاء من السم» ٢/ ٣٠١.
ومن حديثه أيضاً مثل رواية الترمذي ٢/ ٣٠٥، ٣٢٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٤٢١، ٤٨٨، ٤٩٠، ٥١١. ومن حديث جابر بن عبد الله وأبـي سعيد الخدري، مثل رواية الترمذي وابن ماجه ٣/ ٤٨.
ومن حديث عائشة رضي الله عنها ولفظه: «إن في تمر العالية شفاء أو قال ترياقاً أول بكرة على الريق» ٦/ ٧٧. وانظر ٦/ ١٠٥، ١٥٢.
وفي رواية عنها: «في عجوة العالية أول البكرة على ريق النفس شفاء من كل سحر أو سم ٦/ ١٠٥».

(١) انظر: السنة ومكانتها في التشريع ص ٢٨٣.
(٢) زاد المعاد ٤/ ٢٩١ ـ ٢٩٢.
(٣) انظر: السنة ومكانتها في التشريع ص ٢٨٣.

وهو الذي تؤيده الروايات الصحيحة.

من ذلك رواية مسلم: «من أكل سبع تمرات، مما بين لابتيها ــ يعني حرتي المدينة ــ حين يصبح لم يضره سم حتى يمسي»[١].

ومنها أيضاً حديث عائشة رضي الله عنها عند مسلم: أن رسول الله ﷺ قال: «إن في عجوة العالية ــ موضع بالمدينة ــ شفاء، أو إنها ترياق أول البكرة»[٢].

قال النووي رحمه الله:

«وفي هذه الأحاديث فضيلة تمر المدينة وعجوتها وفضيلة التصبح بسبع تمرات منه وتخصيص عجوة المدينة دون غيرها وعدد السبع من الأمور التي علمها الشارع ولا نعلم نحن حكمتها فيجب الإيمان بها واعتقاد فضلها والحكمة فيها وهذا كأعداد الصلوات ونصب الزكاة وغيرها فهذا هو الصواب في هذا الحديث»[٣].

وقال ابن القيم:

«وقد قيل: إن هذا في عجوة المدينة، وهي أحد أصناف التمر بها، ومن أنفع تمر الحجاز على الإطلاق، وهو صنف كريم، ملذذ، متين للجسم والقوة، مع ألين التمر وأطيبه وألذه»[٤].

ولا يقصد بهذا الحديث التحدي والتجربة، لأن العبد لا يمتحن ربه،

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الأشربة (٣٦)، باب فضل تمر المدينة (٢٧) حديث رقم ٢٠٤٧، ٣/١٦١٨.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الأشربة (٣٦)، باب فضل تمر المدينة (٢٧) حديث رقم ٢٠٤٨، ٣/١٦١٩.

(٣) شرح النووي على مسلم ١٤/٣.

(٤) زاد المعاد ٤/٣٤١.

وإنما ذلك إخبار من النبي ﷺ بأن من تصبح بذلك العدد من ذلك النوع من التمر كفاه الله به شر السم والسحر[1].

والطب لا يلجأ إليه في إثبات صحة حديث النبي ﷺ أو ضعفه، لأنه خاضع للتجارب والنظريات، وفيها ما يصيب، ومنها ما يخطىء، وهل وصل الطب إلى اكتشاف جميع خواص العجوة حتى يعتمد عليه في رد الحديث؟

وإن زعم أحمد أمين بأن التجارب أثبتت خلو العجوة من ترياق للسحر والسم، فتلك تجارب خاطئة لا تعتمد، عارضها غيرها فأثبت أن في العجوة علاجاً للسم.

قال محمد أبو شهبة رحمه الله: «إن الحديث يعتبر من المعجزات النبوية فقد اطلعت على بحث قيم للدكتور الكيمائي محمود سلامة عن فائدة العجوة في مجلة «الدكتور» وأنها عامل قوي في دفع السموم من الجسم والتخلص منها كما كتب غيره في هذا مؤيداً للحديث فقلت: يا سبحان الله، لقد قال الرسول الكريم هذا ولم يكن طبيباً ولا متطبباً، وفي وقت لم تكن تقدمت فيه المباحث الطبية إلى إدراك هذا، ألا فاعتبروا يا أولي الأبصار!! فما رأي المعترضين على هذا الحديث فيما قاله العلم اليوم في خواص العجوة؟»[2].

• • •

(١) انظر: مشكلات الأحاديث ص ٢٤٣.

(٢) دفاع عن السنة ص ٢١٨.

(٩)
منهج المحدثين

(أ) اعتناء المحدثين بإسناد الحديث دون متنه:

إن علماء الحديث وقفوا مع الإسناد ولم يتعدوه إلى غيره، فقد اهتموا اهتماماً بالغاً بنقد الأسانيد وتمحيصها، ولكنهم لم يعتنوا بنقد المتون، ولو فعلوا لقضى نقد المتون على كثير من الأحاديث التي ثبتت صحة أسانيدها[1].

مثال لعدم نقد المحدثين للمتن:

قال أحمد أمين: «وفي الحق أن المحدثين عنوا عناية بالنقد الخارجي ولم يعنوا هذه العناية بالنقد الداخلي، فقد بلغوا الغاية في نقد الحديث من ناحية رواته جرحاً وتعديلاً.. ولكنهم لم يتوسعوا كثيراً في النقد الداخلي، فلم يعرضوا لمتن الحديث هل ينطبق على الواقع أو لا؟ مثال ذلك ما رواه الترمذي عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «**الكمأة من المن، وماؤها**

---

(١) انظر: تفسير المنار ٣/١٤١، مجلة المنار: المجلد ٩، ص ٤٨٦، المجلد ١٩، ص ٣٤٨ المجلد ٢٩، ص ٤٠، فجر الإسلام ص ٢١٧ ــ ٢١٨، ضحى الإسلام ٢/ ١٣٠، ٢/ ١٣٢ ظهر الإسلام ٢/٤٨، أضواء على السنة المحمدية ص ٤ ــ ٥، ٣٠٠، ٣٤٢، السنة النبوية ص ١٥ ــ ١٦، ٢٤.

شفاء العين، والعجوة من الجنة، وهي شفاء من السم»[1] فهل اتجهوا في نقد الحديث إلى امتحان الكمأة؟ وهل فيها مادة تشفي العين؟ أو العجوة وهل فيها ترياق؟ نعم إنهم رووا أن أبا هريرة قال: «أخذت ثلاثة أكمؤ أو خمساً أو سبعاً فعصرتهن في قارورة وكحلت به جارية لي عمشاء فبرأت»[2] ولكن هذا لا يكفي لصحة الحكم، فتجربة جزئية نفع فيها شيء مرة لا تكفي منطقياً لإثبات الشيء في ثبت الأدوية، إنما الطريقة أن تجرب مراراً، وخير من ذلك أن تحلل لتعرف عناصرها، فإذا لم يكن التحليل في ذلك العصر ممكناً فلتكن التجربة مع الاستقراء. فكان مثل هذا طريقاً لمعرفة صحة الحديث أو وضعه»[3].

(ب) قلة فقه علماء الحديث بالمرويات:

قال الغزالي:

«وقد ضقت ذرعاً بأناس قليلي الفقه في القرآن كثيري النظر في الأحاديث، يصدرون الأحكام، ويرسلون الفتاوى، فيزيدون الأمة بلبلة وحيرة»[4].

وقال: «وقد كان الفقهاء على امتداد تاريخنا العلمي هم القادة الموثقين للأمة، الذين أسلمت لهم زمامها عن رضاً وطمأنينة، وقنع أهل الحديث بتقديم ما

---

(١) يأتي تخريجه والكلام عنه ص ٤٠٨.

(٢) أخرجه الترمذي عن أبي هريرة ولفظه: «أخذت ثلاثة أكمؤ أو خمساً أو سبعاً فعصرتهن فجعلت ماءهن في قارورة فكحلت به جارية لي فبرأت».
كتاب الطب (٢٩)، باب ماجاء في الكمأة والمن (٢٢)و ٤/ ٣٥١.

(٣) ضحى الإسلام ٢/ ١٣٠ ــ ١٣١.

(٤) السنة النبوية ص ٢٢.

يتناقلون من آثار كما تقدم مواد البناء للمهندس الذي يبني الدار، ويرفع الشرفات»[1].

ويعرض بأهل الحديث في موضع آخر فيقول: «إن أهل الفقه هم الذين يتحدثون عن الإسلام، ويشرحون المرويات التي حفلت بها الكتب ووقع عليها الدهماء كما يقع الذباب على العسل.

وقد كان أهل الفقه قديماً هم المتحدثين عن الإسلام، وأعرف الناس بتراث النبوة»[2].

ثم ذكر مثالاً لذلك فقال: «إن القاصرين من أهل الحديث يقعون على الأثر لا يعرفون حقيقته ولا أبعاده، ثم يشغبون به على الدين كله دون وعي. خذ مثلاً ما يقطع الصلاة. فقد تشبثوا بحديث يقول: «**إن الصلاة تقطعها المرأة، والحمار، والكلب الأسود!**»[3].

وجمهرة الفقهاء رفضت هذا الحديث، واستدلت بأحاديث أخرى تفيد أن الصلاة لايقطعها شيء، وأن الرسول عليه الصلاة والسلام كان يصلي وزوجته عائشة مضطجعة أمامه[4]، كما أن ابن عباس مر بحمار كان يركبه

---

(١) المرجع نفسه ص ٢٤.

(٢) المرجع نفسه ص ١١١.

وانظر: مجلة المنار: المجلد ٣٤، ص ٦٢٠

(٣) يأتي تخريجه والكلام عنه ص ٤١٧.

(٤) الحديث: أخرجه البخاري في كتاب الصلاة (٨)، باب الصلاة إلى السرير (٩٩) وفي باب الصلاة خلف النائم (١٠٣)، باب التطوع خلف المرأة (١٠٤)، باب من قال لا يقطع الصلاة شيء (١٠٥)، باب هل يغمز الرجل امرأته عند السجود (١٠٨)، ١/١٢٨ ـ ١٣١. =

أمام جماعة تصلي، فلم تفسد لها صلاة[1]، والكلاب أبيضها وأسودها سواء!

عندما كتبت في أحد مؤلفاتنا أنه لا سنة بلا فقه كنا نريد أن نمنع أناساً يشترون أحد كتب الحديث، ثم يطالعون أثراً لا يدرون ما قبله ولا ما بعده، ثم يحْدِثون فوضى قد تراق فيها الدماء»[2].

(ج) اختلاف المحدثين في جرح الرواة وتعديلهم، وفي الحكم على الحديث:

قال أحمد أمين:

إن أحكام الناس على الرجال تختلف كل الاختلاف، فبعض يوثق رجلاً وآخر يكذبه، والبواعث النفسية على ذلك لا حصر لها، ثم كان المحدثون أنفسهم يختلفون في قواعد التجريح والتعديل، فبعضهم يرفض حديث المبتدع مطلقاً كالخارجي والمعتزلي، وبعضهم يقبل روايته في الأحاديث التي لا تتصل ببدعته، وبعضهم يقول إن كان داعياً لها لا تقبل

= وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة (٤)، باب الاعتراض بين يدي المصلي (٥١) برقم ٥١٢، ١/٣٦٦ ــ ٣٦٧.

(١) روى البخاري بسنده إلى ابن عباس رضي الله عنهما قال: «أقبلت راكباً على حمار أتان وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام ورسول الله ﷺ يصلي بمنى إلى غير جدار فمررت بين يدي بعض الصف وأرسلت الأتان ترتع ودخلت الصف فلم ينكر ذلك علي». كتاب العلم (٣)، باب متى يصح سماع الصغير (١٨)، ١/٢٧.
وأخرج نحوه في كتاب الصلاة (٨)، باب سترة الإمام سترة من خلفه (٩٠)، ١/١٢٦، وفي كتاب الأذان (١٠)، باب وضوء الصبيان (١٦١)، ١/٢٠٩.
وأخرج نحوه مسلم في صحيحه كتاب الصلاة (٤)، باب سترة المصلي (٤٧) ورقمه ٥٠٤، ١/٣٦١ ــ ٣٦٢.

(٢) السنة النبوية ص ١٢٨ ــ ١٢٩.

روايته وإن كان غير داع قبلت.. إلى غير ذلك من أسباب يطول شرحها، ومن أجل هذا اختلفوا اختلافاً كبيراً في الحكم على الأشخاص، وتبع ذلك اختلافهم في صحة روايته والأخذ عنه»[1].

وقال الشيخ المودودي:

«وبما أن هذا الشيء ــ يعني الحكم على الأحاديث ــ ذوقي محض، ولم ولن يندرج تحت أي ضابط، لأجل هذا ما زالت فيه فسحة للاختلاف ولا تزال»[2].

وقال:

«لا يمكن أن يعتبر علم الإسناد، وعلم الجرح والتعديل صحيحاً بالكلية، وبالضرورة يعتمد على مواد هذا العلم إلى أن يستمد به ويراعى في تحقيق السنة النبوية وآثار الصحابة، ولكن لا يجدر أن يعتمد عليه بالكلية»[3].

الجواب على ذلك:

(أ) اعتناء المحدثين بإسناد الحديث دون متنه:

هذه شبهة استقاها هؤلاء القوم من أساتذتهم المستشرقين، وقد رددت

---

(١) ضحى الإسلام ٢/١١٧ ــ ١١٨.
وانظر: أضواء على السنة المحمدية ص ٣٠٧ ــ ٣٠٩.

(٢) موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوي صث ٦٢.
نقلاً عن التفهيمات ١/٣٦٢.

(٣) المرجع السابق ص ٦٣ الهامش.
نقلاً عن التفهيمات ١/٣٥٩ ــ ٣٦٠.

عليها من قبل[1]، وبينت أن ذلك زعم خاطىء، وتجني سافر على منهج المحدثين، الذين تناولوا الحديث من كل جوانبه، ولم يفرطوا في دراسة أي جزء من جزئياته، سواء كان ذلك يتعلق بالإسناد أو المتن. وهذه مؤلفاتهم أعظم شاهد على ذلك.

والقول بأنهم لو نقدوا المتون لقضى ذلك على كثير من الأحاديث التي ثبتت صحة أسانيدها. قول يحتاج إلى ما يؤيده، بل هي دعوى جريئة صادرة من غير تعقل وروية.

وأمثال هذه المجازفات في الأحكام التي لا تستند إلى دليل لا تصلح في الأمور العلمية، وخاصة إذا كان ذلك في موضع النقد، لأن صاحبها يصبح حينئذ مكشوفاً أمام المنقود لتهافت زعمه وضعف قوله. مثاله هذه الدعوى التي أطلقها هؤلاء قاطعين بها من غير احتمال، وهي تعكس صورة حقيقية لضحالة علمهم وتضعضع أحكامهم، وعدم تثبتهم وتحريهم. فالعبرة بمن يعتد بأقوالهم ويثق في بحوثهم الفجة.

ومع ضعف هذا الزعم يمكن أن يقال لهم: إن ما وضعه علماء الحديث من شروط دقيقة لإثبات صدق الراوي وسلامته من الغلط من حيث توفر العدالة فيه بشروطها، مع الضبط والحفظ والأمانة، والأمن من الزيادة والتغيير. كان احتمال الكذب والضعف في متن الحديث والاختلاف فيه بعيداً جداً، إن لم يكن معدوماً، وصحة الإسناد في الغالب تغني عن التنقيب في المتن[2].

وأما الحديث الذي ذكره أحمد أمين للاستدلال به على عدم اعتناء

---

(١) انظر: ص: ١٧١ فما بعدها.

(٢) انظر: دفاع عن السنة ص ٤٨، ٤٩.

المحدثين بنقد المتون، فقد رواه البخاري ومسلم بسنديهما إلى سعيد بن زيد رضي الله عنه قال: «سمعت النبـي ﷺ يقول: **«الكمأة من المن، وماؤها شفاء للعين»**[1].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه من حديث سعيد بن زيد رضي الله عنه، كتاب التفسير (٦٥)، تفسير سورة البقرة (٢)، باب قوله تعالى: ﴿وظللنا عليكم الغمام وأنزلنا عليكم المن والسلوى﴾ (٤)، ١٤٨/٥، وفي تفسير سورة الأعراف (٧)، باب ﴿ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه﴾ (٢)، ١٩٧/٥، وفي كتاب الطب (٧٦) باب المن شفاء للعين (٢٠)، ١٧/٧.

وأخرجه مسلم في صحيحه، من حديث سعيد بن زيد. كتاب الأشربة (٣٦)، باب فضل الكمأة ومداواة العين بها (٢٨) برقم ٢٠٤٩.

وأخرجه الترمذي في سننه من حديث أبـي هريرة برقم ٢٠٦٦، ٢٠٦٨، ومن حديث سعيد بن زيد برقم ٢٠٦٧، كتاب الطب (٢٩)، باب ماجاء في الكمأة والعجوة (٢٢)، ٣٥٠/٤ ــ ٣٥١.

وأخرجه ابن ماجه في سننه من حديث أبـي سعيد الخدري وجابر بن عبد الله برقم ٣٤٥٣، ونحوه من حديث سعيد بن زيد برقم ٣٤٥٤، وأبـي هريرة برقم ٣٤٥٥، كتاب الطب (٣١)، باب الكمأة والعجوة (٨)، ١١٤٢/٢ ــ ١١٤٣.

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده من حديث سعيد بن زيد ١٨٧/١، ١٨٨، وأبـي هريرة ٣٠١/٢، ٣٠٥، ٣٢٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٤٢١، ٤٨٨، ٤٩٠، ٥١١، وجابر بن عبد الله وأبـي سعيد الخدري ٤٨/٣، ونحوه من حديث بريدة الأسلمي ٣٤٦/٥، ٣٥١.

«والكمأة من المن»: أي هي مما من الله به على عباده.

وقيل شبهها بالمن، والعسل الحلو، الذي ينزل من السماء على بني إسرائيل عفواً بلا علاج. وكذلك الكمأة، لا مؤنة فيها ببذر ولا سقي.

انظر: الفائق ٣/ ٣٩٠، النهاية ٤/ ٣٦٦.

ورواه أيضاً الترمذي وابن ماجه والإمام أحمد. فهو حديث صحيح لا مطعن في صحته من حيث إسناده، ومتنه. وقد نص العلماء والأطباء على أن الكمأة لها أثر بالغ في شفاء العين، وقد جرب ذلك بعضهم، وأيد بتجربته صدق الحديث.

قال النووي رحمه الله:

«وقوله ﷺ: «**وماؤها شفاء العين**»: قيل هو نفس الماء مجرداً، وقيل معناه أن يخلط ماؤها بدواء ويعالج به العين، وقيل إن كان لبرودة ما في العين من حرارة فماؤها مجرداً شفاء وإن كان لغير ذلك فمركب مع غيره. والصحيح بل الصواب أن ماءها مجرداً شفاء للعين مطلقاً فيعصر ماؤها ويجعل في العين منه. وقد رأيت أنا وغيري في زمننا من كان عمي وذهب بصره حقيقة فكحل عينه بماء الكمأة مجرداً فشفي وعاد إليه بصره»[(١)].

وقال ابن القيم رحمه الله:

«والاكتحال بها نافع من ظلمة البصر والرمد الحار، وقد اعترف فضلاء الأطباء بأن ماءها يجلو العين، وممن ذكره المسيحي، وصاحب القانون وغيرهما»[(٢)].

---

(١) شرح النووي على مسلم ١٤/ ٤ ـ ٥.

(٢) زاد المعاد ٤/ ٣٦١.

والمسيحي: هو عيسى بن يحيى المسيحي الجرجاني أبو سهل، حكيم غلب عليه الطب علماً وعملاً. ولد بجرجان، ونشأ وتعلم ببغداد، وسكن خرسان. ومات سنة ٤٠١هـ.

وعنه أخذ ابن سينا صناعة الطب. من آثاره: «إظهار حكمة الله تعالى في خلق الإنسان»، «الطب الكلي»، «كتاب المائة في الصناعة الطبية». وغير ذلك. الأعلام ٥/ ١١٠. =

ونقل عن الغافقي أنه قال:

«ماء الكمأة أصلح الأدوية للعين إذا عجن به الإثمد واكتحل به، ويقوي أجفانها، ويزيد الروح الباصرة قوة وحدة، ويدفع عنها نزول النوازل»[1].

وقد اعترف صاحب ضحى الإسلام بأن أبا هريرة قد جرب الكمأة فوجدها كما قال الرسول ﷺ.

ولكن هل جرب أحمد أمين ذلك فباءت تجربته بالفشل؟ إن العلماء

= وصاحب القانون هو: الفيلسوف الشهير، أبو علي، الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا. البلخي ثم البخاري، صاحب التصانيف في الطب والفلسفة والمنطق. كان من أهل دعوة الحاكم العبيدي، من القرامطة الباطنيين ممن عرفوا بالإلحاد. مات سنة ٤٢٨هـ. من آثاره: «القانون»، «الشفاء»، «الإشارات»، «أسرار الصلاة». وغيرها الكثير.

قال الذهبي في الميزان: «ما أعلمه روى شيئاً من العلم، ولو روى لما حلت الرواية عنه، لأنه فلسفي النحلة ضال».

وفيات الأعيان ٢/١٥٧ ــ ١٦٢، ميزان الاعتدال ١/٥٣٩، سير أعلام النبلاء ١٧/٥٣١ ــ ٥٣٦، العبر ٢/٢٥٨ ــ ٢٥٩، الوافي بالوفيات ١٢/٣٩١ ــ ٤١٢، الأعلام ٢ ــ ٢٤١ ــ ٢٤٢.

(١) زاد المعاد ٤/٣٦٥. وانظر: فتح الباري ١٠/١٦٥.

والغافقي هو: عبد الكبير بن محمد بن عيسى بن محمد بن بقي الغافقي، شيخ الفقهاء في وقته بالأندلس. من المالكية مات سنة ٦١٧هـ.

من آثاره: كتاب في التفسير، جمع فيه بين تفسيري الزمخشري وابن عطية، ومختصر في الحديث جمع فيه بين صحيح مسلم وسنن أبي داود والترمذي.

الأنساب ٣/٩ الهامش، الأعلام ٤/٤٩ ــ ٥٠.

جربوا، والأطباء أثبتوا أن في الكمأة شفاء للعين، ألا يرضي ذلك كله أحمد أمين لكي يقتنع بصحة الحديث؟ أم يريد من الخلق جميعاً أن يجربوا الكمأة وتنقل إليه تجاربهم فإن نجحت جميعاً، صح الحديث، وإلَّا كان كذباً؟

إن أحمد أمين يزعم أن التجارب المتتالية أو التحاليل الطبية هي التي تثبت لنا صحة الحديث أو وضعه.

إنها قاعدة جديدة تضاف لعلم مصطلح الحديث لم أقف على من قال بها من العلماء السابقين، أو أشار إليها.

ولو حكمت أمثال هذه القواعد في أحاديث رسول الله ﷺ لعمت الفوضى سنة النبي ﷺ، ولاختلط أمر الشرع على العباد، إذ تصبح الأحاديث حينئذ عرضة لآراء الناس وتجاربهم، فكل يقبل ما ثبت عنده عن طريق التجربة ويرد ما لم يثبت.

ويتهاوى حينئذ ما قعده علماء الحديث من قواعد وأصول لإثبات صحة الحديث وضعفه، ويصبح الأطباء المسلمون منهم وغير المسلمين هم الذين يرجع إليهم في الحكم على الأحاديث.

وهل يا ترى بلغ علم الطب إلى الحد الذي تصبح فيه أحكامه ثابتة لا تتبدل ولا تتغير، حتى يحكم في غيره من العلوم، خاصة في الشريعة التي جاء بها رسول الله ﷺ بوحي من عند الله؟

إن علم الطب لا زال قاصراً في اكتشاف كثير من الحقائق، كما أنه لا زال عاجزاً عن اكتشاف كثير من الأدوية الناجعة لعلاج كثير من الأمراض والأوبئة.

ومن الذي يدعي أن علم الطب بلغ كماله وغايته، لا أظن أن أحداً من الأطباء يدعي ذلك دعك عن غيرهم.

ومن الغريب أن أحمد أمين لم يأت بما يدلل به من تجارب تثبت عدم صحة الحديث، بل جاء بما يؤيده، ومع ذلك شكك في صحة الحديث، واتهم علماء الحديث بالتقصير في نقد المتون.

إنها جرأة، وتعد على حرمة النص دون مستند ولا دليل ولا حجة قائمة.

(ب) قلة فقه علماء الحديث بالمرويات:

إن الطعن في علماء الحديث وأهله بقلة الفقه داء قديم أصيب به أهل الابتداع من قبل. وذلك لما جهلوا السنن وتشبثوا بآراء الرجال وقل علمهم بحديث النبي ﷺ، وعجزوا أن يكونوا من حملته، شنوا على أهل الحديث وعلمائه حرباً لا هوادة فيها، تارة بالطعن والتسفيه، وتارة بالتجهيل وعدم الفقه، وأخرى بقصور منهجهم وقلة فهمهم.. الخ ما ذكروا في ذلك.

إن علماء الحديث عنوا بفقه الأحاديث وفهمها، عنايتهم بحملها وروايتها، فلم يكونوا زوامل للأخبار وحملة للأسفار فقط كما يزعمون.

ومن الذي يدعي أن مالكاً والشافعي وأحمد بن حنبل، بل والزهري وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة والأوزاعي وحماد بن زيد وعبد الرحمن بن مهدي وعبد الله بن المبارك ويحيى بن سعيد القطان ويحيى ابن معين والبخاري ومسلماً وأبا دواد والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان والدارقطني وأمثالهم ممن حمل علم الحديث، ليسوا بفقهاء وإنما حملة أسفار، فإن لم يكن هؤلاء هم أئمة الفقه وجهابذته فمن يكون

غيرهم؟[1]

قال ابن قتيبة: «فأما أصحاب الحديث فإنهم التمسوا الحق من وجهته، وتتبعوه من مظانه، وتقربوا من الله تعالى، باتباعهم سنة رسول الله ﷺ، وطلبهم لآثاره وأخباره، براً وبحراً، وشرقاً وغرباً.

يرحل الواحد منهم راجلاً مقوياً في طلب الخبر الواحد، أو السنة الواحدة، حتى يأخذها من الناقل لها مشافهة.

ثم لم يزالوا في التنقير عن الأخبار والبحث لها، حتى فهموا صحيحها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها، وعرفوا من خالفها من الفقهاء إلى الرأي.

فنبهوا على ذلك حتى نجم الحق بعد أن كان عافياً، وبسق بعد أن كان دارساً، واجتمع بعد أن كان متفرقاً، وانقاد للسنن من كان عنها معرضاً، وتنبه عليها من كان عنها غافلاً، وحكم بقول رسول الله ﷺ بعد أن كان يحكم بقول فلان وفلان وإن كان فيه خلاف على رسول الله ﷺ»[2].

وفي الحقيقة لا يتوفر الفهم والذكاء والغوص على المعاني في طائفة من الطوائف كما يتوفران في أهل الحديث، وخير شاهد على ذلك تراجمهم التي دونها العلماء الثقات، وآثارهم التي خلدوها للأمة. بل لو رجعت إلى المتأخرين منهم ممن اهتم بالحديث كابن الصلاح والنووي وأبـي شامة وابن دقيق العيد وابن تيمية وابن القيم وابن كثير وابن رجب والزركشي والعراقي وابن حجر والسيوطي والدهلوي والشوكاني وابن عبد الوهاب وغيرهم الكثير لوجدتهم أئمة في الفقه والأصول واللغة والتفسير وغير ذلك، فما بالك

---

(١) انظر: دفاع عن السنة ص ٣٤/ ٣٥، كشف موقف الغزالي من السنة ص ٨٠/ ٨١

(٢) تأويل مختلف الحديث ص ٧٣ ٧٤.

بالأئمة السابقين الذين هم أكثر اجتهاداً وأبلغ استنباطاً وأحد ذكاء، وأعمق فقهاً وعلماً، من هؤلاء[١].

وهل طلب الحديث يبعد الإنسان عن الفقه في الدين، ويمنعه من تدبر القرآن الكريم، ويبلد فهمه، حتى يوصف من طلبه واشتغل به بقلة الفقه؟

إن علم الحديث لا يرغب فيه إلاَّ فحول الرجال، ونوابغ العلماء وأذكياء الأمة.

قال ابن الصلاح:

«هذا وإن علم الحديث من أفضل العلوم الفاضلة، وأنفع الفنون النافعة. يحبه ذكور الرجال وفحولهم، ويعنى به محققوا العلماء وحملتهم. ولا يكرهه من الناس إلاَّ رذالتهم وسفلتهم وهو من أكثر العلوم تولجاً في فنونها، لا سيما الفقه الذي هو إنسان عيونها. ولذلك كثر غلط العاطلين منه من مصنفي الفقهاء، وظهر الخلل في كلام المخلين به من العلماء»[٢].

والعجيب في الغزالي يطعن في علماء الحديث على حساب علماء الفقه، وهي تفرقة ما أنزل الله بها من سلطان، ومن فرق لم يقصد بذلك الإساءة إلى من يشتغل بالحديث أو بالفقه كما يفعل الغزالي.

بل علماء الحديث والفقه والتفسير وغيرهم كانوا دوماً موضع احترام الأمة وتقديرها وتبجيلها.

---

(١) انظر: كشف موقف الغزالي من السنة ص ٨١.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٣.

قال الطحاوي رحمه الله:

«وعلماء السلف من السابقين، ومن بعدهم من التابعين ــ أهل الخير والأثر، وأهل الفقه والنظر ــ لا يذكرون إلَّا بالجميل، ومن ذكرهم بسوء فهو على غير السبيل»[1].

وهل يا ترى يصبح الإنسان فقيهاً في دين الله من غير أن يعتمد على المصدر التشريعي الثاني وهو سنة رسول الله ﷺ؟

وهل برز من برز في الفقه من العلماء وخاصة الأئمة الأربعة إلَّا باتباعهم سنة رسول الله ﷺ واهتمامهم بحديثه؟

وهل يمكن أن يكون القرآن وحده ــ كما يدعي هذا الغزالي ــ مصدراً لاستنباط الأحكام دون السنة؟

هذا منهج خاطىء من التزمه ضل عن سواء السبيل، وتنكب طريق العلماء من محدثين وفقهاء، وألقى بنفسه بين أحضان أهل الابتداع وزمرة الضلال.

وهل الغزالي الذي يصدر هذه الأحكام في علماء الحديث، ويوجه إليهم هذه الاتهامات الباطلة، يعد من الفقهاء والعلماء الذين يقعدون القواعد ويشققون المسائل؟ ومن سبقه بهذه الاتهامات من العلماء الأجلاء الذين اعترفت الأمة بعلمهم وفقههم.

وما أشبه موقف الغزالي هذا بما حدث لعبد الله بن الحسن

---

(١) متن العقيدة الطحاوية ص ١٩٠، وانظر: أعلام الموقعين ١/ ٩، ١٠.

الهسنجاني[١] بمصر. كما ذكر ذلك الخطيب البغدادي بسنده إليه أنه قال: كنت بمصر، فرأيت قاضياً لهم في المسجد الجامع، وأنا ممراض. فسمعت القاضي يقول: مساكين أصحاب الحديث لا يحسنون الفقه. فحبوت إليه، فقلت: اختلف أصحاب النبي ﷺ في جراحات الرجال والنساء، فأي شيء قال علي بن أبي طالب، وأي شيء قال زيد بن ثابت، وأي شيء قال عبد الله بن مسعود؟ فأفحم. قال عبد الله: فقلت له: زعمت أن أصحاب الحديث لا يحسنون الفقه، وأنا من أخس أصحاب الحديث، سألتك عن هذه فلم تحسنها، فكيف تنكر على قوم أنهم لا يحسنون شيئاً وأنت لا تحسنه؟»[٢].

وهو رد مفحم ومناسب للشيخ الغزالي. وإذ وجد بعض رواة الحديث ممن كان همهم الجمع والحفظ دون التبصر في المروي والتفقه فيه ــ وهم قلة ــ هل يشغب بهم على جملة أهل الحديث؟

إن المحققين من علماء الحديث ندَّدوا بهؤلاء، وحذروهم من أخذ الحديث بغير فهم ودراية، بل وجعلوا الاهتمام بفقه الحديث من آداب طالب الحديث.

قال ابن الصلاح رحمه الله:

«ثم لا ينبغي لطالب الحديث أن يقتصر على سماع الحديث وكتبه دون معرفته وفهمه، فيكون قد أتعب نفسه من غير أن يظفر بطائل وبغير أن يحصل

---

(١) عبد الله بن الحسن الهسنجاني أبو محمد الرازي. روى عن إسماعيل بن عمر الواسطي، وحسين الجعفي، ومحمد بن بشر العبدي، وغيرهم، وعنه أبو حاتم وأبو زرعة، ومحمد بن مسلم. قال أبو حاتم: «رازي صدوق».
الجرح والتعديل ٥/ ٣٤.

(٢) شرف أصحاب الحديث ص ٧٧.

في عداد أهل الحديث بل لم يزد على أن صار من المتشبهين المنقوصين المتحلين بما هم منه عاطلون»[1].

ولماذا لا يهاجم الغزالي أناساً يدعون الفقه ثم يتهجمون على بعض الأحاديث فيردونها، إما لقصورهم في علم الرواية، أو لتعصبهم لمن يقلدونه، أو لجهلهم؟

وإذا كان الغزالي قد ابتلي ببعض طلبة العلم الذين يحتاجون إلى بعض التوجيه، أو ينقصهم شيء من الحكمة، فهل يكال بسببهم كل هذا الطعن وذلك الهجوم على علماء الحديث ومنهجهم؟

ولماذا لا يتخذ الغزالي أسلوباً رشيداً لتوجيه هؤلاء الشباب وتصحيح مسارهم، بدلاً من الطعن والإساءة لأناس أبرياء مما رموا به؟

وأما حديث ما يقطع الصلاة:

فقد رواه مسلم من حديث أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا قام أحدكم يصلي، فإنه يستره إذا كان بين يديه مثل آخرة الرحل. فإذا لم يكن بين يديه مثل آخرة الرحل فإنه يقطع صلاته الحمار والمرأة والكلب الأسود**».

قلت: القائل عبد الله بن الصامت ــ يا أبا ذر ما بال الكلب الأسود من الكلب الأحمر من الكلب الأصفر؟ قال: يا ابن أخي سألت رسول الله ﷺ كما سألتني فقال: «**الكلب الأسود شيطان**»[2].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٢٦ ــ ١٢٧، وانظر: دفاع عن السنة ص ٢٨٤.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الصلاة (٤)، باب قدر ما يستر المصلي (٥٠)، حديث رقم ٥١٠، ١/٣٦٥. =

ورواه أيضاً أبو داود[1]، والترمذي[2]، والنسائي[3]، وابن ماجه[4]، والدارمي[5]، والإمام أحمد[6].

= وأخرجه بمعناه من حديث أبـي هريرة في الكتاب والباب السابقين، برقم ٥١١، ١/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦.

وعبد الله بن الصامت هو الغفاري، البصري، ثقة. روى عن عمه أبـي ذر، وعمر. وعنه أبو عمران الجوني، وحميد بن هلال. مات بعد السبعين.

الجرح والتعديل ٥/ ٨٤، الكاشف ٢/ ٩٧، تقريب التهذيب ١/ ٤٢٣.

(١) سنن أبـي داود، نحوه من حديث أبـي ذر برقم ٧٠٢، وبمعناه من حديث ابن عباس برقم ٧٠٣، ٧٠٤، كتاب الصلاة، باب مايقطع الصلاة ١/ ١٨٧.

(٢) سنن الترمذي، نحوه من حديث أبـي ذر، أبواب الصلاة، باب ما جاء أنه لا يقطع الصلاة إلاَّ الكلب والحمار والمرأة (٢٥٣) برقم ٣٢٨.

وقال الترمذي: «وفي الباب عن أبـي سعيد، والحكم بن عمرو الغفاري، وأبـي هريرة وأنس».

وقال: حديث أبـي ذر حديث حسن صحيح ٢/ ١٦١ ـ ١٦٢.

(٣) سنن النسائي، نحوه من حديث أبـي ذر، وبمعناه موقوفاً على ابن عباس، كتاب القبلة، باب ذكرما يقطع الصلاة ٢/ ٥٠.

(٤) سنن ابن ماجه، نحوه من حديث أبـي ذر برقم ٩٥٢. وبمعناه من حديث ابن عباس برقم ٩٤٩، وأبـي هريرة برقم ٩٥٠، وعبد الله بن مغفل برقم ٩٥١، كتاب إقامة الصلاة (٥)، باب ما يقطع الصلاة (٣٨)، ١/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦.

(٥) سنن الدارمي، نحوه من حديث أبـي ذر، كتاب الصلاة، باب ما يقطع الصلاة وما لا يقطعها ١/ ٣٢٩.

(٦) مسند أحمد، نحوه من حديث أبـي ذر ٥/ ١٤٩، ١٥١، ١٥٥، ١٦٠، ١٦١.

وبمعناه من حديث ابن عباس، ولم يذكر الحمار ١/ ٣٤٧. =

وجاء عن جماعة من الصحابة منهم: أبو ذر، وأبو هريرة، وابن عباس، وأنس، وعائشة، والحكم بن عمرو، وعبد الله بن مغفل.

وقد ذهب إلى القول بمقتضى هذا الحديث جماعة من الصحابة والتابعين والأئمة. منهم: أبو هريرة وأنس وابن عباس في رواية عنه، والحكم وعائشة ـ ولكنها استثنت المرأة ـ وعطاء والحسن وأحمد والظاهرية واختاره ابن تيمية وابن القيم والشوكاني وغيرهم(١).

وجمهور العلماء على خلاف ذلك(٢). واستدلوا بحديث «**لا يقطع** الصلاة شيء»(٣).

= وأبي هريرة ٢/ ٢٩٩، ٤٢٥، وعبد الله بن مغفل ٤/ ٨٦، ٥/ ٥٧، وعائشة رضي الله عنها ٦/ ٨٥.

وأورد نحوه الهيثمي من حديث أنس. وقال: «رواه البزار ورجاله رجال الصحيح».

ومن حديث الحكم بن عمرو الغفاري. وقال: «رواه الطبراني في الكبير». مجمع الزوائد ٢/ ٦٣.

(١) انظر: حوار هادىء ص ١٣٥، نيل الأوطار ٣/ ١٢ ـ ١٣.

(٢) انظر: شرح النووي على مسلم ٤/ ٢٢٧.

(٣) الحديث: أخرجه أبو داود من حديث أبـي سعيد الخدري، مرفوعاً إلى النبـي ﷺ، وموقوفاً عليه. كتاب الصلاة، باب من قال لا يقطع الصلاة شيء برقم ٧١٩/ ٧٢٠، ١/ ١٩١.

وإسناده: قال أبو داود: حدثنا محمد بن العلاء، ثنا أبو أسامة، عن مجالد، عن أبـي الوداك عن أبـي سعيد.

ومجالد: هو ابن سعيد بن عمير الهمداني ليس بالقوي. وقد تغير في آخر عمره. تقريب التهذيب ١/ ٢٢٩. =

وهو حديث ضعيف لا ينهض للحجية[1].

وحديث عائشة رضي الله عنها في اضطجاعها بين يدي النبي ﷺ جاء في الصحيحين وغيرهما بألفاظ متعددة عنها رضي الله عنها[2].

وقد أجاب عنه العلماء بعدة أجوبة:

أحدها: أن العلة في قطع الصلاة ما يحصل من التشويش وقد جاء في

= وأبو الوداك: هو جبر بن نوف الهمداني البكالي. صدوق يهم. تقريب التهذيب ١٢٥/٢.

وأخرجه الدارقطني في سننه من طريق مجالد عن أبي الوداك عن أبي سعيد. كتاب الصلاة، باب صفة السهو وأحكامه.. وأنه لا يقطع الصلاة شيء ٣٦٨/١.

وأورده ابن حزم في المحلى وحكم بضعفه. انظر ١٨/٤.

كما أخرج الدارقطني نحوه من حديث أبي أمامة، وأنس، وابن عمر في الكتاب والباب السابقين ١/ ٣٦٧ ــ ٣٦٨.

قال ابن الجوزي: «ليس في هذه الأحاديث شيء صحيح». العلل المتناهية ١/ ٤٤٩

وأورد الهيثمي نحوه من حديث جابر وقال: «رواه الطبراني في الأوسط وفيه يحيى بن ميمون التمار وهو ضعيف وقد ذكره ابن حبان في الثقات». كما أورد حديث أبي أمامة وقال رواه الطبراني في الكبير وإسناده حسن. مجمع الزوائد ٦٥/٢.

وذهب الشيخ أحمد شاكر إلى تصحيح حديث أبي سعيد، وزعم أنه ناسخ للأحاديث الأخرى. انظر سنن الترمذي ١٦٣/٢ ــ ١٦٦ الهامش.

(١) انظر: شرح النووي على مسلم ٢٢٧/٤، فتح الباري ٥٨٨/١، حوار هادىء ص ١٣٥، نيل الأوطار ١٣/٣.

(٢) سبق تخريجه انظر: ٤٠٤.

رواية عنها «والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح»[1]. فانتفى المعلول بانتفاء علته.

ثانيها: المرأة في حديث أبي ذر مطلقة، وفي حديث عائشة مقيدة بالزوجة. فيقيد القطع بالأجنبية لخشية الافتتان بها بخلاف الزوجة.

ثالثها: حديث عائشة جاء واقعة حال يتطرق إليها الاحتمال، بخلاف حديث أبي ذر فإنه مسوق مساق التشريع العام. وقد أشار بعضهم على أن ذلك من خصائصه ﷺ.

ورجح بعضهم أن المرأة يقطع مرورها دون لبثها، لأن المرور بين يدي المصلي حرام بخلاف الاستقرار[2].

وأما حديث ابن عباس رضي الله عنهما في مروره بين يدي الصف على حمار، فهو مروي في الصحيحين وغيرهما[3].

وفيه دلالة على أن سترة الإمام سترة لمن خلفه[4]، وابن عباس إنما مر بين يدي المأمومين، ولم يمر بين الإمام وسترته.

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الصلاة (٨)، باب الصلاة على الفراش (٢٢)، ١/١٠١، وفي باب التطوع خلف المرأة (١٠٤)، ١/ ١٣٠.
وصحيح مسلم، كتاب الصلاة (٤)، باب الاعتراض بين يدي المصلي (٥١)، ٣٦٧/١.

(٢) انظر: فتح الباري ١/ ٥٩٠.

(٣) سبق تخريجه انظر ص٤٠٥.

(٤) انظر: شرح النووي على مسلم ٢٢٣/٤، نيل الأوطار ١٤/٣.

ولذا عنون البخاري للحديث بـ: «باب سترة الإمام سترة من خلفه»[1]، وهذا أمر لا خلاف فيه بين العلماء[2].

فإذا تبين هذا، يتضح أن قول الغزالي: «إن القاصرين من أهل الحديث... الخ» قول لا يليق، ووصف مخل بالأدب مع صحابة رسول الله ﷺ والتابعين وعلماء الأمة الأجلاء الذين ذهبوا إلى القول بمقتضى الحديث.

إضافة إلى أن الخلاف لم يكن بين أهل الحديث وبين الفقهاء كما تصوره الغزالي، وإنما كان خلافاً بين من ذكرنا وبين جمهور العلماء، فتخصيصه ذلك بأهل الحديث قصور منه وتحامل لا ينبغي.

ثم وصف المخالف من العلماء بالقصور لخلافهم في مسألة علمية، مناف لما عليه أهل العلم في الأدب مع المخالف. ثم أين هو الشغب على الدين كله الذي يزعمه الغزالي بوقوعه ممن تمسك بهذا الحديث؟

إنها دعوى مبنية على الظن لا حقيقة لها في الخارج. وزعمه أن جمهور الفقهاء رفض هذا الحديث، زعم خاطىء، فجمهور العلماء لم يرفضوا هذا الحديث أبداً، وإنما كان الخلاف في الحكم الذي دل عليه الحديث هل هو باق، أم منسوخ بغيره، أم مقيد بسواه. وهذا لا يعد رفضاً للحديث كما فهم الغزالي[3].

---

(1) صحيح البخاري ١/١٢٦.

(2) فتح الباري ١/٥٧٢.

(3) انظر: أزمة الحوار الديني ص ٤٣.

وخلاف أهل العلم حول حديث ما لا يعد رداً للحديث أو طعناً في صحته، وإنما ذلك لأسباب سبق ذكرها[1].

والعلماء إنما عارضوا دلالة هذا الحديث بأحاديث أخرى، ولم يعارضوه بعقل ورأي كما يفعل الغزالي ومن على نهجه.

فاتكاء الغزالي على الفقهاء هنا حجة غير نافقة، ودليل لا يشفع له.

ثم أين فقه الغزالي الذي يدعيه في معارضته هذا الحديث بحديث عائشة رضي الله عنها وحديث ابن عباس، أما علم أن حالة الاضطجاع بخلاف حالة المرور بين يدي المصلى، وأن المرور بين صفوف المأمومين لا يؤثر على صلاة الإمام. إذ سترة الإمام سترة لمن خلفه؟ كيف غاب ذلك عنه، وهو الذي يتهم المحدثين بقصور في الفقه؟

وقوله: «والكلاب أبيضها وأسودها سواء». قول مخالف للثابت عن النبي ﷺ، مناهض له. وقد استشكل ذلك أبو ذر فأجابه النبي ﷺ بأن الكلب الأسود شيطان، فرضي أبو ذر رضي الله عنه بما أجيب به، ثم أجاب من سأله عن ذلك. ألا يرضي هذا الجواب الغزالي كما أرضى من هو خير منه؟

أم لعله يريد جواباً عقلياً يعلل به ذلك، فإليه ما ذكره ابن قتيبة رحمه الله، قال: «لأن الأسود البهيم منها، أضرها وأعقرها، والكلب إليه أسرع منه إلى جمعها، وهو ــ مع هذا ــ أقلها نفعاً وأسوؤها حراسة، وأبعدها من الصيد، وأكثرها نعاساً.

---

(١) انظر ص: ١٢٥ ــ ١٢٦.

وقال: «هو شيطان» يريد: أنه أخبثها، كما يقال فلان شيطان، وما هو إلاَّ شيطان مارد، وما هو إلاَّ أسد عاد، وما هو إلاَّ ذئب عاد ـ يراد: أنه شبيه بذلك.

وإن كانت الكلاب من الجن، أو كانت ممسوخاً من الجن، فإنما أراد أن الأسود منها، شيطانها، فاقتلوه، لضره، والشيطان هو مارد الجن»[1].

(ج) اختلاف المحدثين في الجرح والتعديل:

لقد سبق الجواب عن شبهة المستشرقين حول اختلاف المحدثين في الجرح والتعديل، وفي الحكم على الحديث[2]، وما قاله هؤلاء المُحْدَثُون هنا ما هو إلاَّ تكرار لشبهة أساتذتهم السابقة، وما أجيب به هنالك كاف للاجابة ههنا.

ولكن بقيت جزئية استشهد بها أحمد أمين على اضطراب منهج المحدثين في التجريح والتعديل، وهي رواية المبتدع[3].

---

(١) تأويل مختلف الحديث ص ١٣٦. وانظر: القياس في الشرع الإسلامي لابن القيم ص ٩٢ ـ ٩٣.

(٢) انظر: ص ١٥٧ فما بعدها.

(٣) البدعة في اللغة: ما اخترع على غير مثال سابق. ومنه قوله تعالى: ﴿بديع السموات والأرض﴾ أي مخترعهما من غير مثال سابق.
وأما في الاصطلاح فقد قال الشاطبي: «البدعة طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية». الاعتصام ١/٣٦ ـ ٣٧.
وهنالك تعريفات أخرى للبدعة. انظر كتاب «البدعة تحديدها وموقف الإسلام منها» ص ١٩٣ ـ ٢٢٠.

ولا شك أنه قد وقع الخلاف بين علماءالحديث في حكم رواية المبتدع من حيث القبول والرد.

ولكن ما هو الراجح في ذلك الذي عليه العمل؟

وهل خلافهم في رواية المبتدع يقدح في صحة منهجهم؟

لقد لخص لنا الحافظ ابن حجر رحمه الله أقوال العلماء في حكم رواية المبتدع والراجح منها فقال: «ثم البدعة إما بمكفر أو بمفسق، فالأول: لا يقبل صاحبها الجمهور، والثاني يقبل من لم يكن داعية إلى بدعته في الأصح، إلاَّ إنْ روى ما يقوي بدعته فيرد على المختار»[1].

والخلاف المذكور في قبول رواية المبتدع لا يؤثر في منهج المحدثين في توثيق الرواة ونقدهم، لأن الأقوال في ذلك نظرية، والقاعدة التي ينطلق منها في إثبات رواية الراوي ونفيها هي صدق الراوي وأمانته والثقة بدينه وخلقه، فمتى ما ثبت ذلك في راو ما قبلت روايته. وقد تتبع أحوال كثير من أهل البدع فوجدت رواياتهم موضعاً للثقة والاطمئنان، وإن رووا ما يوافق رأيهم[2].

ولذا قال الذهبي في ترجمة أبان بن تغلب الكوفي: «شيعي جلد، لكنه صدوق، فلنا صدقه، وعليه بدعته». ثم نقل توثيقه عن الإمام أحمد وغيره ثم

(١) نخبة الفكر مع شرحها ص ١٠١ ــ ١٠٣.
وانظر: مقدمة ابن الصلاح مع شرحها التقييد والإيضاح ص ١٤٨ ــ ١٥٠، اختصار علوم الحديث مع شرحه الباعث الحثيث ص ٩٤ ــ ٩٥، تقريب النووي مع شرحه التدريب ١/ ٣٢٤ ــ ٣٢٥، تيسير مصطلح الحديث ص ١٢٣ ــ ١٢٤.

(٢) انظر: الباعث الحثيث ص ٩٥.

قال: «فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع، وحد الثقة العدالة والإتقان، فكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة؟.

وجوابه: إن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى، كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرق، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة. ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه، والحط على أبـي بكر وعمر رضي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة. وأيضاً فما استحضر الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً ولا مأموناً، بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله؟ حاشا وكلا. فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم: هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب علياً رضي الله عنه، وتعرض لسبهم. والغالي في زماننا وعرفنا: هو الذي يكفر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين أيضاً، فهذا ضال مفتر»[1].

وقال الحافظ ابن حجر:

«والتحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعته لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفيها، فلو أخذ ذلك عل الإطلاق لا ستلزم تكفير جميع الطوائف، فالمعتمد أن الذي ترد روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة وكذا من اعتقد عكسه، فأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله»[2].

---

(١) ميزان الاعتدال ١/ ٥ ــ ٦.

(٢) شرح نخبة الفكر ص ١٠١.

إذن: إن مدار قبول رواية الراوي وردها ينبني على عدالته وضبطه لما يرويه فمتى كان كذلك قبلت روايته. وهذه قاعدة ثابتة عند المحدثين. وقد سبق بيان ذلك[1].

ونختم هذه الجزئية بكلمة ضافية للشيخ محمد أبـي شهبة. إذ يقول: «فإذا اجتمع في الراوي هذه الشروط ــ الإسلام، التكليف، العدالة، الضبط ــ كان أهلاً لقبول روايته، وليس من شك في أن من توفرت فيه هذه الشروط ترجح ترجحاً قوياً صدقه على جانب كذبه، بل من اطلع على منهج المحدثين في النقد وطريقتهم في التعديل والتجريح ومبالغتهم في التحري عن معرفة حقيقة الراوي وطوية نفسه، والأخذ بالظنة والتهمة في رد مروياته، يكاد يجزم بأن تجويز الكذب على الراوي المستجمع لهذه الشروط أمر فرضي واحتمال عقلي، وهذه الحقيقة قد تبدو لبعض من لم يدرس كتب الرجال والنقد عند المحدثين فيها شيء من المغالاة ولكن الحق ما ذكرت، ومن أبعد النجعة في كتب القوم عرف، ومن عرف اعترف»[2].

● ● ●

---

(١) انظر ص: ١٥٩.

(٢) دفاع عن السنة ص ٣٢.

الـخـاتـمـة

ومن خلالِ معالجتي لهذا الموضوعِ خرجت بالنتائجِ الآتيةِ:

* **الـسـنـة:**

١ ــ السنةُ بيانٌ للقرآنِ ملازمة له لا ينفصلُ أحدُهما عن الآخرِ، فالآخذُ بما فيها كالآخذِ بما في القرآنِ.

٢ ــ إجماعُ هذه الأمةِ على الأخذِ بها وعدمِ التقدمِ بين يديها بعقلٍ أو رأي أو اجتهادٍ.

٣ ــ اهتمَّ الصحابةُ بحفظِ السنةِ في الصدور والكراريسِ، وأوصلوها إلى من بعدَهم بيضاءَ نقيةً، فحملها التابعون عنهم واهتموا بها كأسلافِهم حتى دُونتْ في الصحاحِ والجوامعِ والمسانيدِ وغيرِها.

٤ ــ تقييضُ اللهِ للسنةِ في كلِ زمانٍ مِن العلماءِ المُخْلِصين الذين أفنَوا أعمارَهم في خدمتِها والدفاعِ عنها وذبِ الكذبِ والوضعِ عن جنابِها ودفع الشبهِ عن حِياضِها حتى وصلتْ إلينا نقيةً صافيةً.

ولا سعادةَ لأمةِ الإسلامِ إلاَّ بالتمسكِ بها والعضِ عليها بالنواجذِ وعدم التقدم بين يديها.

* العقل:

١ ـ اهتمامُ الإسلامِ بالعقلِ، فلم يُنْقِصْهُ حقَّهُ، ولم يرفعْهُ فوقَ مقامه الذي وضعَهُ اللهُ فيه.

٢ ـ العقلُ السليمُ لا يْمكنُه أن يخالفَ نصاً صحيحاً أبداً، بل متى ما وُجدتْ مخالفةٌ بينهما، فإما أن يكونَ النصُّ غيرَ صحيحٍ أو أن يكونَ العقلُ غيرَ صريحٍ.

٣ ـ السلفُ رِضوانُ اللهِ عليهم لم يُقدموا العقلَ على نصوصِ الوحيِ، ولم يُلْغُوا عملَهُ، بل وقفوا به عندَ حدِّه الذي حَدَّهُ اللهُ له، فأعمَلوه حيثُ جازَ له أن يَعْمَلَ، ووقفوا به حيثُ حُقَّ له أن يَقِفَ.

٤ ـ العقلُ ناقصٌ عاجزٌ عن إدراكِ كثيرٍ من حقائقِ الأشياءِ، فلا يمكنه أن يكونَ حَكَماً على دينِ اللهِ، إضافةً إلى أن العقولَ مختلفةٌ متباينةٌ، فلا تُعْطىٰ أحكاماً منسجمةً كأحكامِ الوحيِ.

٥ ـ أن دعوى وجودِ عقلياتٍ مخالفةٍ للشرعِ، لا حقيقةَ لها عند الاعتبارِ الصحيحِ، بل هي أوهامٌ وخيالات وشبه عاريةٌ عن الصوابِ، إضافةً إلى أنه لا ضابطَ عندَ من يَرُدُّ النصوصَ بالعقلِ يُفَرِّقُ به بينَ ما يُرَدُّ وما لا يُرَدُّ.

٦ ـ ردُّ النصوص عقلاً أوجدَ أثراً بالغاً في زعزعة كثيرٍ مِن العقائدِ وعدمِ احترامِ نصوصِ الوحيِ الاحترامِ اللائقِ، والتهوينِ من شأنِها.

* **المعتزلةُ:**

١ ــ تأثرَ المعتزلةُ بالفلسفةِ اليونانيةِ، وأعطَوها صِبغَةً إسلاميةً لِيستعينوا بها على نظرياتِهم وجدلِهم، فكان ذلك ذا أثرٍ بالغٍ في ردِّ النصوصِ بالعقلِ، وفتحِ بابِ شرٍ عظيمٍ على أمةِ الإسلامِ دخلَ منه كثيرون من أعداءِ الإسلامِ، وتأثرَ بذلك جحافلُ من أبناءِ المسلمين.

٢ ــ مخالفةُ المعتزلةِ منهجَ السلفِ في فهمِ النصوصِ، وعَجْزُ عقولِهم عن الفهمِ الصحيحِ لها أدى بهم إلى الاضطرابِ وعدمِ الاستقرارِ المنهجيِ.

* **المستشرقون:**

١ ــ المستشرقون امتدادٌ لليهود والنصارى الأُوَلِ الذين بذلوا كلَّ ما في وُسْعِهِم لطمسِ الإسلامِ في مهدِه.

٢ ــ شدةُ عداوةِ المستشرقين للإسلام دفعْتهُم إلى تشويهِهِ وإظهارِه بصورةِ الرجعيةِ وعدمِ مواكبةِ الحضارةِ، وزعزعةِ العقيدةِ في نفوس أبنائه بشتى السبلِ.

٣ ــ أن المستشرقين يتدثرون بثوبِ التبشيرِ والاستعمارِ، وإن لَبِسوا مُسُوحَ العلماءِ، ويَستهدفون مِن وراءِ ذلك محوَ الإسلامِ وإذلالَ أهلِه، والاستيلاءَ على ثَرْواتِ بلادِهم.

٤ ــ لم يَستطعْ أن يتخلصَ المستشرقون في دراستِهم للإسلامِ مِن العصبيةِ والعداءِ له مهما حاولوا الانقيادَ إلى المنهجيةِ العلميةِ التي يزعمُونها، مِما أدى إلى عدمِ النزاهةِ والتجرد والدقةِ في بحوثِهم، وكَثْرةِ الأخطاءِ وضحالةِ المعلوماتَ.

٥ ـ تأثرُهم بالتيارِ المادي الذي يَسُودُ الحضارةَ الغربيةَ، وبُعْدُهم عن الجانبِ الروحي كان له أثرٌ في إقحامِ عقولِهم في الأمورِ الغيبيةِ التي تَخرجُ عن نطاقِ العقلِ.

٦ ـ عدمُ تصديقهم بنبوةِ محمدٍ ﷺ كان من أكبر الدوافعِ لهم في بثِّ شكوكِهم ومطاعِنهم في بقيةِ جوانبِ الإسلامِ.

٧ ـ كانتِ الحروبُ الصليبيةُ مُنْطَلَقَ عداءٍ جديدٍ للعالمِ الإسلامي، حيثُ جعلتِ الغربَ المسيحي يَبذلُ قُصَارَى جَهْدِه في حربِ الإسلامِ في كلِ الميادينِ وبشتى السبلِ.

٨ ـ عَرَفَ المستشرقون أهميةَ السنةِ فركزوا طعونَهم عليها ليتسنى لهمُ الطعنُ في القرآنِ، ووجدوا في منهجِ المعتزلةِ ما يَخدِمُ أغراضَهم فدافعوا عنه وتَبَنوه وساروا على مِنوالِهِ في محاربةِ السنةِ، مما يُمكنُ أن يقالَ: إن المستشرقين امتدادٌ للمدرسةِ الاعتزاليةِ في التعاملِ مع الأحاديثِ مع تباين هدفِ الرفضِ.

٩ ـ نجاحُ الاستشراقِ في استقطابِ كثيرٍ مِن أبناءِ الإسلامِ الذين انخدعوا بأفكارِه وآرائِه وتأثروا بثقافاتِه ومناهجه، وكثيرٌ منهم يُمثلون رموزاً بارزةً في بلْدَانِهم، فكان لذلك اثرٌ بالغٌ في نشرِ تلك الأفكارِ بينَ المسلمين وانخداعِ السُّذَجِ منهم بها وتفلت كثيرٍ منهم بسببِها من التمسكِ بالشرعِ.

١٠ ـ ضَعْفُ الأمةِ الإسلاميةِ وبُعْدُها عن دينها أدى إلى تشبثِها بالغربِ وتَبَعيتها لأفكارِه واستجدائِها وتسولِها على موائِده.

* **المدرسةُ العقليةُ الحديثةُ:**

١ ــ تأثرُ روادِ المدرسةِ العقليةِ الحديثةِ بمنهجِ المعتزلةِ في التعاملِ مع نصوصِ الوحيِ وردِّها بالعقلِ، وسيرهم على منوالِهم حذوَ القذَّةِ بالقذةِ، مع كثرةِ جهلِهم وقلةِ بِضَاعَتِهم.

٢ ــ تتلمذ أبناءِ المسلمين على المستشرقين جعلَ كثيراً منهم يَحذُو حذوَهم. فكان خطرُهم أعظمَ وإفسادُهم أكبرَ، لأنهم يهدِمون حُصونَ السنةِ من داخِلها.

٣ ــ جهلُهم بالسنةِ النبويةِ جعلَهم يَتلقفون شبهاتِ المستشرقين وينخدعون بأقوالِهم وآرائِهم، بل قلدُوهم في كلِ شيءٍ حتى في معرفةِ دينِ الإسلامِ.

٤ ــ ضعفُ الوازِع الديني عندَ المسلمِ يجعلُهُ مستجيباً للضغوطِ المعاصرةِ ولو على حسابِ دينِه.

* **خلاصةٌ:**

١ ــ وجودُ صلة قويةٍ تَربِطُ المعتزلةَ والمستشرقين والمدرسةَ العقليةَ الحديثةَ وهي اعتمادُ كلِّ مدرسةٍ على منهجِ سابقِتها في ردِّ نصوص السنةِ بالعقلِ.

٢ ــ وجودُ قاسمٍ مُشتَرَكٍ بينَ المدارسِ الثلاثِ، وهو الجهلُ بالسنةِ وعدمُ إدراكِ معانيها ــ إذا استُبعِدَ سوءُ القصدِ الذي وقعَ فيه كثيرُ من المستشرقين.

٣ ـ أعطتْ هذه المدارسُ العقلَ أكثرَ مما أعطاهُ اللهُ مِن المكانةِ وسمتْ به فوقَ منزلةِ الوحيِ وقدمتْهُ عليهِ، مما أدى إلى تهوينِ أمرِ السنةِ وتهمِيشها.

● ● ●



الفهارس

(١) فهرس الآيات القرآنية .

(٢) فهرس الأحاديث النبوية والآثار .

(٣) فهرس الأعلام المترجم لهم .

(٤) فهرس المصادر والمراجع .

(٥) فهرس الموضوعات .



(١)

فهرس الآيات القرآنية

● ● ●

(٢)

فهرس الأحاديث والآثار

الحديث أو الأثر	القائل	الصفحة
إذا وقع الذباب في إناء أحدكم. . .		٢/ ٢٥٦
اذهب بنعلي هاتين. . .		١/ ١٠٩
أراهم سيهلكون. . .	ابن عباس	١/ ٧٧
أرأيت إذا منع الله الثمرة. . .		١/ ٤٧
أرأيتكم ليلتكم هذه. . .		٢/ ٣٩٤، ٣٩٦
ارجعوا إلى أهليكم فأقيموا فيهم. . .		١/ ١٥١
أرسل ملك الموت إلى موسى. . .		٢/ ٢٣٣
الإسلام أن تشهد أن لا إلَه إلاَّ الله. . .		١/ ٢٩٦
أشعرت يا عائشة أن الله قد أفتاني. . .		٢/ ٢٠٦ت
اصنعوا كل شيء إلاَّ النكاح. . .		١/ ٤٩٦
أصيحابـي. . .		٢/ ٣٣٥
أضل الله عن الجمعة من كان قبلنا. . .		١/ ٥٠٢
اطلبوا فضلة من ماء. . .		١/ ٤٠٧
اعتمر النبـي ﷺ أربع. . .	ابن عمر	٢/ ٣٣١
أعطى رسول الله ﷺ خيبر لليهود. . .	ابن عمر	٢/ ٥٤٧
أفته يا أبا هريرة. . .	ابن عباس	٢/ ٣٧٨
أقبلت راكباً على حمار أتان. . .	ابن عباس	٢/ ٤٠٥ت
اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلاَّ حق. . .		٢/ ١١٠
اكتبوا لأبـي فلان. . .		٢/ ١٠٩
ألا إن ربـي أمرني أن أعلمكم. . .		١/ ١١٦
ألا إني أوتيت القرآن. . .		١/ ٤٤٨؛ ٢/ ٢٩٥، ٢٩٦
اللهم حبب عبيدك هذا ــ يعني أبا هريرة ــ. . .		٢/ ٣٥٥ت
اللهم وليديه فاغفر. . .		١/ ٣٧٧

الحديث أو الأثر	القائل	الصفحة
« ن »		
نضر الله امرءاً سمع مقالتي . . .		١/ ٣٧؛ ٢/ ٨، ٢٩٩
نضر الله امرءاً سمع مني مقالة . . .		١/ ٢٩٩
نضر الله عبداً سمع مقالتي . . .		١/ ١٤٨
النظر إلى الوجه الجميل عبادة . . .	موضوع	٢/ ١٧٥
نعم هل تضارون في رؤية الشمس . . .		١/ ٣٩٣ت
نور أنى أراه .		١/ ٢٣٠، ٢٧٩
نور هو أنى أراه .		١/ ٢٧١، ٢٧٨
« هـ »		
هذا الناموس الذي نزل الله . . .	ورقة بن نوفل	١/ ٤٤٢
هل بلغت؟		١/ ٦٧
هل تضارون في القمر ليلة البدر . . .		١/ ٢٣٨
هؤلاء للجنة ولا أبالي .		٢/ ٩٢
« و »		
والذي نفس محمد بيده لا يسمع بـي أحد . . .		١/ ٤٩٧
والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل . . .		٢/ ٢١٨
والله ما أراكم منتهين . . .	ابن عباس	٢/ ١٦
والله ما كنا نكذب . . .	أنس	٢/ ٦٠
والله ما يشك أنه سمع ــ لأبـي هريرة . . .	طلحة	٢/ ٧٥
وإن زنى وإن سرق .		١/ ٣٦١
وإن كان من أهل النار .		١/ ٤١٥ت
والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح . . .	عائشة	٢/ ٤٢١
وجدتم ما وعد ربكم حقاً . . .		١/ ٤٠٢

● ● ●



(٣)

فهرس الأعلام المترجم لهم

الأعلام المترجم لهم	الصفحة

[أ]

[ح]

[د]

[ذ]

[ر]

[ز]

[س]

[م]

• • •

(٤)

فهرس المصادر والمراجع

* **القرآن الكريم.**

« أ »

* الإبانة عن شريعة الفرق الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، لعبد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي. تحقيق رضا بن نعسان معطي، مطبعة دار الراية. الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م، الرياض.
* الإبانة في أصول الديانة، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري. إدارة الطباعة المنيرية، الأزهر، القاهرة.
* الأبطال، تأليف توماس كارليل، عربه محمد السباعي. الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر، المطبعة المصرية بالأزهر. الطبعة الثالثة: ١٣٤٩هـ ـ ١٩٣٠م.
* الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن أبي بكر السيوطي، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، لبنان.
* الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي، تعليق: عبد الفتاح أبو غدة. الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م، حلب.
* الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، للأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي. تحقيق: شعيب الارنؤوط. الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

* الإحكام في أصول الأحكام، لأبـي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، تقديم: الأستاذ الدكتور إحسان عباس. الناشر: منشورات دار الآفاق الجديدة. الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠م، بيروت.
* أخبار عمرو بن عبيد، لعلي بن عمر أبـي الحسن الدارقطني، تحقيق: الدكتور يوسف فان إس. المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٧م، بيروت.
* آداب الشافعي ومناقبه، لعبدالرحمن بن أبـي حاتم الرازي، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق. الناشر: دار الكتب العلمية ــ بيروت.
* أدب الحديث النبوي، بكر شيخ أمين، مطبعة دار الشروق.
* الأدب المفرد، لأبـي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، نشره: قصي محب الدين الخطيب. الطبعة الثانية ١٩٧٩م، القاهرة.
* الأدلة على صدق النبوة المحمدية ورد الشبهات عنها، هدى عبد الكريم، رسالة دكتوراه ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٩م، جامعة أم القرى.
* الأدلة والشواهد على وجوب الأخذ بخبر الواحد في الأحكام والعقائد، لسليم الهلالي. المطبعة: شركة المطابع النموذجية المساهمة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٦م.
* أديان الهند الكبرى الهندوسية ــ الجينية ــ البوذية، الدكتور أحمد شلبي، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة السابعة ١٩٨٤م.
* آراء المستشرقين حول القرآن الكريم وتفسيره، الدكتور عمر بن إبراهيم رضوان. إشراف الدكتور مصطفى مسلم. الناشر: دار طيبة للنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ــ ١٩٩٢م.
* الأربعين في أصول الدين، لفخر الدين محمد بن عمر الخطيب الرازي. الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية.
* إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول. محمد بن علي الشوكاني. المطبعة: مصطفى البابـي الحلبـي وأولاده، ١٣٥٦هـ ــ ١٩٣٧م.

* إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني. إشراف محمد زهير الشاويش. الناشر: المكتب الإسلامي. الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩م.
* أزمة الحوار الديني، لجمال سلطان. الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض.
* أساس التقديس في علم الكلام، لفخرالدين أبـي عبد الله محمد بن عمر الحسين الرازي، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده ١٤٥٤هـ، مصر.
* الاستشراق والمستشرقون ما لهم وما عليهم، الدكتور مصطفى السباعي. مطبعة المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩م.
* الاستشراق والمستشرقون وجهة نظر، عدنان محمد وزان. منوعات رابطة العالم الإسلامي ضمن سلسلة دعوة الحق، العدد ٢٤ السنة الثالثة.
* الاستقامة، لأبـي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية. الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود، الطبعة الأولى.
* الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبـي عمر يوسف بن عبد البر النمري، مطبعة النهضة، مصر، القاهرة.
* أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعز الدين أبـي الحسن ابن الأثير الجزري، مطبعة الشعب، القصر العيني ١٩٧٠م، القاهرة.
* الأسرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة، لنور الدين علي بن محمد بن سلطان، الملا علي القاري. تحقيق: محمد الصباغ. الناشر: دار الأمانة ومؤسسة الرسالة، طبعة مطابع دار القلم، ١٣٩١هـ ــ ١٩٧١م، بيروت ــ لبنان.
* الإسلام على مفترق الطرق، محمد أسد ليبولد فايس، تحقيق: عمر فروخ. مطبعة دار العلم للملايين ــ بيروت.
* الإسلام والمستشرقون، نخبة من العلماء المسلمين، مطبعة عالم المعرفة للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م، جدة.
* الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية، للشيخ محمد عبده. الطبع والنشر مطبعة محمد علي صبيح وأولاده ١٣٧٣هـ ــ ١٩٥٤م.

* الإصابة في تمييز الصحابة. لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع ـ القاهرة.
* أصول التخريج ودراسة الأسانيد للدكتور محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض. الطبعة الثانية ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.
* أصول الحديث، الدكتور محمد عجاج الخطيب. الناشر المكتبة الفيصلية، مطبعة دار الفكر، الطبعة الرابعة ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م، بيروت ـ لبنان.
* أصول السرخسي، لأبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهيل السرخسي. تحقيق: أبي الوفاء الأفغاني، نشر لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدرآباد الدكن بالهند، مطابع دار الكتاب العربي، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م، مصر.
* أصول الفقه، لبدران أبو العينين. الناشر: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٤م.
* أصول الفقه، لمحمد أبي زهرة، طبع ونشر دار الفكر العربي.
* أصول الفقه وابن تيمية، صالح عبد العزيز المنصور، مطبعة دار النصر للطباعة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م، مصر.
* أضواء على السنة المحمدية، تأليف محمود أبو رية. الناشر: مطبعة التأليف بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٨م.
* إظهار الحق، رحمة الله خليل الرحمن العثماني، مطبعة: إدارة إحياء التراث الإسلامي، ١٩٨٣م، الدوحة ـ قطر.
* الاعتصام لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي، تعريف محمد رشيد رضا، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، مطابع شركة الإعلانات الشرقية.
* الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي. عالم الكتب، الطبعة الأولى، بيروت.
* الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة السابعة، مايو ١٩٨٦م بيروت ـ لبنان.
* أعلام الموقعين عن رب العالمين، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تحقيق: عبدالرحمن الوكيل. الناشر: دار الكتب الحديثة، مطبعة السعادة، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م، القاهرة.

* أعلام النبوة، لأبـي الحسن علي بن محمد الماوردي الشافعي. الناشر: دار الباز للنشر والتوزيع. المطبعة: دار الكتب العلمية ١٤٠١هـ ــ ١٩٨١م، بيروت ــ لبنان.
* الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: أحمد باشا تيمور القدسي، دمشق.
* إقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: ناصر عبد الكريم العقل. مطبعة شركة العبيكان للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، الرياض.
* الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، لعياض بن موسى اليحصبـي، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، المكتبة العتيقية تونس، ١٣٨٩هـ ــ ١٩٧٠م.
* الأم للإمام محمد بن إدريس الشافعي، إشراف وتصحيح: محمد زهري النجار، دار المعرفة، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ ــ ١٩٧٣م، بيروت.
* الأنساب لعبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي، تصحيح وتعليق: الشيخ عبد الرحمن بن يحيـى المعلمي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ ــ ١٩٦٢م، حيدرآباد.
* الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، لعبد الرحمن بن يحيـى المعلمي اليماني، المطبعة السلفية، ١٣٧٨هـ، القاهرة.
* أهل السنة والجماعة معالم الانطلاقة الكبرى. جمع وإعداد محمد عبد الهادي المصري. دار طيبة، الرياض.
* إيثار الحق على الخلق، لأبـي عبد الله محمد بن المرتضى اليماني، مطبعة الآداب المؤيد، بمصر.
* إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، لمحمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، تحقيق: وهبـي سليمان ــ غاوجي الألباني، مطبعة دار السلام. الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ــ ١٩٩٠م، القاهرة.
* إيقاظ همم أولي الأبصار لصالح بن محمد بن نوح الفلاني، تحقيق وتصحيح: محمد منير الدمشقي، إدارة الطباعة المنيرية، ١٣٥٤هـ، مصر.

« ب »

* باب ذكر المعتزلة من كتاب المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل، لأحمد بن يحيى ابن المرتضى، مطبعة دار المعارف النظامية، ١٣١٦هـ، حيدرآباد الدكن.

* الباحث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، تأليف أحمد محمد شاكر، واختصار علوم الحديث لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير. الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، مطبعة دار الفكر الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ــ ١٩٨٣م.

* بحوث في أصول التفسير، الدكتور محمد لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي. الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م، بيروت.

* البدء والتاريخ، لمطهر بن طاهر المقدسي، مكتبة المثنى ــ بغداد.

* بدائع الفوائد، لمحمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، طبعة دار الفكر.

* بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لمحمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، صححها نخبة من العلماء الأجلاء. الناشر: المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

* البداية والنهاية، لأبي الفداء محمد بن إسماعيل بن كثير، تحقيق: هيئة بإشراف الناشر، مكتبة المعارف، الطبعة الخامسة، ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٣م، بيروت.

* البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني. الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

* البدعة، تحديدها وموقف الإسلام منها، للدكتور عزت علي عيد عطية رسالة دكتوراه. الناشر: دار الكتب الحديثة، مطبعة المدني، ١٩٧٣م، القاهرة.

* البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم. الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

* بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، لابن تيمية، تصحيح وتكميل وتعليق محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، مطبعة الحكومة، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ، مكة المكرمة.

« ت »

* تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، ترجمة: عبد الحليم النجار. مطبعة دار المعارف، الطبعة الثالثة، مصر.
* تاريخ بغداد، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت.
* تاريخ الثقات، لأحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، توثيق: الدكتور عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م، بيروت.
* تاريخ دمشق، لابن عساكر، مخطوط.
* تاريخ الشعوب الإسلامية، لكارل بروكلمان، مطبعة: دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السادسة.
* التاريخ الصغير، لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد. الناشر: مكتبة دار التراث، القاهرة، دار الوعي، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م، حلب.
* تاريخ الطبري، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: محمد أبـي الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الرابعة، ١٩٧٩م.
* تاريخ العرب، دكتور فيليب حتي، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، الطبعة الثالثة، ١٩٦١م.
* تاريخ الفرق الإسلامية ونشأة علم الكلام عند المسلمين، لعلي مصطفى الغرابـي، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، بمصر.
* التاريخ القديم، لمحمد شفيق غربال. مطبعة القاهرة الحديثة.
* التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل البخاري. الناشر والمطبعة والطبعة بدون.
* تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، لمحمد أبـي زهرة، دار الفكر العربـي.
* تاريخ اليعقوبـي، لأحمد بن أبـي يعقوب بن جعفر بن وهب. الناشر: دار صادر، ١٣٧٩هـ ـ ١٩٦٠م، بيروت.
* تأويل مختلف الحديث، لعبدالله بن مسلم بن قتيبة، تصحيح: محمد زهري النجار. الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م، ميدان الأزهر.

* التبيان في أقسام القرآن، لابن قيم الجوزية، تصحيح: طه يوسف شاهين. الناشر: مكتبة القاهرة.
* تحذير الخواص من أكاذيب القصاص، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: الدكتور محمد بن لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، بيروت.
* التحرير في أصول الفقه، لابن الهمام محمد بن عبد الواحد. طبعة مصطفى الحلبي، ١٣٥١هـ.
* تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، ليوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزي، تصحيح: عبد الصمد شرف الدين. الناشر: الدار القيمة، الهند، توزيع: دار الباز للنشر والتوزيع، مكة، الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م.
* تدريب الراوي في شرح تغريب النواوي، لجلال الدين السيوطي. تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية. الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م، المدينة المنورة.
* تذكرة الحفاظ، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة السابعة.
* تذكرة الموضوعات، لمحمد طاهر بن علي الهندي. الناشر: أمين دمج، بيروت، الشيخ عبد الوكيل، دمشق.
* تراث الإسلام، لجوزيف شاخت، ترجمة: دكتور حسين مؤنس، مطبعة إحسان صدقي الصمد، القسم الثاني.
* تراث الإسلام، لشاخت وبوزورث، تحقيق: شاكر مصطفى، القسم الأول، مطبعة عالم المعرفة.
* التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٧هـ ـ ١٩٣٨م، القاهرة.
* تفسير أبي السعود، لأبي السعود محمد بن محمد العماري. الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان.

* تفسير جزء عم، لمحمد عبده. الناشر: الجمعية الخيرية الإسلامية بالقاهرة. المطبعة الأميرية، الطبعة الأولى سنة ١٣٢٢هـ.
* تفسير القرآن العظيم، لإسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، مطبعة دار المعرفة، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، بيروت ـ لبنان.
* التفسير الكبير، للفخر الرازي. الناشر: دار الكتب العلمية، طهران، الطبعة الثانية.
* تفسير المنار، لمحمد رشيد بن علي رضا، دار المنار، الطبعة الثالثة، ١٩٦٧م، مصر.
* تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الدكن ـ الهند.
* تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني. تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف. الناشر: المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، مطبعة دار المعرفة، بيروت.
* التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، عبد الرحمن بن الحسين العراقي. تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨١م.
* تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأحمد بن حجر العسقلاني. تحقيق: دكتور شعبان محمد إسماعيل. الناشر: مكتبة ابن تيمية.
* التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد البر النمري، حققه وعلق على حواشيه جماعة من العلماء، طبعة وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م، المملكة المغربية.
* تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لأبي الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني. تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ ـ ١٩٧٩م، بيروت ـ لبنان.
* تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، دار صادر، ١٩٦٨م، بيروت.
* تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار القومية للطباعة، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م، القاهرة.
* توثيق السنة في القرن الثاني الهجري، لرفعت عبد المطلب. الناشر: مكتبة الخانجي عيد.

* تيسير التحرير شرح على كتاب التحرير، لمحمد أمين الحسيني، أمير بادشاه. طبعة مصطفى الحلبي، ١٣٥٠هـ.
* تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، للشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب. المكتب الإسلامي، الطبعة الخامسة، ١٤٠٢هـ، بيروت ــ دمشق.
* تيسير مصطلح الحديث، للدكتور محمود الطحان. مكتبة المعارف، الطبعة الثامنة، ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م، الرياض.

« ج »

* جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله، لأبي عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي، تصحيح عبد الرحمن محمد عثمان. الناشر: المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، مطبعة العاصمة، الطبعة الثانية، ١٣٨٨هـ ــ ١٩٦٨م، القاهرة.
* جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لمحمد بن جرير الطبري، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي، الطبعة الثالثة، ١٣٨٨هـ ــ ١٩٦٧م، مصر.
* جامع الرسائل، لشيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق: محمد رشاد سالم. مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ ــ ١٩٦٩م، القاهرة، المجموعة الأولى.
* الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تصحيح: أحمد عبد العليم البردوني، الطبعة الثانية.
* الجرح والتعديل، لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي. مطبعة دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى، حيدرآباد.
* جهم بن صفوان ومكانته في الفكر الإسلامي لخالد العلي، مطبعة الإرشاد، ١٩٦٥م بغداد.

« ح »

* حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، لابن قيم الجوزية، مطبعة المدني، القاهرة.
* حجة الله البالغة، لولي الله بن عبد الرحيم الدهلوي. تحقيق: السيد سابق، دار الكتاب الحديثة، القاهرة ومكتبة المثنى ــ بغداد.
* الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، لإسماعيل بن محمد بن الفضل

التيمي الأصبهاني. تحقيق: محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م، الرياض.

* الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام، لمحمد ناصر الدين الألباني، مطبعة الدار السلفية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ.

* الحديث والمحدثون، لمحمد محمد أبي زهو، مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية.

* حضارة العرب، لجوستاف لبون، نقله إلى العربية محمد عادل زعيتر، الطبع والنشر دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٦٤هـ ـ ١٩٤٥م.

* حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني. الناشر: المكتبة السلفية، مطبعة دار الفكر.

* حوار هادىء مع محمد الغزالي، لسلمان بن فهد العودة، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الطبعة الأولى، ذو القعدة، ١٤٠٩هـ.

* حياة الرسول المصطفى، لعبد الرزاق محمد أسود، مطبعة الدار العربية للموسوعات، بيروت.

* حياة محمد، لمحمد حسين هيكل. مطبعة دار المعارف، الطبعة الثالثة عشر، مصر.

« خ »

* خلق أفعال العباد، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري. تقديم وتخريج: بدر البدر، الدار السلفية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، الكويت.

« د »

* دائرة المعارف الإسلامية، نقلها إلى العربية مجموعة من العلماء.

* درء تعارض العقل والنقل، لشيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق: رشاد سالم، مطبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

* دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، لمحمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي.

* دراسات في حضارة الإسلام، لهاملتون جب. دار العلم للملايين، بيروت.

* دفاع عن أبي هريرة، لعبد المنعم صالح العلي العزي. مكتبة النهضة ببغداد، دار الشروق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

* دفاع عن السنة ورد شبهة المستشرقين والكتاب المعاصرين، للدكتور محمد أبي شهبة، دار اللواء للنشر، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م، الرياض.
* دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي. دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م، بيروت ــ لبنان.
* الديانات والعقائد في مختلف العصور، لأحمد عبد الغفور عطار، مطبعة مكة المكرمة.
* ديوان حسان بن ثابت، دار بيروت للطباعة والنشر.
* ديوان ذي الرمة، غيلان بن عقبة العدوي مع شرح أبي نصر الباهلي. تحقيق: عبد القدوس أبو صالح. طبعة: مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٢هـ ــ ١٩٧٢م.
* ديوان زهير بن أبي سلمى، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.
* ديوان عامر بن الطفيل، رواية أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، دار صادر، ١٣٨٣هـ ــ ١٩٦٣م، بيروت.

« ذ »

* ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، للإمام الذهبي، ضمن أربع رسائل بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة. توزيع: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الخامسة، ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م، القاهرة.
* ذيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب عبد الرحمن بن أحمد البغدادي، دار المعرفة، بيروت.

« ر »

* رد الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد، للإمام عثمان بن سعيد الدارمي. تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة أنصار السنة المحمدية، الطبعة الأولى، ١٣٥٨هـ، مصر.
* رد شبهات الإلحاد عن أحاديث الآحاد، لعبد العزيز بن راشد. مطبعة المكتب الإسلامي، ١٤٠١هـ ــ ١٩٨١م، بيروت.
* الرد على الأخنائي، لشيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق: الشيخ عبد الملك بن إبراهيم والشيخ محمد حسين نصيف، المطبعة السلفية.

* رسائل الجاحظ من كتاب خلق القرآن، لعمرو بن بحر الجاحظ. الناشر: مكتبة الخانجي، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م، مصر.

* رسائل العدل والتوحيد، ليحيى بن الحسين، مؤسسة دار الهلال، ١٩٧١م.

* الرسالة للإمام محمد بن إدريس الشافعي. تحقيق: أحمد محمد شاكر، ١٣٠٩هـ.

* الرسالة (مجلة)، العدد ٥١٤، ٦ جمادى الأولى ١٣٦٢هـ/ ١٠ مايو ١٩٤٣م، السنة الحادية عشرة.

* الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، للسيد محمد بن جعفر الكتاني، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

* الرسول ﷺ في كتابات المستشرقين، نذير حمدان. مطبوعات رابطة العالم الإسلامي.

* رفع الملام عن الأئمة الأعلام، لشيخ الإسلام ابن تيمية، مطبعة السنة المحمدية.

* الروح لابن قيم الجوزية، مطبعة دار الكتب العلمية.

* روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لمحمود الآلوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

* الروض الأنف، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، طبع مطبعة الجمالية، ١٣٣٢هـ ـ ١٩١٤م، مصر.

* رؤية الله تعالى، للدكتور أحمد بن ناصر بن محمد آل أحمد، جامعة أم القرى، مركز بحوث الدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

* الرياض الناضرة والحدائق النيرة الزاهرة في العقائد والفنون المتنوعة الفاخرة، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، مكتبة المعارف، الطبعة الرابعة، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، الرياض.

«ز»

* زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم، لمحمد حبيب الله بن عبد الله الجكني الشنقيطي. الناشر: محمد بن محمد الشرنوبي، مطبعة مصر، شركة مساهمة مصرية، ١٩٥٤م، القاهرة.

* زاد المسير في علم التفسير، لجمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي.

تحقيق وتخريج: محمد بن عبد الرحمن عبد الله، أبـي هاجر السعيد بن بسيوني زغلول، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م، بيروت ــ لبنان.

* زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن قيم الجوزية. تحقيق وتخريج وتعليق: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلامية، بيروت، الطبعة السادسة عشرة، ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م.

« س »

* سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩م، دمشق، بيروت.

* سلسلة الأحاديث الضعيفة، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة، ١٣٩٨هـ، بيروت.

* السنة، حجيتها ومكانتها في الإسلام، للدكتور محمد لقمان السلفي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ ــ ١٩٨٩م، بيروت.

* السنة قبل التدوين، للدكتور محمد عجاج الخطيب. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠م، بيروت ــ لبنان.

* السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، لمحمد الغزالي، طبعة دار الشروق، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ــ ١٩٨٩م.

* السنة والعلم الحديث، لعبد الرزاق نوفل، مطبعة الشعب، القاهرة.

* السنة ومكانتها في الإسلام، للدكتور محمد محمد أبـي زهو. دار الكتاب العربـي، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م، بيروت.

* السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، للدكتور مصطفى السباعي. المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ ــ ١٩٧٨م، دمشق، بيروت.

* سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد ابن ماجه. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، إستانبول، تركيا.

* سنن أبـي داود، للإمام أبـي داود سليمان بن الأشعث، تعليق ومراجعة: محمد محيـي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر.

* سنن الترمذي، لأبـي عيسى محمد بن عيسى بن سورة. تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان.
* سنن الدارقطني، لعلي بن عمر الدارقطني. تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المحاسن للطباعة، القاهرة.
* سنن الدارمي، لأبـي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي. الناشر: دار إحياء السنة النبوية، طبعة محمد أحمد دهمان، الطبعة والتاريخ بدون.
* السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين البيهقي، توزيع دار الباز للنشر والتوزيع مكة المكرمة، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند، الطبعة الأولى ١٣٤٤هـ، حيدرآباد الدكن.
* سنن النسائي، للحافظ عبد الرحمن بن شعيب النسائي، شركة مكتبة ومطبعة البابـي الحلبـي وأولاده، الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ ــ ١٩٦٤م مصر.
* سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبـي. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وحقق الجزء الأول حسين الأسد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثامنة، ١٤١٢هـ ــ ١٩٩٢م، بيروت.
* السيرة النبوية، لأبـي الحسن علي الحسني الندوي مراجعة وطبع عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، منشورات المكتبة العصرية دار عمر بن الخطاب، ١٤٠١هـ ــ ١٩٨١م، صيدا، بيروت.
* السيرة النبوية، لمحمد عبد الملك بن هشام المعافري. تحقيق: الدكتور أحمد حجازي السقا، دار التراث العربـي للطباعة والنشر.

« ش »

* شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي ابن العماد الحنبلي. تحقيق وطبع: أدفست كونر وعراقير، بيروت.
* شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم، لأبـي القاسم بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي. تحقيق: أحمد سعد حمدان، المطبعة دار طيبة للنشر والتوزيع.
* شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني. الناشر: مكتبة وهبة، المطبعة: الاستقلال الكبرى، ١٨٣٤هـ ــ ١٩٦٥م، القاهرة ــ مصر.

* شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، للإمام أبـي العباس أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني ثعلب. مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٣هـ ــ ١٩٤٤م.
* شرح ديوان كعب بن زهير، لأبـي سعيد الحسن بن الحسين بن عبيد الله السكري، مطبعة دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى ١٣٦٩هـ ــ ١٩٥٠م.
* شرح ديوان لبيد. تحقيق: دكتور إحسان عباس، ١٩٦٢م، الكويت.
* شرح السنة، للإمام الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: زهير الشاويش، شعيب الأرنؤوط، توزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ ــ ١٩٧١م.
* شرح العقيدة الطحاوية، لعلي بن علي بن أبـي العز الحنفي. تحقيق: جماعة من العلماء، تخريج: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة التاسعة ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م، بيروت.
* شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي. تحقيق: ودراسة الدكتور همام عبد الرحيم سعد، مكتب المنار، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م، الأردن ــ الزرقاء.
* شرح الفقه الأكبر، لأبـي منصور الحنفي، طبعة الشؤون الدينية بقطر. ولملا علي القاري، طبعة مصطفى الحلبـي، ١٣٧٥هـ ــ ١٩٥٥م.
* شرح قصيدة الصاحب بن عباد في أصول الدين، للقاضي جعفر بن أحمد البهلولي اليماني المعتزلي. الناشر: المكتبة الأهلية، مطبعة المعارف، ١٣٨٥هـ ــ ١٩٦٥م، بغداد.
* شرح قصيدة كعب بن زهير، لجمال الدين بن هشام الأنصاري. تحقيق: د. محمود أبو ناجي، طبعة مؤسسة علوم القرآن، دمشق ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م.
* شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري، للدكتور محمد بن عبد الله الغنيمان، مكتبة لينة للنشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ ــ ١٩٨٨م.
* شرح لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد، اللمعة: لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، والشارح الشيخ محمد صالح العثيمين. الناشر: مكتبة الرشد، الرياض. مطبعة: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م، بيروت.

* شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني، راجعه وقدم له الشيخ محمد بن عوض، محمد غياث الصباغ، مكتبة الغزالي.
* شرح نهج البلاغة، لابن أبـي الحديد، طبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبـي وشركاه.
* شرح النووي على صحيح مسلم، للإمام محيـي الدين يحيى بن شرف النووي، المطبعة المصرية ومكتبتها.
* شرف أصحاب الحديث، لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. تحقيق: الدكتور محمد سعيد خطيب أوغلي. دار إحياء السنة النبوية.
* الشريعة، لأبـي بكر محمد بن الحسيني الآجري. تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، الطبعة الأولى ١٣٦٩هـ ــ ١٩٥٠م.
* شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لابن القيم، مطبعة دار التراث القاهرة.
* الشفا بتعريف حقوق المصطفى، لأبـي الفضل عياض بن موسى. طبعة: دار الكتب العلمية.
* الشفاعة، لمقبل بن هادي الوادعي. الناشر: مكتبة دار الأرقم، مطبعة المدني، ١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م، مصر.

« ص »

* الصحاح، لإسماعيل بن حماد الجوهري. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩م، بيروت.
* صحيح البخاري، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري موافق لطبعة العامرة إستانبول، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، ١٣١٥هـ، إستانبول.
* صحيح الجامع الصغير، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩م، بيروت، دمشق.
* صحيح سنن ابن ماجه، لمحمد ناصر الدين الألباني. إشراف: المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٦م، بيروت.

* صحيح سنن أبـي داود، لمحمد ناصر الدين الألباني. تعليق: زهير الشاويش. الناشر: مكتب التربية العربـي لدول الخليج، الرياض. توزيع: المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ ــ ١٩٨٩م، الرياض.
* صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوي. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ــ ١٩٩١م، القاهرة.
* صراع بين الحق والباطل، لسعد صادق محمد. دار السنة المحمدية، الطبعة السادسة، ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م، القاهرة.
* الصفات الإلهية، للدكتور محمد أمان بن علي الجامي، طبعة المجلس العلمي لإحياء التراث الإسلامي بالمدينة المنورة.

« ض »

* ضحى الإسلام، لأحمد أمين، الطبع والنشر: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة السادسة، ١٩٦١م، القاهرة.
* الضعفاء الكبير، لأبـي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي. تحقيق: وتوثيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م، بيروت ــ لبنان.
* الضوء اللامع، لأهل القرن التاسع، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت ــ لبنان.

« ط »

* طبقات الشافعية، لأبـي نصر عبد الوهاب السبكي. تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى البابي، الطبعة الأولى.
* الطبقات الكبرى، لأبـي عبد الله محمد بن سعد، مطبعة دار صادر، بيروت.
* الطريق من هنا لمحمد الغزالي.
* طريق الهجرتين وباب السعادتين لابن القيم، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م، بيروت.

« ظ »

* ظهر الإسلام، لأحمد أمين، الطبع والنشر: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الرابعة، ١٩٦٦م، القاهرة.

« ع »

* العبر في خبر من غبر، للإمام الذهبي. تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت.

* عقائد السلف، لجماعة من الأئمة. تحقيق: علي سامي النشار، عمار جمعي الطالبي. الناشر: منشأة المعارف بالإسكندرية، جلال مربي وشركاه، شركة الإسكندرية للطباعة والنشر، ١٩٧٠م، الإسكندرية.

* عقيدة التثليث والصلب وموقف الإسلام منها، رسالة ماجستير. إعداد: الطالب يونس توري، جامعة أم القرى.

* عقيدة السلف أصحاب الحديث، لأبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني، مطبعة المعارف، الطائف، الرسالة الثالثة من الرسائل الكمالية في التوحيد.

* العقيدة والشريعة في الإسلام، إجناس جولدزيهر. الناشر: دار الكتب الحديثة بمصر، ومكتبة المثنى ببغداد، مطابع دار الكتاب العربي بمصر، الطبعة الأولى ١٩٤٦م والطبعة الثانية.

* العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي. تحقيق: إرشاد الحق الأثري. الناشر: إدارة ترجمان السنة، شادمان ــ لاهور. المكتبة الإمدادية، مكة المكرمة.

* علم أصول الفقه، لعبد الوهاب خلاف. الناشر: دار العلم للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية عشرة، ١٣٩٨هـ ــ ١٩٧٨م.

* العلمانية: نشأتها، وتطورها، وآثارها في الحياة الإسلامية المعاصرة، للدكتور سفر بن عبد الرحمن الحوالي، دار مكة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م.

* علم الكلام ومدارسه، لفيصل بدير عون. الناشر: مكتبة سعيد رأفت، ١٩٧٧م.

« غ »

* غريب الحديث، لأحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي. تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، دار الفكر ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، دمشق.
* غريب الحديث، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري. مطبعة العاني، بغداد. الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.

« ف »

* الفائق في غريب الحديث، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري. تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الثانية.
* فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، إشراف: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، تصحيح: محب الدين الخطيب، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
* فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، لعبد الرحمن بن حسن آل الشيخ. تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، الطبعة السابعة ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م، القاهرة.
* فتح المغيث شرح ألفية الحديث، للعراقي والشارح الشيخ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، توزيع دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣، بيروت ـ لبنان.
* فجر الإسلام، لأحمد أمين. الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة الحادية عشرة ١٩٧٥م، بيروت ـ لبنان.
* الفرق بين الفرق، لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي. الناشر: مكتبة محمد علي صبيح وأولاده بمصر، مطبعة المدني القاهرة.
* الفصل في الملل والأهواء والنحل، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري، مطبعة دار الفكر.
* فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، للقاضي عبد الجبار. الدار التونسية للنشر.
* فقه السيرة، لمحمد الغزالي، خرج أحاديثه محمد ناصر الدين الألباني، دار الكتب الحديثة، الطبعة السابعة ١٩٧٦م.

* الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي، للدكتور محمد البهي. الناشر: مكتبة وهبة، مطبعة دار غريب للطباعة، الطبعة العاشرة.
* الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة، لعبد الرحمن عبد الخالق، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية، الكويت.
* فهارس سنن الدارقطني، للدكتور يوسف عبدالرحمن المرعشلي. دار المعرفة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، بيروت.
* فهارس كتاب مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. الناشر: عباس أحمد الباز، مطبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، بيروت.
* فهرس أحاديث مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي هاجر محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، بيروت.
* فهرس أحاديث وآثار المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري، دار عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، بيروت.
* فوات الوفيات والذيل عليها، لمحمد بن شاكر الكتبي. تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار صادر، ١٩٧٣م، بيروت.
* الفوائد، لابن القيم. تحقيق: بشير محمد عيون، الناشر: مكتبة المؤيد، الطائف، مكتبة البيان، دمشق.
* فيض القدير شرح الجامع الصغير، لمحمد المدعو بعبد الرؤوف المناوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ١٣٩١هـ ـ ١٩٧٢م، بيروت ـ لبنان.
* في العقيدة الإسلامية بين السلفية والمعتزلة. تحليل ونقد: الدكتور محمود أحمد خفاجي، مطبعة الأمانة، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م، القاهرة.

« ق »

* القاموس المحيط، لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي. تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، بيروت.
* قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة، لجلال الدين السيوطي. تحقيق: الشيخ خليل محي الدين عيسى، المكتب الإسلامي، الطعبة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

* قواعد التحديث، لجمال الدين القاسمي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
* القياس في الشرع الإسلامي، لشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية. الناشر: قصي محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، الطبعة الثالثة، ١٣٨٥هـ، القاهرة.

« ك »

* الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للإمام الذهبي. تحقيق: عزت علي عيد عطية وموسى محمد علي الموشى، دار النصر للطباعة، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ ــ ١٩٧٢م، القاهرة.
* الكامل في التاريخ، لأبي الحسن عزالدين علي بن محمد بن الأثير الجزري، دار صادر للطباعة والنشر، دار بيروت للطباعة والنشر ١٣٨٥هـ ــ ١٩٦٥م.
* الكامل في ضعفاء الرجال، لعبد الله بن عدي الجرجاني، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ ــ ١٩٨٨م، دار الفكر، بيروت ــ لبنان.
* كتاب الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلام. تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، طبعة دار المأمون للتراث. دمشق، بيروت. نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة الملك عبد العزيز.
* كتاب الانتصار والرد على ابن الراوندي، لأبي الحسين عبد الرحيم بن محمد عثمان الخياط المعتزلي، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٥٧م، بيروت.
* كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، لمحمد بن إسحق بن خزيمة، مراجعة وتعليق محمد خليل هراس. الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٨٧هـ ــ ١٩٦٨م.
* كتاب الثقات، للإمام محمد بن حبان البستي. الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ ــ ١٩٧٣م، حيدرآباد الدكن ــ الهند.
* كتاب الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. تحقيق: الدكتور رأفت سعيد، مكتبة الفلاح، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ ــ ١٩٨١م، الكويت.

* كتاب جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري. تحقيق: محمد أبو الفضل، عبد المجيد قطامش. طبع ونشر المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة.
* كتاب الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، تقديم: محمد الحافظ التيجاني، مراجعة: عبد الحليم محمد عبد الحليم وعبد الرحمن حسن محمود. الناشر: دار الكتب الحديثة بالقاهرة، ومكتبة المثنى، بغداد. مطبعة دار التراث، الطبعة الثانية.
* كتاب الكنى والأسماء، لمحمد بن أحمد بن حماد الدولابي، دار الكتب العلمية. الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٣م، بيروت.
* كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لمحمد بن حبان. تحقيق: محمد إبراهيم زايد، توزيع دار الباز للنشر والتوزيع.
* كتاب المصنف في الأحاديث والآثار، لعبد الله بن محمد بن أبي شيبة. تحقيق: الأستاذ عامر العمري الأعظمي، مطبعة الدار السلفية، الهند.
* كتاب النبوات، لشيخ الإسلام ابن تيمية، دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م، بيروت ــ لبنان.
* الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لمحمود بن عمر الزمخشري. مطبعة مصطفى محمد صاحب المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الأولى ١٣٥٤هـ، مصر.
* كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩م، بيروت.
* الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، لمكي بن أبي طالب. تحقيق: محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ١٣٩٤هـ.
* كشف موقف الغزالي من السنة وأهلها ونقد بعض آرائه، للدكتور ربيع بن هادي المدخلي، مكتبة ابن القيم، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ــ ١٩٨٩م، المدينة المنورة.
* الكواشف الجلية عن معاني الواسطية، لعبد العزيز محمد السلمان، شركة الراجحي للصرافة والتجارة، الطبعة العاشرة ١٤٠١هـ ــ ١٩٨١م.

« ل »

* اللآليء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، لجلال الدين السيوطي، المكتبة التجارية الكبرى بمصر.
* لسان العرب، لابن منظور الإفريقي المصري، دار صادر للطباعة والنشر، ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م، بيروت.
* لسان الميزان، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧١م.
* لمحات في وسائل التربية الإسلامية وغاياتها، للدكتور محمد أمين المصري، دار الفكر.
* لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية شرح الدرة المضيئة في عقيدة الفرق المرضية، لمحمد أحمد السفاريني. الناشر: مكتبة أسامة، الرياض، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان.

« م »

* مباحث في علوم القرآن، منّاع القطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة التاسعة، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، بيروت.
* متشابه القرآن، القاضي عبد الجبار، دار التراث.
* متن العقيدة الطحاوية، للإمام أبي جعفر الطحاوي الحنفي. الناشر: مكتبة ابن تيمية، مطبعة هجر، الجيزة.
* مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحرير: العراقي، وابن حجر، مكتبة المعارف ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، بيروت ـ لبنان.
* مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني. تحقيق: محمد أبو الفضل، طبعة عيسى الحلبي وشركاه.
* مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي، طبع بإشراف الرئاسة العامة لشؤون الحرمين ١٤٠٤هـ.

* محاسن التأويل، لمحمد جمال الدين القاسمي. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى ١٣٧٦هـ ــ ١٩٥٧م.
* المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، لأبـي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي. تحقيق: محمد عجاج الخطيب، مطبعة دار الفكر، بيروت.
* المحلي، لأبـي محمد بن حزم. تحقيق: أحمد شاكر، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت.
* محمد رسول الله ﷺ، لمحمد رضا، مطبعة دار الكتب العلمية، ١٣٩٥هـ ــ ١٩٧٥م، بيروت.
* محمد ﷺ في التوراة والإنجيل والقرآن، إبراهيم خليل أحمد، مكتبة الوعي العربـي، الفجالة.
* مختار الصحاح، لمحمد بن أبـي بكر بن عبد القادر الرازي، مطبعة عيسى البابـي الحلبـي وشركاه بمصر.
* مختصر الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة. لابن قيم الجوزية. اختصار الشيخ محمد بن موسى الموصلي، دار الندوة الجديدة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م، بيروت.
* مدارج السالكين، لابن القيم الجوزية، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٥هـ ــ ١٩٥٦م.
* المدخل إلى علم أصول الفقه لمحمد معروف الدواليبـي، مطابع دار العلم للملايين ١٣٨٥هـ ــ ١٩٦٥م.
* المدخل إلى علوم الحديث، نور الدين العتر، مجلة العربـي الكويتية، عدد ٨٩، ص ١٣ .
* مذكرة أصول الفقه، لمحمد الأمين بن المختار الشنقيطي، مطابع التوحيد.
* مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لصفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي. تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ ــ ١٩٥٤م، بيروت.
* مسائل الإمام أحمد، لأبـي داود سليمان بن الأشعث. الناشر: محمد أمين دمج، الطبعة الثانية، بيروت.

* المستدرك على الصحيحين، لأبـي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوي، وبذيله تلخيص الذهبـي، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب.

* المستشرقون، نجيب العقيقي، دار المعرفة بمصر، الطبعة الثالثة.

* المستشرقون الألمان تراجمهم وما أسهموا به في الدراسات العربية، جمع صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، الطبعة الثانية ١٩٨٢، بيروت ــ لبنان.

* المستشرقون ومن تابعهم وموقفهم من ثبات الشريعة وشمولها، دراسة وتطبيقاً، للدكتور عابد محمد السفياني، نشر وتوزيع مكتبة المنارة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م.

* المسلمون (جريدة)، السنة السادسة العدد ٢٧٦، ٢٣ ــ ٢٩ شوال ١٤١٠هـ. ١٨ ــ ٢٤ مايو ١٩٩٠م.

* المسند، للإمام أحمد بن محمد الشيباني، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بيروت.

* مسند الإمام أحمد بن حنبل، شرحه ووضع فهارسه أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر.

* مسند الحميدي، لأبـي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي. تحقيق: وتعليق حبيب الرحمن الأعظمي، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبـي، القاهرة.

* المسودة في أصول الفقه، لآل تيمية. تحقيق: محمد محيـي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة.

* مشكاة المصابيح، لمحمد بن عبد الله الخطيب التبريزي. تحقيق وتخريج: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م، بيروت.

* مشكلات الأحاديث، لجماعة من نوابغ العلماء، تصحيح: زكريا علي يوسف، توزيع: مكتبة المتنبـي، مطبعة الإمام، القاهرة.

* مشكل الآثار، لأبـي جعفر الطحاوي، الناشر: دار صادر، بيروت، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الطبعة الأولى ١٣٣٣هـ حيدرآباد، الدكن ــ الهند.

* المصباح المنير، لأحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، مطبعة مصطفى البابـي الحلبـي وأولاده بمصر.

* المصنف، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ــ ١٩٨٣م، بيروت.

* معالم السنة النبوية، للدكتور عبد الرحمن عتر، مكتبة المنار، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م، الأردن ــ الزرقاء.

* معالم على طريق السنة، للدكتور أحمد عمر هاشم، كتب إسلامية يصدرها المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، بإشراف محمد توفيق عويضة. العدد ١٨٦ السنة السادسة عشرة ١٣٩٦هـ ــ ١٩٧٦م.

* المعتزلة، زهدي حسن جارالله، مطبعة مصر، الطبعة الأولى ١٣٦٦هـ ــ ١٩٤٨م.

* المعتمد في أصول الفقه، لأبـي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.

* معجم ألفاظ القرآن الكريم، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ ــ ١٩٨١م.

* معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، دار الكتاب العربـي، بيروت.

* المعجم الفلسفي، للدكتور جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، ١٩٨٢م، بيروت.

* معجم قبائل الحجاز، تأليف المقدم عاتق بن غيث البلادي. الناشر: دار مكة للنشر والتوزيع ١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩م.

* معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لعبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي. تحقيق: مصطفى السقا، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة الأولى ١٣٦٤هـ ــ ١٩٤٥م، القاهرة.

* المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، رتبه لفيف من المستشرقين ونشره الدكتور أبـي. ونسنك. دار الدعوة، وفقاً للطبعة الأصلية ١٩٣٦م، ١٩٨٦م، إستانبول.

* معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، مكتبة المتنبـي، بغداد. ودار إحياء التراث العربـي، بيروت.
* المعجم الوسيط، تأليف مجمع اللغة العربية، مطبعة إحياء التراث الإسلامي، قطر.
* المعرفة، تأليف اللجنة العلمية الاستشارية للمعرفة. تحقيق: مجموعة من العلماء، مطبعة دار داغر ١٩٧٩م، لبنان.
* معرفة علوم الحديث، لمحمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري. تحقيق: الدكتور السيد معظم حسين، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت.
* المعلم بفوائد مسلم، لمحمد بن علي المازري.
* المغني في أبواب التوحيد والعدل، لأبـي الحسن عبد الجبار الأسد آبادي. الناشر: الدار المصرية للتأليف والترجمة، المطبعة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر.
* مفاتيح العلوم، لمحمد بن يوسف الخوارزمي. تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربـي، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م، بيروت.
* مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة، السيوطي، إدارة الطباعة المنيرية.
* مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية الله العلم والإرادة، لابن القيم دار الكتب العلمية، بيروت.
* المفردات في غريب القرآن، للقاسم حسين بن محمد الراغب الأصفهاني. تحقيق وضبط: محمد سعيد كيلاني، بيروت دار المعرفة.
* مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبـي الحسن الأشعري. تحقيق: محمد محيـي الدين عبد الحميد. مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ ــ ١٩٦٩م.
* مقاييس نقد متون السنة، للدكتور مسفر عزم الله الدميني، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م.
* مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، لعثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، المعروف بابن الصلاح، دار الحكمة، دمشق.
* مقدمة تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي، لمحمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، مراجعة وتصحيح عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.
* الملل والنحل، للشهرستاني. تحقيق: محمد سعيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٢هـ بيروت.

* ملوك الطوائف ونظرات في تاريخ الإسلام، دوزي مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى ١٣٥١هـ ــ ١٩٣٣م، مصر.
* المنار (مجلة)، أنشأها محمد رشيد رضا، مطبعة المنار بمصر.
* المنار المنيف، تأليف ابن قيم الجوزية. حققه وخرج نصوصه وعلق عليه عبد الفتاح أبو غدة. الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، مطابع دار القلم، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ ــ ١٩٧٠م.
* مناقب الشافعي، لأحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ ــ ١٩٧١م، القاهرة.
* مناهج الأدلة في عقائد الملة، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد، تقديم وتحقيق: محمود قاسم، الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية ١٩٦٩م، القاهرة.
* مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية، جماعة من العلماء، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م، الرياض.
* مناهل العرفان في علوم القرآن، لمحمد عبد العظيم الزرقاني، مطبعة عيسى البابي، الطبعة الثالثة.
* المنتقى، لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري. الناشر: المكتبة الأثرية، جامع مسجد الحديث باغواي، المطبعة العربية.
* المنتقى من منهاج الاعتدال، لابن تيمية والذهبي. تحقيق: محب الدين الخطيب، دار الإفتاء ١٤٠٩هـ.
* منتهى السول في علم الأصول، لسيف الدين أبي الحسن الآمدي، مطبعة محمد علي صبيح، مصر.
* منهج النقد عند المحدثين، للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، الطبعة الثالثة ١٤١٠هـ ــ ١٩٩٠م.
* منهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين العتر، دار الفكر.
* الموافقات في أصول الأحكام، لإبراهيم بن موسى اللخمي المشهور بالشاطبي، تعليق: محمد الخضر حسين، دار الفكر.

* موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول. تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية، طبع ونشر دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـــ ١٩٨٥م.
* الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة، المؤلف: الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ ـــ ١٩٨٩م.
* الموطأ، للإمام مالك بن أنس، تصحيح وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
* موقف الأمة من اختلاف الأئمة، للشيخ عطية محمد سالم. مكتبة دار التراث، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ـــ ١٩٨٩م، المدينة المنورة.
* موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوي، لمحمد إسماعيل السلفي، تقديم وتعليق: صلاح الدين مقبول أحمد، الدار السلفية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـــ ١٩٨٦م، الكويت.
* موقف المعتزلة من السنة النبوية ومواطن انحرافهم عنها، لأبي لبابة حسين، دار اللواء، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ ـــ ١٩٨٧م، الرياض.
* ميزان الاعتدال، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: محمد علي البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ ـــ ١٩٦٣م.

« ن »

* نبوة محمد ﷺ في القرآن، لحسن ضياء الدين العتر، مطبعة دار نصر، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ ـــ ١٩٧٣م، حلب ـــ سوريا.
* النبي محمد إنسان الإنسانية، ونبي الأنبياء، تأليف عبد الكريم الخطيب، دار المعرفة للطباعة، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ ـــ ١٩٧٥م، بيروت ـــ لبنان.
* النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الدقيقة والحياة اللغوية المتجددة، لعباس حسن، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة.
* نداء للجنس اللطيف يوم المولد النبوي الشريف، لمحمد رشيد رضا، مطبعة دار المنار، الطبعة الثانية ١٣٧٦هـ.
* نزهة النظر، شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني. الناشر: المكتبة العلمية، المدينة المنورة، مطبعة دار مصر للطباعة.

* نشأت الفكر الفلسفي في الإسلام، للدكتور علي سامي النشار، الطبعة السابعة.
* النشر في القراءات العشر، لأبـي الخير ابن الجزري، المكتبة التجارية، مصر.
* نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، لجمال الدين أبـي محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي. الناشر: المكتبة الإسلامية، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ ــ ١٩٧٣م.
* نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي، تأليف علي حسن عبد القادر. الناشر: دار الكتب الحديثة، القاهرة، مطبعة السعادة بمصر، الطبعة الثالثة، ١٩٦٥م.
* النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني. تحقيق: الدكتور ربيع بن هادي عمير المدخلي، المجلس العلمي، إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م، الجامعة الإسلامية المدينة المنورة.
* نهاية الإقدام في علم الكلام، لعبد الكريم بن أبـي بكر بن أحمد الشهرستاني، حرره وصححه: الفرد جيوم.
* النهاية في غريب الحديث، لأبـي السعادات مجد الدين المبارك بن محمد بن الأثير، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابـي الحلبـي، ١٨٨٣هـ ــ ١٩٦٣م.
* نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، لمحمد بن علي الشوكاني، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي بمصر، الطبعة الأخيرة.

« و »

* وجوب لزوم الجماعة وترك التفرق، لجمال بن أحمد بن بشير بن بادي، دار الوطن للنشر، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، الرياض.
* الوحي المحمدي، لمحمد رشيد رضا، المكتب الإسلامي.
* وفيات الأعيان أنباء أبناء الزمان، لأحمد بن محمد بن أبـي بكر بن خلكان. تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار صادر، الطبعة بدون، ١٣٩٨هـ ــ ١٩٧٨م، بيروت.

● ● ●



(٥)
فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

المطلب الثاني

العلاقة بين الشرع والعقل في الدين الإسلامي

الباب الأول

موقف المدرسة العقلية القديمة (المعتزلة)

من السنة النبوية، وفيه فصلان

الفصل الأول

موقف المعتزلة من العقل وعلاقة ذلك بالأصول الخمسة

الفصل الثاني

موقفهم من الحديث المتواتر وحديث الآحاد

الموضوع	الصفحة

الباب الثاني
موقف المستشرقين من السنة النبوية
وفيه تمهيد، وفصلان

التمهيد
المستشرقون: صلتهم بالفكر الإسلامي وأثر تلك الصلة في إثارة الشبهات حول السنة النبوية

الفصل الأول
شبهات المستشرقين حول الوحي النبوي

فهرس المجلد الثاني

الفصل الثاني

موقف المستشرقين من صحة الحديث

الباب الثالث

موقف المدرسة العقلية الحديثة من السنة النبوية

وفيه فصلان

الفصل الأول

تأثر المدرسة العقلية الحديثة بالمدرسة القديمة وأثر ذلك في رد الأحاديث النبوية

الموضوع | الصفحة

الفصل الثاني

تأثر المدرسة العقلية الحديثة بالمستشرقين

وأثر ذلك في إثارة الشبه حول السنة

• • •